









**FUTAWA ALUMGIRI;**  
**A COLLECTION**  
**OF**  
**OPINIONS AND PRECEPTS**  
**OF**  
**MOHAMMADAN LAW.**

---

COMPILED BY  
**SHEIKH NIZAUM,**  
**AND OTHER LEARNED MEN,**  
BY COMMAND OF  
**THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.**

---

**VOL. V.**

---

**CALCUTTA:**

PRINTED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA;

UNDER THE AUTHORITY OF

THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION.

---

1834.





# الفتاوى العالمية

في الفروع الحنفية



الجلد الخامس منها

قد طبع في المطبع المسمى

بايد وكيشن ميريس

بامر الرؤساء الكدينية لمدارس الهند نهار غرة الربيع الال

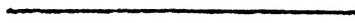


سنة ١٢٥٠ من الهجرة النبوية

على صاحبها الصلوة والتحية



مطابق يوم الحادي عشر من شهر جولائي سنة ١٨٣٤ من نين المسيحية



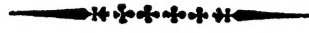
المصحح محمد سليمان الهروي و غلام مخدوم و م الله

غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم





## فهرس جزء خامس فتاوى عالمگيري



### كتاب المكاتب

- الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها  
 وحكمها ..... ١  
 الباب الثاني في الكتابة الناسدة ..... ٢  
 الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب ان يفعله  
 وما لا يجوز ..... ٨  
 الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه او زوجته  
 او غيرها ..... ١٢  
 الباب الخامس في ولادة المكاتبه من المولى  
 ومكاتبه المولى ام ولده ومدبره وتديبره  
 ومكاتبته واقترار المكاتب بالدين للمولى  
 او الاجنبى ومكاتبه المريض ... ١٣  
 الباب السادس في من يكاتب عن العبد  
 الباب السابع في كتابة العبد  
 المشترك ..... ٢٠

- الباب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت  
 المولى وجنايته على المولى وجنايته  
 المولى او غيره عليه ..... ٢٢

- الباب التاسع في المتفرقات ..... ٢٩

### كتاب الولاء

- الباب الاول في ولاء العتقة ..... ٣٨  
 الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته  
 وحكمه ..... ٣٨  
 الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء  
 وما يلحق به ..... ٣٩  
 الباب الثاني في ولاء الموالات ..... ٤٨  
 الفصل الاول في سبب ثبوته وشرائطه  
 وحكمه وصفته السبب وبيان صفة الحكم ..... ٤٨  
 الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء  
 وما يلحق به ..... ٤٩  
 الباب الثالث في المتفرقات ..... ٥٠





الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد بالمغضوب

فيجب على الغاصب ضمانه ٢٢٥

الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع

الغاصب ..... ٢٢٧

الباب الثالث عشر في غصب الحر والمدير

والمكاتب وام الولد ..... ٢٣١

الباب الرابع عشر في المتبرعات ..... ٢٣٢

## كتاب الشفعة ٢٤٩

الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفتها

وحكمها ..... ٢٤٩

الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة اذا

اجتمعت ..... ٢٥٧

الباب الثالث في طلب الشفعة ... ٢٦٧

الباب الرابع في استحقاق الشفع كل المشتري

او بعضه ..... ٢٧٢

الباب الخامس في الحكم بالشفعة والخصومة

فيها ..... ٢٧٣

الباب السادس في الدار اذا بيعت ولها

شفعة ..... ٢٧٥

الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفع

وما يثقل به ..... ٢٧٨

الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار

المشغوعة قبل حضور الشفع ... ٢٧٩

## كتاب الغصب ١٨٥

الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه

وما يلحق بذلك من بيان المثليات

وما يتعلق به ..... ١٨٥

الباب الثاني في احكام المغضوب اذا تغير

بعمل الغاصب او غيره ..... ١٨٨

الباب الثالث فيما لا يجب الضمان

باستهلاكه ..... ٢٠٠

الباب الرابع في كيفية الضمان ٢٠٣

الباب الخامس في خلط مال رجلين او مال

غيره بماله او اختلاط احد المالكين

بالآخر من غير خلط ..... ٢٠٥

الباب السادس في استرداد المغضوب من

الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن

الضمان وما لا يبرأ ..... ٢٠٨

الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب

واختلاف الغاصب والمغضوب منه

والشهادة في ذلك ..... ٢١٣

الباب الثامن في تملك الغاصب المغضوب

والانتفاع به ..... ٢١٨

الباب التاسع في الامر بالتلاف وما يتصل به

الجاني ..... ٢٢١

الباب العاشر في زراعة الارض المغصوبة ٢٢٢

الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد وما لا يملكه ١٠٣

الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق

للمأذون وتصرف المولى في المأذون

بالبيع والتدبير والاعتاق واشباهها ١١٧

الباب الخامس في ما يصبر المأذون محجوراً به وغير

محجور وما يتعاق باقرار المحجور ١٣٣

الباب السادس في اقرار العبد المأذون له

واقرار مولاه ..... ١٣٩

الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له

احدهما في التجارة او كلاهما ١٥١

الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد

المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد وغيره

في الخصومات التي تقع بعد الحجر ١٥٥

الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون

والمحجور والصبي والمعتوه ..... ١٥٨

الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون

وفي الغرور في العبد المأذون والصبي

المأذون ..... ١٦٢

الباب الحادي عشر في جناية العبد المأذون له

وجناية عبده والجناية عليه ..... ١٦٦

الباب الثاني عشر في الصبي والمعتوه يأذن له ابوه

او وصيه او القاضي في التجارات او يأذن

لعبد هما وفي تصرفهما قبل الاذن ١٧١

الباب الثالث عشر في المتفرقات ..... ١٧٦

## كتاب الاكراه ٥٢

الباب الاول في تفسيره شرعاً وانواعه وشروطه

وحكمه وبيان بعض المسائل ... ٥٢

الباب الثاني في ما يحل للمكروه ان يفعل

وما لا يحل ..... ٧٥

الباب الثالث في مسائل عقود التلجئة

الباب الرابع في المتفرقات ..... ٧٧

## كتاب الحجر ٨٢

الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل

مسائل الحجر المتفق عليها ..... ٨٢

الباب الثاني في الحجر المفسد ..... ٨٣

الفصل الاول في بيان مسائله المختلف

فيها ..... ٨٣

الفصل الثاني في معرفته حد البلوغ ..... ٩٣

الباب الثالث في الحجر بسبب الدين ..... ٩٣

## كتاب المأذون ٩٨

الباب الاول في تفسير الاذن شرعاً وركنه

وشروطه وحكمه ..... ٩٨

الباب الثاني فيما يكون اذناً في التجارة

وما لا يكون ..... ٩٩

ومما يتصل بهذا الباب مسائل ..... ١٠٢

الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة	الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره
والمعاملة ..... ٤٠٢	مزارعة ..... ٣٨٢
الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع	الباب السادس في المزارعة التي تشترط
المزارعة والمعاملة ..... ٤٠٣	فيها المعاملة ..... ٣٨٥
الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلح	الباب السابع في الخلاف في المزارعة ٣٨٦
عن دم العدد في المزارعة والمعاملة ٤٠٣	الباب الثامن في الزيادة والخط من رب العرض
الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة	والنخيل والمزارع والعامل ٣٨٧
والمعاملة ..... ٤٠٦	الباب التاسع فيما اذا مات رب العرض
الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من	او انتقضت المدة والزرع بقل او الخارج
الضمان على المزارع ..... ٤٠٧	بسرو وما يتصل به من موت المزارع
الباب العشرون في الكفالة في المزارعة	او العامل ايموته في بعض المدة ٣٨٨
والمعاملة ..... ٤٠٩	الباب العاشر في زراعة احد الشريكين الارض
الباب الحادي والعشرون في مزارعة الصبي	المشتركة وزراعة الغاصب ... ٣٩١
والعبد ..... ٤٠٩	الباب الحادي عشر في بيع العرض المدفوعة
الباب الثاني والعشرون في الاختلاف	مزارعة ..... ٣٩٥
الواقع بين رب الارض والمزارع ٤١١	الباب الثاني عشر في العذر في المزارعة
الباب الثالث والعشرون في زراعة الاراضي	والمعاملة ..... ٣٩٧
بغير عقد ..... ٤١٥	الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع
الباب الرابع والعشرون في المتفرقات ٤١٦	او العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع
<b>كتاب المعاملة ٤٢١</b>	او بالثمر ..... ٣٩٨
الباب الاول في تقسيمها وشرائطها	الباب الرابع عشر في مزارعة المريض
واحكامها ..... ٤٢١	ومعاملته ..... ٣٩٩
الباب الثاني في المتفرقات ..... ٤٢٣	وما يتصل بهذا فصل اقرار المريض في المزارعة
	والمعاملة ..... ٤٠١

الباب التاسع فيما يبطل به حق الشفعة بعد  
ثبوته وما لا يبطل ..... ٢٨٢

الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين  
الشفيع والمشتري والبائع والشهادة  
في الشفعة ..... ٢٨٨

الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة  
وتسليم الركيل بالشفعة وما يتصل به ..... ٢٩٥

الباب الثاني عشر في شفعة الصبي ..... ١٩٧

الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع  
الشراء بالعروض ..... ٢٩٩

الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع  
والاقالة وما يتصل بذلك ... ٣٠١

الباب الخامس عشر في شفعة اهل الكفر ..... ٣٠١

الباب السادس عشر في الشفعة في المرض ..... ٣٠٣

الباب السابع عشر في المتفرقات ... ٣٠٥

## كتاب القسمة

الباب الاول في بيان ماهية القسمة وسببها  
وركنها وشروطها وحكمها ..... ٣١٥

الباب الثاني في بيان كيفية القسمة ..... ٣١٦

الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم  
وما يجوز من ذلك وما لا يجوز ..... ٣٢٠

الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من  
غير ذكر وما لا يدخل فيها ... ٣٣٢

## كتاب المزارعة

الباب الاول في شرعيتها وتفسيرها وركناتها  
وشرائط جوازها وحكمها ... ٣٥٩

الباب الثاني في بيان انواع المزارعة ..... ٣٦٥

الباب الثالث في الشروط في المزارعة ..... ٣٦٧

الباب الرابع في رب الارض او النخيل اذا تولي  
العمل بنفسه ..... ٣٨٠

الباب التاسع في لبس مايكرة وما لا يكرة	٥٠١
الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة	٥٠٦
الباب الحادي عشر في الكرامة في الاكل وما يتصل بها	٥٠٩
الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات	٥١٦
الباب الثالث عشر في النهبة ونثر الدراهم والسكر وما رمى به صاحبه	٥٢١
الباب الرابع عشر في اهل الذمة والاحكام التي تعهد اليهم	٥٢٣
الباب الخامس عشر في الكسب	٥٢٦
الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المتابر وتقل الميت من موضع الى موضع وما يتصل به	٥٢٧
الباب السابع عشر في الغناء واللهو وسائر المعاصي والامر بالمعروف	٥٢٩
الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات	٥٣٣
الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم الاظفار وتص الشارب وحلق الرأس وحق المرأة شعرها وصلها شعر غيرها	٥٣٦
الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم للخدمة	٥٣٩
الباب الحادي والعشرون فيما يسع من جراحت بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك	٥٤١
الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكناهم والعققة	٥٤٣
الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والنميمة والمدح	٥٤٤
الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام	٥٤٥
الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير	٥٤٥
الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج الى السفر ويمنعه ابواه او احدهما او غيرهما من الاقارب او منعه الدائن او العبد يخرج ويمنعه المولى او المرأة تخرج ويمنعها الزوج	٥٤٧
الباب السابع والعشرون في الفرض والدين	٥٤٩
الباب الثامن والعشرون في ملاقة الملوک والتواضع لهم وتقيل اليد يثم اويد غيرهم وتقيل الرجل وجهه غيره وما يتصل بذلك	٥٥١
الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة	٥٥٣
الباب الثلثون في المتفرقات	٥٥٧

## كتاب الكراهية ٢٦٧

- الباب الاول في العمل بخبر الواحد ٢٦٨  
 الفصل الاول في الاخبار عن امر ديني  
 نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار  
 عن حرمة المحل واباحته وما يتصل بذلك  
 في تعرض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته  
 وفي حرمة العين واباحته ..... ٢٦٨  
 الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد  
 في المعاملة ..... ٢٧٠  
 الباب الثاني في العمل بغالب الرأي ٢٧٥  
 الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل  
 اياه وما يتصل به ..... ٢٧٦  
 الباب الرابع في الصلوة والتسبيح وقراءة القرآن  
 والذكر والدعاء ورفع الصوت عند  
 قراءة القرآن ..... ٢٧٧  
 الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة  
 والمصحف وما كتب فيه من القرآن نحو  
 الدراهم والقرطاس او كتب فيه  
 اسم الله تعالى ..... ٢٨٣  
 الباب السادس في المسابقة ..... ٢٩١  
 الباب السابع في السلام وتشميت العاطس ٢٩٢  
 الباب الثامن في ما يحل للرجل النظر اليه  
 وما يحل مسه وما لا يحل ..... ٢٩٥

## كتاب الذبائح ٢٣٤

- الباب الاول في ركنه وشرائطه وحكمه  
 وانواعه ..... ٢٣٤  
 الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان  
 وما لا يؤكل ..... ٢٤٠  
 الباب الثالث في المتفرقات ..... ٢٤٢  
 كتاب الاضحية ٢٤٣  
 الباب الاول في تفسيرها وركنها وصنعتها  
 وشرائطها وحكمها وفي بيان من تجب  
 عليه ومن لا تجب ..... ٢٤٣  
 الباب الثاني في وجوب الاضحية بالانذار  
 وما هو في معناه ..... ٢٤٧  
 الباب الثالث في وقت الاضحية ... ٢٤٩  
 الباب الرابع في ما يتعلق بالمكان والزمان ٢٥١  
 الباب الخامس في بيان محل اقامة  
 الواجب ..... ٢٥٢  
 الباب السادس في بيان ما يستحب  
 في الاضحية والانتناع بها ... ٢٥٦  
 الباب السابع في التضحية عن الغير ٢٥٨  
 الباب الثامن في ما يتعلق بالشركة  
 في الضحايا ..... ٢٦١  
 الباب التاسع في المتفرقات ..... ٢٦٢

## كتاب الرهن

٦٣٠

الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه

وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز

الارتهان به وما لا يجوز وما يجوز رهنه

وما لا يجوز ورهن الوصي والاب ٦٣٠

النص ————— الاول في تفسير الرهن وركنه

وشرائطه وحكمه ٦٣٠

النص ————— الثاني فيما يقع به الرهن

وما لا يقع ٦٣٢

النص ————— الثالث فيما يجوز الارتهان به

وما لا يجوز ٦٣٣

النص ————— الرابع فيما يجوز رهنه

وما لا يجوز ٦٣٤

النص ————— الخامس في رهن الاب

والوصي ٦٣٧

الباب الثاني في الرهن بشرط ان يوضع على

يدي عدل ٦٤٠

واما بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن

لا يصلح ٦٤٧

الباب الثالث في هلاك المرهون بضمان

او بغير ضمان ٦٤٨

الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها ٦٥٧

الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق

في الرهن ٦٥٩

الباب السادس في الزيادة في الرهن

من الراهن ٦٥٩

الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض

المال ٦٦٤

الباب الثامن في تصرف الراهن او المرتهن

في المرهون ٦٦٦

الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن

في الرهن وفي الشهادة فيه ٦٧٣

الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب

بالذهب ٦٧٦

الباب الحادي عشر في المتفرقات ٦٧٩

الباب الثاني عشر في الدعاوي في الرهن

والخصومات فيه وما يتصل بذلك ٦٩٢



الباب الرابع في الدعوى في الشرب

وما يتصل به وفي سماع البينة ٥٩٥

الباب الخامس في المتفرقات ٥٩٩

## كتاب الاشربة ٦٠٤

الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان النبي

يتخذ منها الاشربة واسمائها

وما هياتها واحكامها ٦٠٤

الباب الثاني في المتفرقات ٦٠٨

ومما يتصل بهذا الفصل تصرفات

السكران ٦١٠

## كتاب الصيد ٦١٣

الباب الاول في تفسيره وركنه وحكمه ٦١٣

الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد

وما لا يملك به ٦١٣

الباب الثالث في شرائط الاصطياد ٦١٧

الباب الرابع في بيان شرائط الصيد ٦١٩

الباب الخامس فيما لا يقبل الذكوة من

الحيوان وفيما يقبل ٦٢٥

الباب السادس في صيد السمك ٦٢٦

الباب السابع في المتفرقات ٦٢٧

## كتاب التحري ٥٦٩

الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه

وشروطه وحكمه ٥٦٩

الباب الثاني في التحري في الزكوة ٥٧٠

الباب الثالث في التحري في الثياب

والمساليخ والاولاني والموتى ٥٧١

الباب الرابع في المتفرقات ٥٧٣

## كتاب احياء الموات ٥٧٤

الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك

الامام من التصرف في الموات وفي بيان

ما يثبت الملك في الموات وما يثبت به

الحق فيه دون الملك وبيان حكمه ٥٧٤

الباب الثاني في كرمي الانهار واصلاحها ٥٧٨

## كتاب الشرب ٥٨٠

الباب الاول في تفسيره وركنه وشروطه

وحكمه ٥٨٠

الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل

بذلك ٥٨٤

الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع

عنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان

وما لا يوجب ٥٨٧



رب يسر ولا تعسر حبس ————— اللهم الرحمن الرحيم ونعم بالخبر

کتاب المکاتیب

وفيه تسعة ابواب الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها شرعا فهو تحرير المملوك يد في الحال ورقبة في المال كذا في التبيين \* واما ركنها فهو الايجاب من المولى والقبول من المكاتب اما الايجاب فهو اللفظ الدال على المكاتبه نحو قول المولى لعبده كاتبك على كذا سواء ذكر فيه حرف التعليق او لا بان يقول على انك ان اديت الي فانتي حر وكذا لو قال لعبده انت حر على الف تؤديها الي نجوما في كل شهر كذا قبل او قال اذا اديت الي الف درهم كل شهر منها كذا فانتي حر قبل او قال جعلت عليك الف درهم تؤديها الي نجوما كل نجم كذا اذا اديت فانتي حرة وان عجزت فانتي رقيق فقبل ونحو ذلك من الالفاظ لان العبرة في العتود للمعاني لا الالفاظ واما القبول فهو ان يقول قبلت او رضيت او ما اشبه ذلك فاذا وجد الايجاب والقبول فقد تم الركن ثم الحاجة الى الركن فيمن يثبت حكم العتد فيه متصوفا لا تبعاعا لولد المولود في الكتابة والولد المشتري والوالدين كذا في البدائع \* واما لو قال اذا اديت الي التاكل شهر مائة فانتي حرة في رواية ابي حفص ليست بمكاتبه اعتبارا بالاداء بدفعة واحدة وهو الاصح هكذا في التبيين \* واما شرائطها فانواع بعضها يرجع الى المولى وبعضها يرجع الى المكاتب وبعضها يرجع الى بدل الكتابة وبعضها يرجع الى نفس الركن ثم بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة



ومن جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبدل للحال وثبوت حقيقة الملك عند الاداء هكذا في التبيين \*

الكتابة ان كانت حالة للمولى ان يطالب المكاتب بالبدل كما فرغ من العقد وان كانت مؤجلة منجدة فانما يطالب بحصة كل نجم عند محل ذلك كذا في المحبط \* المولى لا يملك اكساب العبد ولا استخدامه ولا يجب على المولى صدقة فطره كذا في خزانه المفتين \* واذا وطئ المولى المكاتبه لزمه العقر كذا في الهداية \* وفي الكناية لشمس الائمة البيهقي جناية المولى على المكاتب عددا لا توجب القود واقتل المكاتب مولاه يجب القود كذا في العيني شرح الهداية \* واحكام المكاتبه في النكاح والعدة كاحكام القنة كذا في فتاوى قاضى خان \* وهي مستحبة لمن علم فيه خيرا اى علم امانته ورشده فى التجارة وقدرته على الاكتساب وكان البدل حالا او مؤجلا منجبا او غير منجم عندنا كذا فى فتاوى قاضى خان \* وقال بعضهم المراد بالخير ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق وان كان يضرهم فالافضل ان لا يكتبه فلو فعل جاز كذا فى التبيين \* ولا فرق بين العبد والامة والكبير والصغير اذا كان يعقل البيع والشراء كذا فى الكافي \* وكل ما يصلح مهرا فى النكاح يصلح بدلا فى الكتابة كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولا يعتق الا براءة جميع البدل فاذا اده عتق وان لم يقل له المولى انت اديته فانت حره كذا فى خزانه المفتين \* ولا يجب حط شيء من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب كذا فى العيني شرح الهداية \* واذا اخذ بالمكاتبه رهنا فيه وفاء بها فهلك الرهن عتق العبد كذا فى المبسوط \*

الكتابة على وجهين احدهما ان يكتبه على نفسه دون ماله والثاني ان يكتبه على نفسه وماله وكلاهما جائزان اما الاول ان يقول كاتبك على الف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو لمولاه وما يكتسبه بعد ذلك فهو له فاذا ادى منه بدل الكتابة يسلم له الفضل والثاني كاتبك على نفسك ومالك على الف درهم فكل ما في يده وما يكتسبه فى المستقبل فهو له دون مولاه سواء كان ماله اكثر من بدل الكتابة او اقل وليس للمولى من ماله غير بدل الكتابة وماله هو الذى حصل له من كسب التجارة او وهب له او تصدق عليه فان اختلفا فى كسبه فالقول للمكاتب واما ارش الجنائيات والعقر فانهما للمولى كذا فى المضمرات \* ويجوز شرط الخيار فى الكتابة كذا فى خزانه المفتين \*

ومما يتصل بذاك مسائل ان كاتبه على الف درهم فاذا هانم استحققت من يد المولى فالمكاتب حر ويرجع عليه السيد بالف مكانها كذا فى المبسوط \* ولو كاتب الرجل عبدا له مجنون او صغيرا لا تعتد مكاتبته فاذا كاتبه فادى البدل عنه رجل فقبلة المولى لا يعتق وله ان يسترد ما ادى لانه اداه بدلا عن

اما الذي يرجع الى المولى فمنها العقل وانه شرط الاعتقاد فلا تنعقد المكاتبه من الصبي الذي لا يعقل والمجنون ومنها البلوغ وهو شرط الاعتقاد فلا تنعقد المكاتبه من الصبي السائل وان كان حراً ما ذنا في التجارة من قبل الوالي او الوصي ومنها الملك والولاية وهذا شرط النفاذ فلا تنفذ المكاتبه من النضوي لانعدام الملك والولاية وتنفيذ من الوكيل لانه نائب الموكل وكذا من الاب والوصي استحساناً ومنها الرضا وهو من شرائط الصحة فلا تصح المكاتبه مع الاكراه والهزل والخطاء واما الحرية فليست من شرائط جواز المكاتبه فتصح مكاتبه المكاتب وكذا اسلامه فتجوز مكاتبه الذمي عبده الكافر وكذا اذا ابتاع عبداً مسلماً فكاتبه فهو جائز وامام مكاتبه المرتد فموتونه عند ابيه حينئذ يرجع فان تنقل اومات على الردة او لحق بدار الحرب بطلت وان اسلم نفذت وعندهما هي نافذة واما الذي يرجع الى المكاتب فمنها ان يكون عاقلاً وهو من شرائط الاعتقاد واما الذي يرجع الى بدل الكتابة فمنها ان يكون مالاً وهو شرط الاعتقاد فلا تنعقد المكاتبه على الميته والدم حتى لا يعتق وان ادى الا اذا كان قال على انك اذا اديت اليّ فانت حر فادى فانه يعتق بالشرط ولا يرجع المولى بقيمته ومنها ان يكون متقوماً وانه من شرائط الصحة فلا تصح مكاتبه المسلم عبده المسلم والذمي على الخمر والخنزير ولا مكاتبه الذمي عبده المسلم على الخمر والخنزير فان ادى يعتق وعليه قيمة نفسه واما الذمي فتجوز مكاتبه عبده الكافر على خمر او خنزير فان كاتب ذمي عبداً له كافراً فاسلم احدهما فالمكاتبه ما خيمه وعلى العبد قيمة الخمر ومنها ان يكون معلوم النوع والتدر سواء كان معلوم الصفة او لا وهو من شرائط الاعتقاد فان كان مجهول القدر او مجهول النوع لم تنعقد وان كان معلوم النوع والتدر مجهول الصفة جازت المكاتبه والا صل ان الجهالة متى فحشت منعت جواز الكتابة والا فلا ومنها ان لا يكون البدل ملك المولى وهو شرط الاعتقاد حتى لو كاتبه على عين من اعيان المولى لم يجز وكذا لو كاتبه على ما في يد العبد من الكسب وقت المكاتبه واما كون البدل ديناً فهو شرط جواز الكتابة واما الذي يرجع الى نفس الركن فمن شرائط الصحة خلوه عن شرط فاسد وهو الشرط المخالف لمقتضى العقد الداخل في صلب العقد من البدل فان لم يخالف مقتضى العقد جاز الشرط والعقد وان خالف مقتضى العقد لكنه لم يدخل في صلبه يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحاً هكذا في البدائع \* واما حكمها من جانب العبد فهو فكاك الحجر وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد اخص بنفسه وكسبه ويجب الضمان على المولى بالجناية عليه او على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الاداء

عبد على جارية فدفعها اليه فوطئها المولى فولدت منه ثم استنحتها رجل قال ياخذها المستحق وعلى المولى عقرها وقيمة ولدها ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب ولا يرجع بالعقر كذا في المبسوط \* اذا كاتب عبد على ثوب او دابة او حيوان او دار لم ينعقد حتى لا يعتق وان ادعى لان الثوب والدار والحيوان مجهول النوع وان كاتبه على ثوب هروي او عبد او جارية او فرس جازت المكاتبه ويتع على الوسط ولوجاء العبد بقيمة الوسط في هذه المواضع يجبر المولى على القبول كذا في البدائع \* والوسط عند ابي حنيفة رح الذي قيمته اربعون درهما وقال ابو يوسف ومحمد رح هو علمه ، قدر غلاء السعر والرخص ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب كذا في الذخيرة \* والصحيح قولهما هكذا في الكافي في باب المهر \* اذا كاتبه على قيمة نفسه فالكاتب فاسدة فان ادّاه عتق عليه ولا شيء عليه غير هاتم القيمة ثبت بتصادقهما على ان ما ادعى قيمته فان اختلفا يرجع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا فقوم احدهما بالف والآخر بالف وعشرة لا يعتق ما لم يود الا قصى كذا في السراج الوهاج \* لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البذل لا تنعقد الكتابة اصلا عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* كاتب على وصيف ايض فصالح من ذلك على وصيفين ايضين او حبشيين يدايد فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كاتبه على لؤلؤة او ياقوتة لم تنعقد ولو كاتبه على حكمه او على حكم نفسه لم تنعقد لان الجهالة ههنا فحش من جهالة النوع والقدركذا في البدائع \* وان كاتبه على وصيف فاعطاه وصيفا وعتق به ثم اصاب السيد به عيبا فاحشا رده على المكاتب ويرجع بمثله كذا في المبسوط \* وان كاتب جارية على الف درهم على ان كل ولد تليده فهو للسيد او على ان تخدمه بعد العتق فالكاتب فاسدة كذا في خزائن المتنين \* وان كاتب على دار قدسها ووصنها او على ارض لم تجز لان الدار والارض لا تثبت ديناً في الذمة في شيء من العقود فاذا لم يعين الدار فقد كاتب على شيء لم يعرف واذا عينها فقد كاتب على ما لا يملك ديناً في الذمة كذا في المبسوط \* اذا كاتب جارية على الف درهم على ان يطأها مادامت مكاتبه او على ان يطأها مرة فالكاتب فاسدة فلوانها دت الالف عتقت في قول عامة العلماء ثم اذا دت فعتقت ينظر الى قيمتها فان كانت قيمتها الف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا لاهلها على المولى وان كانت قيمة الجارية اكثر من الف رجع المولى عليها بما زاد على الالف وان كانت قيمة المكاتبه اقل من الالف وادت الالف وعتقت هل ترجع على المولى بما اخذ من الزيادة على قيمتها قال اصحابنا

العتق ولم يسلم العتق ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضي المولى لم يجز ايضا وهل يتوقف على اجازة العبد بعد البلوغ ذكر القدروري انه لا يتوقف هو الصحيح لان تصرف الفضولي انما يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز وقت التصرف والصغير ليس من اهل الاجازة بخلاف ما اذا كان العبد كبيرا غائبا فجاء رجل وقبل الكتابة عنه ورضي عنه المولى ان الاجازة يتوقف فلو ادعى القابل عن الصغير الى المولى ذكر في الاصل انه يعتق استحسانا وليس للقابل استردادها من المولى هذا اذا ادعى الكل فان ادعى البعض فله ان يسترد قياسا واستحسانا الا اذا بلغ العبد فاجاز قبل ان يسترد القابل فليس له ان يسترد بعد ذلك هكذا في البدائع \* الباب الثاني في الكتابة الفاسدة في الكتابة الفاسدة للمولى ان يرد المكاتب الى الرق ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا تفسخ الا برضاه والعبد ان يفسخ في الفاسدة والجائزة جميعا بغير رضا المولى هكذا في شرح الطحاوي \* وفي الولو الجنية وما كان يعتق بادائه الى المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه الى الورثة بعد موت المولى كذا في التاتارخانية \* وان كاتبه على عين غيره من مكمل او موزن او عرض فيه روايتان والاظهر الفساد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كاتبه على الف وخدمته سنة او وصيف جاز ولو كاتبه على الف وخدمته ابدافا لكتابة فاسدة ويعتق باداء قيمته دون خدمته فان ادعى الف وعتق ان كان قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وان كان قيمته اكثر رجع عليه بالفضل كذا في محيط السرخسي \* القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عن المسمى وان كانت زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوفاية \* لو كاتبه على حنطة او شعير وسعى مقدار معلوما ان وصف ذلك بصفة بان يصفه بشرط الجيد او الردي او الوسط انعقد على ذاك الوصف وان لم يصف ذلك بصفة انصرف الى الوسط كذا في المحيط \* وان كاتبه على عين في يد المكاتب وهو من كبسه بان كان مأذونا له في التجارة ففيه روايتان في رواية يجوز لانه كاتب على بدل معلوم يتدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لانه كاتب على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم في يد العبد يجوز باتفاق الروايات لانها لا تنعين في المعاوضات كذا في التبيين \* ولو استحق العوض وام يكن معينا في العتد فعلى العبد مثله وان كان عينا وهو عرض او حيوان يرجع على العبد بقيمته للمولى في قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في التاتارخانية ناقلا عن التجريد \* رجل كاتب

والعبد في يديه على حاله فخاصمه في المكاتبه ابطلها كما ابطل العتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا بامان ولو كاتبه ثم خرج العبد مساماً معتق وبطلت منه الكتابة مساماً تاجر في دار الحرب كاتب عبده او اعتقه او دبره كان جائزاً استحساناً وكذلك لو كان العبد كافراً قد اشتراه في دار الاسلام فان كان العبد كافراً قد اشتراه في دار الحرب وكاتبه فادى وعتق ثم اسلم اجزته على المسام استحساناً كذا في المبسوط في باب مكاتبه المريض والمترد \* واذا كاتب الرجل عبده وهو خياط او صباغ على عبد مثله يعدل عمله فالقياس ان لا تصح هذه الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا في المحيط \* وان كاتب امته مكاتبه فاسدة فولدت ولدان ثم ادت المكاتبه عتق ولدها معها وان ماتت قبل ان تؤدى فليس على ولدها ان يسعى في شيء فان استسعاها في مكاتبته الام فاداه لم يعتق في القياس وفي الاستحسان يعتق هو وامه مستنداً الى حال حيوته كذا في المبسوط \* واذا كاتب عبده على الف درهم على ان يؤدّيها المكاتب الى غريم له كانت الكتابة جائزة وكذلك لو كاتبه على الف درهم على ان يضمنها لرجل عن سيده فالكتابة جائزة قال والضمان جائز ايضا وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل كاتب امته وعليها دين فولدت ولداً وادت المكاتبه ثم حضر الغرماء فلهم ان يأخذوا الكتابة من السيد ويضمنونه قيمة الجارية ويرجعون بنضل الدين ان شاءوا على الجارية وان شاءوا على الولد ولكن لا يأخذون منه الا مقدار قيمته وان شاءوا رجعوا على الجارية بجمع ديونهم وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمة الولد وان ماتت الام بعد اداء الكتابة فعلى الولد الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المبسوط \* ولو كاتبه بشرط ان لا يخرج من المصر فالشرط باطل والكتابة جائزة كذا في محيط السرخسي \* رجل وكل آخر! يعتق عبده فكاتبه لا تصح كذا في جواهر الفتاوى \* رجل كاتب عبيدين تاجرين عليهما دين مكاتبه واحدة فغاب احدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم ان يردوا الجاضر في الرق ولكنهم يستسعونه فيما عليه من الدين وما دى من المكاتبه فالغرماء احق به وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمتها كذا في المبسوط \* مترد كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلماً فان كان دفع المكاتب الى القاضي فردّه في الرق فالمكاتبه باطلة والا فهو على مكاتبته كذا في المبسوط في باب كتابة المترد \* ولو كاتبها على ميتة فولدت ولدان ثم اعتق السيد الام لم يعتق ولدها معها بخلاف ما اذا كاتبها على الف درهم مكاتبه فاسدة فولدت ولدان ثم اعتق السيد الام عتق ولدها معها كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز من الكتابة \*

الثلاثة ليس لها ان ترجع كذا في البدائع \* فان وطئها السيد ثم ادت الكتابة فعليه عقربا رجل  
 كاتب امته حاملا فما في بطنها داخل في كتابتها ذكر او لم يذكر فان استثنى ما في بطنها لم تجز الكتابة كذا  
 في المبسوط في باب مكاتب الامه الحامل \* لو كاتب عبده على درهم فهي فاسدة الا انه لو ادى ثلثة  
 دراهم فانه يعتق وعابه قيمته كذا في السراجية \* وان كاتبها على الف درهم تؤدى اليها اليه نجوما واشترط  
 انها ان عجزت عن نجم فعابها مائة درهم سوى النجم فالكتابة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو كاتبه  
 على الف منجمة فان عجز عن النجم فدكا تبته الف درهم فهي فاسدة قالوا الصحيح ان الكتابة الثانية  
 فاسدة دون الاولى عند ابي حنيفة رح وعندهما جازان كذا في محيط السرخسي \* وفي التنازل  
 لو كاتب عبده كتابة واحدة على الف على ان يأخذ ايتها شاء ثم وهب السيد مال الكتابة لاحدهما  
 فتتاجديعا وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت الالف دينا عليهما كما كانت وهما حران وهذا  
 عند ابي حنيفة رح كذا في المضمرات \* وان كاتبها على الف درهم الى العطاء او الدياس او الى الحصاد  
 او نحو ذلك مالا يعرف من الاجل جاز ذلك استحسانا فان تأخر العطاء فانه يحل المال اذا جاء الوقت  
 الذي يخرج العطاء فيه وانها ان تعجل المال وتعتق <sup>(٣)</sup> كذا في المبسوط \* ولو كاتبه على الف درهم  
 وهي قيمته على انه ان ادى وعتق فعليه الف اخرى جاز وكان الامر على ما قال اذا ادى الالف  
 عتق وعابه الف اخرى بعد العتق كذا في البدائع \* وان قال كاتبك على هذه الالف من الدراهم  
 وهي لغيرها جازت المكاتبه واذا ادت غيرها عتقت وكذلك ان قالت كاتبني على الف درهم  
 على ان اعطيها من مال فلان فاعتقد جائز وهذا الشرط لغو اذا كاتبها واشترط فيها الخيار لنفسه  
 او لها جاز ذلك فان وادت ولدانم استقط صاحب الخيار خياره فالولد مكاتب معها وان مات المولى  
 قبل استقاط الخيار والخيار له او ماتت الامه والخيار لها فالخيار يسقط بموت من له كما في البيع ويسعى  
 الولد فيما عابها وان اعتق المولى نصفها قبل ان يسقط خياره فهذا منه فسخ الكتابة كما لو اعتق  
 جديها وان انفسخت الكتابة فعليه السعاية في نصف قيمتها في قول ابي حنيفة رح وكذلك لو اعتق  
 السيد وادها كان هذا فسخا للكتابة وان كان الخيار لها فالولد يعتق باعتاق المولى ولا يسقط عنها به  
 شيء من البدل كذا في المبسوط \* ولو كاتب امته على انه بالخيار ثلثة ايام فولدت الامه ولدا فباع  
 المولى الولد او وهبه وسلمه او اعتقه جاز تصرفاته وبطلت الكتابة كذا في خزائن المفتين \* حربي  
 كاتب عبده في دار الحرب ثم اسلما جميعا وصارا ذوي ذمة اجزى ذلك فان خرجا مستأمنين



المكاتب الثاني مكاتبه متق واذا عتق الثاني باداء مكاتبته ينظر ان كان الاول مكاتباً حال عتق الثاني فان الولاء يثبت للمولى المكاتب الاعلى وان كان حراً فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى لا لمولاه واذا ثبت الولاء للمولى اذا ادعى المكاتب الاول بعد ذلك وعتق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وان عجز الاول ورد في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتباً على حاله واذا بقي الثاني مكاتباً يصير مملوكاً للمولى على الحقيقة حتى لو اعنته نفذ عتقه على الحقيقة ولو ان الاول لم يعجز ولكن مات قبل الاداء ولم يؤد الثاني مكاتبته ايضا بعد فهذا على وجهين ان مات الاول وترك اموالاً كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وبه وفاء ببدل كتابته وفي هذا الوجه لا تنسخ كتابته فيؤدي مكاتبته ويحكم بحريته في آخر جزء من اجزاء حيوته وما بقي يكون لورثته الاحرار ان كان له ورثته الاحرار وان لم يكن له ورثة يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتباً على حاله حتى يؤدي مكاتبته الى وارث المكاتب الاول ويعتق واذا ادعى وعتق كان ولاؤه للمكاتب الاعلى حتى يرثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذا مات الاول ولم يترك مالا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وانه لا يخلو اما ان كان مكاتبه الثاني اقل من مكاتبه الاول ففي هذا الوجه تنسخ مكاتبه الاول ويكون عبداً ويبقى الثاني مكاتباً للمولى يؤدي اليه مكاتبته ويعتق وان كان مكاتبه الثاني مثل مكاتبه الاول او اكثر منه وهذا الوجه لا يخلو اما ان حلت المكاتب الثانية وقت موت الاول لا تنسخ كتابة الاول فيؤدي الثاني الى المولى قدر مكاتبه الاول ويحكم بحرية الثاني للحال وبحرية الاول في آخر جزء من اجزاء حيوته وما بقي من مكاتبه الثاني يكون لورثة المكاتب الاول ان كان له ورثة احرار ويكون ولأه الثاني لورثة المكاتب الاول لا للمولى المكاتب الاول وان لم تحل المكاتب الثانية بعد موت المكاتب الاول ان لم يطلب المولى الفسخ من القاضي حتى حلت فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات الاول وقد حل ما على الثاني وقت موته وان طلب من القاضي الفسخ فالقاضي يفسخ كتابة الاول كذا في المحيط \* وان ادعى جميعاً معانبت ولاؤه للمولى كذا في البدائع \* وفي نوادر بن سماعة عن محمد رح في مكاتب كاتب عبداً له ثم مات الاعلى وقد ترك وفاء الا انه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى ادعى الاسفل الى بن الاعلى فانه يعتق ولاؤه للمولى فان خرج الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يتحول ولاؤه الاسفل الى الاعلى وانما ينظر في الولاء والميراث الى يوم ادعى الكتابة كذا في المحيط \* مكاتب

الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز للمكاتب بمنع من التبرعات الا ما جرت به العادة  
 كذا في خزانة المنتخبين \* ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر كذا في الكافي \* وله ان يبيع بقليل الثمن  
 وكثيره وبأي جنس كان وبالنقد والنسيئة في قول أبي حنيفة رح وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن  
 الناس في مثله وبالدراهم والدنانير والنقد لا بالنسيئة وله ان يبيع ويشترى من مولاه الا انه لا يجوز له  
 ان يبيع ما اشتراه من مولاه مراوحة الا ان يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا يجوز له ان يبيع  
 من مولاه درهما بدرهمين لانه بعقد الكتابة صار احق بمكاسبه فصارك لا جنبي وكذا لا يجوز للمولى  
 لما بينا وله ان يحط شيئاً بعد البيع بعيب ادعى عليه او يزيد في ثمن قد اشتراه وليس له ان يحط بعد البيع  
 بغير عيب ولو فعل لم تجزوله ان يرد ما اشترى بعيب سواء اشتراه من اجنبي او من مولاه كذا  
 في البدائع \* ويجوز اقراره بالدين والاستيفاء كذا في السراجية \* واذا سبي المكاتب فاستدان ديناً  
 فهو بمنزلة ما استدان في ارض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستدان في رده ايضا علم  
 ذلك باقراره ثم قتل على رده فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ بما استدان في حال الاسلام  
 من اكسابه ثم ما بقي للذي ادانه في حال رده في قول أبي حنيفة ومحمد رح وما بقي بعد قضاء  
 ديونه واداء مكاتبته بكون لورثته المسلمين واذا سعى ولد المكاتب المولود في مكاتبته وقضى  
 مكانته وعتق ثم حضر غرماء ابيه لم يكن لهم ان يأخذوا من المولى ما اخذوا لكنهم يتبعون الولد  
 بدنيهم كذا في المبسوط \* ولا يجوز للمولى ان يتزوج امته المكاتب وان اشترى المكاتب  
 زوجة سيده بقي نكاحها كذا في الكافي في باب الدعوة \* وان رهن او ارتهن او آجرا واستأجر  
 فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولا يجوز للمكاتب ان يزوج ابنه ولا ابنته وزوج امته ومكاتبته كذا  
 في البدائع \* ولا يزوج عبده ولا يوكل به فلو عتق واجاز لا يجوز لان الاجازة لاقت عقد باطلا  
 ولو قال بعد العتق اجزت تلك الوكالة يكون توكيلاً ابتداء كذا في الكافي \* ولو تزوج المكاتب امته  
 من عبده ففي ظاهر الرواية انه لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية \* المكاتب اذا زوجت باذن  
 المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في فتاوى قاضيخان \* فان تزوجت بغير اذن مولاه  
 فلم يفرق بينهما حتى عتقت جاز النكاح ولا خيار لها كذا في المبسوط \* قال محمد رح مكاتب كاتب مبدأ  
 من اكسابه فهو جائز وهذا استحسان اخذ به علماء نازح ثم اذا جازت كتابة المكاتب لو ادى  
 المكاتب

المولى قيمة العبد فان ادنى المكاتب دينه حتى لا يباع العبد بدينه ان كان ما ادى مثل قيمته فانه لا شك انه يجوز عندهم جميعا وان كان ما ادى عن العبد اكثر من قيمته ان كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس في مثلها فهو جائز لا خلاف وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتغابن الناس في مثلها اشار في الاصل الى انه يجوز فمن مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة رح فاما اعلى قولهما لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولا يملك التصديق الا بشيء يسير حتى لا يجوز ان يعطي فقيرا رهما ولا ان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له ان يهدي الا شيئا قليلا من المأكول بله ان يدعوا الى الطعام ويملك الاجارة والاعارة والايداع كذا في البدائع \* ولا يقرض حتى لو اقرض لا يطيب للمستقرض اكله الا ان يكون مضمونا عليه حتى لو تصرف فيه يجوز كذا في العيني شرح الهداية \* ولا يجوز وصيته ولا كفالته بالمال ولا بالنفس باذن المولى ولا بغير اذنه ويجوز ان يتوكل بالشراء وان كان يوجب ضمانا عليه للبائع لان الوكالة من ضرورات التجارة فان ادى فعق لزومه الكفالة كذا في البدائع \* ولو كان المكاتب صغيرا حين كفله لم يؤخذ بها وان عتق كذا في العيني شرح الهداية \* ويجوز كفالته عن سيده وهل يجوز له الحوالة فهذا على وجهين ان كان عليه دين لانسان وعلى صاحب الدين لا خرفا حاله على المكاتب فهو جائز وان كان لانسان على آخر دين فاحاله على المكاتب وقبل الحوالة ليس عليه دين للذي احاله عليه لا يجوز له ان يبرع كذا في البدائع \* واذا باع يبيعا وقال جازوله ان يدفع المال مضاربة ويأخذ من المولى مضاربة وله ان يؤجر نفسه ويضع ويستبضع وان كان اعانة للغير كذا في الذخيرة \* للمكاتب ان يكتسب استحياسا فان اعتقه بعد الكتابة لم ينفذ عتقه كما قبله وكذا لك ان وهب له نصف المكاتب او كلها كذا في المبسوط \* وان اعتق المكاتب عبده على مال او باع نفسه العبد منه بمال لم يجز كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وليس للمكاتب ان يشارك الحر شركة منازعة ويجوز له ان يشارك الحر شركة ضمان فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشركة بينهما قال وله الشفعة فيما اشتراه المولى والمولى فيما اشتراه المكاتب ولو عتق المكاتب بعد شركة العنان بقيت الشركة على حالها وان شارك الغير شركة مفاوضة بغير اذن سيده او باذنه ثم عتق لم تصح تلك الشركة وان اشترى المكاتب دارا على انه بالخيار ثلثة ايام فعجز ورد في الرق انقطع خياره وان كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عجز المكاتب كما بعده وانه كان الخيار للمكاتب المشتري فبيعت دارا الى جنبها فله ان يأخذ تلك

كاتب عبد اثم مات الاول عن ابن حر ولم يترك الا ما على الآ خر ثم مات الآ خر عن ابن وادله  
 في المكاتبه فعليد ان يسعى فيما على ابيه فيؤدي ذلك الى المولى من مكاتبه الاول وما فضل  
 عنها فهو ميراث لابن الاول عن ابيه وولاء الابن الآ خر لابن الاول مكاتب اشترى امرأته  
 ولم تكن ولدت منه ثم كاتبها فذلك جائز وما ولدت بعد الكتابة فهو معها في المكاتبه لانه جزء منها  
 فان مات المكاتب عن وفاء عتقت هي واولادها واخذ اولادها ما بقي من ميراثه بعد اداء  
 كاتبته فان ام يترك وفاء فالمرأة وولدها باختيار ان شاء اسعوا فيما بقي على الاول ليعتقوا بعق  
 الاول وان شاء اسعوا فيما بقي على الام ويسعون في اقل من ذلك واذا كاتب المكاتب امرأته  
 وام تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم تترك وفاء فالابن باختيار ان شاء سعى فيما  
 بقي على امه ليعتق بادائه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة ابيه كذا في المبسوط \* وايس المكاتب  
 ان يكاتب واده ولا والديه والاصل ان كل من لا يجوز له ان يبيعه لا يجوز له ان يكاتبه الا ام واده  
 كذا في البدائع \* مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فعلت منه فان شاء مضت على الكتابة وان  
 اختارت ذلك اخذت عقرها وان شاءت عجزت نفسها فتكون بمنزلة ام واده لا يبيعه كما لو استولد  
 المكاتب جاريته فان عجزت فاعتقها المولى ام يجوز كما لو اعتق جاريته من كسب مكاتبه بخلاف  
 ما لو اعتق ولدها لان الولد داخل في كتابته فبعثه بعتقه فيكون مملوكا للمولى ولكنها ام ولده  
 بطأها ويستخذمها فلم تصرم مملوكة للمولى وان مات الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعهما ايضا مكاتب  
 كاتب جاريته ثم استولدها المولى فعليه العقر لها والولد مع امه بمنزلة امه فان عجزت اخذ المولى  
 الولد بالقيمة استحسانا والجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المغرور وان كان المكاتب هو الذي  
 وطئها ثم مات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت على الكتابة وان كانت ولدت خبرت فان شاءت  
 قصت مكاتبتهما وسعت هي وولدها في مكاتبه الاول وان شاءت مضت على مكاتبتهما ولو كان ترك  
 مالا فبذء بالمكاتبه ادبت مكاتبته وحكم بحرية واده وتبطل المكاتبه عنها وان عجزت هي  
 والمولى هو المادعي للولد والمكاتب الاول ميت فالولد حر وعلى المولى قيمته وان كان بالقيمة  
 وفاء بالمكاتبه عتق المكاتب فكانت الام مملوكة لورثة المكاتب ان كان له وارث سوى المولى  
 وان لم يكن صارت للمولى بالارث وكانت ام واده كذا في المبسوط \* واذا اذن اعبد في التجارة  
 جاز فان استد ان لعبد ينالزمه فان جاء اغرماء يطلبون العبد بالدين يباع بالدين الا ان يؤدي

وإذا اشترى زوجته ان كان معها ولد هامنه دخل الولد في كتابته ودخلت الام في كتابة الولد فان مات المكاتب فلا سعاية عايهما ولكن اذا ادبها على المكاتب عند الموت عتقا كذا في التاتارخانية \* وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح مكاتب اشترى امرأته فدخل بها وولدت ولد ابعده الشراء ثم مات المكاتب من غير وفاء فالولد يسعى في مهرامها لانه دين على الاب والولد المولود في الكتابة يسعى في ديون الاب هكذا في المحيط \* مكاتب قد اشترى زوجته حل وطئها فان ولدت دخل الولد في كتابة الاب تبعا ودخلت الام في كتابة الولد تبعا فان مات الاب لا عن وفاء تعد عدة الوفاة شهرين وخمسة ايام وقام الولد مقام الاب وسعيه على نجومه وعتقه بالاداء وتعد بثلاث حيض وان بقيت الاولى تداخلت وتحد في الاولى خاصة وان مات عن وفاء ادعى بدل الكتابة وحكم بعتقهم في آخر جزء من اجزاء حياته وظهر فساد نكاحها وتجب عليها عدتان عدة النكاح حيضتان بسبب الفرة في آخر حياته وهي امة وعدة الاستيلاد بموت المولى ثلث حيض وتداخلت فلو لم تلد بقيت زوجته ولا تعتق تحته امة طلقها اثنتين فملكها لا تحل حتى تنكح زوجا غيره لان طلاق امة ثنتان كذا في الكافي \* فان مات الولد المولود في ملكه في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فان ادت بدل الكتابة حين موته عتقت والارادت في الرق فبيعت في بدل الكتابة ولا سعاية عايهما كذا في المصمرات \* المكاتب اذا اشترى زوجا لم يطل نكاحها وله ان يطأها بالنكاح لانها لا تملك رقبته حقيقة كذا في العيني شرح الهداية \* مكاتب ذمي اشترى امة مسامة فان ولدها كانت على حالها وان عتق المكاتب بالاداء تم ملكه فيها وصارت ام ولد للذمي فتسعى في قيمتها فان عجز فرد رقيقا اجبر المولى على بيعها كذا في المبسوط \* المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحیضة ثم عتق حل له وطئها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته او امه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجزى بما حاضت عند المكاتب قبل العجز وان اشترى اخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء في قول ابي حنيفة ، ح لانها لا تصير مكاتبه بخلاف الام والابنة المكاتبه اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كانت نصف عبدة ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا جاز الشراء في النصف وان اشترى المكاتب من مولاة عبدا ففي الاستحسان جاز شراؤه في الكل كما لو اشتراه من غيره وفي القياس لا يجوز شراؤه الا في النصف وبالقياس نأخذ كذا في المبسوط \*

الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبه المولى ام ولده ومدبرة وتديرة ومكاتبته واقرار

الدار بالشفعة واخذة بالشفعة يكون اسقاطا منه لخياره وان لم يأخذها بالشفعة حتى رد المشتري على البائع فلا شفعة في الدار الاخرى لواحد منهما كذا في المبسوط \* الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه او زوجته او غيرها لو اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته فيعتق بعنقه ويرق برفه ولا يمكنه بيعه وعلى هذا كل من يملك من قرابة الولاد كالأجداد والأجدات وولد الولاد في رواية الاصل ولا يرد هم بعيد ان كان قد اشتراهم ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز فجنه ذله حق الرد فان باعه المولى او مات فولاية الرد الى المولى كذا في المضمرات \* وان لم يترك وفاء وقرک ولد امولودا في الكتابة سعى في كتابة ابيه على نجومه فاذا ادعى حكمنا بعتق ابيه قبل موته وعنق الولد وان ترك ولد امشترى في الكتابة فيل له اما ان تؤدى الكتابة حالة او ترد رفيقا وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في الهداية \* والوالدان يردان الكتابة في الرق كمامات ولا يؤديان بدل الكتابة جالا ولا مؤجلا كذا في التبيين \* واذا ولدت مكاتبه ولدا فاشترت ولدا آخر ثم ماتت يسعى المولود في كتابتها على النجوم وما كسب الولد المشتري اخذ اخوه فادى منه كتابتها وما بقي فهو بينهما نصفان والمولود ان يؤجر المشتري بامر القاضي كذا في التاتارخانية ناقلا عن الواو الجي \* واذا اشترى المكاتب بننه وهي امرأة المولى فسد نكاحه وان كانت قريبه له عتقت كذا في خزائنة المفتين \* ولو ملك المكاتب ابامولا او ابنه لم يعتق لان المولى لو اعتق رفيق المكاتب لا ينفذ عتقه فعرفنا انه لا يملكهم فلا يعتقون عليه ولا يمتنع بيعهم ايضا كذا في المبسوط \* واذا اعتق المولى ولدا المولود في الكتابة او امشترى فانه ينفذ عتقه استحسانا لانه بعض منها ورقيتها مملوك للمولى من كل وجه حتى ينفذ عتقه في الام فكذا في ولدها بخلاف عبد آخر من كسبها كذا في الذخيرة \* واذا اشترى اخاه او اخته او ذارحم محرم منه سوى الوالدين والمواد بن نحو العم والعمة واشباههما ففي الاستحسان لا يتكاتبون عليه حتى كان له بيعهم وهو قول ابي حنيفة رح واجمعوا على انه اذا اشترى ابن عمه لا يتكاتب عليه هكذا في الذخيرة \* ولو ادعى مال الكتابة وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم كذا في التاتارخانية نقلا عن الينابيع \* واذا اشترى المكاتب امرأة ولم يكن له ولد منها كان له بيعها اما اذا ولدت منه ان ملكها مع الولد اجمعوا على انه يمنع من بيعها واما اذا ملكها وحدها اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح لا يمنع من بيعها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في المضمرات \* واذا

غيرها كانت بالخيار بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا قول ابي حنيفة رح وروح  
الصحيح واذامات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنه السعاية بالاجماع كذا  
في المضمرات \* واذا كاتب مدبرته فولدت وادائم ماتت يسعى الولد فيما عليها فان كانا ولدين فادى  
احدهما المال كله من سعائته لم يرجع على صاحبه بشيء وكذلك ان كاتب مدبرين جميعا له  
وكل واحد منهما كنفيل عن الآخر ثم ماتا وترك احدهما ولدا واداه في مكاتبته من امته فادى ان يسعى  
في جميع الكتابة كذا في المبسوط \* وان دبر مكاتبته صح التدبير وانها الخيار ان شاءت مضت على  
الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له  
غيرها فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها عند ابي حنيفة رح وروح الاسعوى  
في الاقل منهما والخلاف في هذا الفصل في الخيار اما المقدار فمتفق عليه كذا في الهداية \*  
وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل كاتب عبد الله على ان المولى بالخيار ثلثة ايام ثم اندبره هل  
يكون تدبيره نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان يكون تدبيره نقضا للكتابة لان الرجل يكاتب المدبر ويدبر  
المكاتب فلم يفعل فعلا منعه عن الكتابة كذا في التاتارخانية \* ولو كاتب عبد بن مكاتبه واحدة على  
الف درهم وكل واحد منهما كنفيل عن صاحبه ثم دبر احدهما ثم مات المولى وله مال كثير عتق المدبر  
من ثلثه فسقطت حصته من المكاتبه لوقوع الاستغناء عنه عن ادائها كما لو اعنته المولى في حيوته واخذ  
الورثة بحصة الآخر ايها شاءوا فان اداه المدبر رجوع بها عليه كما لو اداه اقبال عتقه وان لم يكن  
له مال غيرهما عتق المدبر بالتدبير من الثلث ويسعى فيما يجب عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما  
ثلثمائة ومكاتبتهما الف بطلت حصته المدبر من المكاتبه واعتبر قيمته ثلثمائة لانه اقل والمتيقن من حق  
المولى هو الاقل فعرفنا ان المال ثلثمائة قيمة المدبر وخدسمائة حصته الآخر من المكاتبه وذلك ثمانمائة  
وثلاثة وذلك مائتان وستة وستون وثلاثا درهم يسلم للمدبر من قيمته ويسعى فيما بقي وهو ثلثة وثلثون ثم  
يوخذ المدبر بما بقي على المكاتب لانه كنفيل به ولا يؤخذ المكاتب بما على المدبر لانه قد خرج من المكاتبه  
وازمته السعاية من قبل التدبير والمكاتب ام يكن كنفيل لاعنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد منهما الف درهم  
ومكاتبتهما الف درهم فاختر المدبر ان يسعى في الكتابة فله ذلك لان ذلك ربما ينفعه عسى  
ان يكون بدل الكتابة منجما مؤجلا وان اختار ذلك يستط ثلث المكاتبه لانه عتق ثلثا بقيته بالتدبير  
والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا يستط ثلث المكاتبه ويبقى للورثة ثلثا المكاتبه عليهما

المكاتب بالدين للمولى أو للاجنبي ومكاتبة المريض ولدت مكاتبة من سيدها مضت على كتابتها أو عجزت وهي أم ولد ونسب وادها ثابت بالدعوى ولا يحتاج إلى تصديقها لأنها مملوكة لدرتبة وإذا مضت على الكتابة أخذت عقرها من سيدها وإذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة وإن ماتت وترك مالاً يؤدى كتابتها وما بقي ميراث لولدها الشورت عتقها في آخر جزء من أجزاء حيوتها وإن لم تترك مالاً فلا سعاية على هذا الولد لأنه حر وإن ولدت ولداً آخر لم يثبت نسبه منه من غير دعوى لحرمة وطئها عليه وولد أم الولد إنما يثبت نسبه منه من غير دعوى إذا لم يحرم على المولى وطئها وإن حرم فلا يلزمه حتى إذا عجزت نفسها ولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلوق بعد التعجير يثبت نسبه من غير دعوى إلا إذا انفاه صريح الكسائر والأدعاءات الأولاد ولو لم يدع الولد الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة لأنه مكاتب تبعاً لها ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية كذا في التبیین \* وإذا ولدت المكاتبة من مولاهما ثم أفر المولى أنها أمة لفلان لم يصدق وأن صدقته في ذلك كذا في المبسوط \* وإذا كاتب المولى أم ولده جازان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة غير أنه يسامها الأولاد والأكساب ولو أدت المكاتبة قبل موت المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية \* وإن كاتب أم ولده فجاءت بولد بعد الكتابة لاكثر من ستة أشهر ثم مات المولى قبل أن يتربد لا يارمه النسب وإن جاءت به لا قل من ستة أشهر فهو ثابت النسب من المولى لتيقننا أنها علقته به قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت هي أيضاً بموت المولى وإن كان حياً فادعاه فهو ابنه وإن جاءت به لاكثر من سنتين فإن جنت في كتابتها جناية سعت فيها وإن جنى عاينها كان الارش لها وإن ماتت وترك ولداً ولدت في المكاتبة من غير المولى سعى فيما عاين أمه كذا في المبسوط \* نصراني كاتب أم ولده فادت بعض الكتابة ثم أسلمت ثم عجزت فردها القاضي إلى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها بسبب الاستيلاء فإنه لا يحتسب بما أخذ السيد عنها من هذه القيمة وكذلك إن أدته بعد أسلامها كذا في خزائن المفتين \* وإذا كاتب أم ولده على ألف درهم أو أمته على ألف درهم على أن رد عاينها وصيهاً وسقطت الكتابة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما وإذا أسلمت أم ولد النصراني فكاتبها باكثر من قيمتها جازت الكتابة فإن عجزت نفسها ردت في الرق وتسعى في قيمتها كذا في المبسوط \* وإذا كاتب مدبرته جازلها باقية على ملكه كام الولد وإن مات المولى ولا مال له



واذا كاتب الرجل عبده في مرض موته بالف درهم وقيمته الف درهم ولا مال له غيره ثم اقرني مرضه بالف في يده انها ودیعة لهذا المكاتب اودعها اياه بعد الكتابة والالف البودیعة من جنس بدل الكتابة ثم مات جازا قراره من الثلث يريد به اذا كانت الكتابة في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة وباقي المسئلة بحالها يعتبر اقراره من جميع المال ولو اقر بالف اجود من بدل الكتابة وكانت الكتابة في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب اني استرد الجياد واعطي مثل حقك لم يكن ذلك ولو اقر بالزبوف في يده انها ودیعة لمكاتبه وبديل الكتابة الف جياد لم يصح اقراره اذا كان عليه دين الصحة وتقسم هذه الالف بين غرماء الصحة ويؤخذ المكاتب بما عليه هكذا في المحيط \* ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فاجاز الورثة في حياته فلمهم ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته كما في سائر الوصايا كذا في المبسوط \* قال محمد ربح في الجامع مكاتب اقر لمولاه في صحته بالف درهم وقد كان المولى كاتبه على الف درهم واقر المكاتب لاجنبي بالف درهم في صحته ايضا ثم مرض المكاتب وفي يده الف درهم فقضاها الى المولى من المكاتبه ثم مات من ذلك المرض وليس له مال غيرها فالالف يقسم بين المولى وبين الاجنبي على ثلثة اسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبي ولوان المكاتب ادى الالف الى المولى من الدين الذي اقر به للمولى في صحته ثم مات فالاجنبي احق بهذه الالف وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك لو لم يقضها للدين ومات وتركها فهي للاجنبي ولو ترك المكاتب ابنا ولد له في كتابته فالاجنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاها للمولى من الدين المقربه قبل الموت ثم مات وترك ابنا ولودا في كتابته كان الاجنبي احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادى الابن المكاتبه والدين الذي على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبي كذا في المحيط \* ولو كاتبه في مرضه على مكاتبه مثله ثم اقر باستيفائها فان كان عليه دين يحيط بماله لا يصدق في شيء الا ان العبد يعتق ويؤخذ بالكتابة كما لو اعنته وان لم يكن عليه دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وان لم يكن له مال سواه فعليه السعاية في الثلثين في المكاتبه للورثة الا ان يكون قيمته اقل فحينئذ يسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو اقر انه كان كاتبه في صحته ثم اقرني مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما اذا كاتبه في مرضه هكذا في المبسوط \* مكاتب له على مولاه دين في حال الصحة فاقرني مرضه

يأخذون بذلك أيهما شاؤا فان ادى المدبر رجوع على الآخر بثلاثة ارباع ذلك مقدار حصته وهو خمسمائة وان ادى المكاتب رجوع على المدبر ربع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته كذا في المبسوط \* مكاتبة وادت بنتا ثم اعتق المولى الوسطى تعتق السفلى عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تعتق كذا في الكافي \* مكاتبة ولدت ابنة فكبرت وارتدت ولحقت بالدار ثم اسرت لم تكن فيها فتحبس حتى تتوب او تموت كما لو كانت الام هي التي فعلت ذلك فان ماتت المكاتبة من غير وفاء فان القاضي يخرج الابنة من الحبس حتى تسعى فيما على امها مكاتبة ولدت ولدا ثم قتلها الولد فقتلها بمنزلة موتها وليس عليه من جنايته شيء وان جنت الام جناية على انسان ثم ماتت قبل ان يقضى عليها شيء يسعى الولد في الجناية والكتابة فان عجز نظر فان كان القاضي قضى لولي الجناية بالقيمة فهو بمنزلة الدين على الولد يباع فيه وان كان القاضي لم يقض لولي الجناية بشيء بطلت الجناية بعجزه كما لو عجزت في حال حيوتها قبل قضاء القاضي ثم ماتت كذا في المبسوط \* مريض كاتب عبده على الف درهم نجوما وقيمه الف درهم ولا يخرج من ثلثه فان العبد يخبر ان شاء عجل ما زاد من قيمته على ثلث مال الميث وان شاء رد في الرق كذا في المحيط \* واذا كاتب المريض عبده على الفين الى سنة وقيمه الف ثم مات ولا مال له غيره ولم يجز الورثة فانه يؤدى ثلثي الفين حالا والباقي الى اجله او يرد رقيقا عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح وقال محمد رح يؤدى ثلثي الف حالا والباقي الى اجله وان كاتبه على الف سنة وقيمه الفان ولم يجز الورثة ادى ثلثي القيمة حالا او يرد رقيقا في قولهم جميعا كذا في الهداية \* ولو كاتبه في صحته على الف درهم وقيمه خمسمائة ثم اعتقه في مرضه ثم مات ولم يقبض شيئا فانه يسعى في ثلثي قيمته وكذلك ان وهب له جميع ما عليه من الكتابة في مرضه وهو حر ويسعى في ثلثي قيمته وعلى قول ابي حنيفة رح اذا كاتبه في صحته ثم اعتق في مرضه فهو بالخيار ان شاء سعى في ثلثي قيمته وان شاء سعى في ثلثي ما عليه وان كان المولى قد قبض ذلك منه خمسمائة ثم اعتقه في مرضه سعى في ثلثي قيمته ولم يحتسب له شيء مما ادى قبل ذلك وهذا عند هذا وكذلك عند ابي حنيفة رح ان اختار فسخ الكتابة والسعاية في ثلثي قيمته وان ادى المائة درهم ثم اعتقه في مرضه او وهب له الباقي سعى في ثلثي المائة كذا في المبسوط \*

واذا كاتب

ايجاب بدل الكتابة على الحر ابتداء بقبوله وكذلك ان كان ذلك العبد ابنا لهذا الحر وهو صغير  
 او كبير لا ولاية للاب على الابن في الزام المال عليه فهو كالا جنبي في ذلك وكذلك عبد وابن له  
 صغير لرجل واحد كاتب الاب على ابنه لم يجز الا انه ادى الاب عنه في الوجهين يعتق استحسانا  
 كذا في المبسوط \* واوكاتب العبد الحاضر والعبد الغائب وقبل الحاضر صح العقد عنهما استحسانا  
 وايتهما ادى عتقا ويجبر المولى على قبوله وايتهما ادى لم يرجع على صاحبه بشيء وان وهب  
 المولى بدل الكتابة للحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتق لانه لا شيء عليه فلم تصح الهبة فان  
 قبل العبد الغائب العقد فهو لغو والكتابة لازمة للشاهد كما لم يقبل وليس للمولى ان يأخذ الغائب  
 بشيء من البدل لانه لم يلتزم شيئا بل هو تبع في العقد كولد المكاتب فان حرر المولى العبد الغائب  
 عتق وسقط عنه حصته من المكاتبه فاذا بطلت حصته من المكاتبه لم يعتق الحاضر حتى يؤدي  
 حصته وان حرر الحاضر عتق وبطل منه حصته من المكاتبه ويؤدي الغائب حصته حالا والارد  
 في الرق كذا في الكافي \* فان مات الغائب لم يرفع عن الحاضر شيء منه وان مات الحاضر فليس  
 للمولى ان يطالب الغائب بشيء من البدل ولكن ان قال الغائب اناؤدي جميع المكاتبه  
 وجاء بها وقال المولى لا قبلها ففى القياس للمولى ان لا يقبل وفي الاستحسان ليس للمولى ان  
 لا يقبل منه ويعتقان جميعا باداء هذا الغائب ولكن لا يثبت الاجل في حقه واذا كانا حيين  
 فاراد المولى بيع الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان كذا في المبسوط \* وان كاتب الامة  
 من نفسها وعن ابنين صغيرين لها صح واي ادى لم يرجع وهذا استحسان وايتهما ادى يجبر المولى  
 على القبول وقبول الاولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو امتنع الام بفقهم عليهم من بدل الكتابة  
 بحصتهم يؤدونها في الحال ويطالب المولى الام بالبدل دونهم ولو امتنعهم سقط عنها حصتهم وعليها  
 الباقي على نجومها ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى ان يأخذه ولا له ان يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين  
 او وهبهم لا يصح ولها يصح فاعتق ويعتقون معها كذا في التبيين \* رجل كاتب عبده على نفسه  
 وولده الصغار هو جائز فان عجز قبل ادراك الولد او بعده فرد في الرق كان ذلك رد الولد ايضا  
 فان ادرك واداه فقالوا نحن نسعى في المكاتبه لم يلتفت اليهم وكذلك لو كانوا بالغين حين عجز  
 الاب وان مات الاب ولم يدع شيئا سعى في المكاتبه على النجوم فان كانوا صغارا لا يقدرון على  
 السعي تردوا في الرق وان كانوا يقدرون عليها نسعى بعضهم في المكاتبه فاداءهم يرجع على اخوته

انه قد استوفى ماله على مولاة وعليه دين الصحة ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك رجل  
 كاتب عبد الله على الف درهم في صحته ثم ان المكاتب اقر في مرضه للاجنبي بالف درهم ثم مات  
 المكاتب ولم يترك الا الالف فلا جني احق بالالف من المولى وان هكان دين المولى دين  
 الصحة ودين الاجنبي دين المرض بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان اولي  
 بالنضاء من دين المرض كذا في المحيط \* ولو ان مكاتب اقر عند موته انه كاتب عبده فلا نا واستوفى  
 مكاتبه لم يجز قوله وكذلك لو كاتب في مرضه باقل من قيمته لم يجز كذا في المبسوط \* رجل كاتب  
 عبده على الف درهم فاقرضه المولى الف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات المكاتب وترك  
 الف درهم وله اولاد احرار من امرأة حرة فان القاضي يقضي بالالف للمولى من المكاتبه وليس  
 للمولى ان يجعلها من الدين وان كان له اولاد من امرأة هي معتقة غيره فالاب جر ولاء الاولاد  
 الى مواليه ولو ترك اكثر من الف درهم اخذ المولى الفضل حتى يستوفي الالف التي اقرضه  
 فان بقي شيء من دين المولى يصرف الى الورثة كذا في المحيط \* الباب السادس في من يكاتب  
 من العبد حر قال لمولى العبد كاتب عبدك فلا نا على الف درهم على اني ان ادبت اليك الفا  
 فهو حر فكتبه المولى على هذا الشرط وقبل الرجل ثم ادعى الفا فانه يعتق لوجود الشرط من غير  
 قبول العبد واجازته واذا بلغ العبد فقبل صار مكاتباً ولو قال العبد لا اقبله فادعى عنه الرجل الذي  
 كاتبه عنه لا يجوز لان العقد ارتد بردة ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء ولو لم يقبل على اني ادبت  
 اليك الفا فهو حر فادعى لا يعتق قياساً وفي الاستحسان يعتق ولو ادعى الحر البذل عنه لا يرجع  
 على العبد لانه متبرع كذا في التبيين \* وهل له ان يسرد الى المولى ان اداه بحكم الضمان  
 ليستردة وصورته ان يقول كاتب عبدك على الف على اني ضامن ف يرجع عليه لان ضمانه  
 كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلو ادعى البعض له  
 ان يرجع سواء ادعى بضمان او غير ضمان ولكن لو ادعى البعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثمة  
 حصل مقصود آخر وهو براءة ذمة العبد عن بعض البذل هذا اذا اراد ان يرجع على المولى قبل  
 اجازة العبد فلو اراد الرجوع بعد اجازة العبد فلو ادعى بحكم الضمان يرجع وان ادعى بغير الضمان  
 لا يرجع سواء ادعى الكل او البعض كذا في العيني شرح الهداية \* وان كاتب الحر على عبد  
 لرجل على ان يضمن عنه المكاتبه لم يجز لانه لم يجب البذل بقبول الحر على العبد ولا يمكن

كسب عبد مشترك ثم ينظر ان كاتب كله بالالف لا يرجع على المكاتب بشيء مما اخذ منه شريكه وان كاتب نصيبه بالف رجع على العبد بما اخذ منه شريكه وعندهما اذا ادى بدل الكتابة يعتق كله ويغرم المكاتب لغريمه نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما لو اعنته احدهما بغير عوض وللساكت ان يأخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب ولو كاتب احدهما كله او حظه بالف ثم كاتب الآخر كله او حظه بمائة دينار صار مكاتباً لهما اما عنده فلان الكتابة تنجز في تغذت كتابة كل في نصيبه واما عندهما فلان الاول اذا كاتب نصيبه صار مكاتباً وللآخر حق الفسخ فاذا كاتبه كان فسخامنه في نصفه وايهدا قبض شيئا من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذاك وتعلق متق نصيب كل واحد منهما بجمع بدل الكتابة المسمى في كتابة نصيبه فان ادى اليهما معا فالولاء لهما عندهم وان قدم احدهما صار ككاتبهما حرره احدهما فعنت نصفه عند ابي حنيفة رح ويبقى نصيب صاحبه مكاتباً ولا ضمان ولا سعاية الا ان يعجز المكاتب فيضمن القابض نصيب صاحبه ان كان موسرا ويسعى المكاتب في نصف قيمته ان كان معسرا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار وفي الاعسار يسعى في ذلك كذا في الكافي \* واذا كاتب الرجلان عبدهما مكاتباً واحدة فادى الى احدهما حصته لم يعتق نصيبه منه مالم يؤد جميع المكاتبه اليهما وان اعنته احدهما جاز وكذلك ان وهب له نصيبه من المكاتبه او ابرأه منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبض او كان قبض نصيبه باذن شريكه ثم المكاتب بالخيار بعد اعتاق احدهما ايأه ان شاء عجز ويكون الشريك بالخيار بين التضمين والسعاية في نصف القيمة والعنت في قول ابي حنيفة رح وبين العنت والسعاية ان كان المعتق معسرا وعلى قول ابي يوسف رح يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما هو مذهبه في العبد المشترك وعلى قول محمد رح يضمن الاقل من نصف القيمة ونصف ما بقي من الكتابة وكذلك يسعى العبد في الاقل عند مسرة المعتق وان اختار المضي على المكاتبه ثم مات من مال كثير اخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكاتبه من ماله كما كان يطالبه به في حيوته ثم الباقي بعد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبيدين بينهما مكاتبه واحدة ان ادبا عتقا وان عجزا ردا فانه يكون كل واحد منهما مكاتباً بينهما على حدة بحصته وذلك بان يقسم المسمى على قيمتهما ويكون كل واحد منهما مكاتباً بحصته واذا ادى احدهما حصته اليهما عتق بخلاف مالوكا فالرجل واحد كذا في المبسوط \* مكاتب بين رجلين كوتب

بشيء فان ظهر للاب مال كان ميراثا بينهم ولم يكن لهذا ان يأخذ من تركة الاب ما ادى وكان للمولى ان يأخذ كل واحد من الاولاد بجميع المال لا باعتبار انه دين في ذمته ولكن باعتبار انه قائم مقام ابيه وفيما هو من حقوق الاب كان قبوله صحيحا في حق الاولاد فأي أخذ كل واحد منهم بجميع المال كأنه ليس معه غيره ولهذا الوات بعضهم لا يرفع عن بقيتهم شيء من المكاتبه كما لو كان معدوما في الابتداء فان اعتق المولى بعضهم رفع عنهم حصه قيمة العتق وان كانت فيهم جارية فاستولدها السيد اخذت عقرها وهي مكاتبه على حالها ليس لها ان تعجز نفسها لمكان اخوتها الا يرى انهم لو ادوا عتقت هي ايضا وان كان الولد كبيرا حين كاتب على نفسه وعليهم بغير امرهم وادى بدل الكتابة عتقوا ولم يرجع شيء منها عليهم كذا في المبسوط \* لو كاتب من عبد لرجل رضيع وقبل عنه اجنبي آخر ورضي المولى لم يجز فان ادى اليه المكاتبه عتق استحسانا كذا في محيط السرخسي \* رجلان لكل واحد منهما عبد فكتبا هما معا على الف درهم كتابه واحدة ان ادبا عتقا وان عجزا رد في الرق قال يكون كل واحد منهما مكاتباً بحصته لصاحبه حتى اذا ادى حصته من البذل الى مولاه يعتق كذا في المبسوط \* الباب السابع في كتابة العبد المشترك عبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة فكتب نفذ في حظه فقط عند ابي حنيفة رح لان الكتابة تجزى عنده وليس لشريكه الفسخ فان ادى الف الف متق حظه ولا يضمن لشريكه لانه برضاه ولكن يسعى العبد في نصيب الساكت وان ادى بعض الالف او كله سلم له وليس للساكت ان يأخذ منه نصفه لان اذنه له بقبض البذل اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه من الكسب على المكاتب وقد تم بقبض المكاتب فسلم كله الا اذ انها قبل الاداء فيصح نهيه لانه تبرع لم يتم ولو اذن وهو مريض وادى من كسبه بعد الكتابة صح من كل ماله وان كان قد اكتسب قبل الكتابة واذن له في الكتابة والقبض منه نفذ من الثلث وعندهما لا تجزى فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة الكل فاذا كاتبه يكون مكاتباً لهما ويكون بدل الكتابة بينهما واذ اقبض المكاتب شيئا يكون بينهما قبل العجز وبعده ولو كان بلا اذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى ادى بدل الكتابة عتق حظه عند ابي حنيفة رح وللساكت ان يأخذ من الذي كاتب نصف ما اخذ من بدل الكتابة لانه كسب

فامتنق احدهما الولد متق نصيبه منه وهو على حاله حتى تعجز الام او تمنق فان عتقت عتق معها فان عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد مقصودا وهو مشترك بينهما اعتقه احدهما فيكون حكمه حكم العبد المشترك يعتقه احد الشريكين واذا اختار التضمين بضمنه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الام مكانة بين رجلين ولدت ابنة فوطئا الابنة فعلمت فوادت منها ثم ما تافا لابنة حرة لانها كانت ام وادلهما فتمتنق بموتهما كما لو اعتقاها وبقيت الام على مكانتهما ولو كانت الام هي التي ولدت منها ثم ما تاعتقت هي بجهة الاستيلاء وعتق ولدها ايضا وان عجزت ثم ولدت منها بعد ذلك فالولد الاول رفيق كذا في المبسوط \* مكانة بين رجلين اعتقه احدهما قال ابو حنيفة رح لا ضمان عليه في ذلك لشريكه موسرا كان او معسرا لان نصيب الآخر مكانة على حاله لكون العتق متجزيا عنده فان ادعى عتق والولاء بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما وعلى قولهما عتق والولاء له فان لم يعتقه احدهما ولكن دبيرة صار نصيبه مدبرا ويكون على حاله لان التدبير لا ينافي الكتابة فان ادعى الكل عتق والولاء يثبت بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين دبيرة احدهما صار نصيبه مدبرا ولشريكه خمس خيارات ان كان موسرا وان كان معسرا فاربع خيارات وهذا قول ابي حنيفة رح ولولم بدبيرة ولكن كانت جارية فجاءت بواد فادعاه احدهما يثبت نسب الولد منه وصار نصيبه ام ولد له ثم المكانة بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها ولا نصير كلها ام ولد فان مضت على المكانة اخذت منه عقرها واستعانت به على اداء بدل الكتابة وان عجزت نفسها وردت في الرق فانها نصير ام ولد للمستولد ويضمن الشريك نصف قيمتها للشريك مكانة ونصف عقرها ولا يغرم من قيمة الولد شيئا وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* رجل كاتب جاريته ثم مات من ابنين فاستولدا احد هما فهى بالخيار ان شاءت عجزت فكانت ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للشريك وان شاءت مضت على كتابتها واخذت عقرها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكانة واحدة ثم ارتد احدهما عن الاسلام فادت المكانة اليهما ثم قتل مرتدا قال لان عتق وليس ادواها الى المرتد بشيء في قول ابي حنيفة رح ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما اخذ كما لو كان هو اخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشريك منها ايضا ثم يسئعونها في النصف الباقي فان عجزت اردت في الرق بمنزلة مكانة ادت نصف البديل الى الموليين ثم عجزت وان كاتبها في حالة الردة لم يجز قبضه لبذل الكتابة فلو لحق المرتد منهما بدار الحرب فادت جميع الكتابة الى الشريك الآخر



على الف فقبط احدهما ستدائة وبراءة الآخر من اربعائة قال محمد رح يعنق المكاتب وما قبض  
الاول يكون بين الاول والمبري على ستة هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان العبد بين رجلين  
مرض احدهما وكان به الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث ابطاله وكذا اذا اذن له في القبض وقبض  
بعض بدل الكتابة ثم مات المريض لم يكن للوارث ان يأخذ منه شيئا كذا في المحيط \* واذا كانت  
جارية بين رجلين كاتبا فوطئها احدهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطئها الآخر فجاءت بولد فادعاه  
ثم عجزت فهي ام ولد للاول ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها بوطئه جارية مشتركة ويضمن شريكه  
كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه واياهما دفع العقر الى المكاتبه جاز واذا عجزت ترد الى المولى وهذا كله  
قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح هي ام ولد للاول ولا يجوز وطئ الآخر لانه لما ادعى  
الاول الولد صار كلها ام ولد له لان امومية الولد يجب تكديله بالاجماع ما يمكن وقدامكن يفسخ الكتابة لانها  
قابلة للفسخ فيفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراءه ما يمكن واذا صار كلها ام ولد له  
فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير انه لا يجب عليه الحد للشبهة ولازم جميع العقر  
واذا بقيت الكتابة وصار كلها مكتوبة له قيل يجب عليها نصف بدل الكتابة وقيل يجب كل البدل كذا  
في الهداية \* وعليه الجمهور هكذا في الكافي \* ويضمن الاول لشريكه في قياس قول ابي يوسف رح  
نصف قيمتها مكتوبة موسرا كان او معسرا وفي قول محمد رح يضمن الاول من نصف قيمتها ومن  
نصف ما بقي من بدل الكتابة واذا كان الثاني لم يطأها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي  
ام ولد للاول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد ولد للاول وهذا قولهم جميعا كذا  
في الهداية \* مكتوبة بين رجلين ولدت ابنة ثم وطئ احدهما الابنة فعلق منه قال يثبت نسبه منه  
والابنة على حالها ليس لها ان تخرج نفسها من الكتابة لتكون ام ولد للمستولد وعلى المستولد  
عقرها ولكن عقرها للام بمنزلة كسبها وانها تابعة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبه صارت الابنة  
ام ولد للمواطئ لان المانع من ظهور امية الولد في نصيب شريكه منها قد ارتفع بعجز الام وانما يصير  
ام ولده من حين علق منه فلهذا يضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علق منه وان لم تعجز فاستحق  
الشريك الآخر الابنة بعد علونها من الاول عتقت عند ابي حنيفة رح لان نصيب الابنة باق  
على ملكه ما بهيت الكتابة فيها فينفذ عتقه ولا سعاية عليها وولدها حرا ولا سعاية عليه في قول ابي حنيفة رح  
ايضا والمكاتبه باقية على حالها تعنق بالاداء او تعجز فتكون امة بينهما مكتوبة بين رجلين ولدت



المكاتب فينظر ان مات عن وفاء لا تنفسخ عندنا وان مات لاعن وفاء تنفسخ بالا جباع ولا تنفسخ  
بردة المولى بان كاتب مسلم عبده ثم ارتد المولى لانها لا تبطل بموت المولى حقيقة فبيوته حكما  
اولى ان لا تنفسخ كذا في البدائع \* واذا مات لاعن وفاء ولاعن ولد فاختلنا في بقاء الكتابة قال  
الاسكاف تنفسخ حتى لو تطوع انسان بداء بدل الكتابة عند لا يقبل منه وقال ابو الليث رح لا تنفسخ  
ماله يتض بعجزه حتى لو تطوع به انسان عند قبل القضاء بالفسخ جاز ويحكم بعنته في آخر حياته كذا  
في التبيين \* وان مات المكاتب وله ولد من حره وترك ديناً وفاء لمكاتبته فجنى الولد نقضي بها على  
عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم مولى الام ومولى الاب في ولائه فنقضي به  
لمولى الام فهو قضاء بالعجز كذا في الهداية \* واذا مات المكاتب عن وفاء وعليه دين وله وصايا  
من تدبيرة وغيره وترك ولداً حراً وولده ولد في المكاتبه من امته بدى من تركته بديون الاجانب  
ثم بدين المولى ان كان ثم بالمكاتبه فان ادبت حكم بحريته والباقي ميراث بين اولاده وبطلت  
وصاياه لانه تبرع فان مات المكاتب وترك الثا وعليه للمولى الف درهم دين وبدل الكتابة بدى  
ببدل الكتابة استحساناً وفي القياس يبدأ بالدين وان لم يترك مالا الا دينا على انسان فاستسعى  
الولد المولود في الكتابة ولا دين على المكاتب سواها فعجز عنه وقد ايس من الدين ان يخرج فانه  
يرد في الرق كذا في المبسوط \* وان مات المكاتب وعليه دين وجناية وبدل الكتابة ومهر امرأة  
تزوجها بغير اذن المولى بدى بالدين ثم بالجناية ثم ببذل الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى وكذا ان  
ان لم يترك مالا لكن ترك اولاداً وادوا في كتابته سعى الاولاد فيها على نحو ما وصفنا لان ترك  
ولدي يودي كترك مال يودي به كذا في خزائن المفتين \* مكاتب اشترى ابنه ثم مات وترك وفاء  
وورثه ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة ولو مات المكاتب وترك مالا وولداً كوتب  
معه او ولد في كتابته ووصيا فالوصي يودي بدل الكتابة من ماله ويعتق في آخر جزء من اجزاء  
حيوته وورثه اولاده وملك الوصي بيع العروض ولا يملك بيع العقار والدرهم والدنانير ولا يرث  
الولد المولود من الولد الحر ان مات الولد الحر قبل اداء بدل الكتابة كذا في الباقي \*  
وما ادى المكاتب من الصدقات وعجز طاب لسيدة ولو عجز المكاتب قبل اداء الى المولى  
يطيب للمولى عند محمد رح وعند ابي يوسف رح لا يطيب والصحيح انه يطيب بالا جماع كذا في  
التبيين \* عبد جنى فكا تبه مولاه وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز فانه يدفع او يغدي وكذا ان مكاتب

لم تعتق وان ادت الى الشريك الباقي والى ورثة المرتد متقت اذا كان قد تضي بلحاظه كمالومات  
 فدفعت الكتابة الى الشريك الحي والى ورثة الميت وان عجزت بعدما ارتدا احدهما فرداها  
 فى الرق ثم قتل المرتد على رذته فهي على مكاتبها واذا ارتدا الشريكان معا ثم عجزت المكاتب  
 فرداها فى الرق فان اسلما فهي امة قنة بينهما وان قتلا على الردة فهي على مكاتبها واذا كانت  
 المكاتب بين رجلين فوادت ابنة ثم احد المولىين وطى الابنة فعلفت منه ووطى الآخر الام فعلفت  
 منه فقالتا نحن نعجز فذلك لهما والمراد ان للام ان تعجز نفسها لانه تلقاها جهنا حرة واما الولد ايس  
 من هذا الخبار في شيء فاذا اختارت الام المضي على الكتابة اخذت كل واحدة منهما عقرها من  
 الوطى وعقر الابنة يكون للام بمنزلة الكسب وان عجزت كانت كل واحدة منهما ام ولد للذي  
 وطئها ويضمن نصف عقرها لشريكه وقال ابو يوسف ومحمد راح اذا كاتب الرجل نصيبه من عبده  
 بغير ان شريكه والشريك ان يرد ذلك ولا يرد الا بقضاء القاضي الا ان يرضى العبد ومولاه  
 الذي كاتبه ان ينقض الكتابة وهذا قول ابي حنيفة راح ايضا كذا فى المبسوط \* الباب الثامن  
 فى عجز المكاتب وموته وموت المولى وجنابته على المولى وجناية المولى او غيره عليه اذا عجز  
 المكاتب عن نجم نظر الحاكم فى حاله فان كان له دين يقبضه او مال يقدم عليه لم يعجل بتعجيزه  
 وانتظر عليه اليومين او الثلاثة هي المدة التي ضربت لايلاء الاعذار فلا يزداد عليه فان لم يكن له وجه  
 وطلب المولى تعجيزه عجز وفسخ الكتابة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد راح كذا فى الهداية \* وهو الصحيح  
 هكذا فى المضمرات \* فان ادخل المكاتب بنجم فردة مولاه عند غير سلمان برضاه فهو جائز وان  
 لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ كذا فى الكافي \* وتنفسح الكتابة بالاقالة وكذا تنفسح بفسخ  
 العبد من غير رضى المولى بان يقول فسخت الكتابة او كسبتها سواء كانت فاسدة او صحيحة والمولى  
 لا يملك الفسخ من غير رضى العبد وهل تنفسح بالموت اما بموت المولى فلا تنفسح بالا جماع لانه  
 ان كان له كسب فيؤدى الى ورثة المولى فيعتق وان لم يكن فى يده كسب فيكسب فيؤدى  
 فيعتق وان عجز من الكسب رد الى الرق كما لو كان المولى حيا واذا مات المولى فادى المكاتب  
 مكاتبته او ثبته منها الى ورثته وعق فالولاء للذكور من عصبه المولى وان عجز بعد موت المولى ورد  
 الى الرق ثم كاتبه الورثة كتابة اخرى فادى اليهم وعق فالولاء للورثة على قدر موارثهم اما ببوت  
 المكاتب

ومن ارش الجناية فان جنى جناية اخرى بعد ما حكم عليه بالانقل في الجناية الاولى يلزمه بالجناية الثانية ايضا الاقل من قيمته ومن ارش الجناية وان كانت الجناية الثانية قبل ان يحكم عليه بموجب الجناية الاولى فليس عليه الا قيمة واحدة عندنا كذا في المبسوط \* اذا حفر المكاتب بئر على قارة الطريق فوقع فيها انسان فوجب عليه ان يسعى في قيمته يوم حفر ثم اذا وقع فيها آخر لا يلزمه اكثر من قيمة واحدة سواء حكم الحاكم بالاولى او لم يحكم هكذا في البدائع \* ولو سقط حائط له مائل قد اشهد فيه على انسان فقتله فعليه ان يسعى في قيمته وان وجد في دارة قتيل اخذ بقيمته يوم وجد القتيل فيها الا ان يكون قيمة المكاتب اكثر من الدية فينقص حينئذ عشرة دراهم من الدية وان جنى جناية ثم عجز فان كان قد قضى عليه بالسعاية فهو دين عليه يباع بها وان لم يقض بها عايه خير المولى بين الدفع والفداء وان جنى عليه فالواجب ارش المدايك وان قتل رجلا عمدا فعليه القود وان قتل ابن المكاتب او عبده فلا قود على القاتل ولكن على القاتل القيمة لما تعذر ايجاب القصاص وهو للمكاتب بمنزلة سائر اكسابه وان عفوا فعفوها باطل وان قتل المولى مكاتبه خطأ او عمدا فلا قصاص فيه واقراره جائز مادام مكاتبه وان عجز ورد في الرق بطلت عنه قضي عايه او لم يقض وهذا قول ابي حنيفة رح وذكر في كتاب الجنایات ان ابا يوسف ومحمد ارح قالا يؤخذ بما قضى عايه منها خاصة وما اداه قبل العجز ام يستردة عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ويؤخذ للمكاتب باسباب الحدود الخالصة وغيرها نحو الزنا والسرقه والشرب والسكر والقذف لان القن مأخوذ بها فالمكاتب اولوا ولا يقطع في سرقته من مولاة وكذا لا يقطع في سرقته من ابن مولاة ولا من امرأة مولاة ولا من كل ذي رحم محرم من مولاة وكذا الوسرق واحد من هؤلاء من المكاتب لا يقطع ولو سرق منه اجنبي يقطع بخصومه كذا في البدائع \* فان سرق المكاتب من اجنبي ثم رد في الرق فاشتره ذلك الرجل لم يقطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك الرجل عليه دين فانه يقطع فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه دينه فقضى القاضي ان يباع له في دينه وقد ابى المولى ان يفديه فانه يقطع في القياس وان سرق المكاتب من مكاتب آخر لمولاة لم يقطع كذا الوسرق من مولاة وكذلك ان سرق من عبد كان بين مولاة وبين آخر وقد اعاق المولى نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولاة من مال المضاربة لا يقطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولاة عليه مثل ذلك دين كذا في المبسوط \* وان مات سيد المكاتب قيل له اد المال الي ورثة المولى على نجومه

جنى فام يقض به حتى عجزوا ن قضى عليه في كتابته ثم عجز فهودين يباع فيه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح الآخر كذا في الجامع الصغير \* وان صالح المكاتب عن دم عمد اقربه ولم يؤد بدل الصالح حتى عجز ورد في الرق فالصالح في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد العتق عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يؤخذ في الحال وان اقر مكاتب بانه افتض بالاصبع حرة او امة او صببة فعند ابي حنيفة ر ح هذا اقرار بالجناية يؤخذ به مادام مكاتب اذا عجز لم يؤخذ به ارتد مسلم وله عبد وكاتبه ابنه فقتل المرتد بطل عقد الكتابة مكاتب ارتد ولحق بدار الجرب يوقف امره فان مات ادي بدل الكتابة من ماله وقسم ما بقي بين ورثته فان داد مسلما يسلم ماله اليه كذا في الكافي \* واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطأ قيل للمكاتب ادفعه او افده بالدية واذا قتل عبده رجلا عمدا فله ان يصالح عنه على مال يؤديه لتسليم له نفسه كما للحز ذلك في ملكه ثم يؤخذ به وان عجزوا ن جنت امته جناية خطأ فباعها او وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجناية فهذا منه اختيار وعليه الارش وان قتله عبده عمدا فالعبد في قتل مولاة عمدا كما جنى آخري وجوب القصاص عليه كالحر انا قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عمدا فهو على ثلاثة اوجه ان لم يترك وفاء فالتقصاص واجب للمولى وان ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل لاشتباه من يستوفيه وكذلك لو اجتمع عالم يكن لهما استيناء القصاص وان قتل ولا وارث له سوى المولى فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح يجب القصاص لمولاة كذا في المبسوط \* وان جنى المكاتب على مولاة او رفيق المولى كانت جنايته معتبرة وكذا جناية المولى على المكاتب ا و رفيقه كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا استهلك عبد المكاتب مالا فهودين في عنته يباع فيه وان جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على خياره وان عجز فالخيار الى المولى وان كان العبد وامرأته مكاتبين مكاتبه واحدة فولدت ولدا فقتله المولى وقيمته اكثر من الكتابة فقيمته على مولاة في ثلث سنين وان كانت الكتابة قد حلت فاصمهم بهائم على المولى اداء فضل القيمة الى الام ورجعت الام على الاب بما ادت عنه من ذلك وان كانت المكاتبه لم تحل ادى المولى القيمة الى الام وان كان الابن مكاتباً معها فقتله المولى ثم حلت القيمة اقتص منها بقدر الكتابة ان كانت المكاتبه حلت او لم تحل ويؤدى الى ورثة المولى فضل القيمة والاب والام حصنهما من المكاتبه ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الابن على فرائض الله تعالى ويرث ابواه معهم واذا جنى المكاتب جناية خطأ فانه يسعى في الاقل من قيمته

من غير السيد فليسيدة ان يردده بالعيب مكاتب اشترى عبدا ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد عيبا لم يستطع رده على عبده ولا يردده على بائعه من عبده وكذلك ان مات المكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيبا لم يردده كذا في المبسوط \* اذ اقامت المكاتب عن وفاء فقد فقه انسان لا يحد قاذفه المكاتب اذا تزوج بنت مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليه الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا مات عبد المكاتب فالمكاتب احق بالصلوة عليه الا انه ان كان حضر مولاة فينبغي له ان يقدمه للصلوة عليه كذا في المبسوط \* الباب التاسع في المتفرقات المكاتب لا يحبس في دين مولاة في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا في السراجية \* في اليتيمة سئل علي بن احمد عن اشترى عبدا ثم قال للبائع قد كنت كاتبته بعشرين دينارا وانكر البائع ذلك هل يكون العبد مكاتباً من المشتري فقال لا كذا في التاتارخانية \* عبد كافر بين مسلم وذمي فكاتب الذمي نصيبه باذن شريكه على خمر يجوز المكاتبه في قول ابي حنيفة رح ولا تجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح ولا يضمن للمسلم في ما اخذ النصراني من الخمر سواء كاتب باذنه او بغير اذنه وان كاتباه جميعا على خمر مكاتبه واحدة لم تجز في نصيب واحد منهما فان ادعى اليهما عتق اوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم وللذمي نصف الخمر ولو ان ذميين كاتباه على خمر ثم اسلم احدهما فلهما جميعا قيمة الخمر يوم اسلم فاذا قبض احدهما حصته من القيمة كان المقبوض بينهما مشتركا كما لو قبض احدهما الخمر قبل الاسلام كذا في المبسوط \* رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا اراد العبد ان يخرج من المصر فليس له ان يمنعه من ذلك واذا اراد ان يستخدمه يوما ويخلي عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدى او يعجز كذا في خزائن المفتين \* رجل كاتب نصف امته فاستدانت ديناسعت في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبتهما باع في ذلك وكذلك ان كانت لشريكين وكاتبتهما احدهما باذن شريكه فاستدانت دينائهما عجزت فالدين في جميع رقبتهما باع فيه كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابراهيم عن محمد رح رجل كاتب عبد الغيرة بغير امر صاحب العبد على الف درهم ثم خط عنه خمسمائة فبلغ المولى فاجاز قال فالكاتبه بخمسمائة ولو كان وهب له الالف ثم اجاز المولى فالهبة باطلة والكتابة بالالف كذا

فان حرروه عتق وسقط مال الكتابة وان اعتقه احد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في الكافي \* واذا مات المكاتب عن ولد حرف جاء رجل بوديعة فقال هذه للمكاتب فانه تؤدى منها المكاتبه ثم اقرار الرجل بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه فتؤدى منها المكاتبه ولكن لا يصدق على جروا لواء قال ارايت لو قال المولى بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتب او اقربدين مثل الكتابة او قال قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته ان كان يصدق في جروا لواء الولد اليه فكذلك غيره وبهذا تبين انه ان تبرع انسان عنه بتضاء الدين بعد موته لا يحكم بحريته واذا ترك المكاتب ام ولد وليس معها ولد بيعت في المكاتبه وان كان معها ولد سعت فيها الى الاجل الذي كان للمكاتبه صغيرا كان ولدها وكبيراً وان كان ترك مالاً لم يؤخر الى اجله وصار حالاً في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح حال ام الولد بغير الولد كحالها مع الولد في جميع ذلك حتى تسعى فيها الى الاجل واذا ترك المكاتب ولدين ولد له في المكاتبه وعليه دين ومكاتبه سعياني جميع ذلك وايهما اده ام يرجع على صاحبه وايهما اعتقه المولى عتق كما لو اعتقه في حياة ابيه وعلى الآخر ان يسعى في جميع المكاتبه التي بقيت على الاب وللغرماء ان يأخذوا ايها شاءوا بجميع الدين ولا يرجع الذي يؤدى منهما على صاحبه كذا في المبسوط \* رجل كاتب عبيدين له مكاتبه واحدة ثم ان احدهما عجز ورد المولى او قدمه الى القاضي فردّه القاضي ولا يعلم القاضي بمكاتبه الآخر معه فانه لا يصح رده ولومات احدهما عاجزاً فالكتابة لا تنسخ فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الآخر واستسعا المولى في نجم او في نجمين فعجز فاراد ان يرده او القاضي فليس له ذلك ولو ان رجلين كاتباً عبداً مكاتبه واحدة فغاب احدهما وقدم الشاهد العبد الى القاضي وقد عجزه لا يرده في الرق حتى يجتمع المولىان جميعاً وهذا بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة كاتباً مكاتبه واحدة ثم عجز احدهما كان لمولاه ان يمسح الكتابة وان كان مولى الآخر غائباً كذا في المحيط \* ولو كان المولى واحداً فمات عن ورثة كان لبعضهم ان يرده في الرق بتضاء القاضي ولكن لو رده بغير قضاء لم يصح ذلك منه كذا في المبسوط \* وان كان المكاتب هو الميت وترك ولدين ولد في المكاتبه لم يستطع المولى ان يرده واحداً منهما في الرق والآخر غائب كذا في المحيط \* واذا اشترى المكاتب عبداً من مولاه او من غيره فوجد به عيباً فله ان يرده على البائع فان عجز ثم وجد السيد به عيباً وقد اشتراه المكاتب من غير

المولى نسبه وصدقه المكاتب ثبت نسبه ولا يعتق ولدت مكاتبة المكاتب فادّعاء سيد المكاتب وحملها بعد كتابتها ان صدقته ثبت نسبه ويحمل على انها ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا يعتق الولد قبل عجزها وعتق بعد العجز بقيمته يوم عجزها صدقه المكاتب او كذبه وان ولدت لاقل من ستة اشهر مذكوت ثبت فادّعاء مولى المكاتب وصدقه عتق بقيمته مذولدت وعقرها للمكاتب وان كذبه لا يثبت وان صدقه المكاتب الا اذا كبر الولد وصدق او عجزت والمكاتب مصدق مكاتب كاتب امته وادى فعتق فولدت ولدا لاقل من ستة اشهر مذكوت ثبت فادّعاء مولاه وصدقه ثبت نسبه وعتق بقيمته يوم الولادة وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يعتق الولد لعدم الغرور الا اذا عجزت فحينئذ يصير الولد حرا بالقيمة وان ولدت لاكثر من ستة اشهر مذكوت ثبت ولاقل منها مذعق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ولدت قبل عتقه وان ولدت لستة اشهر فصاعدا مذعق وزعم السيد انه وادى بوطنى بعد العتق لم يثبت نسبه وان صدق فكان زانيا لعدم حق الملك وتاويله فكان كالاجنبي وان اقرانه نكحها بعد عتق المكاتب ان صدقته المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح ويكاتب الولد تبعالامه فان عجزت فهما رقيقان وان كذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو مصدق ولا يعتق الولد وان زعم انه ولد بوطنى كان قبل العتق ان صدقته يثبت نسب الولد ولا يعتق الولد وان عجزت اخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان ادت عتقت مع ولدها وكذا ان صدقت وكذب المكاتب الحر ثبت النسب والولد رقيق وان عجزت وان صدقه المكاتب الحران بوطنى المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت ويعتق بقيمته يوم عجزها وصارت المكاتب امه للمكاتب مكاتبة المكاتب ملكت امه فولدت ولدا فادّعاء سيده وصدقه المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد فان عجزت وولدت لستة اشهر مذ ملكت فهو حر بقيمته يوم العجز وان ولدت لاقل من ستة اشهر لا يعتق فلو عتق المكاتب قبل عجزها او مات المكاتب من وفاء فادى فعجزت المكاتب فالجواب فيه ما ذكرنا فيما اذا لم يعتق وان ولدت لاكثر من ستة اشهر مذ ملكتها المكاتب عتق الولد والا لولو عجز المكاتب الاول قبلها او مات عاجزا صارت دعوته كدمومة وادامته مكاتبه وحكمه قد مرّ كذا في الكافي \* جارية بين مكاتب وحر ولدت فادّعاء المكاتب فالولد ولده والجارية ام ولده ويضمن نصف عقرها للمولى ونصف قيمتها للحر يوم عتقت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك ثم عجز كانت الجارية وولدها مملوكين للمولى وان



في المحيط \* ولو كاتب امته على انه بالخيار ثلثا فولدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد بقي خياره وعقد الكتابة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وله ان يجيزها واذا اجاز سعى الولد على نجوم امه واذا ادعى عتقت الام في آخر جزء من اجزاء حيوتها وعتق ولدها وهذا استحسان كذا في الكافي \* واذا كاتب عبده على نفسه واولاده الصغار على انه بالخيار ثلثة ايام فمات بعض اولاده ثم اجاز الكتابة لا يسقط عنه شيء من البدل وكذلك لو كاتب عبيدين له كتابة واحدة على انه بالخيار فمات احدهما ثم اجاز الكتابة جاز ولا يسقط شيء من بدل الكتابة ولو كاتب امته على انها بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فهي على خيارها وان اجازت الكتابة نفذت ولكن لا يسقط شيء من البدل ولو كان الخيار للمولى فاعتق الام لا يعتق الولد معها بخلاف ما اذا كان الخيار لهما واعتقها المولى يعتق معها ولدها هكذا في المحيط \* مكاتبان كوتبا معا كتابة واحدة ولهما امة فولدت فادعياه معانم مائتا عن وفاء معا ومربتا فاديت كتابتهما ورثهما وان كانت كتابتهما متفرقة واديت معا لا يرث واحدا منهما مجهول النسب كاتب عبده فاشترى المكاتب امة وكاتبها فافر مجهول النسب بالرق على نفسه ملكا تبه مكاتبه فصدقته صح اقراره وصار هو مع مكاتبته ملكا ملكا تبه وبقيت كتابتهما حتى تعلق عتق كل واحد بالاداء الى صاحبه فان اديا معا وحل النجمان معا وقعت المقاصة عتقا ولا ولاء لاحدهما على الآخر وان تقدم احدهما فله ولاء الآخر ولا ولاء عليه وان عجزا معا عتقت وملكتهما وان سبق عجزا احدهما عتق الآخر وملكهما كذا في الكافي \* وان مات المولى عن مكاتبته وله ورثة ذكور واناث ثم مات المكاتب عن وفاء فانه تؤدى كتابته فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى وما فضل عنها فللذكور منهم دون الاناث ان لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى وكذلك ان لم يمت المكاتب حتى ادى المكاتبه اليهم او وهبوا له او اعتقوه ثم مات فميراثه للذكور من ورثة المولى كذا في المبسوط \* ولد امة مكاتبه وقد حبلت في ملكه فادعى سيده نسب الولد وصدقته المكاتب يثبت النسب كما اذا ادعى وادامة الاجنبي وصدقته الاجنبي وعليه مقرها وقيمة ولده فيكون حرا بالقيمة ناهت النسب منه ولم تصر الامة ام ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت ولو ملكه يوما ثبت نسبه منه لقيام الموجب وزوال المانع وهو حق المكاتب ولا يجوز للمولى ان يتزوجها وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي نكاحها وان وادت لافل من ستة اشهر مذكها المكاتب ان صدقه ثبت النسب ولا يعتق الولد ولا يوجب العقر وكذلك المكاتب اذا اشترى عبدا وادعى



يستوفي ذلك منه المكاتب في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفيه المولى بعد عجز المكاتب بالطريق الاول لان الحق في كسبه خالص له كذا في المبسوط في باب ضمان المكاتب \* قال محمد رح في الزيادات مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فادعياه يثبت نسبه منهما ويصير الولد مكاتباً معهما داخل في كتابتهما وتصير الجارية بمنزلة ام الولد يستمتع بيعها كما يستمتع بيع ام ولد الحر فان ادعى احد هما بدل الكتابة عتق لوجود شرط العتق في حقه وهو الاداء وعتق نصيبه من الولد تبعاله وبقي نصيب الآخر مكاتباً مع الآخر عند ابي حنيفة رح ولا ضمان في الولد واما على قياس قول ابي يوسف ومحمد رح اذا ادعى احد هما عتق نصيبه من الولد وعتق الباقي من الولد ايضا ولا ضمان في الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها ام ولد للذي عتق وعليه قيمة نصيب صاحبه موسرا كان او معسرا ولو انه حين ادعى احدهما عجز الآخر بعد ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح عتق نصيب المؤدى من الولد وصار نصيب الآخر عبداً تبعاله وصارت الجارية كلها ام ولد للمؤدى وضمن المؤدى نصف قيمة الجارية لمولى العاجز موسرا كان او معسرا ولا ضمان عليه في الولد لكن يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولو لم يعجز الآخر بعد ما ادعى احدهما ولكن ادعى وعتق ام يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب والجواب ان على قياس قول ابي حنيفة رح عتق الولد على المكاتبين وعلى قياس قول ابي يوسف ومحمد رح حين ادعى احد هما عتق كل الولد عليه لعدم تجزى الاعتاق من غير ضمان ولا سعاية وصارت الجارية كلها ام ولده فلا يتغير هذا الحكم بعتق الآخر ولو لم يؤد واحد منهما شيئاً حتى عجز احدهما فان الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عندها وهو ابنتهما كما كان ويضمن المكاتب الذي لم يعجز موسرا كان او معسرا نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذي عجز ولم يذكر حكم الام في هذا الفصل وينبغي على قياس قولهما ان تصير ام ولد للذي لم يعجز واما على قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون نصف الولد مكاتباً مع الذي لم يعجز ونصفه يكون رقيقاً لمولى الذي عجز اما الجارية فمن مشائخنا من قال على قياس قول ابي حنيفة رح تصير الجارية كلها ام ولد للذي لم يعجز وذكر علي الرازي في مسائله والكرخي ان على قياس قول ابي حنيفة رح يجب ان يكون نصفها ام ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقاً لمولى الذي عجز ولو لم يؤد احد منهما ولم يعجز ولكن مات احدهما وترك وفاءً ببدل الكتابة وفضلاً فان مولى الميت يستوفي بدل الكتابة من تركته ويحكم بعتقه

لم يخاصمه ولم يضمنه شيئا حتى عجز كان نصف الجارية ونصف الولد لشريكه الحر ولكن عليه نصف العقر فان كانت مكاتبة بينهما وادعى المكاتب وادها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة واخذت العقر من المكاتب وطئه اياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فان كانا دعي الولد فالدعوة دعوة الحر فان اختارت المضي على الكتابة ثم مات الحر سقط نصف الحر من المكاتبة عنها وسعت في اقل من حصته المكاتب من المكاتبة ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد بن رح فاما عند ابي يوسف رح تسعى في نصف قيمتها وان اختارت العجز سعت في نصف قيمتها ان كان المعتق معسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة للمكاتب ثم لا يرجع عليها بما ضمن فان كان المكاتب وطئها او افادت له ثم وطئها الحر فولدت له فادعيا الوالدين معا ولم يعلم الا بقولهما فولد لكل واحد منهما له بغير قيمته وبغير كل واحد منهما لها الصداق وهي بالخيار بين العجز والمضي على المكاتبة فان عجزت كانت ام ولد للحر خاصة وعليه نصف قيمتها للمكاتب وولد المكاتب ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته للحر فان عجزت وعجز المكاتب معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين الحر وان كان وطئ المكاتب بعد وطئ الحر فهي ام ولد للحر وولد المكاتب بمنزلة امه لا يثبت نسبه من المكاتب وقال محمد بن رح استحسن ان اثبت نسبه وهو للحر بمنزلة امه كذا في المبسوط \* وان وطئ المكاتب امه ابنة والود حرا وه كان بعتد على حدة لم يثبت النسب من المكاتب الا بتصديق الابن فان عتق المكاتب وملك هذا الولد يوما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد وان كان الابن قد واد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه فولدت امه هذا الابن ولدا وادعاه المكاتب صحت دعوته وصارت الامه ام ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها كذا في المحيط في باب ثبوت النسب \* ولا تجوز مكاتبة ما في البطن وان قبلتها الام عليه وكذلك ان تولي قبول ذلك حر على ما في البطن وضمنه الا ان المولى ان كان قال للحر اذا ادبت الي القاف هو حر فادعاه عتق اذا وضعت لاقل من ستة اشهر حتى يتيقن بوجوده في البطن يومئذ ثم يرجع صاحب المال بماله واذا وهب المكاتب هبة او تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت وان استهلك الموهوب له او المتصدق عليه فهو ضامن لقيمه باستهلاكه ما لا حق له فيه

بعثتهما جميعا وان اعتق المولى احدهما يسقط حصته ولو كاتب امتين فولدت احدهما واعتق السيد ولدها لم يسقط شيء من المال عنهما والمسئلة على ثلاثة اوجه احدها ما بينا والثاني ان يكاتبهما على الف درهم مكاتبه واحدة لم يزد على هذا وفي هذا اذا ادعى احدهما حصته من المال يعتق والثالث ان يقول المولى ان ادعى اعتقا وان عجز اردني الرق ولا يذكر كفاية كل واحد منهما عن صاحبه فلا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى كذا في المبسوط \* وان اقر المولى باستيناء بدل الكتابة عتق وعتق اولاده كذا في خزائنه المفتين \* رجل كاتب عبد الله وامرأته مكاتبه واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد قيمته للام دون الاب وان قتله المولى فعليه قيمته وكان قصاصا بالكتابة ان كانت قد حلت او رضيت هي بالقصاص ان لم يكن حلت ثم ترجع على الزوج بحصته اذا حلت الكتابة وان كان في القيمة فضل على الكتابة فذلك الفضل وما ترك الولد من مال فهو للام دون الاب وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت وولدت الابنة ثم قتلت السفلى كانت قيمتها للجدة داخله في كتابتهما وان ماتت الجدة وبقي الولدان والزوج كان على الولدين من السعاية ما كان على الجدة وان ادعى احد الولدين لم يرجع على صاحبه بشيء ولكنه يرجع على الزوج بحصته كما لو ادت الجدة في حيوتها جميع البدل رجعت على الزوج بحصته ثم يسلم ذلك له دون الآخر كذا في المبسوط \* وان اعتق المولى المكاتب نفذ عتقه وسقط عنه مال الكتابة وكذلك لو ابرأه عن البدل او وهبه منه فانه يعتق قبل او لم يقبل كذا في خزائنه المفتين \* فان قال المكاتب لا قبل تعود الكتابة ويكون المكاتب حرا لان هبة الدين يرتد بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يحتمل النسخ كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كاتبه على الف مؤجل فان اداءه قبل حلول الاجل يجبر المولى على القبول واذا كاتبه على ان يخدمه وام بذكر المدة لم يجز هكذا في خزائنه المفتين \* وان كاتبه على ان يخدمه شهر افهوجا نرا استحسانا وفي التماس لا يجوز وكذلك ان كاتبه على ان يحفر له بئرا قد سمى له طولها وعرضها واراها مكانها وعلى ان يبني له دارا فداراه اجرها وجصها وما ينشئ بها فهو على القياس الذي قلنا وان كاتبه على ان يخدم رجلا شهر افهوجا نرا في القياس كذا في المبسوط \* الكتابة تجزى عند ابي حنيفة رح حتى لو كاتب نصف عبده جاز وكان نصف كسبه له ونصف كسبه لسيدة كذا في السراجية \* واو كاتب نصف جاريته فولدت ولدا فولد لها بنزتها ويكون نصف كسب الولد للمولى ونصف كسبه للام فان ادت عتق نصفها وعتق نصف الولد معها

في آخر جزء من اجزاء حيوته ثم عند ابي حنيفة رح يعتق نصف الولد تبغالا بيه والنصف الآخر يبقى مكاتباً تبغاللاب الآخر فان ادى الآخر عتق وعتق الابن كله ولا يرث اباه الاول عند ابي حنيفة رح وان لم يؤد الآخر ولكن عجز فالابن يسعى في نصف قيمته لمولى العاجز ويحكم بحريته واما الجارية فقد صارت نصفها ام ولد للذي مات عن وفاء في حال حيوته وحرينه وعتقت بموته حراً كما هو الحكم في ام ولد الحر ونصيب الآخر لا يترك رقيقاً تسعى في نصف قيمتها للمكاتب الحي ويحكم بحريتها وهذا كله قياس في قول ابي حنيفة رح واما على قياس قول ابي يوسف ومحمد رح اذا حكمنا بحرية الميت في آخر جزء من اجزاء حيوته حكمنا بحرية الولد كاملاً الا ان يعجز الآخر فحينئذ يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب الميت شيئاً كذا في المحيط \* امة بين رجلين اذن لها احدهما في التجارة فاستدانت ديناً ثم كاتب الآخر نصيبه منها باذن شريكه فابى الغرماء ان يجيزوا ذلك فلهم ذلك فان رضوا به جازوا ان لم يحضروا الغرماء حتى اخذ المولى الكتابة عتق نصيبه لوجود شرطه وأخذ الغرماء نصف ما اخذ لانه اخذ من كسبها ونصفه حصته نصيب الآذن وهو مشغول بديونهم ثم يرجع به الذي كاتبه على المكاتب امة مأذونة لها في التجارة عليها دين فولدت ولداً وكاتب السيد الولد للغرماء ان يريدوا ذلك ان لم يكن بالام وفاء بالدين وان كان فيها وفاء جازت الكتابة فان اعتق السيد الولد كان لهم ان يضمونه قيمته اذا لم يكن في الام وفاء بالدين فان كان السيد معسراً فلهم ان يستسعوا الابن في الاقل من قيمته ومدا بقى من الدين وان كاتب الام وعليها دين فولدت ولداً فثبت الولد وباع واشترى ولزمه دين ثم جاء الغرماء الاولون فردوا المكاتبه فقد بطلت المكاتبه بردهم لقيام حقهم في ماليتها الام تباع الام لغرمائها ويباع الولد لغرمائه خاصة دون غرماء امه وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكنه اذن للولد في التجارة كذا في المبسوط \* واذا كاتب عبيدين صغيرين له كتابة واحدة وهذا يعقلان ذلك فهما في ذاك بمنزلة الكبيرين كذا في التاتار خانية \* واذا كاتب الرجل عبيدين له مكاتبه واحدة على الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه على انهما ان ادبا عتقا وان عجزا ردا في الرق فهو جائز استحساناً فان ادى احدهما جميع الالف عتقا ثم يرجع المؤدى على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتها سواء رجع بنصفه وكذلك اوى احدهما شيئاً رجع على صاحبه بنصفه قل ذلك اكثر وللسيد ان يأخذ ايتهما شاء بجميع المال وان مات احدهما لم يستطع عن الحي شيء وان ادى بحكم

فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتب ولا يعلم متى ولدت فالقول قولها اعتبار اليد في النصلين ولم يذكر محمد راح في الاصل ما اذا كان الولد في ايديهما روى بشر عن ابي يوسف راح ان القول قول المولى وان اقاما البينة فالبينة بينة المكاتبه كذا في الذخيرة \* وان ادعى احد هما فسادا في الكتابة وانكرا الآخر فالقول قول المنكر لان اتفاهما على العقد يكون اتفاهما منهما على ما يصح العقد ولو اقاما البينة كانت البينة بينة من يدعى الفساد ولو كاتب الذمي عبد له مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل واقام المولى بينة من النصاري لم تقبل حربى دخل دار الاسلام بامان فاشترى عبدا ذميا وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبه فاقام المولى البينة من اهل الحرب عدن دخل معه بامان لم تقبل شهادتهم على العبد الذمي هكذا في المبسوط \* وان ولد له ولد من امته يكتب عليه وكان كسب الولد له وكذا لو ولدت المكاتبه ولدا دخل الولد في كتابتها فكانت هي احق به وبكسبه وان زوج امته من عبده وكاتبهما فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها ولو قتل هذا الولد يكون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا قبلت الكتابة عن انفسهما وعن ولد هما الصغير فقتل الولد حيث يكون قيمته بينهما ولا تكون الام احق بها كذا في التبيين \* مكاتب تزوج باذن مولاه امرأه زعمت انها حرة فولدت منه ثم استحققت فاولادها عبيد لا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد المأذون وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف راح كذا في الجامع الصغير \* ولو تزوج امرأه على انها حرة فبانت امته لم يأذن لها مولاه فالتكاح فاسد ويؤخذ بالعقر بعد الحرية الا اذا كانت بكرا فافتضاها فانه يؤخذ في الحال لانه ضمان جنائية كذا في السراج الوهاج \* اذا وقع المكاتب على بكر فافتضاها كان عليه الحد لوجود الزنا المحض وهو مخاطب فان دخل في ذلك شبهة ولم تطاوعه المرأة كان عليه المهر الا انها اذا طاعته فقد رضيت بتأخير حقها فبتأخيرها الى ما بعد العتق وان لم تطاوعه فلم ترض بتأخير حقها فيلزمه في الحال كما لو جنى عليها كان مؤاخذا بالارش فان قال زوجته فصدقه فانما عليه المهر اذا اعتق لوجود اضافتها بتأخير حقها كذا في المبسوط \*

### كتاب الولاء

وهو في الشرع عبارة عن قرابة حاصله بسبب العتق او بسبب الموالاة هكذا في غاية البيان \* والولاء نوعان ولواء عتاقه ويسمى ولواء نعمة وولاء موالاة هكذا في الهداية \* وهو مشتمل على ثلاثة ابواب \*

ويسعى كل واحد في نصف قيمته وما اكتسب الولد بعد ذلك فهو له دون امه ومولاة وان ماتت الام قبل ان تؤدى شيئا من مكاتبها يسعى الولد في المكاتب فان اداها عتق نصف الام في آخر جزء من اجزاء حيوتها وعتق نصف الولد ايضا كما لو ادت في حيوتها ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسعى في نصف قيمة الام وان كاتبه على مال منجم ثم صالحه على ان يجعل بعضها ويحط عنه ما بقي فهو جائز وان فارقه قبل القبض لم يفسد الصلح لانه افتراق عن عين بدين وان صالحه على عرض او غيره مؤجل لم يجز لانه دين بدين فان كان كاتبه على الف درهم منجمة على ان يؤدى اليه مع كل نجم ثوبا قد سمي جنسه او على ان يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فكذلك جائز كذا في المبسوط \* واذا كاتب الرجل عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة بان قال العبد كاتبني على الف درهم وقال المولى كاتبتك على الفين او اختلفا في جنس المال كان ابو حنيفة رح اولاي يقول يتحالفان وهو قولهما ثم رجع وقال قول العبد مع يمينه وعلى المولى البينة ثم اذا جعل الناضي القول قول المكاتب مع يمينه والنزاهة الف درهم واقام المولى بعد ذلك بينة على انه كاتبه على الفين لزمته الفان ويسعى فيهما لانه لا قوام لليمين اذا جاءت البينة وان لم يقم المولى البينة على ذلك وادى العبد الف درهم وقضى القاضي بعتقه ثم اقام السيد البينة بعد ذلك على انه كاتبه على الفين فالتقياس ان لا يعتق ما لم يؤد الفين وفي الاستحسان هو حر عليه الف درهم اخرى واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على نفسي ومالي على الف درهم وقال السيد لابل كاتبتك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتحالفان ههنا بالاجماع وان اقام البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كاتبتك يوم كاتبتك وهذا المال في يدك وهو مالي وقال المكاتب لابل هولي اصبته بعد ما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان اقام البينة فبينه المولى اولي ولو اختلفا في اصل الاجل واختلفا في مقدار الاجل فالقول قول المولى ولو اتفقا على اصل الاجل ومقداره واكن اختلفا في نصيبه فالقول قول العبد ولو ادعى العبد انه كاتبه على الف درهم ونجم عليه كل شهر مائة وقال المولى لابل نجمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتب في ولد هان قال المولى ولدت له قبل ان كاتبك وقالت المكاتب بل ولدت له بعد ما كاتبني فان كان

معتقان كانت الام معتقة والاب معتقا فالولد يتبع الام في الولاء ويكون ولاؤه لمولى الام ومنها ان لا يكون الاب عربيا فان كان الاب عربيا والام مولاة تقوم فالولد تابع للاب ولا ولاه لاحد عليه ومنها ان لا يكون للاب مولى عربي فان كان فلا ولاه لاحد عليه لان حكمه حكم العربي ومنها ان لا يكون الولد معتقا فان كان لا يكون ولاؤه لمولى الاب ولا لمولى الام بل يكون ولاؤه لمن اعتقه واماصفته فمنها ان الارث به عند وجود سبب ثبوته وشرطه من طريق النعصيب ويكون المعتق آخر عصابات المعتق مقدما على ذوى الارحام وعلى اصحاب الفرائض في استحقاق ما فضل من سهامهم حتى انه لو لم يكن للمعتق وارث اصلا او كان له ذورحم كان كل الولاء للمعتق وان كان له اصحاب الفرائض فانه يعطى فرائضهم اولا فان فضل شيء يعطى المعتق والا فلا شيء له ولا يرد الفاضل على اصحاب الفرائض وان كانوا ممن يحتمل الرد عليه وهذا قول عامة العلماء ومنها انه لا يورث من المعتق بعد موته ولا يكون سبيله على سبيل الميراث وانما يستحقه عصبته المعتق بنفسها وهم الذكور من عصبته لا الاناث ولا الذكور من اصحاب الفرائض ومنها انه لازم حتى لا يقدرا المعتق على ابطاله حتى لو اعتق عبده سائبة بان اعتقه وشرطه ان يكون سائبة لا ولاه له عليه كان شرطه باطلا ولاؤه له عند عامة العلماء وامّا احكامه فمنها ان يرث المعتق مال المعتق ويرث مال اولاده عند وجود شرط الارث ومنها العقل للتصير في النصرمة والحفظ ومنها ولاية النكاح لانه آخر العصابات هكذا في البدائع \* الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به اذا كاتب المسلم عبدا كافر اثم ان المكاتب كاتب امة مسلمة ثم ادى الاول فعتق فولاه لمولاه وان كان كافرا ولكنه لا يرثه ولا يعقل عنه جناية فان ادت الامة فعتقت فولاه للمكاتب الكافر فان ماتت فميراثها للمولى المسلم وان جنت فعقل جانيها على عاقلة المولى المسلم كذا في المبسوط \* نصراني من بني تغلب اعتق عبدا مسلما له ثم مات العبد فميراث العبد لا قرب العصابات الى المعتق من المسلمين وعثله على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافرا كذا في المحيط \* رجل كاتب عبده على الف وهي حالة فكاتب العبد امة على الفين ثم وكل العبد مولاة بقبض الالفين منها على ان الفانها تضاء له من مكاتبته فتعل فان ولاه الامة للمولى كما لو ادت الى المكاتب فعتقت قبل عتق المكاتب كان ولاؤه للمولى وان كاتب العبد المأذون عبدا باذن المولى ثم اعتقه مولاة ثم ادى المكاتب المكاتب عتق وولاؤه للمولى دون العبد المعتق وهذا بخلاف مكاتب

الباب الاول في ولاء العتاقة وفيه فصلان الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته وحكمه اما سبب ثبوته فالعتق كذا في البدائع \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* سواء كان العتق حاصلًا بصنعه وهو الاعتاق او ما يجري مجرى الاعتاق شرعا كشرى القريب وقبول الهبة والصدقة والوصية او بغير صنعه بان ورث نسيبه وسواء اعتقه لوجه الله او لوجه الشيطان وسواء اعتقه تطوعا او عن واجب عليه كالاعتاق عن كفارة القتل والظهار والايلاء والنذر واليمين وسواء كان الاعتاق بغير بدل او ببديل وهو الاعتاق على مال وسواء كان منجزا او معلقا بشرط او مضافا الى وقت وسواء كان صريحا او يجري مجرى الصريح او كناية او يجري مجرى الكناية وكذا العتق الحاصل بالتدبير والاستيلاء وسواء كان المعتق ذكرا او انثى لوجود السبب فيهما وسواء كان المعتق والمعتق مسلمين او كافرين او كان احدهما مسلما والاخر كافرا وعلى هذا اذا امر المولى بغيره باعتاق عبده حال حيوته او بعد وفاته فالولاء للأمر ولو قال للأخر اعتق عبدك عني على الف درهم نلوا عتق فالولاء للأمر لان العتق يقع عند استحسانا ولو قال اعتق عبدك عني ولم يذكر البديل فاعتق فالولاء للمأمور في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ولو قال اعتق عبدك ولم يقل عني فاعتق يتوقف على قبول العبد اذا كان من اهل القبول فان قبل في مجلس علمه يعتق ويأزعه المال والا فلا ولو اعتق المسلم ذميا او ذمي مسلما فالولاء للمعتق فيهما للبعث غير انه لا يرثه لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو اسلم الذمي فيهما قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرثه وكذا لو كان الذمي الذي هو معتق العبد المسلم عصبه من المسلمين بان كان له عم مسلم او ابن عم مسلم فانه يرث الولاء لان الذمي يجعل بمنزلة الميت وان لم يكن له عصبه من المسلمين يرد الى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين مسلم وذمي فاعتقاه ثم مات العبد فنصف ولائه للمسلم والنصف الآخر لا قرب عصبه الذمي من المسلمين ان كان له عصبه مسلم وان لم يكن يرد الى بيت المال واما شرائطه فبعضها يعم ولاء العتاقة وولاء ولد العتاقة وبعضها يخص ولاء ولد العتاقة اما الذمي بعمهما جديهما فهو ان لا يكون للعبد المعتق اولادة عصبه من جهة النسب فان كان لا يرثه المعتق واما الذي يختص ولاء ولد العتاقة فمنها ان تكون الام معتقة فان كانت مملوكة فلا ولاء لاحد عليه مادامت مملوكة سواء كان الاب حرا او مملوكا ومنها ان لا تكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب



رد نهاثم لحقت بدار الحرب فسيبت فاشترها رجل من همدان فاعتقها فانه يعقل من العبد بنو اسد  
في قول ابي يوسف رح الاول وترثه المرأة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رح عن هذا  
وقال يعقل عنه همدان وهو قول محمد رح ذمي اعتق عبدا فاسلم العبد ثم نقض الذمي العهد  
ولحق بدار الحرب فليس للعبدان يوالي احد اله ان الولاء ثابت عليه لمعتقه وان صار حرييا باعتبار  
ان صيرورته حرييا كموته وان جنى جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه  
منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل بيت المال عن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة كذا  
في المبسوط \* واذا تزوج عبد رجل امة لا خرافة عن المولى امة وهي حامل من العبد عتقت  
وعتق حملها وولاء الحمل لمولى الام لا ينتقل عنه ابدا وكذا اذا اولدت ولدا لقل من ستة اشهر  
او ولدت ولدين احدهما لقل من ستة اشهر لانهما تواما ان يتعلقان معا فلن ولدت بعد عتقها  
لاكثر من ستة اشهر ولد افلاؤه لمولى الام فان اعتق الاب جرا لالاب ولواء ابنه وانتقل عن موالى  
الام بخلاف ما اذا عتقت المعتدة عن موت او طلاق فجاءت بولد لقل من سنتين حيث يكون  
الولد مولى لموالى الام وان اعتق الاب لتعذر اضافة العلوق الى ما بعد الموت والطلاق البائن  
احرمه الوطى وبعد الطلاق الرجعي لما انه يصير مراجعا بالشك فاستند الى حالة النكاح فكان  
الولد موجودا عند الاثاق فعتق مقصودا كذا في الهداية \* والاصل ان العتق متى ثبت قصدا  
لا ينتقل الولاء ومنى ثبت بطريق التبعية ينتقل كذا في الكافي \* امرأة اشترت عبدا واعتقته ثم  
ان هذا العبد المعتق اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني تزوج معتقة قوم وحدث له منها اولاد فان ولواء  
الاولاد لموالى الام فلوان المعتقد اعتق هذا العبد جر هذا العبد ولواء ولده ثم جر المعتقد الاول ذلك  
الى نفسه ثم جرّت المرأة ذلك الى نفسها فالاب يجزّ ولواء الولد الى نفسه واما الجد هل يجزّ ولواء  
حافده ففي ظاهر الرواية لا يجزّ سواء كان الاب حيا او ميتا وصورة ذلك عبد تزوج معتقة قوم  
فحدث منها ولد ولهذا العبد اب حي فاعتق هذا الاب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبدا على حاله  
ثم مات العبد وهو ابوا لولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجزّ ميراثه كان لمولى الام ولو جنى كان  
عقله على موالى الام عند علمائنا الثلاثة ولم يجزّ الجد ولواء حافده الى مواليه كذا في الذخيرة \*  
واذا تزوج العبد حرة فولدت له اولادا فاولادها موالى لموالى الام معتقة كانت او موالية فمتى  
اعتق ابوهم جرّ ولواءهم الى مولاة كذا في المبسوط \* معتقة اذا تزوجت بعبد فولدت منه اولادا

المكاتب اذا ادعى بعد ما عتق الاول لان الثاني مكاتب من جهة الاول باعتبار حق الملك الذي له في كسبه وقد انقلب بالعتق حقيقة ذلك الملك وللصبي ان يكاتب عبده باذن ابيه او وصيه وليس له ان يعتقه على مال واذا ادعى المكاتب اليه البدل فولاؤه للصبي لانه عتق على ملكه كذا في المبسوط \* رجل اعتق عبدا عن ابيه الميت فالثواب للميت والولاء للابن كذا في السراجية \* حربي مستأمن اشترى عبدا مسلما فادخله دار الحرب فهو حر عند ابي حنيفة رح ولم يكن ولاؤه للذي ادخله في قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح ان اعتق الذي ادخله فولاؤه له كذا في المبسوط \* وان اعتق حربي عبده الحربي في دار الحرب لم يصير ذاك موليا له حتى لو خرجا مسلمين الى دار الاسلام لا ولاء له وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح لانه لا يعتق عندهما بكلام الاعتاق وانما يعتق بالتخلية والعتق الثابت بالتخلية لا يوجب الولاء ولو اعتق مسلم عبدا له مسلما او ذميا في دار الحرب فولاؤه له لان اعتاقه جائز بالاجماع وان اعتق عبدا له حربيا في دار الحرب لا يصير مولاة عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح يصير مولاة حتى لو اسلم العبد في دار الحرب وخرج مسلما الى دار الاسلام فلا ولاء للمعتق على العتق وللمعتق ان يوالي من شاء عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح يورث المعتق من المعتق وله ولاؤه اذا خرجا مسلمين وان سبي العبد للمعتق كان مملوكا للذي سباه في توليهم وعلى هذا يخرج ما اذا دخل رجل من اهل الحرب دار الاسلام با مان فاشترى عبدا فاعتقه ثم رجع الى دار الحرب فسبي فاشتراه عبده المعتق فاعتقه ان كل واحد منهما يكون موليا لصاحبه حتى ان ايتهما مات ولم يترك عصبته من النسب ورثه صاحبه لوجود سبب الارث وشرطه وكذا الذمي اعتق عبدا له ذميا فاسلم العبد ثم هرب الذمي المعتق ناقضا للعهد الى دار الحرب وسبي واسلم فاشتراه العبد الذي كان اعتقه فاعتقه كل واحد منهما موليا لصاحبه وكذا المرأة اذا اعتقت عبدا لها ثم ارتدت المرأة ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فاشترها الذي كانت المرأة اعتقته فاعتقها فان الرجل موليا للمرأة والمرأة مولاة الرجل كذا في البدائع \* رجل ارتد ولحق بدار الحرب فمات موليا له قد كان اعتقه قبل رده فورثه الرجل من ورثته دون النساء ثم رجع ثانيا اخذ ما وجد من مال نفسه في يد ورثته ولم يأخذ ما وجده من مال مولاة في ايديهم وكذا ان كان في دار الاسلام حين مات مولاة امرأة من بني اسد اعتقت عبد الها في ردها وقبل ردها

عبد افولاء مكاتب المكاتب لها ايضا اذا لم يكن المكاتب الاول وصورة ولاء مدبرهن بان دبرت امرأة عبدها بان قالت له انت حر عن دبر مني او بعد موتي او اذا مت ونحوه ثم ارتدت والعياذ بالله ولحققت بدار الحرب وقضى القاضي بلحافها فتعق مدبرها ثم جاءت المرأة التي دار الاسلام ثم مات المدبر فولاء لها وصورة ولاء مدبر مدبرهن بان اشترى هذا المدبر بعد الحكم بعقده عبد اثم دبره ثم مات وجاءت المرأة التي دار الاسلام قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر الثاني فولاء ومدبرة مدبرة وصورة جرّ ولاء معتقتهن بان زوجت امرأة عبدها معتقة الغير فولدت منه ولدا ثبت نسب الولد منه ويكون حرا تبعا لأمه وولاء الولد لموالي الام يعتقلون عنه ويرثون فلوان المرأة اعتقت العبد جرّ باعتاقها آية ولاء ولده التي لنفسه ثم من نفسه التي مولاته حتى لو مات المعتق ثم مات ولده وترك معتقة ابية فولاء انتقل من موالي امه اليها واذا اعتقت المرأة عبد اثم ماتت عن زوج وابن وبنت ثم مات المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة ويستوي ان كانت اعتقته بجعل او بغير جعل كذا في المبسوط \* وصورة جرّ ولاء معتق معتقتهن بان اعتقت امرأة عبد اثم اشترى المعتق عبد او زوج معتقة غيره من عبده فولد بينهما ولد فولاء هذا الولد لموالي امه فلوان المعتق اعتق عبده جرّ بالاصتاق ولاء ولد معتقه التي لنفسه ثم يرجع منه التي مولاته كذا في العيني شرح الهداية \* فان اشترت اختان لاب وام اباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة فللا بنيتين الثلثان بالنسب وما بقي لهما ايضا بخلاف وان اشترت احد بهما اباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة وترك ابنتيه هاتين فللا بنيتين الثلثان بالنسب وللتى اشترت الاب الثلث الباقي خاصة بالولاء فان اشترتا اباهما ثم ان احد بهما والاب اشترى اخالهما من الاب ثم مات الاب فان المال بين الابنتين وبين الابن للذكر مثل حظ الانثيين لانه مات حرا عن ابن حر وابنتين حرتين فكان الميراث لهما بالتقاربة ولا عبرة للولاء في ذلك فان مات الابن بعد ذلك فلا ختية الثلثان بالنسب والثلث الباقي نصفه للتى اشترته مع الاب خاصة لان لها نصف ولاء الاخ لانه عتق بشرائها وشراء الاب وما بقي فبينهما نصفان لانهما يشتركان في ولاء الاب فصلا حصص الاب بينهما نصفين وهو سدس جميع المال وتخرج المسئلة من اثني عشرة للاختين الثلثان لكل واحد منهما اربعة اسهم ونصف ثلث الباقي وذلك سهمان للتى اشترته مع الاب بالولاء ونصف الثلث بينهما نصفين فصلا للتى اشترته سبعة اسهم وللأخرى خمسة اسهم كذا في البدائع \* ولو كان الاب بعد ما عتق على ابنتيه اعتق عبد اثم مات الاب

فجنى الاولاد فعقلهم على موالى الام فان اعتق العبد جرّ ولاء الاولاد الى نفسه ثم بعد ما عقلوا هل يرجعون الى عاقلة الاب بما عقلوا قال لا يرجعون كذا فى الجامع الصغير \* حر عجمي نكح معتقة ولم يعتقه احد فولدت فولاء ولدها لمواليها وكذا ان كان الاب والى رجلا وهذا قول ابى حنيفة ومحمد رح كذا فى الكافي \* واجمعوا على انهما لو كانا معتقين او كان الاب معتقا والام مولاة او كان الاب عربيا والام معتقة كان الولد تبع للاب وكذا اذا كانا عربيين او عجميين او كان احدهما عجميا والاخر عربيا كذا فى التبيين \* نبطي كافر تزوج بمعتقة قوم ثم اسلم النبطي ووالى رجلا وعاقده ثم ولدت اولادا قال ابو حنيفة ومحمد رح موالىهم موالى امهم وكذلك لو لم يوال رجلا فموالىهم قوم امهم عندهما كذا فى الجامع الصغير \* وان ترك المولى ابوا ابنا فميراث المعتق لابن المعتق خاصة عند ابى حنيفة ومحمد رح وهو قول ابى يوسف رح الاول وكذا الولاء للجد دون الاخ عند ابى حنيفة رح لانه اقرب عصوبة عنده وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثه دون اخيها وان جنى جناية فعقله على عاقلة الاخ كذا فى الكافي \* رجل اعتق امته ثم غرقا جميعا لا يدري ايهم مات اولام يرث المولى منها شيئا ولكن ميراثها لا قرب عصبة المولى ان لم يكن لها وارث كذا فى المبسوط \* لو اعتق رجل عبدا له ثم مات المعتق وترك ابنين ثم مات احدا لابنين وترك ابنا ثم مات العبد المعتق فولاء له لابن المعتق لصلبه لا لابن ابنه اذ هو اقرب عصبات المعتق بنفسها والا صل انه يعتبر كون المستحق عصبة يوم موت المعتق لا يوم موت المعتق كذا فى البدائع \* ولو مات الابنان لاحدهما ابن وللآخر ابنان ثم مات المعتق فميراث المعتق بينهم لان الولاء لم يصير ميراثا بين ابني المعتق بل هو باق للمعتق على حاله ثم يخلفه فيه اقرب عصبة وهؤلاء فى القرب اليه على السواء كذا فى المحيط \* ليس للنساء شيء من الولاء الا ولاء معتقهن او ولاء معتق معتقهن او ولاء مكاتبهن او ولاء مكاتب مكاتبهن او ولاء مدبرهن او ولاء مدبر مدبرهن او ولاء الذي هو مجبر ومعتقهن او الولاء الذي هو مجبر ومعتق معتقهن فصورة ولاء معتقهن ان اعتقت عبدا ثم مات المعتق وترك معتقته هذه فولاء له فلما اعتق معتقها عبدا آخر ومات المعتق الاول ثم الثاني فولاء الثاني لها ايضا وهذه صورة معتق المعتق وصورة ولاء مكاتبهن بان قالت امرأة لعبدها كاتبتك على الف درهم مثلا فقبل العبد ذلك فاذا ادعى بدل الكتابة يكون ولاؤه للمرأة وصورة ولاء مكاتب مكاتبهن بان كاتب هذا المكاتب

وانها ولدته بعد ذلك بمدة من عبد فلان وان اباه مات عبد اومات هو ولا نعلم له وارثا سوى معتق  
امة هذا المدعي قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث فان جاء مولى الاب واقام البينة انه اعتق  
الاب قبل ان يموت هذا الولد وهو يملكه وأنه وارثه لان علم له وارثا غيره فضى القاضي بالميراث لمولى الاب  
جرؤلا لابن اليه باعتاق الاب بعد اعتاق الام وتعين ان القاضي اخطأ في القضاء بالميراث لمولى  
الام كذا في المحيط \* ولو ادعى رجلان ولاءه بالعتق واقام كل واحد منهما بينة جعل ميراثه بينهما  
ولو وقتا وقتا فالسابق اولى لانه اثبت العتق في وقت لا ينافيه فيه صاحبه ولو كان هذا في ولاء  
الموالة كان صاحب الوقت الآخر اولى لان ولاء الموالة يحتمل النقص فكان عقد الثاني نقضا  
للاول الا ان يشهد شهود صاحب الوقت الآخر اولى للاول انه كان قد عتق عنه لانه حينئذ لا يحتمل  
النقص فاشبه ولاء العتاقة واذا اقام رجل البينة انه اعتقه وهو يملكه ولا يعلمون له وارثا سواه فقضى  
له القاضي بميراثه وولائه ثم اقام الآخر البينة على مثل ذلك لم تقبل الا ان يشهدوا انه اشترى  
من الاول قبل ان يعتقه ثم اعتقه وهو يملكه فيبطل قضاء الاول كذا في البدائع \* رجل مات وادعى  
رجل ان اباه اعتقه وهو يملكه وأنه لا وارث لابي له هذا الميت غيره وجاء بابني اخيه فشهدا على  
ذلك قال لم تجز شهادتهما لانهما يشهدان لجدهما كذا في المبسوط \* واذا مات الرجل وترك  
اموالا في يدي رجل وجاء رجل وادعى انه اعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه لا وارث له غيره  
واقام على ذلك بينة واقام ذو اليد بينة بمثل ذلك قضى بالمال بينهما نصفان لان كل واحد  
منهما ببينته ثبت الولاء اذ هو المقصود في هذه الدعوى واستحقاق المال يبتنى عليه والولاء ليس  
شيئا يرد عليه اليد فلا يعتبر احدهما خارجا والاخر صاحب اليد بل كلاهما خارجان فيه فيقضى  
بينهما كذا في الذخيرة \* واذا مات الرجل عن ابنين وبنات فادعى رجل ان اباه اعتق هذا  
الميت وهو يملكه وشهد ابن الميت بذلك وادعى رجل آخر ان اباه اعتقه وهو يملكه واقرب بنته  
بذلك فانه يقضى بالولاء لصاحب الشهادة وان شهد الآخر ان ابن آخر الميت وابنتان له قضى بالولاء  
بينهما نصفين وان ادعى رجل من الموالي على رجل من العرب انه مولى هذا العربي وان هذا  
العربي اعتق اباه وجاء المدعي باخويه لابي يشهدان بذلك والعرب ينكره فان شهادة الابنين  
لا تجوز لانهما يشهدان لابيهم ولا لانفسهما لان لهما في هذه الشهادة منفعة فانه متى ثبت ولاء ابيهم  
من العربي ثبت ولاؤهم من العربي ايضا فان شهد بذلك اجنبيان قبلت شهادتهما ولو كان

ثم مات معتق الاب عن الابنة المشتريّة كان الميراث للمشتريّة كذا في الذخيرة \* ولو ان امرأة من بني همدان تزوجت برجل من بني اسد فولدت ولد اثم انها اعتقت عبدا فالولاء يثبت لها وولدها يكون تبع للاب من بني اسد فاذا ماتت ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة وهو الولد الاسدي ولو جنى جناية تكون على عاقلتها من بني همدان فال ميراث لبني اسد والعقل على بني همدان كذا في شرح الطحاوي \* واذا مات المعتق وترك عصبة عصبة المعتق فانه لا يرثه عصبة المعتق بخلاف عصبة المعتق في هذا الحكم امرأة اعتقت عبدا وماتت المرأة وتركت ابنا وزوجا با هذا الابن ثم مات المعتق فال ميراث لابنها لانه عصبتها ولو كان الابن قد مات وترك ابا هوزوج المعتقة ثم مات المعتق فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبة ابنه وابنه عصبة المعتقة فهذا عصبة المعتقة مع هذا الميراث واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق عبدا آخر ثم ان المعتق الثاني اعتق عبدا ومات المعتق الثالث وترك عصبة المعتق الاول يرثه وان كان هذا في صورة عصبة عصبة المعتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان المعتق الاول جروا لهذا الميت يرثه عصبة المعتق الاول لقيامه مقام المعتق الاول لانه عصبة عصبة المعتق الاول كذا في الذخيرة \* اذا مات الرجل وترك مالا ولا وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولاء وشهد له شاهدان ان الميت كان مولاة وان هذا الرجل وارثه فالقاضي لا يقضي بشهادتهما حتى ينسرا المولى لان المولى اسم مشترك وكذا اذا شهدا ان مولاة مولى عتاقة لان اسم مولى العتاقة كما يتناول الاعلى يتناول الاسفل والاعلى وارث والاسفل ليس بوارث ولو شهدا ان هذا المدعى اعتق هذا الميت وهو يملكه وانه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره تقبل شهادتهما وقضي بالميراث لهذا المدعى ولو شهدا ان الميت كان مقر هذا المدعى بالملك وهذا المدعى اعتقه فالقاضي يقبل شهادتهما ويقضي بالميراث للمدعى ولو شهدا ان ابا هذا المدعى اعتق ابا الميت وهذا هو يملكه ثم مات المعتق وترك ابنه هذا المدعى ثم مات الاب المعتق وترك ابنه هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضي بالميراث للمدعى ولو كان الولد من امة وقد اعتقه مولى الامة كان ميراثه لمولى الامة ولو شهدا بهذا او امكن فالالم ندرك ابا هذا المدعى المعتق ولكن قد علمنا ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانها شهدت على الولاء بالتسامع والشهادة على الولاء بالتسامع لا تقبل عند ابي حنيفة ومحمد راجع ومات رجل فادعى رجل ميراثه واقام شاهدين انه اعتق ام هذا الميت وانها

دبره فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق العبد فان صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحسانا عبيد بين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق فاعبد يخرج من الرق الى الحرية بالسعاية ويسعى لهما موسرين كانا او معسرين او كان احدهما موسرا والآخر معسرا ويكون الولاء بينهما وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما العبد حر وولاؤه موقوف بينهما امة بين رجلين شهد كل واحد منهما انها ولدت من صاحبه وصاحبه ينكر فان الجارية تكون ام ولد له موقوفة فاذا مات احدهما عتقت ويكون ولاؤه موقوفا بلا خلاف كذا في المحيط \* امة لرجل معروفة انها له ولدت من آخر فقال رب الامة بعتكها بالف وقال الآخر بل زوجتنيها فالولد حر وولاؤه موقوف لان مولى الامة ينفي ولاؤه عن نفسه ويقول هو حر الامل علق في ملك ابيه والجارية موقوفة بمنزلة ام الولد ولا يبطأها واحد منهما ولا يستخدمها ولا يستغلها وولاؤه موقوف لان كل واحد منهما ينفي عن نفسه يأخذ البائع العقر من ابي الولد قصاصا من الثمن كذا في المبسوط \* ر اذا اقر الرجل ان اباه اعترق عبده في مرضه او صحته ولا وارث له غيره فولاؤه موقوف في القياس ولا يصدق على الاب وفي الاستحسان يكون الولاء لابن ولا يكون موقوفا ولم يذكر محمد رح في كتاب الولاء ان عاتلة الاب هل تعقل عنه ومشا نخافوا الجواب فيه تفصيلا فتالوا ان كان عصبة الاب وعصبة الابن اعترقا رجل واحد وقومهما من حي واحد كان عقله على عاتلة ابيه فاما اذا كانت عصبة الابن غير عصبة الاب بان اعترق الابن رجل آخر لا يكون عقله على عاتلة الاب ويكون العقل موقوفا هذا اذا لم يكن مع الابن المقتول وارث آخر فاما اذا كان وارث آخر وقد كذبه في هذا الاقرار كان المكذب ان يستسعي العبد في حصته ثم عند ابي حنيفة رح ولاء هذا النصف هو حصته المستسعي للمستسعي وولاء النصف الذي هو حصته المقر للميت كما لو كان الكل له واقران الاب اعترقه وعندهما ولاء النصف الذي هو حصته الميت وولاء حصته المستسعي موقوف وفي كل موضع يتوقف الولاء اذا مات المعتق فميراثه يوضع في بيت المال وعقله على نفسه لا يعقل منه بيت المال كذا في المحيط \* وان اشترت ثلث بنات اباهن ثم ماتت احداهن وترك مولى امها ثم مات الاب فانه يكون لهما ثلثا ماله بالفرض وثلثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث للبنات الميتة يعود الى الاب يكون لهما ثلث الثلث وثلث ثلث الثلث لمولى امها يحتاج الى حساب الثلث ثلثه ثلث واقله سبعة وعشرون فسته وعشرون للبنتين وواحد لمولى

العربي يدعى الولاء في هذه الصورة والا بن ينكر قبلت شهادة اخويه واذا مات رجل فاخذ رجل ماله وادعى انه وارثه لا وارث له غيره قال لا آخذ المال من يده ولا اضعه في بيت المال كذا في المحيط \* وان اقام مسلم شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات وهو مسلم لا وارث له غيره واقام ذمي شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات كافرا لا وارث له غيره فللمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس عصبة الى الذمي من المسلمين فان لم يكن له منهم قرابة جعلته لبيت المال فان كان شهود الذمي نصارى لم تجز شهادتهم على المسلم وان كان يتقاضى بولائه للمسلم ويجديع الميراث له كذا في المبسوط \* وان كان الشهود من الجانبيين من اهل الذمة فانه يتقاضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم باسلامه واذا اختصم مسلم وذمي في ولاء رجل وهو حي وادعى كل واحد منهما انه اعتقه وهو يملكه وارجا تاريخ اخذهما اسبق فاقام على ذلك شهودا من المسلمين قضى باسبقيهما تاريخا فان كان شهود الذمي من اهل الذمة والعبد المعتق كافر قضى ببيئته المسلم وان كان الذمي اسبقهما تاريخا كذا في المحيط \* ذمي في يديه عبدا اعتقه فاقام مسلم شاهدين مسلمين انه عبده واقام الذمي شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه امضيت العتق والولاء الذمي كما لو كان كل واحد من المدعين مسلما واذا كان شهود الذمي كفارا قضيت به للمسلم وان كان المسلم اقام شاهدين مسلمين انه عبده دبرة او كانت جارية واقام البينة انه استواذها واقام الذمي شاهدين مسلمين على الملك والعتق فبيئت الذمي اولى واذا كانت امة في يدي ذمي قد وادت له واداد على رجل انها امة غصبها هذا منه واقام البينة على ذلك واقام ذواليد البينة انها امة ولدت هذا منه في ملكه قضيت بها وبولدها للذمي وكذلك لو ادعى المدعي انها امة آجرها من ذى اليد او اعارها منه او وهبها منه وسلمها اليه ولو كان المدعي اقام البينة انها امة ولدت في ملكه قضيت بها لذى اليد وكذلك لو ادعى ذواليد انها امة اعتقها واقام المدعي البينة انها امة وادت في ملكه فبيئت المعتقد اولى لان فيه اثبات حريتها ولا يجوز ان توطأ بالملك بعد اقامة البينة على حريتها ولو شهد شهود كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على الآخر كان شهود العتق ايضا اولى واستحقاق الولاء عليها كذا في المبسوط \*

رجل اشترى عبدا من رجل ثم ان المشتري شهد ان البائع قد كان اعتقه قبل ان يبيعه فاعبد حرو ولاؤه موقوف اذا كان البائع يجد فان صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء ورد الثمن على المشتري وكذلك ان صدق المشتري ورثة البائع بعد موت البائع وهذا استحسان وان اقر المشتري ان البائع قد كان



فهو ان يثبت به الارث اذا مات وان يعقل منه اذا جنى ويدخل فيه اولاده الصغار من يولد له بعد عقد الموالاة كذا في التبيين \* واما صفة العقد فهو عقد جائز غير لازم واما صفة الحكم فهو ان الولاء الثابت بهذا العقد لا يحتمل التملك بالبيع والهبة والصدقة والوصية لانه ليس بمال حتى لو باع رجل ولاء موالاة او عتاقه بعبد وقبضه ثم اعتقه كان عتاقه باطلا ولو باع المولى الاسفل ولاءه من آخر او وهبه لا يكون بيعا ولا هبة لكنه يكون نقضا للولاء الاول وموالاة لهذا الثاني كذا في البدائع \* وللمولى ان ينتقل بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصية وانما ينتقض العقد بحضرته وكذا لا على ان يبرأ من ولاء الاسفل اذا كان بمحضرمه وان والى الاسفل رجلا آخر كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن بمحضرمه واذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول عنه بولائه الى غيره وكذا لا يتحول ولاء ولده بعد تحمل الجنابة من ابيه وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول لان الاب مع الابن كشخص واحد في حكم الولاء كذا في الكافي \*

الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به اذا اسلم الرجل على يد رجل وعاقده عقد الموالاة ثم ولد له ابن من امرأة اسلمت على يد الآخر ووالته فولاء الولد لمولى الاب وكذلك ان كانت اسلمت ووالته وهي حبلى ثم وادت بعد ذلك فان ولاء الولد لمولى الاب وهذا بخلاف ولاء العتاقة فانها اذا اعتقت وولده بعد ذلك فان ولاء الولد يكون لمولى الام ولو كان لهما اولاد صغار ولدوا قبل الاسلام فاسلم الاب على يدي رجل ووالاه ثم اسلمت المرأة على يدي رجل ووالته فان ولاء الاولاد لمولى الاب بالاجماع قال واذا اسلمت المرأة من اهل الذمة على يدي رجل ولها ولد صغير ووالته فان ولاءها وولدها المولاهما عند ابي حنيفة رح وعندهما ولأولاهما المولاهما اما ولاء ولدها ليس لمولاهما كذا في الذخيرة \* واذا اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه وله ابن كبير فاسلم الابن على يدي رجل آخر ووالاه ايضا فولاء كل واحد منهما للذي والاه وان اسلم الابن ولم يوال احدا فولاه موقوف ولا يكون مولى لمولى موالاة الاب ولا يكون عقد الاب على نفسه عقدا على الابن كذا في المحيط \* ذمي اسلم ولم يوال احدا ثم اسلم آخر على يديه ووالاه فهو موالاة وان اسلم ذمي على يدي حرابي فانه لا يكون موالاة وان اسلم الحرابي بعد ذلك كذا في المبسوط \* حرابي دخل دار الاسلام بامان فاسلم على يدي رجل ووالاه ثم دخل ابوه بامان فاسلم على يدي رجل ووالاه فان ولاء كل واحد منهما للذي والاه ولا يجزى الاب

ام الميئة كذا في خزانة المفتين \* الباب الثاني في ولاء الموالاة وفيه فصلان الفصل الاول  
 في سبب ثبوته وشرايطه وحكمه وصنعة السبب وبيان صفة الحكم اما سبب ثبوته فهو الايجاب  
 والقبول وهوان يقول الذي اسلم على يد انسان له او لغيره انت مولاي ترثني اذ امت وتعتل  
 عني اذا جنيت فيقول قبلت او يقول له واليتك فيقول قبلت سواء كان للذي اسلم على يديه  
 او لا خرو هذا قول دامة العلماء حتى لو اسلم على يد رجل والى غيره فهو مولى للذي والاه عند عامة  
 العلماء وهو الصحيح واما شرائطه فمنها عقد العاقلين واما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب الايجاب  
 فلا ينعقد الايجاب من الصبي وان كان عاقلا حتى لو اسلم الصبي العاقل والاه لم يجز وان اذن له  
 ابوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم الاذن بمنزلة واحدة  
 ولهذا لا يجوز سائر عقودها باذنه كالبيع ونحوه واما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى لو والى  
 بالغ صبياً فقبل الصبي ينعقد موقوفاً على اجازة ابيه او وصيه فان اجاز جاز وكذا لو والى رجل عبداً  
 فقبل العبد توقف على اجازة المولى فاذا اجاز جاز الا ان في العبد اذا اجاز المولى فالولاء من المولى  
 وفي الصبي اذا اجاز الاب او الوصي يكون الولاء من الصبي ولو والى رجل مكاتباً جاز وكان  
 المولى مولى المكاتب لان قبول المكاتب صحيح الا ان الولاء يكون للمولى لان المكاتب ليس  
 من اهل الولاء ومنها ان لا يكون للعائد وارث وهوان لا يكون من وارث يقربه فان كان لم يصح  
 العقد واذا كان له زوج او زوجة يصح العقد ويعطى نصيبهما والباقي للمولى ومنها ان لا يكون  
 من العرب حتى لو والى عربي رجلاً من غير قبيلته لم يكن موالاة ولكن ينسب الى عشيرته وهم  
 يعقلون عنه كذا لو والى امرأة من العرب رجلاً من غير قبيلتها ومنها ان لا يكون من موالى العرب  
 لان مولاة منهم هكذا في البدائع \* ومنها ان لا يكون معتقاً ومنها ان يكون ام يعقل عنه غيره  
 ومنها ان يشترط الميراث والعقل كذا في السراج الوهاج \* وان شرط الارث كان كذلك وتوارثان  
 من الجانيين والاسلام على يده ليس بشرط وكونه مجهول النسب شرط لصحة عقد الموالاة  
 هكذا في الكافي \* واما الاسلام فليس بشرط لهذا العتد فيجوز موالاة الذمي والذمي المسلم والمسلم  
 الذمي وكذا الذكورة ايسر بشرط لهذا العتد فيجوز موالاة الرجل امرأة والمرأة رجلاً وكذا دار الاسلام  
 حتى لو اسلم حربي فوالى مسلماً في دار الحرب اودار الاسلام فهو موالاة كذا في البدائع \* اما حكمه  
 فهو ان يثبت

ابوه يصح اقرارها عليها وعلى ولدها ويصير ان من موالى فلان وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يثبت ولاء ولدها من مولاها في صورتين كذا في الكافي \* واذا كان الرجل من العرب له زوجة لا تعرف وولدت منه اولاد اثم ادعت انها مولاة اعتقها فلان وصدها فلان بذاك فانها مصدقة في حق نفسها ولا تصدق على ولدها وان كذبها فلان في العتق وقال هي امتي وما اعتقها فانها امته لانها اقرت على نفسها بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فتصدق فيما اقرت ولا تصدق فيما ادعت ولا تصدق على الولد الموجود في البطن وقت الاقرار فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فانها تصدق عليه عند ابي يوسف رح حتى يحدث رقيقا ولا تصدق عند محمد رح حتى يحدث حرا كذا في الذخيرة \* واذا اقر الرجل فقال انا مولى فلان وفلان قد اعتقني فاقربه احدهما وانكرا لا خرفه وبمنزلة عبد بين الشريكين يعتقه احدهما واذا قال انا مولى فلان اعتقني ثم قال انا مولى فلان الاخر قد اعتقني هو وادعياه جديعا فهو مولى الاول وان قال اعتقني فلان وفلان وكل واحد منهما ادعى انه هو لمعتق لا يلزم العبد شيء فان اقر احدهما بعينه بعد ذلك او لغيرهما فهو جائز ويصير مولى للمقر له فمن مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب انه اذا اقر بعد ذلك لغيرهما يجوز اقراره بحجب ان يكون قولهما اما على قول ابي حنيفة رح لا يجوز اقراره ومنهم من قال هذا قول الكل كذا في المحيط \* واذا اقر الرجل انه مولى امرأة اعتقه وقالت المرأة لم اعتقك ولكن اسلمت على يدي واليتني فهو مولاها فان اراد التحول عنها الى غيرها ففي قياس قول ابي حنيفة رح ليس له ذلك وعلى قياس قولهما له ذلك وان اقر انه اسلم على يديها والاها وقالت هي قد اعتقك فهو مولاها وله ان يتحول بالولاء الى غيرها واذا اقر الرجل ان فلانا اعتقه وانكر فلان ذلك وقال ما اعتقك ولا اعرفك ثم ان المقر اقر ان فلانا الاخر اعتقه فانه لا يصح اقراره عند ابي حنيفة رح ولا يصير مولى للثاني وعندهما يصح اقراره للثاني اذا صدقه الثاني في ذلك اذا ادعى رجل على رجل مولى ولد رجل بعد موته اني اعتقت اباك وصدقه الولد في ذلك يثبت الولاء له ولو كان للميت اولاد كبار وصدقه بعض الاولاد فالذين صدقوا يكونون موالى له وان كان المدعي اثنين فصديق بعض الاولاد احدهما وصدق الباقون الاخر فكل فريق منهم يكونون موالى للذي صدقه كذا في المحيط \* وان ادعى رجل على رجل اني كنت عبدا وانه اعتقني وقال المدعى عليه انت عبدي كما كنت وما اعتقك فالقول قول المولى فان اراد العبد ان يحلته فله ذلك فان قال المدعى عليه انت حر الاصل وما كنت عبدا لي قط

ولاء الولد الى نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بامان واسلم ووالى رجلا ثم اسرا به هذا الحربي الذي اسلم وعتق فانه يجبر ولاء الولد الى نفسه حتى كان ولاء الولد لمعتق الاب واذا اسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه هناك او والاه في دار الاسلام فهو يجوز فان سبي ابنه واعتق لم يجبر ولاء الاب الى نفسه وان سبي ابوه واعتق جبر ولاء الابن الى نفسه ولو ان رجلا من اهل الذمة اعتق عبدا ثم ان الذمي نقض العهد ولحق بدار الحرب فاخذ اسيرا فصار عبدا لرجل واراد معتقه ان يوالي رجلا لم يكن له ذلك فان اعتق مولا يومئذ من الدهر فانه يرثه ان مات وان جنى جناية بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عن مولاة هكذا ذكر في عامة الروايات وفي بعض الروايات قال يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو اسلم رجل من نصارى العرب على يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولاة ولكن ينسب الى عشيرته واصله هم يعقلون عنه ويرثون وكذلك المرأة كذا في المبسوط \* ولو اسلم على يدي رجل ووالاه بعد ما والاه في كفره مسلما كان ولاؤه للثاني الذي اسلم على يديه ووالاه بعد الاسلام ولا يكون مولى للذي والاه قبل الاسلام كذا في التاتارخانية \* الباب الثالث في المتفرقات اذا اقر الرجل انه مولى عتاقة لفلان بن فلان من فوق او من تحت وصدقه فلان في ذلك فانه يصير مولى له يعقل عنه ويرثه وكذا اذا اقر انه مولى مولاة لفلان وصدقه فلان في ذلك يصير مولى مولاة لفلان وان كان للعتاق اولاد كبار كذبوا الاب فيما اقر وقالوا ابونا مولى فلان آخر فالاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على انفسهم لان الاولاد اذا كانوا كبارا فالاب لا يملك مباشرة عقد الولاء عليهم فلا يملك الاقرار به عليهم وبه فارق ما اذا كان الاولاد صغارا لان الاب يملك مباشرة عقد الولاء عليهم اذا كانوا صغارا فيملك الاقرار به عليهم واذا كانت للرجل امرأة وهي ام الاولاد فتالت المرأة ان مولاة عتاقة لفلان وصدقها فلان في ذلك فقال الرجل انا مولى عتاقة لفلان آخر وصدقه فلان آخر فان كل واحد منهما يكون مصدقا فيما اقر به ويكون ولاء الولد لمولى الاب كذا في الذخيرة \* ولو ان امرأة مولاة عتاقة معروفة لها زوج مولى عتاقة ولدت المرأة واذا فتالت المرأة ولدته بعد عتقي بخمسة اشهر وولاؤه لموالي وقال الزوج ولدته بعد متك بستة اشهر وولاؤه لموالي فالقول قول الزوج كذا في المحيط \* وان والت امرأة رجلا فولدت ولدا لا يعرف له ان يدخل في ولائها وكذا ان اقرت امرأة انها مولاة لفلان وفي يد هاطل لا يعرف

ممكن من ذلك فاكراهه هديان وفي المكروه المعتبران بصير خائفا على نفسه من جهة المكروه في ايقاع ما هدد به عا جلالا انه لا يصير ملجأ محمولا طبعيا الا بذلك وفيما اكراه به ان يكون متلفا او مزنا او متلفا عضوا او موجبا عما ينعدم الرضى باعتباره فيما اكراه عليه ان يكون المكروه مستنعا منه قبل الاكراه اما الحقه او لحق آدمي آخر او لحق الشرع وبحسب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم كذا في المبسوط \* واما حكمه وهو الرخصة او الاباحة او غيرهما فيثبت عند وجود شرطه والا صل ان تصرفات المكروه كلها قولاً منعقدة عندنا الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ وما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والعنق والنكاح والتدبير والاستيلاء والذرف فهو لازم كذا في الكافي \* متى حصل الاكراه بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل عن المكروه فيما يصلح ان يكون المكروه آله للمكروه فصار كان المكروه فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان او تلاف ماله ومتى حصل الاكراه بوعيد تلف على قول من الاقوال ان كان قولاً يستوي في الجدل والهزل ويتعلق بثبوته بالقول كاطلاق والعنق فحكمه ان يعتبر المكروه آله للمكروه في حق الاتلاف وينقل الاتلاف الى المكروه لان المكروه في حق الاتلاف يصلح آله للمكروه وفي حق التلظ به الذي لا يصلح آله فيه يعتبر مقصورا على المكروه وان كان قولاً لا يستوي فيه الجدل والهزل كالبيع والاجارة والاقرار فحكم الاكراه فساد ذلك القول وكذلك اذا كان قولاً لا يستوي فيه الجدل والهزل الا انه لا يتعلق بثبوته باللفظ فحكم الاكراه فساداً حتى لا يصح ردة المكروه فالردة يستوي فيها الجدل والهزل ولاية تعلق ثبوتها باللفظ حتى ان من قصد ان يكفر فقبل ان يقربه يكون كافراً كذا في المحيط \* وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد على فعل من الانعال فلا حكم له فيجعل كانه فعل ذلك الفعل بغير اكراه ومتى حصل الاكراه بالحبس والتقييد على قول ان كان قولاً لا يستوي فيه الجدل والهزل فحكمه فساد ذلك القول وان كان قولاً لا يستوي فيه الجدل والهزل فلا حكم له فيجعل كانه المكروه باشر ذلك القول باختياره كذا في السهاية \* فلو اكراه على بيع او شراء او اقار او اجارة بقتل او ضرب شديد او حبس مديد خيرين ان يمضي البيع او يفسخ بخلاف ما اذا اكراه بحبس يوم او قيد يوم او ضرب سوط الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه يتضرر بذلك فيكون مكرها وقد ما يكون من الحبس اكراه ما يجبي به الاغتنام المين ومن الضرب ما يجدمه الام الشديد واپس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه بل يكون مفوضا الى رأي الام لانّه يختلف باختلاف احوال الناس فمنهم من لا يتضرر الا بضرب شديد وحبس مديد ومنهم من يتضرر

وما اعتقتك واراد استخلافه لا يستحلف عند ابي حنيفة رح لان الاختلاف ههنا في الولاء لا في العتق لانهما  
تصادفان على العتق ولا استخلاف في الولاء عند ابي حنيفة رح وكذا اذا ادعى رجل على ورثة حر ميت  
مات وترك ابنة ومالا وقال اني كنت اعتقت الميت ولي نصف الميراث معك بسبب الولاء وقالت  
ان اباها حر لا تستحلف على الولاء وتستحلف على المال بالله لم تعلمني لهذا المدعي في ميراث ابيك  
حقا وولاء الموالة في هذا كولاء العتاقة لا يستحلف عليه عند ابي حنيفة رح خلافا لهما فان عاد المدعي  
عليها الى تصديق المدعي بعد ما انكرت دعواه فهو مولاة ولا يكون انكارها نقضا للولاء كذا في الذخيرة \*  
واذا ادعى رجل من الموالى على عربي انه مولاة اعتقه والعربي غائب ثم بدال المدعي فادعى  
ذلك على آخر واراد استخلافه لا يستحلف على ذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما الا امر موقوف  
ان قدم الغائب وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وان كذبه يثبت الولاء  
من الثاني كذا في المحيط \*

### كتاب الاكراه

وفيه اربعة ابواب الباب الاول في تفسيره شرعا وانواعه وشروطه وحكمه وبيان بعض المسائل اما  
تفسيره في الشرع فهو اسم لفعل يفعل المرأ بغيره فينتفي به رضاه كذا في الكافي \* واما انواعه فالاكراه في اصله  
على نوعين اما ان كان ملجئا او غير ملجئ فالاكراه الملجئ هو الاكراه بوعيد تلف النفس او بوعيد تلف  
عضو من الاعضاء والاكراه الذي هو غير ملجئ هو الاكراه بالحبس والتقييد واما شرطه فان يكون الاكراه  
من السلطان عند ابي حنيفة رح وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يجبي من السلطان فهو اكراه صحيح  
شرعا كذا في النهاية \* وعليه الفتوى فان غاب المكروه عن بصر المكروه يزول الاكراه ونفس الامر من السلطان  
من غير تهديد يكون اكراه وعندهما ان كان المأمور يعلم انه لولم يفعل ما امر به بفعل به ما يفعل السلطان  
كان امره اكراه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى آهون ذكر شمس الاثمة التحلواني الاكراه من غير  
السلطان انما يتحقق بالاجماع اذا لم يتمكن بالاستعانة من غيره اما اذا تمكن فهو على الاختلاف عند  
ابي حنيفة رح لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التاتارخانية \* ويعتبر في الاكراه معنى في المكروه  
ومعنى فيما اكراه عليه ومعنى فيما اكراه به فالمعبر في المكروه تمكنه من ايقاع ما هدد به فانه اذا لم يكن  
متمكنا

واوأكراه السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه، اعتقه او دبره او كانت امته قوطمها او قبلها بشهوة كان اجازة للشراء وان المشتري اشترى ولم يقبض حتى اعتقه البائع نفذ عتقه وبطل البيع وان اعتقه المشتري قبل القبض نفذ اعتقه استحسانا ولو اعتقه معاتبل القبض كان اعتاق البائع اولى كذا في المحيط \* ولوأكراه البائع ولم يكره المشتري فلم يقبض المشتري العبد حتى اعتقه كان عتقه باطلا فان اجازة البائع عند عتق المشتري جاز البيع لبقاء المعقود عليه محلا لحكم العقد ولم يجز ذلك العتق الذي كان من المشتري ولو اعتقا جميعا العبد جاز عتق البائع لانه صادف ملكه وانتقض به البيع ولو كان المشتري قبضه ثم اعتقه جميعا عتق العبد من المشتري ولو كان جميعا مكرهين على العقد والتساوى فنفذ ذلك وقال احدهما بعد ذلك قد اجزت البيع كان البيع جائزا من قبله وبقي الآخر على حاله فان اجاز احدهما بغير اكراه جاز البيع ولو لم يجز احدهما حتى اعتق المشتري العبد جاز عتقه فان اجاز الآخر بعد ذلك لم يلتفت الي اجازته لقرره ضمان القيمة على المشتري وفوات محل العقد ابتداء وان لم يتنازعا فاجاز احدهما البيع بغير اكراه فالبيع فاسد على حاله لان بقاء الاكراه في جانب صاحبه كان انفساد البيع فان اعتقه جميعا معا وقد اجاز احدهما البيع فان كان العبد غير متبوض فعتق البائع فيه جائز وعتق المشتري باطل وان اعتقه احدهما ثم اعتقه الآخر فان كان البائع هو الذي اجاز البيع وقد اعتقه المشتري قبله فهذا اجازة منهما البيع والثمن المسمى للبائع على المشتري والعتق لا ينفذ على المشتري لانه سبق ملكه وان كان البائع اعتق اولا فهو باعته قد قد نقض البيع ونفذ العتق من قبله فلا يعمل فيه اجازة واحد منهما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذي اجازه اول مرة المشتري ولم يجزه البائع فعتق البائع جائز فيه وقد انتقض البيع به ان اعتقه قبل المشتري او بعده لانه باق على ملك البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع صادف ملكه فيننذ وينتقض به البيع كذا في المبسوط \* ولوأكراه على بيع جارية، ولم يسم احدا فباعها من انسان كان فاسدا كذا في تنويع القاضي \* واذا اخذوه بمال يؤديه فأكراهوه على ادائها لم يذكروا له جاريته بشيء فباع جاريته ليؤدي المال فالبيع جائز لانه طائع في البيع لان اداء المال تحقق بطريق الاستعراض والاستيهاب من غير بيع الجارية وهذا هو عادة الظلمة اذا ارادوا ان يصادروا رجلا تحكوا عليه بالمال ولا يذكرون له بيع شيء من ملكه حتى اذا باعه ينفذ بيعه عليه والحيلة لمن ابتلي بذلك ان يقول من اين اؤدي هذا المال ولا مال

بادنى شيء كالشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط او بعرك اذنه لا سيما في ملائمة الناس  
او بحضرة السلطان فيثبت في حقه الاكراه بمثلته كذا في التبيين \* ولذا اكراه على البيع والتسليم  
فباع وسلم فهو بيع مكره وان اكراه على البيع لا غير فباع وسلم طائعا فهو ليس ببيع مكره فلا اكراه  
على البيع لا يكون اكراه على التسليم فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلك اجازة منه للبيع  
وعن هذا قلنا ان من ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداد المبيع من يدا المشتري لا تسدع  
دعواه عالم يدعى انه كان مكرها على التسليم وان كان مكرها على البيع والتسليم حتى كان البيع  
يكراه اذا قبضه المشتري ملكه ملكا فاسدا ونفذ تصرفاته فيه وبعد ما تصرف لخاصته المكره فان كان  
تصرفا يحتمل النقص بعد وقوعه كان للمكره ان ينتقض تصرفه ويسترد العين حيث وجده وان كان  
تصرفا لا يحتمل النقص بعد وقوعه كاعتق بالثدير وما يشبهه لا يكون للمكره نقضه وكان له حق تصديمين  
القيمة فيكون هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم تسامحه الى المشتري وان شاء ضمن المشتري فان اختار  
تصديمين المشتري كان له الخيار ان شاء ضمنه قيمة يوم قبض لا يوم اعتق وان شاء ضمنه قيمة يوم اعتق  
وكذا في الذخيرة \* واكراه على البيع وقبض الثمن طوعا كان اجازة لان القبض طائعا لئلا الرضى  
وهو الشرط بخلاف ما اذا اكراه على الهبة دون التسليم وسام حيث لا يكون اجازة وان سلم طوعا  
وان قبضه مكرها فليس ذلك باجازة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده لفساد العقد بالاكراه  
وان كان هالكا لا يأخذ منه شيئا وان ملك المبيع في يدا المشتري وهو غير مكره والبائع مكره ضمن  
قيمته للبائع والمكره ان يضمن المكره فان ضمن المكره رجع المكره على المشتري بالقيمة ولو ضمن  
المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على المكره ولو كان المشتري باعه من آخر وباع الآخر  
من آخر حتى تداولته البياعات نفذ الكل بتضمين الاول وله ان يضمن من شاء من المشتريين فأيهم  
ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكره احده هذه البياعات  
حيث يجوز الكل ما قبله وما بعده ويأخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين \* ولو كان البائع  
مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نفقت البيع لا يصح نقضه وان نقض قبل القبض  
صح نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد  
القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان المشتري مكرها  
دون البائع فهل المشتري عند المشتري ان هلك من غير تعديهاك امانة كذا في خزائن المفتين \*



المكره ان شاء المشتري كذا في المبسوط \* ولو اكرهه ببيع فاسد فباع جائزا جازوا بالعكس له ان يضمن  
المكره قيمته ويرجع به على المشتري فاما لو اكرهه على هبة نصف دارة مقسوما او على بيت من بيوته  
فوهب الكل او باع الكل لم يجز كذا في الغياثة \* ولو اكرهه على هبة الدار لرجل فتصدق بها عليه  
او اكرهه على التصديق فوهبها له وهو ذور حم محرم منه او اجنبي يجوز لان الهبة غير الصدقة  
ولو اكرهه على الهبة والتسليم فوهبه على عوض وتقاضا كان جائزا ولو اكرهه على هبة على عوض  
فباعه وتقاضا كان باطلا وكذا لو اكرهه على البيع والتقااض فوهبه على عوض وتقاضا ولو اكرهه  
على الهبة والتسليم ففعله فهو هب له بغير اكره فقبله كان هذا اجازة كذا في خزانة المفتين \*  
ولو امره بالهبة فتحملها او امرها كان باطلا سواء كان الموهوب له ذارحم محرم او اجنبيا كذا في المبسوط \*  
ولو اكرهه على هبة جارية لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصه زيد وبطل في حصه  
عبد الله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان مكانها الف فالهبة كلها باطلة في قولهم كذا في التاتارخانية \*  
ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يهب له ولم يأمره بدفعه فوهبه ودفعه فقتل قد وهبت له فخذها فخذها  
الموهوب له فهلك عنده كان للمكره الخيار ان شاء ضمن المكره القيمة وان شاء ضمن القابض كذا  
في المبسوط \* الباب الثاني فيما يحل المكره ان يفعل به الا يحل ومسائل هذا الباب على اقسام  
اربعة احدها ان يكون الاقدام على الفعل اولي من تركه وبالترك يصير آثما والثاني ما يكون  
بالامتناع عن ذلك الفعل ما جورا وبالاقدام عليه لا يكون آثما والترك اولي له والثالث ما يكون  
ما جورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير آثما والرابع ان يكون الاقدام على الفعل والامتناع  
عن الفعل على السواء هكذا في فتاوى قاضيخان \* السلطان اذا اخذ رجلا وقال لا تقتلني او لا تشرب  
هذا الخمر او لا تأكل هذه الميته او لا تأكل لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه  
التناول اذا كان في غالب رآه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آثما  
في ظاهر الرواية عن اصحابنا وذكروا شيخ الاسلام انه آثم ما خوذ بدمه الا ان يكون جاهلا بالاباحة  
حالة الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يرجح ان يكون في سعة من ذلك فاما اذا كان عالما بالاباحة  
كان ما خوذ كذا قال محمد بن حجاج فاما اذا كان في غالب رآه انه يمازحه بذلك ويهدده ولا يقتله  
لو لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم رآه في هذا وكذا لو اوعده بتلف عضو من اعضائه بان قالوا  
لنقطع يدك او ما اشبهه وكذلك لو اوعده بضرب مائة سوط وما اشبه ذلك مما يخاف من ذلك

لي فاذا نال له الظالم بع جا ريتك فالآن يصير مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها كذا في المحيط \*

رجل اكره على شراء جارية بعشرة آلاف درهم وقيمتها الف درهم فاشتراها باكثر من عشرة آلاف او اكره صاحب الجارية على بيعها بالف وقيمتها عشرة آلاف فباعها باقل من الف جاز استحسانا وهو قول علمائنا راجح ولو اكره على بيع جارية بالف درهم فباعها بدنانير قيمتها الف درهم فسد البيع في قول علمائنا ولو اكره على البيع بالف درهم فباعها بعرض او حيوان قيمته الف درهم او اكره على ان يتر بالف درهم فاقرب دائة دينار قيمتها الف درهم نفذ البيع والاقرار في قولهم ولو اكره على البيع بالف درهم فباعه بالف درهم جاز بيع الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اكره على البيع فوهب كان جائزا وكذا لو اكره على الاقرار بالف فوهبها له كذا في المحيط \* ولو اكره الرجل بوعيد تلف حتى اشترى من رجل عبد بعشرة آلاف درهم وقيمته الف درهم وعلى دفعه الثمن وقبض العبد وقد كان المشتري حاف بعق كل عبد يملكه فيما استقبل او حاف على ذلك العبد فيمينه فقد عتق العبد ولا يرجع على المكره بشيء كذا في خزائن المفتين \* ولو اكرهه على شراء ذي رحم محرم منه وعلى قبضه باكثر من قيمته فاشتراه وقبضه عتق عليه وزم قيمته ويرجع بما ضمن على المكره وكذا لو اكرهه بشراء امة ولدت منه بالکاح وبقبضها او بشراء امة قد جعلها مدبرة ان ملكها وقبضها كذا في المحيط \*

السلطان اذا اكره رجلا بوعيد تلف او حبس على ان يبيع متاعه من هذا الرجل بالف درهم يعني متاع السلطان والمشتري غير مكره على الشراء فباع فالبيع جائز والعهد على السلطان لا على البائع وان طلب البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهدة اليه ولو كان اكرهه على ان يشتري له متاع فلان بالف درهم فاشترى فالشراء جائز والمتاع كله للسلطان ولا عهدة على المشتري حتى لا يطالب بتسليم الثمن فان طلب المشتري من البائع تسليم المبيع رجعت العهدة اليه وطولب بتسليم الثمن كذا في الذخيرة \* ولو اكره الرجل على ان يهب نصف داره غير مقسوم اولم يسم له مقسوما ولا غيره واكرهه على التسليم فوهب الدار كلها وسلمها فهو جائز لانه اتى بغير ما اكرهه عليه ولو اكره على بيع نصف داره مقسوما فباع الكل لا يجوز البيع عندنا استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اكره على ان يبيع منه بيعا فاسد فباعه بيعا جائزا لاجاز البيع ولو اكره على ان يبيعه منه بيعا جائزا ويدفعه اليه فباعه بيعا فاسدا ودفعه اليه فهاك عنده فالبائع ان يضمن المكره

منه ودفعه فهلك المال عنده فاضمان على الذي اكراههما دون القابض وكذلك لو كان  
اكراه القابض على قبضه ايد دفعه الى الذي اكراهه فقبضه وضاع عنده قيل ان يدونه اليد فلا ضمان على  
القابض اذا حلف بالله ما آخذه ايد دفعه اليه طائعا او مأخذه الا ليرده على صاحبه الا ان يكره  
على دفعه كذا في المبسوط \* ولو اكراه صاحب المال على ان يهبه لصاحبه واكره الآخر على ان  
يقبلها منه ويتبناها بوعيد تلف فان قال القابض قبضتها على ان يكون في يدي مثل الوديعة  
فالتقول تولد مع بدية وان قال اخذتها على الهبة ليسلم الي كان لرب المال ان يضمنه ان شاء وان شاء  
ضمن المكره فان ضمن المكره رجوع على الموهوب له كذا في التائيدية \* وان اصاحا كره رجلا بالحبس  
على ان يودع ماله عنده هذا الرجل فادفعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره  
شيئا فان اكراهه بوعيد تلف فرب المال ان يضمن المستودع وان شاء المكره وايدفعه ضمن ام يرجع  
على صاحبه بشيء كذا في المبسوط في باب الاكراه على الوديعة \* ولو اكراهه على بيع عبده واكره  
المشتري على شرائه واكرههما على التناضض فهلك الثمن والعبد ثم اختصموا فضمن العبد للبائع  
وضمن الثمن للمشتري على الذي اكراههما لان كل واحد منهما ملجأ على دفع ماله الى الآخر  
من جهته فان اراد احدهما ان يضمن صاحبه سئل كل واحد منهما عما قبضه على اي وجه قبضه  
فان قال قبضته على البيع الذي اكراهه عليه ليكون لي وثلاذاك حديما فالبيع جائز ولا ضمان  
على المكره فيه وان قال قبضته مكره الا رد على صاحبه واخذ منه ما عطيت وحلف كل واحد منهما  
لصاحبه على ذاك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان وان حلف احدهما وابى الآخر ان  
يحلف لم يضمن الذي حلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض فان كان الذي ابى اليمين هو الذي  
قبض العبد ضمن البائع قيمة العبد ايها الشاهدان ضمنها المكره رجوع بها على المشتري وان ضمنها المشتري  
لم يرجع بها على المكره ولم يرجع على البائع بالثمن ايضا وان كان المشتري حلف وابى البائع اليمين  
فلا ضمان في العبد على من اخذه واما الثمن فان شاء المشتري غنمته المكره وان شاء ضمنه البائع فان ضمن  
البائع لم يرجع به على المكره وان ضمنه المكره رجوع به على البائع كذا في المبسوط في باب الاكراه  
على دفع المال واخذه \* وان اكراه على قتل غيره لم يرخص ولم يسعد ان يقدم عليه وبصبر حتى  
يتل فان قتله كان اثما والتصاص على المكره ان كان عبدا عند ابي حنيفة ومحمد رجوع كذا في الكافي \*  
ولو كان المأمور مختلط العقل او صبيما يجب التصاص على المكره الامر كذا في العيني شرح الهداية \*

تألف نفسه وعضو من اعضائه وام يقدر محمد روح في ذلك مقدار بل فوض ذلك الى رأي المكره على  
الضرب وهو الصحيح قال فان هددوه بضرب سوط او سوطين لا يباح له تناول الا ان يتناولوا الضرب بترك  
على عينيك او على المذاكير وان هددوه بالحبس المؤبد او بالقيء المؤبد لا يباح له تناول اذا كان  
لا يستمتع منه الطعام والشراب من مشائخنا من قال اذا كان الرجل متعبا من مروة يشق عليه ذلك  
بحيث يتع في فاهه انه متى لم يتناول يموت بسبب الحبس او القيء او يذهب عضو من اعضائه يباح له  
التناول وكذلك هددوه بالحبس في مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر تناول مقاهه فيه فانه يباح له  
التناول وقيل قال بعض مشائخنا بان محمد روح انما اجاب ذلك ابتداء على ما كان من الحبس  
في زمانه فاما الحبس الذي احدثوه اليوم في زماننا فانه يباح تناول وان قالوا لا يباح تناول  
بعض ما كرهتم بوسع له ان يفعل ذلك حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف كذا في المحيطة وان اكره  
على التكفر بالله او سب النبي صلى الله عليه وآله بقتل او قطع رخص له اظهار كلمة التكفر فان اظهر  
ذلك وطلبه طمئنت بالايمن فلا يأنم وان صبر حتى قتل كان مثالا وان اكره على التكفر والسب بتيد  
او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكراما حتى يكره بامر يخاف به على نفسه او على عضو من اعضائه  
وان اكره على اتلاف مال مسلم بامر يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه رخص له ذلك  
فان صبر حتى قتل صار مثالا شهيدا وان اكره عليه بالحبس او القيد لا يسعد ذلك واصحاب المال  
ان يفسد المكره كذا في الكافي \* واذا اكره بوعيد تألف على ان يأخذ مال هذا الرجل او مال هذا  
الرجل الآخر فلا بأس بان يأخذ مال احدهما ثم اي المالكين اولى بالاخذ فهذه المسئلة على وجوه  
الاول ان يكون صاحب المالين في الغناء على السواء وانه على وجهين ان كان المالان في المقدار  
على السواء فله ان يأخذ ويتلف مال ايهما شاء فضاء ذلك على الذي اكرهه وان اتلف الاكثر  
ضمنه ولا رجوع على الذي اكرهه الوجه الثاني ان يكون احدهما حبي المالين اغنيى من الآخر وانه  
على وجهين ايضا ان كان المالان في المقدار على السواء يتلف مال اكثرهما غناء وكذلك اذا كان احد المالين  
اكثر من الآخر فانه يتلف مال اكثرهما غناء الوجه الثالث ان يكونا فقيرين وهما في الغنى على السواء  
فان كان المالان في المقدار على السواء يتخير في الاخذ وان كان احدهما اقل يأخذ الاقل وان كان  
احدهما اقتر من الآخر لا يأخذ مال الاقتر وانما يأخذ مال صاحبه على كل حال كذا في المحيطة \*  
وان اكره رجلا بوعيد تألف حتى اعطى رجلا ماله واكره الآخر بمثل ذلك حتى قبضه

لا يوجب القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الأمر ولو القاه الأمر عند أبي حنيفة ربح لا يوجب القصاص وتجب الدية وعندهما يوجب القصاص وعند أبي يوسف ربح في رواية على الأمر الدية في ماله وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة والقي نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة الأمر في قولهم لأنه كقاتل الخطاء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال السلطان لرجل انقطع بد فلان ولا لأقتلنك وسعدان يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط \* ولو أكره بوعيد تلف لي كفر بالله أو يقتلن هذا الرجل المسلم كان في سعة أن يكفر بالله إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ولا يسه القتل وإن صبر على ذلك حتى قتل كان ذلك أعظم الأجر وإن أبي الكفر وقتل ذلك الرجل فالقياس أن يقتل به وفي الاستحسان أن لا يقتل به إذا لم يكن عالماً أن الكفر يسهه في هذا الوجه ولكن تجب الدية في ماله في ثلث سنين فاما إذا علم أن الكفر يسهه ومع هذا قتل ذلك الرجل لم يذكر محمد ربح هذا الفصل في الأصل وأكثر مشائخنا على أنه يلزم القود كذا في الذخيرة \* وأقول له لياً كلن هذه الميئة أو يقتل هذا الرجل المسلم فانه ينبغي له أن يأكل الميئة ولا يقتل الرجل وإن لم يأكلها حتى قتل فهو آثم إذا كان يعلم أن أكل الميئة يباح عند الضرورة وإن لم يأكل الميئة وقتل المسلم فعليه القود ولم يشترط محمد ربح في مسألة الميئة لا يجاب القود أن لم يعلم أنه يسهه أكل الميئة وعامة مشائخنا قالوا في مسألة الميئة يجب القود على المكره على كل حال علم أن أكل الميئة يسهه ولم يعلم هكذا في المحيط \* ولو أكره على أن يقتل مسلماً أو يزني ليس له أن يفعل أحدهما لأن قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فإن زني حد قياسا ولا يحسد استحسانا وعاهيه مهرها وإن قتل المسلم يقتل الأمر ولو كان الاكراه في هذه المسائل بحبس أو قيد أو حلق لحيته لا يكون أكرهاً فإن قتل المسلم يقتل القاتل قصاصاً ولا يقتل الأمر عدم الاكراه بل يعزّر ولو أكره الرجل عاى أن يقتل فلاناً المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك المال أقل من الدية وأكثر لأن اتلاف مال الغير مريض وليس بمباح فإن قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لأن اتلاف مال الغير مريض وقتل المسلم ليس بمريض وإن اتلف مال الغير يضمن الأمر كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن أبى عنهما حتى قتل فهو أفضل ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا أو يتلف ماله هذا فلم يفعل وأحداً منهما حتى قتل كان في سعة من ذلك وإن استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو أحسن وكان ضمان المال على المكره وإن قتل العبد ولم يستهلك

اذا اكراه الرجل بوعيد قيد او حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اكراه السلطان رجلا بالقتل على ان يقطع يد نفسه وسعه ان يتقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم خاصم المكره في ذلك فعلى المكره التودد ولو اكراهه بالقتل على ان يقتل نفسه لا يسعه ان يقتل نفسه ولو قتل نفسه لاشي على المكره كذا في المحيط \* ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذه النار والا قتلنك ينظر ان كانت النار دينجومنها وقد لا ينجو وسعه ان يلقي نفسه فيها فان القى ومات كان على الامر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رح وان كانت النار بحيث لا ينجو منها الكن له في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلقي فيها فقل بان هذا قول ابي يوسف رح فان القى نفسه فيها فهلك كان على الامر النصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رح وفي قول ابي يوسف رح تجب الدية في مال الامر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجو منها لا يسعه ان يلقي نفسه فان القى نفسه فيها فهلك لهدردمه في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذا الماء والا قتلنك ان كان يعلم انه لا ينجو لا يسعه ان يفعل فان فعل لهدردمه وان كان فيه ادنى راحة يسعه ذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يسعه فان فعل فهلك كانت الدية على عاقلة الامر في قول ابي حنيفة رح كما لو القاه الامر بنفسه وقال ابو يوسف رح دية على الامر في ماله ولا قصاص وقال محمد رح عليه القصاص وعن ابي يوسف رح في رواية مثل قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له انتننك بذك او لا قطعها انا لا يسعه ان يقطع يد نفسه ولو قطع هدرت يده ولو قال له انتننك نفسك بالسيف او لا قتلنك نفسك بالسيف او لا قتلنك بالسياط اذ كروا له نوعا من القتل هو اشد مما امر به ان يفعل بنفسه وسعه ان يقتل نفسه بالسيف واذا قتل نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره كذا في المحيط \* ولو قال السلطان لرجل انتننك نفسك من شارق الجبل والا قتلنك فان لم يكن له في الالتقاء ادنى راحة لا يسعه الالتقاء فان القى فهلك فهدردمه فان كان فيه ادنى راحة يسعه ان يلقي نفسه في قياس قول ابي حنيفة رح فان القى نفسه فهلك فدية على عاقلة الامر وفي قول صاحبه لا يسعه ان يلقي نفسه فان فعل فهلك كان على الامر النصاص وهي فرع مسئلة القتل بالثقل وعند ابي حنيفة رح ذلك لا يوجب النصاص وعندهما يوجب وفعل الماء مور كفعول الامر والقاه الامر عند ابي حنيفة رح لا يوجب

اكره على قطع يد رجل فقال ذاك الرجل قد اذنتك في القطع فاقطع والآذن غير مكروه لم يسعه ان يقطع وان قطع فهو آثم ولا ضمان على الفاطم ولا على الذي اكره واذا وقع الاكراه على القتل فاذن له في ذلك فقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في مال الآمر كذا في التاتارخانية \* واذا بعث الخليفة عاملا على كورة فقتل لرجل لتقتل هذا الرجل بالسيف والآلاتك لا ينبغي للمكره المأموران يقتل ولكن مع هذا اذا قتل فالقود على الآمر المكروه والمكره المأمور بالقتل يأثم ويفسق وترد شهادته ويباح قتله والمكره الآمر يحرم عن الميراث دون المكروه المأمور كذا في خزائن المتن \* ولو قال له العامل ليقطع يده اولا قتلنك لا ينبغي ان يفعل ذاك وكذلك لو امره بقطع اصبع او نحوها وان رأى الخليفة ان يعزر المكروه المأمور بحبسه فعل كذا في التاتارخانية \* وان امره العامل ان يضرب سوطا واحدا او امره ان يحلق رأسه ولحيته او ان يقبده وهدده على ذلك بالقتل رجوت ان لا يكون آثما في فعله ولا في تركه وانما علقه بالرجاء لانه لم يجد في هذا بعينه نصا والفتوى بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالرأي لا يجوز فلماذا علقه بالرجاء وان كان هدده على ذلك بضرب سوطا وحبس او قيد او حلق رأسه ولحيته لا يسع له ان يقدم عليه بشيء من الظلم قل ذلك او كثر ولو اكرهه بوعيد تلف حتى يفترى على مسلم رجوت ان يكون في سعة منه كذا في الظهيرية \* ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يأخذ مال فلان فيدفعه اليه رجوت ان يكون في سعة من اخذه ودفعه اليه والضمن فيه على الآمر وانما يسعه هذا مادام حاضرا عند الأمر فان كان ارسله ليفعل فخاف ان يقتله ان ظفر به ان لم يفعل او يفعل ما هدده به لم يحل الاندماج على ذلك الا ان يكون رسول الآمر معه على ان يرد عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكروه هدده بالحبس او القيد لم يسعه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط \* ولو اكرهه على طلاق او عتق فاعتق او طلق وقع العتق والطلاق ويرجع بقيمة العبد على المكروه موسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد ولا يرجع المكروه على العبد بما ضمن وكذا يرجع بنصف المهر ان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المنعة ولو قال المكروه في مسئلة العتق خطر بيالى الاخبار بالحريه فيما مضى كاذبا وقد اردت ذلك يعتق العبد في التضاء ولا يصدق ولا يعتق فيما بينه وبين الله ولا يضمن المكروه له شيئا ولو قال خطر بيالى ذلك ولم ارد ذلك وانما اردت به الانشاء في الحال اولم ارد بشيئا اولم بخطر بيالى شيء عتق قضاء وديانة

المال فهو آثم ولم يكن على الذي اكراهه قود ولا ضمان لان هذا قتل طائع لانه كان يتخلص باستهلاك المال وهو مباح له شرعا كذا في المحيط \* ولو اكراهه بوعيد قتل على ان يقتل احد عبديه هذين واحدهما اقل قيمة من الآ خر فقتل احدهما عمدا كان له ان يقتل المكروه كذا في المبسوط \* ولو اكراهه على ان يقتل احد هذين الرجلين عمدا كان القود على المكروه الآ مر كذا في الظهيرية \* ولو اكراهه على ان يضرب احد عبديه مائة سوط ففعل ذلك باحد هما فمات منه غرم المكروه اقل القيمتين وان كان الذي بقي اقلهما قيمة كذا في المبسوط \* ولو اكراهه على ان يستهلك المال او يضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك المال وضمانه على المكروه الآ مر سواء كان العبد والمال للمكروه او لغيره فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكروه الآ مر ضمان كذا في الظهيرية \* ولو اكراهه بوعيد قتل على ان يقتل عبده هذا او يقتل العبد الذي اكراهه او يقتل ابنه او قال اقتل عبدك هذا الآ خر او اقتل اباك لم يسعه ان يقتل عبده الذي اكراهه على قتله فان قتل عبده فلا شيء على المكروه سوى الادب كذا في المبسوط \* وكذلك لو اكراهه على ان يستهلك مال هذا الرجل او يقتل الرجل اياه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكروه الا انه لا يأثم في هذا الاستهلاك ولو لم يستهلك المال حتى قتل الرجل اياه لم يكن عليه اثم ان شاء الله تعالى الآ ان يكون شيئا يسيرا فلا احب له ان يترك استهلاكه كذا في الظهيرية \* ولو قيل له لتشربن هذا الخمر او لتأكلن هذه الميتة او لتقتلن ابنك هذا او اباك لم يسعه شرب الخمر ولا اكل الميتة لانعدام الضرورة ولو قيل له لتقتلن ابنك او اباك او لتبيعن عبدك هذا بالف درهم فباع فالبيع جائز قيا سا ولكن استحسَن فقال البيع باطل وكذا التهديد بقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتحبسَن اباك في السجن او لتبيعن من هذا الرجل عبدك هذا بالف درهم فباع فالبيع جائز قيا سا وكذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستحسان ذلك كله اكراه ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات هكذا في المبسوط \* ولو اكراهه بقتل على ان يقتل عبده او يقطع يده لم يسعه فان فعل يأثم ويقتل المكروه في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع كذا في محيط السرخسي \* ولو اكراهه على ان يقطع يدرجل بحديدة فقطع يده ثم قطع رجله بغير اكراه فمات المتطوع من ذاك يجب القصاص على القاطع والمكروه لانه مات بفعلين احدهما انتقل الى المكروه والآ خر اقتصر على القاطع فصارتا تلين له وعند ابي يوسف رح عليهما الدية في مالهما كذا في النبين \* ولو اكراهه على ان يريق جرة السم فإضمان على المكروه كذا في جواهر الاخلاطي \* التجريد ولو



لو قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق تطليقة اذا شئت ثم اكره بعد ذلك او قبله علي ان يقول لها انت طالق تطليقة اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطليقتين جميعا غرم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره ولو كانت هي المسلطة فاكرهته علي ان يطلقها بوعيد تلف ففعل لم يكن لها عليه شيء من المهر ولو كانت اكرهته بالحبس اخذته بنصف الصداق كذا في المبسوط \* ولو اكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بالف درهم فقبلت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال فلوان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صح اجازتها في قول ابي حنيفة رح ويلزمها المال ويصير الطلاق بائنا وفي قول محمد رح الاجازة باطله وانطلاق رجعي وعن ابي يوسف رح فيه روايتان في رواية كما قال محمد رح وفي رواية كما قال ابو حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصح ان قوله كتول ابي حنيفة رح ولو كان مكان التطليقة خلع بالف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها كذا في المبسوط في باب الاكراه على النكاح والخلع \* ولو اكره الزوج علي ان يطلق امرأته بالف درهم واكرهت المرأة علي ان تقبل ذلك ففعلاه وقع الطلاق بغير مال وكذلك هذا في الصالح من القود والعنق علي مال الا ان للدولي ان يضم من المكره قيمة عبده ان كان اكرهه بوعيد قتل وان كان اكرهه بحبس لم يضم شيئا كذا في المبسوط \* ولو اكرهت امه اعتقت علي ان تختار نفسها قبل الدخول فلا مهر لها علي الزوج ولا مولاهما ولا يضم من المكره كذا في محيط السرخسي \* ولو اكره رجل الزوج بوعيد تلف علي ان يطلقها واحدة بالف درهم فطلقها ثلثا كل واحدة بالف فتقبل جميع ذلك طلقت ثلثا ووجب له عليها ثلثة آلاف درهم وانها عليه نصف مهرها الوقوع بالفرقة قبل الدخول لا بسبب مضاف اليها ولم يرجع على المكره بشيء وان كان نصف المهر اكثر من ثلثة آلاف لان ما زاد الزوج من عنده طائعا كاف في تقرير نصف الصداق عليه ولو اكرهه علي ان يطلقها واحدة بالف ففعل وقبلت ذلك ووجب له عليها الف درهم ثم ينظر الي نصف مهرها فان كان اكثر من الف درهم ادبى الزوج اليها الفضل علي الف درهم ويرجع به علي المكره ان كان اكرهه بوعيد تلف وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح فاما عند ابي حنيفة رح لاشي لها عليه وللزوج عابه الالف كذا في المبسوط \* ولو اكرهه علي ان يعتق عبده علي مائة درهم وقبله العبد وقيمه الف والعبد غير مكره فالعتق جائز على المائة ثم يتخير مولى العبد فان شاء ضمن الذي اكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكره على العبد بمائة وان شاء المولى اخذ العبد بالمائة ورجع على المكره بتسع مائة

ويرجع بقيمته على المكره وعلى هذه التفاصيل الطلاق كذا في التبيين \* ان قال المكره لصاحب العبد قد خطر بيا لك الاخبار عن العتق فيما مضى كان با وقد اردت ذاك لاعتقا مستقبلا فليس لك ان تضمنني وقال المكره لابل اردت به عتقا مستقبلا ولي ان اضمنك قيمة العبد فالقول قول صاحب العبد وللمكره ان يستحلفه على ما ادعى وان اتهم المكره الزوج وقد اردت الاخبار بالكذب عن الماضي لا انشاء الطلاق وقال الزوج لابل اردت انشاء الطلاق فالقول قول الزوج مع التبيين كذا في التناثر خانية \* ولو اكره لي جعل طلاق امرأته واعتق عبده بيدها امرأته او بيده عبده او بيده غيرهما فطلق المفوض اليه واعتق يقع الطلاق والعتاق ويرجع المأثور على الآمر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقية العبد كذا في فتاوى فاضيل خان \* قال محمد ر ح لو ان لصا غالبا اكره رجلا بوعيد تلف على ان يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فطلقها نكاحا وغرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك على المكره ولو اكره على ان يطلقها نكاحا ولم يدخل بها فطلقها وغرم لها نصف المهر يرجع على المكره بذلك لان المكره على ايتاع الثلث يكون مكرها على الواحد واذا اكره على ان يعتق نصف عبده بوعيد تلف فاعتق الكل فالعبد كله حر عندهم جميعا ولا يرجع المكره على المكره بشيء عند أبي حنيفة ر ح وعندهما يرجع عليه بقيمة العبد موسرا كان او معسرا ولو اكره على ان يعتق العبد كله فاعتق نصفه كان هذا والا اول سواء في قياس قول أبي يوسف ومحمد ر ح يعتق كله ويغرم المكره قيمة العبد لمولاه موسرا كان او معسرا اما عند أبي حنيفة ر ح يعتق نصف العبد ويبقى النصف رقيقا واذا اعتق نصف العبد يرجع بنصف قيمته وهو النصف الذي اعتقه من العبد على المكره واما النصف الذي لم يعتق على قول أبي حنيفة ر ح هل يضمن المكره اولا ان كان المكره موسرا يضمن وان كان معسرا لم يضمن كذا في المحيط \* ولو ان مريضا اكره امرأته بوعيد تلف او حبس حتى تسألته ان يطلقها تطليقة بأئنه فسألته ذلك فطلقها كما سألت ثم ماتت وهي في العدة وورثته ولو سألته تطليقتين بآئنتين ففعل ثم ماتت وهي في العدة لم ترثه كذا في المبسوط \* ولو جعل الزوج امرأته رجلا بتطليقة ان شاء واكره الزوج ان يأمره بتطليقة اخرى ولم يدخل بها فطلقها ثنتين لم يضمن المكره كذا في المحيط \* وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها الزوج اليه بغير اكره كذا في المبسوط \* ولو طلقها التطليقة التي اكره الزوج عليها ضمن نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* الا يرى انه لو قال

فنعلا ضمن المعتق عنه قيمته لمولاه ولا ضمان على المكروه هنا ولو اكره المولى بالحبس والمعتق عنه بوعيد تاف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق عنه يضمن الذي اكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية \*

ولو اكره العبد على قبول العتاق بمال لم يلزمه شيء ويضمن المكروه كذا في محيط السرخسي \*

واذا قال اللص الغالب لرجل لا تقتلني او تعتقني عبدك ازلطلقن امرأتك هذه ايها شئت ففعل المكروه احدها ولم يدخل بالمرأة فيما باشرنا فذ ويغرم المكروه الاقل من نصف المهر ومن قيمة العبد ولو كان الزوج دخل بها لم يغرم المكروه له شيئا كذا في المبسوط \* وفي التجريد ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الاكراه بحبس او قيد ففعل احدها لم يغرم الذي اكره شيئا كذا في التارخانية \*

ولو اكره الرجل على ان يقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر قتال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكروه بشيء وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على المكروه بقيمة العبد استحسانا ولو اكره الرجل على ان يقول لعبد ان شئت فانت حر وان دخلت الدار فانت حر ثم شاء العبد او دخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد على المكروه ولو اكره على ان يعلق عتق عبده بفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد له منه كصلوة الفروض ونحوها وكان فعلا يخاف بتركه الهلاك على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له ان يرجع على المكروه وان اكره على ان يعتق عبده بتقاضي دينه او ما اشبه ذلك ماله منه بد لا يرجع على المكروه ويكون ذلك بمنزلة الاكراه بوعيد الحبس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اكره بوعيد تاف على ان يأذن له في عتقه فاذن له فيه فاعتقه عتق والولاء للمولى ويضمن المكروه قيمته لا باعتبار انه اعتقه بل باعتبار انه الجأه الى الامر بالعتق حتى لو كان اكرهه على ذاك بحبس لم يضمن له شيئا كذا في المبسوط \*

قال محمد درج في الاصل ولو ان رجلا اكره بوعيد قتل او بحبس او بتقيد او بضرب حتى تزوج امرأة على عشرة آلاف ومهر مثلها الف درهم كان النكاح جائزا ويكون لها من عشرة آلاف درهم مهر مثلها الف درهم ويطل الفضل كذا في العيني شرح الهداية \* ولا يرجع الزوج على المكروه بشيء كذا في التارخانية \* ولو ان المرأة هي التي اكرهت حتى يتزوجها الزوج على الف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها ولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان على المكروه ثم هل للمرأة والاولياء الاعتراض على هذا النكاح فان كان كنوا لها وقد رضيت بالمسمى كان للاولياء حق الاعتراض عندا بي حنيفة رح وعند مال الا اصلا ولو زوجت نفسها في الابتداء كنوا

تمام القيمة ولو كان اكرهه على العتق بالف في درهم الى سنة وقيمة العبد الف فالملوك بالخيار ان شاء ضمن المكروه قيمة عبده وان شاء اتبع العبد بالفين بعد مضي السنة لانه التزم ذلك طوعا فان اختار تضمين المكروه قام المكروه مقام الملوك في الرجوع على العبد بالمسمى عند حلول الاجل فاذا اخذ ذلك منه امسك التامت دار ما غرم وتصدق بالفضل لانه حصل له بكسب خبيث وان اختار اتباع العبد فلا شيء له على المكروه بعد ذلك فان كانت الالفان نجوما فحل نجم منها فطلب الملوك العبد بذلك النجم بغير اكراه فهذا منه اختيار لا اتباع العبد ولا ضمان له على المكروه بعد ذلك كذا في المبسوط \* عبد بين رجلين اكره احدهما حتى اعتقه جاز عتقه ثم على قول ابي يوسف ومحمد ربح العتق لا يتجزى ويعتق العبد كله والولاء لمعتقه وعلى المكروه ان كان موسرا ضدان جميع القيمة بينهما نصفان وان كان معسرا ضمن نصيب المكروه ويسعى العبد في قيمة نصيب الشريك واما على قياس قول ابي حنيفة ربح فالمكروه ضمان نصيب المكروه موسرا كان او معسرا وفي نصيب الساكت ان كان المكروه موسرا فالساكت بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعاه وان شاء ضمن المكروه قيمة نصيبه فان ضمنه رجع المكروه بما ضمن على العبد واستسعاه فيه والولاء بين المكروه والمكروه نصفان وان كان المكروه معسرا فالساكت حق الاستسعاء او الاعتاق والولاء بينه وبين المكروه نصفان كذا في الظهيرية \* ولو قتل عبد رجل خطأ فاكراه مولاة حتى اعتقه وهو يعلم بالجناية فمن المكروه قيمته وأخذها الاولى فيدفعها الى ولي الجناية ولو كان الاكره بحبس او قيد بضد الملوك قيمته لولي الجناية دون الدية ولا يضمن المكروه شيئا للمولاة كذا في محيط السرخسي \* ولو ان اصابا كراه رجلا بوعيد تلف على ان يعتق عبدا يساوي الف درهم عن رجل بالف درهم ففعل ذلك وقبل المعتق عنه طاعة العبد حر عن المعتق عنه ثم رب العبد بالخيار ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق وان شاء ضمن المكروه قيمته رجع بها على المعتق عنه ويثبت الولاء له وان ضمنها المعتق عنه لم يرجع بها على المكروه ولو اكرهه بحبس كانت له القيمة على المعتق عنه ولا شيء له على المكروه كذا في المبسوط \* ولو اكره المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء له وضدان العبد على المكروه خاصة لمولى العبد قال شمس الاثنية السرخسي ان هذا بمنزلة ما واكره رجلا على بيع عبده من هذا بالف درهم ودفعه اليه واكره الآخر على شرائه وقبضه وعتقه بوعيد تلف ففعلا ذلك وفي هذا الضمان يكون على المكروه خاصة كذلك فيما سبق واواكرههما على ذلك بالحبس

رجع المكروه بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ولو كان الاكراه بوعيد حبس او قيد لم يضمن المكروه شيئاً واذا خرج المكروه من الوسط ذكر بعده هذا ان المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة عبده ويرجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة بين القيمة والشدن وان شاء ضمن المشتري ثم لا يرجع للمشتري بما ضمن على احد كذا في المحيط \* ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن المكروه باكرهه اياه على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكروه على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانوا جميعاً مكرهين بالقتل فالضمان على المكروه خاصة لان الاتلاف منسوب عليه ولا يرجع المكروه على احد بشيء لانهم صاروا كالألة وان كانوا مكرهين بالحبس فلا ضمان على المكروه وللمولى ان يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة رجع على المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصومة دون الوكيل لان الوكيل كان مكرهاً على البيع والتسليم بالحبس وذلك ينفي التزامه العهدة بالعقد واكراه المولى بالقتل واكراه الوكيل والمشتري بالحبس فللمولى ان يضمن قيمته ايهم شاء فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشيء وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا شيء له على المكروه وان ضمن المكروه كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل شيء ولو اكراه المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل وللمولى ان يضمن المكروه قيمته ان شاء ويرجع بها المكروه على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في المبسوط \* ولو اكراه المولى والوكيل بالقيد والمشتري بالقتل ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرهاً بالقتل ضمن على الشراء دون القبض لان قبضه لم يصرمضاً فالى المكروه وان كان مكرهاً عليهما فللمولى ان يضمن المكروه ولو اكراه المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالقيد فان شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على احد وان شاء ضمن المكروه ولا يرجع على الوكيل كذا في محيط السرخسي \* واكراه بالقتل على ان يوكل هذا الرجل بان يهب عبده هذا لهذا الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له غير مكرهين فللمولى ان يضمن قيمته ايهم شاء فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له وان ضمن المكروه رجع المكروه ان شاء على الموهوب له وان شاء على الوكيل ويرجع به الوكيل

باقبل من مهر المثل كانت المسئلة على الاختلاف وان كان الزوج غير كفؤ لها فلا ولياء الاعتراض على هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رضيت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فان لم ترض بالمسمى ينظر فان كان الزوج كفؤا لها فالحق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فاذا رفعت الامر الى القاضي بخير زوجها فيقول له انتم لهما مهرها والافرت بينكما فان اتم نفذ النكاح وان ابى يفرق بينهما ولا يكون لهما مهر وان لم يكن الزوج كفؤا لها فلا ولياء حق الاعتراض على هذا النكاح عند ابي حنيفة رح لعدم الكفاءة لنقصان المهر وعندهما الحق الاعتراض لذلك ولا ولياء لعدم الكفاءة لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل فان دخل بها وهي مكروهة فان كان الزوج كفؤا لها فلا اعتراض على هذا النكاح لاحد وان لم يكن كفؤا لها فلا ولياء والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة واما اذا دخل بها وهي طائفة فقد رضيت بالمهر المسمى دلالة فكان كذا لورضيت بالمسمى نصا ولورضيت نصا فعلى قول ابي حنيفة رح للاولياء حق الاعتراض وان كان الزوج كفؤا فلا ولياء حق الاعتراض عند ابي حنيفة رح لعدم الكفاءة ونقصان المهر وعندهما لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في العيني شرح الهداية \* ولو اكره على ان يوكل رجلا بطلاق امرأته التي لم يدخل بها او يتق عبده ففعل الوكيل فالتوكيل جائز استحسانا والقياس ان لا تصح الوكالة مع الاكراه ثم يرجع المكروه على المكروه بقيمة العبد وينصف المهر استحسانا والقياس ان لا يرجع عليه وجه الاستحسان ان غرض المكروه زوال ملكه اذا باشر الوكيل وكان الزوال مقصودا فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه اكره كذا في الكافي \* وان كان الاكراه بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكروه كذا في الذخيرة \* ولو اكرهه بوعيد قتل على ان يوكل هذا يبيع عبده بالف درهم واكرهه على دفع العبد اليه ليبيعه ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع العبد واخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري والوكيل والمشتري طائعان فمولى العبد بالخيار ان شاء ضمن المكروه قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على احد بشيء يريد به لا يرجع على احد بشيء من ضمان القيمة انما يرجع بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل رجوع الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكروه بالثمن فيتقاصان ويترادان الفضل وان اختار تضمين المكروه رجوع

لم يفعل فهو كالراضي بما لزمه من نصف الصداق وان اقربها كان عليه الكفارة ولم يرجع على  
المكروه بشيء وكذلك لو اكرهه على ان يقول ان قربتها فعندي هذا حرفان قربها عتق عبدة لم يضمن  
المكروه لانه ما جرى على سنن اكرهه وان تركها فبانت بالايلاء قبل الدخول غرم نصف  
الصداق ولم يرجع على المكروه بشيء كذا في المبسوط \* ولو كان مدبرا او كانت ام ولد حلف بعقتها  
فقرب المرأة لم يضمن المكروه شيئا فان لم يقربها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق  
ورجع على المكروه باقل منه ومن قيمة من حلف بعته استحسانا كذا في محيط السرخسي \*  
ولو اكرهه على ان قال ان قربتها فما لي صدقة في المساكين فتركها اربعة اشهر فبانت ولم يدخل  
بها او قربها في الاربعة الا شهر فلزمته الصدقة لم يرجع على المكروه بشيء وهو في المعنى نظير ما لو  
اكرهه على النذر بصدقة ماله في المساكين كذا في المبسوط \* ولو اكرهه على كنارة يمين قد حنث  
فيها ومعناه انه اكرهه على اصل التكفير من غير تعيين نوع من انواع الكفارة فكثير نوعا من انواع  
الكفارة التي جعلها الله تعالى في كنارة اليمين فهو جائز ولا ضمان على المكروه وان اكرهه على  
اعتاق عبد بعينه او غير عينه فان كان قيمة ادنى العبيد مثل ادنى الصدقة والكسوة فهو جائز  
ولا ضمان على المكروه وان كان قيمة ادنى العبيد يزيد على ادنى الصدقة والكسوة ضمن المكروه قيمة العبد  
ولا يجزيه عن كفارة اليمين فان كان الاكراه في هذه الصورة بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على  
المكروه ويجزيه عن الكفارة وان اكرهه على الصدقة بوعيد قتل فان كان قيمة الطعام الذي اكرهه على  
التصدق به ادنى من قيمة ما يجزي في الكسوة والعتق فانه يجزيه عن الكفارة ولا ضمان على  
المكروه وان كان يزيد على ادنى ما يجوز في الكسوة والعتق ضمن المكروه فيه ولا يجزيه عن الكفارة  
فان قدر على الذي اخذه منه يسترد ما اخذه منه وان كان الاكراه في هذه الصورة بوعيد حبس  
او قيد فلا ضمان ولكن يرجع على الذي اخذه منه لانه لم يكن راضيا بالتسليم مع الحبس والقيد  
فان اجازة المصدق بعد ذلك ان كان المال قائما وقت الاجازة عمل اجازته وان كان هالكا  
لا تعمل كذا في المبسوط \* قال كل شيء وجب لله عليه من بدنه او هدي او صدقة او حج فاكراه على  
ان يمضيه ففعل ولم يأثم به المكروه بشيء بعينه فلا ضمان على المكروه ويجزيه عن الرجل ما مضاه فان  
اوجب شيئا بعينه على نفسه صدقة في المساكين فاكراه بحبس او قتل على ان يتصدق بذلك  
جاز ما صنع منه ولم يرجع على المكروه بشيء وكذلك الاضحية وصدقة الفطر لو اكرهه عليهما رجل حتى

على الموهوب له ولو كان الاكراه بحبس لم يضمن المكره شيئاً وكان للدواين ان يضمن ان شاء الوكيل وان شاء الموهوب له فان ضمن الوكيل رجع به على الموهوب له كذا في المبسوط \* ولو اكرهه على ان يبيع مال المكره او اشترى بماله فطالبه بالتسليم صححت الوكالة ولزمته العهدة كذا في التاتارخانية \* والنذر لا يعمل فيه الاكراه حتى لو اكره بوعيد تلف على ان يوجب على نفسه صدقة او صوما او حجاباً او شيئاً يتقرب به الى الله ففعل لزمه ذلك وكذا ان اكرهه على اليمين بشيء من ذلك او بغيره لان النذر مما لا يلحقه الفسخ وما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الاكراه ولا يرجع على المكره بما يلزمه من ذلك وكذا لو اكرهه على ان يظهر من امر أنه كان مظاهراً ولا يقربها حتى يكفر وكذا الرجعة وكذا النفي فيه والخلع من جانب الزوج طلاق او يمين فلا يؤثر فيه الاكراه ولو كان هو مكرهاً على الخلع والمرأة غير مكرهة لزمها البذل كذا في الكافي \* ولو اكرهه على ان يخلع امرأته بعد الدخول على الف ومهرها اربعة آلاف ولم يكره المرأة جاز على الف ولا شيء للزوج على المكره كذا في المحيط \* واذا وجب على الرجل كفارة ظهار فاكراهه السلطان على ان يعتق من ظهاره فاعتق فهذا على وجهين ان اكرهه على اعتاق عبد بغير عينه فلا ضمان على المكره لانه اكرهه على اقامة ما هو فرض عليه او اكرهه على اعتاق عبد بعينه ذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه مطلقاً من غير تفصيل ان على المكره قيمة العبد ولا يجزى المكره عن الكفارة لانه في معنى عتق بعوض وذكر شيخ الاسلام في شرحه تنصيلاً فقال ان كان العبد الذي اكرهه على تحريره اخس العبيد او ادونهم قيمة بحيث لا يكون عبداً خيراً خساً وادون منه قيمة فلا ضمان على المكره وان كان غيره اخس وادون منه قيمة ضمن المكره قيمته ولا يجزى المكره عن الكفارة فان قال المكره **انا ابري المكره من القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يجزيه عن الظهار** كمن اعتق عبده على مال عن الكفارة ثم ابرأه فان قال المظاهر حين اعتق العبد اعتقه عن الظهار لا لدفع الاكراه اجزاه عن الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ولكن لا يسع للمرأة ان يمكن نفسها منه كذا في المحيط \* وان قال اردت العتق عن الظهار كما امرني ولم يخطر ببالى غير ذلك لم يجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو اكرهه بحبس او قيد اجزاه منه ولا ضمان له كذا في محيط السرخسي \* ولو اكرهه بوعيد تلف حتى آلى من امرأته فهو مؤل فان تركها اربعة اشهر فبانث منه ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي اكرهه لانه كان متمكناً من ان يقربها في المدة فاذا



هل تأثم ذكر شيخ الاسلام في شرحه في باب الاكراه على الزنا انها ان اكرهت على ان تمكن من نفسها  
فدكنت فانها تأثم وان لم تمكن هي من الزنا وزنى بها لا تأثم عليها وذكره ايضا في الاكراه اذا اكرهت  
على الزنا فمكنت من نفسها فلا تأثم عليها وهذا كله اذا كان الاكراه بوعيد تأنف فان كان الاكراه  
بوعيد سجن او قيد فعلى الرجل الحد بلا خلاف واما المرأة فلا حد عليها وانكها تأثم ولو امتنع المكروه  
عن الزنا حتى قتل فهو مأجور كذا في المحيط \* ولو قال الحربي لرجل مسلم ان دفعت اليّ هذه  
الجارية لازنى بهاد فعت اليك الف نفس من المسلمين نخلصهم عن اسرنا لا يحل لهذا المسلم ان يدفع  
اليه الجارية كذا في خزائن المفتين \* وان اكره على الردة لم تبين زوجته منه فان قالت المرأة قد بنت  
منك وقال هو قد اظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله استحسننا لانه منكر للفرقة  
ولو قال الذي اكرهه على اجراء كلمة الكفر خطر بيالى في قول كفرت بالله ان اخبر عن امر ماض  
كذبا ولم اكن فعلت كذا فيدما مضى بانته امرأته حكما ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ومن  
اقرب الكفر فيما مضى طائعا ثم قال عنيت به كذا بالا يصدق القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
ولو قال خطر بيالى الا خيرا عما مضى وما اردت به الخبر بل اردت به الانشاء كما طلب مني فقد اقر  
بالكفر حقيقة فتبين امرأته منه في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخطر بيالى شيء  
وانك كفرت بالله كفر مستقبلا وقلبي مطمئن بالايمان لم تبين امرأته وعلى هذا اذا اكرهه على الصلوة  
للصليب وان يسجد للصليب وسب محمد صلى الله عليه وآله ففعل وقال خطر بيالى الصلوة لله  
وسب رجل آخر ونويت ذلك بانته منكوحته في الحكم ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى  
للصليب وسب محمدا النبي صلى الله عليه وآله وقد خطر بياله الصلوة لله وسب غير النبي بانته  
امرأته قضاء وديانة وان لم يخطر بياله شيء وصلى للصليب وسب محمدا عليه السلام وقلبه مطمئن  
بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه تعين ما اكره عليه ولم يمكنه دفعه من نفسه ان لم يخطر  
بياله غيره كذا في الكافي \* اذا اسلم مكرها يحكم عليه بالاسلام ولو اكره على الاسلام حتى اسلم ثم رجع  
عن الاسلام لا يقتل هكذا في التبيين \* وعلى هذا اذا قيل له لان صليت لاقتلنك فخاف ذهاب الوقت  
فقام وصلى وهو يعلم ان يسعه تركها فلما صلى وقتل لم يكن آثما في ذلك لانه تمسك بالعزيمة وكذلك  
صوم رمضان لو قيل له وهو مقيم لان لم تفطر لقتلنك فابى ان يفطر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسعه  
كان مأجورا لانه متمسك بالعزيمة وان افطرو سعه ذلك الا ان يكون مريضا يخاف على نفسه

فعلهما اجزاء ولم يرجع على المكروه بشيء ولو قال الله عليّ هدي اهديه الى بيت الله فاكراه بالقتل على ان يهدي بعير او بدنة ينحرها ويتصدق بها ففعل كان المكروه ضامنا لقيمتها ولا يجزيه مما اوجبه على نفسه ولو اكرهه على ادنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها فامضاه لم يغرم المكروه شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال الله عليّ عتق رقبة فاكراهه على ان يعتق عبدا بعينه بقتل فاعتقه ضمن المكروه قيمته ولم يجزه من النذر وان كان يعلم ان الذي اكرهه على عتقه ادنى ما يكون من العبد في القيمة لم يكن على المكروه ضمان واجزى عن العتق لتيقنا بوجوب هذا المقدار عليه ولو قال الله عليّ ان اتصدق بثوب هروي او مروي بعينه فتصدق به فانه ينظر الى الذي تصدق به فان كان العلم محيطا بانه ادنى ما يكون من ذلك الجنس في القيمة وغيرها اجزاء ذلك ولا ضمان على المكروه وان كان غيره اقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين فيغرم المكروه ذلك ويقع المؤدى في المقدار الادنى مجزيا عن الواجب واذا قال الله عليّ ان اتصدق بعشرة اقفزة حنطة على المساكين فاكراهه بوعيد قتل على ان يتصدق بخمسة اقفزة حنطة جيدة تساوي عشرة اقفزة حنطة رديئة فالمكروه ضامن الطعام مثله لان المؤدى لا يجزى عن جميع الواجب لانه لا معتبر بالجوادة في الاموال الربوية عند مقابلتها ولا يمكن تجويزها عن خمسة اقفزة حنطة لان في ذلك ضررا على الناذر وعلى الناذر ان يتصدق بعشرة اقفزة رديئة ولو ان رجلاه خدس وعشرون بنت مخاض فحال عليه الحول فوجب فيها بنت مخاض وسطا فاكراهه بوعيد قتل على ان يتصدق على المساكين بابنة مخاض جيدة غرم المكروه فضل قيمتها على قيمة الوسطا لانه ظالم له في الزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق في مقدار الوسط فلا يغرم المكروه وذلك لان هذا ليس بدال الربوا فيمكن تجويز بعضه عن كله كذا في المبسوط \* اذا اكره الرجل على الزنا بامرأة فزنى بها كان ابو حنيفة رح او لا يقول يجب عليه الحمد ثم يرجع وقال لاحد عليه وهو قولهما ويجب المهر على الزاني سواء كانت المرأة مكروهة على الزنا او كانت طائعة ولا يرجع بما ضمن على المكروه لان منفعة الوطء حصل للزاني وكان كمالوا كراهه على اكل طعام نفسه فاكل ان كان جائعا لا يرجع على المكروه بشيء وان كان شعبان يرجع عليه بقيمة الطعام والمرأة اذا اكرهت على الزنا فلا حد عليها والرجل آثم في الاقدام على الزنا لان الزنا من المظالم واما المرأة اذا كانت مكروهة على الزنا هل

الباب الثالث في مسائل عقود التلجية اذا قال رجل اني اريد ان ابيعك عبدي هذا تلجية لا مر اخافه وحضر هذه المقالة شهود فقال له المشتري نعم ثم خرجا الى السوق وتبايعا وشهدوا على ذلك فاذا تصاد قاعد البيع انهما بنيا البيع على تلك المواضعة فالبيع فاسد بلا خلاف واذا تصاد قاعد البيع انهما قد كانا عرضا عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف واذا تصاد قاعد على المواضعة على التلجية قبل البيع الا ان احدهما ادعى البناء على تلك المواضعة وادعى الآخر الاعراض عن تلك المواضعة قال ابو حنيفة رح البيع جائز والقول قول من يدعى الاعراض عن تلك المواضعة لانه يدعي جواز العتد وقال ابو يوسف ومحمد رح البيع فاسد والقول قول من يدعى البناء على تلك المواضعة لانه يدعي ما عرف به باتفاقهما وعلى هذا الاختلاف اذا اتفقا على المواضعة ثم قال لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع فعلى قول ابي حنيفة رح البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى احدهما المواضعة على التلجية وانكر الآخر المواضعة والقول قول المنكر للمواضعة فان اقام المدعي للمواضعة البينة على المواضعة وقال بنينا البيع على تلك المواضعة ان صدقه الآخر في البناء فالبيع فاسد وان قال الآخر عرضنا عن تلك المواضعة فالمسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة رح البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وان اتفقا على ان البيع بينهما كان تلجية ثم اجازة احدهما لم يجز اجمعيا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما تلجية وقبض المشتري العبد من البائع على ذلك واعتقه كان عتقه باطلا وقد ثبت للبائع الخيار في المسلمين جميعا ولو تواضعا على ان يجيزا انهما تبايعا هذا العبد امس بالف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم اقرا بذلك فليس هذا بيع وان ادعى احدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجية وادعى الآخر انه جد فالتقول قول المدعي للجد لانه يدعي الجواز وعلى الآخر البينة وان فلا اجزنا هذا البيع الذي اخبرنا به لا يجوز هذا اذا كان التلجية في ذات البيع وان كان التلجية في البدل بان تواضعا في السر ان الثمن الف الا انهما يتبايعان بالف درهم في العلانية لتكون احدي الاثنين سمعة فان تصاد قاعد على الاعراض عن تلك المواضعة فالبيع جائز بالف درهم وان تصاد قاعد على انهما بنيا على تلك المواضعة فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح البيع جائز بالف درهم وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رح وفي رواية اخرى عنه ان البيع فاسد كذا ذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه وان تصاد قاعد على انه لم يحضرهما بيعة وقت المعادة فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح البيع بالف درهم قال

ان لم يأكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم ان ذلك يسعه فحينئذ يكون آثماً وكذلك لو كان مسافراً فصام في شهر رمضان فقتل له لقتلته او لتفطرن فابى ان يفطر حتى قتل كان آثماً كذا في المبسوط \* وعن ابن شجاع رح انه قال لو قال اهل الحرب انبي من الانبياء اخذوه ان قلت لست بنبي تركتك وان قلت ان انبي قتلته لا يسعه سوى ان يقول ان انبي الله ورسوله وان قالوا غير نبي ان قلت ليس هذا بنبي تركنا نبيك وان قلت هو نبي قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل من النبي كذا في فتاوى قاضيخان \* وَاَوَّانَ مُحَرَّمًا قِيلَ لَهُ لَنَقْتُلَنَّكَ اَوْ لَنَقْتُلَنَّ هَذَا الصَّيْدَ فابى ان يفعل حتى قتل كان مأجوراً ان شاء الله تعالى فان قتل الصيد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي امره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة اما الامر فلا شيء عليه وان كان محرمين جميعاً فعلى كل واحد منهما كفارة ولو توعده بالحبس وهما محرمان فغنى القياس تجب الكفارة على القاتل دون الامر لان قتل الصيد فعل ولا اثر للاكراه بالحبس في الافعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم وقد توعده بقتل كانت الكفارة على المكرة وان توعده بالحبس كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال وبمنزلة الكفارة في قتل الآدمي خطأ كذا في المبسوط \* رجل اكره على ان يجامع امرأته في رمضان نهراً او بياً كل او يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اكره بالقتل على ان يزني لم يسعه ان يفعل فان فعل وكان محرماً فسد احرامه وعليه الكفارة دون الذي اكرهه ولو اكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنا وسعها ان تمكن من نفسها ويفسد احرامها وتجب عليها الكفارة دون المكرة وان لم تفعل حتى تقتل فهي في سعة من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع اوجبنا الكفارة على المكرة لا يرجع بها على المكرة ولو رجع بها عليه يقضى بها عليه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما التزمه هكذا في المبسوط \* قال الفقيه ابو الليث رح اذا هدد السلطان وصي يتيم بقتل او اتلاف عضو منه ليدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو هدد به بحبس او قيد ضمن ولو هدد به باخذ ماله نفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفيه لا يسعه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي ان يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع اليه المال وان اخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها كذا في البايع \* ولو قيل لرجل دنا على مالك او لتقتلك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثماً وان داهم حتى اخذوه ضمنوا له كذا في المبسوط \*

عليها البينة وادعى الآخر السرو واقام عليه البينة اخذ ببينة العلانية الا ان يشهد الشهود انهم قالوا في السر اننا شهد بذلك في العلانية سبعة فحينئذ اخذ ببينة السرو وبطل بينة العلانية واذ اطلق امرأته على مال على وجه الهزل او اعتق عبده على مال على وجه الهزل وتبلى المرأة والعبد او كانا تواضعا في السر ان ما يظهر ان هزل فالطلاق واقع والمال واجب هكذا ذكر محمد ر ح في الكتاب ولم يذكر في الكتاب الهزل كان في جانب الزوج والمولى او في جانب المرأة والعبد او في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج والمولى لا شك ان المال يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك وان كان في جانب المرأة والعبد او في الجانبين يجب ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ر ح لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد الاجازة وعلى قول ابي يوسف ومحمد ر ح يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل هكذا قال النقيض ابو جعفر كذا في المحيط \* ولو طنتها او اعتقه او صالح عن دم العبد على مال في السر ثم طلقها واعتقه او صالح في العلانية مرة اخرى ان كان الثاني بجنس الاول الا انه اكثر ان اشهدا ان ماسميان في العلانية سبعة ورياء فالبدل المسمى في السرو ان لم يشهدا على ذلك فعلى قول ابي حنيفة ر ح البدل ماسميان في السرو اما على قولهما فقد اختلف المشائخ بعضهم قالوا البدل ماسميان في العلانية وتجعل احدي الاثنين زيادة في بدل العقد الاول وقال بعضهم البدل ماسميان في السرو وحاصل الخلاف راجع الى ان الزيادة في بدل الطلاق والعناق والصلح عن دم العبد هل تصح على قول بعض المشائخ لا تصح وهو الاصح وان كان الثاني بجنس آخر فكذلك الجواب ان اشهدا انها ماسميان في العلانية سبعة فالمهر مهر السر كذا في التاتارخانية \* واذ تواضع الرجل والمرأة ان المهر دنانير وتزوجها في العلانية ان لامهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضعا عليها في السرو ان تزوجها في العلانية على ان تكون الدنانير مهرها وتزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط \* واذ قال لامرأته اطلقك على الف درهم ولكننا نسبع بمائة دينار وطلقها بمائة دينار فانه يقع الطلاق بمائة دينار وان تواضعا انها ماسميان الدنانير سبعة وهزل كذا في التاتارخانية \*

الباب الرابع في المتفرقات لو اكره بوعيد تلف او حبس او قيد على ان يقر فاقرا لا يصح اقراره فان اكره بحبس يوم او قيد يوم او ضرب سوط على الاقرار بالف فاقرا فان وقع في قلبه ان هذا القدر من الحبس والقيد نعمة كان الاقرار باطلا قال مشائخنا ر ح هذا اذا كان الرجل من اوساط الناس فان كان

شمس الائمة السرخسي وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رح وفي احدى الروايتين عنه البيع  
 بالف درهم وهو الرواية المذكورة في كتاب الاقرار وقال هذه الرواية اصح وام يذكر شيخ الاسلام هذا  
 التفصيل في شرحه ولو تواضع في السر ان يكون الثمن مائة دينار وتعاقدا في العلانية بعشرة آلاف درهم  
 انعقد بعشرة آلاف درهم وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز وان عقد في السر البيع بثمن ثم عقدا  
 في العلانية من اخرى فان عقد في العلانية بجنس ما عقدا به في السر الا انه اكثر مما عقدا به في السر بان  
 تباع في السر بالف درهم ثم تباع في العلانية بالف درهم ان اشهدا ان ما يعقدان في العلانية هزل  
 وسمعة فالعقد عقد السر وان لم يشهدا ان العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد العلانية وكذلك ان عقدا  
 في العلانية بجنس آخر فالجواب على التفصيل الذي قلنا ان اشهدا ان ما يعقدان في العلانية هزل وسمعة  
 فالعقد عقد السر وان لم يشهدا على ذلك فالعقد عقد العلانية ولو قال في الشرط ان يظهر بيعا علانية وهو بيع  
 تلجئة وباطل واجتمع على ذلك ثم ان احدهما قال علانية وصاحبه حاضر اذا قد كنا قلنا كذا وكذا في السر  
 وقد بدا الي ان اجعله بيعا صحيحا وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا حتى تباعا فالبيع جائز ولو لم يسمع  
 صاحبه ذلك وتعاقدا فالبيع فاسد وان قبضه المشتري فاعتقه فان قال ذلك القول البائع فعتقه جائز  
 وعليه الثمن وان قال ذلك المشتري فعتقه باطل كذا في المحيط \* ولو ان رجلا قال لامرأة اتزوجك  
 تزويجا هزلا فقالت المرأة نعم ووافقهما على ذلك الولي ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضاء  
 وفيما بينه وبين ربه ولو ان رجلا قال لامرأة ووليها او قال لوليها دونها اني اريد ان اتزوج فلانة  
 على الف درهم وتسع بالثمن والمهر الف فقال الولي نعم افعل فتزوجها على الثمن علانية كان النكاح  
 جائزا والصداق الف درهم اذا تصاد فاعلى ما قال في السر او قامت به البينة ولو قال المهر مائة دينار  
 ولكنا نسع بعشرة آلاف درهم واشهدوا عليه ثم تزوجها في الظاهر على عشرة آلاف درهم كان النكاح  
 جائزا بدهر مثلها وكذلك لو قال في السر على ان يكون النكاح على مائة دينار وتزوجها في العلانية  
 ولم يسم لها مهر فلهما مهر المثل وان قال عند العقد عقدنا على ما تراضيا به من المهر فالتكاح جائز على مائة  
 دينار كذا في المبسوط \* فان عقد في السر النكاح بالف ثم تناكحا في العلانية بالف درهم ان اشهدا ان  
 ما يظهران في العلانية سمعة وهزلا فالمهر مهر السر وان لم يشهدا ان ما يظهران في العلانية سمعة فالمهر  
 مهر العلانية وكذا الجواب فيما اذا عقد في العلانية بجنس آخر وان ادعى احدهما العلانية واقام  
 عليها

وكذلك لو اكرهه على ان يقربانه لم يتزوج هذه المرأة وان دلّا بينته عليها بذلك او على ان هذا ليس بعبد  
وانه حر الاصل فاقراة بذلك باطل لان الاكراه دليل على انه كاذب فيما اقربه فلا يمنع ذلك قبول  
بينته على ما يدعي من النكاح والرق بعد ذلك كذا في المبسوط \* ولو اكره على ان يخرج الكفيل بالنفس  
او بالمال من الكفالة لا يصح ذلك فلو اكره الشفيع على ان يسكت عن طالب الشفعة فسكت لا تبطل  
شفعته كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اكره على تسليم الشفعة بعد ما طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان  
الشفيع حين عام بها اراد ان يتكلم بطلبها فاكراه على ان لا ينطق بالطلب يوما او اكثر كان على شفيعه اذا  
خُلي عنه فان طلب عنه ذلك والابطالت شفعته كذا في الظهيرية \* واذا ادعت امرأة على زوجها تذاونا  
وجحده الرجل وقامت عليه البينة بذلك وزكّوا في السر والعلانية وامر القاضي الزوج ان يلاعنها  
فايى ان يفعل وقال لم اذفنها وقد شهدوا علي بالزور فان القاضي يحبسه على اللعان ويحبسه حتى  
يلاعن فان حبسه حتى لاعن او هدد به بالحبس حتى لاعن وقال اشهد بالله اني لمن الصادقين  
فيما رميته به من الزنا والتعنّت المرأة ايضا وفرق القاضي بينهما ثم ظهران الشهود عيدين محدودون  
في قذف او بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضي يبطل اللعان الذي كان بينهما  
ويبطل الفرقة ويردّها اليه ولو كان القاضي ام يحبسه حتى يلاعن ولم يهدده بالحبس ولكنه قال قد  
شهدوا عليك بالقذف وتضيت عليك باللعان فالتعن ولم يزد على هذا فالتعن الرجل كما وصفت  
لك والتعنّت المرأة ففرق القاضي بينهما ثم ظهران الشهود كانوا عيدين ابطال شهادتهم فانه يرضى  
اللعان بين الزوج والمرأة وتدعى الفرقة ويجعلها بائة من زوجها كذا في المبسوط \* وفي الخزانة  
ولو اكره القاتل على قبول الصلح من دم العمد على مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل التقصاص  
كذا في التاتارخانية \* واذا اكره على العفو عن التقصاص فعفا والعفو جائز ولا يضمن المكره لولي التقصاص  
شيئا واذا اكره على ابراء مد يونه فابراه فالا براء باطل كذا في المحيط \* وان اكره الولي المرأة على  
التزويج بمهر فيه فحين فاحش ثم زال الاكراه فرضيت المرأة ولم يرض الولي فللولي طلب الفراق  
عند ابي حنيفة رح وقال ليس له ذلك كذا في الكافي \* اذا اكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح  
من الصداق او تبرئه كان اكرها لا يصح صلاحها ولا ابراءه في قول ابي يوسف ومحمد رح وان  
اكره الزوج امرأته وهدها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسري لا يكون اكرها ولو اكرهت  
المرأة على ارضاع صغير او اكره الرجل على ان يرضع من لبن امرأته صغيرا ففعل تنبت احكام

من اشرافهم حيث يستنكف عن ضرب سوط في الملاء وقيد او حبس يوم او تعريك اذنه في مجلس  
السلطان فانه يكون مكرها كذا في محيط السرخسي \* ولو اكره على ان يقر بالف درهم فاقرب بمائة  
دينار قيمتها الف درهم نثذ الاقرار ولو اكره على ان يقر لفلان بالف فاقرب بخمس مائة لا يصح استحسانا  
ولا يلزمه المال ولو اقر بالف درهم او بالف وخمس مائة لزمه الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه  
قدرا ما كان مكرها فيه هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان اقر له نصف غير ما اكرهوه عليه من المكيل  
والموزون نهو طائع فيما اقر به ولو اكرهوه على ان يقره بالف فاقر له لفلان الغائب بالف فلا اقرار  
كله باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح سواء اقر الغائب بالشركة او انكره وقال  
محدث ربح ان صدقه الغائب فيما اقر به بطل الاقرار كله وان قال لي عليه نصف هذا المال ولا شركة  
بيني وبين هذا الذي اكرهوه على الاقرار له جاز الاقرار للغائب بنصف المال كذا في المبسوط \*  
قال واذا اكره الرجل بوعيد تلف او غير تلف على ان يقر بعق ماض او طلاق او نكاح وهو يقول  
لم افعله فاقربه مكرها فلا اقرار باطل والعبد عبده كذا كان والمرأة زوجته كذا كانت والاكره  
بالحبس او النكاح في هذا سواء وكذلك الاقرار بالرجعة والفني بالايلاء والعفو عن دم العمد فانه  
لا يصح مع الاكره وكذلك الاقرار في عبده انه ابنه او في جاريته انها ام ولده كذا في المبسوط  
في باب الاكره على الاقرار \* وفي التجريد اذا اكره بضرب او حبس حتى يقر على نفسه بحد  
او قصاص فذلك باطل فان خالي سبياه ثم اخذ بعد ذلك فاقربه اقرارا مستقبلا اخذ به وان لم يخاله  
واكن قال لا اخذ باقرارك فان شئت فاقروا ان شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الاقرار  
وان خالي سبياه ولم يتوار عن بصري المكروه بعث من اخذ ورد فاقربه اول مرة من غير اكره فليس  
هذا بشيء كذا في التاتار خانية \* ولو اكره على ان يقر على نفسه بقصاص او حد فاقر له يلزمه شيء  
فان اتيم عليه باقراره وهو معروف بما اقر به الا انه لا بينة عليه لم يقتص من المكروه استحسانا وضمن جديع  
ذلك في ماله وان لم يكن معروفا بذلك اقتص من المكروه فيما فيه قصاص وضمن مالا قصاص فيه  
هكذا في محيط السرخسي \* ولو اكره ليقر بغصب او اتلاف وديعة فاقر لا يصح اقراره كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو كان اكره على الاقرار باسلام ماض منه فلا اقرار باطل وكذلك لو اكره  
بوعيد تلف او غير تلف على ان يقر بانه لا قود له قبل هذا الرجل ولا بينة له عليه بد فلا اقرار باطل فان  
ادعاه بعد ذلك واقام البينة عليه به حكمه بالقود لان ما سبق منه بالقود قد بطل فكان وجوده كعدمه



قبضتها حتى اردها الى مالها كانت امانة عنده ولا ضمان عليه ويكون القول قوله وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب له على القبض فتألف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اكره عبد لرجل على ان يقبل تدبير مولاه على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر اذ لك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه كذا في التاتارخانية \* ولو كان المكروه عبدا ومعنوها فحكمهما في الاكراه حكم البالغ العاقل ولو كان المكروه غلاما او معنوها له تسلط كان القاتل هو المكروه لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقلة المكروه في ثلث سنين ولو اكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع وكذا اذا اكره على قبول الهبة بعوض تعدله فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكروه هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اكره على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل من الميراث وله ان يقتل المكروه فصا لمورثه في قول ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في التاتارخانية \* ولو اكرهه بالحبس على ان يهب ماله بهذا ويدفعه اليه واكرهه الآخر بالحبس على قبوله وقبضه فهلك فالضمان على القابض ولو اكره القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا المكروه شيئا ولو اكره الواهب بتلف واكره الموهوب له بالحبس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكروه وان شاء القابض فان ضمن المكروه رجع به على القابض كذا في المبسوط \* ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم اكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان النكاح باكثر من مهر مثلها لا يازمه الزيادة كذا في فتاوى قاضيخان \* واوقال عبده حران دخل هذه الدار فاكرهه بوعيد تلف حتى دخل فانه يعتق بخلاف ما اذا حمل فادخل الا ان يكون قال ان صرت في هذه الدار فعبدني هذا حرف حمل المكروه حتى ادخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئا فانه يعتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكروه في الوجهين كذا في المبسوط \* والمرأة اذا اكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا ترجع على المكروه وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اكره على ان قال ان قربتها فهي طالق ثلثا ولم يدخل بها فطلق ولزمه مهرها لم يرجع على المكروه بشيء وان لم يقربها حتى بانث بمضي اربعة اشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي اكرهه كذا في المبسوط \* ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فاكره على ان يزوج امرأة بمهر مثلها جاز النكاح وتطلق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكروه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان غلب قوم من

الرضاع ولو اكره الرجل على ان يحلف ان لا يدخل دار فلان فحلف تنعقد اليدين حتى لو دخل كان حائثا وكذا لو اكره على مباشرة شرط الحنث بان كان حلف اولان لا يدخل دار فلان او لا يكلم فلانا ونحو ذلك ثم اكره على الدخول والكلام بفعل كان حائثا واذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فاكراه على الدخول بهانبت احكام الدخول من تأكد المهر وجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ابو بكر لو كان في يد رجل مال لرجل فقال له السلطان ان لم تعطني المال حبستك شهرا واضربك سوطا واطوف بك في البلاد لا يجوز له ان يدفع المال اليه وان فعل ذلك ضمن وان قال اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فدفع فلا ضمان عليه كذا في الينابيع \* ولو اكرهه على اكل الطعام او لبس الثوب فتعل حتى تخرق الثوب لا يضمن المكره كذا في التهذيب \* ولو اعتقت امه لها زوج حر لم يدخل بها فاكراهت بوعيد تلف او حبس على ان اختارت نفسها في مجاسها بطل اصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك كذا في الظهيرية \* ولو ان رجلا استكره امرأة ابنته فجاء معها يريد به الفساد على ابنته ولم يدخل بها ابوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك على ابنته وان كان الاب قد دخل بها لم يرجع على الابن بشيء وقوله يريد به الفساد ان يكون قصده افساد النكاح فاما الزنا لا يكون الا فسادا كذا في المبسوط \* ولو اكره الرجل على ان يهب عبده من فلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يتقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده وتسليمه الى المشتري فتعل وغاب المشتري بحيث لا يتقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بقيمة عبده كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اكره ائقرا فلان ببال فاقروا اخذ منه المال فغاب المقلره بحيث لا يتقدر عليه او مات مقلسا كان للمكره ان يرجع بذلك على المكره كذا في التاتارخانية \* اذا اكره الرجل ان يدبر عبده ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكره في الحال واما اذا مات المولى يعق المدبر ويرجع ورثة المولى بثلثي قيمته مدبرا على الامرا ايضا ولو اكره على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على الاخذ صح الايداع ويكون امانة عند الاخذ وان اكره القابض على القبض ليدفعها الى الامر المكره فقبضها فصاعت في يد القابض قبل ان قال القابض قبضتها حتى ادفعها الى الامر المكره كما امرني به فهو داخل في الضمان وان قال قبضتها

للصغير في التجارة و عبد الصغير ولا يجوز اذن الام للصغير واخيه وعمه وخاله كذا في الفصول  
العمادية في الفصل السابع والعشرين \* الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع واشترى فاجازة الولي  
لا يصح وان كان يعقل البيع والشرى يعني انه يعقل ان البيع سالب للملك والشرى جاذب  
ويعرف الغبن اليسير من الفاحش فاذا تصرف الولي ان رأى المصلحة فيه اجازة واذا اذن لمثل  
هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غبن او لم يكن ولو اذن القاضي للصبي بالتصرف  
والاب يابى صح ان تصرف الابن العاقل ثم اذن له الولي بالتصرف فاجاز ذلك التصرف نفذ كذا  
في السراجية \* وهذه المعاني الثلاثة يعني الصغرو المجنون والرق توجب الحجر في الاقوال التي  
تردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء واما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبالغ ولهذا  
يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك العبد والمعتوه واما ما يتمحض  
منها ضررا كالطلاق والعتاق فانه يوجب الاعداء من الاصل في حق الصغير والمجنون دون  
العبد ولا توجب هذه المعاني الثلاثة الحجر في الافعال حتى ان ابن يوم لو انفلت على قارورة  
انسان فكسرها وجب عليه الضمان في الحال وكذلك العبد والمجنون ان تلفا شيئا لزمهما الضمان  
في الحال واذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يدرى بالشبهات كالحدود والتصاص فيجعل عدم  
القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب عليهما الحد بالزنا والسرقة وشرب  
الخمر وقطع الطريق والتصاص بالقتل هكذا في العيني شرح الهداية \* اقرار العبد نافذ في حق نفسه  
فان اقر بما لزمه بعد عتقه اعجزه في الحال وصار كالمعسر وان اقر بحد او قصاص او طلاق لزمه في الحال  
كذا في الاختيار \* الباب الثاني في الحجر للفساد وفيه فصلان \* الفصل الاول في بيان مسائله  
المختلف فيها لا يجوز الحجر على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والدين والفسق والغفلة عند  
ابي حنيفة رح وعندهما يجوز لغير الفسق وانما يجوز الحجر عندهما في تصرفات لا تصح مع الهزل  
والاكراه كالبيع والاجارة والهبة والصدقة وما يحتمل الفسخ وكل تصرف لا يحتمل النسخ كالطلاق  
والعتاق والنكاح لا يجوز الحجر فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة كالحدود والقصاص والسفه  
هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجر والسفه من عادته  
التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات لا لغرض او لغرض لا يعده العقلاء من اهل الديانة  
غرضاً مثل الدفع الى المغنين واللعاين وشراء الحمامة الطائفة بثمن غال والغبن في التجارات من

الخوارج المتأولين على ارض وجرى فيها حكمهم ثم اكرهوا رجلا على شيء او اكره قوم من المشركين رجلا على شيء فهذا في حق المكره فيما يسعه الاقدام عليه اولا يسعه بمنزلة اكره المصوص فاما ما يضمن فيه المصوص او يلزمهم به القود في جميع ما ذكرناه لا يجب شيء من ذلك على اهل الحرب ولا على الخوارج المتأولين كما باشروا الاتلاف بايديههم كذا في المبسوط \*

## كتاب الحجر

وفيه ثلاثة ابواب \* الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل مسائل الحجر المتفق عليها اما تفسيره شرعا فهو المنع من التصرف قولا لشخص مخصوص وهو المستحق للحجر باي سبب كان قال القدوري الاسباب الموجبة للحجر الصغر والجنون والرق وهذا بالاجماع هكذا في العيني شرح الهداية \* قال ابو حنيفة رح لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ الا من يتعدى ضرورة الى العامة وهم ثلاثة المتطايب الجاهل الذي يسقى الناس ما يضرهم ويهلكهم وعنده انه شفاء ودواء والثاني المفتى الماجن وهو الذي يعلم الناس الحيل او يفتي عن جهل والثالث المكاري المفلس وعند صاحبيه يجوز الحجر بما قال ابو حنيفة رح وبثلاثة اسباب اخر وهي الدين والسنه والغفلة هكذا في فتاوى قاضيخان \* والمكاري المفلس ان يتقبل الكري ويؤجر الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالناس يعتمدون عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاء آوان الخروج يخفي هو نفسه فيذهب اموال المسلمين وربما يصير ذلك سببا لتقاعدهم عن الخروج الى الحج والغزو كذا في الذخيرة \* فلا يصح تصرف الصبي الاباذن وليه ولا تصرف عبد الاباذن سيده رعاية لحق سيده كيلا يتعطل منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لان رقبته ملك المولى لكنه اذا اذن في التصرف جاز لانه رضي بفوات حقه كذا في الكافي \* ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب اصلا ولو اجازة الولي وان كان بجن تارة ويفيق اخرى فهو في حال افاقته كالعاقل والمعنوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه واختلفوا في تفسيره اختلافا كثيرا وحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون كذا في التبيين \* وذكر في ما دون شرح الطحاوي يجوز اذن لاب والجد ووصيهما واذن القاضي ووصيه

ومحمد رح كذا في فتاوى فاضل خان \* وإذا صار السفه مصلحا لماله بعد ما كان مفسدا هل يزول الحجر من غير قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رح لا يزول إلا بقضاء القاضي حتى لا ينفذ تصرفاته قبل قضاء القاضي بزوال الحجر وعند محمد رح يزول الحجر إذا صار مصلحا من غير قضاء القاضي أيضا وعند أبي يوسف رح كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال إلا بقضاء القاضي فلم يرتفع إلا بقضاء القاضي أيضا إذا صار مصلحا لماله كذا في المحيط \* الميتم إذا بلغ بالسن رشدا وماله في يد وصيه أو وليه فإنه يدفع اليه ماله وإن بلغ غير رشدا لا يدفع اليه ماله حتى بلغ خمسا وعشرين سنة فإذا بلغ خمسا وعشرين سنة عند أبي حنيفة رح يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال أبو يوسف ومحمد رح لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وإن بلغ سبعين سنة وتسعين مالم يونس منه الرشدا وإن بلغ الميتم سفهًا عند أبي حنيفة رح تنفذ تصرفاته لأنه لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ وعند صاحبيه بعد ما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته إلا أن القاضي يضي من تصرفاته ما كان خيرا للمحجور بان ربح فيما باع والثلث قائم في يده أو حوذي فيما اشترى فإن بلغ الميتم مصلحا فاتجر ببائنه واقر بديون ووهب وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال يستحق الحجر فمانع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما منع بعد ما فسد تكون باطلة عند محمد رح حتى لو رفع إلى القاضي يضي ما فعل قبل الفساد ويبطل ما فعل بعد الفساد وعلى قول أبي يوسف رح بنفس الفساد لا يصير محجورا مالم يحجر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك إلى القاضي يحجر عليه ويضي ما فعل قبل الحجر وهو عنده بمنزلة الحجر بسبب الدين كذا في فتاوى فاضل خان \* قال محمد رح المحجور بمنزلة الصبي إلا في الأربعة أحدها أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور باطل والثاني أن اعتاق المحجور وتديرة وتطبيقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل<sup>(٨)</sup> ونكاح المحجور ابنته وأخته الصغيرة لا يجوز والثالث أن المحجور إذا وصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز والرابع جارية المحجور إذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ولا يثبت من الصبي كذا في الظهيرية \* وإن بلغ الميتم سفهًا غير رشيد فقبل أن يحجر القاضي عليه لا يكون محجورا عند أبي يوسف رح وتنفذ تصرفاته وعند محمد رح يكون محجورا من غير حجر كذا في فتاوى فاضل خان \* ولا يشترط لصحة الحجر حضور من يريد الحجر عاياه بل يصح الحجر حاضرا كان أو غائبا إلا أن الغائب لا ينحجر

(٨) من (نكاح المحجور) إلى (لا يجوز) قد وجد في جميع النسخ الموجودة عند التصحيح

غير محددة هكذا في الكافي \* وتبذير المال كما يكون في الشرب بان يجمع اهل الشرب والفسقة في دارة  
ويطعمهم ويستقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائزة والعتاء عليهم كذلك يكون في الخبر بان  
يسرف جديع ماله في بناء المسجد واشباه ذلك فيحجر عليه القاضي عندهما هكذا في الذخيرة \* ثم لا خلاف  
عندهما ان الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الحجر بسبب الفساد والسفاهة قال  
ابو يوسف رح انه لا يثبت الا بقضاء القاضي ايضا وعند محمد رح يثبت بنفس السفاهة هذا الحجر ولا يتوقف  
على القضاء كذا في المحيط \* المحجور بسبب السفاهة اذا اعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وادى فانه لا يرجع  
بما سعى على المولى بعد زوال الحجر والمقضي عليه بالافلاس اذا اعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية  
فانه يرجع بما سعى على المولى بعد زوال الحجر المحجور بالدين ينفذ اقراره الذي كان منه في المال  
القائم حالة الحجر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث في حالة الحجر والمحجور بالسفاهة لا ينفذ الاقرار  
الذي كان منه في المال القائم في حالة الحجر بعد زوال الحجر وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث  
في حالة الحجر كذا في المحيط \* ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض  
آخر فاطلقه ورفع عند الحجر واجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لانه لم يكن ذلك قضاء لعدم المقضي له  
والمقضي عليه فينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر كذا  
في فتاوى قاضيخان \* وبعد هذا الورع الى قاض ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضي في فصل  
مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا اجاز الثاني تصرفاته فاما اذا ابطلها الثاني ثم رفع الى ثالث  
فاجازها ثم رفع الى الرابع يهضي قضاء الثاني بابطال التصرفات والحجر عليه فيبطل قضاء الثالث  
بالاجازة بعد ذلك كذا في المحيط \* فان رفع شيء من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه  
قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وابطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول قضاء فلو ان  
الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول  
ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وامضاه كان ذلك قضاء منه لوجود  
المقضي له والمقضي عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول وعن ابي بكر البلخي  
انه سئل عن محجور عليه وقف عليه ضيعة له قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز  
وقفه وان اذن له القاضي فهما افتيا بصحة الحجر على الحر البالغ كما هو مذهب ابي يوسف  
ومحمد رح

وقال المحجور لابل اشتريته مني في حال الحجر فالقول قول المحجور عليه وان اقام جميعا البينة  
فالبينة بينه الذي يدعى الصحة ولو اطلق عنه القاضي فقال المشتري اشتريته بعد ما اطلق عنك وقال  
المحجور لابل اشتريته مني في حال الحجر فالقول قول المشتري كذا في الظهيرية \* ولو ان غلاما  
ادرك مدرک الرجال وهو مصلح لماله فدفع ماله اليه وصيه او القاضي فباع عبدا من عبده ولم يدفعه  
اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالا وموؤجلا حتى صار فاسدا حتى يستحق الحجر فدفع اليه  
الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد رح ويرأ في قول ابي يوسف رح كذا  
في المحيط \* ولو ان رجلا يبيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسدا ممن يستحق الحجر عليه  
فقبض الثمن بعد ذلك لم يبرأ المشتري الا ان يوصله القاضي الى الامر فان وصله برئ المشتري  
وان لم يوصل الى الامر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا ضمان على البائع  
وكذلك الصبي اذا اذن له وليه في التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع اليه  
المشتري لم يبرأ كذا في خزائنه المتين \* ولو ان الامر امره ببيع العبد والمأمور مفسد غير مصلح ممن  
يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والآمر يعلم ولا يعلم بنساده جاز يبعه وقبضه كذا في المحيط \*  
ولو حجر القاضي على السفيه ثم اذن له ان يبيع شيئا من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان  
اذن القاضي اخراجا له من الحجر ولكن اذا وهب او تصدق لم يجز ذلك ولو امره القاضي  
ببيع عبد بعينه او شراء شيء بعينه لم يكن هذا اخراجا له من الحجر وان اذن له في شراء البر خاصة كان  
هذا اطلاقا له من الحجر كذا في الظهيرية \* واذا ادرك اليتيم مفسدا فحجر القاضي عليه  
او لم يحجر عليه فسأل وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعه اليه فضاع في يده او تلفه فالوصي ضامن  
وكذلك لو كان الوصي اودع المال ايدا عاكذا في الميسوط \* ولو ان القاضي امر غلاما قد بلغ مفسدا  
غير مصلح وقد حجر عليه القاضي او لم يحجر عليه بان يبيع ماله ويشترى به صح اذنه حتى لو باع  
 واشترى وقبض الثمن كان ذلك جائزا بخلاف خلاف الاب والوصي فانه اذا اذن له فانه لا يصح  
اذنه فان وهب او تصدق به لم يجز واما اذا اعتق جاز وسعى الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان  
باع واشترى بما يتغابن الناس في مثله جاز وان باع واشترى بما لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز  
وان اذن له في بيع عبد بعينه او شراء عبد بعينه جاز ولا يصبر ما دون في الاشياء كلها كذا في المحيط \* ولو دبر عبده  
جاز تدبيره فان مات الموالي ولم يونس منه الرشدي يسعى في قيمته مدبرا كذا في التبيين \* ولو جاءت

ما لم يبلغه ان القاضي حجر عليه كذا في خزائنه المفتين \* ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند ابي يوسف رح  
 وعند محمد رح لا يجوز كذا في الكافي \* قال فان اشترى هذا المستحق للحجر شيئاً او باعه قد ذكرنا  
 انه لا ينفذ منه ثم اذا رفع الامر الى القاضي فلا يخلو اما ان يكون بيع رغبة يكون فيه توفير النظر والمنفعة  
 على المحجور او لم يكن فان كان بيع رغبة ولم يقبض الثمن فان القاضي يجوز البيع الا انه ينبغي للقاضي  
 ان ينهي المشتري عن دفع الثمن اليه فان اجاز القاضي البيع ونهاه ان يدفع الثمن اليه فدفعه اليه فهلك  
 في يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجبر على ان يدفع الثمن اليه مرة اخرى وليس له ان ينقض البيع  
 ولا خيار له وان اجاز القاضي البيع مطلقاً ولم ينهه من دفع الثمن اليه فدفعه اليه الثمن يجوز وبراءة عن الثمن  
 ولو ان القاضي اجاز البيع مطلقاً ثم قال بعد ذلك نهيت المشتري عن دفع الثمن اليه فانه ياتي باطل  
 حتى لو دفع الثمن اليه جاز ويبرأ عنه فان بلغ المشتري نهى القاضي الآن لا يجوز له ان يدفع الثمن اليه  
 ويثبت حكم النهي في حقه باخبار واحد سواء كان عدلاً ام لم يكن عندهما وعلى قياس قول ابي حنيفة رح  
 لا يثبت حتى لا يخبره رجلان او رجل واحد عدل وان كان قد قبض الثمن وهو قائم في يده كان النظر  
 في امضاء العقد فان القاضي يرضيه ويجيزه وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصي ثم ينزع الثمن من هذا  
 المستحق للحجر حتى يظهر رشده كما في سائر امواله وهذا اذا كان البيع بيع رغبة اما اذا لم يكن بيع  
 رغبة بان كان فيه محاباة فان القاضي لا يجيز هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ  
 المشتري عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن وكان الثمن قائماً بعينه ردة عليه هذا كله  
 اذا كان الثمن قائماً اما اذا قبض وهلك الثمن في يده فان القاضي يرد عليه هذا العقد ولا يرضيه  
 ثم لا يضمن المحجور المشتري شيئاً وان كان المحجور استهلك الثمن ينظر ان كان في البيع محاباة  
 فان القاضي لا يجيز هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بان انفق على نفسه او حج حجة  
 الاسلام او أدى زكاة ماله فان القاضي يعطى الدافع مثله من مال المحجور ولا فرق بين ان ينفق  
 من مال نفسه او ينفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله وان كان بيع رغبة فانه يجيز هذا البيع  
 وان استهلك الثمن فيما لا يحتاج اليه بان صرفه الى وجوه الفساد لا شك ان القاضي لا يجيز هذا  
 العقد سواء كان بيع رغبة او كان فيه محاباة ثم ان عند ابي يوسف رح يضمن المحجور مثله للمشتري  
 وعند محمد رح لا يضمن هكذا في المحيط \* ولو ان رجلاً كان صالحاً ثم فسد بعد ذاك فحجر عاينه القاضي  
 وقد كان انساناً اشترى منه شيئاً فختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك في حال صلاحك



ابي حنيفة رح لان من اصله ان المرأة اذا حط من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كان الاولياء  
حق الاعتراض وبخير الزوج بين ان يكمل مهر مثلها وبين ان يفرق القاضي بينهما وعلى قولهما  
حطهما صحيح وليس للاولياء حق الاعتراض على قولهما ومنهم من قال لا بل هذا قولهم ومنه  
اختار الفسح لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وان جاءت العرقه من جهة الزوج كذا في الذخيرة \*  
وان تزوجت غير كفوء على مهر مثلها كان للقاضي ان يفرق بينهما كذا في المحيط \* ولو اختلعت  
هذه المرأة السفينة من زوجها ببال جاز الخلع ولم يجب المال عليها لا في الحال ولا في الثاني  
ثم الطلاق ان وقع بها هو صريح في باب الطلاق كانت تطليقة رجعية يملك الزوج الرجعة ان كان  
دخل بها وان وقع بلفظ الخلع يقع بائنا وهذا بخلاف الامة البالغة المصلحة اذا اختلعت من زوجها  
فان الطلاق يقع بائنا سواء وقع بلفظ الصريح او بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب للحال يجب  
في الثاني كذا في الذخيرة \* فان اختلعت ذلك باذن المولى يجب المال في الحال وان كانت  
بغير اذن المولى كان عليها المال بعد العتق كذا في فتاوى قاضيخان \* وخرج الزكوة من مال  
السفيه وينفق على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه الاصل فيه ان كل  
ما وجب عليه بايجاب الله تعالى كالزكوة وحجة الاسلام او كان حقا للناس فهو والمصلحة فيه سواء  
لانه مخاطب الا ان القاضي يدفع قدر الزكوة اليه ليصرفها الى مصرفها لكن يبعث امينامعه امثلا  
يصرفه الى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية \* وان طلب من القاضي ما لا يصل به قرابته  
الدين يجبر على نفيتهم اجابه الى ذلك ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفعه بنفسه الى  
ذوي الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضي ان يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البينة على القرابة  
وعسرة القريب كذا في المبسوط \* قال ولا يصدق السفيه في اقراره بالنسب اذا كان رجلا الا  
في اربعة اشياء في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة فاما فيما عد ذلك لا يصدق وان كان  
السفيه امرأة فانها تصدق على ثلثة اشياء بالوالد والزوجة ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد  
ثم اذا صدق في حق هؤلاء ان ثبت غير هؤلاء بالبينة فانه يجب النفقة في ماله وان لم يثبت غيرهم  
بالبينة ولكن السفيه اقر فانه لا تجب النفقة وكذلك لو اقر للمرأة بنفقة ماضية للمرأة لم يصدق الا ببينة  
كذا في المحيط \* ولو حلف بالله او نذر نذرا من هدي او صدقة او ظاهر من امرأته لا يلزمه المال  
يكفر بهينه وظهارة بالصوم كذا في الكافي \* ولو ظاهر من امرأته واعتق فانه لا يجزيه عن الظهار

جاريته بولد فاد عاه انه ابنه صحت دعوته وثبت نسب الولد منه وكان ولده حران غير سعاية والام  
تعق بموته من غير سعاية هذا اذا كان علوق الولد في ملكه فاما ان لم يكن في ملكه فادعى نسبه ثبت نسب  
الولد منه لكن يكون الولد حرا بالسعاية والام تعق بموته بالسعاية ولو كانت الجارية لا يعلم لها  
ولد وقال هذه ام ولدي كانت بمنزلة ام ولده لا يقدر على بيعها فان عتقت سعت في جميع قيمتها هكذا  
في المحيط \* ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد لمثله فهو ابنه يعق عليه ويسعى  
في قيمته كذا في المبسوط \* قال في الذي لم يونس منه الرشد لو اشترى اباة وهو معروف وقبض  
كان شراؤه جائزا ويعتق الاب عليه واذا اعتق عليه ذكر ان المشتري لا يضمن للبائع النيمة ولكن  
العبد يسعى في قيمته للبائع ولو اشترى هذا المحجور عليه ابنه وهو معروف وقبضه كان شراؤه  
فاسدا ويعتق الغلام حين قبضه ثم يسعى في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء كذا  
في المحيط \* ولو وهب له ابنه المعروف او وهب له غلام فقبضه وادعى انه ابنه فانه يعق وتلزمه السعاية  
في قيمته بمنزلة مالوا عتقه ولو تزوج امرأة صبي نكاحه وينظر الى ما تزوجها عليه والى مهر مثلها  
فيلزمه اقلهما ويبطل النفل عن مهر مثلها مدامسي ولو طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر  
في ماله لان النسبية في مقدار مهر المثل وتنصيف المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنص  
وكذا لو تزوج اربع نسوة او تزوج كل يوم واحدة فطلقها كذا في المبسوط \* والمرأة المحجورة  
بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت المحجورة نفسها من رجل كفء يجوز نكاحها كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو ان امرأة قد باغت محجورة عليها لافسادها ما لها تزوجت رجلا بمهر مثلها او باقل من ذلك  
او باكثر ولا ولي لها ثم رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كموأله او قد تزوجها  
على مهر مثلها او اكثر او اقل من مهر مثلها بحيث يتغابن الناس في مثله فالنكاح جائز قالوا وما ذكر  
في الكتاب قول ابي حنيفة رح وايي يوسف رح الآخرون منهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم  
جميعا وهو الظاهر فيكون هذا رجوعا من محمد رح الى ما قاله ابو حنيفة رح وابو يوسف رح ان  
النكاح بغير ولي جائز هذا اذا زوجت نفسها بمهر مثلها او باكثر او باقل بحيث يتغابن الناس في مثله  
فاما اذا زوجت نفسها باقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس في مثله من كفوء فانه لا يجوز ويخير  
الزوج ان شاء اكمل لها مهر مثلها وان ابى فرق القاضي بينهما ومن اصحابنا من قال هذا قول  
ابي حنيفة رح

قوته فقال انا انكارى بذلك وانفق على نفسي بالمعروف اطلق له ذلك من غير ان يدفع اليه النفقة ولكن يدفعها الي ثمة ينفقها عليه على ما اراد وان لم يقدر على الخروج ماشيا ومكث حراما وطال به ذلك حتى دخله من احرامه ذلك ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضا او غيره فلا بأس اذا جاءت الضرورة ان ينفق عليه من ماله حتى يقضي احرامه ويرجع وكذلك لو احصر في احرام التطوع لم يبعث الهدى عنه الا ان يشاء ان يبعث بهدي من نفقته وان شاء ذلك لا يمنع منه فان لم يكن في نفقته ما يقدر على ان يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى تأتي الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث بهدي من ماله يحل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصح ماله كذا في المبسوط \* ولو ارصى بوصية ان كانت موافقة بوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالرحم او للمساكين او شيء من ابواب التي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استحسانا وينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى فاضل خان \* وفي المنتقى قال اذا دفع الرصي الى الوارث ماله حين ادرك وهو فاسد ممن يحجر عليه كان دفعه جائزا وهو بريء عن الضمان كذا في المحيط \* واما الحجر بسبب الفسق فعندنا لا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا لماله والفسق الا صلي والطارىء سواء واما الحجر بسبب الغفلة وهو ان لا يكون مفسدا ولكنه سليم القلب لا يهتدي الى التصرفات الربحية ويغيب في التجارات ولا يصير عنها فان القاضي يحجر على هذا المغفل مندها كذا في الكافي \* ولوان صبيا محجورا استقرض ما لا يعطي صداق المرأة صح استقراضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ولا يؤاخذ بعد العتق ولو اودع انسان عبدا محجورا فاقترع المحجور انه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحا بعد ذلك يسأل عما قرب به فان قال ما اقررت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤاخذ به كذا في فتاوى فاضل خان \* ولو ان المحجور عليه بسبب السفه اودع رجل مالا فاقرانه استهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح بعد ذلك سئل عن اقراره فان اقرانه استهلكه في حال فساد لم يضمن شيئا في قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى الحجر على السفه وهو قول محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح يضمن وان اقرانه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط \* ولو استقرض مالا فانفقته على نفسه بنفقة مثله ولم يكن القاضي انفق عليه في تلك المدة قضاة من ماله وان كان

ويسمى الغلام في قيمته وكان عليه ان يصوم شهرين متتابعين ولو ان هذا المحجور قتل رجلا خطأ كانت دية علي عاقلته وكذلك لو قتل رجلا بعصا كانت الدية علي عاقلته مغلظة ثم لا يكفر بالعتق ولكن يصوم شهرين متتابعين وان اعتق عبدا عن كفارته وجبت السعاية على العبد ولم يجزئه عن الكفارة كما في الظهار كذا في المحيط \* فان صام المفسد احد الشهرين ثم صار مصلحا لم يجزه الا العتق بمنزلة معسر ايسر كذا في المبسوط \* وان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الي ثمة من الحاج ينفقها عليه في الطريق بالمعروف كيلا يذروا ولا يسرف ولو اراد عمرة واحدة لم يمنع منها استحسانا والقياس ان يمنع ولا يمنع من القران ولا من ان يسوق بدنة كذا في التبيين \* ثم القارن يلزمه هدي ويجزيه قيمة الشاة عندنا ولكن البدنة فيه افضل كذا في المبسوط \* وان جنى في احرامه ينظر ان كان جنابته يجوز فيه الصوم كقتل الصيد والحاق عن اذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كان جنابته لا يجزي فيه الصوم كالحاق من غير ضرورة والتطيب وترك الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل يؤخر الى ان يصير مصلحا بمنزلة الفقير الذي لا يجد ما لالا والعبد المأذون له في الاحرام كذا في التبيين \* ولو جامع امرأته بعد ما وقف بعرفة فعليه بدنة يتأخر الى ان يصير مصلحا وان جامعها قبل ان يتف بعرفة لم يمنع نفقة المضي في احرامه ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويمنع من الكفارة والعمرة في هذا كالحج وان هذا المحجور عليه قضى حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى اهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج ولكن بأمر الذي يلي النفقة عليه ان لا ينفق عليه راجعا ثم يطوف بالبيت بحضرته وان طاف جنبا ثم رجع الى اهله لم يطلق له نفقة الرجوع للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر يؤد بهما اذا صلح وان أحصر في حجة الاسلام فانه ينبغي للذي اعطى نفقته ان يبعث بهدي فيتحلل به كذا في المبسوط \* ولو احرم بحجة تطوعا وبعمره تطوعا فان القاضي يعطيه النفقة متدار ما يكفيه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان هذا المحجور احرم بحجة تطوعا لم ينفق عليه في قضائها نفقة السفر ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله ولا يزداد له على ذلك ما يحتاج في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان شئت فاخرج ماشيا وان كان موسرا كثيرا لالمال وقد كان الحاكم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل على .

عليك ضمان والمحجور يقول لابل استهلك في حال الفساد ولا ضمان لك فالقول قول المحجور وعلى رب المال البينة ان كان المال قائما في يده بعد ما صلح كذا في المحيط \* الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ بلوغ الغلام بالاحتلام او الاحبال او الانزال والجارية بالاحتلام او الحيض او الحمل كذا في المختار \* والسن الذي يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا انتهيا اليه خمس عشر سنة عندابي يوسف ومحمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وعندابي حنيفة رح ثمانية عشر سنة للغلام وسبع عشر سنة للجارية كذا في الكافي \* وادنى مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنا عشرة سنة وفي حق الجارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ ان ادعى وهو مأدون اثنا عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدن \* فان اخبر به ولم يكذبهما الظاهر قبل قولهما كما قيل قول المرأة في الحيض واذا قبلنا قولهما في ذلك صارت احكامهما احكام البالغين كذا في شرح القدوري للقطع \* وان حاضت الجارية واحتلم الغلام او تأخر ذلك فاستكمل الغلام تسع عشر سنة والجارية سبع عشر سنة وانس منهما الرشد واختبروا بالحفظ لاموالهما والصلاح في دينهما دفعت اليهما اموالهما فان كانا غير مستأنيين لم يدفع اليهما شيء وقال ابو يوسف ومحمد رح مثل ذلك الا اذا تأخر الاحتلام او الحيض فالبلوغ بالسن فاذا حكم بالبلوغ عند ادراك السن او بالحيض والاحتلام ان كان رشيدا مصلحا دفع اليه المال وان لم يكن بهذه الصفة بل كان معسدا فلو صبه وللقاضي ان يمنع المال عنه بالاجماع كذا في المحيط \* واذا راهق الغلام او الجارية الحلم واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله واحكامه احكام البالغين كذا في الكافي \* اذا جاع امره بعد ما بلغ مبلغا يتصور منه الاحبال فجاءت بولد فانه يثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في الينابيع \* الباب الثالث في الحجر بسبب الدين فالحجر بسبب الدين ان يركب الرجل ديون تستغرق امواله او تزيد على امواله فطلب الغرماء من القاضي ان يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقر به لغريم آخر فالقاضي يحجر عليه عندهما ويعمل حجرة حتى لا تصح هبته ولا صدقته بعد ذلك وعندابي حنيفة رح لا يحجر عليه ولا يعمل حجرة حتى تصح منه هذه التصرفات كذا في المحيط \* ولو تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فمقدار مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله يحاسب الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله ويظهر في المال الذي حدث له

انفق به باسراف حسب القاضي المقرض من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاء من ماله وابطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط\* ولوان رجلا اودع هذا السفينة مالا واستهلكه به محضر من الشهود لا يضمن لافي الحال ولا بعد ما صار مصلحا لماله في قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى العجر وهو قول محمد رح وعند ابي يوسف رح يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور اذا استهلكه ما كان ودعيه عنده بمحضر من الشهود فانه لا يضمن عندهما وضمن عند ابي يوسف رح هذا اذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والجارية فاما اذا كان غلاما وجارية فقتلته خطأ كانت قيمته على عاقلته عندهما جميعا كذا في المحيط\* فان اقرا المحجور بذلك اقرارا لم يلزمه مادام محجورا عليه فان صلح فسئل عما كان اقربه في حال صلاحه اخذت منه القيد من ماله في ثلث سنين من يوم يقضي عليه كذا في المبسوط\* ولوان المحجور عليه اقرا انه اخذ مال رجل بغير اذنه فاستهلكه وصدقه رب المال وقدمه الى القاضي فان القاضي لا يصدق المحجور عليه بذلك فاذا صلح بعد ذلك لا يؤخذ بما اقربه الا انه يسأل عن اقراره بعد ما صار مصلحا ان المقربه وهو الاستهلاك كان حقا وباطلا فان اقراره ما اقربه من الاستهلاك كان حقا يؤخذ به وبصير ما اقربه دينا في ماله وان لم يكن المتردئا بتا وكان مبطلا في ذلك فانه لا يؤخذ به ويجب ان يكون الجواب في الصبي والمحجور انه اذا اقرا انه استهلك مال انسان بغير اذن في حالة الصبي ثم بلغ فقال المقربه كان حقا يؤخذ بذلك وبمثله لو قال لم يكن حقا فانه لا يؤخذ به فان قال رب المال كنت محقا في اقرارك وقال المحجور عليه بل كنت مبطلا في الاقرار فالقول قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة انه استهلكه في حال السفه اذا اقرا انه كان مبطلا في اقراره وادعى صاحب المال انه كان محقا فالقول قوله وبمثله لو قال بعد الكبر اقرضتني وانا صبي محجورا وادعيتني واستهلكت ذلك وقال صاحب المال لا بل اودعتك واقرضتني وانت ما ذون او بالغ كان القول قول رب المال وعلى الصبي البينة على ما دعه كذا في المحيط\* ولوان رجلا اقترض محجورا وادعته ثم صار مصلحا فقال لصاحب المال كنت اقرضتني في حال فسادي فانفقته او قال اودعيتني في حال فسادي فانفقته او قال صاحب المال في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى قاضيخان\* اذا قال رب المال اودعتك واقرضتني في حالة العجر الا انك استهلكت بعد ما صلحت ولي عليك

الخصم ان يحجر عليه عند ابي حنيفة ومحمد ر ح لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر  
 الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد ر ح لانه انما يحجر بعد الحكم لا قبله كذا  
 في فتاوى قاضيان \* فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضي بغير امره اجماعا وان كان  
 دينه دراهم وماله دنانير او بعكسه باعها القاضي في دينه استحسانا عند ابي حنيفة ر ح والقياس  
 ان ليس للقاضي ان يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي \* ولا يبيع العروض ولا العقار ولا يبيع وعليه  
 الفتوى كذا في خزائن المفتين \* ويباع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار بيد ابا اليسر ويترك  
 عليه دست من ثياب بدنه ويباع وقيل دستان كذا في الهداية \* اذا كان للمديون ثياب  
 يلبسها ويمكنه ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيتقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بباقي  
 ثوبه يابسها وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكن ان يجتري بباي دون ذلك يبيع ذلك المسكن  
 ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعن هذا قال مشائخنا انه يبيع  
 ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللب في الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضي عندهما  
 مال المديون لقضاء ديونه او امر امينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لا على القاضي وامينه والعهدة  
 هي ان المبيع لو استحق فانه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وامينه كذا في النهاية \*  
 ولو كان له كانون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية \* قال هشام في  
 نوادره سألت محمد ارح عن رجل ركب دين فاختفى ويتخوف ان يلجى ماله قال ان كان الغرماء  
 قد اثبتوا ديونهم عندي حجت عليه وان لم يكونوا اثبتوا ديونهم لم احجر عليه وان كان قد تغيب  
 فباع عليه فاض اجزت بيعه عايه وقال محمد ر ح اما ان افلا ابيع عليه وسألته عن قال لغيره بع من هذا  
 المحجور متاعا وانا صا من ثمنه فباعه متاعا قال محمد ر ح ما حال المتاع قلت قبضه المحجور واستهلكه  
 قال لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما بايعته من درهم الى مائة فانا صا من له فباعه ثوبا يساوي  
 خمسين ببائة وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط \* فان اقر في حالة الحجر  
 باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الدين وهذا على قولهما لانه تعلق بهذا المال حق الاولين فلا يمكن من  
 ابطال حقهم بالاقرار لغيرهم بخلاف ما اذا استهلكه المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان  
 حيث يصير المتلف عليه اسوة للغرماء بلا خلاف كذا في العيني شرح الهداية \* ولو استفاد ما لا آخر  
 بعد الحجر نفذ اقراره فيه كذا في الهداية \* ولو كان سبب وجوب الدين ثابتا عند القاضي بعله

بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يباع على المديون ماله في قول أبي حنيفة روح العروض والعقار فيه سواء ولكن بحمسه ابدأ حتى يبيعه في دينه ايفاء لحق الغرماء ولا يبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غرمائه بالحصص كذا في الكافي \* لا يجوز للقاضي بيع مال المديون عليه الا برضاة وعندهما يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بلا خلاف بين المشائخ وفي المديون الغائب اختلف المشائخ على قولهما بعضهم قالوا لا يجوز بيع القاضي عليه اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضي ان يبيع ماله في نفقتها والقاضي لا يبيع عند أبي حنيفة روح وكذلك عندهما على قول بعض المشائخ وان كان مال الغائب شيئاً يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضي ان تستغرق قيمة نفقته بالقاضي يبيعه بالاجماع هكذا في الذخيرة \* ويصح هذا الحجر عندهما وان كان المحجور المديون غائباً ولكن يشترط علم المحجور عليه بعد الحجر حتى ان كان كل تصرف باشرة بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحاً عندهما وهو قياس الحجر على العبد المأذون من حيث ان لا يعدل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الحجر قبل الحبس وبعده وكل تصرف يؤدي الى ابطال حق غرمائه فالحجر يؤثر فيه وذلك كالهبة والصدقة وما اشبهه واما البيع فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن يسيراً او فاحشاً ويخير المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصاً ان كان الغريم واحداً جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فبيع ماله من احدهما بمثل قيمته يصح كما لو باع من اجنبي بمثل قيمته ولكن المقاصدة لا تصح وكذلك الوقضي دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط \* ثم اذا حجر عليه القاضي بسبب الدين يشهد انه قد حجر عليه في ماله والاشهاد ليس بشرط لصحة الحجر وانما احتيم اليه لانه يتعلق بهذا الحجر احكام وربما يقع التجاهد فيحتاج الى اثباته فيشهد ايقع الامن عن التجاهد ويبين سبب الحجر فيقول حجرت عليه بسبب الدين لفلان بن فلان عليه لان الحجر على قول من يراه جائزاً تختلف اسبابه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر بسبب السفه يعم الاهمال كلها والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فاما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه وينفذ تصرفه فيه هكذا في الذخيرة \* رجل عليه دين ثبت باقراره او بيئته قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع من الحضور قال ابو يوسف روح ينصب القاضي عنه وكيلاً ويحكم عليه بالمال اذا سأل الخصم ذلك وان سأل



ولا يضيق عليه في مأكوله ومشربه وملبسه كذا في فتاوى قاضيان \* في كفالة الاصل لا يضرب المحبوس ولا يغل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤجر وفي المنتقى يقيد المديون وفي اليوم يقتل اذا خيف الفرار ولا يخرج المديون لجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلوة مكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا عيادة المريض ويحبس في موضع وحش لا يبسط ولا وطأ له فرش ولا يدخل عليه احد ليستأنس به ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب ادب القاضي \* ولا يحول بينه وبين فرمائه بعد الاخراج عند ابي حنيفة رح ولا يمنعونه من التصرف والسفر حالة الملازمة ولا يجلسونه في مكان لانه حبس بل يدور هو حيث يشاء ويدورون معه كذا في النبين \* ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص هذا اذا اخذوا فضل كسبه بغير اختياره او اخذه القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره واما المديون ففي حال صحته ليرأى الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال رجل عاينه الف درهم لثلاثة نفر لواحد منهم خمسمائة ولاخر منهم ثلثمائة ولاخر منهم مائتان وماله خسمائة فاجتمع الغرماء فحبسوه بديونهم في مجلس القضاء كيف تقسم امواله بينهم قال اذا كان المديون حاضرا فانه يقضي ديونه بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض وان كان المديون غائبا والديون ثابتة عند القاضي يتقسم المال بين الغرماء بالخصص كذا في العيني شرح الهداية \* فان اقام المديون البينة على الافلاس فاقام الطالب البينة على اليسار فبينة الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بينة الافلاس لا تشترط حضرة المدعي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب ادب القاضي \* وينبغي ان يقول الشهود انه فقير ولا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذاك عن حال الفقر وعن ابي القاسم الصغار ينبغي ان يقول الشهود نشهد انه مفلس معدوم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله كذا في العيني شرح الهداية \* ولو دخل دارة لحاجته قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على باب دارة الى ان يخرج وقال في الزيادات اذا لم يأذن له في الدخول يجلسه على باب الدار ويمنعه من الدخول كيلا يختفي او يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود من الملازمة وقال في النهاية ليس لصاحب الحق ان يمنع المملوك ان يدخل في بيته لغائط او غداء الا اذا اعطاه الغداء واعد له موضعا آخر لا جل الغائط فحينئذ له ان يمنعه من ذاك حتى لا يهرب وفيه

او بشهادة الشهود بان شهدوا على الاستقراض او الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي  
 له الدين قبل الحجر كذا في المحيط \* وفي الخانية ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون  
 مختلفة فقضى المحجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض يسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته  
 الى غيره من الغرماء ولو اقر على نفسه بعد اوقصاص صم اقراره وكذا لو اعتق او تبرصم اعتاقه  
 وتديره والحاصل ان كل ما يستوي فيه الجحد والهزل ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من الهازل  
 لا ينفذ من المحجور الا باذن القاضي ولو استهلك مال انسان بمعينة الشهود لزمه ضمان ذلك  
 ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجر لا جله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية  
 بمعينة الشهود باكثر من قيمتها فان باع الجارية بحاص الغريم الذي حجر لا جله بمقدار قيمتها  
 وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر كذا في فتاوى قاضي خان \* وينفق  
 على المديون وعلى زوجته وولده الصغار وذوي ارحامه من ماله عندهما فان لم يعرف للمفلس  
 مال وطلب غرماءه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة  
 وان اقام البينة انه لا مال له خلى سبيله لوجوب النظرة الى الميسرة بالنص كذا في الكافي \* وان  
 وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار الى وقت اليسار والبينة على الاعسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق  
 فيطلقه القاضي بعد ذلك واما اذا قامت قبل الحبس ففي رواية لا تقبل ماله بحس وعليه عامة  
 المشايخ واية ذهب شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي وهو الاصح هكذا في العيني شرح  
 الهداية \* واذا حبسه الحاكم شهرين او ثلثة اشهر يسأل عن حاله فان لم ينكشف له مال خلي  
 سبيله كذا في شرح القدوري الا قطع \* ولا يمكن فيه المحترف من الاشتغال بحرفته في الصحيح  
 ليضجر قلبه فيقضي دينه بخلاف ما لو كانت له امة وفيه موضع يمكنه وطئها حيث لا يمنع منه كذا في الكافي \*  
 وفي الوانعات المحبوس في السجن اذا مرض وايس له احد يعاذه اخرج من السجن بكفيل  
 وفي الخلاصة هذا اذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فان لم يجد الكفيل لا يطلقه فان كفل  
 رجل واطلقه فحضرة الخصم ليست بشرط هكذا في العيني شرح الهداية \* ولو اشترى طعاما لنفسه  
 او لعياله فهو جائز كذا في التاتارخانية \* المحبوس بالدين اذا كان يسرق في اتخاذا الطعام يمنع  
 القاضي عن الاسراف ويقدر له الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقصد فيها وبأمر مرة بالوسط  
 ولا يضيّق

او شهرا كان مأذونا مطلقا لم ينهه وكذلك اذن القاضي والوصي لعبد اليتيم وكذلك للصبي الذي يعقل كذا في خزائنة المفتين \* ثم الاذن بالتصرف انما لا يتخصص عندنا اذا صادف الاذن عبدا محجورا اما اذا صادف عبدا مأذونا يتخصص حتى ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشتر لي به الطعام فاشترى العبد به الدقيق يصير مشتريا لنفسه نص عليه محمد رح في المأذون وكان الثمن على المأذون ينقذه من مال نفسه دون مال مولاه ومع هذا لو تقدم من مال مولاه ليس للمولى ان يتبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذه كذا في الذخيرة \* الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة وما لا يكون والاذن كما ثبت بالصريح ثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يصير مأذونا سواء كان البيع للمولى او لغيره بامره او بغيره بامره صحيحا او فاسدا كذا في خزائنة المفتين \* ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه صار مأذونا ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهده المولى الا ان يجيزه بالقول سواء كان ماباعه للمولى او لغيره ويصير مأذونا فيه ان يتصرف بعد هذا كذا في السراج الوهاج \* وان دفع الرجل الى عبد رجل متاعا وامره ان يبيعه فرأى مولى العبد يبيعه ولم ينهه يصير العبد مأذونا في التجارة بسكوت المولى ويجوز بيع المتاع بامر صاحب المتاع ثم في هذه الصورة العهدة تكون على العبد او على صاحب المتاع اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا تجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على العبد كذا في المحيط \* ولونها المولى او لم يره كانت العهدة على صاحب المتاع كذا في المبسوط \* وان اغصب رجل عبدا محجورا عليه ولا بينة للمولى ليسترده وحافى الغاصب ثم تصرف العبد وولاه ساكت ثم قامت البينة فاسترده لا يصير العبد مأذونا كذا في المغني \* واذا اغتصب العبد من رجل متاعا فباعه ومولاه ينظر اليه وام ينهه عنه فهو اذن له في التجارة ولا ينفذ ذلك البيع سواء باعه بامر المولى او بغيره بامره كذا في المبسوط \* ولو اشترى عبدا على انه بالخيار فرآه يتصرف فلم ينهه فهو رضاء بالبيع او لحقه دين او لا قبضه او لم يقبضه لم يصير محجورا من وقت البيع وفي نسخة اذا رآه المشتري بشرط الخيار له يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع فيبطل خياره ويصير العبد مأذونا ولو باع على انه بالخيار فرآه يتصرف فلم ينهه فان لحقه دين فهو نقض للبيع والا فلا فان تم البيع فهو محجور عليه ثم قبل يصير محجورا من وقت البيع والاصح انه يصير محجورا من وقت الاجازة فان كان العبد اكتسب شيئا فهو للمشتري وما اكتسب بعد ان قبض فذلك طيب له وقبل القبض يتصدق به وقبل هذا عندهما وعند ابي حنيفة رح الكسب للبائع كذا في المغني \* ولو رأى المولى

اذا كان عمل المزوم سقي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق ان يمنعه من ذلك ولكن له ان يلزمه نائبة او اجيرة او غلامه الا اذا كناه نفقته ونفقة عياله واعطاه فحينئذ كان له ان يمنعه عن ذلك كذا في التبيين \* وفي الوقعات رجل قضى عليه بحق الانسان فامر غلامه ان يلزم الغريم فقال الغريم لاجلس مع المدعي فله ذلك كذا في العيني شرح الهداية \* ولو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالخيار الى الطالب الا اذا علم القاضي انه يتعدى عليه في الملازمة بان يمنعه من دخوله في دارة او يتبعه في الدخول فحينئذ يحبس د فعلا للضرر عنه كذا في الكافي \* ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزمها لما فيها من الخلوة بالاجنبية ولكنه يبعث امرأة امينة تلازمها كذا في الهداية \* ومن افلس وعنده متاع الرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة للغرماء فيه صورته رجل اشترى من رجل شيئا وقبضه فلم يؤد ثمنه حتى افلس وليس له غير هذا الشيء فادعى البائع بانه احق من سائر الغرماء وادعى الغرماء التسوية في ثمنه فانه يباع ويقسم الثمن بينهم بالحصص ان كانت الديون كلها حالة وان كان بعضها مؤجلا وبعضها حال لا يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل الاجل شاركهم اصحاب الديون المؤجلة فيما قبضوا بالحصص واما اذا لم يقبض المبيع ثم افلس فصاحب المتاع اولى بثمنه من سائر الغرماء كذا في التنابيع \* هشام بن محمد رح في السفينة المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة واخته الصغيرة لم يجز قال سألت محمد بن ارح عن لم يؤنس منه رشدة فام يحجر عليه وماله في يده فباعه فاخبرني ان ابا يوسف رح قال البيع باطل وكذلك قول محمد رح كذا في المحيط \*

### كتاب المأذون

وفيه ثلثة عشر بابا الباب الاول في تفسير الاذن شرعا وركنه وشرطه وحكمه اما تفسيره شرعا فهو فك الحجر واستا ط الحق فلا يتوقت بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في التبيين \* واما ركنه فنقول القائل لعبد اذ انت اك في التجارة كذا في محيط السرخسي \* واما شرطه فهو ان يكون العبد ممن يعتل النصر ويقصده والاذن ممن يملك التصرف ببيع او اجارة ورهنا فهو ذلك ولا يشترط ان يكون مالا للرقبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريك مفوضة وعنانا والاب والجد والقاضي والولي واما حكمه فهو التفسير الشرعي هكذا في التبيين \* لو اذن له يوما

كذافي التارخانية \* وإذا دفع إلى عبده راوية وحمرا يسقي له ولعيله ولجيرانه بغير ثمن فهذا ليس باذن في التجارة وكذلك الطحان اذا دفع إلى غلامه حمرا لينقل طعاما اليه ليطحنه فهذا ليس باذن في التجارة ولودفع اليه راوية وحمرا وقال اسق علي هذا وبعه كان اذنا في التجارة وكذلك لودفع اليه حمرا فامرته ان ينقل الطعام من الناس باجر وينقل عليه كان اذنا في التجارة وكذلك اذا لم يقل من الناس ولم يعين شخصا فهو اذن في التجارة كذا في المحيط \* ولو قال اعمل في الثقالين او في الحنطين او قال آجر نفسك في الثقالين او الحنطين فهذا منه اذن في التجارة ولو ارسل عبده ليشتري له ثوبا او لحما بدرهم لم يكن هذا اذنا له في التجارة استحسانا كذا في المبسوط \* لو قال اشتر ثوبا فا قطعه فميصا لا يصير مأذونا بل يعتبر استحذاما للضرورة كذا في المغني \* الا اذن في الاجارة يكون اذنا في التجارة والا اذن بالتجارة يكون اذنا في الاجارة كذا في السراجية \* وإذا امر الرجل عبده بقبض غلة دار او امره بقبض كل دين له على الناس او وكله بالخصومة في ذاك فليس هذا باذن له في التجارة وكذلك ان امره بالقيام على زرع له او ارض او على صال له في بناء داره او ان يحاسب غرماءه او ان يتقاضى دينه على الناس ويؤدى منه خراج ارضه او يقضي دينه عليه لم يكن هو مأذونا في التجارة بشيء من ذلك كذا في المبسوط \* اذا قال لعبده لا انهاك عن التجارة كان اذنا له وكذلك اذا اذن له ان يحتطب كذا في السراجية \* ولو امره بقرية له عظيمة ان يزار ارضها ويشتري الطعام ويزرع فيها ويبيع من الثمار ويؤدى خراجها كان اذنا له في جميع التجارات كذا في المبسوط \* وإذا دفع الرجل عبده مالا او لا وامره ان يشتري له طعاما فقد ذكر هذه المسئلة في المأذون في موضعين ذكر في احدهما موضعين انه يصير مأذونا وذكر في الموضع الآخر انه لا يصير مأذونا وقال مشائخنا تاويل ما ذكر انه يصير مأذونا ان يكون المال كثيرا بحيث لا يتهيا له الشراء به بمرة واحدة ويحتاج في ذلك إلى مرات حتى يكون المفوض اليه مقودا متفرقة وتاويل ما ذكر انه لا يصير مأذونا ان يكون المال قليلا بحيث يتهيا له الشراء به بمرة واحدة حتى يكون المفوض اليه مقودا واحدا واليه اشار محمد ر ح في الكتاب فانه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال يصير مأذونا في التجارة كذا في المغني \* وإذا دفع إلى غلامه مالا وامره ان يخرج به إلى بلد كذا ويدفعه إلى فلان فيشتري البز ثم يدفعه اليه حتى يأتي به إلى مولاه ففعله لم يكن هذا اذنا له في التجارة كذا في المبسوط \* وإذا دفع إلى عبده ارضا بيضاء وامره

عبد يشترى شيئا بدراهم المولى اود ثابرة فلم ينهه يصير مأذونا فان كان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترد واذا استرد لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا فاسترد المولى بطل البيع ان كان الشراء بمكيل او موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو رأى عبد يتزوج او رأى امته زوجت نفسها فسكت فالصحيح انه لا يصير مأذونا فان اذن له اذنا عاما جاز تصرفه في سائر التجارات وذلك بان يقول له اذنت لك في التجارة ولا يتيده بنوع وكذا اذا قال بلفظ الجمع كذا في الكافي \* فان اذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وسواء نهى عن غير ذلك النوع صريحا وسكت عنه يكون مأذونا في جميع التجارات كذا في النهاية \* ولو قال لعبد ادبني غلة كل شهر خمسة دراهم فهذا اذن له في التجارات وكذلك اذا قل لعبد اذا ادبت الي الف درهم فانت حرا وانت حر وكذلك اذا قل ضربت عليك كل شهر كذا او قال كل جمعة كذا حتى تؤدبها الي يصير مأذونا له في التجارة كذا في المغني \* ولو قال للعبد اقعده قصارا او خيطا او صبا غاصار مأذونا في التجارات كلها واذا قال له اذنت لك في التجارة في الخبز يصير مأذونا في التجارات كلها ولو قال لعبد اشتر ثوبا للكسوة او امره ان يشترى احدا من الاكل او خبزا وما شبه ذلك لا يصير مأذونا استحسانا ويعتبر هذا الاذن استخداما لا اذنا والناصل انه اذا اذن له بالعتود المتكررة مرة بعد اخرى حتى يعلم ان مراده الربح يجعل ذلك اذنا واذا اذن له بعتد واحد يعلم انه ليس مراده الربح لا يجعل اذنا في التجارة بل يعتبر استخداما عرفا وعادة حتى لو قال له اشتر ثوبا وبعه يصير مأذونا في التجارة وعلى هذا اذا قال له بع ثوبي هذا واشتر بشفه كذا يصير مأذونا في التجارة وعن هذا الاصل قلنا اذا قال اذهب الي فلان واجر نفسك من الناس في عدل كذا لا يصير مأذونا في التجارة لانه لم يتعين من يعامل منه فيكون امرا بالمعاملة مع الناس فيكون امرا بعتود مختلفة وفي النوادر جعل مسئلة الاجارة على ثلاثة اوجه اما ان قال آجر نفسك من فلان لتخدمه وفي هذا الوجه لا يصير مأذونا في التجارة واما ان يقول آجر نفسك من فلان لتجبر له وفي هذا الوجه يصير مأذونا في التجارة واما ان يقول له آجر نفسك من فلان ولم يزد على هذا وفي هذا الوجه لا يصير مأذونا في التجارة هكذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتابية ولو آجره المولى لعمل التجارة مدة فهو اذن ويرجع على المستاجر بما لحقه من الديون فيما اشترى للمستاجر

ببيعوا عبدي فقد اذنت له في التجارة فبايعوه والعبء لا يعلم باذن المولى يصير مأذونا في رواية  
 كتاب المأذون ومن اصحابنا من قال يكون مأذونا من غير خلاف والحجر عليه لا يصح الا اذا علم  
 فاما اذا لم يعلم لا يصير محجورا وان حجر عليه في سوقه وهو لا يعلم فان اخبره رجلان او رجل وامرأتان  
 عدلين او رجل عدل وامرأة عدلة صار محجورا بالاجماع صدقه او كذبه هكذا في الجوهرة النيرة \*  
 ولو ارسل المولى اليه رسولا وكتب اليه كتابا بلغه الرسالة او بلغه الكتاب يصير مأذونا كيف ما كان  
 الرسول ولو اخبره فضولي من تلقاء نفسه فالمدكور في كتاب الكفالة ان المخبر اذا كان رجلا من عدلين  
 او غير عدلين او واحدا عدلا يصير مأذونا صدق المخبر في ذلك او لم يصدق اذا ظهر صدق الخبر  
 ونعني بظهور صدق الخبر ان يحضر المولى بعد ذلك ويقرب الاذن اما لو انكر الاذن لا يصير  
 مأذونا وان كان الذي اخبره واحدا غير عدل ان صدق المخبر في ذلك يصير مأذونا وان كذبه  
 لا يصير مأذونا وان ظهر صدق الخبر عند ابي حنيفة رح وعلی قولهما يصير مأذونا اذا ظهر صدق  
 الخبر وذكرا الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى ان العبد يصير مأذونا كيف ما كان المخبر كذا  
 في المغني \* فرق ابو حنيفة رح بين الحجر والاذن عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد الا ان يكون  
 المخبر عدلا واخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام  
 المعروف بخواهر زادة عن الفقيه ابي بكر البخاري انه لا فرق بين الاذن والحجر انما لا يصير مأذونا  
 الا اذا كان المخبر صادقا عند العبد وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي الا ان يكون صادقا عند  
 العبد والتموى على هذا القول كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد  
 وما لا يملكه للمأذون ان يبيع ويشترى بمثل القيمة وينقصان لا يتعابن الناس فيه عند ابي حنيفة رح  
 وينقصان يسيرا جدا ولا يجوز عندهما بالغبن الفاحش وعلى هذا الصبي المأذون له فان حابي  
 العبد المأذون في مرض موته يعتبر من جميع المال اذا لم يكن عليه دين فان كان فمن جميع  
 ما بقي فان كان الدين محيطا بما في يده يقال للمشتري ان جميع المحاباة والا فارد البيع هكذا  
 في الجوهرة النيرة \* وله ان يسلم ويتقبل السلم كذا في الكافي \* وللعبد ان يוכל غيره بالبيع  
 والشراء بنقد او نسيئة كذا في المغني \* توكل العبد المأذون بالخصومة له وعليه جائز مثل الحر  
 وكذلك ان كان الوكيل مولا او بعض غرمائه او ابنه او ابن المدعي او مكاتبه او عبدا مأذونا له كذا  
 في المبسوط \* المأذون اذا وكل المولى بالخصومة مع الاجنبي جاز سواء كان العبد مدعيا

ان يشتري طعاما فيزرعه فيها ويستأجر له اجراء فيكربون انهارها ويسقون زرعها ويؤدّي خراجها  
فهذا اذن له في التجارة وقال ابو حنيفة رح اذا قال لعبدك بع ثوبي هذا لاجل الربح والنماء او قال  
علي وجه الربح والنماء فهذا اذن له في التجارة بخلاف ما اذا قال بع ثوبي من فلان ولم يقل  
علي وجه النماء والزيادة كذا في المغني \* ولو قال قد اذنت لك في التجارة يوما واحدا فاذا مضى  
رأيت رأيا فيكون مأذونا له في التجارة ابدًا حتى يحجر عليه في اهل سوقه ولو قال اذنت لك  
في التجارة في هذا الحانوت كان مأذونا له في جميع المواضع وكذلك الاذن في يوم او ساعة يكون  
اذنا في جميع الايام ما لم يحجر عليه في اهل سوقه وكذلك لو قال اذنت لك في التجارة في هذا  
الشهر فاذا مضى هذا الشهر فاحجرت عليك فلا تبيعن ولا تشتري بعد ذلك فحجرة هذا باطل  
كذا في المبسوط \* اذا اذن الآبق بالتجارة لا يصح وان علم الآبق وان اذن له بالتجارة مع من  
في يده صح وان اذن للعبد المغصوب في التجارة فان كان الغاصب متهما اوله بينة فانه يملك بيعه من  
الغاصب وغيره فيملك اذنه في التجارة وان كان جاحدا ولا بينة للمالك لا يصح الاذن بالتجارة  
كذا لا يملك بيعه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو ارسل غلامه الى وفق من الآفاق بمال عظيم  
يشترى له البز ونهاه عن بيعه فهذا اذن له في التجارة كذا في المبسوط \* اذا اذن لعبدك من بعيد  
ولم يسمع لم يكن اذنا كذا في السراجية \* ولو كان العبد لواحد فكتب نصفه كان هذا اذنا لجميعه  
في التجارة ثم عند هذا يصير الكل مكاتبًا وعند ابي حنيفة رح يصير نصفه مكاتبًا وما اكتسب من مال  
نصفه للموالي باعتبار النصف الذي لم يكتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي  
يكتب منه وما لحقه من دين كان عليه ان يسعى فيه كذا في المبسوط \* واذا كان  
العبد كله لرجل فقال الموالي لاهل السوق اذرايتم عبي هذا يتجر فسكت وام انه فلا اذن له  
في التجارة ثم رآه يتجر فسكت ولم ينهه لا يصير مأذونا في التجارة كذا في المغني \*  
ومما يتصل بهذا الباب مسائل يجوز اضافة الاذن الى وقت في المستقبل وكذا يجوز تعايته  
بالشرط ولا يجوز تعليق الحجر بالشرط ولا اضافته الى وقت في المستقبل كذا في الذخيرة \* اذا قال  
لعبدك اذ جاء غد فقد اذنت لك في التجارة صار مأذونا له في التجارة اذا جاء غد ولو قال لعبدك  
المأذون اذ جاء غد حجرت عليك فانه لا يصح ولا يصير العبد محجورا ثم العبد لا يصير مأذونا  
الا بالعلم حتى لو قال الموالي اذنت لعبي في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذونا كالموكالة ولو قال



بان يشتري له شيئاً سماه بئمن مسمى ولم ينقد الثمن جاز استحساناً ولو وكله بالشراء بئمن مؤجل فاشترى فما اشترى يكون للعبد لالاً مركذاً في فتاوى قاضى خان \* ولو كان المولى دفع إلى عبده جارية له لبست من تجارة العبد وامره ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد فالبيع منتقض وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار واذا اختار الفداء انتقض البيع كذا في المحيط \* واذا توكل العبد المأذون عن غيره ببيع دين فباع ثم ان المولى حجر عليه ثم وجد المشتري بالمشتري عيباً فالخصم هو العبد فان رد عليه العبد بينة او بقاء البين او بقرارة بالعيب والعيب لا يحدث مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر في الكتاب وقال فيما اذا رد عليه وهو مأذون ان المطالب يطالب المأذون بائناً الثمن ثم المأذون يرد العبد المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن ثم اذا بيع العبد المردود ويقضى من ثمنه ثمن المشتري فان نقص ثمنه الثاني عن الثمن الاول هل يباع بذلك رقبة المحجور ينظر ان كان الموكل موسراً لا يباع ولكن يقال للمحجور ارجع بما بقي على الموكل وادفعه الى المشتري وان كان الموكل معسراً يباع رقبة المحجور ويكون ثمن المحجور بين المشتري وبين غرمائه بالخصم فان بقي شيء من حق المشتري فانه يرجع بما بقي على موكل العبد وكذلك يرجع غرماء المحجور على الموكل بما اخذ المشتري من ثمن المحجور كذا في المغني \* واذا كانت بين المأذون وبين حرجية فامره الحرج ببيعها فباعها العبد بالف درهم ثم اقر العبدان شريكه قد قبض جميع الثمن او نصفه من المشتري وصدقه المشتري وكذبه الشريك فاقرار العبد صحيح في براءة المشتري من نصف الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فان حلف اخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما نصفين وان نكل عن اليمين غرم نصف الثمن للشريك وبأخذ من المشتري نصف الثمن فليسلم له ولا يبين على المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو الذي اقر ان العبد قبض جميع الثمن وصدقه المشتري وكذبه العبد برئ المشتري نصف الثمن ايضا ولا يمين على المشتري في ذلك ويحلف الآمر العبد فان نكل ازمه نصف الثمن الآمر وان حلف برئ من نصيب الآمر واخذ العبد من المشتري نصف الثمن لا يشاركه فيه الآمر ولو اقر الآمر ان العبد قبض نصف الثمن برئ المشتري من ربع الثمن فاذا برئ من ربع الثمن بقي على المشتري سبع مائة وخمسون درهماً فاذا قبض العبد منها فلآمر ثلثه والعبد ثلثه على قدر ما بقي من حقهما في ذمة المشتري

او مدعى عليه فرق بين هذا وبين ما اذا وكل الاجنبي مولى المأذون حتى يخاصم مع المأذون فانه لا يصح التوكيل حتى لو اقر الوكيل على موكله لا يصح اقراره سواء كان العبد مدعيا او مدعى عليه فالملوك يصلح وكيل على الاجنبي عن عبده ولا يصلح وكيل عن الاجنبي على عبده كذا في المحيط \* واقرار وكيله عليه عند القاضي جائز وان انكره مولاة او فرماؤه وان اقر عند غير القاضي فقد مده خصمه الى القاضي وادعى اقراره عند غيره فسأله عن ذلك فان اقر له انه اقر بذلك قبل ان يتقدم عليه الزمة ذلك وان قال اقررت به قبل ان يوكلني وقال الخصم اقر به في الوكالة الزمة القاضي ذلك وان صدق خصمه في انه اقر قبل الوكالة اخبره القاضي من الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار على الموكل ولو وجد الوكيل الاقرار لم يستحلف عليه فان اقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة او بعد ما اخبره القاضي عن الوكالة لم يجز اقراره على الموكل كذا في المبسوط \* ولو وكل عبدا مأذونا حرا ببيع متاعه وباعه من رجل له على المأذون دين صار قضا صاعدا واما خلافا لابي يوسف رح ولو كان الدين عليهما صار قضا صا بدين العبد اتنا كذا في المغني \* المأذون اذا توكل عن غيره بشراء شيء ان توكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل قياسا واستحسانا واما ان توكل بالشراء بالنقد يجوز التوكيل استحسانا واذا توكل عن غيره بالبيع يصح التوكيل قياسا واستحسانا حصل التوكيل بالنقد او بالنسيئة كذا في المحيط \* واذا باع المأذون جارية رجل بامره ثم قتلها الا مرقبل التسليم بطل فان قتلها المأذون قبل مولاة اذ دفعه بالجنانية او افده بالجنانية كما لو قتلها قبل البيع فايهما فعل كان المشتري بالخيار فان شاء نقض البيع وان شاء اخذ ما قام مقام الجارية وادى الثمن واو كان مولى العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين او لاديين عليه فعلى ما قلته قيمتها الى ثلث سنين وبتخير المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء ادّى الثمن واستوفى قيمتها من عاقلة القاتل في ثلث سنين ولو كان المأذون باع جارية مما في يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل ان يسلمها بطل العقد لان العبد في كسبه كالحر في التصرف في ملكه فالبيع في يده مضمون بما يقابله ويستوي ان يكون على العبد دين او لم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولاديين على العبد لان كسب العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبد دين فالملوك ضامن لقيمته لان كسبه في هذه الحالة لغرمائه كذا في المبسوط \* رجل وكل عبدا مأذونا بان يشتري

الشريك ادعى على العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصومة مولاة او بعض غرمائه فاقتر الوكيل على العبد بالاستيفاء جاز اقراره عليه لانه لا منفعة للمقر في هذا الاقرار بل عليه فيه ضرر واذ احضر الغريم وادعى ان العبد قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك فلهذا كان للعبد ان يرجع على الغريم بجميع دينه الا ان يكون العبد لادين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك هكذا في المبسوط \* على العبد دين فوكل الغريم ابن العبد او اباه او عبداً يه او مكاتبه فاقتر الوكيل بقبض دينه صدق كذا في المغني \* واذا كان لرجلين على المأذون دين الف فادعى العبد على احدهما انه قد استوفى نصيبه وجحد المدعى عليه فوكل المدعى عليه مولى العبد بذلك فالتوكيل باطل واقرار المولى به باطل سواء كان على العبد دين او لم يكن واذا احضر الغريم الآخر فادعى ما اقربه المولى على شريكه فاراد ان يأخذ نصفه لم يكن له ذلك ولو كان احد الشريكين وكل صاحبه بخصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي ان صاحبه قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه ويطلب من الدين خمسمائة ثم ما اخذ الشريك الوكيل من الخمسمائة الباقية اخذ صاحبه منه نصفه كذا في المبسوط \* يجب ان يعلم ان المولى لا يصلح وكيلاً عن الاجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون حتى لو اقر المولى انه قبض الدين من عبده لا يصح اقراره ولا يبرأ العبد وكذلك لرقبض المولى الدين من المأذون بدمعينة الشهود لا يصح قبضه حتى لا يبرأ العبد وهذا بخلاف العبد اذا توكل عن اجنبي بقبض الدين له من المولى صح التوكيل لان العبد فيما قبض من الدين للاجنبي من مولاة عامل لصاحب الدين وليس بعامل لنفسه لانه لا يبرأ نفسه من الدين ولا ملكه واذا صلح العبد وكيلاً عن الاجنبي بقبض دينه من مولاة لودفع المولى بعد ذلك دين الاجنبي اليه العبد بدمعينة الشهود برئ المولى عن الدين وكذلك العبد لو اقر انه قبض الدين من الاجنبي وهلك في يده صح اقراره وبرئ المولى عن دين الاجنبي الا ان العبد يستخلف على ما ذكر من القبض والهلاك فان حلف العبد برئ وان نكل لزمه المال في عنقه يباع الا ان يفديه المولى كذا في المحيط \* رجل له عبدان مأذونان في التجارة على احدهما لاجنبي الف درهم فوكل الاجنبي الآخر بقبضه جازت الوكالة ولو اقر بقبضه يصدق فيه مع يمينه فان نكل عن يمينه لزمه ذلك في عنقه كذا في المغني \* واذا اذن لعبديه في التجارة فلحق كل واحد منهما دين فوكل بعض غرماء الاول العبد الآخر بقبض دينه فاقتر بقبضه جاز اقراره

ولو اقر الآمران العبد ابرأ المشتري من جميع الثمن اوانه وهبه له فاقرار باطل والثمن كله على المشتري وكذلك لو اقر العبد بذلك وانكره الأمر ولو كان شريك العبد هو الذي ولي البيع بامر العبد ثم اقر على العبد بقبض الثمن او بقبض حصته كان ذلك بمنزلة اقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي يلى البيع ولو اقر البائع على العبد بالابراء والهبة كان باطلا كما لو عاين الابراء والهبة من العبد وكذلك لو اقر العبد على البائع بانه وهب الثمن او ابرأ المشتري منه بقيت دعوى المشتري على البائع الابراء عن الثمن فيحلف البائع على ذلك فان حلف اخذ جميع الثمن من المشتري وان نكل برئ المشتري من جميع الثمن وللعبد ان يضمن البائع نصف الثمن في قول ابي حنيفة ومحمد رح وفي قول ابي يوسف رح يبرأ من حصة البائع من الثمن خاصة كذا في المبسوط \* للعبد المأذون ولرجل آخر على رجل الغادرهم فوكل الشريك العبد بقبض نصيبه لم تجز الوكالة وما قبض يكون بينهما نصفين وان هلك هلك من مالهما ولو وكل شريكه مولاة فكذلك حكمه ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين جاز كذا في المغني \* واذا اوجب للمأذون ولشريك له على رجل الف درهم فجدد هافوكل العبد وشريكه بخصومة مولى العبد وعلى العبد دين اولاد دين عليه فاقرا المولى عند القاضي باستينائهما المال جاز اقراره عليهما وان جحداه فان ادعى الشريك على العبد انه قبض نصيبه فان كان العبد لاديين عليه فان الشريك يرجع في رقية العبد بنصف حصته يباع في ذلك وان كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولاة حتى يقضى دينه واذا استوفى العبد دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك ولو كان الشريك صدق المولى فيما اقر به عليهما وكذبه العبد وعليه دين اولاديين عليه لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء ولو كان الشريك هو الذي وكل العبد بالخصومة في دينه ولم يوكل المولى بذلك فاقرا العبد عند القاضي انه لاحق للشريك قبل الغريم واقرا انه استوفى من الغريم نصيبه وجحد ذلك الشريك برئ الغريم من حصة الشريك ويتبع العبد الغريم بنصف الدين لانه لم يقر في نصيب نفسه بشيء فاذا اخذه من الغريم شاركه الشريك فيه ان كان على العبد دين او لم يكن واوكان للعبد ولشريكه على رجل الف درهم وهو مقربها فغاب الغريم وادعى العبد ان شريكه قد قبض حقه واراد ان يرجع عليه بنصفه فجدد الشريك ووكل مولى العبد بخصومة العبد في ذلك وعلى العبد دين اولاديين عليه او وكل الشريك بعض غرماء العبد فاقرا الوكيل ان الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فاقرار باطل ولا يكون وكيل في ذلك ولو كان

غصب المأذون من رجل الف درهم فقبضها منه رجل فهلكت عنده ثم حضر صاحبها فاختار ضمان  
الاجنبي برئ العبد منها فان وكل العبد او مولاة بالقبض من الاجنبي جازا قرار الوكيل بقبضه  
وكذلك ان اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنبي بقبضه جاز ولو وكل المولى بقبضه منه لم يجز توكيل  
المولى ولا اقراره بالقبض ولو دبر المولى عبده المديون فاختار الغرماء تصدينه القيمة ثم وكلوا  
المدبر بقبضها منه لم يجز توكيله ولا اقرار المدبر بالقبض وكذلك ان اختاروا ابتاع المدبر واكلوا  
المولى بقبضها منه لم يجز فان اعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأقفاً قبض شيئاً من المدبر عن  
الوكالة الا وابتاع المدبر بقبضه وان وكلوه بعد العتق جاز كذا في المبسوط \* وله ان يرهن ويرتهن كذا  
في الكافي \* واذا اراد العبد المأذون ان يقضي دين بعض غرمائه او يعطيه رهناً فلا خير ان يمنعوه  
فان كان الغريم واحداً فرهنه بدينه رهناً ووضعاه على يد المولى فضاع من يده ضاع من مال العبد  
والدين عليه بحاله ولو وضعاه على يد عبد له آخر او مكاتب او على يد ابنه فهلك في يد العدل ذهب  
بالدين وكذلك لو وضعاه على يد عبد للعبد المأذون المديون وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا بتول  
العبد كذا في المبسوط \* وللعبد المأذون ان يؤجر ارضه ويستأجر الارض ويدفع الارض مزارعة  
ويأخذ الارض مزارعة كان البذر منه او من غيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وله ان يشتري طعاما  
ويزرعه فيها كذا في التبيين \* وليس له ان يدفع طعاما الى رجل ليزرعه ذاك الرجل في ارضه  
بالنصف كذا في النهاية \* وقال ابو يوسف ومحمد ربح ايس للمأذون ان يكفل بكنانة بنفس او مال  
سواء كان عليه دين او لم يكن فان اذن له المولى بالكفالة فكفل ان لم يكن عليه دين جاز وان كان  
عليه دين لا يجوز وكان شمس الاثمة السرخسي يقول اذا كفل بالمال بغير اذن المولى او باذن المولى  
وكان عليه دين لا يؤخذ بعد العتق كذا في الذخيرة \* واذا ضمن العبد باذن مولاة رجل فقتل له  
ان مات فلان ولم ينتقض حقه فان اضم من وعليه الف درهم حاله فباعه القاضي بالف دفع الالف  
الى صاحب المال يستوثق منه وان مات ولم يتضهر رجوع على الغريم الاول بحصة ما كفل به  
ولو كفل باذن مولاة بالنفس حاله او مؤجله ثم باعه المولى جاز وليس للمكفول له ان ينتقض البيع  
ويتبع العبد في يد المشتري حيث وجده فياخذ في الكفالة وهذا عيب في ردة المشتري به ان شاء  
واذا امر عبده ان يكفل بالف على رجل على ان المطاوب ان مات ولم يؤد المال فالعبد ضامن  
فان باعه المولى من رب المال جاز والتمن للمولى يفعل به ما يشاء وان مات المطلوب وام يتض

ولو ان بعض غرماء الآخرو كل الاول او مولاة بقبض دينه من الآخرام يكن وكيل في ذلك ولم يجز قبضه وورهن كل واحد منهما رهنا بدينه ووضعه على يد الآخرفضاع الرهنان فرهن الاول يذهب بمافيه ورهن الثاني يذهب من مال الثاني ولو ان العبد المأذون المديون احال احد غرمائه بدينه على رجل فان كان احواله بمال كان للعبد على المحتال عليه فالحوالة باطلة وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فالحوالة جائزة فان وكل الطالب بقبض الدين منه من العبد الذي كان عليه اصل الدين او مولاة لم يجز قبضه وان كان وكل بقبضه عبدا آخر للمولى او مكاتبه او ابنا للمولى او عبد للعبد المأذون الذي كان عليه الدين فافر بقبضه من المحتال عليه جاز اقراره فان كان الدين على المولى فاحال به على رجل ثم ان الغريم وكل عبد للمولى بقبضه فافر بقبضه من المحتال عليه جاز كذا في المبسوط \* العبد المحجور اذا توكل عن غيره ببيع عين من اعيان ماله فذلك جائز واذا باع جاز بيعه وكان الثمن للأمر الا ان العهدة لا تلزم العبد وتلزم للأمر فان عتق العبد رجعت العهدة اليه ولو ان العبد لم يعتق حتى وجد المشتري بالمتاع عيبا فالخصم في ذاك مولى المتاع لا العبد فان اقام المشتري البينة على العيب رده على الأمر واخذ الثمن من الأمر وان لم يكن له بينة استحاف الأمر على عله بالله ما نعام ان عبد فلان النلاني فباعه وما به هذا العيب فان حلف برئ عن الدموى وان نكل رد عليه العين واخذ منه الثمن ولو طعن المشتري بعيب بالمتاع ولكن لم يقم البينة على العيب حتى عتق العبد فالخصم هو العبد يقيم المشتري البينة على العبد ويحلف العبد ان لم تكن له بينة وان كان المشتري اقام البينة على الأمر قبل عتق العبد فلم يقض القاضي بها عتق العبد فالخصم هو العبد وقضى القاضي على العبد بتلك البينة ولا يكلف المشتري باعادة البينة على العبد بعد العتق وكذلك اذا اقام المشتري شاهدا واحدا على الأمر قبل عتق العبد ثم يقيم المشتري شاهدا آخر على العبد ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على العبد ثم اذا انقض القاضي العقد بالعيب ينظر ان كان الأمر هو الذي قبض الثمن من المشتري والمشتري يأخذ الثمن من الأمر ولا يطالب العبد بشيء وان كان العبد هو الذي اخذ الثمن من الأمر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فان كان الثمن قد هلك في يد العبد ورجع المشتري عليه بالثمن رجع العبد به على الأمر كذا في المحیط \* واذا

على قبض البدل بل ذلك الى المولى وان دفعها المكاتب الى العبد لم يبرأ الا ان يوكله المولى  
 بتبضعها وكذلك ان احقده دين بعد اجازة المولى الكتابة ولو كان عليه دين كثير او قليل فسكاتبه  
 باطلة وان اجازة المولى فان لم يرد المكاتبه حتى اذا هافان كان المولى لم يجزها لم يعتق وورقنا  
 للدأذون فبيع في دينه وصرف ما اخذه منه من المكاتبه في دينه وان كان المولى اجاز المكاتبه  
 وامر العبد بتبضعها وعلى العبد دين يحيط برقبته وبما في يده فادى المكاتب المكاتبه فهذا والاصل  
 سواء في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما هو حر والمولى ضامن بقيمته للغرماء وكذلك  
 المكاتبه التي قبضها المولى يؤخذ منه فيصرف الى الغرماء ولو كان دين المأذون لا يحيط به وبما له  
 عتق عندهم جميعا ثم يضمن قيمته للغرماء وبأخذ الغرماء المكاتبه التي قبضها المولى والمأذون  
 من دينهم كذا في المبسوط \* والغرماء حق ابطال الكتابة قبل ثبوت العتق وان لم يبطلوا الكتابة  
 حتى عتق بالاداء ضمن المولى قيمته للغرماء هكذا في المحيط \* <sup>(١)</sup> واذا ادى المكاتب البدل الى  
 المولى قبل الاجازة ثم اجاز المولى لم يعتق وسلم المتبوض الى المولى لانه كسب عبده كذا  
 في التبيين \* وايسر له ان يعتق عبدا من كسبه على مال فان اعتق على مال مع انه ليس له ذلك  
 واجاز المولى عتقه فان لم يكن على العبد دين عدل اجازته وقبض البدل الى المولى ولو لحق  
 العبد بعد ذلك دين لا يصرف شيء من بدل العتق الى دينه وان كان على العبد دين ان كان  
 الدين مستغرقا لا يعمل اجازته عند ابي حنيفة رح وعندهما تعدل اجازته وان لم يكن الدين  
 مستغرقا عدل اجازته عند الكل وضمن المولى قيمته للغرماء ولا سبيل للغرماء على العوض كذا  
 في المحيط \* ولا يهب ولا يتصدق بالدرهم والثوب وما اشبه ذلك ولا يعوض مباحا وحب بغير شرط  
 ولا يقرض فان اجاز المولى هذه التبرعات منه فان لم يكن عليه دين فلا بأس به وان كان عليه  
 دين لم يجز شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ويملك التصديق بالناس والرغيف والغضبة بمادون  
 الدرهم نص على مادون الدرهم في كتاب المكاتب وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت الصدقة  
 شيئا سوى الطعام وقد بلغ قيمته ادرهما صاددا لا يجوز كذا في المغني \* وله ان يتخذ الضيافة  
 اليسيرة استحسانا وليس له ان يتخذ الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة واليسيرة روي  
 عن محمد بن سلمة انه قال على مقدار مال تجارته مثلا عشرة آلاف فاتخذ الضيافة بمقدار عشرة  
 كان يسيرا وان كان مال تجارته عشرة مثلا فاتخذ ضيافة بمقدار اثنى فذاك يكون كثيرا عرفا

دينه رجع الطالب على البائع بدينه في ثمنه فان كان دينه اكثر من ثمنه بطل الفضل وان وجد به عيبا فردة واخذ ثمنه يباع العبد له بدينه وان هلك الثمن عند البائع ثم وجد المشتري به عيبا فردة عليه ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شيء ويباع العبد في ثمنه فان فضل من ثمنه شيء اخذه من دينه كذا في المغني \* ويجوز للمأذون ان يشارك غيره شركة عنان وليس له ان يشارك غيره شركة معاوضة ووفعل ذلك ينقض عنانا لا معاوضة كذا في المحيط \* ثم شركة العنان انما تصح منه اذا اشرك الشريكان مطلقا عن ذكر الشري بالثقة والنسيئة اما لو اشرك العبدان المأذونان لهما في التجارة شركة عنان على ان يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد فان اذن لهما المولى ان في الشركة على الشري بالنقد والنسيئة ولا دين عليهما فهو جائز كما لو اذن لكل واحد منهما مولاة بالكفالة والتوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في النهاية \* فان اذن له المولى بشركة المعاوضة لا يجوز المعاوضة منه على سبيل العموم في التجارات كلها وان اذن له بمعاوضة على العموم بعد اذن المولى هل تجوز على الخصوص مرة واحدة لم يذكر محمد رحمه هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الاسلام في شرحه ولنا ان ان يقول تجوز ولنا بل ان يقول لا تجوز كذا في المحيط \* والمأذون يملك الاذن في التجارة وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان فيها هو من شركتهما واختلاف مشائخنا في فصل ودوان المضارب في نوع خاص اذا اذن لعبد من المضاربة في التجارة ان العبد يصير مأذونا له في التجارات كلها ام في ذلك النوع خاصة قال شمس الائمة السرخسي الاصح عندي انه يكون مأذونا له في التجارات كلها كذا في الظهيرية \* وله ان يدفع المال مضاربة وان يأخذه مضاربة وله ان يضع هكذا في المحيط \* وله ان يزرع في ارض نفسه وله ان يودع وان يستودع وله ان يعير وان يستعير كذا في الذخيرة \* وله ان يؤجر نفسه فيما يبد الله من الاعمال عندنا وله ان يؤجر كسبه بخلاف كذا في المحيط \* وللعبد المأذون ان يؤجر امته ظرأ والامة المأذونة لها ان تؤجر نفسها ظرأ كذا في فتاوى قاضيخان \* وليس له بيع نفسه ولا رهنها كذا في السراج الوهاج \* ولا يملك التزوج الا باذن المولى فان تزوج امرأة حرة يفرق بينهما وما لزمه من المهر بسبب الدخول يؤاخذ به بعد العتق كذا في المحيط \* ولا يزوج مملوكا فان زوج عبده لم يجز اجماعا وان زوج امته فكذلك لا يجوز ايضا عندهما وقال ابو يوسف رحمه يجوز وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون والمضارب وشريك العنان كذا في السراج الوهاج \* وليس للمأذون ان يكتب عبده وان كاتبه واجاز مولاة جاز اذا لم يكن عليه دين ثم لا سبيل للعبد



كذا في المبسوط \* وإذا اذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد المأذون جارية صفا في يده بغلام وتقابضا ثم حدث بالجارية عيب عند مشترى الجارية بآنة مساوية او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او كانت ولدت ولدا او وطئها المشتري وهي ثيب او بكر او وطئها رجل اجنبي ثم ان مشترى الجارية وهب الجارية من المأذون او من مولاه وعلى المأذون دين اولاد بن عليه ثم ان المأذون وجد بالغلام عيبا فارد ان يرده كان له ذلك كذا في المغني \* قال وإذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل بغلام صفا في يده قيمته الف درهم وبالف درهم وتقابضا ثم ان البائع وهب الالف التي قبض والغلام من العبد المأذون في التجارة وقبض هذا العبد المأذون ثم ان العبد المأذون اراد ان الجارية بعيب وجده فيها فليس له ان يردها وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولاد بن على العبد وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له ان يرد الجارية بالعيب ويأخذ من البائع الف درهم وقبضة الغلام فان اخذ ذلك ثم ابرأه الغرماء من الدين او وهبوه له او للمولى او لورثة المولى لم يرده على البائع شيئا مما اخذ منه كذا في المبسوط \* وإذا اذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له على حرا وعبد او مكاتب ثمن بيع او غصب فاخر العبد فانه يصح تاخيرها استحسانا ولو كان العبد صالحه على ان اخر عنه ثلثا منه وقبض ثلثا وحط ثلثا كان التاخير جائزا والحط باطلا ولو كان المال الذي وجب له قرضا فرضه فاخره عن صاحبه كان له ان يرجع به عليه حالا كذا في المغني \* وان رضي بذلك كان احسن هكذا في المحيط \* قال وإذا اذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له ولرجل آخر على آخر الف درهم دين هداية شريكه فاخر العبد نصيبه منه وقد كان المال حالا فان التاخير باطل في قول ابي حنيفة رح والمال حال على حاله ما يقبضه احد هما ايتهما كان يكون مشتركا بينهما وبين صاحبه وعلى قولهما التاخير جائز وما اخذ الساكت يكون له خاصة لا يشاركه العبد في ذلك حتى يحل الاجل كذا في المغني \* فإذا حل الاجل كان العبد بالخيار ان شاء اخذ من شريكه نصف ما اخذ ثم يتبعان الغريم بالباقي وان شاء سأم له المقبوض واختار اتباع الباقي بنصيبه في الدين ولو اقتضى العبد شيئا قبل حل الاجل كان لشريكه ان يأخذ منه نصفه وكذلك ان كان الدين كله مؤجلا فقبض احد هما شيئا منه قبل حله كان للآخر ان يشاركه فيه ولو كان الدين حالا فاجله العبد سنة ثم قبض الشريك حصته ثم ابطل الغريم الاجل الذي اجله العبد برضا منه قبل مضيه فتد بطل الاجل ولكن لاسمى للعبد على ما قبض شريكه في قول ابي يوسف ومحمد رح حتى يحل الاجل

هذا هو الكلام في الضيافة واما الكلام في الهدية فيقول العبد المأذون يملك الاهداء بالمأكولات ولا يملك الاهداء ببا سواها من الدراهم والدنانير قال مشائخنا وانما يملك الاهداء بالمأكول بمقدار ما يتخذ الدعوة من المأكولات هكذا في المحيط \* ولا بأس باجابة دعوة العبد التاجر وعاارة ثوبه ودايته كذا في الخلاصة \* ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده كان على العبد دين اولم يكن كذا في المبسوط \* وبكرة كسوة ثوبه كذا في الخلاصة \* وعن ابي يوسف رح ان المحجور عليه اذا دفعه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاته على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف ما اذا دفعه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها بشيء يسير كغيف ونحوه بدون استطلاع رأي الزوج كذا في الكافي \* قال رضى وفي عرفنا الامراة والامة لا تكون مأذونة بالصدق بالتد كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب الثمن للمشتري او بعضه قبل القبض او بعده او حط عنه فذلك باطل فان كان وهب بعض الثمن او حطه قبل القبض او بعده بعيب طعن به المشتري فهو جائز واو حط جميع الثمن او وهبه لم يجز ولا يشتري المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وقبله كان بمنزلة هبته للعبد كان عليه دين اولم يكن وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة باطلة والمال على العبد بحاله فان وهب البائع الثمن للعبد او لمولاة قبل ان يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له ان يرد ها وهذا استحسان وكذلك هذا في كل ثمن كان بغير عينه وان كان الثمن عرضا بعينه فهو المأذون العرض للمشتري قبل ان يقبضه فتقبله المشتري فالهبة جائزة فان لم يقبل المشتري الهبة فالهبة باطلة وان كان المشتري وهب الجارية قبل ان يقبضها العبد فتقبلها العبد جاز سواء كان على العبد دين اولم يكن وكان ذلك فسحا للمعتد وان وهبها للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا انتقض صحيح ايضا وان كان على العبد دين فقبلها المولى وقبضها فهذا ليس ينتقض للبيع ولو تقابضها ثم وهب العبد العرض من المشتري فتقبله فالهبة باطلة ولو وهب المشتري الجارية اي بعد التناض للمأذون او لمولاة جازت الهبة على سبيل البر المبتدأ فان وجد المأذون بالعرض عيبا ولا دين عليه فليس له ان يرد بالعيب وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فكذلك وان كان قد وهبها لمولاة فله ان يرد العرض بالعيب وضمنه قيمة الجارية يوم قبضها كذا في المبسوط \*

باطل كذا في المبسوط \* وفي الابانة في المنتقى باع العبد المأذون عبداني تجارته ثم حجر عليه المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فالخصم في الرد بالعيب هو العبد فان اقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن اليمين فقضي عليه بالرد جاز كذا في التاتارخانية \* واذا باع المأذون شيئا واشترى ثم ان المولى اقال البيع فيه فان كان المأذون لادين عليه يومئذ فصانع المولى من ذلك على عبده جائز وان كان عليه دين عند الاقالة فقضى المولى الدين او ابرأ الغرماء العبد من دينهم قبل ان يفسخ القاضي الاقالة وان فسخ القاضي الاقالة ثم ابرأ الغرماء من الدين فالتسخ ماض واذا باع عرضا بثمن وتقاضا ثم تقايلا والعرض باقٍ والثمن هالك قبل الاقالة او بعدها فلاقالة ماضية وان كان الثمن باقيا والعرض هالك قبل الاقالة او بعدها فلاقالة باطلة كذا في المبسوط \* قال محمد رَح اذ باع العبد المأذون عينا من كسبه وطعن المشتري بعيب به بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله او لا يحدث مثله وخاصم المأذون في ذلك فقبضه بغير قضاء القاضي بلا يمين ولا بينة على العيب فقبضه جائز والبيع منتقض وان لم يقبل حتى رد عليه بقضاء قاضٍ اما بينة او بااء يمين او اقرار منه بالعيب كافي جائز كذا في المغني \* واذا باع المأذون جارية بالف وتقاضا ثم قطع المشتري يدها او وطئها او ذهبت عينها من غير فعل احد ثم تقايلا البيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان شاء اخذها وان شاء ردها ولو كان الواطئ او التاطع اجنبيا فوجب عليه العتق والارش ثم تقايلا البيع والعبد يعلم بذلك او لا يعلم فلاقالة باطلة في قول ابي حنيفة رح صحيحة في قول ابي يوسف ومحمد رَح كذا في المبسوط \* قال ولوان عبد امأذون باع من رجل جارية وقبضها منه المشتري فوجد بها عيبا فخاصم العبد فيه الى القاضي واقام البينة ان العيب كان عند المأذون فرد القاضي الجارية على المأذون واخذ منه الثمن ثم ان العبد بعد ذلك وجد بالجارية عيبا آخر قد كان عند المشتري ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا علم للقاضي بذلك فالمأذون بالخيار ان شاء نقض الفسخ ورد الجارية على المشتري واخذ منه الثمن الا حصته مقدار العيب الذي كان عند المأذون وان شاء اجاز الفسخ وامسك الجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب الذي كان عند المأذون بقليل ولا كثير كذا في المغني \* وان لم يرد العبد حتى حدث بها عيب عنده لم يكن له ان يردّها ولكنه يرجع بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن كما كان بفعل المشتري قبل الفسخ اذ اوجد بها عيبا وقد تعيبت عنده فان شاء المشتري ان يأخذها بعيبها

وإذا حل الاجل شاركه في المقبوض ان شاء وان لم ينقض الاجل ولكن الغريم مات فحل عليه  
 شارك العبد شريكه فيما قبض ولو لم يمت ولكنهما تناقضا الاجل ثم قبض الشريك حقه كان للعبد  
 ان يشاركه ولو كان المال حلا فقبض الشريك حقه ثم ان العبد اخر الغريم حقه وهو يعلم بقبضه ولا يعلم  
 فتاخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى يحل الاجل فاذا حل اخذ منه نصف  
 ما قبض ان شاء ولو كان مالهما الى سنة فقبض الشريك ما جلائم ان العبد اخر حقه للغريم سنة  
 اخرى وهو يعلم بقبضه ولا يعلم فتاخيره جائز عندهما ولا سبيل له على قبض شريكه حتى تمضي  
 السنتان جميعا ولو كان المال حالا فخذ الشريك حقه فسلمه له العبد كان تسليمه جائزا عندهم حتى  
 ينوي علم الغريم فان نوى ما عاينه رجع على شريكه فيشاركه في المقبوض ولو كان المال الى سنة  
 فاشترى العبد من الغريم جارية بحصته فللشريك ان يأخذ العبد بنصف حقه من الدراهم فان اخذ منه  
 نصف نصيبه من الدراهم ثم وجد العبد بالجارية عيبا فردا على البائع بقضاء القاضي عاد المال الى  
 اجله واسترد العبد من شريكه ما اخذه منه ولو كان ردها بغير قضاء او باقالة لم يرجع على الشريك  
 بشيء مما اعطاه يكون للعبد ولشريكه على الغريم الخمسمائة الباقية الى اجلها وللعبد على الغريم  
 خمسمائة حالة وكذلك لو كان العبد اشترى الجارية من الغريم بجميع الالف الا ان للشريك  
 ان يأخذ بنصف الالف ههنا فان كان حين اقال البيع اورده بغير قضاء شرط عليه البائع ان الثمن  
 الى اجله كان الى اجله كذا في المبسوط\* ولو اشترى المأذون عبدا على انه بالخيار ثلثا فبرأه بئعه عن الثمن  
 في مدة الخيار فرد به بالخيار صح عنده كذا في الكافي\* المأذون في اقالة البيع كالحر فان اشترى  
 المأذون جارية فزادت في بده حتى صار الثمن اقل من قيمتها بما لا يتغابن الناس في مثله ثم اقال  
 البيع فيها فهو جائز في قول ابي حنيفة رح ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المبسوط\*  
 ولو اشترى المأذون امه بالالف وقبضها ولم ينتد الثمن حتى ابرأه البائع عنه ثم تقايلا بطلت الاقالة  
 عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الكافي\* فلو اقال البيع بمائة دينار او بجارية اخرى او بالذي درهم  
 كانت الاقالة باطلة في قياس قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح هذا جائز ولو كان  
 المأذون لم يقبض الجارية حتى وهب البائع ثمنها ثم تقايلا فالاقالة باطلة عندهم جميعا وكذلك  
 لو قاله بشئ آخر في هذه الحالة ولو لم يتقايلا البيع ولكنه رأى بالجارية عيبا قبل ان يقبضها فلم يرغ  
 بها او لم يكن رآها فلما رآها لم يرغ بها فنقض البيع وقد كان وهب له الثمن فنقضه

ماتت الامتان واراد اخذ الولدين اخذ كل واحد الولد الذي في يد صاحبه ونصف قيمته امه ولو كانت قيمة كل واحد خمسمائة اخذ كل واحد الولد الذي في يد صاحبه وثلاث قيمته امه ولو هلك الولدان دون الامتين اخذ كل واحد جاريته ولم يتبع صاحبه بشيء وان هلكت الامتان واحد الولدين فان الذي في يده الولد الحي يدفعه الى صاحبه يأخذ منه ثلث قيمة الامة التي هلكت في يد الآخر كذا في المغني \* **ولو باع المأذون** جارية من رجل بالف درهم وتباضائم تقايلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها ووطئها فنقصها الوطئ كان العبد بالخيار ولو اخنار اخذها تبع الواطئ او الجاني بالعتق والارش وان نقض الاقالة فالعتق والارش للمشتري ولو كان مكان الالف عرضا بعينه كان العبد بالخيار ان شاء اخذ الجارية من المشتري واتبع الجاني والواطئ بالارش والعتق وان شاء يأخذ قيمة الجارية من المشتري يوم قبضها وسلم له الجارية وارشها وعقرها للمشتري وكذلك لو كان قتلها الجاني كان العبد بالخيار ان شاء اتبع عاقلة الجاني بقيمتها وان شاء اتبع المشتري بقيمتها حاله ثم يرجع المشتري على عاقلة الجاني بقيمتها في ثلث سنين وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد ان يأخذ من المشتري قيمته ولو كان حدث بها عيب من محل المشتري بعد الاقالة بخير العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه وان شاء اخذ الجارية ورجع على المشتري بنقصان العيب ولو كان العيب احده فيها للمشتري قبل الاقالة ثم تقايلا ثم علم العبد بالعيب بخير فان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وان شاء اخذها مغيبة ولا شيء له غير ذلك **ولو باع العبد ابريق فضة قيمته مائة درهم بعشرة دنانير وتباضائم تقايلا واقترا قبل القبض** فلاقالة منتقضة كذا في المبسوط \* **الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق للمأذون وتصرف المولى في المأذون بالبيع والتدبير والاعتاق** واشباهها اعلم ان الديون على ثلاثة اوجه دين يتعلق برقبته اتعاقا وهو دين الاستهلاك ودين لا يتعلق برقبته اتناقا وهو دين وجب بما هو ليس في معنى التجارة كالوطئ بالنكاح بغير اذن المولى ودين مختلف فيه وهو دين بسبب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والاجارة والاستيجار وضمان المغصوب والودائع والامانات اذا جحد فيها وما يجب من العقر بوطئ المشتراة بعد الاستحقاق لاستئذنه الى الشراء فيلحق به كذا في الترتيب كذا في المعدن \* **واذا اذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد واشترى ولحقه** من ذلك دين كثير فقد هه الغرماء الى القاضي والمولى حاضر فطلبوا بيعه من المولى فان كان

الذي حدث عند العبد فله ذلك فان اخذها ودفع الثمن الى العبد رجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن ولم يكن له ان يرجع بنقصان العيب الا خروكا كذلك ان كان العيب الاخر جنائيا من العبد او وطئا فان كان جنائيا من اجنبي او وطئا فوجب العقار والارش رجع العبد على المشتري بنقصان العيب الحادث عند المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري ان يأخذ الجارية بحدوث الزيادة المنفصلة المتولدة في يد البائع بعد الفسخ وكما ان حدوث هذه الزيادة عند المشتري يمنع فسخ العقد حق للشرع فكذلك حدوثها عند البائع بعد الفسخ فاذا تعذر ردّها تعين حق البائع في الرجوع بحصة العيب ولو كان المشتري رد الجارية على العبد اولا بالعيب فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها او وطئها فلم يردّها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبد فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها واعطى العبد جميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن وان شاء دفع الى العبد بنقصان العيب الذي حدث عنده من الثمن يعني في الجنائيات في الوطئ اذا كانت بكرة حتى تنقصها الوطئ في ماليتها فان كان المشتري وطئها وهي ثيب فلم ينقصها الوطئ شيئا لم يرجع العبد على المشتري بشيء من الثمن ولزم العبد الجارية وان كان اجنبي قطع يدها عند المشتري او وطئها فوجب العقار والارش ثم ردّها القاضي على العبد بالعيب الذي كان عنده ولم يعلم بما صنع الاجنبي ثم حدث بالجارية عيب عند العبد ثم اطلع على ما كان عند المشتري فان الجارية ترد على المشتري ويرد عليه معها نقصان العيب الذي حدث عند العبد من قيمتها ثم يأخذ العبد الثمن من المشتري ان كان قد رده اليه ويرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول وان كان العيب الذي حدث بها عند العبد من فعل الاجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ذلك النقصان من العبد ويرجع به العبد على الاجنبي وان شاء اخذه من الاجنبي فان كان العبد البائع قتلها او قتلها اجنبي في يد العبد فهو سواء وبأخذ المشتري من العبد قيمتها ولا سبيل له على الاجنبي ثم يرجع العبد بالقيمة على الاجنبي بخلاف الجنائيات في ما دون النفس وان كان العبد باعها بعد ما قبضها المشتري جاز بيعه كذا في المبسوط \*

وتوباع المأذون جارية من رجل بجارية فتقايلا ولم يتقابضا حتى ولدت كل واحدة واد اقيمت الف رقبة كل واحدة الف اخذ كل واحد منهما جاريته وولدها بان لم يتقابضا بعد ما تقايلا حتى

مانت

ولا كثير فان العبد يكون مصدقاً في ذلك فان حضر الغائب وصدق العبد في اقراره اخذ حقه وان كذبه قسم ما وقف له بين الحضور بالخصص كذا في المغني \* ولو اقر بذلك بعد ما باعه القاضي وصدقته مولاه لم يصدقاً على الغرماء ويدفع جميع الثمن الى الغرماء المعروفين فان قدم الغائب واقام البينة على حقه اتبع الغرماء بحصته مما اخذوه من الثمن وان اراد القاضي ان يستوثق من الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فابى الغرماء ان يفعلوا فانهم لا يجبرون على شيء من ذلك ولكن ان اعطوه ذلك وكاتب به انفسهم جاز فان قدم الغائب فاقام البينة على اقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائز ايضا ثم ان كانوا اعطوا كفيلاً ويثبت حق الغائب بالبينة كان له ان يأخذ حصته ان شاء من الغرماء وان شاء من الكفيل ثم يرجع به على الكفيل الغرماء كذا في المبسوط \* ثم القاضي اذا باع العبد للغرماء او باع امين القاضي العبد للغرماء لا يلحقه العهدة حتى او وجد المشتري بالعبد عيباً فالمشتري لا يرد على القاضي ولا على امينه ولكن القاضي يبعث وصياً حتى يرد عليه وكذلك لو قبض القاضي او امينه الثمن من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يد المشتري فالمشتري لا يرجع على القاضي ولا على امينه وانما يرجع على الغرماء فان عتق العبد بعد ذلك فالغرماء يرجعون بديونهم على العبد وهذا ظاهر وهل يرجعون بما ضمنوا للمشتري من الثمن فلا ذكر لهذا الفصل في شيء من الكتب وقد اختلف المشائخ فيه والاصح انهم لا يرجعون وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب المأذون ان القاضي اذا امر امينه ببيع العبد المأذون المديون بطلب الغرماء ان قال جعلتك اميناً في بيع هذا العبد لا يلحقه العهدة واما اذا قال له ببيع هذا العبد ولم يرد فتد اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يلحقه العهدة كذا في الذخيرة \* ثم في فصل الرد بالعيب اذا نصب القاضي الامين خصماً للمشتري ورد المشتري العبد عليه بالعيب فالقاضي يأمر الامين ببيع العبد مرة اخرى ان يبين العيب اذا باعه فاذا باعه الامين واخذ الثمن بدأ بدين المشتري ولا يبعد ذلك ينظر ان كان الثمن الآخراً قل من الثمن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول الفضل على الثمن الآخر ولا يغرم الامين ذلك وان كان الثمن الثاني اكثر من الاول اعطى المشتري حقه وما بقي يكون للغرماء وان انقطع حق الغرماء عن العبد بعد البيع كذا في المغني \* ولو كان العبد حين رد على امين القاضي بالعيب مات في يده قبل ان يبيعه ثانياً فالامين يرجع بالثمن على الغرماء فأيأخذ منهم الثمن ويرده على المشتري كذا في الذخيرة \* وان كان المولى قد اخذ شيئاً من ذلك من العبد فان لم يكن على

في يد العبد مال حاضر في يدي ديونه فإنه يقتضي ديونه من كسبه ولا يبيع المأذون بدينهم وإن لم يكن في يده مال حاضر إلا أن له مالا غائباً يرجي قدومه أو دين حال يرجي خروجه فإنه لا يعجل القاضي في بيعه بل يتلوم ويؤخر البيع حتى يقدم المال أو يخرج الدين ولم يقدّر لمدة التلوم تقديرا من مشائخنا من قال بأن تقدير مدة التلوم موكول إلى رأي القاضي فإن مضت مدة ووقع في رأيه أن مدة التلوم انتهت باع العبد وإن وقع في رأيه أن مدة التلوم لم تنته فإنه لا يبيعه وقد حكى من النقيض أبي بكر البلخي أنه كان يقول مدة التلوم مقدرة بثلاثة أيام فإن كان المال الغائب بحيث يقدم بمضي ثلاثة أيام فإن القاضي لا يبيع العبد بل يتلوم حتى يقدم المال أو يخرج الدين وإن كان لا يقدم المال الغائب بعد مضي ثلاثة أيام فإنه يبيعه وإذا انقضت مدة التلوم على القولين جميعا ولم يقدم المال ولم يخرج الدين فإن القاضي يبيع العبد بدينهم هذا إذا كان المولى حاضرا فما إذا كان غائبا فإنه لا يبيع العبد حتى يحضر المولى ثم إذا باع القاضي العبد بحضرة المولى يقسم ثمنه بين الغرماء فبعد ذلك ينظر إن كان بالثمن وفاء بالديون كلها أو في كل واحد منهم تمام حقه ويصرف الفضل إلى المولى إن كان ثمنه فضل وإن لم يكن بالثمن وفاء بالديون كلها يضرب كل غريم في الثمن بقدر حقه ولا سبيل لهم على العبد فيما بقي من دينهم حتى يعتق العبد كذا في الذخيرة \* فإن اشترى العبد مولاة الذي باعه عليه القاضي للغرماء لم يتبعه الغرماء بشيء مما بقي من الدين قليل ولا كثير وأن هادى العبد إلى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في المغني \* ولو كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلا فإنه يبيعه ويعطي أصحاب الحال قدر حصته منه ويمسك حصته أصحاب الاجل إلى وقت حلول الاجل وهذا إذا كان كله ظاهرا ولو كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولكن سبب الوجوب قد ظهر كما لو حفر العبد بئرا في الطريق وعليه دين فإن القاضي يبيعه في الدين ويدفع إلى الغريم قدر دينه من الثمن وإن كان الدين مثل الثمن دفع كله فبعد ذلك إذا وقع في البئر دابة فهلكت يرجع صاحب الدابة على الغريم فيأخذ منه قدر حصته من ذلك فيضرب هذا بقية الدابة والغريم يضرب بدينه فيقسمان الثمن بالحصص هكذا في التاتارخانية \* ولو طلب بعض الغرماء من القاضي البيع والبعض غيب فباعه القاضي للحضور فبيعه جائز على الكل ثم يدفع القاضي إلى الحضور حصتهم من الثمن ويقتف حصته الغيب فإن قال العبد قبل أن يباع أن لفلان علي من المال كذا أو صدقه المولى بذلك أو كذبه وفلان غائب فقال الغرماء الحضور ليس لفلان عليه قايال



جحد ها واثوب احرقه او آجر اجير او مهر جارية اشتراها ووطئها ثم استحققت فذلك كله لازم له يؤاخذ به  
 في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المحيط \* قيل ما ذكر من الجواب في ضمان عقر الدابة و احراق  
 الثوب محمول على ما اذا اخذ الثوب او الدابة أولا حتى يصير غاصبا بالاخذ ثم احرق الثوب  
 او عقر الدابة فاما ان اعقر الدابة او احرق الثوب قبل القبض فينبغي على قول ابي يوسف رح  
 ان لا يؤاخذ به في الحال ولا تباع رقبته فيه وعلى قول محمد رح يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته  
 فيه كذا في المغني \* واذا استعار من احد دابة الى مكان معلوم فذهب بها الى مكان آخر حتى  
 صار مخالفا لاصناف تباع رقبته كذا في الذخيرة \* واذا تزوج امرأة ودخل بها ان كان النكاح  
 باذن المولى يباع بدين المهر ثم يشترط لصحة بيع القاضي اذن الغرماء بالبيع واذن المولى كذا  
 في المغني \* واذا اذن الرجل لامته فلحقها دين ثم وهب لها بهبة او تصدق عليها بصدقة او اكتسبت  
 مالا من التجارة او غيرها فغرماءها احق بجميع ذلك من مولاها كذا في المبسوط \* اذا اذن  
 لامته في التجارة ثم ولدت ولدا هل يسرى الدين الى ولدها حتى يباع ولدها في الدين كالام  
 فهذا على وجهين اما ان ولدت بعد ما لحقها الدين او ولدت قبل ان يلحقها الدين ثم لحقها  
 الدين بعد ذلك فان ولدت بعد ما لحقها الدين فانه يسرى الدين الى ولدها يباع الولد معها في  
 الدين الا ان ينفديهما المولى كذا في المغني \* ولو ولدت ولدا وعليها دين وبعد الولادة لحقها  
 دين ايضا بعد ذلك اشترك الغرماء جميعا في ماليتها اذا بيعت فاما ولدها فلا صحاب الدين الاول  
 خاصة ولو ولدت ولدين احدهما قبل الدين والاخر بعد الدين لحق الدين الولد الآخر دون  
 الاول كذا في المبسوط \* ولا يتعلق دين العبد بدفع اليه المولى ليتجربه بخلاف كسبه في يده  
 يتعلق به وان قال المولى هو مالي عندك لتجربه كذا في التاتارخانية \* واذا دفع الرجل الى  
 عبده مالا يعمل به بشهود واذن له في التجارة فباع واشترى فلحقه دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف  
 مال المولى بعينه فجميع ما في يد العبد بين غرمائه لاشي للمولى منه الا انه يعرف شيء للمولى  
 بعينه فياخذ دون الغرماء وكذلك لو عرف شيء بعينه اشتراه بمال المولى او باع به مال المولى  
 كذا في المبسوط \* وان اقر العبد في حياته وصحته بعد ما لحقها الدين ان هذا المال الذي في يده  
 مال المولى الذي دفعه اليه وقد عرف دفع المال الى العبد بمعينة الشهود الا انهم لا يعرفون مال  
 المولى بعينه لم يكن اقراره صحيحا ولو كان اقر بذلك لاجنبي يصح اقراره فان اقام المولى بينة

العبد دين حال ما اخذ المولى ذلك ثم لحقه دين لم يجب على المولى رد ما اخذ ان كان قائما بعينه ولا ضمانه ان كان استهلكه وان كان على العبد دين حال ما اخذ المولى ذلك يجب على المولى رد ما اخذ ان كان قائما بعينه وضمانه ان كان استهلكه كذا في المغني \* ولو كان المولى اخذ منه الف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ ثم لحقه بعد ذلك دين آخر يأتي على قيمته وعلى ما قبض المولى فان المولى يغرم الا فكلها فيكون للغرماء ويبيع العبد ايضا في دينه ولو لم يلحق العبد دين آخر لم يغرم المولى الا نصنه والحق المأذون دين يأتي على رقبته وعلى جميعه في يده فاخذ منه عولاه الغلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى اخذ منه مالا كثيرا فالمقبوض سالم للمولى استحسانا لان في اخذ المولى الغلة منتفعة للغرماء فانه تبقىته للاذن بسبب ما يصل اليه من الغلة ولو كان قبض كل شهر مائة درهم كان باطلا وعليه ان يرد ما زاد على غلة مثله كذا في المبسوط \* ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما يقبل من الربطة والصدقة قبل لحوق الدين او بعده كذا في النكاح \* ولو اقر العبد المأذون بدين خمسمائة ثم استناد عبد ايساوي الا اذا اخذه المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتي على قيمته ما قبضه المولى فان المقبوض يؤخذ من المولى فيباع ويتقسم منه بين سائر الغرماء فان ادى المولى الدين الاول ليسام العبد وبيع للآخرين في دينهم وليس للمولى ان يخاصم بآدى من الدين الاول فان لم يؤد المولى واكن الغريم الاول ابرأ العبد من دينه بعد ما لحقه الدين الآخر يبيع العبد الذي قبضه المولى في دين الآخرين وان كان ابرأه من دينه قبل ان يلحقه الدين الآخر سام العبد الذي قبضه المولى له ولو لم يبرأه حتى لحقه الدين الآخر ثم اقر الغريم الاول انه لم يكن له على المأذون دين وان اقرار العبد المأذون لدا بالدين كان باطلا سلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يتبعه صاحب الدين الآخر بشيء منه بخلافه اذا ابرأه الغريم الاول وذكر ان المولى اقر بالدين الاول كما ان اقر به العبد ثم قال الغريم الاول لم يكن لي على العبد دين واقاراه لي باطل فان الغريم الآخر اخذ العبد الذي قبضه المولى لبيع في دينه كذا في المبسوط \* وكما يباع رقبة العبد في دين التجارة يباع رقبته فيما كان من جنس التجارة قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ربح اذا اذن الرجل لعبده في التجارة بما لحقه من دين تجارة او غصب او ودعة حدها وادبته عقرا ومضاربة او بضاعة او عارية

هكذا ذكر في ظاهر الرواية وان اختار بعض الغرماء ضمان القيمة واختار بعضهم الثمن كان لهم ذلك ويكون فائدة هذا ان تكون القيمة اكثر من الثمن ويكون للذين اختاروا القيمة حصتهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصتهم من الثمن حتى لو كانوا اربعة واختاروا اخذ ضمان القيمة له ربع القيمة لا غير والذين اختاروا الثمن لهم ثلثة ارباع الثمن والباقي للمولى وينفذ البيع في جميع العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبائع حاضرين والعبد قائم في يد المشتري فاجاز بعضهم البيع وابطله بعضهم كان الابطال اولى او لم يجز البيع في شيء من العبد كذا في المحيط \* فلو ان الغرماء قدروا على البائع والمشتري ولم يقدروا على العبد فلهم الخيار ان شاؤوا ضمنوا البائع فبذة العبد وان شاؤوا ضمنوا المشتري فان ضمنوا المشتري فبذة العبد رجع المشتري على البائع بالثمن الذي تقدمه وان اختاروا تضمين المولى فبذة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري وايهما اختار الغرماء ضمانه برئ الآخر براءة مؤبدة بحيث لا يعود الضمان اليه ابدأ كذا في المغني \* فان اخذ الغرماء القيمة من البائع او من المشتري ثم ظهر العبد فارادوا ان يأخذوا العبد ويردوا القيمة على من اخذوا منه القيمة ينظران اخذ الغرماء القيمة بزعم انفسهم بان ادعوا ان قيمة العبد كذا وانكر الذي اختار الغرماء تضمينه فاقاموا البينة على ما ادعوا من القيمة واستحلفوه وكل لا سبيل لهم على العبد وان اخذوا القيمة بزعم الضامن ان قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء وحلف على ذلك ولم يكن للغرماء بينة كان لهم ان يأخذوا العبد ثم اذا اختاروا اخذ القيمة من المولى واخذوا القيمة منه ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب بالعبد ورده على المولى البائع بتضاء القاضي فالمولى هل يرد العبد على الغرماء بهذا العيب فهذا على وجهين الاول ان الم يكن المولى البائع عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري وفي هذا الوجه ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله وقدر عليه بالبينة او بنكوله او باقراره يرد على الغرماء وان كان العيب عيبا لا يحدث مثله وقدر عليه بالبينة او بنكوله رده على الغرماء وان رده بحكم اقراره لا يرد على الغرماء الا ان يقيم البينة ان هذا العيب كان بالعبد قبل شراء هذا المشتري او يستحلفهم على ذلك فنكلوا الوجه الثاني ان يكون المولى البائع عالما بالعيب وقت البيع من المشتري وهذا الوجه على قسمين ان كان القاضي قضى عليه بقيمة العبد معيبا فليس له ان يرد العبد على الغرماء وان كان القاضي قضى عليه بقيمته صححنا فله ان يرد على الغرماء اذا كان العيب عيبا لا يحدث مثله او يحدث

ان هذا المال هو المال الذي دفعه الى العبد واقر غرماء العبد بذلك كان المولى احق به كذا في المغني \* ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل نقضى المولى من ثمنه الحال ثم حل الاجل ضمنه المولى وسلم للاول ما قبض وان لم يبعه للاول يبيع للثاني ولو طلب صاحب الحال من الناضي بيعه فباعه اعطاه حصته ودفع الباقي الى المولى حتى يحل الاجل فان هلك في يده لم يضمن وشارك الثاني الاول فيما قبض ولو استهلك المولى ما قبض او قضاه غريمه له ضمن للثاني فان توى ما على المولى شارك الثاني الاول ثم يرجعان على الغريم الذي قضاه المولى كذا في التاتارخانية \* ولو لم يبع الناضي العبد للغريم ولكن المولى باعه برضاء صاحب الدين الحال فبيعه جائز ثم يعطي نصف الثمن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن فاذا حل الدين الآخراخذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فان توى ما على المولى من نصف القيمة لم يرجع على الذي اخذ نصف الثمن بشيء واذا باعه المولى بغير امر الناضي والغرماء فبيعه باطل فان اجازوا البيع او قضاهم المولى الدين او كان في الثمن وفاء بدينهم فاعطاهم نقد البيع كذا في المبسوط \* وان باع المولى العبد للمأذون المديون بغير رضاء الغرماء وسلطه الى المشتري ثم جاء الغرماء يطلبون العبد بديونهم فارادوا ان يفسخوا بيع المولى والبائع والمشتري حاضران كان للغرماء ان يفسخوا البيع قال مشأئنا هذا اذا كانوا لا يصلون الى ديونهم فاما اذا كان يصل اليهم الثمن وفي الثمن وفاء بديونهم فليس لهم ان يفسخوا البيع فان كان احدهما غائبا اما البائع واما المشتري اجدعوا على ان المشتري اذا كان غائبا والبائع حاضر مع العبد انه ليس للغرماء ان يفسخوا البيع ويفسخوا العقد معه واما اذا كان المشتري حاضر مع العبد قال ابو حنيفة ومحمد رحم لا خصومة لهم مع المشتري كذا في المغني \* ولو ان الغرماء لم يقدروا على المشتري وعلى العبد المأذون انما قدروا على البائع وارادوا ان يضموا البائع قيمة العبد فلهم ذلك ثم اذا ضموا البائع قيمة العبد اقسموها بينهم بالحصص يضرب كل واحد منهم بجميع دينه في تلك القيمة وجاز البيع في العبد وسلم الثمن للمولى ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعتق العبد كما لو بيع العبد بدينهم ولو اجازوا البيع كان الثمن لهم وبرئ البائع من القيمة فان هلك الثمن في يد البائع قبل ان يقبضه الغرماء من البائع هلك من مال الغرماء وبرئ البائع من القيمة فاذا اعتق العبد اتبعوه بجميع دينهم ولو ان الغرماء اجازوا البيع بعد ما هلك الثمن في يد البائع صححت الاجازة فكان الهلاك على الغرماء

او قضى المولى دينهم فانهم احرار واما عندها ينذعته فيهم ويضمن قيمته للغرماء ان كان موسرا وسعوا في قيمتهم ان كان معسرا ورجعوا بذلك على المولى كذا في الينابيع \* ولو لحق العبد المأذون دين كثير فاعتقه المولى واخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار الغرماء اتباع العبد واخذوا منه الدين رجع العبد على المولى في المال الذي اخذ منه بما اراه من الدين بقيمة ذلك وان كان قائما في يد المولى اتبعه العبد حتى يستوفي منه مقدار ما ادنى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو لم يوف العبد الدين ولكن الغرماء ابرأه منه لم يرجع على المولى بشيء من ذلك المال وكذلك ان كانت امة فاعتقها واخذ منها ماله وولدها وارث يدها وقد كان الدين لحنها قبل الولادة والجنانية ثم حضر الغرماء فان المولى يجبر على ان يدفع اليها ماله التقصي دينها ولا يجبر على دفع الولد والارث ان كان لم يعتقها ولكن تباع فيقتضى من ثمنها ومن ارش اليد الدين وان كان المولى اعتقها للغرماء ان يرجعوا عليه بقيمتها ثم يباع ولدها في دينهم ابصاريا خذون من المولى الارش ايضا ثم يتبعون الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع الدين وتركوا اتباع المولى فان اتبعوها بدينهم فاخذوه منها سلم للمولى ولد الامة وما اخذ من ارش يدها لم يكن لها ان ترجع على المولى بالولد والارث كما لا ترجع بقيمة نفسها ولها ان ترجع على المولى بما اخذ من ماله وكذلك لو باعها للغرماء بدينهم وقبض الثمن ثم اعتق المشتري التجارية فان شاء الغرماء اخذوا الثمن واتبعوا التجارية بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع دينهم فان اخذوا ذلك منها سلم للمولى الثمن وكذلك اذا كان المولى كاتبها باذن الغرماء لهم ان يأخذوا جميع ما يقبض المولى من المكاتبه وليس لهم ان يرجعوا فيها بشيء من دينهم مادامت مكاتبه فان قبض المولى جميع المكاتبه وعتقت فالغرماء بالخيار ان شاؤا اخذوا المكاتبه من السيد ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اخذوا الامة بجميع دينهم فان اخذوه منها سلمت المكاتبه للمولى كذا في المبسوط \* جامع الفتاوى عليه اربعة آلاف درهم وله منافع قيمته ثلثة آلاف درهم فاتفق المولى عليه ذلك واعتق العبد فالغرماء بالخيار ان شاؤوا ضمنوا المعتق اربعة آلاف درهم ويرجع على المولى بثلثة آلاف قيمة المنافع وان شاؤوا ضمنوا المولى اربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المعتق بشيء كذا في التاتارخانية \* وان وقع الاختلاف بين المولى والغرماء فقال الغرماء للمولى قد اعتقه فلنا عليك القيمة وقال المولى لم اعتقه فالتقول قول المولى ويباع العبد للغرماء

الآن انه رد عليه بالبينة او بنكوله معنى هذه المسئلة ان الغرماء حين ارادوا اخذ القيمة من المولى قال ان هذا العبد معيب بعيب كان به وقت بيعي اياه من المشتري فصدقه الغرماء في ذلك وضمنوه قيمته معيبا وكذبوه وقالوا لابل كان العبد صحيحا وقت بيعك اياه من المشتري وانما حدث العيب في يد المشتري فلناحق تضمينك قيمته صحيحا فضمنوه قيمته صحيحا والحكم ما ذكرنا فان كان الغرماء اخذوا القيمة من المولى وظهر العبد في يد المشتري واطلع على عيب قد يم بالعبد فلم يرد على المولى حتى تعيب عنده بعيب آخر لا يكون للمشتري حق الرد على المولى ولكن يرجع عليه بنقصان العيب واذا رجع على المولى بنقصان العيب ليس للمولى ان يرجع على الغرماء بنقصان العيب ذكر المسئلة في هذا الكتاب من غير ذكر خلاف بعض مشائخنا قالوا هذا قول ابي حنيفة رح اما على قول ابي يوسف ومحمد رح له ان يرجع على الغرماء بنقصان العيب قالوا قد نص على هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب كذا في المحيط \* ولو اعتق المولى رقيقا من رقيق المأذون وعلى المأذون دين هل ينفذ عتقه فهو على وجهين اما ان يكون الدين على المأذون مستغرا او غير مستغرق فان كان الدين غير مستغرق كان ابو حنيفة رح يقول اولا بانه لا ينفذ عتقه ثم رجع وقال بانه ينفذ عتقه وان كان الدين مستغرا لا ينفذ عتق المولى عند ابي حنيفة رح قول واحد ا وقال ابو يوسف ومحمد رح ينفذ عتقه على كل حال والخلاف بينهم في هذه المسئلة فرع لمسئلة اخرى وهو ان دين العبد هل يمنع وقوع الملك للمولى في اكسابه فعند ابي حنيفة رح يمنع اذا كان مستغرا قول واحد وان كان غير مستغرق فله فيه قولان على قوله الاول يمنع وعلى قوله الآخر لا يمنع وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا يمنع وان كان مستغرا ولكن يمنع المولى عن التصرف فيه اذا ثبت هذا فنقول اذا اعتق المولى عبدا من كسب العبد المأذون لا يضمن عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن سواء كان موسرا او معسرا الا انه اذا كان المولى معسرا كان للغريم اتباع العبد المعتقد بالقيمة ثم العبد المعتقد يرجع بمادى على المعتقد وهو المولى بخلاف ما لو اعتق المأذون وسعى في قيمته للغرماء حال اعسار المولى فانه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المغني \* وان اعتق عبدا لم يعتقوا عند ابي حنيفة رح يريد به انهم لم يعتقوا في حق الغرماء ولهم ان يبيعوا لهم ويستوفوا ديونهم من ثمنهم واما في حق المولى فهم احرار بالاجماع حتى ان الغرماء لو ابرؤهم من الدين او باعوه من المولى او قضى المولى

قول ابي حنيفة رح يجوز سواء باعه بمثل القيمة او بأقل بحيث يتغابن الناس في مثله او لا يتغابن ولا يؤمر الاجنبي ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة فالاصل عند ابي حنيفة رح ان في تصرف العبد مع الاجنبي يتحمل الغبن اليسير والناحش وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح ان باعه من اجنبي بمثل القيمة او اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز ولا يؤمر المشتري ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة كذا في المغني \* واذا باع العبد المأذون بعض ما في يده من التجارة واشترى شيئاً ببعض المال الذي من تجارته وحابه في ذلك في مرض موت المولى ثم مات المولى من مرضه ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح البيع جائز حابه العبد بما يتغابن الناس في مثله مالم تتجاوز المحاباة ثلث مال المولى فاذا تجاوز ثلث مال المولى فانه يخير المشتري فان شاء ادّى ما زاد على الثلث وان شاء نقض البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث بخلاف ما لو كان المولى صحيحاً وحابه العبد بما يتغابن الناس في مثله او لا يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عند ابي حنيفة رح كيف ما كان تجاوزت المحاباة ثلث المال او لم تتجاوز ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله قول ابي حنيفة رح وما على قول ابي يوسف ومحمد رح ان باع واشترى وحابه بما يتغابن الناس في مثله فانه يجوز ويسلم للمشتري اذا لم يتجاوز ثلث ماله وان تجاوز ثلث ماله يخير المشتري كما لو باع المولى واشترى بنفسه وحابه محاباة يسيرة وان باع واشترى وحابه بما لا يتغابن الناس فيه فانه لا يجوز البيع عندهما حتى اذا قال المشتري انا ودي قدر المحاباة ولا انتقض البيع لا يكون له ذلك على قولهما هذا الذي ذكرنا كله اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين محيط برقبته وبما في يده او لا محيط فباع واشترى وحابه محاباة يسيرة او فاحشة فالجواب فيه عندهما جميعاً كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين كذا في المحيط \* ولو كان الدين على المولى ولا دين على العبد فهذا على وجهين اما ان لم يكن الدين محيطاً بجميع مال المولى او لا يكون محيطاً بجميع ماله فان كان محيطاً بجميع مال المولى فباع العبد واشترى وحابه في المحاباة لا يسلم للمشتري يسيرة كانت او فاحشة الا ان المشتري يخير اذا كانت المحاباة يسيرة بالاجماع فان شاء نقض البيع وان شاء ادّى قدر المحاباة كما لو باشر المولى ذلك بنفسه وان كانت المحاباة فاحشة والمسئلة على الخلاف يخير المشتري عند ابي حنيفة رح وعنهما لا يخير المشتري ولو كان على المولى دين لا محيط بجميع ماله فالبيع من المأذون جائز بالمحاباة اليسيرة والناحشة ويسلم ذلك للمشتري ان لم يتجاوز المحاباة ثلث ماله بعد الدين

واقرارهم باعناق العبد لا يتضمن براءة العبد واذ بقي ديونهم على العبد بعد اقرارهم بالا عناق  
 يباع العبد بديونهم ولا يلتفت الى قولهم كذا في الذخيرة \* العبد المأذون المديون اذا باعه المولى  
 من غير ان الغرماء فاعقته المشتري قبل ان يقبضه فانه يتفق عتقه ان اجاز الغرماء البيع وقضى  
 المولى دين الغرماء او ابرأ الغرماء العبد عن الدين ينفذ عتق المشتري فان ابى الغرماء ان يجيزوا  
 البيع وابى المولى ان يقضى ديونهم فانه يبطل عتقه ويباع العبد للغرماء بديونهم وما اذا قبض العبد ثم  
 اعقته فانه ينفذ عتقه واذ نفذ عتق المشتري بعد القبض فالغرماء بعد هذا بالخيار ان شاؤا اجازوا البيع  
 واخذوا الثمن وان شاؤا ضمنوا البائع القيمة وان ضمنوا قيمة العبد فبيع المولى ينفذ ويسلم الثمن  
 للمولى كذا في المحيط \* واوم يعتقه المشتري ولكنه باعه او وهبه وسلمه فان تم البيع الاول ببعض  
 ما وصفتها به اجازة او قضاء دين او وفاء الثمن بدينهم فاخذوه جازما فعلى المشتري فيه ولو لم يبعه  
 المولى ولكنه وهبه لرجل وسلمه ثم ضمنه الغرماء القيمة نفذت الهبة فان رجع في الهبة بحكم  
 او بغير حكم سلم العبد له لو لم يكن له على الرجل القيمة ولا للغرماء على العبد سبيل فان وجد به  
 عيبا ينقص من القيمة التي غرمها كان له ان يردّه ويأخذ القيمة فان كان عتقه بعد الرجوع في  
 الهبة قبل ان يعلم بالعيب او دبره او حدث به عيب رجع ببايبن العيب والصحة من القيمة  
 والغرماء ان يردوا القيمة ويبيعوا العبد في الدين في غير العتق والتدبير الا ان شاء المولى ان  
 لا يطالبهم بالنقصان ويرضى به معيبا وان كان هذا في جارية قد وطئت بشبهة فوجب لها العتق  
 لم يكن للغرماء عليها سبيل من اجل الزيادة المنصاة ولو كان المولى باعه وعيبد المشتري  
 فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فرجع  
 بنقصان القيمة على البائع ان لم يكن للبائع ان يرجع على الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة  
 العيب من القيمة التي غرمها للغرماء كذا في المبسوط \* واذ باع العبد المأذون شيئا من اكسابه  
 من المولى بدئل قيمته جازان كان مديونا وان لم يكن مديونا لا يجوز ان سام العبد المبيع  
 الى المولى قبل ان يأخذ الثمن من المولى لا يستط الثمن من المولى كذا في المحيط \* واذ باع  
 من المولى شيئا بنقصان ام يجز عند ابي حنيفة رح فاحشا كان الغبن او يسيرا وعند هذا جاز البيع  
 فاحشا كان الغبن او يسيرا ولكن بخير المولى بين ان يزيل الغبن وبين ان ينتض البيع وهذا الذي  
 ذكرنا قول بعض المشائخ وقيل الصحيح ان قوله كقولهما وان باع من اجنبي وعليه دين فعلى



بالف درهم وقيمتة الفادرهم فابطال الآخر البيع بعد القبض او قبله بيع لهما واقتسما ثمنه ولم يبطل من دين المشتري شيء واذا كان على المأذون دين مؤجل فباعه المولى من صاحب الدين باقل من قيمته او باكثر فالثمن للمولى وهو احق به حتى يحل الدين فيدفع الثمن الى الغريم فان توى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيل وان كان على العبد دين آخر مثل دين المشتري فحل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتر العبد ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري فيه كان شريكاً في الدين الذي على العبد او لم يكن شريكاً ولو شارك الآخر فيما قبض من القيمة لم يسلم له ولكنه يأخذ المولى منه ثم يأتى الشريك الآخر فبأخذ ذلك من المولى كذا في المبسوط \* وليس للمولى ان يبيع العبد المأذون الا ان يأذن له الغرماء في بيعه او يقضي الدين او يكون القاضي هو الذي امر ببيعه كذا في السراج الوهاج \* ولو كان دين العبد مؤجلاً فباعه مولاه قبل حلول الاجل جاز بيعه لان الدين المؤجل لا يحجر المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين ان ينقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اعتق المولى العبد المأذون وعليه ديون فاعتاقه جائز وضمن المولى للغرماء قيمته كذا اذا كانت مثل الدين او اقل وما بقي من الديون طوالب العبد به بعد عتقه وان كان الدين اقل من قيمته ضمن ذلك القدر فقط كذا في الكافي \* ولو لم يكن عليه دين ولكنه قتل حراً او عبداً خطأ فاعتقه المولى فان كان يعلم بالجنابة فهو مختار للفداء والغداء الدية ان كان المقتول حراً وقيمة المقتول ان كان عبداً الا ان تزيد على عشرة آلاف درهم فتقص منها عشرة فان لم يعلم بالجنابة غرم قيمة عبده الا ان تبلغ قيمته عشرة آلاف فتقص منها عشرة كذا في المبسوط \* ولو كان عليه دين محيط وجنایات محيطه فاعتقه المولى ولم يعلم به غرم للغرماء قيمة كاملة ولا ولياء الجنایات قيمة كاملة الا اذا زاد على عشرة آلاف فتقص عشرة كذا في التهذيب \* واذا اذن للمدبر او لام الولد في التجارة فلحق كل واحد منهما دين فاعتقه المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من قيمة المدبر وام الولد كذا في الكافي \* وان اعتق المولى جارية المأذون وعليه دين يحيط بقيمتها وما في يده ثم قضى الغرماء الدين او ابرأه الغرماء او بعضهم حتى صار في قيمته وفاء وفي يده فضل عن الدين جاز عتق المولى الجارية ولو اعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط قبل العتق في قول ابي حنيفة ربح ثم وطئها المولى بعد ذلك فجاءت بولد فادعاه فدعوتها جائزة وهو ضامن قيمتها

وان جاوز ثلث ماله بعد الدين بخير المشتري ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا عند أبي حنيفة رح  
وعندهما ان كانت المحاباة يسيرة بجوز البيع والشراء وسلم للمشتري المحاباة ان لم يجاوز ثلث  
ماله بعد الدين وان جاوز لم يسلم له وبخير وان كانت المحاباة فاحشة لا بخير المشتري عندهما ولو كان  
على المولى دين يحيط برقبة العبد وبما في يديه وعلى العبد دين كثير يحيط برقبة العبد وبما في يديه فان  
المحاباة لا يسلم للمشتري يسيرة كانت او فاحشة وبخير المشتري ان كانت المحاباة يسيرة عندهما  
جميعا وان كانت المحاباة فاحشة فكذا الجواب عند أبي حنيفة رح بخير المشتري وعندهما لا بخير  
هذا الذي ذكرنا اذا حاجب المأذون للاجنبي فاما اذا حاجب لبعض ورثة المولى بان باع عن بعض  
ورثة المولى وحاجب وقدمات المولى من مرضه ذلك كان البيع باطلا عند أبي حنيفة رح ولا بخير الموارث  
وعندهما البيع جائز وبخير الموارث فيقال ان شئت نقضت البيع وان شئت بلغت الثمن الى تمام  
قيمه لا يسلم لك شيء من المحاباة وان كان يخرج من ثلث مال المولى الا ان يجيز بقية الورثة  
ويستوى الجواب بين ان يكون على العبد دين او لاديين على العبد وكذا يستوى الجواب  
بين ان يكون على المولى دين او لاديين عليه كذا في المغني \* وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة  
او اقل جاز فان سلم المبيع اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن واذا بطل الثمن صار كانه باع عليه بغير ثمن  
فلا يجوز البيع ومراعاة بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة للمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهرة  
النيرة \* وان حبسه في يده حتى يستوفي الثمن جاز كما باع من مكاتبه كذا في الكافي \* وان كان  
الثمن عرضا فللمولى ان يطالب العبد بالعرض الذي اشتراه منه كذا في المغني \* ولو باع المولى  
مئاعة من عبده باكثر من قيمته بقليل او كثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار ان شاء  
نقض البيع وان شاء حط الفضل عن القيمة كذا في الكافي \* عبدا مؤذونا له عليه دين باع المولى منه  
ثوبا في يد المولى كان الثمن ديناً للمولى على العبد في الثوب يباع فيستوفي المولى دينه من نفسه  
والفضل للمغرماء وان كان فيه نقصان بطل ذلك القدر كذا في التائار خانية نقلا عن الابانة \* ولو كان  
الدين على العبد لشريكين بعضه حال وبعضه مؤجل فوهبه المولى لاحدهما وسله اليه فاشريكه  
ان ينتقض الهبة فان نقضها يبيع العبد فاستوفي الذي نقض الهبة حقه من الثمن وما بقي فهو للمولى  
ولا شيء للموهوب له على المولى ولا على العبد ولا على الشريك ولو باعه المولى من احدهما  
بالف درهم

الى المولى عتق وعلى المولى قيمة العبد كما لو تجز العتق بعد هذا الغرماء بالخيار ان شاؤا  
ضمموا المولى قيمة العبد واخذوا منه ما اخذوا من المكاتب فيقسمونه بينهم بالحصص فان فضل شيء من  
ديونهم اتبعوا العبد بما بقي من دينهم للحال وان شاؤا اتبعوا العبد بجميع ديونهم فان اتبعوا العبد  
واخذوا منه جميع ديونهم سلم للمولى قيمة العبد والمكاتبه ايضا ولا يرجع العبد على مولاه بشيء  
من ذلك لا بقليل ولا بكثير كذا في المغني \* ولو كان العبد ادى بعض الكتابة وبقي بعضها ثم جاء الغرماء  
فانهم يطلون الكتابة ان شاؤا ويبيع العبد للغرماء بدينهم فان لم يطلوا الكتابة ولكنهم اجازوها  
فالمكاتبه جائزة وما قبض المولى من المكاتبه قبل الاجازة وما بقي فهو بينهم بالحصص فان كان  
ما قبض المولى قبل اجازتهم هلك في يد المولى ثم اجاز الغرماء الكتابة فالمكاتبه جائزة والمولى  
لا يضمن ما قبض من المكاتبه فان اجاز الكتابة بعضهم وردا بعضهم لم تجز الكتابة حتى يجيزوها  
ولو انهم ارادوا رد الكتابة فاعطاهم المولى دينهم او المكاتب لم يكن لهم رد الكتابة بعد ذلك كذا  
في المحيط \* وللمولى ان يستخدم المأذون اذا كان دينه الى اجل ولو كان الدين حالا كان لهم  
ان يمنعوه من ذلك وكذلك لو اراد ان يسافر به لم يكن لهم ان يمنعوه اذا كان الدين مؤجلا ولو كان  
الدين حالا كان لهم ان يمنعوه من ذلك وكذلك له ان يؤجره ويبرهنه اذا كان الدين مؤجلا  
فان حل الدين قبل انتضاء مدة الاجارة كان هذا عذرا والغرماء ان ينقض الاجارة فاما الرهن  
فهو لازم من جهة الراهن ولا يثبت للغرماء بعد حل الاجل نقض الرهن كما لا يثبت لهم حق نقض  
البيع الذي نفذ من المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمته فاذا ارادوا تصمينه فافته من  
المرتتهن ودفعه اليهم برئ من الضمان وان افته بعد ما قضى عليه القاضي بضمنان القيمة فالقيمة  
عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو ابى المولى ان يفتكه فقضى الغرماء الدين لبيعه في  
دينهم كان لهم ذلك كذا في المبسوط \* عبدا مأذون عليه دين باعه المولى من رجل واعمله بالدين  
فللغرماء ان يردوا البيع وتاريله اذا كانوا لا يصلون الى الثمن اما اذا وصلوا الى الثمن وليس  
في البيع محاباة فليس لهم ان يردوا البيع والصحيح ان يردوا البيع اذا لم يف الثمن بديونهم  
كذا في الجامع الصغير \* ولو باع عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري  
خصما للغرماء اذا انكر المشتري الدين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو صدقهم المشتري  
في الدين كان للغرماء ان يردوا البيع بالاجماع ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة

للغرماء ثم الجارية حرة لسقوط حق الغرماء عنها والاستيلاد وعلى المولى العقر للجارية كذا  
 في المبسوط \* وإذا دبر المولى عبده المأذون المديون فتدبيرة جائز وليس للغرماء ان ينقصوا  
 تدبيرة وإذا لم يكن للغرماء ان ينقصوا تدبير المولى كان لهم الخيار ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة  
 العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم وأي ذلك اختاروا بطل حقهم في الآخرون ضمنوا  
 المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق وبقي العبد مأذونا على حاله وإذا استسعوا  
 العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكمالها وبقي العبد مأذونا على حاله وإذا بقي العبد مأذونا  
 على حاله فإن اشترى بعد ذلك وباع فلحقه دين كثير كان لأصحاب هذا الدين ان يتبعوا المدبر  
 واستسعوا بدينهم ولا سبيل لهم على المولى ولهم استسعاء المدبر بخلاف أصحاب الدين الذين  
 وجب لهم الدين قبل التدبير فإن المولى يضمن لهم القيمة فإذا استسعى الغرماء الآخرون  
 المدبر في دينهم فادى اليهم من سعائته لم يكن للغرماء الأولين الذين ضمنوا المولى القيمة  
 من ذلك لا قليل ولا كثير وان بقي شيء من السعاية من الغرماء الآخرين يكون للمولى  
 ولا يكون للغرماء الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان قتل المدبر  
 حتى وجب قيمة فلا شيء للغرماء الأولين من قيمته ويكون القيمة للغرماء الآخرين يستوفون  
 من ذلك ديونهم كذا في المغني \* وإذا لحق العبد المأذون دين ثلثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمته  
 الف درهم ثم دبر المولى فاختر بعض الغرماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسعاء العبد فذلك  
 لهم فان كان اختار ضمان المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم الذي  
 اختار السعاية ان اخذها من العبد قبل ان يأخذ الآخرون شيئاً من القيمة لم يكن لهما حق المشاركة  
 معه فيما قبض وإذا اراد الذي اختار السعاية ان يأخذ المولى بنصيبه أو شارك صاحبه فيما يقبضان  
 من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الآخرون بعد اختيارهما ضمان المولى وان اراد ان يبيعا  
 المدبر بينهما ويدعيا تضمين المولى لم يكن لهما ذلك وان سلم ذلك لهم المولى فإن اشترى المدبر  
 بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان جميع كسب المدبرين صاحب الدين الذي اختار سعائته  
 وبين أصحاب الدين الذي لحقه آخر ليس لاحد منهم ان يأخذ منه شيئاً دون صاحبه فان كان  
 الاول الذي اختار سعائته قبض شيئاً من سعائته قبل ان يلحقه الدين الآخر سلم ذلك له كذا  
 في المبسوط \* لو لم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون حتى ادّى المأذون جميع الكتابة

وعليه دين فزوجها المولى منه لم يجز لمكان الدين وله ان يبيعها ويبيع ولد هانمه ولو قضى دينه بعد التزويج جاز ولادين عليه فهو بمنزله تزويجه ولادين عليه كذا في المغني في المتفرقات \* واذ كان المأذون عن رجل بالف درهم بامر مولاه ولادين عليه ثم باعه المولى فللمكفول له ان ينقض البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للمكفول له ان ينقض البيع ولكن يتبع العبد بكفالاته حيث كان وهذا عيب فيه للمشتري ان يرد به ان شاء فان كانت الكفالة على انه كفيل بنفس المطلوب ان لم يعط المطلوب ما عليه المولى كذا لم يكن للمشتري ان يرد به بعيب هذه الكفالة قبل وجود الشرط فاذا وجب على العبد لوجود شرطه رده للمشتري ان لم يكن علم بها حين اشتراؤه وان كان علم بها حين اشتراؤه فليس له ان يرد به بهذا العيب ابدأ كذا في المبسوط \* المولى اذا باع العبد المأذون باذن الغرماء صح وتحول الحق الى الثمن والمولى بمنزلة الوكيل حتى لو توىي الثمن على المشتري كان التوىي على الغرماء ولو قبض المولى الثمن وهلك في يده هلك عليهم ايضا ولكن لا يستطردن الغرماء يأخذون العبد اذا عتق كذا في التاتارخانية \* ولو امر المولى عبده المأذون فكفل الرجل بالف درهم عن رجل على ان الغريم ان مات ولم يكن يدفع المال الى رب المال والعبد ضامن للمال فهو جائز فان باعه المولى من رب المال بالف او باقل فبيعه جائز ويقبض الثمن فيضع به ما بدا له فان مات المكفول عنه قبل ان يؤدي المال كان للذي اشترى العبد من المولى ان يرجع بالثمن على المولى فيأخذ منه قضاء دينه وان كان الثمن هلك من المولى لم يضمن المولى شيئا وان هلك بعضه اخذ الباقي بدينه والهالك صار كان لم يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده ان شاء ولم يكن له من الثمن شيء على المولى ولكن يباع له العبد المردود حتى يستوفي من ثمنه الثمن الذي نقد البائع فان فصل شيء اخذه هذا الفضل من دينه الاول وان نقص الثمن الآخر عن الثمن الاول لم يكن له على البائع شيء من النقصان كذا في المبسوط \* الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور يجب ان يعلم بان الاذن يبطل بالحجور ولكن يشترط ان يكون المحجور مثل الاذن حتى انه اذا كان الاذن عامابان علم بالاذن اهل سوقه وانما يعمل الحجر اذا كان عامابان علم بالحجر اكثر من اهل السوق ولا يعمل اذا كان دونه بان حجرة في بيته او عند رجل واحد او رجلين او ثلثة علم العبد بذلك ولم يعلم واذا كان الاذن خاصا غير منتشر فيما بين اهل سوقه بان الاذن العبد

بينهم وبين البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لكن لهم ان يضمنوا البائع قيمته فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن للبائع وان اختاروا اجارة اخذوا الثمن كذا في التبيين \* واذا لم يكن على المأذون دين فأمرة مولاة ان يكفل عن رجل بالالف فقال العبد المكفول له ان لم يعطك فلان مالك عليه وهو الف فهو عبي فاضمان جائزوكذاك لو قال ان مات فلان ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو علي فهو جائز علي ما قال فان اخرج المولى عن ملكه بيعا وهبة ثم مات المكفول عنه قبل ان يعطي المكفول له حقه فان المكفول له يضمن المولى الاقل من دينه ومن قيمته ولا يبطل بيع المولى في العبد ولا هبته وكذلك هذا في ضمان الدرك لو امر عبده ان يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم ان المولى باعه ثم استحققت الدار للمشتري ان يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الثمن باعتبار انه فوت عليه محل حقه فان لم يخرج المولى من ملكه حتى لحق العبد دين يحيط رقبته ثم استحققت الدار من يد المشتري فان العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عنقه كذا في المبسوط \* ولو باع المولى دارا من عبده المأذون ان لم يكن على العبد دين لا يكون بيعا وان كان عليه دين فالبيع جائز فان كان الثمن مثل قيمتها واقل فللشفيع الشفعة وان كان اكثر من قيمتها فالبيع باطل عند ابي حنيفة رح ولا شفعة فيها وقال ابو يوسف ومحمد رح يبطل الزيادة وبأخذ الشفيع بالشفعة ان رضي به المولى كذا في الينابيع \* ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون او اشتراه اذ لم يكن عليه دين وكذلك لا شفعة للعبد فيما باع مولاة واشتراه فان كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه الا في وجه واحد وهو ما اذا باع العبد دارا باقل من قيمتها بما يتغابن الناس فيه او غير ذلك لم يكن للمولى فيها الشفعة ولو باع العبد من مولاة دارا ولا دين عليه واجنبي شفيعها فلا شفعة له فان كان عليه دين وكان البيع بمثل القيمة او اكثر فله الشفعة وان باعها باقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في قول ابي حنيفة رح وعندهما للشفيع ان يأخذها بقيمتها او يتركها فان تركها الشفيع اخذها المولى بتمام القيمة ان شاء كذا في المبسوط \* المولى اذا زوج عبده المأذون جاز كذا في التاتارخانية \* عبد مأذون له في التجارة اشترى جارية ولا دين عليه فزوجها المولى اياه جاز وقد خرجت من التجارة وليس له ان يبيعها ولا تباع للغرماء فيما يلحقه من الدين بعد ذلك فان اشتراها عليه

او امرأة عدل او فاسق كذا في المغني \* وان اخبره بذلك رجل لم يرسله مولاه لم يكن حجرا في قياس قول ابي حنيفة رح حتى يخبره به رجلان او رجل عدل يعرفه العبد وقال ابو يوسف ومحمد رح من اخبره بذلك من رجل او امرأة او صبي صار محجورا عليه بعد ان يكون الخبر حقا كذا في المبسوط \* ومعنى قوله بعد ان يكون الخبر حقا ان يجيء المولى بعد ذلك ويقر بالحجر اما لو انكر الحجر لا يصير محجورا كذا في المحيط \* ولو جن العبد جنونا مطبقا صار محجورا عليه وان افاق بعد ذلك لا يعود اذنه كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن مطبقا بان كان يحسن ويتيق لا يحجر ثم اختلفوا في تحديد الجنون المطبق قال محمد رح اذا كان الجنون دون الشهر فليس بمطبق وان كان شهرا فصاعدا فهو مطبق ثم رجع فقال ما دون السنة ليس بمطبق والسنة وما فوقها فهو مطبق كذا في المغني \* وفي ان يجندى اذا ارتد العبد صار محجورا عليه عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يصير محجورا فاما اذا لحق بدار الحرب صار محجورا عليه وقت اللحق عندهما وعندة عن وقت الارتداد ولو اغمى عليه لم يصير محجورا عليه كذا في السراج الوهاج \* فان اسر بعد ما لحق بدار الحرب واخذة المشركون فالمولى احق به والدين الذي كان عليه فهو بحاله عند ابي حنيفة رح وقالوا بطل كذا في التنازع \* واذا ابق المأذون صار محجورا عليه عند علماءنا الثلاثة رح فان عاد العبد من الاباق هل يعود الاذن لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود كذا في المحيط \* فان كان العبد باع واشترى في حال اباقة لم يلزمه شيء من ذلك فان قال الذي بايع العبد ان العبد لم يكن آبقا ولكن ارسله المولى وقال المولى كان آبقا فالقول قول الذي بايعه وعلى المولى البينة ان عبده كان آبقا وانه باع واشترى منه في حال اباقه وان اقاما البينة فالبينة بينة الذي بايعه وان اتفق المولى والذي بايع العبد على الاباق الا ان الذي بايع العبد قال بعث منه قبل الاباق وقال المولى بعث منه بعد الاباق فالقول قول البائع ايضا فان اقاما البينة فالبينة بينة البائع ايضا كذا في المغني \* المدبر اذا كان مأذونا بقاء لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا اسره العدو لا يصير محجورا قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا وان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا كذا في فتاوى قاضيخان \* العبد المأذون اشترى عبدا واذن له في التجارة حتى صم الاذن ثم ان المولى حجر على احدهما ان حجر على

بمحضر من رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فإذا حجرة بمحضر من هؤلاء وعلم العبد عمل حجرة كذا في المغني \*  
وأن كان الأذن بحضرة العبد لا غير فحجرة بحضرة منه يغفل حجرة وإن حجرة من غير علمه  
لا يعمل حجرة وإذا أذن لعبده وعلم العبد به ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالحجر لا يعمل حجرة  
وإذا أذن لعبده ولم يعلم العبد بالأذن ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالحجر عدل حجرة <sup>(٥)</sup> هكذا  
في الذخيرة \* ولو حجر عليه في بيته بمحضر من أكثر أهل سوقه ينحجر كذا في الكافي \* ولو خرج  
العبد إلى بلد للتجارة فأتى المولى أهل سوقه فاشهدهم أنه قد حجر عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن  
هذا حجر عليه وكذلك لو كان العبد في المصر ولكنه لم يعلم بالحجر فليس هذا الحجر عليه بل ينفذ  
تصرفه مع أهل سوقه ومع غيرهم ما لم يعلم بالحجر فإذا علم العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو  
محجور عليه حين علم وما اشترى وباع قبل أن يعلم فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو رآه المولى  
بيعه وبشترى بعد ما حجر عليه قبل أن يعلم العبد فلم ينهه ثم علم العبد بالحجر يبقى مأذونا استحسانا  
كذا في المغني \* المولى إذا باع العبد المأذون أن لم يكن عليه دين يصير محجورا علم أهل السوق  
أولم يعلم وإن كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجورا  
بنفس البيع هذا إذا كان الدين حالا فإن كان دين العبد مؤجلا لا يحجر المولى عن بيعه كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموهوب له يصير محجورا  
فلو رجع في الهبة لا يعود الأذن وكذا في فضل البيع لو أن المشتري وجد بالعبد عيبا وردّه بقضاء قاض  
لا يعود الأذن وإن عاد إليه قديم ملكه كذا في المحيط \* وإذا باع المولى عبده المأذون له يبيعا فاسدا  
بخر أو خنزير وسلم إلى المشتري فباع واشترى في يده ثم رد إلى البائع فهو محجور عليه وكذلك  
لو قبضه المشتري بأمر البائع بحضرته أو بغير حضرته وقبضه بحضرة البائع بغير أمره ولو قبضه بغير أمره بعد  
ما انفق لم يصير محجورا ولو كان البيع بدينة أو دم لم يصير محجورا عليه في جميع هذه الوجوه كذا في المبسوط \*  
ولو باع يبيعا صحيحا على أن البائع بالخيار ثلثة أيام فهو على أنه ما لم ينفذ البيع لأنه لم يزل عن  
ملكه ولو كان الخيار للمشتري فهو حجر كذا في خزانة المفتين \* وإذا حجر المولى على  
عبده بمحضر من أهل سوقه والعبد غائب فأرسل المولى إليه رسولا يخبره بالحجر فآخبره بذلك صار  
العبد محجورا سواء كان الرسول حرا أو عبدا رجلا أو امرأة ميثلا أو فاسقا وكذلك لو كتب إليه  
كتابا أو وصل إليه الكتاب صار محجورا سواء وصل إليه كتاب على يده حرا أو عبدا رجلا أو عبي



وقضي بلحاقتها فهو حجر على عبدها ولورجعت قبل قضاء القاضي بلحاقتها فهو على اذنه كذا  
 في خزائن المفتين \* واذا اذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال  
 فان حجر عليه رب المال فحجره باطل كذا في المبسوط \* وان ولدت الامة المأذونة من مولاها فذاك  
 حجر عليها ويضمن قيمتها ان ركبتهاديون وان ولدت من غير مولاها لا تحجر به ثم ينظر ان انفصل  
 الولد منها وليس عليها دين فالولد للمولى حتى لو لحقها دين بعد ذلك فلا حق للمغرماء فيه وان  
 ولدت بعد ثبوت الدين فانه يباع في دين الغرماء الذين ثبت حقهم قبل الولادة دون الذين  
 ثبت حقهم بعد الولادة كذا في الجوهرة النيرة \* جارية اذن لها في التجارة فاستدان اكثر من قيمتها  
 ثم دبرها المولى فهي مأذونة لها على حالها والمولى ضامن بقيمتها للغرماء كذا في الجامع الصغير \*  
 واذا حجر على المأذون فاقراه جائز فيه ما في يده من المال عند أبي حنيفة رح ومعناه انه يقرب ما  
 في يده انه امانة لغيره او غصب منه او يقرب دين على نفسه فيقتضيه بما في يده وقال لا يصح اقراره  
 ويؤخذ بعد العتق وما في يده لمولا كذا في الكافي \* واذا حجر ارجل على عبده المأذون له  
 في التجارة ثم ان العبد اقر على نفسه فهذا على وجهين ان لم يكن في يده كسب الاذن فانه لا يصح  
 اقراره للحال حتى لا يؤاخذ به للحال سواء كان عليه دين الاذن او لم يكن عندهم جميعا  
 فاما اذا كان في يده كسب الاذن فهذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يكون كله فارغا عن دين  
 الاذن او كان كله مشغولا بدين الاذن او كان بعضه فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا فان كان  
 كله مشغولا بدين الاذن فانه لا يصح اقراره في حق الكسب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له  
 بعد الحجر بغرماء الاذن في كسب الاذن بل يكون جميع ما في يده من الكسب لغرماء الاذن  
 وان كان بعض ما في يد العبد من الكسب بعد الحجر فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا صح  
 اقراره عند أبي حنيفة رح بقدر الفارغ عن دين الاذن وهذا كله اذا كان العبد باقيا في ملك الاذن  
 فاما اذا خرج عن ملكه بسبب من اسباب الملك كالبيع والهبة ونحو ذلك ثم اقر وانه لا يصح اقراره  
 عندهم جميعا سواء كان في يده كسب او لم يكن كذا في المحيط \* ولو كان في يده مال حصل له  
 بالا حنطاب ونحوه فاتقربه لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق هكذا في النهاية \* واذا حجر على عبده وفي يده  
 الف درهم فاخذها المولى ثم اقر العبد انها كانت ودیعة في يده لفلان وكذب المولى لم يصدق  
 على ذلك فان عتق لم يلحقه من ذلك شيء ولو كان غصبا اخذ به اذا عتق ولو حجر عليه وفي يده

الثاني لا يصح حجرة سواء كان على الاول دين او لم يكن وان حجر على العبد الاول لاشك ان الاول يصير محجورا وهل يصير الثاني محجورا ان كان على الاول دين يصير محجورا وان لم يكن على الاول دين لا يصير الثاني محجورا او لم يكن شيء من ذلك ولكن مات العبد الاول فالجواب فيه كالجواب فيما اذا حجر المولى على العبد الاول ولو لم يمت الاول ولكن مات المولى كان حجر على العبد بن سواء كان على الاول دين او لم يكن كذا في المغني \* ولا يجوز حجرة على المأذون مكاتبه كما لا يجوز على مأذون مأذونه كذا في خزانة المفتين \* واذا اذن المكاتب لعبده في التجارة ثم عجز وعاهه دين او ليس عليه دين فهو حجر على العبد وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء او عن غير وفاء او عن ولد مولود في المكاتبه فان اذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في التجارة لم يجز اذنه وكذلك الحر اذا مات وعليه دين وله عبد فان له وارثه في التجارة فاذنه باطل فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينفذ اذنه ايضا فان ابرأ اياه من المال الذي قضى عنه بعد اذنه للعبد نفذ اذنه وجاز ما اشترى قبل قضاء الدين وبعده ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فاذا اذن الوارث له في التجارة جائز وكذلك ابن المكاتب لو اذن للعبد الذي ترك ابوه في التجارة ثم استقرض مالا من انسان فتقضى به الكتابة لم يكن له اذن في التجارة صحيحا ولو وهب رجل لابن المكاتب مالا فتقضى به الكتابة جاز اذنه للعبد الذي في التجارة كذا في المبسوط \* ولو اذن الوصي لليتيم او لعبده ثم مات واوصى الى آخر فتوفته حجر عليه واذا اذن القاضي ثم عزل او مات فهو على اذنه كذا في خزانة المفتين \* وفي الغتاي العتائية ولو اذن الاب لعبده ثم اشتراه الاب او ورثه بطل الاذن ولا يبطل اذن عبد الصبي باذنه وكذا بصوت الاب بعد اذنه وكذا سكوت الاب اذا رآه يتصرف اذن كذا في التاتارخانية \* واوارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل او مات ارلحق بدار الحرب وقضى بلحاظه فجميع ما صنع العبد بعد رد المولى باطل وان اسلم قبل ان يلحق بها او بعد ما لحق بها قبل قضاء القاضي ورجع فذلك كله جائز في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح جميع ذلك جائز الا ما صنع العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع حتى يقضى القاضي بلحاظه وان رجع قبل ذلك جاز كذا في المبسوط \* ولو كانت امرأة فار تدت فمأذونها على اذنها ولو لحقت بدار الحرب وقضى

الاول منها خمسمائة والخمسمائة الباقية للذي اقر له العبد بالالف وهو محجور عليه فإخذته وند  
بقي عليه من الدين خمسمائة فيؤاخذ به بعد العتق ويتبع صاحب الوديعة بوديعة كلها فيباع فيه  
الا ان يقضيه المولى وفي قول ابي يوسف ومحمد رح خمسمائة من الالف لصاحب الدين الاول  
 وخمسمائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة فيه العبد بخمسمائة درهم ويبطل من وديعة الخمسمائة  
 التي اخذها المولى فان ملك من هذه الالف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب  
 الدين خاصة ويلزم رقبة العبد من الوديعة خمسمائة كذا في المبسوط \* واذا اذن لعبد في التجارة  
 ثم حجر عليه ثم اذن له فاقربعد ذلك انه كان استقرض من هذا الف درهم في حال اذنه الاول  
 وقبضها منه واقران هذا الرجل كان استودعه في حال اذنه الاول وديعة واستهلكها وصدقه بذلك  
 رب المال فانه يؤاخذ به للمحال وهذا بخلاف ما لو اقر في حالة الاذن بالقرض او باستهلاك الوديعة  
 في حالة الحجر وصدقه رب المال حيث لا يؤاخذ به للمحال كذا في المغني \* واذا اقر العبد المحجور عليه  
 باستهلاك الف درهم لرجل لم يؤاخذ به حتى يعتق فاذا عتق اخذ بذلك وان ضمن عنه رجل  
 هذا الدين قبل ان يعتق اخذ به الكفيل حالا فان اشتراه صاحب الدين فاعتقه او امسكه بطل دينه  
 عن العبد ولكنه يأخذ الكفيل بالاقل من الثمن ومما ضمنه ولو لم يشتره ولكن صاحبه وهبه منه وسامه اليه بطل  
 دينه عن العبد وعن الكفيل فان رجع في هبته لم يعد الدين ابدا وهذا قول محمد رح وعند ابي يوسف رح  
 يعود الدين برجوعه في الهبة كذا في المبسوط في باب بيع المولى عبده المأذون \* واذا اذن  
 الرجل لعبده في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم انها كسب الاذن الاول  
 فاقرانها كانت وديعة لفلان او اغتصبها من فلان وكذبه المولى في ذاك فانه يصح اقراره عند  
 ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا يصح اقراره كذا في المحيط \* واذا اذن لعبده  
 في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم انها كانت في حال الاذن الاول في يده  
 فاقرانها وديعة لفلان فهو مصدق في قول ابي حنيفة رح فكذلك لو اقر بالف في يده انه غصبها  
 من فلان في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول ابي حنيفة رح وقال لا يصدق العبد على الالف  
 وهي للمولى ويتبع المقر له العبد بما اقر له به في رقبته فيتبعه فيه وكذلك لو اقر بها بعد ما لحقه الدين  
 في الاذن الثاني فالالف للمقر له في قول ابي حنيفة رح وعندنا هي للمولى كذا في المبسوط \*

الباب السادس في اقرار العبد المأذون له واقرار مولاه اذا اقر العبد بدين فهذا على وجهين ان اقر

الف درهم وعليه الف درهم فاقران هذه الالف وديعة عنده لفلان او مضاربة او قرض او غصب فلم يصدق  
علي ذلك واخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الالف دينا عليه يؤاخذ بها ولو حجر عليه  
وفي يده الف درهم فاقربدين الف درهم عليه ثم اقران هذه الالف وديعة عنده لفلان فالالف  
في قياس قول ابي حنيفة رح لصاحب الدين فاذا صرف المال الى المقر له بالدين ثم عتق اتبعه  
صاحب الوديعة ولو كان اقرا ولا بالوديعة كانت الالف لصاحب الوديعة ويتبعه صاحب الدين  
بدينه بعد العتق وفي قول ابي يوسف ومحمد رح اقراره بالوديعة باطل والالف يأخذها المولى  
ولا يتبعه صاحب الوديعة اذا عتق فاما المقر له بالدين يتبعه بعد العتق بدينه ولو اقر اقرارا متصلا  
فقال لفلان علي الف درهم وهذه الالف وديعة لفلان كانت الالف بينهما نصفين في قول  
ابي حنيفة رح واذا عتق اخذاه بما بقي لهما ولو بدأ في هذا الاقرار المتصل بالوديعة كانت الالف  
لصاحب الوديعة ولو ادعى جميعا فقال صدقتا كانت الالف بينهما نصفين كذا في المبسوط \*

واذا حجر علي عبده المأذون ثم اذن له مرة اخرى فاقرب في حال اذنه الثاني انه قد اقر بعد الحجر  
انه قد اغتصب من هذا الرجل الف درهم في حال اذنه الاول واستقرض منه الف درهم فان صدقه  
المقر له في ذلك فان العبد لا يؤاخذ به للحال وانما يؤاخذ به بعد العتق وان كذبه المقر له وقال انما اقررت به  
بعد الاذن فالقول قول المقر له ويؤاخذ به العبد للحال وهذا بخلاف ما لو اقر المأذون انه كان غصب منه  
الف درهم في حالة الحجر فانه يؤاخذ به في الحال وصدقه المقر له في ذلك او كذبه كذا في المغني \*

ولو حجر علي عبده وفي يده الف درهم فاقرب لرجل بدين الف درهم او بوديعة الف درهم بعينها  
ثم ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فاذا عتق اخذ بالدين دون الوديعة ولو  
حجر عليه وفي يده الف درهم وعليه دين الف درهم ثم اذن له فاقرب بدين الف درهم لرجل آخر  
او وجبت عليه ببينة فالالف التي في يده لصاحب الدين الاول خاصة وكذلك ان اقر العبد  
ان هذا الدين كان في حال الاذن وكذلك ان اقرانها وديعة عنده لرجل او دعها اياه  
في حال الاذن الاول فالاول احق بالالف ويتبع صاحب الوديعة العبد بها في رقبته وعندهما الالف  
لمولاة ويتبع بالدين في رقبته فبياع فيه الا ان يقضي المولى دينه ولو حجر عليه وفي يده الف درهم  
وعليه دين خمسمائة فاقرب بعد الحجر بدين الف درهم ثم اذن له فاقران تلك الالف التي كانت في يده  
وديعة او دعها اياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعة والالف التي في يده لصاحب الدين

ممن يعبر عن نفسه وان كان ممن لا يعبر عن نفسه حتى كان القول قول المأذون انه مملوك ثم اقرانه  
 حراً الاصل فان اقراره بهذا اقرار بحرية طرية فلا يصح ما اذا لم يظهر في العبد المقرب امارات الرق وعلاماته  
 فاقر المأذون انه حراً الاصل فهذا اقرار بحرية الاصل لا بحرية طرية فيصح من المأذون وفيما اذا قال هذا  
 العبد ابن فلان او دعه فلان لم يظهر في العبد المقرب امارات الرق فاذا قال انه بن فلان او قال انه حراً الاصل  
 كان هذا اقراراً بحرية الاصل فيصح عنه كذا في المحيط \* ولو كان المأذون اشترى عبداً من رجل  
 وقبضه بمحض من العبد والعبد ساكت ثم اقرانه بن فلان او انه حراً الاصل لم يملك قط لم يصدق  
 كذا في الذخيرة \* ولو اقر بشيء بعينه في يديه انه لفلان غصبه منه او دعه آية وعليه دين كبير  
 بدى بالذي اقر به بعينه كذا في المبسوط \* واذا اقر العبد المأذون بديون كثيرة فان الغرماء يشتركون  
 فيما كان في يده من الكسب وفي ثمن رقبته اذا بيع ولا يكون المتقدم من الغرماء متقدماً على  
 المتأخر كذا في الذخيرة \* ولو اشترى المأذون من رجل عبداً ونقده الثمن وعليه دين او لاديين  
 عليه ثم اقران البائع امتق هذا العبد قبل ان يبيعه آية او انه حراً الاصل وانكر البائع ذلك فالعبد  
 مملوك على حاله وكذلك اقرار بالتدبير من البائع او كانت جارية فاقربولادتها من البائع فان صدقه  
 البائع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن عليه كذا في المبسوط \* ولو كان العبد المأذون لم يقر بشيء  
 من ذلك ولكنه اقران البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك  
 وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع  
 ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان اقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون  
 على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البيينة على ما ادعى على البائع او حلف المأذون  
 البائع على ما ادعى ونكل ورجع المأذون على البائع بالثمن كذا في المحيط \* واذا كان على  
 المأذون دين فاقرب شيء في يديه انه وديعة لمولاه او لابن مولاه او لايه او لعبد له تأجر عليه دين  
 اولاديين عليه او لمكاتب مولاه او لام ولده فاقرار لمولاه ومكاتبه وعبدته وام ولده باطل فاما اقراره  
 لابن مولاه او لايه جائز ولو لم يكن على العبد دين كان اقراره جائزاً في ذلك كله وان لحقه  
 دين بعد ذلك لا يبطل حكم ذاك الاقرار وان كان اقر بدين لا احد منهم ثم لحقه دين بعد ذلك  
 لم يكن للمقر له شيء ان كان هو المولى او ام ولده او عبده الذي لا دين عليه فان كان عليه دين  
 او كان اقر لمكاتب مولاه او لايه ثم لحقه دين اشتركوا في ذلك واذا اقر المأذون لابنه وهو حراً او لايه

بدين التجارة صح اقراره في حق المولى يؤاخذ به الحال سواء صدقه المولى او كذبه وان اقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يؤاخذ به الحال وانما يؤاخذ به بعد العتق قال في الاصل اذا اقر العبد المأذون بغصب او ودیعة جمدها ومضاربة او بضاعة او عارية جمدها او دابة عقرها وثوب احرقه او آجرا جارية او مهر جارية اشتراها ووطئها فاستحقت في يده فذلك كله دين يؤاخذ به للحال قالوا ما ذكر من الجواب في الاصل محمول على ما اذا اقر بعقروا حرقا بعد القبض حتى يصير غاصبا لهما بالاخذ فيجب الضمان من وقت الاخذ وفي تلك الحالة المضمون مال فاما اذا احرق قبل القبض او عقرا الدابة قبل القبض فانه لا يصح اقراره حتى لا يؤاخذ به هكذا في المحيط \* ولو اقرانه افتض حرة او امته بکرا باصبعه فعندهما لا يلزمه في الحال الا بتصديق المولى وهو اقرار بجناية وقال ابو يوسف رح هو اقرار بالمال ويؤاخذ به في الحال ولو غصب جارية بکرا افتضها باصبعه فان اراد مولاهما تضمينه بالغصب قبل اقراره لان ضمان الغصب من التجارة وان اراد تضمينه بالاقتضاغ لم يكن له ذلك لانه جناية فلا يثبت باقراره ولو غصب جارية بکرا فذهب بها ووطئها فان ضمنه المولى نقصان البکارة بالغصب ضمنه في الحال وان ضمنه بالوطئ لم يلزمه حتى يعتق كذا في السراج الوهاج \* واذا اقر العبد المأذون انه اشترى جارية هذا الرجل وهي بکرا فافتضها لزمه العقر كغيره من الديون اذا استحقت الجارية ويؤاخذ به في الحال كذا في خزائن المغنين \* وكذلك لو غصب جارية بکرا فافتضها رجل في يده ثم هرب كان لمولاهما ان يأخذ العبد بعقروها كذا في المبسوط \* وان اقر بالاقتضاغ بالنكاح بغير ان مولاه لا يلزمه ولو صدقه مولاه في الاقتضاغ بنكاح فاسد بدى بدين الغرماء فان بقي شيء اخذه مولى الامة من عقروها وعن ابي يوسف رح ينبغي انه يضرب صاحب الجارية مع الغرماء صدقه المولى او كذبه كذا في المغني \* ولو كان العبد اقرانه ووطئها بنكاح وجمد المولى ان يكون اذن له في ذلك لم يؤاخذ بالمهر حتى يعتق كذا في المبسوط \* العبد المأذون اذا اقر لعبد في يده انه بن فلان بن فلان اودعه او قال انه حر لم يملك قط فالقول قوله والاصل في جنس هذه المسائل ان المأذون اذا اقر بحرية طارية لما في يده لا يصح اقراره ومنى اقر بحرية الاصل الثابتة بالظاهر صح اقراره وانما يكون مقرا بحرية طارية اذا ظهر في العبد المقر به امارات الرق وعلاماته وذلك بان اقر المأذون بان هذا مملوك ورقيق وصدته المملوك في ذلك ان كان ممن

للحال وانما يؤخذ به بعد العتق في قول ابي حنيفة ومحمد راجح وان كذبه المقر له في اضافة الاستهلاك الى حالة الحجر فانه يؤخذ به في الحال كذا في المحيط \* وكذلك الصبي او المعتوه الذي يعتل البيع والشراء وقد اذن له في التجارة فيقر بنحو ذلك كذا في المبسوط \* اقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لا يصح كذا في السراجية \* العبد المأذون اذا اقر لحراً تقبل شهادة العبد له لو كان العبد حراً كزوجته اذا اقر لها فانه لا يصح اقراره كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الايضاح اقرار بجناية على عبد او حراً ومهر ورجب عليه بكتاب جائز او فساداً وشبهة فان اقراره باطل لا يؤخذ به حتى يعتق اما الواقف بما يوجب التود يصح والمقر له استيفاء كذا في العيني شرح الهداية \* ولو كان العبد صغيراً او كان صغيراً حراً او معتوها فاقروا بعد الاذن انهم قد اقروا له بذلك قبل الاذن كان القول قولهم كذا في المبسوط \* واذا اقر العبد المأذون في مرض موت المولى بدين من غصب او بيع او فرض او ودعة فائدة بعينها او مستهلكة او مضاربة فائدة بعينها او مستهلكة او غير ذلك من التجارات فهذا على وجهين ان كان على المولى دين وحب في صحته يحيط بماله وبرقبته وبما في يده فاقرار العبد في مرض موت المولى بالدين على نفسه وعلى المولى دين الصحة لا يصح اذا لم يكن في مال المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى وان كان على المولى دين قد اقر به في مرضه فاقرار العبد على نفسه بالدين في مرض المولى صحيح وان كان في تركة المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى صح اقرار العبد وبدئ بدين المولى والفضل لغرماء العبد وان كان مال المولى غائباً وبيع العبد وما في يده وقضي به دين المولى ثم حضر مال المولى وقد بقي من دين المولى شيء فان القاضي يقضي من المال الذي حضر ما بقي من دين المولى فان فضل شيء من ذلك نظر القاضي فيما بقي من دين المولى فيأخذ منه مقدار ثمن العبد وثمن كسبه وقضي من ذلك دين العبد كذا في المحيط \* وان كان دين العبد اكثر من ذلك فما زاد على ثمن العبد ومالية كسبه من تركة المولى يكون لوارثه لا حق فيه لغريم العبد كذا في المبسوط \* هذا اذا كان على المولى دين الصحة ولم يكن على العبد دين حتى اقر في مرض المولى بدين على نفسه فاما اذا كان على كل واحد منهما دين وجب في صحة المولى واقرار العبد على نفسه بدين في مرض موت المولى فهذه المسئلة على وجوه احدها ان يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد الذي وجب عليه في صحة المولى ولا يفضل من دين المولى

او تزوجته وهي حرة او مكاتب ابنه او لغيره ابنه وعليه دين او لاديين عليه وعلى المأذون دين  
اولاديين عليه فاقتراره لهؤلاء باطل في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما اقراره لهؤلاء جائز ويشاركون  
الغرماء في كسبه واذا كان على العبد المأذون دين فاذن لجارية له في التجارة فلحقها دين ان اقر  
العبد لها بالوديعة في يده صدق على ذلك ويستوفي ان كان على المأذون دين او لم يكن  
فتكون هي احق بما من الغرماء وكذلك ان اقر لها بدين الا ان في الاقرار بالدين هي تشارك  
غرماء المأذون في كسبه وفي الاقرار بالعين هي اولى بالعين من غرماء المأذون هكذا في المبسوط \*  
وان اقرت الجارية بالدين او بالعين للعبد وعاميه دين لم يجز ان لم يكن عليها دين فاقترارها بالعين جائز  
وبالدين لا يجز ولو كان بعض غرماء الجارية مكاتب المولى او عبده وعليه دين لم يجز اقراره لها وان  
لم يكن عليه دين صح اقراره لغرمائها كذا في المغني \* ولو كان بعض غرماء الجارية اباً للمولى او ابنه  
فاقر لها العبد بوديعة او دين وعلى العبد دين فاقتراره جائز ولو كان بعض غرمائها اباً للعبد او ابنه  
وعلى العبد دين او لاديين عليه فاقتراره في قياس قول ابي حنيفة رح باطل وهو جائز في قولهما  
وكذلك لو كان بعض غرمائها مكاتب الاب العبد المأذون او لابنه او كان بعض غرمائها خالاً للعبد كان  
اقراره لها جائز كذا في المبسوط \* واذا طلب الغرماء من القاضي بيع العبد المأذون في ديونهم  
فقبل ان يباع نال ان يغفل الغائب على كذا صدقه المولى والغرماء في ذلك او كذبوه فالعبد مصدق  
في ذلك ويبيع العبد ويؤتى حصة الغائب وان كان العبد لم يقرب بذلك حتى باعه القاضي ثم اقر  
بعد ذلك لا يصح اقراره وان صدقه المولى في اقراره ان كان عليه دين آخر لا يصح اقراره ان لم يكن  
عليه دين آخر صح اقراره فان قدم الغائب في مسئلتان اقام بينة على حقه يتبع الغرماء وبأخذه  
حصته من الثمن والا فلا شيء له كذا في المغني \* واذا كان على المأذون دين كثير فاقرب بدين لزمه ذلك  
وتحاصوا فيه كذا في المبسوط \* واذا اقر العبد المأذون بديون كثيرة كانت عليه في حالة الحجر من  
قرض او غصب او وديعة استهلكها او عارية او مضاربة استهلكها هل يؤاخذ به الحال ففي ما اذا اقر  
بغصب يؤاخذ به في الحال صدقه المقر له في اضافة الغصب الى حالة الحجر او كذبته في الاضافة  
الى حالة الحجر فقال لا بل غصبت وانت مأذون فيه فانه يؤاخذ به في الحال ويبيع فيه الا  
ان يفديه المولى وفيما اذا اقر بالقرض او باستهلاك الوديعة والعارية او البضاعة فان كان المقر له  
صدقه في اضافة الاستهلاك الى حالة الحجر وفي كونه مودعاً مستعيراً في تلك الحالة لا يؤاخذ به



ذلك مع غرماء المولى كذا في المبسوط \* فإن كان المولى اقرب بالف درهم ثم اقرب بالف درهم وكان  
الاقارب كلهما من المولى في مرضه ثم اقر العبد بالف درهم فالتاضي يبيع العبد ويقسم الثمن بين  
غرماء المولى وغريم العبد على اربعة اسهم ولو كان المولى اقرب بالف درهم في مرضه ثم اقر العبد على  
نفسه بالف درهم ثم اقر المولى بالف درهم ثم مات المولى فان التاضي يقسم ثمن العبد بين غريمي  
المولى وبين غريم العبد بالحصص اثلاثا كذا في المغني \* ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقرب العبد  
في مرض المولى بدين الف درهم ثم اقر المولى بدين الف ثم اشترى العبد عبدا يساوي الف  
بالف وقبضه بعبائنة الشهود فمات في يده ثم مات السيد ولا مال له غير العبد فبيع بالف درهم  
اقتسم غرماء العبد الثمن بينهم ولا شيء فيه لغريم المولى ولو لم يشتر العبد المأذون عبدا ولكن المولى  
هو الذي اشترى عبدا يساوي البا وقبضه بعبائنة الشهود فمات في يده ثم مات المولى من مرضه  
والمسئلة بحالها وبيع العبد بالف درهم فانه يبدأ بدين البائع وما بقي بعد ذلك فهو بين غرماء  
العبد ويستوي ان كان الاذن في صحة المولى او في مرضه كذا في المبسوط \* ولو كانت قيمة العبد  
الف درهم فاقرب العبد بدين الف على نفسه ثم اقر المولى بدين الف على نفسه ثم مات المولى  
فالتاضي يبيع العبد ويعطي غريم العبد الف درهم ثم يعطي غريم المولى الف الباقية فان تراجع  
سعر العبد الى الف وخمسمائة وباع القاضي العبد يعطي غريم العبد الف درهم والباقي لغريم  
المولى وان تراجع سعرة الى الف درهم فثمن العبد كله لغريم العبد ولو كان العبد اقرب بدين الف  
درهم ثم اقر المولى بدين الف درهم على العبد وقيمة العبد الف درهم وقت الاقرارين ثم تراجع سعرة  
ثم يبيع العبد قسم الثمن بين الغريدين كذا في المحيط \* وان اقر العبد بدين الف ثم المولى بالف  
ثم العبد بالف وقيمه الف فبيع بالف بعد موت المولى لم يكن لغريم المولى شيء ويخاص غرماء  
العبد ولو اقر العبد بالف وقيمه الفان ثم المولى بالف ثم العبد بالف فبيع بالفين بحاص الثلث بالسوية  
فان باءه القاضي بالف وخمسمائة فهي بينهم على خمسة لغريم المولى سهم من خمسة وان بيع  
بالف لم يكن لغريم المولى شيء كذا في المغني \* ولو بدأ العبد فاقرب بدين الف درهم ثم اقر المولى بدين  
الف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعاً ثم اقر العبد بدين الف ثم مات المولى فبيع بالف درهم ضرب فيه  
غرماء العبد كل واحد منهما بجميع دينه وضرب فيه غرماء المولى كلهم بالف نقط ولو بيع بالف  
وخمسمائة ضرب فيه غرماء العبد بجميع دينهم وغرماء المولى بخمسمائة فيكون الثمن مقسوما

وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد ويبدأ من كسب العبد ومالية رقبته بدين العبد الذي كان في صحة المولى ثم يقضى من الفاضل دين غريم المولى الوجه الثاني ان يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل من دين المولى والعبد الذي وجب عليهما في صحة المولى وفي هذا الوجه يصح اقرار العبد بقدر الفاضل من دينهما فيبدأ بدين المولى ثم يقضى دين العبد الذي وجب في حال صحة المولى ثم يصرف الفاضل الذي اقر به العبد في مرض المولى الثالث ان لا يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد هكذا ذكر محمد ربح هذه المسئلة في الكتاب ولولم يكن على المولى دين وعلى العبد دين وجب في صحة المولى يحيط برقبته ومما في يده فاقر العبد في مرض مولا بدين فرض او بيع او غير ذلك من انواع التجارات ثم ان المولى مات من ذلك المرض فان اقرار العبد صحيح ويبيع القاضي رقة العبد ومما في يده وينقسم الثمن بين غرماء العبد كلهم بالحصص لا يقدم البعض على البعض وكذلك لو اقر بشيء في يده بعينه لانسان في مرض موت المولى ولادين على المولى صح اقراره ويبدأ بالمقر له بالعين فالعبد بمرض المولى انما يصير محجورا عن الاقرار بالدين او بالعين اذا كان على المولى دين الصحة اما اذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجورا بمرض المولى عن ذلك كذا في المحيط \* واذا كان على المولى دين الصحة يحيط بماله وبرقة العبد ومما في يده فاستقرض العبد في مرض المولى من رجل الف درهم وقبضها بمعاينة الشهود واشترى شيئا وقبضه بمعاينة الشهود ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ومما في يده بدين العبد فان فضل من ذلك شيء يقضى به دين المولى كذا في المغني \* واذا اذن لعبد في التجارة وقيمتها الف درهم ولا مال له غير العبد فمرض المولى واقر على نفسه بدين الف درهم ثم اقر العبد على نفسه ايضا بدين الف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ويتقسم ثمنه بين المقر لهما نصفين ولو كان العبد اقرا ولا في مرض المولى بدين الف درهم ثم اقر المولى على نفسه بدين الف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبدأ بدين العبد فيقتضيه فان فضل شيء يكون لغريم المولى كذا في المحيط \* واوبد المولى فاقتر بدين الف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعاً ثم اقر العبد بدين الف ثم مات المولى فان الغرماء الثلاثة يتكفون في ثمنه فيكون الثمن بينهم اثلاثا وكذلك لو كان العبد اقرا بالف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعاً ضربوا بجميع ذلك

وأن اقرب عليه بعشرة آلاف درهم وقبضة العبد الف درهم وكذبه العبد ثم ان مولاه اعتقه فالمولى ضامن للغرماء ثم يضمن المولى بالاعتاق قدر قبضة الف درهم ولا يضمن اكثر من الف درهم وان كان ما اقرب به على العبد من الدين اكثر من قيمته واذا ضمن للغرماء الف درهم ذكر ان الغرماء يرجعون على العبد بالف اخري كذا في المحيط \* ولو كان العبد اقرب بالدين ايضا لزمه الدين كله كما لو لم يوجد الاقرار من المولى به اصلا كذا في المبسوط \* العبد المأذون اذا باع شيئا ما في يده في مرض موت المولى ولادين على المولى في صحته ولا على العبد واثر العبد بقبض الثمن ولا يعلم ذلك الا بقوله صح اقراره وكذلك اذا كان على العبد دين مستغرق غير مستغرق وان كان على المولى دين يحيط برقبة العبد وبما في يده فانه لا يصدق العبد في اقراره باستيناء الثمن اصلا الا ببينة اذا كان دين المولى دين الصحة وان كان دين المرض فاقرار العبد بالاستيناء في حق براءة المشتري عن الثمن لا يصح انما يصح في حق الاقرار له حتى يكون المشتري اسوة للغرماء فيما عليه كما لو اقر المولى بذلك الا ان يقوم البينة على الاستيناء كما في حق المولى ولو كان المشتري من العبد في هذه الصورة بعض ورثة المولى وعلى العبد دين كثير محيط برقبة وبجميع ما في يده ولادين على المولى فاقرار العبد بقبض الثمن من ورثته لم يجز وكذلك اذا كان على المولى دين ايضا مع دين العبد لا يصح اقرار العبد باستيناء الثمن كذا في المحيط \* اذا اقر المأذون في مرض موته بدين او ودیعة بعينها او عارية او ضاربة ارجارة بعينها او غصب بعينه او غير ذلك من التجارات ثم مات في مرضه ذلك فانه اقراره بجميع ذلك جائز اذ لم يكن عليه دين الصحة وان كان عليه دين الصحة لا يصح عليه اقراره الا فيما فضل عن دين الصحة فيباع ما في يده ويبدأ بدين الصحة ولو كان الغصب الذي اقرب به في المرض قد عاينه الشهود وكذلك العارية والودیعة واشباهها فان عرف الشهود عين الغصب وعين الودیعة والعارية كان المقر له احق بالعين وان كانوا لا يعرفون عين المعصوب وعين الودیعة وانما عاين الغصب والاعارة والايداع كان المقر له اسوة لغرماء الصحة وكذلك كل دين لزمه في حالة المرض بمعاينة الشهود كان صاحب دين المرض اسوة لغرماء الصحة كذا في المغني \*

واذا لم يكن عليه دين في الصحة فاقر في مرضه على نفسه بدين الف درهم واقر باستيناء الف درهم ثمن مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يتسم ما كان عليه بينه وبين الغريم الا خرنصفين واذا مرض المأذون وعابه ديون الصحة فتتضمن بعض غرمائه دون بعض

بينهم اخدا سا لكل واحد من غريمي العبد خمسة ائة وذلك ستمائة وغريم المولى خمسة وذلك ثلثمائة فان اقتسموه على ذلك ثم خرج بعد ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه الف او الفان وخمس مائة فغرماء المولى احق بذلك ولا حق لغرماء العبد في تركه المولى وهم ماضربوا مع غرماء العبد في ثمنه بقدر الفين وخمس مائة فلهذا كانوا احق بجميع ما خرج منه فان خرج منه ثلثة آلاف اخذ غرماء المولى من ذلك الفين وسبع مائة واخذ غرماء العبد من ذلك ثلثمائة فان كان الذي خرج من ذلك الفين وست مائة يأخذ غرماء المولى من ذلك الفين وخمس مائة وخمسين واخذ غرماء العبد من ذلك خمسين ولو كان العبد ام يقر بالدين الاول والمسئلة بحالها اخذ غرماء السيد جميعه اخرج من دين السيد وهو الفان وست مائة ثم يباع العبدان بيع بالف ضرب فيه غرماء المولى بباقي لهم وغريم العبد بجميع دينه وهو الف فكان الثمن بينهم اسباعا خدسة اسباع لغريم العبد وسبع مائة لغرماء المولى كذا في المبسوط \* قال محمد رَحِمَهُ اللهُ اِذَا اِذِنَ رَجُلٌ لِعَبْدَةٍ فِي التَّجَارَةِ ثُمَّ اقْرَأَ عَلَيْهِ بِدَيْنٍ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ وَكَدَّبَهُ الْعَبْدُ فِي ذَلِكَ لَزِمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَإِذَا صَحَّ اقْرَارُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ بِالدينِ كَانَ لِلْغَرَمَاءِ الْخِيَارُ أَنْ شَاءُوا بِاعُوا الْعَبْدَ بِدَيْنِهِمْ وَأَنْ شَاءُوا اسْتَسَعَوْا وَكَذَلِكَ لَوْ اقْرَأَ عَلَيْهِ بِكَفَالَةٍ مَا لَهُ فَتَالَ كُنْتُ لَدُنَّ عَيْنِي بِكَذَا وَانْكَرَ الْعَبْدُ ذَلِكَ يَلْزِمُهُ كُلُّهُ كَذَا فِي الْمَحِيط \* وَاقْرَأَ عَلَيْهِ الْمَوْلَى بِدَيْنٍ عَشْرَةَ آلَافٍ وَانْكَرَهَا عَلَيْهِ الْعَبْدُ فَبِيعَ فِي الدِّينِ فَاتَّسَمَ الْغَرَمَاءُ ثَمَنَهُ فَلَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى الْعَبْدِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَإِنْ اعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي رَجَعَ الْغَرَمَاءُ عَلَى الْعَبْدِ بِقِيَمَتِهِ وَلَوْ لَمْ يَبِعْ فِي الدِّينِ حَتَّى دَبَّرَهُ الْمَوْلَى فَلَا غَرَمَاءَ الْخِيَارِ بَيْنَ تَضَمُّنِ الْمَوْلَى قِيَمَتِهِ وَبَيْنَ اسْتِسْعَاءِ الْمَدْبُرِ فِي جَمِيعِ دَيْنِهِمْ فَإِنْ اعْتَقَهُ بَعْدَ التَّدْيِيرِ هُمُهَا اخْذَوْهُ بِقِيَمَتِهِ فَقَطْ وَأَنْ أَدَّى خَمْسَةَ آلَافٍ ثُمَّ اعْتَقَهُ الْمَوْلَى اخْذَوا مِنْهُ أَيْضًا بِقِيَمَتِهِ وَبَطُلَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ أَمَّ يَدْبُرَهُ حَتَّى مَرَضَ الْمَوْلَى فَاعْتَقَهُ ثُمَّ مَاتَ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ فَيَأْخُذَهُ الْغَرَمَاءُ دُونَ الْوَرِثَةِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْغَرَمَاءُ الْعَبْدَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا بِقِيَمَتِهِ وَلَا شَيْءَ لِلْوَرِثَةِ وَلَا لِلْغَرَمَاءِ الْمَوْلَى مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ اقْرَأَ عَلَى الْعَبْدِ بِالدينِ فِي الْمَرَضِ وَالْمُسْئَلَةِ عَلَى حَالِهَا كَانَتْ الْقِيَمَةُ الْأَوَّلَى لْغَرَمَاءِ الْمَوْلَى خَاصَّةً ثُمَّ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ لْغَرَمَاءِ الْعَبْدِ خَاصَّةً وَلَوْ لَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِ بِالدينِ وَلَكِنْ اقْرَأَ عَلَيْهِ بِجَنَائَةٍ خَطَأً فَإِنَّهُ يَدْفَعُ بِهَا وَيُنْفِدُ بِهِ وَكَذَلِكَ لَوْ اقْرَأَ عَلَى امَةٍ فِي يَدَيِ الْعَبْدِ أَوْ عَهْدَ فِي يَدَيْهِ بِدينٍ أَوْ جَنَائَةٍ كَانَ مِثْلَ اقْرَارِهِ عَلَى الْعَبْدِ بِذَلِكَ فَإِنْ اعْتَقَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ اعْتَاقِهِ الْعَبْدَ بَعْدَ اقْرَأَ عَلَيْهِ بِالدينِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ فِي بَابِ اقْرَارِ الْمَوْلَى عَلَى عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ \*

هو ابوه او امرأته او مكاتب ابيه او عبده وعليه دين او لاديين عليه فافر العبد المأذون انه قد قبض  
ذلك من المستهلك لا يصدق على ذلك في قول ابي حنيفة رح سواء كان على المأذون دين  
اولم يكن وهو مصدق في قول ابي يوسف ومحمد رح ولو كان المستهلك اخاه كان اقراره  
بالقبض منه جائزا ولا يمين على الاخ بعد اقرار العبد بالقبض منه كذا في المبسوط \* ولو امر مولاه  
ببيع عبده فباعه ثم اقر ان العبد قبض الثمن من المشتري يحلف المولى على ما يقول فان حلف  
لم يضمن وان نكل ضمن الثمن لعبده كذا في المغني \* واذا اذن للعبد في التجارة وقيمته  
الف درهم فادان الف درهم ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم وهو يجحد ذلك ثم ان المولى  
اعتقه فالغريم الذي ادان العبد بالخيار ان شاء ضمن المولى قيمة العبد وان شاء اخذ دينه من  
العبد فان ضمنه المولى لم يكن الاخر على المولى ولا على العبد شيء وان اختار الغريم اخذ دينه  
من العبد فلم يقل ان يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى اقر على العبد بدين الف درهم  
ولاديين عليه سواء وجد عبده العبد ثم صار على العبد الف درهم باقراره او بينه فانه يباع فيضرب  
كل واحد منهما في ثمنه بجمع دينه ولو كان اقرار العبد اولاديين به وكذلك لو بيع بالف درهم  
فخرجت منهما الف وتويت الف كان الخارج منهما للذي اقر له العبد فان كان العبد اقر بالف  
ثم اقر عليه المولى بالف ثم اقر العبد بالف فانه يباع ويتخاص في ثمنه اللذان اقر لهما العبد فان بقي  
من ثمنه شيء بعد قضاء دينهما كان الذي اقر له المولى ولو لم يقر العبد على نفسه بشيء واقر عليه المولى  
بدين الف درهم ثم بدين الف درهم في كلام منقطع فانه يباع فيبدأ بالاول فان بقي شيء كان  
للتاني وان كان وصل كلامه فقال لثلاث على صدي هذا الف درهم ولثلاث الف درهم تحاصا  
في ثمنه فان صدقه العبد في آخرهما والكلام متصل او منقطع تحاصا في ثمنه فان صدقه في اولهما  
بدى به وهذا اذا كان اقرار المولى بينهما منقطعا فان كان متصلا تحاصا في ثمنه كذا في المبسوط \*  
اذا اقر على عبده بالدين صح وان كذبه العبد وليس على العبد دين حتى كان لهم الاستيفاء  
من العبد بالغية من قيمته فان كان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين كذا في الصغرى \*  
ولو كانت قيمة العبد الف وخمسائة فافر العبد بدين الف درهم ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم  
ثم اقر العبد بدين الف درهم ثم بيع العبد بالف درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد  
في ثمنه بجمع دينه ويضرب الذي اقر له المولى في ثمنه بخمسائة فيكون الثمن بينهم اخماسا

لم يجز كذا في المبسوط \* وإذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم ثم بوديعة ألف درهم لرجل آخر ثم مات وليس في يدها إلا ألف التي أقر بعينها ودیعة فان الألف الودیعة تقسم بين صاحب الودیعة وبين الغريم نصفان كما في المحرواذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة والمدين على رجل آخر وجب في حالة الصحة فأقر باستيفاء ذلك الدين صح إقراره حتى يبرأ من عليه الدين وكذلك إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة وعليه دين المرض صح إقراره بالاستيفاء هذا إذا أقر المأذون باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة فاما إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره بالاستيفاء لا في حق براءة غريمه عن الدين ولا في حق الإقرار له بالدين حتى لا يصير أسوة لغرماء الصحة وان كان على المأذون دين المرض لا يصح إقراره بالاستيفاء في حق براءة غريمه حتى لا يبرأ غريمه عن الدين ولكن يصح في حق الإقرار له بالدين حتى يصير المقر له بالاستيفاء أسوة لغرماء الصحة فيسقط عنه من الدين الذي عليه مقدار ما يحصيه ويؤدى الباقي الى غرمائه كذا في المغني \* وإذا مرض المأذون فوجب له على الرجل ألف درهم من ثمن مبيع أو غيره فأقر باستيفائها منه ولادین على المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقر بعد ذلك على نفسه بدين ألف ثم مات فأقراره بالاستيفاء جائز ولو لم يقر بالدين ولكنه لحقه دين بمعاينة الشهود بطل إقراره بالاستيفاء لان ما وجب عليه بالمعاينة بمنزلة الدين الظاهر عليه حين أقر بالاستيفاء اذ لا تهمة في شهادة الشهود فلهذا يبطل إقراره بالاستيفاء كذا في المبسوط \* ولو باع المولى جارية عبده المأذون وتويع الثمن فأقر العبد انه امر مولا ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو انكر ضمن هذا اذا كانت التجارية قائمة ولا تدري وان كانت هالكه فالصحيح انه لا يصدق ولو كذب العبد ضمن المولى قيمته فان قال لم أمره ولكن اجزت البيع ان كانت التجارية قائمة جاز ولم يضمن المولى والألم يجزو ضمن ولو حجر عليه ثم قال العبد كنت امرته بالبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا وكذلك لو أقر بعد ما باعه الغرماء لم يصح إقراره كذا في المغني \* وإذا كان على المأذون دين كثير فباع جارية له من ابن مولا أو ابیه أو مكاتبه أو عبد تاجر عليه دين اولادین عليه باكثر من قيمتها ودفعها الى المشتري ثم أقر بتبض الثمن منه جاز إقراره بذلك الا في العبد والمكاتب وركيل العبد في ذلك بمنزلة العبد ولو كان ابن العبد حرا فاستهاك مالا للعبد الذي هو ابوه

الثاني وتبقى ألف درهم وهي للثالث فان خرج من الثمن ألف درهم وتوَيَّ الباقى كان ثلثا  
 الألف للاول وثلثها للثاني فيقسمان ما يخرج من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج  
 اثلاثا بينهما حتى يستوفي الاول كمال دينه ألف درهم ثم يكون الخارج للثاني حتى يستوفي  
 تمام دينه وان استوفى الثاني جميع دينه ثم خرج شيء بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله  
 متصلا كان الخارج بينهم على قدر دينهم والتاوي بينهم جميعا بمنزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام  
 واحد ولو كان الاقرار منقطعاً ثم اقر العبد بعد ذلك بدين ألف ثم بيع بثلاثة آلاف فان الغريم الاول  
 والذي اقر له العبد يأخذ كل واحد منهما جميع دينه وكذلك الثاني الذي اقر له المولى يأخذ  
 جميع دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للثالث فان توَيَّ من الثمن ألف درهم وخرجت  
 الفان كالتاين الاول والثاني والذي اقر له العبد اخماس الاول خمسه والذي اقر له العبد  
 خمسه وللثاني الذي اقر له المولى خمسه واذا اذن لعبد في التجارة وقيمتة ألف درهم فاشترى  
 وباع حتى صار في يده ألف درهم ثم اقر العبد بدين ألف ثم اقر عليه المولى بالالف فالالف  
 الذي في يده بين الغريمين نصفان ولو كان المولى اقر عليه بالفين معاً قسم ثمن العبد وماله بينهما  
 نصفين ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فاقرا العبد بدين ألف ثم اقر عليه المولى بدين الفين  
 ثم اقر العبد بدين ألف لم يضرب الذي اقر له المولى في ثمن العبد وكسبه مع غريمه الا بخمسمائة  
 ولو كان اقرار المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول كان ثمن العبد وماله بينهما ارباعاً سهمان  
 من ذاك للذي اقر له المولى ولكل واحد من غريمي العبد سهم كذا في المبسوط \*

الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له احدهما في التجارة او كلاهما الاصل ان اذن احد المولين  
 صحيح في نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه واذا صح الاذن في نصيب الآذن دون  
 نصيب الساكت فإراد الساكت ان يفسخ الاذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال ويجوز جميع اشريته وبياعته  
 هكذا ذكر في الكتاب واذا اجازت اشريته وبياعته في الكل فلحقته ديون وفي يده كسب فان كان  
 الدين انما وجب على العبد بسبب الكسب الذي في يده بان كان كسب تجارة وقد لحقه الدين  
 بسبب التجارة وعلم ذلك فالقياس ان يصرف الى الدين من المكسب نصيب الآذن ويعطى  
 النصف للذي لم يأذن وفي الاستحسان يصرف الكل الى غرمائه نصيب الآذن ونصيب الساكت  
 وعلى هذا القياس والاستحسان اذا كان العبد كله محجوراً وقد اشترى وباع وحصل في يده

ولولم يبيع واعتقه المولى وقيمته الف درهم وخمس مائة كان ضامنا لهما قيمته بلاعتاق ثم هذه القيمة بدل  
مالية الرقبة كالثنى لوبيع العبد فيقسم بينهم اخماسا فيجعل لكل واحد من غريمي العبد خمسة ست مائة  
ويرجع كل واحد منهما على العبد بما بقي من دينه وهو اربع مائة ويرجع الذي اقر له المولى  
على العبد بما تثنى وان شاء الغرماء تركوا المولى واتبعوا العبد بالثابت من ديونهم فان اتبعوه  
اخذ منه الغريمان اللذان اقرلهما العبد جميع دينهما الف درهم واخذ منه الذي اقر له المولى خمس مائة  
ثم يرجع على المولى بخمس مائة درهم ايضا ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقر العبد بدين الف درهم  
ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم ثم ازداد قيمته حتى صارت الف درهم ثم اقر العبد بدين  
الف درهم ثم يبيع بالف درهم فجميع الثمن للذين اقرلهما العبد خاصة ولو اعتقه المولى بضمن قيمته  
واو اختار اللذان اقرلهما العبد اتباعه وابدأ من القيمة المولى كان للذي اقر له المولى ان يأخذ  
المولى بجميع دينه ولو كانت قيمة العبد الف وخمس مائة فاقر عليه المولى بدين الف ثم بالف في كلام  
منتقطع ثم يبيع العبد بالف فهو بين الاولين اثلاثا يضرب فيه الاول بالف والثاني بخمس مائة ولو اعتقه  
المولى وقيمته الف ضمن قيمته الف درهم ثم يقسم الاولان هذه القيمة بينهما اثلاثا على قدر الثابت  
من دين كل واحد منهما ثم يرجعان على العبد بخمس مائة فاقسماه اثلاثا وان طلبا أولا اخذا العبد  
اخذاه بالف درهم مقدار قيمته ويقسمان ذلك اثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على  
المولى بجميع قيمته ايضا ولو كان المولى اقر بهذا الدين اقرارا متصلا كانوا شركاء في ثمن العبد  
وان اعتق المولى اتبعوا المولى بالقيمة ثم رجعوا على العبد بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد  
على ذلك فهو تاول ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقر عليه المولى بدين الف ثم اقر بعد ذلك  
بدين الف ثم ازدادت قيمته حتى صارت الفين ثم اقر عليه بدين الف ثم يبيع العبد بالف درهم  
فهو بين الاول والاخر نصفان ولا شيء للاوسط وان بيع بالفين وخمس مائة استوفى الاول والاخر  
دينهما وكان الفضل للاوسط ولو اعتقه المولى وقيمته الفان اخذا الاول والاخر قيمته من المولى  
ولا شيء للاوسط فان اعتقه وقيمته الفان وخمس مائة اخذا الاول والاخر من المولى الفين وكانت  
الخمس مائة الباقية للاوسط باعتبار زعم المولى ولا شيء له على العبد فان توي بعض القيمة على المولى  
كان التأوي من نصيب الاوسط خاصة ولو كانت قيمة العبد الف وخمس مائة فاقر عليه المولى بدين الف  
ثم بالف ثم بالفين ثم يبيع العبد بثلاثة آلاف فان الاول يستوفي الف درهم تمام دينه وكذلك



نصيبه فكانت به فهذا اذن منهما للعبد في التجارة ولكن الكتابة تقتصر على نصيب المكاتب في قول  
 ابي حنيفة رح حتى ان نصف كسبه للمولى الذي لم يكاتب وكذلك لو وكل احدهما صاحبه  
 ان يكاتبه نصيبه فما اكتسبه العبد بعد ذلك يكون نصفه للمكاتب ونصفه للوكيل ولو اذن احدهما  
 للعبد في التجارة فلحقه دين ثم اشترى نصيب صاحبه منه ثم اشترى بعد ذلك وباع والمولى  
 لا يعلم به فلحقه دين فان الدين الاول والآخر كله في النصف الاول ولو كان يعلم بيعه وشراؤه بعد  
 ما اشترى نصيب صاحبه كان هذا اذ نامنه للنصف الذي اشتراه في التجارة ثم الدين الاول  
 في النصف الاول خاصة والدين الآخر في جميع العبد كذا في المبسوط \* واذا اذن لعبد احد  
 موليه في التجارة فلحقه دين قيل للذي اذنه اذ دينه والآبغة نصيبك فيه كذا في السراجية \*  
 ولو كان العبد بين رجلين فكاتب احدهما نصيبه منه فهذا اذن منه لنصيبه في التجارة والآخر  
 ان يبطل الكتابة فان لحقه دين ثم ابطال الآخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كاتب  
 خاصة وان لم يبطل الكتابة حتى رآه يشتري ويبيع فلم ينهه لم يكن ذلك منه اجارة للكتابة وله  
 ان يبطلها وكان هذا اذ نامنه له في التجارة فان رد المكاتبه وقد لحق العبد دين بيع كله في الدين  
 الا ان يغديه مولاه كذا في المبسوط \* شريكان شركة ملك اذنا العبد هما في التجارة وادانه كل واحد  
 منهما مائة درهم وادانه اجنبي مائة درهم اي باعه كل واحد عينا بالنسيئة فبيع العبد بمائة او مات  
 العبد عن مائة كان نصفها للاجنبي والنصف بينهما كذا في المغني \* ولو لم يكن اذانه الا احد  
 المولين مائة درهم والمسئلة بحالها كانت المائة بينه وبين الاجنبي اثلاثا للمولى الذي اذانه ثلثاها  
 وللاجنبي ثلثاها وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح للمولى ربعها وللاجنبي ثلثه  
 ارباعها كذا في السراج الوهاج \* واذا كان رجلان شريكين شركة مغاوضة او شركة صنان وبينهما  
 عبد ليس من شركتهما فادانه احدهما مائة درهم من شركتهما وادانه اجنبي مائة ثم مات العبد  
 وترك مائة او بيع بمائة فللاجنبي ثلثاها وللشريكين ثلثاها ولو كانت شركتهما شركة صنان والعبد  
 من شركتهما فادانه مائة درهم من شركتهما وادانه اجنبي مائة درهم كان ثلثا المال للاجنبي وثلثه  
 بين المولين نصفين ولو كان العبد من شركتهما فادانه او اذانه احدهما مائة من شركتهما وادانه اجنبي  
 مائة والمسئلة بحالها فالمائة كلها للاجنبي ولا شيء لواحد من الشريكين ههنا كذا في المبسوط \*  
 في جامع الفتاوى عبد بين رجلين مأذون له في التجارة ولحقه دين الف درهم فغاب احدهما

كسب بسبب التجارة ولحققت ديون بسبب التجارة فان ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه يصرف الى دينه استحسانا وفي القياس لا يصرف ويكون كله للمولى ويتأخر حق الغرماء الى ما بعد العتق وان كان الكسب مستفادا لا بالسبب الذي وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الآذن ولا يصرف نصيب غير الآذن واما اذا لم يعلم حال الكسب الذي حدث بالسبب الذي وجب به الدين او بسبب آخر غير السبب الذي وجب به الدين وقد اختلف الموليان في ذلك فقال الساكت حصل الكسب لا بالسبب الذي وجب به الدين بان قال استفادة بالهبة لا بالتجارة وانه بيننا نصفان وقال الآذن مع العبد لابل استفادة بالتجارة التي هي سبب وجوب الدين والكل مصروف الى الدين فالقول قول المولى قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد كذا في المغني \* وان كان في يده مال اصحابه من تجارته فقال الذي لم يأذن له انا آخذ نصف هذا المال فليس له ذلك ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء فان بقي بعد ذلك شيء اخذ كل واحد من المولين نصفه وان زاد الدين على ما في يده كانت تلك الزيادة في نصيب الذي اذن له خاصة من الرقبة وكذلك ما اقربه العبد من غصب او استهلاك مال او غيره ولو استهلك ما لا تثبته بينة كان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلك قبل اذن احدهما له كذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين اذن له احدهما في التجارة فاشترى وباع ومولاة الذي لم يأذن له يراه ولم ينهه كان هذا اذنا له في التجارة فان كان الذي لم يأذن انى اهل سوقه ونهاهم عن مبايعته وقال ان بايعتموه فهو في نصيب صاحبي ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس ان يصير نصيبه ما ذونا وفي الاستحسان لا يصير نصيبه ما ذونا وهذا بخلاف ما لو كان العبد كله محجورا وقد نهى اهل السوق عن المبايعه معه ثم رآه يتجر فسكت فانه يصير ما ذونا وان سبق هذا السكوت نهى عن التجارة كذا في المحيط \* ولو اذن له احدا المولين في التجارة واتى الآخر الى اهل سوقه فنهاهم عن مبايعته ثم ان الذي لم يأذن له اشترى نصيب صاحبه منه فقد صار العبد محجورا عليه فان رآه المشتري يبيع ويشترى فلم ينهه فهذا اذن منه له في التجارة كذا في المبسوط \* ولو قال احدهما لشريكه اذن له في نصيبك او قال في نصيبي ففعل فهو اذن في جميعه كذا في التاتارخانية \* ولو كان العبد بين رجلين فاذن احدهما لصاحبه في ان يكاتب

وان لم يكن على العبد دين فهو في يد المولى فيكون للمولى وان كان هذا المال في يد العبد وفي يد المولى وفي يد الاجنبي وكل واحد منهم يد عيه لنفسه ان لم يكن على العبد دين فهو دين بين المولى والاجنبي نصتان وان كان على العبد دين فمال بينهما اثلاثا كذا في المغني \* ولو كان ثوب في يد حر وعبد مأذون وكل واحد منهما يد عيه وعظمه في يد احدهما والآخرة متعلق بطرفه فهو بينهما نصتان فان كان احدهما مثمرا به او مرتديا او لابساً والآخرة متعلق به او كانت دابة احدهما راكبا عليها والآخرة متسكة بالجام فهي للراكب واللابس ولو لم يكن هذان راكبا وكان الآخرة متعلقتا بها لا يستحق الترجيح بتعلقه بها ولو كان هذان راكبا ولم يكن الآخرة متعلقتا بها كان الراكب اولى فاذا كان لاحدهما سبب يستحق به عند الافراد وليس للآخر مثله كان هو اولى كذا في المبسوط \* ولو ان عبداً مأذوناً وهما كاتباً وحرّاً آجر نفسه من خياط لخبيط معه او يبيع له ويشترى ولو كان في يد الآجر ثوب قتال الاجير هولي وقال المستأجر لي ان كان الاجير في حانوت المستأجر او في منزله فالتول تول المستأجر وان كان الاجير في السكة او في منزله فالتول تول الاجير وان كان الاجير لابساً ثوبا وباقي المسئلة بخالها فالتول قوله سواء كان في منزل المستأجر او في السكة حكى عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يقول اذا كان المتنازع فيه شيئاً هو من آله العدل فالتول للاجير وان كان الاجير في حانوت المستأجر او في منزله كذا في المغني \* ولو كان عبداً محجوراً آجره مولا لعدل من الاعمال في يده ثوب فقال المستأجر هو لي وقال مولا هولي فالتول تول المستأجر او في السكة ومعنى المسئلة اذا آجره المولى لعدل من الاعمال سوى البيع والشراء حتى يبقى محجوراً اما اذا آجره للبيع والشراء يصير مأذوناً في التجارة هكذا ذكره شيخ الاسلام ولو كان المحجور لابساً للثوب فالتول قول المولى وهذا بخلاف ما لو كان العبد المحجور راكبا على الدابة ووقع الاختلاف بين المستأجر والمولى في الدابة حيث كان التول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو كان العبد في منزل مولا وفي يده ثوب فقال المستأجر هولي وقال المولى هولي فهو للمولى كذا في المبسوط \* ولو كان العبد مأذوناً في التجارة وفي يد العبد متاع وهو في منزل مولا فقال هولي وقال العبد هولي فان كان ذلك من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى ولم يذكر محمد ربح في الاصل ما اذا كان المتنازع من تجارتها وحكى عن الفقيه ابي بكر البلخي انه ينبغي ان يتضي المولى ولو كان المأذون لابساً للثوب او راكبا على الدابة ووقع

فاخذ الغريم الحاضر وباع نصيبه بسبعمائة واخذه ثم حضر الآخرون وباع نصيبه بخمسائة يؤدى الى صاحب الدين ثلثمائة تمام دينه بقي مائتان فيعطى الذي بيع حصته بسبعمائة حتى يستوبا في الغرم كذا في التاتارخانية \* واذا اذن الرجلان لعبد بينهما في التجارة ثم اذانه احدهما مائة واذا اذانه اجنبي مائة ثم ان المولى الذي لم يدن العبد شيئا غاب وحضر الاجنبي فاراد بيع نصيب المولى الذي اذانه العبد في دينه بيع له فان بيع بخمسين درهما اخذها الاجنبي كلها فان حضر المولى الآخرون فانه يباع نصيبه للاجنبي وللمولى الذي اذانه فيقسمانه ذلك نصفين واوكان ثمن نصيب المولى الذي اذانه للعبد ثوبى على المشتري وبيع نصيب الذي لم يدن بخمسين درهما او باكثر او باقل فان ذلك يقسم بينهما اثلاثا سهمان للاجنبي وسهم للمولى الذي اذانه فان اقتسماه كذلك ثم خرجت الخمسون الاولى اخذها الاجنبي كلها وكذلك لو كانت اكثر من خمسين درهما حتى تزيد عن ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي اذانه ولا يرجع واحد من المولين على صاحبه بشئ واذا كان العبد بين رجلين فاذناله في التجارة ثم ان كل واحد منهما اذانه مائة درهم لرجل آخر باصر صاحبها واذا اذانه اجنبي مائة ثم بيع بمائة درهم فالمائة بين الاجنبي والمولين اثلاثا لكل واحد منهم ثلثها ولو كان المال الذي اذانه الموليان كل واحد من المولين بين المولى الذي اذانه وبين اجنبي قدامه اذانه والمسئلة بحالها فان المائة تقسم على عشرة اسهم اربعة للاجنبي الذي اذانه العبد واربعة للاجنبيين اللذين شاركهما الموليان في المائتين لكل واحد منهما سهمان ولكل واحد من المولين سهم واذا كان العبد بين رجلين وقيمته مائتا درهم فاذانه اجنبي مائة فحضر الغريم يطلب دينه وغاب احد المولين فان نصيب الغائب لا يقضى فيه بشئ حتى يحضر فان بيع بمائة درهم اخذها الغريم كلها فاذا حضر الغائب كان للذي بيع نصيبه ان يتبعه بخمسين في نصيبه حتى يباع فيه او يقضيه وكذلك لو كان العبد قتل فاخذ الحاضر نصف قيمته كان للغريم ان يأخذ كله ويرجع المأخوذ منه في نصيب شريكه اذا حضر وقبض كذا في المبسوط \* الباب الثامن

في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاة فيما في يد العبد وغيره في الخصومات التي تقع بعد التحجر واذا كان في يد العبد المأذون له مال نقال المولى هو مالي وقال العبد هو مالي فان كان على العبد دين فالتول قول العبد وان لم يكن على العبد دين فالتول قول المولى كذا في الذخيرة \* فان كان المال في يدي العبد وفي يد المولى ان كان على العبد دين فهو في ايديهما فيقضى بينهما

فان اقام البائع بينة على ان العبد اقترانه محجور قبل ان يتقدم الى القاضي بعد الشراء لم تقبل بينته واذا كان الرجل يشتري ويبيع فالحقته ديون ولا يدري حاله انه عبد او حر ثم قال بعد ذلك انا عبد فلان وصدق فلان في ذلك وقال هو عبيد وانه محجور عليه وقال الغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه حتى يصير عبدًا للفلان ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا يتأخر ديونهم الى ما بعد العتق ثم قال ويبيع هذا العبد وياخذ الغرماء ديونهم من ثمنه كذا في المغني \* واذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع او اجارة او قرض او استهلاك او كان اودع عند رجل ودبعة ثم حجر عليه المولى فالخصم في ذلك كله العبد فان دفع الغرماء الدين الى العبد برئ سواء كان على العبد دين او لم يكن وان دفع الى المولى ان لم يكن على العبد دين برئ عن الثمن استحسانا وان كان على العبد دين لا يبرأ عن الثمن كذا في المحيط \* وان مات العبد بعد ما حجر عليه كان للمولى ان يخاصم في ديونه سواء كان على العبد دين او لم يكن وهل له ان يقبض ديونه ان لم يكن عليه دين له ان يقبض وان كان عليه دين ليس له ان يقبض كذا ذكر المسئلة في مأذون الاصل وذكر في وكالة الاصل ان له القبض بعض مشائخنا قالوا ليس في المسئلة اختلاف الروايتين فساد كرفي المأذون محمول على ما اذا لم يكن موثوقا به لكن يتدر على التقاضي وما ذكر في الوكالة محمول على ما اذا كان موثوقا به وان لم يمت العبد بعد ما حجر عليه المولى لكن اخرج المولى عن ملكه فالخصم في ذلك المولى وهل له ان يقبض فالمسئلة على التنصيص الذي ذكرنا فان اعتق المشتري العبد فالخصم فيه هو العبد كذا في المغني \* واذا اذن لعبده في التجارة فباع من رجل عبد او قبض الرجل منه العبد ودفع اليه الثمن ثم ان المولى حجر عليه فوجد المشتري بالعبد عيبا فالخصم في ذلك العبد المحجور فان اقام المشتري البينة على العبد رد عليه دين وللمشتري ان يحبس المشتري الى ان يستوفي الثمن وان لم يكن في يد العبد المحجور مال وعليه دين بدى بالعبد المردود فيباع ويعطى ثمنه للمشتري فان فضل من ثمن العبد المردود شيء فهو لغرماء المحجور وان نقص شارك المشتري غرماء المحجور عليه في رقبته فيباع لهم جميعا ولو ان اشتري لم يحبس العبد المشتري للثمن بل دفعه الى المحجور ثم جاء بعد ذلك يطلب الثمن فهو اسوة لغرماء المحجور في رقبته العبد المردود وفي رقبته المحجور ولو لم تكن للمشتري بينة فطالب يدين المحجور حلف القاضي المحجور على البينات بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع وما به هذا العيب

الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك قضى به للعبد سواء كان من تجارته او لم يكن كذا في المحيط \*  
وفي الجامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد الرجوع في الهبة فقال العبد انا محجور ليس لك  
ان ترجع علي ما لم يحضر مولاي وقال الواهب لا بل انت مأذون فاقام العبد البيئة على اقرار  
الواهب انه محجور تقبل بيئته كذا في التاتارخانية \* قال محمد رَح العبد اذ اباع واشترى ولم يقبل  
وقت المبايعة اني مأذون او محجور فليحتمه ديون ثم قال انا محجور لم يأذن لي مولاي في  
التجارة وقال الغرماء لا بل انت مأذون فالقول قول الغرماء استحسانا واذ جعلنا القول قول  
الغرماء وجعلناه مأذونا وكان العبد اقربا لاذن صريحا فالقياس ان لا يباع ما في يده  
من الكسب بدينه ما لم يحضر المولى وفي الاستحسان يباع كسبه بدينه فان فضل شيء  
من دينه بعد ما يبيع كسبه لا تباع رقبته بذلك قياسا واستحسانا ما لم يحضر المولى ولو ان  
الغرماء اقاموا البيئة ان العبد مأذون له في التجارة والعبد بحمد والمولى غائب فانه لا تقبل  
بينهم حتى لا تباع رتبة العبد بالدين وان اقر العبد بالاذن وباع القاضي كسبه وقضى  
دين الغرماء ثم جاء المولى وانكر الاذن فان القاضي يسأل الغرماء البيئة على الاذن فان اقاموا  
بيئته على ذلك والارادوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن اكسابه ولا تنتقض البيوع التي  
جرت من القاضي هذا اذا ادعى العبد المحجور اني محجور فان ادعى المشتري ان العبد  
محجور عليه وقال لا ادفع اليه المبيع لانه يتأخر حقي الى ما بعد العتق فقال العبد انا مأذون فالقول  
في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجبر البائع على دفع ما باع من العبد اليه ويأخذ الثمن من  
العبد فان قال المشتري انا اقيم البيئة انه محجور عايد لا تقبل هكذا ذكر في الكتاب قالوا وهذه المسئلة  
على روايتين او على القياس والاستحسان كذا في المغني \* فان اقر العبد بين يدي القاضي  
انه كان محجورا عليه وقت البيع فان القاضي يرد البيع فان حضر المولى بعد ذلك وكذب العبد  
فيما قال وتال كنت اذنت العبد في البيع والشراء جاز النقص الذي جرى بين العبد وبين المشتري  
فان اجاز المولى بعد ذلك بيع العبد كانت اجازته باطلة ولو كان القاضي لم ينتقض البيع حتى اقر  
العبد بكونه محجورا عليه حتى حضر المولى واجاز البيع جاز كذا في المحيط \* ولو كان العبد هو  
المشتري فقال البائع لا اسلم اليك شيئا لانك محجور وقال انا مأذون كان القول قول العبد  
فان اقام

حتى يعتق فاذا اعتق لزومه ما شهد به ولو شهد واعليه بقتل رجل عمدا او قذف محصن او زنا او شرب  
خمر والعبد جا حدا لا تقبل هذه الشهادة عند ابي حنيفة ومحمد رح حال غيبة المولى ولو شهد واعلى  
اقرار العبد بهذه الاشياء حال غيبة المولى ففيما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة  
وفيما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالتصاص وحد القذف تقبل كذا في المغني \* والصبي  
الذي اذن له ابوه في التجارة او وصي ابيه بمنزلة العبد المأذون تسمع عليه البيعة فيما كان من ضمان  
التجارة وان كان الآذن غائبا وكذلك الجواب في المعتوه المأذون كذا في المحيط \* ولو شهد واعلى  
صبي مأذون او معتوه مأذون بقتل عمدا او قذف او شرب خمر او زنا فبني القذف والشرب  
والزنا لا تقبل شهادتهم وان كان الآذن حاضرا وفي القتل ان كان الآذن حاضرا تقبل شهادتهم  
ويقضى بالدية على العاقلة وان كان غائبا لا تقبل وان كان الشهود شهد واعلى اقرار الصبي  
او المعتوه ببعض الاسباب التي ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الآذن حاضرا او غائبا كذا  
في الذخيرة \* ولو شهد واعلى العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم او اكثر وهو يجحد فان كان مولا  
حاضرا قطع عندهم جميعا وان كان غائبا ضمن السرقة ولم يقطع عند ابي حنيفة ومحمد رح  
كذا في المغني \* ولو شهد وابسرقة اقل من عشرة تقبل شهادتهم كان مولا حاضرا او غائبا كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو شهد واعلى اقراره بسرقة عشرة دراهم او اكثر والعبد يجحد قضى القاضي  
عليه بالضمن ولا يقطعه وان كان المولى حاضرا كذا في المغني \* ولو شهد وابسرقة عشرة دراهم على  
العبد المحجور وهو يجحد لا يقضي حتى يحضر مولا فيقضي بالتقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضي  
بالضمان ولو شهد واعلى اقرار العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم والقاضي لا يقبل هذه البيعة ولا يقضي عليه  
بالقطع ولا بالمال وان كان المولى حاضرا يريد بقوله لا يقضي عليه بالمال في حق المولى حتى لا يتابع رقبته  
فيه اما بواخذ به العبد بعد العتق كذا في المحيط \* وتقبل الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون  
بسرقة عشرة دراهم وان كان الآذن غائبا لا تقبل الشهادة على اقرارهما بالسرقة اصلا كذا في فتاوى  
قاضيخان \* واذا اذن المسلم لعبده الكافر في التجارة واشترى خمر او خنزير فهو جائز ان كان عليه دين  
او لم يكن ولو اشترى ميتة او دابة او بايع كافرا بواضحة او باطل ولو شهد عليه كافران بغصب او ودعة مستهلكة  
او بيع او اجارة او شهد واعلى اقراره بذلك وهو مولا ينكر ان ذلك فشهدا تهما جائزة استحسانا  
وكذلك الصبي الكافر باذن له وصيه المسلم او جده ابو ابيه في التجارة وان كان العبد المأذون

كذا في المحيط \* ولو أن العبد المحجور لم ينكر العيب بل اقربه بين يدي القاضي فان كان عيبا لا يحدث مثله رده القاضي على المحجور وان كان يحدث مثله فالقاضي لا يرد عليه باقراره الا ان العبد بعد ما اقرب العيب لا يبقى خصما للمشتري فيخاصم المشتري المولى ويقيم عليه البينة بالعيب ويرد العبد اليه كذا في المغني \* وان لم تكن للمشتري بينة واراد ان يحلف المولى حلفه على العلم فان نكل او اقرب عيب رد العبد على المولى فبعد ذلك ينظر ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله يصح الرد في حق غرماء المحجور وان كان عيبا يحدث مثله وكذب غرماء المحجور والمولى فيما اقربه من العيب يصح الرد في حقهم اذون الغرماء ويبيع العبد المردود في دينه واعطي ثمنه للمشتري فان فضل شيء على ثمنه الاول كان لغرماء المحجور كذا في المحيط \* وان نقص كان النقصان في رتبة المحجور لانه اذا بيع المحجور يبدأ من ثمنه لغرماء المحجور فان فضل من ثمن المحجور شيء بعد قضاء دينه كان الفضل للمشتري وان لم يفضل فلا شيء للمشتري وان لم يكن على العبد دين كان ثمن المردود في رتبة المحجور والمردود يباع فيه وان حلف المولى على العيب لم يرد العبد فاذا اعتق المحجور الآن رد العبد عليه كذا في المغني \*

الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا شهد شاهدان على عبدا مأذون بغصب اغتصبه او بوديعة استهلكها او جحد ها وشهدا عليه باقراره بذلك او شهدا عليه ببيع او شراء او اجارة وانكر العبد ذلك ومولا غائب قبلت الشهادة على العبد وقضى القاضي عليه بذلك واوكان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه وشهد شاهدان باستهلاك مال او بغصب اغتصبه حال غيبة المولى لا تقبل شهادتهما ولا يقضي على العبد بشيء قالوا معنى المسئلة ان الشهادة لا تقبل في حكم يرجع الى المولى وهو بيع رتبة العبد اما تقبل في حق حكم يرجع الى العبد حتى يؤاخذ به بعد العتق وكما تشترط حضرة المولى ههنا تشترط حضرة العبد كذا في المغني \*

ولو شهد الشهود على عبد محجور بغصب او اتلاف وديعة ان شهدوا بديعته ذلك لا بالاقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان الشاهدان شهدا على المحجور باقراره بذلك والمولى حاضر او غائب لم يقض عليه بشيء من ذلك



الف درهم قضى للكافر بالف درهم ثم شاركه المسلم فيها وبقيته دين المسلم على العبد يأخذ منه بعد العتاق كذا في المغني \* وإذا اذن المسلم لعبد الكافر فشهد عليه كافران بدين الف درهم لمسلم أو كافر باقرار أو غصب وقضى القاضي بذلك فباع العبد بالف درهم فقصاها الغريم ثم ادعى على العبد دين الف درهم كانت عليه قبل ان يباع العبد فان اقام على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي يأخذ الف من الغريم الذي شهد له الكافران فيدفعها الى هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان الثاني كافرا اخذ منه نصف ما اخذ الاول ولو كان الاول كافرا وشاهده مسلمين والثاني مسلما أو كافرا وشاهده كافرين فانه يأخذ من الاول نصف ما اخذه وإذا اذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى ثم اسلم فادعى عليه رجلان دينان فجاء احدهما بشاهدين كافرين عليه بالف درهم دين كانت عليه في حال كفره وجاء الآخر بشاهدين مسلمين عليه بمثل ذلك والمدعيان مسلمان أو كافران والمولى مسلم أو كافر فشهادة المسلمين جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران وإذا اذن الرجل لعبد الكافر في التجارة وهو مسلم أو ذمي فشهد عليه مسلمان لمسلم بدين وشهد عليه ذميان لمسلم بدين وشهد عليه مستأمنان لمسلم بدين فان القاضي يطل شهادة المستأمنين ويتقضى عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم يبيع العبد فيبدأ بدين الذي شهد له المسلمان فاذا اخذ المسلم حقه وبقي شيء كان الذي شهد له الذميان فان بقي شيء بعد دينه كان للذمي وكذلك لو كان المولى حربيا ولو كان المولى وعبد حربيين والمسئلة بحالها فقضى بالدين كله على العبد ويبيع فيه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان ثم ما فضل يكون للذي شهد له الحربيان فان كان اصحاب الدين كلهم اهل ذمة والمسئلة بحالها تحاص في ثمنه الذي شهد له المسلمان والذي شهد له الذميان فان فضل شيء فهو للذي شهد له الحربيان ولو كان اصحاب الدين كلهم مستأمنين تحاص جميعا في دينهم ولو كان المولى مسلما أو ذميا والعبد حربيا دخل بامان واشتراه هذا المولى من مولاة واذن له في التجارة والمسئلة بحالها لم تجز شهادة الحربيين عليه بشيء واذا دخل الحربى دارنا بامان ومعه عبد له فاذن له في التجارة جازت شهادة المستأمنين عليه بالدين كما تجوز على مولاة كذا في المبسوط \* وأوشهد لمسلم حربيان بدين الف درهم على عبد تاجر حربى دخل دارنا بامان وشهد لذمي ذميان بدين الف وشهد لحربى مسلما بدين الف فبيع بالف يكون بين الحربى والذمي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما اخذه الحربى كذا في المغني \* وإذا كانت شهود الذمي حربيين

مسلمًا ومولاه كافراً لم تجز شهادته الكافرين على العبد بشيء من ذلك وإن لم يكن عليه دين وإن شهد الكافرين على العبد المحجور الكافر بغصب ومولاه مسلم فشهادتهما باطلة فإن كان مولاه كافراً فشهادتهما جائزة وإذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافراً بجناية خطأ أو بقتل عدا أو بشرب خمر أو بقذف أو شهد عليه أربعة من الكافر بالزنا وهو ومولاه منكران لذلك فالشهادة باطلة وكذلك لو كان العبد مسلماً والمولى كافراً وإذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافراً بسرقة عشرة دراهم أو أقل قضى عليه بضمان السرقة وإن كان المولى حاضراً أو غائباً لم يقطع ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً كانت شهادتهما باطلة وإذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافراً وكافراً لمسلم بدين ألف درهم والعبد بحجده وطلبه ألف درهم دين لمسلم أو كافراً فشهادتهما عليه جائزة وإن كان صاحب الدين الأول مسلماً فإن كان صاحب الدين الأول كافراً في الدينين وإن كان مسلماً بيع العبد وما في يده في الدين الأول حتى يستوفي جميع دينه فإن فضل شيء فهو للذي شهد له الكافر وإن أودع على غيره مسلماً كل واحد منهما ألف درهم فشهد لأحدهما مسلماً وشهد للآخر بدينه كافراً فإن التماسي يقضي بالدين كله عليه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان فيقضى دينه فإن بقي شيء كان للذي شهد له الكافر وإن أودع العبد الذي شهد له كافراً اشتركا في كسبه وثمن رقبته كذا في المبسوط \* ولو شهد لمسلم كافراً وكافراً مسلماً تحاصراً ولو كان أرباب الدين ثلاثة مسلماً وكافراً شهد لكافر مسلماً ولا أحد المسلمين كافراً ولا آخر مسلماً فبيع العبد بدى بدين المدينين إلهما بينة مسلمة ويقتسمان نصفين ثم ما أخذه الكافر يناصنه مع المسلم الذي له بينة كافرة كذا في المغني \* ثم لا يكون للسامان يأخذ من يده هذا الذي شهد له الكافر ولو كان أحد الغرماء مسلماً شهد له كافراً والآخرون شهد لكل واحد منهما كافراً بدى من المسلم فإن بقي شيء بعد دينه كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً والغرماء رجلين أحدهما مسلم شهد له كافراً والآخرون شهد له مسلماً والعبد بحجده ذلك فإن التماسي يطل دعوى المسلم الذي شهد له كافراً ويباع العبد للآخر في دينه فيوفيه حقه فإن بقي شيء من دينه فهو للمولى وكذلك لو كان العبد محجوراً عليه في هذا الفصل كذا في المبسوط \* ولو كان المولى مسلماً والعبد كافراً محجوراً عليه فشهد عليه كافراً لمسلم أنه غصب ألف درهم وشهد لمسلمان لكافراً أنه غصب ألف درهم

من كسبه فاما اذا آجره المأذون فان الكسب يسلم للمأذون على كل حال كذا في المغني \*  
 واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد جارية بجمارية بيعا فاسدا من رجل وقبضها الرجل  
 ثم ان المشتري باعها من غيره ودفعها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول  
 حتى يجب للمشتري من المأذون الثمن على الاجنبي وعلى المشتري من المأذون القيمة  
 للمأذون سواء كان على العبد دين او لا دين عليه واذا باعها من العبد المأذون الذي اشترى منه  
 ودفعها اليه كان هذا نقضا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري على المأذون ثمن ويبرأ من الضمان  
 سواء كان على المأذون دين او لا دين عليه واذا باعها من مولى المأذون ودفعها الى المولى  
 فان لم يكن على المأذون دين كان نقضا للبيع الاول فاما اذا كان على المأذون دين فان البيع  
 الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المشتري من المأذون  
 قيمة الجارية المأذون واذا باع من عبد آخر للمولى مأذونا ودفعها اليه هل يكون نقضا للبيع الاول  
 فان كان عليه دين كان البيع جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول وان كان على احد هادين مالا على الاول  
 ومالا على الثاني فانه لا يكون نقضا ايضا وان لم يكن عليه دين كان نقضا للبيع الاول متى دفعه العبد  
 الثاني الا انه متى دفعه الى العبد الثاني لا يبرأ المشتري من المأذون عن الضمان لم يدفعه الى المأذون  
 الاول او الى المولى فان لم يدفع العبد الآخر الجارية الى المأذون ولا الى المولى بني المشتري  
 ضامنا حتى لو هلكت الجارية في يد العبد الثاني صدم المشتري من المأذون قيمة الجارية وان  
 باعها من المأذون بيعا صحيحا ولم يدفعها اليه بقي ضامنا كذا في المحيط \* واذا باعها من مضارب  
 المأذون فهو جائز وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين او لا دين عليه ولو باعها  
 من ابن المولى او ابنته او مكاتبه او باعها من المولى لابن صغير له في عياله فهو كله سواء وكذلك  
 لو ان اجنبيا وكل المولى بشرائها فاشتراها له او وكل المأذون بشرائها فاشتراها كانت الجارية  
 للآمر وكان الثمن على العبد للمشتري ويرجع به العبد على الآمر والعبد على المشتري قيمة الجارية  
 فتكون القيمة فصا بالثمن ويرجع العبد على الآمر بما ادنى عنه من الثمن ولو كان المأذون  
 البائع هو الذي وكل انسانا بشرائها من المشتري له فعل وقبضها فهو نقض للبيع الفاسد فكأنه اشتراها  
 بنفسه وان كان المولى هو الذي امر رجلا بشرائها فهذا شري المولى بنفسه سواء في الفرق بينهما  
 اذا كان على العبد دين او لا دين عليه وان قتلها المأذون في يد المشتري فهو نقض للبيع وكذلك

وشهود المسلم ذميين والمسئلة بحالها كان الثمن بين المسلم والحربي نصفين ثم يأخذ الذمي نصف ما اصاب الحربي كذا في المبسوط \* ولو شهد المسلمان للذمي والذميان للحربي والحريان للمسلم كان بين الذمي والحربي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما اخذه الحربي كذا في المغنى \* واذا لحق العبد دين فقتل مولاه هو محجور عليه وقال الغرماء هو مأذون له فالتقول قول المولى فان جاؤا بشاهدين على الاذن فشهد احدهما ان مولاه اذن له في شراء البز وشهد الآخر انه اذن له في شراء الطعام فشهدا تهما جائز ان كان الدين من غير هذين الصنفين فان شهد احدهما انه اذن له في شراء البز وشهد الآخر انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا تهما باطلة ولو شهد احدهما انه اذن له في شراء البز وشهد الآخر انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا تهما باطلة ولو شهد احدهما انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا تهما باطلة ولو شهد احدهما انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا تهما باطلة ولو شهد احدهما انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا تهما باطلة

كذا في المبسوط \* الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ر ح اذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع جارية او غلاما او متاعا او غير ذلك بيعا فاسدا وقبض المشتري فاعتق الجارية او الغلام او باع ذلك كله فذلك جائز من المشتري وعليه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى العبد من جارية او غلام او متاع شراء فاسدا فقبضه فباعه من غيره جاز واذا اشترى العبد المأذون جارية او غلاما مبيعاً فاسدا وقبضه فاغل الغلام او الجارية عند المأذون غلة بان اجر العبد نفسه او وهبت له هبة فقبلها هل تسلم للمأذون قال ان تقرر ملك المأذون في العبد والجارية بان باع من غيره او هلك عنده حتى ضمن القيمة للبائع فان الغلة تسلم للمأذون وان لم يتقرر ملك الغلام والجارية عنده بان رد العبد او الجارية على البائع ذكر انه ترد الغلة على البائع من مشا تخاف ان ما ذكر في الكتاب انه اذا رد المأذون الجارية او الغلام على البائع ترد الغلة على البائع على قول ابي يوسف ومحمد ر ح واما على قول ابي حنيفة ر ح تسلم الغلة للمأذون ولا يرد على البائع واذا رد الاصل ورد الغلة مع الاصل الى البائع هل يتصدق البائع بالكسب ان كان البائع حراً فانه يتصدق بالكسب عندهم جميعاً وان كان عبداً مأذوناً لا يتصدق بذلك واذا لم يتصدق بذلك المأذون ذكر انه كان عليه دين فقضي من ذلك دين الغرماء طاب للغرماء ذلك وان لم يكن عليه دين واخذه المولى قال احب الي ان يتصدق بها الا ان المولى لو كان هو البائع فانه يلزمه التصديق بالغلة ومتى كان المأذون هو البائع قال يستحب للمولى التصديق ثم هذا الذي ذكرنا اذا اجر العبد المشتري نفسه او وهبت له هبة حتى كان

دين ولو باعه بعد الاذن ثم بايعوه فليحقه دين لم يكن على الآمر منه شيء ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبيدي فبايعوه وقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم استحق او وجد حراً والذي امرهم بمبايعته عبد مأذون او مكاتب او صبي مأذون له في التجارة فلا ضمان على الآمر في ذلك ان علم الذين بايعوه بحال الآمر ولم يعلموا فان كان الآمر مكاتباً جاء بأمته الى السوق فقل هذه امتي بايعوها فقد اذنت لها في التجارة فليحقتها دين ثم علم انها قد ولدت في مكاتبته قبل ان يأذن لها فللغرماء ان يضمنوا المكاتب الاقل من قيمتها امته ومن دينهم كذا في المبسوط \* واذا قال لاهل السوق هذا عبيدي فبايعوه فقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم استحق العبد رجل وقد كان المستحق اذن لهذا العبد في التجارة قبل ان يأتي الذي كان العبد في يديه فان العبد يباع فيه الا ان يئديه المولى ولا ضمان على الآمر بالمبايعه وان ظهر انه كان مدبراً للمستحق مأذوناً له في التجارة فللغرماء ان يضمنوا الآمر باقل من قيمته فقاموا من الدين كذا في المحيط \* ولو كان عبداً محجوراً عليه لغيره فأتى به هذا الى السوق وقال هذا عبيدي فبايعوه ثم اذن له مولاه في التجارة فليحقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار ضمان ولو كان ليحقه دين الف درهم قبل اذن مولاه في التجارة والف درهم بعد اذنه فان له على الغار الاقل من الدين الاول ومن نصف قيمة العبد وان أتى الرجل بمبدل الى السوق فقال هذا عبيد فلان فتد وكنتي بان آذن له في التجارة وان أمركم بمبايعته وقد اذنت له في التجارة فبايعوه واشترى وباع فليحقه دين ثم حضر مولاه وانكر التوكيل فالوكيل ضامن الاقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد حراً واستحقته رجل وكان مدبراً للمولاه فالوكيل ضامن ايضاً ويرجع به على الموكل ان كان اقر بالتوكيل الذي ادعاه وان انكر التوكيل لم يرجع عليه بشيء الا ان يثبتها بالبينة وان قال هذا عبيد ابني وهو صغير في عيالي فبايعوه فليحقه دين ثم استحق او وجد حراً ضمن الاب اقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصي الاب والجدة فاما الام والاخ وما شبههم فان فعلوا شيئاً من ذلك لم يكن غرورهم بلحقه ضمان كذا في المبسوط \* واذا أتى الرجل بصبي الى اهل السوق وقال هذا ابني فبايعوه فقد اذنت له في التجارة والصبي يعتل البيع والشراء فبايعوه وليحقه من ذلك دين ثم ان رجلاً قام بينه ان هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق اذن له في التجارة فانه لا يلزم الصبي شيء لاني الحال ولا بعد البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث يؤخذ بضمان النول بعد العتق الا ان الغرماء يرجعون على الآمر بالمبايعه بديونهم كذا في المحيط \*

لو كان حفر بئر في الطريق قبل البيع او بعده فوُقت الجارية فيها او حدث بها عيب من ذلك ولم يمنعها المشتري منه حتى ماتت من حفره فهو فسخ البيع وان كان المولى هو الذي فعل ذلك ولادين على العبد فهو كذلك فان كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كاجنبى آخر فبما فعله فعلى عاقلة قيمتها في ثلث سنين اذا حدث الموت من فعلها وان كان حدث العيب من فعله والموت من غيره ضمن المشتري قيمتها بسبب التنبض وتعذر الرد عليه ويرجع على المولى بنقصان العيب في ماله حالا وان وقعت في بئر حفرها المأذون في دار من تجارته فماتت او في بئر حفرها المولى في ملكه لم يكن ذلك نقضا للبيع كذا في المبسوط \* ومن قال للناس هذا عبيدي وقد اذنت له في التجارة فبايعوه ووجبت عليه ديون ثم استحقه رجل فان اقر المستحق انه كان اذن له في التجارة فان العبد يبتغي مأذونا ويباع في الدين وان انكر الاذن لا يلحق العبد من الدين شيء في الحال الا ان المستحق عليه يغرم الاقل من الدين ومن القيمة للغرماء حيث امرهم بالمبايعه معه عند اضافته الى نفسه وقد غرهم ولو لم يقل عبيدي او لم يقل فبايعوه لا يغرم لهم شيئا لانه لم يغرمهم هكذا في شرح الطحاوي \* ثم في حكم الغرور لا فرق بين من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم اذا كان الامر قال ذلك في عامة اهل السوق ولو ان هذا الرجل منى جاء الى اهل السوق قال هذا عبيدي فبايعوه في البز فقد اذنت له في ذلك فبايعه اهل السوق في غير البز ثم ظهر انه حرا ومستحق كان الذي بايعه في غير البز ان يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين وكان قوله في البز لغوا من الكلام كذا في المحيط \* واذا اذن عبده في التجارة ولم يأمر بمبايعته ثم ان المولى امر رجلا بعينه او قوما باعيانهم بمبايعته فبايعوه وقوم آخرون وقد عملوا بامر المولى فلحقه دين ثم استحق او وجد حرا او مدبر فللدين امرهم المولى بمبايعته عليه الاقل من حصتهم من قيمة العبد ومن دينهم واما الآخرون فلا شيء لهم على المولى من ذلك ولو كان امر قوما باعيانهم بمبايعته في البز فبايعوه في غيره اوفيه فهو سواء والضمان واجب لهم على الغار وان اتى به الى السوق فقال بايعوه ولم يقل هو عبيدي فلحقه دين ثم استحق او وجد حرا او مدبر لم يكن على امر شيء ولو كان اتى به الى السوق فقال هذا عبيدي فبايعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضمن المولى شيئا ولكن الغلام يسعى في الدين وكذلك لو كان اعتقه بعد الاذن ثم لحقه دين

ابي حنيفة رح ان لم يكن على العبد دين محيط فكذلك وان كان عليه دين محيط ففي القياس الاشئ على عاقلة المولى ولكن يخاطب بدفع العبد والفداء ولكنه استحسن وجعل الدية على عاقلة المولى وعلى هذا الوشهد على المأذون في حائط من هذه الدار ماثل فلم ينقصه حتى وقع على انسان فقتله فالدية على عاقلة المولى وقال هذا بمنزلة القتل بوجد في هذه الدار ولم يذكر فيه قول ابي حنيفة رح وقيل هو كذلك على جواب الاستحسان عند ابي حنيفة رح وهو بخلاف ما اذا وقع على دابة فقتلها فان قيمتها في عنق العبد فيباع فيه او يفديه كذا في المبسوط \* وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح اذا كان على العبد المأذون ادين فجنى جناية فباع مولاه من اصحاب الديون بدينونهم ان كان يعلم بالجناية فانه يصير مختار الارش وان كان لا يعلم بالجناية فعليه قيمة العبد الا ان يكون الارش اقل من قيمة العبد قال فان لم يبع المولى العبد من الغرماء حتى جاء اصحاب الجناية فدفعه المولى الى اصحاب الجناية بغير قضاء قاض فالتقياس ان يضمن قيمته للغرماء وفي الاستحسان لا يضمن للغرماء شيئا واذا جاز الدفع ولم يضمن استحسانا كان للغرماء ان يبعوه بدينهم الا ان يفديه اصحاب الجناية بالدين كذا في المحيط \* وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح ان حضر الغرماء وطلبوا البيع بدينونهم وهو عند مولاه ولم يدفعه بالجناية ولم يحضر صاحب الجناية بطلب حقه وقد اقر المولى والغرماء بالجناية واخبروا بها القاضي لم يبع القاضي العبد لاصحاب الدين حتى يحضر اصحاب الجناية فيدفعه اليهم او يفديه ثم يباع للغرماء بعد ذلك حتى يستوفوا دينهم وان رأى القاضي ان يبيع العبد للغرماء واصحاب الجناية غيب فالبيع جائز ولا شيء لاصحاب الجناية على المولى ولا على العبد وقد بطلت الجناية كذا في المغني \* وان باعه القاضي من اصحاب الدين او من غيرهم باكثر من الدين اعطى اصحاب الدين دينهم فان بقي شيء من دينهم اعطى من ذلك اصحاب الجناية قدر ارش الجناية وان كان ارش الجناية اكثر من قيمة العبد فان فضل من ارش الجناية يصرف الى المولى بخلاف ما اذا باع المولى بغير امر القاضي باكثر من قيمة العبد وهو لا يعلم بالجناية بان باع العبد بخمسة آلاف درهم وقيمة العبد الف والدين الف درهم اذا قضى دينه الف درهم وبقي في يد المولى اربعة آلاف فانه يعطى لاصحاب الجناية قدر قيمة العبد الف درهم وان كان ارش الجناية اكثر من الف درهم والباقي ذلك ثلثة آلاف درهم يكون للمولى وبخلاف ما لو كان صاحب الجناية حاضرا ودفع العبد الى ولي الجناية ثم باع القاضي العبد بعد الدفع الى صاحب الجناية بدين

ولواتى بعده الى السوق فقال هذا عبدى وهو مدبر فبايعوه فالحقه دين ثم اقام رجل البيعة انه مدبر له بطل عن المدبر الدين حتى يعتق ولا ضمان على الغار من قيمة رقبة ولا من كسبه ولو قتل المدبر في يدي الذى استحقه ضمن الغار قيمته مدبر للغرماء ولواتى بجاريته الى السوق فقال هذه امتى فبايعوها فلحقها دين يحيط برقبته ثم ولدت ولدا فاستحقها رجل واخذها ولدها ضمن الغار قيمتها وقيمة ولدها فان كانت قيمتها يوم استحقت اكثر من قيمتها يوم امرهم بمبايعتها او اقل ضمن الغار قيمتها يوم استحقت ولو اقام الغار البيعة على المستحق انه قد اذن لها في التجارة قبل ان يغرمهم او بعد ما غرمهم قبل ان يلحقه دين برئ من الضمان كذا في المبسوط \* الباب الحادي عشر في جنابة العبد المأذون له وجنابة مبداه والجنابة عليه اذا جنى المأذون على حرا وعبد جنابة خطاء وعليه دين قبل لمولاه اذ دفعه بالجنابة او افده فان اختار الفداء فقد طهر العبد من الجنابة فبقي حق الغرماء فيه فباع في دينهم وان دفعه بالجنابة اتبعه الغرماء في ايدي اصحاب الجنابة فبايعوه في دينهم الا ان يفديه او لياء الجنابة كذا في المبسوط \* ثم اذا بيع العبد للغرماء بعد ما دفع الى اولياء الجنابة لا يكون لاولياء الجنابة بعد ذلك ان يرجعوا على المولى بشيء بخلاف ما اذا كانت الجنابة من المأذون قبل لحوق الدين وبيع العبد للغرماء بعد ما دفع الى اولياء الجنابة حيث يكون لاولياء الجنابة ان يرجعوا على المولى بقيمة المأذون كذا في المحيط \* ولو جنى عبد من عبيد العبد المأذون فقتل رجلا حرا وعبد اخطاء فانه يخاطب العبد المأذون بالدفع والفداء لا المولى كذا في المغني \* واذا كانت للمأذون جارية من تجارة فقتلت فتبلا خطاء فان شاء المأذون دفعها وان شاء فداها ان كان عليه دين او لم يكن فان كانت الجنابة نفسا وقيمة التجارية الف درهم ففداها المأذون بعشرة آلاف فهو جائز في قباس قول ابي حنيفة رح ولا يجوز في قولهما وان كانت الجنابة عمدا فوجب القصاص عليها فصالح المأذون عنها جاز وان كان المأذون هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين او ليس عليه دين لم يجز الصلح كذا في المبسوط \* واذا ابطال القاضي صلحه من نفسه ليس لولي القتل ان يقتل العبد ولا يرجع عليه بشيء مما له صلحه حتى يعتق ذلك كذا في المحيط \* ولو قتل العبد رجلا صيدا وعليه دين فصالح المولى على ان يجعل العبد لاصحاب الجنابة بحقهم لم يجز وليس له ان يقتلوه وقد سقط القصاص وبيع في الدين فان فضل شيء كان لصاحب الجنابة والا فلا شيء له كذا في المغني \* ولو كان للمأذون دارا من تجارته فوجد فيها قتيلا وعليه دين اولاد دين عليه فالدية على عاقلة المولى في قول ابي يوسف ومحمد رح وعند



على المولى بالاقل من قيمة العبد ومن الدين بخلاف ما لو استخدمه المولى وهلك من الاستخدام فان المولى لا يضمن لاولياء الجناية شيئاً كذا في المحيط \* ولو رآه يشتري ويبيع بعد الجناية فلم ينهه فسكوته عن النهي بمنزلة التصريح بالاذن له في التجارة كذا في المبسوط \* قال فان كان المولى اذن له في التجارة وقيمتها الف درهم ولحقته دين الف درهم ثم تخنى جنابة فان المولى يدفع عبده بالجنابة فاذا دفع وبيع بدين الغرماء لا يكون لاصحاب الجنابة ان يرجعوا على المولى بقيمة العبد بخلاف ما لو كانت الجنابة سابقة على الدين فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط \* وان كان لحقه الف درهم قبل الجنابة والف درهم بعد الجنابة وقيمتها الف درهم ثم دفع العبد بالجنابة بيع في الدين جميعاً فان بيع او فداءه اصحاب الجنابة بالدينين فانهم يرجعون على المولى بنصف القيمة وهو حصنة اصحاب الدين الآخر كذا في المبسوط \* واذا قتل المأذون والمحجور رجلاً خطأ ثم اقر عليه المولى بدين فهذا لا يكون منه اختيار للفداء وان كان عالماً بالجنابة وقت الاقرار ويقال للمولى اما ان تدفع او تفدي فان فدى لاصحاب الجنابة بيع العبد بالدين للغرماء ولا يبقى لواحد منهما على المولى سبيل وان لم يفده ودفع الى اصحاب الجنابة فان الغرماء يبيعون العبد بدينهم الا ان يفديه اصحاب الجنابة كذا في المغني \* ثم يرجع واي الجنابة على المولى بقيمته كذا في المبسوط \* ولو كان المولى اقر عليه بقتل رجل خطأ ثم اقر عليه بقتل رجل آخر خطأ وكذب اولياء الجنابة الاولى المولى في اقراره بالجنابة الثانية فانه يقال للمولى ادفع العبد الى اولياء الجنابتين او فده بدينهما فان دفع العبد اليهما رجعا اولياء الجنابة الاولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبين ما اذا كان على العبد دين معروف او قد ثبت باقرار المولى بحيط برقبته فاقر المولى بالجنابة على العبد او بدين آخر فانه لا يصح اقراره كذا في المحيط \* ولو قتل العبد رجلاً عمداً وعليه دين فصالح المولى صاحب الجنابة منها على رغبة العبد فان صلحه لا ينفذ على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدين ان يقتله بعد ذلك ثم يباع العبد في دينه فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لاصحاب الجنابة وان لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لاصحاب الجنابة على المولى ولا على العبد في حالته ولا بعد العتق ولو لم يصالح ولكن عفا احد وليي الدم فان المولى يدفع نصفه الى الآخر او يفديه ثم يباع جميع العبد في الدين ولو اقر العبد انه قتل رجلاً عمداً وعليه دين كان مصداقاً في ذلك صدقة المولى او كذبه وان عفا احد وليي الجنابة بطلت الجنابة كلها فيباع في الدين الا

الغرماء وان كان الثمن اكثر من دين العبد ونضي من ذلك دين العبد فلن الباني من الثمن  
 لا صاحب الجنابة وان كان الباني اكثر من ارش الجنابة فلا يكون للمولى من ذلك شيء كذا  
 في المحيط \* قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن ح اذا كان العبد مأذونا في التجارة فقتله رجل عددا  
 فعلى قاتله القصاص للمولى ولا شيء للغرماء سواء كان على العبد دين اولاد دين عليه فان صالح القاتل  
 من الدم على دراهم او دنانير شيء من العروض قليل او كثير فصلحه جائز فيستوفي من ذلك  
 دينه وانما القصاص لا يتعلق حق الغرماء بالمال فان كان بدل الصالح دراهم او دنانير اقتضوه  
 من دينه لانه جنس حقه وان كان عرضا او عبدا بيع لهم في دينهم الا ان ينديه المولى بجميع  
 الدين هذا اذا قتل العبد المأذون عددا وعليه دين اولاد دين عليه وما اذا قتل العبد المأذون ولكن  
 قتل عبدا من كسب المأذون فان لم يكن على المأذون دين فلمولى ان يستوفي القصاص ولا يكون للعبد  
 ان يستوفي القصاص كذا في المغني \* فان صالح العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل هل يجوز  
 الصالح ان يذكر محمد بن ح هذا في ظاهر الرواية وحكي عن النقيع ابي بكر البلخي انه كان يقول بانه يجب  
 ان تكون المسئلة على روايتين على قياس الوصي اذا صالح عن قصاص وجب لليتيم في النفس  
 فيه روايتان في رواية لا يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب ان لا يجوز الصالح من المأذون  
 وفي رواية اخرى قال في الوصي له الصالح فعلى قياس هذه الرواية يجب ان يجوز الصالح من  
 المأذون كذا في المحيط \* فاما اذا كان على المأذون دين قل الدين او كثر فانه لا يكون للمولى  
 ولا للغرماء ولا للعبد القصاص لا على الافراد ولا على الاجتماع كذا في المغني \* وعلى القاتل  
 قيمة المقتول في ماله في ثلث سنين الا ان يباغ القيمة عشرة آلاف فحينئذ ينقص منها عشرة ويكون  
 ذلك لغرماء العبد كذا في المبسوط \* وقال ابو يوسف ومحمد بن ح اذا جنى عبد رجل جناية فقتل رجلا  
 خطأ فاذن له مولاه بعد ذلك في التجارة وهو يعلم باجنابة اولا يعلم اشترى العبد بعد ذلك وباع  
 فلحقته دين فانه لا يكون هذا من المولى اختيار اللذء ويقال للمولى بعد هذا اما ان تدفع او تفدي  
 فان فدى بالارش لا صاحب الجنابة يبيع العبد بدين الغرماء ولم يكن لاحد على المولى سبيل وان  
 لم يفد ودفع العبد الى اصحاب الجنابة كان للغرماء ان يتبعوا العبد فيبيعوه بدينهم الا ان يقضي  
 اصحاب الجنابة دين الغرماء فان قضوا دين العبد او لم يتضوا وبيع العبد كان لهم ان يرجعوا  
 على المولى

وإذا اذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار المأذون قتيل وعليه دين أو لادين عليه فعلى  
 المكاتب قيمة رقبته لا ولاء القتل في ماله حالا بمنزلة ماله ووجد قتيل في دار أخرى من كسب  
 المكاتب ولو كان الذي وجد قتيلًا في دار العبد هو المكاتب كان دمه هدرًا كما لو وجد قتيلًا في دار  
 أخرى له وأبو حنيفة رح بفرق بين المكاتب والخمر في ذلك ولو كان المأذون هو الذي وجد  
 قتيلًا في داره كان على المكاتب الأقل من قيمته ومن قيمة المأذون في ماله حالًا لغيره المأذون  
 كذا في المبسوط \* الباب الثاني عشر في الصبي والمعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو الناصي في التجارات  
 أو يأذنون لعبدهما وفي تصرفهما قبل الاذن إذا اذن لصبي يعقل البيع والشراء يجوز يريد به  
 أنه يعقل معنى البيع والشراء بان عرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب وعرف الغبن اليسير  
 من الغبن الناحش لا لنفس العبارة كذا في الصغرى \* وإذا اذن للصبي وليه في التجارة فهو في البيع  
 وأشراء كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه والتصرفات ثلاثة أنواع صار محض  
 كالطلاق والعناق والهبة والصدقة فلا يملكه الصبي وأن اذن له الولي ونافع محض كتبول الهبة  
 والصدقة فيملكه بغير إذنه ودائرين النفع والضرر كالبيع والشراء والاجارة والكاح فيملكه بالأذن ولا يملكه  
 بدونه ووليّه أبوه ثم وصي الأب ثم أجداب الأب ثم وصيه ثم الولي والقاضي أو وصي القاضي فالألام  
 أو وصي الأم فلا يصح منه الاذن له في التجارة كذا في الكافي \* ولا يجوز أن العم والاخت والى الشرط  
 والى الذي لم يول القضاء كذا في المغني \* ولا يجوز أن اخيه وعمته وخالته هكذا في خزائنه  
 المفتين \* وإذا صح الاذن للصبي في التجارة يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الاذن  
 فيجوز له أن يوجر نفسه وأن يستأجر لنفسه أجيرًا أو أن يبيع مما ورث عقارًا كان أو منقولًا كما يجوز  
 ذلك للحر البالغ وليس له أن يكاتب مملوكًا له كذا في المحيط \* في جامع الفتاوى الأب إذا اذن  
 لابنيه في التجارة فاشترى أحدهما من صاحبه يجوز وفي الوصي لا يجوز أن سماعة إذا اذن الرجل  
 لابنيه في التجارة وهما صغيران ثم امر رجلاً بأن يشتري من أحدهما شيئًا لآخر لا يصح إذا كان  
 هو المعبر عنهما وإذا عبر عن أحدهما والآخر بنفسه جاز كذا في التاتارخانية \* وإذا اشترى الصبي  
 المأذون عبداً فاذن له في التجارة فهو جائز كذا في المبسوط \* وإذا باع الصبي شيئًا من ماله واشترى  
 لنفسه شيئًا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشراء ينفذ تصرفه عندنا وينفذ باجازه المولى وكذلك  
 الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا توكل عن غيره بالبيع والشراء فباع واشترى جاز عند علمائنا

ان ينفذه المولى بجميع الدين فان فداه وقد صدق العبد بالجناية قبل له ادفع النصف الى الذي لم يعف عنه وان كان كذبه في ذلك فالعبد كله للدولى اذ فداه بالدين كذا في المبسوط \* واذا قتل العبد المأذون له في التجارة رجلا وكان عليه دين فان حضر الغرماء واصحاب الجناية فان القاضي يدفعه الى اصحاب الجناية ثم يتبعه اصحاب الدين في يدى اصحاب الجناية فيبيعهونه في دينهم فيأخذون قدر الدين وما فضل من الثمن يكون لاصحاب الجناية هذا اذا حضر واجمعا فان حضر اصحاب الجناية او لا كذلك يدفع اليهم ولا ينتظر حضور اصحاب الدين ولو حضر اصحاب الدين او لا فان علم القاضي بالجناية فلا يبيعه في دينهم وان لم يعلم فباعه بطل حق اصحاب الجناية ولا ضمان على المولى كذا في شرح الطحاوي \* واذا وجد المأذون في دار مولاه قتيلا ولا دين عليه فدمه مدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الاقل من قيمته ومن دينه بمنزلة ما لو قتل المولى بيده ولو وجد عبدا من مبيد المأذون قتيلا في دار المولى ولا دين على المأذون فدمه مدر وان كان على المأذون دين يحبط بقيمته وكسبه فعلى المولى قيمته في ماله في ثلث سنين في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما عليه قيمته حالا وان كان الدين لا يحبط بجميع ذلك كانت القيمة حالة في قولهم جديعا بمنزلة ما لو قتل المولى بيده كذا في المبسوط \* اسرا لعدو والعبد المأذون واحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه فاخذوه مولاه وكان عليه جناية او دين عادت الجناية والدين وكذلك لو اشتراه رجل واخذ مولاه بالثمن وان لم يأخذ مولاه بالثمن عاد الدين دون الجناية واذا بيع العبد بالدين قبل يعوض الذي ونع العبد في سهمه من مال بيت المال كما لو كان العبد مدبرا او مكاتب او قيل لا يعوض كما لو دفع العبد المدينون بالجناية ثم بيع بالدين ولو اسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين وكذلك لو ادخل الكافر العبد دارنا با ما ان عاد الدين ولا سبيل لمولاه عليه واو اشترى منه مولاه لم تعد الجناية وعاد الدين كذا في المغني \* ولو وجد المولى قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقبته في ثلث سنين لو رثته في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما دمه مدر ولو وجد العبد قتيلا في دار نفسه لا دين عليه فدمه مدر وان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته ومن دينه حالا في ماله بمنزلة ما لو وجد قتيلا في دار اخرى للمولى وذكر في المأذون الصغير ان هذا استحسان سواء كان عليه دين او لم يكن ولو وجد الغريم الذي له الدين قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية على عاقلة مولاه في ثلث سنين وكذلك لو كان القتل عبد الغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلث سنين عبده في ذلك كعبد غيره

الناس اوباكث من قيمته مقدار ما يتغابن الناس في مثله اولا يتغابن اوباقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله وفي هذه الوجوه جازيعة عندهم جميعا واما اذا باعد باقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي هذا الوجه اختلاف الروايات عن ابي حنيفة ر ح ذكرني بعض نسخ المأذون انه لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح واذا باع من وصيه ذكر انه لو باع ببثل القيمة اوباكث اوباقل مقدار ما يتغابن الناس فيه انه يجوز قالوا يجب ان يكون الجواب على التفصيل وعلى الخلاف ان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة ان باع باكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع ببثل قيمته اوباقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله فعلى قول ابي يوسف ومحمد ر ح لا يجوز كما لو باع الوصي مال الصغير من نفسه ~~واما على~~ قول ابي حنيفة ر ح يجب ان تكون المسئلة على روايتين هكذا ذكر شيخ الاسلام المسئلة في شرحه كذا في المغني \* واذا باع من الاجنبي باقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة ر ح باتفاق الروايات وعندهما لا يجوز وان اقر الصبي بقبض الثمن الذي وجب له على ابيه او على وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل فذكر في بعضها انه يجوز وذكر في بعضها انه لا يجوز قال شيخ الاسلام في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الروايات في الاقرار على قول ابي حنيفة ر ح اما على قولهما فلا اقرار للاب او الوصي لا يجوز كذا في الذخيرة \* وفي ظاهر الرواية كما يجوز اقراره فيما اكتسبه يجوز فيه ما ورثه من ابيه كذا في المبسوط \* ولا يجوز اقراره بقبض ماله من الوصي ودفع الوصي ماله اليه بعد الاذن جائز كذا في المحيط \* في المتفرقات واذا اقربدين التجارة صح اقراره كذا في الذخيرة \* في الغيابة لو اذن له الوصي فاقربدين على ابيه او اقر بغصب قبل الاذن جاز وكذا لو تصرف في تركه ابيه يجوز الا في رواية كذا في التآثر خانية \* الصبي المأذون والمعنوة المأذون اذا اقر بالغصب او بالاهتهلاك واضائه الى حالة الحجر يؤخذ به للحال صدقه المقر له في ذلك او كذبه كما في العبد وان اقر بقرض او ودیعة استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند ابي يوسف ر ح وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤخذ به للحال ولا بعد البلوغ وان كذبه يؤخذ به للحال كذا في فتاوى قاضيخان \* والمعنوة الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير مأذونا باذن الاب والوصي والمجدون وغيرهم وحكمه حكم الصبي كذا في خزائن المفتين \* وان كان

كذا في المحيط \* ولا يملك الصبي المأذون تزويج أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وان كان  
الاب والوصي يملكان ذلك واما تزويج العبد لا يملكه الصبي ولا يملكه ابوه ووصيه وكذلك  
لو كبر الصبي فاجازه لم يجز وكذلك العتق على مال لا يصح من الصبي ولا من المولى ولو اجازة  
الصبي بعد الكبر لم يجز وكذلك لو فعله اجنبي بخلاف مال الزوج الاجنبي امته لو كاتب عبده  
فاجازة الصبي بعد ما كبر فهو جائز والاصل فيه ان كل شيء لا يجوز للاب والوصي ان ينعلاه في مال  
الصبي فاذا فعله اجنبي فاجاز الصبي فاجازته باطلة وكل شيء كان فعل الاب والوصي جائزا فيه  
على الصبي فاذا فعله اجنبي ثم اجاز الصبي بعد ما كبر فهو جائز لان الاجازة في الانتهاء كالاذن  
في الابتداء وهذه التصرفات تنفذ في الابتداء بالاذن ممن قام رأيه مقام رأي الصبي فتنبذ الاجازة  
في الانتهاء من ذلك الاذن او من الصبي بعد ما كبر لانه هو الاصل في هذا النظر هكذا في المبسوط \*

وليس لوصي الام ولاية التجارة فيما ورث عن امه كذا في الذخيرة \* ولو زوج هذا الصبي عبده  
امته او فعل ذلك ابوه او وصيه لم يجز عندنا ويستوي في ذلك ان كان على الصبي دين او لم يكن  
واي كانت للصبي امرأة فخلعها ابوه او اجنبي ارطلقها واعتق عبده ثم اجاز الصبي بعد ما كبر فهو  
باطل واذا قال حين كبر قد وقعت عليها الطلاق الذي وقع عايتها فلان او قد وقعت على العبد  
ذلك العتق الذي اوقعه فلان وقع الطلاق والعتاق كذا في المبسوط \* وذكر في المعنى الاب  
والوصي يملكان في مال الصغير بما يملك العبد المأذون من اتخاذ الضيافة الميسرة والصدقة كذا  
في النهاية \* واذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبدا من رجل بالف درهم وقبض الثمن ودفع العبد  
ثم ضمن رجل للمشتري ما ادركه في العبد من درك فاستحق العبد من يدي المشتري فان كان  
الصبي مأذونا رجع المشتري بالثمن ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل فان رجع على  
الكفيل رجع الكفيل على الصبي ان كان كفل بامره وان كان الصبي محجورا عليه فالضمان عنه  
باطل ان كان الثمن قد هلك في يده او استهلك وان كان قائما بعينه في يده اخذه المشتري  
وان كان الرجل ضمن للمشتري في اصل الشراء وضمنه قبل ان يدفع المشتري الثمن الى الصبي  
ثم دفع الثمن على اسان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالضمان جائز وبأخذ المشتري الكفيل  
بالثمن كذا في المبسوط \* الصبي المأذون اذا باع عبدا من ابيه فهو على وجهه اما ان باعه بشل

لذلك القاضي ان يبطل قضاءه كما في سائر المجتهدين وكذلك اوقضى القاضي بجواز تصرفاته في الانواع كلها وان ثبت ديون جميع الغرماء نفذ قضاؤه ولا يكون لقاضٍ آخر بعد ذلك ان يبطله كذا في المحيط \* ولو كان القاضي اذن للصبي او المكنونة في التجارة ثم عزل القاضي كان الصبي والمكنونة على اذنهما كذا في المبسوط \* واذا كان للصغير او المكنونة اب او وصي او جد ابوالاب فرأى القاضي ان يأذن للصبي او المكنونة في التجارة فاذن له وابي ابوه فاذنه جائز وان كان ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصي كذا في المحيط \* وحجرهما عليه لا يصح في حيوة القاضي كذا في المغني \* وان مات القاضي او عزل ثم حجر عليه احد من هؤلاء فحجره باطل وكذلك لو حجر عليه ذلك القاضي بعد عزله وانما الحجر عليه الى القاضي الذي يستقضي بعد موت الأول او عزله كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابراهيم عن محمد ر ح اذا اذن القاضي لعبد الصغير في التجارة والوصي كاره جاز ذلك كذا في التاتارخانية \* اذا اذن القاضي لعبد الصغير في التجارة وابوه حي كاره جاز ذلك هكذا في المغني \* وفي مأذون شيخ الاسلام القاضي اذا رأى الصغير او المكنونة او عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا له في التجارة قال والصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء اذا باع واشترى أو أجر واستأجر بوفق ذلك على اجازة الوالي ان رأى النفع في الاجازة اجازة وان رأى النفع في النقص نقضه كذا في المحيط \* واذا اذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير او مكنونة الا انه يعقل البيع والشراء واذن له وصيه ثم ان الاب والوصي افر على احدهما بدين او ببيع او شري او اجارة او رديعة في يده او مضاربة في يده او رهن او غير ذلك مما في يده او جنابة فان الاب والوصي لا يصدقان على شيء من ذلك اذا كذبهما الصبي او المكنونة بخلاف مالو افر على عبده بالدين او الجنابة كذا في المغني \* واو افر الاب والوصي على عبداً مؤذون لهذا الصغير في التجارة ام بالدين او بالجنابة كان اقراره باطلا وان اقر الصبي المأذون او المكنونة على عبد مؤذون له في التجارة بالدين او بالجنابة او بعين في يده كان اقراره جائزاً هكذا في المحيط \* واذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم حجر عليه صح حجره اذا كان الحجر مثل الاذن وكذلك الوصي اذا اذن للصغير ثم حجر عليه يصح حجره وكذلك القاضي اذا اذن للصغير او المكنونة او عبده في التجارة ثم حجر عليه يصح حجره اذا كان الحجر مثل الاذن واذا اذن الرجل لابنه الصغير او عبداً لابنه الصغير في التجارة ثم مات الاب والابن صغير كان موته حجره كذا في الذخيرة \*

المعنوة لا يعقل البيع والشراء فاذن له ابوه او وصيه في التجارة لا يصح ولو اذن للمعنوة الذي يعقل البيع والشراء في التجارة ابنته كان باطلا وعلى هذا لو اذن له اخوه او عمه او واحد من اقربائه سوى الاب والجد فاذن باطل كذا في المبسوط \* واذا اذن لابنته الكبير المعنوة في التجارة فالجواب فيه كالجواب في الصبي ان كان ممن يعقل البيع والشراء يصح الاذن وان كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يصح الاذن كذا في الذخيرة \* وهذا اذا بلغ معنوها فاما اذا بلغ عاقلا ثم عته فاذن له الاب في التجارة هل يصح اذنه كان الفقيه ابو بكر البلخي يقول يصح استحسانا وهو قول محمد ر ح وكان الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم الميمني يقول يصح استحسانا وهو قول علمائنا الثلاثة وعلى هذا اذا بلغ عاقلا ثم جن ولو عته الاب او جن فانه لا يثبت للابن ولاية التصرف انما يثبت له ولاية التزويج لا غير هكذا في الذخيرة \* وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك له ولاية اذن عبد الصغير اذا ثبت هذا فنقول الاب اذا اذن لعبد ابنه الصغير في التجارة فهو جائز وكذا وصي الاب بعد موت الاب والجد بعد موت الاب اذا اذن ولم يكن له وصي من جهة الاب يصح اذنه وانما اذا كان الاب حيا فانه لا يصح اذن الجدد وكذلك اذا كان له وصي الاب لا يصح اذن الجدد وهذا عندنا كذا في المغني \* واذا اذن القاضي لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصي الاب جاز اذن القاضي كذا في الذخيرة \* ومنه يصح اذن الاب والوصي او القاضي ولحق العبد دين يباع رقبته في دين التجارة عندنا ولو ان امرأة ماتت واوصت الى رجل وترك ابنها صغيرا ليس له اب ولا وصي الاب ولا جد وترك اموالا ميراثا لهذا الصغير فاذن الوصي لعبد من عبدة الذين ورثهم من الام لا يصح كذا في الذخيرة \* وان قال القاضي للعبد اتجر في الطعام خاصة فاتجر في غيره فهو جائز لانه نائب من الصبي في ذلك ولو كان المولى بالغاً قال لعبد اتجر في البز خاصة كان له ان يتجر في جميع التجارات فكذلك اذا اذن له القاضي في ذلك وكذلك لو قال له القاضي اتجر في البز خاصة ولا تعد الى غيره فاني قد حجرت عليك ان تعدوا الى غيره فهو مأذون له في التجارات وقول القاضي ذلك باطل كذا في المبسوط \* وان العبد هذا تصرف فلحقه بذلك ديون من التجارة التي اذن له القاضي في ذلك ومن التجارة التي لم يأذن له القاضي في ذلك وخاصم ارباب الديون الى القاضي فابطل ديون الغرماء التي لحقته من التجارة لم يأذن له القاضي في ذلك فانه لا ينبغي تصرفاته بعد ذلك في ذلك النوع واودفع قضاء بعد ذلك الى قاض آخر لا يكون



يرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الانقضاء بنفسه وبعده فان كان المستأجر معسرا لا يقدر على شيء وليس في يده العبد كسب فالعبد يباع بدينون الغرماء الآن بفديه المولى فان فداه المولى رجع بما فدى على المستأجر والمولى هو الذي يلي الرجوع على المستأجر لا سبيل للعبد عليه وان ابى المولى الفداء وبيع العبد بالف درهم ودين الغرماء مثلاً عشرة آلاف درهم قسم الالف بين الغرماء بالحصص ولا سبيل لهم على العبد ببقية دينهم بعدما بيع العبد لهم حتى يعتق العبد فاذا اعتق اتبعوه ببقية دينهم كذا في المحيط \* قال وللمولى ان يرجع على المستأجر بثمن العبد وذلك الف درهم ويسلم ذلك للمولى ولا يكون للغرماء عليه سبيل وينصب القاضي وكيلاً للغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية دينهم وذكر في كتاب المأذون ان المولى بخاصم المستأجر ويقبض ذلك منه ويسلم الى الغرماء قال المحاكم عبد الرحمن هذا ليس باختلاف في الرواية والمولى هو الذي يخاصم كما ذكر في المأذون فان امتنع من الخصومة فالقاضي ينصب وكيلاً كما ذكره هنا كذا في المغني \* فان مات المستأجر قبل ان يقضي شيئاً وترك خمسة آلاف درهم يقسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة اسهم سهم للمولى وتسعة اسهم للغرماء ولو ان العبد لم يبع بالدين حتى وهب له عبد قيمته الف درهم وابى المولى الفداء يباع العبدان بالدين وسوى في الكتاب بينما اذا وهب له عبد بعد ما لحقه دين وبينما اذا وهب له عبد قبل ان يلحقه دين ثم اذا وجب بيع الموهوب مع المأذون وبيعاً بالقي درهم مثلاً يقسم ذلك بين الغرماء بالحصص ويرجع المولى على المستأجر بثمن العبد المأذون ولا يرجع بثمن العبد الموهوب وينصب القاضي وكيلاً ليطالب المستأجر بتسعة آلاف درهم ثمانية آلاف درهم ببقية دين الغرماء والف درهم ثمن العبد الموهوب ويسلم ذلك للمولى ولو ان المستأجر لم يؤد شيئاً من ثمن المأذون الموهوب له وما بقي من دين الغرماء حتى مات وترك خمسة آلاف درهم قسم ذلك على عشرة اسهم الف درهم ثمن العبد المأذون والف درهم ثمن العبد الموهوب وثمانية آلاف درهم للغرماء فما اصاب ثمن العبد المأذون فهو للمولى وما اصاب ثمانية آلاف درهم فهو للغرماء وكذلك ما اصاب ثمن الموهوب له فهو للغرماء لا يكون للمولى عليه سبيل كذا في المحيط \* ولو ان الغرماء لم يقبضوا شيئاً من دينهم حتى وهبوا ذلك للعبد او ابرأوه عنه بعدما بيع العبد او قبل ان يباع بعد ما مات المستأجر او قبل ان يموت لا يسقط شيء مما كان على المستأجر ويرجع العبد على المستأجر بذلك ان لم يبع وان يبع فالمولى يرجع

ولو أذن الوصي لليتيم ولعبد ثم مات وأوصى إلى آخره موته حجرة عليه وإذا أذن القاضي ثم عزل أو مات أو جن فهو على أذنه كذا في خزانة المفتين \* وإذا أذن رجل لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم مات الابن وورثه الأب فهذا حجرة عليه وكذلك لو اشتراه الأب من الابن فهو محجور عليه كذا في المبسوط \* ولو أذن الأب لعبد ابنه في التجارة فأدرك الابن فهو على أذنه وكذلك المعتوه إذا أفاق كذا في الظهيرية \* وإن مات الأب بعد أدراك الصبي وأفاق المعتوه كان العبد على أذنه وإذا ارتد الأب بعد ما أذن لابنه الصغير في التجارة ثم حجرة عليه ثم أسلم فحجرة جائز وإن قتل على رده فذلك حجرة أيضاً بمنزلة ما لو مات وابنه صغير ولو أذن لابنه في التجارة بعد رده فباع واشترى ولحقه دين ثم حجرة عليه ثم أسلم فجميع ما صنع الابن من ذلك جائز وإن قتل على رده أو مات كان جميع ما صنع الابن من ذلك باطلا وهذا عندهم جميعاً والذمي في أذنه لابنه الصغير والمعتوه في التجارة وهو على دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسالماً بإسلام أمه أو بإسلام نفسه فإن قتل كان أذن الأب الذمي له باطلاً وإن أسلم الأب بعد ذلك لم يجز ذلك الأذن كذا في المبسوط \* الباب الثالث عشر في المنفردات من قدم مصراً قال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة والمستلثة على وجهين أحدهما أن يخبر أن مولاه أذن له فيصدق استحساناً عدلاً كان أو غير عدل وثانيهما أن يبيع ويشترى ولا يخبر بشيء والقياس فيه أن لا يثبت الأذن وفي الاستحسان يثبت وإذا ثبت أنه مأذون صححت تصرفاته ولزمته الديون فتستوفى من كسبه فإن لم يكن في الكسب وفاء لم يبيع رقبته حتى يحضر سيده فإن حضر مولاه وأقر بالأذن يبيع في الدين وإن قال هو محجور فالقول له كذا في الكافي \* من أسأجر عبد العدل التجارة يعتبر العبد في حق المستأجر كالوكيل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الأذن في التجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو أي غيره من الأحكام ويعتبر في حق المولى عبداً مأذوناً في التجارة حتى تراعى أحكام الأذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى كذا في المغني \* قال محدث رح رجل أسأجر من رجل عبداً مشاهرة كل شهر باجر معلوم ليبيع له ويشترى ما بداله من التجارات جازت الإجارة فإن اشترى العبد للمستأجر وباع كما أمره فلحقته ديون كغيره فالغرماء لا يطالبون المستأجر بديونهم وإنما يطالبون العبد ويرجع العبد

من الشعير بدرهم وذلك بان يقسم جميع الثمن عشرون درهما على قيمة الحنطة وقيمة الشعير فان كانت قيمة الحنطة عشرين درهما وقيمة الشعير عشرة دراهم الحنطة بثلثي الثمن وكذلك لو قال القفيز منهما بدرهم فهذا وقوله كل قفيز منهما بدرهم سواء ولو قال ابيعك هذه الحنطة وهذا الشعير ولم يسم كليهما كل قفيز بدرهم فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة ر ح حتى يعلم الكيل كله فان اعلمه فهو بالخيار ان شاء اخذ كل قفيز حنطة بدرهم وكل قفيز شعير بدرهم وان شاء ترك وعندهما البيع جائز كل قفيز من الحنطة بدرهم وكل قفيز من الشعير بدرهم لو قال كل قفيز شعير بدرهم ولو قال كل قفيز منهما بدرهم كان البيع وانعاني قول ابي حنيفة ر ح على قفيز واحد نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير بدرهم وفيما زاد على القفيز الواحد اذا علم بكيل ذلك فهو بالخيار ان شاء اخذ كل قفيز منهما بدرهم وان شاء ترك وفي قول ابي يوسف ومحمد ر ح البيع لازم له في جميع ذلك كل قفيز منهما بدرهم نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير ولو قال ابيعك هذه الحنطة على انها اكثر من كرا فاشترها على ذلك فوجدناها اقل من كرا فبيع جائز وان وجدها كرا او اكثر من كرا فبيع فاسد ولو قال على انها كرا او اقل منه فان وجدها كرا او اقل منه فهو جائز وان وجدها اكثر من كرا فبطل المشتري من ذلك كرا وليس للبائع ان ينقصه من ذلك شيئا والزيادة على الكرا للبائع ولو قال على انها كرا او اكثر فوجدناها كذلك جاز البيع وان وجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته من الثمن اذا قسم على كرا وان شاء ترك كذا في المبسوط \* رجل ادعى على صبي مأذون شيئا فانكر اختلافهما في تحليفه وذكر في كتاب الاقرار انه يحلف وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \*

واذا اشترى المأذون من رجل عشرة ارطال زيت بدرهم وامره ان يكيه في قارورة جاء بها فكال البائع الزيت في القارورة فلما كمال فيها رطلين انكسرت والبائع والمشتري لا يعلمان فكال بعد ذلك جميع ما باعه من الزيت فيها فسال ذلك لم يلزم العبد من الثمن الا ثمن الرطل الاول وان كان الرطل الاول لم يسل كله حين صب البائع الرطل الثاني فيها فالبائع ضامن لما بقي من الرطل الاول في القارورة ولو كانت القارورة مكسورة حين دفعها اليه فامره ان يكيل فيها ولا يعلمان بذلك فكال البائع فيها عشرة ارطال فسالته كلها فالثمن كله لازم على العبد كذا في المبسوط \* رجل اذن لمدبرة في التجارة فامر رجل هذا المدبر ان يشتري له جارية بخمسة آلاف درهم فاشترى جارية كما امره ودفعها الى الامر فماتت عنده او عتقها او استولدها وماتت في يد المدبر قبل

على المستأجر بذلك كذا في المغني \* ولو كان المستأجر حين استأجر استأجره ليشتري له البز خاصة ويبيع فاشترى البز وباع فمارح فيه فهو للمستأجر وما كان من وضبعة فهو على المستأجر ولو اشترى الخز وباع ورح فيه فهو للمولى لا يكون للمستأجر من ذلك شيء وما كان من وضبعة فهو في عنق العبد يباع فيه ولا يكون على المولى من ذلك شيء كذا في المحيط \* وإذا اشترى المأذون من رجل كرخطة يساوي مائة درهم بثمانين درهما فصب العبد فيه ماء قبل أن يقبضه فافسده فصا ريسا وي ثمانين درهما ثم إن البائع بعد ذلك صب فيه ماء فافسده فصا ريسا وي ستين درهما فالمأذون بالخيار فإن اختار أخذه بأربعة وستين درهما وإن تركه المشتري فلا ضمان عليه لما فسد ولو كان البائع هو الذي صب فيه الماء أو لائم المشتري صب فيه الماء فإن المشتري يجبر على قبضه ويؤدى أربعة وستين درهما وكذلك هذا الحكم في كل مكيل أو موزون ولو كان المبيع عرضا ففسده المشتري أو لائم فسد البائع فإن شاء المشتري أخذه وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع وإن شاء نقض البيع وأدى من الثمن بحساب ما نقصه المشتري وإن كان المشتري فسد بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع كذا في المبسوط \* قال ولو كان المال للأجنبي على المولى فرهه به رهنا ووضع على يدي العبد المأذون له فباع وذهب بما فيه برئ المولى من الدين كذا في المغني \* وإذا اشترى المأذون كرت مجيد بكر ردي بعينه فصب العبد في الكرت الذي اشتراه ماء فافسده ثم صب البائع فيه ماء فافسده فهو بالخيار إن شاء أخذه ودفع الكرت وإن شاء نقض البيع ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بنقصان الكرتي الوجهين جميعا ولو كان المشتري صب فيه الماء بعد البائع لزمه الكرت جميع الثمن الذي اشتراه به وليس له أن يردّه بعيب إن وجده قبل القبض أو بعده بالنعيب الحاصل من المشتري بما صب فيه من الماء كذا في المبسوط \* ولو اشترى اب أو وصي أمة للصغير أو المعترة وهي ذات رحم محرم من الصغير أو المعترة لا ينفذ عليهما وإنما ينفذ على الأب والوصي كذا في الكافي \* وإذا باع المأذون من رجل عشرة أقترة حنطة وعشرة أقترة شعير فتال ابيعك هذه العشرة الاقترة حنطة وهذه العشرة الاقترة شعيرا كل قفيز بدرهم فالبيع جائز فإن تقابضاً ثم وجد بالحنطة عياردا بنصف الثمن على حساب كل قفيز بدرهم لو قال القفيز بدرهم ولو قال كل قفيز منهما بدرهم وتقابضا ثم وجد بالحنطة عياردا يردّها على حساب كل قفيز منهما النصف من الحنطة والنصف

في باب اقرار العبد في مرضه \* في المنتقى المعلي عن ابي يوسف رح العبد المأذون اذا وكل وكلا بقضاء دينه او اقتضائه ثم حجر عليه المولى فتضى الوكيل او اقتضاه وهو لا يعلم بالحجر فهو جائز قال سمعت محمداً رح يقول هو جائز علم بالحجر ولم يعلم وزعم انه قول ابي يوسف رح وفيه ايضا عبد محجور عليه اشترى ثوباً ولم يعلم المولى بذلك حتى باع العبد ثم اجاز شراءه لم يحجروا لو كان العبد باع ثوباً من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد ثم اجاز البيع جاز كذا في الذخيرة \* وان كان العبد تاجر له على رجل الف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبد للغريم وقبضه جازت الهبة والدين لازم عليه لمولى العبد على حاله ولو كان على العبد المأذون دين خمسمائة وفيه الف فكفل لرجل عن رجل بالف درهم باذن مولاه ثم استدان الف اخرى ثم كفل بالف اخرى ثم يبيع العبد بالف فنقول اما الكفالة الاولى فيبطل نصفها ويضرب صاحبها بنصفها في ثمنه والكفالة الثانية باطلة فيضرب صاحب الدين الاول بخمسمائة وصاحب الدين الثاني بجميع دينه وهو الف وصاحب الكفالة الاولى بخمسمائة فيصير ثمن العبد وهو الف درهم بينهم ارباعاً غير انك تجعل كل خمسمائة سهماً فقد رمائتين وخمسين يسلم لصاحب الدين الاول ومثله لصاحب الكفالة الاولى ومقدار خمسمائة لغريم العبد الاخر كذا في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه \* ولو قال ابيعك هذه الدار على انها اقل من الف ذراع فوجدها اقل من ذلك او الف ذراع او اكثر فالباع جاز ولو قال على انها اكثر من الف ذراع فان وجدها اكثر من الف بتليل او كثير فالباع لازم وان وجدها الف ذراع او اقل منها فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك فاذا اختار الاخذ لزمه جميع الثمن كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل والوزن صنفين \* العبد اذا اودع انساناً شيئاً لا يملك المولى اخذ الوديعة كان العبد مأذوناً او محجوراً ولو ان المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن عليه دين جاز كذا في فتاوى فاضل خان \* ولو اشترى ثوباً من رجل بعشرة دراهم على انه عشرة اذرع فوجدها ثمانية فقال البائع بعثك على انه ثمانية فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة على ما ادعاه من الشرط كما لو قال اشتريت العبد على انه كاتب او خباز ولو قال المشتري اشتريته بعشرة على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجده ثمانية اذرع فقال البائع بعثك على انه ثمانية اذرع بعشرة دراهم ولو اشترط كل ذراع بدرهم تحالفاً وتراداً كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل

ان يدفعها الى الامر فذلك سواء يهلك على الامر وكان للبائع ان يتبع المدبر بالثمن ولو اراد البائع ان يتبع الامر ليس له ذلك واذا اتبع المدبر كان له ان يستسعيه في الثمن وللمدبر ان يرجع على الامر بعد ان يؤدى بنفسه وقبله فان لم يكن عند المدبر ولا عند الامر شيء فجاء عبد وقطع يد المدبر ودفع العبد بالجناية واكتسب المدبر جارية بتجارة او هبة فان العبد المدفوع بالجناية والجارية المكسوبة يباعان بدين المدبر الا ان يفديهما المولى فان فداهما المولى رجع بجميع الفداء على الامر والذي يلى الرجوع هو المولى دون المدبر وان ابى المولى الفداء يباع بالفى درهم كل واحد منهما بالف درهم واخذ البائع جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بثلث العبد المدفوع على الامر ولا يرجع بثلث الجارية المكتسبة ولكن المدبر يرجع بثلث الجارية المكتسبة وبما بقي من دين البائع على الامر وذلك اربعة آلاف درهم يصرف ثلثة آلاف منها الى البائع بنية دينه اذا كان دينه خمسة آلاف درهم وقد وصل اليه الفاد درهم فتصرف الف الى المولى فان لم يقبض المدبر ولا المولى شيئا من الامر حتى مات الامر وترك الفى درهم يقسم ذلك على خمسة اسهم سهم يصرف الى المولى واربعه اسهم يصرف الى المدبر حتى يدفع ذلك الى البائع ولو لم يقطع يد المدبر ولكنه قتل خطأ وغرم القاتل قيمته صرف ذلك الى البائع ويرجع المولى بقيمة المدبر على الامر بخلاف ثمن العبد الموهوب كذا فى المغنى \* واذا اشترى المأذون جارية فقبضها بغير ان البائع قبل نقد الثمن فماتت عنده او قتلها مولاه ولادين على العبد واعتقها لم يكن للبائع ان يضمن العبد ولا المولى قيمتها ولكنه يطلب العبد بالثمن فيباع له فيه فان نقص ثمنه عن حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة الجارية التى استهلكها ولو كان العبد وكل رجلا بقبضها فقبضها فماتت في يده ضمن الوكيل قيمتها للبائع ثم يرجع بها الوكيل على العبد كذا فى المبسوط \* اذا احرم العبد بغير ان مولاه كان للمولى ان يحلله وان باعه بعد ما احرم باذن المولى كان للمشتري ان يحلله كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو ان عشرين تاجرين كل واحد منهما رجل اشترى كل واحد صاحبه من مولاه فان علم ايتهما اول وليس عليه دين فشاء الاول لصاحبه جائز ثم قد صار هذا المشتري ملكا لمولى المشتري وصار محجورا عليه فشاء الثانى من مولاه باطل وان لم يعلم اي البيعين اول فالبيع مردود كله بمنزلة مالو حصل معا وان كان على كل واحد منهما دين لم يجز شراء الاول الا ان يجيز ذلك غرامة كذا فى المبسوط

ينظر الى ما نقصها الوطى من قيمتها فيكون على المشتري ، حصة ذلك من ثمنها في قول  
ابي حنيفة ر ح وعندهما ينظر الى الاكثر من مقرها ومما نقصه الوطى من قيمتها فيكون  
على المشتري حصة ذلك من ثمنها وان كان لم ينقصها الوطى اخذها البائع ولا شيء على المشتري  
في الوطى في قول ابي حنيفة ر ح وعندهما يقسم الثمن على قيمتها وعلى عثرها فيما اخذها  
البائع وحصة العقر من ثمنها ولو كانت ولدت ولد في الايام الثلاثة ثم مضت الايام وهما  
حيان ولم ينقد الثمن فالجارية وولدها للمشتري بالثمن والاخيار للبائع في ذاك ولو كانت وادت بعد  
مضي الايام الثلاثة ونقصتها الولادة فالبائع بالخيار ولو ماتت بعد مضي الايام الثلاثة ولم تلد  
فعلى المشتري الثمن ولو كانت ولدت بعد مضي الايام الثلاثة ثم ماتت وبقي ولدها فالبايع  
بالخيار ان شاء سلم الولد للمشتري واخذ منه جميع الثمن وان شاء اخذ الولد ورجع على المشتري  
بحصة الام من الثمن كذا في المبسوط \* عبد محجور عليه اذان ديونافه هي مولاة الذي عليه  
الدين ان يدفعه الى العبد فقتضاه الغريم فان كان رد على العبد الدراهم التي اخذها منه باعياها  
فهو بري وان قضى غيرها لم يبرأ وهذا قول ابي يوسف ر ح وعلى قول ابي حنيفة ر ح يبرأ  
في الوجهين جميعا كذا في المحيط \* ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه على انه ان لم يعط البائع  
ذلك الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز بمنزلة شرط الخيار فان حدث بالجارية عيب في يدي  
المشتري اوفقاً عينها او وطئها وهي بكر او ثيب او فعل ذلك اجنبي ثم مضت الايام الثلاثة  
قبل ان يعطيه البائع فهذا او ما وصفنا من الدراهم سواء ولو مضت الايام الثلاثة قبل ان يعطى المشتري  
البائع ما شرطه ثم هلكت الجارية في يد المشتري او قتلها كان للبائع على المشتري قيمتها ولا سبيل له  
على ثمنها ولو ذهبت عينها اوفقاً المشتري اخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له على الثمن  
ولو كان اجنبي فقتلها او قتلها كان البائع بالخيار ان شاء اخذ قيمتها في القتل من مال المشتري حالا  
وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثلث سنين فان اخذها من المشتري رجع بها على  
عاقلة القاتل واما في فقاء العين فان البائع يأخذ الجارية ويتبع بارش العين المشتري او الجاني  
ايهما شاء حالا فان اخذها من المشتري رجع به المشتري على الجاني ولا سبيل للبائع  
في شيء من هذه الوجوه على الثمن كذا في المبسوط \* عبد ما دون عليه دين خمسمائة باعه  
المولى من غريمه بالف درهم فالبيع جائز ويكون له خمسمائة دينه ويؤدى خمسمائة اخرى الى المولى

والوزن صنفين \* وفي باب الحجر من المنتقى اذا حجر عليه المولى وعليه دين مؤجل فهو مؤجل  
 كذا في المغني \* وفي المنتقى بعد مأذون حجر عليه المولى ونهى غرماؤه ان يعطوه من دينه  
 شيئاً قال ان اعطاه الغرماء برؤا وكذلك ان كان المولى باع عبداً واعطاه الغرماء بعد ما باعه  
 كذا في الذخيرة \* رهن عبده المأذون المديون وابق من المرتهن فللغرماء ان يضموا المرتهن  
 كذا في القنية \* العبد الرهن يأمره مولاة يبيع ويشترى فتعلل لزمه في ذلك دين قال الرهن  
 على حاله ولكن لاسبيل للغرماء على العبد مادام رهنه كذا في المغني \* العبد المأذون اذا  
 التقط لقيطاً ولا يعرف ذاك الا بقوله فقال المولى كذبت بل هو عبيدي فالتول قول المأذون  
 ثم تثبت الحرية للقيط بعد ذلك باعتبار الاصل كذا في الذخيرة \* واذا اشترى المأذون جارية  
 بالف درهم على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز منه بمنزلة اشتراط الخيار  
 ثلثة ايام كما يجوز من الحر وكذلك لو اشتراها وقبضها ونقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن  
 على المشتري ما بين ثلثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز على ما اشترط وهو بمنزلة اشتراط الخيار  
 للبائع ولو اشتراها على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فقبضها وباعها نفذ بيعه فان  
 مضت الايام الثلثة قبل ان ينقده الثمن فلا سبيل للبائع على الجارية ولكنه يتبع المشتري  
 بالثمن وكذلك لو قتلها المشتري او ماتت في يده او قتلها اجنبي آخر حتى غرم قيمتها في الايام  
 الثلثة فان كان المشتري وطئها وهي بكر او ثيب في الايام الثلثة واجنبي عليها جناية او اصابها عيب  
 من غير فعل احد ثم مضت الايام الثلثة قبل ان ينقد الثمن فالبائع بالخيار ان شاء اخذها ولا شيء له  
 غيرها وان شاء سلمها للمشتري ولو كان الواطئ والجاني اجنياً فوجب العقر والارش لم يكن  
 للبائع على الجارية سبيل ولو كان حدث فيها عيب من فعل الجاني الاجنبي بعد مضي الايام  
 الثلثة والبائع بالخيار ان شاء اخذ الجارية واتبع الجاني بموجب ما احدث فيها من وطئ او جناية  
 وان شاء سلمها للمشتري بالثمن فان سلمها كان للمشتري ان يتبع الاجنبي بذلك وهذا اذا كان  
 الاجنبي وطئها وهي بكر حتى تمكن نقصان في ماليتها فان كانت ثيباً فلم ينقصها الواطئ شيء  
 اخذها البائع واخذ عقرها من الاجنبي ولا خيار له في تركها ولو كان المشتري هو الذي قطع  
 يد الجارية او فوضها وهي بكر بعد مضي الايام الثلثة فالبائع بالخيار ان شاء سلمها للمشتري  
 بالثمن وان شاء اخذها ونصف ثمنها في القطع وان كان اقتضاهم ينظر الى عقرها ولكن



يعتق فيرجع به عليه حينئذ وكذا لو كان المأذون منكرا بجميع ذلك الا انه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق ايضا ولو كان المشتري الآخرا دعوى ان الذي باعها من العبد كان كاتبها قبل ان يبيعها وصدقه المأذون في ذلك او كذبه وادعت الامة ذلك لم تكن مكاتبة وهي امة للمشتري يبيعها ان شاء كذا في المبسوط \*



### كتاب الغصب

وهو مشتمل على اربعة عشر بابا \* الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به اما تفسيره شرعا فهو اخذ مال متقوم محترم بغير اذن المالك على وجه يزيل يد المالك ان كان في يده او يقصده ان لم يكن في يده كذا في المحيط \* ومن حال بينه وبين ملكه لم يضمن لانه ليس بغصب ومن منع مالكة من حفظ ماله حتى هلك لم يضمن كذا في التنايع \* واما شرطه فعند ابي حنيفة رح كون المأخوذ منقولا وهو قول ابي يوسف رح الآخر حتى ان غصب العنار لا يكون موجبا للضمان صدهما كذا في النهاية \* واما حكمه فالاثم والمغرم عند العلم وان كان بدون العلم بان ظن ان المأخوذ ماله واشترى عينائمه ظهرا استحقاقه فالمغرم ويحب على الغاصب رد عينه على المالك وان عجز عن رد عينه بهلاكه في يده بفعله او بغير فعله فعليه مثله ان كان مثليا كاملا والموزون فان لم يقدر على مثله بالانقطاع عن ايدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح يوم الغصب وقال محمد رح يوم الانقطاع كذا في الكافي \* وان غصب مالا مثل له فعليه قيمته يوم الغصب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* وحد الانقطاع ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت كذا في التبيين \* وكثير من المشائخ كانوا يفتنون بتول محمد رح وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد حسام الدين وبعض مشائخنا افتوا بقول ابي يوسف رح كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف \* ذكر صدر الاسلام ابو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس كل مكبل مثليا ولا كل موزون وانما المثلي من المكبلات والموزونات ماهي متقاربة واماما هو متفاوت فليس بمثلي ذكر صاحب المحيط في شرح الجامع الصغير العدديات المتقاربة كلها من ذوات الامثال كبلا وعددا ووزنا والمتفاوتة كلها

فلم يحكم بسقوط دين الغريم هنا حتى قال خمسمائة دينه مع انه ملك العبد كذا في المحيط \*  
ولو باع المأذون او الحرجارية بالف درهم فتقاضا على ان البائع ان رد الثمن على المشتري الى ثلثة  
ايام فلا بيع بينهما ثم ان المشتري وطى الجارية او فقا عينها في الايام الثلثة فان رد البائع الثمن  
على المشتري كان له ان يأخذ جاريته ويضمن المشتري بالوطى عقرها وفي الفقا نصف قيمتها  
وان مضت الايام الثلثة قبل ان يرد الثمن تم البيع ولا شيء على المشتري من العقرو الارش  
ولو كان اجنبي فعل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلثة اخذ جاريته ونصف قيمتها في فقا العين  
ان شاء من المشتري وبرجع به المشتري على الفاقى وان شاء من الفاقى وفي الواطى ان كانت  
بكرافكذلك الجواب وان كانت ثيبا لا ينقصها الوطى اخذها البائع واتبع الواطى بعقرها ولا سبيل له  
على المشتري ولو لم يرد البائع الثمن حتى مضت الايام الثلثة تم البيع واتبع المشتري الفاقى او  
الواطى بالارش والعقر ولو كان البائع هو الذي وطئها وفقا عينها فقد انتقض البيع ان رد الثمن بعد  
ذلك اولم يرد وياخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضي الايام الثلثة ولم يرد الثمن فعليه الارش والعقر  
للمشتري كذا في المبسوط \* من الجامع المولى اذا اذن لعبده الجاني في التجارة ولحقه دين او  
رهنه او آجرة لا يصير مختارا للعبد كذا في الذخيرة \* ولو باع العبد جارية من رجل وقبضها ذلك  
الرجل بمحض من الجارية ولا يدري ما حالها فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك المشتري والعبد  
فالجارية بنت الرجل ترد اليه ولا ينتقض البيع فيما بينهما ولو كان اشتراها من رجل وقبضها منه  
فاقر البائع بذلك انتقضت البيوع كلها وتراجعوا بالثمن ولو كان المأذون اشتراها من رجل  
بمحض منها وقبضها وهي ساكنة لا تنكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى رجل اجنبي انها  
ابنته وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وانكر ذلك البائع من العبد فالجارية حرة  
بنت الذي ادعاه باقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين العبد وبين المشتري الآخر  
وكذلك لو ادعى المشتري الآخر ان الذي باعها من العبد كان عتقها قبل ان يبيعها او دبرها  
او ولدت له وصدقه العبد بذلك فاقرار المشتري من العبد ذلك صحيح وتصديق العبد اياه بذلك  
باطل فان كان اقر بالحرية فهي حرة موقوفة الولاء ولو كان المأذون فيها بنتا لبيرو ولادة فهي موقوفة  
على ملك المشتري الآخر فان مات البائع الاول عتقت ولا يرجع بالثمن على العبد حتى  
يعتق

وذكرنا ضيخان في اول يوع شرح جامع الصغير ان الخبز من ذوات القيم في ظاهر الرواية كذا في الفصول  
العمادية \* قال رضى الفيلق المشمس اذا بلغ تشميسها غايته مثلي وقبلها قيمي كذا في القنية \*  
وقال بعض المشائخ (روئين از ذوات قيم است) وقال قاضي ضيخان هو مثلي كذا في الفصول العمادية \*  
وفي كون الآجر واللبن مثلياروايتين من ابي حنيفة رح كذا في القنية \* والمغصوب لا يخلو اما  
ان يكون غير منقول كالدار والارض والكرم والطاحونة وغيرها ويكون منقولا والمنقول لا يخلو  
اما ان يكون مثليا كالكيلي والوزني الذي ليس في تبعيضه ضرر يعنى الغير المصنوع منه والعددي  
المتقارب كالجوز والغاوس وما اشبه ذلك من العددي الذي لا يتفاوت واما ان يكون غير  
مثلي كالحبوانات والزرعيات والعددي المتفاوت كالبطيخ والمان والوزني الذي في تبعيضه  
ضرر وهو المصنوع منه اما اذا كان المغصوب غير منقول كالدرور والعقار والحوانيت فانهم بافة  
سماوية او جاء سيل فذهب بالبناء والاشجار او غلب السيل على الارض فنقصت وعطبت تحت  
الماء فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآ خر كذا في شرح الطحاوي \* وهو الصحيح  
هكذا في جواهر الاطلاحي \* وان حدثت هذه الاشياء بفعل احد من الناس فضمنه على المتلف  
عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان حدثت هذه الاشياء بفعل الغاصب وسكنه فالضمان عليه بالاجماع  
في الزاد والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في المضمرات \* وما نقص من سكنه  
وزراعه ضمن النقصان كما في التلي هذا بالاجماع واختلوا في تفسير النقصان قال نصير بن  
يحيى انه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعدة فيضمن تفاوت ما بينهما من النقصان  
كذا في التبيين \* وهو الا ليق وبه يفتى كذا في الكبرى \* ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من  
النقصان وما انتق عن الزرع ويتصدق بالفضل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح حتى اذا غصب  
ارضا فزرعها كربين فاخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المؤنة قدر كرونة تصبها قدر كياخذ منه  
اربعة اكرار ويتصدق بالباقي كذا في التبيين \* رجل نام على فراش انسان او جلس على بساطه  
لا يكون غاصبا لان في قول ابي حنيفة رح غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل  
فلا يضمن ماله يهلك بفعله كذا في فتاوى قاضي ضيخان \* استعمال عبد الغير غصب له حتى لو هلك  
من ذلك العبد ضمن المستعمل قيمته علم المستعمل انه عبد الغير ولم يعلم بان جاء اليه وقال اذا حر  
فاستعمله وهذا اذا استعمله في امر من امور نفسه اما اذا استعمله لا في امور نفسه لا يصير غاصبا كذا

من ذوات القيم وما يتفاوت احاده في القيمة فهو عددي متفاوت ومالا يتفاوت احاده وانما يتفاوت انواعه كالباذنجان فهو متقارب مثلي فعلي قياس هذا ينبغي ان يكون البصل والثوم مثليين وصغير البيض وكبيرة سواء بعد ان يكون من جنس واحد ذكر شيخ الاسلام علي السبجاني في شرح الصحيح ان النحاس والصفير مثليان والمشمش والخوخ كلهما من ذوات الامثال لانها مددي متقارب كذا في الفصول العمادية \* الغنب جنس واحد وان اختلفت انواعه واسماؤه وكذا الزبيب كذا في فتاوى قاضيخان في باب الربوا \* ذكر في السير الكبير من اتلف على آخر جهنمه فعليه قيمتها ولم يجعل الجبن مثلياً مع انه موزون لانه متفاوت في نفسه تفاوتاً فاحشاً وان اعتبره مثلياً في حق جواز السلم كذا في الذخيرة \* والشحم مثلي والفحم مثلي والتراب من ذوات القيم الغزل مثلي وكذا المصنوع منه كذا في القنية \* في الفتاوى الخل والعصير مثليان وكذا الدقيق والنخالة والحبس والنورة والقطن وغزله والصوف وغزله والتبن بجميع انواعه والكتان والابرسم والرصاص والشبه والحديد والحناء والوسدة والرياحين اليابسة كلها مثلي والحمد مثلي في فتاوى رشيد الدين وفي موضع آخر انه قيمى وفي فوائد صاحب المحيطان الماء من ذوات القيم عند ابي حنيفة وابي يوسف رح الكاغذ مثلي والرمان والسفرجل والقناء والقش والبطين كلها مما يتفاوت احاده فيكون من ذوات القيم والصابون والسكنجيين والكشكر من ذوات القيم وفي فتاوى رشيد الدين كل موزونين اذا اختلطا بحيث لا يمكن الميز بينهما يخرج ذلك من ان يكون مثلياً ويكون من ذوات القيم وانما يكون كذلك لان في الآخر ربما يكون الدهن الكثير والخل ربما يكون في هذا اقل منه حتى لو كان على السواء بان اتخذا عنى الصابونين من دهن واحد يضمن مثله والسرقين من ذوات القيم والخطب واوراق الاشجار كلها من ذوات القيم والبسط والحصير والبوارى وامثالها من ذوات القيم وكذا الادم والعصرم والجلود كلها قيمى كالثياب والابرة من ذوات القيم والرياحين الرطبة والبقول والنصب والخشب من ذوات القيم واللبن من ذوات الامثال واما الهدد وهو بالنارسية (جفرا) ينبغي ان يكون من ذوات القيم لانه يتفاوت في الطبخ والحموضة وفي بيوع فتاوى قاضي ظهير الدين اللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدو ان اذا كان مطبوخاً بالاجباع وان كان نياً كذلك هو الصحيح كذا في الفصول العمادية \* اللحم والشحم والالية قيمية كذا في القنية \* وفي البر المخلوط بالشعير القيمة لانه لا مثل له كذا في الهداية \*

في الثوب وجوابهما خرج في وقت كان الصبغ بالاسود زيادة في الثوب فوجب مراعاة العرف والعادة في المصبوغ كذا في المضمرات \* ولو كان ثوبا ينقصه الصبغ بان كانت قيمته ثلثين درهما مثلا فتراجعت بالصبغ الى عشرين فعن محمد ربح ينظر الى ثوب يزيد فيه ذاك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة بأخذ رب الثوب ثوبه وخمسة دراهم كذا في التبيين \* ولو غصب صاحب الثوب عصفرا وصبغ به ثوبه فعليه مثله كذا في محيط السرخسي \* رجل غصب من رجل ثوبا ومن آخر مصفرا فصبغه به ثم حضرا جميعا يأخذه صاحب العصفر حتى يعطيه عصفرا مثله او قيمته ان كان لا يوجد مثله والسواد في هذا كغيره عندهم جميعا ولو كان الثوب مغصوبا من انسان والصبغ من آخر ثم لم يقدر عليه ففى الاستحسان اذا اخذ الثوب ضمن له ما زاد الصبغ فيه وان شاء صاحب الثوب باعه فضرب في الثمن بقيمة ثوبه ابيض وصاحب الصبغ بقيمة الصبغ هكذا في المبسوط \* ولو غصب ثوبا وعصفرا من رجل واحد فصبغه به كان للمالك ان يأخذ الثوب مصبوغا ويرى الغاصب من الضمان وان شاء ضمنه قيمة الثوب وعصفرا مثله كذا في محيط السرخسي \* ولو كان العصفر لرجل والثوب لآخر فرضا ان يأخذ الثوب مصبوغا فليس لهما ذلك ولكن لصاحب الثوب ان يأخذ الثوب ويرد على الغاصب ما زاد الصبغ فيه ويتبع صاحب العصفر الغاصب بمثل عصفره كذا في السراج الوهاج \* ولو ان ثوبا رهنه اصبغه الراهن بعصفر خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفر رهنه كان للمرتهن ان يضمه قيمة الثوب وعصفرا مثله وان شاء رضي بالثوب مصبوغا فيكون رهنه في يده كذا في محيط السرخسي \* ولو ان صاحب الثوب غصب العصفر وصبغه وباعه فلا حق لصاحب العصفر على المشتري كذا في التائارخانية \* ولو غصب ثوبا فصبغه بعصفر لنفسه ثم باعه وغاب وحضر صاحب الثوب فانه يقتضي به له على المشتري ويستوثق منه بكفيل لصاحب العصفر وينتقض البيع فيدأين البائع والمشتري كذا في السراج الوهاج \* وقصارة الثوب بالنشاستج والغراء كصبغه ووشمه بالطاهر كصبغه وبالنجس تنقيص كذا في القنية \* ولو غصب ثوبا فقتله او غسله فلصاحبه ان يأخذه ولا شيء للغاصب لان القتل ليس بزيادة عين مال فيه وانما هو تغيير صفة اجزائه والغسل ازالة وسخه والاشنان والصابون لا يبقى له عين في الثوب وانما يتلف بالماء واما القتل فمراده اذا كان بغير حرير كقتل اهدابه بعضها ببعض اما بالحرير فهو زيادة كالصبغ كذا في السراج الوهاج \* من غصب سويقا فلتنه بسمن فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه مثل السويق

في الذخيرة \* من قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لنا كله انت فوقع من الشجرة ومات  
لم يضمن الآمر ولو قال لا أكل أنا وباقي المسئلة بحالها ضمن كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى  
فاضيخان \* ولو قال لصبي انقض هذا الحائط ففعل وهلك لا يضمن ولو قال انقض لي يضمن اجماعا  
ولو قال لصبي ارتق هذه الشجرة وانقض لي ثمارا فصعدوا كل الثمرة فبقيت الثمرة في حلقه ومات  
من ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على قوله فعلي الصبي كذا في الاسئلة والاجوبة لابي الفتح  
محمد بن محمود بن الحسن الا ستر وشني \* ولو زاد دابة او ساقها او ركبها او حمل عليها شيئا  
بغير امر المالك فهو ضامن سواء عطب في تلك الخدمة او في غيرها كذا في الينابيع \* وهكذا في الفصول  
العمادية \* الباب الثاني في احكام المغصوب اذا تغير بعمل الغاصب او غيره اذا تغيرت العين  
المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم منافعها زال ملك المغصوب منه عنها او ملكها  
الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية \* ولو نقص المغصوب  
في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرده على المغصوب منه مع ضمان النقصان الا ان يكون  
النقصان بجناية غير الغاصب فالمغصوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع  
الغاصب على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغصوب  
في يد الغاصب فلصاحبه ان يسترده مع الزيادة كذا في الخلاصة \* ان غصب ثوبا فصبغه احمر  
او اصفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب ابيض وكان الثوب للغاصب  
وان شاء اخذ الثوب وضمن الغاصب ما زاد الصبغ وان شاء رب الثوب باع الثوب فضررب  
في ثمنه بقيمته ابيض ويضررب الغاصب بما زاد الصبغ فيه كذا في المبسوط \* ولو وقع ثوب رجل  
في صبغ آخر فان صبغ به فصاحب الثوب بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء يباع له  
الثوب فيقسم الثمن على قدر حقهما كذا في محيط السرخسي \* ولو صبغ الغاصب الثوب المغصوب  
اسود فان ابا حنيفة رح قال السواد نقصان فصاحب الثوب بالخيار بين ان يتركه للغاصب  
ويضمن قيمة ثوبه ابيض وبين ان يأخذ الثوب ويضمن النقصان وقال ابو يوسف ومحمد رح  
السواد زيادة فيكون حكمه على ما في العصفه كذا في شرح الطحاوي \* والصحيح انه لا خلاف  
بينهم في الحقيقة لان جواب ابي حنيفة رح خرج في وقت كان الصبغ بالاسود نقصانا او عيبا  
في الثوب

واخذ المقتوع كذا في الظهيرية \* من ذبح شاة غيره فمالها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء ضمنه نقصانها وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدها هذا ظاهر الرواية ولو كانت الدابة غير مأكول اللحم فقطع الغاصب طرفها للمالك ان يضمنه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع ارش المقتوع لان الآدمي يبقى منتفعابه بعد قطع الطرف كذا في الهداية \* وهكذا في الكبرى \* وفي النوادر اذا قطع اذن الدابة او بعضها يضمن النقصان وجعل قطع الاذن من الدابة نقصاناً يسيراً وكذلك لو قطع ذنبها يضمن النقصان وعن شريح انه ان قطع ذنب حمار القاضي يضمن جميع القيمة وان كان لغيره يضمن النقصان لا غير كذا في الذخيرة \* ولو قطع رجل حماراً ويده ثم ذبحه صاحبه لاشي لصاحبه على التاطع في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* ضرب ثور غيره فكسر اضلاعه ضمن قيمته عند ابي حنيفة رح وعندهما نقصانه كذا في القنية \* ولو فقأ عيني حمار قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجنة وضمن جميع القيمة وليس له ان يمسك الجنة ويضمنه النقصان وهي مسألة الجثة العمياء كذا في الظهيرية \* اذا سلخ الشاة بعد الذبح وجعلها عضواً فمضوا بالخيار ان شاء ترك المذبوح وضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبوح وضمنها النقصان وعن الفقيه ابي جعفر اذا اخذها ليس له ان يضمنه والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في جواهر الاطلافي \* ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمن النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند ابي حنيفة رح وعلى قول محمد رح للمالك ان يمسكه ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح وان قتله قتلًا فليس له ان يضمنه النقصان كذا في الظهيرية \* كل اناء مصوغ كسره رجل فان كان من فضة فعليه قيمته مصوغاً من الذهب وان كان من الذهب فعليه قيمته مصوغاً من الفضة كذا في المبسوط \* ومن عدا على قلب رجل وهشمه وكان القلب من فضة كان صاحب القلب بالخيار ان شاء اخذه مهشوماً ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه مصوغاً من الذهب وان كان ذهباً فهو بالخيار ان شاء اخذه مهشوماً ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه قيمته مصوغاً من فضة وتركه عليه ولو اراد ان يضمنه قيمة النقصان يأخذ المهشوم فليس له ذلك وبعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الجنس لو توفر قاقيل التقابض من الجانبيين فانه لا يبطل القضاء لان القيمة قامت مقام العين ثم الذهب والفضة بالصاغة لا يخرجان عن اعتبار الوزن وغيرهما من الحديد والصفير

وسلمه للغاصب وان شاء اخذه وغرم ما زاد السمن فيه وقال في الاصل يضمن قيمة السويق لان السويق يتفاوت بالثقل فلم يبق مثليا وقيل المراد منه المثل سماه به لقيامه مقامه هكذا في الهداية \* اما العسل والسمن فكلاهما اصلان اذا اختلطا واذا اختلط الدهن بالمسك فان كان يزيد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبغ وان كان دهننا لا يصلح بالخلط ولا يزيد قيمته كالادهان المنتنة فهو هلاك كذا في فتاوى الكرخي \* ومن غصب من رجل ثوبا فقطعه ولم يخطه فانه ينظر ان كان القطع لا يورث عيبا فاحشا فصاحبه ان يضمنه نقصان القطع وليس له خيار الترك على الغاصب وان كان القطع اورث عيبا فاحشا من حيث يكون مستهلكا لانه فان صاحب الثوب بالخيار ان شاء اخذ ثوبه وضمنه قيمة النقصان وان شاء تركه بقيمته صحيحا ولو خاظه بعد القطع انقطع يد صاحبه عنه وضمنه قيمة الثوب وقت الغصب كذا في شرح الطحاوي \* من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب لانه مستهلك من وجه فانه لا يصلح بجميع ما كان صالحا له قبله وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لانه تعيب من وجه لكونه قائما حقيقة وكذا بعض المنافع وان خرقه خرقا يسيرا ضمن الغاصب نقصانه واخذ رب الثوب ثوبه لان العين قائم من كل وجه والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمد ارح جعل في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والغائب به بعض المنافع كذا في الكافي \* قال الشيخ شمس الائمة السرخسي والحكم الذي في الخرق في الثوب من تخير المالك اذا كان الخرق فاحشا وامساك الثوب واخذ النقصان اذا كان الخرق يسيرا فهو الحكم في كل عين من الامكان الا في الاموال الربوية فان التعيب هناك فاحشا كان او يسيرا كان لصاحبها الخيار بين ان يسلك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين ان يسلم العين ويضمنه مثله وقيمه لان تضمين النقصان متعذرا لانه يؤدي الى الربوا كذا في النهاية \* واوغصب ثوبا فعفن عنده او اصفر اخذه المالك وما نقصه وهذا اذا كان النقصان يسيرا فاذا كان كثيرا يخير بين الاخذ والترك وان كان المغصوب مكيلا او موزنا فعفن عند الغاصب فعليه مثله وهذا الفاسد للغاصب وان شاء اخذ الطعام العفن ولا شيء عليه كذا في المحيط \* وان كان المغصوب عبدا او جارية فقطع رجلها او يدها كان لصاحبها ان يضمن الغاصب قيمتها ويدفع اليه المغصوب وان شاء ضمنه النقصان



مثل الفضة التي غصبها وملكها الغاصب قال الخجندي ولو غصب فضة فصاعدها حليا او ذهبا فصاعده حليا فان له ان يسترده ولا يضمن للغاصب شيئا لاجل الصياغة الا اذا جعل الفضة او الذهب وصفا من اوصاف ماله بحيث يكون في نزع مضره كما اذا جعله عرورة مزادة او صفائح في سقف او ما شبه ذلك فانه تنقطع يد صاحبه عنها ويضمن الغاصب مثلها وقت الغصب واما اذا سبك الفضة او الذهب ولم يصغهما ولم يضربهما دراهم او دنانير بل جعلها صفائح مطولة او مدورة او مربع لم تنقطع يد صاحبه عنها لاجماع كذا في السراج الوهاج \* وان غصب دراهم وسبكها ولم يضرب منها شيئا فانه لا ينقطع حق المالك بلا خلاف كذا في المحيط \* ولو غصب فلوسا فصاعده منها ناء ضمن الفلوس لانه اخرجهما من كونه ثمنا كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب صفرا وجعله كوزا ينقطع حق المالك وكان الكرخي يقول هذا اذا كان بعد الصيغة لا يباع وزنا ما اذا كان يباع وزنا ينبغي ان لا ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح كما في النقرة قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي الصحيح ان الجواب مطلق بخلاف النقرة عند ابي حنيفة رح وان كسر صاحب الصفرا الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صمته او قبل ان يقضي له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز صحيحا وبأخذ الكوز قال شمس الائمة ولا تقع المقاصة له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز ولا تقع المقاصة بين الضمانين قال في الكتاب الا ان يحاسبه بما عليه بعض مشائخنا فالمراد من هذا اذا اصاب على ذلك فيكون استبدالا فيجوز اما بدون ذلك فلا يجوز بعض مشائخنا قالوا وبه اذا كان المغصوب صفرا ليس له مثل حتى وجب قيمة الصفرة فتقع المقاصة كذا في المحيط \* ولو غصب حيوانا فأكبر وازدادت قيمته كان للمالك ان يأخذه ولا شيء للغاصب وكذلك لو غصب جريحا او مريضا فداواه حتى برئ وصح وكذا لو غصب ارضا فيها زرع او نخل فستاه او كان نخلا فابره ولحقه وقام عليه فهو له ولا شيء للغاصب فيما اتفق ولو حصد الزرع او جد الثمرة واستهاك كان ضامنا لذلك كذا في التاخر خانية ناقلنا عن التجريد \* ولو غصب خوصا ففعله زنبلا فلا سبيل للمغصوب منه عليه ولو غصب نخلا فشققه جذوا ما كان لصاحبه ان يأخذ تلك الجذوع لان الاسم لم يزل وانما تفرقت اجزاءه فصار كالثوب اذا قطعه كذا في السراج الوهاج \* غصب من آخر مصحفا فنقطه هو زيادة وصاحب المصحف بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير منقوط وهذا قول محمد رح وروى المعلي عن ابي يوسف رح انه يأخذ به غير شيء كرجل غصب غلاما وعلمه الكتاب غصب

والنحاس وغير ذلك وقد يخرج بالصياغة عن حد الوزن وقد لا يخرج فما كان لا يخرج عن حد الوزن بالصياغة نحو ما إذا كان في موضع بيع وزنا ولا يباع عددا فيكون حكمه كالذهب والفضة المصوغ فاذا كسره رجل وأورث فيه عيبا فاحشا أو يسيرا يخير صاحبه بين اخذ الجنس بغير شيء وبين التسليم إلى الكاسر واخذ القيمة من الدراهم والدنانير ولا يكون التقابض من شرطه بالاجماع وإن كان يخرج بالصياغة عن حد الوزن وصار عدديا فإن كان الكسر لم يورث فيه عيبا فاحشا فليس لصاحبه خيار الترك ولكن يحبس له نفسه ويضمنه النقصان من جهة القيمة وإن كان الهشم أورث فيه عيبا فاحشا فصاحبه بالخيار إن شاء أخذه منه واخذ قيمة النقصان معه وإن شاء سلمه إلى الكاسر وضمنه قيمته صحيحا غير مكسور كذا في شرح الطحاوي \* وإن استهلك السيف المكسور آخر كان عليه حديد مثله كذا في خزائن المفتين \* وإن كسر دهما أو ديناراً فذليه مثله والمكسور للكاسر قال شيخ الإسلام قال مشائخنا ربح هذا إذا كان الكسر ينقص من ضربه فاما إذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فليس له إلا ذلك المكسور وهذا كما قلنا فيمن كسر رقيق إنسان ليس لصاحبه إلا المكسور وقال شمس الأئمة السرخسي عليه مثله وإن شاء صاحبه أخذه ولم يرجع عليه بشيء سواء انتقصت ماله به بالكسر أو لم تنتقص غصب من آخر جارية كانت عنده حتى سارت عجوزة فإن لصاحبها أن يأخذها وما انتقص وكذلك لو غصب غلاماً شاباً وكان عنده حتى هرم أخذه صاحبه وما نقصه وهذا إذا كان النقصان يسيراً فإن كان فاحشاً يخبر المالك بين الأخذ والترك وعليه أكثر المشايخ ولو غصب صبياً شيب عنده أو نبت شعر وجهه عنده فصار ملتحمياً أخذه صاحبه ولا يضمنه شيئاً ولو غصب جارية ناهدة فأنكسرت ثديها عنده يضمن النقصان ولو غصب عبداً محترفاً فنسي ذلك عند الغاصب كان ضامناً للنقصان كذا في المحيط \* رجل غصب عبداً حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنياً فنسي ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب كذا في متاوى قاضيه خان \* وإن حلق جعد غلام فنبت ولكن لم ينبت كما كان لا يضمن شيئاً كذا في محيط السرخسي \* وإن غصب فضة أو ذهباً فضر بهادراً هم أو دنانيراً أو آنية لم يزل ملك مالها عندها حتى حنيفة ربح فأخذها ولا شيء للغاصب منه ولا يعطيه بعمله شيئاً وقال أبو يوسف ومحمد ربح لا سبيل للمغصوب منه على الدراهم والدنانير المضروبة وعليه مثل الثمن

أفعل البناء والغرس وردها وان كانت الارض تنقص بقلع ذلك فللمالك ان يضمن له قيمة البناء والغرس متلوعا ويكون له ومعناه قيمة بناء او شجر يوم يقلعه لان حقه فيه فتقوم الارض بدون الشجر والبناء وتقوم وبها شجر او بناء اخر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما كذا في الكافي \* رجل بنى حائطاً في ارض الغصب من تراب هذه الارض قال النقبه ابو بكر البلخي الحائط لصاحب الارض لا سبيل للبانى عاينه لانه لو امر بنقض الحائط نصير تراباً كما كان وهكذا قال ابو القاسم وعن غيرهما رجل بنى حائطاً في كرم رجل بغير امر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعاً بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للبانى وعينه قيمة التراب كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في الكبرى \* غصب من آخر داراً او ارضاً فبنى فيها بناءً او زرع فيها زرعاً فقلع صاحبهما الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط ان لا يكسر خشب الغاصب ولا آجره ونحو ذلك كذا في الحاوي \* للفتاوى رجل كسر عصا رجل ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشاً بان صار خطباً او وتدالاً ينتفع به منفعة العصا له ان يضمنه القيمة كذا في فتاوى قاضيخان \* ما يغصبه الا تراك من الجذوع والعوارض وسائر الخشب ويكسرونها كسراً متعاشاً لا ينتفع حق المالك وان ازداد قيمتها بالكسر كذا في القيمة \* ولو غصب داراً فخصصها قليل لصاحبها اعطه ما زاد التخصيص فيها الا ان يرضى صاحب الدار ان يأخذ الغاصب حصة منه وكذا لو نقشها بالاصباغ فان شاء صاحبها اخذها واعطى الغاصب قيمة ما زاد الاصباغ فيها وان ابى جعلت الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يبلغ الاصباغ شيئاً كثيراً وذكر هشام عن ابي يوسف رضى الله عنه ان اباي صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الاصباغ فيها امرته بقلعه واضمنه ما نقص القلع وكذلك لو نقش الباب بالنقر وليس بالاصباغ قال فهذا مستهلك للباب وعليه السرخسي \* وان كان نقش الباب بالنقر وليس بالاصباغ قال فهذا مستهلك للباب وعليه قيمته والباب له وكذلك لو نقش ابناء فضة بالنقر كذا في المحيط \* يشتري الدار من الغاصب اذا هدمها وادخلها في بنائه ثم حضر المالك فان كان البناء قليلاً يتيسر دفعه يدفع ويرد على المالك وان كان كثيراً يعتذر دفعه ويمتنع الزمان في دفعه فللمالك الخيار ان شاء لا يدفعه بل يتركه ويضمن المشتري قيمة الارض مع البناء الاول قال الفقيه ابو جعفر هذا قولهم وقال غيره من المشائخ هذا قول محمد بن حنبل خاصة كذا في التاتارخانية نقلاً عن الذخيرة \* مسلم غصب خمره مسلم وخللها قال

من آخر كاغذة وكتب عليها ذكر شيخ الاسلام انه ينقطع حق المالك ذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدني فيه اختلاف المشائخ والصحيح انه لا ينقطع كذا في المحيط \* ولو غصب من رجل كنانا فغزله ونسجه فعليه مثله او قيمة ان كان لا يوجد مثله ولا سبيل له على الثوب كذا في المبسوط \* غصب من آخر قطنا وغزله ونسجه او غصب غزلا ونسجه ينقطع حق المالك ولو غصب قطنا وغزله ولم ينسجه ففيه اختلاف المشائخ والصحيح انه ينقطع كذا في الذخيرة \* وان اطحن الغاصب الحنطة فعليه مثلها والدقيق له عندنا كذا في المبسوط \* عجن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك كذا في القنية \* غصب دقيقا وخبزة او لحما فشواه او سمسا فعصره ينقطع حق المالك في ظاهر الرواية عن اصحابنا وكذلك ان اغصب ساحة فجعلها بابا او حديقة فجعلها سيفا ينقطع حق المالك ويضمن قيمة الحديد والساحة وجميع ذلك الغاصب كذا في المحيط \* ولو غصب ساحة او خشبة وادخلها في بناءه او اجراها فدخله في بناءه او جصاف بنى به فعليه في كل ذلك قيمته عندنا وليس للغصوب منه نقض بناءه وهو الصحيح \* كذا في المبسوط \* ولو غصب ساحة وبنى فيها لا ينقطع حق المالك وكان له ان يأخذها وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي عن الكرخي انه ذكر في بعض كتبه تفصيلا فقال ان كانت قيمة الساحة اقل من قيمة البناء ليس له ان يأخذها وان كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء له ان يأخذ الساحة وقال المراد مما ذكر في الكتاب ما قلنا وزعم ان هذا هو المذهب قال مشائخنا وهذا اقرب من مسائل حنظلت عن محددرج ان من كان في يده لؤلؤة فسقطت اللؤلؤة فابتلعتها جاجة انسان ينظر الى قيمة الدجاجة واللؤلؤة ان كانت قيمة الدجاجة اقل يخير صاحب اللؤلؤة ان شاء اخذ الدجاجة وضمن قيمتها للمالك وان شاء ترك واخذ اللؤلؤة وضمن صاحب الدجاجة قيمة اللؤلؤة (كذا لو ادع رجل فصيلا فكبر الفصيل حتى لم يمكن اخراجه من البيت الا بتقص الجدار ينظر الى اكثرهما قيمة ويخير صاحب الاكثر) ولم يذكر في الاصل ما اذا اراد الغاصب ان ينقض البناء ويرد الساحة هل يحل له ذلك وهذا على وجهين ان كان القاضي قضى عليه بالقيمة لا يحل له نقض البناء وانما نقض لم يستطع رد الساحة وان كان القاضي لم يقض عليه بالقيمة اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا يحل بعضهم قالوا لا كذا في المحيط \* ولو غصب النجار خشبة وادرجها في بناء غيره بغير ان المالك لم يملك النجار ولا رب الدار كذا في القنية \* ولو غصب او حادخله في السفينة واربسها وخط به بطن نفسه وعبده ينقطع حق المالك كذا في الوجيز للكردي \* ومن غصب ارضا فغرس فيها او بنى قيل له

رطباً فصارت ثمرها للمالك بالخيار ان شاء اخذ عينه لا غير وان شاء ضمنه مثله **هكذا في خزانة المفتين \***  
 واذا غصب جلد ميتة ودبغه بدلالة قيمة له فانه يأخذها مجباً وان دبغه بماله قيمة اخذها واعطاه ما زاد  
 الدباغ فيه كذا في المحيط \* وطريقه ان ينظر ان هذا الجلد لو كان ذكياً وهو غير مدبوغ بكم يشتري  
 فيضمنوا فضل ما بينهما كذا في الذخيرة \* قال القدوري في كتابه وهذا اذا اخذ الميتة من  
 منزل صاحبها فدبغ جلدها فاما اذا القى صاحب الميتة الميتة في الطريق فاخذ رجل جلدها ودبغه  
 بما لا قيمة له فليس للمالك ان يأخذها وللغاصب ان يحبس الجلد حتى يصل اليه قيمتها ولو اراد  
 صاحب الجلد ان يترك الجلد على الغاصب ويضمنه قيمة الجلد ليس له ذلك فلو كان المغصوب  
 جلد المذكى كان له ذلك قال مشائخنا هذا الفرق بين جلد الميتة وبين جلد المذكى شيء  
 ذهب اليه الحاكم الشهيد والجواب في الميتة والمذكى واحد كذا في المحيط \* واذا هلك الجلد  
 في يد الغاصب من غير صنع احد فلا ضمان على الغاصب سواء دبغه بشيء له قيمة او لا قيمة له كذا  
 في الذخيرة \* وان استهلك الغاصب بعد الدباغة ان كان دبغه بشيء لا قيمة له ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع  
 وان كان دبغه بشيء له قيمة لم يكن لصاحبه عليه شيء من الضمان عند أبي حنيفة رح كذا في  
 شرح الطحاوي \* ولو ان الغاصب جعل هذا الجلد ادماً او زقاً او دفتر او جراباً او فرساً لم يكن  
 للمغصوب منه على ذلك سبيل فان كان الجلد ذكياً فله قيمة يوم الغصب وان كان الجلد جلد  
 ميتة فلا شيء له كذا في النهاية \* اذا اتخذ كوزاً من طين غيره كان الكوز له فان قال رب الطين  
 انا امرته بذلك فهو لرب الطين واذا غصب ثراباً ولبنه او جعله آنية فان كان له قيمة فهو مثل الحنطة  
 اذا طحنها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان وفي كل موضع ينقطع حق المالك  
 فالمغصوب منه احق بذلك الشيء من بين سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذاك ضاع من مال  
 الغاصب ولا يكون كذا بمنزلة الزهن هكذا ذكر في المنتقى وفي القدوري ان المغصوب منه يكون اسوة  
 للغرماء في الثمن ولا يكون اخص بشيء من ذلك كذا في المحيط \* رجل اغتصب غلاماً قيمته  
 خمسمائة فخصاه فبرأ فصار يساوي الذي درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم  
 خصاه ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* غصب  
 من آخر دراب بالكونة وزدها عليه بخراسان فان كانت قيمتها بخراسان مثل قيمتها بالكوفة امر المغصوب  
 منه باخذها وان كانت قيمتها بخراسان اقل من قيمتها بالكوفة فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذها

في الكتاب لرب الخمر ان يأخذة اختلف المشائخ فيه قال بعضهم تاويل المسئلة ما اذا خللها بشيء  
لا قيمة له بان نقل من الشمس الى الظل او من الظل الى الشمس او القى فيها شيئاً يسيراً من الملح او الخل  
بحيث لا قيمة له انما اذا القى فيها ملحاً او خلا له قيمة فعند ابي حنيفة رح يصير الخل ملكاً للغاصب  
ولا شيء عليه واما على قول ابي يوسف ومحمد رح ان كان القى فيه الملح اخذه المالك واعطاه  
ما زاد الملح فيه وان كان القى فيه الخل فهو بينهما على مقدار كيلهما ان جفت من ساعته او بعد  
حين ومشا ئخنا قالوا ان كانت الخمر التي صب فيها خلا كثيراً حتى صارت خلاً من ساعته فهو كله  
للفاصب وان كان قليلاً وصارت خلا بعد حين فهو بينهما على قدر كيلهما كذا في المحيط \* ولو كانت  
الخمر لمسلم غصبها منه ذمي فتخللت عنده او خللها الغاصب كان للمغضوب منده ان يستردها  
فلو هلكت عند الغاصب بعد ما صارت خلا فلا ضمان عليه فان استهلكها الغاصب ضمن مثلها خلا  
لصاحبها كذا في السراج الوهاج \* مسلم غصب من مسلم خمر اهل يجب على الغاصب رد الخمر اليه  
حتى لو لم يردّها اليه يوماً اخذ به يوم القيمة اذا علم قطعاً انه يستردها ليخللها كان عليه الرد ويؤاخذ به  
يوم القيمة ولو ترفعها الى الناضي يتأمل في حاله ان علم منه انه يستردها ليخللها يقتضي بزيادتها وان علم منه انه  
يستردها بشرائها يأمر الغاصب بالاراقه وهذا كمن في يده سيف لرجل فجاء مالكه ليأخذة منه ان علم  
صاحب اليدانه يأخذة ليقتل به مسلماً لم يكن عليه ان يردّها اليه بل يمسكه وان علم صاحب اليدانه ترك الرأي  
الاول وانه يستردها لينتفع به على وجه مباح كان عليه ان يردّه مسلم غصب من مسلم خمر افشرب  
ليس له عليه رد عوى في الدنيا وعايده اثم الغصب ان كانت الخمر خمر الخلايين وكان اتخذ الغصب والعصير  
للخل اما اذا كان قد اتخذها خمر للشرب فانه لا حق له عليه في الآخرة وانما على الشارب اثم شرب  
الخمر لا غير كذا في جواهر التاوى \* وجد في دار انسان خمر فالقى فيها ملحاً فصارت خلاً فهو له  
وان لم ينقل الدن عن مكانه قال رضي الله عنه عرف بهذا ان بنفس القاء الملح يملك الخل كذا  
في القنية \* واذا غصب عصير افصار عنده خمر افله ان يضمه مثله ان كان في حينه وقيمته ان كان  
في غير حينه ولو اراد ان يأخذ الخمر ولا يضمه هل له ذلك واختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة  
الحوائيم والصحيح انه ليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو غصب لبنافصار مخيضاً او عنافصار زبيبان شاء  
ضمه مثله وان شاء اخذه ولا شيء له من النقصان وكذا في جميع المثليات كذا في التهذيب \* ولو غصب  
رطباً افصار

فائدا رده الى مالكه ان كان النقصان في البدن ضمنه وان في السعرا وان اتلفه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب ولو استهلكه بعد الزيادة بان باعه وسلمه الى المشتري فهلك عند المشتري فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة يوم الغصب وجاز البيع والشئ للغاصب او ضمن المشتري قيمة يوم القبض وبطل البئع وله ان يرجع على الغاصب بالثمن وليس له على الغاصب قيمة يوم التسليم عند بي حنيفة رح كذا في الوجيز للكردي \* ولو غصب عبد ا قيمته الف فازدادت قيمته بعد الغصب حتى صارت الفين ثم قتله انسان كان المولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته الفايوم غصبه وان شاء ضمن القاتل يوم قتله الفين على العاقلة فان ضمن الغاصب الفارجع الغاصب على عاقلة القاتل بالفين وتصدق بالفضل فان كان العبد هو الذي قتل نفسه في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته الف درهم يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتله نفسه كذا في السراج الوهاج \* وان احرق كُدس انسان يضمنه قيمة الحل ثم ان كان البراقل قيمة منه في السنبلة اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان الخارج اكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة رجل غصب كدسا فاداسه تجب عليه قيمة الحل وهو قضيب الزرع اذا حصد وعليه البر كذا في الوجيز للكردي \* عن محمد رح رجل غصب من آخر حبة حنطة فلا شيء على الغاصب لانها لا قيمة لها كذا في الذخيرة \* ولو ان رجلا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك قفيز حنطة قال ابو يوسف رح اذا غصب قوم لرجل شيئا له قيمة ضمنهم قيمته ولو جاء برجل بعد رجل لم اضمنه شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* عن ابي يوسف رح رجل غصب بيضة واتلفها فعليه مثلها وهذا آخر قوله وكان قوله الاول القيمة كذا في المحيط \* الغاصب اذا استهلك المغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدراهم يقوم بالدراهم وان كان يباع بالدنانير يقوم بالدنانير وان كان يباع بهما كان الرأي الى القاضي نقض على عليه بما كان انظر للمغصوب منه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل غصب شاة وحلبها ضمن قيمة لبنها وان غصب جارية وارضعت ولداله لا يضمن قيمة لبنها كذا في الذخيرة \* وان غصب لهما فشواه او طبخه فان ابا حنيفة رح قال لا سبيل لصاحبه عليه كذا في السراج الوهاج \* اراق زيت مسلم او سمنه وقد وقعت فيه فارة يضمن قيمته والفهد المعلم والبازي المعلم للمسلم اتلته مسلم يضمن قيمته عندنا السرقيين القاه مسلم في ارضه واتلفه انسان يضمن قيمته كذا في الوجيز للكردي \* لو دخل دارة بغير اذنه وليس في الدار احد



وان شاء اخذ بقيمة الكوفة وكذلك الخادم وكل ماله حمل وموئنة الى ذلك الموضع قال وكذلك كل ما يكال ويوزن هكذا في المحيط \* ولو غصب دراهم اود نائير فان المالك يأخذها منه حيث وجده وليس له ان يطالبه بالقيمة وان اختلفا في السعر ولو غصب عينا فلقبها في بلد آخر والعين في يده فان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في مكان الغصب او اكثر فللمالك ان يأخذها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كانت قيمته في هذا المكان اقل من قيمته في مكان الغصب فان شاء المالك اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر ولو كان المغصوب مثليا وهو هالك فان كانت قيمته في مكانين سواء او في مكان المطالبة اكثر يرد المثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فهو بالخيار ان شاء اخذ مثله للحال وان شاء اخذ قيمته حيث غصب وان شاء انتظر حتى يرجع الى تلك البلدة فيأخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر فالغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خاصمه وان شاء ضمن قيمته حيث غصب الا ان يرضى المغصوب منه بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء فللمالك ان يطالبه بالمثل كذا في محيط السرخسي \* ولو ان المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له ان يطالبه بقيمة يوم الغصب كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى غصب من آخر كرامن طعام يساوي مائة ثم صار يساوي مائة وخمسين ثم انقطع عن ايدي الناس وعزوا وارتفع وصار لا يقدر على مثله وصار يساوي مائتين ثم استهلكه الغاصب فله المغصوب منه ان يضمه مائتي درهم قيمة يوم استهلكه ولو غصب الكر وهو يساوي مائتين ثم صارت قيمته مائة وخمسين ثم انقطع عن ايدي الناس ثم صارت قيمته مائة ثم استهلكه الغاصب فله المغصوب منه ان يضمه قيمته مائة وخمسين آخر ما كان موجودا في ايدي الناس وليس له ان يضمه اكثر من ذلك كذا في الذخيرة \* والزوائد المغصوبة متصلة او منفصلة كالولد واللبن والصوف والبشم والجمال لا يكون مغصوبة بل تحدث امانة ولا تضيق مضمونة عليه الا بالتلف او منع حتى لوجاء المالك وطلب استرداد الزوائد منه فمنعها عن التسليم يضمن بالاجماع ولو باعها وسلمها الى المشتري ففي المنفصلة بالخيار ان شاء ضمن المالك الغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمة يوم البيع والتسليم وان استهلك الزوائد المنفصلة في غير الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلافا لهما وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* وان زاد في يد الغاصب فللمالك ان يسرده مع الزيادة وان في سعره ابدن او انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمة يوم الغصب عند الكل وان كان



يؤمر بتسويته واصلاحه كذا في القنية \* افسد الخياط الثوب فاخذته صاحب الثوب ولبسه عالما  
بالفساد ليس له التصديق كذا في الوجيز للكردي \* اذا رفع التراب من ارض الغير اذ لم يكن للتراب  
قيمة في ذلك الموضع ان نقصت الارض برفعه ضمن النقصان وان لم تنقص فلا شيء عليه ولا يؤمر  
بالكبس وان قال به بعض العلماء وان كانت للتراب قيمة في ذاك الموضع ضمن قيمته تسكن النقصان  
في الارض اولم يتمكن ومن حفر حفرة بارض غيره اضر ذلك بارضه يلزم النقصان وقوله اضر  
ذلك يشير الى انه لو لم يضر ذلك بارضه لا شيء عليه كذا في الذخيرة \* الصيرفي اذا انتقد الدراهم  
باذن صاحبها فغزدرها منها فانكسر فلا ضمان عليه والمختار للفتوى ان صاحب الدراهم ان كان  
امره بالغدر فلا ضمان عليه وان لم يأمر به ان كان الناس انما يعرفون الدراهم بالغدر فلا ضمان عليه  
ايضاً الا فيضمن كذا في السراج الوهاج \* اذا طبخ لحم غيره بغير امرة ضمن ولو جعل صاحب  
اللحم في القدر ووضع القدر على الكانون ووضع تحتها الحطب فجاء آخر فاوقد النار فطبخ لا يضمن  
استحساناً ومن هذا الجنس خمس مسائل \* احدىها هذه المسئلة \* الثانية اذا طحن حنطة غيره  
بغير امرة ضمن ولو ان صاحب الحنطة جعل الحنطة في الذورق وربط عليه الحمار فجاء آخر وساق  
الحمار فطحن لا يضمن \* المسئلة الثالثة اذا رفع جرة غيره بغير امرة فانكسرت يضمن ولو ان صاحب  
الجرة رفع الجرة واماها الى نفسه فجاء انسان واعانه على الرفع فانكسرت فيما بين ذلك لا يضمن \*  
المسئلة الرابعة من حمل على دابة غيره بغير امرة حتى هلكت الدابة يضمن ولو حمل المالك على  
دابته شيئا ثم سقط في الطريق فجاء انسان وحمل بغير اذنه فهلكت الدابة لا يضمن \* المسئلة الخامسة  
اذا ذبح اضحية غيره بغير امرة ان ذبح في غير ايام التضحية لا يجوز ويضمن الذابح وان كان الذابح  
في ايام الاضحية يجوز ولا يضمن لان الاذن ثابت في هذه المسائل دلالة والدلالة يجب اعتبارها  
ماله يوجد الصريح بخلافه كذا في الذخيرة \* ومن جنس هذه المسائل ما ذكر محمد ر ح في شرح  
المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي يشترط فيه المعاملة ان من احضر فعلة اهدم دارة فجاء  
آخر وهدم بغير اذنه لا يضمن استحساناً فصلاً الاصل في جنس هذه المسائل ان كل عمل لا يتفاوت فيه  
الناس يثبت الاستعانة فيه لكل واحد من احاد الناس دلالة فاما اذا كان عملاً يتفاوت فيه الناس  
لا يثبت الاستعانة لكل واحد من احاد الناس كما لو علق الشاة بعد الذبح للسليخ فجاء انسان وسليخه  
بغير اذنه يضمن كذا في المحيط \* قصاب اشترى شاة فجاء انسان وذبحها فان كان اخذاً لفصا

لم يكن غاصبا للدار عند أبي حنيفة وأبي يوسف ر ح وكذا لو سكنها كذا في السراج الرواح \* رجل  
 اتلف على رجل أحد مصراعي باب واحد زوجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم إليه  
 المصراع الآخر ويضمنه قيمتهما كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة والجامع الكبير \* إذا كسر  
 حلقة خاتم يضمن الحلقة لا الفص كذا في الوجيز للكردي \* ولو كسر اجزاء سرج ضمنها ولم يضمن  
 السرج قال وكل شيئين منفردين أو شيء واحد يخلص بعضه عن بعض بلا ضرر مثل اجزاء السرج ودفيه  
 فإنه يضمن ما جنى عليه من ذلك ولا يضمن غيره كذا في الذخيرة \* وهكذا في الوجيز للكردي \*

الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه كسريضة أو جوزة لغيرة فوجد داخلها فاسد الاضمان  
 عليه لأنه ظهر أنه ما استهلك مالا كذا في المحيط \* ولو كسر درهما لرجل وثبت أنه كان ستوقا  
 أو رصا وقبل الكسر كان يروج فلا ضمان له على الكاسر لأنه اظهر في الغش والخيانة كذا في  
 شرح الطحاوي \* رجل افسد تاليف حصير رجل أو نزع باب دارة من موضعه أو حل سرج  
 إنسان أو كل ما كان مؤلفا فنقض تاليفه ينظر إن أمكنه إعادته إلى ما كان يؤمر بالنقض بالإعادة وإن  
 لم يمكن إعادته إلى ما كان ضمن قيمته صحيحا مؤلفا وسلم المنقوض له كذا في محيط السرخسي \*

وإذا حل شراك نعل غيره فإن كان النعل من النعال التي يستعملها العامة لا شيء عليه لأنه لا مؤنة  
 في إعادة شراكها وإن كان النعل عربية فإن كان لا ينتقض سيرها ولا يدخلها عيب لو أعيد يؤمر  
 بالإعادة ولا يضمن شيئا وإن كان ينتقض سيرها ويدخلها عيب لو أعيد يضمن النقصان كذا في الذخيرة \*

ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من النضة وكذا الرجل إذا شد إنسان عبيده بذهب  
 فرمي بهار رجل حل سدى الحائك ونشرة قال ينظر إلى قيمته سدى وإلى قيمته غير سدى فعليه فضل  
 ما بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* إذا هدم الرجل حائط جاره فللجار الخيار أن شاء ضمنه قيمة  
 الحائط والنقض للضامن وإن شاء أخذ النقص وقيمة النقصان وليس له أن يجبره على البناء كما  
 كان ثم طريق معرفة قيمة الحائط أن تقوم الدار وحيطانها وتقوم بدون الحيطان ففضل ما بينهما  
 قيمة الحائط كذا في الذخيرة \* هدم جدار غيره من التراب وبناء نحو ما كان برئ من الضمان  
 وإن كان من خشب وبناء من الخشب كما كان فكذلك برئ وإن بناء من خشب آخر لا يبرأ  
 لأنها يتناوت حتى لو علم أن الثاني أجود بئر كذا في الوجيز للكردي \* هدم حائط مسجد  
 يؤمر

فكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو وطئ امة غيره فماتت من الجماع ضمن قيمتها كذا في التاتارخانية نافلا عن الغياثية \*  
سنور قتلت حمامة انسان لاضمان على صاحب السنور كذا في المضمرات \* ولو اخذ هرة والثاها  
الى حمامة اود جاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميها ضمن وان اخذت بعد الرمي والالقاء  
لايضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قتل ذئبا واسد الرجل لم يضمن وان قتل نردا فهو ضامن  
لان القرد له قيمة لان القرد يخدم في البيت فصار بمنزلة الطب كذا في محيط السرخسي \* ومن اتلف  
خمرا او خنزيرا فان كان لمسلم فلا ضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما او ذميا وان كان لذمي  
يجب الضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما او ذميا غير ان المتلف ان كان ذميا يجب عليه  
مثل الخمر وان كان المتلف مسلما يجب عليه قيمة الخمر وفي الخنزير يجب القيمة فيهما جميعا  
ولو استهلك مسلما او ذميا خنزيرا لذمي ثم اسلم الطالب او المطلوب او اسلما جميعا فلا يبرأ المستهلك  
من الضمان الذي لزمه ولو استهلك ذمي لذمي خذرا فوجب عليه مثله ثم اسلم الطالب او اسلما  
جميعا سقطت الخمر عن ذمته وبرئ بالاجماع ولو اسلم المطلوب او لائم اسلم الطالب بعده ولم يسلم  
ففي قول ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح يبرأ من الخمر ولا يتحول الى التهمة  
وكذلك اذا اسلم بعد القبض هكذا في شرح الطحاوي \* ومن اتلف الشاة المذبوحة بترك التسمية  
عامدا لا يضمن كذا في التاتارخانية \* الباب الرابع في كيفية الضمان قال ابو يوسف رح رجل  
خرق طيلسا لرجل ثم رفاه قال اقومه صحيا واقومه مرفوا واضمنه فضل ما بينهما رجل حفر بئرا  
في ماله فطمها لرجل بترابها قال اقومها محفورة وغير محفورة فاضمنه فضل ما بينهما وان طرح فيها ترابا  
اجبره على ان يخرجها وان كانت في الصحراء فان لم يخرج الماء فليس على من طمها شيء  
وان خرج الماء فقد استحقها لانها بئر عطن فيضمن فضل ما بينهما كذا في محيط السرخسي \* رجل  
خرق صك رجل اود فتر حسابه تكلموا فيما يجب عليه واصح ما قيل فيه انه يضمن قيمة الصك مكتوبا  
كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كسر بربط انسان او طنبورة اودفه او ما اشبه ذلك من آلات  
الملاهي فعلى قولهما لا ضمان وعلى قول ابي حنيفة رح يجب الضمان وذكر في الجامع الصغير  
ان على قول ابي حنيفة رح يضمن الا اذا فعل باذن الامام قال القاضي الامام صدر الاسلام الفتوى  
على قولهما الكثرة الفساد فيما بين الناس وذكر الشيخ الامام فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير

وشدّ رجاءها للذبح لا يضمن الذابح وان لم يكن شد يضمن كذا في الصغرى \* ومن وجد في كرمه  
اوزرعد دابة افسدت الزرع فحبسها فهلكت ضمن ولو اخرجها المختار انه ان اخرجها وساق فهلكت  
يضمن وان اخرجها ولم يستقلها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة لغيرة من زرع غيره ولو ساقها الى  
مكان يأمن فيها على زرعه كان اخرجها عن زرعه واكثر مشا ئخا على انه يضمن وعليه الفتوى  
اذا وجد دابة في زرعه فحمل عليها فاسرعت ضمن ما اصابته وكذا اذا اتبعها بعد ما اخرجها كثيرا  
فذهبت ضمن وان اخرجها الجنبى لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* الراعى اذا وجد في باروكة  
بقرة لغيرة فطردا قدر ما يخرج من باروكة لا يضمن وان ساقها بعد ذلك ضمن كذا في المحيط \*  
وهكذا في التناوى الكبرى \* من وجد دابة في زرعه فاخرجها وساقها اراد ردّها على صاحبها  
فعطبت في الطريق او انكسرت رجلها يضمن قال الفقيه ابو الليث رح ولسنا نأخذ بهذا انما نأخذ بما روى  
عن محمد بن الحسن انه قال لا يضمن كذا في الظهيرية \* واذا وجد بقرة في زرعه فاخبر  
صاحبها فافسدت الدابة الزرع ان امر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج لا يضمن صاحب  
الدابة شيئا كذا في المحيط \* ساق حمار غيره بغير اذنه واكل الذئب جحشه وضاع الجحش ورد الحمار  
ان كان ساق الجحش مع الحمار يضمن وان ساق الجحش معه بلا سوقه وضاع لا يضمن  
الجحش كذا في الوجيز للكردي \* الراعى اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاءت تناولت  
ضمن الراعى الزرع كذا في النصول العمادية \* دابة رجل ذهبت ليلا ونهارا بغير ارسال صاحبها  
فافسدت زرع رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في محيط السرخسى \* دفع الى رجل ارضا وبقر وبقرة  
مزارعة فسلم المزارع البقر الى راع فضاقت لاضمان عليه ولا على الراعى كذا في خزائن المفتين \*  
رجل اراد سقي ارضه فسمع انسان حتى فسد زرعه لم يضمن كذا في الخلاصة \* لو وجد دابة في مرتبط  
فاخرجها فهلكت يضمن غصب مربوطا وشدّ فيه دوابه فاخرجها مالك المرتبط صار ضامنا كذا  
في النصول العمادية \* رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقضي دينه فدفع المال  
الى الطالب لينتقده فهلك المال في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله لان  
الطالب وكيل المديون في الانتقاد فكان يده كيد المديون ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب  
ولم يقل شيئا فآخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون لينتقده فهلك في يد المديون يهلك من مال  
الطالب لان الطالب آخذة حقه فاذا دفع المديون لينتقده المطلوب صار المطلوب وكيل الطالب

هذه الشجرة مع تلك الجوزات بكم تشتري ويدون تلك الجوزات بكم تشتري فبضدن فضل ما بينهما وكذلك الشجرة اذا نورت في الربيع فنقصها انسان حتى تباثر نورها فهو على هذا كذا في الظهيرية \* واذا كسر غصنا من شجرة وقيمة الغصن قليلة ان شاء ضمنه بنقصان الشجرة جميعا والغصن للكاسروا ان شاء ضمنه بنقصان الشجرة الا قدر الغصن والغصن ارب الشجرة كذا في الملتقط \* قطع اشجاركم انسان يضمن القيمة لانه اتلف غير المثللي فطريق معرفة ذلك ان تقوم الكرم مع الاشجار الثابتة وتقوم مقطوع الاشجار فضل ما بينهما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء رفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار رجل بغير ان له قرب الدار بالخيار ان شاء ترك الشجرة على الناطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة وطريق معرفة ذلك ان تقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان قائمة لانه اتلف عليه الثيام وطريق معرفة ذلك انك اذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة فضل ما بينهما قيمة نقصان القطع وان كانت قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه هكذا في الكبرى \* رجل قطع شجرة من ضبعة رجل واستهلك الشجرة فعليه قيمة الحطب هكذا في النصول العبادية \* جاء الى رأس تنور وقد سجد بتصب فصب فيه الماء ينظر الى قيمة التنور كذلك والى قيمة غير مسجور فيضمنه فضل ما بينهما في واتعات اللاطفي فتح رأس تنور انسان حتى يرد فعليه قيمة الحطب متدار ما سجد به التنور ويمكن ان يقال بكم يستأجر التنور المسجور لينتفع به من غير ان يسجد ثانيا فيضمنه ذلك التدر وينظر الى اجرتة مسجورا او غير مسجور فيضمن تفاوت ما بينهما كذا في المحيط \* فتح رأس تنور فبرد فعليه قيمة حطب تدر ما سجد به نال فخر الدين خان الصحيح انه يضمن قدر ما يستأجر التنور المسجور لينتفع به قبل ان يسجد ثانيا او تفاوت ما بين اجرتة مسجورا الى اجرتة غير مسجور كذا في اللم \* الرجل اذا فاق قديم انسان ينظر الى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل كذا في فتاوى فاضل خان \* ولو اتقى نجاسة في ثوب خاصة يضمن النقصان دون النزع وفي البشر العامة يؤمر بنزعها كذا في القنية \* الباب الخامس في خلط مال رجلين او مال غيره بماله او اختلاط احد المالكين بالآخر من غير خلط الغاصب اذا خلط المغصوب بمال نفسه او بمال غيره فهو على ضربين خلط

ان قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قياس وقولهما استحسان وقال صدر الاسلام ثم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب الضمان يجب على وجه الصلاح لعبارة التلهي على اولى وجه يمكن الانتفاع بذلك وعلى هذا الخلاف التردد والاشطرنج لانه يمكن ان يجعل هذه الاشياء سنجات الوزن وفي القدوري في مسألة الطنبور والبربط انه يضمن قيمته خشبا منحوتا وفي المنتقى يضمن قيمته خشبا الواحا كذا في المحيط والذخيرة \* والطبل الذي يضرب للصبيان يضمن بالاتلاف من غير خلاف كذا في التاتارخانية \*

قال محمد رحمه الله تعالى انما اناف لبنا منقوشا يضمن قيمته غير منقوش بتمثيل وان كان تماثيل مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشا لانه غير حرام بمنزلة منقوش شجر وان احرق بساطا فيه تماثيل رجال فعليه قيمته منقوشا لان التماثيل في البساط غير محرم لانه بوطأ كذا في محيط السرخسي \* قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى اذا احرق بابا منحوتا عليه تماثيل منقوشة قال في قولي يضمن قيمة غير منقوش بتمثيل فان كان صاحبه قطع رؤس التماثيل ضمن قيمته منقوشا بمنزلة منقوش شجر كذا في المحيط \* ولو هدم بيتا مصورا بالاصباغ بصور التماثيل ضمن قيمته وقيمة اصباغه غير مصور لان التماثيل في البيت منهي عنها كذا في السراج الوهاج \* لو استهلك اناء فضة عليها تماثيل فعليه قيمته غير مصورة وان لم يكن لتماثيل رؤس فعليه قيمته مصورة كذا في خزائن المفتين \*

ولو قتل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية الا ان يكون الغناء ينقص القيمة فانه يضمنها على ذلك لان الغناء معصية فلا يجوز ان يتقوم على الغاصب وان كان ينقص القيمة فهو عيب فيعتد به في حق الغاصب كذا في السراج الوهاج \* وان كانت الجارية حسنة الصوت الا انها لا تغني فهو على حسنة الصوت والحمامة اذا كانت تفرقروا الفاخة اذا كانت تفرقروا الغنم فاعتبر قيمتها مفرقة والحمامة اذا كانت تجيء من بعيد لا يعتبر قيمتها على ذلك والفرس الذي يسبق عليه فهو على السابق قيمته وفي الحمامة اذا كانت طائفة يعتبر قيمتها غير طائفة وكذا كل شيء يكون بغير تعليم كذا في المحيط \* ولو اتلف كبش انطودا او ديكاً مقاتلا لا يضمن بهذه الصنعة لانها محرمة غير متقومة كذا في محيط السرخسي \* اخرج شجر الجوز جوزا صغارا رطبة فاتلف انسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجر لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا يضمن بالاتلاف لا على الشجرة فاتلافها على الشجرة يمكن نقصانها في تلك الشجرة فينظر ان

مثله كذا في المحيط \* ولو خلط دراهم جبالا بدراهم زبوف فهو ضامن اذا علم ان في الجبال زبوف  
وفي الزبوف جبالا لان التمييز متعذر حقيقة وقسمة واما اذا علم انه ليس في الجبال زبوف ولا في  
الزبوف جبالا لا يضمن لانه امكن التمييز بين الجبال والزبوف فلم يكن الخطأ استهلاكا كذا في  
محيط السرخسي \* رجب في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره فاختلطت كان  
الذي وقع الدراهم من يده فاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يتعمدها كذا في الظهيرية \*  
واذا دخلت اترجة رجل في فارورة آخر ينظر الى اكثرها قيمة فيؤمر صاحبه بان يدفع قيمة  
الآخر ولو ادخل رجل اترجة رجل فارورة الاخر يضمن قيمة كل واحد منهما صاحبه ولا خيار  
لاحد لانه اتلتها ويكون الاترجة والقارورة له هكذا في محيط السرخسي \* والبغير اذا ابتلع لؤلؤة  
قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة شيئا  
يسيرا فلا شيء على صاحب البعير رجل ابتاع درة رجل ومات فان ترك ما لا اعطي الضمان  
من تركته وان لم يدفع مالا لا يشق بطنه ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينظر الى  
ان يخرج منه شجرة القرع اذا نبتت في ملك رجل فصارت في حب رجل آخر وعظم القرع  
فتعذرا خراجه من غير كسر الحب فهي بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتلعتها جاجة ينظر الى اكثر المالكين  
يقال لصاحب الاكثر ان شئت اعطيت الاخر قيمة ماله فيصير لك وان ابى يباع الحب  
عليهما ويكون الثمن بينهما كذا في فتاوى قاض خان \* واذا كان للمستأجر حب في الدار المستأجرة  
لا يمكن اخراجه الا بهدم شيء من الحائط ينظر ايها اكثر قيمة ما يهدم الحائط باخراج الحب والحب  
كذا في المحيط \* ولو وقع درهم او لؤلؤة في محبرة وكان لا يخرج الا بكسرها ان كان لا يخرج ذلك ان وقع  
بفعل صاحب المحبرة وكان اكثر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشيء الواقع فيها وان  
وقع بفعل صاحب الشيء او بغير فعله كسرت ايضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة وان شاء صبر حتى  
تنكسر كذا في الجوهرة النيرة \* ولو ادخلت دابة رجل رأسها في قدر آخر ولا يمكن الاخراج الا بالكسر  
كان لصاحب الدابة ان يملك الاخر بقيمة ونظائرها كثيرة لصاحب اكثر المالكين ان يملك  
الاخر بقيمة فان كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعن ابي يوسف رح  
لؤلؤة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلبه دقيق ضرر لا قلبه وانتظر حتى يباع الدقيق الاول  
فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه قال بشر يقلبه الذي يطلب اللؤلؤة كذا في فتاوى

ممازجة وخط مجاورة اما خط الممازجة فهو على ضربين خط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة وخط يمكن التمييز بينهما بالقسمة فالا يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخط دهن الجوز دهن البذر ودقيق الحنطة بدقيق الشعير فالخط صامن ولا حق للمالك في المخلوط بالاجماع وان امكن التمييز بينهما بالقسمة كخط الجنس بالجنس مثل الحنطة بالحنطة واللبن باللبن فكذلك عند ابي حنيفة رخ وعندهما المالك بالخيار ان شاء ضمنه مثل حته وان شاء شاركه في المخلوط واقتسما على قدر حقهما واما خط المجاورة فهو على ضربين خط يمكن التمييز بلا كلفة ولا مشقة وخط لا يمكن التمييز الا بكلفة ومشقة فان امكن التمييز بينهما بلا كلفة ومشقة كخط الدرهم بالدنانير والبيض بالسود لا يضمن الخاط ويميز وان لم يمكن التمييز الا بكلفة ومشقة كخط الحنطة بالشعير ذكر في الكتاب انه يضمن الخاط ولم يذكر الخيار للمالك نصائم اختلفوا قيل هذا قولهما وفي قول ابي حنيفة رخ لا يشترك لان الحنطة لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خايط الجنس بالجنس فيملك عنده وقيل له الخيار عندهم جميعا وقيل الصحيح انهما لا يشتركان عندهم جميعا ولو خط حنطة رجل بشعير آخر وغاب الخاط فان اصطحا على ان يأخذ المخلوط احدهما ويضمن لصاحبه مثل كيله او قيمته جاز لان المخلوط مشترك بينهما ويجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المخلوط من شريكه وان ابيا باعاه واقتسما فيضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة بالشعير وصاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوطة بالحنطة كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى هشام عن محمد رخ اذا كان مع رجل سويق ومع رجل آخر سمن او زيت فاصفدهما فانصب زيت هذا او سمنه في سويق هذا فان صاحب السويق يضمن لصاحب السمن او الزيت مثل كيل سمنه او زيته كذا في المحيط \* ولو اختلط نورة رجل بدقيق آخر بغير صنع احدى باع المختلط ويضرب كلوا حد منهما بقيمة مختلطهما لان هذا نقصان حصل لا بفعل احد فليس احدهما بايجاب الضمان عليه اولى من الآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* صب رديئا على جيد ضمن مثل الجيد وان كان قليلا كان شريكا بقدر ما صب وفي القدوري صب ماء في طعام فافسده وزاد في كيله فلصاحب الطعام ان يضمه قيمته قبل ان يصب فيه الماء وليس له ان يضمه له طعاما مثله وكذلك لو صب ماء في دهن او زيت لان الطعام المبتل والدهن الذي صب الماء فيه لا مثل له فيغرم القيمة ولا يجوز ان يغرم مثل كيله قبل صب الماء لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم يصب عليه الماء فعليه



غاصبا فقد اثبت يده على المملوك وثبوت يد المالك يوجب سقوط الضمان عن الغاصب سواء عرف ذلك اولم يعرف لان الحكم يبتني على السبب دون العلم ولا يكون الغاصب غاصبا بالغصب الاول بهذا الا ان يحدث غصبا مستقبلا وكذلك لو ان الغاصب كسا الثوب رب الثوب فلبسه حتى تخرق عرفه اولم يعرف وكذا اذا باعه صاحبه او وعده له ولم يعرفه حتى لبسه وتخرق وكذلك اذا غصب طعاما ثم اطعمه عرفه اولم يعرفه وكذلك اذا جاء المغصوب منه الى بيت الغاصب واكل ذلك الطعام بعينه وقد عرفه اولم يعرفه برئ من الضمان وان كان الغاصب خبز الدقيق او شوى اللحم ثم اطعمه لم يبرأ عن الضمان لانه ما اثبت يده على المغصوب في هذه الصورة واذا عورت المغصوبة او ستطت سنّها في يد الغاصب ثم ردّها على المالك ثم زال العور ونبت السن في يد المالك برئ الغاصب عن ضمان ذلك كذا في الذخيرة \* وان غصب عبدانصار في عينه بياض ورده على المالك وضمن الارش فباعه رب العبد فنجلى البياض في يد المشتري رجع الغاصب على رب العبد بما قبض من ارش العين لان الجناية قد زالت كذا في الظهيرية \* غصب دارا ثم استأجرها من المالك والدار ليست بحضرتها لا يبرأ وان كان هو ساكنها فيها او كان قادرا على سكناها برئ عن الضمان او حوب الاجر عليه كذا في الوجيز للكردي \* ولو ان الغاصب استأجر العبد من المغصوب منه لينبي له حائطا معلوما فان العبد يكون في ضمانه حتى يأخذ في عمل الحائط فاذا اخذ في عمل الحائط يبرأ عن الضمان وكذا اذا استأجره من المالك للخدمة كذا في فتاوى قاضيخان \* وقال محمد ربح في الجامع رجل غصب من آخر عبدا ثم استأجر من المغصوب منه صم ويصير المستأجر قابضاً له بحكم الاجارة بنفس العتد ويبرأ الغاصب عن الضمان وهذا لان قبضه ينوب عن قبض الاجارة لانه ينوب عن قبض الشراء ولو لم ينوب عن قبض الاجارة فاذا صار قابضاً بحكم الاجارة بنفس العتد صار امينا وارفع الضمان فلا يعود الضمان الا باعتداء مستأنف فان مات العبد في مدة الاجارة مات امانته ونجب على الغاصب الاجارة فيما مضى من مدة الاجارة ويستقط الباقى فان مضت مدة الاجارة والعبد حي لم يعد مضمونا ~~و~~ المنتقى غصب من آخر عبدا ثم استأجر من المغصوب منه ليعمل له عملا فاذا اخذ في ذلك العمل برئ الغاصب عن الضمان لان الاجر قد وجب عليه كذا في الذخيرة \* ولو اعار المالك المغصوب عن الغاصب لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا

فأصبحان \* رجل أودع رجلاً فصيلاً وأدخله المودع في بيته حتى عظم فأمم يتدبر على إخراجها إلا بقلع بابه فله  
أن يعطي قيمة النصيل يوم صار النصيل في حد لا يستجيع الخروج عن الباب ويتملك النصيل دفعاً للضرر  
عن نفسه إن شاء وإن شاء قلع بابه ورد النصيل قال الصدر الشهيد في رافعاته ويجب أن يكون تأويل  
المسئلة إذا كانت قيمة ما ينهدم من البيت بأخراج النصيل أكثر من قيمة النصيل أما إذا كان قيمة  
النصيل أكثر مما يبني المودع قلع الباب لأخراج النصيل يجب أن يؤمر صاحب النصيل بدفع قيمة ما ينهدم  
إلى المودع وأخراج النصيل وفي كتاب المحيطان هذا إذا دخل المودع النصيل في بيته ولو استعار  
المودع بيتاً أدخل النصيل فيه وعظم النصيل وبأنى المسئلة بحالها يقال لرب النصيل إن أمكنك  
إخراج النصيل فأخرجه وإلا فاحرقه واجعله قطعاً قطعاً إن كان بغلاً أو حماراً فإن كان ضرره دهم الباب  
فأحرقه فالجواب كذلك وإن كان يسيراً فله أن يتلع الباب ويغرم مقدار ما أفسده من الباب وهذا  
نوع استحسان كذا في المحيط \* وفي رافعات الساطني رجلان لكل واحد منهما مثلاً فآخذ أحدهما  
من مثلاً صاحب ثأج وأجعله في مثلاً نفسه فهذا على وجهين أما أن آخذ المأخوذ منه موضعاً يجتمع  
فيه الثلج من غير أن يحتاج إلى الجمع فيه أو كان موضعاً يجتمع فيه الثلج ففي الوجه الأول له أن يأخذه  
من مثلاً إن كان متديراً أو بأخذ قيمته يوم خلطه إن خلطه بغيره وفي الوجه الثاني المسئلة على  
فسدين أما أن آخذ من الحيز الذي في حد صاحبه لا من المثلجة أو آخذ من المثلجة ففي القسم  
الأول هو الذي آخذ وفي القسم الثاني الجزاء كالجواب في الوجه الأول كذا في النازخانية \*  
ومن خلط ماله ببال غيره ضمن الأعبداً ذون عليه دين دفع مولاة ألف درهم إليه ليشتري له متاعاً  
فخلط بدراعه ثم اشترى بجميع ذلك متاعاً فالتاع بينه وبين مولاة ذكراً ابن سبعة عن محمدرح  
وقال محمدرح رجل دفع إلى رجل درهمين ودفع درهماً آخر ومرة أن يخلطهما ففعل ثم وجد فيهما  
درهماً ستوناً فالتول قول الأمين فيه أنه لهذا فإن قال الأمين لا أدري لمن هذا قال الأمين الأمين  
وأن خلطاً بهما كذا في محيط السرخسي \* الباب السادس في استرداد المغصوب عن الغاصب  
وفيه ما يبرأ الغاصب به عن الصدان وما لا يبرأ قال الكرخي إذا حدث المغصوب منه في الغصب  
حدثاً يصير به غاصباً ولو وقع في ملك الغير صار مسترداً للغصب ويبرأ الغاصب به عن الضمان  
وذلك نحوه أن يستخدم المغصوب لأن الغصب اثبات اليد على المحل فإذا حدث حدثاً يصير به  
فاصلاً

يبرأ عن الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والا عطاء من غير ذكركم الخلاف وان كان لا يعقل  
الاخذ والا عطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه ايضا ان كان المغصوب دراهم وقد استهلكها الغاصب  
ثم رد مثل ذاك على الصبي وهو يعقل يبرأ اذا كان مأذونا وان كان محجورا عليه لا يبرأ كذا في  
المحيط \* غصب سرجا من ظهرا الدابة ثم اعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان كذا في الوجيز  
للكردري \* غصب خطبا واستأجر المغصوب منه بان يطبخ له قدرا فاقطع الحطب تحت التدوير  
ولم يشعر به قال مشائخنا لا رواية لهذا الصحيح انه يبرأ عن الضمان كذا في جواهر الاخلاطي \*  
رجل له على آخر دين فاخذ من ماله مثل حقه وقال الصدر الشهيد والمختار انه لا يصير غاصبا  
لانه اخذ باذن الشرع لكن به يصير مضموما عليه لان هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط \* وان كان  
على رجل دين فاخذ غير صاحب الدين من المديون ودفع الى صاحب الدين اخذت المشائخ  
فيه قال نصربن يحيى يصير قضاة عن الدين لان الآخذ بمنزلة المعين له على اخذ حقه والفتوى  
على هذا القول هكذا في فتاوى قاضيخان \* اخرج خاتم النائم ثم اعاده في النوم يبرأ وان استيقظ  
ثم نام واعاده في هذا النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول يجب الرد الى النائم وقد وجد وفي الثاني يجب  
دلى البتظان ولم يوجد والحاصل ان في اعادة الخاتم الى اصبع النائم والخف الى رجلاه والتانسة  
الى رأسه الامام الثاني يعتبر اتحاد النوم في ازالة الضمان كما ذكرناه ومحمد رح يعتبر اتحاد المجلس  
حتى اذا اعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نومه فاذ لم يحوله عن مكانه واعاده الى اصبعه اي اجمع  
كان اورجله زال الضمان عنه وان حوله ثم اعاده في تلك النومة وغيرها لا يبرأ ما لم يردده اليه حال  
اليقظة كذا في الوجيز للكردري \* اذا لبس ثوب غيره بغير امره حال غيبته ثم نزع واعاده الى مكانه  
لا يبرأ عن الضمان قال مشائخنا وهذا اذا لبس كما يلبس الثوب عادة فاما اذا كان قد يضاف وضعه على  
ما تعلقه ثم اعاده الى مكانه لا يضمن في قولهم وفي المنتقى بن سماعة عن محمد رح في رجل اخذ ثوب  
رجل من بيته بغير امره فلبسه ثم رده الى بيته فوضعه فيه فهلك لاضمان عليه استحسانا وكذا لو اخذ  
دابة غيره من معانها بغير امره ثم ردها الى موضعها فذهبت لاضمان عليه استحسانا وان اخذ الدابة  
من يد المالك غصبا ثم ردها فلم يجد صاحبها ولا خادما فربطها في دار صاحبها على معانها فهو ضامن  
نص عليه شمس الائمة السرخسي في شرح كتاب العارية كذا في الذخيرة \* ولو في كيسه الف  
اخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد ايام يضمن النصف المأخوذ المرد ولا غير ولا يبرأ

على الغاصب اذا قال المالك للغاصب اودعك المغمصوب ثم هلك في يده يضمن لانه لم يوجد الابراء عن الضمان نصا والا مر بالحنظ وعقد الوديعة لا ينافيان ضمان الغصب هكذا في الفصول العمادية \* قال في المغمصوب منه اذا زوج الجارية المغمصوبة برئ من ضمانها في الحال في قياس قول ابي يوسف رح ولم يبرأ في قياس قول ابي حنيفة رح وهذا فرع على اختلافهم في البيع انه هل يصبر قابضا بالتزويج ام لا اما لو وطئها الزوج فان الغاصب يبرأ بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو كان المغمصوب منه استأجر الغاصب ليعلم المغمصوب عملا من الاعمال فذلك جائز وهو في يد الغاصب على ضمانه ان هلك قبل ان يأخذ في ذلك العمل او بعده ضمن وكذلك لو استأجر غسل الثوب كذا في المحيط \* رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه الى المغمصوب منه وقال للمغمصوب منه اطحنه لي فطحن ثم علم انها كانت حنطته فلم يغمصوب منه ان يدسك الدقيق كذا لو غصب غزلا ثم دفعه الى المغمصوب منه وقال انسجه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المغمصوب منه فجاء وارثه استعار من الغاصب فاعارها الغاصب اياه فعطبت برئ الغاصب عن ضمانها كذا في فتاوى فاضلخان \* الغاصب اذا باع المغمصوب بامر القضي يبرأ عن الضمان كما وباعه بامر مالكه كذا في خزانة المفتين \* واذا امر المالك الغاصب ببيع العبد المغمصوب صم ويعتبر وكيفا ولا يخرج عن ضمانه بمجرد الامر وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد البيع حتى لو هلك العبد قبل التسليم ينقض البيع ولزم الغاصب قيمة العبد وكذا المغمصوب منه اذا باع المغمصوب بنفسه فقبل التسليم الى المشتري لا يخرج عن ضمانه الغاصب ثم الغاصب اذا باع المغمصوب بامر المغمصوب منه ورد المشتري المغمصوب بالعيب على الغاصب ان كان الرد قبل القبض فهو في ضمان الغاصب على حاله وان كان الرد بعد القبض لا يعود مضدونا كذا في الذخيرة \* ولو امر المالك الغاصب ان يضحى بالشاة المغمصوبة فقبل التضحية لا يخرج عن ضمانه الغاصب كذا في الفصول العمادية \* اذا رد الغاصب المغمصوب على المغمصوب منه فجواب الكتاب انه يبرأ مطلقا وقال الشيخ المعروف بخواهر زادة في كتاب الاقرار المسئلة في الحاصل على وجوه ان كان المأخوذ منه كبيرا بالغاف الجواب ما قال في الكتاب وان كان صغيرا ان كان مأذونا في التجارة فكذلك وان كان محجورا ان كان صبيا لا يعقل القبض والحنظ لا يبرأ عن الضمان اذا رده عليه بعد ما اخذ منه وبحول منه وان رد عليه قبل ان يتحول من مكان الاخذ يبرأ استحسانا وان كان صبيا يعقل الحفظ والقبض ففيه اختلاف المشائخ وفي فتاوى الفضلي انه

سواء كان قائماً أو مستهلكاً ان كان مستهلكاً فهو ابراء عن الدين وان كان قائماً فهو ابراء عن ضمان الغصب ويصير العين امانة عند الغاصب كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قطع فصناً فنبت مكانها آخر لا يبرأ عن الضمان وكذلك لو حصد زرعاً او بقلاً فنبت مكانه آخر لا يبرأ عن ضمان المحصول والمقطوع كذا في الفصول العبادية \* وفي فتاوى النسفي غضب من آخر ساحة وادخلها في بنائه او غصب من آخر تالة وغرسها في ارضه وكبرت حتى انقطع حق المالك ثم ان المالك قال للغاصب وهبت لك الساحة والثالثة صح وهذا ابراء عن الضمان كذا في المحيط \* وفي النوازل هشم ابريق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هشاً برئ الاول من الضمان وضمن الثاني مثلها وكذلك لو صب ماءً على حنطة انسان فجاء آخر وصب عليها ماءً آخر وزاد في نقصانها برئ الاول عن الضمان وضمن الثاني فيبتها يوم صب الثاني كذا في الفصول العبادية \* اذا كسر ائاً فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل ان يعطيه اياه فلا شيء على الكاسر لان شرط التضمن تسليم المكسور وقد فوت ذلك بالاستهلاك كذا في المحيط \* رجل غصب شيئاً وقبض للحفظ واجاز المالك حفظه كما اخذ برئ من الضمان ولو انه انتفع به فامر به بالحفظ لا يبرأ عن الضمان وعلى هذا الواو د ع الرجل مال الغير فاجاز المالك يبرأ عن الضمان كذا في الخلاصة \* ولو غصب من آخر شيئاً فغاب المغصوب منه فجاء الغاصب الى القاضي وطلب منه ان يأخذ منه ويفرض له النفقة والقاضي لا يأخذ ولا يفرض له النفقة فان كان لرجل مخوفاً مثلاً فافرأى القاضي ان يأخذ منه ويبيعه لأبأس به لان هذا نظر من وجه وذا نظر من وجه فكان القاضي في ذلك رأي كذا في الظهيرية \*

**الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة**

في ذلك اقام بينة على رجل انه غصب منه جارية حبسته حتى يجيء بها فيردّها عليه ذكر ابو اليسر والسر حسي ما ذكر محمد رح ان هذه الدعوى والبيئة مسموعة اصح لان الغصب قد يكون بغته فلا يمكن للشهود معرفة صفتها وقيمتها فيسقط اعتبار علمهم بالاوصاف للتعذر ويثبت بشهادتهم فعل الغصب ذكر بكران لم تثبت هذه البيئة في حق القضاء تثبت في حق ايجاب الحبس كما في السرقة وفي الاقضية هذا كله اذا ادعى ان الجارية قائمة اما اذا قال هي هالكة يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة بالاتفاق وقول محمد رح حتى يجيء بها فيردّها اي اذا اعاد البيئة على عينها يعني اذا اختلفا في قيمتها بعد الاحضار فان قال الغاصب ماتت او ابتعت او بعتهارسلتها ولا افدر

بردها الى الكيس كذا في الوجيز للكردي في باب وجوب الضمان ماله \* ولو جاء الغاصب بالمغصوب ووضعه في حجر المالك وهو لا يعلم بانه ملكه فجاء انسان فحمله فالصحيح انه يبرأ كذا في محيط السرخسي \* وان اتلفه واعطاه القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه لا يبرأ الا ان يضعه بين يدي المالك او في حجرة كذا في الوجيز للكردي \* ولورد المغصوب الى احد من ورثة المغصوب منه لم يبرأ عن نصيب الآخرين اذا كان الرد بغير قضاء كذا في السراجية \* الغاصب رد المغصوب الى المالك فلم يقبله فحمله الغاصب الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فضاع عنده لا يضمن ولا يتجدد الغصب بالحمل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله ثانيا الى منزله وضاع ضمن اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذها ولم يقبله صار امانة في يده كذا في الوجيز للكردي \* وفي اليتيمة سئل ابو عصمة عن رجل غصب من كيس رجل دراهم فانفقها ثم اعادها في كيسه مثل ما كان اخذ من غير ان يعلم صاحبه وخطها بدراهمه فقال الامر موقوف حتى يعلم ان صاحب الكيس انفق جميع ما في كيسه او حبل الكيس من موضعه فحينئذ يسقط عنه الضمان وعن نصير اذا رأى دابة واقفة في الطريق فتحاها ضمن ومن ابن سيدة اذا وقعت ثم سارت بعد ذلك لم يضمن كذا في التاتارخانية \* رجل له كران من حنطة غصب رجل احدها ثم اودع المالك الغاصب الكرا الآخر فخطه الغاصب بالكر المغصوب ثم ضاع ذلك كله ضمن الكر المغصوب ولا يضمن كرا الودعة كذا في محيط السرخسي \* غصب من آخر سفينة فلبس ركبتها وبلغ وسط البحر فلحقه صاحبها ليس له ان يستردّها من الغاصب ولكن يؤجرها من ذلك الموضع الى الشط مراعاة وكذلك لو غصب دابة ولحقها صاحبها في المنارة في موضع المهلكة لا يستردّها منه ولكن يؤجرها اياه كذا في المحيط \* كفن في ثوب غصب واهمل عليه التراب ومضت ثلثة ايام او لم تمض ثم جاء صاحب الكفن فان كان للميت تركة او لم تكن لكن اعطى رجل قيمته فعلى المالك ان يأخذ ولا ينبش القبر استحسانا وان لم يصل اليه القيمة فهو بالخيار ان شاء تركه لا خrote وان شاء نبش القبر واخذ الكفن والاول افضل لدينه ودنياه فان نبش القبر واخذ الكفن وانتقص الكفن فله ان يضمن الذين كفنوه ودفنوه كذا في الكبرى \* رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة بعينها فابراه منها صم ويصير الغصب امانة في يده وكذا اذا خلله من ذلك برئ الغاصب من الضمان

كذافي جواهر الاخلاطي \* ادعى جارية في يدي رجل انها له غصبها صاحب البد منه ولم يشهد شهود المدعى بالغصب وانما شهدوا له بالملك فاراد القاضي ان يتضي بالجارية للذي اقام البينة هل يحلفه بالله ما بعث ولا اذنت له فيها قال الا ان يدعي صاحب اليد شيئا من ذلك وعن ابي يوسف رح انه يحلفه وان لم يطلب الخصم ليكون احكم للتضاء وبرم واجمعوا ان من ادعى ديناً في التركة فالقاضي يحلفه مع اقامة البينة انك ما استوفيت الدين ولا ابرأته وان لم يدع الخصم ذلك وهذه المسئلة تشهد لابي يوسف رح كذافي المحيط \* ولو غصب من رجل ثوبا فضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشرة وقال الغاصب عشرون وقال المالك ثلثون فالتقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لان المكفول له يدعي على الكفيل زيادة وهو ينكر والغاصب يقر بزيادة عشرة واقرار كل مقر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره فيلزمه عشرة اخرى دون الكفيل كذافي محيط السرخسي \* اذا اختلف الغاصب والمغصوب منه في غصب او في صفة او في قيمة فالتقول قول الغاصب مع يمينه ولو اقر الغاصب في جميع هذه الوجوه بدا ادعى المغصوب منه ثم قال قد رددت ذلك عليك اورددت ما لزمني من الضمان وقبضته مني لم يصدق على ذلك والقول قول المغصوب منه انه لم يقبض منه ولم يرد عليه مع يمينه الا ان يقيم الغاصب بينة ولو اقر الغاصب انه غصبه ثوبا صحيحا او عبدا صحيحا وان المغصوب منه جنى عليه واحداث ذلك في العبد بفعله فانه لا يصدق وبضمن ما نقص العبد والثوب بعد ان يحلف المغصوب منه فافعل ذلك كذافي السراج الوهاج \* برهن المالك ان قيمة المغصوب كذا والغاصب على انها كذا فبينة المالك اولى وان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب ان يبرهن له ذلك برهن المالك فشهد احدهما ان قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا تقبل كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال الغاصب رددت المغصوب عليك وقال المالك لا بل هلك عندك فالتقول للمالك كما لو قال اخذت مالك باذنك وانكر صاحب المال ولو اقام الغاصب البينة انه رد الدابة المغصوبة الى المالك واقام المالك البينة انها نفقت من ركوبه او تلفها الغاصب ضمنها الغاصب لانه لا تناقض ولا تناقض بين البينتين لجواز ان ردها اليه ثم ركبها بعد الرد ونفقت من ركوبه ولو اقام الغاصب البينة انه ردّها ونفقت عنده واقام المالك البينة انها نفقت عند الغاصب ولم يشهدوا انها نفقت من ركوبه لاضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* ان كان المغصوب دارا واقام صاحبها البينة

عليها فان صدقه المدعي يقضي عليه بالقيمة ان اراد المدعي ذلك وان كذبه بحبس مدة يقع على  
غالبا رأي القاضي انه لو كان قادرا اخرجها ثم بخليه ويقول للمدعي اترى هذا الهلوم على ظهور  
الجارية او ضمان القيمة فان اراد القيمة واتفقا على شيء يقضي بتلك القيمة وان اختلفا في القيمة  
فالبينة للمدعي والقول للغاصب مع يمينه فان نكل فهو كالاقرار فيقضي عليه به وان حلف اخذ  
ما اقربه ثم لو ظهرت الجارية ان كان المدعي اخذ القيمة بيمينه او بتصديق الغاصب اياه في دعوى  
القيمة او ينكول الغاصب فلا سبيل للمالك عليها وان اخذ بقول الغاصب ولم يكن راضيا به  
فتخبر ان شاء رد القيمة واخذ الجارية وان رضي بالقيمة فالجارية للغاصب قال الكرخي هذا اذا  
ظهر ان القيمة اكثر مما قاله الغاصب وان كان كما قاله فلا سبيل للمالك عليها هكذا في النسرة شي \*  
وفي ظاهر الرواية الجواب مطابق وهو الصحيح هكذا في المبسوط \* واذا جاء المغصوب منه  
بدعي جارية في يد الغاصب وهو ينكر فاقام شاهدين شهد احدهما انها جاريته اشتراها من فلان  
وشهد الآخر انها جاريته ورنها عن ابيه لم تجز وان شهد احدهما بالشراء من رجل والآخر بالشراء  
من رجل آخر او بهبة او صدقة لم تجز الشهادة وان شهدا انها جاريته غصبها اياه هذا وقد باعها  
الغاصب من رجل فسلم رب الجارية البيع بعد ذلك قال يجوز فان كان الغاصب قد قبض الثمن  
فهلك عنده هلك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند المشتري من ولد او كسب  
او اوارش جنابة وما شابهها فهو للمشتري وان لم يسلم البيع واخذها اخذ جميع ذلك معها وان  
اعتقها المشتري لم ينفذ عتقه قبل ان يجيز المالك البيع عندنا فان اجاز المغصوب منه البيع بعد ما اعتق  
اذا اشترى الجارية جاز البيع وفي الاستحسان ينفذ عتقه وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رخ  
هكذا يرويه محمد رخ عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رخ كذا في المبسوط \* ولو ان رجلين  
اختصما رجلا في جارية فاقام احدهما المدعين البينة ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت  
كذا واقام المدعي الآخر ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعي الآخر  
ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية ووقت كذلك وتناوب الوقت الاول قال هي للثاني  
في قياس قول ابي حنيفة رخ وعلى الغاصب قيمتها الاول وفي قياس قول ابي يوسف رخ الجارية  
للاول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا كذا في فتاوى ناصيخان \* ان ادعى على عمر وانه غصب  
منه جارية مملوكة له فقال عمر والجارية التي ادعاها انا اشتريتها بمائة درهم واقام البينة فبليت بينة عمر و



اليد غصبه منه واقام على ذلك بينة واقام رجل آخر بينة ان صاحب اليد اقر له بهذا الثوب فانه يقضى به للذي اقام البينة ان الثوب له كذا في المحيط \* واذا قال الرجل الآخر غصبني هذه الجبة المخشوة وقال الغاصب ما غصبتها ولكن غصبتك الظهارة فالقول قول الغاصب مع يدينه ثم اذا حلف يضمن قيمة الظهارة كذا في المبسوط \* وان قال غصبت منك الجبة ثم قال الحشولي والبطانة لي او قال غصبتك الخاتم والنص لي او هذه الدار والبناء لي او هذه الارض والاشجار لي لم يصدق في الكل كذا في الوجيز للكردي \* وان قال غصبت هذه البقرة من فلان ثم قال ولدهالي قبل قوله كذا في المحيط \* ولو اقام المالك البينة انه مات المغصوب عند الغاصب واقام الغاصب البينة انه مات عند المالك فبينة المالك اولى ولو شهدوا انه غصب هذا العبد ومات عنده وشهد شهود الغاصب انه مات في يد مولا قبل الغصب لم تقبل هذه الشهادة لان موته في يد مولا قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا يفيد الرد انما يفيد نفى الغصب وبينة المولى تثبت الغصب والضمان فكانت بينة اولى ولو اقام المالك البينة ان الغاصب غصبه يوم النحر بالكوفة واقام الغاصب البينة انه كان يوم النحر بككة هو والعبد والضمان واجب على الغاصب كذا في محيط السرخسي \* وجد المالك عبده فاخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المال لي وقال مالكة لابل هو لي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمال لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي \* بشرعن ابي يوسف رح اذا قال غاصب الثوب صبغت الثوب انا وقال المغصوب منه غصبته مصبوغا فالقول قول المغصوب منه وعلى هذا اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف وان اقاما البينة فالبينة بينة الغاصب ولو اختلفا في متاع موضوع في الدار لمغصوبة او في آجر موضوع او في باب موضوع فالقول قول الغاصب والبينة بينة المغصوب منه رجل فغصب عبد رجل وباعه وسلم العبد وقبض الثمن ومات العبد في يد المشتري فقال انا امرته بالبيع فالقول قوله ولو قال لم امره ولكنني اجزت البيع حين بلغني لم يلتفت الى قوله ولا سبيل له على الثمن الا ان يقيم البينة انه اجاز البيع قبل موت العبد هشام في نوادره سألنا محمد ارح من رجل اتى سوقا وصب لانسان زيتا وسدنا او شيئا من الادهان او الخل وعالنت البينة ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صببته وهو نجس قد مات فيه فأرة فالقول قوله قلت له فان اتى سوق القصابين ودمد الى طوايق اللحم فرمى بها واستهلكها والشهود عاينوا ذلك فشهدوا عليه

ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بينة انه ردّها ثم انهدمت الدار كانت بينة صاحبها اولي  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمة الثوب المصوب وقد  
 استهلكه الغاصب فالبينة بينة رب الثوب لما فيها من اثبات الزيادة والقول قول الغاصب مع  
 يمينه اذ لم يكن لرب الثوب بينة لا تكاره الزيادة فان اقام الغاصب بينة ان قيمة ثوبه كانت كذا  
 لم يلتفت الى بينة ولا بسقط اليمين بها عنه وان لم يكن لواحد منهما البينة واراد رب الثوب ان  
 يحلف الغاصب على ذلك فقال ان ارد اليمين على رب الثوب واعطيه ما حلف عليه فليس له  
 ذلك وكذا ان رضي رب الثوب بذلك وقال انا حلف فتراضيهما على ما يخالف حكم الشرع  
 يكون لغوا فان جاء الغاصب بثوب زطي فقال هذا الذي غصبته وقال رب الثوب كذبت  
 بل هو ثوب هروي او مروي كان القول قول الغاصب مع يمينه ويحلف بالله ان هذا ثوبه الذي  
 غصبته آية وما غصبته هروي او لا مروي فاذا حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وابرأت الغاصب  
 من دعوى رب الثوب وان نكل عن اليمين يقضى عليه بما ادّاه المدعي فان شاء اخذه وان شاء  
 تركه وان جاء الغاصب بثوب هروي خلق وقال هذا الذي غصبته وهو على حاله وقال  
 رب الثوب بل كان ثوبي جديدا حين غصبته فالقول قول الغاصب مع يمينه فان اقام البينة فالبينة  
 بينة رب الثوب انه غصبه جديدا وان لم يقم واحد منهما بينة وحلف الغاصب فاخذ رب الثوب  
 ثم اقام البينة انه غصبه آية جديدا ضمن الغاصب فضل ما بينهما ذكره هكذا في الاصل قال  
 شمس الائمة السرخسي هذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا فرب الثوب بالخيار ان شاء  
 اخذ الثوب وضمن النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه كذا في المحيط \* ثوب في يد  
 رجل اقام رجل البينة انه ثوبه غصبه آية هذا واقام الذي في يده الثوب البينة انه وهبه له قال  
 اقضي للذي هو في يده وكذلك لو اقام البينة على البيع منه بثمن مسمى او على اقراره انه ثوبه  
 وان كان في ايديهما جديعا فاقام كل واحد منهما البينة انه ثوبه غصبه الآخرة قضيت به بينهما  
 نصفين فان اقام رجل البينة انه ثوبه استودعه المبت الذي هذا وارثه واقام آخر البينة انه ثوبه  
 غصبه آية المبت قضيت به بينهما وان جاء بالبينة على دراهم بعينها انها ماله غصبها آية المبت  
 فهو احق بهما من فرمء المبت كذا في المبسوط \* ولو ادعى رجل ان الثوب له وان صاحب  
 اليد غصبه

شاة لرجل بغير اذنه فذبحها وطبخها وشواها كان لصاحبها ان يضمه القيمة فان كان صاحبها غائبا وحاضرا لا يرضى ان يضمه لم يسع للذي ذبحها وشواها ان يأكلها ولا يطعم منها احدا ان يأخذها منها حتى يضمن الذي صنع بها ذلك قيمتها لصاحبها فان ضممه صاحبها قيمتها بقضاء قاض او بغير قضاء قاض وسعه ان يأكل منها وان يطعم من احب اذا ادى القيمة او كانت دين عليه وان لم يضمن القيمة فليتصدق بها وان ابى صاحبها ان يأخذ القيمة واراد ان يأخذ اللحم وهو مطبوخ او مشوي لم يكن له ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو غصب من آخر عصفا وصبغ به ثوبا او غصب سمنا ولت به سويا لم يسعه ان ينتفع به حتى يرضى صاحبه كذا في المحيط \* ومن محمد ربح غصب عشرة دنانير فالتقى فيها دينار ثم اعطى منه رجلا دينارا جازم دينارا آخر لا كذا في التاتارخانية ناقلا عن جامع الجوامع \* رجل غصب جارية وعيها واختلنا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الغاصب قيمتها الف فحلف على ذلك فتضى القاضي على الغاصب بالالف لا يحل للغاصب ان يستخدمها ولا يبطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها تامة فان اعتقها الغاصب بعد التضاء بالقيمة النافذة يجوز عتقها وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها في الشراء الفاسد كذا في فتاوى قاضيهان \* وعن ابي يوسف ربح في السبل يذهب بحنطة لرجل فتقع في ارض رجل فنبتت قال ان كان للحنطة ثمن فان جميع ما يخرج منها لصاحب الحنطة ويتصدق بالنفل ولا شيء عليه من نقصان الارض كذا في المحيط \* ولو تزوج امرأة على الثوب المغصوب رجل حل له وطئها لان الثوب لو استحق لا يفسخ النكاح كذا في الينابيع \* وذكر صدر الاسلام في الجامع الصغير لو اشترى بالالف المغصوبة جارية هل يباح له الوطئ الصحيح انه لم يكن له الوطئ لان في السبب نوع خبث هكذا في النهاية \* ابراهيم عن محمد ربح غصب من آخر دراهم واشترى منها دينار لا يسعه ان ينفق الدنانير لان الدراهم اذا استحققت بعدما افترا فانتقض البيع في الدنانير فان قضى على غاصب الدراهم بمثلها حلت له الدنانير كذا في الذخيرة \* قالوا ولو تزوج بالدراهم امرأة وسعه ان يبطأها كذا في السراج الوهاج \* ولو غصب الفاء واشترى بها طعاما يساوي الفين فأكله او وهبه لا يتصدق بالربح اجماعا كذا في الوجيز للكردي \* اذا تصرف في المغصوب وربح فهو على وجوه اما ان يكون يتعين بالتعين كالعروغ او لا يتعين كالنهدن فان كان مما يتعين لا يحل له تناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا في ما زاد على

فقال الجاني هي مينة قال لا اصدقه على ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا انها ذكية لانها لا يباع في السوق لحم مينة وبيع فيها زيت وسمن قدمات فيه الفأرة ابراهيم عن محمد بن روح رجل اتخذ من طين رجل لبنا وجدارا فهو له وعليه قيمة الطين وان قال رب الطين انا امرته ان يتخذة قال هو رب الطين كذا في المحيط \* غصب جارية ثم اعتقها او دبرها او استولدها ثم اقرانه غصبها من فلان وليس للمدعي بينه ضمن قيمتها ولا يطل ما فعل ولا يضمن قيمة الولد فان اقام المدعي البينة يقضى له بها وولدها كذا في محيط السرخسي \* رجل قال اغتصبنا من فلان الف درهم وكنا عشرة قضى عليه بجميع الالف كذا في التاتارخانية \* الباب الثامن في تملك الغاصب المغصوب والانتفاع به من غصب من آخر لحما فطبخه او غصب حنطة وطبخها وصار الملك له ووجب عليه القيمة فاكله حلال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح اكله حرام قيل ان يرضى صاحبه في فتاوى اهل سمرقند من غصب من آخر طعاما فمضغه حتى صار بالمضغ مستهلكا فلما ابتلعه ابتلع حلالا في قول ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف ومحمد رح بناء على ان شرط الطيب الملك بالبدل عند ابي حنيفة رح وعندهما اداء البدل كذا في المحيط \* والفتاوى على قولهما كذا في الخلاصة \* وان غصب حنطة فزرعها ثم جاء صاحبها وقد ادرك الزرع او هو بقل فعليه حنطة مثل حنطته ولا سبيل له على الزرع عندنا الا انه لا يطيب له الفضل وعلى هذا الوغصب نووى فانبتته او تالة فغرسها روي عن ابي يوسف رح انه قال في التالة لا يحل له ان ينتفع بها حتى يؤدي الضمان وفي الزرع والنواة له ذلك وفي ظاهر الرواية الجواب في الفصلين سواء وعلى هذا الوغصب بيضة وحضنها تحت دجاجة حتى افرخت فهذا ومثله الزرع سواء كذا في المبسوط \* قال تالة من ارض رجل وغرسها في تلك الارض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعه او يؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضرب الارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لكن متلوعة كذا في الكبرى \* رجل قلع تالة من ارض انسان وانبتها في ارض رجل فكبرت وانثرت فهبي للغارس ولا يطيب له لانه استفادة بسبب خبيث ولصاحب الارض التانية ان يأمره بالتلاع فان استهل الغارس الى الربيع ليقلعها ويغرسها في مكان آخر فانه لا يملك الا ان يرضى صاحب الارض واو اشترى صاحب الارض فانه يجوز اذا ارضيا على ذلك وعلى الغارس قيمة التالة لصاحب الارض الاولى يوم قلعه كذا في جواهر الفتاوى \* ولوان رجلا اتخذ

بالثمن فان كان فقيراً يستعين بالاجرة في اداء الثمن وان كان غنياً لا يستعين كذا في محيط السرخسي \*

غرس شجرة على صفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد اخذه بقلعها فان كان بضر  
 باكثر الناس فله ذلك والاولى ان يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الفتاوى الكبرى \*

فصّب حانوتاً وأتجر فيه وربح يطيب الربح كذا في الوجيز للكردي \* بيت او حانوت بين شريكين  
 سكنه احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معداً للاستغلال كذا في خزائنة المفتين \* نهر العامة  
 بجانب ارض فحفر الماء حريم النهر حتى صار النهر في ارض رجل فاراد الرجل ان ينصب في ارضه  
 رحى له ذلك لانه نصب في ملكه ولو اراد ان ينصب في نهر العامة ليس له ذلك لانه لم ينصب في  
 ملكه كذا في الفتاوى الكبرى \* ذكر في فتاوى ابي الفضل الكرماني غصب دود القزرباها  
 فالفيلق للغاصب ولا شيء عليه عند ابي حنيفة رح وعليه قيمتها عند محمد رح قال رضي الله والفتوى  
 في زماننا يقول محمد رح كذا في القنية \* حلف دود القز من اوراق الغير غصبتا تصدق بالفضل  
 على قيمة دودة يوم بيع الفيلق كذا في الوجيز للكردي \* في المنتقى قال ابو يوسف رح  
 اذا غصب رجل ارضاً وبنّاها حوانيت وحماماً ومسجداً فلا بأس بالصلوة في ذلك المسجد فاما الحمام  
 فلا يدخل ولا يستأجر الحوانيت قال ولا بأس بان يدخل الحوانيت لشري المتاع قال هشام انا  
 اكره الصلوة فيه حتى يطيب ذلك اربابه واكره شري المتاع من ارض غصب او حوانيت غصب  
 ولا ادري ان تقبل شهادة الذي يبيع في حوانيت الغصب اذا علم ان ذلك الغصب كذا في المحيط \*

الباب التاسع في الامر بالاتلاف وما يتصل به الجاني اذا امر العوان بالاخذ فيه نظراً باعتبار الظاهر  
 لا يجب على الجاني الضمان انما يجب على الآخذ ولكن باعتبار السعي يجب على الجاني في تأمل  
 في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام فخر الدين خان الفتوى على ان الآخذ ضامن على  
 كل حال ثم هل يرجع بذلك على الآمر ان كان دفع المأخوذ الى الآمر يرجع فان هلك يرجع  
 عنده او استهلكه لا يرجع وان انفق في حاجة الآمر بامر فهو بمنزلة المأمور بالاتفاق من مال  
 نفسه في حاجة الامر قال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراط الرجوع وهو الاصح وذكر في المحيط  
 في مسألة الجاني والمختار انه لا يجب الضمان على الجاني كذا في الفصول العمادية \* الجاني  
 اذا ارى العوان بيت صاحب الملك ولم يأمره بشيء او الشريك اذا ارى العوان بيت الشريك  
 حتى اخذ المال واخذ من بيته رهناً بالمال الذي طولب به لاجل ملكه وضاع الرهن فالشريك

قدر القيمة وهو الربح فانه لا يطيب له ويتصدق به وان كان مما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على اربعة اوجه اما ان اشار اليه ونقدمه او اشار اليه ونقدم من غيره او اطلق اطلاقا ونقدمه او اشار الى غيره ونقدمه وفي كل ذلك يطيب له الا في الوجه الاول وهو ما اشار اليه ونقدمه قال مشائخنا لا يطيب بكل حال ان يتناول منه قبل ان يضمه وبعد الضمان لا يطيب الربح بكل حال وهو المختار والجواب في الجامعين والمضاربة تدل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف ربح لا يتصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل المضمون دراهم وان كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام او عرض لا يجب عليه التصديق بالاجماع كذا في التبيين \* رجال قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال وتناول فلان من ماله من غير ان يعلم باباحته قال نصير بن يحيى يجوز ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تناول من مالي فهو حلال له قال ابو نصر بن سلام هو جائز وجعل هذا اباحة والاباحة للجهول جائز وعليه الفتوى ولو قال لا اخرج جميع مائتي كل من مالي فقد جعلتك في حل فهو حلال له في قولهم واو قال جميع مائتي كل من مالي فقد ابرأتك فالصحيح انه يبرأ هكذا في في فتاوى قاضيان \* واو قال جعلتك في حل الدنيا او قال جعلتك في حل الساعة هو في حل الدنيا وفي الساعات كلها واو قال لا اخاصمك ولا اطالبك مالي فهلك فهذا ليس بشيء كذا في خزائن المفتين \* واذا اكتسب المغصوب ثم استرد المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك او الا باق حتى صار الكسب له تصدق بالكسب كذا في الذخيرة \* وان غصب عبداً فآجره اجراً لمغصوب فالآجر له ويتصدق بالآجر عندهما وعند أبي يوسف ربح الآجر طيبة كذا في محيط السرخسي \* واخذ غلته فنقصته الغلة ضمن النقصان وتصدق بالغلة عند أبي حنيفة ومحمد ربح هكذا في الكافي \* فان هلك المغصوب من عمل الغاصب او من غير عمله فضمن المالك قيمته له ان يستعين بالآجر ثم يتصدق بالباقي ولم يفصل بين ما اذا كان الغاصب غنياً وفقيراً الصحيح انه انما يجوز اذا كان فقيراً كذا في الخلاصة \* ولو باعه من آخر واخذ ثمنه فهلك المغصوب في يد المشتري فضمن المالك المشتري القيمة فاراد الرجوع على الغاصب باللهن

لم يحضر المالك حتى ادرك فالزرع للغاصب وهذا معروف وللمالك ان يرجع على الغاصب بنقصان الارض ان انتقصت الارض بسبب الزراعة ثم ان المشائخ رح اختلّفوا في معرفة النقصان قال بعضهم ينظر بكم تؤاجر قبل الزراعة وبكم تؤاجر بعدها فمتدار التناوت نقصان الارض قال شمس الائمة وهو اقرب الى الجواب ان حضرا المالك والزرع لم ينبت بعد فان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت الزرع ثم يأمره بقلع وان شاء اعطاه قيمة بذره لكن مبدورا في ارض غيره وهوان تقوم الارض غير مبدور ومبدوراً فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة \* غصب ارضا فزرعها حنطة فاختصما وهي بذر لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه فان اختار اداء الضمان كيف يضمن والمختار انه يضمن قيمة بذره مبدورا في ارض غيره وهوان تقوم الارض مبدورة ببذر لغيره حق القلع اذا نبت وغير مبدورة ففضل ما بينهما قيمة بذر مبدور في ارض غيره كذا في الظهيرية \* رجل القى بذرا في ارض نفسه فجاء آخر والقى بذره في تلك الارض وقلب الارض قبل ان ينبت بذر صاحب الارض اولم يقلب وسقى الارض حتى ينبت البذر ان فلنابت للثاني عند ابي حنيفة رح لان خلط الجنس بالجنس عنده استهلاك والا اول على الثاني قيمة بذره ولكن مبدور في ارض نفسه فتقوم الارض ولا بذر فيها ويقوم بذر فيها فيرجع بفضل ما بينهما فان جاء صاحب البذر الاول وهو صاحب الارض واللقى بذر نفسه مرة اخرى وقلب الارض قبل ان تنبت الارض اولم يقلب وسقى الارض فنبت البذر وزاد لم يقلب فجميع ما نبت لصاحب الارض وعليه للغاصب مثل بذره ولكن مبدور في ارض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضلي ولم يشبع الجواب والجواب المشبع ان الغاصب يضمن لصاحب الارض قيمة بذره مبدور في ارض نفسه ثم يضمن صاحب الارض للغاصب قيمة البذرين مبدورا في ارض الغير لان الاتلاف كذلك ورد هذا كله اذا لم يكن الزرع نابثا فما اذا نبت زرع للمالك فجاء رجل القى بذره وسقى فان لم يقلب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب نبت مرة اخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا ينبت مرة اخرى فما نبت فهو للغاصب ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرعه نابثا لان الاتلاف كذا ورد كذا في الذخيرة \* سئل نصير عن زرع ارض نفسه برا فجاء آخر زرعها شعيرا قال على صاحب الشعير قيمة برة مبدورا وروي ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن قال الفقيه ابو الليث هذا اذا رضي صاحب

والجاني لا يضمنان بلا شبهة لانه لم يوجد منهما امر ولا عمل كذا في المحيط \* اذا امر الرجل غيره ان يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة لجارة ضمن الذابح علم ان الشاة لغيره الا امر ولم يعلم وهل يرجع بالضمان على الامر ان علم الشاة لغيره الا امر حتى علم ان الامر به لم يصح لا يكون له حق الرجوع وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر رجوع كذا في الذخيرة \* رجل امر رجلا بذبح شاة مملوكة له ثم ان الامر بها قبل ان يذبحها الماء مورفد ببحها الماء مور ضمن قيمتها للمشتري سواء علم بذلك او لم يعلم وليس له ان يرجع على الامر بشيء علم او لم يعلم لان الامر لم يغره في ذلك كذا في الظهيرية \* في فتاوى ابي الليث سئل ابو بكر عن رجل جاء بدابة الى شط نهر ياغسلها وهناك رجل واقف فقال الذي جاء بالدابة للرجل الواقف ادخل هذه الدابة النهر فان دخلها وغرقت الدابة وماتت الدابة ان كان الماء بحالة يدخل الناس فيه دوابهم للغسل والسقي لا ضمان علي احد لان السائس ان يفعل ذلك بيده وبيد غيره وان لم يكن الماء بحال يدخل الناس فيه دوابهم فلصاحب الدابة الخيار ان شاء ضمن السائس وان شاء ضمن الماء مور كذا ذكره هنا وفيه نظر ينبغي ان لا يجب الضمان على الامر والسائس فان ضمن السائس لا يرجع السائس على الماء مور وان ضمن الماء مور ان كان الماء مور لم يعلم ان الامر سائس الدابة حتى ظن صحة الامر رجوع على السائس كذا في المحيط \* ذكر في فصب العدة من قال لغيره احرق ثوب فلان فانضمن على الذي حرق لا على الآمر والذي يضمن بالامر السلطان او المولى اذا امر عبده كذا في الفصول العبادية \* رجل قال لا خرا احرق ثوبي هذا والله في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بامره لكنه يأثم كذا في خزائن المفتين \* رجل قال لا خرا احفر لي باني هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر لانه اتلف ملك الغير ويرجع به على الآمر ولو قال له احفر في هذا الحائط بابا ولم يقل لي في حائطي لم يرجع عليه بالضمان وان كان الامر ساكنا في تلك الدار واستأجرة على الحفر رجوع بالضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* ( زني مردي راكفت كه اين خاك خانه بيرون انداز ) فالقى الرجل التراب ثم حضر زوج المرأة فقال اني وضعت كذا ذهباني ذلك التراب فلو ثبت انه وضع في التراب ذهباً فالضمان على الرجل الماء مور الذم ، القى التراب كذا في خزائن المفتين \*

الباب العاشر في زراعة الارض المغصوبة غصب من آخر ارضاً فزرعها ونبت فاصحابها ان يأخذ الارض وبأمر الغاصب بقلع الزرع تقرقنا ملكه فان ابى ان يفعل فللمغصوب منه ان يفعله بنفسه فان



الارض ان يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية انهم يزرعون الارض بثلث الخارج او رُبْعُه او نصفه او بشيء متدرج شائع يجب ذلك النذر الذي جرى به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل ابو جعفر عن دفع كرم ما معاملة فائس الكرم وكان الدافع واهل دارة يدخلون الكرم ويأكلون ويحملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على الدافع ضمان قال ان اكلوا وحملوا بغير اذن الدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين اكلوا وحملوا وان كانوا اكلوا باذنه فان كانوا ممن يجب نفقتهم عليه فهو ضمان نصيب العامل وصار كانه هو الذي اكل وان كانوا اخذوا باذنه وهم ممن لا يلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه فصار كانه دل على استهلاك مال الغير كذا في الظهيرية \* الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد بالمغصوب فيجب على الغاصب ضمانه قال القدوري في كتابه غصب من آخر عبدا او جارية فابق في يد الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك او زنت او سرفت ولم تكن فعلت ذلك قبله فعلى الغاصب ما انتقص بسبب السرقة والابق وعيب الزنا وكذلك ما حدث في يد الغاصب مما انتقص به القيمة من عور ارشال او ما شبه ذلك كان مضمونا عليه فيقوم العبد صحيحا ويقوم وبه العيب فباخذة ويرجع بنضال ما بينهما كذا في المحيط \* اذا غصب جارية وزنى بها ثم ماتت يضمن قيمتها ولا حد عليه عندهم جميعا لان ضمان الغصب يفيد الملك في المغصوب من وقت الغصب اما لو زنى بها ثم غصبها وماتت يضمن قيمتها على قول ابي حنيفة ومحمد رحم لا يستقط الحد وعلى قول ابي يوسف رحم يستقط كذا في التاتارخانية \* ولو حمت في يد الغاصب او ابيضت عينا فافردها ورد ضمان النقصان ثم ذهبت الحمى والبياض يرد المولى ما اخذ من ضمان النقصان كذا في محيط السرخسي \* وان حبلت في يد الغاصب من الزنا اخذها المالك ونقصان ذلك وقال ابو يوسف رحم ينظر الى ما نقصها الحبل والى ارش عيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل فيه الاقل وهو استحسان وعند محمد رحم يضمن للامرين جميعا وهو القياس فان حبلت من الزنا فولدت زال عيب الحبل بالولادة وبقي عيب الزنا فان كان عيب الزنا اكثر من عيب الحبل وقد غرم الغاصب عيب الحبل وجب عليه ان يتم ضمان عيب الزنا وان كان عيب الحبل اكثر فمقدار عيب الزنا مستحق وما زاد عليه زال بزوال الحبل فوجب رده على الغاصب ولو ردها على مالها حاملة فماتت عنده من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند ابي حنيفة رحم وقال لا يضمن الانقصان الحبل خاصة ولو ماتت من الولادة وبقي ولدها ضمن

البر بقيمة برة مبدورا فاما اذا لم يرخص بذلك فهو بالخيار ان شاء تركه حتى ينبت فاذا نبت يأخذها بالقلع وان شاء ابرأه عن الضمان فاذا استحصد الزرع وحصداه فهو بينهما على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية \* سئل صاحب المحيط عن غصب ارضا وزرع فيها القطن فان المالك الارض وزرع شيئا آخر هل يضمن المالك للغاصب شيئا اجاب لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي لنعل ذلك كذا في الفصول العمادية \* انتهى حب القطن في ارض الغير غصبا ونبت فرباه مالك الارض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعهده رضى به والاظهر تعهده للغاصب كذا في القنية \* وتعة الفتوى زرع ارضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالبه بالربع او بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب انه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين \* ارض بين رجلين زرعها كلها احدهما بغير امر الشريك قال محمد ربح ان كان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطي الذي لم يزرع الذي زرع نصف بذرة ويكون الزرع نصفان جازوان تراضيا لذلك ولم ينبت الزرع بعد لم يجزوا ان كان الزرع قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان الارض تقسم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض قلع ما فيها من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل ارضه من نقصان القلع كذا في فتاوى قاضيخان \* وعن محمد ربح رجلين بينهما ارض فغاب احدهما فلشريكه ان يزرع نصف الارض ولو اراد في العام الثاني ان يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرهنا والفتوى على انه ان علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها واذا حضر الغائب فله ان ينتفع بكل الارض مثل تلك المدة لان رضى الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وان علم ان الزرع ينقصها وترك ينفعها ويزيدها قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا لان الرضى غير ثابت كذا في الظهيرية \* واستفتي جدي عن زرع ارض غيره بغير امره فقال مالك الارض لماذا زرعت فقال الزارع ادفع الي ما بذرت واكون لك اكرا والزرع بيننا كما هو الرسم فدفع اليه مثل ذلك البذر وادرك الزرع يكون بينهما ام يكون الكل لاحدهما اجاب بكون الكل لصاحب الارض وللزارع اجر مثله كذا في الفصول العمادية \* وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حنزة عن زرع ارض انسان ببذر نفسه بغير اذن صاحب الارض هل لصاحب الارض

بقول الغاصب ويمينه على ما يدعيه المالك من الزيادة فان المالك بالخيار ان شاء حبس القيمة ورضي بها وسلم العبد الى الغاصب وان شاء رد القيمة التي اخذها ويسترد العبد للغاصب ان يحبس العبد حتى يأخذ القيمة ولو مات العبد عند الغاصب قبل رد القيمة عليه فلا يرده القيمة ولكنه يأخذ من الغاصب فضل القيمة ان كان في قيمة العبد فضل على ما اخذ وان لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة وروى من ابي يوسف رح انه قال اذا ظهر العبد وقيمته مثل ما قال الغاصب فلا خيار للمغضوب منه ولا سبيل له على العبد وفي ظاهر الرواية له الخيار من غير تفصيل كذا في شرح الطحاوي \* ولو قتل العبد المغضوب في يد الغاصب قتيلاً حراً او عبداً وجنى جناية فيما دون النفس بخير المولى بين الدفع والفداء ويرجع على الغاصب بالاقل من قيمته ومن ارش الجناية وان استهلك العبد المغضوب مالا وخطب المولى بالبيع والفداء رجع بالاقل من قيمته ومما ادعى عنه من الدين وان غصبه وقيمته الف درهم فصار قيمته بعد ذلك الف درهم ثم قتله قاتل في يد الغاصب فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة يوم الغصب الف درهم ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل بالف درهم ويتصدق بالالف الزائدة وان شاء ضمن القاتل قيمة يوم القتل الف درهم ولا يرجع القاتل على الغاصب بشيء ولو قتل العبد نفسه في هذه الصورة ضمن الغاصب قيمة يوم الغصب الف درهم ولا يضمن قيمة يوم القتل كذا في المحيط \* ولو ابق العبد في يد الغاصب فالجعل على المولى عند ابي يوسف رح ولا يرجع به على الغاصب ويرجع عليه بما نقصه الا باق اذا لم يكن ابق قبل ذلك وقال محمد رح يرجع المولى بالجعل على الغاصب كذا في البنايع \* الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب ولو غصب رجل المغضوب من الغاصب فللمالك ان يضمن الاول والثاني فان ضمن المالك الغاصب الاول يرجع الاول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو اختر المالك تضمين احدهما فليس له تضمين الآخر عندنا وقال ابو يوسف رح له ذلك ما لم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي \* واذا ضمن المالك احدهما اما الغاصب او غاصبه او مودعه برئ الآخر عن الضمان كذا في الخلاصة \* غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب فادى القيمة الى الاول برئ عن الضمان وعن ابي يوسف رح لا يبرأ ولو رد من المغضوب على الاول برئ عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو هلك المغضوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة على الغاصب يبرأ ايضا حتى لا يكون للمالك بعده ان يضمن

جميع قيمتها يوم الغصب ولا يجبر النقصان بالولد عند أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف ومحمد رح  
لا يضمن الآمان نقصها الحبل ولومات الولد رد له ورد معها ما نقصتها الولادة ولا شيء عليه بموت الولد  
ولومات الام وولدها في يد الغاصب قال أبو يوسف رح يضمن قيمة الام يوم قبضها ولم يضمن  
قيمة الولد كذا في السراج الوهاج \* رجل غصب جارية وزنى بها ثم ردّها التي المولى فظهر حبل عند  
المولى فولدت عند المالك وماتت في الولادة او في النفاس فان علمى قول أبي حنيفة رح ان كان  
ظهور الحبل عند المولى لاقبل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم  
الغصب بخلاف مالوزنى بحرة فحبلت وماتت في الولادة او في النفاس فان ثمة لا يضمن الزاني  
شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو سرقنا وزنت في يد الغاصب ثم ردّها على المالك فقطعت عنده  
أوجّدت فعند أبي حنيفة رح يضمن الغاصب في حد الزنا الاكثر مما نقصها الضرب وما نقصها  
الزنا وفي قطع السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنا ولا يضمن ما نقصها  
الجلد كذا في محيط السرخسي \* ولوردها حاملا على المالك فجّلت فماتت بالجلد يضمن النقصان  
بالاجماع كذا في الخلاصة \* فان كانت زنت في يد المولى او سرقنا ثم غصبها فاخذت بحد الزنا  
والسرقة فماتت من ذلك فلا ضمان عليه لانها تلقت بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في يد  
الغاصب من زوج كان لها في يد المولى فماتت من ذلك وكذا لو كان المولى احبلها ثم غصبها فماتت  
في يد الغاصب من الحبل لا ضمان على الغاصب لان التاف بسبب كان في يد المولى فهو كما  
لوقتها في يد الغاصب فان كان الغاصب غصبها وهي حبل من غير احبال من المولى ولا من زوج  
كان لها في يد المولى فماتت في يد الغاصب من ذلك ضمن قيمتها لانها تلقت في يد الغاصب بغير  
فعل المولى ولا بسبب كان في يده كذا في الجوهرة النيرة \* ولو غصب جارية محمولة او حاملا  
او مريضة او مجروحة فماتت من ذلك في يده يضمن قيمتها وبها ذلك العيب كذا في محيط  
السرخسي \* ولو حمت الجارية في يد الغاصب ثم ردّها على المولى فماتت في يده من تلك الحمى  
لم يضمن الغاصب الآمان نقصتها الحمى في قولهم جميعا كذا في الخلاصة \* واذا ابق العبد المغصوب  
من يد الغاصب فالمالك بالخيار ان شاء انتظر الى ظهور عبده فباخذة وان شاء لم ينتظر وضمن  
الغاصب قيمته فلو ظهر بعد ذلك فانه ينظر ان اخذ صاحبه القيمة التي سداها ورضي بها اما بتصادفهما  
عليه واما بقيام البينة او بنكول الغاصب من اليدين فلا سبيل له على العبد ضدنا ولو اخذ القيمة

المالك وان شاء ضمن الاول قيمتها ابتداءً بالغصب وتصبح الجارية مملوكة للغاصب الاول من جهة المالك ثم تصبح للغاصب الثاني من جهة الغاصب الاول فان كانت قيمة الجارية يوم الغصب الاول الف درهم ويوم الغصب الثاني الف درهم ثم ابقت من يد الثاني واخذ الاول من الثاني الف درهم وهلك في يد الاول لم يكن للمالك ان يضمن الاول الذي درهم وانما يضمن قيمتها يوم الغصب الف درهم ولو ان المولى حضر والقيمة في يد الغاصب الاول فائمة على حالها وقد ظهرت الجارية فالمالك بالخيار ان شاء اخذ جاريته حيثما وجدت وان شاء اخذ القيمة التي اخذها الغاصب الاول من الثاني وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها يوم الغصب فان اختار المولى اخذ الجارية رجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة التي اخذها فان كانت القيمة هلك في يد الاول ضمن الغاصب الاول ذلك للغاصب الثاني وان اخذ المولى من الغاصب الاول القيمة التي اخذها من الغاصب الثاني سلمت الجارية للغاصب الثاني وان ضمن المولى الغاصب الاول قيمة الجارية يوم الغصب الاول سلمت القيمة التي اخذها للغاصب الاول الا ان الاول يتصدق باحدى الاثنين وهو الفضل على القيمة التي اداها الى المالك وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما على قول ابي يوسف رحم لا يتصدق بشيء بل يطيب له كذا في المحيط في المتفرقات \* وفي الفتاوى العنابية ولو ولدت المغصوبة في يد الغاصب فغصبها آخر وضمن الاول قيمة الام رجع الاول على الثاني بقيمتها وتصدق بقيمة الواد وهذا رواية تملك الولد بضمان الام ولو صالح المغصوب منه الغاصب باقل من قيمة المغصوب رجع الاول على الثاني بتمام القيمة وتصدق بالفضل كذا في التاتارخانية \* من ابن سماعة انه كتب الى محمد بن الحسن في رجل غصب من آخر عبداً وقتله في يده قاتل خطأ واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالا واتباع عاقلة القاتل بنصف القيمة مؤجلاً فاجاب ان له ذلك كذا في المحيط \* رجل غصب مالا فغصب منه ذلك المال غريم المغصوب منه فالمختار ان المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن الثاني يبرأ الاول كذا في الظهيرية \* غصب عبد او غصبه آخر منه وابق وقال المالك كانت قيمته العام منذ غصبته ثم غصبه الثاني وقيمة العان وقال الغاصب الاول لا بل غصبته وقيمته خمسمائة وزاد الف ونصفه فندي فالقول للمالك في حقها ولولم يقل الغاصب الاول زاد

الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا اذا كان قبض الاول معروفا باقامة البيّنة وتصديق المالك فاما اذا اقر الغاصب بذلك فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين ايّهما شاء ولو باع غاصب الغاصب واخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول ان يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولا يكون له اجازة البيع كذا في خزائنه المفتين \* ويخير المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين مودعه لان كل واحد منهما متعدي في حقه كذا في المحيط \* ولو اعاره الغاصب خير المالك فايّهما ضمن لا يرجع على صاحبه ولو اتلفه المستعير فقرار الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي \* ولو وهب الغاصب المغصوب من انسان فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع على الغاصب كذا في محيط السرخسي \* ولو باعه الغاصب وسلّمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والتمن له وان المشتري رجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع بها ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد بن ابي اذ اختار المغصوب منه تضمين الغاصب الاول ورضي به الغاصب الاول ولم يرخص الا ان القاضي قضى له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع عن ذلك ويضمن الثاني وان لم يرخص به الاول ولم يقض القاضي بالقيمة للمغصوب منه على الاول كان له ان يرجع عن ذلك ويضمن الثاني فان اختار تضمين الاول فلم يعطه الاول شيئا وهو معدوم فالقاضي يأمر الاول بقبض ماله عن الثاني ويدفع ذلك الى المغصوب منه فان ابى الاول ذلك فمولى العبد اذا حضرهما قبلت منه البيّنة على الغاصب الثاني للغاصب الاول حتى يؤخذ ذلك من الثاني فيقبضه المغصوب منه كذا في المحيط \* وان اراد المالك ان يضمن احدهما بعض القيمة النصف او الثلث او الربع كان له ان يضمن الآخر الباقي كذا في الذخيرة \* في الجامع الكبير رجل غصب من آخر جارية قيمتها الف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر قيمتها يوم الغصب الثاني الف درهم فابتعت من الغاصب فللاول ان يضمن الثاني قيمتها وان لم يضمن المالك الاول فاذا اخذ المالك الغاصب الاول القيمة برئ الثاني عن الضمان وتكون القيمة المأخوذة من الثاني مضونة على الغاصب الاول حتى لو هلك في يد الغاصب الاول كان للمغصوب منه ان يضمنه قيمتها بالغصب فاذا حضر المالك كان له الخيار ان شاء اخذ من المالك الاول القيمة التي اخذها من الغاصب الثاني تصير الجارية مملوكة للغاصب الثاني من جهة المالك

الغاصب يرد إلى الغاصب الأول يخرج عن العهدة وأوردتها إلى الغاصب الأول وهلك في يده فقد خرج غاصب الغاصب عن العهدة كذا في جواهر الفتاوى \* وذكر ابن سماعة عن محمد بن سنان عن سرق سارق من الغاصب وعلم القاضي بذلك والمالك غائب القاضي يأخذ المال ويحفظه على الغاصب والقاضي أن يتصرف في مال الغائب فيما يرد إلى حفظه لا فيما يرجع إلى إبراء حقوقه ويكون المال مضمونا على الغاصب والسارق من حقوق الغائب فلا يسقط بالإبراء من جهة القاضي كذا في محيط السرخسي \* الباب الثالث عشر في غصب الحر والمذنب والمكاتب وام الولاد خدع امرأة رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل زوجها أو ابنتها فانه يحبس حتى يأتي بها أو يعلم عن حالها من أبي يوسف رجل سرق صبياً فسرق من يده ولم يستن له موت ولا قتل لا يضمن ولكنه يحبس حتى يأتي به أو يعلم بحاله كذا في المحيط \* إذا غصب عبداً حراً من أهله فمرض فمات في يده فان أبا حنيفة رحمه الله قال لا ضمان عليه وإن لم يمرض ولم يموت ولكن عقره سبع فقتله أو نهشته حتى فمات فان أبا حنيفة الغاصب الدية وجملة هذا إن الحر لا يضمن بالغصب صغيراً كان أو كبيراً لأن ضمان الغصب يقتضي التملك والحر لا يصلح فيه التملك ويضمن بالجنابة لأن الجنابة اتلاف فاذا ثبت هذا فمتى مات الصغير بسبب لا يختلف باختلاف الأماكن فلا ضمان على الغاصب وإن مات بسبب يختلف باختلاف الأماكن فالضمان على عاقلة فان قتله رجل في يد الغاصب فإن للولياء أن يتبعوا أيهما شاؤا وإن شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية وإن شاؤا اتبعوا القاتل فإن اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وإن اتبعوا القاتل لم يرجع على الغاصب وكل هذا على العاقلة لأنه ضمان جنابة ولو أن الصبي قتل نفسه أو وقع في بئر أو سقط عليه حائط فمات فإن الغاصب ضامن وعلى عاقلة الدية ولهم أن يرجعوا على عاقلة صاحب الحائط أن تقدم إليه الغاصب بنتضه ولو قتله رجل عمداً كان ولياؤه بالخيار أن شاؤا يقتلوا القاتل ويرى الغاصب وإن شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلة ويرجع عاقلة الغاصب في مال القاتل عمداً ولا يكون لهم التصاص هكذا في السراج الوهاج \* ولو غصب حراً صغيراً فغرق أو احترق ضمن لا إذا مات حتف أنفه كذا في خزانة المفتين \* وإن قتل الصبي نفسه فديته على عاقلة الغاصب ولا يرجعوا بها على عاقلة الصبي وكذلك لو أتى على شيء من نفسه من اليد أو الرجل وما أشبه ذلك وكذلك إذا ركب دابة فالقن نفسه منها وهذا كله قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد بن سنان لا ضمان على الغاصب بجنابة الصبي على نفسه كذا في المحيط \* ولو أن الصبي قتل رجلاً

عندي فالقول له فان ظهر وقيمته زائدة فالمالك ان يرد ما اخذ عبده فاذا اختار اخذ العبد  
فقتله الغاصب الثاني بخير ان شاء امضى الفسخ واتبع العاقلة وان شاء نتضه واتبع الاول  
بقيمته مدغصبه كذا في الكافي \* وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبدا فغصبه منه  
آخر مات عبده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول الآخر وان شاء ابرأ الاول واتبع  
الآخر بالقيمة ولا شيء له على الاول كذا في الفصول العمادية \* ولو غصب عبدا واودعه فابق  
من يده فاختر المالك تضمين المودع ملكه فاعصبه فنقد ماله ويرجع المودع على الغاصب قبل  
اهاء الاضمان بنفسه ولو عاد العبد من الاباق الى يد المودع ان يحبس لاسيما الاضمان  
ولو هلك في يده قبل منعه له امانة وكذلك طرفه وان هلك بعده يهلك بالقيمة والمرتهن  
والمستأجر في هذا كالمودع كذا في الكافي \* وليس للغاصب ان يستخدم اربداك من غيره حتى  
اختر المولى فان اختار اخذ القيمة استأنف الاستبراء وان اختار اخذها بطل ما فعل من التصرف  
الا اذا استولد هانبت النسب استحسانا والولد رقيق كذا في التاتارخانية \* وليس للغاصب الثاني  
ان يطأ التجارية حتى يختار المولى اخذ القيمة التي اخذها الغاصب الاول او يختار ضمان الغاصب  
الاول فان كانت التجارية حاصت حصة بعد ما اخذ الاول القيمة من الثاني قبل ان يختار المولى  
شيئا من ذلك ثم اختار شيئا من ذلك لا يجزي بتلك الحصة عن الاستبراء ولو كان الغاصب الاول  
اقر قبض القيمة من الغاصب الثاني فهذا وما لو ثبت اخذ القيمة باقامة البينة سواء غير ان بينهما  
فرقا من وجه آخر ان في هذه الصورة كان للمولى ان يضم من الثاني وفيما اذا ثبت ذلك بالبينة  
ليس للمولى تضمين الثاني وكذلك الجواب فيما اذا قضى القاضي بالقيمة ثم اقر الغاصب بقض  
القيمة وكذلك لو اقر الاول بقض التجارية من الثاني واقر انها ماتت عنده لا يقبل قوله حتى كان للمالك  
ان يضم من الغاصب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة  
كذا في الذخيرة \* غصب فرسا وغصبه منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني  
استرده منه بالقبلة وعجز المالك من مخاصمة الثاني ليس له ان يخاصم مع الاول عنه لانه لما وصل الى  
المالك فقد برئ الاول عنه كذا في الوجيز للكردي \* رجل غصب مال الآخر واخذ منه آخر ليرده  
على المالك فلم يجد صاحبه لا طريق لخروجه من العهد لكن لو تصدق بهان رجوان صاحبها برضى  
بشروط الصدقة رجا ان يخرج العين المغصوبة من يد الغاصب ليردها الى المالك ولم يجد فهو غاصب .



الاجازة قبل الخصومة عند ابي حنيفة رح ولا يشترط قيام الثمن في ظاهر الرواية اذا كان البيع بالدراهم او بالدينار وان كان المالك قد خاصم الغاصب في المغصوب وطلب من القاضي ان يقضي له بالملك ثم اجاز البيع فعلى قول ابي حنيفة رح لا تصح اجازته هكذا ذكر شمس الائمة الحلواني وشيخ الاسلام حواهر زادة وذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه ان الاجازة صحيحة في ظاهر الرواية فان كان لا يعلم قيام البيع وقت الاجازة بان كان قد ابق من يد المشتري ذكر في ظاهر الرواية ان الاجازة صحيحة فان كان الغاصب قد قبض الثمن وهلك في يده ثم اجاز المالك البيع هلك الثمن على ملك المغصوب منه اعتبار الاجازة في الانتهاء بالاذن في الابتداء كذا في المحيط \* ولو ملك الغاصب المغصوب من جهة المغصوب منه ببيع او هبة وارث بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان الملك البات الملك الموقوف كذا في الخلاصة \* اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك واخذة اللصوص لا يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ المالك فانا ضامن وباقي المسئلة بحالها يضمن وصار الاصل في جنس هذه المسائل ان بالغرور انه اثبت حق الرجوع للمغرور على الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الغار المغرور وصنة السلامة نصا وكذلك اذا قال كل هذا الطعام فانه طيب فاذا هو مسموم لا يضمن كذا في المحيط \* رجل حمل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقها صاحبها قال النقيع ابو الليث يتلوم ان اندمل لاضمان على احد وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا ماتت وان اختلفا فالقول قول الذي استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان كذا في فتاوى قاضيخان \* نخلة لرجل في ملكه خرج سعتها الى جارة فاراد جارة ان يقطع ذاك ليفرغ هواه كان له ذلك هكذا ذكر محمد رح قال الناطفي في واقعاته ظاهر لفظ محمد رح بنيد ولاية التطلع بغير اذن القاضي وقيل هذا على وجهين ان كان يمكن تفريغ الهواء بمد السعف الى النخلة والشد عليها بالحبل ليس له ان يقطع ولو قطع بضمن ذلك ولكن يطلب من صاحبه ان يمد السعف الى النخلة ويشد عليها بحبله ويلزمه القاضي ذلك ان لم يكن وكذلك اذا اهكته مد بعض السعف الى النخلة والشد عليها ليس له ان يقطع ذلك البعض واما اذا لم يمكن تفريغ الهواء الا بالقطع فالاولى ان يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع بنفسه او يأذن له بالقطع وان استأذن وابتى يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على القطع فان لم يفعل الجار شيئا من ذلك ولكن قطع بنفسه ابتداء

في يد الغاصب فردة على ابيه فضمن عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن لهم ان يرجعوا على الغاصب بشيء كذا في السراج الوهاج \* اذا غصب عبدا ومعه مال المولى فانه يصير غاصبا للمال حتى لو ابق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من غصب حرا وعليه ثياب فانه لا يوجب على الغاصب ضمان ثيابه لما انه تحت يده اما لو غصب عبدا وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب كما يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه تبع الضمان عينه كذا في الفصول العمادية \* ولو كان المغصوب مدبرا وابق عند الغاصب فانه ضمن القيمة لان المدبر ضمن بالغصب ولكن لا يصير ملكا للغاصب حتى لو ظهر فردة على المولى ويسترد منه القيمة وليس للغاصب حبسه لاجل القيمة كذا في شرح الطحاوي \* رجل غصب مدبرا قيمته الف فزادت قيمته في يده فصارت الفين فغصب منه آخر فابق من يد الثاني اومات فاما لك بضمن ايها شاء مذكوب اي له ان يضمن الغاصب الاول الغاو غاصب الغاصب الفين فان ضمن الاول الفارجع الاول على الثاني بالثمن وطاب له الالف ورتف الالف الاخر فان ظهر يعود على ملك المولى ويجب عليه رد الالف على الغاصب الاول ويجب على الغاصب الاول رد الالفين الى الثاني ثم المالك اذا ضمن الاول وعاد المدبر الى يد الثاني بعد اتباع المولى الاول الالف قبل استثناء المال فمات في يده لا يضمن الثاني لانه برئ عن ضمان غصبه حيث اختار المولى تضمين الاول ولم يحدث بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن لان المنع من المالك غصب مبتدأ وكذا اذا قتله الثاني خطأ والمولى ان يرد الالف الى الاول ويتبع عاقلة الثاني بالثمن درهم ولو لم يضمنوا يضمن المولى الاول شيئا حتى قتله الثاني ثم ضمن الاول وهو يعلم بقتل الثاني او لا يعلم برئ الثاني وخبر الاول فان شاء ضمن الغاصب الثاني ضمان الغصب وان شاء ضمن عاقلة ضمان الجناية كذا في الكافي \* وان غصب ام وادفنت في يده لم يضمنه عند أبي حنيفة رح اذا ماتت حتف انفها وان ماتت ببعض ما يضمن الصبي الحر فان الغاصب يضمن قيمتها حاله في ماله لانها حق ان يضمن لانها اولي ان يكون مالا من الصبي الحر وان غصب مدبرة فماتت في يده ضمن قيمتها كذا في السراج الوهاج \*

الباب الرابع عشر في المتفرقات وان باع الغاصب المغصوب من رجل واجاز المالك بيعه صححت الاجازة اذا استجمعت الاجازة بشرائطها وهي قيام البائع والمشتري والمعقود عليه وان يكون الاجازة

فرختين ففرخة الوديعه لصاحب الوديعه وفرخة الغصب للغاصب وهذا بمنزلة قفيزي حنطة رجل احدها وديعه والآخر غصب فهبت الريح بهما والقتهما في الارض فنبتا فالزرع الذي نبت من الوديعه لصاحبها والزرع الذي نبت من الغصب للغاصب ويضمن قفيز حنطة للمغصوب منه فان لم تعرف احدي الفرختين من الاخرى فالقول قول الغاصب انما هي هذه وان قال لا اعرف فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بيضة كذا في محيط السرخسي \* الظالم اذا اخذ من غرماء الميتم من مال الميتم عليهم فديون الميتم عليهم باقية كذا في التاتارخانية ناقلا عن البرهانية \* ان كان غاصب الادارباعها وسلدها ثم اقرب ذلك وليس لرب الداربيته فاقراره في حق المشتري باطل ثم لاضمان عالى الغاصب للمالك في قول ابني حنيفه روح وابي يوسف روح الآخر كذا في المبسوط \* اذا جاء الرجل بالحنطة الى الطحان ووضعها في صحن الطاحونه وامر صاحب الطاحونه ان يدخلها بالليل فلم يدخلها حتى نقب الحائط بالليل وسرقت الحنطة فان كان صحن الطاحونه محوطا بحائط مرتفع مقدار ما لا يرتقى الا بسلم فلا ضمان وان كان بخلافه وجب الضمان كذا في المحيط \* دفع الى اسكاف خنا ليخرزه فوضعه الاسكاف في حانوته الخارج وذهب الى الصلوة وترك باب حانوته مفتوحا من غير حائط فسرقت الخف ضمن الاسكاف لانه مضيع كذا في الكبرى \* جعل القصار في الثوب الذي دفع اليه الخبز آوانا ذهابه الى القصاره وسرق الثوب ان لف فيه كما يلف المنديل على ما يجعل فيه يضمن وان جعل الثوب تحت ابطه ودس الخبز فيه فلا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* الحمل اذا نزل في مغارة ونهيا له الانتقال فلم ينتقل حتى نسد المتاع لمطرا وسرقة فهو ضامن وتاويله اذا كان المطر والسرقة غابا كذا في خزانه المفتين \* لو دفع حمولة الى حمال ليحملها الى بلدة فجاء الحمل الى نهر عظيم وفي النهر جمد كثير يجري في الماء كما يكون في الشتاء فركب الحمل جمدا من الجمد والجمد الآخر يدخلون الماء على اثر الجمد فنفر جمد من الحمل من جريان الجمد فستط الحمل في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا ينكرون جدا الاضمان عليه كذا في الكبرى \* ولو جاء الى قطار ابل وحل بعضها لا يضمن لانه لم يغصب ابل كذا في الفصول العمادية \* رجل رفع غلامه الى آخر مقيد بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن جزا غنما بغير اذن صاحبها وجعل صوفها البودا فاللبود له لانه حصل بصنعه فبعد ذلك ينظر ان كان جزا الصوف لا ينقص من قيمة الغنم شيئا فعليه مثل ذلك الصوف وان كان ينقص فهو باخبار ان شاء

فان قطع من موضع لا يكون القطع من موضع آخر اعلى منه او اسفل انفع للمالك لا يضمن  
هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الصلح وذكر شمس الائمة الحلاوتى في شرح كتاب الصلح ايضا  
انه اذا اراد القطع فانما يقطع في ملك نفسه ولا يكون له ان يدخل في بستان جاره حتى ينقطعه  
قال رح وقد قال مشائخنا انما يكون له القطع من جانب نفسه اذا كان من جانب نفسه مثل قطعه عن  
جانب صاحبه في الضرر وما اذا كان قطعه من جانب صاحبه اقل ضررا ليس له ان يقطع ولكن يرفع  
الامر الى القاضي لئلا يمره بالقطع فان لم يجد القاضي نائبا حتى ينقطعه من جانب صاحب  
النخلة ثم في الموضع الذي لا يضمن اذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب النخلة بما انفق من مؤنة القطع  
كذا في المحيط \* اطراف جذوع شاحصة على جدار جاره وهي بحال لا يتحمل مثلها قطعها صاحب  
الجدار فان علم صاحب الجذوع بان قال ارفعها والا اقطعها لا يضمن لانه رضي بقطعه وان لم يعلمه  
يضمن كذا في خزائنه المنتين \* رجل غصب من آخر ثوبا فقطعه قميصا وخاطه فاستحق رجل  
التقصيص رجوع المغصوب منه بتيمة الثوب على الغاصب وكذلك لو غصب حنطة فطحنها فاستحق دقيقها  
رجوع المغصوب منه على الغاصب بحنطة مثلها وكذلك لو غصب لحما فشره فاستحق الشواء فللمغصوب  
منه ان يرجع على الغاصب بتيمة اللحم ولو كان المستحق اقام البينة ان اللحم كان له قبل ان يشويه  
او كان الثوب له قبل ان يخيطه او كانت الحنطة له قبل الطحن لم يرجع المغصوب منه على الغاصب  
بشيء كذا في المحيط \* ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخطه او غصب شاة فذبحها حتى لم ينقطع حق  
المالك ثم استحقها رجل يبرأ الغاصب عن الضمان كذا في الفصول العبادية \* غلام حبل كوزة  
ماء لينقل الى بيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزة ليحمل ماء له من الحوض فغير اذن المولى  
فهلك العبد في الطريق يضمن كل قيمة العبد لان فعله صارنا سخا لنعل المولى فيصير كل العبد غاصبا  
كذا في خزائنه المنتين \* المسلم يضمن بغصب موقودة المجوس وتلافه نص السغناقي به وهو الصحيح  
كذا في جواهر الاخلاطي \* لو قطع شجرته وقد دخلت عروقها تحت بناء رجل فمنعه صاحب البناء من قطع  
العروق ضمن اصحاب الشجرة قيمة عروق شجرته كذا في الملتقط \* غصب بيضتين وجعل احدهما  
تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة اخرى بنفسها وافرختا فالفرختان للغاصب وعليه بيضتان  
ولو كانتا مكانه وديعة فالتى حضنت بنفسها للمودع لاصحاب البيضة كذا في الوجيز للكرديري \*  
ولو كانت احدى البيضتين غصبا والاخرى وديعة عند رجل فحضنتهما دجاجة فافرخت

اذنه فتعدت الي كدس حنطة او شيء آخر من الاموال فاحرقته هل يضمن قال لا ولو احترقت شيئا في المكان الذي او قد فيه ضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل عن حفر في صحراء القرية التي هو مبيت دوابهم حفيرة نخباً فيها الغلة بغير اذن احدوا وقد فيها النار رجل لبيتها فوقع فيها حمار قال هذا على قياس ما قاله اصحابنا ان من حفر بئرا على قارعة الطريق فالتقى فيها رجل حجرا فوقع في البئر رجل فاصابه الحجر الذي في البئر فمات ان الدية على الحافرو في مسئلتنا متى احترق الحمار فالضمان على الحافر كذا في الحاوي \* وان ادخل في دار رجل بغير اذن غنما وفي الدار بغير صاحب الدار فوقع عليه المغتلم اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخل بغير اذنه يضمن وعليه الفتوى والبعير المغتلم هو الذي سكر من فرط شهوة كذا في الظهيرية \* وسئل الوبري عن سقى ارضه فلم يستوثق في سد الثقب حتى افسد الماء واضر جارة فهل عليه ضمان فقال ان كان النهر مشتركاً فهو ضمان اذا قصر في سد ثقبه كذا في التاتارخانية \* اذا غزلت المرأة فطن زوجها فهو على وجوه امان اذن لها بالغزل او نهاها عن الغزل او لم يأذن ولم ينهاه ولكنه سكت او لم يعلم بغزلها فان اذن لها بالغزل فهو على وجوه اربعة احدها ان يقولها اغزليه لي او يقول اغزليه لنفسك او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يزد فتفى الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج وان قال اغزليه لي باجر كذا كان الغزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر وان اختلفا فتالت المرأة غزلت بامره وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع البدين ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واعيا للطن منها وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزله وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليهين ولو كان الزوج قال لها اغزليه لي يكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه استأجرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة ويجب اجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان القول للزوج ولا شيء عليه لانها غزلت تبرعا من حيث الظاهر هذا كله اذا اذن لها بالغزل وان كان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليها الزوج مثل فطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة فتضمن كمن غصب حنطة فطحنها

ضمنه مثل ذلك الصوف وان شاء ضمنه ما دخل النقصان في الغنم هكذا في المحيط \* رجل غصب من رجل عبدا وادبه وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب من القاضي ان يقبل منه المغصوب او يأذن له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا بحجبه القاضي الى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقته تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق على المغصوب منه لا يجب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي ان يبيع العبد والادبه بان كان الغاصب مخوفا ويمسك الثمن لصاحبه فعل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في آخر كتاب الصرف اذا اشترى ثوب فضة بدينار وودفع الدينار ولم يقبض الثوب حتى جاء انسان وقبض الثوب ثم اجاز المشتري قبضه فهلك في يده لا يضمن القابض كذا في الذخيرة \* رجل له هدف في دارة فرمى الى الهدف فجاوز سهمه دارة فافسد شيئا في دار رجل آخر وقتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي كذا في الظهيرية \* سئل ابو القاسم عن مربي تربية مع وفر من قصب وقد اوقد الصبيان نارا في السكة والقوامنها شيئا في القصب فاخذته النار فدخل الحمار تحت سطح كان فوقه حطب فارفعت النار من القصب الى الحطب والقوا ذلك الحطب على الحمار فاحترق الحمار قال ان كان هذا الحطب الذي انتهى عليه توقد مع القصب فملقى النار وملتقى الحطب ضامنان جميعا كذا في الحاوي للفتاوى \* حريق وقع في محلة فهدم انسان دار رجل بغيره وصاحبها حتى انتزع الحريق من دارة فهو ضامن اذا لم يفعل ذلك باذن السلطان لكن لا اثم عليه في ذلك لانه هدم ملك غيره بغير اذنه وبغير اذن من يلي عليه لكن يعزر وهذا نظير المضطر يتناول طعام الغير بغير اذنه كذا في المحيط \* سفينة جدت عليها احوال فاستقرت السفينة على بعض الجزائر فرفع رجل بعض الاحمال ليخف السفينة فجاء انسان وذهب بالا حمال التي اخرجت هل على الذي اخرج ضمان فهذا على وجهين اما ان لم يخف الغرق يضمن لانه صار غاصبا وان خيف الغرق فان ذهب به انسان قبل ان يأمن غرقها لا يضمن وان ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن كذا في الظهيرية \* رجل اوقد في تنوره نارا فالتقى فيه من الحطب ما لا يحتمله التنور فاحترق بيته وتعدت النار الى دار جاره فاحرقته يضمن صاحب التنور كذا في خزائن المفتين \* في فتاوى النسفي سئل عن اوقد النار في ملك غيره بغير اذنه

ذكر أبو الفضل الكرمانى في اشارات الجامع ان غصب المتاع لا يتحقق وذكروا في الاقضية انه يتحقق وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* رجل دخل بيت رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها قارورة دهن لا يعلم بها فاندقت القارورة فذهب الدهن فضمن الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملأة وقد عطنها فاذن له بالجلوس على الملأة لا يضمن الجالس قال الفقيه أبو الليث في الرسادة لا يضمن عند البعض ايضا وهو اقرب الى القياس لان الوسادة لا تمسك الجالس كما لا تمسك الملأة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك لو اذن له بالجلوس على السطح فوقع السطح على مملوك الاذن ضمن كذا في الخلاصة \* واذا كان في يد الدلال ثوب يبيعه فظهر انه مسروق وقد كان رده الى من دفع اليه فطلب منه المسروق منه الثوب فقال الدلال ردت الى من كان دفع الي برئ كذا في المحيط \* سئل نجم الدين عن اهل مكتب من الصبيان مع المعلم اصابهم برد وعلى الجدار كوة مفتوحة فقال المعلم لواحد من الصبيان خذ النقطة التي مع ذلك الصبي وسد بها الكوة ليدفع البرد ففعل ثم ضاعت النقطة هل يضمن المعلم او الصبي الذي اخذها قال لا لان جعلها في الكوة وهم حاضرون ليس بتضييع فلم يضمن وسئل ايضا عن قوم يتخذون دسا في كرم فجاءت امرأة لتعينهم فاخذت فنجانة من غير امر منهم لتأخذ بها شيئا من العصير وكانت في غاية الحرارة فضربت الفنجانة على الارض فانكسرت هل تضمن قال نعم لانها التفتها ولو سقطت لم تضمن وسئل ايضا ممن مات وانهدم بعد موته جدار داره فظهرت ثود فعلم القاضي بذلك وقال احضروها حتى اقسّم بين الورثة فجاءوا بها اليه وكانت عنده اياما حتى بعث امير الولاية اليه فقال ابعثها الي حتى اقسّمها بين الورثة فبعث بها اليه فلم يدفعها الا ميرالى الورثة هل للورثة ان يضمنوا القاضي ذلك فقال نعم كذا في الظهيرية \* في مجموع النوازل جارية واقعت جارية اخرى فذهبت عذرتها قال محمد بن الحسن عليها اصدقا مثلها قال بلغنا ذلك عن عمر رضى كذا في المحيط \* عن محمد رضى غصب عبد افضمن رجل للمغضوب منه ان يدفعه اليه غدا فان لم يفعل الغاصب فعليه الف وقيمة العبد خمسون درهما ولم يدفع الغاصب اليه غدا الزم ايضا من قيمته خمسون درهما يبطل الفضل فان اختلفا في قيمته فالقول قول المغضوب منه مع يمينه فيما بينه وبين الف درهم والقول قول الكفيل فيما زاد في قول ابي حنيفة وابي يوسف رضى فان ضمن القيمة وسما فانظر في ذلك فاذا هي

فان الدقيق يكون للغاصب في قول ابي حنيفة رح وعليه مثل الحنطة وان لم يأذن لها ولم ينفذ  
فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها التظن للزوج لانه  
يشترى القطن للتجارة وكان النهي ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى  
قطنا وجاء الى منزله فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر وذكر هشام في نوادره  
رجل غزل قطن غيره فاختلغا فتال صاحب القطن غزلت باذني والغزل لي وقال الآخر غزلته  
بغير اذنك فالغزل لي ولك علي مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن كذا في فتاوى  
فاضيخان \* العبد المغموب اذا مات في يد الغاصب واقر الغاصب انه كان غصبه من فلان يؤمر  
بتسليم القيمة الى المقر له فان جاء رجل آخر واقام البينة انه عبده وغصبه منه فالتاضي يقتضي بالقيمة  
لصاحب البينة فاذا قضى بالقيمة لصاحب البينة واخذها الاشياء للمقر له على الغاصب فان وصلت  
تلك القيمة بعينها الى الغاصب من جهة المتقضي له بالهبة او بالارث او بالوصية او بالمبايعة يؤمر  
بردها الى المقر له ولو وصل الى الغاصب الف آخر من المتقضي له سوى المأخوذ منه فان وصل  
بالهبة او بالمبايعة لا يؤمر بالرد على المقر له وان وصل بالميراث او بالوصية يؤمر بالرد كذا في الذخيرة \* وفي  
سير العيون مسلم شق زق خمر لمسلم لا يضمن الخمر ويضمن الزق الا ان يكون اما ما يري ذلك  
فحينئذ لا يضمن لانه مختلف فيه كذا في التاتارخانية \* والذمي اذا اظهر بيع الخمر في المصر  
يدفع عنه فان ائلف ذلك انسان يضمن الا ان يكون اما ما يري ذاك لانه مختلف فيه كذا  
في المحيط \* وفي فتاوى الخلاصة من اراق خمر اهل الذمة وكسروا زقاقها اذا اظهرها  
فيما بين المسلمين امرأ بالمعروف لاضمان عليه كذا في التاتارخانية \* وفي الفتاوى تشبث  
بثوب رجل فجذبه المتشبه من يد صاحبه حتى تخرق يضمن تمام القيمة وان جذبه صاحبه  
من يد المتشبه ضمن المتشبه نصف القيمة كذا في الفصول العمدية \* ولو جلس رجل على  
ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فتأم صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس الجالس  
كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رح في رواية يضمن نقصان الشق والاعتماد على  
ظاهر الرواية كذا في فتاوى فاضيخان \* دفع صبا الى لبيبة فاعرض الدلال على صاحب  
دكان وترك عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال وذكر النسفي  
في فتاواه عن شيخ الاسلام ابي الحسن انه لا يضمن وهو الصحيح لان هذا امر لا بد منه كذا في المحيط \*



صاحب الدار وكيل قبض المال من غريم الموكل وجعلها في مخلاة وعلقها على الحمار فهلك  
الدرهم لم يضمن لانه صنع بها كما يصنع بماله كذا في الحاوي \* دابة رجل دخلت في دار غيره  
فاخرجها على صاحب الدابة لانها ملكه شغلت دار غيره وكذلك طائر الرجل مات في بئر غيره  
فاخرج الطير على صاحب الطير وليس عليه نزع الماء كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي التفريد  
في كتاب الغصب اشترى جارية فاستولدها ثم استحققت فالولد حر الاصل وعليه للمولى قيمة الولد  
هكذا قضى علي رضي عنده بحضرة الصحابة وتعتبر قيمة الولد يوم الخصومة ولومات الولد وترك  
ميراثا فميرانه لآبيه ولا يجب عليه للمولى شيء غصب من آخر جارية وباعها من غيره والمشتري  
لا يعلم بكونها مغصوبة فوطئها المشتري وولدت ولدا وماتت في يده ثم اقام المغصوب منه البيعة  
على ان الجارية جاريته فللمالك ان يأخذ المشتري بالعقر سواء اختار تضمين البائع او تضمين المشتري  
وفي المبيعة بيعا فاسدا اذا وجب العقر ثم ملكت الجارية او تعذر ردّها بوجه من الوجوه هل يملك العقر  
فيه روايتان والغصب نظير البيع الدائم يكون في الغصب في العقر روايتان كذا في التتارخانية \* قال  
محمّد رح في الجامع رجل غصب من رجل جارية وغصب آخر من رب الجارية عبدا وتبعا العبد  
بالجارية وتقابضانم بلغ المالك فاجازه كان باطلا ولو كان مال الكهمل رجلين فبلغهما فاجازا كان جائزا  
وصارت الجارية لصاحب الغلام والغلام لصاحب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه  
وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاهما ولو اذن كل واحد من المالكين في الابتداء بان قال صاحب  
الغلام للذي غصبه اشتر جارية فلان بغلامي هذا وقال صاحب الجارية لغاصبها اشتر غلام فلان بجاري  
هذه كان الجواب كذلك رجل غصب من آخر مائة دينار وغصب آخر من ذلك الرجل  
الف درهم ثم تباع الغاصبان الدرهم بالدينار وتقابضانم تفرقانم حضر المالك فاجازه جاز كذا  
في المحيط \* غصب بطيخة وقطع منها شريدة لا ينقطع حق مالكيها ولو جعل كلها شرائد ينقطع لزوال اسمها  
كذا في القنية \* اذا امر عبد غيره بالابق او قال له اقتل نفسك ففعل يجب عليه قيمة العبد ولو قال اتلف  
مال مولاك فاتلف لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* وسئل عن غصب ارزا وقشرة او حنطة واتخذها  
كشكاهل ينقطع به حق المالك قال لا لان العين المغصوب قائم كما لو ذبح شاة وسلخها لا ينقطع حق مالكيها  
كذا في الفصول العبادية \* ادخل اجناساله في المسجد بغير اذن خادمه واخذ مفتاحه وجاء سيل  
فاهلك بسط المسجد يضمن كذا في القنية \* روي عن علي بن الجعد قال سمعت علي بن عاصم قال ما لت

اكثر من قيمة العبد مما يتغابن الناس فيه فذاك قيمته فيلزمه ذلك وان كانت اكثر من قيمة العبد بما لا يتغابن الناس فيه بطل الفضل على ما يتغابن الناس فيه كذا في المحيط \* غصب ثوب انسان فليس به فجاء رب الثوب فمد ثوبه والغاصب لم يعلم انه صاحب الثوب فتخرق الثوب لاضمان على الغاصب كذا في التاتارخانية \* ولو قال صاحب الثوب رد علي ثوبي فمنعه فمد مدا لا يمد مثله من شدته فتخرق لاضمان على الغاصب ايضا ولو مدده كما يمد الناس عادة فتخرق منه ضمن الغاصب نصف القيمة ولو كان الثوب ملكا لمن كسبه فمدده انسان مد الا يمد مثله اريد بمثله فتخرق فعلى المالك جميع القيمة كذا في النصول العمادية \* اذا مرض في الدار المغصوبة لا يعاد فيها وعن سفيان الثوري انه كان يدخل على اصحاب الصرا في يأكل معهم قال النقيه وبه نأخذ كذا في الملتقط \* ولدت المغصوبة وكسبت ووهبت لها وقطعت يدها ووطئت بشبهة فماتت وقضي بالقيمة يوم الغصب فالولد والهبة والكسب للمواري والعقر والارث للغاصب ولو صالح على قيمتها بلا قضاء فالكل للمواري كذا في التاتارخانية \* واودخل الخشاب خشبة في منزله في سكة غير نافذة فاراد اهلها ان يمنعوه من ذلك ان كان يضعها على ظهر الدواب وضعها ليس لهم ذلك لانها لا تصرف في ملكهم الا بدخال الدابة وله ذلك وان كان يطرحها طرحا يضر بنيا نهم فلهم منعه كذا في الفتاوى الكبرى \*

اذا ندم الغاصب على ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشايخنا امسك المغصوب الي ان يطمع مجيء صاحبه فاذا انتزع رجاءه بسجى صاحبه تصدق به ان شاء والاحسن ان يرفع ذلك الى الامام لان الامام تدبر او رأيانا الا حسن ان لا يقطع عليه رايه وقال محددرج في الجامع الصغير رجل غصب عبدا واجر العبد نفسه وسلم عن العبد صحت الاجارة على ما عرف فان اخذ العبد الاجر واخذ الغاصب الاجر منه واتلفه لاضمان عند ابي حنيفة رح وقال لا يجب عليه الضمان وان كان الاجر قائما كان للمالك بالاجماع كذا في المحيط \* وعن نجم الدين النسفي من استأذه سئلا عن رفع عبادة مدينه عن رأسه رهنه بدينه واعطاه منديلا صغيرا ليق عليه رأسه وقال اذا جئت بديني ارد لها عليك فجاء المدينون بدينه وقد هلكت العمامة في يده لا خرتا له تهلك هلاك المرهون لا المغصوب لانه اخذها رهنه وترك غريمه وذاهبه رضى منه بكونها رهنه كذا في الفتاوى العنابية \*

ماتت دابة رجل في دار آخران كان لجلدها قيمة يخرجها المالك وان لم يكن لجلدها قيمة يخرجها صاحب

يد عبد رجل خطأ وكذبه عاتلة المقر في اقراره ثم غصبه رجل من مولاة فمات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله ثلث سنين وان شاء ضمن الغاصب قيمته اقطع في ماله حالا وضمن الجاني ارش يده وهونصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته باقراره فانه يرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد انطع في ماله كذا في المحيط \* غصب العبد المديون ومات عنده فلا ربا ب الديون مطالبته بالقيمة كذا في القنية \* وسئل ابو حامد عن رجل في يده دار مرهونة غصبها منه غاصب هل له ان يطالب المديون بالدين فقال ينظران اباح له الانتفاع فغصبت في حالة الانتفاع فانه ان يطالبه وان غصبت في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التاثير خانية \* ولو غصب من الذمي مسلم او سرق منه يعاقب المسلم يوم القيمة ومخاصمة الذمي يوم القيمة اشد وظلامة الكافر اشد من ظلامة المسلم لان الكافر من اهل النار ابدًا ويتبع له التخفيف في النار بالظلمات التي له قبل الناس فلا يرجى منه ان يتركها او لمسلم يرجى منه العفو واذا خاصم الكافر لوجه ان يعطي ثواب طاعة المؤمن ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كذره فتعين العقوبة ولهذا قال خصومة الدابة على الآدمي اشد من خصومة الآدمي على الآدمي كذا في الكبرى \* وسئل علي بن احمد عن زعيم القوم اذا اخذهم لياخذ منهم اشياء طلبوا فاختفى القوم غير واحد فاخذ منه ذلك الزعيم ذلك الجباية ثم لما ظهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا مما كان اخذ منه قبل ذلك واخذ منهم ما اخذ منه على وجه الظلم ثم ندم هل عليه رد ما اخذ من القوم فقال نعم كذا في التاثير خانية \* لها حنطة ربيعية في خاية وخريفية في اخرى فامرت اخنها ان تدفع الي حرائنها الخريفية فاخطأت فدفع اليه الربيعية ثم ارسلت المرأة بنتها مع الحراث لتقل اليه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تنبت ثم تبين انها ربيعية تضمن اي الثلاثة شاءت لانها لما اخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحراث غاصبا الغاصبة قال رضي الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقعات كذا في القنية \* وسئل ابو حامد عن مسافر حل امتعته على سفينة ليذهب الي بلدة ثم مات ومعه ابنه فاخرج الابن ذلك الامتعة من تلك السفينة الي سفينة اخرى ليذهب ليسلمها الي سائر الورثة واخذ طريقا يسلكه الناس غير الطريق الذي كان الميت على عزم ان يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن وضاعت الامتعة هل يضمن الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة اخرى فقال ان كان اخرجها الي سفينة اخرى ومضى بها الي مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التاثير خانية \*

ابا حنيفة رح من درهم لرجل ودرهمين لآخر اختلطت فضا ع درهمان وبقي درهم من الثلاثة لا يعرف من ايتهما هو فقال الدرهم الباقي بينهما اثلاثا فلقيت ابن شبرمة فساأله عنها فقال سألت عنها احدا قلت نعم سألت ابا حنيفة رح فقال انه قال لك الدرهم الباقي بينهما اثلاثا قلت نعم قال اخطأ ابو حنيفة رح لانا نقول درهم من الدرهمين الضائعين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثاني من الضائعين يحتمل انه من الدرهمين ويحتمل الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصفان فاستحسنْتُ جوابه جدا وعدت الى ابي حنيفة رح وقلت له خولت في المسئلة فقال اقيت ابن شبرمة وقال لك كذا وكذا وذكر جوابه بعينه فقلت نعم فقال ان الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما بحيث لا تميز فلصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولصاحب الدرهم ثلث كل درهم فاي درهم ذهب ذهب بحصته فالدرهم الباقي بينهما اثلاثا كذا في الجوهرة النيرة \* رجل غصب عبدا فباعه من رجل بخمس مائة الى سنة والعبد معروف للمغصوب منه وقال المغصوب منه الغاصب قد اشتريت مني هذا العبد بالف درهم حاله فتبضته مني ثم بعته هذا الرجل بخمس مائة درهم الى سنة وقال الغاصب ما اشتريته منك قط واكتك امرتني فبعته بخمس مائة درهم الى سنة بامرک والعبد قائم عند المشتري فالعبد سالم للمشتري لانهم اتفقوا على صحة شرائه ولا ضمان على الغاصب بسبب الغصب لان تعذر الرد على المالك كان لمعنى من جهته وهو اقراره ببيعه من الغاصب ويستحلف الغاصب بالله ما اشتريته فان حلف لاشي عليه وان نكل كان عليه الثمن الذي ادعاه المغصوب منه وان كان العبد قد مات عند المشتري وباقي المسئلة بحالها فهذهما يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان الغاصب وهب هذا العبد من رجل وسلم اليه ثم ادعى انه فعل ذاك بامر المغصوب منه فقال المغصوب منه بعثت منك بالف ثم وهبته فهو على التفصيل الذي قلنا في البيع ولو كان الغاصب ضرب العبد فقتله ثم قال الغاصب ضربت بامر المالك وقال صاحب العبد لابل بعته منك فضربت ملك نفسك يحلف الغاصب اولا فان نكل لزمه الثمن وان حلف ضمن القيمة لتعذر الرد لمعنى من جهة الغاصب ثم يحلف المالك فان نكل بطلت القيمة وان حلف فله قيمته على الغاصب وهو نظير الهلاك فيما تقدم كذا في المحيط \* سكران لا يعقل نام في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ ثوبه من تحت رأسه او خاتمه من اصبعه او كيسه من وسطه او درهمين من كفه ليحفظ ضمن لانه كان محفوظا بصاحبه كذا في الوجيز للكردي \* رجل اقترانه قطع

للاول لكن المختار ان الدين للوارث والخصومة في الظام بالمنع للاول لا في الدين اذ الدين انتقل الى الوارث كذا في الظهيرية \* رجل له على رجل دين فبلغه ان المديون قدمات فقال جعلته في حل وقال وهبته ثم ظهر انه حي ليس للمطالب ان يأخذ لانه وهبه منه من غير شرط كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له خصم فمات ولا وارث له يتصدق عن صاحب الحق الميت مقدار ذلك ليكون وديعة عند الله فيوصل الى خصمائه يوم القيمة هكذا في الفتاوى العتائية \* رجل له على امرأة حق فله ان يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هربت ودخلت خلوة دخلها اذا كان يأمن على نفسه ويحفظها بعينه بعد امنها قطع مال رجل ظمنا لا فضل لصاحب المال ان يحلله كذا في خزائن المفتين \* دين لرجل على آخر لا يتقدر على استيفائه كان ابرأؤه خيرا من ان يدعي عليه لان في الابرأء تخليصا من العذاب في الآخرة وكان فيه ثواب كذا في الفتاوى الكبرى \* غلط النقاش ونقش في الخاتم اسم غيره ان لم يمكنه اصلاحه ضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر رجلين ليجعلاه علف الحمار وبيع اليهما حمارين فاخذ متغلب حماريهما فذهب واسترد آمنه ثم ان احدهما سلم الحمارين الى الآخر ثم ان الآخر ساق الحمار فهلك فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الشريك الدافع الى الآخر وان شاء ضمن سائق الحمار لان الاول متعدي بالدفع الى الآخر والثاني متعدي بالسوق بدون الآخر كذا في جواهر الفتاوى \* وسئل عن غصب علوا وسفلا من الآخر وخرب العلو فماذا يجب على الغاصب اجاب ان المالك بالخيار ان شاء ترك النقص على الغاصب وضمنه القيمة وان شاء اخذ النقص وضمنه نقصان البناء كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود الحسين الاستروشني \* رجل غصب عجولا واستهلكه فبيس لبن امه قال الفقيه ابو بكر البلخي يضمن الغاصب قيمة العجول ونقصان الام لان هلاك الولد واجب نقصان الام كذا في فتاوى قاضيخان \* غصب عبدا فشد به بحبل فقتل العبد نفسه او مات حتف انفه ضمن الغاصب لانه في ضمانه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء المديون ولم يدع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان ديونه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء اداء المديون الى الوارث لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي تجنيس المنتخب ولوانهدم جدار الميت فظهر للميت مال فاخذة القاضي فعلم بذلك الظلمة فدفع القاضي اليهم ضمن كذا في التاتارخانية \*

الآجامع الأصغر ادفع هذه القيمة الى احد من الصغارين ليصلحها فدفعها الى احد ونسبه لم يضمن  
كالمودع اذا نسي الوديعة انها في أي موضع ومثله في فتاوى صاعدا دفع هذا الغزل الى نساج  
ولم يعينه ولم يتل الى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف امر الموكل  
للوكيل وكل احدا حيث لا يصح وانما يصح ان لو قال وكل من شئت وكذا الخليفة اذا قال لوالي البلدة  
قلد احدا التضاء لا يصح ولو قال من شئت صح كذا في التنية \* وسئل ابو يوسف بن محمد عن  
غاصب ندم على ما فعل واراد ان يرد المال الى صاحبه ووقع له الياض عن وجود صاحبه فتصدق  
بهذا العين هل يجوز للتقير ان ينفع بهذا العين فتال لا يجوز ان يقبله ولا يجوز له الانتفاع وانه يجب  
عليه رده الى من دفعه اليه قال رضي الله عنه انما اجاب بهذا الجواب زجر الهم كيلا يتساهلون  
في اموال الناس اما لو سلك الطريق في معرفة المالك فلم يجد فحكمه حكم اللقطة قيل له اذا لم يجد  
الانتفاع به واراد ان يرده الى الغاصب فلم يجد الغاصب وهذا العين يهلك في الصيف ولا يبقى  
الا ان يجد الغاصب او يرجع الى الغاصب كيف يفعل فتال بهسكه حتى يمكنه حتى اذا خاف  
هلاكه باعه وامسك ثمنه حتى يرده الى من دفع اليه العين كذا في التاثر خانية \* ولو اجل بدل  
المغصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند ابي يوسف رح كذا في الملتقط \* لو مات وترك عينا ودينار  
وغصبا في ايدي الناس ولم يصل شيء من ذلك الى الورثة فالتباس ان يكون الثواب بذلك  
في الآخرة للورثة لانهم ورثوا منه وفي الاستحسان ان تؤى الدين ثم تؤى قبل الموت والثواب له  
لان التاوي لا يجري فيه الارث فان تؤى بعده فالثواب للوارث لانه يجري الارث فيه ابقاءه  
وقت الموت كذا في الفتاوى العتائية \* مات من عليه دين نسبه يؤاخذ به يوم القيمة ان كان  
الدين من جهة التجارة يرجي ان لا يؤاخذ به وان كان الدين من جهة الغصب يؤاخذ به كذا  
في الفتاوى الكبرى \* رجل مات ابوه وعليه دين قد نسبه والابن يعلم به فانه يؤديه فان نسي الابن  
حتى مات هو ايضا لا يؤاخذ به في الآخرة كذا في الظهيرية \* سرق شيئا من ابيه ثم مات ابوه  
لم يؤاخذ به في الآخرة لان الدين وهو ضمان المسروق انتقل اليه وانتم بالسرقه لانه جنى على  
المسروق منه كذا في الفتاوى العتائية \* رجل له على رجل دين فتناضاه فمنعه ظلما حتى  
مات صاحب الدين وانتقل الى الوارث تكلموا فيه قال اكثر المشائخ لا يكون حق الخصومة  
للاول

على الذي مقر دون الذي ركب اذا لم تهلك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة جحدها ومنعها من صاحبها قبل ان يعقروا لم يحركها فجاء آخر وعقروها فلصاحب الدابة ان يضمن ايها شاء وكذا اذا دخل الرجل دار انسان واخذ متاعا وجحده فهو ضامن وان لم يحوله ولم يجحده فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او يخرج من الدار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دخل دار رجل فاخرج منها ثوبا فوضعه في منزل آخر فصاع فيه الثوب فان كان بين المنزلين في الحرز تفاوت ضمن والا فلا كذا في الكبرى \* رجل قتل رجلا في منازعة معد مال فصاع المال ضمن المال كذا ذكر في العيون وافتى ظهير الدين المرغيناني انه لا يضمن وهذا اليق يقول ابي حنيفة رح كذا في السراجية \* اصطبيل مشترك بين اثنين لكل واحد منهما فيه بقرة دخل احدهما الاصطبيل وشد بقرة صاحبه كيلا يضرب بقرة فتحرك البقرة وتحنقت بالحبل وماتت لاضمان عليه اذا لم ينقلها من مكان الى مكان آخر كذا في خزائن المفتين \* السلطان اذا اخذ عينا من اعيان رجل ورهن عند رجل فهلك عند المرتهن ان كان المرتهن طائعا يضمن ويكون للمالك الخيار بين تضمين السلطان والمرتهن ويبتني على هذا الجابي الذي يقال له (پايكارا) اذا اخذ شيئا رهنا وهو طائع يضمن وكذا الاصراف اذا كان طائعا فيه يضمن وصار الاصراف والجابي مجروحين في الشهادة كذا في المحيط \* مهتر محلة اذا اخذ شيئا وهو طائع فيه يضمن فان دفع ورهن عند آخر والمرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار كذا في التاتارخانية \* وفي فتاوى سمرقند اذا اخذ القنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحتها الاخر من رأسه فصاعت فان كانت القنسوة بمرأى من صاحبها وامكنه رفعها واخذها فلا ضمان على واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فصاحب القنسوة بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن الطارح كذا في الذخيرة \* اذا صلى الرجل فوفعت قنسوة بين يديه فتحاها رجل ان وضعها حيث ينالها فسرقت لا يضمن لانها بعد في يديه وان نحاسها اكثر من ذلك فصاعت ان كانت القنسوة بمرأى صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لا ضمان على الطارح والا يضمن كذا في الكبرى \* وفي الفتاوى في البيوع سئل ابو بكر عن اخذ من الفقاعي كوزا ليشرب الفقاع وقد حافسقط من يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في الحاوي \* وفي فتاوى اهل سمرقند رجل تقدم الى خراف واخذ منه غصارة باذنه لينظر فيها فوفعت من يده على غصارات آخر وانكسرت الغصارات فلا ضمان في المأخوذة ويجب الضمان في الباقيات

رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام فرأى الغلام غلاما نال يعبون فأنتمى اليهم وارتقى بسطح بيت فوقع ومات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل شمس الاسلام عن استعمال عبد الغير او جارية الغير فابق في حالة الاستعمال قال فهو ضامن بمنزلة المغضوب اذا ابق من يد الغاصب ومن استعمال عبد مشترك او حمارا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه في اجناس الناطقي في استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه روايتان في رواية هشام انه يصير غاصبا وفي رواية ابن رستم عنه انه لا يصير غاصبا وفي الدابة يصير غاصبا في الرويتين ركوبا وحمل او رد في زماننا من بعض البلدان فتوى وصورتها رجل كان يكسر الحطب فجاء غلام رجل وقال اعطني التدوم والحطب حتى اكسرانا فأتى صاحب الحطب ذلك فاخذ الغلام التدوم منه واخذ الحطب وكسر بعضه وقال ايت بآخر حتى اكسرفاتى صاحب الحطب بحطب آخر فكسره الغلام فاصاب بعض ما يكسر من الحطب عين الغلام وذهبت عينه فأتى مشائخ بخار اعلى انه لا يكون على صاحب الحطب شيء كذا في الظهيرية \* جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم امرأة ونظر فيه ودفع اليه آخر فنظر فيه ثم ضاع لم يضمن احد لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجري الشح باستعماله يكون غصبا رفع قدوم النجار وهو يراه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن كذا في القنية \* بعث جارية الى نخاس وامره ببيعها فبعثها امرأة النخاس في حاجة لها فهربت فلصاحب الجارية ان يضمن المرأة دون النخاس لان النخاس اجير مشترك والاجير المشترك لا يضمن عند ابي حنيفة رح وكذلك دلال الثياب كذا في الكبرى \* في فتاوى ابي الليث جارية جاءت الى النخاس بغير اذن مولاه وطلبت البيع وذهبت ولا يدري اين ذهبت وقال النخاس ردتها على المولى فالتول قول النخاس هو لا ضمان عليه ومعنى ذلك ان النخاس لم يأخذ الجارية ومعنى الرد انه امرها بالذهاب الى منزل المولى وكان النخاس منكرا للغصب اما اذا اخذ النخاس الجارية من الطريق او ذهب بها من منزل مولاه بغير امره فلا يصدق كذا في المحيط \* ركب دابة الغير لا باذنه ثم نزل فماتت الصحيح انه لا يضمن على قول ابي حنيفة رح حتى يحركها من موضعها ليتحقق الغصب بالنقل هو المختار كذا في الغيائية \* رجل تعد على ظهر دابة رجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعقر الدابة فالضمان



لا ضمان عليه وان كان غائبا يضمن وكذلك اذا رأى ما وقع منكم انسان كذا في الفصول العمادية \*  
 دخل دابته في دار غيره فاخرجها صاحب الدار فهلكت لا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين \*  
 وضع ثوباني دار رجل فرمى به والمالك غائب ضمن هكذا في الحاموي \*

### كتاب الشفعة

وهو مشتمل على سبعة عشر بابا الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفتها وحكمها اما تفسيرها  
 شرعا فهو تملك البقعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري هكذا في محيط السرخسي \*  
 واما شرطها فانواع منها عقد المعاوضة وهو البيع او ما هو بمعناه فلا تجب الشفعة بما ليس ببيع ولا بمعنى  
 البيع حتى لا تجب بالهبة والصدقة والميراث والوصية لان الاخذ بالشفعة تملك على المأخوذ منه  
 ما تملك هو فاذا انعدم معنى المعاوضة فلو اخذ الشفيع اما ان يأخذ بالقيمة او مجانا لا سبيل  
 الى الاول لان المأخوذ منه لم يملك بالقيمة ولا الى الثاني لان الجبر على التبرع ليس  
 بمشروع فامتنع الاخذ اصلا وان كانت الهبة بشرط العوض فان تقابضا وجبت الشفعة وان قبض  
 احدهما دون الآخر فلا شفعة عند اصحابنا الثلاثة ولو وهب عقارا من غير شرط العوض ثم ان الموهوب له  
 عوضه من ذلك دارا فلا شفعة في الدارين لافي دار الهبة ولا في دار العوض وتجب الشفعة في الدار  
 التي هي بدل الصلح سواء كان الصلح عن الدار عن اقرار وانكار وسكوت وكذا تجب في الدار المصالح  
 عنها من اقرار وامتناع انكار فلا تجب به الشفعة ولكن الشفيع يقوم مقام المدعي في اقامة الحججة فان  
 اقام البينة ان الدار كانت للمدعي او حلف المدعي عليه فنكل فله الشفعة وكذلك لا تجب في الدار  
 المصالح عنها من سكوت لان الحكم لا يثبت بدون شرطه فلا يثبت مع الشك في وجود شرطه  
 ولو كان بدل الصلح منافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح عن اقرار وانكار  
 ولو اصطحا على ان يأخذ المدعي الدار ويعطيه دارا اخرى فان كان الصلح من انكار تجب  
 في كل واحدة من الدارين الشفعة بقيمة اخرى وان كان عن اقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة  
 في الدارين جميعا لانهما ملك المدعي ومنهما معاوضة المال بالمال وعلى هذا يخرج ما اذا صالح  
 عن جناية توجب القصاص فيادون النفس على دار لا تجب ولو صالح عن جناية توجب الارش  
 دون القصاص على دار يجب فيها حق الشفعة وكذا الواثق عبدا على دار لا تجب الشفعة ومنها

كذا في الظهيرية \* شرع في الحمام واخذ فنجانه واعطاها غيره فوقع من يده الثاني وانكسرت فلا ضمان على الاول كذا في المحيط \* دخل رجل على صاحب الدكان باذنه فتعلق بثوبه شيء مما في دكانه فسقط لا يضمن لكن تأويله اذا لم يكن السقوط بفعله ومدة وكذلك اذا اخذ شيئا بغير اذنه ما في دكانه لينظر اليه فسقط لا يضمن ويجب ان يضمن الا اذا اخذ باذنه اما صريحا او دلالة رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ اناؤه من بيته بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان ما لم يحجر عنه لانه مأذون فيه دلالة الابري انه لو اخذ كوز ماء وشرب منه فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه كذا في الكبرى \* في المنتقى رجل عنده وديعة لرجل وهي ثياب فجعل المودع فيها ثوبا له ثم طلبها صاحب الوديعة فدفع كلها اليه فصاع ثوب المودع فصاحب الوديعة ضامن له قال ثمه كل من اخذ شيئا على انه له ولم يكن له فهو ضامن كذا في المحيط \* رجل اضاف رجلا فنسي الضيف عنده ثوبا فاتبعه المضيف بالثوب فغصب الثوب غاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على المضيف وان غصب خارج المدينة فهو ضامن كذا في خزانة المفتين \* تعلق رجل برجل وخاصة فسقط عن المتعلق به شيء فصاع قالوا يضمن المتعلق قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب المال ابرأه وبسكنه ان يأخذه لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* بعث الى قصار ليأخذ به ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر فصاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان كان ثوب غيره خير مالكة بين تضمين القصار والرسول وايها ضمن لم يرجع على الآخر كذا في الوجيز للكردي \* وسئل ابو بكر عن بعثه الى ماشية فركب هو دابة الامر فطبت في الطريق قال ان كان بينهما انبساط في ان يفعل في ماله مثل ذلك لم يضمن وان لم يكن ضمن كذا في الحاوي \* اخذ احد الشريكين حمار صاحبه الخاص وطحن بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرحى ومات لم يضمن اوجوده الاذن في ذاك دلالة قال رضي الله عنه فلم يعجبنا ذلك الاعتقاد فالعرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحا حتى لو فعل الاب بحمار ولده ذلك او على العكس او احد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها بقيت لا يضمن كذا في القنية \* زق انفتح فم ربه رجل فان لم يأخذ لا يضمن وان اخذه ثم تركه فان كان المالك حاضرا

بختيار الرؤية يثبت للشفيع وما لا يثبت للمشتري الآ بالشرط لا يثبت للشفيع الآ بالشرط هكذا في خزانة المفتين : واما حكمها فجواز طلب الشفعة عند تحقق سببها وتأكد ما بعد الطلب وثبوت الملك بالقضاء بها وبالرضاء هكذا في النهاية \* قال أصحابنا الشفعة لا تجب في المتقولات مقصودا وانما تجب تبعاً للعقار وانما تجب مقصودا في العقارات كالدار والكرم وغيرها من الاراضي وتجب في الاراضي التي يملك رقابها حتى ان الاراضي التي حازها الامام لبيت المال ويدفع الى الناس مزارعة فصار لهم فيها كردار كالبناء والاشجار والكبس اذا كبسوها بتراب نقلوها من موضع يملكونها فلو بيعت هذه الاراضي فبيعها باطل وبيع الكردار ان كان معلوماً يجوز ولكن لا شفعة فيها وكذا الاراضي الميانية اذ كانت الاكورة يزرعونها فبيعها لا يجوز في ادب القاضي للخصاف في باب الشفعة وانما تجب بحق الملك حتى لو بيعت دار بجانب دار الوقف فلا شفعة للواقف ولا يأخذها المتولي وفي فتاوى الفقيه ابي الليث رح وكذلك اذا كانت هذه الدار وقفاً على رجل لا يكون للموقوف عليه الشفعة بسبب هذه الدار كذا في المحيط \* رجل له دار في ارض وقف فلا شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة لجاره ايضاً كذا في السراجية \* وفي التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالواقف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز البيع في الوقف كذا في الخلاصة \* ولو اشترى داراً ولم يقبضها حتى يبعث بجنيها دار اخرى فله الشفعة كذا في محيط السرخسي \* ولا تجب الشفعة في دار جعلت مهراً امرأة او عوض عتق هكذا في التبيين \* ولو تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها داره بمهر المثل تجب الشفعة ولو تزوجها على دار او على مهر مسمى ثم قبضت الدار مهراً فلا شفعة هكذا في خزانة المفتين \* ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باعها بذلك المهر داراً تجب للشفيع فيها الشفعة وكذلك اذا تزوجها على غير مهر وفرض لها القاضي مهر اثم باعها داراً بذلك المفروض تجب للشفيع فيها الشفعة هكذا في المحيط \* ولو تزوج امرأة على دار على ان ترد المرأة عليه الفاق لا شفعة في شيء من الدار عند ابي حنيفة رح وعندهما تجب الشفعة في حصة الالف وكذلك لو خالع المرأة ان يرد الزوج عليها الفاق على هذا الخلاف كذا في محيط السرخسي \* واذا صالح من دم عمد على دار على ان يرد عليه صاحب الدار الف درهم فلا شفعة في الدار في قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يأخذ منها جزءاً من احدى عشر جزءاً بالف درهم وكذلك الصلح من شجاج العمد التي فيها القود وان صالحه من موصحتين احدهما عمد والاخرى خطأ على دار فلا شفعة

ان يكون المبيع عقارا او هو بعبناه فان كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء سواء كان العقار مما  
يحتمل القسمة ولا يحتملها كالحمام والرحى والبئر والنهر والعين والدور والصغار ومنها زوال ملك  
البائع عن المبيع فاذا لم تنزل فلا تجب الشفعة كما في البيع بشرط الخيار للبائع حتى لو اسقط خياره وجبت  
الشفعة ولو كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة ولو كان الخيار لهما لا تجب الشفعة ولو شرط البائع  
الخيار للشفيع فلا شفعة له فان اجاز الشفع جاز البيع ولا شفعة له وان فسخ فلا شفعة له والحبلة للشفيع  
في ذلك ان لا يفسخ ولا يجيز حتى يجيز البائع او يجوز هو بمضي المدة فتكون له الشفعة وخيار العيب  
والرؤية لا يمنع وجوب الشفعة ومنها زوال حق البائع فلا تجب الشفعة في الشراء فاسدا ولو باعها  
المشتري شراء فاسدا بيعا صحيحا فجاء الشفع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها  
بالبيع الثاني ان اخذ بالبيع الثاني اخذ بالثمن وان اخذ بالبيع الاول اخذ بقيمة المبيع يوم القبض  
لان المبيع بيعا فاسدا مضمون بالقبض كالمغصوب وعلى هذا الاصل يخرج قول ابي حنيفة رح فيمن  
اشترى ارضا شراء فاسدا فبني عليها انه ثبت للشفيع حق الشفعة وعندهما لا يثبت ومنها ملك الشفع  
وقت الشراء في الدار الذي يأخذ بها الشفعة فلا شفعة له بدار يسكنها بالاجارة والاعارة ولا بدار باعها  
قبل الشراء ولا بدار جعلها مسجدا ومنها ظهور ملك الشفع عند انكار بحجة مطلقة وهو البينة او تصديقه  
وهو في الحقيقة شرط ظهور الحق لاشترط ثبوته فاذا انكر المشتري كون الدار التي يشفع بها مملوكة للشفيع  
ليس له ان يأخذ بالشفعة حتى يقيم البينة انها داره وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح واحدى الروايتين  
عن ابي يوسف رح ومنها ان لا تكون الدار المشفوعة ملكا للشفيع وقت البيع فان كانت لم تجب  
الشفعة ومنها عدم الرضى من الشفع بالبيع او بحكمه صريحا او دلالة فان رضى بالبيع او بحكمه  
صريحا او دلالة بان وكله صاحب الدار ببيعها فباعها فلا شفعة له وكذلك المضارب اذا باع دارا من مال  
المضاربة ورب المال شفيعها بدار اخرى له لا شفعة لرب الدار سواء كان في الدار ربح او لم يكن فيها ربح  
واسلام الشفع ليس بشرط لوجوب الشفعة فتجب لاهل الذمة فيما بينهم والذمي على المسلم وكذا  
الحرية والذكورة والعقل والبلوغ والعدالة ليس بشرط فتجب الشفعة للمأذون والمكاتب ومعنى  
البعض والنسوان والصبيان والمجانين واهل البغي الا ان الخصم فيما يجب للصبي او عليه وليه الذي  
ينصرف في ماله من الاب ووصيه والجدا اب الاب ووصيه والقاضي ووصي القاضي هكذا  
في البدائع واما صفتها فالأخذ بالشفعة بمنزلة شراء مبتدأ فكل ما ثبت للمشتري من غير شرط نحو الرد

واذا كان لرجل على رجل دين يقر به أو بمجدة فصالحه من ذلك على دار أو اشترى به منه داراً  
وتبضعها للشفيع فيها الشفعة فان اختلف هو والشفيع في مبالغ ذلك الدين وجنسه فهو بمنزلة  
اختلاف المشتري والشفيع في الثمن ولا يلتفت الى قول الذي كان عليه الحق كذا في المبسوط \*  
داربين ثلاثة نفر مثلاً جاء رجل وأدعى لنفسه فيها دعوى فصالحه احد شركاء الدار على مال على  
ان يكون نصيب المدعي لهذا المصالح خاصة فطلب الشريكان الآخران الشفعة فان كان  
الصالح عن اقرار شركاء الدار بان اقر شركاء الدار بما ادّعا المدعي وصالح مع المدعي واحد  
منهم على ان يكون نصيب المدعي له خاصة كان لهم الشفعة في ذلك وان كان الصالح  
عن انكار الشركاء فلا شفعة وان كان المصالح مقرراً بحق المدعي وانكار الشريكان الآخران حقه  
فالناضي بسأل الشريك المصالح البينة على ما ادّعا المدعي واذا اقام البينة على ما ادّعا المدعي  
قبلت بينته لانه مشتري ثبت ملكه بآئنه فيما اشترى حتى يثبت شراؤه واذا قبلت بينته صار الثابت  
بالبينة كالثابت باقرار الشركاء وهناك للشريكين الآخرين حق الشفعة فهنا كذلك واذا ادعى  
حقاً في دار وصالحه المدعي عليه على سكنى دار اخرى فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع الصالح  
عنها كذا في المحيط \* ولو كان ادعى ديناً او دية او جراحة خطأ فصالحه على دار او حائط من دار  
فلا شفع فيه الشفعة واذا صالح من سكنى داراً وصلى له بها او خدعة عبد على بيت فلا شفعة فيه واذا ادعى  
على رجل مالا فصالحه على ان يضع جذوة على حائطه او يكون له موضعها ابداً او سنين معلومة  
ففي القياس هذا جائز لان ما وقع عليه الصالح معلوم عينا كان او منفعة ولكن ترك هذا القياس  
فقال الصالح باطل ولا شفعة للشفيع فيها وكذلك لو صالحه ان يصرف مسيل مائه الى دار لم يكن  
لجار الدار ان يأخذ مسيل مائه بالشفعة ولو صالحه على طريق محدود معروف في دار كان  
للجار الملاصق ان يأخذ ذلك بالشفعة وليس طريق فيها كمسيل الماء لان عين الطريق تملك فيكون  
شريكاً بالطريق ولا يكون شريكاً بوضع الجذع في الحائط والخرأوى ومسيل الماء كذا في المبسوط \*  
وفي المنتقى عن محمد ربح في الاملاء رجل اشترى داراً واشترط الخيار للشفيع ثلثاً قال ان قال الشفع  
امضيت البيع على ان آخذ بالشفعة فهو على شفيعته وان لم يذكر اخذ الشفعة فلا شفعة له كذا  
في التاتارخانية \* ولو باع داره على ان يضمن له الشفع الثمن على المشتري والشفيع حاضر  
فضمن جاز البيع ولا شفعة له لان البيع من جهة الشفع قد تم فلا شفعة له وكذلك لو اشترى المشتري

فيها في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح يأخذ الشفيع نصفها بخمسمائة لان  
 موجب موضحة الخطاء خمسمائة درهم كذا في المبسوط \* اذا تزوج امرأة بغير مهر وفرض لها داره  
 مهرا او قال صالحك على ان اجعلها لك مهرا او قال اعطيتك هذه الدار مهرا فلا شفعة للشفيع  
 في هذه الفصول كذا في الظهيرية \* رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا ثم دفع اليها دارا فهذا  
 على وجهين ان قال الزوج جعلتها مهر ك فلا شفعة فيها وان قال جعلتها بمهر ك ففيها الشفعة كذا  
 في الذخيرة \* واذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة على دار فطلبها الشفيع في الشفعة فسلمها الاب له  
 بثمن مسمى معلوم بمهر مثلها او بقيمة الدار فهذا بيع وللشفيع فيها الشفعة وكذلك لو كانت الابنة  
 كبيرة فسلمت فهو بيع وللشفيع فيها الشفعة وان صالح من كفالة بنفس رجل على دار فلا شفعة فيها  
 سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص او حدا او مال ففي حكم الشفعة وبطلان الصلح في الكل  
 سواء ولو صالح من المال الذي يطلب به فان قال على ان يبرأ فلان من المال كله فهو جائز وللشفيع  
 فيها الشفعة لان صلح الاجنبي عن الدين على ملكه صحيح كصلح المديون وان قال اقضيتكها  
 منه فالصلح باطل كذا في المبسوط \* ومن لا يجوز هبته بغير عوض كالا ب في مال ابنه وكالمكاتب  
 والعبد التاجر اذا وهب بعوض لا يصح ولا تجب الشفعة عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يصح  
 وتجب الشفعة كذا في محيط السرخسي \* وان وهب لرجل دارا على ان يهبه الآخرا الف درهم  
 شرط فلا شفعة للشفيع فيه مالم يتقابضا ان قال قد اوصيت بذاري بيعة فلان بالف درهم ومات  
 الموصي فقال الموصى له قبلت فللشفيع الشفعة وان ~~له~~ اوصيت له بان يوهب ~~له~~ على عوض  
 الف درهم فهذا ومالو باشر الهبة بنفسه سواء في الحكم وان وهب نصيبا من دار مسمى بشرط  
 العوض وتقابضه لم يجز ولم تكن فيه الشفعة عندنا وكذلك ان كان الشيوع في العوض فيما يقسم  
 وان وهب دارا لرجل على ان ابرأه من دين له عليه ولم يسمه وقبض كان للشفيع فيها الشفعة  
 وكذلك لو وهبها بشرط الابراء مما يدعي في هذه الدار الاخرى وقبضها فهو مثل ذلك في الاستحقاق  
 بالشفعة هكذا في المبسوط \* رجل اشترى جارية بالف فصالح من عيب بها على جمود منه او اقرار  
 بالعيب على دار فللشفيع الشفعة كذا في الجامع الكبير في باب الشفعة في الصلح \* ولو صالحه  
 عن عيب على الدار بعد القبض فالقول للمصالح في نقصان العيب كذا في التا ريخانية \*  
 واذا

بالرضاء صريحاً فكذلك بالرضاء دلالة كذا في محيط السرخسي \* وإذا اقسام الشركاء العقار فلا شفعة  
 لجارهم بالقسمة سواء كانت القسمة بقضاء القاضي أو بغير قضائه كذا في النهاية \* ولا شفعة  
 في الشراء الفاسد سواء كان المشتري مما يملك بالقبض أو لا يملك وسواء كان المشتري قبض  
 المشتري أو لم يقبض وهذا إذا وقع البيع فاسداً في الابتداء أما إذا فسد بعد انعقاده صحيحاً فحق  
 الشفع يبق على حاله ألا ترى أن النصراني إذا اشترى من نصراني داراً فخرم ولم يتقاضها حتى  
 أسلم أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الخمر فإن البيع يفسد وللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة  
 وإن فسد البيع المشتري إذا قبض الدار المشتراة شراءً فاسداً حتى صارت ملكاً له فبيعت داراً أخرى  
 بحجب هذه الدار فله الشفعة فإن لم يأخذ الدار الثانية حتى استرد البائع منه ما اشترى لم يكن  
 للمشتري أن يأخذها بالشفعة فإن كان المشتري أخذها ثم استرد البائع بحكم الفساد فلا أخذ بالشفعة  
 ما مضى كذا في المحيط \* وإن اشتراها شراءً فاسداً ولم يقبضها حتى بيعت داراً إلى جنبها للبائع  
 أن يأخذ هذه الدار بالشفعة لأن الأولى في ملكه بعد فيكون جارا بملكه للدار الأخرى ثم إن سلمها  
 البائع قبل الحكم بالشفعة بطلت شفعته ولا شفعة فيها للمشتري لأن جواز حدث بعد بيع تلك  
 الدار كذا في المبسوط \* ومن ابتاع داراً فاسداً فلا شفعة فيها أما قبل القبض فلبقاء ملك البائع  
 فيها وأما بعد القبض فلا احتمال الفسخ فإن بنى فيها ينقطع حق البائع في الاسترداد ويجب على  
 المشتري قيمتها وتجب للشفيع الشفعة فيها عند أبي حنيفة رح وعندهما لا ينقطع حقه في الاسترداد  
 فلا يجب فيها الشفعة وللشفيع أن يأمر المشتري بهدم البناء فإن اتخذها المشتري مسجداً فعلى  
 هذا الخلاف وقبل ينقطع حقه أجمعاً كذا في الكافي \* ولو أسلم داراً في مائة فميز حنطة وسلمها للشفيع  
 الشفعة ولو لم يسلمها حتى افتراقا بطل السلم والشفعة لأنه فسخ ولو تناقضا بعد الافتراق والتسليم  
 فله به الشفعة لأنه ليس بفسخ في حق الشفع بل بيع جديد كذا في القنية \* رجل أوصى له بدار  
 ولم يعلم حتى بيعت داراً بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل أن يعلم بالوصية ثم بيعت الدار  
 بجنبها فادعى الورثة شفعنها فلهم ذلك لأن موته صار بمنزلة قبوله كذا في الفتاوى الكبرى \*  
 ولو أوصى بغلة داره لرجل وبرقبتها لاخر فبيعت الدار بجنبها فشفعتها لصاحب الرقبة كذا في  
 محيط السرخسي \* سفل لرجل وفوقه علو لغيره باع صاحب السفل سفله فلصاحب العلو الشفعة  
 ولو باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك أن كان طريق العلو في السفل كان



الدار على ان يضمن له الشفيع الدرك عن البائع والشفيع حاضر فضمن جاز البيع ولاشفعة له كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان المشتري بالخيار ابدالم يكن للشفيع فيها الشفعة فان ابطال المشتري خياره واستوجب البيع قبل مضي الايام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك عندهما بعدم مضي الايام الثلاثة كذا في المبسوط \* وان كان المشتري شرط الخيار لنفسه شهرا او ما شبه ذلك فلاشفعة للشفيع عنداني حينئذ رح فان ابطال المشتري خياره قبل مضي ثلاثة ايام حتى انقلب البيع صحيحا وجبت للشفيع الشفعة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العنابية ولو باعه بخيار ثلاثة ايام ثم زاده ثلاثة اخرى وقد كان الشفيع طلب الشفعة وقت البيع اخذها اذا انقضت المدة الاولى واذا ردّها احد الجارين على الاصل اخذها الجار الآخر كذا في التاتارخانية \* واذا اشترى دارا بعد بيعه او بعد بيعه وشرط فيه الخيار لاحدهما ان شرط الخيار للبائع الدار فلاشفعة للشفيع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار في الدار او في العبد كذا في المحيط \* واذا اشترى دارا بعد واشترط الخيار ثلثا لمشتري الدار للشفيع فيه الشفعة فان اخذها من يد مشتريها فقد وجب البيع له فان سلم المشتري البيع وابطال خياره سلم العبد للبائع فان ابى ان يسلم البيع اخذ عبده ودفع قيمة العبد التي اخذها من الشفيع الى البائع ولا يكون اخذ الشفيع الدار بالشفعة اختيارا من المشتري واسقاطا لخياره في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري فذلك اختيار منه ولو كانت الدار في يد البائع كان للشفيع ان يأخذها منه بقيمة العبد ويسلم العبد للمشتري ولو كانت الدار في يد المشتري فهلك العبد في يد البائع انتقض البيع ورد المشتري الدار وللشفيع ان يأخذها بقيمة العوض كذا في المبسوط \* ولو كان الخيار للبائع الدار فبيعت الدار بجانب الدار المبيعة للبائع فيها حق الشفعة فاذا اخذها كان هذا منه نقضا للبيع كذا في المحيط \* واذا كان الخيار للمشتري فبيعت دار بجانب هذه الدار كان له فيها الشفعة فاذا اخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة البيع فاذا جاء الشفيع واخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل لانه انما يملكها الآن فلا يصير بها جارا للدار الاخرى من وقت العقد الا ان تكون له دار الى جنبها والدار الثانية سالمة للمشتري لان اخذ الشفيع من يده لا ينفي ملكه من الاصل ولهذا كانت مهدة الشفيع عليه فلا يثبت به انعدام السبب في حقه حين اخذها بالشفعة كذا في المبسوط \* اذا اشترى دارا ولم يكن رهاثم بيعت دار بجانبها فاخذها بالشفعة لم يبطل خياره في الرواية الصحيحة لان اخذها بالشفعة دلالة الرضى وخيار الرؤية لا يبطل



وكذلك لو اشترى الثمرة ليجذها والبناء ليهدمه ثم اشترى الارض لم تكن الشفعة الشفعة  
 الآتي الارض خاصة كذا في المحيط \* ولو اشترى بيتا ورحى ماء فيه ونهرها ومناوعها للشفيع  
 الشفعة في البيت وفي جميع ما كان من آلات الرحى المركبة ببيت الرحى لانها تابعة لبيت  
 الرحى وعلى هذا اذا اشترى الحمام للشفيع ان يأخذ بالشفعة الحمام مع آلاتها المركبة  
 من القدر وغيرها ولا يأخذ ما كان مزا بلا للبيت في المسئلة الاولى والحمام في المسئلة الثانية  
 الا الحجر الاعلى من الرحى فانه يأخذه بالشفعة استحسانا وان لم يكن مركبا كذا في الظهيرية \*  
 ولو اشترى أجمه فيها قصب وسهك يؤخذ بغير صيد اخذ الاجمة والقصب بالشفعة ولم يأخذ السمك  
 واذا اشترى عينا ونهر او بئرا باصلها للشفيع فيها الشفعة وكذلك ان كانت عين نير او نقط  
 او موضع ملح اخذ جميع ذاك بالشفعة لوجود الاتصال معنى الا ان يكون المشتري قد حمل ذاك  
 من موضعه فلا يأخذ ما حمل منه كذا في المبسوط \* وفي التفريد والشفيع ان يأخذ ما دخل في البناء والكنيف  
 وكل شيء اما الظلة ان كان مفتوحا في الدار عندهما يدخل وعند ابي حنيفة رح على التفصيل  
 ان قال بكل حق هولاء يدخل والآفلا والثمر والشجر والزرع لا يدخل الا بالشرط والقياس ان يدخل  
 الثمر من غير المذكور كذا في التاتارخانية \* اشترى كرم وله شفع غائب فأنبرت الاشجار فاكلها المشتري  
 ثم حضر الشفع الغائب واخذ الكرم بالشفعة فان كانت الاشجار وقت قبض المشتري ذات ورد  
 ولم يبد الطلع من الثمر لا يسقط شيء من الثمن وان كان قد بدا الطلع وقت قبض المشتري الكرم يسقط  
 بقدر ذلك ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم كذا في الذخيرة \* وان كان المشتري ارضا فيها زرع  
 لا قيمة له فادرك الزرع وحصده المشتري ثم جاء الشفع واخذ الارض لا يسقط شيء من ذلك  
 الثمن كذا في محيط السرخسي \* المكاتب اذا باع واشترى دارا والمولى شفعها فله ان يأخذ  
 بالشفعة سواء كان عليه دين او لم يكن كذا في البدائع \* ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفعها كان له  
 الشفعة كذا في التاتارخانية \* الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة اذا اجتمعت يراعى فيها  
 الترتيب فيقدم الشريك على الخليط والخليط على الجار فان سلم الشريك وجبت الشفعة للخليط  
 واذا اجتمع خليطان يقدم الاخص ثم الاعم وان سلم الخليط وجبت للجار وهذا جواب ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة سبب صالح للاستحقاق الا انه يرجح البعض على  
 البعض للقوة في التاثير فاذا سلم الشريك التحقت شركته بالعدم ويجعل كأنها لم تكن فيراعى الترتيب

حق الشفعة بسبب الشركة في الطريق وان كان طريق العلو في السكة العظمى كان حق الشفعة بسبب  
 الجوار فان لم يأخذ صاحب العلو السفلى بالشفعة حتى انهدم العلو فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رح تبطل شفעתه وعلى قول محمد رح لا تبطل ولو بيع السفلى والعلو منهدم فعلى قياس قول  
 ابي يوسف رح لا شفعة لصاحب العلو بناءً على ان عنده حق الشفعة بسبب البناء وعند محمد رح  
 له حق الشفعة لان عنده حق الشفعة بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلو باق كذا  
 في الذخيرة \* وان كان السفلى لرجل وعلوه لآخر فبيعت دار بينهما فالشفعة لهما وان انهدمت  
 الدار قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عند ابي يوسف رح لقيام ما يستحق به الشفعة وهو  
 الارض ولا شفعة لصاحب العلو وال مال كان يستحق به الشفعة وقال محمد رح الشفعة لهما لان حقه  
 قائم ايضا فانه يبني العلو اذ يبني صاحب السفلى سفله وله ان يبني السفلى بنفسه ثم يبني عليه العلو  
 ويمنع لصاحب السفلى عن الانتفاع حتى يعطيه حقه كذا في الكافي \* رجلان اشترى داراً واحدها  
 شفعيها فلا شفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفع بالبيع لنفسه كذا  
 في فتاوى ناصيخان \* رجل اجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفعيها فالبيع  
 موقوف في حق المستأجر لقيام الاجارة فان اجازا للمستأجر البيع نذ في حقه وكان له الشفعة لوجود  
 سببها وان لم يجر البيع لكن طلب الشفعة بطلت الاجارة كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى  
 ارضاً مبدورة فنبت الزرع وحصدته المشتري ثم حضر الشفع اخذ الارض بحصتها فتقوم الارض  
 مبدورة فيرجع بحصتها كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى نخلاً ليقطعه فلا شفعة فيه وكذلك اذا  
 اشترى به مطلقاً فان اشترى باصولها ومواضعها من الارض فتمت الشفعة وكذلك لو اشترى زرعاً  
 او رتبة ليحدها لم يكن في ذلك شفعة وان اشترى مع الارض وجهت الشفعة في الكل استحساناً  
 وفي القياس لا شفعة في الزرع واذا اشترى ارضاً فيها شجر صغير فركب فثمرت او كان فيها زرع  
 فادرك فللشفيع ان يأخذ جميع ذلك بالتمسك كذا في المبسوط \* اذا اشترى البناء لينقله فلا شفعة  
 للشفيع فيه فان اشترى باصله فللشفيع فيه الشفعة كذا في الذخيرة \* ولو اشترى نصيب البائع من البناء  
 وهو النصف فلا شفعة في هذا البيع فيه ناسد وكذلك لو كان البناء كله لانسان فباع نصفه كذا في المبسوط \*  
 واذا اشترى نخلاً ليقطعها ثم اشترى بعد ذلك الارض وترك النخل فيها فلا شفعة للشفيع في النخل  
 وكذلك

لاقصى الدار لالهذا البيت فى الشفعة على السواء كذا فى المحيط \* دار بين شريكين فى سكة غير نافذة باع احد الشريكين نصيبه من الدار من انسان فالشفعة اولا للشريك فى الدار فان سلم للشريك فى الحائط المشترك الذي يكون بين الدارين فان سلم فلاهل السكة الكل فى ذلك على السواء فان سلموا للجار الذي يكون ظهر هذه الدار الى داره وباب تلك الدار فى سكة اخرى فى ادب القاضي للخصاف ثم الجار الذي هو مؤخر عن الشريك فى الطريق هو الذي لا يكون شريكا فى الارض التي هي تحت الحائط الذي هو مشترك بينهما اما اذا كان شريكاه لا يكون مؤخر بل يكون مقدما وصورة ذلك ان تكون ارض بين اثنين غير مقسومة بنيا فى وسطها حائطا ثم اقتسما الباقي فيكون الحائط وما تحت الحائط من الارض مشتركا بينهما كان هذا الجار شريكا فى بعض المبيع اما اذا اقتسما الارض وخطا خطا فى وسطها ثم اعطى كل منهما شيئا حتى بنيا حائطا فكل منهما جار صاحبه فى الارض شريك فى البناء لا غير والشركة فى البناء لا توجب الشفعة وذكر القدوري ان الشريك فى الارض التي تحت الحائط يستحق الشفعة فى كل المبيع بحكم الشركة عند محمد رح واحدى الروايتين عن ابي يوسف رح فيكون مقدما على الجار فى كل المبيع كذا فى الذخيرة \* وقال الكرخي واصح الروايات عن ابي يوسف رح ان الشريك فى الحائط اولى ببقية الدار من الجار وقال عن محمد رح مسائل تدل على ان الشريك فى الحائط اولى فانه قال فى حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه خشبة ولا يعلم ان الحائط بينهما الا بالخشبة فبيعت احدى الدارين قال فان اقام الآخر البينة ان الحائط بينهما فهو احق من الجار لانه شريك وان لم يقم بينة لم اجعله شريكا وقوله احق من الجار اى احق من الجميع لا بالحائط وهذا مقتضى ظاهر الاطلاق كذا فى البدائع \* قال محمد رح وفى كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما يثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع اما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له كذا فى المحيط \* دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة او قطعة معلومة او بيتا للجار الدار الشفعة فيها كان جارا من اى نواحيها لان المبيع من جملة الدار والشفيع جار الدار فكان جار المبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة او القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الا لجارها لان المبيع صار مقصودا ومفردا بالملك فخرج من ان يكون بعض الدار كذا فى محيط السرخسي \* سفل بين رجلين ولا حدما عليه علو بينه وبين آخر فباع الذي له نصيب فى السفل

في الباقي كما لو اجتمع الخلط والجوار ابتداءً وبيان هذا دارين رجلين في سكة غير نافذة طريقها من هذه السكة باع احدهما نصيبه فالشفعة لشريكه فان سلم فالشفعة لاهل السكة كلهم يستوي فيها الملاصق وغير الملاصق لانهم كلهم خاطاء في الطريق فان سلموا فالشفعة للجار الملاصق ولو انشعبت من هذه السكة سكة اخرى غير نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة لاهل هذه السكة خاصة لان خلطة اهل هذه السكة اخض من خلطة اهل السكة العليا وان بيعت دار السكة العليا فالشفعة لاهل السكة العليا واهل السكة السفلى لان خلطتهم في السكة العليا سواء وقال محمد بن حريز اهل الدرب يستحقون الشفعة بالطريق ان كان ملكهم او كان فناء غير مملوك وان كانت السكة نافذة فبيعت دار فيها فلا شفعة الا للجار الملاصق وكذلك داران بينهما طريق نافذ غير مملوك فبيعت احدهما فلا شفعة الا للجار الملاصق وان كان مملوكا فهي في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفعة ما لا يملك اهل سدة وعلى هذا يخرج النهر اذا كان صغيرا تسقى منه ارض معدودة او كروم معدودة فبيعت ارض منها او كروم ان الشركاء كلهم شفعا يستوي الملاصق وغير الملاصق وان كان النهر كبيرا فالشفعة للجار الملاصق واختلف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير قال ابو حنيفة ومحمد بن حريز اذا كان تجري فيه السفن فهو كبير وان كان لا تجري فهو صغير هكذا في البدائع \* قال الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني اراد بالسفن ههنا الشرايات التي هي اصغر السفن كذا في الذخيرة \* ولو نزع من هذا النهر نهر آخر فبعض ارضه او بساتين او كروم فبيعت ارض او بستان شربه من هذا النهر النازع فاهل هذا النهر احق بالشفعة من النهر الكبير ولو بيعت ارض على النهر الكبير كان اهل النهر النازع في الشفعة سواء لاستوائهم في الشرب هكذا في البدائع \* وان كان فناء منفرجا عن الطريق الاعظم وزقاق او درب غير نافذ فيه دور فبيعت دار منها فاصحاب الدور شفعا جميعا قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رح هذا اذا كان الفناء مربعا فاما اذا كان مدورا فالشفعة للجار الملاصق كذا في الظهيرية \* بيت في دار في سكة غير نافذة والبيت لاثنتين والدار لقوم فباع احدا الشريكين نصيبه من البيت فالشفعة لاول الشريكين في البيت فان سلم فلشريك الدار فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فالجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذه الدار وباب دارة في سكة اخرى في شرح ادب القاضي للخصاف في باب الشفعة فان كان لهذه الدار التي هذا البيت هو فيها جيران ملازقون فالذي هو ملازق هذا البيت المبيع والذي هو ملازق

وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة لصاحب الاوسط وان بيع الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا غير ثلثة بيوت في دار كل واحد فوق الآخر كل واحد لانسان فباع واحد منهم بيته فان كان طريق الكل في الدار للباقيين ان يشتركا في الشفعة وان كانت ابواب البيوت في السكة فان باع الاوسط فللاعلى والاسفل ان يأخذ الشفعة وان باع الاعلى فالأوسط والى وان باع الاسفل فالأوسط ايضا والى هكذا في خزانة المفتين \* دار فيها ثلثة ابيات ولها ساحة والساحة بين ثلثة نفر والبيوت بين اثنين منهم فباع أحد مالكي البيوت نصيبه من البيوت والساحة من شريكه في البيوت والساحة فلا شفعة لشريكهما في الساحة كذا في الذخيرة \* دار لرجل فيها بيت بينه وبين غيره فباع الرجل الدار فطلب الجار الشفعة وطلبها الشريك في البيت فصاحب الشركة في البيت والى بالبيت وبقيّة الدار بينهما نصفان هكذا في البدائع \* وروي عن ابي يوسف رح فيمن اشترى حائطاً بارضه ثم اشترى ما بقى من الدار ثم طلب جار الحائط الشفعة فله الشفعة في الحائط ولا شفعة له في بقية الدار كذا في محيط السرخسي \* درب غير نافذ فيه دور لقوم باع رجل من ارباب تلك الدور بيتا شارعا في السكة العظمى ولم يبع طريقه في الدرب على ان يفتح مشترى البيت بابا الى الطريق الاعظم فلا صاحب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق وقت البيع فان سلموها ثم باع المشتري البيت بعد ذلك فلا شفعة لاهل الدرب لانعدام شركتهم في الطريق وقت البيع الثاني فتكون الشفعة للجار الملازق وهو صاحب الدار وكذلك اذا باع قطعة من الدار بغير طريق في الدرب كذا في الذخيرة \* درب غير نافذ في اقصاه مسجد خطة وباب المسجد في الدرب وظهر المسجد او جانبه الآخر الى الطريق الاعظم فهذا درب نافذ لو بيعت فيه دار لا شفعة الا للجار واراد بمسجد الخطة الذي اختطه الامام حين قسم بين الغانمين وهذا لان المسجد اذا كان خطة وظهره الى الطريق الاعظم وليس حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الاعظم فهذا الدرب بمنزلة درب نافذ ولو كان حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الاعظم كان لاهل الدرب الشفعة بالشركة لان هذا الدرب لا يكون نافذا ولو لم يكن مسجد الخطة في الاقصى لكنه كان في اول السكة فان كان من اول السكة الى موضع المسجد نافذ لا تثبت فيه الشفعة الا للجار الملازق وما وراء ذلك يكون غير نافذ حتى كان لاهل تلك السكة كلهم الشفعة ولو لم يكن المسجد خطة بان يشتري اهل الدرب من رجل من اهله دارا في اقصى الدرب

والعلونصيبه فالشريك في السفلى الشفعة في السفلى ولشريكه في العلوى الشفعة في العلوى ولا شفعة لشريكه في السفلى في العلوى ولا لشريكه في العلوى السفلى لان شريكه في السفلى جار للعلوى وشريك في حقوق العلوى ان كان طريق العلوى وشريكه في العلوى جار للسفلى او شريك في الحقوق اذا كان طريق العلوى في تلك الدار فكان الشريك في عين المتعة اولى ولو كان لرجل علوى على داره وطريقه فيها وبقية الدار لا خرفبا ع صاحب العلوى بطريقه ففى الاستحسان تجب الشفعة لصاحب السفلى ولو كان طريق هذا العلوى دار رجل آخر فيبيع العلوى فصاحب الدار المتى فيها الطريق اولى بشفعة العلوى من صاحب الدار التى عليها العلوى فان سلم صاحب الطريق الشفعة فان لم يكن للعلوى جار ملازق اخذه صاحب الدار التى عليها العلوى الجوار وان كان للعلوى جار ملازق اخذه بالشفعة مع صاحب السفلى لانهما جاران وان لم يكن جار العلوى ملازقا وبين العلوى وبين مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفلى السفلى كان صاحب العلوى شفعيا ولو بيعت الدار التى فيها طريق العلوى فصاحب العلوى احق بشفعة الدار من الجار هكذا في البدائع \* دار بين رجلين ولا حد لها حائط في الدار بينهما وبين آخر باع الذي له شركة في الحائط نصيبه من الدار والحائط فالشريك في الدار احق بشفعة الدار والشريك في الحائط اولى بالحائط وهو جار في بقية الدار وكذلك دار بين رجلين ولا حد لها بشر في الدار بينهما وبين آخر باع نصيبه من الدار والبشر فالشريك في الدار احق بشفعة الدار والشريك في البئر احق بالبئر وهو جار لبقية الدار كذا في النهاية \* واذا كانت الدار بين ثلثة رجال الاموضع بشر او طريق فيها فباع الشريك في الجميع نصيبه من جميع الدار فالشريك الذي له في جميع الدار نصيب احق من الآخر الذي له في بعض الدار نصيب فان شركته اعم ومن يكون اقوى فهو مقدم في الاستحقاق كذا في المبسوط \* صاحب الطريق اولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء اذا لم يكن موضع مسيل الماء ملكا له وصورة هذا اذا بيعت دار ولرجل فيها طريق ولا خرف فيها مسيل الماء فصاحب الطريق اولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء كذا في المحيط \* دار فيها ثلثة بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني بجانب هذا البيت ثم البيت الثالث بجانب الثاني كل بيت لرجل واحد فباع واحد منهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وان كانت ابواب البيوت في سكة نافذة لا في الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والسفلى

السفلى الشفعة لشركتهم وأوبعت من السفلى فالشفعة لاهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زائغة كذا في القنية \*  
 في المنتقى ابن سداة عن أبي يوسف رح عن أبي حنيفة رح في درب فيه زائغة مستديرة لجميع  
 الدرب بيعت دار في هذه الزائغة التي عليها الدرب فهم شركاء في الشفعة وانما كان درب مستطيل فيه  
 زائغة ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه السكة فاهل تلك الزائغة شركاء في دورهم ولا يشركهم  
 اهل الدرب في الشفعة وقال ابو يوسف رح ذلك كله سواء وهم شركاء في زائغتهم دون اهل الدرب  
 كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رح رجل اشترى بيتا من دار الى جنب داره وفتح بابا الى داره  
 ثم باع هذا البيت وحده فجاء جاره هذا الرجل وطلب هذا البيت بالشفعة قال ان كان سد باب البيت من  
 تلك الدار وفتح في هذه الدار حتى عد البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه وفي الشفعة للحسن بن زياد  
 سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة نفذت هذه العطفة من جانب آخر الى هذه السكة التي فيها العطفة  
 فبيعت دار في هذه العطفة فلا شفعة فيها الا لمن داره لزيق الدار المبيعة ولو لم تنفذ هذه العطفة الى السكة  
 كانت الشفعة لجميع اهل هذه العطفة فان سلدوا الشفعة ليس لاهل السكة الشفعة فيها كذا في المحيط \*  
 دار بيعت ولها بابان في زقاقين ينظران كانت في الاصل دارين باب احدهما في زقاق آخر فاشترى  
 رجل واحد ورفع الحائط بينهما حتى صارت كلهما دارا واحدة فلا هل كل زقاق ان يأخذ الجانب  
 الذي يليه وان كانت في الاصل دارا واحدة ولها بابان فالشفعة لاهل الزقاقين في جميع الدار  
 بالسوية ونظير هذا الزقاق اذا كان في اسفلها زقاق آخر الى جميع الجانب الآخر ورفع الحائط  
 بينهما حتى صار الكل سكة واحدة كان لاهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة  
 لهم في الجانب الآخر وكذا سكة غير نافذة رفع الحائط من اسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها  
 شركاء كذا في محيط السرخسي \* وفي آخر شفعة الاصل دار فيها حجرة منها بين رجلين فباع احدهما  
 نصيبه من الحجرة فهذا على وجهين ان كانت الحجرة مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق  
 الدار لا للشريك في الحجرة فان سلم شركاء الطريق في الدار الشفعة كانت الشفعة للجار الملازم  
 بالدار كذا في المحيط \* واذا اشترى قوم ارضا فاقسموها دورا وتركوا منها سكة ممشى لهم وهي سكة  
 ممدودة غير نافذة فبيعت دار من اقصاها فهم جميعا شركاء في شفعتها ومن كان داره اسفل من الدار  
 المبيعة او اعلى في الشفعة هنا سواء وكذلك ان كانوا ورثوا الدور عن آبائهم كذلك ولا يعرفون  
 كيف كان اصلها فهذا والاول سواء كذا في المبسوط في باب الشفعة في البناء وغيره \* واذا اشترى

ظهرها الى الطريق الاعظم وجعلوها مسجدا وجعلوا في الدرب بابه ولم يجعلوا له الى الطريق  
 الاعظم بابا وجعلوا ثم باع رجل من اهل الدرب دارة فلاهل الدرب الشفعة بالشركة كذا في المحيط \*  
 رجل له خان فيه مسجد افرزة صاحب الخان واذن للناس بالتأذين وصلوة الجماعة فيه ففعلوا  
 حتى صار مسجد اثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار دربا ثم بيعت  
 منها حجرة قال محمد رح الشفعة لجمعهم كذا في فتاوى قاضيخان \* دار فيها طريق الى الدرب  
 ويخرج من باب آخر منها الى الطريق الاعظم فان كان طريقا للناس فلا شفعة لاهل الدرب لان  
 السكة نافذة وان كان طريقا لاهل الدرب خاصة فهم شفعاء لان السكة غير نافذة كذا في محيط  
 السرخسي \* واما الرقيقات التي ظهرها وادخلوا من وجهين ان كان موضع الوادي مملوكا  
 في الاصل واحد ثوا الوادي فهذا والمسجد الذي احدثوا في اقصى السكة سواء وان كان في الاصل  
 واحد كذلك فهو ومسجد الخطة سواء هكذا حكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رح  
 وكان يقول الرقيقات التي على ظهرها وادخلوا اذ ابيع في رقيقة منها دار فاهل الرقيقة كلهم شفعاء  
 ولا يجعل ذلك كالطريق النافذة فكأنه عرف انه مملوك وكان الشيخ الامام الاجل شمس الائمة  
 السرخسي رح يجعل حكم هذه الرقيقات حكم السكك النافذة قيل ويجوز ان يقاس التي في  
 اقصاها الوادي ببخارا على ما تقدم وينبئ امر الشفعة على النفاذ الحادث وعلى نفاذ الخطة  
 كذا في المحيط \* سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع اهل السكة ولا فرق بين المدورة  
 والمعوجة والمستقيمة كذا في الملتقط \* سكة غير نافذة فيها عطف مدور يريد بالعطف الذي يقال  
 بالنارسية (خم كرد) وفي العطف منازل فباع رجل منزلا في اعلى السكة واسفلها وفي العطف  
 فالشفعة لجميع الشركاء وان كان العطف مربعا بان يكون سكة ممدودة في كل جانب  
 منها رقيقة وفي السكة دور وفي الرقيقتين دور فباع رجل في العطف منزلا فالشفعة لاصحاب  
 العطف دون اصحاب السكة ولو باع رجل في السكة دارا كانوا فيها جميعا شفعاء والحاصل  
 ان بالعطف المدور لا تصير السكة في حكم السكتين الا يرى ان هيات الدور في هذا العطف لا تتغير  
 كما في السكة رقيقتان اما العطف المربع يصير في حكم سكة اخرى الا يرى ان هيات الدور في هذا  
 العطف تتغير فيصير بمنزلة سكة في سكة كذا في الذخيرة \* سكة تذهب طولاً وفي اسفلها سكة اخرى  
 غير نافذة بينهما حازم درب ولا حق لاهل السكة الاولى فيها بيعت دار من السكة العليا فلاهل



ان يأخذ الثلث الاول وليس له على الثلثين الباقيين سبيل ولو كانت الدارين اربعة نفر اشترى رجل نصيب الثلاثة واحد بعد واحد والرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيب الاول وهو في نصيب الآخرين شريكه ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين واحداً بعد واحد ثم حضر الرابع كان شريكاً في النصيبين جميعاً كذا في محيط السرخسي \* وفي الهاروني دارين ثلثة نفر اشترى رجل نصيب احدهم ثم جاء رجل آخر اشترى نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبع نصيبه كان له ان يأخذ النصيبين جميعاً بالشفعة فان لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الاول الى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك ويتصلى له بها فيصير له النصيبان جميعاً فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائباً وطلب الشفعة اخذ جميع ما اشتراه الاول ونصف ما اشتراه الثاني ولو لم يقض القاضي للمشتري الاول بما اشتراه الثاني قضى للثالث بالنصيبين جميعاً كذا في المحيط \* لرجل مسيل ماء في دار بيعت كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة وليس المسيل كالشرب كذا في التاقر خانية \* واذا كان نهر لرجل في ارض لرجل عليه رحي ماء في بيت فباع صاحب النهر والنهر والرحى والبيت فطلب صاحب الارض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين ارضه وبين موضع الرحي ارض لرجل وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة فلهما ان يأخذا ذلك بالشفعة لانهما سواء في الجوار الى النهر وان كان بعضهم اقرب الى الرحي كذا في المبسوط \* نهر كبير كدجلة تجري لقوم منه نهر صغير فصار شرب اراضيهم من هذا النهر الصغير فباع رجل من اهل هذا النهر الصغير ارضه بشربها كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير ان يأخذوا تلك الارض بالشفعة اقصاهم وادناهم فيها سواء فان كانت مع الارض التي بيعت قطعة اخرى لريقة بهذه الارض المبيعة وشرب هذه القطعة من النهر الكبير فلا شفعة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب هلال البصري في نهر ملتوي بيع فيه ارضون مخلف الالتواء او قبله فان كان الالتواء بتربيع فهو كنهرين فتكون الشفعة للمشركاء في الشرب الى موضع الالتواء خاصة فان سلموا فهي للباقيين من اهل النهر وان كان الالتواء باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم جميعاً وجعلوه كالنهر الواحد في المنتقى بن سباعه عن محمد رح نهرين قوم ولهم عليه ارضون وبساتين شربها من ذلك النهر وهم شركاء فيه فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الاراضي والبساتين فان اتخذوا من تلك الارضين والبساتين دوراً واستغنوا عن ذلك الماء فانه لا شفعة بينهم الا بالجوار بمنزلة دور الامصار

بيتاً من دار علوه لآخر وطريق البيت الذي اشترى في دار أخرى فانما الشفعة للذي في داره  
 الطريق فان سلم صاحب الدار فحينئذ لصاحب العلو الشفعة بالجوار كذا في المبسوط في باب  
 الشفعة بالعروض \* **والأما** ان الدار جاران احدهما غائب والآخر حاضر فخاصم الحاضر الى قاضي  
 لا يرى الشفعة بالجوار فابطل شفعته ثم حضر الغائب فخاصم الى قاضي يرى الشفعة فقضى له  
 بجميع الدار ولو كان القاضي الاول قال ابطال كل الشفعة التي تتعلق بهذه الدار لم تبطل شفعة  
 الغائب كذا قاله محمد رَح وهو الصحيح كذا في البدائع \* دار ورثتها جماعة عن ابيهم مات بعض  
 ولد ابيهم وترك نصيبه ميراثين ورثته وهم ثلثة بنين فباع احدُهم نصيبه منها فشركاؤه في ميراث  
 ابيهم وهم ابنا الميت الثاني وشركاء الاب وهم اولاد الميت الاول شفعا فيها ليس بعضهم اولى  
 من البعض كذا في المحيط \* **للحسن** بن زياد قوم ورثوا دار فيها منازل واقتسموها فاصاب كل واحد  
 منها منزل فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع من صار له منزله وسلم الذين لهم المنازل في الدار الشفعة  
 كان للجار الشفعة اذا كان لزريق المنزل الذي بيع وان كان لزريق الطريق الذي بينهم وليس بلزريق المنزل  
 كان له ان يأخذ المنزل بطريقه بالشفعة وان لم يكن لزريق المنزل ولا لزريق الطرق الذي بينهم  
 وكان لزريق منزل آخر من الدار فلا شفعة فهذه المسئلة دليل على ان الشفعة كذا تجب لجيران المبيع  
 تجب لجيران حق المبيع ايضا كذا في الذخيرة \* وفي كتاب الشرب لابي عمرو الطبري دار فيها  
 ثلثة ابيات وكل بيت لرجل على حدة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار أخرى  
 وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة بيع بيت من البيوت التي في الدار الداخلة كان صاحب البيتين  
 اولى بالشفعة من صاحب الدار الخارجة فان سلم الشفعة فالشفعة لصاحب الدار الخارجة فان سلم  
 هو ايضا فالشفعة لاهل السكة ارض بين قوم اقتسموها بينهم ورفعوا طريقا بينهم وجعلوا نافذة ثم بنوا  
 دورا بمنة ويسرة وجعلوا ابواب الدور شارعة الى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواء وان  
 قالوا جعلناها طريقا للمسلمين فكذلك الجواب ايضا قال الصدر الشهيد هو المختار كذا في المحيط \*  
 ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا أخرى في تلك السكة كان لاهل السكة  
 ان يأخذ الاولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شفيعا وقت الشراء الاول ثم صار هو شفيعا مع اهل  
 السكة في الدار الثانية كذا في الظهيرية \* دار بين ثلثة نفر فاشترى رجل نصيبهم واحداً بعد واحد فلجار  
 ان يأخذ

لهم فيها الشفعة هكذا في الظهيرية \* قال محمد رَح في قراح واحد في وسطه ساقية جارية شرب هذا القراح منها من الجانبين فبيع القراح فجاء شفيعان احدهما يلي هذه الناحية من القراح والآخر يلي الجانب الآخر قال هما شفيعان في القراح وليست الساقية من حقوق هذا القراح فلا يعتبر فاصلا كالحائط الممتد ولو كانت هذه الساقية بجوار القراح ويشرب منها الف جريب خارجا من هذا القراح فصاحب الساقية احق بالشفعة من الجار كذا في البدائع \* الباب الثالث في طلب الشفعة الشفعة تجب بالعتد والجوار وتؤكد بالطلب والاشهاد ويتملك بالاخذ ثم الطلب على ثلثة انواع طلب موثبة وطلب تقرير واشهاد وطلب تملك اما طلب الموثبة فهو انه اذا علم الشفيع بالبيع ينبغي ان يطلب الشفعة على الفور وساعتئذٍ وان اسكت ولم يطلب بطلت شفعته وهذا رواية الاصل والمشهور من اصحابنا وروى هشام عن محمد رَح ان طلب في مجلس العلم فله الشفعة والا فلا بمنزلة خيار المخيرة وخيار القبول ثم اختلفوا في كيفية لفظ الطلب والصحيح انه لو طلب الشفعة باي لفظ يفهم منه طلب الشفعة جاز حتى لو قال طلبت الشفعة واطلبها وانا اطلبها جاز ولو قال للمشتري انا شفيعك واخذ الدار منك بالشفعة بطلت واذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله او سبحان الله والله اكبر او عطف صاحبه فشدته او قال السلام عليك وقد طلبت شفعتي لا تبطل شفعته وكذلك لو قال من اشتراها وبكم اشتراها اذا قال بالفارسية (شفاعت خواهم) بطلت شفعته والطلب في البيع الناسد يعتبر وقت انقطاع حق البائع لا وقت شرائه فاما في البيع الفضولي اوفى البيع بشرط الخيار للبائع فعند ابي يوسف رَح يعتبر الطلب وقت البيع وعند محمد رَح يعتبر وقت الاجازة وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يعتبر الطلب وقت القبض وفي رواية يعتبر وقت العقد ولو سمع الشريك والجار بيع الدار وهما في موضع واحد وطلب الشريك الشفعة وسكت الجار ثم ترك الشفيع الشفعة ليس للجار ان يأخذ الشفعة دار بيعت لهما شفيعان واحد هما غائب وطلب الحاضر نصف الدار بالشفعة بطلت الشفعة وكذا لو كانا حاضرين وطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتي كذا في محيط السرخسي \* ثم علمه بالبيع قد يحصل بسماعه بنفسه وقد يحصل باخباره غيره لكن هل يشترط فيه العدد والعدالة اختلف اصحابنا فيه قال ابو حنيفة رَح يشترط احد هذين اما العدد في المخبر رجلان او رجل وامرأتان واما العدالة وقال ابو يوسف ومحمد رَح لا تشترط فيه العدالة ولا العدد حتى لو اخبره واحد بالشفعة عدلا كان المخبر او فاسقا حرا او عبدا ما دوننا

وان بقي من هذه الارضين ما يزرع وبقي من هذه البساتين ما يحتاج الى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم وشركاء في الشفعة كذا في المحيط \* نهرفيه شرب لقوم وارض النهر لغيرهم فباع رجل ارضه والماء منتقطع في النهر فلهم الشفعة في قول محمد ر ح وفي قياس قول ابي يوسف ر ح لاشفعة لهم بحق الشرب اذا كان الماء منتظعا كما في العلو المنهدم كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اشترى الرجل نهرا باصله ولرجل ارض في اعلاه الى جنبه ولرجل آخر ارض في اسفله الى جنبه فلهما جميعا الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله وكذا القناة والعين والبئر فهي من العقارات يستحق فيها الشفعة بالجوار وكذا لك القناة يكون مفتحتها في ارض ويظهر ماؤها في ارض اخرى فجيرانها من مفتحتها الى مصبها شركاء في الشفعة واذا كان نهرا لرجل خالصا له عليه ارض ولاخرين عليه ارض ولا شرب لهم فيه فباع رب الارض النهر خاصة فهم شركاء في الشفعة فيه لاتصال ملكهم بالمبيع وان باع الارض خاصة دون النهر فالملازق الارض اولاهم بالشفعة وان باع النهر والارض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر لاتصال ما كل واحد منهم بالنهر وكان الذي هو ملاصق الارض اولاهم بالشفعة في الارض لاتصال ملكه بالارض بمنزلة طريق في دار لرجل فباع الطريق والطريق خالص له فجار الطريق اولى به من جار الارض ولو كان شريكا في الطريق اخذ شفعته من الدار لان الشريك مقدم على الجار وكذلك ان كان شريكا في النهر اخذ بخصته من الارض وكان احق بها جميعا من جيران الارض والطريق والنهر سواء في كل شيء كذا في المبسوط \* رجل له نصيب في نهرفيه و احق بالشفعة ممن يجري النهر في ارضه كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان نهرا اعلاه لرجل واسفله لآخر ومجراه في ارض رجل آخر فاشترى رجل نصيب صاحب اعلى النهر فطلب صاحب الارض وصاحب اسفل النهر الشفعة فالشفعة لهما جميعا بالجوار وكذلك لو اشترى رجل نصيب صاحب اسفل النهر فالشفعة لصاحب الاعلى بالجوار وكذلك لو كانت قناة مفتحتها بين رجلين الى مكان معلوم واسفل من ذلك لاحدهما فباع صاحب الاسفل ذلك الاسفل فالشريك والجيران فيه سواء واذا كان نهرا لرجل فطلب اليه رجل ليكري منه نهرا الى ارضه ثم بيع النهر الاول ومجراه في ارض رجل آخر فصاحب الارض اولى بالشفعة كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعه عن محمد ر ح دار في سكة خاصة باعها صاحبها من رجل بلا طريق فلاهل السكة الشفعة وكذلك لو باع ارضا بلا شرب فلاهل الشرب الشفعة ولو بيعت هذه الدار وهذه الارض مرة اخرى فليس

التوكيل لم تبطل شفعته فان ترك من غير عذر لا تبطل شفعته عند ابي حنيفة رح وهو احدى  
الروايتين عن ابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي \* وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا  
في الهداية \* وعن محمد وزفر رح وهو رواية عن ابي يوسف رح ان اشهد وترك المخاصمة شهرا  
من غير عذر تبطل شفعته والفتوى على قولهما كذا في محيط السرخسي \* وصورة طلب التملك  
ان يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشترى دارا وبين محلها وحدودها واننا شفيعها بدار لي  
وبين حدودها فمرة بتسليمها الي وبعد هذا الطلب ايضا لا يثبت الملك للشفيع في الدار المشفوعة  
الا بحكم القاضي او بتسليم المشتري الدار اليه حتى ان بعد هذا الطلب قبل حكم القاضي  
بالدار له وقبل تسليم المشتري الدار اليه لو بيعت دار اخرى بجانب هذه الدار ثم حكم له  
الحاكم او سلم المشتري الدار اليه لا يستحق الشفعة فيها وكذلك لو مات الشفيع او باع داره  
بعد الطلبين قبل حكم الحاكم او تسليم المشتري تبطل شفعته ذكر الخصاص ذلك في ادب  
القاضي والشفيع ان يمتنع من الاخذ بالشفعة وان بذله المشتري حتى يقضي القاضي له بها  
كذا في المحيط \* واذ ارفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بحضرة الخصم  
فان كانت الدار في يد البائع يشترط لسماع الدعوى حضرة البائع والمشتري لان الشفيع  
يطلب القضاء بالملك اليه جميعا والملك للمشتري واليد للبائع فشرط حضرتهما وان كانت  
الدار في يد المشتري كناه حضرة المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* واذ اكان الشفيع  
فائبا يؤجل بعد العلم قدر مسيرة الطلب للاشهاد فان حضر هو او وكيله والا بطلت شفعته  
فان قدم وغاب واشهد على الطلب فهو على شفعته لان عند ابي حنيفة رح بتأخير طلب التملك  
لا تبطل شفعته وعندهما تبطل الا بعذر وههنا ترك طلب التملك بعذر فان ظهر المشتري في  
بلد ليس فيه الدار لم يكن على الشفيع الطلب هناك وانما يطلب حيث الدار كذا في محيط  
السرخسي \* الشفيع اذا علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طلب الموائمة وعجز عن طلب  
الاشهاد بنفسه يوكل وكيله لطلب له الشفعة فان لم يفعل ومضى بطلت شفعته وان لم يجد من  
يوكله فوجد قريبا يكتب دلي يذيه كتابا ويوكل وكيل في الكتاب فان لم يفعل بطلت شفعته  
وان لم يجد وكيل ولا فيجلا تبطل شفعته حتى يجد الفيم كذا في الظهيرية \* رجل له شفعة عند  
القاضي يتدمه الى السلطان الذي تولى القضاء منه وان كانت شفعته عند السلطان فامتنع

بالغاوصيا ذكرنا وانتهى فسكت ولم يطلب على فور الخبر على رواية الاصل اولم يطلب في المجلس على رواية محمد بن حـ بطلت شفعته عندهما اذا ظهر كون الخبر صادقا وذكر الكرخي ان هذا اصح الروايتين كذا في البدائع \* وان كان المخبر رجلا واحدا غير عدل ان صدقه الشفيع في ذلك ثبت البيع بخبره بالاجماع وان كذبه في ذلك لا يثبت البيع بخبره وان ظهر صدق الخبر عند ابي حنيفة ربح وعند هذا يثبت البيع بخبره اذا ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة \* واما طلب الاشهاد فهو ان يشهد على طلب الموائمة حتى يتأكد الوجوب بالطلب على الفور وليس الاشهاد شرطا لصحة الطلب لكن يتوثق حق الشفعة اذا انكر المشتري طلب الشفعة فيقول له لم تطلب الشفعة حين علمت بل تركت الطلب وقمت عن المجلس والشفيع يقول طلبت بالقول قول المشتري فلا بد من الاشهاد وقت الطلب توثيقا وانما يصح طلب الاشهاد بحضرة المشتري او البائع او المبيع فيقول عند حضرة واحد منهم ان فلانا اشتري هذه الدار او دارا ويذكر حدودها الاربعة وانا شنيعها وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ثم طلب الاشهاد مقدر بالتمكن من الاشهاد فمتى تمكن من الاشهاد عند حضرة واحد من هذه الاشياء ولم يطلب الاشهاد بطلت شفعته نفيا للمضرر عن المشتري فان ترك الاقرب من هذه الثلاثة وذهب الى الاعداء ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته استحسانا وان كان الاعداء في مصر آخر او في قرية من قرى هذا المصر بطلت شفعته لان المصر الواحد مع نواحيه واما كنه جعل كمكان واحد ولو كان الكل في مكان حقيقة وطلب من ابعدها وترك الاقرب جاز فكذا هذا الا ان يصل الى الاقرب ويذهب الى الاعداء فحينئذ تبطل وان كان المبيع لم يتقبض فهو بالخيار ان شاء اشهد على طلبه عند البائع او المبيع وان كان المبيع في يد المشتري ذكرنا الكرخي في النوادر لا يصح الاشهاد على البائع ونص محمد بن حـ في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد عليه بعد تسليم المبيع استحسانا لا قياسا كذا في محيط السرخسي \* واما يحتاج الى طلب الموائمة ثم الى طلب الاشهاد بعده اذ لم يمكنه الاشهاد عند طلب الموائمة بان سمع الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار اما اذا سمع عند حضرة هؤلاء الثلث واشهد على ذلك فذلك يكفي ويقوم مقام الطلبين كذا في خزائن المفتين \* واما طلب التملك فهو المرافعة الى القاضي ليقتضي له بالشفعة ولو ترك الخصومة ان كان بعذر نحو مرض او حبس او غيره ولم يمكنه التوكيل

اذا انكر طلب الشفعة عند سماع البيع يحلف على العلم وان انكر طلبه عند لقائه حلف على  
البيات كذا في الملتقط \* اذا تقدم الشفعي وادعى الشراء وطلب الشفعة عند القاضي يسأل القاضي  
اولا المدعى قبل ان يقبل على المدعى عليه من موضع الدار من مصر ومحلة وحدودها لانه  
ادعى فيها حق فلا بد ان تكون معلومة لان دعوى المجهول لا تصح فصاركها اذا ادعى ما كان رقبته  
فاذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري الدار ام لا لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري  
حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأل عن سبب شفعته وحدود ما يشفع به لان الناس مختلفون  
فيه فاعله ادعاه بسبب غير صالح او يكون هو محجوباً بغيره فاذا بين سبباً صالحاً ولم يكن محجوباً  
بغيره سأل انه متى علم وكيف صنع حين علم لانها تبطل بطول الزمان وبالأعراض وبما يدل عليه  
فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سأل عن طلب التقرب وكيف كان وعند من اشهد وهل كان  
الذي سأل عنده اقرب من غيره ام لا على الوجه الذي بينا فاذا بين ذلك كله ولم يخل من  
شروطه ثم دعواه واقبل على المدعى عليه وسأل عن الدار التي يشفع بها هل هي ملك الشفعي  
ام لا وان كانت هي في يد الشفعي وهي تدل على الملك ظاهراً لان الظاهر لا يصلح للاستحقاق  
فلا بد من ثبوت ملكه بحجة لا استحقاق الشفعة فيسأل له عنه فان انكر ان يكون ملكاً يقول للمدعى  
اقم البينة انها ملكك فان عجز عن البينة وطلب بمينه استخلف المشتري بالله ما تعلم انه مالک للذي  
ذكره مما يشفع به لانه ادعى عليه حقاً لواقربه لزمه ثم هو في يد غيره فيحلف على العلم وهذا عند  
ابي يوسف رح كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في السراجية \* فان نكل او قامت للشفعي بينة  
او اقر المشتري بذلك ثبت ملك الشفعي في الدار التي يشفع بها ويثبت السبب وبعد ذلك يسأل  
القاضي المدعى عليه فيقول هل اشتريت ام لا فان انكر الشراء قال للشفعي اقم البينة انه اشترى  
فان عجز عن اقامة البينة وطلب بمين المشتري استخلف بالله ما اشترى او بالله ما يستحق عليه  
في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا تحليف على الحاصل وهو قول ابي حنيفة  
ومحمد رح والاول على السبب وهو قول ابي يوسف رح فان نكل او اقر او قامت للشفعي بينة  
قضي بها لظهور الحق بالحجة كذا في التبيين \* وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي  
ان يشهدوا ان هذه الدار التي بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفعي قبل ان يشتري هذا المشتري  
هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانها خرجت من ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الحار

القاضي من احضاره فهو على شفعته لان هذا عذر كذا محيط السرخسي \* الشفع اذا علم في الليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان اشهد حين اصبح صح كذا في الخلاصة \* قال ابن الفضل اذا كان وقت خروج الناس الى حوائجهم يخرج ويطلب كذا في الحاوي \* الفتاوى اليهودي اذا سمع البيع يوم السبت فلم يطلب بطلت شفعته كذا في خزائن المفتين \* شفع بالجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند القاضي والقاضي لا يرى الشفعة بالجوار تبطل شفعته فلم يطلبه فهو على شفعته لانه ترك بعذر كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى رجل من اهل البغي دارا من رجل في عسكرة والشفيع في عسكرة اهل العدل فان كان لا يقدر على ان يبعث وكيل ولا ان يدخل بنفسه عسكرهم فهو على شفعته ولا يضرة ترك طلب الاشهاد وان كان يقدر على ان يبعث وكيل او يدخل بنفسه عسكرهم فلم يطلب طلب الاشهاد بطلت شفعته كذا في المحيط \* الشفع اذا كان في عسكر الخوارج او اهل البغي وخاف على نفسه لو دخل في عسكرة اهل العدل فلم يطلب الاشهاد بطلت شفعته لانه قادر بان يترك البغي فيدخل عسكرة اهل العدل كذا في محيط السرخسي \* اذا اتفق البائع والمشتري ان الشفع علم بالشراء منذ ايام ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفع طلبت منذ علمت وقال المشتري ما طلبت فالقول قول المشتري وعلى الشفع البينة وقال الشفع علمت الساعة وانا اطلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب فالقول قول الشفع وحكي عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني انه قال اذا كان الشفع علم بالشراء وطلب طلب المواثبة ثبت حقه لكن اذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا وطلبت لا يصدق على الطلب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاذبا فالخيلة في ذلك ان يقول لانسان اخبرني بالشراء ثم يقول الآن اخبرت يكون صادقا وان كان اخبر ذلك وذكر محمد بن مقاتل في نوادره اذا كان الشفع قد طلب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم وبخشي انه لو اقر بذلك يحتاج الى البينة فقال الساعة علمت وانا اطلب الشفعة يسعد ان يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في يمينه كذا في المحيط \* فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلبا صحيحا ساعة علم بالشراء من غير تاخير فحلف القاضي على ذلك فان اقام المشتري بينة ان الشفع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة واقام الشفع البينة انه طلب الشفعة حين علم بالبيع فالبينة بينة الشفع والقاضي يقضي بالشفعة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح البينة بينة المشتري كذا في الذخيرة \* المشتري



ثمنا واحدا وسواء كان المشتري عاقدا لنفسه او لغيره في الفصلين حتى لو وكل رجلان جميعا واحدا بالشراء فاشترى الوكيل من رجلين فجاء الشفيع ليس له ان يأخذ نصيب احد البائعين بالشفعة ولو وكل رجل رجلين فاشترى من واحد للشفيع ان يأخذ ما اشتراه احد الوكيلين وكذا لو كان الوكلاء عشرة اشترى الرجل واحد للشفيع ان يأخذ من واحد او من اثنين او من ثلاثة قال محمد رح واما انظر في هذا الى المشتري ولا انظر الى المشتري له وهو نظر صحيح وان كان المشتري بعضه ممتازا من البعض بان اشترى دارين صفقة واحدة فإراد الشفيع ان يأخذ احداهما دون الاخرى فان كان شفعيها جديعا فليس له ذلك ولكن يأخذهما جميعا او يدعهما وهذا قول اصحابنا الثلاثة سواء كانت الداران متلاصقتين او متفرقتين في مصر واحد او في مصرين وان كان الشفيع شفعيا لاحد منهما دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة فهل له ان يأخذ الكل بالشفعة روي عن ابي حنيفة رح انه ليس له ان يأخذ الا الشيء الذي بجاورة بالحصّة وكذا روي عن محمد رح في الدارين المتلاصقتين اذا كان الشفيع جارا لاحد لهما انه ليس له الشفعة الا فيما يليه وكذا قال محمد رح في الاقربة المتلاصقة وواحد منها يلي ارض انسان وليس بين الاقربة طريق ولا نهر الامسنة انه لا شفعة له الا في القراح الذي يليه خاصة وكذلك في قرية اذا بيعت بدورها وارضيهما ان لكل شفيع ان يأخذ القراح الذي يليه خاصة وروي الحسن من ابي حنيفة رح ان للشفيع ان يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على ان قول ابي حنيفة رح كان مثل قول محمد رح ثم رجع عن ذلك فجعل كالدائر الواحدة هكذا في البدائع \* الباب الخامس في الحكم بالشفعة والخصومة فيها ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى بل يجوز له المنازعة وان لم يحضر الثمن الى مجلس القاضي فاذا قضى له بالشفعة له احضار الثمن وهذه رواية الاصل ومن محمد رح ان القاضي لا يتضي له بالشفعة حتى يحضر الثمن ثم اذا قضى له قبل احضار الثمن فللمشتري حق حبس العقار عنه حتى يدفع الثمن اليه وينفذ القضاء عند محمد رح لانه فصل مجتهد فيه ولو اخر دفع الثمن بعد ما قال ادفع الثمن اليه لا تبطل بالاجماع كذا في التبيين \* فان اخذ الدار من المشتري فعهدته وضمان ماله على المشتري وان اخذها من البائع ودفع الثمن اليه فعهدته وضمان ماله على البائع عندنا وروي ابو سليمان عن ابي يوسف رح ان المشتري ان كان قد نقد الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى القاضي للشفيع بحضرتها فانه يقبض الدار

لا يكفي ولو شهدا ان الشفع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده او وهبها منه فذلك يكفي  
فلو اراد الشفع ان يحلف المشتري فله ذلك كذا في الذخيرة والمحيط \* عن ابي يوسف رح لو ادعى  
رجل دارا واقام بينة ان هذه الدار كانت في يدايه مات وهي في يده فانه يقضي له بالدار ولو بيعت  
دار بجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يد رجل اقراها لا خرفيبت  
بجنبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة ان الدار داره كذا في محيط السرخسي \*  
وذكر الخصاف في استا ط الشفعة ان البائع اذا اقر سهم من الدار المشتراة ثم باع منه بقية الدار فالجار  
لا يستحق الشفعة وكان ابو بكر الخوارزمي بخطي الخصاف في هذه ويفني بوجود الشفعة للجار لان  
الشركة ما ثبتت الا باقراره كذا في الذخيرة \* رجلان ورثا عن ابيهما اجمة واحد الوارثين بعينه لم يعلم  
بالميراث ولم يعلم بان له منها نصيبا فبيعت اجمة اخرى بجوار هذه الاجمة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم  
ان له فيها نصيبا طلب الشفعة في الاجمة المباعة قالوا تبطل شفعته لان شرط تأكد الشفعة طلب الموائبة عند  
العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجهل ليس بعذر لا تبقى له الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الرابع  
في استحقاق الشفع كل المشتري او بعضه رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد في سكة  
غير نافذة بصفقة فاراد الشفع ان يأخذ منزلا واحدا قالوا ان طلب الشفعة بحكم الشركة في الطريق  
لا يأخذ البعض لانه تفريق الصفقة من غير ضرورة وان اراد الشفعة بحكم الجوار وجوارا في هذا  
المنزل الذي يريد اخذه لا غير كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اراد الشفع ان يأخذ  
بعض المشتري دون بعض فان لم يكن ممنازا من البعض بان اشترى دارا واحدة فاراد الشفع  
ان يأخذ بعضها بالشفعة دون البعض وان يأخذ الجانب الذي يلي الدار دون الباقي ليس له  
ذلك بلا خلاف بين اصحابنا ولكن يأخذ الكل او يدع لانه لو اخذ البعض دون البعض تفرقت الصفقة  
دلى المشتري سواء اشترى واحد من واحد او واحد من اثنين او اكثر حتى لو اراد الشفع  
ان يأخذ نصيب احد البائعين ليس له ذلك سواء كان المشتري قبض او لم يقبض في ظاهر الرواية  
من اصحابنا وهو الصحيح ولو اشترى رجلان من رجل دارا للشفيع ان يأخذ نصيب احد المشتريين  
في قولهم جميعا سواء كان قبل القبض او بعده في ظاهر الرواية لان الصفقة حصلت متفرقة من  
الابتداء فلا يكون اخذ البعض تقرقا وسواء سمي لكل واحد نصيبا فمن على حد او سمي الجماعة

البيع وفي المجرد روي في الخبر المؤبد والاجل الى العطاء جازاخذة بالشفعة وان لم يطلب في الحال بطلت كذا في التاتارخانية \* الشفعوي اذا طلب الشفعة بالجوار والقاضي يسأله هل ترى الشفعة بالجوار ام لا فان قال نعم يقضي بالشفعة والا فلا كذا في السراجية \* رجل اشترى من آخر دارا بالف درهم وباعها من آخر بالف درهم وسلمها ثم حضر الشفعي واراد ان يأخذ الدار بالبيع الاول قال ابو يوسف رح يأخذها من الذي هي في يديه ويدفع اليه الف درهم ويقال له اطلب صاحبك الذي باعك فخذ منه الف اخرى وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح اذا حضر الشفعي وقد باع المشتري الدار وسلمها وغاب واراد ان يأخذها بالبيع الاول فلا خصومة بينه وبين المشتري الاخر فالحاصل ان الشفعي لو اراد اخذها بالبيع الاول تشترط حضرة المشتري الاول عند ابي حنيفة رح وهو قول محمد رح وفي قول ابي يوسف رح لا تشترط حضرته وان اراد اخذها بالبيع الثاني لا تشترط حضرة المشتري الاول بلا خلاف كذا في المحيط \* فان قال الشفعي ان لم اجب بالثمن الى ثلثة ايام فانا بريء من الشفعة فلم يجب بالثمن الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رح انه تبطل شفعة وقال المشائخ رح لا تبطل شفعة وهو الصحيح . ولو ان الشفعي احضر الدنانير والثلث درهم او على العكس اختلفوا فيه والصحيح انه لا تبطل كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى العتابية ولو سأل المشتري ان يؤخر الخصومة الى كذا وهو على خصومته فاجابه فهو كذلك وفي المنتقى بشر عن ابي يوسف رح ان قول الشفعي لاحق لي عند فلان براءة من الشفعة كذا في التاتارخانية \* رجل في يده دار جاء رجل وادعى ان صاحب اليد اشترى الدار من فلان وانا شفيعها واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة ان فلانا ودعها اياه يقضي القاضي للشفعي بالشفعة لان صاحب اليد انتصب خصما بدعوى النعل وهو شراؤه ولو كان الشفعي لم يدع الشراء على صاحب اليد انما ادّعى على رجل وصورته ان يقول لصاحب اليد ان هذا الرجل اشار الي غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا ونقد الثمن وانا شفيعها واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة ان فلانا ودعها اياه فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب لان صاحب اليد ههنا انتصب خصما بحكم ظاهر اليد لا بدعوى الفعل كذا في المحيط \* اشترى دارا بالحياد ونقد الزئوف او النبهرجة اخذها الشفعي بالحياد كذا في السراجية \* ولو رضي البائع باخذ الزئوف من الحياد كان للمشتري ان يرجع على الشفعي بالحياد كذا في المضمرات \* الباب السادس في الدار اذا بيعت ولها شفعا يجب ان يعلم بان الشفعا اذا اجتمعوا فحق كل واحد قبل الاستيفاء

من البائع وينتقد الثمن للمشتري وعهدته على المشتري وان كان لم ينتقد الثمن دفع الشفع الثمن الى البائع وعهدته على البائع فلو ان الشفع في هذه الصورة وجد بالدار عيبا فرد هاء الى البائع او على المشتري بقضاء القاضي فان اراد المشتري ان يأخذها بشرائه واراد البائع ان يرد هاء على المشتري بحكم ذلك الشراء فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها فان اخذ الشفع الدار من المشتري واراد ان يكتب كتابا على المشتري ليكون وثيقة للشفع على المشتري له ذلك ويحكي في الكتاب شراء المشتري اولاً ثم يرتب عليه الاخذ بالشفعة ويأخذ الشفع من المشتري كتاب شرائه الذي كتب على بائعه وان ابي المشتري ان يدفع اليه ذلك فله ذلك ولكن ينبغي للشفع ان يحاط لنفسه فيشهد قوما على تسليم المشتري الدار اليه بالشفعة وان كان الشفع اخذ الدار من البائع يكتب كتابا على البائع نحو ما يكتب لواخذه من المشتري ويكتب في هذا الكتاب اقرار المشتري انه سلم جميع ما في هذا الكتاب واجازة واقرائه لاحق له في هذه الدار ولا في ثمنها كذا في المحيط \* وان شاء كتب الكتاب عليهما بتسليم الدار بالشفعة اليه وقبض البائع الثمن برضاه وضمان البائع الدرك كذا في المبسوط \* واذ اقصى القاضي للشفع او سلم المشتري ثبت بينهما احكام البيع من خيار روية وخيار عيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق الا ان الشفع لا يرجع بضمان الغرور حتى لو بني في الدار المشفوعة ثم استحققت الدار او امر بنقض البناء كان له ان يرجع بالثمن على من اخذ منه الدار بالشفعة ولا يرجع بقيمة البناء في المشهور من الرواية وعن ابي يوسف رح انه يرجع والمشتري يرجع كذا في التاتارخانية \* واذ اوقع الشراء بثمن مؤجل الى سنة مثلاً فحضر الشفع فطلب الشفعة واراد اخذها الى ذلك الاجل فليس له ذلك الا برضاء المأخوذ منه ويقول القاضي له اذا لم يرغ المأخوذ منه اما تنقد الثمن حالا او تصبر حتى يحل الاجل فان نقد الثمن حالا وكان الاخذ من البائع سقط الثمن عن المشتري وان نقد الثمن حالا وكان الاخذ من المشتري يبقى الاجل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الاجل وان صبر حتى حل الاجل فهو على شفعه هذا اذا كان الاجل معلوماً واما اذا كان مجهولاً نحو الحصاد والدياس واشباه ذلك فقال الشفع انا اعجل الثمن وأخذها لم يكن له ذلك كذا في المحيط والخيرة والفتاوى العتابية \* ولو باع الى اجل فاسد فجعل المشتري الثمن جازاً لبيع وثبت الشفعة وكذا الارض تباع وفيها زرع المزراع بطلت عند

المبتدأ هكذا ذكر محمد رح واطلق الجواب ولم يفصل بينهما اذا كان الرد بالعيب قبل القبض او بعده من مشائخنا من قال ما ذكر من الجواب محمول على ما بعد القبض لان الرد قبل القبض بغير قضاء بيع جديد وبيع العقار قبل القبض لا يجوز على اصله وانما يستقيم اطلاق الجواب على اصل ابي حنيفة وابي يوسف رح ومنهم من قال يستقيم على مذهب الكل وان كان بقضاء فليس له ان يأخذ لانه فسخ مطلق ويرفع العقد من الاصل كانه لم يكن والاخذ بالشفعة يختص بالبيع ولو اطلع الحاضر على عيب قبل ان يقضي له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فان شاء اخذ الكل وان شاء ترك ولو رد الحاضر الدار بالعيب بعد ما قضي له بالشفعة ثم حضر شفيعان اخذ الثاني الدار بالشفعة والحكم في الاثنين والثلاث سواء يستحق الغائب بقدر حصة الحاضر ولو كان الشفيع الحاضر اشترى الدار من المشتري ثم حضر الغائب فان شاء اخذ كل الدار بالبيع الاول وان شاء اخذ كله بالبيع الثاني ولو كان المشتري الاول شفيعا للدار فاشتراها الشفيع الحاضر منه ثم قدم الغائب فان شاء اخذ نصف الدار بالبيع الاول لان المشتري الاول لم يثبت له حق الشراء قبل الشراء حتى يكون بشرائه معرضا عنه فاذا باعه من الشفيع الحاضر لم يثبت للغائب الا مقدار ما كان بحصته بالمزاحمة مع الاول وهو النصف لان السبب عند البيع الاول اوجب الشفعة لكل في كل الدار وقد بطل حق الشفيع الحاضر بالشراء لكون الشراء دليل الاعراض فبقي حق المشتري الاول والغائب في كل الدار فيقسم بينهما فيأخذ الغائب نصف الدار بالبيع الاول وان شاء اخذ الكل بالبيع الثاني لان السبب عند العقد الثاني اوجب الشفيع حق الشفعة ثم بطل حق الشفيع الحاضر عند العقد الاول ولم يتعلق باقدامه على الشراء الثاني لا مراضه فكان للغائب ان يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري الاول اجنبيا اشتراها بالف فباعها من اجنبي بالعين فحضر الشفيع فالشفيع بالخيار ان شاء اخذ بالبيع الاول وان شاء اخذ بالبيع الثاني لوجود سبب الاستحقاق وشرطه عند كل واحد من البيعين فان اخذ بالبيع الاول سلم الثمن الى المشتري الاول والعهد عليه وينفسخ البيع الثاني ويسترد المشتري الثاني الثمن من الاول وان اخذ بالبيع الثاني تم البيعان جميعا والعهد على الثاني غير انه ان وجد المشتري الثاني والدلي في يده فله ان يأخذه بالبيع الثاني سواء كان المشتري الاول حاضرا او غائبا وان ادان يأخذ بالبيع الاول فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الثاني هكذا ذكر القاضي

والقضاء ثابت في جميع الدار حتى انه اذا كان للدار شفيعان سلم احدهما الشفعة قبل الاخذ وقبل  
القضاء كان للآخر ان يأخذ الكل وبعد الاستيفاء وبعد القضاء يبطل حق كل واحد منهما ما قضى  
لصاحبه حتى اذا كان للدار شفيعان وقضى القاضي بالدار بينهما ثم سلم احدهما نصيبه لم يكن للآخر  
ان يأخذ الجميع واذا كان بعض الشفعاء اقوى من البعض فتضى القاضي بالشفعة للقوي بطل  
حق الضعيف حتى انه اذا اجتمع الشريك والجار وسلم الشريك الشفعة قبل القضاء له ان كان للجار  
ان يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضي بالدار للشريك ثم سلم الشريك الشفعة فلا شفعة للجار كذا  
في الذخيرة \* واذا كان احدا الشفيعين غائبا كان للحاضر ان يأخذ جميع الدار واذا اراد ان يأخذ  
النصف ورضى المشتري بذلك فله ذلك وان قال المشتري لا اعطيك الا النصف كان له ان يأخذ  
الكل كذا في المبسوط \* وان كان الحاضر قال في غيبة الغائب انا آخذ النصف او الثلث وهو مقدار  
حقه لم يكن له الا ان يأخذ الكل او يدع كذا في السراج الوهاج \* واذا قضى القاضي للحاضر بكل  
الدار ثم حضر آخر وقضى له بالنصف ثم حضر آخر قضى له بثلث ما في يد كل واحد منهما حتى  
يصير مساويا لهما فان قال الذي قضى له بكل الدار ولا للثاني انا سلم لك الكل فاما ان تأخذ  
الكل او تدع فليس له ذلك وللثاني ان يأخذ النصف كذا في المحيط \* ولو حضر واحد من الشفعاء  
اولا وانبت شفعته فان القاضي يقضى له بجميعها ثم اذا حضر شفيع آخر وانبت شفعته فان القاضي  
ينظر ان كان الثاني شفيعا مثل الاول فانه يقضى له بنصف الدار وان كان الثاني اولي كما اذا كان  
الاول جارا والثاني خليفان فان القاضي يبطل شفعة الاول ويقضى بجميع الدار للثاني وان كان  
الثاني دون الاول فانه لا يقضى له بشيء كذا في السراج الوهاج \* ولو ان رجلا اشترى دارا  
وهو شفيعها ثم جاءه شفيع مثله قضى القاضي بنصفها وان جاءه شفيع آخر اولى منه فان القاضي  
يقضى له بجميع الدار وان جاءه شفيع دونه فلا شفعة له هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قضى  
بالدار للحاضر ثم وجدها عيبا فردّها ثم قدم الغائب فليس له ان يأخذ بالبيع الاول الا نصف الدار  
سواء كان الرد بالعيب بقضاء له او بغير قضاء وسواء كان قبل القبض او بعده ولو اراد الغائب ان يأخذ  
كل الدار بالشفعة برّد الحاضر بالعيب ويدع البيع الاول ينظر ان كان الرد بغير قضاء فله ذلك  
لان الرد بغير قضاء بيع مطلق فكان يباع جديدا في حق الشفعة فبأخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع  
المبتدأ

داره كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى دارا ولها شفع فافرا الشفع ان داره التي بها الشفعة لاخر فان كان سكت عن الشفعة ولم يطلبها بعد فلا شفعة للمقرله وان كان طلب الشفعة للمقرله الشفعة كذا في المحيط \* وذكر الخصاص في اسقاط الشفعة ان البائع اذا اقرب سهمهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان ابو بكر الخوارزمي بخطي الخصاص في هذه ويفتي بوجوب الشفعة للجار والله اعلم كذا في الذخيرة \* الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفع ان بنى المشتري بناء أو غرس أو زرع ثم حضر الشفع يقتضي له بالشفعة ويجبر المشتري على قلع البناء والغرس في تسليم الساحة الى الشفع الا اذا كان في التلع نقصان بالارض وللشفيع الخيار ان شاء اخذ الارض بالثمن والبناء والغرس بقيمته مقلوعا وان شاء اجبر المشتري على التلع وهذا جواب ظاهر الرواية واجمعوا ان المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفع انه لا يجبر المشتري على قلعه ولكنه ينتظر ادراك الزرع ثم يقضى له بالشفعة فيأخذ الارض بجميع الثمن كذا في البدائع \* ثم اذا ترك الارض في يد المشتري بترك بغير اجر ومن هذا الجنس مسألة في فتاوى الفقيه ابي الليث رح وصورتها رجل اخذ ارضا مزارعة وزرعها فلما صار الزرع بقلا اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى ولو اشترى ارضا فزرعها فنقصتها الزراعة ثم جاء الشفع يقسم على الارض ناقصة وعلى قيمتها يوم اشتراها فيأخذ الشفعة بذلك الثمن كذا في التاتارخانية \* اشترى دارا وصبغها بالوان كثيرة فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما زاد الصبغ فيها وان شاء ترك كذا في القنية \* واذا اشترى رجل دارا وهدم بناءها او هدمها اجنبي او انهدم بنفسه ثم جاء الشفع يقسم الثمن على قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة الارض فدا اصاب الارض اخذها الشفع بذلك معنى المسئلة اذا انهدم البناء وبقي النقص على حاله الا انه اذا انهدم بفعل المشتري او بفعل الاجنبي يقسم الثمن على قيمة البناء مبنيا واذا انهدم بنفسه يقسم الثمن على قيمته مهد وما لان بالهدم دخل في ضمان الهادم فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل في ضمانه وبالا نهдам لم يدخل في ضمان احد فتعتبر قيمته على الحالة التي ما بها مهد وما حتى انه اذا كان قيمة الساحة خمسمائة وقيمة البناء خمسمائة فانهدم البناء وبقي النقص وهو يساوي ثلثمائة فالثمن يقسم على قيمة الساحة خمسمائة وعلى



الامام الاسيبجا بي رح في شرحه لمختصر الطحاوي ولم يحك خلافاً وذكر الكرخي ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو كان المشتري باع نصف الدار ولم يبع جميعها فجاء الشفيع واراد ان يأخذ بالبيع اخذ جميع الدار ويطل البيع في النصف الثاني من المشتري وان اراد ان يأخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك ولو كان المشتري لم يبع الدار ولكنها وهبها من رجل او تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له او المتصدق عليه ثم حضر الشفيع والمشتري والموهوب له حاضرا اخذها الشفيع بالبيع لا بالهبة ولا بد من حضرة المشتري حتى لو حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلا خصومة معه حتى يجد المشتري ثم يأخذها بالبيع الاول والثلث للمشتري وبطلت الهبة كذا ذكره القاضي من غير خلاف ولو وهب المشتري نصف الدار مقسوما وسلمه الى الموهوب له ثم حضر الشفيع فاراد ان يأخذ النصف الباقي بنصف الثمن ليس له ذلك ولكنه يأخذ جميع الدار بجميع الثمن او يدع وبطلت الهبة وكان الثمن كله للمشتري لا للموهوب له كذا في البدائع \* رجل اشترى دارا ولها شفيعان احدهما غائب وطلب الحاضر الشفعة فقضى القاضي له ثم جاء الشفيع الثاني فان الشفيع الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الحاضر الذي قضى له القاضي لا من المشتري هذا اذا طلب الشفيع الحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب النصف على ظن انه لا يستحق الا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهما لان كل واحد منهما لما لم يطلب الكل بطلت شفعته في النصف الذي لم يطلب فاذا بطلت شفعته في النصف تبطل في الكل كذا في فتاوى قاضيخان \*

الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به وفي الاجناس بين كيفية الشهادة .

فقال ينبغي ان يشهدوا ان هذه الدار التي بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لان علمها خرجت عن ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار لا يكفي لو شهدا ان الشفيع كان اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده او وهبها منه فذلك يكفي فلو اراد الشفيع ان يحلف المشتري بالله فله ذلك كذا في المحيط والذخيرة \* وعن ابي يوسف رح لو ادعى رجل دارا واقام بينة ان هذه الدار كانت في يدي ابيه مات وهي في يدي فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار بجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يدي رجل اقربانها لا خرفيعة بجنبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة ان الدار



سواء لان ذلك قد صار للمشتري ولا شفعة فيه فلا بالي هلكت بفعل المشتري او بغير فعله لان الثمرة لما انفصلت سقط حق الشفع عنهما فكانت في الاصل منفصلة ولو كان المشتري قبض الارض والنخل ولا ثمرة فيه ثم اشترى يده ثم جاء الشفع والثمر متعلق بالنخل فله ان يأخذ الارض والنخل والثمر بالثمن الذي وقع عليه البيع لا يزاد عليه شيء فان كان المشتري لما حدث الثمرة في يده وجزأه ثم جاء الشفع وهي قائمة او قد استهلكها المشتري ببيع او اكل فان الشفع يأخذ الارض والنخل بجميع الثمن ان شاء ولا سبيل له على الثمر كذا في السراج الوهاج \* ولو تصرف المشتري في الدار المشتراة قبل اخذ الشفع بان وهبها وسلمها او تصدق بها أو أجزأها وجعلها مسجدا وصلّى فيها أو وقفها وفتا وجعلها مقبرة ودفن فيها فللشفع ان يأخذ وينقض تصرف المشتري كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* يجب ان يعلم ان تصرف المشتري في الدار المشفوعة صحيح الى ان يحكم بالشفعة للشفع وله ان يبيع وان يؤجر ويطيّب له الثمن والاجر وكذا له ان يهدم وما اشبه ذلك من التصرفات غير ان للشفع ان ينقض كل التصرف الا القبض وما كان من تمام القبض الا يرى ان الشفع لو اراد ان ينقض قبض المشتري ليعيد الدار الى يد البائع ويأخذها منه لا يكون له ذلك كذا في الذخيرة \* لو اشترى نصف دار غير مقسوم اخذ الشفع حظه الذي حصل له بقسمته وليس له ان ينقض القسمة سواء كانت القسمة بحكم القاضي او بالتراضي بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفع نقضه لان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض ثم اذا لم يكن للشفع نقض قسمته كان له ان يأخذ نصيب المشتري في اي جانب كان وهو مروي عن ابي يوسف رح واطلاق الكتاب يدل عليه كذا في التبيين \* رجلان اشتريا دارا وهما شفعان ولها شفع ثالث اقتسماها ثم جاء الثالث فله ان ينقض القسمة اقتسماها بقضاء او غير قضاء كذا في الذخيرة \* رجل اشترى ارضا بمائة درهم ورفع منه التراب وباعه بمائة درهم ثم جاء الشفع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يأخذ الشفع الارض بنصف الثمن وهو خمسون درهما يقسم الثمن على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح عن الشفع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السعدي رح لا يطرح عن الشفع نصف الثمن وانما يطرح عند حصّة النقصان فلوان المشتري كبس الارض بعدما رفع منه التراب فاعادها كما كانت قبل ان يحضر الشفع ثم حضر الشفع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقال للمشتري ادفع

قيمة النقض ثلثمائة اثنان فيأخذ الشفيع الساحة بخمسة اثنان الثمن ولو احترق البناء او ذهب به السيل ولم يبق شيء من النقض يأخذ الشفيع الساحة بجميع الثمن لانه لم يبق في يد المشتري شيء له ثمن ولو لم يهدم المشتري البناء ولكن باعه من غيره من غير ارض ثم حضر الشفيع فله ان ينقض البيع يأخذ الكل كذا في المحيط \* وان نقض المشتري البناء قبل للشفيع ان شئت فخذ العرصه بحصتها وان شئت فدع وليس له ان يأخذ النقض وكذا اذا هدم البناء اجنبي وكذا اذا انهدم بنفسه ولم يهلك لان الشفعة سقطت عنه وهو عين فائده ولا يجوز ان يسلم للمشتري بغير شيء وكذا الوزن المشتري باب الدار وباعه تسقط عن الشفيع حصته كذا في السراج الوهاج \* واذا اشترى دارا فغرق نصفها فصار مثل الفرات يجري فيه الماء لا يستطيع رد ذلك عنها فللشفيع ان يأخذ الباقي بحصته من الثمن ان شاء واذا اشترى فوهب بناء الرجل او تزوج عليها وهدم لم يكن للشفيع على البناء سبيل ولكن يأخذ الارض بحصتها من الثمن وان كان لم يهدم فله ان يبطل تصرف المشتري يأخذ الدار كلها بجميع الثمن كذا في المبسوط \* اذا اشترى ارضا فيها نخل او شجر فيه ثمر واشترط ثمرة في البيع ثم جاء الشفيع والثمرة قائمة فله ان يأخذ ذلك اجمع استحسانا فان جاء وقد جرت البائع او المشتري او اجنبي فلا شفعة في الثمرة ويأخذ الارض والنخل بالحصه من الثمن ان شاء وعند حصه الثمرة يقسم الثمن على قيمة الارض والنخل والثمر يوم العقد فما اصاب الثمرة سقط عن الشفيع وقيل له خذ الارض والنخل بحصتهما ان شئت فان اخذها الشفيع وبقيت الثمرة في يد البائع فان محمد ارح قال يلزم المشتري الثمرة ولا خيار له في ردّها ولو كانت الثمرة قائمة فقبضها المشتري واكلها او باعها او تلنت في يده على وجه من الوجوه فاراد الشفيع الاخذ سقط عنه حصه الثمرة وان كان البيع قد وقع ولا ثمرة ثم اشترى في يد البائع بعد البيع قبل القبض ثم جاء الشفيع فانه يأخذ الارض والنخل والثمر وليس له ان يأخذ بعضها دون بعض ويكون عايه جميع الثمن ولو جرت البائع او المشتري او اجنبي وهو قائم في يد البائع او المشتري اخذ الشفيع الارض والنخل بحصته ان شاء وان كانت الثمرة ذهبت بغير فعل احد بان احترقت او اصابتها آفة فهلك فلم يبق منها شيء له قيمة اخذها الشفيع بجميع الثمن ان شاء وان شاء ترك ولو كان البائع او المشتري صرم الثمر ثم هلك بعد ذلك بغير فعل احد بان اصابه سيل فذهب به او نار فاحترق فان ابا يوسف رح قال ذلك

بخلاف الاسقاط من طريق الدلالة فانه لا يسقط حقه ثم لا بعد العلم واما الدلالة فهو ان يوجد من الشفيع ما يدل على رضاه بالعقد وحكمه للمشتري نحو ما اذا علم بالشراء فترك الطلب على الفور من غير عذر او قام عن المجلس او تشاغل عن الطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين وكذا اذا سلم الشفيع الدار من المشتري او سأل له ان يوليه اية او استأجرها الشفيع من المشتري او اخذها مزارعة او معاملة وذاك كله بعد العلم هكذا في البدائع \* ولو استودعه او استوصاه او سأل له ان يتصدق بها عليه فهو تسليم هكذا في التاتارخانية \* ولو قال المشتري او وكيلها بكذا فقال الشفيع نعم فهو تسليم هكذا في الذخيرة \* اما الضروري فبحوان يموت الشفيع بعد الطابئين قبل الاخذ بالشفعة فتبطل شفعته وهذا عندنا ولا تبطل بموت المشتري وللشفيع ان يأخذ من وارثه كذا في البدائع \* تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده صحيح علم الشفيع بوجوب الشفعة او لم يعلم وعلم من استقط اليه هذا الحق او لم يعلم كذا في المحيط \* اذا قال المشتري للشفيع انفقت عليها كذا في بنائها وانا وكيلها بذلك وبالثمن فقال نعم فهو تسليم منه كذا في المبسوط \* ذكر مسائل تسليم الشفعة في الباب العاشر من كتاب الصلح ولا يصح تسليم الشفعة بعد ما اخذ الدار بالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض كذا في التاتارخانية \* واذا سلم الشفيع الشفعة في هبة بعوض بعد التقبض ثم اقر البائع والمشتري انها كانت يباعا بذلك العوض لم تكن للشفيع فيها الشفعة وان سلمها في هبة بغير عوض ثم تصادقا انها كانت بشرط عوض او كانت يباعا للشفيع ان يأخذها بالشفعة واذا وهب لرجل دارا على عوض الف درهم فتبض احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة لانه اسقط حقه قبل الوجوب فلهبة بشرط العوض انما يصير كالبيع بعد التقبض وتسليم الشفعة قبل تقرر سبب الوجوب باطل كذا في المبسوط \* فاذا وهب الشفيع الشفعة او باعها من انسان لا يكون تسليمها هكذا ذكر في فتاوى اهل سمرقند وذكر شمس الاثمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة قبيل باب الشهادة اذا باع الشفعة كان ذلك تسليمها للشفعة ولا يجب المال وهو الصحيح وقد ذكر محمد ربح في شفعة الجامع ما يدل عليه كذا في المحيط \* اذا سلم الشفيع الشفعة ثم زاد بعد ذلك في المبيع عبدا او امته كان للشفيع ان يأخذ الدار بحصتها من الثمن واذا سلم الشفيع الشفعة ثم حط البائع من الثمن شيئا فله الشفعة لان الحط يلهحق باصل العقد كما لو اخبر بالبيع بالف وسلم فاذا ابيع بخمسة مائة كذا في الذخيرة \* اذا قال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار كان

من الارض ما احدثت كذا في فتاوى قاضيخان \* لو باع نصف دار من رجل ليس بشفيع وقاسمه  
بامر القاضي فقدم الشفيع ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري فانه لا تبطل شفعته  
فان باع البائع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشفعة الاولى ثم طلب الشفيع فانه ينظر ان قضى  
القاضي بالشفعة الاخيرة جعلها بينهما نصفين لان المشتري قد صار جارا لنصيب البائع كالشفيع  
فاستويا فيه وان بدأ فقضى بالاولى للاول قضي له بالاخيرة ايضا لانه لم يبق للمشتري الاول ملك كذا  
في محيط السرخسي \* ذكر في المنتقى قال اذا اشترى دارا بالف درهم ثم باعها بالدين فعلم الشفيع  
بالباع الثاني ولم يعلم بالاول فخاصم فيها فاخذها بالشفعة بالبائع الثاني بحكم الحاكم او بغير حكمه  
ثم علم بالبائع الاول فليس له ان ينقض ما اخذه وبطلت شفعته في الباع الاول وكذلك لو باعها  
صاحبها بالف ثم ناقضه المشتري وردّها ثم اشتراها منه الشفيع بالدين ولا يعلم بالبائع الاول ثم علم به  
لم يكن له ان ينقض شراءه كذا في المحيط \* ولو كان المشتري حين اشتراؤه بالف ناقضه الباع ثم اشتراه  
بالدين فاخذ الشفيع بالدين ولم يعلم بالبائع الاول ثم علم به لم يكن له ان ينقضه سواء كان بقضاء او بغير  
قضاء كذا في البدائع \* لو اشتراها بالف فزاده في الثمن التنازع الشفيع بالدين ولم يعلم بالالف فان اخذ  
بالالفين بقضاء ابطأت الزيادة وعليه الف وان اخذها برضاء كان الاخذ بمنزلة شراء مبتدأ فلم يبق  
حق الشفعة كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصى المشتري لاسنان كان للشفيع ان ينقض الوصية  
ويأخذ من الورثة والعهد عليهم كذا في التاتارخانية \* ولو اشترى قرية فيها بيوت واشجار ونخيل  
ثم انه باع الاشجار والبناء فقطع المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له  
الارض وما لم يقطع من الاشجار وما لم يهدم من البناء وليس له ان يأخذ ما قطع ويطرح عن الشفيع  
حصة ما قطع من الشجر وما هدم من البناء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى دارا فهدم بناءها  
ثم بنى فاعظم المنفعة فان الشفيع يأخذها بالشفعة ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء الذي  
كان فيها يوم اشترى ويستقط حصة البناء لان المشتري هو الذي هدم البناء وينتقض المشتري بناءها المحدث  
عندنا كذا في المبسوط \* الباب التاسع في ما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته وما لا يبطل وما يبطل به  
حق الشفعة بعد ثبوته نوعان اختياري وضروري والاختياري نوعان صريح وما يجري مجراه ودلالة  
اما الاول فنحو ان يقول الشفيع ابطلت الشفعة او اسقطتها وابرأتك عنها وسلمتها او نحو ذلك سواء  
علم بالبائع او لم يعلم بعد ان كان بعد البيع لان استقاط الحق صريح يستوي فيه العلم والجهل

لغيره لا تبطل لانه اسقاط والاسقاط يحتمل التعليق كذا في الوجيز للكردي \* لو قال الشفيع للبائع سلمت لك الشفعة ان كنت بعنها من فلان لنفسك فكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليما وفي فتاوى الفقيه ابى الليث رح اذا قال الشفيع للمشتري سلمت لك شفعة هذه الدار فاذا هو قد اشتراها لغيره فهو على شفيعته وفي فتاوى الفضلي رح ان هذا تسليم للأمر والمختار المذكور في فتاوى ابى الليث رح هكذا ذكر الصدر الشهيد رح وفي الحاوي اذا قال المشتري اشتريتها لنفسي فسلم الشفيع الشفعة ثم ظهر انه اشتراها لغيره قال محمدرح بطلت شفيعته وقال ابو حنيفة رح لا تبطل كذا في المحيط \* واذا سلم الجار الشفعة مع قيام الشريك صح تسليمه حتى لو سلم الشريك بعد ذلك شفيعته لا يكون للجار ان يأخذ الشفعة كذا في الذخيرة \* واذا وجبت الشفعة للعبد المأذون فسلمها فهو جائز ان كان عليه دين او لم يكن عليه دين وان سلمها مولاه جاز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لم يجز تسليم المولى عليه كذا في المبسوط \* ولا يجوز تسليمه بعد الحجر كذا في التاثير خانية \* وتسليم المكاتب شفيعته جائز ايضا كذا في المبسوط \* ولو اخبر بالبيع بقدر من الثمن او جنس منه او من فلان فسلم فظهر خلافه هل يصح تسليمه فالاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر ان كان لا يختلف غرض الشفيع في التسليم اصح التسليم وبطلت شفيعته وان كان يختلف غرضه لم يصح وهو على شفيعته كذا في البدائع \* ولو اخبر ان الثمن الف درهم فسلم ثم تبين ان الثمن مائة دينار قيمتها الف درهم او اقل او اكثر فعندنا هو على شفيعته ان كانت قيمتها اقل من الف والا فتسليمه صحيح كذا في المبسوط \* واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة واذا قيل له ان المشتري زيد فسلم ثم علم انه عمرو وزيد صح تسليمه لزيد وكان له ان يأخذ نصيب عمرو كذا في الجوهرة النيرة \* ولو اخبر ان الثمن الف فسلم فاذا الثمن اقل من ذلك فهو على شفيعته ولو كان الثمن الفا واكثر فلا شفعة كذا في الذخيرة \* ولو اخبر ان الثمن شيء مما يكال او يوزن فسلم الشفعة فاذا الثمن صنف آخر مما يكال او يوزن فهو على شفيعته على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما اخبره او اقل او اكثر من حيث القيمة كذا في المحيط \* ولو اخبر ان الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر انه كان مكيلا او موزونا او اخبره ان الثمن الف درهم فاذا هو مكيلا او موزون فهو على شفيعته على كل حال كذا في خزائن المفتين \* ولو اخبر ان الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر انه شيء آخر من ذوات القيم بان اخبر ان الثمن دار فاذا الثمن عبد فجواب محمدرح في الكتاب انه

تسليماً صحيحاً وإن لم يعين أحداً وكذلك لو قال للبائع سلمتُ لك شفعة هذه الدار والدار في يد البائع كذا في المحيط \* ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار إلى المشتري سلمتُ الشفعة لك صح استحساناً ولو قال سلمتُ الشفعة بسببك أو لاجلك صح تسليمه قياساً واستحساناً كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا كان المشتري وكيلاً من جهة غيره بشراء الدار فقال الشفيع سلمتُ شفعة هذه الدار ولم يعين أحداً كان تسليمه صحيحاً وكذلك لو قال للوكيل سلمتُ لك شفعة هذه الدار والدار في يد الوكيل صح التسليم قياساً واستحساناً ولو قال ذلك للوكيل بعد ما دفع الدار إلى الموكل صح التسليم استحساناً وإذا كان المشتري وكيلاً من غيره بالشراء فقال له الشفيع سلمتُ لك شفعة هذه الدار خاصة دون غيرك كان هذا تسليمه صحيحاً للآمر كذا في المحيط \* ولو قال لاجنبي سلمتُ شفعة هذه الدار سقطت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الشفيع لاجنبي ابتداءً سلمتُ شفعة هذه الدار لك أو قال اعرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا تبطل شفعته قياساً واستحساناً ولو قال لاجنبي سلمتُ الشفعة للموكل أو قال اعرضت عنها للموكل لا جلك وشفاعتك صح تسليمه للآمر وتبطل شفعته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لشفيع اجنبي سلمتُ الشفعة للموكل فقال قد سلمتها لك أو وهبتها أو اعرضت عنها كان تسليمه في الاستحسان لأن الاجنبي إذا خاطبه بالتسليم لزيد فقال قد سلمتها لك فإن هذا كلام خرج مخرج الجواب فصار كأنه قال سلمتها لك لاجلك وإن قال الشفيع لما خاطبه الاجنبي قد سلمت لك شفعة هذه الدار وهبت لك شفعتها أو بعته منك لم يكن ذلك تسليمًا لأن هذا كلام مبتدأ فلا ينطوي تحت الجواب لاستقلاله بنفسه فلا يكون تسليمًا كذا في السراج الوهاج \* وإذا قال اجنبي للشفيع أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة فسلم كان تسليمه صحيحاً ولا يجب المال ولو قال أصالحك على كذا على أن تكون الشفعة لي كان الصلح باطلاً وهو على شفعته كذا في التاتارخانية \* ولو أن اجنبيًا قال للشفيع أصالحك على كذا من الدراهم على أن تسلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفيع لا يجب المال على الاجنبي ولا تبطل شفعته وإن قال الشفيع للبائع سلمتُ لك بيعك أو قال للمشتري سلمتُ لك شراءك بطلت شفعتها وإن قال لاجنبي سلمتُ لك شراء هذه الدار لم يكن ذلك تسليمًا ولا تبطل شفعته كذا في فتاوى قاضيخان \* تعليق ابطالها بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها ان كنت اشتريت لاجل نفسك فإن كان اشتراه لغيره

وأن كان الشفيع شريكا وجارا فباع نصيبه الذي يشفع فيه كان له أن يطلب الشفعة بالجوار كذا في البدائع \* سئل أبو بكر عن سلم على المشتري ثم طلب الشفعة قال تبطل شفيعته كذا قال ليث بن مشاور قال إبراهيم بن يوسف رح لا تبطل روي عن محمد رح وبه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* وهو المختار كذا في الخلاصة والمضمرات \* ولو كان المشتري واقف مع الابن فسلم الشفيع على ابن المشتري بطلت شفيعته بخلاف ما إذا سلم على المشتري فإن سلم على أحدهما بان قال السلام عليك ولا يدري على من سلم سئل الشفيع أنه سلم على الابن أو على الأب فإن قال على الأب لا تبطل شفيعته وإن قال على الابن تبطل شفيعته وإن اختلفا فقال المشتري سلمت على ابني وتد بطلت شفيعتك وقال الشفيع سلمت عليك فالقول قول الشفيع كذا في الذخيرة \* ولو أخبر ببيع الدار فقال الحمد لله فقد أعت شفيعتها أو سبحان الله فقد أعت شفيعتها فهو على شفيعته في رواية محمد رح كذا في البدائع \* سئل البيهقي فقال الحمد لله قد طلبت شفيعتها لا تبطل في المختار كذا في الوجيز للكردي \* وقال الناطقي على تياس قوله سبحان الله أو كيف أصبحت أو كيف أمست إذا قال للمشتري حين لقيه أطال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفيعته كذا في الظهيرية \* وكذلك لو قال (شفيعه مراست خواستم ويا فتم) فهو على هذا كذا في الذخيرة \* أو سأله عن حوائجه أو عرض عليه حاجة ثم طلبها بطلت شفيعته وإن سأله عن ثمنها فأخبره به ثم طلبها بطلت شفيعته كذا في المضمرات \* داربعت فقال البائع أو المشتري الشفيع إبراهيم أنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه يجب له قبلها شفعة لا شفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى إن كان بحال لو علم بذلك لا يبرأها كذا في المحبط \* ولو أخبر بالبيع وهو في الصلوة فمضى فيها فإن كان في الفرض لا تبطل شفيعته وكذا إذا كان في الواجب وإن كان في السنة فكذلك لأن هذه السنن الراتبة في معنى الواجب سواء كانت السنة ركعتين أو أربعاً كالاربع قبل الظهر حتى لو أخبر بعد ما صلى ركعتين فوصل بهذا الشفع الثاني لم تبطل شفيعته لأنهما بمنزلة صلوة واحدة واجبة كذا في البدائع \* في فتاوى أبي الليث رح وفي واتعات الناطقي إذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها إرباعاً واستأفعن محمد رح لا تبطل شفيعته قال الصدر الشهيد والمختار أنه تبطل لأنه غير معذور كذا في الذخيرة والمحبط والمضمرات والكبرى \* وفي فتاوى آهوا خبر وقت الخطبة فلم يطلب حتى فرغ الإمام من الصلوة إن كان قريباً بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والآفة يختلف المشائخ ولو أخبره بعد ما كان

على شفعته من غير فصل قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية هذا الجواب صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر اقل من قيمة ما اخبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر مثل قيمة ما اخبر به او اكثر ولو اخبر ان الثمن عبد قيمته الف او ما شبه ذلك من الاشياء التي هي من ذوات القيم ثم ظهر ان الثمن دراهم او دينار فجواب محمدرح انه على شفعته من غير فصل وبعض مشائخنا خرج قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا كان ما ظهر اقل من قيمة ما اخبر به ما اذا كان مثل قيمة ما اخبر به او اكثر فلا شفعة له ومنهم من قال هذا الجواب صحيح على الإطلاق بخلاف المسئلة الاولى ولو اخبر ان الثمن عبد قيمته الف فظهر ان قيمته اقل من الف فله الشفعة وان ظهر ان قيمته الف او اكثر فلا شفعة ولو اخبر ان الثمن الف فسلم ثم ظهر ان الثمن شيء من ذوات القيم فلا شفعة له الا اذا كان قيمة الثمن اقل من قيمة الف درهم كذا في المحيط \* ولو اخبر بشراء نصف الدار فسلم ثم ظهر ان المشتري اشترى الكل فله الشفعة ولو اخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر انه اشترى النصف فلا شفعة له قال شيخ الاسلام في شرحه هذا الجواب محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بان اخبر انه اشترى الكل بالف فسلم ثم ظهر انه اشترى النصف بالف اما اذا اخبر انه اشترى الكل بالف ثم ظهر انه اشترى النصف بخمسة مائة يكون على شفعته كذا في الذخيرة \* ولو سلم الشفعة في النصف بطلت في الكل ولو طلب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليمًا منه للشفعة في الكل اختلف فيه ابو يوسف ومحمدرح قال ابو يوسف رح لا يكون تسليمًا كذا في البدائع \* وهو الاصح لان طلب التسليم النصف لا يكون تسليمًا للباني لا صريحًا ولا دلالة كذا في محيط السرخسي \* ولو ان الشئ باع نصف داره او ثلثها واكثر من ذلك بعد ان يبقى منها شيء وما باع شائع فله الشفعة بباقي كذا في السراج الوهاج \* الشئ اذا ادعى رتبة الدار المشفوعة انها له لا بالشفعة تبطل شفعته وان طلب الشفعة ثم ادعى رتبة الدار المشفوعة انها له لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان صالح من شفعته على عوض بطلت الشفعة ورد العوض لان حق الشفعة ثبت بخلاف القياس لدفع الضرر فلا يظهر ثبوته في حق الاعتياض ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط فبالفساد او لم يلو قال الشئ استقطب شفعتي فيما اشتريت على ان تسقط شفعتك فيما اشتريت فانه تسقط شفعته وان لم يقط المشتري شفعته فيما اشترى الشئ واسقاط الشفعة بالعوض المالي شرط فاسد لانه غير ملائم لانه اعتياض عن مجرد الحق في المحل وهو حرام ورشوة هكذا في الكافي \*



تقوم والقول في قيمة البناء قول المشتري فان قامت لاحدهما بينة قبلت وان اقاما جميعا البينة قال ابو يوسف رح البينة بينة الشفيع على قياس قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح البينة بينة المشتري على قياس قول ابي حنيفة رح وان اختلفنا في صفة الثمن بان قال المشتري اشتريت بشمن معجل وقال الشفيع لابل اشتريته بشمن مؤجل فالقول قول المشتري واما الذي يرجع الى المبيع فهو ان يختلف فيما وقع عليه البيع انه وقع عليه بصفة واحدة ام بصفتين نحو ما اذا اشترى دارا فقال المشتري اشتريت العرصه على حدة بالف وقال الشفيع بل اشتريتها جميعا بالثمنين فالقول قول الشفيع واثبهما اقاما البينة قبلت وان اقاما جميعا البينة ولم يوقتا وقتا فالبينة بينة المشتري عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح البينة بينة الشفيع هكذا في البدائع \* وفي المنتقى بن سماعه عن محمد رح رجل اشترى من رجل دارا ولهما شفيعان فأتى اليه احدهما بطلت شفعته وقال المشتري اشتريتها بالف فصدقه الشفيع في ذلك واخذها بالف ثم ان الشفيع الثاني جاء فاقام بينة ان المشتري كان اشتراه بخمس مائة فالشفيع الثاني يأخذ من الشفيع الاول نصفها ويدفع اليه مائتي درهم وخمسين ويرجع الشفيع الاول على المشتري بمائتي درهم وخمسين وبقي في يد الشفيع الاول نصف الدار بخمس مائة وفيه ايضا رجل اشترى من رجل دارا وقبضها فجاء الشفيع فطلب الشفعة فقال المشتري اشتريتها بالثمنين وقال الشفيع لابل اشتريت بالف ولم يكن للشفيع بينة وحلف المشتري على ما ذكر واخذ الشفيع بالف درهم ثم قدم شفيع آخر فاقام بينة على الشفيع الاول ان البائع كان باع هذه الدار من فلان بالف فانه يأخذ نصف الدار بخمس مائة ويرجع الشفيع الاول على المشتري بخمس مائة حصه النصف الذي اخذه الشفيع الثاني ويقال للشفيع الاول ان شئت اعد البينة على المشتري من قبل النصف الذي في يديك والا فلا شيء لك ومعنى المسئلة ان الشفيع الاول لو قال للمشتري ان الثماني اثبت بالبينة ان الشراء كان بالف فيكون بمقابله النصف الذي في يدي خمس مائة على ان ارجع عليك بخمس مائة ليس له ذلك الا اذا اعد البينة ان الشراء كان بالف لما اشار اليه في الكتاب ان الشفيع الثاني انما يستحق بينته نصف الدار ومعناه ان بينة الشفيع الثاني لما عمل في نصف الدار يثبت الشراء بالف في حق ذلك النصف الذي استحقه الشفيع الثاني لا في حق النصف الذي في يد الشفيع الاول فيحتاج الشفيع الاول الى اعادة البينة ليثبت الشراء بالالف في النصف الذي في يده فيستحق الرجوع على المشتري بالخمس مائة الزائدة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية

فعدة الاخيرة فلم يطلب حتى قرأ الدعوات الى قوله ربنا آتنا في الدنيا والدين حسنة ثم سلم بطلت  
 كذا في التاتارخانية في الفصل الحادي عشر فيما تبطل شفعته \* وفي التوازل اذا اراد ان يفتح الصلوة  
 مع الامام بجماعة فام يذهب في طلبها تبطل شفعته كذا في التاتارخانية في فصل الثالث عشر  
 في طلب الشفعة \* الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة  
 في الشفعة الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري اما ان يرجع الى الثمن واما ان يرجع الى المبيع  
 اما الذي يرجع الى الثمن فلا يخلو اما ان يقع الاختلاف في جنس الثمن واما ان يقع في قدرة واما  
 ان يقع في صفته فان وقع في الجنس بان قال المشتري اشترت بمائة دينار وقال الشفيع بالف درهم  
 فالقول قول المشتري لان المشتري اعرف بجنس الثمن من الشفيع فيرجع في معرفة الجنس اليه  
 كذا في البدائع \* واذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري والا يتحالفان  
 ولو اقاما البينة فالبينة بينة الشفيع عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم البينة بينة المشتري  
 واذا ادعى المشتري ثمن او ادعى البائع اقل منه ولم يتبض الثمن اخذها الشفيع بما قال البائع  
 وكان ذلك حطاعا من المشتري ولو ادعى البائع اكثر يتحالفان ويترادان وايهما نكل ظهران الثمن  
 ما يقوله الآخر فخذها الشفيع بذلك وان حلفا يفسخ القاضى البيع بينهما ويأخذها الشفيع بقول  
 البائع وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول البائع ولو كان  
 ندد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بالف وقبضت الثمن فخذها الشفيع بالالف ولو قال  
 قبضت الثمن وهوالف لم يلتفت الى قوله كذا في الهداية \* ولو اشترى دارا بعرض ولم يتقابضا  
 حتى هلك العرض وانتقض البيع فيما بين البائع والمشتري او كان المشتري قبض الدار  
 ولم يسلم العرض حتى هلك او انتقض البيع فيما بين البائع والمشتري وبقي للشفيع حق الشفعة  
 بقيمة العرض ثم اختلف البائع والمشتري في قيمة العرض فالقول قول البائع مع يمينه فان اقام  
 احدهما بينة قبلت بينته وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند ابي حنيفة ومحمد رحم وهو  
 قول ابي حنيفة رحم ولو هدم المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن ثم اختلفا  
 في قيمة البناء واتفقا على ان قيمة الساحة هي او اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا  
 في قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري مع يمينه وان اختلفا في قيمة البناء والساحة فان الساحة

ولو قال المشتري بعثنيها بخمرا وخنزير وقال البائع بعثها بالف درهم فالقول قول المشتري لان البيع بخمرا لجواز له بالحال وانما يجعل القول قول من يدعي الجواز في عقد له جواز بحال بخلاف البيع باجل فاسد او بالف ورطل من خمر فاما على قول ابي حنيفة ومحمد رح اذا اتفقا على الفساد وكذا بهما الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كما لو اتفقا على البيع بشرط الخيار للبائع وكذا بهما فيه الشفيع كذا في الذخيرة \* اشترى عشرة الضيعة بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة في العشر دون الباقي فلو اراد ان يحلف بالله ما اردت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لايلزمه واستحلفه بالله ما كان البيع الا ول تلجئة فله ذلك لانه معنى لو اقر به يلزمه وهو خصم وهو تاويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الاستحلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك اي اذا ادعى ان البيع الاول كان تلجئة كذا في القنية \* في الاجناس اذا قال المشتري اشتريت هذه الدار لابني الصغير وانكر شفعة الشفيع فلا يمين على المشتري ان كان الشفيع اقر ان له ابنا صغيرا وان انكر ان له ابنا يحلف الشفيع بالله ما تعلم ان له ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه الخصومة وقبل تسليم الدار هو خصم الشفيع كذا في الذخيرة \* واذا اشترى من امرأة فاراد ان يشهد عليها فلم يجد من يعرفها الا من له الشفعة فان شهدا تهم لا تجوز عليها ان انكرت ذلك كذا في المحيط \* واذا شهدا بالبائع على الشفيع بتسليم الشفعة والدار في يد البائع ان كان البائع يدعي تسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما الا نهما بهذه الشهادة لا يجبران الى ابيهما مغنما ولا يدفعان عنه مغرما واذا شهد البائعان على الشفيع بتسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري لانهما كانا خصمين في هذه الدار قبل التسليم الى المشتري ومن كان خصما في شيء لا تقبل شهادته فيه وان لم يبق خصما اما ابناه ما كانا خصمين في هذه الدار هذا اذا شهدا بالبائع على الشفيع بتسليم الشفعة فاما اذا شهدا على المشتري بتسليم الدار الى الشفيع فانه لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد الاب او في يد المشتري وسواء يدعي الاب او لم يدع كذا في المحيط \* وان كانت الدار لثلاثة نفر وشهد اثنان منهم انهم جميعا باعوها من فلان وادعى ذلك فلان جحد الشريك له تجز شهادتهم على الشريك والشفيع ان يأخذ ثلثي الدار بالشفعة وان انكر المشتري الشراء فاقربه الشركاء جميعا فشهدا تهم ايضا باطله وللشفيع ان يأخذ الدار كلها بالشفعة كذا في المبسوط \* واذا وكل الرجل رجلا بشراء دار وبيعها فاشترى اوباع وشهدا بالبائع على الشفيع بتسليم الشفعة فان كان

ولو اشترى دار افجاء الشفيع فاحذها بالف درهم من المشتري بقوله ثم وجد بينه ان المشتري اشتراها بخمس مائة قبلت بينته ولو صدق المشتري او لا فبينته على خلاف ذلك لا تقبل كذا في التا تاريخية \*

اتفق البائع والمشتري ان البيع كان بشرط الخيار للبائع وانكر الشفيع فالقول قولهما في قول ابي حنيفة ومحمد رحم واحد الروايتين عن ابي يوسف رحم ولا شفعة للشفيع لان البيع ثبت باقرارهما وانما ثبت على الوجه الذي اقر به وفي الجامع اذا ادعى البائع الخيار وانكر المشتري والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحسانا لان الخيار لا يثبت الا بالشرط والبائع يدعي احداث الشرط والمشتري ينكر وكذا لو ادعى المشتري الخيار وانكر البائع والشفيع ذلك فالقول قول البائع وبأخذ الشفيع كذا في المحيط \* رجلا ن تبايعا فطلب الشفيع الشفعة بحضرتهم فقال البائع كان البيع بيننا بيع معاملة وصدقه المشتري على ذلك لا يصدقان على الشفيع بل القول لمن ادعى جوازه الا اذا كان الحال يدل عليه بان كان المبيع كثيرا القيمة وقد بيع بثمن قليل لا يباع به مثله فحينئذ يكون القول لهما ولا شفعة للشفيع كذا في خزائن المفتين \* في المنتقى باع دارا من رجل ثم ان المشتري والبائع تصادقا ان البيع كان فاسدا وقال الشفيع كان جائزا فالقول قول الشفيع ولا اصدقهما على فساد البيع في حق الشفيع بشيء واودعهما واحدهما وانكرا لآخر اجعل القول فيه قول الذي يدعى الصحة فاذا زعم ان البيع كان فاسدا بشيء اجعل القول فيه قول من يدعى الفساد فاني اصدقهما ولا اجعل للشفيع شفعة نريد بهذا ان البائع مع المشتري اذا اتفقا على فساد البيع بسبب لاختلاف البائع والمشتري فيما بينهما في فساد العقد بذلك السبب لا يصدق القول قول من يدعى الجوار نحو ان يدعي احدهما اجلا فاسدا او خيارا فاسدا فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب لا يصدقان في حق الشفيع واذا اتفقا على فساد البيع بسبب لاختلافهما بينهما في فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعى الفساد فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب يصدقان في حق الشفيع وبين ذلك في المنتقى فقال لو قال المشتري للبائع بعثنيها بالف درهم ورطل من خمر فقال البائع صدقت لم اصدقهما على الشفيع ولو قال بعثنيها بخمر وصدقه البائع فلا شفعة للشفيع هذا هو لفظ المنتقى وجعل القدوري في كتابه المذكور في المنتقى قول ابي يوسف رحم في احدي الروايتين منه قال القدوري كان ابا يوسف رحم على هذه الرواية يعتبر هذا الاختلاف بالاختلاف بين المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما فقال المشتري بعثنيها بالف درهم ورطل من خمر وقال البائع لا بل بعثها بالف درهم فالقول قول البائع

وان اقاما البينة على قيمته ذكرهنا ان البينة بينة الشفيع عند ابي حنيفة رح هكذا في المحيط \*  
 واذا اشترى الرجل دارا بالف درهم ثم اختلف الشفيع والمشتري فقال المشتري احدثت  
 فيها هذا البناء وكذب به الشفيع فالقول قول المشتري وان اقاما البينة فالبينة بينة الشفيع وعلى هذا  
 اختلافهما في شجر الارض ولكن انما يقبل قول المشتري اذا كان محتملا حتى اذا قال احدثت  
 فيها هذه الاشجار اس لم يصدق على ذلك وكذلك فيما شبهه من البناء وغيره وان قال اشتريتها  
 منذ عشر سنين واحدثت فيها هذا فالقول قوله كذا في المبسوط \* ولو قال المشتري باعنى الارض  
 ثم وهب لى البناء او قال وهب لى البناء ثم باعنى الارض وقال الشفيع بل اشتريتها معا فالقول  
 للمشتري ياخذ المبيع بلا بناء ان شاء كذا في محيط السرخسي \* وان قال البائع لم اهب لك البناء  
 فالقول قوله مع يمينه وياخذ بناءه وان قال قد وهبته لك كانت الهبة جائزة كذا في المبسوط \* ولو قال  
 المشتري وهب لى هذا البيت مع طريقه من هذه الدار ثم اشتريت بقيتها وقال الشفيع لا بل اشتريت  
 الكل فالشفيع الشفعة فيما افراند اشترى ولا شفعة فيما ادعى من الهبة وايهما اقام البينة قبلت بينته وان  
 اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المشتري عند ابي يوسف رح لانها تثبت زيادة الهبة وينبغي ان تكون  
 البينة بينة الشفيع عند محمد رح لانها تثبت زيادة الاستحقاق كذا في البدائع \* وان اقرب هبة البيت  
 للمشتري وادعى المشتري ان الهبة كانت قبل الشراء فلا شفعة للجار لانه شريك في الحقوق وقت  
 شراء الباني والجاري يقول لا بل كان الشراء قبل الهبة لى الشفعة فيما اشتريت فالقول قول الشفيع  
 واذا قامت البينة على الهبة قبل الشراء فان صاحبها اولى بالشفعة من الجار كذا في المحيط \*  
 فان جدد البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه ان صدق البائع المشتري فيما قال كان  
 البيت للموهوب له ولا يصدق ان على ابطال الشفعة في الدار الا ان تقوم البينة على الهبة قبل شراء الدار  
 فيصير المشتري شريكا في الدار فيقدم على الجار كذا في فتاوى فاضيل خان \* ولو اشترى دارين ولهما شفيع  
 ملاصق فقال المشتري اشتريت واحدة بعد واحدة فانا شريك في الثانية وقال الشفيع لا بل  
 اشتريتها صفقة واحدة فلى الشفعة فيهما جميعا فالقول قول الشفيع لان المشتري اقرب بهما وذلك  
 سبب ثبوت الحق ثم يدعى حقا لنفسه بدعى تفريق الصفقة فالقول للشفيع ولو قال المشتري  
 اشتريت ربعا ثم ثلثة ارباع فلك الربع وقال الشفيع بل اشتريت ثلثة ارباع ثم ربعا فالقول للشفيع لان  
 المشتري اقرب شري ثلثة ارباع وهو سبب لثبوت حق الشفعة ثم ادعى ما يسقطه وهو تقدم الربع في البيع

التوكيل بالشراء لا تقبل شهادة تهما سواء كانت الدار في يد البائع او في يد الوكيل او في يد الموكل وان كان التوكيل بالبيع فان كانت الدار في يد الموكل او في يد الوكيل لا تقبل شهادة تهما لانهما يشهدان على ابيهما بتقرر الملك لابيهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادة تهما كذا في المحيط \* واذا شهد البائعان على المشتري ان الشفع قد طلب الشفعة حين علم بالشراء والشفيع مقرانه منذ ايام وقال المشتري وما طلب الشفعة فشهادة البائعين باطلة وكذلك شهادة اولادهما كما لو شهدا على المشتري بتسليم الدار الى الشفع وان قال الشفع لم اعلم بالشراء الا الساعة فالقول قوله مع يمينه فان شهدا البائعان انه علم منذ ايام فشهادة تهما باطلة ان كانت الدار في ايديهما او في يد المشتري كذا في المبسوط \* قامت بينة ان الشفع سلم الشفعة وقامت بينة ان البائع والمشتري سلم الدار رضي بها للذي في يده كذا في محيط السرخسي \* واذا كفل رجلان بالدرك للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار الى الشفع بالشفعة فشهادة تهما باطلة وكذلك ان شهدا ان الشفع سلم الشفعة فهما بمنزلة البائعين في ذلك لا تقبل شهادة تهما كذا في المبسوط \* اذا اقر المشتري انه اشترى هذه الدار بالف درهم واخذها الشفع بذلك ثم ادعى البائع ان الثمن الفان واقام على ذلك قبلت بينته وكان للمشتري ان يرجع على الشفع بالف آخروا ان اقر ان الثمن الف وكذلك اذا ادعى البائع انه باعها من هذا المشتري بعرض بعينه واقام على ذلك بينة القاضي بسمع بينته وبقي له بذلك على المشتري وسلم الدار للشفيع بقيمة ذلك العرض فان كان ما اخذ المشتري وذلك الف اقل من قيمة العرض رجع على الشفع بما زاد على الف الى تمام قيمة العرض وان كان اكثر من قيمة الارض رجع الشفع عليه بما زاد على قيمة العرض الى تمام الف واذا تزوج امرأة على ان ترد على الزوج الفاحتى وجبت الشفعة في حصته الا عند ابي يوسف ومحمد رح فاختلغا في مهر مثلها وقت العقد فقال الزوج كان مهر مثلها الف وللشفيع نصف الدار وقال الشفع كان مهر مثلها خمسمائة ولي ثلثا الدار فالقول قول الزوج مع يمينه وان اقاما البينة فالبينة للمشتري عندهما كما لو اختلفا في مقدار قيمة البناء الهالك فاذا ادعى على رجل حقا في ارض او دار فصالحه على دار للشفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى فان اختلفا في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعى وهو المأخوذ منه وان اقاما

او مكاتباً كذا في المبسوط \* واذا اراد ان ياب الشفعة بالشركة فاقام بينة ان لموكله فلان نصيبا من هذه الدار المبيعة ولم يبينوا مقداره لا يقبل ذلك منه ولا يتقضى له بالشفعة كذا في الذخيرة \*

واذا وكل رجل رجلا باخذ دار له بالشفعة ولم يعلم الثمن صح التوكيل واذا اخذها الوكيل بدا اشتراها المشتري لزم الموكل وان كان ذلك ثمنا كثيرا بحيث لا يتغابن الناس فيها سواء اخذها بتقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط \* واذا وكل رجل الشفيع ان يأخذ الدار له بالشفعة فظاهر الشفيع ذلك فليس له ان يأخذها لان طلبه لغيره تسليم منه للشفعة فانما يطلب البيع من الموكل ولو طلب البيع لنفسه كان به مسلما للشفعة فاذا طلبها لغيره اولى ولما كان اظهارة ذلك بمنزلة التسليم للشفعة استوى فيه ان يكون المشتري حاضرا او غير حاضرا فان اسرد ذلك حتى اخذها ثم علم بذلك فان كان المشتري سلمها اليه بغير حكم فهو جائز وهي للآمر لانه ظهر انه كان مسلما لشفعته ولكن تسليم المشتري اليه سمحا بغير قضاء بمنزلة البيع المبدأ فكان اشتراها للآمر بعد ما سلم الشفعة وان كان القاضي قضى بها فانها ترد على المشتري الاول لانه لما ظهر انه كان مسلما لشفعته تبين ان القاضي قضى على المشتري الاول بغير سبب فيكون قضاءه باطلا فترد الدار عليه كذا في المبسوط \* ولا يصح توكيل الشفيع المشتري باخذ الشفعة سواء كانت الدار في يده او في يد البائع كذا في المحيط \* ولو وكل البائع بالاخذ بالشفعة جاز ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يجوز ذلك واذا قال قد وكلتك بطلب الشفعة بكذا درهما واخذه فان كان الشراء وقع بذلك او باقل فهو وكيل وان كان باكثر فليس بوكيل وكذلك لو قال وكلتك بطلبها ان كان فلان اشتراها فاذا قد اشتراها غيره لا يكون وكلا واذا وكل رجلين بالشفعة فلا حد هما ان يخاصم الآخرو ولا يأخذ احدهما بدون الآخر واذا سلم احد هما الشفعة عند القاضي جاز على الموكل كذا في المبسوط \* واذا وكل وكلا يأخذ الشفعة فليس للوكيل ان يوكل غيره الا ان يكون الامر اجاز ماصنع فان اجاز ماصنع ووكل الوكيل وكلا واجاز ماصنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني ان يوكل غيره الوكيل بالشفعة اذا سلم الشفعة ذكر في شفعة الاصل انه ان سلم في مجلس القاضي صح وان سلم في غير مجلس القاضي لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول ثم رجع ابو يوسف رح من هذا وقال يصح تسليمه في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فعلى رواية كتاب الشفعة

فلا يصدق ولو قال المشتري اشتريت صفقة واحدة وقال الشفيع اشتريت نصفاناً أخذ النصف فالقول للمشتري وبأخذ الشفيع الكل او يدع كذا في محيط السرخسي \* رجل اقام البيعة انه اشترى هذه الدار من فلان بالف درهم واقام آخر البيعة انه اشترى منه هذا البيت بطريقه بمائة درهم منذ شهر قضيت بالبيت بينهما لصاحب الشهر ثم له الشفعة فيما بقي من الدار ولولم يوقت شهود صاحب البيت قضيت بالبيت بينهما نصفين وقضيت ببقية الدار للذي اقام البيعة على انه اشترى كلها ولا شفعة لواحد منهما على صاحبه لانه ثبت سبق شراء احدهما ولو كانت الداران متلازمتين فاقام رجل بيعة انه اشترى احدهما منذ شهر بالف درهم واقام آخر بيعة انه اشترى الاخرى منذ شهرين قضيت له بشراء هذه الدار منذ شهرين كلما وقت شهوده جعلت له الشفعة في الدار الاخرى ولولم يوقنا قضيت لكل واحد منهما بدارة ولم اقض بالشفعة له وكذلك لو كان احدهما قبض الدار ولم يقبض الاخر ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا في المبسوط \* رجل اشترى دارا فادعى الشفيع ان المشتري هدم طائفة من الدار كذب المشتري كان القول قول المشتري والبيعة بينة الشفيع كذا في فتاوى فاضل خان \* الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل بالشفعة وما يتصل به واذا اقر المشتري بشراء الدار وهي في يده وجبت فيها الشفعة وخصمه الوكيل ولا تقبل من المشتري بيعة انه اشتراها من صاحبها اذا كان صاحبها غائبا حتى لو حضر صاحبها بعد اقامة المشتري البيعة على الشراء منه وصدقه فيما اقر له من الملك وكذبه فيما ادعى من الشراء يسترد الدار من يد الشفيع ويسلم الى البائع لانهم اتفقوا على ان اصل الملك كان له ولم يثبت النقل من المشتري ولكن يحلف صاحبها بالله ما بعثها من هذا المشتري فاذا حلف حينئذ ترد الدار عليه فان قامت بيعة بمحضر صاحبها انه باعها من المشتري يثبت الشراء وتسلم الدار للشفيع وتقبل هذه البيعة من المشتري ومن الشفيع وان اقر البائع بالبيع وانكر المشتري والدار في يد البائع قضى بالشفعة كذا في المحيط \* واذا اقر المشتري بالشراء وقال ليس لفلان فيها شفعة سألت الوكيل البيعة على الحق الذي وجبت له بالشفعة من شركة او جوار فاذا اقامه قضيت له بالشفعة وذاك بان يقيم البيعة على ان الدار التي الى جنب المبيعة ملك لموكله فلان فاذا اقام البيعة ان الدار التي الى جنب الدار المبيعة في يد موكله لم اقبل ذلك منه قال ولا اقبل من ذلك شهادة ابني الموكل وابويه وزوجته ولا شهادة المولى اذا كان الوكيل او الموكل عبدا له



السراج الوهاج \* ولو قال المشتري قبل ان يخاصمه الشفيع اشتريت لفلان وسلم اليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري ولو اقر بذلك بعد ما خاصمه الشفيع لم تسقط الخصومة منه ولو اقام بينه انه قال قبل شرائه انه وكيل فلان لم تقبل بينته وروي عن محمد ربح انه تقبل بينته لدفع الخصومة حتى يحضر المقر له كذا في محيط السرخسي \* ولو وكله بطلب شفعة في دار ليس له ان يخاصم في غيرها لان الوكالة تنقيد بالتقيد وتقييد الوكالة بالدار التي عينها ولو وكله بالخصومة في كل شفعة تكون له كان جائز اوله ان يخاصم في كل شفعة تحدث له كما يخاصم في كل شفعة واجبة له ولا يخاصم بدين ولا حق سوى الشفعة لتقييد الوكالة الا في تنبیت الحق الذي تطلب به الشفعة اذا وكل رجلا بطلب شفعته فاحذها ثم جاء مدعي يدعي في الدار شيئا فالوكيل ليس بخاصم له ولو وجد في الدار عيبا كان له ان يرد هابه لا ينظر في ذلك الى غيبة الذي وكله كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلا بطلب كل حق له وبالخصومة والقبض ليس له ان يطالب شفعته وله ان يقبض شفعته تدقضي به كذا في محيط السرخسي \* واذا وكله بطلب شفعة له فجاء الوكيل قد غرق بناء الدار واحترق نخيل الارض فاحذ بجميع الثمن فلم يرخص الموكل فهو جائز على الموكل لا يستطيع رده كذا في المبسوط \* ولو طلب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة ان يكف عنه مدة دلى انه دلى خصومته وشفعته جاز كذا في محيط السرخسي \* وان مات الوكيل قبل الاجل ولم يعلم صاحبه بموته فهو على شفعته فاذا مضى الاجل وعلم بموته فلم يطلب او لم يبعث وكيفا آخر يطلب له فلا شفعة له كما كان الحكم في الابتداء قبل ان يبعث هذا الوكيل ومقدار المدة في ذلك مقدار المسير من حيث هو على سير الناس كذا في المبسوط \* الباب الثاني عشر في شفعة الصبي الصغير والكبير في استحقاق الشفعة كذا في المبسوط \* قال والحبل في استحقاق الشفعة والكبير سواء فان وضعت لاقبل من ستة اشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا منذ وقع الشراء فانه لا شفعة له لانه لم يثبت وجوده وقت البيع لا حقيقة ولا حكما الا ان يكون ابوه مات قبل البيع وورث الحبل منه حينئذ يستحق الشفعة وان جاءت بالولد لسته اشهر فصاعدا لان وجوده وقت البيع ثابت حكما لما ورث من ابيه ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب والاخذ من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو ابوه ثم وصي ابيه ثم جده ابوابيه ثم وصي الجد ثم الوصي لذي نصبه القاضي فان لم يكن احد من هؤلاء فهو على شفعته اذا ادرك فاذا ادرك فتد ثبت له

جوز تسليمه في مجلس القاضي ولم يحك فيه خلافاً وذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير ان تسليمه في مجلس القاضي صحيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله خلافاً لمحمد رحمهما الله وتبين بما ذكر في كتاب الوكالة والمأذون ان ما ذكر في الشفعة قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله كذا في المحيط \* وإذا كان للدار شفعان فوكل رجلاً واحداً يأخذ لهما نسلم الشفعة لأحدهما عند القاضي وأخذ كلها الآخر فهو جائز وان قال عند القاضي قد سلمت شفعة أحدهما ولم يبين أيهما هو وقال إنما طلبت شفعة الآخر لم يكن له ذلك حتى يبين لأيهما سلم نصيبه ولأيهما يأخذ كذا في المبسوط \* الوكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة وأدعى المشتري التسليم ان ادعى التسليم على الموكل ويطلب يمين الوكيل بالله ما تعلم ان الموكل قد سلم الشفعة أو يطلب يمين الموكل بالله ما سلمني الشفعة فان طلب يمين الوكيل فالتقاضي لا يحلفه وان طلب يمين الموكل فالتقاضي يقول له سلم الدار الى الوكيل ليأخذها لموكله بالشفعة وان طلب يمين الموكل وان ادعى التسليم على الوكيل ويطلب يمينه فالتقاضي لا يحلفه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لأبي يوسف رحمهما الله وكذلك اذا شهد شاهدان على الوكيل انه سلم الشفعة عند غير القاضي فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لأبي يوسف رحمهما الله وكذلك اذا شهد شاهدان عليه انه قد سلم عند القاضي ثم عزل قبل ان يقضي عليه لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو اقر الوكيل عند القاضي انه قد سلم الشفعة عند غير قاض او عند قاض آخر فإقراره صحيح ويكون بمنزلة انشاء التسليم عند هذا القاضي كذا في محيط السرخسي \* وإذا شهد ابنا الوكيل او ابنا الموكل ان الوكيل قد سلم الشفعة عند غير قاض اجزت شهادتهم ولا تجوز شهادة ابني الموكل على الوكالة ولا شهادة ابني الوكيل كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلاً ببيع داره فباعها بالف ثم حط عن المشتري مائة درهم وضمن ذلك للآخر ليس للشفيع ان يأخذها بالشفعة إلا بالف كذا في محيط السرخسي \* الوكيل بشراء الدار اذا اشترى وقبض فجاء الشفع وطالب الشفعة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان كان بعد تسليم الموكل لا يصح وتبطل شفيعته وهو المختار كذا في خزائن المفتين والفتاوى الكبرى \* وهكذا في المتنون \* اذا كان البائع وكيل الغائب للشفيع ان يأخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع وصياً لميت فبما يجوز بيعه كذا في السراج الوهاج \*

الاب داراً لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى بلغ الصغير كان له ان يأخذها لان الاب هنا لا يتمكن من الاخذ بالشفعة لكونه بائعاً وسكوت من لا يملك الاخذ لا يكون مبطلاً واما الوصي اذا اشترى داراً لنفسه او باع الدار له والوصي شفعها فلم يطلب الوصي شفعته فاليتيم على شفعته اذا بلغ كذا في الذخيرة \* وهكذا في محيط السرخسي \* ويجب ان يكون الجواب في شراء الاب داراً لنفسه وابنه الصغير شفعها على التفصيل ان لم يكن للوصي في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب الدار بمثل القيمة او باكثر من القيمة مقدار ما يتغابن الناس في مثله لا تكون الصغير الشفعة اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب باكثر من القيمة مقدار ما يتغابن الناس فيه كان له الشفعة اذا بلغ لان الاب لا يملك التصرف في مال الصغير مع نفسه على وجه الضرر فلم يكن الاب متمكناً في الاخذ في هذه الصورة فلا يكون سكوته مبطلاً للشفعة كذا في المحيط \* اذا قال الاب او الوصي اشتريت هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له الشفع اتق الله فانك اشتريتها بخمسمائة فصدقه لا يصدق ويأخذ الدار بالف درهم حتى يقيم البينة على المشتري بخمسمائة كذا في التاتارخانية \* الاب اذا اشترى لابنه الصغير داراً ثم اختلف مع الشفع في الثمن فالقول قول الاب لانه ينكر حق التملك للشفيع بما يدعيه ولا يمين عليه لان النكول لا يفيد كذا في المحيط \* الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض من اشترى لا يخلو اما ان يكون بماله مثل كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة واما ان يكون بمالا مثل كالمذروعات المتفاوتة كالثوب والعبد ونحو ذلك فان كان بماله مثل فالشفيع يأخذ بمثله وان كان بمالا مثل له يأخذ بقيمته عند عامة العلماء ولو تباعد ارباب الدار فلشفيع كل واحدة من الدارين ان يأخذ بقيمتها لان الدار ليست من ذوات الامثال فلا يمكن الاخذ بمثلها وعلى هذا يخرج مالواشترى داراً بعرض ولم يتقابضاً حتى هلك العرض بطل البيع فيما بين البائع والمشتري وللشفيع الشفعة وكذا لو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك ثم الشفع انما يأخذ بما وجب بالاعتد لانه اعطى بدلاً من الواجب حتى لو اشترى الدار بالدرهم والدنانير ثم دفع مكانه عرضاً فالشفيع يأخذ بالغير اهم الا بالعرض كذا في البدائع \* واذا اشترى داراً بعبد بعينه للشفيع ان يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عند ثاقان مات العبد قبل ان يقبضه البائع انتقض الشراء وللشفيع ان يأخذها بقيمة العبد عندنا وكذلك ان ابطال البائع البيع بعيب وجده بالعبد وان لم يكن شيء من ذلك واخذ الشفع

خيار البلوغ والشفعة فاختر رد النكاح او طلب الشفعة فأيهما كان أو لا يجوز ويطل الثاني والحيلة في ذلك ان يقول طلبتهما الشفعة والخيار. اذا كان له احد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا سلم الاب والوصي ومن هو به معناها شفعة الصغير صح تسليمه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح حتى لو بلغ الصبي لا يكون له ان يأخذها بالشفعة سواء كان التسليم في مجلس القاضي او في غير مجلس القاضي هكذا في المحيط \* ولو كان المشتري اشترى الدار باكثر من قيمتها بما لا يتغابن الناس في مثله والصبي شفعها فسلم الاب ذلك من اصحابنا من يقول يصح التسليم هنا عند محمد رح ايضا والاصح انه لا يصح التسليم عندهم جميعا لانه لا يملك الاخذ لكثرة الثمن وسكوته عن الطاب وتسليمه انما يصح اذا كان مالكا للاخذ فيبقى الصبي على حقه اذا بلغ كذا في المبسوط \*

واذا سلم الاب شفعة الصغير والشراء باقل من قيمته بكثير فعن ابي حنيفة رح انه يجوز ومن محمد رح لا يجوز ولا رواية عن ابي يوسف رح كذا في الكافي \* اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفعها كان للاب ان يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مال ابنه لنفسه ثم كيف يأخذ يقول اشتريته واخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب وصيه ان كان في اخذ الوصي هذه الدار منشفة الصغير بان وقع الشراء بغبن يسير بان كان قيمة الدار مثلاً عشرة وقد اشترى الوصي باحد عشر فان الغبن اليسير يتحمل من الوصي في تصرفه مع الا جانب ويأخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك الغبن فاذا كانت الحالة هذه كان اخذ الوصي بالشفعة منتفعا به في حق الصغير وكان للوصي ان يأخذ بالشفعة على قياس قول ابي حنيفة رح واحدى الروايتين عن ابي يوسف رح كما في شراء الوصي شيئاً من مال الصغير لنفسه وان لم يكن في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منشفة في حق الصغير بان وقع شراء الدار للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي ان يشترى شيئاً من مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومتى كان للوصي ولاية الاخذ يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قیما عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم التيم يسلم الثمن الى الوصي هكذا في المحيط \* اشترى الاب دارا وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير فليس للذي بلغ ان يأخذها بالشفعة لان الاب كان متمكناً من اخذها بالشفعة لان الشراء لا ينافي في الاخذ بالشفعة فسكوته يكون مبطلاً للشفعة ولو باع

في الكافي \* الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع والاقالة وما يتصل بذلك من شترى الدار اذا وجد بالدار عيبا بعد ما قبضها وردّها بالعيب وكان ذلك بعد ما سلم الشفع الشفعة للشفع ان يأخذها بالشفعة ان كان الرد بالعيب بغير قضاء قاض ولو كان الرد بقضاء قاض فليس للشفع ان يأخذها وأن كان الرد بالعيب قبل قبض الدار وان كان بقضاء فلا شفعة للشفع وان كان بغير قضاء فكذلك عند محمد بن حمران واما على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح قد اختلف المشايخ بعضهم قالوا للشفع الشفعة وبعضهم قالوا لا شفعة للشفع وان كان المشتري رد الدار بخيار رؤية او بخيار شرط لا يتجدد للشفع حق الشفعة حصل الرد قبل القبض او بعد القبض بتراضيهما او بغير تراضيهما كذا في المحيط \* اذا سلم الشفع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار على البائع ان كان الرد بسبب هو فسخ جديد من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية وبخيار الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء او بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفع حق الشفعة وان كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء وبالرد بحكم الاقالة يتجدد للشفع حق الشفعة واما اذا لم يسلم الشفع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يطل حق الشفعة سواء كان الفسخ بسبب هو فسخ من كل وجه او بسبب هو فسخ من وجه جديد من وجه كذا في الذخيرة \* واذا اشترى الرجل دارا راضا وسلم الشفع الشفعة ثم ان البائع والمشتري تصادتا ان البيع كان تلجئة ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفع حق الشفعة لان بعد تسليم الشفعة لم يبق للشفع حق اصلا فان ارادها لا يتضمن بطلان حته فتثبت التلجئة باقرارهما فكان الرد بسبب التلجئة فلا يتجدد به حق الشفع وفي المنتقى رجل اشترى دارا وقبضها وسلم الشفع الشفعة ثم ان المشتري قال انما كنت اشتريتها لفلان وقال الشفع لا بل اشتريتها لنفسك وهذا منك بيع مستقبل وانا آخذها بالشفعة بهذا البيع فالقول قول الشفع فان كان فلان غائبا لم يكن للشفع ان يأخذ الدار حتى يقدم الغائب وان قال المشتري انا اتيتم البيعة ان فلانا كان امرني بذلك واني اشتريتها لم تقبل بينته على ذلك حتى يحضر فلان كذا في المحيط \* ولو سلم الشفع الشفعة ثم جعل المشتري للبائع خيار يوم جاز فان نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفع حق رواه ابن سماعة عن محمد بن حمران وروى الحسن بن ابي حنيفة رح وابن سماعة عن ابي يوسف رح ان فيه الشفعة كذا في محيط السرخسي \* الباب الخامس عشر في شفعة اهل الكفر اذا اشترى نصراني من نصراني دارا ببيته او دم فلا شفعة للشفع اشترى ذمي من ذمي دارا خمر وتقا بضائمه صار الخمر خلا ثم اسلم البائع

الدار من البائع اخذها بقيمتها والعبد لصاحبه لاسبيل للبائع عليه وان اخذها من المشتري بقيمة العبد بتضاء او بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض او دخله عيب فان القيمة للبائع كذا في المبسوط \* قال محمد رح في الاصل اذا اشترى الرجل دارا بعبد بعينه واخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بتضاء القاضي ثم استحق العبد بطلت الشفعة واخذ الدار من الشفيع وهذا اذا اخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بتضاء القاضي وان كان المشتري قد سلم الدار الى الشفيع بقيمة العبد بغير قضاء ان كان قد سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوما من كل وجه ثم استحق العبد ليس للمشتري على الدار سبيل ويجعل ذلك بيعا مبتدأ ويكون للبائع على المشتري قيمة الدار وان لم يكن سمى الشفيع قيمة العبد كذا وكذا ولكن قال سلمت الدار لك بقيمة العبد كان للمشتري ان يسترد الدار من الشفيع كذا في المحيط \* وان اشترى داراً بعبد ثم وجد بالعبد عيباً فرده اخذها الشفيع بقيمة العبد صحيحاً لان العبد دخل في العقد بصفة السلامة وانما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صار مستحقاً بالعقد ولو اشترى عبد ابدار فهذا وشراء الدار بالعبد سواء كذا في المبسوط \* واذا اشترى داراً بعبد غيره واجاز صاحب العبد الشراء للشفيع الشفعة واذا وقع الشراء بمكيل او موزون بعينه واستحق المكيل او الموزون فقد بطلت الشفعة لان المكيل والموزون اذا كان بعينه فهو والعبد سواء وان كان المكيل والموزون في الذمة فاوفاه ذلك ثم استحق ذلك فشفعة الشفيع على حاله لان المكيل والموزون اذا كان في الذمة فهو والدرهم سواء وفي المنتقى بن سماعه عن محمد رح في رجل اشترى من آخر داراً بالكوفة بكر حنطة بعينه او بغير عينه وتباضائم خاصته الشفيع في الدار بمروفتضي له عليه بالشفعة والدار بالكوفة او بمروفت قال ان شاء المشتري اخذ الشفيع حتى يأخذ منه حنطة مثلها بالكوفة وسلم له الدار بمروفت وان شاء سلم له الدار واخذ منه بمروفت قيمة الحنطة بالكوفة وسلم وقال في موضع آخر من المنتقى ان كان قيمة الكر في الموضعين سواء اعطاه الكر حيث قضى له بالشفعة فان كانت القيمة متفاضلة نظري ذلك ان كان الكر في الموضع الذي يريد الشفيع ان يعطي اعلى فذلك الى الشفيع يعطيه ذلك حيث شاء وان كان ارخص فرضي به المشتري فذلك اليه وان تساوى اعطى المشتري قيمة ذلك في الموضع الذي فيه ما يساوي في موضع الشراء كذا في المحيط \* ولو اشترى داراً بكر من رطب فجاء الشفيع بعدما انتزع الرطب من ايدي الناس فانه يأخذ الدار بقيمة الرطب هكذا في الكافي

اشترى المرتد دارا من مسلم او ذمي بخمر فالبيع باطل ولا شفعة فيها كذا في المبسوط \* اذا اشترى  
الحربي المستأمن دارا ولحق بدار الحرب فالشفيع على شفعته متى لقيه لان لحاقه بدار الحرب  
كموته وموت المشتري لا يبطل شفعة الشفيع كذا في المحيط \* واذا اشترى المسلم في دار الاسلام  
دارا وشفيعها حربي مستأمن فلحق بدار الحرب بطلت شفعته علم بالشراء او لم يعلم واذا اشترى  
الحربي المستأمن دارا وشفيعها حربي مستأمن فلحقا جميعا بدار الحرب فلا شفعة للشفيع فيها لان  
بحاق الشفيع بدار الحرب كموته فيما هو في دار الاسلام والدار في دار الاسلام وان كان المشتري  
مع الشفيع في دار الحرب فان كان الشفيع مسلما او ذميا فدخل دار الحرب فهو على شفعته اذا علم  
فان دخل وهو يعلم فلم يطلب حتى غاب بطلت شفعته واذا طلب الشفعة ثم عرض له سفر الى دار  
الحرب او الى غيرها فهو على شفعته اذا كان على طلبه واذا كان الشفيع حرييا مستأما فوكل  
بطلب الشفعة ولحق بدار الحرب فلا شفعة له كما لو مات بعد التوكيل بطلب الشفعة وان كان الشفيع  
مسلما او ذميا فوكل مستأما من اهل الحرب ثم دخل الوكيل بدار الحرب بطلت وكالته والشفيع  
على شفعته لان لحاق الوكيل بدار الحرب كموته وموت الوكيل يبطل الوكالة ولا يبطل شفعة  
الموكل فكذلك لحاقه كذا في المبسوط \* واذا اشترى المسلم دارا في دار الحرب وشفيعها مسلم  
ثم اسلم اهل الدار فلا شفعة للشفيع يجب ان يعلم ان كل حكم لا يفتقر الى قضاء القاضي فدار الاسلام  
ودار الحرب في حق ذلك الحكم على السواء وكل حكم ينتقر الى قضاء القاضي لا يثبت هذا  
الحكم في حق من كان من المسلمين في دار الحرب لمباشرة سبب ذلك الحكم في دار الحرب  
نظير الاول جواز البيع والشراء وصحة الاستيلاء ونفاذ العتق ووجوب الصوم والصلوة فان هذه  
الاحكام كلها من احكام الاسلام وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني  
الزنا فان المسلم اذا زنى في دار الحرب ثم صار هي دار الاسلام لا يقيم عليه الحد كذا في المحيط \*

---

الباب السادس عشر في الشفعة في المرض واذا اشترى المريض دارا بالنسيء درهم وقيمتها الف درهم وله  
سوى ذلك الف درهم ثم مات فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لانه انما حاباه بقدر الثلث وصح ذلك منه  
في حق الاجنبي فيجب للشفيع فيها الشفعة وان باعها بالقبض وقيمتها ثلثة آلاف وشفيعها اجنبي فله  
ان يأخذها بالقبض كذا في المبسوط \* باع المريض دارا بالف وقيمتها الفان ولا مال غير ما يقال للمشتري  
ان شئت خذها بثلثي الفين والافدع وللشفيع ان يأخذها بالف وثلث الف كذا في محيط السرخسي \*

والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشفع اخذ النصف بنصف قيمة الخمر ولا يأخذ بنصف  
الخل ثم يرجع المشتري على البائع بنصف الخل ان كان الخل قائما في يده وان كان مستهلكا  
رجع عليه بمثل نصف الخل كذا في المحيط \* ولو اشترى ذمي من ذمي دارا بخمر او خنزير وشفعها  
ذمي او مسلم وجبت الشفعة عند اصحابنا راجح ثم اذا وجبت الشفعة فان كان الشفع ذميا اخذ الدار  
بمثل الخمر وقيمة الخنزير وان كان مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير كذا في البدائع \* دار  
بيعت بخمر ولها شفعان مسلم وكافر اخذ الكافر نصفها بنصف الخمر واخذ المسلم نصفها بنصف  
قيمة الخمر وان كان الثمن خنازير اخذ كل واحد بنصف القيمة كذا في محيط السرخسي \* وان كان  
شفيعها مسلما وذميا فاسلم الذمي اخذها بنصف قيمة الخمر كما لو كان مسلما عند العقد ولا تبطل شفيعته  
هكذا في الكافي \* واذا اسلم احدا المتبايعين والخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة او غير مقبوضة  
انتقض البيع ولكن لا يبطل حق الشفع في الشفعة فإخذها الشفع بقيمة الخمر ان كان هو مسلما او كان  
المأخوذ منه مسلما وان كانا كافرين اخذها بمثل ذلك الخمر وان كان اسلام احدا المتعاقدين بعد  
قبض الخمر قبل قبض الدار فالبيع بينهما يتيقن صحيحا واذا باع الذمي كنيسة او بيعة او بيت نار  
فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة كذا في المبسوط \* ولو اشترى المرتد دارا ثم قتل لم تبطل شفعة  
الشفيع لان الشفعة متعلقة بخروج المبيع وقد خرج وانتساخت العقد بعده لا يوجب بطلان الشفعة  
ولو باع المرتد ثم قتل او لحق بدار الحرب لاشفعة فيها عند ابي حنيفة راجح كذا في محيط السرخسي \*  
وان اسلم المرتد البائع قبل ان يلحق بدار الحرب جاز بيعه وللشفيع فيها الشفعة ولو كان اسلامه بعد  
ما لحق بدار الحرب وقسمه ماله لم يكن للشفيع فيها شفعة وعند ابي يوسف ومحمد راجح بيعه جائز وللشفيع  
فيها الشفعة اسلامه او لحق بدار الحرب واذا اشترى المسلم دارا المرتد شفعها وقتل في رده او مات  
او لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا لورثته ولو كانت امرأة مرتدة ووجبت لها الشفعة فلحققت  
بدار الحرب بطلت شفعتها وان كانت المرتدة بائنة الدار فللشفيع الشفعة وان كان الشفع مرتدا  
او مرتدة فسلم الشفعة جاز ولو لم يسلم وطلب اخذ الدار بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك الا ان يسلم  
فان ابطال القاضي شفيعته ثم اسلم فلا شفعة له وان وقفه القاضي حتى ينظر ثم اسلم فهو على شفيعته وهذا  
اذا كان طلب الشفعة حين علم بالشراء فان لم يكن طاب الي ان اسلم فلا شفعة له لتركه طلب الموانبة  
بعد علمه بالشراء ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل قسمة ميراثه كان لورثته الشفعة واذا



داراً وحائلي فيها ثم برئ من مرضه والشفيع وارثه فان لم يكن علم بالبيع حتى الآن فله ان يأخذها بالشفعة لان المُرْعَض اذا تعقبه برء فهو بمنزلة حالة الصحة وان كان قد علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى برئ من مرضه فلا شفعة له كذا في **المبسوط** \* الباب السابع عشر في المتفرقات ذكر محمد رَح في الجامع الكبير ان الشفيع اذا باع بعض داره التي يستحق بها الشفعة مشاعاً غير مقسوم بعد بيع الدار المشفوعة لا تبطل به شفيعته وكذلك ان باع بعضها مقسوماً مما لا يلي جانب الدار المبيعة لا تبطل به شفيعته وان باع بعضها مقسوماً مما يلي المبيعة تبطل به شفيعته داران طريقهما واحد في الدارين بين رجلين والاخرى لرجل خاصة باع صاحب الخاصة داره فلأخرين الشفعة بالطريق فان اقتسما الدار المشتركة فاصاب احدهما بعض الدار مع كل الطريق الذي كان لها واصاب الآخر بعض الدار بلا طريق وفتح الذي لا طريق له لنصيبه باباً الى الطريق الاعظم وهما جميعاً جاران للدار التي بيعت فالذي صار الطريق له احق بشفعتها فان سلم هو الشفعة اخذه الآخر بالجوار ولا تبطل شفيعته بسبب هذه القسمة كذا في المحيط \* لو اخذ الشفيع الارض بالشفعة فبنى فيها او غرس ثم استحق وكفى المستحق الشفيع بالقلع فتلع البناء والغرس رجع الشفيع على المشتري بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لاعلى البائع ان كان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه معناه لا يرجع بما نقص بالقلع كذا في التبيين \* والشفعة عندنا على عدد الرؤس اذا كانت دار بين ثلثة نفر لا حدهم نصفها ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخراين الشفعة قضي بالشفقص المبيع بينهما نصفان وان باع صاحب السدس قضي بينهما نصفان في الكل ولو اسقط بعضهم فهي للباقيين للكل على عدد دم ولو كان البعض غائباً يقضي بهابيين الحضور على عدد دم واذا قضي للحاضر بالكل ثم حضر آخر قضي له بالنصف ولو حضر ثالث قضي له بثلث ما في يد كل واحد فلو سام الحاضر بعد ما قضي له بالكل لا يأخذ القادم الا بالنصف كذا في **الكافي** \* رجل زعم انه باع داره من فلان بكذا ولم يأخذ الثمن فقال فلان ما اشترىتها منك كان للشفيع ان يأخذها بالشفعة هذا اذا اقرانه باع من فلان وفلان حاضر ينكر الشراء فاما اذا كان غائباً فلا خصومة للشفيع مع المشتري كذا في المحيط \* دار بيعت بجانب دار رجل والجاري زعم ان رتبة الدار المبيعة له ويخاف انه لو ادعى رقبته تبطل شفيعته وان ادعى الشفعة لا يمكنه دعوى الدار انهاله ماذا يصنع حتى لا تبطل شفيعته قالوا يقول هذه الدار داري وانا ادعى رقبته فان وصلت

وإذا باعها بالثمن إلى أجل وقيمتها ثلاثة آلاف درهم فالأجل باطل ولكن يتخير المشتري بين أن يفسخ البيع أو يؤدي الألفين حالة ليصل إلى الورثة كمال حقهم وإي ذلك فعل فالشفعة يأخذها بالثمن درهم حالة وإن باعها بثلاثة آلاف درهم إلى ستة وقيمتها الفادرهم ثم مات أجمعوا على أن الأجل فيما زاد على الثلث باطل ولكن اختلفوا أنه يعتبر الأجل في الثلث باعتبار الثمن أو باعتبار القيمة قال أبو يوسف رح باعتبار الثمن فيعجل بثلثي الثمن وذلك الفادرهم إن شاء والالف الثالثة إلى أجله وقال محمد رح باعتبار القيمة فيعجل بثلثي القيمة وذلك ألف وثلاث مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث إن شاء والباقي عليه إلى أجله كذا في المحيط \* المريض إذا باع الدار من وارثه بمثل قيمتها وشفيعها اجنبي لاشفعة له لأن بيع المريض من وارثه في مرض الموت عينان أعيانه فاسد عنده إلا إذا أجازت الورثة وإن كان بمثل القيمة وعندهما جائز فيجب ولو باعها من اجنبي والوارث شفيعها لاشفعة للوارث عنده أيضاً لأنه يصير كأنه باعها من وارثه ابتداءً وعندهما تجب الشفعة هذا إذا باع بمثل القيمة فاما إذا باع وحابى فإن باع بالثمن وقيمتها ثلاثة آلاف فإن باع من الوارث وشفيعها اجنبي فلا شك أنه لاشفعة له عند أبي حنيفة رح وعندهما البيع جائز ولكن يدفع قدر المحاباة فتجب الشفعة هكذا في البدائع \* والأصح ما ذهب إليه أبو حنيفة رح كذا في المبسوط \* ولو باع من اجنبي فكذلك لاشفعة للوارث عند أبي حنيفة رح لكن الشفيع يأخذها بتلك الصفقة بالتحويل إليه بصفتة مبتدأة مقدرة سواء أجازت الورثة أو لم تجز لأن الأجازة محلها العقد الموقوف والشراء وقع نافذاً من المشتري لأن المحاباة قدر الثلث وهي نافذة في الألفين فلغت في حق المشتري فتأخروا في حق الشفعة هكذا في البدائع \* ولو كان أحد الشفيعين وارثاً أخذها الآخر ولو كان البيع في الصحة فأخذ الوارث بالشفعة ثم حط البائع في مرضه لم تجز إلا بأجازة باقي الورثة ولو كان الحط قبل أخذ الوارث فإن أخذ بطل الحط وإن ترك صح كذا في التآر خانية ناقلاً عن الغياثة \* مريض باع داره بالثمن درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ولا مال له غير هاتم مات وابنه شفيع الدار فلا شفعة للابن فيها لأنه لو باعها من ابنه بهذا الثمن لم يجز وذكر في كتاب الوصايا أن على قولهما أنه إن يأخذها بقيمتها إن شاء والأصح ما ذكرناه فإنه نص في الجامع على أنه قولهم جديعا كذا في المبسوط \* ولو كان له مال غيرها فأجازت الورثة فله الشفعة اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين \* وإذا باع المريض داراً

مالا لا بازاء حقه ولا بازاء دفع الخصومة فانتقض الصالح ولو اخذ الشفيع بغير قضاء لا يرد لان الاخذ حصل بتراضيهما وتراضيهما حجة في حقهما لا في حق غيرهما فيجعل كبيع جديد جرى بينهما فظهر انه لا خصومة بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو ان رجلا ورث دارا فبيعت دار بجنبها فاخذها بالشفعة ثم بيعت دار اخرى بجنب الدار الثانية ثم استحققت الدار الموروثة وطلب المستحق الشفعة فانه يأخذ الدار الثانية ويكون الوارث احق بالدار الثالثة هكذا ذكر التدويري ولم يذكر ما اذا لم يطلب المستحق الشفعة وذكر في المنتقى ان الدار الثانية ترد على المقضي عليه بالشفعة يعنى الذي كان اشتراها والدار الثالثة تترك في يدي الذي هي في يديه كذا في الظهيرية \* رجل اشترى دارا وقبضها فاراد الشفيع اخذها فقال المشتري بعثها عن فلان وخرجت من يدي ثم اود عنها لا تصدق ولا يجعل خصما للشفيع وان اقام البينة على ذلك لا تسمع بينته وكذلك لو قال وهبتها لفلان وقبضها ثم اود عنها لا يقبل قوله ولو اقام على ذلك بينة لا تسمع بينته فان حضر المشتري في الفصل الاول والموهوب له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد قضاء القاضي للشفيع واقام البينة على الشراء او على الهبة لا تسمع البينة وكان القضاء بالشفعة نقضا على الشراء والهبة لان صاحب اليد صار مقضيا عليه فكل من ادعى تلقي الملك من جهة صاحب اليد صار مقضيا عليه دار في يد رجل اشتراها من فلان ونقد الثمن والدار تعرف لفلان وادعى فلان انه وهبها للدعي واراد ان يرجع في الهبة فالقول قول فلان فان لم يقض القاضي للواهب بالرجوع حتى حضر شفيع الدار فهو احق بالدار من الواهب وان لم يحضر الشفيع قضى القاضي بالرجوع للواهب فاذا قضى له بالرجوع ثم حضر الشفيع نقض الرجوع وردت الدار على الشفيع ولو كان صاحب اليد ادعى انه اشتراها من فلان على ان فلانا بالخيار ونقده الثمن وادعى فلان الهبة والتسليم وحضر الشفيع اخذها بالشفعة وبطل الخيار لان صاحب الدار بما اقر بالهبة والتسليم الى صاحب اليد فثبت اقراره بقبول الملك له اسقط فيه الخيار وصاحب اليد مقر بالشراء فثبتت الشفعة باقرار صاحب اليد بالشراء عند سقوط خيار صاحب الدار وفي الاصل اذا كانت الدار في يد البائع وقضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع فطلب الشفيع من البائع الاقالة فاقالة البائع اقالة جائزة وتعود الدار الى ملك البائع ولا تعود الى ملك المشتري ويجعل في حق المشتري كان البائع اشترى الدار من الشفيع وكذلك ان كانت الدار في يد المشتري وقضى القاضي بالدار للشفيع قبل ان يقبض الشفيع الدار من المشتري ان اقال مع البائع صححت الاقالة وصارت

اليها، إلا أنا على شفعتي فيها لأن هذه الجملة كلام واحد فلم ينحقق السكوت عن طاب الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان \* عن أبي يوسف رح إذا ادّعاها فقال بينتي غيب ولكني أخذها بالشفعة فهو اقراران البائع مالك فلا تقبل بينته بعد ذلك وعنه انه تبطل الشفعة بدعوى الملك ولو ادعى النصف وقال اتيم البينة وأخذ الباقي بالشركة جاز كذا في التاتارخانية \* رجل له دار غصبها غاصب فبيعت دار بجنبها والغاصب والمشتري جاحدان الدار والشفعة ينبغي له ان يطلب الشفعة حتى إذا أقام البينة على الملك تبين ان الشفعة ثابتة فإذا طلب خاصم الغاصب إلى القاضي ويخبر القاضي على صورة الامر بعد ذلك ينظر ان أقام البينة قضى له بالدار وبالشفعة في الدار الأخرى لأن الثابت بالبينة كالثابت معاينة وان لم يقيم بينة حلفها جميعا فان حلنا لا يتضي له بأحدى الدارين وان نكلا قضى له بالدارين وان حلف الغاصب ونكل المشتري لا يتضي بالدار المغصوبة ويتضي له بالشفعة وان كان على العكس فالحكم على العكس لأن النكول اقرار واقرار كل مقرر حجة في حقه خاصة كذا في محيط السرخسي \* وإذا اشترى دارا ولها شفع فبيعت دار بجنب هذه الدار فطالب المشتري بالشفعة وقضى له بهائم حضر الشفع يتضي له بالدار التي بجواره ويمضى القضاء في الثانية للمشتري ولو كان الشفع جارا للدارين والمسئلة بحالها يتضي له بكل الدار الأولى والنصف في الثانية كذا في البدائع \* وروي عن أبي يوسف رح فيمن اشترى نصف دار ثم اشترى آخر نصفها الآخر فخاصمه المشتري الأول فقضى له بالشفعة بالشركة ثم خاصمه الجار في الشفعتين فالجار أحق بالشراء الأول ولا حق له في الثاني لمتعلق قضاء القاضي به وكذلك لو اشترى نصفها ثم اشترى نصفها ولو كان المشتري للنصف الثاني غير المشتري للنصف الأول فلم يخاصمه فيه حتى أخذ الجار النصف الأول فالجار أحق بالنصف الثاني كذا في المحيط \* الأصل ان الشفعة إنما تستحق بملك قائم وقت الشراء لا بملك مستحدث لأن السبب هو اتصال الملكين فيعتبر قيامه وقت الشراء وإذا أخذ يكون بمنزلة الاستحقاق فان كان بتضاء ثبت في حق كافة الناس وان كان برضاء ثبت في حقهما خاصة اشترى دار بالعين وتناضافا على أخرى وصالحه المشتري على خمسمائة على انكار فخذ الشفع من المشتري بالبيع الأول رد المدعي ما قبض على المشتري لأن القاضي لما قضى بالشفعة فقد قضى بكون الدار ملكا للبائع فتبين انه لا خصومة بينه وبين المدعي وظهر ان المدعي أخذ

بحكم او بغير حكم فان اخذها بحكم ابطله القاضي ثم قضى له ان يأخذها بالشفعة بالالف  
لانه كان قضاء له بغير ما وجبت به الشفعة وان اخذها بغير حكم فهذا شراء مبتدأ فلا ينقض وفي جامع  
الفتاوى ولو اشترى دارا فوهبها لرجل ثم جاء الشفيع يأخذ الدار ويضع الثمن على يدي عدل  
عند ابي يوسف رح وعند محمد رح لا يأخذ حتى يحضر الواهب كذا في التاتارخانية \* مكاتب مات  
عن وفاء ثم بيعت دار بجواره فادى ورثته كتابته فلهم الشفعة لانه حكم بحريته في آخر حياته فثبتت جوارهم  
قبل البيع كذا في الكافي \* رجل اشترى دارا ولها شفيع فقال الشفيع اجزت البيع وانا آخذ بالشفعة  
او قال رضيت بالبيع وانا آخذ بالشفعة او قال سلمت البيع وانا آخذ بالشفعة وفي الفتاوى  
اولا حق لي فيها فهو على شفيعه اذا وصل واذا فصل وسكت ثم قال انا آخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا  
في التاتارخانية \* عن محمد رح رجل اشترى من آخر دارا وجاء شفيع الدار وادعى انه كان اشترى  
هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فامر المشتري بذلك ودفع الدار الى الشفيع ثم قدم شفيع  
آخر وانكر شراء الشفيع اخذ الدار كلها بالشفعة واذا قال المشتري للشفيع ابتداء قد كنت اشتريت  
هذه الدار قبل شرائي وهي لك بشرائك وقال الشفيع ما اشتريتها وانا آخذها لشفيعي فاخذها الشفيع  
من المشتري ثم قدم الشفيع الآخر فليس له الا نصيبها كذا في المحيط \* اشترى دارا وقال اشتريتها  
لفلان واشهد ثم جاء الشفيع فهو خصم له الا ان يقيم بينة ان فلانا وكله فحينئذ لا يكون خصما ولو قال  
العقدان تباعنا بالف ورطل من خمر وقال الشفيع بل بالالف والقول للشفيع وفي شرح الطحاوي  
الوكيل بالشراء اذا اشترى فحضر الشفيع يأخذ الوكيل ويكتب العهدة عليه ولا يلتفت الى حضور  
الموكل كذا في الظهيرية \* اشترى دارا بعد فوجد العبد اعور فرصيه فالشفيع يأخذ الدار بقيمته صحيحا  
وكذلك لو رده بالعيب لان البيع حين وقع وقع بالعبد سليما لا معيبا كذا في محيط السرخسي \*  
رجل اشترى عقارا بدراهم جزاءا واتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك  
في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام ابو بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى  
الثمن على زعمه الا اذا اثبت المشتري الزيادة عليه كذا في الظهيرية \* رجل له ارض كثيرة المون  
والخراج لا يشتريها احد فباعها من انسان مع دار له قيمتها الف بالف وللدار شفيع يأخذها بحصتها  
من الثمن فيقتسم الثمن على قيمة الدار وقيمة الارض ان اشتراها اصحاب السلطان وان كانت  
لا يرغب فيها احد يعتبر قيمتها آخروفت ذهب رغبات الناس عنها لان القسمة تعتمد القيمة كذا

الدار ملكا للبائع في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* اذا مات الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة قبل ان يقبض الدار وقبل ان ينفذ الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع ولو مات الشفيع بعد ما اشترى الدار كانت الدار ميراثا لورثته ولو قضى القاضي بالشفعة وطلب المشتري من الشفيع ان يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن او من غير جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الاول وتبطل الزيادة لان رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول وكذا لو طالب المشتري من الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة ان يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت اقالته والاقالة كما تكون بين البائع والمشتري تتحقق بين البائع والشفيع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا مات الشفيع بعد البيع قبل ان يأخذ بالشفعة لم يكن لوارثه حق الاخذ بالشفعة عندنا ولو كان بيع الدار بعد موته كان له فيها الشفعة كذا في المبسوط \* واذا مات البائع والمشتري والشفيع حي فللشفيع الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا مات المشتري والشفيع حي فللشفيع الشفعة وان كان على الميت دين لا تباع الدار في دينه واخذها الشفيع بالشفعة وان تعلق بالدار حق الغريم والشفيع كذا في المحيط \* فان باعها القاضي او الوصي في دين الميت فللشفيع ان يبطل البيع ويأخذها بالشفعة كما لو باعها المشتري في حياته وكذلك لو اوصى فيه بوصية اخذها الشفيع وبطلت الوصية كذا في المبسوط \* اثبت الشفعة بطلبتين ومات فليس للوارث اخذها بالشفعة كذا في السراجية \* ولو كان الشفيع قد ملكها بتسليم المشتري اليه ثم مات يكون ذلك ميراثا لورثته هكذا في السراج الوهاج \* واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وكذا اذا حط بعد ما اخذ الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر وكذا اذا ابرأه من بعض الثمن او وهبه له فحكمه حكم الحط ويأخذ الشفيع بما بقي واذا حط عنه جميع الثمن لم يستطع عن الشفيع وهذا اذا كان حط الكل بكلمة واحدة واما اذا كان بكلمات يأخذها بالاخيرة كذا في السراج الوهاج \* واذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفيع حتى انه يأخذها بالثمن الاول كذا في الجوهرة النيرة \* رجل اشترى دارا من رجل بالف درهم وتقاضاهم زاده في الثمن الف آخر من غير ان يتناقضا البيع ثم علم الشفيع باللاثمن ولم يعلم بالالف فاخذها الشفيع بالفين بحكم

الشفيع وخذ منه الثمن وتكون العهدة عليك وان ابى ذلك اخذ الشفيع الدار ودفع الثمن ويرد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع وكذلك لو قال الذي في يديه وهبها لي فلان وقال الشفيع اشتريتها من فلان وصدق البائع المشتري فهو على ما وصفت لك كذا في المحيط \*  
 دور مكة لا يصح بيعها الا بناؤها ولا شفعة فيها وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يجوز بيعها وفيها الشفعة وبه قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كذا في القنية في باب وقت نبوت الشفعة \* وفي الفتاوى العناية ولو بنى الشفيع ثم وجد بها عيبا رجع بالنقصان ورجع المشتري على بائعها ايضا ان كان الاول بقضاء كذا في التارخانية \* وان كان المشتري اشترى الدار على ان البائع بري من كل عيب بها او كان بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان للشفيع ان لا يرضى بالعيب ويرد كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الاصل اشترى دارا وهو شفعيها ولها شفيع غائب وتصدق المشتري بيتا منها وطريقه على رجل ثم باع ما بقي منها ثم قدم الشفيع الغائب فاراد ان ينقص صدقة المشتري ويبيعه فاذا باع ما بقي من الدار من المتصدق عليه ليس له ان ينقص صدقته في كل الدار انما ينقص في النصف واذا باع باقى الدار من رجل آخر كان للغائب ان ينقص تصدقه في الكل وفي الاصل ايضا تسليم الشفعة في البيع تسليم في الهبة بشرط العوض حتى ان الشفيع اذا اخبر بالبيع فسلم الشفعة ثم تبين انه لم يكن بيع وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع كذا في المحيط \* رجل اشترى دارا وهو شفعيها بالجوار فطلب جارا خرفيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف بالشراء كذا في الظهيرية \* اذا باع دارا على ان يكفل فلان الثمن وهو شفعيها فكفل لا شفعة له كذا في القنية \*  
 واذا وقع الصلح على دين على دار ثم تصاد فانه لا دين لا شفعة للشفيع ولو كان مكان الصلح بيع فالشفيع الشفعة كذا في التارخانية \* رجل اشترى امة بالف وتقاضا وجد بها عيبا ينقصها العشر فاقر البائع او جحد فصالحه على دار جازو للشفيع اخذها بحصة العيب استحسانا لان العيب مال ولهذا لو امتنع الرديرجع بقيمة النقصان مع ان الاعتياض عن الحق لا يجوز ولو اشترى بحصة العيب شيئا يجوز فثبت ان الدار ملكت بازاء المال وللمشتري ان يبيعها مرابحة على كل الثمن وليس له ان يبيع الدار والامة مرابحة بدون البيان فان وجد المشتري بالدار عيبا فردها بقضاء قبل ان يأخذها الشفيع بطلت شفعته وعاد المشتري على حجته في العيب وله ان يراجع الامة



في القنية \* ويمكن ان يقال على قول ابي حنيفة رح يجعل كل الالف بمقابلة الدار اذالم تكن للضيعة  
قيمة اصلا كذا في المحيط \* وذكر في المنتقى عن ابي يوسف رح رجل في يده دار عرف القاضي  
انها له فبيعت دار بجانب هذه فقال الشفيع بعديع الدار التي فيها الشفعة داري هذه لفلان وقد بعتهما منه  
منذ سنة وقال هذا في وقت يقدر على اخذ الشفعة لو طلبها لنفسه فلا شفعة له ولا للمقر له حتى يقيم  
البينة على الشراء لان الاقرار حجة قاصرة تصح في حق المقر لا في حق غيره كذا في محيط السرخسي \*  
وفي الفتاوى العتائية ولو شرط المشتري الخبار للشفيع فقال اجزت على ان لي الشفعة جاز  
وان لم يقل على ان لي الشفعة بطلت وينبغي ان يؤخر حتى يجيز البائع او تمضي المدة كذا  
في التاتارخانية \* شفيع استولى على الارض من غير حكم ان كان من اهل الاستنباط وقد علم ان  
بعض الناس قد قال ذلك لا يصير فاسقا وان كان لا يعلم فهو فاسق لانه ظالم بخلاف الاول لانه ليس  
بظالم كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار والمشتري لا يرى الشفعة  
بالجوار وانكر الشفعة يحلف بالله ما لهذا قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار رجل  
اشترى داراً ولم يقبضها حتى بيعت دار اخرى بجنيها فللمشتري الشفعة رجل طلب الشفعة  
في دار فقال له المشتري دفعتها اليك ان علم الشفيع بالثمن وفي هذا الوجه التسليم صحيح صارت الدار  
ملكا للشفيع واذا لم يعلم الشفيع بالثمن لا تصير الدار ملكا للشفيع وهو على شفيعه كذا في المحيط \*  
رجل ترك دارا فيمتها الفان وعليه دين الف واوصى بثلث ماله لرجل فرأى القاضي بيع الدار كلها  
والوارث والموصى له شفيعان اخذاها بالشفعة ولو لم يكن عليه دين وكان في الورثة صغير  
فرأى القاضي بيعها فليس للموصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغير ان كبر وطلبها كذا في الجامع الكبير \*  
وسئل علي بن ابي حمزة عن رجل اشترى دكانا وطلب الشفيع الشفعة فسلم اليه المشتري  
الشفعة الا انها تنازعا في الثمن فلم يأخذها واتى على ذلك مدة ثم اراد ان يأخذ بما قال المشتري  
ليس له ذلك الا ان يرضى بذلك المشتري وان كان ثبت ان الثمن على ما قال الشفيع فله  
ذلك ولا تبطل شفيعته اذا صح ان الثمن على ما قال الشفيع كذا في التاتارخانية \* رجل في يده دار  
جاءه رجل وادعى شفيعتها وقال للذي في يده هذه الدار اشتريتها من فلان وصدقه البائع  
في ذلك وقال الذي في يده الدار ورثتها من ابي واقام الشفيع البينة انها كانت لابى البائع مات  
وتركها ميراثا للبائع ولم يقيم البينة على البيع فالقاضي يقول للذي في يده ان شئت فصدق



ما في يد الآخر فيقسمانه نصفين فان كان لهم شريك رابع اخذ من صاحب الثلث نصف ما في يده  
فيضمانه الي ما في يد الآخر وقسماه اثلاثا يكون لصاحب الثلث ثلث فلهم خمسة عشر لكل واحد  
خمس ولو ان الرابع ظفر بمن اخذ الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر اخذ نصف ما في  
يده دار لها ثلثة شفعاء اشترى اثنان منهم الدار على ان لا حدهما السدس والباقي للآخر صرح  
الشراء ~~لا حدهما~~ ولا شفعة لاحد في نصيب الآخر فان حضر الثالث قسمت الدار على ثمانية عشر  
لمشتري السدس سهمان ولكل واحد ثمانية والمسئلة تخرج من تسعة فان لفي صاحب السدس  
ولم يكن الآخر اخذ نصف ما في يده وان لقي الآخر قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر على ما مر  
كذا في محيط السرخسي \* باع نصف دارة واخذ الجار وقاسمه بقضاء او بغيره وحضر الشريك  
في الطريق يأخذ ما في يده ولا ينقض القسمة بخلاف ما لو اشترى دارا واخذ الشفعيان واقتسما  
ثم حضر الثالث فان حضر الشفع الثالث ولم يلق الشفعين بل لقي احدهما فانه يأخذ ربع ما في  
يده لانصفه قال المشتري لاحد الشفعين اشتريت الدار لك بامرك فصدقه المقترله وكذبه  
الآخر فالدار بينهما بالشفعة وان قال المشتري الدار لك ولم تكن لي او اشتريتها قبل لي او وهبتك  
وقبضت فصدقه المقترله وكذبه الآخر بطالت شفيعته وكانت الشفعة كلها للآخر كذا في الكافي \* واذا  
باع المفاوض دارا له خاصة من ميراث وشريكه شفعيها بدار له خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها  
كذا في المبسوط \* وتسايم احد المتناولين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جائز كذا  
في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب هو الشفع بدار من المضاربة فيهما ربح وليس في يده  
من مال المضاربة غير انصاف المضارب الشفعة كان لرب المال ان يأخذها لنفسه وان سلم رب المال  
كان للمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المبسوط \* اشترى المضارب ببعضها دارا واشترى  
رب المال الي جنبها دارا اخرى لنفسه فللمضارب اخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة  
كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى المضارب دارين بمال المضاربة وهو الف درهم يساوي  
كل واحدة منهما الف درهم فبيعت دار الي جنب احد بهما فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لرب  
المال لان كل واحدة منهما مشغولة فلا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا لان الدور لا تقسم قسمة  
واحدة ~~للمتبايعين~~ من التفاوت في المنفعة فيعتبر كل واحدة منهما على الانفراد ولو كان في احد بهما ربح  
كان له الشفعة مع رب المال لانه شريك فيها بحصته من الربح كذا في المبسوط \* مضارب في يده

على كل الثمن مالم يرجع بالعيب اشتري دارا وصالح من عيبها على عبد اخذها الشفيع بحصتها فان فعل فاستحق العبد اورد بخيار رؤية او شرط في الصلح فالشفيع بالخيار ان شاء ادى حظ العيب الى المشتري وان شاء رد الدار ويكون المشتري على الحجة مع البائع ان اخذها بالقضاء لانه فسخ في حق الكل وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقضاء ولورده برضاء لاشي على الشفيع كذا في الكافي \* الاستحقاق بحق سابق على العقد يبطل العقد وبحق متأخر عنه لا يبطله والشفيع كما يتقدم على من قام مقام المشتري اشتري دارا بالف فزاد المشتري في الثمن او صالح من دعوى فيها بانكار ثم اخذها الشفيع بالف بقضاء يرجع المشتري على البائع بالزيادة وعلى المدعي ببطل الصلح لان الشفيع استحقها بحق سابق على الصلح او على الزيادة فوجب بطلان الصلح والزيادة من الاصل ولو سلم المشتري الدار الى الشفيع بغير قضاء ففي الزيادة يرجع على البائع وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعا ايضا فقبضها المشتري ووهبها لرجل فلشريكه اخذ نصفها فاذا اخذ تبطل الهبة في النصف الآخر كذا في التاتارخانية \* رجل شهد بدار لرجل فردت شهادته ثم اشتراها الشاهد ولها شفيع فشفيعها احق من المقر له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشتراها لرجل امره بذلك فالدار للآمر دون المقر له فان اشتراها لنفسه والشفيع غائب فللمقر له ان يأخذ الدار فاذا اشترى الدار من المقر له ثانيا قبل ان يحضر الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بالشراء الاول وان شاء اخذه بالشراء الثاني ولو اشترى الدار رجل آخر من ذي اليد ثم اشترى الشاهد من ذلك الرجل بخير الشفيع فان اخذها بالبيع الاول بطل البيع الثاني ورجع الشاهد بالثمن على بائعه تصادق البائع والمشتري ان البيع كان تلجئة او كان فيه خيار البائع او المشتري وفسخا للعقد لا يصدان في حق الشفعة وله الشفعة امر بشراء دار عين بعين للمأمور ففعل صح الشراء للآمر ورجع المأمور على الآمر بقيمة العبد داران متصلتان لرجلين وكان كل واحدة من الدارين مشتركة بينهما فباع كل واحد منهما حظه من هذه الدار بحظ صاحبه من الدار الاخرى فالشفعة لهما دون الجيران هكذا في الكافي \* دار بيعت ولها ثلثة شفعاء احدهم حاضر وطلب الكل واخذها ثم حضرا حد الغائبين فله ان يأخذ نصف ما في يده فان صالحه على الثلث فله ذلك وان حضر ذلك الثالث اخذ من صاحب الثلث ثلث ما في يده فيضمه اليه ما في يد

كتابا كتب القاضي بقضائه كتابا واشهد عليه الشهود كما انه يقضي له بالشفعة وان كان المشتري  
 منتهعا من التسايم والانتقاد له فكذلك يكتب له حجة بقضائه ويشهد على ذلك نظرا له واذا كان له  
 في سائر الخصومات يعطى القاضي المقضي له سجلا اذا التمس ذلك ليكون حجة له فكذلك  
 في القضاء بالشفعة يعطيه ذلك كذا في المبسوط \* وفي اليتيمة سئل علي بن احمد عن اشترى نصيبا  
 معلوما من ارض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور وبعضهم غيب اشترى نصيب الغيب الحضور  
 هل لشفع الجار ان يأخذ من المشتري ما اشترى مع غيبة الشريك فقال نعم له ان يأخذ ذلك  
 وان حضر الشريك كان احق به من الجار كذا في التاثر خانية \* ولو وهب رجلان من رجل  
 دارا على الف درهم وقبضامه الالف مقسومة بينهما وسلمها اليه الدار ذلك وللشفيع فيها الشفعة  
 لانعدام الشيوع في الدار فالتملك فيها واحد وانعدام الشيوع في الالف حين قبض كل واحد  
 منهما نصيبه مقسوما ولو كانت الالف غير مقسومة لم يجز في قول ابي حنيفة رح لان الشيوع فيما  
 تحتل القسمة يمنع صحة التعويض كما يمنع صحة الهبة والالف تحتل القسمة كذا في المبسوط \*



### كتاب القسمة

وفيه ثلثة عشر بابا \* الباب الاول في بيان ماهية القسمة وسببها وركنها وشرطها وحكمها أما  
 تفسيره فهو عبارة عن الافراز وتمييز بعض الانصبا عن البعض وانها لا تنفك عن المبادلة الآن معنى  
 الافراز والتمييز في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات والعدديات المتتاركة ارجح واظهر لان ما يأخذ  
 كل واحد منهما من صاحبه مثل ما ترك عليه فجعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه وهذا يكون  
 لكل واحد ان يأخذ نصيبه من غير رضاء صاحبه ويجبر الآبي منهما على القسمة ومعنى المبادلة  
 في غير ذوات الامثال ارجح واظهر فيكون مبادلة حقيقة وحكما ولهذا لا يجوز ان يبيعه مرابحة  
 على الشن الاول وفي ذوات الامثال يجوز الآبى يجبر الآبي منهما على القسمة لما فيها من تكميل  
 المنفعة ويجوز الاجبار على المبادلة بحق مستحق للغير لا يتوصل الآبى كما اجبر المشتري على  
 تسليم الدار الى الشفع وان كان التسليم اليه معاوضة كذا في محيط السرخسي \* واما سببها فطلب  
 الشركاء او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص كذا في التبيين \* واما ركنها فهو الفعل الذي  
 يحصل به الافراز والتمييز بين النصيبين كالكيل في المكيلات والوزن في الموزونات والذرع

الفان من مال المضاربة اشترى باحد بهما دارا ثم اشترى بالآخرى داراً هو شفعيها بدار المضاربة و بدار له خاصة ورب المال شفعيها بدار له فلرب المال ثلثها بالشفعة وثلثها للمضارب خاصة وثلثها على المضاربة فان كان هناك شفع آخرفله ثلث الدار وثلثاها بين المضارب ورب المال والمضاربة اثلاثا كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العتابة لو طلب الشفع الشفعة ثم اقرب داره لرجل فللمقر له الشفعة وكذا لو اخذ بداره دارا بيعت بجنبها بالشفعة ثم بيعت اخرى بجنب المأخوذة فاخذها ثم اخرى بجنبها بقضاء فاستحقت داره الاولى ودالمأخوذة الاولى على المشتري وبقيت الاخرى للآخذ فان استحقت احدي الدارين بطلت الشفعة الا اذا اجاز المستحق فحينئذ لم تبطل فان كان احد المشتريين شفعيا ايضا فالشفيع الآخر نصف الدار بنصف قيمة الاخرى كذا في التاتارخانية \* باع دارا من اجنبي فاخذة الشفع فمضى البائع وهو مورث الشفع وحط عن المشتري بطل الحط ولو ولاة المشتري من وارث البائع او رابع صح الحط ويلزم حط مثله عن الوارث كذا في الكافي \* ولا تقبل شهادة الآمر بالشراء ولا شهادة ابنه اذا كانت الدار في يد البائع ولو كانت في يد المشتري جازت شهادة ابن البائع ولو شهد اثنان على تسليم الشفع واثنان على تسليم المشتري تها ترا ولو شهد الشفع بالشراء فان طلب الشفعة بطلت شهادته وان سلم جازت ولو قال اجزأه فطلب جا ولو اقرانه باعها من فلان وانكر المشتري ثبتت الشفعة ولو كان المشتري غائبا لم يأخذ حتى يحضر ولو اقر ولم يبين المشتري فلا شفعة كذا في التاتارخانية \* واذا وكل الذمي المسلم بطلب الشفعة لم تقبل شهادة اهل الذمة على الوكيل المسلم بتسليم الشفعة لانهم يشهدون على المسلم بقول منه وهو منكر لذلك وشهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلم وان كان الذمي هو الوكيل وقد اجاز الشفع ما صنع الوكيل قبلت شهادتهم وبطلت الشفعة لان الوكيل لو اقر بذلك جاز اقراره فان الموكل اجاز صناعه على العموم مطلقا فكذلك اذا شهد بذلك عليه اهل الذمة لان شهادتهم على الذمي في اثبات كلامه حجة كذا في المبسوط \* ولو قال البائع وهبته منه وقال المشتري اشتريته بكذا فالقول للبائع ورجع في الهبة فان حضر الشفع واخذها بالثمن فلا شيء له ولو اخذها باقرار المشتري ثم حضر البائع وانكر البيع اخذها كذا في التاتارخانية \* اشترى المضارب دارا ورب المال شفعيها فسلم ثم باعها المضارب لاشفعة له لان المضارب باع له ولا شفعة لمن بيع له كذا في محيط السرخسي \* واذا قضى القاضي للوكيل بالشفعة فابى المشتري بان يكتب له

والآن لان كانت الداران في مصرين لم يذكر هذا في الكتاب قالوا على قول ابي حنيفة رح لا يجمع نصيب احدهما في دار واحدة سواء كانتا في مصرين او في مصر واحد متصلين كانتا ومنفصلتين وروى هلال من ابي يوسف رح لا يجمع في المصرين والدور المختلفة بمنزلة اجناس مختلفة وان كان بين الرجلين بيتان له ان يجمع نصيب احدهما في بيت واحد متصلين كانا ومنفصلين ولو كان بينهما منزلان ان كانا منفصلين فهما كالدارين لا يجمع نصيب احدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة ولو كانا متصلين فهما كالبيتين له ان يجمع نصيب احدهما في واحد وهذا كله قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه الدار والبيت سواء والرأي فيه للقاضي كذا في فتاوى قاضيان \* وان كانت دارا وضبعة اودارا وحانوتا قسم كل واحد منهما على حدة لاختلاف الجنس كذا في الهداية \* واذا كانت في التركة دارا وحانوتا والورثة كلهم كبار وتراضوا على ان يدفعوا الدار والحانوت الى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جازلان عند ابي حنيفة رح انما لا يجمع نصيب واحد من الورثة بطريق الجبر من القاضي واما عند التراضي فذلك جائز ولو دفع احد الورثة الدار الى واحد من الورثة من غير رضا الباقين عن جميع نصيبه من التركة لم يجز يعني لا ينفذ على الباقين الا باجازتهم ويكون لهم استرداد الدار وان يجعلوها في القسمة ان شاؤا وهذا ظاهر وانما الاشكال في ان الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقين قيل انه لا يأخذ كذا في المحيط \* دار بين جماعة فارادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فاراد احد الشركاء ان يكون عوض البناء الدراهم واراد الآخرون يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوضه من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر فحينئذ للقاضي ذلك واذا كان ارض وبناء فعن ابي يوسف رح انه يقسم كل ذلك باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة رح انه يقسم الارض بالمساحة ثم يرد من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه اجود دراهم على الآخري حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد رح انه يرد على شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصه وان بقي فضل ويتعذر تحقيق التسوية بان لا تقى العرصه بقيمة البناء فحينئذ يرد للفضل دراهم كذا في الكافي \* ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع وقال بعضهم لا يرفع فالقاضي ينظر ان امكن لكل واحد منهم ان يفتح طريقا في نصيبه فانه يقسم لكل ولا يرفع طريقا فيما بينهم وان لم يمكن لكل واحد ان يفتح طريقا في نصيبه فانه لا يقسم قدر

في المذروعات والعدد في العدديات كذا في النهاية \* وأما شرطها فمشاع لا يتبدل منفعة بالقسمة ولا تفوت لان الاجزاء لتكميل المنفعة وتتميم ثمرة الملك فتمتى تبدل المنفعة كانت تفويتا وتبديلا لا افرازا وتقسما كذا في محيط السرخسي \* وأما حكمها فتعين نصيب كل واحد منهم من نصيب صاحبه بحيث لا يبقى لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه كذا في التبيين \* القسمة في الاموال المشتركة نوعان قسمة اعيان وقسمة منافع وهي المهاباة ثم الاعيان تارة تكون مالا ينقل كالدار والعقار وتارة يكون مما ينقل كالعروض والحيوانات والحبوب من المكيلات والموزونات وغير ذلك وقد تكون القسمة بتراضي الشركاء كلهم وقد تكون برضاء البعض وذلك الى القاضي وامينه كذا في الينابيع \* الباب الثاني في بيان كيفية القسمة سفلى بين رجلين علوة لغيرهما او علوسفلى لغيرهما فارد القسمة فعلى قول ابي حنيفة رح يجعل بمقابلة خمسين ذراعا من ساحة السفلى مائة ذراع من ساحة العلوة وعلى قول ابي يوسف رح بمقابلة كل ذراع ذراع وان كان بينهما بيت لسفلى علو وسفلى لعلو له بان كان علوة لغيرهما وعلو لسفلى له فعند ابي حنيفة رح يجعل بازاء مائة ذراع من العلو الذي لا سفلى له ثلثة وثلثون ذراعا وثلث من البيت الكامل لان العلو عنده مثل نصف السفلى كما في الفصل الاول وعند ابي يوسف رح يجعل بازاء خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى الذي لا علو له او مائة ذراع من العلو الذي لا سفلى لان العلو والسفلى عنده سواء ومحمد رح في ذلك كله يعتبر المعادلة بالقيمة وعليه الفتوى كذا في المبسوط \* ولو اتقسدا دارا وفيها كنيف شارع الى الطريق الاعظم او ظلة لم يحسب ذراعهما في ذراع الدار لان الظلة والكنيف ليس لهما حق الفرار لما كان مبني على طريق العامة بل هو مستحق النقص والمستحق للنقص كالمقوض ولكن يقوم على من وقع في حيزه ولا يحسب في ذراع الدار فان كانت الظلة على طريق غيرنا فذاحتسب بذراعها في ذراع الدار كذا في محيط السرخسي \* واذا مات الرجل وترك ارضين اردارين فطلب ورثته القسمة على ان يأخذ كل واحد منهما نصيبه من كل الارضين او دارين جازت القسمة وان قال احدهم للقاضي اجع نصيبي من الدارين والارضين في دار واحدة وفي ارض واحدة رابع صاحبه قال ابو حنيفة رح يقسم القاضي كل دار كل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احدهما في دار واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحباه الرأي للقاضي ان رأى الجمع يجمع والا فلا

في المحيط \* لو كانت بينهما حنطة اود را هم او ثياب من جنس واحد فميزا احدهما نصيبه جاز كذا في السراجية \* وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على قرطاس ليتمكن حفظه ويسويه على سهام القسمة ويقطعه بالقسمة من غيره ويذره ليعرف قدره ويقوم البناء فربما احتاج اليه في الآخرة يفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الآخر تعلق فيتحقق معنى التمييز والافراز على الكمال ويلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يكتب اسامهم ويخرج القرعة فمن خرج اسمه اولاً فله السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني والاصل ان ينظر في ذلك الى اقل الانصاء حتى اذا كان الاقل ثلثا جعلها اثلاثا وان كان سدا جعلها اسدا لا يمكن القسمة وشرح ذلك ارض بين جماعة مشتركة لاحدهم عشرة اسهم والآخر خمسة والآخر سهم وارادوا تسديتها فسدت على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحدة وكيفية ذلك ان يجعل الارض على عدد سهامهم بعد ان سويت وعدلت ثم تجعل بنادق سهامهم على عدد سهامهم ويقرع بينهم فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السهام فهو اول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة اعطاه القاضي ذلك السهم وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه لتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يترع بين البقية كذلك فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة اعطاه القاضي ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحبه وان كانت البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وتفسير البندقة ان يكتب القاضي اسماء الشركاء في بطاقات ثم يطوي كل بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة فتكون شبه البندقة وافرأز كل نصيب بطريقه وشربه افضل فان لم يفعل او لم يمكن جاز كذا في الكافي \* رجل مات وترك ثلثة بنين وترك خمسة عشر خاية خمس منها مملوءة خلا وخمس منها خالية والكل مستوية فاراد البنون ان يقسموا الخوابي على السواء من غير ان يزيلوها عن مواضعها فالوا الوجه في ذلك ان يعطي احد البنين خابيتين مملوتين وخاية الى نصفها وخابيتين خاليتين ويعطي الثاني كذلك فيبقى خمس خوابي احدها مملوءة واحدها خالية وثلث الى نصفها خل فيعطي للابن الثالث ذلك لان المساواة بذلك يقع رجلان

الطريق لان القسمة في الوجه الاول لا يتضمن تنويت منفعة لهم ولا كذلك في الوجه الثاني قال  
 مشا تخنارح يريد بقوله يفتح في نصيبه طريقا يمر فيه رجل لا طريقا يمر فيه الحمولة وان كان لا يمر فيه  
 رجل فهذا ليس بطريق اصلا ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيقه في قسمة الدار قال بعضهم يجعل سعة  
 الطريق اكثر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السماء لا بقدر طول الباب الاعظم  
 وقال بعضهم يجعل سعة الطريق بقدر عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى بقدر طول الباب  
 لان بهذا القدر يمكنهم الانتفاع على حسب ما كانوا ينتفعون قبل القسمة وفائدة قسمة ما وراء  
 طول الباب من الاعلى هي ان احد الشركاء اذا اراد ان يخرج جناحا في نصيبه ان كان فوق طول  
 الباب كان له ذلك وان كان فيها دون طول الباب يمنع من ذلك وان كان ارضا برفع مقدار ما يمر فيه  
 ثوران ولا يجعل مقدار الطريق مقدار ما يمر ثوران معا وان كان يحتاج الى ذلك لانه كما يحتاج  
 الى هذا يحتاج الى العجلة فيؤدي الى ما لا يتناهى كذا في الذخيرة \* ولو اختلف اهل الطريق فادعى  
 كل واحد منهم ان له فهو بينهم بالسوية اذا لم يعرف اصله لاستوائهم في اليد على الطريق والاستعمال له  
 ولا يجعل على قدر ما في ايديهم من ذرع الدار والمنزل لان حاجة صاحب المنزل الصغير الى الطريق  
 كحاجة صاحب الدار الكبيرة وهذا بخلاف الشرب فان عند اختلاف الشركاء يجعل الشرب بينهم  
 على قدر اراضيهم وان عرف اصل الطريق كيف كان بينهم جعلته بينهم على ذلك فان كانت دار  
 لرجل ولاخر طريق فيها فمات صاحب الدار واقتسم ورثته الدارينهم ورفعوا الطريق لصاحب الطريق  
 ولهم ثم باعوه فارادوا قسمة ثمنه فلصاحب الطريق نصفه وللورثة نصفه وان لم يعرف ان اصل الدارينهم  
 ميراث وجمدوا ذلك قسم ذلك على عدد رؤسهم ورأس صاحب الطريق كذا في المبسوط \* ويقسم  
 القاضى الاعداد من جنس واحد من كل وجه بان كانت المجانسة ثابتة بين الاعداد اسما ومعنى كما  
 في الغنم والبقر والمكيل والموزون والثيراب قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وفي الاجناس المختلفة  
 من كل وجه لا يقسم الاعداد قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وان كان جنسا واحدا من حيث  
 الحقيقة واجناسا مختلفة من حيث المعنى كالرفيق فان كان معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع  
 فالقاضي يقسم الكل قسمة جمع بلا خلاف ويجعل ذلك الشيء اصلا في القسمة والرفيق تبعاً ويجوز  
 ان يثبت الشيء تبعاً لغيره وان كان لا يثبت مقصودا وان لم يكن معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع  
 قال ابو حنيفة ر ح لا يقسمه قسمة جمع وقال للقاضي ان يقسمه قسمة جمع هكذا ذكر في الاصل كذا.



القسمة وابي الآخر فان القاضي يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم وحكي من الجصاص على عكس هذا كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصح ما ذكره الخصاص كذا في التبيين \* وقال ابو حنيفة رح اذا كان الطريق بين قوم ان اقتسموه لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فاراد بعضهم قسمته وابي الآخر فاني لا اقسمة بينهم وان كان لكل واحد طريق ومنفذ فاني اقسمة بينهم بعض مشائخنا قالوا المسئلة محمولة على ان الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لا يبقى لواحد منهم طريق ومنفذ فاما اذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب الكثير طريق ومنفذ فالتقاضي يقسم اذا طلب صاحب الكثير القسمة كما في مسئلة البيت اذا اطلب صاحب الكثير القسمة ومنهم من قال الطريق لا يقسم في الحالين بخلاف البيت كذا في المحيط \* وان كان مسيل ماء بين رجلين اراد احدهما فسمة ذلك وابي الآخر فان كان فيه موضع يسيل منه ماء سوى هذا قسمته وان لم يكن له موضع الا بضر لم اقسمة وهذا الطريق سواء كذا في المبسوط \* بيت بين رجلين انهدم طلب احدهما فسمة الارض قال ابو يوسف رح تقسم بينهما وقال محمد رح لا تقسم فان اراد احدهما ان يبني كما كان وابي الآخر ذكر في نوادر بن رستم ان لا يجبر على البناء الا ان يكون لهما عليه جذع فيجبر على البناء فان كان الآبي معسرا يقال لشريكه ابن انت وامنع الآخر من وضع الجذع حتى يعطيك نصف ما انفقت كذا في الحاوي \* ولا يقسم الحمام والحائط وما اشبه ذلك بين الشركاء فان رضوا به جميعا قسمته لوجود التراضي منهم بالتزام الضرر من اصحابنا رح من يقول هذا في الحمام فكل واحد منهما ينتفع بنصيبه بحجة اخرى بان يجعله بيتا وربما كان ذلك مقصود كل واحد منهما فاما في الحائط ان رضوا بالقسمة لينتفع كل واحد منهم بنصيبه من غير هدم فكذلك الجواب وان رضوا بالهدم وقسمة الاس بينهم لم يباشر القاضي ذلك ولكن ان فعلوا ذلك فيما بينهم لم يمنعهم من ذلك ولو كان بناء بين رجلين في ارض رجل قد بنيا باذنه ثم اراد اقسمة البناء وصاحب الارض غائب فلهما ذلك بالتراضي وان امتنع احدهما لم يجبر عليه وان كان اراد هدم البناء ففي هذه القسمة اذلاف الملك وقد بينا ان القاضي لا يفعل ذلك ولكن اذا اراد ان يفعله لم يمنعهما من ذلك وان اخرجهما صاحب الارض هدماه ثم التقص يحتمل القسمة بينهما فيفعله القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط \*

قال محمد رح في الاصل دكان في السوق بين الرجلين يبيعان فيه بيعا او يعملان فيه بايديهما فاراد

بينهما خمسة ارغفة لاحدهما رغيفان وللآخر ثلاثة فدعا رجلا ثالثا واكلوا جميعا مستويين ثم ان الثالث اعطاها خمسة دراهم وقال اقتسما على قدر ما اكلت من ارغفتكما قال الفقيه ابو الليث رح يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة لان كل واحد منهم اكل رغيفا وثلاثي رغيف مشاعا ثلثان من ذلك لصاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب صاحب الثلاثة فاجعل كل ثلث سهما فيصير كل واحد منهم اكلًا تسهمين من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة اسهم من نصيب صاحب الثلاثة وذلك فيقسم البديل كذلك وقال الفقيه ابو بكر عندي لصاحب الرغيفين درهم من البديل لانه اكل من رغيفيه رغيفا وثلاثي رغيف ولم يأكل الثالث من رغيفيه الا ثلث رغيف وكل واحد منهما اكل رغيفا وثلاثي رغيف فالثالث اكل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلث رغيف وكان لصاحب الثلاثة اربعة من خمسة دراهم كذا في فتاوى فاضيل خان \* رجلا ان ارادا ان يتقاسما الثمن بينهما بالحبال جازلان التفاوت فيه قليل كذا في الظهيرية \* سئل ابو جعفر عن سلطان غرم اهل قرية فارادوا قسمة تلك الغرامة واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على عدد الرؤس قال ان كانت الغرامة لتحصين املاكهم يقسم ذلك على قدر الاملاك لانهما مؤنة الملك فيتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحصين الابد ان يقسم على عدد الرؤس لانها مؤنة الرؤس ولا شيء على النسوان والصبيان في ذلك لانه لا يتعرض لهم كذا في المحيط \* قسمة الغنم بين الشريكين بالوزن بالقبان او الميزان او المكبل تصح كذا في الظهيرية \* الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز داربين رجلين نصيب احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وابي الآخر فان القاضي يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة وابي صاحب الكثير فكذلك وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بخواهوزاده وعليه الفتوى في البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم وذكر الخصاص داربين رجلين نصيب كل واحد لا ينتفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب احدهما القسمة وابي الآخر لا يقسم لان الطالب متعنت وان كان ضرر القسمة على احدهما بان كان نصيب احدهما اكثر ينتفع به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة

والباب والرحى والدابة والملوثة لم يقسم الا برضاها وفي التجريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج الى شقه وكسره وفي ذلك ضرر كذا في الخشبة الواحدة اذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة \* ولا تقسم الجواهر لان جهالتها متفاحشة الا يرى انها لا تصلح غير المعين منها عوضا عما ليس بمال كالنكاح والخلع هكذا في التبيين \* وفي مختصر خواهرزادة ولا تقسم القوس والسرّج ولا المصحف كذا في التاتارخانية \* فان اوصى بصوف على ظهر غنمه لرجلين فاراد اقسمة قبل الجزا لم اقسمه وكذلك اللبن في الضرع لان ذلك مال الربوا فانه موزون او مكبل لا يمكن قسمته الا بوزن او كيل وذلك بعد الحلب والجزا زاما الولد في البطن فلا تجوز قسمته بين الشركاء بحال وكذلك لو قسمنا ذلك بينهما بالتراضي لم يجز كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم \* وان كان ثوب بين رجلين فاقسماه وشقاء طولا ومرضاترا غن منهنما فهو جائز وليس لواحد منهما ان يرجع بعد تمام القسمة هكذا في المبسوط في باب قسمة الحيوان والعروض \* ولو كان بين رجلين ثوب مخطط لا يقسم القاضي بينهم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يقسم القاضي ايضا ثوبين عند اختلاف قيمتهما لانه لم يمكن التعديل الا بزيادة دراهم مع الاوكس ولا يجوز ادخال الدارهم في القسمة جبرا فان تراضيا على ذلك جاز للقاضي ان يقسم كذا في العيني شرح الهداية \* وان كان الذي بين الشركاء ثوبا زطيا وثوبا هرويا ووسادة وبساطا لم يقسمه الا برضاهم ولو كانت ثلثة اثواب بين رجلين فاراد احدهما قسمتها وابي الآخر فاني انظر في ذلك ان كانت قسمتها تستقيم من غير قطع بان تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث فان القاضي يقسمها بينهما فيعطي احدهما ثوبين والآخر ثوبا وان كانت لا تستقيم لم اقسما بينهما الا ان يتراضوا فيما بينهم على شيء هكذا قال في الكتاب والاصح ان يقال ان استوت القيمة وكان نصيب كل واحد منهما ثوبا ونصفا فانه يقسم الثوبين بينهما ويدع الثالث مشتركا وكذلك ان استقام ان يجعل احدا القسمين ثوبا وثلثي الآخر والقسم الآخر ثوبا وثلث الآخر او احدا القسمين ثوبا ورعنا والآخر ثوبا وثلثة ارباع فانه يقسم بينهم ويترك الثالث مشتركا كذا في النهاية \* واذا كان قنطرة او نهرا او بئرا او عينا وليس معه ارض وطلب الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك ارض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الارض وترك النهر والبئر والقنطرة على الشركة لكل واحد منهما شربه منها وان كان كل واحد منهما يقدر على ان يجعل للارض شربا من مكان آخر او كانت ارضين وانهارا متفرقة او ابارا قسمت ذلك كله

احدهما قسمته وابي الآخر صاحب الارض غائب فان القاضي ينظر في ذلك ان كان لو قسم  
امكن لكل واحد منهما ان يعمل في نصيبه العمل الذي كان يعمل به قبل القسمة قسم وان كان  
لا يمكن لا يقسم كذا في المحيط \* واذا كان الزرع بين ورثة في ارض لغيرهم فارادوا قسمة الزرع  
فان كان قد ادرك لم اقسمة بينهم حتى يحصد بالتراضي ولا بغير التراضي لان الحنطة مال الربوا  
فلا تجوز قسمته مجازفة الا بكيل ولا يدكنه قسمته بالكيل قبل الحصاد وان كان بقل لم اقسمة الا  
ان يشترطوا في البقل انه يحوز كل واحد منهم ما اصابه فاذا اقتسموها على هذا ابتراضهم اجزته كذا  
في المبسوط \* واذا كان زرع بين رجلين فارادوا قسمة الزرع فيما بينهما دون الارض فالقاضي  
لا يقسم اما اذا بلغ الزرع وتسنبل صار مال الربوا وفي القسمة معنى المبادلة فلا تجوز مجازفة واما  
اذا كان الزرع بقل فانما لا يقسم القاضي اذا كانت القسمة بشرط الترك واما اذا ارادوا القسمة  
بشرط القلع فله ان يقسم وهذا الجواب على احدي الروايتين فاما على الرواية الاخرى فينبغي  
ان لا يقسم القاضي وان رضى به هذا اذا طلبوا القسمة من القاضي وان طلب احدهما وابي الآخر  
فالقاضي لا يقسم على كل حال ولو اقتسما الزرع بانفسهما فان كان الزرع قد بلغ وتسنبل  
فالجواب فيه قد مر وان كان الزرع بقل ان قسما بشرط الترك لا يجوز وان قسما بشرط القلع  
جاز باتفاق الروايات كذا في المحيط \* ولو كان بينهما زرع في ارضهما فطلبوا قسمة الزرع  
دون الارض فان كان الزرع بقل وشرطا تركه في الارض او شرطا احدهما ذلك لا تجوز قسمة  
الزرع وان اتفقا على القلع جازت القسمة وان كان الزرع قد ادرك او شرطا الحصاد جازت  
القسمة عند الكل وان شرطا الترك او احدهما فسدت القسمة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح  
وتجوز في قول محمد رح وكذا طلع على النخيل بين رجلين ارادوا قسمة دون النخيل ان شرطا  
الترك او احدهما فسدت القسمة وان اتفقا على الجذاز في الحال جازت القسمة وان كان الثمر مدركا  
وشرطا الترك لا تجوز عندهما وتجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان  
كر حنطة بين رجلين ثلثون ردي وعشرة جيدة فاخذ احدهما عشرة والاخر ثلثين وقيمة العشرة  
مثل قيمة الثلثين فانه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي \* وان كانت قوصرة تمر بينهما ودون خل فاراد  
احدهما قسمته قسمته لان هذا مما يتأتى فيه الكيل والوزن والقسمة فيه تمييز محض لكل واحد من  
الشريكين ان يتفرد به فكذلك يفعله القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط \* والخشب

القاضي في <sup>هـ</sup> تلك القسمة انه قسمها باقرارهم ولو ادعوا في العتار انهم اشتروه فسمه بينهم وان كان المال المشترك ما سوى العتار وادعوا انه ميراث فسمه في قولهم وان ادعوا انه الملك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم فسمه بينهم وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير ارض ادعاهما رجلان واقاما البينة انها في ايديهما وارادا القسمة لم يقسمها بينهما حتى واقاما البينة انها لهما لاحتمال انها لغيرهما ثم قيل هذا قول ابي حنيفة رح خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان التسمة ضربان بحق الملك تكميلا للمنفعة وبحق اليد تنميلا للحفظ وامتنع الاول ههنا لعدم الملك وكذا الثاني للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه واذا حضر وارثان واقاما البينة على الموت وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب او صغير قسم القاضي بطلب الحاضرين وينصب وكيلًا بقبض نصيب الغائب او وصيا بقبض نصيب الصغير لان في هذا النصب نظر للغائب ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث في هذه الصورة عند ايضا بل اولى وعندهما يقسمها بينهم باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير ويشهد انها قسمها باقرار الكبار الحضور وان الغائب او الصغير على حجة ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم وان اقاموا البينة على الشراء حتى يحضر الغائب ان كان العتار في يد الوارث الغائب او شيء منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير او شيء منه لم يقسم باقرار الحضور ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها في الصحيح وان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة لانه ليس معه خصم والحاضر ان كان خصما عن نفسه فليس احد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهما فليس احد بخصم من نفسه يقيم عليه البينة ولو كان الحاضر صغيرا وكبير انصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم اذا اقيمت البينة كذا في الكافي \* ولو كان شيء من التركة في يد ام الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان شيء من التركة في يد الغائب وثمة لا يقسم كذا في فتاوى فاضلخان \* اعلم ان ههنا مشكلة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا واما اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول ابي يوسف رح فانه ينصب وصيا عن الغائب ثم الفرق بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضرا فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا الا انه عاجز عن الجواب فينصب عنه وصيا يجيب خصمه واما اذا كان غائبا لم يصح

فيما بينهم لانه لا ضرر على واحد منهم في هذه القسمة وقسمة النهر والمعين هاتبع لقسمة الارض فهي بمنزلة البيع فالشرب يدخل في بيع الارض تبعاً وان كان البيع لا يجوز فيه مقصوداً فكذلك في القسمة كذا في المبسوط \* والاواني المتخذة من اصل واحد كالا جانة والقممة والطست المتخذة من صفر ملحقة بمختلفة الجنس فلا يقسمها القاضي جبراً كذا في الغناية \* ويقسم تبر الفضة والذهب وما اشبه ذلك مما ليس به صوغ من الحديد والصفرو النحاس وكذلك علويين رجلين نصيب كل واحد منهما مما ينتفع به والسفل لغيرهما وسفل منهما والعلو لغيرهما فذلك كله يقسم اذا طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط \* واذا قسم الدور فانه يقسم العرصة بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ويجوز ان يفضل بعضهم على بعض لفصل قيمة البناء والموضع لان المعادلة في قسمة الانصباء صورة ومعنى ما امكن واذا لم يمكن اعتبار المعادلة في الصورة تعتبر المعادلة في المعنى ثم هذا على ثلاثة اوجه اما ان اقتسموا الارض نصفين وشرطوا ان من وقع البناء في نصيبه يعطي لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة او اقتسموا كذلك وقيمة البناء غير معلومة او اقتسموا الارض نصفين ولم يقتسموا البناء فان اقتسموا الارض نصفين على ان من وقع البناء في نصيبه يعطي لصاحبه نصف قيمة البناء معلومة جاز وان اقتسموا كذلك ولم يعرف قيمة البناء جازاً استحساناً لا قياساً وان اقتسموا الارض نصفين ولم يقوم البناء جازت القسمة ثم يملك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة كذا في محيط السرخسي \* وبهذا الطريق قلنا ان الارض المشتركة بين اثنين اذا قسمت وفيها اشجار وزرع قسمت الارض بدون الاشجار والزرع فوق الاشجار والزرع في نصيب احدهما فان الذي وقع الاشجار والزرع في نصيبه يملك نصيب صاحبه من الاشجار والزرع بالقيمة كذا في الذخيرة \* وعن الثاني ارض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير ان يقوم الزرع فمن اصابه الموضع الذي فيه الزرع اخذناه بقيمته ولو قال لا ارضي بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة اجبره الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار اذا قسم الحاكم على الذراع ولم يقوم البناء فمن وقع البناء في حصته اخذناه بقيمته سمي القيمة اولم يسمها كذا في الوجيز للكردي \* واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دار او عقار وادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسمها القاضي بينهم عند اي حنيقة رح حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته وقالوا لا يقسمها بينهم باقرارهم ويذكر القاضي

الطريق ومسيل الماء في ارض الغير ولم يكن في انصبا<sup>١</sup>هم ولم يكن لكل واحد احداث هذه الحقوق في انصبا<sup>٢</sup>ئه حتى لا تفسد القسمة كذا في الذخيرة \* وان اقتسما دارا على ان يشتري احدهما من الآخر دارا بالف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطلة كذا في المبسوط \* كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره فاسدة وكذا كل شري على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزيده شيئا معروفا جائز كالزيادة في المبيع او الثمن والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف كالمقبوض بالشري الفاسدة كذا في القنية \* ولو كانت دار بين رجلين فلا بأس ان يسكن احدهما الجديع فعلى هذا ينبغي ان يقال ان اراد واقسمة ملك فللقاضي ذلك وان ارادوا قسمة حفظ وانتفاع فلا حاجة الى القاضي هكذا في الذخيرة \* واذا كانت الدارين رجلين فاقسما على ان يأخذ احدهما الارض كله ويأخذ الآخر البناء كله ولا شيء له من الارض فهذا على ثلاثة اوجه الاول اذا شرط في القسمة على المشروط له البناء فلع البناء وفي هذا الوجه القسمة جائزة وان سكتا عن القلع ولم يشترط جازت القسمة ايضا وان شرط ترك البناء فالقسمة فاسدة كذا في الظهيرية \* واذا وقع الحائط ل احد في القسمة وعليه جذوع الآخر اراد صاحب الحائط ان يرفع الجذوع من الحائط ليس له ذلك الا ان يكون شرط في القسمة رفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحدهما على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما او كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما ثم صار الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة \* في التجريد وكذلك درج او درجة او اسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن ومع لصاحب العلوم مشرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السفلى ان يقطع الروشن الا ان يشترطوا قطعه كذا في التاتارخانية \* ولو ان ضيعة بين خمسة من الورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين وطالب شريكه الحاضر بالقسمة عند القاضي واخبره بالقصة فالقاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكلا من الغائبين والصغير لان المشتري قام منام البائع وقد كان للبائع ان يطالبه شريكه كذا في الظهيرية \* كتب ابن سداة الى محمد رح في قوم ورثوا دارا وباع بعضهم نصيبه من اجنبي وغاب الاجنبي المشتري وطلبت الورثة القسمة واقاموا البينة على الميراث قال محمد رح اذا حضر الوارثان قسمها القاضي حضر المشتري او لم يحضر لان المشتري بمنزلة الوارث الذي باعه وفي الاصل اذا كانت القرية وارضاها بين رجلين بالشراء فمات احدهما وترك نصيبه ميراثا فقام



الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه ولم تقع الضرورة على نصب الوصي كذا في النهاية \*  
 وإذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب والبعض حضورا لموصى له شريك  
 بمنزلة الوارث ان حضر بنفسه وحده فالناضي لا يسمع بينته ولا يقسم الدار بينهم كذا لو حضر واحد  
 من الورثة وان حضره مع احد الورثة فالناضي يسمع بينتهما ويقسم الدار كما لو حضر وارثان  
 هكذا في الذخيرة \* ولو رفعا طريقا بينهما وكان على الطريق ظلة وكان طريق احدهما على تلك  
 الظلة وهو يستطيع ان يتخذ طريقا آخر فاراد صاحبه ان يمنعه من المرور على ظهر الظلة لم يكن له ذلك  
 كذا في المبسوط \* وإذا كانت الدار بين رجلين وفيها صفة وفي الصفة بيت وطريق البيت في الصفة  
 ومسبل ماء ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسما فاصاب احدهما الصفة وقطعة من ساحة الدار واصاب  
 الآخر البيت وقطعة من ساحة الدار ولم يذكر في القسمة الطريق ومسبل الماء واراد صاحب البيت  
 ان يهر في الصفة على حاله ويسبل الماء على ظهر الصفة ان امكن لصاحب البيت فتح الطريق وتسجيل  
 الماء في نصيبه من موضع آخر فالقسمة جائزة وليس لصاحب البيت حق المرور في الصفة ولاحق  
 تسيل الماء على ظهره سواء ذكر في القسمة ان لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه او لم يذكر ذلك وان لم يكن  
 لصاحب البيت ادكان فتح الطريق وتسجيل الماء من موضع آخر فان ذكر ان لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه  
 دخل الطريق وتسيل الماء في القسمة وتجوز التسمية وان لم يذكر ذلك لا يدخل الطريق وتسيل الماء  
 في القسمة وفسدت القسمة ذكر هذه الجملة شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة وذكر في آخر الباب  
 اذا اقتسم دارا فلما وقعت الحدود بينهما اذا احدهما لا طريق له فان كان يقدر على ان يفتح لنصيبه  
 في حيزه طريقا آخر فالقسمة جائزة وان كان لا يقدر على ان يفتح لنصيبه طريقا ان علم وقت القسمة ان  
 لا طريق له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان يقال  
 في مسئلة آخر الباب اذا لم يقدر ان يفتح لنصيبه طريقا آخر انما تفسد القسمة اذا لم يذكر الحقوق فاما  
 اذا ذكر الحقوق بدخل الطريق تحت القسمة فصار حائل الجواب نظرا الى المسناتين اذا لم يقدر  
 على ان يفتح لنصيبه طريقا آخر ان ذكر الحقوق بدخل الطريق وتسيل الماء في القسمة ولا تفسد  
 القسمة وان لم يذكر الحقوق حتى لم يدخل تحت القسمة ان علم وقت القسمة ان لا طريق له  
 ولا مسبل له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وذكر شيخ الاسلام في باب قسمة الارضين  
 والقرى ان الطريق ومسبل الماء يدخلان في القسمة بدون ذكر الحقوق والمرافق اذا كان



في القسمة على ان اخذ احدهما دارا والاخر منزلا في دار اخرى او على ان اخذ كل واحد منهما سهاما معلومة من دار على حدة او على ان اخذ احدهما دارا والاخر عبدا او ما اشبه ذلك من الاصطلاح في الاجناس المختلفة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار ومائة ذراع واكثر من الدار الاخرى فاقسما على ان لهذا ما في هذه الدار من الذراعان ولهذا ما في هذه الدار الاخرى لا تجوز عند ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* واذا كان ميراث بين رجلين في دار وميراث في دار اخرى فاصطالحا على ان لاحدهما ما في هذه الدار والاخر ما في تلك الدار وزاد مع ذلك دراهم مسماة فان كانا سميا السهام كم هي سهام من كل دار جازوان لم يسميا ذلك لم يجزوان سميا مكان السهام اذ عا مسماة مكسرة جاز في قول ابي يوسف ومحمد رح ولم يجز في قول ابي حنيفة رح داران بين ثلثة نفر اقسموها على ان يأخذ احدهم احدى الدارين والثاني الدار الاخرى على ان يرد الذي اخذ الدار الكبرى على الذي لم يأخذ شيئا دراهم مسماة فهو جائز وكذلك اذا اخذ الدار الكبرى اثنان منهم واخذ الثالث الدار الصغرى وكذلك اذا كانت دار واحدة بينهم واخذها اثنان منهم كل واحد منهما طائفة معلومة على ان يردا على الثالث دراهم معلومة فهو جائز وكذلك ان اشترطوا على احدهما ثلثي الدارهم ليدخل في منزله فهو جائز لانه يكون هو مشتريا لثلي نصيب الثالث وصاحبه الثلث وكذلك دار بين شريكين اقسماها نصفين على ان يرد احدهما على الآخر عبدا بعينه على ان يزيد الآخر مائة درهم جاز وكذلك لو اقسماها على ان اخذ احدهما البناء واخذ الآخر الخراب على ان يرد صاحب البناء على الآخر دراهم مسماة فهو جائز وكذلك لو اخذ احدهما السفلى والاخر العلوى واشترط احدهما على صاحبه دراهم مسماة كذا في المبسوط \* ولو اقسما الثياب على ان من اصابه هذارد درهمان ومن اصابه هذارد درهمين جاز كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت القرية والارض بين قوم اقسما الارض مساحة على ان من اصابه شجر او بيوت في ارضه فعليه بقيمته دراهم فهو جائز وهذا استحسن كذا في المبسوط \* شريكان اقسما على ان لاحدهما الصامت وللآخر العروض وقماش الحانوت والديون التي على الناس على انه ان توي عليه شيء من الديون رد عليه نصفته فالقسمة فاسدة لان القسمة فيه معنى البيع والبيع على هذا الوجه لا يجوز وعلى كل واحد منهما ان يرد على صاحبه نصف ما اخذ كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت الدارين رجلين فاقسماها على ان يزيد

وارثه البينة على الميراث وعلى الاصل وشريك ابيهم غائب لم يقسم القاضي حتى يحضر شريك ابيهم ولو حضر شريك الاب وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضي بينهم لان حضور بعض الورثة كحضور الميت لو كان حيا او كحضور باقى الورثة وان كان اصل الشركة بالميراث بان كانا ورثة قرية عن ابيهما فقبل ان يقسم مات احدهما وترك نصيبه ميراثا لورثته فحضر ورثة الميت الثاني وعمهم غائب واقاموا البينة على ميراثهم عن ابيهم وعلى ميراث ابيهم عن جدتهم قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب عدتهم وكذلك لو حضر عدتهم وغاب بعضهم قسمها القاضي بينهم كذا في المحيط \* في النوازل سئل ابو بكر عن قرية مشاع بين اهلها ربيعها وقف وربيعها جرد ونصفها ملك شائع يريدون ان يتخذوا منها مقبرة ويريدون قسمة بعضها ليعطيها اليهم الملك ويجعلوها مقبرة قال ان قسمت القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة وان ارادوا ان يقسموا موضعها في هذه القرية لا تجوز القسمة كذا في التاتارخانية \* في المستقى عن ابي يوسف رح اذا اشترى رجل من احد الورثة بعض نصيبه ثم حضر البائع والمشتري وطلبا القسمة فالقاضي لا يتقسم بينهما حتى يحضر وارث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع شيئا بعد ذلك واشترى لم يكن خصما للمشتري في نصيبه الا في الدار حتى يحضر وارث آخر غيره ولو حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وغاب الوارث البائع واقام المشتري بينة على شرائه وقبضه وعلى الدار وعدد الورثة فان كان المشتري قبض الدار وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة هو ووارث آخر غير البائع واقام البينة على ما ذكرنا فالقاضي يتقسم الدار وكذلك اذا طلبت الورثة دون المشتري فالقاضي يتقسم الدار بينهم بطلبهم وجعل نصيب الغائب في يد المشتري ولا يتضي بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب ولا يدفع الى المشتري وان كان المشتري هو الذي طلب القسمة وابى الورثة لم اقسام لاني لا اعلم انه مالك ولا قبل بينته على ما اشترى والبائع غائب وفيه ايضا عن ابي يوسف رح دار بين رجلين باع احدهما نصيبه وهو مشاع من رجل ثم ان المشتري امر البائع ان يقاسم صاحب الدار ويقبض نصيبه فقاسمه لم تجز القسمة وان كان بين رجلين دار اقتسما على ان يأخذا احدهما الدار والاخر نصف الدار جاز وان كانت الدار افضل قيمة من نصف الدار كذا في المحيط \* واذا اصاب الرجلان في القسمة

من رقبة الطريق ملكا لصاحبه عوضا من بعض ما اخذه من نصيب صاحبه بالقسمة وبقي لنفسه حق المرور وهذا جائز بالشرط كمن باع طريقا مملوكا من غيره على ان يكون له حق المرور وكمن باع السفل على ان له حق قرار العلوفانه يجوز كذا هنا واذا كانت الدارين رجلين وبينهما شقص من دار اخرى اقتسماها على ان اخذا احدهما الدار والآخر الشقص فان علما ان سهام الشقص كم هو القسمة جائزة وان لم يعلمها فالقسمة مردودة وان علم احدهما ولم يعلم الآخر فالقسمة مردودة هكذا ذكر المسئلة في الاصل في هذا الكتاب ولم يفصل الجواب فيها تفصيلا فمن المشائخ من قال يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشروط له الشقص جازت القسمة بلا خلاف وان جهل المشروط له وعلم الشارط كانت المسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رح تكون القسمة مردودة وعلى قول ابي يوسف رح تكون جائزة ومنهم من قال لا بل الجواب في مسئلة القسمة على ما اطلق والقسمة مردودة في قولهم جميعا كذا في المحيط \* واذا اقتسم القوم القرية وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصي او غائب ليس له وكيل لم تجز القسمة وكذلك لو اقتسموها بامر صاحب الشرط او عامل غير القاضي كالعامل على الرستاق او الطسوج او على الخراج او على المؤنة وكذلك لو رضوا بحكم بعض الفقهاء فسمع بينهم على الاصل والميراث ثم قسمها بينهم بالعدل وفيهم صغير لا وصي له وغائب لا وكيل له لم تجز لان الحكم لا ولاية له على الغائب والصغير لانه صار حكما بتراضي الخصوم فيقتصر ولايته على من وجد منه الرضى فان اجاز الغائب او كبر الصبي و اجاز فهو جائز لان لهذا العقد مجيز احوال وقوعه الا يرى ان القاضي لو اجاز جاز وهو نظير ما لو باع مال الصبي فكبر الصبي و اجاز ذلك جاز وان مات الغائب او الصغير فجاز وارثه لم تجز في القياس وهو قول محمد رح والاستحسان ان الحاجة الى القسمة قائمة بعد موت المورث كما كانت في حياته فلو نقضت تلك القسمة احتيج الى اعادتها في الحال بتلك الصفة وانما تكون اعادتها برضى الوارث فلا فائدة في نقضها مع وجود الاجازة منه لتعذر رضاه كذا في المبسوط \* ثم انما يعمل الاجازة من الغائب او من وارثه او من الوصي او من الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمة قائما وقت الاجازة كالبيع المحض المعروف انما يعمل فيه الاجازة اذا كان المبيع قائما وقت الاجازة وكما ثبت الاجازة صريحا بالقول ثبتت الاجازة دالة بالفعل كما في البيع المحض كذا في الذخيرة \* لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع به كل واحد بالمهاياة ولو اراد احد من الورثة ان يقسم بالاوراق ليس له

احدهما على الآخر دراهم مسماة فهو جائز ثم كل ما يصلح ان يكون عوضا مستحقا بالبيع يجوز  
اشراطه في هذه القسمة عند تراضيهما عليه فالنقود حالة كانت او مؤجلة والمكيل والموزون معينا  
او موصوفا مؤجلا او دالا يجوز استحقاؤه عوضا في البيع فكذلك في القسمة فان كان لشيء من ذلك  
حمل ومؤنة فلا بد من بيان مكان الايفاء فيه عند ابي حنيفة رح كما في السلم والاجارات وعند  
ابي يوسف ومحمد رح ان بينا للتسليم مكانا جاز ذلك وان لم بينا جازت القسمة ويتعين للتسليم  
موضع الدار وكان ينبغي في القياس ان يتعين موضع العقد كما في السلم عندهما ولكنهما استحسنا  
فقالا تمام القسمة يكون عند الدار وانما يجب عند تمام القسمة فتعين موضع الوجوب فيه للتسليم  
كما في الاجارة عندهما يتعين موضع الدار لا موضع العقد وان كانت الزيادة شيئا من الحيوان بعينه  
فهو جائز وان كان بغير عينه لم يجز موصوفا كان او غير موصوف مؤجلا كان او حالا واو كانت  
الزيادة ثيابا موصوفا الى اجل معلوم فهو جائز وان لم يضرب له اجلا لم يجز كذا في المبسوط  
في باب قسمة الدور بالدراهم يزيد بها \* ولو كانت الدارين رجلين فاقسماها فاخذ احدهما  
مقدمها وهو الثلث والآخر اخذ مؤخرها وهو الثلثان جاز ذلك فان كانت الدارين بينهما اثلاثا فاخذ  
صاحب الثلثين بنصيبه بيتا شارعا وصاحب الثلث بنصيبه ما بقي من الدار وهو اكثر من حقه  
فهذا جائز وكذلك ان كان الذي وقع في قسمة الآخر ليست له غلة فهو جائز واذا اقتسما دارا  
بينهما على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة من الدار على ان رفعا طريقا بينهما ولا حد هما ثلثة  
والآخر ثلثاه فهذا جائز وان كانت الدارين بينهما نصفين لان رقبة الطريق ملك لهما محلل للمعاوضة  
واذا اقتسم الرجلان دارا على ان اخذ احدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه واخذ الآخر الثلثين  
من مقدمها بحقه فهو جائز وان كان فيها غبن كذا في المبسوط في باب قسمة الدار بتفصيل بعضها \*  
وانما كانت الدارين رجلين اقسماها اخذ احدهما قدر النصف واخذ الآخر قدر الثلث ورفع  
طريقا بينهما قدر السدس فذلك جائز وكذلك اذا شرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل وللآخر  
فيه حق المرور فهو جائز قال الشيخ الامام رح هذه المسئلة دليل على جواز بيع حق المرور  
والحاصل ان في جواز بيع حق المرور روايتين وذكر شمس الائمة السرخسي في شرح هذا الكتاب  
من العلة ما يدل على جواز هذه القسمة على الروايات كلها وان كان في حق جواز بيع حق المرور  
روايتان قال بان عين الطريق كان مملوكا لهما وكان لهما حق المرور فيه وقد جعل احدهما نصيبه

في المختصر انهما يدخلان وهكذا ذكر محمد ر ح في الاصل في موضع آخر من هذا الكتاب فانه قال اذا كانت الارض بين قوم ميراثا اقتسموها بغير قضاء فاصاب كل انسان منهم قراح على حدة فله شربه وطريقه وسيل مائه وكل حق لها والصحيح انهما لا يدخلان كذا في المحيط \* وان كانت ارض بين قوم لهم نخل في ارض غيرهم فاقسموا على ان يأخذ اثنان منهم الارض واخذ الثالث النخل باصولها فهو جائز لان النخلة باصلها بمنزلة الحائط ولو شرطوا لاحدهم في القسمة حائطاً بنصيبه فهو جائز فكذلك النخلة وان شرطوا ان لفلان هذه القطعة وهذه النخلة وهو في غير تلك القطعة والآخرة قطعة اخرى وللثالث القطعة التي فيها تلك النخلة فاراد ان يقطع النخلة فليس له ذلك والنخلة لصاحبها باصلها لان النخلة كالحائط وبسمية الحائط يستحقها باصلها وهذه نخلة ما لم يقطع فاما بعد القطع فهو جذع فمن ضرورة استحقاق النخلة اصلها فان قطعها فله ان يغرس في موضعها ما بدا له لانه قد استحق ذلك الموضع من الارض فان اراد ان يمر اليها فمنعها صاحب الارض فالقسمة فاسدة ولا نهى وقعت على الضرر اذ لا طريق له الى نخلته فان ذكروا في القسمة لكل حق هولها فالقسمة جائزة وله الطريق الى نخلته كذا في المبسوط \* ثم ان محمد ر ح ذكر في الكتاب ان الشجرة تستحق باصلها في القسمة ولم يذكر مقدار ذلك بعض مشائخنا قالوا يدخل في القسمة من الارض ما كان بازاء العروق يوم القسمة اعني عروقها لو قطعت يبست الشجرة واليه مال شمس الائمة السرخسي وبعضهم قالوا يدخل من الارض مقدار غلط الشجرة يوم القسمة والى هذا اشار في الكتاب فانه قال اذا ازدادت النخلة غلظا كان لصاحب الارض ان ينحت ما ازداد فدل انه قدر ما تحته من الارض بمقدار غلط الشجرة وقت القسمة كذا في الظهيرية \* قوم اقتسموا ضيعة فاصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هولهم ولم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيها الزرع والتمر كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كانت القرية ميراثا بين قوم واقتسموها فاصاب احدهم قراح وغللات في قراح واصاب الآخر كرم فهو جائز كذا في المبسوط \* واذا كانت قرية وارض ورحى ماء بين قوم بالميراث فاقسموها فاصاب الرجل الرحى ونهرها واصاب الآخر البيوت واقرحه مسماة واصاب آخرها ايضا اقرحه مسماة فاقسموها بكل حق هولها فاراد صاحب النهر ان يمر الى نهره في ارض اصاب صاحبها بالقسمة فمنعه صاحبها فليس له منعه اذا كان النهر في وسطه ارض هذا ولا يصل اليه الا بارضه وان كان يصل الى النهر بدون ارضه بان كان النهر منفرجا

ذاك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا تقسم بوجه من الوجوه ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك ايضا وان تراصوا جميعا للقاضي لا يأمر بذلك ولو كان مصحف لواحد وسهم من ثلثة وثلثين سهما منه للآخر فانه يعطي يوما من ثلثة وثلثين يوما حتى ينتفع ولو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط فانه لا يتقسم ايضا ولا سبيل الى القسمة في ذلك وكذا في كل جنس مختلف ولا يأمر الحاكم بذلك ولو تراصيا ان يقوم الكتاب ويأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوز ولا فلا كذا في جواهر الفتاوى \* في اليتيمة سئل علي بن احمد عن مات وترك اولاداً صغاراً وابنين كبيرين ودار ولم يرص الى احد فنصب القاضي احد الابنين وصيا ثم ان الوصي دعا رجلا من اقربائه فقسمت التركة بحضورهم فجعل الكتب لنفسه ولاخيه الثاني البالغ ايضا وجعل الدار للصغيرين مشاعا بينهما وذلك بعد التقويم والتعديل هل تصح هذه القسمة فقال ان كان التاسم عالما ورعا يجوز ان شاء الله تعالى وسألت ابا حامد عن الاب هل له ان يقسم مع ولده الصغار فقال نعم وسئل علي بن احمد عن اشترى ارضا مشتركة بين جماعة اشترى نصيب الحضور وبعضهم غيب كيف تقسم هذه الارض مع غيبة الشريك وهل له الى زراعتها سبيل فقال لا تجوز قسمتها حال غيبة الشركاء او حال غيبة بعض الشركاء الا ان تكون الارض موروثة فينصب القاضي قیما عن الغائب فيقسم حينئذ واما زراعتها فان رأى القاضي ان يأذن الشريك في زراعة كل الارض لكيلا يضيع الخراج فله ذاك كذا في التاتارخانية \* باع من آخر شيئا ضمن له انسان بالدرك ثم مات اي الضامن قسم ماله لانه لا مانع من القسمة ولو ان كل واحد من الورثة باع نصيبه ثم ادرك للميت درك يرجع الى الورثة ونقض بيعهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للموت في رواية وهو المختار = ذاك في الفتاوى الكبرى \*

الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها ويدخل الشجر في قسمة الاراضي وأن لم يذكروا الحقوق والمرافق كما تدخل في بيع الاراضي ولا تدخل الزروع والثمار في قسمة الاراضي وأن ذكروا الحقوق وكذلك اذا ذكروا والمرافق مكان الحقوق لا تدخل الثمار والزروع في ظاهر الرواية ولو ذكروا في القسمة بكل قليل او كثير فيها ومنها ان قال بعد ذلك من حقوقها لا تدخل الثمار والزروع وان لم يقل من حقوقها تدخل الثمار والزروع والامتنعة الموضوعة فيها لا تدخل على كل حال واما الشرب والطريق هل يدخلان من غير ذكر الحقوق في القسمة ذكر الحاكم الشهيد في المختصر

حديثاً للآخر في الطريق الحديث اشجار ينظر ان جعلتلك الطريق له فلا شجار له لانها بمنزلة البيع والاشجار تدخل في بيع الارض وان جعل الحق المرور له فلا شجار بينهما كما كانت لان الطريق لم يصير ملكاً له كذا في محيط السرخسي \* ولو كان بين شريكين دار فرعا بابا منها ووضعاه فيها ثم قسما الدار فالباب الموضوع لا يدخل في القسمة الا بالذكر كما في البيع كذا في الذخيرة \* والحوش لا يقسم سواء كان عشرين او اقل كذا في خزائن الفتاوى \* الباب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها يجب ان يعلم بان الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على احد معان اربعة اما القبض او قضاء القاضي او القرعة او بان يوكلا رجلا يلزم كل واحد منهم سهماً كذا في الذخيرة \* واذا كانت الغنم بين رجلين فقسماها نصفين ثم اقرعا فاصاب هذا طائفة وهذا طائفة ثم ندم احدهما فاراد الرجوع فليس له ذلك لان التسمية قد تمت بخروج السهام وكذلك لو رضيا برجل فقسمها ولم يال ان يعدل في ذلك ثم ائرع بينهما فهو جائز عليه ما كذا في المبسوط \* فان كان الشركاء ثلاثة فخرج قرعة احدهم فلكل واحد منهم الرجوع فان خرج قرعة اثنين منهم ثم اراد احدهم ان يرجع ليس له ذلك ولو كان الشركاء اربعة فالم يخرج قرعة ثلاثة منهم كان لكل واحد منهم الرجوع كذا في المحيط \* وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا الواحد لان التمييز ههنا يعتد بالتراضي بينهم ولكل واحد منهم ان يرجع قبل ان يتم ويخرج بعض السهام لا يتم كذا في النهاية \* واذا كانت غنم بين قوم تساهموا عليها قبل ان يقسموها فايهم خرج اسمه اولا عدوا له كذا الاول فالاول فهذا لا يجوز وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الابل قسما والبقر قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها واقرعوا فهذا جائز كذا في المحيط \* وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الابل قسما والبقر قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها واقرعوا على ان من اصابه الابل رد كذا درهم على صاحبيه نصفين فهو جائز كذا في المبسوط \* وان كانت الدار بين رجلين فاقسما على ان اخذ احدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه واخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ما لم يقع الحدود بينهما ولا يعتبر رضاهما بما قالا قبل وقوع الحدود وانما يعتبر رضاهما بعد وقوع الحدود كذا في الذخيرة \* ذكرنا لناطقي ان القرعة انواع ثلاثة الاولى لا ثبات حق البعض وابطال حق البعض وانها باطلة كمن اعتق احد عبديه



عن حد الارض لم يكن له ان يمر في ارض هذا وان كان الطريق الى النهر في ارض الغير لا في نصيب صاحبه يدخل في القسمة وبذكر الحقوق امكنه الوصول الى النهر بدون ذلك الارض ولم يمكنه وان لم يشترطوا في النسبة الحقوق والمرافق وما اشبههما وكان الطريق الى النهر في ارض الغير فان لم يمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة فاسدة الا اذا علم بذلك وقت القسمة وان امكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة جائزة وكذلك اذا امكنه المرور في بطن النهر بان يصب الماء عن موضع منه وكان يمكنه المرور في ذاك فهو قادر على ان يمر في نصيبه فتكون القسمة جائزة وان لم يكن من النهر شيء مكشوف فالقسمة فاسدة كذا في الذخيرة \* وان كان للنهر مسناة من جانبه يكون طريقه عليها فالقسمة جائزة وطريقه عليها دون ارض صاحبه وان ذكر الحقوق في القسمة لتمكنه من الانتفاع بالنهر بالطرق على مسناته وان لم يذكروا المسناة في القسمة فاختلف صاحب الارض والنهر فهي لصاحب النهر ملقاة طينه وطريقه في قول ابي يوسف ومحمد رح قال ابو حنيفة رح لآخريم للنهر وان لم يكن طريق في ارض قسمة فاشترطوا عاياه ان لا طريق له في هذه الارض فهو جائز ولا طريق له اذا علم يومئذ انه لا طريق له وكذلك النخلة والشجرة نصيب احدهما في ارضي الآخر واشترط ان لا طريق له في ارض صاحبه فهو والنهر سواء ولو كان نهر يصب في اجمة كان لصاحب ذاك الصب على حاله هكذا في المبسوط \* دارين قوم اتسموها فوقع في نصيب احدهم بيوت فيها حمامات فان لم يذكروا الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة فاسدة لان في القسمة معنى البيع وبيع الحمامات اذا كانت لا تؤخذ الا بصيد فاسد وان كانت الحمامات تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة لان بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة وهذا كله اذا اقتسموها بالليل حين اجتمعت كلها في البيت اما اذا اقتسموها بالنهار بعد ما خرج من البيت فالقسمة فاسدة كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا اقتسم الرجلان دارا فاخذ احدهما طائفة والآخر طائفة وفي نصيب الآخر ظلة على الطريق وكنيف شارع فالقسمة في هذا كالبيع والكنيف الشارع يدخل في قسمة الدار سواء ذكر الحقوق والمرافق او لم يذكر والظلة عند ابي حنيفة رح لا تدخل الا بذكر الحقوق والمرافق وعند ابي يوسف ومحمد رح تدخل اذا كان مفتحا في الدار سواء ذكر الحقوق او لم يذكر فان هدم اهل الطريق تلك الظلة لم تنتقض القسمة ولا يرجع على شريكه بشيء هكذا في المبسوط \* كرم بين رجلين فاتسماه وجعل الطريق القديم لاحدهما وترك الطريقا



جوفه ولا نخله ولا شجرة ولكنه رأى الحائط من ظاهرة فلا خيار لواحد منهما فيه ورؤية الظاهر مثل رؤية الباطن وكذلك في الثياب المطوية يجعل رؤية جزء من ظاهر كل ثوب كروية الجميع في اسقاط الخيار كذا في المبسوط \* وبعض مشائخنا قالوا تاويل قوله ولا رأى شجرة ولا نخلة كل الشجرة وكل النخلة انما رأى رؤس الاشجار ورؤس النخيل اما لولم ير رؤس الاشجار ايضا لا يسقط خيار الرؤية وهذا القائل هكذا يقول في البيع المحض ثم اذا ثبت خيار الرؤية في القسمة في اي موضع ثبت يبطل بما يبطل به هذا الخيار في البيع المحض وخيار العيب ثبت في نوعي القسمة جميعا ومن وجد من الشركاء عيبا في شيء من قسمته فان كان قبل القبض رد جميع نصيبه سواء كان المقسوم شيئا واحدا او اشياء مختلفة كما في البيع وان كان بعد القبض فان كان المقسوم شيئا واحدا حقيقة او حكما كالدار الواحدة او حكما لا حقيقة كالمكيل والموزون برد جميع نصيبه وليس له ان يرد البعض دون البعض كما في البيع المحض وان كان المقسوم اشياء مختلفة كالاغنام يرد المعيب خاصة كما في البيع المحض وما يبطل به خيار العيب في البيع المحض كذا يبطل به في القسمة واذا استخدم الجارية بعد ما وجد بها عيبا ردها استحسانا واذا دام على السكنى بعد ما علم بالعيب بالدار ردها بالعيب استحسانا ايضا واذا دام على لبس الثوب او ركوب الدابة او دام بعد ما علم بالعيب لا يرد هما قياسا واستحسانا وما في خيار الشرط اذا سكن الدار في مدة الخيار او دام على السكنى ذكر محمد رح في كتاب البيوع اذا سكن المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يفصل بينهما اذا انشأ السكنى وبينما اذا دام على السكنى فمن فرق من المشائخ بين انشاء السكنى وبين الدوام عليه في مسألة القسمة يفرق بينهما ايضا في خيار الشرط ويقول خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى ولا يبطل بالدوام عليه ولا فرق بينهما ومن قال خيار العيب في القسمة لا يبطل الا بانشاء السكنى ولا بدوامه قال بان خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى وهدوامه كذا في المحيط \* واذا باع ما اصابه بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فرد المشتري عليه بذلك العيب فان قبله بغير قضاء قاض فليس له ان ينقض القسمة وان قبله بقضاء قاض فله ان ينقض القسمة والبينة في ذلك وابعاء اليمين سواء كذا في المبسوط \* فان كان المشتري قد هدم شيئا من الدار قبل ان يعلم بالعيب لم يكن له ان يردّها ويرجع بنقصان العيب كما في البيع المحض قال وليس للبائع ان يرجع بنقصان ذلك على من قاسمه ذكر المسئلة مطلقة من غير ذكر خلاف فمن مشائخنا من قال ما ذكره هنا قول ابي حنيفة رح وحده واما على قول

بغير عينه ثم يقرع والاخرى لطيفة النفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلة مثله فيفرز حق واحد منهما وهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا افرع بينهم في القسمة ينبغي ان يقول كل من خرجت قرعته او لا بينهم اعطيته جزء من هذا الجانب والذي يليه في الخروج بجنب نصيب الاول كذا في شرح الطحاوي \*

الباب السادس في الخيار في القسمة القسمة ثلاثة انواع قسمة لا يجبر الآبي كقسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر الآبي في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمة يجبر الآبي في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار عيب وخيار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة تثبت الخيارات اجمع وفي قسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات يثبت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقير والغنم يثبت خيار العيب وهل يثبت خيار الشرط والرؤية على رواية ابي سليمان يثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الصغرى \* ثم ذكر محمد ر ح في الكتاب الحنطة والشعير وكل ما يكال وما يوزن واثبت في قسمتها خيار الرؤية قال مشائخنا اراد ببا قال الحنطة والشعير جميعا والمكيل والموزون جميعا لا حد لها على الانفراد حتى يكون المقسوم اجناسا فيكون قسمة لا يوجبها الحكم بتراضيهما فيثبت فيها خيار الرؤية وان اراد بذلك الحنطة على الأفراد والشعير على الانفراد فهو محمول على ما اذا كان صفتها مختلفة بان كان البيض علكة والبعض رخا والبعض حمرا والبعض بيضا واقتسما كذلك حتى تكون القسمة واقعة على وجه لا يوجبها الحكم او كانت صفتها واحدة الا انه اصاب احدهما من اعلى الصبرة واصاب الآخر من اسفله وهكذا الجواب في الذهب التبر والنضة التبر وكذلك اواني الذهب والنضة والجواهر والآلي وكذلك العروغ كلها وكذلك السلاح والسيوف والسروج كذا في المحيط \* واذا كانت الغادرهم بين رجلين كل الف في كيس فاقسما على ان اخذا احدهما كيسا والاخر اخذا الكيس الآخر وقد رأى احدهما المال كله ولم يره الاخر فاقسمة جائزة على الذي رآه ولا خيار لواحد منهما في ذلك الا ان يكون قسم الذي لم يره المال سرهما فيكون له الخيار واذا قسم الرجلان اارا وقد رأى كل واحد منهما ظاهر الدار وظاهر المنزل الذي اصابه ولم يرجوه فلا خيار لهما وكذلك اذا اقتسما بستانا وكرما فاصاب احدهما البستان والاخر الكرم ولم يروا احدهما الذي اصابه ولا رأى جوفه

ان يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري حصة كل واحد منهما مفرزا كذا في الذخيرة \* قسمة الوصي مالا مشتركا بينه وبين الصغير لا تجوز الا اذا كان فيه منفعة ظاهرة للصغير عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح لا تجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة ويجوز للاب ان يقسم مالا مشتركا بينه وبين الصغير وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة كذا في المحيط \* وان كان في الورثة صغار وكبار والكبار حضور فقام الوصي الكبار وميز نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة فان قسم الوصي حصة الصغار بعد ذلك لا تجوز هذه القسمة ولا تجوز قسمة الوصي على الكبار الغيب في العقار ويجوز قسمته في العروض يريد به اذا كانت الورثة كلهم كبار وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقام للحضور وافرز نصيبهم زاد البقال في كتابه العروض من تركته الاب كذا في الذخيرة \* ولو كان في الورثة صغير وكبير غائب وكبار حضور فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغار وقاسم الكبار الحضور جاز في العقار وغيره عند ابي حنيفة رح وعند هذا لا تجوز على الكبير في العقار بناء على ان عنده بيع الوصي على الكبار جاز في العقار في ثلثة مواضع اذا كان على الميت دين او وصية او معهم صغير فكذلك القسمة وعند هذا لا تجوز كذا في محيط السر حسي \* اذا كانت الورثة صغارا وكبار فعزل الوصي نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل لا تجوز له اصلا ولو قام الوصي الموصى له بالثلث والورثة صغار فدفع الثلث اليه واخذ الثلثين للورثة صح ولو هلك عنده فلا ضمان وان كانت الورثة كبارا غيبا فقام الوصي الموصى له واخذ نصيب الورثة جاز كذا ذكر في الاصل ولو كان الموصى له غائبا والورثة كبار حضور وقاسم الوصي الورثة واخذ نصيب الموصى له فالقسمة باطلة في قول ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كذا في الذخيرة \* رجل مات ووصى النرجل وفي التركة دين غير مستغرق وطلبت الورثة من الوصي ان يعزل من التركة قدر الدين ويقسم الباقي بينهم كان له ان لا يقسم ذلك بينهم ويبيع ذلك القدر مائعا كذا في الطهيرية \* اذا قسم الوصيان المال فاخذ احدهما نصيب بعض الورثة واخذ الآخر نصيب بعض الورثة لا يجوز وان اغاب احدهما قبل القسمة فقام الآخر الورثة لا تجوز عندهما خلافا لابي يوسف رح ولا تجوز القسمة على المبرسم والمغمي عليه والذي يجن وينفق الابرضاء او كالتة في حالة صحته وافاقته كذا في الذخيرة \* وصي ذمي والورثة مسلمون يخرج من الوصية ويجوز قسمته ان فعلها قبل الاخراج وكذلك العبد لغير الميت وصي مالم يخرج كذا

ابي يوسف ومحمد راجع بنقصان العيب على قاسمه ومن المشائخ من قال ما ذكر في كتاب القسمة قول الكل والصحيح ان المسئلة على الخلاف كذا في المحيط \* وان كان الشريك هو الذي هدم شيئاً منه ولم يبعه ثم وجد به عيباً راجع بنقصان العيب في انصبا شركائه الا ان يرضوا بنقص القسمة ورده بعينه مهدوماً كذا في المبسوط \* خيار الشرط يثبت في القسمة حيث يثبت خيار الرؤية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات وما يبطل به خيار الشرط في البيع المحض يبطل به في القسمة وانما يصح اشتراط الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز اشتراطه بثلاثة ايام بلا خلاف وما زاد على الثلاثة يكون على الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه راجع كذا في المحيط \* فان مضت الثلاث ثم ادعى احدهما الرد بالخيار في الثلث وادعى الآخر الاجازة فالقول قول مدعى الاجازة وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الرد كذا في المبسوط \*

الباب السابع في بيان من يلي القسمة على الغير ومن لا يلي الاصل ان من ملك بيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط \* قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائزة في كل شيء اذا لم يكن فيها غبن فاحش ووصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك الجداد اب اذا لم يكن هناك وصي الاب وتجوز قسمة وصي الام فيما تركت اذا لم يكن احد من هؤلاء فيما سوى العقار لانه قائم مقام الام وتصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيما سوى العقار فكذلك في القسمة ولا تجوز قسمة الام والاخ والعم والزوج على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة كذا في فتاوى قاضيخان \*

ولا تجوز قسمة الكافر او المملوك او المكاتب على ابنه الحر الصغير المسلم ولا تجوز قسمة الملتقط على اللقيط وان كان يعوله كذا في المبسوط \* واذا جعل القاضي وصياً لليتيم في كل شيء فقام عليه في العقار والعروض جاز ولو جعله وصياً في النفقة او في حفظ شيء بعينه لا تجوز وهذا بخلاف وصي الاب اذا جعله الاب وصياً في شيء خاص فانه يكون وصياً في الاشياء كلها كذا في المحيط \* ولا تجوز قسمة الوصي بين الصغيرين كما لا يجوز بيعه مال احدهما من الآخر بخلاف الاب فانه اذا قام مال اولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال بعض اولاده الصغار من البعض والحيلة في ذلك للوصي ان يبيع حصة احدا الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير فيمتاز نصيب كل واحد من الصغيرين وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصي وحيلة اخرى

فان ادوا المكاتبه قبل ان يردوا القسمة اجزت القسمة كذا في شرح المبسوط \* الباب الثامن  
 في قسمة التركة وعلى الميت اوله دين او موصى له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى  
 الوارث ديناً في التركة او عينا من اعيان التركة وان اقرا احد الورثة بدين على الميت وجحد الباقيون  
 قسمت التركة بينهم ويؤمر المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في كل الدين كذا  
 في فتاوى فاضيل خان \* اذا اتسم الورثة دار الميت او ارض الميت وعلى الميت دين فجاء الغريم  
 بطالب الدين فان لهم ان ينقضوا القسمة سواء كان الدين قليلا او كثيرا واذا طلبوا قسمة التركة  
 من القاضي وعلى الميت دين والقاضي يعلم به وصاحب الدين غائب فان كان الدين مستغرقا  
 للتركة فالقاضي لا يقسمها بينهم لانه لا ملك له في التركة فلا يكون في القسمة فائدة وان كان الدين  
 غير مستغرق فالقياس ان لا يقسمها ايضا بل يوقف الكل وفي الاستحسان يوقف مقدار الدين  
 ويقسم الباقي ولا يأخذ كفيلا منهم بشيء من ذلك عند ابي حنيفة رح خلا فاليها وان لم يعلم  
 القاضي بالدين سألهم هل عليه دين فان قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف  
 وان قالوا لا دين فالقول قولهم لان الورثة قائلون مقام الميت ثم يسألهم هل فيها وصية فان قالوا  
 نعم سألهم انها حصلت بالعين او مرسله لان الحكم يختلف فان قالوا لا وصية فيها قسمها حينئذ بينهم  
 فان ظهر بعد ذلك دين نقض القاضي القسمة وكذلك لو ان القاضي لم يسأل الورثة عن الدين  
 وقسم التركة بينهم حتى جازت القسمة ظاهرا ثم ظهر الدين فالقاضي ينقض القسمة الا ان يقضوا  
 الدين من مالهم فحينئذ لا ينقض القسمة في الفصلين جميعا وكذلك لو ابرأ الغريم الميت عن الدين  
 لا ينقض القسمة وهذا كله اذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر سوى ما اقتسموا  
 اما اذا عزلوا نصيب الغريم او كان للميت مال آخر سوى ما اقتسموا فالقاضي لا ينقض القسمة  
 وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يعرفه الشهود او ظهر موصى له بالثلث او الربع فان القاضي ينقض  
 القسمة ثم يستأنفها بعد ذلك فان قالت الورثة نحن نقضي حق هذا الوارث والموصى له من مالنا  
 ولا ننقض القسمة لا يلتفت الى قولهم الا ان يرضى هذا الوارث او الموصى له واذا ظهر غريم  
 او موصى له بالف مرسله فقالت الورثة نحن نقضي حقه من مالنا ولا ننقض القسمة لهم ذلك لان  
 حق الوارث والموصى له بالثلث او الربع في عين التركة فاذا ارادوا ان يعطوا حقه من مالهم  
 فقد تصدوا شراء نصيبه من التركة فلا يصح الا برضاه واما حق الغريم والموصى له بالالف مرسله

في محيط السرخسي \* وأهل الذمة في القسمة بمنزلة أهل الإسلام إلا في الخمر والخنزير يكون بينهم وإراد بعضهم قسمتها وأبى بعضهم فاني أجبرهم على القسمة كما أجبرهم على قسمة غيرها وإن اقتسموا فيما بينهم خمر أو فضل بعضهم في كيلها لم يجز الفضل في ذلك فيما بينهم وإذا كان وصي الذمي مسلماً كرهت له متاسمة الخمر والخنزير ولكنه يوكل من ينوبه من أهل الذمة فيقاسم للصغير ويبيع ذلك بعد القسمة وإن وكل الذمي المسلم بقسمة ميراث فيه خمر وخنزير لم يجز ذلك من المسلم كما لا يجوز بيعه وشراؤه في الخمر والخنزير وليس للمسلم الوكيل أن يوكل بقسمة ذلك غيره لأن الموكل لم يرع برأي غيره فيه فإن فوّض ذلك إليه فوكل ذمياً به جاز كذا في المبسوط \* ولو أسلم أحد الورثة فوكل ذمياً يقاسم الخمر والخنزير جاز عند أبي حنيفة رح خلافاً لما كمالو وكل مسلم ذمياً يبيع الخمر كذا في محيط السرخسي \* ولو أخذ نصيبه من الخمر فجعله خلاً كان المسلم ضامناً لخصته شركائه من الخمر الذي خلّاه ويكون الخل له وإذا كان في تركة الذمي خمر وخنزير وغرماً أو مسلمون وليس له وصي فإن القاضي يوأي بيع ذلك رجلاً من أهل الذمة فيبيعه ويتضي به دين الميت كذا في المبسوط \* ولو قاسم الحربي المستأمن على ابنه الذمي لم تجز ولو كان ولده مثله جازت كذا في محيط السرخسي \* ولا تجوز قسمة المرتد إذا قتل على رده على ولده صغير مثله مرتد كذا في المبسوط \* وقسمة المأذون مثل قسمة الحر كذا في محيط السرخسي \* والمكاتب كالحرف في القسمة لأنه من صنع التجار وفيها معنى المفاوضة كالبيع وإن عجز بعد القسمة لم يكن لمولاه نسخها ولا تجوز مقاسمة المولى على المكاتب بغير رضاه سواء كان المكاتب حاضراً أو غائباً فإن فعل ذلك ثم عجز المكاتب وصار ذلك لمولاه لم تجز تلك القسمة كما لا ينفذ سائر تصرفاته بعجز المكاتب وإن وكل المكاتب بالقسمة وكلائه عجزاً ومات لم يجز لو كيله أن يقاسم بعد ذلك وإن اعتق فهو على وكالته فإن أوصى المكاتب عند موته إلى وصي فقاسم الوصي ورثة المكاتب الكبار ولده الصغير وقد ترك وفاءً فإن قسمته في هذا جائزة على ما تجوز عليه قسمته وهو الحر لأنه يؤدي كتابته ويحكم بحريته في حال حيوته فكانه أدى الكتابة بنفسه ثم مات فيكون وصيه في التصرف على ولده الصغير كوصي الحر وقال في الزبادات وصيه بمنزلة الوصي الحر في حق الابن الكبير الغائب حتى تجوز قسمته فيما سوى العقار ما ذكر هناك أصح وإن لم يترك وفاءً فقاسم الوصي الولد الكبير للولد الصغير وقد سعى في المكاتب لم تجز فإن

فاقسموها على قدر ميراثهم من ابيهم ثم ادعى احدى ان اخاله من ابيه وامه قد ورث اباه معهم  
وانه مات بعد ابيه فورته هو واراد ميراثه منه وقال انما قسمتم لي ميراثي من ابي ولم يكتبوا  
في القسمة انه لاحق لبعضهم فيما اصاب البعض واقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تنقض القسمة  
وان كانوا كتبوا في القسمة انه لاحق لبعضهم فيما اصاب البعض فهو نفي لدعواه ومراده من قوله  
ولم يكتبوا ازالة الاشكال و بيان التسوية في الفصلين في الجواب وكذلك ان اقام البينة انه  
اشتراها من ابيه في حيوته او انه وهبها له وقبضها منه او انها كانت لامه ورثه منها لم تقبل بينته  
كذا في المبسوط \* واذا قسمت الورثة الدين فيما بينهم فان كان الدين للميت فاقسموا  
الدين والعين جملة بان شرطوا في القسمة ان الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذا العين  
والدين الذي على فلان الآخر لهذا الوارث الآخر مع هذا العين فهذه القسمة باطلة في الدين  
والعين جميعا وان اقساموا الاعيان ثم اقساموا الديون فقسمة الاعيان صحيحة وقسمة الديون  
باطلة واذا كان الدين على الميت واقسموها على ان ضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة  
او اقساموا على ان ضمن احدى سائر الديون فان كان الضمان مشروطا في القسمة فالقسمة  
فاسدة وان لم يكن الضمان مشروطا في القسمة انما ضمن بعد القسمة بغير شرط ان ضمن بشرط اتباع  
التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى ان له نقضها وان ضمن على ان لا يتبع الميت ولا ميراثه  
بشيء وعلى ان يبرأ الغريم الميت كان هذا جائزا ان رضي الغرماء بضمانه كذا في الذخيرة \*  
وان ابي الغرماء ان يقبلوا ذلك فلهم نقض القسمة فان رضوا بضمانه و ابرؤا الميت ثم توي المال  
عليه رجعوا في مال الميت حيث كان كذا في المبسوط \* وان لم يشترط على ان يبرأ الغريم الميت  
لا تنفذ القسمة وان رضي الغرماء به الغريم الذي له على الميت دين اذا اجاز القسمة التي قسمها  
الوارث ثم اراد نقضها كان له ذلك كذا في الذخيرة \* واذا كانت الاراضي ميراثا بين ثلاثة نفر  
من ابيهم مات احدى منهم وترك ابنا كبيرا فاقسم هو و عماء الاراضي على ميراث الجد ثم ان ابن  
الابن اقام بينة ان جده اوصى له بالثلث واراد ابطال القسمة لم تسمع دعواه ولولم يدع وصية من الجد  
ولكن ادعى دينا على ابيه صححت دعواه ويثبت الدين باقامة البينة وليس لعمية ان يقولوا ان  
دينك على ابيك ليس على الجد وقد اعطيناك نصيب ابيك فان شئت فبعه في الدين وان شئت  
فامسكه وليس لك ان تنقض القسمة لانه لا فائدة لك في النقض لان بعد النقض نقض دينك



فليس في عين التركة بل في معنى التركة من حيث الاستيفاء من مالية التركة وايناء حتهم من التركة ومن مال الوارث سواء وكذلك لو قضى واحد من الورثة حق الغريم من ماله على ان لا يرجع في التركة فالقاضي لا ينقض القسمة بل بمضيها لان حق الغريم قد سقط ولم يثبت للوارث دين آخر لانه شرط ان لا يرجع فاما اذا شرط او مكنت فالقسمة مردودة ثم ما ذكر ان الورثة اذا اقتسموا التركة ثم ظهر وارث آخر او موصى له بالثلث او الربع فالقاضي ينقض القسمة فذلك اذا كانت القسمة بغير قضاء قاضٍ واما اذا كانت القسمة بقضاء قاضٍ ثم ظهر وارث آخر او موصى له بالثلث فالوارث لا ينقض القسمة اذا عزل القاضي نصيبه واما الموصى له فقد اختلف فيه المشائخ قال بعضهم لا ينقض القسمة واليه اشار محمد رَح وهو الاصح هكذا في المحيط \* ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت لا يكون للغريم حق النقض كذا في الذخيرة \* اراد واقسمة التركة وفيها دين فالحيلة فيها ان يضمن اجنبي باذن الغريم بشرط براءة الميت وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا تنفذ القسمة لانه اذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينقل الدين اليه ويخلو التركة عن الدين كذا في الوجيز للكردي \* ولو قضى الدين بعض الورثة فله الرجوع على الباقيين شرط اولم يشترط الا ان يتبرع لان كل واحد من الورثة مطالب حتى لو قدمه الغريم الى القاضي قضى عليه بجميع الدين فكان مجبرا على القضاء ومضطرا فلا يكون متبرعا الا اذا قصد بذلك التبرع بان شرط ان لا يرجع عليهم واذا اقتسمت الورثة دارا وفيهم امرأة الميت ثم ادعت بعد القسمة مهرا على زوجها واقامت بينة نقضت القسمة كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى بعض الورثة دينا في التركة بعد تمام القسمة صح دعواه وسمعت بينته وله ان ينقض القسمة كذا في المحيط \* ميراث بين قوم لم يكن هناك دين ولا وصية فمات بعض الورثة وعلى الميت الثاني دين او وصى بوصية او كان له وارث غائب او صغير فاقسمت الورثة ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني ان يطلبوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير كذا في التاتارخانية \* ولوان وارثا ادعى لابن له صغير وصية بالثلث واقام البينة وقد قسموا الدار فان هذه القسمة لا تبطل حق ابنه في الوصية الا ان الاب ليس له ان يطلب وصية ابنه ولا ان يبطل القسمة لان القسمة تمت به ومن سعى في نقض ماتم به ضل سعيه واقدامه على القسمة اعتراف بان لا وصية لابنه بخلاف الدين وللابن اذا كبر ان يطلب حقه ويرد القسمة كذا في الظهيرية \* واذا كانت الدارين قوم



هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وأن اقتسما جاريتين فوطى أحدهما  
 الجارية التي أخذها فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد رجعا على صاحبه بنصف قيمة الولد  
 وهذا قول أبي حنيفة رح لان قسمة الجبر عنده لا تجري في الرقيق فتكون هذه معا وضة بينهما  
 من اختيار فاما عند أبي يوسف ومحمد رح فقسمة الجبر تجري في الرقيق فلا يتحقق معنى الغرور  
 ولا يرجع على صاحبه بشيء من قيمة الولد ويكون له نصف الجارية التي في يد شريكه كذا في المبسوط \*  
 وإذا كانت دار واحدة وأرض بيضاء بين ورثة فاقسما بغير قضاء وبني أحدهما في قسمة ثم استحق  
 ونقض بناءه ورد القسمة لا يرجع على شريكه بقيمة البناء كذا ذكر في بعض نسخ كتاب القسمة وهو  
 محمول على ما إذا اقتسما الدار على حدة والأرض على حدة فتكون هذه قسمة يوجبها الحكم وذكر  
 في بعض النسخ انه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء وهو محمول على ما إذا اقتسما وأخذ أحدهما الدار  
 وأخذ الآخر الأرض فتكون هذه قسمة لا يوجبها الحكم وإذا كانت الدور بين قوم قسمها القاضي بينهم  
 وجمع نصيب كل واحد منهم في دار على حدة واجبرهم على ذلك وبني أحدهم في الدار التي أصابته  
 بقاء ثم استحققت هذه الدار وهدم بناءه لا يرجع على شركائه بالقيمة اما عندهما فلان هذه القسمة يوجبها  
 الحكم عندهما متى رأى القاضي الصلاح فيها وأما عند أبي حنيفة رح فلان القاضي لما قسمها قسمة  
 جمع فقد حصل قضاؤه في فصل مجتهد فيه فالتحق الدور بالدار الواحدة عندهم جميعا كذا في المحيط \*  
 دار بين رجلين جاء رجل إلى أحدهما وقال وكلني شريكك حتى أقاسمك فلم يصدقه ولم يكذبه  
 فقامه حتى بنى الشريك الحاضر ثم جاء الغائب وانكر ان يكون وكله يرجع صاحب البناء على  
 الوكيل بقيمة البناء كذا في خزانة المفتين \* الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء إذا اقتسما  
 داما فأخذ أحدهما ثلثها والآخر ثلثيها وقيمة النصيبين سواء ثم استحق شيء منها فلا يخلوا ما ان استحق  
 جزء شائع من النصيبين أو جزء شائع من نصيب أحدهما أو موضع بعينه من نصيب أحدهما  
 فان استحق جزء شائع من النصيبين انتقضت القسمة ولو استحق بيت بعينه من نصيب أحدهما  
 فالقسمة جائزة ولو استحق نصف ما في يد أحدهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار ان شاء  
 جمع على صاحبه بربع ما في يده وان شاء ينقض القسمة وعند أبي يوسف رح تنتقض القسمة  
 وهو رواية من محمد رح ولو باع صاحب الثلث نصف ما في يده ثم استحق الباقي يرجع برقع ما في يد  
 صاحبه لان بالاستحقاق لا تبطل القسمة بل يثبت الخيار وتعذر الرد ويرجع برقع ما في يده لان ما استحق

من نصيب ابيك لامن ميراث الجد لان له ان يقول لابل لي في النقص فائدة لانه يزداد به مال الميت واذا كانت الارض ميراثين قوم فاقسموها وتقابضوا ثم ان احدهم اشترى من الآخر قسمته وقبضه ثم قامت البيعة بدين على الاب فان القسمة والشراء كلاهما يصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين كذا في المبسوط \* ولو اقر الرجل ان فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يفل لهم او لورثته ثم ادعى بعد ذلك انه اوصى له بالثلث او ادعى ديناً لنفسه على الميت قبلت بينته ولو كان قال ترك هذه الدار ميراثا لهم او قال لورثته وادعى المسئلة بحالها لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* ولو اقر انها ميراث من ابيه ثم ادعى انها ميراث من غير ابيه فذلك غير مسموع للتناقض هكذا في المبسوط \* قوم اقسموادارا ميراثا عن رجل والمرأة مقررة بذلك فاصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المعزول لها ان زوجها اصدقها اياها وانها اشترت منه بصدقها لم يقبل ذلك منها لانها لما ساعدتهم على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقسما دارا او ارضا وصاب كل واحد طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء او نخلا زعم انه هو الذي بناه او غرسه لم تقبل بينته على ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب التاسع في الغرور في القسمة الاصل ان كل قسمة وقعت باختيار القاضي او باختيارهما ان كانت قسمة لوابي احدهما يجبر الآخر لوطلب من القاضي كالتقسمة في دار او ارض واحدة فاذا بنى او غرس احدهما ثم استحق احد النصيبين لم يرجع بقيمة البناء والغرس على الآخر لانه لم يصرم غرورا لان كل واحد مضطر في هذه القسمة الى تخليص ملكه عن ملك صاحبه حتى ينقطع ارتفاق صاحبه بملكه فكان كل واحد مضطرا في هذه القسمة لاحياء حقه والغرور من المضطر لا يتحقق وانما يتحقق من المختار وان كانت قسمة لا يجبر الآخر لانه من المقتضى ان يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق لانه غير مضطر في هذه القسمة لاحياء حقه لان حقه يحبي بقسمة كل جنس على حدة بلا تفويت جنس منفعة وهذه مبادلة محضة فصار كل واحد مغرورا من جهة صاحبه لانه ضمن له سلامة نصيبه واذا اقسما دارا او ارضا نصيبين وبنى كل واحد في نصيبه ثم استحققت الدار لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران او ارضان اخذ كل واحد دارا بحقه فبنى احدهما في داره ثم استحققت ثم رجع بنصف قيمة البناء قيل هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يرجع وقيل هذا قولهم

إذا كان المقسوم قائما بعينه وهذا كله إذا لم يسبق منهما إقرار باستيفاء الحق فاما إذا سبق لم تسمع دعوى الغلط الآ من حيث الغصب وأن قال اقتسمنا بالسوية واخذنا ذلك ثم اخذت خمسة من نصيبي غلطا وقال الآخر ما اخذت من نصيبك شيئا غلطا ولكنا اقتسمنا على ان يكون لي خمس وخمسون ولك خمس واربعون ولا بينة لواحد منهما فانهما لا يتحالفان ويجعل القول قول مدعى الغلط عليه قال محمد ر ح إذا اقتسم القوم ارضا ودارا وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى أحدهما غلطا فان ابا حنيفة ر ح قال في ذلك لاتعاد القسمة حتى يقيم البينة على ما يدعي فاذا اقام البينة اعيدت القسمة فيما بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه وكان يجب ان لاتعاد القسمة لان وضع المسئلة ان كل واحد قبض حقه ودعوى الغلط بعد القبض دعوى الغصب وفي دعوى الغصب يقضى للمدعي بما قامت البينة عليه ولا تعاد القسمة والجواب من هذا ان يقال ان محمد أ ر ح ذكر اعادة القسمة عند اقامة البينة على دعوى الغلط ولم يبين كيفية الدعوى فتحمل دعواه على وجه يجب اعادة القسمة عند اقامة البينة وبيان ذلك ان يقول مدعي الغلط لصاحبه قسمنا الدار بيننا بالسوية على ان يكون لي الف ذراع ولك الف ذراع وقبضنا ثم انك اخذت مائة ذراع من نصيبي من مكان بعينه غلطا ويقول الآخر لا بل كانت القسمة على ان تكون لي الف ومائة ذراع ولك تسعمائة ذراع فهذه الشهود شهدوا ان القسمة كانت على السوية ولم يشهدوا ان هذا اخذ مائة ذراع من مكان بعينه من نصيب المدعي ثبت بهذه البينة ان القسمة كانت بالسوية وفي يدا أحدهما زيادة ولا يدري ان حق المدعي في أي جانب فتجب الاعادة ليستويا وتكون هذه الشهادة مسموعة وأن لم يشهدوا بالغصب لان مدعي الغلط في هذا الوجه يدعي شيئين القسمة بالسوية وغصب مائة ذراع والشهود شهدوا باحدهما وهو القسمة بالسوية وان لم يكن للمدعي بينة على ما ادعى يحلف المدعي قبله الغلط ولا يتحالفان فان حلف المدعي قبله الغلط لم يثبت الغلط والقسمة ماضية على حالها وان نكل يثبت الغلط فتعاد القسمة كما في فصل البينة وكذلك كل قسمة في غنم او ابل او بقرا وثياب أو شيء من المكمل والموزون ادعى فيه احدهم غلطا بعد القسمة والقبض فهو على مثل ذلك ولم يرد بهذه التسوية بين جميع هذه المسائل وبين المسئلة الاولى في حق جميع الاحكام وانما اراد بها التسوية في حق بعض الاحكام وهوان لاتعاد القسمة بمجرد الدعوى الا يرى ان في المكمل والموزون اذا اقام مدعي الغلط البينة على ما ادعى لاتعاد القسمة

نصفه ملكه ونصفه عوض عما ترك ضد شريكه فاذا لم يسلم له فوضه يرجع بما ترك وبيعه جائز وعند  
ابي يوسف رح تنتقض القسمة ويضمن قيمة ما باع فيقسم مع ما في يد صاحبه نصفين كذا في محيط  
السرخسي \* وكذلك ارض بين رجلين نصفين وهي مائة جريب فاقسما على ان اخذ احدهما  
بحقه عشرة اجرة تساوي الفا واخذ الآخر بحقه تسعين جريبا تساوي الف درهم ثم باع كل واحد منهما  
الذي اصابه باقل من قيمته واكثر ثم استحق جريب من العشرة الاجرة فردا للمشتري ما بقي  
منها على البائع ففي قياس قول ابي حنيفة رح يرجع على صاحب التسعين جريبا بخمسين درهما  
وفي قول ابي يوسف رح تكون تسعة اجرة بينهما نصفين ويضمن صاحب التسعين جريبا خمسمائة  
درهم لصاحبه كذا في المبسوط \* واذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقسما على ان اخذ  
احدهما اربعين منها تساوي خمسمائة واخذ الآخر ستين تساوي خمسمائة فاستحق شاة  
من الاربعين تساوي عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في ستين شاة في قولهم وتكون القسمة جائزة  
عندهم ولا يجبر المستحق عليه كذا في المحيط \* الباب الحادي عشر في دعوى الغلط في القسمة  
ادعى احد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة بان ادعى غبنه في القسمة فان كان يسيرا بحيث  
يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان فاحشا بحيث لا يدخل تحت تقويم  
المقومين فان كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي تسمع بينته بالاتفاق وان كانت بتراضي الخصمين  
لا بقضاء القاضي لم يذكر في الكتاب وحكي عن الفقيه ابي جعفر انه كان يقول ان قبل يسمع فله وجه  
وان قبل لا يسمع فله وجه كذا في الفتاوى الصغرى \* وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغيائية \*  
وحكي عن الفضلي انه يسمع كما اذا كانت بتضاء القاضي وهو الصحيح كذا في شرحه للمختصر \*  
وذكر الاسي جابي في شرحه هذا كله اذا لم يفر الخصم بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء فانه لا تصح دعواه  
الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فحينئذ تسمع دعواه كذا في الفتاوى الصغرى \* ان ادعى  
احد المتقاسمين غلطا في مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون مدعى الغصب بدعوى الغلط  
كمائة شاة بين رجلين اقسما ثم قال احدهما لصاحبه قبضت خمسة وخمسين غلطا وانا ما قبضت  
الا خمسة واربعين وقال الآخر ما قبضت شيئا غلطا وانا ما اقسما على ان يكون لي خمسة وخمسون  
ولك خمسة واربعون ولم تقم لواحد منهما بينة يجب النحالف لان القسمة بمعنى البيع وفي البيع  
اذا وقع الاختلاف في مقدار المعقود عليه يتحالفان اذا كان المعقود عليه قائما فكذا في القسمة

عشرة اذرع من مكان بعينه لانه ربما لا يقع له في القسمة الثلاثة عشرة اذرع متصلا بدارة فلا يفيد اعادة القسمة كذا في المحيط \* واذا اقتسم الرجلان عشرة اثواب واخذ احدهما اربعة واخذ الآخر ستة فادعى آخذ الاربعة ثوبا بعينه من الستة انه اصابه في قسمة واقام على ذلك بينة فانه يقضى عليه بذلك سواء اقر بقبض ما ادعى من الزيادة او لم يقر وان لم يقم بينة ذكر في الكتاب ان صاحبه يستحلف ولم يجب التحالف وهذا محمول على ما اذا اقر بقبض ما ادعى ثم ادعى ان صاحبه اخذ ذلك منه غلطا فيكون مدعى الغصب على صاحبه وفي مثل هذا لا يجب التحالف فان ادعى آخذ الاربعة ثوبا بعينه من الستة انه اصابه في قسمة واقام الآخر البينة انه اصابه في قسمة قضى بينة صاحب الاربعة لانه خارج فيه قال والاشهاد على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف الاشهاد على الاستيفاء كذا في الذخيرة \* ولو اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال رضى هذا الذي ذكره قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وذكر الخصاص قول محمد رح مع قولهما وقاسما القاضي وغيرهما سواء وقال الطحاوي اذا قسما باجرا لا تقبل الشهادة بالاجماع واليه مال بعض المشائخ كذا في الهداية \* شهادة القاسمين مقبولة سواء قسما باجرا وبغير اجر وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* ولو شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الواحد غير مقبولة على الغير كذا في الهداية \* ولو شهد قاسم القاضي على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان \* ابراهيم بن محمد رح قاسم قسم دارا بين رجلين واعطى احدهما اكثر من الآخر غلطا وبني احدهما في نصيبه قال يستقبلون القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غيره رفع بناءه ولا يرجعان على القاسم بقيمة البناء ولكنهما يرجعان عليه بالاجر الذي اخذه كذا في الظهيرية \* رجلان اتسما افرحة فاصاب احدهما قراحان والآخر اربعة افرحة ثم ادعى صاحب القراحين احدا الا فرحة التي في يد صاحبه واقام البينة انه اصابه بالقسمة فانه يقضى له وكذا هذا في الاثواب وان لم تكن له بينة كان له ان يستحلف الذي في يده وان اقام كل واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في القسمة فانه يقضى بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اختلفا في حد بان كانت حائلة بين النصيبين فقال كل واحد منهما هذا نصيبي ادخل الى الجانب الآخر واقاما البينة قضى لكل واحد منهما بالحد الذي في يد صاحبه فان لم يقم بينة تحالفا وجعل ما في يد كل واحد له وبقي الموضع مشتركا فان اراد احدهما القسمة بعد التحالف فليس له ذلك

بل يقسم الباقي على قدر حقهما وفي الغنم والبقر والثياب والأشياء التي تتفاوت تجب إعادة القسمة كما في مسألة الدار وإذا اقتصم رجلان دارين واخذ أحدهما دارا والآخرا ثم ادعى أحدهما غلطا وجاء بالبينة أن له كذا كذا إذا راعا في الدار التي في يد صاحبه فضلا في القسمة فإنه يقضي له بذلك الذراع ولا تعاد القسمة وليس هذا كالدار الواحدة في قول أبي يوسف ومحمد رحم وأما على قياس قول أبي حنيفة رحم فالدعوى فاسدة سواء كانت الدعوى في دار واحدة أو في دارين ومعنى هذه المسئلة أن أحد المتقاسمين ادعى على صاحبه أنه شرط له كذا كذا إذا راعا من نصيبه في القسمة وإنما كانت القسمة فاسدة لأن الذي شرط زيادة أذرع من نصيبه لصاحبه صار بائعا لذلك من صاحبه وبيع كذا إذا راعا من الدار لا يجوز عند أبي حنيفة رحم فكذا في القسمة فإذا ثبت فساد الدعوى تجب إعادة القسمة دفعا للفساد وعند هبائع كذا إذا راعا جائز فتجوز القسمة ثم إنهما فراقين الدارين وبين الدار الواحدة فقالا في الدارين لا تعاد القسمة وفي الدار الواحدة تعاد القسمة فكان يجب أن لا تعاد القسمة في الدار الواحدة أيضا بقضي للمدعي بذلك القدر من نصيب المدعى عليه كما في الدارين لأن إعادة لنفي الضرر عن المدعي كيلا يتفرق نصيبه ولا وجه البتة لأنه ادعى عشرة أذرع بعينه فلا ضرر عليه متى قضي له بذلك لأنه هكذا استحق بأصل القسمة وإن ادعى عشرة أذرع شائعا فكذلك لأنه لما شرط لنفسه عشرة أذرع في نصيب صاحبه شائع عام علمه أنه ربما يتفرق نصيبه متى قسم مرة أخرى صار راضيا بالتفرق وإنما أوجب الإعادة في الدار لأن المسئلة محمولة على أنه ادعى أن صاحبه شرط له عشرة أذرع من نصيبه قال ولا أدري كيف شرط لي عشرة بعينها متصلا بنصيبه أو شائعا في جميع نصيب صاحبي وشهد الشهود له بعشرة مطلقة ومتى كانت الحالة هذه لا يثبت الرضى من المدعي بالتفرق لأنه على تقدير أن يكون المشروط له عشرة أذرع بعينه متصلة بنصيبه لا يكون راضيا بالتفرق وعلى تقدير أن تكون عشرة أذرع شائعا يكون راضيا بالتفرق فإذا لم يعلم القاضي كيف كان الشرط بنى القضاء على ما هو المستحق لكل واحد منهما في الدار الواحدة بالقسمة وهو أن يكون نصيب كل واحد منهما مجتمعاً في مكان واحد بخلاف الدارين فإن في الدارين وأن حملنا المسئلة على أن المدعي قال لا أدري كيف شرط لي العشرة لا تعاد القسمة لأن إعادة القسمة في الدارين لا يزول ما كان يلحقه من زيادة ضرر وأن كان شرط لنفسه عشرة

وهي هذه وقال الذي في يده ستون بل كانت غنم والذي مائة وعشرون فاصابني ستون واصابك ستون ولم اغصبك وقد تقابضنا فان هذا اقرار بفضل عشر من الغنم ليس فيها قسمة واذا حلف بعين هذه العشرة في يده غير مقسومة فيرد اليقسمة بينهما فان لم يقر بفضل على مائة وقال كانت مائة فاصابني ستون واصابك اربعون فالقول قوله مع يمينه على العين الذي ادّعاء صاحبه قبله من قبل ان شريكه تدابرأه من حصة المائة ولم يبرأه من حصته من الفضل عليها فان كانت قائمة بعينها اقتسماها نصيبين والافسدت القسمة فالسبيل ان يرد الستون والاربعون ويستقبل القسمة فيما بينهما الفساد القسمة الاولى كذا في المبسوط \* الباب الثاني عشر في المهايأة ويجب ان يعلم بان المهايأة قسمة المنافع وانها جائزة في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بهما مع بقاء عينها واجبة اذا طلبها بعض الشركاء ولم يطلب الشريك الآخر قسمة الاصل وانها قد تكون بالزمان وقد تكون بالمكان كذا في الذخيرة \* ولو طلب احد الشريكين القسمة والاخر المهايأة يقسم القاضي كذا في الكافي \* تكلم العلماء في كيفية جوازها بعضهم قالوا ان جرت المهايأة في الجنس الواحد من الاعيان المتفاوتة تفاوتاً يسيراً كما في الثياب والاراضي تعتبر اقراراً من وجه مبادلة من وجه حتى لا ينفرد احدهما بهذه المهايأة فاذا طلبها احدهما ولم يطلب الآخر قسمة الاصل اجبر الآخر عليها وان جرت في الجنس المختلف كالدور والعبيد تعتبر مبادلة من كل وجه حتى لا يجوز من غير رضا لهما وهو الاصح لان العارية ما كان بغير عوض وهذا بعوض لان كل واحد منهما ما يترك من المنفعة من نصيبه على صاحبه في نوبة صاحبه انه يترك بشرط ان يترك صاحبه نصيبه عليه في نوبته كذا في الذخيرة \* ولا يبطل التهايب بموت احدهما ولا بموتهما لانه لو انتقض لاستأنفه الحاكم ولا فائدة في النقض ثم الاستيناف كذا في الهداية \* ولهما ان يقسما العين ويبطلا المهايأة اذا ابد لهما واحدما وذكر محمد ر ح في باب المهايأة في الحيوان ولكل واحد منهما نقض المهايأة بعذر او بغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية وانما يكون لاحدهما النقض بعذر او بغير عذر على ظاهر الرواية اذا حصلت المهايأة بتراضيهما اما اذا حصلت بحكم الحاكم ليس لاحدهما ان ينقض ما لم يصطلحا على النقض فاما اذا حصلت بتراضيهما لو نقضاها لا يحتاج الى اعادة مثلها ثانياً وانما يحتاج الى ما هو اعدل من هذه القسمة وهي القسمة بقضاء القاضي وليس لواحد منهما ان يحدث في منزله بناءً او ينقضه او يفتح باباً كذا في الذخيرة \* دارين رجلين فيها منازل تهايباً على ان يسكن كل واحد منهما منزلاً معلوماً او علواً او سفلاً او يوماً جرة فهو جائز



وإذا طلب احدهما نقض القسمة ينقض ولا ينفسخ إلا بالقضاء كما في البيع كذا في محيط السرخسي \*  
وفي المنتقى ابن سماعه عن ابي يوسف رح داريين رجلين قسمهما القاصي بينهما فقال احدهما لصاحبه  
الذي في يدي هو الذي اصابك والذي في يدك لي وقال الآخر لا والذي في يدي هو الذي  
اصابني قال لكل واحد منهما ما في يده ولا يصدق علي صاحبك كذا في الذخيرة \* رجل مات وترك  
دارا وابنين فاقسما الدار واخذ كل واحد منهما النصف واشهد على القسمة والقبض والوفاء ثم ادعى  
احدهما يتيما في يد صاحبه لم يصدق علي ذلك إلا ان يقربه صاحبه من قبل انه قد اشهد على الوفاء  
يعني قد اقربا ستيناء كمال حته فبعد ذلك هو منافض فيما يدعيه من يد صاحبه فلا تقبل بينته علي  
ذلك ولكن ان اقربه صاحبه فاقراة ملزم اياه والمنافض اذا صدقه خصمه فيما يدعي يثبت الاستحقاق له  
ولو لم يكن اشهد بالوفاء ولم يسمع منه اقرار بالقسمة حتى قال اقسما فاصابني هذه الناحية وهذا  
البيت في يد صاحبه وقال شريكه بل اصابني البيت وما في يدي كله فاني اسأل المدعي عن البيت  
اكان في يد شريكه قبل القسمة فلم يدفعه اليه او غصب منه بعد القسمة فان قال كان في يدي  
بعد القسمة فغصبني او اعترته او اجرته لم انتقض القسمة وان قال كان في يد صاحبي قبل القسمة  
فلم يسلمه الي تحالفا وترادا ولو ادعى غلطا في الذرع فقال اصابني الف واصابك الف فصار في يدك  
الف ومائة وفي يدي تسعمائة وكان قال الآخر اصابك الف واصابني الف وقبضتها ولم ازده  
فالقول قول الذي يدعي قبله الغلط مع يمينه وان قال اصابني الف ومائة واصابك الف ومائة  
وقال الآخر بل اصابني الف واصابك الف فقبضت انت الف ومائة وقبضت تسعمائة تحالفا  
وترادا ولو قال كنت قبضتها فغصبتيها لم انتقض القسمة وحلف المدعي قبله الفضل ولو اقسما مائة  
شاة فصار في يد احدهما ستين وفي يد الآخر اربعين فقال الذي في يده الاربعون اصاب كل واحد  
منا خمسون وتقابضنا ثم غصبتني عشرا باعيانها وخالطتها بغنمك فهي لا تعرف وجمدا لا خرا الغصب  
وقال بل اصابني ستون ولك اربعون فالقول قوله مع يمينه فلو قال الاول اصابني خمسون فدفعت  
الي اربعين وبقي في يدك عشرة لم تدفعها الي وقال الآخر اصابني ستون واصابك اربعون تحالفا  
وترادا ولو اشهد عليه بالوفاء قبل هذه المقالة كان القول قول الذي في يده ستون ولا يمين عليه  
فان ادعى الغصب بعد القبض حلف المنكر عليه وان لم يشهد بالوفاء فقال الذي في يده الاربعون  
كانت غنم والذي مائة شاة فاصابني خمسون واصابك خمسون وتقابضنا ثم غصبتني عشرا



في فتاوى قاضيخان \* ولو كان نخل وشجرتين شريكتين فتهيأ علي أن يأخذ كل واحد منهما طائفة من ثمرها لم يجز وكذا لو كان غنم بين اثنين واتفقا علي أن يأخذ كل واحد منهما طائفة يرعاها وينتفع بالباقي لم يجز كذا في الكافي \* والحيلة في الثمار ونحوه أن يشتري نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته أو ينتفع باللبن المقدر بطريق القرع في نصيب صاحبه إذ قرع المشاع جائز كذا في التبيين \* وفي الدابتين والدابة الواحدة لا تجوز المهاداة في قول أبي حنيفة رح لا ركوبا ولا استغلا لا وعند هذا تجوز في الدابتين ركوبا واستغلا لا وفي الدابة الواحدة إذا تهيأ استغلا لا لا يجوز أن تهيأ ركوبا قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زادة ينبغي أن لا يجوز لا ركوبا ولا استغلا كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا تهيأ في المملوكين استخداما فمات أحدهما أو باق انتقضت المهاداة ولو استخدم الشهر كله الأثثة أيام نقص الآخر من شهره ثلثة أيام بخلاف ما إذا استخدمه الشهر كله وزيادة ثلثة أيام فإنه لا يزداد للآخر ثلثة أيام ولو باق أحدهما الشهر كله واستخدم الآخر الشهر كله فلا ضمان ولا أجر وكان يجب أن يضمن نصف أجر المثل ولو عطب أحد الخادمين في خدمة من شرط له هذا الخادم فلا ضمان عليه وكذلك المنزل لو أنهدم من سكنى من شرط له فلا ضمان وكذلك لو احترق المنزل من نار أو قدها فيه فلا ضمان وكذا التوضأ فيه فزلق رجل بوضوئه أو وضع فيه شيء فعثر به إنسان فلا ضمان ولو بنى فيها بناء أو حفر بئر فيها ضمن بقدر ما كان ملك صاحبه حتى أنه إذا كان ملك صاحبه الثلث ضمن الثلث وعند هذا يضمن النصف علي كل حال ومن أصحابنا من قال هذا الجواب غلط في البناء قال شمس الأئمة الحلواني فإن كان ما قال هؤلاء حقا فيجب أن يكون الجواب في المستأجر هكذا إذا بنى فيها بناء فعطب بها إنسان لا يضمن كمال الوضع فيه شيء قال رح والرواية هنا بخلاف قولهم والرواية هنا يكون رواية في فصل الجار فإنه يكون مضمونا عليه كذا في المحيط \* ولو مات أحدهما وعليه دين يباع نصيبه في دينه باع أحدهما نصيبه فاسدا لا تبطل المهاداة ما لم يسلم لأنه لا يزول عن ملكه إلا بالتسليم كما لو كان الخيار للبائع ولو كان البيع بخيار المشتري تبطل المهاداة كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه عليها فقال أحدهما تكون عندك يوما وعندني يوما وقال الآخر بل نضعها علي يدي عدل فاني أجعلها عند كل واحد منهما يوما ولا أضعها علي يدي عدل فإن تشاحني البداية فالقاضي يبدأ بآتيه ما شاء وإن شاء أقرع قال شمس الأئمة السرخسي الأولي أن يقرع بينهما تطيبا لقلوبهما وإليه مال شمس

وان تهايتا في الدار من حيث الزمان بان تهايتا على ان يسكن احدهما هذه الدار سنة وهذا سنة او يؤاجر هذا سنة وهذا سنة فالتهايى في السكنى جائز اذا فعل بتراضيهما واما اذا تهايتا على ان يؤاجر هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة الظاهر انه يجوز اذا استوت الغلتان فيها وان فضلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايتا في الدارين على السكنى والغلة بان تهايتا على ان يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى او يؤاجر هذا هذه الدار وهذا هذه الدارين فعلا ذلك بتراضيهما جاز وان طلب احدهما وابتى الآخر ذكر الكرخي ان القاضي لا يجبر في قول ابي حنيفة رح وفي الدار الواحدة يجبر وذكر شمس الائمة السرخسي الاظهر ان القاضي يجبر على التهايتا الا ان في الدارين اذا غلت في يد احدهما اكثر مما غلت الاخرى لا يرجع احدهما على صاحبه بشيء وفي الدار الواحدة اذا تهايتا في الغلة فغلت في نوبة احدهما اكثر مما غلت في نوبة الآخر يشتركان في الفضل ولوتهايتا في الدارين في مصرين ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا آجر كل واحد منهما الدار التي في يديه فاراد احدهما ان ينقض المهياة ويقسم رقبة الدار فله ذلك وهذا اذا مضت مدة الاجارة واما اذا لم تمض فليس للأجر نقض المهياة صيانة لحق المستأجر كذا في التاتارخانية \* واذا تهايتا في استخدام عبد على ان يستخدم هذا هذا العبد شهرا او يستخدم هذا هذا العبد شهرا فالتهايؤ جائز وهذا بخلاف ما لو وقع التهايتا في العبد الواحد على الاستغلال تهايتا على ان يؤاجر هذا شهرا او ياكل غلته ويؤاجر هذا شهرا آخروا ياكل غلته حيث لا يجوز بلا خلاف هكذا في الذخيرة \* ولوتهايتا في العبد على خدمتهما سنة جاز ولوتهايتا في غلتهما لم يجز عند ابي حنيفة رح وعندهما يجوز اذا استوت الغلتان كذا في محيط السرخسي \* لو كانت جاريتان مشتركتان بين اثنين فتهايتا ان ترضع احدهما واد احداهما والاخرى ولد الآخر جاز كذا في التبيين \* رجلان تواضعا في بقرة بينهما على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما بحلب لبنها كان باطلا ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه في حل كان ذلك ابراء من الضمان فيجوز اما حال قيام الفضل يكون هبة ابراء من العين وانه باطل كذا في فتاوى

ابو يوسف رح الاجرة عليهما كذا في الظهيرية \* ولو اصطلحوا فاقسموا جازالاً اذا كان بينهم صغير  
فحينئذ يحتاج الى امر القاضي ولا يترك القاسم يشتركون كذا في الكافي \* وقال ابو حنيفة رح  
اجر قاسم الدور والارضين على مدد الرؤس وقال على قدر الانصاء وصورته دارين ثلثة نفر  
لا حدهم نصفها والآخر ثلثها والآخر سدسها قالوا وهذا اذا طلبوا من القاضي القسمة بينهم فقسم  
بينهم قاسم القاضي فاما اذا استأجروا رجلاً بانفسهم فان الاجرة عليهم على السوية وهل يرجع  
صاحب القليل على صاحب الكثير بالزيادة قال ابو حنيفة رح لا يرجع ولا يرجع وكذلك اذا وكلوا رجلاً  
لبستاً جر رجلاً يقسم بينهم فاستأجر الوكيل فان الاجرة على الوكيل واختلفوا في الرجوع قال  
ابو حنيفة رح يرجع عليهم بالاجرة على السواء فلا يرجع على كل واحد منهم بقدر الملك كذا  
في المحيط \* واذا استأجروا رجلاً لكيل طعام مشترك او ذرع نوب مشترك بينهم ان كان الاستيجار  
للقسمة فهو على الخلاف الذي بينا وان كان الاستيجار على نفس الكيل والذرع ليصير المكيل  
او الثوب معلوم القدر فالاجر على قدر الانصاء وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رح في افراز حنطة  
بين رجلين فاجر الكيال على مقدار الانصاء واجر الحساب على الرؤس قال ما كان من عمل فهو  
على الانصاء وما كان من حساب فهو على الرؤس في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما على  
الانصاء كذا في الذخيرة \* ذكر هشام عن محمد رح ارض بين رجلين بنى فيها احدهما فقال  
الاخر ادفع عنها بناءك فانه يقسم الارض بينهما فموقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله ان يدفعه  
او يرضيه باداء القيمة لانه لو دفع يبطل حق الباني في الكل ولو قسم لا يبطل في القدر الذي بنى  
في ملكه فكانت القسمة اولى كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى احد الشركاء القسمة وابى  
الباقون فاستأجر الطالب فسا ما كان الاجر عليه خاصة في قول ابي حنيفة رح وقال صاحبها يكون  
على الكل كذا في فتاوى قاض خان \* وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة احد الشريكين اذا بنى  
في ارض مشتركة بغير اذن شريكه فلشريكه ان ينقض بناءه وفيه ايضاً عبدان بين رجلين غاب  
احد الرجلين فجاء اجنبي الى الشريك الحاضر وقال قاسمني هذين العبدين على فلان الغائب  
فانه يستحسن قسمتي فقاسمه الحاضر واخذ الحاضر عبداً واحداً والاجنبي عبداً ثم قدم الغائب  
واجاز القسمة ثم مات العبد في يد الاجنبي فالقسمة جائزة وقبض الاجنبي له جائز ولا ضمان  
عليه فيه وان مات قبل الاجازة بطلت القسمة وللغائب نصف العبد الباقي وهو بالخيار في تضمين

الائمة الحلواني كذا في الذخيرة \* عبد وامة بين رجلين تهايتا فيهما على ان تخدم الامة احدهما ويخدم الآخر العبد اذا سكتا عن ذكرا الطعام في القياس يجب طعام العبد والامة عليهما نصفين وفي الاستحسان يجب على كل واحد طعام الخادم الذي شرطه في المهايأة وفي الكسوة ان سكتا عن ذكرها تجب كسوة العبد والامة عليهما نصفين قياسا واستحسانا واذا شرط في المهايأة ان يكون على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرطه في المهايأة ولم يقدر الطعام في القياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وفي الكسوة ان لم يبين المقدار لم يجز قياسا واستحسانا واذا بينا مقدارا من الطعام فالقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وكذلك في الكسوة اذا شرط شيئا معلوما لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والمهايأة في رعي الدواب جائزة عندنا وكذلك لو تهايتا على ان يستأجرا لها اجيرا جازا والمهايأة في دار وارض على ان يسكن هذا الدار ويزرع هذا الارض جائزة وكذلك المهايأة في دار وحمام والمهايأة في دار ومملوك على ان يسكن هذا الدار سنة ويخدم هذا المملوك سنة جائزة وعلى الغلة باطلة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما هكذا في المحيط \* ولو اختلفا في التهايت من حيث الزمان والمكان في محل محتملها ما مرهما القاضي بان يتفقا على شيء فان اختاراه من حيث الزمان يقرع من البداية بينهما كذا في التبيين \* امان احدهما افضل خدمة فتهايتا على ان يستخدم احدهما الفاضلة سنة والآخر الاخرى سنتين جاز ولو تهايتا في امتين فعلق احدهما ممن هي عنده بطلت المهايأة وتستأنف في الاخرى كذا في محيط السرخسي \* الباب الثالث عشر في المنقرفات ويجوز للقاضي ان يأخذ على القسمة اجرا ولكن المستحب ان لا يأخذ كذا في الظهيرية \* وينبغي للقاضي ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بلا اجر بل هو الافضل فان لم يفعل نصب قاسما يقسم باجر على المتقاسمين ويقدر باجر مثله كيلا يتحكم بالزيادة عليهم ويجب ان يكون عدلا عالما بالقسمة امينا ولا يجبر القاضي الناس على ان يستأجروا قاسما واحدا كذا في الثاني \* اجرة التقسام اذا استأجرة الشراكة للقسمة فيما بينهم على عدد الرؤس لا على مقادير الانصباء وقال ابو يوسف ومحمد رح على مقادير الانصباء ويستوي في ذلك قاسم القاضي وضيرة وهو رواية عن ابي حنيفة رح واما اجرة الكيال والوزان في القسمة فقد قال بعض مشائخنا هي على هذا الاختلاف والاصح ان قوله فيها كقولهما واذا طلب احدا الشريكين القسمة وابي الآخر فامر القاضي قاسمه ليقسمه بينهما روى الحسن عن ابي حنيفة رح ان الاجرة على الطالب وقال

وبين المقرله يضرب المقرله بذراع البيت ويضرب المقر بنصف ذراع الدار بعد ذراع البيت في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف رج وفي قول محمد رج يضرب المقر كما قالوا ويضرب المقرله بنصف ذراع  
 البيت لا بجميعه وبيان ذلك ان يجعل جميع ذراع الدار مائة مع البيت وذراع البيت عشرة فان  
 الدار يقسم بينهما نصفان ثم ما اصاب المقر يجعل على خمسة وخمسين سهما يضرب المقرله بعشرة  
 وذلك جميع ذراع البيت ويضرب المقر بخمسة واربعين سهما وذلك نصف الباقي بعد ذراع البيت  
 فاجعل كل خمسة سهما فيصير ما اصابه على احد عشر سهما للمقرله وتسعة اسهم للمقروفي قول  
 محمد رج يقسم على عشرة اسهم لان المقرله يضرب بخمسة اذرع عنده هذا اذا كان الاقرار بشيء  
 يحتمل القسمة كالدار وبحوها فان كان في شيء لا يحتمل القسمة كالحمام افرادهما الاصل ببيت  
 منه بعينه لرجل وانكر شريكه فانه يلزمه نصف قيمة ذلك وكذلك لو اقر بجذع في الدار كذا في شرح  
 الطحاوي \* واذا كان بين رجلين شيء من المكيل او الموزون وهو في يدا احدهما واقسماه فالذي  
 ليس في يده لم يقبض نصيبه حتى هلك نصيبه فالذي هلك يهلك ~~لهما~~ والذي بقي فهو بينهما  
 الاصل في هذه المسئلة واجناسها ان في قسمة المكيل او الموزون اذا هلك نصيب احدهما قبل القبض  
 تنتقض القسمة ويعود الامر الى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكيل  
 او الموزون في يده دون نصيب الآخر لا تنتقض القسمة وعن هذا الاصل قلنا ان الدهقان اذا قال  
 للاكار قسم الغلة واعزل نصيبي من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب احدهما قبل ان قبض الدهقان  
 نصيبه ان هلك نصيب الدهقان فالقسمة تنتقض ويرجع الدهقان على الاكار بنصف ما قبض لان  
 نصيب الدهقان هلك قبل قبضه وان هلك نصيب الاكار لا تنتقض القسمة كذا في الذخيرة \* وان  
 قسم الصبرة وافرز نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه الى بيته او لا فلما رجع اذا قد هلك ما افرزه  
 للدّهقان كان الهلاك على صاحبه كذا في فتاوى تاضيخان \* اذا مات الرجل وترك وريثة ووصي  
 بثلاث ماله للمساكين فقسم القاضي وعزل الثلث للمساكين والثلثين للورثة فلم يعط احد منهم شيئا حتى  
 ضاع الثلث او الثلثان كان ما ضاع عليهم جميعا يعاد القسمة ويمثله القاضي لو اعطى الثلث للمساكين  
 وضاع الثلثان والورثة غيب او احد منهم غائب او صغير فالثلثان يضيغان من مال الورثة رجلا  
 بينهما طعام امر احدهما صاحبه بالقسمة ودفع اليه جوالقا فقال كل حصتي من الطعام فيه ففعل فهو  
 جائز وهذا قبض وكذلك لو قال اعزلي جوالقك وهذا كل حصتي لي فيه وان قال اعزلي جوالقا

حصته من العبد الميت ان شاء ضمن الذي مات في يده وان شاء ضمن شريكه وايهما ضمن لا يرجع على الآخر بما ضمن كذا في المحيط \* لو وقعت شجرة في نصيب احدهما اغصانها متدلية في نصيب الآخر لا يجبره على قطعها لانه استحق الشجرة باغصانها وعليه الفتوى كذا في خزنة المفتين \* وقع لاحدهما في قسمته بناء والآخر بجانبه ساحة فاراد صاحبها بناء بيت في ساحة وهو يسد الريح والشمس على صاحب بناء فله ذلك في ظاهر الرواية وليس له منعه وعليه الفتوى وقال نصيرو الصفار رح له منعه كذا في الفتاوى الصغرى \* ثلثة نفر ورثوا داراً عن ابيهم واقسموها اثلاثاً وتقابضوا ثم ان رجلاً غريباً اشترى من احدهم قسمته وقبضه ثم جاء احد الباقيين وقال انا لا نقسم واشترى هذا المشتري منه الثلث شائعاً من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها واقام البينة على ذلك وصدقه البائع الاول وكذبه البائع الثاني وقال المشتري لا ادري اقسمتم ام لا فالقسمة جائزة لان القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد تمامها لا تبطل بحجود بعض الشركاء فيظهر ان الاول باع نصيب نفسه خاصة فجاز بيعه واما الثاني انما باع ثلث الدار شائعاً لثالث ذلك من قسمه وثلثا ذلك من نصيب غيره فينفذ بيعه في نصيب نفسه خاصة ويخير المشتري فيه ان شاء اخذ ثلث قسمه بثلث الثمن وان شاء ترك لتفرق الصنفقة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقتسم الورثة التركة فيما بينهم بالتراضي على فرائض الله تعالى وافرزوا لكل واحد منهم نصيبه ثم ارادوا ان يبطلوا القسمة بالتراضي وجعلوا الدور والاراضي مشتركة مشاعاً كما كانت فلهم ذلك كذا في التاتارخانية \* قال واذا كانت الدارين رجلين فباع احدهما نصيبه من بيت منها كان لشريكه ان يبطل البيع وكذلك لو باع بيتاً منها لا يجوز الا باجازة الشريك فان اجاز شريكه جاز والبيت للمشتري والباقي بينهما وان لم يجز بطل البيع وكذلك لو باع ذراعاً من الارض او مكاناً معلوماً لو كانت ثياب بين رجلين او غنم او ما شبه ذلك مما يقسم فباع احدهما خاصة من شاة او ثوب فانه يجوز وليس لشريكه ان يبطله في رواية محمد رح وفي رواية الحسن بن زياد هذا والمسئلة الاولى سواء فلا يجوز الا باجازة شريكه وبه اخذ الطحاوي قال ومن كان بينه وبين رجل دار فاقرب بيت منها لرجل وانكر ذلك صاحبه فان هذا الاقرار موقوف غير متعلق بالعين لحق الآخر فيجب على القسمة فان وقع البيت في نصيب المقر يدفع اليه وان وقع في نصيب الآخر فانه يقسم ما اصاب المقر بينه وبين

اربعة عشر وعلى ما اختاروا للفتوى يوقف نصيب ابن واحد وتخرج المسئلة من اربعة وستين ثمانية اسهم للمرأة واربعة عشر لابنتين وثمانية وعشرون للابنين ويوقف لاجل الحمل نصيب ابن واحد اربعة عشر حامل مانت وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفنت المرأة كذلك ثم نبشوها فاذا معها ابنة ميتة وتركت المرأة زوجها وابوين هل يكون لهذه البنت التي وجدت شيء من المال قال مشائخ بلخ رح ان اقرت الورثة ان هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية وورثتها الابنة ثم ترث من الابنة ورثتها وان جحدوا لم يقض لها بالميراث الا ان يشهد عدول انها ولدت حية وانما يسعهم الشهادة على هذا الوجه اذ لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى ان تنبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود وحلفت الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث واذا خرج رأس الولد وهو يصيح ثم مات قبل ان يخرج الباقي لاميراث له كذا في فتاوى قاضيان \* عين بعض الشركاء في الارض رجلين وقال لهما اقتسما علي بالسوية معهم ثم قالا فعلنا ذلك فقال ان فعلتما بالسوية فهو جيد ثم لما وقف على القسمة انكرها وقال فيها غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب لا قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لا ارضى لغبن فيها ثم اذن لحرائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضى بتلك القسمة بعدما رآ أرض قعمت فلم يرض احد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك ايم يعتبر فان القسمة ترد بالرد كذا في القنية \* واذا كان في يدي رجل بيت من الدار وفي يد آخر بيتان وفي يد آخر منزل عظيم وكل واحد منهم يدعي جميع الدار لكل واحد منهم ما في يده وساحة الدار بينهم اثلاثا وان مات احدهم عن ورثته كان لورثته ثلث الساحة وان اقتسموا دارا ورفعوا طريقا بينهم صغيرا وعظيما او مسيل ماء كذلك فهو جائز كذا في المبسوط \*

### كتاب المزارعة

وفيه اربعة وعشرون بابا الباب الاول في شرعيتها وتفسيرها وركنها وشروط جوازها وحكمها اما شرعيتها فهي فاسدة عند ابي حنيفة رح وعندهما جائزة والفتوى على قولهما الحاجة الناس واما تفسيرها شرعيا فهي عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج وهو اجارة الارض او العامل ببعض الخارج هكذا في محيط السرخسي \* واما ركنها فالاجاب والقبول وهو ان يقول صاحب الارض



من عندك ولم يقل هذا وكل لي فيه ففعل فهذا ليس بقبض لحصته كذا في الذخيرة \* وان حضر جماعة والتمسوا من الحاكم ان يقسم التركة بينهم وادعوا بانها ميراث ولم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته فان شهد الشهود بالموت وقالوا بانه لا وارث للميت غيره هو لا لم تقبل شهادتهم في القياس وفي الاستحسان تقبل وان قالوا لا نعلم له وارثا غيره هو لا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا وان قالوا لا نعلم له وارثا غيره هو لا في هذا المصرف كذلك في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا تقبل فاذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستوي فيها من يحجب لغيره لو ظهر ومن لا يحجب الا الزوج والزوجة فانه يعطي لهما اكثر النصيبين للزوج النصف والزوجة الربع فان شهدوا بالموت وسكتوا عما سواه لم يقسمها عروضا كانت التركة او عقارا وان كان ممن يحجب لغيره كالعم والجدة والاخوة والاخوات لا يقسمها بينهم عروضا كانت التركة او عقارا وان كان ممن لا يحجب كالأب والام والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى الا ان الزوج والزوجة يعطي اقل النصيبين في قول ابي حنيفة رح واكثر النصيبين في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح يعطي للزوج الربع وللزوجة ربع الثمن وفي رواية للزوج الخمس وللزوجة ربع التمس كذا في البنايع \* رجل مات عن امرأة وابنين والمرأة تدعي انها حامل قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل تعرض هي على امرأة هي ثقة او امرأتين حتى تدس جنبها فان لم تنف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقتت على شيء من علامات الحمل ان تربصوا حتى تلد فانه لا يقسم وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وابنا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث اكثر من واحد ولم ينظروا الولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعد من موضع الى رأي القاضي واذا قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما يوقف وذكر الخصاص عن ابي يوسف رح نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل ان كان ابنا فان كانوا لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا مات صاحب الدار وترك ورثة كبارا وامرأة حاملا قسم الدار بينهم ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدا يستأنف النسمة كذا في التارخانية \* رجل مات عن امرأة حامل وابنين وابنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه ابو جعفر رح لها ثمن الميراث خمسة من اربعين سهما وللابنتين سبعة اسهم وللبنين اربعة عشر ويوقف لاجل الحمل



فكل شرط يكون قاطعاً للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها ان يكون ذلك البعض من الخارج معلوم  
 القدر من النصف والثالث والربع ونحوه ومنها ان يكون جزءاً شائعاً من الجملة حتى لو شرط لاحدهما  
 قفزاناً معلومة لا يصح للعقد وكذا اذا ذكر جزءاً شائعاً وشرط زيادة اقترنة معلومة لا تصح المزارعة وعلى  
 هذا اذا شرط احدهما البذر لنفسه وان يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة لجواز ان لا تخرج الارض  
 الاقذر البذر واما الذي يرجع الى المزروع فيه وهو الارض فانواع منها ان تكون صالحة للزراعة حتى  
 لو كانت سنبلة او نزة لا يجوز العقد واما اذا كانت صالحة للزراعة في المدة لكن لا يمكن زراعتها  
 وقت العقد بعارض من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف  
 الزوال في المدة تجوز مزارعتها ومنها ان تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة  
 لانها تؤدي الى المنازعة ولودفع الارض مزارعة على ان ما يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع  
 فيها شعير فكذا فسد العقد لان المزروع فيه مجهول وكذا لو قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها  
 شعيراً لان التنصيص على التبعض تنصيص على التجهيل ولو قال على ان ما زرعت فيها  
 حنطة فكذا وما زرعت فيها شعيراً جازلانه يجعل الارض كلها ظرفاً للزرع الحنطة او لزرع الشعير فانعدم  
 التجهيل ومنها ان تكون الارض مسلمة الى العاقد مخللة وهوان يوجد من صاحب الارض التخلية  
 بين الارض والعامل حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لانعدام التخلية فكذا  
 اذا اشترط عملهما جميعاً كذا في البدائع \* والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت اليك  
 الارض ومن التخلية ان تكون الارض فارغة عند العقد وان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون  
 معاملة ولا يكون مزارعة وان كان فيها زرع قد ادرك لا يجوز لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج  
 الى العمل فتعذر تجويزها معاملة هكذا في فتاوى قاضيخان \* واما الذي يرجع الى آلة المزارعة  
 فهو ان يكون البقر في العقد تابعاً وان جعل مقصوداً في العقد تفسد المزارعة واما الذي يرجع الى  
 المدة فهو ان تكون المدة معلومة فلا تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت ابتداء الزراعة حتى  
 انه لو كان في موضع لا يتفاوت بجوز من غير بيان المدة وهو على اول زرع يخرج هكذا في البدائع \*  
 وان بين وقتا لا يمكن فيه من الزراعة فسدت المزارعة فصارت ذكره ولا ذكره سواء وكذلك اذا بين مدة لا يعيش  
 احدهما الى مثلها فالجواز كذا في الذخيرة \* ومنها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة في الخارج  
 هكذا في محيط السرخسي \* فان بين نصيب احدهما ينظر ان بينا نصيب من لا بذر من جهته جازت

للعامل دفعت اليك هذه الارض مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت او رضىت او ما يدل على قبوله ورضاه فاذا وجد انتم العقد بينهما واما شرائطها فنوعان شرائط مصححة للعقد على قول من يجيز المزارعة وشرائط مفسدة له اما المصححة فانواع بعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى الآلة للمزارعة وبعضها يرجع الى المزرع وبعضها يرجع الى الخارج من الزرع وبعضها يرجع الى المزرع فيه وبعضها يرجع الى مدة المزارعة اما الذي يرجع الى المزارع فنوعان الاول ان يكون عاقلا فلا تصح مزارعة المجنون والصبي الذبي لا يعقل المزارعة واما البلوغ فليس بشرط لجواز المزارعة حتى تجوز مزارعة الصبي المأذون دفعة واحدة وكذلك الحرية ليست بشرط لصحة المزارعة من العبد المأذون دفعة واحدة والثاني ان لا يكون مرتدا على قياس قول ابي حنيفة ربح في قياس قول من اجاز وعندهما هذا ليس بشرط لجواز المزارعة ومزارعة المرتد نافذة للحال واما الذي يرجع الى المزرع فهو ان يكون معلوما وهو ان يبين ما زرع الا اذا قال له ازرع فيها ما شئت فيجوز وله ان يزرعها ما شاء الا انه لا يملك الغرس لان الداخل تحت العقد الزرع دون الغرس هكذا في البدائع \* ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يعبر معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الامر معلوما والاعلام ضد التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على ان تزرعها ما بدالك او بدالي لانه لما فوض الامر اليه فقد رضي بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا تنقلب جائزة لانه خلّي بينه وبين الارض وتركها في يده حتى القى البذر فقد تحمل الضرر فيزول المفسد فيجوز كذا في فتاوى فاضل خان \* واما الذي يرجع الى الخارج من الزرع فانواع منها ان يكون مذكورا في العقد حتى لو سكت عنه فسد العقد ومنها ان يكون لهما حتى لو شرط ان يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها ان يكون حصة كل واحد من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط ان يكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد فكل

الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* وبه يفتى كذا في الكبرى \* وعن نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة رح انهما قالا هذا كله يكون على العامل شرط اولم يشترط بحكم العرف قال شمس الائمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استفتي عن هذه المسئلة فيقول فيه عرف ظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها شرط التبن لمن لم يكن البذر من قبله ومنها ان يشترط صاحب الارض على المزارع عملا يبقى اثره ومنفعته بعد مدة المزارعة كبناء الحائط والشرقة واستحداث حفر النهر ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبقى اثره ومنفعته الى ما بعد انقضاء المدة واما الكراب فان شرطه في العقد مطلقا من صفة التنية قال عامتهم لا تفسد المزارعة وهو الصحيح وان شرطه مع التنية فسدت المزارعة لان التنية اما ان يكون عبارة عن الكراب مرتين مرة للزراعة ومرة بعد الحصاد ليرد الارض على صاحبها مكروبة وهذا شرط مفسد لا شك فيه لان الكراب بعد الحصاد ليس من عمل في هذه السنة واما ان يكون عبارة عن الكراب مرتين قبل الزراعة فانه عمل يبقى اثره ومنفعته الى ما بعد المدة فكان مفسدا حتى لو كان في موضع لا تبقى منفعته لا تفسد \* واما احكامها منها ان كل ما كان من عمل المزارعة مما يحتاج الزرع اليه لاصلاحه فعلى المزارع وكل ما كان من باب النفقة على الزرع من السريقين وقلع الحشاوة ونحو ذلك فعليهما على قدر حقهما وكذلك الحصاد والحمل الى البيدر والدياس ومنها ان يكون الخارج بينهما على الشرط المذكور ومنها انها اذا لم تخرج الارض شيئا فلا شيء لواحد منهما الا اجر العمل ولا اجر الارض سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض هكذا في البدائع \* وان هلك الخارج قبل الادراك بان اصطام الزرع آفة فلا شيء لواحد منهما على صاحبه هكذا في الذخيرة \* ومنها ان هذا العقد غير لازم في جانب صاحب البذر ولازم في جانب صاحبه حتى لو امتنع بعد ما عقد عقد المزارعة وقال لا اريد زراعة الارض له ذلك سواء كان له عذرا ولم يكن ولو امتنع صاحبه ليس له ذلك الا من عذر هكذا في البدائع \* ولو اتى البذر في الارض تصير لازمة من الجانبين حتى لا يملك احدهما القسم بعد ذلك الا بعذر كذا في المحيط \* وفي المنتقى من ابي يوسف رح اذا كان البذر من قبل رب الارض ودفعه الى المزارع فليس لواحد منهما ان يبطل المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع فلرب الارض ان يبطلها وليس للمزارع ان يبطلها كذا في الذخيرة \* ومنها ولاية جبر المزارع على الكراب ومدها وهذا على وجهين اما ان شرطا الكراب في العقد وسكتا عن

المزارعة قياساً واستحساناً وان بينا نصيب من كان البذر من جهته جازت المزارعة استحساناً كذا في الخلاصة \* ومنها بيان من كان البذر من قبله لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجاراً للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجاراً للارض وكان المعقود عليه مجهولاً واحكامها مختلفة ايضاً فان العقد في حق من لا بذر منه يكون لازماً في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازماً قبل التنازل للبذر ولهذا لو دفع الى رجل ارضاً وبذر مزارعة جائزة ثم ان رب الارض اخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضاً للمزارعة ولا يكون امانة وقال الغني<sup>٢</sup> ابو بكر البلخي يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستمراً وان كان مشتركاً لا تصح المزارعة وهذا اذا لم يذكر لفظ يعلم به صاحب البذر فان ذكر لفظ ايدل عليه وقال صاحب الارض دفعت اليك الارض لتزرعها لي اوافق استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخراج يكون بيان ان البذر من قبل صاحب الارض وان قال لتزعه لنفسك كان بيان ان البذر من قبل العامل كذا في فتاوى قاضيخان \* وقد ذكر ابن رستم عن محمد رح في نوادره ان من قال لغيره آجرتك ارضي هذه سنة بالنصف اوافق بالثلث يجوز والبذر على المزارع ولو قال دفعت اليك ارضي مزارعة اوافق اعطيتك ارضي مزارعة بالثلث لا يجوز اذ ليس فيه بيان من عليه البذر<sup>٣</sup> انه شرط<sup>٤</sup> اوافق استأجرتك لتزرع ارضي هذه بالثلث فهذا جائز والبذر على رب الارض كذا في الذخيرة \* واما الشروط المفسدة للمزارعة فانواع منها كون الخراج لاحدهما لانه شرط يقطع الشركة ومنها شرط العمل على صاحب الارض لان ذلك يمنع التسليم ومنها شرط البقر عليه ومنها شرط الحصاد والدفع الى البيدر والدياس والتذرية والاصل ان كل ما يحتاج اليه الزرع قبل ادراكه وجفافه مما يرجع الى اصلاحه من السقي والحفظ وقاع الحشاوة وحفر الانهار ونحوها فعلى المزارع وكل صل يكون بعد تنامي الزرع وادراكه وجفافه قبل قسمة الحب مما يحتاج اليه لخواص الحب وتنقيته يكون بينهما على شرط الخراج وكل عمل يكون بعد القسمة من الحمل الى البيت ونحوه<sup>٥</sup> مما يحتاج اليه لاحتراز المقيوم فعلى كل واحد في نصيبه ومن ابي يوسف رح انه اجاز شرط الحصاد والدفع الى البيدر والدياس والتذرية على المزارع لتعامل الناس وبعض مشائخنا بما وراء النهر يفتون به ايضاً وهو اختيار نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة من مشائخ خراسان كذا في البدائع \* وشرط الدياس والحصاد والتذرية على العامل مفسد في ظاهر

مستأجراً للعامل بشيء معلوم من الخارج ليعمل في أرضه ببقرة وبذرة والثالث ان تكون الأرض والبذر من احدهما والعمل والبقرة من الآخر فذلك جائز لان صاحب الأرض يصير مستأجراً للعامل ليعمل العامل ببقرة لصاحب الأرض والبذر وأما الثالثة الفاسدة فاحدهما ان تكون الأرض والبقرة من احدهما والباقي مرفوض الآخر فذلك فاسد وعن ابي يوسف رح انه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية لان منفعة الأرض لا تجانس منفعة البقرة فان منفعة الأرض انبات البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقرة العمل فاذا لم تكن منفعة البقرة من جنس منفعة الأرض لا يكون البقرة تبعاً للأرض فيبقى استئجار البقرة مقصوداً بشيء من الخارج وذلك فاسد كما لو كان لاحدهما البقرة فقط والثاني ان يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر وذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستأجراً للأرض فلا بد من التخلية بينه وبين الأرض وهي في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشترك ثلثة او اربعة ومن البعض البقرة وحده او البذر وحده كان فاسداً والثالث ان يكون البذر والبقرة من واحد والعمل والأرض من الآخر وانه فاسد هذا اذا كانت الأرض لاحدهما والبذر من احدهما فان كانت الأرض لاحدهما وشرطان يكون البذر منهما ان شرط العدل على غير صاحب الأرض وشرطان ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الأرض يصير قائلاً للعامل ازرع ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي او ازرع ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسداً لان هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الأرض من العامل وكذلك لو شرط ان يكون الخارج بينهما اثلاً ثلثاً للعامل وثلثه لصاحب الأرض او على العكس كان فاسداً لان فيه اعارة الأرض وانا فسدت المزارعة كل من الخارج بينهما على قدر بذرهما ويسلم لصاحب الأرض ما اخذ من الخارج لانه نماء ملكه حصل في أرضه وله على الآخر اجر مثل نصف الأرض لان الآخر استوفى منفعة أرضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقدار بذرة ويرفع من الباقي اجر نصف الأرض وما انفق ايضاً ويتصدق بالنفصل لان الزيادة حصلت له من أرض الغير بعقد فاسد ولو كانت الأرض والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الأرض ببذره فكانت هذه اعارة نصف الأرض لآخر بشرط العمل له ولو كانت الأرض بينهما وشرطان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما نصفين لا يجوز لان من لا بذره منه يكون قائلاً للآخر ازرع ارضك ببذرك على ان يكون الخارج كله لك وازرع ارضي ببذرك

شرطه فان شرطه يجبر عليه وان كان سكتاعنه ينظر ان كانت الارض مما تخرج الزرع بدون الكراب زرعا معتادا يقصد مثله في عرف الناس لا يجبر المزارع عليه وان كانت لا تخرج اصلا او تخرج شيئا قليلا لا يقصد مثله بالعمل يجبر على الكراب وعلى هذا اذا امتنع المزارع عن السقي ان كانت الارض مما تكفي بماء السماء وتخرج زرعا معتادا بدونه لا يجبر على السقي وان كانت مما لا تكفي بماء السماء يجبر ومنها جواز الزيادة على الشرط المذكور من الخارج والخط عنه والاصل ان كل ما احتمل انشاء العقد عليه احتمل الزيادة وما لا فلا والخط جائز في الحالين جميعا والزيادة والخط في المزارعة على وجهين اما ان يكون من المزارع واما ان يكون من صاحب الارض ولا يخلو اما ان يكون البذر من المزارع واما ان يكون من صاحب الارض وبعد ما استحصد الزرع والبذر من قبل العامل وكانت المزارعة على النصف مثلا فزاد المزارع صاحب الارض السدس في حصته وجعل له الثلثين ورضي به صاحب الارض لا تجوز الزيادة والخارج بينهما على الشرط وان زاد صاحب الارض المزارع السدس في حصته وتراضيا فالزيادة جائزة لان الاول زيادة على الاجر بعد انتهاء عمل المزارع باستيفاء المعقود عليه وهو المنفعة وانها لا تجوز والثاني خط عن الاجرة وانه لا يستدعي قيام المعقود عليه واذا كان البذر من قبل صاحب الارض فزاد صاحب الارض لا يجوز وان زاد المزارع جاز هذا اذا زاد احدهما بعد ما استحصد الزرع فان زاد قبل ان يستحصد جاز ايهما كان هكذا في البدائع \* الباب الثاني في بيان انواع المزارعة الاصل ان استيجار الارض ببعض الخارج منها جائز وكذلك استيجار العامل ببعض الخارج منها جائز واما استيجار غيرهما ببعض الخارج لا يجوز كذا في المحيط \* ثم المزارعة على قول من يجيز المزارعة على نومين احدهما ان تكون الارض لاحدهما والثاني ان تكون الارض لهما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فهو على ستة وجوه ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة اما الثلاثة الاولى فاحدها ان تكون الارض من احدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط لصاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جاز لان صاحب البذر يكون مستأجرا لارض بشيء معلوم من الخارج والثاني ان يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستأجرا

العامل واستحق الخارج وغرم لصاحب الارض اجر مثل ارضه فالخارج كله لا يطيب له بل يأخذ من الزرع قدر بذرة وقدر اجر مثل الارض ويطيب ذاك له ويتصدق بالفضل ومنها ان اجر المثل لا يجب في المزارعة الفاسدة ما لم يوجد استعمال الارض ومنها ان يكون اجر المثل يجب في المزارعة الفاسدة وان لم تخرج الارض شيئا بعد ان استعمالها المزارع ومنها ان اجر المثل يجب في المزارعة الفاسدة مقداراً بالمسمى وعند محمد ربح يجب تاماً وهذا اذا كانت الاجرة وهو حصه كل واحد منهما مسمأة في العقد وان لم يكن مسمأة يجب اجر المثل تاماً بالاجتماع هكذا في البدائع \* وان اراد رب الارض والمزارع ان يطيب لهما الزرع في موضع فسدت المزارعة عندهما او عند ابي حنيفة ربح في موضع صحت المزارعة عندهما فالوجه ما حكى عن الشيخ الامام اسعد بن الزاهد ربح انه يميز النصيبان نصيب رب الارض ونصيب المزارع ويقول رب الارض للمزارع وجب لي عليك اجر مثل الارض او نقصانها وجب لك عليّ اجر مثل عمالك وثيرانك وقدر بذرك فهل صالحتني على هذه الحنطة على ما وجب لك عليّ ما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت او يقول المزارع لرب الارض قد وجب لي عليك اجر مثل عليّ وثوري ووجب لك عليّ اجر مثل الارض او نقصانها فهل صالحتني وما وجب لك عليّ ما وجب لي عليك على هذه الحنطة فيقول رب الارض صالحت فاذا تراضيا على ذلك جاز ويطيب لكل واحد منهما ما اصابه لان الحق بينهما لا يعدو هما فاذا تراضيا فقد زال الموجب للخبث كذا في النهاية \* ثم في كل موضع لم تفسد المزارعة اذا شرط البقر على احدهما لا تفسد المزارعة اذا اشترط استئجار البقر على احدهما وان شرط في المزارعة عقداً آخر وهو استئجار البقر فيكون صفقة مشروطة في صفقة وانما لم تفسد المزارعة لان المراد من ذكر استئجار البقرين من عاينه البقر لا حقيقة الاستئجار بذليل ان من شرط عليه من استئجار البقر اذا لم يستأجر البقر ولكن كرب الارض بنفسه او ببقر وهب له او ورث او اشترى جاز ذلك وان لم يستأجر فصار ذكر الاستئجار عبارة عن اشتراط البقر على احدهما لا عن حقيقة الاجارة كذا في المحيط \* الباب الثالث في الشروط في المزارعة رجل دفع اليّ رجل ارضاً وبذراً عليّ ان يزرعها بنفسه وبقره واجرائه فان شرط الخارج كله لرب الارض فهذا جائز هكذا ذكر محمد ربح في الاصل ولم يرد بقوله فهو جائز ان المزارعة جائزة لان هذا العقد ليس بمزارعة لان في المزارعة الخارج يكون مشتركاً والخارج في هذه الصورة ليس بمشترك وانما اراد به ان اشترط جميع الخارج لصاحب البذر جائز وان شرطاً



على ان يكون الخارج كله لى فكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخرو الخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر شرط لصاحبه هبة نصف البذر او اقراض نصف البذر بمقابلة العمل له في نصف الارض وذلك باطل وكذلك لو شرطا ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع او شرطا ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة شيء من الخارج بمجرى البذر ولو كان البذر من العامل وشرطا ثلثي الخارج للعامل جاز لان من لا بذر منه صار دافعا ارضه مزارعة ليزرعها العامل ببذر العامل على ان يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز ولو كانت الارض والبذر منهما وشرطا العمل على احدهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه ولو كانت الارض والبذر منهما وشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في اصح الروايتين لان الخارج نداء بذرها فاذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك لا يستوجب الاجر ولو شرطا ثلثي الخارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كانت الارض لهما وشرطا ثلثي البذر على الدافع على ان يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله اقراض سدس البذر ولو شرطا ثلثي البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع في التدبير يصير كأنه قال للعامل ازرع ارضك ببذر على ان يكون الخارج لك وازرع ارضي ببذري وبذر على ان يكون كل الخارج لى فانها مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له ارض ابدان يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها ويكون الخارج بينهما نصفين فمن الحياة له في ذلك ان يشتري نصف البذر منه ويبرأه البائع من الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر كله على ان الخارج بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين \*

واما احكام المزارعة الفاسدة فانواع منها انه لا يجب على المزارع شيء من اعمال المزارعة لان وجوبه بالعقد ولم يصح ومنها ان الخارج كله يكون لصاحب البذر سواء كان من رب الارض او المزارع ولا يلزمه التصديق بشيء ومنها ان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان للعامل عليه اجر المثل واذا كان البذر من العامل كان عليه لرب الارض اجر مثل ارضه ومنها ان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض واستحق الخارج وفرم للعامل اجر مثله فالخارج كله طيب واذا كان من قبل



في نوادر المحلى نحو ما قلنا وفي كتاب المزارعة لم يذكر ان صاحب البذر قال لصاحب الارض  
 ازرعها لنفسك انما ذكر ان صاحب البذر قال له ازرعها ليكون الخارج بيننا وفي هذه الصورة  
 لا يصير المزارع مستقرا بالبذر وبقي البذر على ملك صاحبه فيكون الربح لصاحب البذر عند  
 فساد المزارعة حتى لو قال صاحب البذر لصاحب الارض ازرعها لنفسك على ان الخارج بيننا  
 وباقى المسئلة بحالها كان الخارج لصاحب الارض كما في مسئلة المأذون كذا في المحيط \* واذا  
 دفع الرجل بذرا الى رجل وقال ازرع في ارضك ليكون الخارج كله لك او قال ازرع ارضك  
 ببذري ليكون الخارج كله لك فهذا جائز ويصير صاحب البذر مقرضا للبذر من صاحب الارض  
 ليزرعه في ارضه وقد قبضه رب الارض بيده حقيقة وان كان صاحب البذر قال له ازرع لي ارضك  
 ببذري فيكون الخارج كله لك فهذا فاسد والخارج كله لصاحب البذر واذا دفع بذرا الى رجل  
 ليزرعه في ارضه على ان الخارج كله لصاحب البذر فهذا الشرط جائز ويصير صاحب البذر  
 مستعيرا للارض من رب الارض ومستعينا له ليزرعه بذره وكل ذلك جائز ولو كان قال ابذر هذا  
 في ارضك لنفسك على ان ما اخرج الله تعالى من شيء فهو لي كله فالخارج كله لصاحب الارض  
 ولصاحب البذر على صاحب الارض مثل بذرة كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل ارضه الى  
 رجل ليزرعه على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان وسكتا عن شرط البقر  
 على العامل او شرط البقر على العامل فالبقر على العامل سواء كان البذر منه او من صاحب  
 الارض لان البقر آلة العمل فيكون على من عليه العمل هكذا في خزائن المفتين \* اذا شرط في مقد  
 المزارعة بعض الخارج لرجل سوى المزارع ورب الارض ينظر ان لم يشترط عمله في المزارعة  
 لم يوجب فساد المزارعة ويكون ما شرط له لصاحب البذر وان شرط عمله في المزارعة ان كان البذر  
 من قبل المزارع بان دفع ارضه الى رجل على ان يزرعها ببذره وبيقره ويعمل فيها هذا الرجل  
 الآخر مما اخرج الله تعالى من شيء فالثلث من فاك لصاحب الارض والثلث لصاحب البذر  
 والثلث للعامل الذي لا بذر له فهذه المزارعة للهادة اراد به الفساد في حق المزارع الثاني لا المزارع  
 الاول لان المزارعة الثانية غير مشروطة في المزارعة الاولى حتى لو كانت المزارعة الثانية مشروطة  
 في المزارعة الاولى بان قال على ان يعمل هذا الرجل الآخر معه كانت المزارعة الاولى فاسدة عند  
 بعض المشائخ والله كان ينبغي شمس الائمة السرخسي ولو كان البذر من قبل رب الارض والمسئلة

ان يكون الخارج كله للمزارع فهو جائز واراد به ان اشتراط جميع الخارج للمزارع جائز وان كان البذر من جهة المزارع فهذا على وجوه احدها ان يقول صاحب الارض لرجل ازرع ارضي بكر من طعامك على ان يكون الخارج كله لي وهذه فاسدة لان صاحب البذر يصير مستأجر الارض بكل الخارج في هذه الصورة والشرع انما يجوز استئجار الارض ببعض الخارج بخلاف القياس وبقي جواز الاستئجار بكل الخارج على اصل القياس واذا فسد هذا المعقد كان جميع الخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض لصاحب الارض ويطيب لصاحب البذر من الخارج قدر بذره وما غرم ويتصدق بالزيادة ولو قال رب الارض للمزارع ازرع لي ارضي ببذر ك علي ان يكون الخارج كله لي فهذا الشرط جائز ويصير العامل مقرضا للبذر من رب الارض فيكون الخارج كله لرب الارض ويكون المزارع معينا في العمل ولو قال ازرع ارضي لي ببذر ك علي ان يكون الخارج كله لك فهو فاسد والخارج كله لرب الارض وللمزارع علي رب الارض مثل بذره واجر مثل عمله ولو قال له رب الارض ازرع ارضي ببذر ك علي ان يكون الخارج كله لك فهذا جائز ويكون البذر ويكون صاحب الارض معبراله ارضه كذا في الذخيرة \* ولو قال له صاحب الارض ازرعها لي ببذر ك علي ان الخارج بيننا نصفان كانت المزارعة جائزة وكان الخارج بينهما نصفين وصار المزارع مقرضا للبذر من رب الارض بمقتضى امر رب الارض اياه بالمزارعة بقوله ازرعها لي فصار رب الارض قابضاً لذلك حكماً لا ثبالة بملكه الا ترى ان رب الارض اذا قال للمزارع اقرضني مائة درهم ثم اشتري بها كرحنطة وابذر هالي في ارضي علي ان يكون الخارج بيننا نصفين أليس انه يجوز فكذا هنا وما اذا كان دفع البذر مزارعة بان دفع الي صاحب الارض كراً من طعام علي ان يزرعه في ارضه ويعمل فيه سنة هذه علي ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد والزرع لصاحب البذر هكذا ذكر في مزارعة الاصل وذكر في اول كتاب المأذون ان الزرع للمزارع وهو صاحب الارض قال شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة لا فرق بين المستلتمين ولكن تاويل ما ذكرنا من كتاب المأذون ان صاحب البذر قال لصاحب الارض ازرعها لنفسك ليكون الخارج بيننا نصفان وفي هذه الصورة الزرع يكون لصاحب الارض وهو المزارع لان المزارع صار مستقرضاً للبذر من رب الارض صرف ذلك بقوله ازرعها لنفسك فاذا فسدت المزارعة بقي الزرع لصاحب الارض وقد ذكره شام مسئلة المأذون في نوادره.

باطل وثالث الخارج لرب الارض فاما اذا كان البذر من قبل العامل ان لم يشترط عمله فهي جائزة وما شرط له فهو للعامل ولا شيء لواحد منهم وان شرط عمله وعمل فله اجر مثله على العامل وما شرط له فهو للعامل لان المزارعة فيما بين العامل وصاحب الارض جائزة وفيما بين العامل والذي شرط عمله فاسدة وصار كما لو دفع ارضه الى رجلين ليزرعاهما على ان يكون البذر من احدهما ومن الآخر مجرد عمل كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع اليه الارض على ان يزرعها ببذره وعمله على ان له ثلث الخارج ولرب الارض ثلثه على ان يكرها ويعالجها ببقر فلان على ان لفلان ثلث الخارج فرضي فلان بذلك فعلى العامل اجر مثل البقر لانه استأجر منه البقر بثلث الخارج والبقر لا يكون مقصودا في المزارعة فكان العتدين هما فاسدا وقد استوفي منفعة بقرة لفلان فله اجر مثله وثالث الخارج لرب الارض وثلاثة للعامل طيب له لانه لا فساد في العتد بينه وبين رب الارض واذا كان من قبل رب الارض كان الثلثان له وعليه اجر مثل البقر لانه استأجر العمل بثلث الخارج وهو جائز واستأجر البقر مقصودا بثلث الخارج وهو فاسد كذا في المبسوط \* وان كان البذر من قبل رب الارض فالمزارعة فيما بين رب الارض والمزارع جائزة فاسدة في حق صاحب البقر وعلى رب الارض اجر مثل البقر كذا في الذخيرة \* لو شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كانت الارض خراجية فشرط دفع الخراج وان يكون الباقي بينهما نصفين فهي فاسدة وهذا اذا كان خراج موظف لانه عسى لا يخرج الا ذلك القدر فاما اذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث او الربع يجوز هكذا في الكافي \* ولو شرط لصاحب البذر قدر العشر من الخارج والباقي بينهما صححت المزارعة لان هذا الشرط لا يقطع الشركة في الخارج لان الخارج وان قل يكون له عشر وهذا هو الحيلة لصاحب البذر اذا اراد ان يصل اليه قدر البذر ان يشترط لنفسه قدر البذر باسم العشر او الثلث او ما شبهه والباقي بينهما كذا في النهاية \* لو اشترط العشر لمن لا بذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ولو كانت الارض عشرية فاشترط رفع العشر ان كانت الارض تشرب سيما ونصف العشر ان كانت تشرب بدلوا الباقي بينهما نصفان فهذا جائز فان حصل الخارج اخذ السلطان حقه من عشر ونصف عشر والباقي بينهما نصفان وان لم يأخذ السلطان منهم شيئا او اخذوا بعض طعامهم سرامن السلطان فان العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الارض في قول ابي حنيفة رح على قياس من اجاز المزارعة وعند ابي يوسف ومحمد رح يكون بينهما

بحالها كانت هذه مزارعة جائزة لأن البذر إذا كان من جهة صاحب الأرض كان مستأجرا للعاملين ببعض الخارج فهذه جائزة كذا في الذخيرة \* إذا شرط في عقد المزارعة بعض الخارج لعبد واحد هما فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من صاحب الأرض وقد شرط ثلث الخارج لرب الأرض وثلث للمزارع وثلث لعبد رب الأرض فالمزارعة جائزة سواء كان على العبد دين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشترط هذا الذي ذكرنا إذا كان البذر من قبل رب الأرض وشرط ثلث الخارج لعبد رب الأرض وإن شرط ثلث الخارج لعبد المزارع فالمزارعة جائزة أيضا سواء كان على العبد دين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشترط هذا الذي ذكرنا أن كان البذر من قبل رب الأرض وإن كان البذر من قبل المزارع فإن شرط ثلث الخارج لعبد رب الأرض فالمزارعة جائزة إذا لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله ويعتبر المشروط للعبد مشروطا للمولى من الابتداء وإن شرط عمل العبد ولاديين عاينه فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وإن كان على العبد دين أن لم يشترط عمل العبد فالمزارعة جائزة ويكون المشروط للعبد مشروطا لمولاه كأنهما مشروطا من الابتداء ثلثي الخارج لرب الأرض وثلثه للمزارع وإن شرط عمل العبد مع ذلك فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وإن شرط ثلث الخارج لعبد المزارع في هذه الصورة أن لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله فهو جائز ويكون ثلثا الخارج للمزارع وثلثا لرب الأرض وإن شرط عمل العبد مع ذلك أن شرط عمل العبد في العقد فالمزارعة فاسدة في حقهما جميعا وإن لم يشترط عمل العبد في العقد بل عطف عليه فالمزارعة فيما بين رب الأرض والمزارع جائزة وفي حق العبد فاسدة وإن كان على العبد دين أن لم يشترط عمل العبد فالمزارعة جائزة ويكون المشروط للعبد مشروطا للمزارع وإن شرط عمله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يكن على العبد دين وقد شرط عمله ولو شرط بعض الخارج لغير واحد هما فالجواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعض الخارج لعبد واحد هما ولاديين عليه وإذا شرط ثلث الخارج للمساكين جازت المزارعة وكان ما شرط للمساكين مشروطا لصاحب البذر فيكون لصاحب البذر إلا أنه يجب على صاحب البذر فيما بينه وبين ربه أن يتصدق بذلك إلا أن القاضي لا يجبره على ذلك ولا يوجب فساد المزارعة والذي ذكرنا من الجواب فيما إذا شرط بعض الخارج لعبد واحد هما فهو الجواب فيما إذا شرط بعض الخارج لمدير واحد هما وسائر من يملك المولى كسبه كذا في المحيط \* لو شرط الثلث لمالك واحد هما أو قريبه ولاجنبي فإن كان البذر من قبل رب الأرض أن شرط عمله جاز وهو مزارعة معه وله ثلث الخارج وإن لم يشترط عمله فالمزارعة جائزة والمشروط

من قبل العامل كان الخارج كله للعامل لانه نماء بذرة ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله وكري الانهار فيقتاصان ويتزادان الفضل ولو لم يكن كري الانهار مشروطا على العامل في العقد وكري العامل الانهار بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كري الانهار ولو كان البذر من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كري الانهار واصلاح المسناة فسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على رب الارض كري الانهار واصلاح المسناة حتى ياتيء الماء كانت المزارعة جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شرط في المزارعة على احدهما القاء السرقي ان شرط على المزارع فالمزارعة فاسدة من ايها كان البذر والخارج كله للمزارع ان كان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يغرم رب الارض شيئا للمزارع من قيمة السرقيين الذي طرحه في الارض وان كان البذر من رب الارض فالخارج له وعليه اجر مثل عمل المزارع في ارضه وقيمة ما طرح من السرقيين وان شرط السرقيين على رب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة والخارج للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة السرقيين فان كان البذر من رب الارض فالمزارعة جائزة وان شرط القاء السرقيين على رب الارض لم يذكر في الكتاب وحكى عن القاضي الامام عبد الواحد انه قال ان شرط على المزارع جاز من \* ايها كان البذر وان شرط على رب الارض ان كان البذر من العامل لا يجوز كما لو شرط الكراب على رب الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من رب الارض يجوز كذا في الخلاصة \*

اذا شرط رب الارض والبذر من المزارع ان يسرقها قيل تفسد المزارعة عند المتقدمين ولا تفسد عند المتأخرين والفتوى على قول المتأخرين قاله الخجندي ومزيبن ابي سعيد كذا في جواهر الاطلاعي \* رجل دفع كرمه او ارضه معاملة او مزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء السرقيين واصلاح المسناة وحفر الانهار وكبس الشقوق فلو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد رب الارض بالوجه ان يستأجره على ذلك كله بعد الاعلام باجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد كذا في جواهر الفتاوى \* ولو شرط الدولاب والدالية على احدهما فهو كاشترط البقر على احدهما لان الدالية والدولاب آلة السقي والسقي على المزارع فان كان مشروطا على المزارع فهي جائزة من ايها كان البذر وان كان مشروطا على رب الارض والبذر من العامل فهي فاسدة

نصفان اولو كان صاحبه قال للعامل لست ادري ما يأخذ السلطان منا العشر ونصف العشر فأما ملك  
علي ان النصف لي مما تخرج الارض بعد الذي يأخذ السلطان ولك النصف فهذا فاسد  
في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح هو جائز بينهما علي ما قالوا ومعنى  
هذه المسئلة ان الارض قد تكون بحيث تكفي بماء السماء عند كثرة الامطار وقد تحتاج الى ان تسقى  
بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر الاغلب فيما يأخذ من العشر ونصف العشر فكانت  
قالا لا ندري كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخارج فتعاقد علي هذه الصفة  
ثم عند ابي حنيفة رح العشر ونصف العشر يكون علي رب الارض فبهذا الشرط هما شرط الرب الارض  
جزء مجهولاً من الخارج له العشر ونصف العشر وذلك مفسد للعقد وعند ابي يوسف ومحمد رح  
العشر ونصف العشر يكون في الخارج والخارج بينهما نصفان وهذا في معنى اشتراط جميع الخارج  
بينهما نصفان ذلك غير مفسد للعقد كذا في المبسوط \* ولو شرط في المزارعة ان يخرج من الحنطة  
فبينهما نصفان وما خرج من شعير فهو لا حد هما بعينه او شرطاً ان تكون الحنطة لاحدهما بعينه  
والشعير للآخر من ايهما كان البذر لا يجوز كذا في التائارخانية \* ولو كانت الارض خراجية فقال  
صاحب الارض للمزارع ان لا ندري ان السلطان يأخذ منا هذه السنة خراج ووظيفة او خراج مقاسمة  
ومعنى هذا ان الاراضي تكون خراجية خراج ووظيفة الا انها في بعض السنين لا تطبق خراج  
الوظيفة وعند ذلك لا يجوز للسلطان ان يأخذ خراج الوظيفة انما يأخذ خراج المقاسمة وذلك الى  
نصف الخارج فالمالك يقول لا ندري ان الاراضي في هذه السنة هل تطبق خراج الوظيفة فيأخذ  
السلطان ذلك او لا تطبق فيأخذ السلطان خراج المقاسمة فيقول للمزارع اأملك علي ان يرفع  
مما تخرج الارض حظ السلطان مقاسمة كانت او وظيفة فالباقي بيننا فهذه المزارعة فاسدة ولو دفع  
ارضه الي رجلين علي ان يزرعها بيد رهما علي ان لاحدهما ثلث الخارج وللآخر تسعين قفيزاً  
من الخارج تفسد المزارعة في الكل عنده وعندهما جاز في حق صاحب الثلث وتفسد في حق  
من شرط له تسعون قفيزاً من الخارج كذا في الكافي \* ولو شرط في عقد المزارعة الكراب علي رب  
الارض ان كان البذر من قبل المزارع فالمزارعة فاسدة وان كان البذر من رب الارض جاز هكذا  
في الخلاصة \* ولو شرط علي العامل كرمي الانهار واصلاح المسناة جتني فسد العقدان كان البذر  
من قبل

الآخر لو دفع ارضا فيها زرع صار بقلا مزارعة وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض ولو شرطا ان يكون الحب بينهما نصفين وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض ولو شرطا التبن للعامل كان فاسدا الان دفع الزرع الذي صار بقلا مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وثمة لو شرطا التبن لصاحب البذر جاز وان شرطا له الآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا شرط على المزارع ان يزرع العصفرو شرطا الشركة في العصفرو القرطم والساق جاز وان شرطا العصفرو القرطم بينهما والساق لاحدهما ان شرطا الساق لمن له البذر جاز وان شرطا الساق لمن لا بذر من جهته لا يجوز وان شرطا العصفرو القرطم لاحدهما والساق للآخر لا يجوز ان شرطا العصفرو القرطم لاحدهما فيما اذا دفع اليه الارض ليزرعها القوت وشرطا القوت لاحدهما والبذر للآخر لا يجوز كذا في المحيط \* لو دفع ارضا ليزرع حنطة وشعير اعلى ان الحنطة يكون لاحدهما والشعير للآخر بعينه كان فاسدا وكذا كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان والكتان اذا شرط لاحدهما بعينه الكتان وللآخر بعينه البذر واشترط بذر البطيخ والقثاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة والعصفرو القرطم كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل ان صاحب الارض مع المزارع اذا شرط في عقد المزارعة شرطا فاسدا ينظر اليه ان كان شرطا لفائدة فيه لاحد المتعاقدين بان شرطا ان لا يبيع احدهما حصته من الخارج او لا يأكل فالمزارعة جائزة وان كان في الشرط فائدة لاحدهما فهو على وجهين ان كان الشرط اخلا في صلب العقد بان كان له حظ من البذل فان البذل من صلب العقد في المعاوضات لا يجوز العقد بدونه فان المزارعة تفسد بهذا الشرط ولا تعود جائزة وان ابطال من له الشرط الشرط بان شرطا في المزارعة عشرين درهما لاحدهما مع نصف الخارج ثم ابطال من شرط له الدراهم قبل العمل او شرطا الحصاد والدياس على احدهما حتى فسد العقد على جواب الكتاب ثم ابطال من له الشرط هذا الشرط وان كان الشرط مستفادا في العقد ولم يكن من صلب العقد بان لم يكن له حظ من البذل بان شرط في المزارعة خيار مجهول او اجل مجهول لاحدهما فاسقط من له الشرط الشرط قبل تقorra المفسدان المزارعة تنقلب جائزة في قول علمائنا الثلاثة وان كان هذا الشرط مشروطا لهما لا تعود جائزة ما لم يجتمعا على الابطال اما ابطال احدهما لا تعود جائزة لانه يبقى مشروطا للآخر وانه كاف لفساد العقد وان شرطا على احدهما ان يبيع نصيبه من صاحبه فالمزارعة فاسدة فان ابطله البائع او المشتري لا يعود جائزا



وان كان البذر من رب الارض فهي جائزة كما في اشتراط البقر فاما اذا شرط الدابة التي تسقى بها مع العلف على احدهما فان شرط الدابة مع العلف على المزارع جازت من ايهما كان البذر كما في اشتراط البقر فان شرط ذلك على رب الارض فان كان البذر من قبل المزارع فهي فاسدة وان كان البذر من قبل رب الارض فهي جائزة كما في اشتراط البقر واما اذا شرط الدابة والعلف على غير صاحبها فهي فاسدة كذا في محيط السرخسي \* لو شرط عليه رب الارض انه ان زرعها بغير كراب فللمزارع الربع وان زرعها بكراب فللمزارع الثلث فالمزارعة جائزة ثم ما ذكر في الاصل في رواية ابي سليمان زيادة لم يذكرها في رواية ابي حفص وتلك الزيادة ان رب الارض لو قال للمزارع وان زرعت وثبتت فلك النصف وذكر انه متى ثنى وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط طعن عيسى بن ابان وقال ما ذكر انه متى ثنى وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط لا يكاد يصح لانه خيرة بين عقود ثلثة فمتى مال الى احدها يجعل كان العقد من الابتداء ما عقدا الا على الذي اختاره ولو عقد العقد من الابتداء على الكراب والتثنية كانت المزارعة فاسدة والى هذا مال الفقيه ابو القاسم الصغار البلخي رح وكان الفقيه ابو بكر البلخي رح يقول ما ذكر محد رح في رواية ابي سليمان صحيح وكان فرق بين ما اذا عقدت المزارعة على التثنية وحدها وبين ما اذا كان مع التثنية غيرها متى كان مع التثنية مزارعة اخرى جوز المزارعة بشرط التثنية واذا كانت المزارعة وحدها بشرط التثنية لم تجز كذا في المحيط \*

وان شرط ان يكون الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرطوا وكذا لو شرط ان يكون الربع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما كما شرطوا بشرط ان يكون الحب لاحدهما والتبن للآخر فهي على ثمانية اوجه ستة منها فاسدة وثلثان جائزتان اما الفاسدة احدها اذا شرط ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل والثانية ان يكون التبن للدافع والحب للعامل والثالثة اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابعة اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل الخامسة اذا شرط ان يكون الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر جاز وان شرطه لغيره لا يجوز وعن ابي يوسف رح انه لا يجوز اصلا وعن بعض المشائخ اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن بينهما لمكان العرف والسادسة اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب لا يجوز ففي هذه الوجوه لا تصح المزارعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في المقصود لاحتمال ان يحصل احدهما دون



بكراب فبكذا وبغير كراب فبكذا وبكراب وثيان فبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك اذا قال ما زرت فيها  
بكراب فبكذا وبغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك اذا قال ما زرت منها بكراب فبكذا  
وما زرت منها بغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة وانما عمل اختيار المزارع كان له ما شرط  
بازائد فالو اما ذكر من الجواب في المسئلة الثالثة خطأ لا وجه لتصحيحه ويجب ان تكون المزارعة فاسدة  
متى ذكر كلمة من لان كلمة من للتبعيض فقد شرط عليه ان يزرع البعض بكراب والبعض بغير كراب  
وذلك البعض مجهول لا يدري ووجب ذلك فساد المزارعة والدليل على صحة ما قلنا مسائل  
ذكرها محمد بن روح في الاصل فمن جملتها اذا قال للدافع ما زرت منها حنطة فلك كذا وما زرت  
منها شعير فلك كذا وما زرت منها سمسم فلك كذا فالمزارعة في هذه الصور فاسدة ومن جملة  
ذلك اذا قال للدافع ما زرت منها في جمادى الاولى فلك كذا وما زرت منها في جمادى  
الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارعة فاسدة ومن جملة ذلك اذا قال له ما زرت منها بساء السماء  
فلك كذا وما زرت منها بغرب اودالية فلك كذا فالمزارعة فاسدة وكان الشيخ الامام الجليل  
ابوبكر محمد بن الفضل رح يقول ما ذكر من الجواب في مسئلة الكراب قولهما وما ذكر في هذه  
المسائل فهو قول ابي حنيفة رح لو كان يرى جواز المزارعة لان كلمة من عند ابي حنيفة رح للتبعيض  
وعندهما للصلة فصار حاصل الجواب على قولهما الجواب في هذه المسائل كما في مسئلة الكراب وجعل  
كلمة من للصلة عندهما في المسائل كلها وغيره من المشايخ قالوا بان ما ذكر في هذه المسائل قولهما  
وما ذكر في مسئلة الكراب قولهما ايضا وهذا التاويل يجعل كلمة من للتبعيض في المسائل كلها  
لان هذه الكلمة حقيقتها التبعيض لانه اذا تذكر للصلة مجازا والكلام لحقيقته وعلى هذا التقدير  
يمكن الجهالة الا ان هذه الجهالة في مسئلة الكراب لا توجب فساد المزارعة لان الجهالة زالت  
وقت تأكد المزارعة وان كانت الجهالة زائلة وقت تأكد المزارعة كانت بمنزلة ما لو كانت زائلة  
وقت المزارعة واما في مسئلة الحنطة والشعير الجهالة قائمة وقت تأكد العقد لانه انه يعلم البعض  
المزروعة حنطة من البعض المزروع شعير بالقاء البذر فوقت القاء البذر الذي هو حال تأكد العقد  
تكون الجهالة قائمة وكذلك في مسئلة جمادى وفي مسئلة السقي كذلك لانه اراد السقي المعتاد  
بينهم وهو السقي بعد القاء البذر فالجهالة تكون قائمة ولو كان المراد من هذا السقي قبل الزراعة  
كانت المزارعة صحيحة كما في مسئلة الكراب لان الجهالة تكون زائلة وقت تأكد العقد واما اذا نص

ولو ابطأه جميعا عادت المزارعة الى الجواز ولو شرط احدهما على صاحبه ان يهب نصيبه من الخارج كانت المزارعة فاسدة فان ابطال الموهوب له الشرط قبل العمل جازت المزارعة وبعض مشائخنا راجح قالوا يجب ان لا تعود المزارعة جائزة بابطال الموهوب له وحده ولكن ما ذكر في الكتاب اصح واذا دفع الرجل ارضه الى غيره مزارعة بالنصف وشرط بعض العمل على المزارع او على نفسه فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وانه على ثلاثة اوجه اما ان شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي او شرط بعض اعمال المزارعة على نفسه وسكت عن الباقي او شرط بعض اعمال المزارعة على نفسه وشرط البعض على المزارع فان شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه ان يكرها ويزرعها وسكت عن ذكر السقي فهذا على ستة اوجه فان كانت الارض بحيث لا تُخرج شيئا بدون السقي او تُخرج شيئا ولكن شيئا لا يرغب فيه من مثل هذه الارض وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة وكذلك اذا كانت هذه الاراضي تُخرج شيئا مرغوبا فيه بدون السقي الا انه يبيس بدون السقي كانت المزارعة فاسدة وان كانت الارض بحيث تُخرج شيئا مرغوبا فيه من مثلها ولا يبيس بدون السقي بان كانت الارض في بلدة كثيرة المطر فالمزارعة جائزة وكذلك اذا كان السقي يؤثر في زيادة الجودة في الخارج كانت المزارعة جائزة وكذلك اذا كان لا يدري ان السقي هل يؤثر في جودة الخارج بان كان لا يدري ان المطر يقل او يكثر الوجه الثاني اذا شرط رب الارض بعض الاعمال على نفسه بان شرط على نفسه السقي وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجه الذي ذكرنا ان لم يقينا ان السقي لا يؤثر في الخارج فالمزارعة جائزة وان شرط فيها عمل رب الارض وفيما عدا ذلك من وجوه المزارعة فاسدة فان شرط رب الارض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا او ما لو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء الوجه الثالث ان يكون البذر من قبل المزارع فشرط رب الارض بعض الاعمال على المزارع بان شرط عليه ان يبذرها وسكت عن السقي مثلا فالمزارعة جائزة واذا شرط بعض الاعمال على رب الارض والبعض على العامل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان البذر من جهة رب الارض وقد شرط رب الارض بعض العمل على نفسه او شرط البعض على نفسه والبعض على العامل كذا في المحيط \* واذا دفع الرجل ارضا وبذرا الى رجل مزارعة وقال له ما زرعناها بكبر

ولو زرعها الشعير فالخارج لصاحب الأرض ويبرد الحنطة كلها فهو كله جائز على ما اشترطوا ولو اشترط  
الخارج من الشعير للعامل جازاً أيضاً كذا في المبسوط \* وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً ليزرعها  
ببذرة على أنه إن زرعها حنطة فالخارج بينهما وإن زرعها شعيراً فالخارج كله للعامل وإن زرعها  
سمسماً فالخارج كله لصاحب الأرض فهذا جائز في الحنطة والشعير فاسد في السمسم ولو كان  
البذر من جهة صاحب الأرض والمسألة بحالها فهذا جائز لأنه خيرة بين المزارعة وبين الاستعانة  
وبين إعاره الأرض واقتراض البذر ومثل هذا جائز في الإجارة المحضة كذا في المحيط \* رجل دفع إلى  
رجل أرضاً على أن يزرعها ببذرة سنة هذه على أنه إن زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وإن زرعها  
شعيراً فالصاحب الأرض ثلثه وإن زرعها سمسماً فالصاحب الأرض ربعه جاز على ما اشترطوا لأن المزارعة  
في حق صاحب الأرض تنأكد عند التناء البذر وعند ذلك البذر مملوك ولو زرع بعضها شعيراً وبعضها  
سمسماً جاز أيضاً على ما اشترطوا في كل نوع كذا في الظهيرية \* ولو دفع إلى رجل أرضاً ثلثين سنة على أن  
مازرع من حنطة أو شعيراً شيء من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس منها من شجر أو كرم  
أو نخل فهو بينهما اثلاثاً لصاحب الأرض ثلثه والعامل ثلثاه فهو جائز على ما اشترطوا سواء زرع الكل أحد  
النوعين أو زرع بعضها وجعل بعضها كرم ما فهو جائز أيضاً في ظاهر الرواية كذا في خزانة المفتين \* ولو دفع  
أرضاً لمزارعة على أن يزرعها ببذرة وبقرة على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيراً وبعضها سمسماً فما  
زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيراً فأرب الأرض ثلثه وما زرع منها سمسماً فأرب  
الأرض منها ثلثاه فهو فاسد كله وإذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو دفع إليه أرضاً ليزرعها سنة هذه ببذرة وبقرة وعدله على أن يستأجر فيها أجراً من مال الزراع  
فهو جائز ولو اشترط أن يستأجر أجراً من مال رب الأرض فهذه مزارعة فاسدة لأن اشتراط عمل  
أجير رب الأرض كاشتراط عدل رب الأرض مع المزارع وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو اشترط  
أن يستأجر الأجراء من مال المزارع على أن يرجع به فيما أخرجت الأرض ثم يقتسمان ما بقي  
فهذا فاسد لأن التقدير الذي شرط فيه رجوع المزارع من الربيع بمنزلة المشروط للمزارع فكانه شرط له إفقار  
معلومته من الخارج وإن كان البذر من قبل رب الأرض فاشترط على المزارع أجراً للأجراء من ماله  
جاز ولو اشترط أجراً للأجراء على رب الأرض من ماله لم يجز وهذا بمنزلة اشتراط عمل رب الأرض  
والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترطه على المزارع على أن يرجع به في الخارج فهو فاسد بمنزلة

على البعض فقال علي ان مازرعت بعضا منها بكراب فلك كذا وما زرعت بعضا منها بغير كراب فلك كذا هل يفسد العقد لم يذكره محمد ر ح في الكتاب وعلى قياس ما قاله الشيخ الامام ابر بكر محمد بن الفضل ر ح يجب ان تكون المزارعة فاسدة كذا في الذخيرة \* ولذا دفع الي رجل ارضا يزرعها سنة هذه ببيذره وعمله على انه ان زرعتها في اول يوم من جمادى الاولى فالخارج بينهما نصفان وان زرعتها في اول يوم من جمادى الآخرة فالثلثان من الخارج لرب الارض والثلث للمزارع فالشرط الاول جائز والثاني فاسد في قياس قول ابي حنيفة ر ح على قول من اجاز المزارعة وفي قول ابي يوسف ومحمد ر ح الشرطان جائزان فان زرعتها في جمادى الاولى فالخارج بينهما نصفان وان زرعتها في جمادى الآخرة فالخارج كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض ان كان البذر من قبل العامل واجرمثل العامل ان كان البذر من قبل صاحب البذر وعند هما الشرطان جميعا جائزان فان زرعتها في جمادى الآخرة فالخارج بينهما اثلاثا ولو قال علي ان مازرع من هذه الارض في يوم كذا فالخارج منه بينهما نصفان وما زرعت منها في يوم كذا فللمزارع ثلث الخارج ولرب الارض ثلثاه فهذا فاسد كله ولو كان في المسئلة الاولى زرع نصفها في اول يوم من جمادى الاولى ونصفها في اول يوم من جمادى الآخرة فما زرعت في الوقت الاول فهو بينهما على ما اشترط وما زرعت في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر في النول الاول وفي النول الثاني كل واحد منهما على ما اشترط بخلاف قوله علي ان مازرع منها ولو قال علي انه ان زرعتها بدالية او ثمانية فالثلثان للمزارع والثلث لرب الارض وان زرعتها ببيع يسمي او يستقي السقاء فالخارج بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترط وهذا بناء على قول ابي حنيفة ر ح الآخر فاما على قياس قوله الاول يفسد الشرطان جميعا ولو قال علي ان مازرع منها بدلول فللعامل ثلثاه ولرب الارض ثلثه وان زرعتها ببيع يسمي فللعامل نصفه فهذه مزارعة فاسدة كذا في المبسوط \* ولودفع الرجل ارضه الي رجل على انه ان زرعتها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعتها شعيرا فالخارج كله للمزارع فهذا جائز لانه حنطة بين المزارعة والاعارة فان زرعتها حنطة فالخارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالخارج كله للمزارع ولو دفعها اليه على انه ان زرعتها حنطة فالخارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالخارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة فان زرعتها حنطة فالخارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالخارج كله للمزارع وعلى المزارع اجر مثل الارض لصاحب الارض هكذا في الذخيرة \* ولودفع اليه ارضا وكر حنطة وكر شعير على انه ان زرعت الحنطة فيها فالخارج بينهما نصفان والشعير مردود عليه

النخيل وتنتقض المعاملة وأن كان صاحب النخيل لا يملك نقض المعاملة من غير عذر ولو كان صاحب النخيل اخذ النخيل بعينه ما خرج الطلع وقد قام عليها بغير اذن العامل فالخارج بينهما ولو اخذها قبل خروج الطلع قد قام ما بينهما ثم اخذ العامل منه بغير امره فقام عليها حتى صار تصرفا لجميع ذلك لصاحب النخيل واذا دفع ارضا وبذر مزارعة بالنصف ثم ان المزارع بعد ما قبض الارض دفعها الى رب الارض مزارعة على ان السلع الثلث وارب الارض الثلثين فالمزارعة الثانية فاسدة وما خرج بينهما نصفان كذا في المحيط \* واذا دفع ارضا مزارعة بالنصف وشرط البذر على المزارع فللمزارع المزارع وسقاه ونبت قام عليه رب الارض بنفسه واجرائه وسقاه من غير امر المزارع حتى استحصد فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطا ولو ان المزارع بذره الا انه لم يسقه ولم ينبت حتى سقاه رب الارض بغير امر المزارع قبل النبات فالتباس ان يكون الخارج كله لرب الارض لان البذر قبل النبات قائم في الارض حقيقة الا يرمى انه يمكن تمييزه بتكطف فكان كونه في البطن ككونه على ظهر الارض فلو كان على ظهر الارض فاخذته رب الارض وبذره وسقاه حتى نبت بصير ناقضا للمزارعة كذا هذا وفي الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرطا في المزارعة لان سقي رب الارض في هذه الحالة حصل باذن المزارع هذا اذا بذره المزارع وسقاه رب الارض بغير اذنه فاما اذا بذره رب الارض بغير اذن المزارع فلم ينبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك وقام عليه حتى استحصد ذكر ان الخارج بينهما على ما شرطا ولم يذكر التماس والاستحسان ههنا ولو كان البذر على ظهر الارض فجاء رب الارض واخذها وبذرها بغير امر المزارع بصير ناقضا للمزارعة ولو جاء المزارع وبذرها وسقاه بغير امر رب الارض كان الخارج بينهما على ما شرطا قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* واذا دفع الى رجل ارضا وبذر على ان يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام عليه رب الارض بنفسه او باجرائه وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع فالخارج بينهما نصفان ورب الارض متطوع فيما صنع فان كان استأجر كذلك فعلى اجيره كعمله واجرا لا جبر عليه لانه هو الذي استأجره ولو ان العامل بذرا بذرا فلم ينبت ولم يسقه فسقاه رب الارض قبل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصد كان الخارج بينهما على ما شرطا استحسانا ويكون رب الارض متبرعا وفي التماس كان الخارج لرب الارض لان الحنطة قبل البسات في الارض بمنزلة ما لو كانت في الجوالق والنتوى على جواب الاستحسان لان الغاء

ما لو شرط له ذلك القدر من الخارج فيفسد به العقد ويكون الربيع كله لصاحب البذر وللعامل اجر مثله فيما عمل واجره مثل اجرائه فيما عملوا كذا في المبسوط \* **الباب الرابع في رب الارض او النخيل** اذا تولى العمل بنفسه قال محمد ر ح في الاصل اذا دفع الرجل ارضه الى غيره مزارعة بالنصف ثم ان رب الارض تولى الزراعة بنفسه فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وانه على وجهين ايضا الاول ان يتولى الزراعة بامر المزارع وانه على ثلثة اوجه اما ان استعان المزارع برب الارض وفي هذا الوجه الخارج بين رب الارض وبين المزارع على ما شرطنا صنفان قالوا انما يكون الزرع بينهما على ما شرط اذا لم يقل رب الارض وقت المزارعة ازرعها بنفسه اما اذا قل ازرعها بنفسه يكون كل الخارج لرب الارض وتنتقض المزارعة الا ان محمدا ر ح اطلق الجواب اطلافا قال شيخ الاسلام الجواب على ما اطلق محمد ر ح صحيح الوجه الثاني من هذا الوجه اذا استأجر المزارع رب الارض بدراهم معاونة ليعمل عمل المزارعة وفي هذا الوجه الاجارة باطللة والمزارعة على حالها الوجه الثالث من هذا اذا دفع المزارع الى رب الارض مزارعة بطائفة من حصته من الزرع وفي هذا الوجه المزارعة الثانية باطللة والمزارعة الاولى على حالها هذا اذا تولى رب الارض المزارعة بامر المزارع فاما اذا تولاها بغير امره والبذر من جهة رب الارض فانه يصير ناقضا للمزارعة وان كان البذر من قبل المزارع فالجواب في هذا الوجه فيما اذا زرع بامر المزارع او بغير امر المزارع نظير الجواب في الوجه الاول الا في خصلة ان رب المال اذا زرع بامر المزارع او بغير امر المزارع في هذا الوجه يضمن المزارع بذرا مثل بذره لانه اتلف بذره عليه ولو كان البذر من قبل رب الارض او من قبل المزارع وامر المزارع رب الارض حتى استأجر اجيرا في ذلك فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطنا ويرجع رب الارض باجر الاجير على المزارع بخلاف ما اذا استعان المزارع برب الارض ولم يأمره باستئجار الاجير فان هناك لا يرجع رب الارض على المزارع باجر الاجير والجواب في المعاملة نظير الجواب في المزارعة حتى ان من دفع نخيله الى رجل معاملة بالنصف على ان يحميه ويحفظه ويستقيه فاستعان العامل برب النخيل في ذلك وفعل صاحب النخيل ذلك بنفسه فالخارج بينهما على ما شرطنا ولو كان صاحب النخيل قبض النخيل بغير امر العامل وفعل ما ذكره فالخارج كله لصاحب النخيل

على الاول بذلك كله وان ضمنها الاول لم يرجع على الآخر وفي قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر انما يضمن نقصان الارض للآخر ويرجع هو على الاول ثم يأخذ الاول من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالنضل ولا يتصدق الآخر بشيء ولو كان رب الارض قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان ثلث الخارج للآخر اذا وحب له ثلث الخارج بعقد صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك ثلثا نصيبه ورب الارض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه ويبقى ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له بضمان العمل في ذمته وان كان دفع اليه البذر والارض على ان يزرعها سنة هذه فما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان \* وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز وللآخر نصف الخارج والنصف الآخر بين الاول وبين رب الارض نصفين لان رب الارض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وانما شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى للاول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفين وفيما تقدم انما شرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بعقد الاول مع الثاني وكذلك له قال على ان ما اخرج الله تعالى لك منها من شيء فهو بيننا نصفان او قال ما اصبحت من ذلك من شيء فهو بيننا نصفان فهذا وقوله ما رزق الله تعالى سراء وان لم يقل له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان الاول مخالفا ضامنا حين زرعها الآخر والخارج بينهما نصفان ولا شيء منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذره ايها شاء وفي نقصان الارض خلاف كما بينا ولو لم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من يده او غرقت الارض ففسدت ودخلها عيب ينتصها فلا ضمان على واحد منهما في شيء من ذلك لان الاول بمجرد الدفع الى الثاني لا يصير مخالفا الا ترى انه لو دفع البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة استأجره على ذلك لم يكن مخالفا كذا في المبسوط \* ولو استعان الاول من غيره بالخارج بين الاول ورب الارض وان كان المزارع الاول دفع الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعها المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لرب الارض اجر مثل جميع الارض لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج ولم يسلم لرب الارض شيء من الخارج فرق بين هذا وبين ما اذا لم يعر الارض من غيره ولم يزرع بنفسه او ما رزق الله غيره ولم يزرعها المستعير فانه لا يغرم المزارع الاول لرب الارض شيئا من اجر مثل الارض كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى الرجل

البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك فسخ العقد قصد الكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو بذر رب الأرض ولم يسقته ولم ينبت حتى سناه المزارع وقام عليه حتى استحصى فالخارج بينهما على ما اشترطا ولو اخذه رب الأرض فبذره في الأرض وسناه فنبت ثم ان المزارع يقوم عايه ويسقيه حتى استحصد فالخارج لرب الأرض والمزارع متاع في عمله ولا اجر له كذا في المبسوط \* الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره مزارعة اذا اراد المزارع ان يدفع الأرض الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل رب الأرض ليس له ان يدفع الأرض الى غيره مزارعة الا ان اذن له رب الأرض بذلك نصا او دلالة بان يقول رب الأرض اعمل فيه برأيك ويكون له ان يستأجر اجراء بماله لاقامة عدل المزارعة اذا لم يشترط عليه العمل بنفسه فلو انه دفعه الى غيره مزارعة بالنصف مع ان رب الأرض ما اذن له بذلك لانصا ولا دلالة ذكر ان المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا شيء لرب الأرض ولرب الأرض والبذر ان يضمن بذرة أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كانت الأرض قد انتقصت كان النقصان على المزارع الثاني دون الاول عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح على القول الآخر كذا في الذخيرة \* ثم ينظر الى ما اصاب المزارع الاول من نصف الخارج فيطيب له من ذلك قدر ما غرم لرب الأرض ويتصدق بالنصف لانه استفاد النصف من أرض موصوبة وما اصاب المزارع الثاني من نصف الخارج فالوايطيب له جميع ذلك واما اذا اذن رب الأرض والبذر للمزارع بذلك نصا او دلالة بان قال له اعمل فيه برأيك وقد كان شرط رب الأرض للمزارع الاول النصف فدفع الاول الى الثاني مزارعة بالنصف جازت المزارعة الثانية وما اخرجت الأرض من الزرع فنصفه لرب الأرض ونصفه للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول من السنين وان شرط المزارع الاول على المزارع الثاني ان نصف الخارج لرب المال والنصف الآخر بين المزارع الاول والثاني اثلاثا او نصفان فذلك جائز ايضا والخارج بينهم على الشرط ايضا كذا في المحيط \* واودع الى رجل أرضا وبذر فيها سنة هذه بالنصف وام يقل له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى رجل آخر على ان يزرعها سنة هذه كذلك البذر على ان لا يخرج ثلث الخارج وللأول ثلثان فعملها الثاني على هذا فالخارج بينهما اثلاثا كما شرطاه في العتد الذي جرى بينهما والمزارع الاول صار مختالنا باشراك الغير في الخارج بغير رضاء رب الأرض فلرب الأرض ان يضمن بذرة أيهما شاء وكذلك نقصان الأرض في قول محمد رح وابي يوسف رح الاول فان ضمنها الآخر رجع



قد زرع لم يكن لرب الأرض اخذ أرضه حتى يستحصد الزرع ولو كان رب الأرض دفعها إلى الأول مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيها برأيك اولم يقل فدفعها الأول وبذراً معها إلى الثاني مزارعة بعشرين قفيزاً من الخارج فالعقد الثاني فاسد والآ خر على الأول اجر عمله والخارج بين رب الأرض وبين الأول نصفان ولو كان البذر من الآخر كان الخارج كله له وعليه للأول اجر مثل الأرض وعلى الأول لرب الأرض اجر مثل الأرض كذا في المبسوط في باب مشاركة العامل مع آخر \* دفع أرضه إلى رجل ليزرعها ببذرهما جميعاً والبقر من عند الآخر على أن الخارج بينهما نصفان فشارك الآخر في نصيبه رجلاً فعمل معه فالمزارعة والشركة فاسدتان والزرع بين الدافع والمدفوع اليه على قدر بذرهما ولصاحب البذر على المزارع الأول اجر مثل نصف الأرض وعلى المزارع الأول ايضاً للعامل الثاني اجر مثل عمله لأنه عمل باجارة فاسدة وليس للمزارع الأول على رب الأرض اجر مثل العمل لأنه عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب بذلك اجرا ويتصدق المزارع الأول بفضل نفقته وبذره وما غرم لأنه فضل زرع خرج له من أرض غيره باجارة فاسدة كذا في التناوي الكبرى \* دفع صاحب الأرض أرضه إليه على أن يزرعها ببذره وبقره مع هذا الرجل الآخر على أن ما خرج من شيء فثلثه لصاحب الأرض وثلثه لصاحب البذر والبقر وثلثه لذلك العامل وهذا صحيح في حق صاحب الأرض والعامل الأول فاسد في حق العامل الثاني فيكون ثلث الخارج لصاحب الأرض وثلثه للعامل الأول وللعامل الثاني اجر مثل عمله وكان ينبغي أن تفسد المزارعة في حق الكل لأن صاحب البذر هو العامل الأول جمع بين استيجار الأرض والعامل ولو كان البذر في هذه المسئلة من صاحب الأرض صحت المزارعة في حق الكل والخارج بينهم على الشرط كذا في البدائع \* الباب السادس في المزارعة التي تشترط فيها المعاملة المعاملة إذا شرطت في المزارعة ينظران كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة والمعاملة جميعاً وإن كان البذر من قبل رب الأرض جازت المزارعة والمعاملة جميعاً ولو كانت المعاملة معطوفة على المزارعة جازت من أيهما كان البذر وإذا دفع رجل إلى رجل أرضاً بيضاء مزارعة وفيها نخيل على أن يزرعها ببذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترط ذلك سنين معلومة فهذا فاسد لأن في حق الأرض العامل مستأجر لها بنصف الخارج على أن يزرعها ببذره وفي حق النخيل رب النخيل مستأجره بنصف الخارج فهما عقدان مختلفان لاختلاف المعقود عليه

ارضاً يزرعها سنة هذه ببذرة على ان الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك اولم يقل  
فدفعها المزارع وبذراً معها الى رجل مزارعة بالنصف فهو جائز ثم اذا حصل الخارج هنا نصفه للآخر  
بمقابلة عمله كما اوجبه له صاحب البذر ونصفه لرب الارض بازاء منفعة ارضه كما شرط له صاحب البذر  
والاشي لصاحب البذر ولو كان الشرط للمزارع الآخر ثلث الخارج في المسئلتين جميعاً جاز الآ خر الثلث  
ولرب الارض النصف والاول السدس طيب له ولودفع الى الاول على ان يعملها ببذرة على  
ان الخارج بينهما نصفان فدفعها الال الى الآخر على ان يعملها ببذرة على ان الآخر ثلثي الخارج  
والاول الثلث فدفعها على ذلك فلما الخارج للآخر لان الخارج بها ببذرة فلا يستحق الغير عليه شيئاً منه  
الا بالشرط وانما شرط الاول ثلث الخارج ثم هذا لث يكون لرب الارض ولرب الارض على المزارع  
الاول اجر مثل ثلث ارضه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلث الخارج للآخر كما اوجبه المزارع  
الاول والثلث لرب الارض ولرب الارض اجر مثل ثلث ارضه على المزارع الاول كذا في المبسوط  
في باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله \* ولودفع الى رجل ارضه وبذراً مزارعة على ان للمزارع  
من الخارج عشرين قفيزاً ولرب الارض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه اولم يقل فدفع المزارع  
الارض والبذر الى رجل بالنصف مزارعة فعمل فالخارج لرب الارض والآ خر على الاول اجر  
مثله وللأول على رب الارض اجر مثل ذلك العمل وكذلك ان لم تخرج الارض شيئاً ولودفع  
اليه الارض والبذر مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيه برأيك اولم يقل فدفعها الى آخر مزارعة  
على ان الآخر منه عشرين قفيزاً للمزارعة بين الاول والثاني فاسدة وللثاني على الال اجر مثل  
عمله والخارج بين الاول ورب الارض نصفان ولودفع اليه ارضاً على ان يزرعها ببذرة وعمله بعشرين  
قفيزاً من الخارج والباقي للمزارع او كان شرط اقفة للمزارع والباقي لرب الارض فدفعها المزارع  
الى آخر مزارعة بالنصف والبذر من عند الاول او من عند الآخر فعمل فالخارج بين المزارعين  
نصفان ولرب الارض اجر مثل ارضه على الاول ولولم يعمل الآخر في الارض بعد، انعقد المزارعة  
حتى اراد رب الارض اخذ الارض ونقض ما تعاقدت عليه كان له ذلك فان كان البذر في العقد الثاني  
من عند الآخر ينتقض العقد الثاني بينه وبين الآخر لا يستحق نقض العقد الاول بسبب الفساد  
وان كان البذر من عند الاول ينقض استيجار الاول الثاني لفساد العقد ايضاً فان كان الآخر  
قد زرع

زرع الارض فاكله الجراد او كل اكثره وبقي شيء قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئاً آخر فيما بقي من المدة فمنعه صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة بينهما ان يزرع فيها نوعاً معيناً ليس له ان يزرع غير ذلك وان كانت المزارعة عامة علي ان يزرع ما شاء او مطلقة كان له ان يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء قال رح وعندي وان كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون له ان يزرع فيها ما هو مثل الاول ودونه في الضرر بالارض كذا في فتاوى قاضيخان \*

الباب الثامن في الزيادة والحط من رب الارض والنخل والمزارع والعامل اصله ان كان المعتقد عليه بحال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وان كان بحال لا يجوز ابتداء العقد عليه لا تجوز الزيادة لان الزيادة في البذل معتبرة بالاصل والاصل ينتضي معتقودا عليه ليكون بازائه وكذلك الزيادة تقتضي معتقودا عليه ليجعل بازائه والحط جائز في الحالين لانه اسقاط بعض البذل فيستدعي قيام البذل لا قيام المعتقد عليه واذا زاد احدهما في الخارج فان كان قبل استحصاد الزرع وتناهي عظم اليسر جاز لانه يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج مادام في اخذ الثمن والزيادة فتجوز الزيادة فيه كما في البيع والاجارة وان كان من بعده لا تجوز من صاحب البذر والنخل وتجوز من لا بذر من جهته لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز ابتداء المزارعة على الخارج فلا يثبت له تصحيح زيادة في البذل لفوات المعتقد عليه وهو لمنافع ولا يمكن تجويزه بطريق الحط لان صاحب البذر مستأجر والمستأجر مشتري الزيادة من المشتري لا يمكن تجويزها حط لان الثمن عليه لانه فكذا هنا الخارج فلا يمكن حطه فاما من لا بذر من جهته مؤاجر والمؤاجر يتصور منه حط الاجرة فتجعل الزيادة منه في الخارج لصاحب البذر حطاً منه عن بعض الاجر والحط جائز حال فوات المعتقد عليه والزرع وان كان عينا وقت الحط وحط الاعيان لا يصح ولكنه لم يكن عينا وقت العقد فصح الحط وصار المحطوط ملكاً لمن وقع الحط له كالبائع اذا قبض الثمن ثم ابرأه المشتري عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت الحط كذا في محيط السرخسي \*

اذا تعاقد الرجلان مزارعة او معاملة بالنصف وعمل فيها العامل حتى حصل الخارج ثم زاد احدهما الآخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثان ورضي بذلك الآخر فان كان ذلك قبل استحصاد الزرع ولم يتناه عظم اليسر جاز وان كان بعض استحصاد الزرع وتناهي عظم اليسر فان كان الزائد صاحب الارض وصاحب النخل في المعاملة فهو باطل وان كان الآخر هو الزائد فهو جائز وكذلك ان كان

في كل واحد منهما وقد جاء احد العتدين شرطاً في الآخر وذلك مفسد للعقد كذا في المحيط \*  
ثم الخارج من الارض كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارضي لصاحب الارض ويتصدق  
المزارع بالفضل لانه ربي زرع في ارض غيره بعقد فاسد والخارج من العمل كله لصاحب النخيل  
والمعامل اجر مثل عمله فيما عمل في النخيل ويطيب الخارج كله لصاحب النخيل ولو كان الشرط بينهما  
في النخيل على الثلث والثلثين او في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد ولو كان البذر  
من صاحب الارض والمسئلة بحالها جاز العقد لانه استأجر العامل ليعمل في ارضه ونخله فيكون العقد  
فيهما واحداً لاتحاد المعقود عليه وهو منفعة العامل وكذلك لو اشترط على العامل في النخيل تسعة  
اعشار الثمار وفي الزرع النصف لان العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر المشروط انما يختلف  
باختلاف المعقود عليه ولو دفع اليه ارضاً وكرماً على نحو هذا كان الجواب فيه كالجواب في النخل  
ولو دفع اليه ارضاً بيضاء فيها نخيل فقال ادفع اليك هذه الارض تزرعها ببذر كوعملك على ان  
الخارج من ذاك بيني وبينك نصفان وادفع اليك ما فيها من النخل معاملة على ان تقوم  
عليه وتسقيه وتلقحه فداخرج من ذلك فهو بيننا نصفان او قال لك منه الثلث ولي ثلثان وقد قلنا  
لذلك سنين معلومة فهو جائز لانه لم يجعل احدا العتدين ههنا شرطاً في الآخر وانما جعله معطوفاً  
وكذلك لو دفع اليه ارضاً وكرماً قال ازرع هذه الارض ببذر كوعملك هذا الكرم فاكسحه واسقه  
فهذا عقد صحيح لانه ما شرط احد العتدين في الآخر كذا في المبسوط \* الباب السابع في الخلاف  
في المزارعة واذا دفع رجل الى رجل ارضاً على ان يزرعها حنطة فليس له ان يزرع غير الحنطة وان كان  
ذاك اعمون على الارض وقل ضرراً بالارض من الحنطة وكذا لو قال خذ هذه الارض تزرعها حنطة  
او تزرعها حنطة او قال فازرعها حنطة بالناء فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة بغير مخالفة  
في خزانة المفتين \* ولو قال وازرعها حنطة بالواو هل يكون شرطاً او يكون مشورة لم يذكر هذه المسئلة  
في المزارعة وذكر في المضاربة اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة وقال خذ هذه الف مضاربة بالنصف  
واعمل بها في الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل بها في غير الكوفة لا يصير مخالفاً فمن مشا نخارح  
من قال يجب ان يكون الجواب في المزارعة كذلك وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول  
يعتبر هذا شرطاً في المزارعة لانه لو اعتبر شرطاً كان هذا بياناً لنوع البذر فتجوز المزارعة قياساً واستحساناً  
ولو جعلناه مشورة لا يكون بياناً لنوع البذر فلا تجوز المزارعة قياساً بخلاف المضاربة كذا في المحيط \* مزارع سنة

اذا مات رب الارض في وسط المدة والزرع بقل وبين ما اذا انتهت المدة والزرع بقل فقال في فصل الموت اذا انفق ورثة رب الارض بامر القاضي على الزرع رجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة وفي فصل انتهاء المدة قال اذا انفق رب الارض على الزرع بامر القاضي رجع على المزارع بنصف القيمة مقدرا بالحصصة واذا انقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك بعد وابتى العامل الصرم فانه يترك في يده بغير اجارة بخلاف ما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فانه تترك الارض في يد المزارع باجر كذا في المحيط \* ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل ان يستحصد قتال ورثته نحن نعمل فيها على حالها فلهم ذلك لانهم قائمون مقام المورث ولا اجر لهم في العمل ولا اجر عاينهم فان قالوا لا نعمل لا يجبرون ويقال لصاحب الارض اقلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين او اطعمهم قيمة حصتهم من الزرع او انفق على حصتهم ويكون نفقتك في حصتهم مما تخرج الارض ولو كان البذر من قبل العامل فلما صار الزرع بطلا انتضى وقت المزارعة فايهما انفق والآخرة ائب فهو متطوع في النفقة ولا اجر لصاحب الارض على العامل واذا رفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الارض غائب فانه يكلفه اقامة البينة على ما ادعى واذا تأخر اقامة البينة وخيف الفساد على الزرع فان القاضي يقول له امرتك بالاتفاق ان كنت صادقا فالنظر بهذا يحصل لانه ان كان صادقا كان الامر من القاضي في موضعه وان كان كاذبا لم يثبت حكم الامر ويجعل القاضي عليه اجر مثل نصف الارض كذا في الظهيرية \* واذا دفع اليه ارضا وبذرا على ان يزرعها سنة هذه على ان الخارج بينهما نصفان فزرعها ولم يستحصد حتى هرب العامل فانفق صاحب الارض بامر القاضي على الزرع حتى استحصد ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفي صاحب الارض جميع نفقته او لا يقول القاضي ولا يأمره بالاتفاق حتى يقيم البينة عنده على ما يتول لانه يدعي ثبوت ولاية النظر للقاضي في الامر بالاتفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاضي سببه فيكلفه اقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه لتكشف الحال بغير خصم او يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الاتفاق على الوديعة واللقطة فاذا اقام البينة كان امر القاضي اياه بالاتفاق كما امر المودع لو كان حاضرا فيكون له ان يرجع بجميع ما انفق كذا في المبسوط \* وان اختلفا في مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه على علمه كذا في المحيط \* ولو لم يهرب ولكنه انتضى وقت المزارعة قبل ان يستحصد الزرع والمزارع غائب فان القاضي يقول لصاحب

صاحب الارض الذي لا بذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر واذا اشترط الخارج في المعاملة والمزارعة نصفين اشترط الا احدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والمعاملة من ايّهما كان البذر او الشرط ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب النخيل في المعاملة وكذلك لو زاد احدهما صاحبه عشرين فقيز اكذا في المبسوط \* الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض او انتقضت المدة والنزرع بقل او الخارج بسرو ما يتصل به من موت المزارع او العامل او موته في بعض المدة ويدخل في هذا الباب بعض مسائل النفقة على الزرع \* اذا دفع الرجل الى رجل ارضا مزارعة والبذر من قبل المزارع فمات رب الارض بعد ما ثبت النزرع قبل ان يستحصد فالقياس ان تنتقض المزارعة ولورثة رب الارض ان يأخذوا ارضهم وفي الاستحسان يبقى العقد الى ان يستحصد الزرع ولا يثبت اجارة مبتدأة وكانت لورثة رب الارض خيارات ثلثة ان شاؤوا فلعوا الزرع ويكون المتنازع بينهم وان شاؤوا انفقوا على الزرع بامر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بتدبير النفقة مقداراً بالحصصة وان شاؤوا غرموا حصصة المزارع من الزرع والنزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد الزراعة فاما اذا مات قبل الزراعة ولكن بعد ما عمل المزارع في الارض بان كرب الارض وحنر الانهار وسوى المسناة انتقضت المزارعة ولا يبقى صيانة لحقه في الاعمال واما اذا مات رب الارض بعد الزراعة قبل النبات هل تبقى المزارعة ففيه اختلاف المشائخ رح ولولم يموت رب الارض في هذه الصورة ولكن المزارع قد كان اخرا الزراعة فزرع في آخر السنة وانتقضت السنة والنزرع بقل لم يستحصد فاراد رب الارض ان يقلع الزرع وابى المزارع لا يتمكن رب الارض من القلع ويثبت بينهما اجارة في نصف الزرع حكدا الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع حتى يغرم المزارع نصف اجر مثل الارض لرب الارض وفيما اذا مات رب الارض في وسط المدة وقال المزارع لا يقلع الزرع لا يثبت اجارة مبتدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يغرم المزارع لورثة رب الارض شيئا والعمل عليهما نصفان حتى يستحصد الزرع وهذا بخلاف ما لو مات رب الارض في وسط السنة والنزرع بقل فان جديع العمل على المزارع حتى لا يقلع الزرع وانما يغرم المزارع اجر مثل نصف الارض وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان اراد القلع كان لرب الارض خيارات ثلثة على نحو ما بينا في الفصل الاول في حق ورثة رب الارض وفرق بين ما اذا مات

رب الارض من الزرع ليس له ذلك من غير رضی رب الارض ولو اراد المزارع القلع فلرب الارض ذلك من غير رضا المزارع والفرق ان صاحب الارض صاحب اصل والمزارع صاحب تبع ولصاحب الاصل ان يملك التبعية من غير رضا صاحب التبعية وليس لصاحب التبعية ان يملك الاصل من غير رضا صاحب الاصل كذا في المحيط \* الباب العاشر في زراعة احد الشريكين الارض المشتركة وزراعة الغاصب اراضي مشاعة بين قوم همد بعضهم الى شيء منها فزرعها ببذرة وساق البعض الماء المشترك بينهم واشترك الارض على هذه الصفة سنين وذلك كله بغير امر شركائه ان كان الذي اشتغل من الارض هو مقدار حصته لو حمل على المهايأة وكان قبل ذلك يتهايئون ولم يكن شركاؤه طلبوا القسمة فلا ضمان عليه فيما اشتغل ولا يشركه شركاؤه فيما اشترك من ذلك كذا في خزائن المفتين \* ومن الثاني لو اذن له في ارضه فزرع ثم ان ربها اراد اخراج المزارع لايحوز لان تعزير المسلم حرام وان قال له ربها خذ بذرك ونفقتك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان كان قبل النبات لا يحوز لان بيع الزرع قبل النبات لا يحوز ولا يفصل بين ما اذا كان حال قيام البذر او بعد استهلاكه كذا في الوجيز للكودري \* زرع ارض الغير ولم يعلم به صاحب الارض الا عند الاستحصاء ورضي به حين علم او قال مرة لا ارضي به ثم قال رضيت طاب الزرع للمزارع نص في الخانية قال النقيه ابو الليث رح هذا استحسان وبه نأخذ كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو ان ثلثة اخذوا ارضا بالنصف ليزرعوها بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الآخر وزرع بعض الارض شعيرا ان فعلوا ذلك باذن كل واحد منهم فالحنطة بينهم ويرجع صاحب الحنطة على الآخر بثالث الحنطة التي بذرا والشعير ايضا بينهم ويرجع به صاحب الشعير عليهما بثلثي الشعير الذي بذر بعد دفع نصيب صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن فالحنطة ثلثها لصاحب الارض وثلثاها لهما ويغرمان نقصان ثلث الارض ويطيب لهما ثلث الخارج واما الثلث الآخر يرفعان منه نفقتها ويتصدقان بالفضل لان ثلثي ذلك نصيبهما وقد زرعا فهو على الشرط وفي الثلث الآخر صار اغاصبين فصار كل الخارج منه لهما واما صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان ثلثي ذلك زرع غصباً فهو له وثلثه زرع بحق فنصفه له ايضا وعليه نقصان الارض في مقدار ثلثي ذلك ويتصدق بالفضل كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا انقصت الارض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الارض لا يبرأ اصلا

الارض انفق عليه ان شئت فاذا استحصل لم يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك النفقة فان ابى ان يعطيك النفقة ابيع حصته من الزرع واعطيك من الثمن حصته من النفقة فان لم يف بذلك حصته فلا شيء لك عليه فان ابى ان يعطيك النفقة باع القاضي حصته قبل هذا بناء على قولهما فاما عند ابى حنيفة رح لا يبيع القاضي حصته من ذلك وقيل بل هو قولهم جميعا ولا يتصدق واحد منهما بشيء في هذه المسائل من الزرع الذي صار له لأنه لا يتدكن خبث ولا فساد في السبب الذي به سلم لكل واحد منهما نصيبه من الزرع كذا في المبسوط \* واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل وغاب احدهما فان كان الغائب رب الارض فرفع المزارع الامر الى القاضي ليا مرة بالانفاق فالقاضي ليا مرة بذلك ما لم يتم البينة على دعواه ان الزرع بينه وبين الغائب فاذا اقام البينة على ذلك حينئذ يامر بالانفاق وليس سماع هذه البينة للقضاء على الغائب فان رب الارض لو حضر وانكر الشركة وقال الارض والزرع كله لي وقد غصبتها مني لا يكون له حق الرجوع بالنفقة على رب الارض ما لم يعد البينة ان الزرع كان مشترك بينهما وانما سماع هذه البينة لا يجاب الحفظ على القاضي لان المدعي بما ادعى يريد به اجاب الحفظ على القاضي لان حفظ مال الغائب يجب على القاضي فكان للقاضي ان لا يلتزم ذلك بمجرد دعوى المدعي بدون البينة فقبل اقامة البينة ان شاء امره بالانفاق مقيدا بان يقول له انفق ان كان الامر كما وصفت وبعد اقامة البينة يأمره بالانفاق مطلقا حتما فيقول له انفق وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل اقامة البينة فانه يأمره بالانفاق مقيدا على نحو ما بينا وتقدير قول القاضي له انفق ان كان الامر كما وصفت ان كان الزرع مشتركا بينك وبين فلان فقد امرتك بالانفاق على ان لك الرجوع بالنفقة وان لم يكن مشتركا وقد غصبتها مزبعة فلا رجوع لك وان امرتك بالانفاق كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتائية ولو انفق بغير امر القاضي كان متبرعا ولا يجب على العامل اجر مثل نصف الارض وكذا لو حضر الغائب وابى ان ينفق ولو غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق الحاضر بامر القاضي ويرجع بجميع ما انفق على الغائب هلك الزرع او بقي وكذا لو كان العامل معسرا ليس له ما ينفق فالجواب ما ذكرنا ولو انفق من غير امر القاضي كان متبرعا ولو كان موسرا يجبر على الانفاق كذا في التآثر خانية \* واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فاراد رب الارض ان ينزع الزرع وابى المزارع فانه لا يثبت للمزارع من الخيارات ما ثبت لرب الارض حتى ان المزارع لو قال انا اعطي قيمة حصته



ان شاء رب الارض ضمن المزارع ذلك وان شاء ضمن الغاصب ولونبت الزرع وصار له قيمة ثم اجاز رب الارض المزارعة جازت المزارعة وليس له ان ينقضها بعد ما اجازها ولكن لاشي لرب الارض من الزرع وما يحدث فيه من الحب فجميع ذلك بين المزارع والغاصب ومعنى قوله اجاز رب الارض المزارعة جازت ان لا يكون لرب الارض بعد الاجازة ان يطالب المزارع بقلع الزرع وتبريع الارض وقبل الاجازة كان له ذلك لا ان يصير الزرع لرب الارض وفي المنتقى ايضا رجل غصب من آخر ارضا ودفعها الى رجل مزارعة بالنصف والبذر من قبل الدافع ثم ان رب الارض اجاز المزارعة وكانت الاجازة قبل الزراعة او بعدها فالاجازة باطلة حتى لا يكون لرب الارض من الزرع شيء والمعنى ما اشار اليه شيخ الاسلام ان البذر اذا كان من قبل الدافع والعقد لم يرد على حق المستحق قال في المنتقى والارض بعد الاجازة بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع فان اراد رب الارض ان يرجع عن اجازته ويأخذ ارضه فان كان المزارع لم يزرع الارض بعد فله ذلك وان كان المزارع قد زرع الارض قبل الاجازة ونهت بعد الاجازة او زرع بعد الاجازة ونبت او زرع بعد الاجازة وام ينبت فليس له ان يرجع فيما اجاز لان فيه تعزير المؤمن وانه حرام وكذلك ان كان المالك اجاز المزارعة بعد ما تسبيل الزرع الا انه لم يستحصل ثم اراد ان يرجع فيها اجابيس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له اجر مثل ارضه الى ان يستحصل الزرع ونفت المزارعة بين الغاصب والمزارع على ما كانت فان قال الغاصب انا اغرم الا اجر يتدر حصتي من الزرع لم يجبر على اكثر من ذلك وقبل للمزارع اغرم انت من اجر الارض على قدر حصتك من الزرع فان كان غرما من ذلك ورضيابه كان عمل الزرع حتى يستحصل عليهما جميعا لان الغاصب حين ابى ان يغرم الا اجر كله صار كانه زرع بينهما زرعاً في ارض رجل فان قال الغاصب لا اغرم من الاجر شيئاً ولكني اقلع الزرع فالمزارع بالخيار ان شاء قلع معه وان شاء ادّى اجر مثل الارض من ماله وعمل في الزرع بنفسه واجرائه فاذا استحصل نظر الى نصيب الغاصب فاخذ من ذلك ما غرم من اجر الارض واجرا الاجراء في نصيب الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك اجر العملة وان قال المزارع لا اغرم اجرا ولا عمل في ذلك عدلا وانا اقلع الزرع فان اجتمع الغاصب معه على ذلك قلنا وسلمنا الارض لصاحبها وان ابى ذلك الغاصب كان للغاصب ان يؤدّي اجر مثل الارض وينال له ثم على الزرع فاعداً بنفسك واجرائك

وان زال بدون فعله اختلف المشائخ رح منهم من قال ان زال قبل الرد على رب الارض يبرأ وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعا وبه يفتى كالمبيع اذا زال عنه العيب كذا في الغيانية \* واذا دفع الرجل ارضه مزارعة وشرط البذر على المزارع فزرعها المزارع فجاء مستحق واستحقها اخذها المستحق بدون الزرع وله ان يأمره بقلع الزرع وان كان الزرع بطلا ولا تترك الارض في يد المزارع باجارة الى ان يستحصد ويكون القلع على الدافع والمزارع نصفين ثم المزارع بالخيار ان شاء رضي بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع بشئ وان شاء رد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته ثابتا في ارضه لا في ارض غيره يريد بقوله ضمنه قيمة حصته ثابتا في ارضه قيمة حصته من زرع له حق القرار كذا في المحيط \* ثم المستحق في قول ابي حنيفة رح يضمن نقصان الارض المزارع خاصة ويرجع به على الذي دفع اليه الارض وهو قول ابي يوسف رح الآخرون في قوله الاول وهو قول محمد رح المستحق بالخيار ان شاء ضمن نقصان الارض الدافع وان شاء الزرع ثم يرجع المزارع به على الدافع وهو بناء على مسألة فصب العقار كذا في المبسوط \* هذا اذا كان البذر من قبل المزارع وان كان البذر من قبل الدافع واخذ المستحق الارض وامرهما بالقلع وقلعا المزارع بالخيار ان شاء رضي بنصف المقلوع ولا شئ له غيره وان شاء رد المقلوع على الدافع ورجع عليه باجر مثل عمله على قول الفقيه ابي بكر البلخي رح وبقيمة حصته من الزرع على قول ابي جعفر رح ولو ان المستحق اجاز المزارعة لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الاصل وذكر شيخ الاسلام رح في شرحه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة رب الارض لا يعمل اجازته وان كان البذر من قبل العامل صح اجازة المستحق قبل المزارعة ولا يصح اجازته بعد المزارعة وكان كمن آجر دار غيره شهرا فاجاز صاحب الدار الا جازة ان اجاز قبل مضي المدة جاز وان اجاز بعد مضي المدة لا يجوز كذا في الذخيرة \* وذكر في المنتقى ابو سليمان عن محمد رح رجل فصب ارضا ودفعها الى غيره مزارعة سنة ان كان البذر من قبل المزارع فزرعها المزارع ولم ينبت الزرع حتى اجاز رب الارض المزارعة جاز اجازته وما خرج منها فهو بين رب الارض والمزارع على ما شرطه الغاصب ولا ضمان عليه الا ما نقصها قبل ان يجيز رب الارض فان ذاك النقصان يضمنه المزارع لرب الارض في قياس قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح

الحب مبدور في الأرض على شرط القرار سقاها قبل أن يفسد البذر في الأرض وإن سقاها بعد ما فسد البذر في الأرض قبل أن ينبت نباتا له قيمة فنبت بسقيها فإن في القياس عليه نقصان الأرض تقوم الأرض مبدورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبدورة فيغرم النقصان والزرع للساقى وإن سقاها بعد ما نبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وإن سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقي لكن السقي الجود له فإن الزرع لصاحب الأرض ولا شيء للساقى وهذا جواب الفقيه ابو جعفر وجواب الفقيه ابى الليث رح الاجنبى الساقى متطوع ولا شيء له كذا في الخلاصة \* ولأن رجلا القى بذرا في أرض غيره ثم إن صاحب الأرض سقى الزرع حتى أدرك أخذت ههنا بالقياس وأنزرع كله لصاحب الأرض وعليه قيمة الحب إن كان سقاها وهو حب قيمة مبدور في الأرض بغير حق القرار فيها وإن كان سقاها بعد ما فسد الحب في الأرض فخرج الزرع بعد ذلك وأولا السقي لم يكن يخرج إن كان يخرج لكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الأرض ولا ضمان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب الأرض والسقي من رجل آخر غير صاحب الأرض أيضا كان سبيله معه كسبيل الساقى مع صاحب البذر والأرض جميعا كذا في الذخيرة \* لأن رجلا زرع أرضه ثم جاء آخر والقى بذرة في تلك الأرض فخرج الزرع إن خرج من غير سقى فالزرع كله لغير صاحب الأرض وعليه قيمة الحب مبدور في الأرض على حق القرار في قياس قول ابى حنيفة رح وإن القى البذر بعد ما فسد الحب في الأرض ثم نبت بعد ذلك كله فعليه نقصان الأرض المبدورة على حق القرار والزرع كله للثاني وإن بذر بعد ما خرج الزرع وصار له قيمة ثم أدرك ذلك كله مختلطا فعليه قيمة زرع رب الأرض ثابتا في الأرض على وجه القرار يوم ظهر اختلاطه بزرع صاحب الأرض وهذا كله قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح الزرع بينهما في هذه الفصول كلها على الشركة وهذا كله إذا أدرك الزرع من غير سقى أو بسقى صاحب البذر الذي لا أرض له ولو أدرك الزرع بسقى صاحب الأرض فالزرع كله لصاحب الأرض وعليه إلا خرق قيمة حبه إن سقاها قبل أن يفسد حبه وإن سقاها بعد ما فسد لم يلزمه الضمان كذا في المحيط \* وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في الباب الحادي عشر من كتاب الغصب \* الباب الحادي عشر في بيع الأرض المدفوعة مزارعة وإذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذرة وآلاته فلما زرعها المزارع باعها رب الأرض فهذا على وجهين الأول أن يكون الزرع بقل وفي هذا الوجه البيع موقوف على إجازة المزارع سواء باع الأرض مع الزرع

حتى يستحصل ثمناً أخذ من حصة الزرع ما غرم عنه من اجر الارض والاجراء وكان حاله فيه مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان بتضاء القاضي فاما اذا فعله احدهما بغير قضاء القاضي ولا رضاه من صاحبه فهو متطوع فيه وسلم الاخر نصيبه منه كدلا وليس على واحد منهما ان يتصدق بما اصابه من الزرع الا ما وجب للغاصب من الزرع قبل ان يجيز رب الارض المزارعة وان اجاز رب الارض المزارعة قبل ان يبذر ثم بذر فلم ينبت حتى اراد اخذ ارضه فقال المزارع انا ادع المزارعة ولا حاجة لي في العدل لان البذر لم ينبت وقال الغاصب انا امضي على المزارعة لان البذر قد فسد حين طرح في الارض قبل للغاصب عليك اجر مثل الارض الى ان يستحصل الزرع فاذا رضي بذلك وجب على المزارع ان يمضي على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب وكان الاجر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته بشيء فان قال الغاصب لا اعطى الاجر وانا آخذ البذر يعني من رب الارض قبل للمزارع انت بالخيار ان شئت فابطل المزارعة وسلم الغاصب بذرة ولرب الارض اجر ارضه وان شئت كان عليك اجر مثل الارض الى ان يستحصل الزرع فان رضي بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البذر على اخذ بذرة سبيل ويكون المزارع متطوعا فيما غرم من اجر الارض وتكون المزارعة بينهما على ما اشترطوا ولا يتصدقان بشيء مما وجب لهما من الطعام لان رب الارض اجاز المزارعة والبذر على حاله قبل ان ينبت ويكون له قيمته فلا يتصدق واحد منهما بشيء من زيادة الزرع بعد ذاك كذا في المحيط والذخيرة \* واذا غصب بذرا وزرعه في ارض نفسه فقبل ان ينبت كان لصاحب البذر ان يجيز فعله لان قبل النبات الحنطة قائمة في الارض فيعتبر بها لو كانت قائمة على وجه الارض وبعد النبات لا يعمل اجازته كذا في المحيط \* غصب ارضا وزرعها ثم زرع فوق زرعه رجل آخر فالزرع للثاني لكن يضمن للاول مثل بذرة وان نقصت الارض فضاء نقصانها على الاول كذا في خزائن المفتين \* وفي العيون رجل غصب ارضا وزرعها حنطة ثم اختصا وهي بذر لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول اقلع زردي وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه وتنسبه عن محمد ربح ان يقوم الارض وليس فيها بذر ويقوم وفيها بذر والمختار انه يضمن قبة بذرة لكن مبذورا في ارض غيره كذا في الخلاصة \* ولو ان رجلا بذرا ارضه ولم ينبت فسقه اجنبي فنبت في النياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان الزرع لصاحب الارض لان صاحب الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل التاء البذر كذا في فتاوى قاضيخان \* وعليه قبة

ربه باعتبار ما عمل له في ارضه ديانة لا على وجه الشرع الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل المزارع فليس للمشتري ان يمنعه من المزارعة كذا في الذخيرة \* رجل دفع كرمه معاملة فعمل العامل في الكرم عدلا قليلا ثم باع كرمه برضى العامل فان لم يخرج من الكرم والنخل شيء لا شيء للعامل من الثمن لان الموجود منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له وان باع صاحب الارض ارضه مع نصيب نفسه بعدها خرج الثمن من الكرم فان اجاز العامل جاز ويكون نصيب البائع من الثمن للمشتري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمن فلا شيء للعامل في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل النبات وانما يملك بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* باع ارضا فيها بذر لم ينبت فان كان البذر عفن في الارض فهو للمشتري والا للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع ايضا والمشتري متطوع فيما فعل وكذا لو نبت لكن لم يتقوم بعد واختيار الفقيه ابي الليث رح انه للبائع في الاحوال كلها الا اذا بيع مع الارض نصا ودلالة وبه يفتى كذا في الكبرى \* الباب الثاني عشر في العذر في المزارعة والمعاملة اما المعاني التي هي عذر في فسخ المزارعة فانواع بعضها يرجع الى صاحب الارض وبعضها يرجع الى المزارع اما الاول فهو الدين القارح الذي لا قضاء له الا من ثمن هذه الارض يباع في الدين ويفسخ العقد بهذا العذر اذا امكن الفسخ بان كان قبل الزراعة وبعد هاذا ثمن الزرع باع مبالغ الحصاد لانه لا يمكنه المضي في العقد الا بضرر يلحقه فلا يلزمه تحمل الضرر فيبيع القاضي الارض بدينه او لا ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنفس العذر وان لم يمكن الفسخ بان كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا يباع في الدين ولا يفسخ الى ان يدرك ويطلق من السجن ان كان محبوسا الى غاية الادراك لان الحبس جزء المطل وأنه غير مبادل قبل الادراك لكونه ممنوعا عن بيع الارض شرعا والممنوع معذور فاذا ادرك الزرع يرد في الحبس ثانيا لبيع ارضه ويؤدى دينه بنفسه والا فيبيع القاضي عليه واما الثاني فنحو المرض لانه يعجز عن العمل والسفر لانه يحتاج اليه وترك حرفة الى حرفة لان من الحرف ما لا يغنيه من جوع وما منع يمنعه عن العمل كذا في البدائع \* وفي المعاملة اذا امتنع احدهما عن المضي عليها فليس له ذلك الا بعذر فالمعاملة لازمة من الجانبين كذا في الذخيرة \* قال محمد رح في الاصل واذا كان البذر من قبل المزارع وقال المزارع انا اريد ترك المزارعة في هذه السنة او قال انا اريد ان ازرع ارضا اخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك وكان له

اوباع الارض بدون الزرع فان اجاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا نفذ البيع وانقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع يوم البيع فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب الزرع فهو بين رب الارض وبين المزارع نصفان هذا اذا اجاز المزارع البيع فان لم يجز المزارع البيع فالمشتري ان شاء تربص حتى يدرك الزرع وان شاء فسخ البيع هذا اذا باع الارض والزرع جميعا وان باع الارض وحدها بدون الزرع فاجاز المزارع البيع فالارض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع نصفان وان لم يجز المزارع البيع اخذ المشتري الارض وحصته رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار على نحو ما بينا وان باع الارض وحصته من الزرع واجاز المزارع البيع اخذ المشتري الارض وحصته رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار وان اراد المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح انه ليس له ذلك الوجه الثاني اذا باع رب الارض بعد ما استحصد الزرع فان باع الارض بدون الزرع جاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع نفذ البيع في الارض وحصته رب الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان اجاز المزارع البيع كان للمزارع من الثمن حصته نصيبه من الزرع والبقية من الثمن لرب الارض وان لم يجز البيع بخير المشتري اذالم يعلم بالمزارعة وقت الشراء لتفرق الصفة عليه وان كان صاحب الارض باع الارض والزرع بقل فام يجز المزارع البيع فخير المشتري فلم يفسخ البيع حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض وحصته رب الارض من الزرع وللمشتري الخيار ان شاء اخذ الارض وحصته رب الارض من الزرع بحصتهما من الثمن وان شاء ترك وان كان باع الارض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع وكان للمشتري ان يأخذهما بجميع الثمن ولا خيار له وكذلك اذا باع الارض دون الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخ المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض ولا خيار للمشتري كما في المحبط \* وفي الفتاوى الفضلي رح اذا دفع ارضه مزارعة ثم باعها قبل ان يزرع المزارع فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة بعد ذلك ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئا من اعمال المزارعة فلا شيء للمزارع حكما وديانة وان كان عمل بعض الاعمال نحو حفر الانهار واصلاح المسناة فكذلك حكما ولكن يقتدي لرب الارض بان يرضى المزارع فيما بينه وبين ربه باعتباره

هذا بمنزلة دين المريض الذي وجب بإقراره في المرض فيكون مؤخرًا عن ديون الصحة كذا في الذخيرة \*

الباب الرابع عشر في مزارعة المريض ومعاملته مسائل هذا الفصل تبتني على أصل أن تصرف المريض مرض الموت فيما لم يتعلق به حق الغرماء والورثة وتصرف الصحيح سواء وتصرفه فيما يتعلق به حق الغرماء والورثة على قسمين قسم لا يبطل حق الغرماء والورثة بل ينتقل حقهم من محل إلى محل هو مثله في المالية نحو البيع وأشباهه وهذا القسم من تصرفه وتصرف الصحيح سواء وقسم يبطل حق الغرماء والورثة وهذا القسم من تصرفه محجور عنه كال تبرع ثم حق الغرماء والورثة انما يتعلق بمال يجري فيه الارث كإيمان التركة أماما لا يجري فيه الارث كالمنافع فلا يتعلق به حقهم وكذا ما يجري فيه الارث الا أنه ليس بدال ولا له حكم المال كالتصاص فانه لا يتعلق به حقهم قال محمد ر ح في الاعل وإذا دفع المريض مرض الموت أرضا مزارعة بشرائطها فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه المزارعة جائزة سواء كان المزارع اجنبيا أو وارثا وسواء كان على المريض دين مستغرق أو لم يكن وسواء كان المشروط للمريض من الخارج مثل أجر مثل الأرض أو اقل وسواء كان للمريض مال آخر سوى الأرض أو لم يكن الوجه الثاني إذا كان البذر من جهة المريض أيضا ولم يكن للمريض مال آخر سوى الأرض والبذر وهذا الوجه على وجهين أيضا الأول أن يكون المزارع اجنبيا ولا دين على الميت فانه ينظر إلى حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل عمل المزارع في الزراعة فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت فصار له قيمة مثل أجر مثل عمل المزارع أو اقل سلم للمزارع حصته من الزرع وان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله ينظر ان كان حصة المزارع تخرج من ثلث مال الميت يكون الكل سائما للمزارع بغضه بطريق الوصية وبغضه بطريق المعاوضة وان كان حصته من الزرع لا تخرج من ثلث ماله ان اجازت الورثة ذلك فكذا الجواب يسلم للمزارع جميع ذلك وان لم تجز الورثة ذلك يسلم للمزارع قدر أجر مثل عمله بحكم المعاوضة وثلث ما بقي إلى تمام المشروط يسلم له بحكم الوصية والباقي يكون للورثة ويعتبر الوصية في جميع ما ازداد على أجر المثل إلى يوم الحصاد يريد به ان فيما زاد على أجر المثل يعتبر قيمة يوم الحصاد هذا اذا كان المزارع اجنبيا ولم يكن على الميت دين فاما اذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله امداد دين الصحة وامداد دين المرض فانه ينظر إلى قيمة حصة المزارع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت

ان يفسخ المزارعة كذا في المحيط \* وفي الابانة ويجب ان يكون فصل المرض على التفصيل ايضا على قياس فصل السفر ان اخذه معاملة ليعمل بنفسه واجرائه لا يكون مرضه عذرا واذا اخذه معاملة ليعمل بنفسه يكون مرضه عذرا كذا في التاتارخانية \* ومن العذر من قبل رب النخل ورب الارض ان يلحقه دين قارح لا وفاء له الا من ثمن النخل او الارض وعند ذلك لا بد لصحة الفسخ من القضاء او الرضاء على رواية الزيادات وعلى رواية كتاب المزارعة والاجارات والجامع الصغير لا يحتاج فيه الى القضاء ولا الى الرضاء بعض مشائخنا المتأخرين اخذوا برواية الزيادات وبعضهم اخذوا برواية الاصل والجامع الصغير وان طلب من القاضي التنص قبل البيع فالقاضي لا يجيبه الى ذلك ولكن يبيعه بنفسه ويثبت الدين عند القاضي حتى يهضي القاضي البيع وينقض العقد حكما كذا في الذخيرة \* وما يفسخ به عقد المزارعة بعد وجوده فانواع منها الفسخ وهو فودان صريح ودلالة فالصريح ان يكون بلفظ الفسخ والاقالة والدلالة نوعان الاول امتناع صاحب البذر عن المضي في العقد فاذا قال لا اريد مزارعة الارض يفسخ العقد لان العقد غير لازم في حقه فكان بسبيل من الامتناع عن المضي فيه من غير عذر الثاني حجر المولى على العبد المأذون بعدم ادفع الارض والبذر مزارعة ومنها انتضاء مدة المزارعة ومنها موت صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة او بعدها وسواء ادرك الزرع او هويقتل ومنها موت المزارع سواء مات قبل الزراعة او بعدها بلغ الزرع حد الحصاد او لم يبلغ هكذا في البدائع \* الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع او العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع او بالثمر قال محمد ربح اذا مات المزارع ولم يدر ماذا صنع بالزرع فان حصته رب الارض من الزرع يكون دينيا في مال المزارع ولا يلتفت الى قول ورقة المزارع انه سرق الزرع وهذا الآن حصته رب الارض من الزرع كان امانة في يد المزارع بدليل انه اذا هلك الزرع في يد المزارع لم يضمن لرب الارض شيئا فاذا كانت امانة في يده ومات ولم يعين فهذا امين مات مجهلا فيصبر ضامنا وان وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة المزارع وكذلك الجواب في المعاملة اذا مات العامل ولا يدرى ماذا صنع بالثمار وهذا كله اذا عرف خروج الثمار ونبات الزرع فاما اذا لم يعلم ذلك فلا ضمان وان ترك العامل مالا من دراهم او دنانير وكان عاياه دين الصحة فصاحب الارض والنخل اسوة للغرماء يريد به اذا علم بالمزارعة والمعاملة في حال الصحة وان كان لا يعلم المعاملة والمزارعة الا باقرار المريض كان



نخلا معاملة هذه الشئنة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فمما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فاخرج النخيل كقري يكون نصفه مثل اجر العامل او اقل فقام عليه وسقاه حتى صار بسرا يساوي مالا عظيما ثم صار حشفا قيمته اقل من قيمة كقري حين خرج ثم مات صاحب النخيل وعليه دين كبير محيط بماله فان جميع ما ترك الميت يقسم بين العامل وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء بديونهم ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشف ولا يضمن العامل ما نقص من الثمن ولو لم يكن على الميت دين وباقي المسئلة بحالها كان للعامل نصف الحشف والحرثة نصفه كذا في المحيط \* وما يتصل بهذا فصل اقرار المريض في المزارعة والمعاملة قال محمد ربح اذا مرض الرجل وفي يده ارض لرجل يزرعها وعليه دين الصحة فاقتر المريض ان البذر كل من قبله وانه شرط لرب الارض اثنتين من الزرع ثم مات وانكر الغرماء ذلك ينظر ان كان المريض اقرب بهذا بعد ما استحصد الزرع لم يصدق على اقراره وبدئ بدين غرماء الصحة واذا قضينا دين غرماء الصحة ينظر ان بقي شيء من ثلثي الخارج يعطى لرب الارض من ذلك قدر اجر مثل ارضه وما زاد على ذلك الى تمام ثلثي الخارج يكون وصية لرب الارض فيسلم له ان كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وان اقر المريض بذلك والزرع بثل صدق في حق غرماء الصحة فان قضى الدين فبقي من المال شيء اعطي صاحب الارض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال الميت هذا اذا كان على المريض دين الصحة وان كان على المريض دين المرض وجب باقراة في حالة المرض واقتر المريض بما ذكرنا فان اقر والزرع بثل بدئ بحق رب الارض فيعطى له اجر مثل ارضه من ثلثي الخارج ان كان ثلثا الخارج اكثر من اجر مثله وان كان الاقرار من المريض بعد ما استحصد الزرع ينظر ان كان الاقرار بالمزارعة سابقا على الاقرار بالدين يعطى لرب الارض اجر مثل الارض او لائم ينقض دين المرض وان كان الاقرار بالدين سابقا فان رب الارض يحاص المقر له بالدين بمقدار اجر مثل الارض هذا اذا اقر المزارع بما ذكرنا والبذر من جهة المزارع فاما اذا كان البذر من جهة رب الارض واقتر بذلك صدق في اقراره سواء اقر بذلك بعد استحصاد الزرع او قبله وان كان المريض رب الارض واقتر بما قلنا فالجواب فيه كالجواب في المزارع واذا دفع الرجل الى رجل نخلا معاملة فلما صار تمر امراض العامل فقال شرط لي رب النخيل السدس وصدقه في ذلك رب النخيل وكذبه الغرماء والورثة فالقول قول العامل فان قال ورثة العامل او غرماءه نحن نقيم البيعة على ان رب النخيل شرط له

وصار له قيمة مثل اجر مثل عمله او اقل من اجر مثل عمله فان ما شرط للمزارع من الزرع لا يسلم له بل يشاركه فيما قبض غرماء المريض ويقسم ما قبض بينهم بالحصص اذا لم يكن للمريض مال سوى هذا يضرب المزارع بقيمة حصته من الزرع زائدة الى يوم الحصاد والغرماء بديونهم وان كانت قيمة حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله فان المزارع يضرب في الزرع بمقدار اجر مثل عمله من غير زيادة والغرماء يضربون بحقوقهم ولا يسلم للمزارع شيء ~~ما~~ زاد على اجر مثل عمله الا ان ما يحص المزارع يأخذه من الزرع وما اصاب الغرماء يباع فتقضى ديونهم هذا الذي ذكرنا اذا كان المزارع اجنيا فاما اذا كان المزارع وارثا فعلى قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى جوار المزارعة فالمزارعة فاسدة حتى لا يستحق ~~الوارث~~ شيئا من الخارج وانما يكون له اجر مثل عمله درهم لا غير سواء كان على المريض دين او لم يكن وسواء كان قيمة حصة الوارث من الزرع مثل اجر مثل عمله او اكثر من ذلك واما على قول ابي يوسف ومحمد رح ان لم يكن على المريض دين فانه ينظر الى حصة الوارث من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى اجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل اجر مثل عمله او اقل كان له المشروط وما يحدث من الزيادة بعد ذلك الى يوم الحصاد فالجواب فيه كالجواب في الاجنبي واما اذا كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله فان له من الخارج بقدر اجر مثل عمله وائس له مما زاد على ذلك الى تمام المشروط شيء لانه لو استحقه استحق بطريق الوصية والوصية للوارث واما اذا كان على المريض دين مستغرق فالجواب فيه كالجواب في الاجنبي كذا في المحيط \* صحيح دفع ارضا الى مريض مزارعة بالنصف والبذر من العامل ولا مال له سواه فاخرجت الارض ثم مات فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض ارضا مزارعة والبذر من العامل لان هناك المريض هو المستأجر للعامل ببعض الخارج وهنا المريض مستأجر للارض ببعض الخارج كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع المريض زرعاه في الارض وهو بقل لم يستحصدا وكفى في رؤس النخيل او ثمر في شجر حين طلع اخضر ولم يباع على ان يقوم عليه فما رزق الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فالجواب فيه كالجواب في المزارعة اذا كان البذر من جهة المريض واذا دفع المريض الى رجل نخلا معا له

الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة اذا اعتق الرجل عبده على ان يزرع ارضه على ان ما يخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فرضي بذلك العبد فهذا على وجهين الاول ان تكون الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل العبد ففي هذا الوجه المزارعة فاسدة والعتق جائز لان هذه مزارعة شرط فيها عتق وعتق شرط فيه مزارعة غير ان المزارعة تبطل باشتراط عقد آخر فيها والعتق لا يبطل فان زرع العبد بعد ذلك واخرجت الارض زرعاً فالزرع كله للعبد وعلى العبد اجر مثل الارض لمولاه كما في سائر المزارعات الفاسدة وعلى العبد ايضا قيمة نفسه بالغة ما بلغت الوجه الثاني ان تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن قبل العبد مجرد العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة ايضا والعتق جائز والخارج في هذا الوجه للمولى وعلى المولى للعبد بسبب المزارعة اجر مثل العبد بالغاً ما بلغ والمولى عليه بسبب العتق قيمته بالغة ما بلغت واذا كاتب الرجل عبده على ان يزرع المكاتب ارض المولى سنة هذه فما خرج الله تعالى من شيء فهو بينهما هذه المسئلة على وجهين ايضا الاول ان تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن جانب المكاتب مجرد العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة والكتابة ايضا فاسدة واذا فسدت الكتابة كان للمولى ان ينتقصها كما لو كاتبه على خمر او خنزير فان لم ينتقصها حتى زرع المكاتب الارض واخرجت زرعاً فجميع ما خرج للمولى وللمكاتب على المولى اجر مثل عمله وعتق المكاتب لانه اوجد ما تعلق به العتد وهو زراعة هذه الارض هذه السنة وزراعة هذه الارض هذه السنة معلومة وقت ما تعلق به العتد وما تعلق به العتق في الكتابة الفاسدة اذا كان معلوماً وقت العتد وقد اوجده المكاتب كما لو كاتبه على خمر وادى ذلك فقد وجب للمولى على المكاتب قيمته وللمكاتب على المولى اجر مثل عمله فان كانا سواء تقاصاً وان كانت قيمة المكاتب اكثر من اجر مثل المكاتب رجع المولى عليه بالفضل وان كان اجر مثل عمله اكثر لا يرجع هو على المولى بشيء الوجه الثاني اذا كانت الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المزارعة والمكاتب فاسدتان ايضا والمولى ان ينقض الكتابة واذا لم ينقضها حتى اخرجت الارض زرعاً كثيراً او لم تخرج شيئاً لا يعتق المكاتب والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض كذا في المحيط \* الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة قال واذا تزوج امرأة بمزارعة ارضه هذه السنة على ان تزرعها

النصف لانسمع بينتهم ولو طموا استخلاف رب النخيل على دعواهم لم يخلف رب النخيل على دعواهم  
قالوا ما ذكر في الكتاب ان رب النخيل لا يستخلف على دعوى انه ما شرط له النصف قول محمد ربح ما على  
قول ابي يوسف ربح يستخلف وكذا لو كان العامل حيا واقر ان رب النخيل شرط الى السدس ينبغي ان يخلف  
رب النخيل ما شرط له السدس ثم ادعى انه شرط له النصف وانني افررت بالسدس كاذبا فطلب يدين  
رب النخيل ينبغي ان يخلف رب النخيل هذا اذا كان العامل اجنبيا من رب النخيل واما اذا كان العامل  
وارث رب النخيل فافر العامل ان رب النخيل شرط له السدس بعد ما ادرك الثمر صدق في ذلك  
وان قال ورثة العامل ارغما وة نحن نقيم بينة ان رب النخيل شرط له النصف سمع بينتهم واطموا يمين  
رب النخيل على ذلك يستخلف رب النخيل واذا اقر المريض انه دفع الى وارثه نخلا معاملة والثمر  
لم يدرك بعد ثم اقر المريض بدين في المرض ثم مات بدى بدين العامل فيعطى له مقدار اجر مثل  
عمله ثم يتضى الدين الذي اقر به المريض هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه ولعل هذا قولهما فاما  
على قول ابي حنيفة ربح فينبغي ان لا تصح المسئلة فان قال الوارث العامل بقي الى تمام حقي  
شيء لم يصل الي وقال باقى الورثة لم يبق لك شيء لان حقتك كان اجرا للمثل وقد وصل اليك  
فاراد العامل استخلاف باقى الورثة هل له ذلك فهذا على وجهين ان قال الوارث العامل كان  
عقد المزارعة في حال الصحة والاقرار كان في المرض كان له ان يستخلفهم وان قال كان عقد المزارعة  
في حالة المرض لم يستخلفهم كذا في المحيط \* الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة والمعاملة  
رهن ارضا ونخله فقال للمرتهن بعد التسليم استه والقحه واحفظه على ان الخارج نصفان فقبل  
فالمعاملة فاسدة وللمرتهن اجرا مثله في التنتيح والسقي دون الحنظ والارض والخارج رهن وكذلك  
لو كان الرهن ارضا مزروعة صار الزرع بقلا فيها ولو كان الرهن ارضا يضاء فمزارعة الراهن والبذر من المرتهن  
جائزة والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن ولا يعود اليه الا بتجديد ولو كان البذر من الراهن  
فللمرتهن ان يعيد هارها بعد الزرع ولو ارتهن ارضا يضاء وفيها نخيل فامره ان يزرع الارض سنة  
بيذرة وعمله بالنصف ويتوهم على النخيل ويسقيه ويلقحه ويحفظه بالنصف فالمزارعة جائزة والمعاملة  
فاسدة لانه لو افرد المزارعة على الارض جازت وبخرج من الرهن ولو افرد المعاملة على النخيل  
لا تجوز فكذا اذا جمع بينهما جاز ما يجوز عند الانفراد وبطل ما يبطل عند الانفراد وفساد المعاملة  
لا يوجب فساد المزارعة لان المعاملة معطوفة على المزارعة غير مشروط فيها كذا في محيط السرخسي \*

جانبه البذر والعمل وباقي المسئلة بحالها فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة واذا زرعها الزوج بعد ذلك فالخارج كله للزوج وعلى الزوج بسبب المزارعة أجر مثل الأرض للمرأة وللزوجة على الزوج بسبب النكاح مهر المثل بالغاً ما بالغ بالاجماع لان الزوج بذل بمقابلة بضعتها نصف الخارج وانه مجهول وتسمية ما هو مجهول بمقابلة البضع يوجب مهر المثل عندهم جميعاً بخلاف ما اذا كان البذر من جهة المرأة على قول ابي يوسف رح لان هناك الزوج بذل بازاء بضعتها منفعة الأرض وانه معلوم فمنع وجوب مهر المثل فان طلقها الزوج قبل الدخول ان كان قبل زراعة الأرض فللمرأة على الزوج بسبب النكاح المنفعة ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وان كان الطلاق بعد زراعة الأرض فلها على الزوج المنفعة بسبب النكاح وللزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان طلقها الزوج بعد الدخول بها فان كان قبل الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح ولا شيء لها على الزوج بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح وأجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان كان البذر والأرض من قبل الزوج ومن جانبها مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانب الزوج سواء وان كان الأرض والبذر من جانبها ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانبها سواء كذا في المحيط \* ولو تزوجها على ان دفع اليها نخلاً معاملة بالنصف فلها مهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضعتها وعملها ولو تزوجها على ان دفعت اليه نخلاً معاملة بالنصف فالمسئلة على الاختلاف لان الزوج التزم العمل بمقابلة بضعتها ونصف الخارج كذا في الظهيرية \* وأما مسائل الخلع فاعلم بان المرأة في باب الخلع نظير الرجل في باب النكاح لان من يتوقع منه البذل في الخلع المرأة ومن يتوقع منه البذل في باب النكاح الزوج فان بذلت المرأة منفعة أرضها او منفعة نفسها للزوج على المرأة عند ابي يوسف رح بسبب الخلع نصف أجر مثل الأرض وعند محمد رح له الا نل من المهر الذي سمي لها ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذلت نصف الخارج منها يقع الخلع بالمهر الذي سمي لها بالغاً ما بالغ في قولهم جميعاً والجواب في الصلح عن دم العمد نظير الجواب في الخلع ان كان من يتوقع منه البذل وهو القاتل بذل منفعة أرضه او نفسه فعند ابي يوسف رح لولي القاتل نصف أجر مثل الأرض ونصف أجر مثل عمله وعند محمد رح لولي القاتل الاقل من الدية ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذل القاتل نصف الخارج بان كان البذر من جهته فلولي القاتل على القاتل

المرأة ببذرها وعملها فما خرج فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة وصداقها مثل نصف  
اجر الارض عند ابي يوسف رح وعند محمد رح لها الاقل من مهر مثلها ومن اجبر مثل الارض  
فان زرعت المرأة الارض فاخرجت اولم تخرج ولم يطلقها فالخارج للمرأة عند ابي يوسف رح  
وعليها نصف اجر مثل الارض ولا صداق لها على الزوج وعند محمد رح عليها اجر مثل جميع  
الارض ولها على الزوج الاقل من مهر المثل ومن اجبر الارض فان كان مهر مثلها مثل اجر  
الارض او اكثر فقد استوفت ما وجب لها عليه فصار قصاصا فان كان مهر مثلها اقل ترد عليه فضل  
ما بينهما الى تمام اجر الارض كذا في محيط السرغسي \* فان طلقها الزوج بعد ذلك فان طلقها  
قبل الدخول بها ان طلقها قبل الزراعة فعلى قول ابي يوسف رح للمرأة على الزوج ربع اجر مثل  
الارض ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رح لها المنة وان طلقها بعد الزراعة  
فعلى قول ابي يوسف رح لها ربع اجر مثل الارض صداق للزوج عليها بسبب المزارعة تمام اجر  
مثل الارض لفساد المزارعة فينقصان بقدر الربع وترد الزيادة الى تمام اجر مثل جميع الارض  
وذلك ثلثة ارباع اجر مثل الارض وعلى قول محمد رح لها المنة بسبب النكاح لما طلقها الزوج  
قبل الدخول بها ووجب للزوج عليها اجر مثل جميع الارض ولا يتقاصان هذا الذي ذكرنا اذا  
طلقها الزوج قبل الدخول بها وان طلقها بعد الدخول بها ان كان الطلاق قبل الزراعة فعلى قول  
ابي يوسف رح لها اجر مثل نصف الارض بسبب النكاح ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة  
وعلى قول محمد رح لها على الزوج بسبب النكاح اقل من مهر المثل ومن جميع اجر مثل الارض  
وليس للزوج عليها شيء بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فعلى قول ابي يوسف رح قد وجب  
للزوج عليها اجر مثل الارض بسبب فساد المزارعة وقد وجب لها على الزوج نصف اجر مثل  
الارض بسبب النكاح فبقدر النصف تقع المقاصة ويجب عليها رد نصف الاجر على الزوج واما على  
قول محمد رح فلها على الزوج بسبب النكاح الاقل من مهر مثلها ومن اجر مثل جميع الارض  
وللزوج عليها بسبب فساد المزارعة اجر مثل جميع الارض وان كان مهر مثلها مثل اجر جميع  
الارض او اكثر فانها لا ترد على الزوج شيئا وقعت المقاصة هذا اذا كان المذروا يعمل من جهة  
المرأة ومن جهة الزوج الارض لا غير فان كان على القلب بان كان من جانبها الارض ومن  
جانبه

ان يدفعها مزارعة وذلك اجارة الارض بشيء يُخرجه الارض فاذا آجرها الوكيل بشيء لا تُخرجه الارض كان مخالفا في جنس مانص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار ولا ينقد علي الموكل بخلاف ما اذا باعه بالف درهم كذا في المبسوط \* ولو امره ان يأخذ هذه الارض مزارعة ولم يزد عليه فاستأجرها بكر حنطة ونحوه لم تجز إلا اذا كان البذر على صاحب الارض فليأخذها الوكيل على ان الخارج لرب الارض وعليه للعامل كرحنطة او ما يخرج من الارض جاز ولو شرط الوكيل على رب الارض درهم او ثيابا لم تجز إلا ان يرضى به الآمر كذا في التاتارخانية \* ولو وكله بان يأخذها له مزارعة بالثلث فليأخذها الوكيل على ان يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الارض ثلثا لم يجز هذا على المزارع لان الكلام الذي قاله المزارع انما يقع على ان الرب الارض الثلث لما بينا ان رب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الارض فيما يصحبه حرف الباء يكون حصته من الخارج وقد اتى بضده ولو كان امره ان يأخذ الارض والثلث والمسئلة بحالها جاز ذلك على المزارع لان المعقود عليه هنا عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابله عمله فاذا شرط الثلث له كان ممثلا امره كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلا بان يؤجر ارضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وكله ان يدفعها مزارعة بالثلث فدفعها على ان يكون لرب الارض الثلث جاز فان قال رب الارض انما عنيت للمزارع الثلث لم يصدق إلا ان يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حينئذ كذا في المبسوط \*

الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع ولو كان الاكار ترك سقي الارض  
مع القدرة عليه حتى ييسر فانه يضمن قيمة الزرع نابئا والمعتبر في التقويم حين صار الزرع بحال يضره ترك السقي فان لم يكن للزرع قيمة حينئذ فانه تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل ما بينهما كذا في خزائن المفتين \* اخر الاكار السقي ان كان تاخير امعنا دايفعله الناس لا يضمن والا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* واذ ترك الاكار حفظ الزرع حتى اصابته آفة من اكل الدواب او نحو ذلك يضمن واذ لم يطرد الجراد حتى اكل الزرع ينظر ان كان الجراد بحال لا يمكن طرده ودفعه فلا ضمان عليه والحاصل ان في كل موضع ترك الاكار الحفظ مع القدرة عليه يجب الضمان وما لا فلا وهذا اذا لم يدرك الزرع فاما اذا ادرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ كذا في الذخيرة \* الذاري يضمن بترك الحفظ كدسه ليلا اذا كان الحفظ عليه منعارا كذا في القنية \*



جميع الدية والعفو صحيح على كل حال كالنكاح لان العفو مما لا يبطل بالشروط الفاسدة كالخلع والنكاح هذا اذا وقع الصلح عن دم العمد وان وقع الصلح عن دم الخطاء او عن عمد لا يستطاع فيه التصاص حتى لو كان الواجب هو المال فان المزارعة والصلح جميعا يفسدان ويبقى حق الولي في ارض الجناية قبل الجاني كما قبل الصلح واذا فسد الصلح صار وجوده وعدمه بمنزلة فيبقى حق ولي الجناية في ارض الجناية من هذا الوجه كذا في المحيط \* الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة لو امره بان يدفع ارضه مزارعة او نخيله معاملة ولم يزد عليه جازان عين الارض والنخيل في التوكيل وان لم يبين المدة ينصرف الى اول زراعة هذه السنة وان لم يبين الخارج يتقيد بالعرف عندهما وكذا عنده ان كان البذر من رب الارض كذا في معاملة النخيل وان كان البذر من العامل جاز دفعه بقليل وكثير عنده وعندهما يتقيد بالعرف وان خالف الاصرار غاصبا وان وافق فحق قبض الخارج للموكل ان كان البذر منه وكذا في معاملة الاشجار وان كان البذر من العامل فحق القبض للتوكيل كذا في التارخانية \* ولو امره بان يدفع ارضه هذه مزارعة فاعطاها رجلا وشرط عليه ان يزرعها حنطة او شعيرا او سمسا او ارزا فهو جائز وكذلك لو وكله ان يأخذ له هذه الارض وبذرا معها مزارعة فاخذها مع حنطة او شعيرا او غير ذلك من الحبوبات جاز ذلك على الموكل ولو وكله ان يأخذ له هذه الارض مزارعة فاخذها من صاحبها للموكل على ان يزرعها حنطة او شرط عليه شعيرا او غير ذلك لم يكن له ان يزرع الا ما شرط عليه رب الارض ولو وكله بان يدفع ارضه مزارعة هذه السنة فآجرها ليزرع حنطة او شعيرا بكر من حنطة وسطا وبكر من شعير وسطا وسدسم او ارزا او غير ذلك مما تخرج الارض فذلك جائز استحسانا وفي القياس هو مخالف لان الموكل انما رضي بالمزارعة ليكون شريكا في الخارج وهو قد اتى بغير ذلك حين آجرها باجرة مسماة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الامر على وجه يكون انفع له لانه لو دفعها مزارعة فلم يزرعها او اصاب الزرع آفة لم يكن لرب الارض شيء وهنا تقر حق رب الارض دينا في ذمة المستأجر اذا تمكن من رعايتها وان لم يزرع او اصاب الارض آفة ومنى انى التوكيل بجنس ما امر به وهو انفع للآمر مما نص عليه لم يكن مخالفا واذا لم يكن مخالفا كان مقدرا كعقد الموكل بنفسه للمستأجر ان يزرع ما بداله والتقيد بالحنطة والشعير غير مفيد هنا في حق رب الارض فانه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع مزارعة وان آجرها بدراهم او ثياب او نحوها مما لا يزرع لم يجز ذلك على الموكل لانه خالف في الجنس فرب الارض نص على



وباغرامطالعه کنند وآن مطالعه را از جمله حفظ دانند و اگر بزمرستان کسی در باغ بیايد و چوبها وارنج ببرد يا درختان برکند حکم مسئله آنست که اگر کديور مطالعه معتاد کرد تا وان دار نشود و اگر مطالعه معتاد نکرده باشد تا وان دار شود ( کذا في المحيط \* الباب العشرون في الكفالة في المزارعة والمعاملة ولو شرط الكفالة بالزراعة في المزارعة والمعاملة والبذر من العامل فسد تاوان لم تكن الكفالة مشروطة فيها بطلت الكفالة وصحت المزارعة لان البذر متى كان من العامل فالعمل غير مضمون عليه ان شاء عمل وان شاء ترك والكفالة بعمل غير مضمون فاسدة ومتى شرط في المزارعة فقد شرط شرطاً فاسداً لانه لا يقتضيه العقد فيفسد كما في البيع والاجارة ومتى لم تكن مشروطة فيها فقد خلا العقد عن المفسد فصح وان كان البذر من جهة رب الارض فلا يخلو اما ان شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه او لم يشترط فان شرط تصح الكفالة والمزارعة جميعاً كانت مشروطة في العقد . بعدة لانه كبل بمضمون امكنه استيفاءه من الكفيل لان العمل مضمون على المزارع يجبر على ايفائه وقد لزمه هذا العمل بحكم المزارعة وامكن استيفاءه من الكفيل فان اخذ المكفول له والكفيل بالعمل وعمل ذلك الكفيل فللکفيل على المزارع اجر مثله فاما اذا شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه فان كانت الكفالة مشروطة في العقد فسد تاوان لم تكن صحت المزارعة وبطلت الكفالة لانه كفل بما لا يمكن استيفاءه من الكفيل لان عمل المزارع لا يمكن استيفاءه من غيره فكانت هذه كفالة باطلة كما في الاجارة كذا في محيط السرخسي \* والجواب في المعاملة اذا اخذ رب النخيل من العامل كفيلاً بالعمل نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا دفع الرجل الى الرجل ارضاً مزارعة بالنصف واخذ رب الارض من المزارع كفيلاً بحصته او اخذ المزارع من رب الارض كميلاً بحصته فهذه الكفالة حصلت بصفة الفساد فان شرطت في المزارعة تفسد المزارعة وما لا فلا وان اخذ كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بحصته ان استهلكه ان كانت الكفالة مشروطة في المزارعة فالمزارعة فاسدة والكفالة جائزة وان لم تكن مشروطة في المزارعة فالمزارعة والكفالة جائزتان وان كانت المزارعة فاسدة فاخذ احدهما كفيلاً من صاحبه بحصته من الزرع فالكفالة باطلة كذا في المحيط \* الباب الحادي والعشرون في مزارعة الصبي والعبد المأذون له في التجارة اذا دفع ارضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائزة على قول من يري جواز المزارعة سواء كان البذر من جهة العبد او من جهة المزارع وكذلك اذا اخذ مزارعة بشرائطها جاز وكذلك الصبي المأذون له في التجارة من جهة الاب والوصي

وفي فتاوى ابي الليث رح لو ان المزارع حصدا الزرع وجمع ودا س بغير ان الدافع ومن غير ان يشترط ذلك عليه فحصة الدافع مضمونة عليه ولو شرط ذلك عليه فتغافل عنه حتى هلك الزرع قال الفقيه ابو بكر البلخي رح يضمن الهالك وذكر الفقيه ابو الليث رح انه اذا اخرا خيرا لا يفعله الناس مثله يضمن واذا اخرا خيرا يفعله الناس مثله لا يضمن وهذا بناء على ما اختار ائمة بلخ رح من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع كذا في المحيط \* وكذا هذا في اجتناء القطن اذا انفتق كذا في خزائنة المفيتين \* ترك الاكاراخراج الجزر والحنطة الرطبة الى الصحراء وكان الشرط عليه ذلك في العقد ضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي مجموع النوازل من ابي يوسف رح حرث بين رجلين ابي احدهما ان يسقيه بجبر عايه فان فسد الزرع قبل ان يرفع الامر الى القاضي فلا ضمان وان رفع الامر الى القاضي فامر به القاضي فامتنع ضمن اذا فسد كذا في الذخيرة والخلاصة \* وفي فتاوى النسفي اذا كان بقر المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي الى السرح لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستأجر على هذا قال رح واضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فينتهي بهذا الان المودع يحفظ مال الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السرح فكذا بقر الوديعة ولو ترك البقر يرعى فضاع اختلف المشائخ فيه قال والفتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة \* قال محمد رح في الاصل اذا دفع الرجل ارضه الى رجل على ان يزرعها هذه السنة وجعل البديل كرحنطة بعينه في يد المضارع فهو جائز فان زرع المزارع سنة هذه كلها اذا انقضت السنة واستحصد الزرع استهلك المزارع الكري الذي به استأجر الارض فعلى المزارع اجر مثل الارض بالغاما بلغ ولا يكون عليه طعام مثل ذلك الطعام واذا فسدت الاجارة وجب على المزارع رد ما استوفى من منفعة الارض وتعذر رد عينها فيجب رد قيمتها وقيمة المنفعة اجرا لمثل كذا في المحيط \* ائلف شرب انسان بان استسقى ارضه بشرب غيره قيل يضمن وقيل لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلافي \* سئل (معناه) انست كه كديوران بتابستان در باغ باشند واگر كديوري بتابستان در باغ نباشد و باغ را ضايع مانند درخت بر كنند يا چوب وارنج بردند) اتفقت الاجوبة على ان على الكديور الضمان ومن هذا الجنس (معناه) اهل سمرقند انست كه كديوران در زمستان در محلها ميباشند نه در باغها اما وقت تابستان در باغها در آيند و باغ را

صاحب الارض وورثة الصبي على ما اشترطوا وما اذا ماتا من عملهما في الارض وهو الوجه الثاني فان كان المزارع عبدا فان صاحب الارض يضمن قيمة العبد سواء مات العبد من عمل كان منه في الارض قبل الاستحصاد او من عمل وجد منه بعد الاستحصاد ويكون الخراج كله لصاحب الارض وليس لمولى العبد من ذلك شيء وان كان المزارع صبيّا فان مات من عمل كان منه قبل استحصاد الزرع فعلى عاقلة صاحب الارض دية الصبي وان مات من عمله بعد الاستحصاد فلا ضمان وان كان البذر من جهة العبد او الصبي فجميع الخراج يكون للصبي والعبد ولا شيء لصاحب الارض ولا اجر عليهما ولا ضمان النقصان اما ضمان النقصان فلان الزراعة حصلت باذن المالك وقوله لا اجر عليهما اراد به في حق العبد نفى الاجر في الحال اما بعد العتق بخاطب بالاجر واراد به في حق الصبي نفى الاجر في الحال وبعد البلوغ فالعبد المحجور يؤخذ بضمان الاقوال بعد العتق ولا يؤخذ به قبل العتق والصبي المحجور لا يؤخذ به كذا في المحيط \* وصي يأخذ ارض اليتيم مزارعة منهم من قال يجوز مطلقا كما لو دفعها الى آخر ومنهم من قال ان كان البذر من اليتيم لا يجوز لما فيه من اضرار بذرة حالا وان كان من الوصي جاز لان الوصي يصير مستأجرا لارض اليتيم فيكون ذلك بمنزلة استيجار الوصي الصغير وذلك جائز عند ابي حنيفة رح لانه خير لليتيم والمختار انه ان كان اجر المثل او ضمان المثل او ضمان النقصان والبذر لو كان من اليتيم خيرا لليتيم مما يصيبه من الخراج لم تجز المزارعة وان كان ما يصيبه من الخراج خيرا له جازت المزارعة لان تمام النظر للصبي في هذا عن ابي يوسف رح ان الوصي اذا اخذ بذرا لليتيم فزرعها في ارض اليتيم واشهد على المزارعة فانه اخذ ذلك قرضا فاستأجر الارض فان كان الربع خيرا لليتيم فله الربع وان كان الاجر خيرا له فله الاجر هكذا في الفتاوى الكبرى \* الباب الثاني والعشرون في الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع يجب ان يعلم بان الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الارض نوعان احدهما ان يختلفا في جواز المزارعة وفسادها ودعوى الجواز ان يدعي احدهما شرط النصف او الثلث او الربع او ما شبه ذلك مما لا يوجب قطع الشركة في الخراج ودعوى الفساد ان يدعي احدهما شرطا يوجب قطع الشركة وذلك على وجه احدها ان يدعي اشتراط اقلية معلومة والثاني ان يدعي اشتراط النصف وزيادة عشرة والثالث ان يدعي اشتراط النصف الا عشرة فان ادعى احدهما اشتراط النصف او الثلث او الربع وادعى الآخر اشتراط اقلية معلومة فهذا على وجهين احدهما

يملك اخذ الارض ودفعها مزارعة كذا في المحيط \* دفع المأذون له ارضا مزارعة ثم حجرة المولى فلا يخلو اما ان كان البذر من جهة العبد او من جهة المزارع فان كان البذر من جهة المزارع بقيت المزارعة حجرة قبل الزراعة ام بعدها وان كان البذر من العبدان حجرة عليه بعد الزراعة بقيت المزارعة وان حجرة عليه قبل الزراعة انتقضت المزارعة ولو اخذ المأذون ارضا مزارعة فحجرة عليه المولى فان كان البذر من صاحب الارض بقيت المزارعة لانها لازمة في جانب العبد فلا يعمل الحجر في حقه وان كان البذر من العبد فكذلك بعد الزراعة لانها صارت لازمة وقبلها بطلت المزارعة لان للمولى ان يمنعه عن الزراعة لانها غير لازمة لعمل الحجر وتعذر العدل مع الحجر فنفات المعقود عليه فيفسخ كذا في محيط السرخسي \* فاذا دفع العبد المأذون الى رجل ارضا وبذرا مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنصف ثم ان المولى نهى عن الزراعة وفسخ المزارعة الا انه لم يحجر على عبده فالمزارعة على حالها ولا يعمل نهى المولى حتى كان للمزارع ان يزرع لانه حجرة خاص ورد على اذن عام فلا يصح وكذلك لو اخذ العبد المأذون ارضا مزارعة والبذر من جهته فبمنعه المولى من الزراعة ولم يحجر عايه فانه لا يعمل منعه وكان للعبدان يزرعها لما قلنا كذا في المحيط \* صبي او عبد محجور دفع ارضه ليزرعها العامل ببذره والخارج نصنان فانه باطل فان عدل واخرجت ولم تنقص فالخارج نصنان استحسانا وان نقصتها الزراعة ضمن النقصان والخارج كله له واذا اعتق العبد رجع المزارع عليه بما اداه الى مولاه ولا يرجع بذلك على الصبي بعد البلوغ ثم يأخذ العبد من المزارع نصف ما اخرجته الارض ويكون له مقدار ما غرم للمزارع فان كان فيه فضل فالفضل لمولاه فان قال المولى لا اجد نقصان الارض وارضى بنصف الخارج فله ذلك قبل عتق العبد وبعده كذا في محيط السرخسي \* وان كان البذر من جهة المأذون فانه لا تصح المزارعة اوجبت المزارعة نقصان في الارض ولم توجب واذا دفع الرجل الحر الى العبد المحجور عليه او على الصبي المحجور عليه الذي يعتل ارضا مزارعة بشرائطها فان كان البذر من قبل رب الارض وسلم العبد عن العدل فالقياس ان تكون المزارعة باطلة ويكون الخارج كله لصاحب الارض وفي الاستحسان المزارعة صحيحة ويكون الخارج بينهما على ما شرط فان كان العبد او الصبي قد مات بعد ما استحصدا الزرع فهو على وجهين اما ان ماتا حتف انفهما لا من عدل الزراعة فان صاحب الارض في العبد يضمن قيمة العبد وفي الصبي لا يضمن شيئا واذا ضمن قيمة العبد كان الخارج كله لصاحب الارض والبذر وما في الصبي الخارج بين

صاحب البذور وان اقام جميعا البينة قبلت بينته ايضا وان كان مدعى الصحة المزارع فالقول لصاحب البذور والبينة بينة المزارع كذا في الذخيرة \* هذا الذي ذكرناه اذا اختلفنا في جواز العقد وفساده واما اذا اتفقا على جواز العقد واختلفا في مقدار المشروط قال صاحب البذور للآخر شرطت لك الثلث وقال الآخر لابل شرطت لي النصف فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان وقع الاختلاف قبل الزراعة ولا بينة لهما ولا لاحدهما فانهما يتحالفان ويبدأ يمين المزارع من مشا ئخنا ر ح من قال هذا قول ابي يوسف رح الاول فاما على قول ابي يوسف رح الآخر يبدأ يمين رب الارض ومنهم من قال البداية يمين المزارع على قوله الآخر وهو قول محمد رح فاذا تحالفا فسخ القاضى العقد بينهما اذا طلبا او طلب احدهما النسخ فان قامت لاحدهما بينة بعد ما حلفا ان كان القاضي قد فسخ العقد بينهما لا يلتفت الى بينته وان لم يكن فسخ العقد بينهما قبلت بينته وايهما اقام بينة على دعواه يعني قبل التحالف قبلت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينة المزارع هذا ان اختلفا قبل الزراعة وان اختلفا بعد الزراعة ان قامت لاحدهما بينة قبلت بينته وان قامت لهما بينة قضى ببينة المزارع وان لم تكن لهما بينة لا يتحالفان هذا اذا كان البذر من جهة رب الارض واما اذا كان البذر من جهة المزارع فالمزارع في هذه الصورة ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فان اقاما البينة فالبينة بينة رب الارض وان لم تكن لهما بينة فان كان الاختلاف بعد الزراعة لا يتحالفان وان كان الاختلاف قبل الزراعة يتحالفان ويبدأ يمين رب الارض قالوا ما ذكر في الكتاب انهما يتحالفان في هذه المسئلة محمول على ما اذا قال صاحب البذور انا لا انتقض المزارعة فاما اذا قال انا انتقض المزارعة لا معنى للتحالف هذا الذي ذكرناه اذا اتفقا على صاحب البذر كذا في المحيط \* ولومات احدهما او كلاهما فاختلف ورثتهما في شرط الانصباء فالقول لورثة صاحب الارض والبينة للآخر وان اختلفوا في صاحب البذر كان القول قول المزارع ووارثه والبينة للآخر وان اختلفا في البذور في الشرط واما البينة فالبينة بينة رب الارض لانه خارج والزراع صاحب اليد كذا في محيط السرخسي \* رجل زرع ارض غيرة فلما حصدا الزرع قال صاحب الارض كنت اجيري زرعها بيزري وقال المزارع كنت اكارا وزرعت بيزري كان القول قول المزارع لانهما اتفقا على ان البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا دفع الرجل الى رجلين

ان يكون البذر من قبل المزارع فان كان هذا الاختلاف قبل الزراعة فالقول قول من يدعى الفساد سواء كان المدعى للفساد صاحب الارض او صاحب البذر ولا يتحالفان وان اختلفا قبل الزراعة ان اتاما البينة فالبينة بينة من يدعى الجواز فان كان هذا الاختلاف بعد الزراعة فالقول قول صاحب البذر سواء كان يدعى الجواز او الفساد وسواء اخرجت الارض شيئا ولم تُخرج وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الجواز الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه رب الارض ينزل منزلة المزارع في الوجه الاول فما عرفت من الاحكام في جانب المزارع ثم فهو كذلك في جانب رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر اقترعة معلومة وان ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر انه شرط النصف وزيادة عشرة فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان كان للمدعى لزيادة الاقترعة على النصف صاحب البذر وهو رب الارض فالقول قول المزارع الذي يدعى النصف سواء وقع هذا الاختلاف قبل الزراعة او بعد الزراعة وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى زيادة العشرة الاقترعة وان كان المدعى لزيادة العشرة الاقترعة من لا بذر من جهته وهو المزارع ان اختلفا قبل الزراعة فالقول قول مدعى الجواز وهو صاحب البذر وان اختلفا بعد الزراعة فالقول قول من لا بذر من جهته وهو المزارع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة من يثبت زيادة العشرة الاقترعة هذا اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا كان البذر من قبل المزارع فان المزارع في هذا الوجه ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فما عرفت من الاحكام في حق صاحب الارض فهو مثل ذلك اذا كان البذر من قبل المزارع هذا اذا ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر شرط النصف وزيادة عشرة اقترعة وان ادعى احدهما شرط النصف الا عشرة فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وانه على وجهين ايضا احدهما ان يكون الاختلاف بعد الزراعة فان اخرجت الارض شيئا والمدعى لشرط النصف من لا بذر من جهته وهو المزارع فالقول قول رب الارض وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المزارع فاما اذا لم تُخرج الارض شيئا فالقول قول صاحب البذر وهو رب الارض ايضا وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة صاحب البذر ايضا هذا اذا اختلفا بعد الزراعة فاما اذا اختلفا قبل الزراعة فهذا على وجهين ايضا اما ان كان مدعى الصحة صاحب البذر وفي هذا الوجه القول قول صاحب البذر

ولأخر مشرون قفيزا من الخارج ولرب الأرض ما بقي فزرعها فاخرجت الأرض زرعاً كثيراً  
فالثلث للذي سمي له الثلث والثلثان لصاحب الأرض ولأخر أجر مثله أخرجت الأرض شيئاً  
أولم تُخرج لان عقد المزارعة بينهما وبين الذي شرط له الثلث صحيح وبينه وبين الآخر فاسد ولكن عقده  
مع أحدهما معطوف على العقد مع الآخر بحرف العطف وليس بمشروط فيه فان اختلفا في الذي  
شرط له الثلث منهما فالقول قول رب الأرض وان أقام البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج لأحدهما  
باتفاق رب الأرض له به والآخر باثباته بالبينة ولو لم تُخرج الأرض شيئاً كان القول قول رب الأرض  
في الذي له أجر مثله منهما فان أقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب الأرض  
لان رب الأرض ببينته يثبت شرط صحة العقد بينهما وبين الآخر والآخر ينفي ذلك ببينته والبينة التي تثبت  
شرط صحة العقد تترحم ولو كان صاحب الأرض اثنين على مثل هذا الشرط دفعاه إلى واحد والبذر  
من قبل المزارع كان في جميع هذه الوجوه مثل ما بينا من حكم صاحب الأرض حين كان البذر  
من قبله لاستواءهما في المعنى كذا في المبسوط \* الباب الثالث والعشرون في زراعة الأراضي بغير عقد  
رجل دفع إلى رجل أرضاً مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذرة فزرعها ثم زرعها بعد مضي السنة بغير  
إذن صاحبها فعلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع أو بعده فلم يجز قالوا ان كانت العادة في تلك  
القرية انهم يزرعون مرة بعد أخرى من غير تجديد العقد جاز وإن الخارج بينهما على ما شرط في العقد  
فيما مضى وحكي عن الشيخ الإمام أسعيل الزاهد انه قال ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز  
وعلى المزارع ان يرفع من الخارج متدارج عمله وثيرانه وبذرة ويتصدق بالباقي كما في الغصب  
قال مشائخنا خرج كانوا يفتون بجواب الكتاب الآتي رأيت في بعض الكتب انه يجوز وهو كما لو دفع  
أرضه إلى رجل وقال دفعت إليك هذه الأرض على ما كانت مع فلان عام أول فانه يجوز فهذا أولى  
قال رضي الله عنه وعندي ان كانت الأرض معدة لدفعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم  
عند أهل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها رجل جاز استحساناً وان لم تكن الأرض معدة لدفعها مزارعة  
أولم يكن نصيب العامل من الخارج واحداً عند أهل ذلك الموضع بل كان مختلفاً فيما بينهم  
لا يجوز ويكون المزارع غاصباً وانما ينظر إلى العادة اذا لم يعلم انه زرعها غصباً فان علم انه زرعها  
غصباً بان أقوال الزارع عند الزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل ممن لا يأخذ الأرض  
مزارعة ويأثف من ذلك يكون غاصباً ويكون الخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا لو أقر بعد

ارضاً وبذراً على ان يزرعها واستهما هذه فما اخرج الله تعالى من ذلك فلاحدهما بعينه الثلث منه ولرب الارض الثلثان والآخراً على رب الارض اجرمائة درهم فهو جائز على ما اشترط الا انه استأجر احدهما ببدل معلوم للعمل مدة معلومة واستأجر الآخر بجزء من الخارج مدة معلومة وكل واحد من هذين العقدين جائز عند الانفراد فكذا عند الجمع بينهما فان اخرجت الارض زرعاً كثيراً فاختلف العاملان فقال كل واحد منهما انا صاحب الثلث فالتقول قول رب الارض وان اقام كل واحد منهما البينة انه صاحب الثلث اخذ الذي اقر له رب الارض الثلث باقراره واخذ الآخر الثلث ببينته ولا شيء له من الاجر لان من ضرورة استحقاقه ثلث الخارج انتفاء الاجر الذي اقر له رب الارض ولولم تُخرج الارض شيئاً فقال كل واحد منهما انا صاحب الاجر فالتقول قول رب الارض وان اقاما البينة فلكل واحد منهما على رب الارض مائة درهم لاحدهما باقرار رب الارض له وللآخر بانيته بالبينة ولا يلتفت الى ينة رب الارض في هذا الوجه ولا في الوجه الاول مع بينتهما ولو كان دفع الارض اليهما على ان يزرعها يبذرها على ان ما اخرج منه فلاحدهما بعينه نصفه ولرب الارض عليه اجرمائة درهم والآخراً ثلث الزرع ولرب الارض سدس الزرع فهذا جائز لانه اجر الارض منهما نصفها من احدهما بمائة درهم ونصفها من الآخر بثلث ما يخرج من ذلك النصف وكل واحد من هذين العقدين صحيح عند الانفراد فان زرعا فلم تُخرج الارض شيئاً فقال كل واحد منهما لرب الارض انا شرطت لك سدس الزرع فالتقول قول كل واحد منهما فيما زعم انه شرط له وان اقاما البينة اخذ ببينة رب الارض ولو اخرجت زرعاً كثيراً فادعى كل واحد منهما انه هو الذي شرط له الاجر وادعى صاحب الارض على احدهما الاجر وعلى الآخر سدس الزرع فانه يأخذ الاجر من الذي ادعاه عليه لتصادقهما على ذلك وفي حق الآخر رب الارض يدعي عليه استحقاق بعض الخارج وهو منكر فالتقول قوله ويقال لرب الارض اقم البينة على السدس الذي ادعته عليه وان اقاما البينة اخذ ببينة رب الارض ولو دفع رجلان الى رجل ارضاً على ان يزرعها يبذرها وعمله فما اخرج منه فثلثاه للعامل والثلث لاحد صاحبي الارض بعينه والآخراً مائة درهم اجرنصيبه فهو جائز فان اخرجت زرعاً كثيراً فادعى كل واحد من صاحبي الارض انه صاحب الثلث فالتقول قول المزارع فان اقام كل واحد من صاحبي الارض البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج ولا يلتفت الى بينة المزارع مع بينتهما دفع الرجل الى رجلين ارضاً وبذراً على ان لاحدهما بعينه ثلث الخارج



فان كان رب الارض اجاز صنعته ذلك كان الخارج بينهما والمسئلة كانت واقعة الفتوى واذا امتلأ الآجر فدفع المستأجر بذرا الى ورثة الآجر وقال ازرعوا في هذه الارض فزرعوا فالخارج لمن يكون هذه المسئلة كانت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوبة ان الخارج يكون لورثة الآجر لان العقد قد انفسخ بموت الآجر فيكون هذا افراضا منه للبذر لورثة الآجر اذ ليس في قول المستأجر ما يدل على اشتراط شيء من الخارج لنفسه من قوله ازرعوها لي اولى يكون الخارج بينهما والمستأجر على ورثة الآجر مثل ذلك البذر هكذا في المحيط \*  
سئل قاضي بديع الدين رح دفعت ضبعة ابنها البالغ معاملة وكان الابن بجي ويذهب قال لا يكون رضي سئل ايضا اعطى المستأجر الآجر ضيعته معاملة سنة بالف من من العنب القلانسى قال لا يجوز كذا في التاتارخانية \* استأجر ارضا سنة او سنتين باجرة معلومة ثم دفعها الى الآجر مزارعة ان كان البذر من جانب المستأجر بجوز وان كان من جانب الآجر لا يجوز هكذا ذكر الحاكم احمد السمرقندي في شروطه في مسائل المزارعة وذكر ابن رستم في نوادره هذه المسئلة وجعل هذا قول محمد رح الاول اما على قوله الآجر لا يجوز دفع الارض الى الآجر مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر او من قبل المؤجر كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتابة ولو سقى ارضه او كرمه بماء حرام او نجس يطيب له ما خرج كدن علف حمارة بعلف غيره فمأخذ من الكراء يطيب له كذا في التاتارخانية \* استأجر من رجل ارضا ثم دفعها الى امرأة الآجر والى ابن الآجر مزارعة وشرط البذر على المزارع والابن في عيال الاب فزرعها الاب وهو الآجر فان زرعهما بطريق الاعانة للابن بان كان اقرض البذر للابن فالغلة بين الابن والمستأجر على الشرط وان زرعهما لنفسه بان لم يقرض البذر للابن فالغلة كلها للآجر وهو المزارع كذا في المحيط \* ولو استأجر رجل ارضا من امرأة وقبضها ثم دفعها الى زوجها مزارعة او معاملة او مقاطعة كان جائزا كذا في التاتارخانية \* واذا مات الرجل وترك اولاداً صغاراً وكباراً وامراً والاولاد الكبار من هذه المرأة او من امرأة اخرى لهذا الميت فعمل الاولاد الكبار عمل الحررة فزرعوا في ارض مشتركة او في ارض الغير بطريق الكديورين كما هو المعتاد بين الناس وهؤلاء الاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد احوالهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة فهذه الغلات تكون مشتركة بين المرأة والاولاد او تكون خاصة للمزارعين فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباين ان كانوا كباراً او باذن الوصي ان كان البايقون صغاراً كانت الغلات كلها على الشركة وان زرعوا

مازرع وقال زرعتها غصبا كان القول قوله لانه ينكر استحقاق شيء من الخارج لغيره كذا في فتاوى قاضيخان \* ورأيت في بعض الفتاوى (زمین ها که در ديه هاست يا رقف يا ملک وعادت آن موضع آنست که هر کرا باید بدین زمینها کشاورزي کند و از متولي اوقاف دستوري نمیخواهد و آن مالک ني و متولي مالکان ایشانرا منع ني کنند و کارندکان بوقت ادراک غله حصه دهقاني بدهند و منع ني کنند اگر در چنین زمینها کسی کشاورزي کند بي آنکه از خداوند يا از متولي بدزاريه گیرد این کشتن وي بوجه مزارعه باشد اما اگر موضعی باشد که هرائنه بدستور خداوند کار کنند و اگر کسی ببدستور خداوند کار کند خداوند او را منع کند یا خداوند کار خود کار و گاهی بکد یوری دهد چون کسی ببدستور خداوند کارد یا ببدستور متولي در وقف بر مزارعه حمل کنیم و در ملک ني) کذا في المحيط \*

اكار رفع الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تئاثرت فنبت وادرك فهو بين الاكار وصاحب الارض على ما كان قدر نصيبهما من الخارج لانه نبت ببذر مشترك بينهما فينبغي للاكار ان يتصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارض سقاء وثام عليه حتى نبت كان له ذلك لانه لما سقاء فقد استملكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان عليه ضماؤها والا فلا وان كان سقاء اجنبی تطوعا كان النابت بين الاكار وصاحب الارض كذا في فتاوى قاضيخان \* نبتت شجرة اوزرع في ارض انسان من غير ان يزرعها اذ فهو لصاحب الارض لانه متولد من ارضه فيكون جزء من الارض فيكون لصاحب الارض كذا في المحيط \*

الباب الرابع والعشرون في المتفرقات ولودفع ارضا وبذرا على ان يزرعها سنة هذه على ان مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فصارقصيلا فاراد ان يتصله ويبيعه فحصاد التصيلا وبيعه عليهما ويستوي ان كان البذر من قبل رب الارض او المزارع ولو استحصدا الزرع فمنعهم السلطان من حصادة اما ظلمنا او لمصلحة رأي في ذلك اوليستوفي منهم الخراج فالحنظ عليهما كذا في المبسوط في باب ما يفسد المزارعة \* واذا كانت الارض رهنا في يد رجل فاراد آخر ان يأخذها مزارعة من الراهن ينبغي ان يأخذها مزارعة من الراهن باذن المرتهن واذا دفع الرجل ارضه مزارعة سنة وستين والبذر من قبل رب الارض ثم اراد رب الارض ان يخرج الارض من يد المزارع فقال للمزارع ازرعها ببذرک او ترکها علي فقال المزارع اعطني اجر مثل عملي فقال رب الارض بل اعطيك فاراد رب الارض ان يزرعها بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب وزرع الارض ثم ادرك الزرع فان كان

الى موضع آخر والخارج بينهما فهذا على وجهين أحدهما ان يعين موضع التحويل بان يقول على ان يحول في هذه الارض الاخرى او قال على ان يحول في هذا الجانب الآخر من هذه الارض وفي هذا الوجه فسد العقد سواء كان البذر من قبل المزارع او من قبل رب الارض واما اذا لم يعين موضع التحويل فالتباس ان لا يجوز العقد وفي الاستحسان يجوز وعلى هذا كل ما يحول وفي بعض الفتاوى نحو شجرة الهاذنجان وغيرها دفع رجل الى آخر ارضا خرابا ليعمرها المزارع ويزرعها العامل مع صاحب الارض ببذرها ثلث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة الارض على العامل ففسد العقد فان زرعها صاحب الارض والعامل ببذرها ستة فلصاحب الارض ان يأخذ الارض ويكون الزرع بينهما على قدر بذرها وللعامل على صاحب الارض فيما عدل من عمارة الارض اجر عمله وصاحب الارض على العامل اجر مثل قدر الارض الذي اشتغل ببذر المزارع كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل ابو التماس عن زرع ارضا على شط جيمحون وبلغ الزرع فجاء قوم وزعموا ان الارض لهم قال اما الزرع فلصاحب البذر واما رقبة الارض المزروعة فان اثبت النوم كان لهم والا فلا من احياء كذا في الحاوي \* للفتاوى مسنة بين ارضين احدهما ارف من الآخر وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارسها قال شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة ولا تحتاج في امساك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كانت الاشجار له ما لم يقيم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنة كانت المسنة وما عليها من الاشجار بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يصدق احدهما ان ذلك له خاصة الابينة ولكل واحد منهما على صاحبه اليمين كذا في التاتارخانية \* ولو ان رجلين اخذا ارضا مزارعة على ان يزرعاها ببذر صاحب الارض على ان الخارج بينهما اثلاثا الثلث لصاحب الارض ولكل واحد من الرجلين الثلث وبذر فلم يحصل شيء من الزرع لآفة اصابته فقال احدهما لا تعمل فيه الخريف فيعمل احدهما بغير علم صاحبه وحصل الربيع هل لصاحبه في الربيع الخريف شيء لاجل عمله في هذه الارض فيما مضى فقال لا لكن لو طلب رضاه بشيء كان ذلك افضل والاصل في هذه المسائل ان العمل لا يتقوم الا بالعقد فلا يستحق بمجرد العمل بدون العقد لكن محمدا رح ذكر في كتاب المزارعة في مثل هذا انه يطلب رضى العامل كذا في الذخيرة \* سئل عن محدود

من بذروا أنفسهم كانت الغلات للمزارعين وان زرعوا من بذور مشترك بغير اذنهم او بغير اذن الوصي فالغلات للمزارعين لانهم صاروا غصبة ومن غصب بذرا وزرع كانت الغلة له كذا في المحيط \*  
 رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان لا يمنعه قوائم القطن عن الزراعة فالمزارعة جائزة وان كان يمنع فالمزارعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز وان سكت من ذلك لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* دفع ارضا الى رجل مزارعة بشرائطها فزرع الرجل الارض وادركت الغلة فجاء رجل وقال اني اشتريت هذه الارض من فلان غير الذي دفع اليك الارض وكانت الارض ملكه فنصف الغلة لي فاخذ نصف الغلة ثم جاء الدافع فان صدق المدعي فيداني رالم بخاصم المزارع فلا شيء له وان كذبه وخاصم المزارع فان كان الرجل المدعي اخذ نصف الغلة تغلبا فللدافع ان يشارك المزارع في النصف الآخر لان ما هلك من المال المشترك يهاك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ثم يرجعان على المدعي بما اخذان وجداه وان كان المزارع دفع النصف اليه من غير تغلب منه عن اختياره كان للدافع ان يأخذ النصف الباقي من المزارع ولو كان المدعي حين ما اخذ نصف الغلة قال للمزارع خذ هذه الارض مني مزارعة فاخذها تصح هذه المزارعة وهل تنسخ المزارعة الاولى ان لم يكن البذر من قبل المزارع لا يصح هذا ولا ينسخ ذلك وان كان البذر من قبل المزارع حتى يكون له ولاية الفسخ مع هذا ينبغي ان لا ينسخ هنا بخلاف ما اذا فسخ ابتداء كذا في الذخيرة \* اذا دفع الرجل كرمه الى رجل معاملة فلم يعمل الرجل في الكرم عملا لا يستحق شيئا من ثمار الكرم وكذا اذا عمل عملا الا انه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا لان الحفظ من جملة العمل ايضا في حق العامل فاما المزارع اذا لم يعمل في الزراعة نحو التشذيب والسقي حتى انتقص النورع هل يستحق شيئا من الخارج فتيل الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة يستحق بخلاف العامل اذا لم يعمل في الكرم حتى اجتنبت الثمرة او فسدت حيث لا يستحق شيئا فاما اذا كان البذر من جهة رب الارض ينبغي ان لا يستحق شيئا لان الخارج ليس نداء ملكه كذا في المحيط \* دفع الارض مزارعة سنة فحصد الزرع قبل تمام السنة انتقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا تكفي لزراعة شيء آخر كذا في التاتارخانية \* واذا دفع الى رجل ارضا ليغرسها النواة على ان يحول من موضعه

وعند ابي يوسف رح الخارج بينهما على الشرطان قتلا او اسلدا ولحقا بدار الحرب او ماتا وكذلك قول ابي حنيفة رح في مزارعة المرتدة ومعاملتها كذا في المبسوط \* ويجوز عقد المزارعة بين المسلم والحربي في دار الاسلام او في دار الحرب وكذا بين الحريين او مسلمين في دار الحرب سواء دخلا بامان او اسلدا في دار الحرب ولما ظهر على الدار فاراضهم في واما الخارج فما كان حصته الحربي يكون فيئا وما كان للمسلم لا يكون فيئا ولو ترك الامام اراضهم عليهم ومن عليهم او اسلموا فالمعاملات بينهم مقررة على حالها لا معاملة تفسد بين المسلمين و لو شرط مسلم للحربي عشرة افقرة من الخارج صح في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح لا يصح ولو كانا مسلمين في دار الحرب صح عند ابي حنيفة رح خلافا لهذا كذا في التاتارخانية \* اذا دفع ارضه مزارعة فاسدة فسكرب الزارع وحفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل المزارع كذا في السراجية \* ذكر في مجموع النوازل انكار طلب من الدهقان ان يعطيه الارض مزارعة بالربع فقال الدهقان ان زرعتها على ان يكون الثلث لي فافعل والا فلا فلما زرع وحصد اخذنا ذكران الثلث للدّهقان والباقي للعامل وفيه ايضا زرع بين اثنين غاب احدهما فحصد الآخر كان متبرعا كذا في المحيط \*



### كتاب المعاملة

وفيه بابان الباب الاول في تفسيرها وشرائطها واحكامها اما تفسيرها فهي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج مع سائر شرائط جوازها واما شرائطها فمنها ان يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عند من لا يعقل واما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية ومنها ان لا يكونا مرتدين في قول ابي حنيفة رح على قياس قول من اجاز المعاملة حتى لو كان احدهما مرتدا وقعت المعاملة ان كان المرتد هو الدافع فان اسلم فالخارج بينهما على الشرط وان قتل او مات او لحق بدار الحرب فالخارج كله للدافع لانه بماء ملكه ولا يخرج المثل اذا عمل وعندهما الخارج بين العامل المسلم وبين ورثة الدافع على الشرط في الحالتين كما اذا ماتا مسلمين وان كان المرتد هو العامل فان اسلم فالخارج بينهما على الشرط بالاجماع هذا اذا كانت المعاملة بين مسلم ومرتدا وما اذا كانت بين مسلمين ثم ارتدا او ارتدا احدهما فالخارج على الشرط ويجوز

عقد عليه بيع الوفاء فوقع التقابض عن المتعاقدين في البدلين وزرع فيه المشتري سنين واخذ الغلة فخرجه على من قتال على البائع ان نقص الارض بالزراعة قيل فان لم يطالبه البائع بضمان نقصان هل يلزمه الخراج ايضا قال نعم (خر من كوفتن) بنصف التبن لا يجوز لانه في معنى قفيز الطحان وذكر في مسئلة نسج الثوب بالثلث والربع ان مشائخ بلخ رحمهم الله اخذوا بالجواز لتعامل الناس و مشائخ بخارا راح اخذوا بجواب الكتاب انه لا يجوز لانه في معنى قفيز الطحان وعلى هذا (بنه چیدن وارزن كوفتن وگندم درویدن) كذلك التاتارخانية \* واذا دفع المرتد ارضه وبذره الى رجل مزارعة بالنصف فعمل على ذلك وخرج الزرع فان اسلم فهو على ما اشترطوا وان قتل على رده فخرج للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الارض للدافع في قياس قول ابي حنيفة رح على قول من اجاز المزارعة اخرجت الارض شيئا ولم تُخرج على قولها هذه المزارعة صحيحة والخارج بينهما على الشرط وان كان البذر على العامل وقتل المرتد على رده فان كان في الارض نقصان غرم العامل نقصان الارض والزرع كله له وان لم يكن في الارض نقصان فالقياس ان يكون الخارج له ولا شيء عليه وفي الاستحسان يكون الخارج على الشرط بين العامل وورثة المرتد وهذا القياس والاستحسان على قول ابي حنيفة رح واما عندهما فالمزارعة صحيحة وان كان المرتد هو المزارع والبذر منه فخرج له ولا شيء لرب الارض اذا قتل المرتد في قول ابي حنيفة رح وان كان البذر من قبل الدافع فخرج على الشرط في قولهم جميعا واوكانا جميعا مرتدين والبذر من الدافع فخرج للعامل وعليه غرم البذر ونقصان الارض لان العامل صار كالغاصب الارض والبذر حين لم يصح امر الدافع اياه بالمزارعة ولو اسلما واسلم صاحب البذر كان الخارج بينهما على الشرط كما لو كان مسلما عند العقد وان كان البذر من العامل وقد قتل على الردة كان الخارج له وعليه نقصان الارض لان اذن الدافع في عمل الزراعة غير صحيح في حق الورثة وان لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب الارض وكذلك اذا اسلم رب الارض فهو بمنزلة ما لو كان مسلما في الابتداء وان اسلما واسلم المزارع وقتل الآخر على الردة ضمن المزارع نقصان الارض لورثة المقتول على الردة لان امره اياه بالزراعة غير صحيح في حق الورثة وان لم ينتصها شيء فالقياس فيه ان الخارج للمزارع ولا شيء لرب الارض ولا لورثته وفي الاستحسان الخارج بينهما على الشرط

منهما ومنها ان هذا العقد لازم من الجانبين حتى لا يملك احدهما الامتناع والفسخ من غير رضا صاحبه الا من عذر ومنها ولاية الجبر على العمل الا من عذر ومنها جواز الزيادة على الشرط والخط عنه والاصل فيه ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا والخط جائز في الموضعين فاذا دفع نخلا بالنصف معاملة فخرج الثمر فان لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما ايهما كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الارض ولا تجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئا ومنها ان العامل لا يملك ان يدفع اليه غيره معاملة الا اذا قال له رب الارض اعديل برأيك واما حكم المعاملة الناسدة فانواع منها ان لا يجبر العامل على العمل ومنها ان الخارج كله لصاحب الملك ولا يتصدق بشيء منه ومنها ان وجوب اجر المثل لا يجب على الخارج بل يجب وان لم يُخرج الشجر شيئا ومنها ان اجر المثل فيها يجب مقدرا بالمسمى لا يتجاوز عنه عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يجب تمامه اذا اختلف اذا كان حصته كل واحد منهما مسماة في العقد فان لم تكن مسماة في العقد يجب اجر المثل تاما بلا خلاف واما المعاني التي هي عذر في فسخها فمِنْهَا ان يكون العامل سارقا معروفا بالسرقه فيخاف على الثمرة واما التي تنسخ به المعاملة فالاقالة وانقضاء المدة وموت المتعاقدين هكذا في البدائع \* وتنسخ بمرض العامل اذا كان يضعنه عن العدل ولو اراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في الصحيح هكذا في التبيين \* الباب الثاني في المنفقات المعاملة في الاشجار والكروم بجزء من الثمرة فاسدة عند ابي حنيفة رح وعندهما جائزة اذا كرمدة معلومة وسمى جزء مشاعا والتوى على انه يجوز وان لم يبين المدة كذا في السراجية \* ونجوز المساقاة في الرطب واصول الباذنجان هكذا في السراج الوهاج \* ولو دفع اليه آخر نخلا او شجرا او كرما معاملة اشهر معلومة يعلم يقينا ان النخل والشجر والكرم لا تخرج ثمرة في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة فان كانت مدة قد تخرج الثمر وقد لا تخرج فالمعاملة موقوفة فان اخرجت الثمرة في المدة المضروبة صححت المعاملة وان لم تُخرج فسدت وهذا اذا اخرجت في المدة المضروبة ما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه بمنزلة وان لم تُخرج النخيل شيئا في المدة المضروبة ينظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم تخرج في تلك السنة لعل حدث بها فالمعاملة جائزة كذا في الخلاصة \* ولو دفع ارضا معاملة خمسمائة سنة لا تجوز وان شرط مائة سنة

معاملة المرتدة دفعا واحدا بالاجماع ومنها ان يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمر معاملة مما يزيد ثمرته بالعمل فان كان المدفوع نخلا فيه طلع او بسر قد احمر او اخضر الا انه لم يتناه عظمه جازت المعاملة وان كان قد تنهى عظمه الا انه لم يرطب فالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب النخل ومنها ان يكون الخارج لهما فلو شرط ان يكون لاحدهما فسد ومنها ان تكون حصة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاعا معلوم القدر ومنها التسليم الى العامل وهو التولية حتى لو شرط العمل عليهما فسد فاما بيان المدة ليس بشرط اجواز المعاملة استحسانا ويقع على اول ثمرة تخرج في اول السنة لتعامل الناس في ذلك من غير بيان المدة ولو دفع ارضا ليزرع فيها الرطاب او دفع ارضا فيها اصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء نباته ولا لانهاء جذه وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز ويتبع على الجذة الاولى كما في الشجر المثمر واما الشرائط المفسدة فانواع منها كون الخارج كله لاحدهما ومنها ان يكون لاحدهما فخران مسماة منها شرط العدل على صاحب الارض ومنها شرط الحمل والحفظ بعد التسدة ومنها شرط الجذاذ والقطاف على العامل بلا خلاف ومنها شرط عدل تبقى منفعتة بعد انتضاء المعاملة نحو التسرقين ونصب العريش وغرس الاشجار وتقليم الارض وما اشبه ذلك لانه لا يقتضيه العقد وما هو من ضرورات العقود عليه ومقاصده ومنها شركة العامل فيما يعمل حتى ان النخل لو كان بين الرجلين فدفعه احدهما الى صاحبه معاملة مدة معلومة على ان الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه له وثلثه للشريك الساكت فالمعاملة فاسدة والخارج بينهما على قدر الملك والاجر للعامل على شريكه ولو شرط ان يكون الخارج لهما على قدر ملكهما جازت المعاملة ولو امر الشريك الساكت الشريك العامل ان يشتري ما يلحق به النخل فاشتراه رجع عليه بنصف ثمنه وجازت المعاملة سواء كان العامل واحدا او اكثر حتى لو دفع نخلا الى رجلين معاملة بالثلث جاز وسواء سوى بينهما في الاستحقاق او جعل لاحدهما فضلا اما حكم المعاملة الصحيحة فانواع منها ان كل ما كان من عمل المعاملة مما يحتاج اليه الشجر والكرم والرطاب واصول الباذنجان من السقي واصلاح النهر والحفظ وتقليم النخيل فعلى العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم والارض من السرقين وتقليم الارض التي فيها الكرم والشجر والرطاب ونصب العريش ونحو ذلك على قدر حقهما وكذلك الجذاذ والتطاف ومنها ان يكون الخارج بينهما على الشرط ومنها انه اذا لم يخرج الشجر شيئا لاشي لو احد



يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الارض وان كان يعلم ان السقي يؤثر في تحصيل الخارج اما اصلا او جودة فالمعاملة فاسدة وان كان لا يدري ان السقي هل يؤثر في الخارج او لا يؤثر فالمعاملة فاسدة ايضا واذا شرط رب الارض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا او ما لو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء واذا شرط الحفظ على رب النخيل ان كان النخيل في مكان لا يحتاج فيه الى الحفظ بان كان في حائط والحائط حصين فالجواب فيه الجواب في اشتراط السقي على رب الارض اذا كان السقي لا يؤثر في الخارج اصلا كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل نخيلا معاملة على ان الخارج بينهما نصنان وعلى ان يستأجر العامل فلا يعدل بمائة درهم كان هذا فاسدا بخلاف ما اذا قال على ان يستأجر العامل اجيرا ولم يعين الاجير كذا في الذخيرة \* نخيل بين رجلين دفعاه الى رجل سنه هذه يقوم عليه فما خرج فنصفه للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب احدهما وثلثه من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي النخيل ثلثاه للذي شرط الثلث من نصيبه وثلثه لآخر جاز ولو شرطا ثلثي الباقي لشارط الثلثين من نصيبه فالمعاملة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* واذا كان النخيل بين رجلين دفعاه الى رجل معاملة مدة معلومة على ان نصف الخارج للعامل والنصف الآخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز وانه ظاهر ولو شرط ان نصف الخارج لاحد صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شيء والنصف الآخر بين صاحب النخيل الآخر والعامل نصفان او على الثلثة فهذا فاسد كذا في المحيط \* ولو اشترطوا ان للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب احدهما وثلثاه من نصيب الآخر على ان النصف الباقي بين صاحبي النخيل نصفان فهو فاسد كذا في المبسوط \* دفع رجل نخله الى رجلين يقومان عليه على ان لا احدهما بعينه نصف الخارج والآخر سدسه ولرب النخيل ثلثه جاز لانه استأجر احدهما بنصف الخارج والآخر بسدسه كذلك لو شرط لاحد العاملين مائة درهم على رب النخيل وللآخر الثلث ولرب النخيل الثلثان جاز لانه استأجرهما ببديلين مختلفين وذلك جائز حالة الانفراد ولو شرطوا لرب النخيل الثلث ولا احد العاملين بعينه الثلثان وللآخر على صاحب الثلثين اجر مائة درهم كان فاسدا لانه شرط ما لا يقتضيه العتد لان المعاملة تقتضي ان يكون اجر العاملين على صاحب النخيل كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز واذا دفع الرجل الى رجل نخيلا معاملة على ان يعدل فيكون النخيل والخارج بينهما نصفين كانت المعاملة فاسدة

وهو ابن عشرين سنة جازوان كان اكثر من عشرين لم يجر كذا في التاتارخانية \* واذا دفع نخيلا  
معاملة على ان تكون النخيل مع الثمر بينهما نصفين ان كان النخيل في حد النماء والزيادة فالمعاملة  
في حق النخيل والثمار جائزة وان خرجت من حد النماء والزيادة فالمعاملة فاسدة وانما يعرف  
خروج الاشجار عن حد النماء والزيادة اذا بلغت واثمرت هكذا في الذخيرة \* رجل دفع الى  
رجل كرمًا معاملة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لولم يحفظ يذهب  
ثمرتها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا للنماء والزيادة وان كان بحال لا يذهب  
ثمرتها قبل الادراك لولم يحفظ لا تجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك  
الثمار ولودفع شجر الجوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل جاز دفعها  
معاملة وللعامل حصة منها لانه يحتاج الى السقي او الحفظ حتى لولم يحتج الى احد ههنا لا يجوز  
كذا في فتاوى فاضل خان \* وفي مختصر خواهرزاده رجل دفع نخلا الى رجلين معاملة على ان  
لاحدهما السدس والآخر النصف ورب النخيل الثلث فهو جائز كذا في التاتارخانية \* واذا دفع  
الرجل نخيلا معاملة الى رجلين على ان يلحقاه بتلقيح من عندهما على ان الخارج بينهما اثلاثا  
فهذا جائز ولو شرطوا ان لصاحب النخيل الثلث ولاحد العاملين بعينه الثلثان وللآخر مائة  
على العامل الذي شرط له الثلثان فهذا فاسد واذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب النخيل  
وللعامل الآخر على العامل الذي شرط له الثلثان اجر مثل عمله الا انه لم يجاوز به المسمى ثم يرجع  
العامل الذي شرط له الثلثان على رب النخيل باجر مثل عمله و باجر مثل عمل الآخر بالغة  
ما بلغت واذا شرط رب النخيل بعض اعمال المعاملة على العامل وسكت عن الباقي بان سكت  
من ذكر السقي مثلا فان كان المسكوت عنه شيئا لا بد منه لتحصيل الخارج بان كان الثمر لا يخرج  
اصلا بدون السقي او يخرج بدون السقي شيء لا يرغب فيه من مثل هذا النخيل او يخرج شيء  
مرغوب الا انه يبيس بدون السقي وفي هذه الوجوه المعاملة فاسدة واما اذا كان المسكوت عنه  
لا يؤثر في الخارج اصلا او يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للحال او كان لا يدري في الحال انه  
هل يؤثر في زيادة الجودة ولا يؤثر فالمعاملة جائزة فان شرط رب النخيل السقي على نفسه فان كان  
يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عدل رب الارض وان كان  
يعلم

على الدافع باجر مثل عمله والأفلا كذا في التاتار خانية \* رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة باجر مسمى ثم ان صاحب الارض اخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل النبروز حتى يرفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت خروج الثمار كان له ذلك لان الغارس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا قال رضي الله عنه وعندي ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مسانهة لا يجبر المستأجر على قلع الاشجار ان ابى كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الى ابن له ارضا ليغرس فيها علموا ان الخارج بينهما نصان ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع وخلف الابن المدفوع اليه وورثة سواه فاراد بقية الورثة ان يكلف الابن المدفوع اليه قلع الاشجار كلها ليقسموا الارض قال ان كانت الارض تحتل القسمة قسمت بينهم فما اصاب حصة الغارس فذلك له مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية ارضه ان لم يجرب بينهم صلح وان كانت الارض لا تحتل القسمة يكلف بقلع الكل الا اذا جرى بينهم صلح واذا دفع ارضا الى رجل على ان يغرس فيها اغراسا على ان الخارج بينهما نصان وانتصت المدة بخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعها كذا في المحيط \* اكار غرس في ارض الدافع بامرة فان كانت الثالثة للدافع فالاشجار له وان قال للآثار اغرسها لي فكذلك وللآثار قيمة الثالثة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك قلعها ولو قال اغرسها على ان الغراس ايضا فجاز كذا في الوجيز للكردي \* رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها ودفع اليه الثالثة فغرس فقال صاحب الارض انا دفعت الثالثة والاشجار لي وقال الغارس قد سرفت تلك الثالثة وانا غرست بثالثه من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها اليه قول الغارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل دفع ارضه الى آخر ليتخذ كروما فكل ذلك لصاحب الارض وللغارس قيمة ما اخذه واجرة ما عمل كذا في جواهر الفتاوى \* واذا دفع الرجل كرومه الى غيره معاملة وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الادراك بطلب الشركة ان كان رده على صاحبها بعد ما خرجت الثمرة والغنب وصار بحال لو قطعت كان لها قيمته لا تبطل شركته وهو الشريك على الشرط المتقدم وان كان رده قبل خروج الثمرة او بعد

فرق بين هذا وبين ما اذا دفع الرجل الى غيره ارضا فيها زرع قد صار بقلا على ان يقوم عليه ويسقيه حتى يستحصد فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في التاتارخانية \*  
 واذا دفع الرجل الى آخر ارضا بيضاء ليغرس فيها اغراسا على ان الاغراس والثمار بينهما فهو جائز وان شرط ان تكون الاغراس لاحد هما والثمار لاحد هما لا يجوز لان هذا الشرط قاطع للشركة فانه عسى لا يثمر النخيل في تلك المدة فصاحب الفرع لا يصيبه شيء وان شرط ان يكون الثمر بينهما نصفين والاغراس خاصة لاحد هما بعينه فان شرط الاغراس لصاحب الاغراس فذلك جائز وان شرط الاغراس لمن لم تكن الاغراس من جهته فذلك فاسد والقياس ان لا يجوز في الوجهين جميعا وهورواية عن ابي يوسف رح في النوادر وان شرط ان تكون الثمار بينهما وسكتا عن الاغراس فالاغراس لمن كانت الاغراس من جهته كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى غيره ارضا بيضاء سنين مسماة على ان يغرسها نخلا او شجرا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من شجرا ونخل او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان الارض بينهما نصفان فهذا فاسد واذا فسدت هذه المعاملة وقبض العامل الارض على هذا وغرسها نخلا او شجرا او كرما فاخرجت ثمرها كثيرا فجميع النخل والشجر والكرم لرب الارض وعلى رب الارض قيمة الاغراس للغراس واجرم مثل عمله وكذلك لو لم يشترط له رب الارض شيئا من الارض ولكن قال له اغرسها شجرا او نخلا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وعلى ان لك علي مائة درهم او كرحنطة ونصف ارض اخرى بعينها سوى الارض التي غرس فيها فهذا كله فاسد كذا في المحيط \* ولو كان الغرس من عند رب الارض واشترط ان ما اخرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى ان للعامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد واذا عمل على هذا فالتخرج بينهما نصفان ولو كان الغرس من قبل العامل وقد اشترط ان الخارج بينهما نصفان على ان لرب الارض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه ولو كان الغرس والبذر من رب الارض والمسئلة بحالها كان فاسدا ايضا والخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه وقيمة غرسه وبذر مثل بذرة على المزارع وكذلك لو شرط له الغراس مكان المائة حنطة او شيئا من الحيوان بعينه او بغيره فالحال في المعنى الذي يفسد به العقد سواء كذا في المبسوط \* وفي الفتاوى العتائية ولو دفع النخيل معاملة بعد خروج الثمر فان كان يزيد بعمله الثمر حتى صار شريكا فيه جاز فان استحق رجوع

الدافع واهل دارة يدخلون الكرم كل يوم فيأكلون منه ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا فان اكل اهل دار الدافع او حملوا بغير اذن الدافع فالضمان عليهم دون الدافع كالاجنبي وان اخذوا باذنه وهم ممن تجب عليه نفقتهم فهو ضامن نصيب العامل كما لو قبض هو بنفسه ودفع اليهم وان لم يكونوا ممن تجب عليه نفقتهم لاضمان عليه لان اكثر ما فيه انه دل على اتلاف مال الغير وهناك لا يضمن كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا دفع الى رجل فخلاله معاملة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما اخرج الله تعالى في شيء منه فهو بينهما نصفان فقام عليه ولقحه حتى صار بسرا اخضر ثم مات صاحب الارض فقد انتقضت المعاملة بينهما في التماس وكان البسرين ورثة صاحب الارض وبين العامل نصفين لان صاحب الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدراهم انتقضت الاجارة بموت احدهما ايهما مات فذلك اذا استأجره ببعض الخارج ثم انتقضها بموت احدهما بنزلة اتفقا عليها على نقضه في حيوتها ولو انتقضا والخارج بسركان بينهما نصفين ولكنه استحسنتا للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر وان كره ذلك الورثة لان في انتقاض العقد بموت رب الارض اضرار بالعامل وابطالا لما كان مستحقا له بعقد المعاملة وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد يكلف الجذان قبل الادراك وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر بجوز ابقاءه والدفع الضرر وكما يجوز ان يعتد العقد ابتداء لدفع الضرر بجوز ابقاءه لدفع الضرر بالطريق الاولى وان قال العامل انا آخذ نصف البسر له ذلك لان ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا رضي بالتزام الضرر انتقض العقد بموت رب الارض الا انه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الارض فيثبت الخيار للورثة فان شاءوا صرموا البسر فقسموه نصفين وان شاءوا اعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاءوا انتقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر ولو كان مات العامل فالورثة ان يقوموا عليه وان كرهه صاحب الارض لانهم فائضون مقامه وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان لصاحب الارض من الخيار مثل ما وصفنا للورثة في الوجه الاول ولو ماتا جميعا كان الخيار في القيام عليه او تركه الى ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب توريث الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيما هو حق مستحق له وهو ترك الثمار على النخيل الى وقت الادراك

خروجها ولكن في وقت لو قطعت لم يكن لها قيمة فلا شركة فيها كذا في الذخيرة \* ولودفع الى رجل رطبة قد انتهت جذاذا على ان يقوم عليه العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على ان مارزق الله تعالى من بذرها فهو بينهما جازا استحسانا وان لم يسميا وقتالا ان ادراك البذر له وقت معلوم والبذر بينهما والرطبة لصاحبها ولو اشترط ان تكون الرطبة بينهما نصفين فسدت المعاملة كذا في الظهيرية \* ولودفع الى رجل غراس شجر او كرم او نخل قد علق في الارض ولم تبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقم نخله فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان فهذه معاملة فاسدة الا ان يسمي سنين معلومة لانه لا يدري في كم تحمل النخل والشجر والكرم والاشجار تتفاوت في ذلك لتفاوت مواضعها من الارض بالقوة والضعف فان بينامدة معلومة صار مقدار المعتقد عليه من عمل العامل معلوما فيجوز وان لم يبين ذلك لا يجوز كذا في المبسوط \* واذا دفع النخل معاملة واراد العامل ان يصنع الوصل على الاشجار فاصل القضيب على الدافع ثم العدل في الوصل من ضرب آلة الشق حتى ينشق الشجر فيدخل قضيب الوصل في الشق وما شبه ذلك الى ان يتم الوصل على العامل وعلى هذا القضيب الذي يتخذ منه الغرس على صاحب الكرم والعمل ليصير غرسا على العامل وكذا الدائم على صاحب الكرم ونصبها في الكرم على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* حراث غرس اشجار في ارض بغير امر صاحب الارض فلما كبرت الاشجار اختصا فيها فان كان رب الارض مقربا بالاشجار غرسها الحراث من ارض نفسه فهي للحراث لكن لا يطيب له ديانة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان غرس بغير امره وان كان غرس بامر من غير شرط شركة يطيب له كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل دفع الى رجل ثالة ليغرسها على حافة نهر لا هل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عيالي دفعت اليك الثالة لتغرسها لي فتكون الاشجار لي قالوا ان علم ان الثالة كانت للغارس كانت الاشجار له وان كانت الثالة للدافع فان كان الغارس في مبال الدافع يعمل له مثل هذا العمل كانت الاشجار للدافع لان الظاهر شاهد له وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالة وكذا لو كان الغارس قلع الثالة من ارض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الارض قيمة الثالة يوم قلعها كذا في فتاوى باصمخان \* دفع كرمه معاملة فاشترى وكان الدافع

كذا في الذخيرة \* مزارع زرع ثوماً قتلع بعضها وبقي البعض غير متلوع فنبت بعد مضي مدة المعاملة بسقيه وانباته فما نبت مما بقي في الارض غير متلوع فهو بينه وبين رب الارض على الشرط الذي كان بينهما وما نبت مما صار متلوعاً وهي في الارض كذلك فهو للمزارع الذي نبت بسقيه وعليه ضمان ما استهلك وان نبت من غير سقي ينبغي ان يكون بينهما على قدر حقهما في البذر .

كذا في المحيط \* غرس اشجاراً على طرف حوض القرية ثم قلعها بعد ذلك ونبت من عروقها فالنابت للغارس لانه فرع ملكه كذا في الوجيز للكردي \* وفي النوازل مطخة بقيت فيها بقية فانتهبها الناس ان ترك ليأخذ من شاء لا بأس به كذا الوحد زرعه وبقي هناك سابل لا بأس بالتقاطها

كذا في الخلاصة \* وجب للعامل حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يحرق شيئاً من الاشجار والقضبان لطبخ القدر ولا من الدعائم والعريش واذا رفع القضبان وقت الربيع واخرج من الكرم لا يحل له ان يأخذ من القضبان يعني من مدفيج (يعني شاخ خشك) ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من العنب والنبات للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم كذا في فتاوى قاضيخان \*

رفع المريض نخلاً له معامله بالنصف فقام عليه العامل ولقحه وسقاه حتى اثمر ثم مات رب النخيل ولا مال له غير النخيل وثمره فانه ينظر الى الثمر يوم طلع من النخيل وصار كثرى وصار له قيمة فان كان نصف قيمته مثل اجر العامل او اقل فللعامل نصف الثمر وان كان اكثر من اجر مثله نظر الى مقدار اجر مثله اجر العامل يوم يقع التسمية فيعطى العامل ذاك وثلاث تركة الميت مما يبقى من حصته وصبة له الا ان يكون وارثاً فلا وصبة له وان كان على المريض دين محيط به فانه كان له قيمة النصف من الكثرى حين طلعت مثل اجره ضرب مع الغرماء بنصف جديع الثمر وان كانت قيمة النصف اكثر من اجر مثله ضرب معهم في التركة به مقدار اجر مثله ليتمكن الوصية ههنا بطريق المحاباة ولو دفع الصحيح الى المريض نخلاً له معامله على ان للعامل جزء من مائة جزء مما يخرج منه فقام عليه المريض باجرائه واعوانه وسقاه ولقحه حتى صار ثمر اثم مات ولا مال له غيره وعليه دين ورب النخيل من ورثته واجر مثله ذاك العمل اكثر من جهته فليس له الا ما شرط له لان المريض انما يتصرف ههنا فيما لاحق فيه لغرمائه واورثته وهو منافع بدنه كذا في المبسوط \* اشجار على صفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة بعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى بعض اهل السكة ان غارسها فلان وانا وارثه وانكر اهل السكة ذلك فان المدهي يطلب منه البينة فان لم يكن له



وان ابوا ان يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الارض على ما وصفتنا في الوجه الاول ولولم يمت واحد منهما ولكن انقضت مدة المعاملة والبسر اخضر فهذا الاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما نصنان اذ ان هناك العامل اذا اختار الترك فعليه نصف اجر مثل الارض كذا في المبسوط \* اذا دفع كرمه معاملة فمات العامل في السنة فانفق رب الكرم بغير امر القاضي لم يكن متبرعا ورجع به في الثمر ولا سبيل للعامل على الغلة حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسئلة بحالها لم يرجع كذا في السراجية \* واذا دفع الرجل الحر الى العبد المحجور عليه او الى الصبي المحجور عليه نخیلا له معاملة هذه السنة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بيننا نصفان فعمل على هذا فالخارج بين العامل وبين صاحب النخیل نصنان اذا سلم العبد والصبي من العمل استحسانا وان ماتا من العدل في النخیل ان كان العامل عبدا فجميع الثمر لصاحب النخیل وعلى صاحب النخیل قيمة العبد لمولى العبد وان كان العامل صبيبا فعلى عاقلة صاحب النخیل دية الصبي والثمر بينه وبين ورثة الصبي نصنان كذا في المحيط \* دفع العبد او الصبي نخله معاملة ولم يعدل حتى حجر عليه لا تنتقض لان المعاملة لازمة من الجانبين حتى لا يملك العبد نقضها قبل العمل فلا يؤثر فيها الحجر كذا في محيط السرخسي \* ولو ان عبدا محجورا او صبيبا محجورا في يده نخيل دفع الى رجل بالنصف فعمل العامل فالخارج كله لصاحب النخیل ولا اجر للعامل ان كان الدافع صبيبا لافي الحال ولا في ثاني الحال وان كان الدافع عبدا لا يؤخذ باجر مثل العامل في الحال ويؤخذ به بعد العتق كذا في المحيط \* اكار غرس اشجارا في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدقان فهو متبرع وان امره الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للاكار ويطالبه الدهقان بتسوية الارض اجتمع اهل القرية وجاء كل شيء من البذر وبذر والمعلم فالخارج لارباب البذر لانهم لم يسلموا البذر للمعلم كذا في الوجيز للكردي \* نهر بين رجلين على صفته اشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موضع هو ملك احدهما بخاصة كان له وما كان في المواضع المشتركة يكون بينهما كذا في فتاوى قاضخان \* مستأجر الكرم اجارة طويلة اذا اشترى الاشجار والزرايين ثم دفع الاشجار والزرايين الى الآخر معاملة جاز



نصيبه منه اولم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له كذا في المبسوط \* واذا دفع الرجل الى رجل نخيلا له ووكله ان يدفعها معاملة هذه السنة فدفعها بما لا يتغابن الناس في مثله وعدل العامل فالخارج كله لرب النخيل وللعامل على الوكيل اجر مثل عمله وفي المزارعة يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في التاتار خانية \* دفع اشجارا الى رجل على ان يقوم عليها ويشد منها ما يحتاج الى الشد ويشذب منها ما يحتاج الى التشذيب فاخر الا كما رشد الاشجار حتى اصابها البرد وهي اشجار ان لم تشد افسدها البرد فالأكارض من قيمة ما صابها البرد كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا وكل الرجل غيره بالمعاملة في النخيل والاشجار فان كان وكيله من جانب العامل فهو الذي يلي قبض نصيب العمل باتفاق الررايات وان كان وكيله من جانب رب النخيل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب النخيل على رواية كتاب الوكالة يملك كذا في الذخيرة \* لو كان العامل غرسها نخلا وكرما وشجرا وقد كان اذن له الدافع في ذلك فلما بلغ وانما استحقها رجل فانه يأخذ ارضه ويقاع من النخيل والكرم والشجر ما فيها ويضمن ان للمستحق نقصان التلع اذا قلعا ذلك بالاتفاق ويضمن الغارس له ايضا نقصان الغرس في قول ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح الآخرو يرجع العامل بما ضمن عن نقصان التلع والغرس على الدافع وفي قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح المستحق ان يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وعند محمد رح الغاصب ضامن كالمئلف وعند ابي حنيفة وابي يوسف رح ضمان ذلك للمستحق على المتألف دون الغاصب ثم الغارس يرجع على الدافع لاجل الغرور الذي تمكن في عقد المعاوضة بينهما كذا في المبسوط \* واذا دفع الى رجل نخلا معاملة بالنصف ولم يقل اعمل برأيك فدفع العامل الى آخر معاملة فعديل فيه فما خرج فهو لصاحب النخيل وللعامل الآخر على العامل الاول اجر مثله فيما عمل بالغاما بلغ ولا اجر للعامل الاول قال وقوله بالغاما بلغ قول محمد رح واما عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فلا يجاوز به ما سمي كذا في المحيط \* ولو هلك النمر في يد العامل الآخر من غير عمله وهو في رؤس النخيل فلا ضمان على واحد منهما ولو هلك من عمله في امر خالف فيه امر العامل الاول فالضمان لصاحب النخيل على العامل الآخر دون الاول ولو هلك في يده من عمله في امر لم يخالف فيه امر العامل الاول فلصاحب النخيل ان يضمن ايها شاء فان اختار تضمين الاول لم يرجع على الآخر بشيء وان اختار تضمين الآخر يرجع على الاول هذا اذا لم يقل له

بينة فما كان من الاشجار خارجا من حريم النهر فجميع اهل السكة وما كان ملي حريم النهر فهو لرباب النهر لانه اذا لم يعرف الغارس ولا مالک الثالثة يحكم الارض كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي فتاوى ابي الليث رح شجرة في ارض رجل نبت من عروقها في ارض غيره فان كان صاحب الارض هو الذي سقاها وانبت فهو له وان كان نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة ان صدقه رب الارض انه نبت من عروق شجرة وان كذبه فالقول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* نواة رجل ذهبت بهاريم الى كرم غيره فنبتت منها شجرة فهي لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة له وكذا لو وقعت خوذة رجل في كرم غيره فنبتت منها شجرة لان الشجرة نبتت من النواة بعد ما ذهب لحم الخوذة فهذا والاول سواء كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو خرج الثمر في الخيل ثم استحققت الارض فالكل للمسحق ويرجع العامل على الدافع باجر من عمله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب للعامل شيء كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتائية \* رجل لد شجرة تعرفت في ملك الغير ونبتت العروق قوهب صاحب الشجرة تلك التاليت لا من صاحب الارض فان كانت التاليت تلبس اذا قطعت الشجرة لم تجز الهبة وان كانت لا تلبس فالهبة جائزة كذا في الفتاوى الكبرى \* العامل اذا غرس الاشجار في كرم الدهقان في مدة المعاملة فانتضت مدة المعاملة ينظر ان غرسها الدهقان متبرعا فهي للدهقان وان امر الدهقان بشرائها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان للعامل مثل الدراهم التي اشترى بها الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهو للآكار والدهقان يأمر بقلعها كذا في التاتارخانية \* العامل في الكرم اذا باع اوراق الفرساد بغير اذن صاحب الكرم ينظر ان اجاز صاحب الكرم البيع حال قيام الاوراق فالثمن له وان استهلك المشتري الاوراق ثم اجاز صاحب الكرم البيع اولم يجز فلا شيء له من الثمن وله الخيار ان شاء ضمن العامل وان شاء ضمن المشتري كذا في الذخيرة \* دفعها معاملة ولم تخرج الاشجار شيئا فباع صاحبها اشجاره نفذ البيع وفسدت المساقاة لانها استأجر ببعض الخارج فاذا لم تخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع وان كان سقي الاشجار وحفظها لا شيء له لانه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكله بان يأخذ نخلا بعينه فاخذه بما يتغابن الناس فيه جاز على الشرط وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه وان اخذ بما لا يتغابن الناس فيه من فئة نصيب العامل لم يازم العامل ذلك الا ان شاء فان عمله وقد علم نصيبه

ثم ايه توكل ذبيحته وكذا السكران ومنها ان يكون مساماً وكنياً فلا توكل ذبيحة اهل الشرك والمترد  
لانه لا يقر على الدين الذي انتقل اليه ولو كان المترد فلا ماصراً هتلاً توكل ذبيحته عند ابي حنيفة  
ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم توكل بناء على ان رده صحبة عندهما وعنده لا تصح وتوكل  
ذبيحة اهل الكتاب ويستوي فيه اهل الحرب منهم وغيرهم وكذا يستوي فيه نصارى بني تغلب  
 وغيرهم لانهم على دين نصارى العرب فان انتقل الكتابي الى دين غير اهل الكتاب من  
الكفرة لا توكل ذبيحته ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين اهل الكتاب توكل ذبيحته  
والاصل فيه انه ينظر الى حاله ودينه وقت ذبحه دون ما سواه وهذا اصل اصحابنا ان من انتقل  
من ملة من الكفر الى ملة يقربها يجعل كأنها من اهل تلك الملة من الاصل والمولود بين كتابي  
 وغير كتابي توكل ذبيحة ايهما كان الكتابي الاب او الام عندنا فاما الصابئون فتوكل ذبايحهم  
 في قول ابي حنيفة رحم وعند ابي يوسف ومحمد رحم لا توكل ثم انما توكل ذبيحة الكتابي اذا  
 لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء او شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده لانه اذا لم يسمع منه شيئاً  
 يحمل على انه قد سمي الله تعالى تحسناً للظن به كما بالمسلم ولو سمي منه ذكر اسم الله تعالى لكنه  
 عني بالله تعالى وعز وجل المسيح عليه السلام قالوا توكل الا اذا نص فقل بسم الله الذي هو ثالث  
 ثلاثة فلا يحل فاما اذا سمع منه انه سمي المسيح عليه السلام وحده او سمي الله سبحانه وسمى المسيح  
 لا توكل ذبيحته ومنها التسمية حالة الذكوة عندنا اي اسم كان وسواء قرن بالاسم الصفة بان قال  
 الله اكبر الله اعظم الله اجل الله الرحمن الله الرحيم ونحو ذلك او لم يقرن بان قال الله او الرحمن  
 او الرحيم او غير ذلك وكذا التهليل والتحميد والتسبيح وسواء كان جاهلاً بالتسمية المعهودة  
 او عالماً وسواء كانت التسمية بالعربية او بالفارسية او اي لسان كان وسواء لا يحسن العربية او يحسنها  
 كذا روى بشر عن ابي يوسف رحم لو ان رجلاً سمي على الذبيحة بالرومية او بالفارسية وهو يحسن  
 العربية ولا يحسنها اجزاه ذلك عن التسمية ومن شرائط التسمية ان تكون التسمية من الذابح حتى  
 لو سمي غيره والذابح ساكت وهذا كغير ناس لا يحل ومنها ان يريد بها التسمية على الذبيحة  
 فان اراد بها التسمية لافتتاح العمل لا يحل وعلى هذا اذا قال الحمد لله ولم يرد به التسمية بل اراد به  
 الحمد على سبيل الشكر لا يحل وكذا لو سبّح او هلل او كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة  
 وانما اراد به وصفه بالوحدانية والتنزه عن صفات المحدث لا غير لا يحل كذا في البدائع \*

اعمل فيه برأيك فاما اذا قال وشرط له النصف فدفعه الى رجل آخر ثلث الخارج فهذا جائز وما خرج من الثمر فنصفه لرب النخيل والسدس للعامل الاول وذكر محمد ربح في الاصل انه اذا لم يقل اعمل برأيك وشرط له شيئا معلوما وشرط الاول للثاني مثل ذلك فهما فاسدان ولا ضمان على العامل الاول كذا في البدائع \*



### كتاب الذبائح

وفيه ثلاثة ابواب الباب الاول في ركنه وشرائطه وحكمه وانواعه الذكوة نوعان اختيارية واضطرارية اما الاختيارية فركنها الذبيح فيما يذبح من الاشاة والبقر والنحر فيما ينحروه والابل عند التدرة على الذبيح والنحر ولا يحل بدون الذبيح والنحر والذبيح هو فري الاوداج ومحلها ما بين اللبة واللحين والنحر فري الاوداج ومحلها آخر الحلق وانحر ما يذبح او ذبيح ما ينحر يحل لوجود فري الاوداج لكنه يكره لان السنة في الابل النحر وفي غيرها الذبيح كذا في البدائع \* وفي الجامع الصغير ولا بأس بالذبيح في الحلق كله اسنله واوسطه واعلاه وفي فتاوى اهل سمرقند قصاب ذبيح الاشاة في ليلته مظلمة فتقطع اعلى من الحلقوم واسفل منه يحرم اكلها لانه ذبيح في غير المذبح وهو الحلقوم فان قطع البعض ثم عام فتقطع مرة اخرى الحلقوم قبل ان يموت بالاول فهذا اعلى وجهين اما ان قطع الاول بتمامه او قطع شيئا منه ففي الوجه الاول لا يحل لانه لما قطع الاول بتمامه كان موته من ذلك القطع اسرع من موته من الثاني وفي الوجه الثاني يحل كذا في الذخيرة والمحيطين \* واما الاضطرارية فركنها العقر وهو الجرح في اي موضع كان وذلك في الصيد وكذلك ما ند من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانها بمعنى الصيد وان كان مستأنسا وسواء نذ البعير والبتري الصحراء او في المصرف ذكوته العقر كذا روي من محمد ربح واما الاشاة ان نذت في الصحراء فذكوتها العقر وان نذت في المصرف لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في قليب فلم يقدر على اخراجه ولا مذبحه ولا منحره وذكر في المنتقى في البعير اذا صال على رجل فقتله وهو يريد الذكوة حل اكله لانه اذا كان لا يقدر على اخذها صار بمنزلة الصيد واما شرائط الذكوة فانواع بعضها يعم الذكوة الاختيارية والاضطرارية وبعضها يخص احدهما دون الآخر اما الذي يعمهما فمنها ان يكون عاقلا فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبيح ويقدر

كالرجل وتؤكل ذبيحة الاخرس مسلما كان او كتابيا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد سواء ذبحه في الحل او الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذابح حلالا او حراما وهذا بخلاف ما ذبح المحرم غير الصيد لانه فعل مشروع كذا في الكافي \* نصراني ذبح صيدا في الحرم لا يحل كذا في السراجية \* مسلم ذبح شاة المجوسي لبيت نارهم او الكافر لاهلهم تؤكل لانه سمى الله تعالى ويكره للمسلم كذا في التاتارخانية ناقلا عن جامع الفتاوى \* وفي المشكل ذبح عند مراي الضيف تعظيما له لا يحل اكلها وكذا عند قوم الاميراء وغيره تعظيما فام اذا ذبح عند غيبة الضيف لاجل الضيافة فانه لا بأس به كذا في الجوهرة النيرة \* وفي التجريد المسلم اذا ذبح فامر المجوسي بالسكين بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح المجوسي وامر المسلم بعده لم يحل كذا في التاتارخانية \* والعروق التي تنطع في الذكوة اربعة الحلقوم وهو مجرى النفس والمرئ وهو مجرى الطعام والودجان وهما عرفان في جانب الرقبة يجري فيهما الدم فان قطع كل الاربعة حلت الذبيحة وان قطع اكثرها فذلك عند ابي حنيفة رح وقال لا بد من قطع الحلقوم والمرئ واحدا لودجين والصحيح قول ابي حنيفة رح لما ان لاكثر حكم الكل كذا في المضمرات \* وفي الجامع الصغير اذا قطع نصف الحلقوم ونصف الوداج ونصف المرئ لا يحل لان الحل متعلق بقطع الكل او الاكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كذا في الكافي \* وعن محمد رح انه اذا قطع الحلقوم والمرئ والاكثر من كل ودجين يحل وما لا فلا قال مشائخنا وهو اصح الجوابات واذا ذبح الشاة من قبل القفا فان قطع الاكثر من هذه الاشياء قبل ان تموت حلت وان ماتت قبل قطع الاكثر من هذه الاشياء لا تحل ويكره هذا الفعل لانه خلاف السنة وفيه زيادة ايلام كذا في المحيط \* شاة او بقرة اشرفت على الولادة فالوايكره ذبحها لان فيه تضييع الولد وهذا قول ابي حنيفة رح لان عنده جنين لا يتدكى بذكوة الام كذا في فتاوى قاضيخان \* من نحر ناقة او ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل اشعرا ولم يشعرو هذا عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا تم خلته اكل كذا في الهداية \* الجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدارا ما يتدر على ذبحه فمات يؤكل وهذا التبريع على قول ابي يوسف ومحمد رح لاعلى قول ابي حنيفة رح كذا في النهاية \* رجل شق بطن شاة فخرج الولد حيا وذبح ثم ذبح الشاة قالوا ان كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بلاول وذلك ليس بذكوة وان كانت تعيش من ذلك حلت

ولوعطس فقال الحمد لله يريد به التحميد على العطاس فذبح لايحل كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ومنها تجريد اسم الله تعالى عن غيره وأن كان اسم النبي ومنها ان يقصد بذكر اسم الله تعظيمه  
على الخلوص لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو قال اللهم اغفر لي لم يكن ذلك تسمية لانه دعاء والدعاء  
لا يقصد به التعظيم المحض واما وقت التسمية فوقتها على الذكوة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها  
عليه الا بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه واما وقت الاضطرارية فوقتها وقت الرمي والارسال واما الذي  
يرجع الى المذكى وهو ان يكون حلالا وهذا في الذكوة الاضطرارية دون الاختيارية واما الذي  
يرجع الى محل الذكوة فمنها تعيين المحل بالتسمية في الذكوة الاختيارية وعلى هذا يخرج  
ما اذا ذبح وسمى ثم ذبح اخري بطن ان التسمية الاولى تجزي عنها لم تؤكل والابدان يجدد لكل  
ذبيحة تسمية على حدة ومنها قيام اصل الحيوة في المستنفس وقت الذبح فالت او كثر في قول  
ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح لا يكتفى بنيام اسلمها بل تعتبر حيوة مستقرة كذا في البدائع \*  
المتردية والمنخنة والموفزة والشاة المريضة والنطيحة ومشقونة البطن اذا ذبحت ينظر ان كان فيها  
حيوة مستقرة حلت بالذبح بالاجماع وان لم تكن الحيوة فيها مستقرة تحل بالذبح سواء عاش  
اولا يعيش عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* واما خروج  
الدم بعد الذبح فيما لا يحل الا بالذبح فهل هو من شرائط الحل فلا رواية فيه عن اصحابنا وذكر في  
بعض الفتاوى انه لا بد من احد شيئين اما التحرك واما خروج الدم فان لم توجد لا تحل كذا  
في البدائع \* وان ذبح شاة او بقرة فخرج منها دم ولم يتحرك وخروجه مثل ما يخرج من الحي  
اكلت عند ابي حنيفة رح وبه نأخذ رجل ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها الا فوها ان فتحت فاها  
لا تؤكل وان ضمته تؤكل وان فتحت عينها لا تؤكل وان غمضتها اكلت وان مدت رجليها لا تؤكل وان  
قبضتها اكلت وان لم يتم شعرها لا تؤكل وان قامت اكلت هذا كله ان لم يعلم انها حية وقت الذبح  
لتكون هذه علامة الحيوة فيها اما اذا علمت حيوتها يقينا وقت الذبح اكلت بكل حال كذا  
في السراج الوهاج \* واما حذوها فطهارة المذبح وحل اكله من المأكول وطهارة غير المأكول للانتفاع  
لانجهة الاكل كذا في محيط السرخسي \* والخنثى والمنثى تجوز ذبيحتهم هكذا في الجوهرة النيرة \*  
لا يكره ذبح الابرس وخبزة وطبخه وغيره اولى كذا في الغرائب \* المرأة المسلمة والكتانية في الذبح  
كأرجل

الا اذا قطع العروق كذا في التنية \* وكرة النخع وهو ان يبلغ بالسكين النخاع وتؤكل الذبيحة والنخاع عرق ابيض في عظم الرقبة وقبل ان يدرك رأسه حتى يظهر مذبحة وقبل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لانه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والحاصل ان كل ما فيه زيادة لم لا يحتاج اليه في الذكوة مكروه كذا في الكافي \* قال الباقي المستحب ان يقول بسم الله الله اكبر يعني بدون الواو ومع الواو يكره لان الواو ينقطع فور التسمية كذا في المحيط \* ذكر اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم موصولا بغير واو فهذا على ثلاثة اوجه اما ان ينصب محمداً او يخفضه او يرفعه وفي كلها يحل لان الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود الوصل صورة وان ذكر مع الواو ان خفضه لا يحل لانه يصير ذابحاً بهما وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ ان نصبه اختلفوا فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسماً آخر مع اسم الله تعالى كذا في النهاية \* ولو قال بسم الله بغير الهاء وان اراد به التسمية يحل والا فلا لان العرب قد يحذف ترخيها وكذا لو قال بسم الله تقبل من فلان يحل ويكره ولو قال قبل الذبيح او بعده اللهم تقبل من فلان فلا بأس به كذا في محيط السرخسي \* قال عند الذبيح لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والخلقوم والمري ثم قال محمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريداً التسمية فريضة كذا في التنية \* ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد او قال صلى الله على محمد بدون الواو حل الذبيح لكن يكره ذلك وفي الباقي حل الذبيح ان وافق التسمية وقبل ان اراد بذكر محمد صلى الله عليه وسلم الاشتراك في التسمية لا يحل وان اراد الترك بذكر محمد صلى الله عليه وسلم يحل الذبيح ويكره ذلك كذا في المحيط \* ولا تحل ذبيحة تارك التسمية عمداً وان تركها ناسياً تحل والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء كذا في الكافي \* وفي الفتاوى العنابية والصبي كالكبير في النسيان كذا في التاثير خانية \* ولو قال القصاب تركت التسمية عمداً لم يحل ويغرم قيمته كذا في خزائن المفتين \* ولو قال بسم الله ولم تحضره التنية اكل عند العامة وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضل خان \* ولو اضجع شاة واخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة اخرى وترك التسمية عامداً عليها لا تحل كذا في الخلاصة \* ولو اضجع شاة لبذبحها واخذ السكين وسمى ثم القى تلك السكين واخذ اخرى وذبح بها حلت وان اخذ سهماً وسمى ثم وضع ذلك السهم واخذ آخر ورمى لم يحل بتلك التسمية كذا في جواهر الاطلافي \*



لان الذكوة هو الثاني كذا في فتاوى فاضلخان \* أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين  
 مسرت الولادة عليها من مذبح حل وان من غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان امكن  
 لا كذا في الوجيز للكردري \* سنور قطع رأس دجاجة فانها لا تحل بالذبح وان كان يتحرك كذا في الملتقط \*  
 والآلة على ضربين فاطعة وفاسخة فالطاعة على ضربين حادة وكبيلة فالحادّة يجوز الذبح بها من غير  
 كراهية حديد كان او غير حديد كما لو ذبح باللبطة او بالمرّة او بشنّة العصا او بالعظم والكبيلة يجوز الذبح  
 بها ويكره ولو ذبح بسنّ او ظفر منزوع يحل ويكره كذا في محيط السرخسي \* واما الآلة التي تفسخ  
 فالظفر القائم والسن القائم لا يجوز الذبح بها بالاجماع ولو ذبح كانت ميتة كذا في البدائع \* والسنة  
 ان ينحر قائما معقول اليد اليسرى فان أضجعه جازو الاول افضل والسنة في الشاة والبقرة ان تذبح  
 مضطجعة لانه امكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الجميع كذا في الجوهرة النيرة \* المستحب  
 ان يكون الذبح بالنهار ويستحب في الذبح حالة الاختيار ان يكون ذلك بالآلة حادة من الحديد كالسكين  
 والسيف ونحو ذلك ويكره بغير الحديد وبالليل من الحديد ومنها الترقيق في قطع الوداج ويكره  
 الاكتاء فيه ويستحب الذبح من قبل الحلقوم ويكره الذبح من قبل الفم ومن المستحب قطع  
 الوداج كلها ويكره قطع البعض دون البعض ويستحب الاكتفاء بقطع الوداج ولا يباين الرأس  
 ولو فعل بكرة ويكره ان يقول عند الذبح اللهم تقبل عن فلان وانما يقول ذلك بعد الفراغ  
 من الذبح او قبل الاشتغال به ولو قال ذلك لا تحرم الذبيحة ويكره له بعد الذبح ان يسلخها  
 قبل ان يبرد فان نزع او سلخ قبل ان يبرد فلا بأس باكلها ويكره جرها برجلها الى المذبح  
 ويكره ان يضجعها ويحد الشفرة بين يديها وهذا كله لا تحرم به الذبيحة كذا في البدائع \*  
 ولو ذبح فيد اوجب النحر وانحر فيما يجب الذبح جازو لكن ترك السنة كذا في خزانة المفتين \*  
 ولو ضرب عنق جزور او بقرة او شاة وابانها وسمى فان كان ضربها من قبل الحلقوم تؤكل  
 وقد اساء فان ضرب على الثاني والتوقف لا تؤكل لانها ماتت قبل الذكوة فكانت ميتة وان قطع  
 العروق قبل موتها تؤكل لوجود فعل الذكوة وهي حية الا انه يكره ذلك لانه زاد في المهام من غير  
 حاجة فان امضى فعله من غير توقف تؤكل لان الظاهر ان موتها بالذكوة كذا في البدائع \*  
 واذا ذبحها بغير توجه القبلة حلت ولكن يكره كذا في جواهر الاخلاطي \* اشرف ثور على الهلاك  
 وليس معه الا ما يجرح مذبحه ولو طلب آلة الذبح لا يدرك ذكوته فجرح مذبحه لا يحل



والثعلب والسنور البري والسنجاب والسمور والذئب والفرد والقمل ونحوه فلا خلاف في هذه الجملة إلا في الضبع فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله ومخلب من الطير كالباري والباشق والصقور والشاهين والحدأة والبغاث والنسر والعقاب وما أشبه ذلك وما لا مخلب له من الطير والمستأنس منه كالديك والبط والتمودح كالحمام والناخلة والعصافير والقمح والكركي والغراب الذي يأكل الحب والزرع ونحوها حلال بالإجماع كذا في البدائع \* ولا بأس بالتمري والسوداني والزرزر كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره أكل لحوم الأبل الجلالة وهي التي الأغلب من أكلها النجاسة لأنه إذا كان غالب أكلها النجاسة بتغير لحمها وينتن فيكره أكله كالطعام الممتن وذكر القاضي في شرحه على مختصر الطحاوي أنه لا يحل الانتفاع بها من العمل وغيره إلا أن تحبس أياماً وتعلف فحينئذ تحل وما ذكره القدوري أجود ثم ليس لحبسها تدبير في ظاهر الرواية هكذا روي عن محمد رحمه الله أنه قال كان أبو حنيفة رحمه الله لا يوقت في حبسها وقال تحبس حتى لطفت وروي أبو يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله أنها تحبس ثلثة أيام وروي ابن رستم عن محمد رحمه الله في الناقة الجلالة والشاءة الجلالة والبقرة الجلالة أنها تكون جلالة إذا انتن وتغيرت ووجدت منه ريح منتنة فهي الجلالة حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها ويبيعها وهبتها جائز هذا إذا كانت لا تخاط ولا تأكل إلا النذرة غالباً فإن خلطت فليست بجلالة فلا تكره لأنها لا تنتن ولا يكره أكل الدجاج المخلط وإن كان يتناول النجاسة لأنه لا يغلب عليه أكل النجاسة بل يخالطها بغيرها وهو الحب والافضل أن يحبس الدجاج حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة كذا في البدائع \* أكل الخطاف والمصلل والمهدد لا بأس به لأنها ليست من الطيور التي هي ذوات مخلب كذا في الظهيرية \* وعن أبي يوسف رحمه الله قال سألت أبا حنيفة رحمه الله عن العتق فقال لا بأس به فقلت أنه يأكل النجاسات فقال أنه يخالط النجاسة بشيء آخر ثم يأكل فكان الأصل عنده أن ما يخالط كالدجاج لا بأس وقال أبو يوسف رحمه الله يكره العتق كما تكره الدجاجة كذا في فتاوى قاضيخان \* وأكل دود الزنبور قبل أن ينفخ فيه الحيوة لا بأس به كذا في الظهيرية \* من خلف يكره أكل بيوت الزنابير كذا في الملتقط في كتاب الكراهة \* والدبسي يؤكل وأما الخفّاش فتذكر في بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعض المواضع أنه لا يؤكل لأن له ناباً وقيل الشقراق لا يؤكل والبوم يؤكل قال رضي رأت هذا بخط والدي والشقراق طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء وإذا أخذ فرخه تقياً كذا في الظهيرية \* عن إبراهيم قال كانوا يكرهون كل ذي

وإذا أضحج شاة لذببحها وسمى عايتها ثم كلم انسانا وشرب ماء أو حدد سكيناً أو اكل لقعة أو ما شبه ذلك من عمل لم يكثر حلت بتلك التسمية وإن طال الحديث وكثر العمل كره أكلها وليس في ذلك تقدير بل ينظر فيه إلى العادة أن استكثره الناس في العادة يكون ~~كثيراً~~ أو أن كان بعده قليلاً فهو قليل ثم ذكر في هذا الفصل لفظة الكراهة وقد اختلف المشائخ رح فيها وفي إصاحي الزعفراني إذا حدد الشفرة تنقطع تلك التسمية من غير فصل بينهما إذا قل أو كثر كذا في المحيط \* ولو سمي ثم انفلت الشاة وقامت من مضجعتها ثم أعادها إلى مضجعها فقد انتظعت التسمية كذا في البدائع \* رجل نظر إلى قطيع حمار وحشي وأرسل كلبه وسمى وأخذ حل كذا في الوجيز للكردي \* ولو أن رجلاً نظر إلى غنمه فقال بسم الله ثم أخذ واحدة فاضجعها وذببحها وترك التسمية مأمداً وظن أن تلك التسمية تجزئه لا تؤكل كذا في البدائع \* ولو أضحج إحدى الشاتين على الأخرى تكفي تسمية واحدة إذا ذبحهما بامرأ واحد جمع العصافير في يده فذبح وسمى وذبح آخر على أثره ولم يسم لم يحل الثاني ولو أمر السكين على الكل جاز تسمية واحدة كذا في خزائن المفتين \* الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل الحيوان في الأصل نوعان نوع يعيش في البحر ونوع يعيش في البر أما الذي يعيش في البحر فجميع ما في البحر من الحيوان يحرم أكله إلا السمك خاصة فإنه يحل أكله إلا ما طغما منه وأما الذي يعيش في البر فأنواع ثلاثة ما ليس له دم أصلاً وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لا دم له مثل الجراد والزنبور والذباب والغنكبوت والخنافس والعقرب والبعاء ونحوها لا يحل كله إلا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحبة والوزغ وسام أبرص وجميع الحشرات وهوام الأرض من الفأر والجرد والقنفاذ والضب واليربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف في حرمة هذه الأشياء إلا في الضب فإنه حلال عند الشافعي رح وماله دم سائل نوعان مستأنس ومتوحش أما المستأنس من البهائم فتحل الأبل والبقر والغنم يحل بالاجماع وأما المتوحش فنحو الظباء وبقر الوحش وحمر الوحش وأبل الوحش فحلال باجماع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والفهد والسنور والأهلي فلا يحل وكذلك المتوحش فمنها المسمى بسباع الوحش والطير وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فذو الناب من سباع الوحش مثل الأسد والذئب والضبع والنمر والفهد والتعلب

عجز عن الذكوة الاختيارية وان كانت يهتدي الى المنزل فان اصاب السهم المذبح حل وان اصاب موضعاً آخر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحل اكلها مروى ذلك عن محمد رح لانه اذا كانت تهتدي الى منزل يقدر على الذكوة الاختيارية والطبي اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرماه رجل وسدى فان اصاب المذبح حل والا فلا الا ان يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ذبح شاة ونطح الحلقوم والاوداج الا ان الحيوة فيها باقية فقطع انسان منهما قطعة يحل اكل المتطوع كذا في الجوهرة النيرة \* امر رجلا ان يذبح شاة فلم يذبحها حتى باعها الامر من ثالث ثم ذبح المأمور ضمنها ولا يرجع على امره علم بالبيع ولم يعلم كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو انتزع الذئب رأس الشاة وهي حية تحل بالذبيح بين الملبه والمحيين قطع الذئب من اليد الشاة قطعة لا يؤكل الملبان واهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون الملبان فالملبان لا يؤكل وان لا يعيش بلا ملبان كالرأس يؤكلان كذا في الوجيز للكردي \* وفي المنتقى بعبر تردى في بئر فوجأ صاحبه وجأة يعلم انه لا يموت منها مات لا يؤكل وان كان مشكلاً اكل كذا في المحيط في كتاب الصيد \* سلم غنمه الى راع فذبح شاة منها وقال ذبحتها وهي ميتة وقال لا بل ذبحتها وهي حية فالتول قول الراعي مع يديه ولم يحل اكلها كذا في الفتاوى الكبرى \* شاة قطع الذئب اوداجها وهي حية لا تذكى لنوات محل الذبيح كذا في الوجيز للكردي \* وذكر ابن سداة في نوادره عن ابي يوسف رح لو ان رجلاً قطع شاة نصفين ثم ان رجلاً فري اوداجها والرأس يتحرك او شق بطنها فاخرج ما في جوفها وفري رجل آخر الاوداج فان هذا لا يؤكل لان الاول قاتل وذكر القندوري ان هذا على وجهين ان كانت الضربة مما يلي العجز لم تؤكل الشاة وان كانت مما يلي الرأس اكلت كذا في البدائع \*

### كتاب الاضحية

وفيها تسعة ابواب الباب الاول في تفسيرها وركنها وصفتها وشرائطها وحكمها وفي بيان من تجب عليه ومن لا تجب وهي في الشرع اسم لحبوان مخصوص بسن مخصوص يذبح بنية القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها كذا في التبيين \* واما ركنها فذبيح ما يجوز ذبحه

مخلب من الطير وما اكل الجيف وبه نأخذ فان ما يأكل الجيف كالغداف والغراب لا يقع يستحب طبعاً  
فاما الغراب الزرعي الذي يلتقط الحب مباح طيب وان كان الغراب بحيث يخلط فياً كل الجيف  
تارة والحب اخرى فقد روي عن ابي يوسف رح انه يكره وعن ابي حنيفة رح انه لا بأس باكله  
وهو الصحيح على قياس الدجاجة كذا في المبسوط \* واما الحمار الاهلي فله حرام وكذلك  
لبنه وشحمه واختلف المشائخ في شحمه من غير وجه الاكل فحرمه بعضهم قياساً على الاكل  
واباحه بعضهم وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* والحمار الوحشي اذا صار اهلياً ووضع عليه الاكاف  
فانه يؤكل والاهلي اذا توحش لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي \* يكره لحم الخيل في قول  
ابي حنيفة رح خلافاً لصاحبيه واختلف المشائخ في تفسير الكراهية والصحيح انه اراد به التحريم ولبنه  
كلحه كذا في فتاوى قاضي خان \* وقال الشيخ الامام السرخسي ما قاله ابو حنيفة رح احوط  
وما قالوا وسع كذا في السراجية \* واما البغل فعند ابي حنيفة رح لحده مكروه على كل حال  
وعندهما كذلك ان كان الرس نزعاً على الاثنان وان كان الحمار نزعاً على الرمكة نقد تيل  
لا يكره كذا في الذخيرة \* المجدي اذا كان يربى بلبن الاثنان والخنزيران اعلتف اياهما فلا بأس  
لانه بمنزلة الجلالة والجلالة اذا حبست اياها فعلت لا بأس بها فكذا هذا كذا في الفتاوى الكبرى \*

الباب الثالث في المتحركات شاة وادت وادابصورة الطيب فاشكل امره فان صاح مثل الكلب  
لا يؤكل وان صاح مثل الشاة يؤكل وان صاح مثلها يوضع الماء بين يديه ان شرب باللسان لا يؤكل  
لانه كلب وان شرب بالغم يؤكل لانه شاة وان شرب بهما يوضع الثبن واللحم قبله ان اكل الثبن  
يؤكل لانه شاة وان اكل اللحم لا يؤكل وان اكلهما جميعاً يذبح ان خرج الامعاء لا يؤكل وان خرج  
الكروش يؤكل كذا في جواهر الاخلاطي \* واما بيان ما يحرم اكله من اجزاء الحيوان سبعة الدم  
المسنوح والذكر والانثيان والقبل والغدة والمثانة والمرارة كذا في البدائع \* وان ذبح الشاة فاضطربت  
فوقعت في ماء او تردت من موضع لم يضرها شيء لان فعل الذكوة قد استقر فيها فانما انزهرق  
حيوتها بها ولا معتبر باضطرابها بعد استقرار الذكوة فهذا اللحم وقع في ماء او سقط من موضع كذا  
في المبسوط \* دجاجة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف عليها الفوات  
والموت رماها لا يؤكل وان خاف الفوات فرماها يؤكل والحمامة اذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها  
او غيره قالوا ان كانت لا تهتدي الى المنزل حل اكلها سواء اصاب السهم المذبح او موضعاً آخر لانه

عن محمد بن روح انه يبيعها من المشائخ من فصل بين الموسر والمعسر فقال ان كان موسرا فالجواب كذلك وان كان معسرا ينبغي ان تجب عليه ولا تسقط عنه بالسفر وان سافر بعدد خول الوقت قالوا ينبغي ان يكون الجواب كذلك وجميع ما ذكرنا من الشروط يستوي فيه الرجل والمرأة كذا في البدائع \* واما حكمها بالخروج من عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في العقبين كذا في الغياثة \* والموسر في ظاهر الرواية من له مائتا درهم او عشرون دينار او شيء يبلغ ذلك سوى مسكنه ومناخ مسكنه ومركوبه وخادمه في حاجته التي لا يستغني عنها فاما ما عد ذلك من سائمة او رقيق او خيل او مناع للتجارة او غيرها فانه يعتد به من يساره وان كان له عقار ومستغلات ملك اختلف المشائخ المتأخرون رح فالزعفراني والفقيه علي الرازي اعتبر اقيمتها وابو علي الدقاق وغيره اعتبروا الدخل واختلفوا فيما بينهم قال ابو علي الدقاق ان كان يدخل له من ذلك قوت سنة فعليه الاصححة ومنهم من قال قوت شهر ومنى فضل من ذلك قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاصححة وان كان العقار وقفا عليه ينظر ان كان قد وجب له في ايام الاصححة قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاصححة والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو كان عليه دين بحيث لو صرف فيه نقص نصابه لا تجب وكذا لو كان له مال غائب لا يصل اليه في ايامه ولا يشترط ان يكون غنيا في جميع الوقت حتى لو كان فقيرا في اول الوقت ثم ايسر في آخره تجب عليه ولو كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فزكي خدسته را هم ثم حضرا ايام النحر وماله مائة وخمسة وتسعون لارواية فيه ذكر الزعفراني انه تجب عليه الاصححة لانه انتقص بالصرف الى جهة هي قرينة فيجعل قائما تقديرا حتى لو صرف خمسة منها الى النفقة لا تجب ولو اشترى الموسر شاة للاصححة فصاعت حتى انتقص نصابه وصار فقيرا فجاءت ايام النحر فليس عليه ان يشتري شاة اخرى فلوانه وجدها وهو معسر وذلك في ايام النحر فليس عليه ان يضحي بها ولو صاعت ثم اشترى اخرى وهو موسر فضحي بها ثم وجد الاولى وهو معسر لم يكن عليه ان يتصدق بشيء كذا في البدائع \* والمرأة تعتبر موسرة بالمرء اذا كان الزوج ملبا عندهما وعلى قول ابي حنيفة رح الا خلا تعتبر موسرة بذلك قيل هذا الاختلاف بينهم في المعجل الذي يقال له بالفارسية (دست پيمان) واما المؤجل الذي سمي بالفارسية (كابين) والمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع وفي الاجناس ان كان خباز عنده حطة قيمتها مائتا درهم بتجربها او ملح قيمته مائتا درهم او قصار عنده صابون او اشنان قيمتهما مائتا درهم فعليه الاصححة كذا في المحيط \* وان كان له مصحف

في الاضحية بنية الاضحية في ايامها لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركناً كذا في النهاية \* اما صفة التضحية فالتضحية نومان واجب وتطوع والواجب منها انواع منها ما يجب على الغني والفقير ومنها ما يجب على الفقير دون الغني ومنها ما يجب على الغني دون الفقير اما الذي يجب على الغني والفقير فالمنذور به بان قال الله علي ان اضحي شاة او بدنة او هذه الشاة او هذه البدنة وكذلك لو قال ذلك وهو معسر ثم ايسر في ايام النحر فعليه ان يضحي شاتين لانه لم يكن وقت النذر اضحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية فوجبت عليه اضحية بنذرة واخرى بايجاب الشرع واما التطوع فاضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بالتضحية ولا شراء الاضحية لانعدام سبب الوجوب وشرطه واما الذي يجب على الفقير دون الغني فالمشتري للاضحية اذا كان المشتري فقيراً بان اشترى فقير شاة يؤوي ابن يضحي بها وان كان غنياً لا تجب عليه بشراء شيء ولو كان ملك انسان شاة فتوى ان يضحي بها واشترى شاة ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك ان يضحي بها لا تجب عليه سواء كان غنياً وفقيراً واما الذي يجب على الغني دون الفقير فما يجب من غير نذر ولا شراء للاضحية بل شكراً لنعمة الحيوة وادباً لميراث الخليل حين امره الله بذبح الكباش في هذه الايام كذا في البدائع \* واما شرائط الوجوب منها ايسار وهو ما يتعلق به وجوب صدقة النطر دون ما يتعلق به وجوب الزكوة واما البلوغ والعقل فليس بشرط حتى لو كان للصغير مال يضحي عنه ابوه او صيه من ماله ولا يتصدق به ولا يضمنان عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان تصدق بها ضمن كذا في محيط السرخسي \* ومنها الاسلام فلا تجب على الكافر ولا يشترط الاسلام في جميع الوقت من اوله الى آخره حتى لو كان كافراً في اول الوقت ثم اسلم في آخره تجب عليه ومنها الحرية فلا تجب على العبد وان كان مأذوناً في التجارة او مكاتباً ولا يشترط ان يكون حراً من اول الوقت بل تكفي فيه الحرية في آخر جزء من الوقت حتى لو عتق في آخر الوقت وملك نصاً با تجب عليه الاضحية ومنها الاقامة فلا تجب على المسافر ولا تشترط الاقامة في جميع الوقت حتى لو كان مسافراً في اول الوقت ثم اقام في آخره تجب عليه ولو كان متيمماً في اول الوقت ثم سافر ثم اقام تجب عليه هذا اذا سافر قبل ان يشتري الاضحية فان اشترى شاة للاضحية ثم سافر ذكر في المنتقى ان له بيعها ولا يضحي بها وكذا روي

وان فعل الوصية يضمن في قول محمد ربح واختلاف المشائخ في قول ابي حنيفة ربح قال بعضهم لا يضمن  
كما لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن والا يضمن والمعتوه والمجنون  
في هذا بمنزلة الصبي واما الذي يحسن ويفيق فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يجب  
على الرجل ان يضحي عن رقيقه ولا عن ام ولده كذا في الملتقط \* ويستحب ان يضحي عن  
مما يليكه هكذا في التاتارخانية \* ومن بلغ من الصغار في ايام النحر وهو موسر تجب عليه بالاجماع  
بين اصحابنا كذا في البدائع \* ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا كان محرما وان كان  
من اهل مكة كذا في شرح الطحاوي \* واما كيفية الوجوب منها انها تجب في وقتها وجوبا موسعا  
في جملة الوقت من غير عين ففي اي وقت ضحى من عليه الواجب كان مؤديا للواجب سواء  
كان في اول الوقت او في وسطه او آخره وعلى هذا يخرج ما اذا لم يكن اهلا للوجوب في اول الوقت ثم  
صار اهلا في آخره بان كان كافرا او عبدا او فقيرا او مسافرا في اول الوقت ثم صار اهلا في آخره  
يجب عليه ولو كان اهلا في اوله ثم لم يبق اهلا في آخره بان ارتد او اسر او سافر في آخره لا تجب  
ولو ضحى في اول الوقت وهو فقير فعليه ان يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسرا في جميع  
الوقت ثم صار فقيرا صار قيمة شاة سالحة دينارا في ذمته يتصدق بهامتن وجدها ولومات الموسر في ايام  
النحر قبل ان يضحي سقطت عنه الاضحية ومنها انها لا يقوم غيرها مقامها في الوقت حتى لو تصدق  
بعين الشاة او قيمتها في الوقت لا يجزيه عن الاضحية ومنها انه تجري فيها النيابة فيجوز للانسان  
ان يضحي بنفسه وبغيره باذنه لانها قربة يتعلق بالمال فتجري فيها النيابة سواء كان المأذون مسلما  
او كتابيا ومنها انها تنقض اذافات عن وقتها ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بقيمة الشاة فان كان  
اوجب التضحية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحيها حتى مضت ايام النحر فيتصدق بعينها حية  
سواء كان موسرا او معسرا وكذا اذا اشترى شاة ليضحي بها فلم يضح حتى مضى الوقت ومنها ان  
وجوبها نسخ كل ذبح كان قبلها من العقيقة والرجبية والعتيرة كذا في البدائع \* الباب الثاني  
في وجوب الاضحية بالذروما هو في معناه رجل اشترى شاة للاضحية ووجبها بلسانه ثم اشترى  
اخرى جازله بيع الاولى في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وان كانت الثانية شرا من الاولى وذبح  
الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين التيمتين لانه لما اوجب الاولى بلسانه قد جعل مقدارا مالية الاولى  
لله تعالى فلا يكون له ان يستفضل لنفسه شيئا ولهذا يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشائخنا هذا

قيمته مائتادرمم وهو ممن يحسن ان يقرأ منه فلا اضحية عليه سواء كان يقرأ منه او ينهاون ولا يقرأ  
وان كان لا يحسن ان يقرأ منه فعليه الاضحية وان كان له ولد صغير حبس المصحف لاجله حتى  
يسلمه الى الاستاذ فعليه الاضحية وكتب العلم والحديث مثل مصحف القرآن في هذا الحكم كذا  
في الظهيرية \* وفي الصغرى وبالكتب لا يعد غنيا الا ان يكون من كل نوع كتابان برواية واحدة  
عن شيخ واحد وعن شيخين كرواية ابي حفص وابي سليمان عن محمد ربح لا تجب ولا يعد غنيا  
بكتب الاحاديث والتفسير وان له من كل نوع كتابا وصاحب كتب الطب والنجوم والادب غني به  
اذا بلغ قيمتها نصابا كذا في الوجيز للكردي \* وفي الاجناس رجل به زمالة اشترى حمرا وبركه  
ويسعى في حوائجه وقيمته مائتادرمم فلا اضحية ولو كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرش  
شتوي وصيفي لم يكن بها غنيا فان كان له فيها ثلاثة بيوت وقيمة الثالث مائتادرمم فعليه الاضحية  
وكذا الفرش الثالث والغازي بنوسين لا يكون غنيا والثالث يكون غنيا ولا يصير الغازي بالا ساحة  
غنيا الا ان يكون له من كل سلاح اثنان احدهما يساوي مائتي درهم وفي الفتاوى الدهقان  
ليس بغني بفرس واحد وبخمار واحد فان كان له فرسان او خماران احدهما يساوي مائتين فهو  
نصاب والزراع بثورين وآلة الثدان ليس بغني وببقرة واحدة غني وبثلاثة ثيران اذا ساوى احدهما  
مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغني بثلاث دستجات احدها للبدلة والاخرى  
للهناء والثالثة للاعياد وهو غني بالرابعة وصاحب الكرم غني اذا ساوى مائتي درهم كذا  
في الخلاصة \* وليس على الرجل ان يضحي عن اولاده الكبار وامراته الاباننه وفي الولد الصغير  
عن ابي حنيفة ربح روايتان في ظاهر الرواية تستحب ولا تجب بخلاف صدقة التطرو في رواية  
الحسن عن ابي حنيفة ربح انه يجب ان يضحي عن ولده الصغير وولد ولده الذي لا اب له والفتوى  
على ظاهر الرواية وان كان للصغير مال قال بعض مشائخنا تجب على الاب كذا في فتاوى  
فاضيخان \* وهذا الصريح هكذا في الهداية \* وللوصي في قول ابي حنيفة ربح ان يضحي عن مال  
الصغير قياسا على صدقة التطرو لا يتصدق بلحمه ولكن يأكل الصغير فان فضل شيء لايه كن  
ادخاره يشتري بذاك ما ينتفع بعينه كذا في فتاوى فاضيخان \* والاصح انه لا يجب ذلك  
وليس له ان يفعل من ماله كذا في المحيط \* وعلى الرواية التي لا تجب في مال الصغير ليس للاب  
والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وعليه الفتوى



عن ابي حنيفة رح انه لا بأس في الاضحية بالشاة والشاتين هكذا في محيط السرخسي \*  
 اشترى الاضحية بثلاثين درهما الشاتان افضل من واحدة بخلاف ما اذا اشترى بعشرين حيث كانت  
 الواحدة افضل لانه توجد بثلاثين درهما شاتان على ما يجب من اكمال الاضحية في السن والكبر  
 ولا توجد بعشرين حتى لو وجد كان شراء الشاتين افضل ولو لم يوجد بثلاثين كان شراء الواحدة افضل  
 كذا في الفتاوى الكبرى \* نذر ان يضحي ولم يسم شاة عليه شاة ولا يأكل منها وان اكل عليه قيمتها  
 كذا في الوجيز للكردي \* قال لله علي ان اضحي شاة فضحي بدنة او بقرة جازك - اني السراجية \*  
 الباب الثالث في وقت الاضحية وقت الاضحية ثلاثة ايام العاشر والحادي عشر والثاني عشر اولها  
 انضائها آخرها ادونها ويجوز في نهارها وليلاتها بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس  
 من اليوم الثاني عشر الا انه يكره الذبح في الليل واذا شك في يوم الاضحية فالمستحب ان لا يؤخر  
 الى اليوم الثالث فان اخر يستحب ان لا يأكل منه ويتصدق بالكل ويتصدق بنضل ما بين المذبح  
 وغير المذبح لان لا يقع في غير وقت ولا يخرج عن العهدة الا بذلك كذا في محيط السرخسي \* ايام النحر  
 ثلاثة ايام التشريق ثلثة والكل يذبحي باربعة اولها النحر لا غير واخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق  
 والنضحية فيها افضل من التصدق بشن الاضحية لانها تقع واجبة اوسنة والتصدق تشوع محض  
 فيفضل كذا في الهداية \* والوقت المستحب للتضحية في حق اهل السواد بعد طلوع الشمس  
 وفي حق اهل المصر بعد الخطبة كذا في الظهيرية \* ولو ذبح والامام في خلال الصلوة لا يجوز  
 وكذا اذا ضحى قبل ان يتعد قدر التشهد ولو ذبح بعد ما تعد قدر التشهد قبل السلام فالوا على قياس  
 قول ابي حنيفة رح لا يجوز كما لو كان في خلال الصلوة لان الخروج من الصلوة بصنعه فرض عنده  
 كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين \* ولو ضحى بعد ما سلم الامام تسليمة واحدة  
 جازت الاضحية بالاتفاق كذا في فتاوى قاضيخان \* لو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح  
 كذا في محيط السرخسي \* ولا تجوز التضحية بعد التشهد ما لم يسلم الامام هو الصحيح كذا في  
 خزانة المفتين \* صلى الامام وضحووا ثم علم انه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو تذكر قبل  
 تفرق الناس تعاد الصلوة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده  
 ولونادى بالناس ليعيدوها فمن ذبح قبل العلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح  
 قبل الزوال وبعده يجوز هكذا في الوجيز للكردي \* اذا ترك الصلوة يوم النحر بعذر او بغير عذر

اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة قال الامام شمس الائمة  
 السرخسي الصحيح ان الجواب فيهما على السواء يلزمه التصديق بالفضل غنيا كان او فقيرا لان  
 الاضحية وان كانت واجبة على الغني في الذمة وانما يتعين المحل بتعيينه فتعين هذا المحل بقدر  
 المالية لان التعيين يعتد في ذلك واذا اشترى الغني اضحية فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاولى  
 في ايام النحر كان له ان يضحي بايتهما شاء ولو كان معسرا فاشترى شاة ووجبها ثم وجد الاولى  
 قالوا عليه ان يضحي بهما كذا في فتاوى قاضيخان \* اوجب على نفسه عشر اضحيات قالوا  
 لا يلزمه الا اثنتان لان الاثر جاء بالثنتين هكذا ذكر في الكتاب والصحيح انه يجب الكل كذا  
 في الظهيرية \* ولو اشترى شاة للاضحية ثم باعها واشترى اخرى في ايام النحر فهذه على وجوه  
 ثلاثة الاول اذا اشترى شاة ينوي به الاضحية والثاني ان يشتري بغيرنية الاضحية ثم نوى الاضحية  
 والثالث ان يشتري بغيرنية الاضحية ثم يوجب بلسانه ان يضحي بها فيقول لله علي ان اضحي  
 بها عامنا هذا ففى الوجه الاول في ظاهر الرواية لا تصير اضحية مالم يوجبها بلسانه وعن ابي يوسف رح  
 عن ابي حنيفة رح انه تصير اضحية بمجرد النية كما لو اوجبها بلسانه وبه اخذا ابو يوسف رح وبعض  
 المتأخرين وعن محمد رح في المنتقى اذا اشترى شاة ليضحي بها واضمرونية التضحية عند الشراء  
 تصير اضحية كدانوى فان سافر قبل ايام النحر باعها وستطت عنه الاضحية بالمسافرة واما الثاني  
 اذا اشترى شاة بغيرنية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى  
 الحسن عن ابي حنيفة رح انها لا تصير اضحية حتى لو باعها يجوز بيعها وبه تأخذا ما اذا اشترى  
 شاة ثم اوجبها اضحية بلسانه وهو الوجه الثالث تصير اضحية في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ذبح المشتراة لها بلانية الاضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء كذا في الوجيز للكردري \* ولو باع الاولى  
 بعشرين فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوي ثلثين على قول ابي حنيفة ومحمد رح  
 بيع الاولى جائز فكان عليه ان يتصدق بحصة زيادة حدثت عند المشتري وعلى قول ابي يوسف  
 رح بيع الاولى باطل تؤخذ الاولى من المشتري كذا في التاتارخانية \* اشتراها للتجارة ثم اوجبها  
 على نفسه ان يضحي بها بلسانه عليه ان يفعل ذلك ولو لم يفعل حتى مضت الايام تصدق بها  
 كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ضحى بشاتين فالاصح ان تكون الاضحية بهما فانه روى الحسن

الرجل مسافرا وامراهله ان يضحوا عنه في المصر لم يجز عنه الا بعد صلوة الامام كذا في التاتارخانية \*

الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان ولوان رجلا من اهل السواد دخل المصر لصلوة الاضحية وامراهله ان يضحوا جازان يذبحوا عنه بعد طلوع الفجر قال محمد رح انظر في هذا الى موضع الذبح دون المذبح عنه كذا في الظهيرية \* وعن الحسن بن زياد بخلاف هذا والقول الاول اصح وبه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو كان الرجل بالسواد واهله بالمصر لم تجز التضحية عنه الا بعد صلوة الامام وهكذا روي عن ابي يوسف رح وروي عنهما ايضا ان الرجل اذا كان في مصر واهله في مصر آخر فكتب اليهم ليضحوا عنه فانه يعتبر مكان التضحية فينبغي ان يضحوا عنه بعد فراغ الامام عن صلوته في المصر الذي يضحي عنه فيه وعن ابي الحسن انه لا يجوز حتى يصلي في المصرين جميعا كذا في الظهيرية \* ولو اخرج الاضحية من المصر فذبح قبل صلوة العبد قالوا ان خرج من المصر مقدار ما يباح للمسافر قصر الصلوة في ذلك المكان جاز الذبح قبل صلوة العيد والا فلا كذا في خزائن المفتين \* يعتبر آخر ايام النحر في الفقر والغنى والموت والولادة لو اشترى شاة عن نفسه او عن ولده فلم يضح حتى مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق بتلك الشاة او بقيمتها قال الحسن رح لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان اوجب شاة بعينها واشترى شاة ليضحي بها فلم يفعل حتى مضت ايام النحر تصدق بها حية ولا يجوز الاكل منها فان باعها تصدق بثمنها فان ذبحها وتصدق بلحمها جاز فان كانت قيمتها حية اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته فان لم يفعل ذلك حتى جاء ايام النحر من العام القابل فضحي بها عن العام الماضي لم يجز ان باعها بعد ايام النحر يتصدق بثمنها فان باعها بما يتغابن الناس فيه اجزاه وان باعها بما لا يتغابن الناس فيه تصدق بالفضل كذا في الظهيرية \* ولو اوصى بان يضحي عنه ولم يسم شاة ولا بقرة ولا غير ذلك ولم يبين الثمن ايضا جاز ويقع على الشاة بخلاف ما اذا وكل رجلا بان يضحي عنه ولم يسم شيئا ولا ثمنها فانه لا يجوز كذا في البدائع \* ولو كان موسرا في ايام النحر فلم يضح حتى مات قبل مضي ايام النحر سقطت منه الاضحية حتى لا يجب عليه الايضاء ولو مات بعد مضي ايام النحر لم يسقط التصديق بقيمة الشاة حتى يلزمه الايضاء به هكذا في الظهيرية \* مصري وكل وكيلان يذبح شاة له وخرج الى السواد فخرج الوكيل الاضحية الى موضع لا يعد من المصر فذبحها هناك فلو كان الموكل في السواد جازت اضحيته عنه ولو كان قد عاد الى مصر وعام الوكيل بتقديمه لم تجز الاضحية عن

لا تجوز الاضحية حتى تزول الشمس وتجوز الاضحية في الغد او بعد الغد قبل الصلوة لانه فات وقت الصلوة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد تنقضاء كذا في محيط السرخسي \* وفي الواقات لو ان بلدة وقعت فيها فترة ولم يبق فيها وال يصلي بهم صلوة العيد فضحوا بعد طلوع الفجر جاز وهو المختار لان البلدة صارت في حق الحكم كالسواد كذا في الفتاوى الكبرى \* وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ولو ذبح اضحية بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيما يري انه يوم عرفة وتبين انه يوم النحر جازت الاضحية ولو ذبح قبل الصلوة وهو يري انه يوم النحر ثم تبين انه اليوم الثاني اجزاه من الاضحية ايضا كذا في الظهيرية \* اذا استخلف الامام يصلي بالضعفة في المسجد الجامع وخرج بنفسه الى الجبانه مع الاقوياء فضحى رجل بعدما انصرف اهل المسجد قبل ان يصلي اهل الجبانه القياس ان لا تجوز وفي الاستحسان تجوز وان ضحى بعد ما فرغ اهل الجبانه قبل اهل المسجد في هذه الصورة تجوز قياسا واستحسانا وقيل القياس والاستحسان فيهما واحد قال شمس الائمة الحلواني رح هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذي صلى فاما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجز اضحيته قياسا واستحسانا وفي الاضاحي للزمغراني اذا ضحى رجل من الناحية التي صلى فيها او من الناحية الاخرى جاز كذا في المحيط \* والمستحب ذبحها بالثهار دون الليل لانه امكن لاستيفاء العروق كذا في الجوهرة النيرة \* وفي النوازل اذا صلى الامام صلوة العيد يوم عرفة فضحى الناس فهذا على وجهين اما ان يشهد عنده شهود على هلال ذي الحجة او لم يشهد وافنى الوجه الاول جازت الصلوة والتضحية وفي الوجه الثاني لا تجوز الصلوة والتضحية وههنا متى لم تجز لو ضحى الناس في اليوم الثاني فهذا على وجهين اما ان يصلي الامام في اليوم الثاني او لم يصل ففي الوجه الاول لم يجز وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان ضحى قبل الزوال او بعد الزوال فان ضحى قبل الزوال فان كان يرجوان الامام يصلي لا يجزيه وان كان لا يرجو يجزيه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا ضحى الناس بعد الزوال يجزيه هذا كله اذا تبين انه يوم عرفة اما اذا لم يتبين لكن شكوا فيه ففي الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا به عنده لهم ان يضحوا من الغد ومن اول غد وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا عنده الاحتياط ان يضحوا من الغد بعد الزوال كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتابية ولو شهدوا بعد الزوال ان هذا اليوم يوم الاضحية ضحوا وان شهدوا قبل الزوال لم يجز الا اذا زالت الشمس وفي تجنيس خواهر زادة وان كان

كذا في الخلاصة \* ولا تجوز العدياء والعوراء البهي عورها والعرجاء البين عرجها وهي التي لا تقدر ان تدشي برجلها الى المنسك والمريضة البين مرضها ومقطوعة الاذنين والالية والذنب بالكلية والتي لا اذن لها في الخلقة ويجزى السكاء وهي صغيرة الاذن فلا تجوز مقطوعة احدى الاذنين بكما لها والتي لها اذن واحدة خلقة ولو ذهب بعض هذه الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذنب والعين ذكر في الجامع الصغير ان كان الذاهب كثيرا يمنع جواز التضحية وان كان يسيرا لا يمنع واختلف اصحابنا بين القليل والكثير نعم ابي حنيفة رح اربع روايات وروى محمد رح عنه في الاصل وفي الجامع ان اذا كان ذهب الثلث او اقل جاز وان كان اكثر لا تجوز والصحيح ان الثالث مواد ونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* وانما يعرف ذهاب قدر النصف او الثلث من العين بان يشد العين المعيبة بعد ان لا يعتلف الشاة يوما ويومين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم ذلك المكان ثم يشد عينه الصحيحة ويقرب العلف الى الشاة قليلا قليلا حتى اذا رآه من مكان اعلم ذلك المكان ثم يقدم ما بين العلامة الاولى والثانية من المسافة فان كانت المسافة بينهما الثلث فقد ذهب الثلث ويبقى الثلثان وان كان نصفها فقد ذهب النصف وبقي النصف كذا في الكافي \* واما الهتاء وهي التي لا اسنان لها فان كانت ترعى وتعتلف جازت والا فلا كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وتجوز الثولاء وهي المجنونة الا اذا كان ذلك يمنع الرعي والاعتلاف فلا تجوز وتجوز الجرباء اذا كانت سبينة فان كانت موزولة لا تجوز وتجزى الشرقاء وهي مشتوقة الاذن طولا والمقابلة ان يتقطع من مقدم اذنها شيء ولا يبان بل يترك معلنا والمدابرة ان يفعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة وما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يضحي بالشرقاء والمقابلة والمدابرة والخرقاء فالنهي في الشرقاء والمقابلة والمدابرة محمول على الندب وفي الخرقاء على الكثير على اختلاف الاقوال في حب الكثير كذا في البدائع \* ولا تجزى الجداء وهي مقطوعة الانف كذا في الظهيرية \* والجولاء تجزي وهي التي في مينها حول وكذا المجزوزة وهي التي جزصوفة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا تجوز الجداء وهي المتطوعة ضرعها ولا المصرمة وهي التي لا تستطيع ان ترضع فصلها الجزاء وهي التي ييس ضرعها كذا في محيط السرخسي \* وفي الينيمة كتبت الى ابي الحسن ملي المرغيناني ولو كانت الشاة منطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها فقال نعم ان كان لا يخل

الموكل بلاخلاف ولولم يعلم الموكل بعود الموكل الى المصر اختلف ابو يوسف ومحمد رح والمختار قول ابي يوسف رح انه يجزيه كذا في الكبرى \* الباب الخامس في بيان محل اقامة الواجب وهذا الباب مشتمل على بيان جنس الواجب ونوعه وسننه وقدره وصفته

اما جنسه فهو ان يكون من الاجناس الثلاثة الغنم او الابل او البقر ويدخل في كل جنس نوعه والذكر والانثى منه والخصي والفحل لانطلاق اسم الجنس على ذلك والمعز نوع من الغنم والجاموس نوع من البقر ولا يجوز في الاضحية شي من الوحش فان كان متولدا من الوحشي والانسي فالعبرة للام فان كانت اهلية تجوز والا فلا حتى لو كانت البقرة وحشية وانزل اهليا لم تجز وقيل اذا نزل طبيعي على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز التضحية وان كانت ظيبا لا تجوز وقيل ان ولدت الرمكة من حمار وحشي حمارا لا يؤكل وان ولدت فرسا فتحكمه حكم الغرس وان ضحى بظبية وحشية انست او ببقرة وحشية انست لم تجز واما سننه فلا يجوز شي مما ذكرنا من الابل والبقر والغنم عن الاضحية الا الثاني من كل جنس والا الجذع من الضأن خاصة اذا كان عظيما واما معاني هذه الاسماء فقد ذكر التذوي ان الفقهاء قالوا الجذع من الغنم ابن ستة اشهر والثني ابن سنة والجذع من البقر ابن سنة والثني منه ابن سنتين والجذع من الابل ابن اربع سنين والثني ابن خمس وتقدير هذه الاسنان بما قلنا يمنع التقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحى باقل من ذلك شيئا لا تجوز ولو ضحى باكثر من ذلك شيئا يجوز ويكون افضل ولا تجوز في الاضحية حمل ولا جدي ولا عجول ولا فصيل واما قدرة فلا يجوز الشاة والمعز الا من واحد وان كانت عظيمة سدينة تساوي شاتين مما يجوز ان يضحي بهما ولا يجوز بعير واحد ولا بقرة واحدة عن اكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة واقل من ذلك وهذا قول عامة العلماء واما صنفه فهو ان يكون سليبا من العيوب الفاحشة كذا في البدائع \* ويجوز بالجماء التي لا قرن لها وكذا مكسورة القرن كذا في الكافي \* وان بلغ الكسر المشاش لا يجزيه والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين كذا في البدائع \* ويجوز المحبوب العاجز عن الجماع والتي بها السعال والعاجز عن الولادة لكبر سننها والتي بها كي لا ينزل لها لبن من غير ملة والتي لها ولد وفي الاجناس وان كان لها لية صغيرة خلقت بشبه الذنب يجوز وان لم يكن لها لية خلقت كذلك قال محمد رح كذا في

ولو قدم اضحية ليدبحها فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه فانكسرت رجليها ثم ذبحها على مكانها اجزاء وكذلك ان انفلتت عنه البقرة فاصابت عينها فذبحت والقياس ان لا تجوز وجه القياس ان هذا عيب دخلها قبل تعيين القرينة بها فصاركما لو كان قبل حال الذبح وجه الاستحسان ان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه لان الشاة تضطرب فتلحقها العيوب من اضطرابها ورومي عن ابي يوسف رح انه قال لو عالج اضحية ليدبحها فكسرها واوعورت فذبحها ذلك اليوم او من الغد فانها تجزي كذا في الهدائع \* سبعة من الرجال اشتروا بقرة بخمسين درهما الاضحية وسبعة آخرون اشتروا سبع شياه بمائة درهم تكلموا ان افضل هو الاول او الثاني والمختاران افضل هو الثاني كذا في الفتاوى الكبرى \* عشرة نفر اشتروا من رجل عشر شياه جملة فقال البائع بعث هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا فصارا العشرة مشتركة بينهم واخذ كل واحد منهم شاة وضحي عن نفسه جلفان ظهر منها شاة فورا فانكر كل واحد من الشركاء ان تكون العوراء له لا تجوز تضحيتهم لان تسع شياه من عشرة نفر لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* والخصي افضل من الفحل لانه اطيب لحما كذا في المحيط \* اختلف المشائخ ان البدنة افضل اما الشاة الواحدة قال بعضهم ان كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل لان الشاة كلها فرض و البدنة سبعة افرض والباقي يكون فضلا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البدنة افضل لانها اكثر لحما من الشاة وما قالوا ان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا انحرت عن واحد كان كلها فرضا وشبهه بالقراءة في الصلوة لو اقتصر على ما تجوز به الصلوة جاز ولو زاد عليها يكون الكل فرضا قال الشيخ الامام ابو حفص الكبير اذا كان في ثمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحما اطيب كذا في الظهيرية \* والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب وان كان سبع البقرة اكثر لحما فسبع البقرة افضل والحاصل في هذا انهما اذا استويا في اللحم والقيمة فاطيبهما لحما افضل واذا اختلفا في اللحم والقيمة فالفاضل اولى والفحل الذي يساوي عشرين افضل من خصي بخمسة مشروان استويا في القيمة والفحل اكثر لحما والفحل افضل والانتى من البقر افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانتى اطيب والبقرة افضل من سبعة شياه اذا استويا وسبع شياه افضل من بقرة كذا في فتاوى قاضيخان \* والكباش والنعجة اذا استويا في القيمة واللحم فالكباش افضل وان كانت النعجة اكثر قيمة ولحما فهي افضل كذا في الذخيرة \* شري الاضحية بعشرة



بالاعتلاف وان كان يخل به لا تجوز التضحية بها كذا في التاتار خانية \* ومنقطع اللسان في الثور  
يمنع كذا في القنية \* والتي لالسان لها في الغنم تجوز وفي البقر لا كذا في الخلاصة \* وسئل عمرو بن  
الحافظ عن الاضحية اذا كان الذاهب من كل واحد من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون  
مانعا على قول ابي حنيفة رح قياسا على النجاسات في البدن ام لا يجمع كما في الخزوق في الخفين  
قال لا يجمع وسئل ايضا عن قطع بعض لسان الاضحية وهو اكثر من الثلث هل تجوز الاضحية  
على قول ابي حنيفة رح قال لا كذا في التاتار خانية \* ولا تجوز الجلالة وهي التي تأكل العذرة  
ولا تأكل غيرها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا تجزي العجفاء التي لا تنقي كذا في المبسوط \*  
فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جاز مروي ذلك عن محمد رح ولو كانت مهزولة عند الشراء  
فسمنت بعد الشراء جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنطوعة رؤس ضرعها لا تجوز فان ذهب  
من واحد اقل من النصف فعلى ما ذكر من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمغزاة  
لم تكن لها احدى حلمتيها خلقة او ذهبت بأفة وبقيت واحدة لم تجز في الابل والبقران ذهبت  
واحدة تجوز وان ذهبت اثنان لا تجوز كذا في الخلاصة \* وفي الخزانة لا يجوز مقطوع احدى  
القوائم الاربع كذا في التاتار خانية \* لا تجوز التضحية بالشاة الخشنة لان لحمها لا ينطبخ تناثر  
شعر الاضحية في غير وقتها يجوز اذا كان لها نقي اي منح كذا في القنية \* والشطو ولا تجزي وهي  
من الشاة ما انتزع اللبن عن احدى ضرعيها ومن الابل والبقر اذا انتزع اللبن من ضرعيها لان  
لكل واحد منهما اربع اضرع كذا في الغبائية \* ومن المشائخ من يذكر في هذا الفصل اصلا ويقول  
كل عيب يزيل المنفعة على الكمال او الجلال على الكمال يمنع الاضحية ومالا يكون بهذه الصفة لا يمنع  
ثم كل عيب يمنع الاضحية ففي حق الموسر يستوي ان يشتريها كذلك او يشتريها وهي سليمة فصارت معيبة  
بذلك العيب لا تجوز على كل حال وفي حق المعسر تجوز على كل حال كذا في المحيط \* ولو اشترى  
رجل اضحية وهي سمينة فعجفت عنده حتى صارت بحيث لو اشترىها على هذه الحالة لم تجزه  
ان كان موسرا وان كان معسرا اجزاه اذا الاضحية في ذمته فان اشترى الاضحية فقد تعينت الشاة  
حتى لو كان الفقير اوجب على نفسه اضحية لا تجوز هذه ولو اشترى اضحية وهي صحيحة العينين  
ثم اضررت عنده وهو موسر او قطعت اذنها كلها او ابنتها واذنبها وانكسرت رجلاها فلم تستطع ان  
تدشي لا تجزي منه وعليه مكانها اخري بخلاف الفقير وكذلك لو ماتت عنده او سرفت



لانه عينها للقربة فلا يحل له الانتفاع بجزء من اجزائها قبل اقامة القربة فيها كما لا يحل له الانتفاع بلحمها اذا ذبحها قبل وقتها ومن المشائخ من قال هذا في الشاة المندورة بها بعينها من المعسر والموسر وفي الشاة المشتراة للاضحية من المعسر فاما المشتراة من الموسر للاضحية فلا بأس ان يحلبها ويجز صوفها كذا في البدائع \* والصحيح ان الموسر والمعسر في حلبها وجز صوفها سواء هكذا في الغبائية \* ولو حلب اللبن من الاضحية قبل الذبح او جز صوفها يتصدق ولا ينتفع به كذا في الظهيرية \* واذا ذبحها في وقتها جاز له ان يحلب لبنها ويجز صوفها وينتفع به لان القربة اقيمت بالذبح والانتفاع بعد اقامة القربة كالاكل كذا في المحيط \* وان كان في ضرعها لبن ويخاف ينضح ضرعها بالماء البارد فان تناص والا حلب وتصدق ويكره ركوبها واستعمالها فان فعل فتصها فعليه تصدق ما نقص وان اجرها تصدق باجرها ولو اشترى بقرة حاوية واوجبها اضحية فاكسب مالا من لبنها يتصدق بمثل ما اكتسب ويتصدق بروثها فان كان يعلفها فما اكتسب من لبنها او انتفع من روثها فهو له ولا يتصدق بشيء كذا في محيط السرخسي \* ويتصدق بجلدها او يعمل منه نحو غزال وجراب ولا بأس بان يشتري به ما ينتفع بعينه مع ثبائه استحسانا وذلك مثل ما ذكرنا ولا يشتري به ما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك نحو اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله واللحم بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ايتصدق بها جاز لانه قربة كالتصدق كذا في التبيين \* وهكذا في الهداية والكافي \* ولو اشترى بلحم الاضحية جرابا لا يجوز لو اشترى بلحمها حبوا جاز ولو اشترى بلحمها لحدا جاز قالوا والاصح في هذا انه يجوز بيع المأكول بالمأكول وغير المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا يبيع المأكول بغير المأكول هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* ولو ادخل جلد الاضحية في قرطالة او جعله جرابا ان استعمل الجراب في اعمال منزله جاز ولو اجر لا يجوز وعليه ان يتصدق بالاجر واما القرطالة ان استعملها في منزل او اعارجا جاز وان اجرها لم يطيب لداجر قالوا ينظر ان كانت القرطالة جديدة لا يلزمه التصديق بالاجر وان كانت خلقا منخرقا يلزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا اجرها بدنانين يلزمه التصديق بدنانق لان القرطالة اذا كانت جديدة لا يحتاج بالانتفاع بها الى الجلد فيكون الجلد تبعها ويكون كل الاجر بازاء القرطالة اذا كانت خلقا يحتاج في الانتفاع بها الى الجلد فكان نصف الاجر للقرطالة ونصف الاجر للجلد والقرطالة الكوارة كذا في الظهيرية \* ولا يحل بيع شحمها واطرافها

اولى من ان يتصدق بالف كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي اصول التوحيد للامام الصغار والتضحية بالديك والدجاجة في ايام الاضحية ممن لا اضحية عليه للعسارة تشبهاً بالضحيين مكروه لانه من رسوم المجوس كذا في الخلاصة \* والمستحب ان تكون الاضحية اسمها واحسنها واعظمها وافضل الشاة ان تكون كبشاً ملح افرن موجواً وان تكون آله الذبح حادة من الحديد ويستحب ان يترص بعد الذبح ما يبرد ويسكن من جميع اعضائه وتزول الحيوة من جميع جسده ويكره ان يضحي ويسلخ قبل ان يبرد كذا في البدائع \* والافضل ان يذبح اضحية بيده ان كان يحسن الذبح لان الاولى في القربات ان يتولى بنفسه وان كان لا يحسن فالافضل ان يستعين بغيره ولكن ينبغي ان يشهدا بنفسه كذا في الكافي \* قال ولو امر مجوسياً فذبح اضحية لم تجز لان هذا انساد لا تقرب فان ذبيحة المجوسي لا تؤكل ولو امر يهودياً او نصرانياً بذلك اجزاه لانها من اهل الذبح ولكنه مكروه لان هذا من عمل القربة وفعله ليس بقربة كذا في المبسوط \* ويستحب ان يأكل من اضحيته ويطعم منه غيره والافضل ان يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لاقاربه واصدقائه ويدخر الثلث ويطعم الغني والفقير جميعاً كذا في البدائع \* ويهب منها ما شاء للغني والفقير والمسلم والذمي كذا في الغيبة \* ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز وله ان يدخر الكل لنفسه فوق ثلثة ايام الا ان اطعمها والتصدق بها افضل الا ان يكون الرجل ذا عيال وغير موسع الحال فان الافضل له حينئذ ان يدعه لعياله ويوسع به كذا في البدائع \* ان وجبت بالذرف ليس لصاحبها ان يأكل منها شيئاً ولا ان يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنياً وفقيراً لان سبيلها التصدق وليس للتصدق ان يأكل صدقته ولا ان يطعم الاغنياء كذا في التبيين \* روى بشر بن ولید عن ابي يوسف رح رجل له تسعة من العيال وهو العاشر فصيح بعشر من الغنم من نفسه ومن عياله ولا ينوي شاة بعينها لكن ينوي العشرة عنهم ومنه جاز في الاستحسان وهو قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والانتفاع بها ويستحب ان يربط الاضحية قبل ايام النحر بايام وان يقللها ويجللها وان يسوقها الى المنسك سوقاً جميلاً لا غنياً وان لا يجزّ برجلها الى المذبح كذا في البدائع \* واذا ذبحها تصدق بجلالها وقلائد كذا في السراجية \* ولو اشترى شاة للاضحية فيكرة ان يحلبها ويجزّ صوفها فينتفع به لانه

عنه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يأمر صار لحما فصا رالكل لحما وفي قول الحسن بن زياد اذا ضحى بدنة عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وعن ام ولدها بامرها وبغير امرها لا تجوز عنه ولا عنهم قال ابو القاسم رح تجوز عن نفسه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير امره فان ضمنه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهران الارقاة حصلت على ملكه وان اخذها مذبوحة يجزي عن المالك لانه قد نواها فليس بضرة ذبح غيره لها كذا في محيط السرخسي \* واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية صاحبه صح عنهما ولا ضمان عليهما استحسانا وياخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه ولا يضمنه فان كانا قدا كلا ثم علما فليحل كل واحد منهما صاحبه ويجزيهما وان تشاحا فكل واحد منهما يضمن صاحبه قيمة شاته ثم يتصدق بتلك القيمة ان كانت انتقضت ايام النحر لانها بدل عن اللحم كذا في الكافي \* وفي الروضتين رجلان ادخلا شاتيهما مربوطاتهما غلطا فادعى كل واحد منهما شاة وتركاشاة لا يدعيانها فالتى لا يدعيانها لبيت المال والتي تنازعا بينهما نصفان ولا تجزى الاضحية عنهما ولو كانت بدنة او بقرة جاز عنهما وهو الاصح اربعة نفر لكل واحد منهم شاة حبسوها في بيت فماتت واحدة لا يدري لمن هي تباع هذه الاغنام جملة وتشتري بثمنها ربع شاة لكل واحد منهم شاة ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منهما ويحل كل واحد منهم اصحابهم ايضا حتى يجوز عن الاضحية كذا في الخلاصة \* اذا اربطوا ثلث اضحية في رباط واحد ثم وجدوا في الواحدة عيبا يمنع جواز التضحية وانكر كل واحد ان تكون له المعيبة وتنازعا في الآخرين فالمعيبة لبيت المال ويتضى بالآخرين بينهم اثلاثا كذا في التاتارخانية \* رجل اشترى شاة شراء فاسدا فذبحها عن الاضحية جاز وللبائع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المضحي وان اخذها مذبوحة قيل على المضحي ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن المضحي حيث اخذها مذبوحة فكانه باعها بالقيمة التي وجبت عليه قال بعضهم ليس على المضحي ان يتصدق باكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح وان لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه او باعها بتلك القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية \* ولو وهب له شاة هبة فاسدة فضحى بها فالوهاب بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها حية وتجوز الاضحية وبأكل منها وان شاء استردها واسترد قيمة النقصان ويضمن الموهب له قيمتها فيتصدق بها اذا كان بعد مضي وقت الاضحية وكذلك المريض مريض الموت لو وهب

ورأسها وصوفها وبرها وشعرها ولبنها الذي يحلبه منها بعد ذبحها بشيء لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاك  
عينه من الدراهم والدنانير والمأكولات والمشروبات ولا ان يعطى اجر الحزاز والذابح منها فان باع  
شيئا من ذلك بما ذكرنا نفذ عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم لا تنفذ ويتصدق  
بثمنه كذا في البدائع \* اذا اخذ شيئا من الصوف من طرف من اطراف الاضحية للعلامة في ايام  
النحر لا يجوز له ان يطرح ذاك الصوف ولا ان يهب لاحد بل يتصدق بذلك الصوف على الفقراء  
كذا في فتاوى قاضيخان \* في اصاحي الزعفراني فان ولدت ولدان ذبحها وولدها معها من اصحابنا  
من قال هذا في المعسر الذي وجب بايجابه اما في الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحى فان  
ذبح الولد يوم الاضحى قبل الام او بعدها جاز ولو لم يذبحه وتصدق به حيا جاز في ايام الاضاحي  
وفي المنتقى لو تصدق بالولد حيا في ايام النحر فعليه ان يتصدق بقيمته وان باع الولد في ايام الاضحى  
يتصدق بثمنه فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر فعليه ان يتصدق بالولد حيا واذا ذبح الولد  
مع الام يأكل من الام والولد وعن ابي حنيفة رحم انه لا يأكل من الولد فان اكل تصدق بقية ما اكل  
والتصدق بالولد حيا احب الي كذا في الخلاصة \* لو باع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف رحم  
ويشترى بقيتها اخرى ويتصدق بفضل ما بين القيتين ولد الاضحية لا يجز صوفها ولا شعرها كالا  
كذا في السراجية \* وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى  
لعامة الذي ضحى ويتصدق به مذبحا مع قيمته ناقصة بالذبح والفتوى على هذا كذا في فتاوى  
قاضيخان \* الباب السابع في النصيحة عن الغير وفي النصيحة بشاة الغير عن نفسه ذكر في فتاوى  
ابي الليث رحم اذا ضحى بشاة من غيره بامر ذلك الغير او بغير امره لا تجوز لانه لا يمكن تجويز  
النصحية عن الغير الا باثبات الملك لذلك الغير في الشاة ولن يثبت الملك له في الشاة الا بالقبض  
وام يوجد قبض الامر هنا لا بنفسه ولا بنائبه كذا في الذخيرة \* ولو ذبح اضحية غيره عن المالك بغير امره  
صريحاً يتع عن المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا اطلق هنا ولم يقيد به بما اذا اضعفها المالك  
للنصحية وقيد به في الاجناس والمختار هو الاول كذا في الغياثية \* ولو ضحى بدنة عن نفسه وعمره  
واولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الاضحية ان كان اولاده صغار  
جاز عنه وعنهم جميعا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم وان كانوا كبارا ان فعل بامرهم  
جاز من الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم وان فعل بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا تجوز

شاة فضحى بهائم استحقها رجل فان اجاز البيع جاز وان استرد الشاة لم يجز كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو اودع رجل رجلا شاة فضحى بها المستودع من نفسه يوم النحر فاختر صاحبها القيمة ورضي بها  
فاخذها فانها لا تجزى المستودع من اضحيته وكل جواب صرفته في الوديع فهو الجواب في العارية  
والاجارة بان استعار ناقة او ثورا او بقرا او اسنا جره فضحى به انه لا يجزيه عن الاضحية سواء اخذها المالك  
او ضمنه القيمة كذا في البدائع \* ولو كانت الشاة رهنا فيضحي بهائم ضمنها لا يجوز كذا في فتاوى  
فاضيخان والخلاصة \* رجل دما قضا بالضحى له فضحى التصاب عن نفسه فهو من الامر  
كذا في السراجية \* اشترى اضحية وامر غيره بذبحها فذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح  
قيمة الشاة للآمر ويشترى الامر بقيمتها شاة ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل هذا اذا كانت ايام  
النحر باقية وان مضت ايام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء كذا في فتاوى فاضيخان \* ابن سماعه  
عن محمد بن رحامر رجل رجلا ان يذبح شاة له فلم يذبحها المأثور حتى باعها الآمر ثم ذبحها فالمأثور  
ضامن ولا يرجع على الامر علم بالبيع او لم يعلم اما اذا علم فظاهروا ما اذا لم يعلم فلانه ما غره  
لانه حين امره بالذبح كانت الشاة له كذا في واقعات الناطقي \* وفي الاجناس ابن سماعه عن  
ابن يوسف رح اذا امر الرجل غيره بذبح شاة وقد كان الامر باعها فذبحها المأثور وهو يعلم بالبيع  
فان للمشري ان يدفع الثمن ويتبع الذابح فيضمنه قيمتها ولم يكن للذابح ان يرجع على الامر  
قال ولو كان لا يعلم بالبيع لم يكن للمشتري ان يضمنه القيمة علة فقال لانه لو ضمنه كان له ان يرجع  
على الامر فانه هو فعل ذلك فينتقض البيع كذا في الذخيرة والمحيط \* فان اشترى ثلثة نفر ثلث  
شياه ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينبغي ان يوكل  
كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح شاة غيره بامر جاز رجل اراد ان يضحي  
فوضع صاحب الشاة على السكين يده مع يد القصاب حتى يعاونا على الذبح قال الشيخ الامام  
يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يجوز كذا في الظهيرية \*

الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا يجب ان يعلم ان الشاة لا تجزى الا من واحد وان كانت  
عظيمة والبقرة والبقر يجزى من سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى والتقدير بالسبع يمنع  
الزيادة ولا يمنع النقصان كذا في الخلاصة \* لا يشارك المضحي فيما يحتمل الشركة من لا يريد  
القربة رأسا فان شارك لم يجز من الاضحية وكذا هذا في سائر القرب اذا شارك المتقرب

شاة من رجل في مرضه وعليه دين مستغرق فضحى بها الموهوب له فالغرماء بالخيار ان شاءوا استردوا  
عينها وعليه ان يتصدق بقيمتها وان شاءوا ضمنوه قيمتها فتجوز الاضحية لان الشاة كانت مضمونة  
عليه فاذا ردّها فقد اسقط الضمان عن نفسه كذا في البدائع \* ولو اشترى شاة بثوب فضحى بها ثم  
وجد البائع بالثوب عيباً فردّه فهو بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الشاة ولا يتصدق المضحي ويجوز له الاكل  
وان شاء استردّها ناقصة مذبوحة فبعد ذلك ينظر ان كانت قيمة الثوب اكثر من قيمة الشاة كان  
باعها بالثوب وان كانت قيمة الشاة اكثر منه يتصدق بقيمة الشاة لان الشاة كانت مضمونة عليه  
فبردها اسقط الضمان عن نفسه كانه باعها بثمن ذلك المقدار من قيمتها ولو وجد بالشاة عيباً فالبائع  
بالخيار ان شاء قبلها ورد الثمن ويتصدق المشتري بالثمن الا حصة النقصان لانه لم يوجب النقصان  
على نفسه وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب ولا يتصدق المشتري بها لان ذلك النقصان لم يدخل  
في القربة وانما دخل في القربة ما ذبح وقد ذبح ناقصاً الا في جزاء الصيد فانه ينظر ان لم يكن مع  
هذا العيب عدل للصيد فعليه ان يتصدق بالنقص كذا في شرح الطحاوي \* رجل وهب لرجل  
شاة فضحى بها الموهوب له او ذبحها لمتعة او جزاء صيد ثم رجع الواهب في الهبة صح الرجوع  
وجازت الاضحية والمتعة وعن ابي يوسف رح انه لا يصح الرجوع في الهبة وليس على الموهوب ان  
في الاضحية والمنع ان يتصدق بشيء كذا في الظهيرية \* مريض وهب لانسان شاة فضحى بها  
الموهوب له ثم مات المريض من مرضه ولا مال له غيرها فللورثة ان يضمّنوه ثلثي قيمتها حية او بأخذوا  
ثلثيها مذبوحة وعلى الموهوب له ان يتصدق بثلثي قيمتها مذبوحة وجازت عنه الاضحية في الوجهين  
لانه ضحى ملك نفسه كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى اهل سمرقند رجل اشترى خمس  
شياه في ايام الاضحية واراد ان يضحي بواحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم  
الاضحية بغير امره بنية الاضحية يعني اضحية صاحب الشاة فهو ضامن لان صاحبها لم يعينها  
لم يأذن بذبح عينها دلالة كذا في الذخيرة \* في المنتقى لو غصب اضحية غيره وذبحها عن نفسه  
وضمن القيمة لصاحبها اجزاه ما صنع لانه ملكها بسابق الغصب كذا في الخلاصة \* لو غصب  
من رجل شاة فضحى بها لا يجوز لصاحبها بالخيار ان شاء اخذها ناقصة وضمنه النقصان وان شاء  
ضمنه قيمتها حية فصير الشاة ملكاً للغاصب من وقت الغصب فتجوز الاضحية استعمالاً وكذا لو اشترى  
شاة

وعشرون لكل واحد من الشركاء خمسة فاذا اجابه الاربعة فقد جعلوا انصبا لهم بين خمسة لكل واحد اربعة واربعة اسهم من خمسة وعشرين اكثر من السبع وذلك يسهل معرفته بالبسط والتجسس كذا في الظهيرية \* ولو كانوا ستة فاشرك خمسة منهم واحدا وابى الواحد لم يجز لان نصيبه اقل من السبع لان اصل حسابه ستة وثلثون لكل واحد ستة فيكون لخمسة ثلثون وقد جعلوا على ستة لكل واحد خمسة وخمسة من ستة وثلثين اقل من السبع ثلثة نفر اشتركوا في بقرة فاشرك اقدمهم رجلا في الربع جاز والثلث بينهما نصفان لانه جعله مثلا لكل واحد منهم ولم يصح جعل في نصيب الشركاء فصيح في نصيبه كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى ثلثة واشرك واحد رجلا في نصيبه فالثلث بينهما وجازت القرية وان اشرك في السبع جاز ان اجاز شركاءه وعند عدم الاجازة له سبع نصيبه فلم يجز وان اجاز واحد له سبع نصيبهما فلا يجوز ولو اشترى بها واحد واشرك سبعة لم تجز الاضحية وتصدق بتيمة سبعة اذا مضت الايام وليس على شركائهم ان يتصدقوا بشيء ولو قال لستة اشركتكم قبل اقدمهم فله السبع ويجوز لو كان نصف البقرة لواحد والنصف لاثنتين فصاعت فاشترى اخرى اثلا نائم وجدت الاولى فان كانت الثانية اقل من ثلثة اسباع الاولى تصدقوا بما بين ذلك كذا في التاتارخانية \* ولو اشترى بقرة للاضحية ونوى السبع منها العامة هذا وستة اسباعه من السنين الماضية يجوز عن العام ولا يجوز عن الاعوام الماضية كذا في خزنة المفتين \* وان نوى بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الذي صار دينا عليه وبعضهم الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز الكل وتكون عن الواجب ممن نوى الواجب عن عامه ذلك وتكون تطوعا ممن نوى القضاء عن العام الماضي ولا تكون عن قضائه بل يتصدق بقيدة شاة وسط لما مضى كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان الشركاء في البدنة او البقرة ثمانية لم يجزهم لان نصيب اقدمهم اقل من السبع وكذلك اذا كان الشركاء اقل من الثمانية الا ان نصيب اقدمهم اقل من السبع بان مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة فضحى بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة اقل من السبع فلم يجز في نصيبها ولم يجز نصيب الابن ايضا كذا في الذخيرة \* وفي اصاحي الزعفراني ولو كانت البدنة او البقرة بين اثنين فضحيا بها اختلف المشائخ فيه والمختار انه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير لحما قال الصدر الشهيد رح وهذا اختيار الامام الوالد وهو اختيار الفقيه ابى الليث رح كذا في الخلاصة \* وان دفع اقدمهم ثلثة دنانير ونصفا والاخر دينارين ونصفا والاخر دينار اجازت

من لا يريد القرية لم تجز عن التربة ولو اراد والقرية الاضحية او غيرها من القرب اجزا هم سواء كانت القرية واجبة او تطوعا او وجب على البعض وسواء اتفقت جهات القرية او اختلفت بان اراد بعضهم هدي الاحصار وبعضهم كفارة عن شيء اصابه في احرامه وبعضهم هدي التطوع وبعضهم دم المنعة او القران وهذا قول اصحابنا الثلاثة رح وكذلك ان اراد بعضهم العقيقة عن ولد وولده من قبل كذا ذكر محمد رح في نوادر الضحايا ولم يذكر ما اذا اراد احد هم الوليمة وهي ضيافة التزويج وينبغي ان يجوز روي عن ابي خنيفة رح انه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة وروي عنه انه قال لو كان هذا من نوع واحد كان احب اليّ وهكذا قال ابو يوسف رح وان كان كل واحد منهم صبيا او كان شريك السبع من يريد اللحم او كان نصرانيا او نحو ذلك لا يجوز للآخرين ايضا كذا في السراجية \* ولو كان احد الشركاء ذميا كتابيا او غير كتابي وهو يريد اللحم او يريد القرية في دينه لم يجزهم عندنا لان الكافر لا يتحقق منه القرية فكانت نيته ملحقة بالعدم فكان يريد اللحم والمسلم لو اراد اللحم لا يجوز عندنا وكذلك اذا كان احدهم عبدا او مدبرا او يريد اضحية كذا في البدائع \* ولو اشترى بقره يريد ان يضحى بها ثم اشترك فيها ستة يكره ويجزيهم لانه بمنزلة بيع شياء حكما الا ان يريد حين اشتراها ان يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك كان احسن وهذا اذا كان موسرا وان كان فقيرا معسرا فقد اوجب بالاشراء فلا يجوز ان يشرك فيها وكذا لو اشرك فيها ستة بعد ما وجبها لنفسه لم يسعها لانه اوجبها كلها لله تعالى وان اشرك جاز ويضمن ستة اسباعها وقيل في الغني انه يتصدق بالثمن اشترك ثلاثة نفر في بقرة لواحد ثلثة اسباعها والآخرين لكل واحد سبعا فمات من له ثلثة اسباعها وترك ابنا وبناتا صغيرين وترك ستائة درهم مع حصّة البقرة فضحى الوصي عنهما حصّة الميت من البقرة لا تجزي عنهم لان نصيب الابنة صار لحدّها لانها فقيرة لانها اصابته من ميراث الاب اقل مائتي درهم وان ترك الميت ستائة درهم سوى حصّة البقرة جازت عنهم لانها غنية كذا في محيط السرخسي \* وان اشترك خمسة في بقرة فجاء رجل فسألهم الشراكة فيها فاذا جابه اربعة منهم وامتنع الواحد فضحوا جاز لان الذي جعل نصيبه من نصيب الاربعة يملك اكثر من السبع فخذها من خمسة وعشرين لحاجتنا الى حساب له خمس ولاربعة اخماسه خمس اما الخمس فلان الشركاء خمسة فكان نصيب كل واحد منهم خمسا واما اربعة الاخماس فلان الاربعة اجابوه فقد جعلوه مساويا انصبا لهم وهي اربعة اخماس بين خمسة واقلة خمسة



وكله بان يشتري له كبشاً قرن اعين للاضحية فاشترى كبشاً جم ليس اعين لا يلزم الآمر لان هذا مما يرغب الناس للاضحية فخالف ما امر به ولو وكله بان يشتري له الثني من البقر ولم يسم لها ثمناً فاشترى به مسنة فهذا على وجهين ان كان الثني يشتري باقل مما يشتري به المسنة لم يلزم الآمر وان كانت المسنة والثني ثمن واحد لم الآمر لانه خالف الى خير وان وكله بان يشتري شاة للاضحية فاشترى الوكيل واستأجر انساناً حتى فادها بدوهم لم يلزم الآمر كذا في الظهيرية \* اذا قال لله علي ان اهدي بشاة او اضحي شاة فاهدي ببقرة او جزوراً وضحي ببقرة او جزوراً رجل ضحي بشاة تساوي تسعين ورجل آخر ضحي ببقرة تساوي سبعين ورجل آخر تصدق بمائة درهم فاضحية صاحب الشاة اعلى من اضحية صاحب البقرة لان قيمة الشاة اكثر والذي ضحي ببقرة اعظم اجراً من الذي تصدق بمائة درهم اشتري شاة للاضحية في ايام النحر وهو فقير وضحي بهائم ايسر في ايام النحر قال الشيخ الفقيه ابو محمد الحرميني رح ان يعيد وغبرة من المتأخرين قالوا لا يعيدونه تأخذ وكله بان يشتري شاة للاضحية فاعلم بان الشاة اسم جنس فيتناول الضأن والمعز جميعاً وان وكل انساناً بان يشتري له ضاً فاشترى معزاً او كان على العكس لا يلزم الآمر كذا في المحيط \* واذا وصي ان يضحي عنه ولم يسم شيئاً فهو جائز ويتبع على الشاة وكذلك لو لم يوص وافر رجلاً ان يضحي عنه ولم يسم شيئاً فهو جائز ولو وصي بان يشتري ببقرة بجميع ماله ويضحي بها عنه فمات ولم تجز الورثة فالوصية جائزة بالثلث بلا خلاف ويشتري بالثلث شاة ويضحي بها عنه ولو وصي ان يشتري ببقرة بعشرين درهماً من ماله ويضحي بها عنه فمات وثلث ماله اقل من عشرين فانه يضحي عنه على مذهبه بما باغت كذا في الذخيرة \* وان وصي ان يشتري له شاة بهذه العشرين درهماً ويضحي عنه ان مات ثم مات فضاع من الدراهم درهم لم يصح عنه بما بقي في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما يشتري بما بقي فيضحي عنه على قياس النسمة والنسمة رقبة تشتري للعق رجل اشترى ببقرة فقال يا فلان قد اشركت في ثلثيها كان له الثلثان ولو قال اشركت في جميعها كان له النصف لا نالوا عطية الجميع لا يكون شريكاً وان قال قد جعلت له نصيباً او سهماً فهو باطل وكان ينبغي ان يكون له السدس في قوله جعلت لك سهماً على قول ابي حنيفة رح لان السهم عنده مفسر بالسدس على ما عرف في كتاب الوصايا لكنه يحتمل ما دون السدس ولذلك بطل اشترى ببقرة بعشرة دنانير وقبضها ثم قال لرجل قد اشركتك بدينارين فقبل كان خمس البقرة له كذا

عنهم لان اقل النصيب هو السبع وكذلك لو اشترك خمسة دفع احدهم دينارين والثاني دينارين  
 ونصفا والثالث ثلاثة دنانير والرابع كذلك والخامس ثلاثة دنانير ونصفا جازت عنهم لان اقل النصيب  
 هو السبع كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى سبعة بقرة ليضحوا بها فمات احد السبعة وقالت  
 الورثة وهم كبار اذ يحوها عنه وعنكم جاز استحسانا ولو ذبح الباقيون بغير اذن الورثة لا يجزيهم لانه  
 لم يقع بعضها قربة لعدم الاذن منهم فلم يقع الكل قربة ضرورة عدم التجزي كذا في الكافي \* ولو ان  
 ثلاثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة الاضحية احدهم بعشرة والآخر بعشرين والآخر بثلثين وقيمة  
 كل واحدة مثل ثمنها فاختلطت حتى لا يعرف كل منهم شاته فيضحى بها اجزتهم ويتصدق صاحب  
 الثلثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وان اذن كل واحد  
 منهم لصاحبه ان يذبحها عنه اجزاءهم ولا شيء عليهم كذا في الينابيع \* ولو اشترى عشرة عشا غنام  
 بينهم فضحى كل واحد واحدة جاز ويقسم اللحم بينهم بالوزن وان اقتسدا مجازة يجوز اذا كان  
 اخذ كل واحد شيئا من الاكارع او الرأس او الجلد وكذا لو اختلطت الغنم فضحى كل واحد واحدة  
 ورضوا بذلك جاز كذا في خزائن المفتين \* وفي الاضاحي للزعفراني اشترى سبعة نفر سبع شياه  
 بينهم ان يضحوا بها بينهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها فضحوا بها كذلك فالتياس ان لا يجوز  
 وفي الاستحسان يجوز فقوله اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم يحتمل شراء كل شاة بينهم ويحتمل شراء  
 شاة على ان يكون لكل واحد شاة ولكن لا بعينها فان كان المراد هو الثاني فما ذكر في الجواب باتفاق  
 الروايات لان كل واحد منهم يصير مضحيا شاة كاملة وان كان المراد هو الاول فما ذكر من الجواب  
 على احدي الروايتين فان الغنم اذا كانت بين رجلين ضحيا بها ذكر في بعض المواضع انه لا يجوز  
 كذا في المحيط \* شاتان بين رجلين ذبحاهما عن نسكيهما اجزاها بخلاف العبد بين اثنين اهتقهما  
 عن كثرتيهما لا يجوز ابل بين اثنين ضحياه فان كان لهما سبع او سبعان والباقي للآخر  
 يجوز وان كان بينهما نصفان فكذلك على الاصح كذا في خزائن المفتين \* الباب التاسع في المنفقات  
 اشترى شاتين للاضحية فصامت احداهما فضحى الثانية ثم وجدها في ايام النحر او بعد ايام النحر  
 فلا شيء عليه سواء كانت هي ارفع من التي ضحى بها او ادون منها كذا في المحيط \* ولو وكله بان  
 يشتري له بقرة سوداء للاضحية فاشترى بقاء وهي التي اجتمع فيه السواد والبياض لزم الآ مروان  
 وكله

ينبغي ان تجب عندهم وبه اجبت كذا في القنية \* قيل لعلي بن احمد لو كان ارجل دين علي مقرر مفلس دل تحل له الزكوة قال لا نقبل وهل عليه الاضحية فقال لا مالهم يصل اليه كذا في التارخانية \* له دين حال او مؤجل علي مقرر ملي وليس في يده ما يملكه شري الاضحية لا يلزمه ان يستقرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكن يلزمه ان يسأل منه ثمن الاضحية اذا غلب علي ظنه انه يدفعه له مال كثير غائب في يد شريكه او مضاربه ومعه ما يشتري به الاضحية من الحجريين او متاع البيت يلزمه الاضحية كذا في القنية \* من مجموع النوازل اربعة نثر اشترى كل واحد منهم شاة لونها وسمها واحد فحبسوها فلما اصبحوا وجدوا واحدة منها ماتت ولا تدري لمن هي فانه تباع هذه الاغنام جملة ويشترى بشئها اربع شياه ثم كل واحد منهم كمرصا حبه بذيبح كل واحد منها وبحلل كل واحد منهم صاحبه ايضا حتى يجوز عن الاضحية كذا في المحيط \* قالت لزوجها صم عني كل عام من المهر الذي ابي عليك كذا وكذا ففعل ففيه اختلاف لا يجوز التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند ابي حنيفة رح خاصة ولا على امة تصدق بلحم الاضحية على الفقير بنية الزكوة لا يجزيه في ظاهر الرواية اذا لم يجد اضحية في بلده او قريبته يلزمه المشي بطلبها الى موضع يمشون اليه من بلده لشري الشياه كذا في القنية \*



### كتاب الكراهية \*

تكلموا في معنى المكروه والمروى عن محمد رح نصا ان كل مكروه حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا فاطعالم يطلق عليه لفظ الحرام وعن ابي حنيفة وابي يوسف رح انه الى الحرام اقرب كذا في الهداية \* وهو المختار هكذا في شرح ابى المكارم \* هذا هو المكروه كراهة تحريم واما المكروه كراهة تنزيه فالى الحلال اقرب كذا في شرح الوتاية \* والاصل الفاصل بينهما ان ينظر الى الاصل فان كان الاصل في حقه اثبات الحرمة وانما استطت الحرمة لعارض ينظر الى العارض ان كان صادعا به البلوى وكانت الضرورة قائمة في حق العامة فهي كراهة تنزيه وان لم تبلغ الضرورة هذا المبلغ فهي كراهة تحريم فصار الى الاصل وعلى العكس وان كان الاصل الاباحة ينظر الى عارض فان غلب على الظن وجود المحرم فالكراهة للتحريم والا فالكراهة للتنزيه نظير الاول سور الهرة ونظير الثاني لبن الاتان ولحومها ونظير الثالث سور البقرة الجلالة وسباع الطير هكذا في خزنة الفتاوى \*

في الظهيرية \* اشترى شاة فضحى بها ثم وجد بها عيبا ينتقصها ولكن لا يخرجها من حد الضحايا  
 فله ان يرجع بنقصان العيب على البائع فاذا رجع ليس عليه ان يتصدق به لان الشاة المعبوبة  
 جازت من الاضحية فليس عليه وراء ذلك فان قال البائع انا آخذ ما مذبوحة فله ذلك فاذا اخذها  
 ورد الثمن فعلى المشتري ان يتصدق بما اشترى من البائع الا حصة نقصان العيب فان توى  
 الثمن على البائع فلا شيء عليه وان توى البعض ووصل اليه البعض يتصدق منه بما كان من حصة  
 الشاة فلا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب حتى لو كان الثمن عشرة ونقصان العيب درهم  
 يتصدق بتسعة اعشار ما وصل اليه من الثمن كذا في الذخيرة \* لا يعتبر الشعر المسترسل مع  
 الذنب في المناع كذا في القنية \* ولو غصب اضحية مذبوحة ضمن قيمتها لانه مال مملوك لغيره  
 اخذ بغير اذنه واذا اخذ المضحي قيمتها يتصدق بها لانه بالنضمام ملكها منه فصاركاته باعها منه  
 واذا باعها منه لزمه النصدق بقيمتها كذا اذا رلا يجوز له ان يهبها لغيره فان رد القيمة على الغاصب  
 فلا شيء على المضحي لانه تلف بلا صنعه فان ابرأه المضحي عن القيمة وهو غني او فقير فلا شيء  
 عليه لان في الابتداء كان له ان يهب الاصل من الغاصب فكذلك ان يملك البديل منه وكذا  
 لو صالحه على ائيل من قيمتها يلزمه ان يتصدق بما وصل اليه من قيمتها لا غير لانه ابرأه البعض  
 واستيفاء البعض ولو صالحه على شيء ما كول او متاع فله ان يأكل المأكول وينتفع بالمتاع لان البديل يكون  
 استحسانا على صفة الاصل ونهجه كذا في محيط السرخسي \* المعسر اشترى شاة وماتت في ايام النحر  
 وخرج منها جنين تصدق بالولد استحسانا كذا في الوجيز للكردي \* ولو اشترى ببقرة فضة بعينها  
 فضحى بها ثم رد البائع البقرة بعيب واخذ المذبح تصدق المشتري بالثمن وجازت القرية ولو تبايعا  
 كبشاً بنعجة وضحي فوجد مشتري الكبش به صيباً ينتقصه العشر فان شاء رجع بعشر النعجة مذبوحة  
 ولا صدقة عليه ويتصدق الآخر ببقية ما رد من اللحم وان شاء رجع بتيمة عشر النعجة حيا ولا صدقة  
 عليه وان رضي بائع الكبش ان يأخذ النعجة مذبوحة ولا يتصدق بها استحسانا وكذا اذا دفع  
 بها الا حصة العيب لو كان وان شاء اخذ النعجة مذبوحة ولا يتصدق بها استحسانا وكذا اذا دفع  
 النعجة لا يتصدق بالكبش الذي رضي به كذا في التاتارخانية \* لها دار تبلغ قيمتها نصيبا تسكنها  
 مع زوجها فعليها الاضحية وصدقة الفطروا اذا قدر زوجها على الاسكان لا تجب عليها اضحية ولا  
 صدقة الفطر موسرا كان الزوج او معسرا قال رض فاختلفا فهم فيه يدل على انها ان لم تسكنها

بخبر الواحد واما بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك  
واذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك العين ههنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يحبس الثمن على البائع  
اذا لم يطل البيع ولوانه لم يشتر اللحم ولكن الذي كان اللحم في يده اذن له بالتناول فاخبره  
مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسي لا يحل له ان يأكل ولوانه اذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن  
او ملكه بسبب آخر بميراث او هبة ثم اخبره مسلم ثقة انه حرام العين لا يحل تناوله كذا في فتاوى  
فاضيخان \* اشترى رجل طعاما او جارية او ملك ذلك بميراث او هبة او صدقة او وصية فجاء مسلم  
ثقة فشهد ان هذا فلان الفلاني غصبه منه البائع او الواهب او الميت فاحب الينا ان ينزعه عن اكله  
وشربه ووطئ الجارية وان لم ينزعه كان في سعة وكذلك طعام او شراب في يد رجل اذن له في اكله  
وشربه وقال له مسلم ثقة هذا غصب في يديه من فلان والذي في يديه يكذبه ويزعم انه له وهو  
متهم غير ثقة فاحب الينا ان ينزعه منه فان اكله او شربه او توضأ به كان في سعة وان لم يجد وضوء  
غيره وهو في سفر توضأ ولم يتيمم كذا في العيني شرح الهداية \* ولم يذكر محمد رح في الاصل  
ما اذا كان صاحب اليد الذي اذن لغيره في اكل الطعام او شرب الماء ثقة عدلا وقد اخبر انه ملكه  
لم يغصبه من احد وقد اختلف المشائخ فيه قال الفقيه ابو جعفر الهندواني لا ينزعه لان الخبرين تساقطا  
بحكم التعارض فتعتبر الاباحة الاصلية بخلاف ما اذا كان فاسقا وغيره من المشائخ قال يتنزه وهو الصحيح  
فعلى هذا اذا اراد ان يشتري لحما فقال له خارج عدل لا تشتريه ذبيحة مجوسي وقال المتصاب  
اشترى انه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه تزول الكراهية بقول القصاب على قول ابي جعفر وعلى  
قول غيره من المشائخ لا تزول كذا في المحبط \* رجل دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاما  
ويشربون شرا فادعوه اليه فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة المجوسي وهذا الشراب  
قد خالطه الخمر وقال الذين دعوه اليه ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في حالهم  
فان كانوا عدولا وثقات لم يلتفت الى قول ذلك الرجل الواحد وان كانوا متهمين اخذ بقوله  
ولم يسعه ان يقرب شيئا من ذلك الطعام والشراب قال ويستوي ان يكون المخبر بالحرمة مسلما  
حرا كان او مملوكا ذكرنا او انثى فان كان في القوم رجلان ثقتان اخذ بقولهما وان كان فيهم واحد  
ثقة عمل فيه على اكبر رأييه فان لم يكن له فيه رأي واستوى الحالان عنده فلا بأس باكل ذلك  
وشربه وكذلك الوضوء منه فان لم يكن له رأي تنسك باصل الطهارة وان كان الذي اخبره

وهذا الكتاب مشتمل على ثلاثين بابا \* الباب الاول في العمل بخبر الواحد وهذا الباب مشتمل على فصلين \* الفصل الاول في الاخبار عن امر ديني نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار عن حرمة المحل واباحته وما يتصل بذلك في تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة العين واباحته خبر الواحد يقبل في الديانات كالحل والحرمة والطهارة والنجاسة اذا كان مسلما عدلا ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا محدودا ولا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد كذا في الوجيز للكردي \* وهكذا في محيط السرخسي والهداية \* ولا يقبل قول الكافر في الديانات الا اذا كان قبول قول الكافر في المعاملات يتضمن قبوله في الديانات فحيث تدخل الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة هكذا في التبيين \* من ارسل اخيرا له مجوسيا او خادما فاشترى لحما فقال اشتريناه من يهودي او نصراني او مسلم وسعه اكله <sup>ان</sup> كان غير ذلك لم يسعه ان يأكل منه معناه اذا كان ذبيحة غير الكتابي والمسلم لانه لما قبل قوله في الحل او الحرام ان يقبل في الحرمة كذا في الهداية \* ولا يقبل قول المستور في الديانات في ظاهر الروايات وهو الصحيح هكذا في الكافي \* خبر من ادعى السلطان مقبول عدلا كان او فاسقا كذا في جواهر الاخلاطي \* قال محمد رح وانا احضر المسافر الصلوة فلم يجد ماء الا في انا فاخبره رجل انه قدروه وعنده مسلم مرضي لم يتوضأ به وكذلك اذا كان المخبر عن ثقة او كان المخبر عبدا اوامة او امرأة حرة هذا اذا كان المخبر عدلا وان كان المخبر فاسقا او مستورا نظريه فان كان اكبر رأيه انه صادق يتيمم ولا يتوضأ به وان ارأه ثم يتيمم بعد ذلك كان احوط وان كان اكبر رأيه انه كاذب توضأ به ولم يلتفت الى قوله واجزاء ذلك ولا يتيمم عليه هذا هو جواب الحكم فاما في الاحتياط فالافضل له ان يتيمم بعد الوضوء كذا في المحيط \* وان كان المخبر بنجاسة الماء رجلا من اهل الذمة لا يقبل قوله فان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الي ان يريق الماء ثم يتيمم ولو توضأ به وصلّى جازت صلوة <sup>ان</sup> لو كان المخبر بنجاسة الماء صبيا او معتوها يعقلان ما يقولان فالاصح ان خبرهما في هذا الخبر الذمي لانه ليس لهما ولاية الالزام هكذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اشترى لحما فلما قبضه فاخبره مسلم ثقة انه قد خالطه لحم الخنزير لم يسعه ان يأكله كذا في التاتارخانية \* مسلم اشترى لحما وقبضه فاخبره مسلم ثقة انه ذبيحة المجوسي فانه لا ينبغي للمشتري ان يأكل ولا يطعم غيره لان المخبر اخبره بحرمة العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر

والحكم الشهيد ذكر في مختصره العدائنه ولم يذكر الاسلام وتبين بما ذكر الحكم ان ذكر الاسلام من محمد رح  
اتفاقي لان يكون شرطاً ان كان الذي في يديه الجارية فاسقاً لا تثبت ابا حة المعاملة معه بنفس الخبر  
بل تحرى في ذلك فان وقع تحريه على انه صادق حل له الشراء منه وان وقع تحريه على انه كاذب  
لا يحل ان يشتريها منه وان لم يكن له رأي يبقى ما كان على ما كان كما في الديانات وكذلك لو ان هذا  
الرجل لم يعرف كون هذه الجارية لغير صاحب اليد حتى اخبره الذي في يديه الجارية ان هذه  
الجارية ملك فلان وان فلانا وكله ببيعها لا يسعه ان يشتريها منه ما لم يعلم ان فلانا ملكها  
من صاحب اليد او اذن له ببيعها وان لم يعلم هو ان الجارية ملك الغير ولم يخبره صاحب  
اليد بذلك لا بأس بان يشتري من ذي اليد وان كان ذواليد فاسقاً الا ان يكون مثله لا يملك  
ذلك الشيء في الغالب وذلك كدرة نفيسة في يد فقير لا يملك قوت يومه وكتاب في يد جاهل  
لم يكن في آبائه من هواهل لذلك فحينئذ يستحب له ان يتنزه ولا يعرض له بشري ولا قبول  
هدية ولا صدقة وان كان الذي اتاه بذلك امرأة حرة كان الجواب فيها كالجواب في الرجل  
وان كان الذي اتى به عبداً او امة فليس ينبغي له ان يشتري منه شيئاً وكذلك لا ينبغي ان يقبل  
منه هبة ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك فان سألته عن ذلك فاخبره العبد ان مولاه اذن له في بيعه  
وهبته وصدقته فان كان العبد ثقة لا بأس بان يشتري ذلك منه واما اذا كان فاسقاً فانه يتحرى  
في ذلك فان لم يقع تحريه على شيء بقي ما كان على ما كان كما في الحر ولو كان الذي اتى به  
غلاماً صغيراً او جارية صغيرة حراً او مملوكاً لم يسعه ان يشتري منه قبل السؤال فان قال انه مأذون له  
في التجارة فانه يتحرى وان كان الصبي عدلاً فان لم يقع تحريه على شيء يبقى ما كان على  
ما كان قبل التحري وكذلك لو كان هذا الصغير اراد ان يهب ما اتى به من رجل او يتصدق به عليه  
فينبغي لذلك الرجل ان لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه مأذون في الهبة  
والصدقة فالقابض تحرى وينبئ الحكم على ما يقع تحريه عليه فان لم يقع تحريه على شيء يبقى  
ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد رح وانا يصدق الصغير فيما يخبر بعد ما تحرى  
ووقع تحريه انه صادق اذا قال هذا المال مال ابي او مال فلان الاجنبي او مال مولاي وقد بعث  
به اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالنا وقد اذن لنا ابونا ان نتصدق به عليك او نهبه لك لا ينبغي له  
ان يقبل ذلك كذا في الذخيرة \* والفقير اذا اتاه عبداً او امة بصدقة من مولاه يتحرى كذا



بانه حلال مملوكين ثقتين والذي زعم انه حرام واحدا حرا فلا بأس باكله وان كان الذي زعم انه حرام مملوكين ثقتين والذي زعم انه حلال حرا واحدا ثقة ينبغي له ان لا يأكل وكذلك لو اخبره باحد الامرين عبد ثقة وبالاخر حر ثقة عمل باكبر رأييه فيه وان اخبره باحد الامرين مملوكان ثقتان وبالاخر حران ثقتان اخذ بقول الحرين كذا في المبسوط \* ولو كان من احد الجانبين حران عدلان ومن الجانب الآخر ثلثة اعبد فانه يؤخذ بقول العبيد ولو كان المخبر من احد الجانبين حرين عدلين ومن الجانب الآخر اربعة اعبد يترجح خبر الاربعة فالحاصل ان خبر المملوك والحر في الامر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيطلب الترجيح اولا من حيث العدد فاذا استوى العددان يطلب الترجيح بكونه حجة في الاحكام في الجملة واذا استويا يطلب الترجيح من حيث التحري وكذلك اذا اخبر باحد الامرين رجلان وبالاخر رجل وامرأتان يؤخذ بخبر رجل وامرأتين لما فيه من زيادة العدد كذا في الذخيرة \* ولو ان رجلا مسلما شهد عند رجل ان هذه الجارية التي هي في يد فلان وهي مقرة له بالرق امة لفلان غصبها والذي هي في يده يجهل ذلك وهو غير مأمون فاحب الي ان لا يشتريها وان اشتريها ووطئها فهو في سعة من ذلك فلو اخبره انها حرة الاصل او انها كانت امة لهذا الذي في يديه فاعتقها وهو مسلم ثقة فهذا والاول سواء كذا في المبسوط \* الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان او فاسقا حرا كان او عبدا ذكر كان او انثى مسلما كان او كافرا نفعاً للخرج والضرورة من المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات كذا في الكافي \* واذا صح قول الواحد في اخبار المعاملات عدلا كان او غير عدل فلا بد في ذلك من تغليب رأييه فيه ان اخبره صادق فان غلب على رأييه ذلك عمل عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج \* اذا كانت الجارية لرجل فاخذها رجل آخر واراد ان يبيعها فانه يكره لمن عرفها للاول ان يشتريها من هذا ما لم يعلم انه ملكها من جهة المالك بسبب من الاسباب اذ ان له ان يبيعها وان اشترى جاز ويكون مكروها وان علم ان المالك اذن له بالبيع او ملكها بوجه من الوجوه فلا بأس بان يشتريها منه ويكون الشراء جائزا من غير كراهية وان قال الذي في يديه اني اشتريتها او وهبها لي او تصدق بها علي او وكلني ببيعها حل له ان يشتري منه اذا كان عدلا مسلما ثم ان محمداً راج شرط في هذه المسئلة ان يكون صاحب اليد مسلما عدلا والعدالة شرط اما الاسلام ليس بشرط



هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن وقبضتها بامره وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجل آخر ان فلانا ذاك جحد هذا البيع وزعم انه لم يبيع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة ايضا فانه لا ينبغي للسامع ان يقبل قوله وان يشتريها منه وان كان المخبر الثاني غير ثقة الا ان في اكبر رأي السامع ان الثاني صادق فكذلك وان كان في اكبر رأي انه كاذب فلا بأس بان يشتريها منه وان كان جميعا غير ثقتين وفي اكبر رأي السامع ان الثاني صادق لا ينبغي له ان يشتريها منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة مالوكان الثاني ثقة كذا في فتاوى فاضل خان \* ومن رأى رجلا يبيع جارية عرفت آخر فشهد عنده شاهدان عدلان ان مولاهما امره ببيعها فاشترى ونقد الثمن وقبض ثم حضر مولاهما وجحد الامر فالمشتري في سعة من منعها حتى يخاصم الى القاضي واذا قضى بها للمالك لم يسعه امساكها الا ان يجحد الشهادة بالوكالة عند القاضي حتى يقضي بها شرعا كذا في محيط السرخسي \* واذا قال الرجل ان فلانا امرني ببيع جارية التي في منزله ودفعها الي مشتريها فلا بأس بشرائها منه وقبضها من منزل مولاهما بامر البائع وبغير امره اذا وافاه ثمنها اذا كان البائع ثقة او كان غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق وان وقع في قلبه انه كاذب قبل الشراء او بعده قبل ان يقبض لم يسع له ان يعترض له حتى يستأمر مولاهما في امرها وكذلك لو قبضها ووطنها ثم وقع في قلبه ان البائع كذب فيدأ بال وكان عليه اكبر ظنه فانه يعتزل وطئها حتى يتعرف خبرها وهكذا امر الناس ما لم يجئ التجاحد من الذي كان يملك الجارية فاذا جاء ذلك لم يقربها ورد عليه ويتبع البائع بالثمن وينبغي للمشتري ان يدفع العقر الى مولى الجارية كذا في المبسوط \* ولو قال انا وكيل فلان وقد زوجتك ابنته هذه بمحض من الشهود وهي صغيرة او مجنونة له ان يطأها ولومات الاب وهي في حجر اخيها فلا حتى يقرأ الاخ كذا في الفتاوى العتبية \* ولو ان رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها او اخبر مخبر انها قد ارتدت فان كان المخبر عنده ثقة وهو حر او مملوك او محدود في قذف وسعه ان يصدق المخبر وتزوج اربعا سواها وان لم يكن المخبر ثقة وفي اكبر رأي انه صادق فكذلك وان كان في اكبر رأي انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث ولو ان مخبرا اخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل ان لها ان يتزوج بزوج آخر وسوى بين الرجل والمرأة وذكر في السير ليس لها ان يتزوج بزوج آخر حتى يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان وذكر شمس الائمة السرخسي رح الصحيح ان لها ان يتزوج لان المقصود من هذا الخبر

في المحيط \* ولو اذن في دخول الدار عبد رجل او ابنه الصغير فالقياس ان يتحرى الا انه جرت العادة من الناس انهم لا يمتنعون عن ذلك فيجوز لاجل ذلك هكذا في السراج الوهاج \* الصبي العاقل اذا اتى بقالا ونحوه ليشتري منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك قال الشيخ الامام الحلواني رح ان طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعه منه وان طلب الزبيب والبقاقل والقيطاء مما يأكله الصبيان عادة لا ينبغي ان يبيعه كذا في السراجية \* جارية قالت لرجل بعثني مولاي اليك هدية وسعه ان يأخذها لان قول الواحد في المعاملات مقبول على اي صفة كانت بعد ان كان عاقلا وعليه الاجماع كذا في الجامع الصغير \* وهكذا في السراج الوهاج والعيني شرح الهداية \* ولو ان رجلا عرف جارية لرجل يدعيها ويزعم انها له والامة تصدقه في انها له ثم رأى الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان مدعي انها له والجارية تصدقه في ذلك ان الجارية كانت لي وانما امرت فلانا بذلك لامر خفي وصدفته الجارية في قوله هذا والمدعي مسلم ثقة لا بأس للسامع ان يشتريها منه وان كان في اكبر رأي السامع ان الذي في يديه الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدفته ولو لم يقل ذواليد ذلك ولكنه قال هي لي ظلمني فلان وغصبها مني فاخذتها منه لا ينبغي للسامع ان يشتري منه ولا يقبل هبته ولا صدفته كان الذي في يديه ثقة وغير ثقة بخلاف ما اذا لم يدع الغصب وانما اقربا للجنة لان الغصب امر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك اما في التاجئة ما اخبر بخبر مستنكر فيقبل قوله وان قال الذي في يديه كان فلان ظلمني وغصبها مني ثم رجع عن ظلمه فاقرب بها الي ودفعها الي فان كان ثقة لا بأس ان يقبل قوله ويشتري منه الجارية وكذا لو قال غصبها مني فلان فخاصمته الى القاضي فتضى القاضي لي بها بينة اقامتها وبنكوله عن اليمين فانه يجوز للسامع ان يقبل قوله اذا كان ثقة وان كان المخبر كاذبا في اكبر رأي السامع فانه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى لي بها القاضي فاخذها منه ودفعها الي او قال قضى القاضي بها لي فاخذتها من منزله باذنه او بغير اذنه ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله وان قال قضى فجدد في القضاء فاخذتها منه لا ينبغي له ان يقبل قوله وان كان ثقة كما لو قال اشتريت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جدد البيع فاخذتها منه فانه لا ينبغي له ان يقبل قوله ولو ان رجلا قال اشتريت هذه الجارية

ان تعد وتزوج بزواج آخر جواب القضاء اما فيما بينها وبين الله تعالى فلها ان تتزوج بزواج آخر بعد ما اعتدت كذا في المحيط \* ولو ان المرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلثا وانقضت عدتي فان كانت عدلة وسعه ان يتزوجها وان كانت فاسقة تحرم وعمل بما وقع تحريمه عليه كذا في الذخيرة \* المطلقة ثلثا اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل بي ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس على زوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها صادقة وفي هذا بيان انها لو قالت لزوجها حلفت لك لا يحل له ان يزوجهما لم يستفسرها لاختلاف بين الناس في حلها له بمجرد العقد قبل الدخول فلا يكون له ان يعتمد مطلق خبرها بالحل ولو ان جارية صغيرة لا تعتبر عن نفسها في بد رجل يدعي انها له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت انا حرة الاصل لم يسعه ان يتزوجها وان قالت كنت امة فاعتقني وكانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها صادقة لم ار بأسا ان يتزوجها كذا في المبسوط \* المرأة الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر ان ثكاحي كان فاسدا وكان زوجها على غير الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر وان قالت طلقني بعد النكاح او ارتد عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها لانها اخبرت بخبر محتمل واذا اخبرت ببطان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاء طارئ او غير ذلك فان كانت ثقة عنده او لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الثاني في العمل بغالب الرأي يجب ان يعلم بان العمل بغالب الرأي جائز في باب الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب الرأي في الدماء جائز كذا في المحيط \* ان دخل رجل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه او ما درمحه يشد نحوه ولا يدري صاحب المنزل انه لص او هارب من اللصوص فانه يحكم برأيه فان كان اكبر رأيه انه لص قصده لياً خذ ماله ويقتله ان منعه وخافه ان زجره او صاح به ان تبادره بالضرب فلا بأس بان يشد عليه صاحب البيت بالسيف ليقته وان كان اكبر رأيه انه هارب من اللصوص لم يسع له ان يعجل عليه ولا يقتله وانما يتوصل الى اكبر رأيه في حق الداخل عليه بان يحكم زبه وهيئته او كان قد عرفه قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخبر يستدل به على انه هارب من اللصوص وان عرفه بالجلوس مع السارق استدل به على انه سارق كذا في المبسوط \* قالوا فيما اذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فاشكل على المسلمين حالهم انهم اعداء او مسلمون فانهم يتحرون كذا في المحيط \* وسئل الفقيه

وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا لا فرق بين ردة المرأة والزوج وكذا لو كانت المرأة صغيرة فاخبره انسان انها ارتضعت من امه او اخته صح هذا الخبر ولو اخبره انسان انه تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها وكانت اخته من الرضاة والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج اربعا سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد اعدل لانه اخبر بفساد عقد كان محكوما بصحته ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد بخلاف الاول فان شهد عنده شاهد اعدل بذلك وسعدان يتزوج اربعا سواها ولو اتاها رجل فاخبرها ان اصل نكاحها كان فاسدا او ان زوجها كان اخا لها من الرضاة او كان مرتدا لم يسعها ان يتزوج بقوله وان كان ثقة كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كانت الزوجة مشتهاة فاخبره رجل ان ابا الزوج او ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له ان يتزوج باختها او اربع سواها بخلاف ما لو اخبره بسبق الرضاة والمصاهرة على النكاح لان الزوج ثمة ينازعه وفي العارض لا ينازعه لعدم العلم فان وقع عنده صدقة وجب قبوله هكذا في الوجيز للكردي \* امرأة غاب زوجها فاتاها مسلم غير ثقة بكتاب الطلاق من زوجها ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس ان تعتد ثم تزوج كذا في محيط السرخسي \* اذا غاب الرجل عن امرأته فاتاها مسلم عدل فاخبرها ان زوجها طلقها ثلثا او مات عنها فلها ان تعتد وتزوج بزواج آخر وان كان المخبر فاسقا تبجروا ثم اذا اخبرها عدل مسلم انه مات زوجها انما تعتمد على خبره اذا قال عاينته ميتا وقال شهدت جنازته اما اذا قال لخبرني مخبرا لا تعتمد على خبره وان اخبرها واحد بموته ورجلان آخران اخبرا بحيوته فان كان الذي اخبرها بموته قال عاينته ميتا وشهدت جنازته حل لها ان تتزوج وان كان اللذان اخبرا بحيوته ذكرا تاريخا لاحقا فقولهما اولى ولو شهد اثنان بموته او قتله وشهد آخران انه حي فشهادة الموت اولى كذا في المحيط \* واذا شهد عدلان للمرأة ان زوجها طلقها ثلثا وهو يجحد ثم غابا وما قبل الشهادة عند القاضي لم يسع المرأة ان تقيم معه وان تدعه ان يقربها ولا يسعها ان تتزوج كذا في محيط السرخسي \* واذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فان كان الزوج غائبا وسعها ان تعتد وتزوج بزواج آخر وان كان حاضر اليس لها ذلك ولكن ليس لها ان تمكن من زوجها وكذلك ان سمعت انه طلقها ثلثا وجحد الزوج ذلك وحلف فردا عليه القاضي لم يسعها المقام وينبغي لها ان تقتدي بمالها او تهرب منه وان لم تقتدر على ذلك فقتلته واذا هربت منه لم يسعها ان تعتد وتزوج بزواج آخر قال شمس الائمة السرخسي زح ما ذكرناها اذا هربت ليس لها

من قتله وان ثبت فيه فهو خير له وان شهد بذلك عنده شاهد عدل ممن تجوز شهادته فقال القاتل  
 مندي شاهد آخر مثله ففي الاستحسان ~~من لا يعجل بقتله حتى ينظراً~~ تيه بأخرام لا هكذا في المبسوط \*  
 وان شهد عند الابن عدلان بالقتل او باقرار القاتل فليس له ان يقتله ولا الآخر ان يعينه الا اذا  
 قضى به القاضي واذا قضى ~~ثم شهد به عدلان~~ ان اياه قتل وليه عمدا او كان مرتدا فليس له ان يعجل  
 قتله في الديانة كذا في محيط السرخسي \* مال في يدرجل شهد عدلان عند رجل ان هذا المال  
 كان لا ييك غصبه هذا الرجل منه ولا وارث للاب غيره فله ان يدعي بشهادتهم وليس له ان يأخذ  
 ذلك المال ما لم يقم البينة عند القاضي ويقضي له بذلك وكذلك لا يسع لغير الوارث ان يعين الوارث  
 على اخذ هذه الشهادة ما لم يتصل به القضاء وان كان الوارث عاين اخذه من ابيه وسعه اخذه  
 منه وكذلك ان اقر الاخذ عنده بالاخذ وكذلك يسع من عاين ذلك اعانته عليه وان ابنى ذلك  
 على نفسه اذا امتنع وهو في موضع لا يقدر فيه على سلطان يأخذ له حقه كذا في المبسوط \* ولو شهد  
 شاهدان باقراره بالغصب من ابيه لم يأخذة حتى يثبت عند القاضي ومن سمع اقرار رجل بمال ثم  
 اخبره عدلان ان المقر به صار هبة له فان شاء شهد عليه بالمال وان شاء لم يشهد ولو كان شاهداً بالنكاح  
 او الرق ثم اخبره عدلان بالطلاق او العتاق لم يشهد بالنكاح والرق وكذا العفو من القصاص وعن  
 الحسن بن زياد ان الوارث اذا علم على مورثه ديناً للرجل فاخبره عدلان بالقضاء لم يسعه  
 ان يحلف على العلم وكذا اذا كان اخبره الميت بالقضاء واخبره مع عدل او امرأة فلا فضل  
 ان لا يحلف ثم كذا في الغيائية \* الباب الرابع في الصلوة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء  
ورفع الصوت عند قراءة القرآن صلى وهو مشدود الوسط لا يكره كذا في المحيط \* واو اشترى من مسلم  
ثوباً وبساطاً صلى عليه وان كان بائعه شارب خمر لان الظاهر من حال المسلم انه يجتنب النجاسة  
 ولو صلى في ازار المجوسي يجوز بكرة كذا في التاتارخانية \* لا بأس بالصلوة حذاء البالوعة اذا  
 لم تكن بقربه قال صين الائمة الكرايسى لا تكرر الصلوة في بيت فيه بالوعة كذا في القنية \* اختلف  
المشائخ رح في رأس الصورة بلاجنة هل يكره اتخاذها والصلوة عنده اتخاذ الصور في البيوت والنياب  
في غير حالة الصلوة على نوعين نوع يرجع الى تعظيمها بكرة ونوع يرجع الى تحقيرها فلا يكره  
 ومن هذا قلنا اذا كانت الصورة على البساط مفروشا لا يكره واذا كان البساط منصوباً يكره كذا  
 في المحيط \* الكلام منه ما يوجب اجرا كالسبح والتحميد وقراءة القرآن والاحاديث النبوية

ابو جعفر ررح عن رجل وجد رجلا مع امرأته ان يحل له قتله قال ان كان يعلم انه يزجر عن الزنا بالصباح او بالضرب بما دون السلاح فانه لا يقتله ولا يقاتل معه بالسلاح وان علم انه لا ينزجر الا بالقتل والمقاتلة معه بالسلاح حل له القتل كذا في الذخيرة \* واذا وجد الرجل مع امرأته او جاريته رجلا يريد ان يغلبها على نفسها فيزني بها قال له ان يقتله فان رآه مع امرأته او مع محرم له وهي تطاوعه على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا وكذلك اذا عرض الرجل في الصحراء يريد اخذ ماله ان كان ماله عشرة او اكثر فله قتله وان كان اقل من عشرة يقاتله ولا يقتله ولو رأى رجلا يزني مع امرأته او امرأة آخرو هو محصن فصاح به فلم يذهب ولم يمتنع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه وكذا رجل رأى من سرق ماله فصاح به ولم يذهب او رأى رجلا ينقب حائطه او حائط آخرو هو معروف بالسرقة فصاح ولم يذهب حل قتله ولا قصاص عليه ولو اراد ان يكره غلاما او امرأة على فاحشة عليهما ان يقاتلا فان قتله قدمه هدران الم يستطع منعه الا بالقتل كذا في خزائن الفتاوى \* ولو ان رجلا تزوج امرأة لم يرها فادخلها عليه انسان واخبره انها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطأها اذا كان ثقة عنده او كان في اكبر رأيه انه صادق كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل اباه وما يتصل به اذا رأى الرجل رجلا يقتل اباه متعمدا وانكر القاتل ان يكون قتله او قال لابنه فيما بينه وبينه اني قتلت له قتله والدني فلانا عمدا او لانه ارتد عن الاسلام ولا يعلم الابن شيئا مما قال القاتل ولا وارث للمقتول غيره فالابن في سعة من قتل العمدا اذا اقام الابن البينة على رجل بانه قتل اباه ففضي له القاضي بالقود فهو في سعة من قتله واذا شهد عند الابن شاهد اعدل ان هذا الرجل قتل اباه فليس له ان يقتله بشهادتهما لان الشهادة لا توجب الحق ما لم يتصل بها قضاء القاضي والذي بينا في الابن كذلك في غيره اذا عاين القاتل او سمع اقرار القاتل به او عاين قضاء القاضي به كان في سعة من ان يعين الابن على قتله واذا شهد عنده بذلك شاهدان لم يسعه ان يعينه على قتله بشهادتهما حتى يتضي القاضي للابن بذلك وان اقام القاتل عند الابن شاهدين عدلين ان اباه كان قتل اباهذا الرجل عمدا فقتلته لم ينبغ للابن ان يعجل بقتله حتى ينظر فيما شهد به وكذلك لا ينبغي لغيره ان يعينه على ذلك اذا شهد عنده عدلان بما قلنا او بانه كان مرتدا حتى تثبت فيه وان شهد بذلك عنده محمد ودان في قذف او عبدان او نسوة عدول لا رجل معهن او فاسقان فهو في سعة من قتله

صلى الله عليه وآله واصحابه كذا في الغرائب \* ويكره ان يصلي على غير النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وحده فيقول اللهم صل على فلان ولوجمع في الصلوة بين النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه جاز كذا في فتاوى فاضيل خان \* ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رض كذا في الفنية \* ولو سجد اسم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وهو يقرأ لا يجب ان يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فحسن كذا في البنابيع \* ولو قرأ القرآن فمر على اسم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه فقرأه القرآن على تاليفه ونظمه افضل من الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل وان لم يفعل فلا شيء عليه كذا في الملتقط \* وسئل البقال عن قراءة القرآن اهي افضل ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه فقال لما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهيت الصلوة فيها فالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه والدعاء والتسبيح اولى من قراءة القرآن وكان السلف يسمحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في الغرائب \* يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها ومعنى الافضلية ان ثواب قراءته كثير وقيل بانه للقلب ايقظ وهذا اقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال ان القرآن افضل من سائر الكتب المنزلة والافضل ان لا يفضل بعض القرآن على بعض اصلا وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطي \* رجل اراد ان يقرأ القرآن فينبغي ان يكون على احسن احواله يلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقهاء واجب كذا في فتاوى فاضيل خان \* اذا اراد ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد افتتاح امر لا يتعوذ وان اراد قراءة القرآن يتعوذ كذا في السراجية \* وعن محمد بن مقاتل رح فيمن اراد قراءة سورة او قراءة آية فعليه ان يستعذ بالله من الشيطان الرجيم ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فان استعاذ بسورة الانفال وسمى وصر في قراءة آية سورة التوبة وقرأها كفاه ما تقدم من الاستعاذة والتسمية ولا ينبغي له ان يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف التي في ايدي الناس وان اقتصر على ختم سورة الانفال فقطع القراءة ثم اراد ان يبتدئ سورة التوبة كان كرادته ابتداء قراءته من الانفال فيستعذ ويسمي وكذلك سائر السور كذا في المحيط \* سئل ابو جعفر عن التعوذ كيف هو قال احب الي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم حتى يكون موافقا للقرآن ولو قال اعوذ بالله العظيم او اعوذ بالله السميع العليم جاز وينبغي ان يكون التعوذ موصولا



وعلم الفقه وقديماً ثم به اذ فعله في مجلس الفسق وهو يعلم لما فيه من الاستهزاء والمخالفة وان سبح فيه للاعتبار والانكار وليشتغلوا عما هم فيه من الفسق فحسب وكذا من سبح في السوق بنية ان الناس غافلون مشغولون بامور الدنيا وهو مشغول بالتسبيح وهو افضل من تسبيحه وحده في غير السوق كذا في الاختيار شرح المختار \* من جاء الى تاجر يشتري منه ثوباً فلما فتح التاجر الثوب سبح الله تعالى اوصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه هكذا في المحيط \* رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان يقول في هذا الموضع الحمد لله ولواكل شيئاً غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* حارس يقول لا اله الا الله او يقول صلى الله على محمد يا ثم لانه يأخذ لذلك ثمنا بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي او الغازي يقول كبيروا حيث يثاب وان سبح الفقهاء اوصلى على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم عند فتح فقاعة على قصد ترويجه وتحسينه او القصاص اذا قصد بهما (گرمي هنگامه) اثم وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسبح اوصلى على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه اعلاماً ما بقدمه حتى يتفرج له الناس او يقوموا له يا ثم هكذا في الوجيز للكردي \* قاغ عند جمع عظيم يرفعون اصواتهم بالتسبيح والتهليل جملة لا بأس به والاخفاء افضل ولوا جتمعوا في ذكر الله تعالى والتسبيح والتهليل يخفون والاخفاء افضل عند الفرع في السفينة او ملاعبتهم بالسيوف وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه كذا في القنية \* ويستحب ان يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم بلا اوداف وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز للكردي \* رجل سمع اسماً من اسماء الله تعالى يجب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما شبه ذلك ولو سمع اسم النبي عليه السلام فانه يصلي عليه فان سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه ان يصلي الا مرة كذا في فتاوى قاضيخان \* وبه يفتي كذا في القنية \* وقال الطحاوي يجب عليه الصلوة عند كل سماع والمختار قول الطحاوي كذا في الوالوجية \* لو سمع اسم الله مراراً يجب عليه ان يعظم ويقول سبحان الله وتبارك الله عند كل سماع كذا في خزائن الفتاوى \* ان لم يصل على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه عند سماع اسمه تبقى الصلوة دينا عليه في الذمة بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل للاداء فلا يكون محل للقضاء والسلام يجزي من الصلوة على النبي



في العيون الجنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لا بأس به وذكر في غاية البيان انه المختار لكن قال الهندواني رح لا فتي به وأن روي من ابي حنيفة رح وهو الظاهر في مثل الفاتحة كذا في البحر الرائق في كتاب الطهارة \* قراءة القرآن في المصحف اولى من القراءة عن ظهر القلب اذا حفظ الانسان القرآن ثم نسيه فانه يأتي وتفسير النسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف قراءة القرآن من الكراسة المودعة عنده لا ينبغي ذلك واما الكراسة المغصوبة لا تجوز القراءة منها بالاجماع والكراسته المستعارة ان كانت للمبالغ تجوز القراءة منها وان كانت للمصبي فلا ينبغي ذلك كذا في الغرائب \* رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ورجل آخر يقرأ سورة الاخلاص في يوم واحد خمسة آلاف مرة فان كان الرجل قارئاً فقرأ القرآن افضل كذا في المحيط \* افضل القراءة ان يتدبر في معناه حتى قيل يكره ان يختم القرآن في يوم واحد ولا يختم في اقل من ثلاثة ايام تعظيماً له ويقرأ بقراءة مجمع عليها كذا في القنية \* وندب لحافظ القرآن ان يختم في كل اربعين يوماً في كل يوم حزب وثلاث حزب او اقل كذا في التبيين في المسائل الشتى \* من ختم القرآن في السنة مرة لا يكون هاجراً كذا في القنية \* ويستحب ان تكون الختمة في الصيف في اول النهار وفي الشتاء في اول الليل كذا في السراجية \* قراءة قل هو الله احد ثلاث مرات عقيب الختم لم يستحسنها بعض المشائخ واستحسنها اكثر المشائخ لجبر نقصان دخل في قراءة البعض الا ان يكون ختم القرآن في الصلوة المكتوبة فلا يزيد على مرة واحدة كذا في الغرائب \* ولا بأس باجتماعهم على قراءة الاخلاص جهراً عند ختم القرآن ولو قرأوا واحد واستمع الباقون فهو اولى كذا في القنية \* ويستحب له ان يجمع اهله وولده عند الختم ويدعوهم كذا في الزايع \* يكره القوم ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع والانصات المأمور بهما كذا في القنية \* وقراءة القرآن بالترجيع قيل لا يكره وقال اكثر المشائخ يكره ولا يحل لان فيه تشبهاً بفعل الفسقة حال فسقهم ولا يظن احد ان المراد بالترجيع المختلف المذكور اللحن لان اللحن حرام بخلاف اذا قرأ بالالحان وسمعه انسان ان علم انه ان لقنه الصواب لا يدخله الوحشة بلقنه وان دخله الوحشة فهو في سعة ان لا يلقنه فان كل امر معروف يتضمن منكراً يسقط وجوبه كذا في الوجيز للكردي \* ان قرأ بالالحان في غير الصلوة ان غير الكلمة ويتف في موضع الوصل او يصل في موضع الوقف يكره والآلا يكره كذا في الغرائب \* يجوز لله تحريف كالحانك والاسكاف قراءة القرآن اذا لم يشتغل عمله قلبه عنها والآلا ولو كان القارئ واحداً في المكتب يجب

بالقراءة كذا في الحاوي للفتاوى \* ولأبأس بالتراءة راكبا وما شيا إذا لم يكن ذلك الموضع معدا  
للتجاسة فإن كان يكره كذا في القنية \* قراءة القرآن في الحمام على وجهين أن رفع صوته بكرة  
وأن لم يرفع لا يكره وهو المختار وأما التسبيح والتهليل لأبأس بذلك وأن رفع صوته كذا في الفتاوى  
الكبرى \* إذا قرأ القرآن خارج الحمام في موضع لبس فيه غسالة الناس نحو مجلس صاحب  
الحمام والشيابي فقد اختلف جهما ونافيه قال أبو حنيفة ربح لا يكره ذلك وقال محمد ربح يكره  
وليس عن أبي يوسف ربح رواية منصوصة كذا في المحيط \* يكره أن يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع  
التجاسات ولا يقرأ في بيت الخلاء كذا في فتاوى قاضيخان \* لا يقرأ القرآن في المخرج والمغتسل  
والحمام الأحرفا حرفا وتيل يكره ذلك أيضا والأصح الأول كذا في جواهر الإخلاطي \* وتكره  
قراءة القرآن في الطواف كذا في الملتقط \* لا يقرأ جهرا عند المشتغلين بالأعمال ومن حرمة القرآن  
أن لا يقرأ في السوق وفي موضع اللغو كذا في القنية \* لو قرأ طمعا في الدنيا في المجالس يكره وأن  
قرأ لوجه الله تعالى لا يكره وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه إذا اجتمعوا  
أصروا أحدهم أن يقرأ سورة من القرآن كذا في الغرائب \* قوم يقرؤون القرآن من المصاحف  
أو يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الأجلة والأشراف فقام القارئ لاجله قالوا أن دخل عالم  
أو أبوه أو استأذنه الذي علمه العلم جازله أن يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز كذا في فتاوى  
قاضيخان \* لأبأس بقراءة القرآن إذا وضع جنبه على الأرض ولكن ينبغي أن يضم رجله  
عند القراءة كذا في المحيط \* لأبأس بالقراءة مضطجعا إذا أخرج رأسه من اللحاف والأفلاكذا  
في القنية \* قراءة القرآن من الأسباع جائزة والقراءة من المصحف أحب لأن الأسباع محدثة كذا  
في المحيط \* الأفضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر وقراءة الفاتحة بعد المكتوبة لاجل المهمات  
مخافة أوجها مع الجمع مكروهة واختار القاضي بدیع الدين أنه لا يكره واختار القاضي الإمام  
جلال الدين أن كانت الصلوة بعدها سنة يكره والأفلاكذا في التاتارخانية \* قراءة الكافرون إلى الآخر  
مع الجمع مكروهة لأنها بدعة لم ينقل من الصحابة ومن التابعين ربح كذا في المحيط \* قوم يجتمعون  
ويقرؤون الفاتحة جهرا ماء لا يمنعون عادة الأولى المخافة في الخجندی امام يعتاد كل غداة مع جماعة  
قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهرا لأبأس به والأفضل الإخفاء كذا في القنية \*

يديه عند الدعاء بحذاء صدره كذا في القنية \* مسح الوجه باليدين اذا فرغ من الدعاء قيل ليس بشيء وكثير من مشائخنا ح اعبروا ذلك وهو الصحيح وبه ورد الخبر كذا في الغياثية \* عن ابن ابي عمير ان يقول يكره ان يقول الرجل استغفر الله واتوب اليه ولكن يقول استغفر الله واسأله التوبة قال الطحاوي والصحيح جواز كذا في القنية \* الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان مكروه لكن هذا شيء لا يفتى به كذا في خزانة الفتاوى \* يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة لان هذا لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسام المصلي لا يدعوه بما يحضره من الدعاء وينبغي ان يدعو في صلوته بدعاء محفوظ واماني غير حالة الصلوة ينبغي ان يدعوه بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب بركة القلب كذا في المحيط \* ولو قل غيرة بالله ان تفعل كذا لا يجب على ذلك الغير ان يأتي بذلك النعل شرعا وان كان الاولي ان يأتي به هكذا في الكافي \* واذن ان يحق الله وبحق محمد عليه السلام ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن بالمرءة ان يعطيه هو المختار كذا في الغياثية \* عن محمد بن الحنفية قال الدعاء اربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية في دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه وفي دعاء التضرع يعقد الخصر والبصر ويحاق الا بهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه كذا في مجموع الفتاوى نافلا عن شرح السرخسي لمختصرهاكم الشهيد في باب قيام الفريضة \* رجل دعاء وساءه فانه كان دعاءه على الرقة فهو افضل وكذا لو كان لا يمكنه ان يدعو الا وساءه فالدعاء افضل من ترك الدعاء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دعا بالدعاء المأثور جهرا ومعه القوم ايضا ليتعلموا الدعاء لا بأس به واذا تعلموا حينئذ يكون جهرا القوم بدعة كذا في الوجيز للكردي \* اذا دعا المذكر على المنبر دعاء مأثورا والقوم يدعون معه ذلك فان كان لتعليم القوم فلا بأس به وان لم يكن لتعليم القوم فهو مكروه كذا في الذخيرة \* التكبير جهرا في غير ايام التشريق لا يسر الا بازاء العدو والمصوص وقاس عليهما بعضهم الحريق والمخاوف كلها كذا في القنية \* سئل الفقيه ابو جعفر ررح عن قوم فروا قراءة ورد وكبروا بعد ذلك جهرا نال ان ارادوا بذلك الشكر لا بأس به قال اذا كبروا بعد الصلوة على اثر الصلوة فانه يكره وانه بدعة واذا كبروا في الرباطات لا يكره اذا ارادوا به اظهار القوة والموضع موضع الخوف واذا كبروا في مساجد الرباطات ولم يكن الموضع مخوفا يكره قال الفقيه ابو جعفر سمعت شيخنا ابا بكر يقول

على المارئين الاستماع وان كان اكثر ويتع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم صبي يقرأ في البيت  
واهلك مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتتحوا العمل قبل القراءة والأفلا وكذا  
قراءة الفقه عند قراءة القرآن مدرّس يدرس في المسجد وفيه مقرئ يقرأ القرآن بحيث لو سكت من  
درسه يسمع القرآن يعذر في درسه ويكره الصعق عند القراءة لانه من الرياء وهو من الشيطان وقد  
شدد الصحابة والتابعون والسلف الصالحون في المنع من الصعق والزمق والصياح عند القراءة  
كذا في القنية \* المحدث اذا كان يقرأ القرآن بتقليب الاوراق بقلم او سكين لا بأس به  
كذا في الغرائب \* قال اسمعيل المتكلم ويجوز ان يقول للصبي احمل الي هذا المصحف  
كذا في القنية \* وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن قراءة القرآن للمتفقه أهى افضل ام درس الفقه  
قال حكي عن ابي مطيع انه قال النظر في كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام ليلة كذا  
في الخلاصة \* يكره من الفقه وغيره يقرأ القرآن لا يلزم الاستماع قال الوبري في المسجد عظة وقراءة  
القرآن فالاستماع الى العظة أولى كذا في القنية \* رجل يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن  
لا يمكنه استماع القرآن كان الاثم على القارئ ولا شيء على الكاتب وعلى هذا لو قرأ على السطح  
في الليل جهراً يأنم كذا في الغرائب \* يقول عند تمام ورده من القرآن او غيره والله اعلم او صلى  
الله على محمد وآله اعلماً بانتهائه يكره كذا في القنية \* اذا اراد ان يقرأ القرآن وبخاف ان يدخل  
عليه الرياء لا يترك القراءة لاجل ذلك كذا في المحيط \* ويكره ان يقول في دعائه اللهم اني  
اسألك بمغدد العزم من عرشك وللمسئلة عبارتان بدعته ومتعده الاولى من العقد والثانية من القعود  
ولا شك في كراهة الثانية لاسم الله تعالى المتعالي وكذا الاولى وعن ابي يوسف رح انه لا بأس به  
وبه اخذ الفقيه ابو اليميث رح لما روي انه عليه السلام كان من دعائه ان يقول اللهم اني اسألك  
بمتعده العزم من عرشك والاحوط الامتناع اكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي ويكره ان يقول في دعائه  
بحق فلان وكذا بحق انبيائك واوليائك او بحق رسلك او بحق البيت او المشعر الحرام لانه لاحق  
للمخلوق على الله تعالى كذا في التبيين \* ويجوز ان يقول في الدعاء بدعوة نبيك هكذا في الخلاصة \*  
والدعاء المأذون فيه والمأثور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها كذا  
في المحيط \* والا فضل في الدعاء ان يبسط كفيه ويكون بينهما فرجة وأن قلت ولا يضع احدى يديه  
على الاخرى فان كان في وقت عذرا وبرداً شديداً لم يمسح به فامسح بمسح بسيط كفيه والمستحب ان يرفع

المسجد بماء الفضة من ماله كذا في فتاوى فاضلخان \* ويكره مد الرجلين الى الكعبة في النوم وغيره  
 هذا وكذلك التي كتب الشريعة وكذلك في حال موافقة الاهل كذا في محيط السرخسي \* يكره  
 ان تكون قبلة المسجد الى متوضي كذا في السراجية \* قال محدريح اكره ان تكون قبلة المسجد  
 الى المخرج والحمام والقبر ثم تكلم المشايخ في معنى قول محدريح اكره ان تكون قبلة المسجد  
 الى الحمام قال بعضهم لم يرد به حائط الحمام وانما اراد به المحم وهو الموضع الذي يصب فيه الحميم  
 وهو الماء الحار فاما ان استقبل حائط الحمام فلم يستقبل الانجاس وانما استقبل الحجر والمدر  
 فلا يكره وكذلك تكلموا في معنى قوله اكره ان تكون قبلة المسجد الى مخرج قال بعضهم اراد به  
 نفس المخرج وقال بعضهم اراد به حائط المسجد وهذا كله اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه  
 المواضع حائط او سترة اما اذا كان لا يكره ويصير الحائط فاصلاً واذا لم يكن بين المصلي وبين  
 هذه المواضع سترة فانبأ بكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات فاما في مسجد البيوت  
 فلا يكره كذا في المحيط \* كره مشائخنا راح استقبال الشمس والقمر والفرج كذا في محيط السرخسي \*  
 ويكره الرمي الى هدف نحو القبلة كذا في السراجية \* ويجوز ان يتخذ في مصلى العيد والجماعة  
 هدف للرمي كذا في القنية \* لكل مسلم مندوب ان يعد في بيته مكاناً يصلي فيه الا ان هذا المكان  
 لا يأخذ حكم المسجد على الاطلاق لانه باق في ملكه كذا في المحيط \* قال ابو يوسف راح اذا غضب  
 ارضا فبنى فيها مسجداً او حماماً او حانوتاً فلا بأس بالصلوة في المسجد والدخول في الحمام  
 للاغتسال وفي الحانوت للشراء وليس له ان يستأجرها وان غضب داراً فجعلها مسجداً لا يسع لاحد  
 ان يصلي فيه ولا ان يدخله وان جعلها مسجداً جامعاً لا يجمع فيه وان جعلها طريقاً ليس له ان يمر  
 بها كذا في المضمرات \* رجل بنى مسجداً في مغارة بحيث لا يسكنها احد وفل ما يمر به انسان لم يصر  
 مسجداً لعدم الحاجة الى صيرورته مسجداً كذا في الغرائب \* ولو كان الى المسجد مدخل من  
 دار موقوفة لا بأس للادام ان يدخل للصلوة من هذا الباب كذا في القنية \* ولمؤذن ان يسكن  
 في بيت هو وقف على المسجد كذا في الغرائب \* دار لمدرس المسجد مملوكة او مستأجرة متصلة  
 بحائط المسجد هل له ان ينتب حائط المسجد ويجعل من بيته باباً الى المسجد وهو يشتري هذا  
 الباب من مال نفسه قالوا ليس له ذلك وان شرط على نفسه ضمان نقصان ظهر في حائط المسجد  
 كذا في جواهر الاخلاطي \* يجوز المدرس في المسجد وان كان فيه استعمال البرد والبوارى المسبلة

مثل ابراهيم بن تكبير ايام الشريق على الاسواق والجهربها نال ذلك تكبير الحوكة وقال  
ابو يوسف رح انه يجوز قال النقيه وانا لا امنعهم عن ذلك كذا في المحيط \* لا بأس بالجلوس للوعظ  
اذا اراد به وجه الله تعالى كذا في الوجيز المكردي \* الواعظ اذا سأل الناس شيئاً في المجلس  
لنفسه لا يحل له ذلك لانه اكتساب الدنيا بالعلم كذا في التاتارخانية نقلاً عن الخلاصة \* رفع  
الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون الوجد والمحبة لا اصل له  
ويمنع الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب كذا في السراجية \* الكافر اذا داهل يجوز ان يقال  
يستجاب دعاؤه ذكر في فتاوى اهل سدر قد فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا منهم ابو الحسن  
الرسطغني انه لا يجوز وبعضهم قالوا منهم ابو القاسم الحاكم وابو نصر الدبوسي يجوز قال صدر  
الشهيد هو الصحيح كذا في المحيط \* في الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب كذا في الوجيز  
للكردري \* كره ان يقوم رجل بعد ما اجتمع القوم للصلوة ويدعو للبيت ويرفع صوته وكره  
ما كان عليه اهل الجاهلية من الافراط في مدح الميت عند جنازته حين كانوا يذكرون ما هو يشبه  
للحال واصل الثناء على الميت ليس بمكروه وانما المكروه مجاوزة الحد بما ليس فيه كذا  
في الذخيرة \* رجل تصدق عن الميت ودعاه بجوز ويصل الى الميت كذا في خزائن الفتاوى \*

الباب الخامس في اداب المسجد والقبلة والمصحف وما كتب فيه من القرآن نحو الدراهم  
والقرطاس او كتب فيه اسم الله تعالى لا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب والصرف  
الى الفقراء افضل كذا في السراجية \* وعابه الفتوى كذا في المصدرات \* وهكذا في المحيط \*  
اما التجصيص فحسن لانه احكام للبناء كذا في الاختيار شرح المختار \* وكره بعض مشائخ النقوش  
على المحراب وجائز القبلة لان ذلك يشغل قلب المصلي وذكر الفقيه ابو جعفر رح في شرح  
السير الكبير ان نقش الشيطان مكروه قل ذلك او كثر فاما نقش السقف فالليل يرخص فيه والكثير  
مكروه هكذا في المحيط \* واذا جعل البياض فوق السواد او بالعكس للنقش لا بأس به اذا فعله من  
مال نفسه ولا يستحسن من مال الوقف لانه تضييع كذا في الاحتيار شرح المختار \* ويكره ان يطين المسجد  
بطين قد بل بماء نجس بخلاف السريقين اذا جعل فيه الطين لان في ذاك ضرورة وهو تحصيل غرض  
لا يحصل الا به كذا في السراجية \* ولا بأس بجعل الذهب والفضة في سقف الدار وان ينقش  
المسجد

عند الأئمة هكذا في المحيط \* داخل المحراب له حكم المسجد كذا في الغرائب \* ولو كان في المسجد عَشْ خُطاف أو خُفَّاش يعذرفيه لا بأس برميته بما فيه من الفراخ كذا في الملتقط \* وفي صلاة الجلالي لا يتخذ طريقاً في المسجد بان يكون له بابان فيدخل من هذا ويخرج من ذلك كذا في الترتاشي \* ودخول المسجد متنعلاً مكرهه كذا في السراجية \* لأحرمة لثراب المسجد إذا جمع وله حرمة إذا بسط كذا في الثنية \* أصابه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجداً فيه خشب الغير ولو لم يوقد ناراً يهلك فخشب المسجد في الإيقاد أولى من غيره يجوز إذا دخل الحبوب وأثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة كذا في الثنية \* رجل يبيع التعويد في المسجد الجامع ويكتب في التعويد التوراة والانجيل والفرقان ويأخذ عليه المال ويقول ادفع إليَّ الهدية لا يحل له ذلك كذا في الكبرى \* ويكره كل عمل من عمل الدنيا في المسجد ولو جلس المعام في المسجد والوراق يكتب فان كان المعلم يعلم للحسبة والوراق يكتب لنفسه فلا بأس به لانه قرينة وان كان بالاجرة يكره الا ان يقع لهما الضرورة كذا في محيط السرخسي \* مباشرة عقد النكاح في المساجد مستحب واختيار طهیر الدين خلاف هذا ولا يدخل المسجد الذي على بدنه نجاسة كذا في خزائن المفتين \* دخل المسجد للمروءة فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي قصده وقيل يصلي ثم يتخير في الخروج قال مجد الأئمة الترجماني ان كان محدثاً يخرج من حيث دخل اعلاماً لما جنى كذا في الثنية \* غرس الشجر في المسجد ان كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه أو ثمره أو يفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة بين البيعة والكنيسة والمسجد يكره كذا في الغرائب \* أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع فانها أخف رتبة حتى لا يعتكف فيها أحد الا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت فانه لا يجوز الا اعتكاف فيها الا للنساء كذا في الثنية \* ذكر الفقيه رح في التنبيه حرمة المسجد خمسة عشر أولها ان يسلم وقت الدخول اذا كان القوم جلوساً غير مشغولين بدرس ولا بذكر فان لم يكن فيه أحد أو كانوا في الصلاة فيقول السلام علينا من ربنا وعلى عباد الله الصالحين والثاني ان يصلي ركعتين قبل ان يجلس والثالث ان لا يشتري ولا يبيع والرابع ان لا يسئل السيف والخامس ان لا يطلب الضالة فيه والسادس ان لا يرفع فيه الصوت من غير ذكر الله تعالى والسابع ان لا يتكلم فيه



لاجل المسجد كذا في القنية \* وسئل الشيخندي عن قيم المسجد يبيع فناء المسجد ليتجر القوم هل له هذه الاباحة فقال اذا كان فيه مصلحة للمسجد فلا بأس به ان شاء الله تعالى قبل له لو وضع في الفناء سرراً جرها الناس ليتجر واعليها واباح لهم فناء ذلك المسجد هل له ذلك فقال لو كان لصلاح المسجد فلا بأس به اذا لم يكن ممراً للعامة وسئل عن فناء المسجد هو الموضع الذي بين يدي جداره ام هو سدة بابه فحسب فقال فناء المسجد ما يظله ظلة المسجد اذا لم يكن ممراً للعامة المسلمين قبل له لو وضع القيم على فناء المسجد كراسي وسرراً وآجرها قوماً ليتجر واعليها ويصرف ذلك الى وجه نفسه اى الى الامام هل له ذلك فقال لا قال رض وعندنا لا ان يصرف الاجرة الى من شاء كذا في التاتارخانية نقلاً عن اليتيمة \* وفي صلوة الاثر قال سألت محمداً ربح من دكان اتخذ للمسجد بينه وبين المسجد طريق وهوائى عن المسجد ليصلي عليه في الحر يضاعف للصلوة فيه الاجر كما يضاعف في المسجد قال نعم كذا في الذخيرة \* اهل محلة قسموا المسجد وضربوا فيه حائطاً لكل منهم امام على حدة ومؤذنينهم واحداً بأس به والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن قال ركن الصباغي كما يجوز لاهل المحلة ان يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهم ان يجعلوا المسجدين واحداً لاقامة الجماعة اما للتذكير والتدريس فلا لانه ما بني له وان جاز فيه كذا في القنية \* سئل برهان الدين عن حانوت موقوف على امام المسجد غاب ثلثة اشهر وخاف خايته يؤمهم ثم حضر فاجرة الحانوت في تلك المدة التي غاب يجوز اخذها له ام لا قال (شاید چون وی یا کس وی بامروى بغله داده باشد وليکن سبيل وی تصدق بود) كذا في التاتارخانية نقلاً عن الفتاوى \* سئل ابو حنيفة ربح عن المعتكف اذا احتاج الى الفصد والحجامة هل يخرج فقال لا وفي الآتي واختلف في الذي ينسوف المسجد فلم يربعضهم بأساً وبعضهم قالوا لا ينسوف ويخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح كذا في التدرتاشي \* ولا بأس للمحدث ان يدخل المسجد في اصبح الفوليس ويكره النوم والاكل فيه لغير المعتكف واذا اراد ان يفعل ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل فيه ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ما شاء كذا في السراجية \* ولا بأس للغريب ولصاحب الدار ان ينام في المسجد في الصحيح من المذهب والاحسن ان يتورع فلا ينام كذا في خزنة الفتاوى \* ولا بأس بمسح الرجل بالخشيش المجتدع في المسجد وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلوة ما يفعل في زماننا من وضع الهراوى في المسجد ومسح الاقدام عليها فهو مكروه



في البيت لأبأس بالنوم على سطحه كذا ههنا كذا في المحيط \* ولا يجوز لف شيء في كاغذ فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الأولى ان لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجوز محوه لئلا فيه شيء كذا في القنية \* ولو محالوا كتب فيه القرآن واستعمله في امر الدنيا يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبزاق كذا في الغرائب \* ومحو بعض الذنابة بالريق يجوز كذا في القنية \* سئل ابو حامد عن الكواغذ من الاخبار ومن التعالقات يستعملها الوراثون في الغلاف فقال ان كان في المصحف او في كتب الفقه او في التفسير فلا بأس به وان كان في كتب الادب والنجوم يكره لهم ذاك كذا في الغرائب \* حكى الحاكم عن الامام انه كان يكره استعمال الكواغذ في وليمة ليمسح بها الاصابع وكان يشدد فيه ويزجر عنه زجرا بليغا كذا في المحيط \* متعلم معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وآله او كتب ابي حنيفة رح او غيره فتوسد بالخريطة ان قصد الحفظ لا يكره وان لم يقصد الحفظ يكره كذا في الذخيرة \* التوسد بالكتاب الذي فيه الاختيار لا يجوز الا على نية الحفظ له كذا في الملتقط \* وضع المصحف تحت رأسه في السفر للحفظ لأبأس به وبغير الحفظ يكره كذا في خزائن الفتاوى \* يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور كذا في القنية \* رجل امسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأنثم بل يرجي له الثواب كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا حمل المصحف او شيء من كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق لا يكره كذا في المحيط \* مد الرجلين الى جانب المصحف ان لم يكن بجذائه لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا في التودد وهو مد الرجل الى ذلك الجانب لا يكره كذا في الغرائب \* اذا كان للرجل جوالق وفيها دراهم مكتوب فيها شيء من القرآن او كان في الجوالق كتب الفقه او كتب التفسير او المصحف فجاس عليها او نام فان كان من قصد الحفظ فلا بأس به كذا في الذخيرة \* رجل وضع رجله على المصحف ان كان على وجه الاستخفاف يكثر والافلاك كذا في الغرائب \* لا بأس بكتابة اسم الله تعالى على الدراهم لان قصد صاحبه العلامة لا التهاون كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم الله تعالى او ما بدله من اسماء الله تعالى نحو قوله حسبي الله ونعم الوكيل او ربي الله او نعم القادر لله فانه لا بأس به ويكره لمن لا يكون على الطهارة ان يأخذ فلوسا عليها اسم الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر بن سماعه قال لا بأس بان يكون

من احاديث الدنيا والثامن ان لا يخطي رقاب الناس والتاسع ان لا ينازع في المكان والعاشران لا يضيق على احد في الصف والحادى عشران لا يمر بين يدي المصلي والثاني عشران لا يزق فيه والثالث عشران لا يرفع اصابعه فيه والرابع عشران ينزهه عن النجاسات والصبيان والمجانين واقامة الحدود والخامس عشران يكثر فيه ذكر الله تعالى كذا في الغرائب \* الجلوس في المسجد الحديث لا يباح بالاتفاق لان المسجد ما بني لامور الدنيا وفي خزنة الفقه ما يدل على ان الكلام المباح من حديث الدنيا في المسجد حرام قال ولا يتكلم بكلام الدنيا وفي صلوة الجلالى الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الاولى ان يشتغل بذكر الله تعالى كذا في الترتاشي \* واذا ضاق المسجد كان للمصلي ان يزعم القاعد عن موضعه ليصلي فيه وان كان مشتهلا بالذكر او الدرس او قراءة القرآن او الاعتكاف وكذا الدليل المحلة ان يمنعوا من ليس منهم عن الصلوة فيه اذا ضاق بهم المسجد كذا في القنية \* الصعود على سطح كل مسجد مكروه وهذا اذا اشتد الحر بكرة ان يصلوا بالجماعة فوفقه الا اذا ضاق المسجد فحينئذ لا بكرة الصعود على سطحه للضرورة كذا في الغرائب \* وامابناء منارة المساجد من غلة الوقف ان كان بناؤها مصلحة للمسجد بان يكون اسمع للقوم فلا بأس به وان لم يكن مصلحة لا يجوز بان يسمع كل اهل المسجد الاذان بغير منارته كذا في الترتاشي \* ولا يجوز للقيم شرى المصليات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلوة عليها ولكن لا يعلق بالاساطين ولا يجوز اعادتها لمسجد آخر قلت هذا اذا لم يعرف حال الوانف اما اذا امر بتعليقها وامر بالدرس فيه وبناءه للدرس وهابن العادة التجارية في تعليقها بالاساطين في المساجد التي يدرس فيها فلا بأس بشرائها ببال الوقف في مصلحته اذا احتج اليها ولا يضمن ان شاء الله تعالى كذا في القنية \* هل يجوز ان يدرس الكتاب بسراج المسجد والجواب فيها انها ان كانت موضوعة للصلوة فلا بأس به وان وضعه لالصلوة بان فرغوا من الصلوة وذهبوا فان اخر الى ثلث الليل لا بأس به وان اخر اكثر من ثلث الليل ليس له ذلك كذا في المضمرة في كتاب الهبة \* رفع المتعلم من كؤلان المسجد ووضعه في كتابه علامة فهو عفو كذا في القنية \* ويكره ان يجعل شيئا في كاذبة فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على ظاهرها او باطنها بخلاف الكيس دليد اسم الله تعالى فانه لا يكره كذا في المانتق \* واذا كتب اسم الله تعالى على كاغذ ووضع تحت طنفسه يجاسون عليها فقد قيل يهكره وقيل لا يكره وقال الآثرى انه لو وضع في البيت

ومن ابي يوسف رح انه يكره جميع ذلك واختلفوا في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان \*  
قال ابو حنيفة رح اعلم النصراني الفقه والقرآن لعله يهتدي ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم  
مسح لابس به كذا في الملتقط \* المصحف اذا صار خلقا لا يقرأ منه ويخاف ان يضيع يجعل في خرقة طاهرة  
ويدفن ودفنه اولى من وضعه موضعا يخاف ان يقع عليه النجاسة ونحو ذلك ويلحد له لانه لوشق  
ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذاك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل  
التراب عليه فهو حسن ايضا كذا في الغرائب \* المصحف اذا صار خلقا وتعذر القراءة منه لا يحرق  
بالنار اشارة الشيباني الى هذا في السير الكبير وانه يأخذ كذا في الذخيرة \* ولا يجوز في المصحف الخلق الذي  
لا يصلح للقراءة ان يجاد به القرآن كذا في القنية \* اللغة والنحو نوع واحد فيوضع بعضها فوق بعض  
والتعبير فوقهما والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاعبار والمواعظ والدعوات المروية فوق  
ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة حانوت او تابوت فيه كتب فالادب  
ان لا يضع الثياب فوقه ويجوز الرمي برأية التلم الجديد ولا يرمي برأية المستعمل لاحترامه كحشيش  
المسجد وكناسه لا يلتقي في موضع بخل بالنعظيم كذا في القنية \* روى الحسن عن ابي حنيفة رح  
انه ذكره الجوار بدكة والمقام بها كذا في الذخيرة \* الباب السادس في المسابقة السباق يجوز في اربعة  
اشياء في الخف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس والبغل وفي النصل يعني الرمي وفي المشي بالاقدام  
يعني العدو وانما يجوز ذلك ان كان البديل معلوما في جانب واحد بان قال ان سبقتني فلنك كذا  
وان سبقتك لاشي لي عليك او على القلب اما اذا كان البديل من الجانبين فهو حرام الا اذا  
دخل محلا بينهما فقتل كل واحد منهما ان سبقتني فلنك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق  
الثالث لاشي له والمراد من الجواز الحل لا الاستحقاق كذا في الخلاصة \* ثم اذا كان المال مشروطا  
من الجانبين فادخلا بينهما ثالثا وقالوا لثالث ان سبقتنا فالمالان لك وان سبقتنا فلا شيء لنا  
يجوز استحسانا ثم اذا دخل ثالثا فان سبقهما الثالث استحق المالين وان سبقا الثالث ان سبقتهما معا  
فلا شيء لواحد منهما على صاحبه وان سبقاه على التعاقب فالذي سبق صاحبه يستحق المال على  
صاحبه وصاحبه لا يستحق المال عليه قال محمد رح في الكتاب ادخال الثالث انما يكون حيلة للجواز  
اذا كان الثالث يتوهم ان يكون سابقا ومسبوقا فاما اذا كان يتيقن انه يسبقهما لا محالة او يتيقن انه  
يصير مسبوقا فلا يجوز وحكي عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل انه اذا وقع

مع الرجل في خرقه درهم وهو على غير وضوء كذا في الحاوي للفتاوى \* سئل الفقيه ابو جعفر رح  
عن من كان في كُمة كتاب فجلس للبول \* اكره ذلك قال ان ادخله مع نفسه المخرج يكره وان اختار  
لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا اذا كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم  
الله تعالى او شيء من القرآن فادخلها مع نفسه المخرج يكره وان اتخذ لنفسه مبالا طاهرا لا يكره  
وعلى هذا اذا كان عليه خاتم وعليه شيء من القرآن مكتوب او كتب عليه اسم الله تعالى فدخل  
المخرج معه يكره وان اتخذ لنفسه مبالا طاهرا لا يكره كذا في المحيط \* ولو كتب القرآن على الحيطان  
والجدران بعضهم قالوا يرجي ان يجوز وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس  
كذا في فتاوى قاضيخان \* كتابة القرآن على ما يفتش ويبسط مكروهة كذا في فتاوى الغرائب \*  
بساط او مصلح كتب عليه الملك لله يكره بسطه والقعود عليه واستعماله وعلى هذا قالوا لا يجوز  
ان يتخذ قطعة يياض مكتوب عليه اسم الله تعالى علامة فيه لبيان الاوراق لما فيه من الابتداء باسم الله تعالى  
ولو قطع الحرف من الحرف او خيط على بعض الحروف في البساط او المصلح حتى لم تبقى الكلمة متصلة  
لم تسقط الكراهة وكذلك لو كان عليه الملك لا غير وكذلك الالف وحدها واللام وحدها كذا في الكبرى \*  
اذا كتب اسم فرعون او كتب ابو جهل على غرض يكره ان يرموا اليه لان لتلك الحروف الحرمة  
كذا في السراجية \* عن الحسن عن ابي حنيفة رح انه يكره ان يصغر المصحف وان يكتبه بقلم  
دقيق وهو قول ابي يوسف رح قال الحسن وبه نأخذ قال رح لعله اراد كراهة التنزيه لا الاثم وينبغي  
لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط وراينه على احسن ورقة او ابيض قرطاس بافخم قلم  
وابرق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف ويضخم المصحف ويجرده عما سواه من التعاشير وذكور  
الآي وعلامات الوقف صونا لنظم الكلمات كما هو مصحف الامام عثمان بن عفان رضي الله عنه  
كذا في القنية \* والتعشير هو التعاميم على كل عشر آيات وهو الفصل بين كل عشر آيات وعشر آيات  
بعلمة يقال في القرآن ستمائة عشرة وثلاث وعشرون عشرة كذا في السراج الوهاج \* لا بأس بكتابة  
اسامي السور وعدد الآي وهو ان كان احدا فلهو بدعة حسنة وكم من شيء كان احدا فلهو بدعة  
حسنة وكم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا في جواهر الاخلاطي \* وكان ابو الحسن  
يقول لا بأس ان يكتب من تراجم السور ما جرت به العادة كما يكتب بسم الله الرحمن الرحيم  
في اوائلها للفصل كذا في السراج الوهاج \* لا بأس بان يجعل المصحف مذهبا مفضضا او مضببا

ثانياً ويستحب كذا في التارخانية \* وفي النوازل رجل جالس مع قوم سلم عليهم رجل فقال السلام عليك فردّ بعض القوم ينوب ذلك عن الذي سلم عليه المسلم ويسقط عنه الجواب يريد به اذا اشار اليهم ولم يسم لان قصده التسليم على الكل ويجوز ان يشار الى الجماعة بخطاب الواحد هذا اذا لم يسم ذلك الرجل فاما اذا سمّاه فقال السلام عليك يا زيد فاجابه غير زيد لا يسقط الفرض عن زيد وان لم يسم واشار الى زيد يسقط لان قصده التسليم على الكل كذا في المحيط \* مر على قوم يأكلون ان كان محتاجا ومرف انهم يدعونه سلم والآ فلا كذا في الوجيز للكردي \* السائل اذا سلم لا يجب رد سلامه كذا في الخلاصة \* السائل اذا اتى باب دار انسان فقال السلام عليك لا يجب رد السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي في المحكمة كذا في فتاوى قاضيخان \* واختلف الناس في المصري والقروي قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصر على الذي يستقبله من الثرى وقال بعضهم على القلب ويسلم الراكب على الماشي والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير كذا في الخلاصة \* ويسلم الماشي على القاعد ويسلم الذي يأتيك من خلفك كذا في المحيط \* الرجل مع المرأة اذا التقيا سلم الرجل أولا كذا في فتاوى قاضيخان \* استقبله رجال ونساء يسام عليهم في الحكم لا في الديانة كذا في الوجيز للكردي \* اذا التقيا فافضلهما سبقهما فان سلما معا يرد كل واحد ويستحب الرد مع الطهارة ويجزيه التيمم كذا في الغياثية \* اذا دخل الرجل في بيته يسلم على اهل بيته وان لم يكن في البيت احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كذا في المحيط \* ويسلم في كل دخلة كذا في التارخانية نقلا عن الصيرفية \* اختلف المشائخ في التسليم على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شريح وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح واما التسايم على اهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بان يسلم عليهم وقال بعضهم لا يسلم عليهم وهذا اذا لم يكن للتسليم حاجة الى الذمي واذا كان له حاجة فلا بأس بالتسايم عليه ولا بأس برد السلام على اهل الذمة ولكن لا يزاد على قوله وعليكم قال الفقيه ابو الليث رح ان مررت بقوم وفيهم كفار فانت بالخيار ان شئت قلت السلام عليكم وتريد به المسلمين وان شئت قلت السلام على من اتبع الهدى كذا في الذخيرة \* السلام تحية الزائرين والذين جلسوا في المسجد للقراءة والتسبيح ولا انتظار للصلاة ما جلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا وان السلام فلا يسلم عليهم ولهذا قالوا لو سلم عليهم الداخول وسعهم

الاختلاف بين المتفقهين في مسئلة واراد الرجوع الى الاستاذ وشرط احدهما لصاحبه انه ان كان  
 الجواب كما قلت اعطيك كذا وان كان الجواب كما قلت فلا آخذ منك شيئا ينبغي ان يجوز على قياس  
 الاسباق على الافراس وكذلك اذا قال واحد من المتفقه لمثله تعالى حتى نظارح المسائل فان اصبحت  
 واخطأت اعطيتك كذا وان اصبحت واخطأت فلا آخذ منك شيئا يجب ان يجوز به اخذ الشيخ الامام  
 الاجل شمس الائمة الحلواني كذا في المحيط \* وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا لاثنين  
 ايكما سبق فله كذا طلبه العلم اذا اختصموا في السبق فمن كان اسبق يقدم سبقه وان اختلفوا  
 في السبق ان كان لاحدهم بينة يقام بينته وان لم يكن يقرع بينهم ويجعل كانهم قدموا معا كما  
 في الحرق والغرق اذا لم يعرف الاول يجعل كانهم ماتوا معا كذا في فتاوى قاضيخان \*

والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل هذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة اما  
 اذا كان فهذا الصنيع حرام كذا في خزائن المفتين والله اعلم \* الباب السابع في السلام وتشميت  
 العاطس اذا انتهى الرجل باب دار انسان يجب ان يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم أولا  
 ثم يتكلم وان كان في الغضاء يسلم أولا ثم يتكلم كذا في فتاوى قاضيخان \* واختلفوا في ايها افضل  
 اجرا قال بعضهم اراد افضل اجرا وقال بعضهم المسلم افضل اجرا كذا في المحيط \* ينبغي لمن  
 يسلم على احد ان يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب كذا في السراجية \* والافضل للمسلم  
 ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمجيب كذلك يرد ولا ينبغي ان يزد على البركات شيء  
 قال علي بن عباس رضي كل شيء منتهى ومنتهى السلام البركات كذا في المحيط \* ويأتي بوالعطف  
 في قوله وعليكم السلام وان حذف ووالعطف فقال عليكم السلام اجزاه ولو قال المبتدئ سلام عليكم  
 او قال السلام عليكم فالمجيب ان يقول في الصورتين سلام عليكم وله ان يقول السلام عليكم ولكن  
 الالف واللام او الميم كذا في التاتارخانية \* قال الفقيه ابو الليث رح اذا دخل جماعة على قوم  
 فان تركوا السلام فكلهم آثمون في ذلك وان سلم واحد منهم جاز عنهم جميعا وان سلم كلهم فهو  
 افضل وان تركوا الجواب فكلهم آثمون وان رد واحد منهم اجزاهم وبه ورد الاثر وهو اختيار الفقيه  
 ابي الليث رح وان اجاب كلهم فهو افضل كذا في الذخيرة \* في فتاوى آهـ ورجل انسى قوما سلم عليهم  
 وجب عليهم ردة فان سلم ثانيا في ذلك المجلس لم يجب عليهم ثانيا وكذلك التشميت لم يجب

ايضا وقال محمد رَحِمَ يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الْحَاجَةِ وَادَّاسَلَمَتِ الْمَرْأَةُ الْاِجْنِبِيَّةَ عَلَى رَجُلٍ  
 اِنْ كَانَتْ عَجُوزًا رَدَّ الرَّجُلُ عَلَيْهَا السَّلَامَ بِلِسَانِهِ بِصَوْتٍ تَسْمَعُ وَاِنْ كَانَتْ شَابَةً رَدَّ عَلَيْهَا فِي نَفْسِهِ وَالرَّجُلُ  
 اِذَا سَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ اِجْنِبِيَّةٍ فَالْجَوَابُ فِيهِ عَلَى الْعَكْسِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانٍ \* وَاِذَا امْرُؤٌ جَلَسَ  
 اِنْ يَقْرَأُ سَلَامَهُ عَلَى فُلَانٍ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ \* ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَ فِي بَابِ الْجَعَائِلِ مِنَ السَّيْرِ  
 حَدِيثًا يَدُلُّ عَلَى اَنْ مَنْ بَلَغَ اِنْسَانًا سَلَامًا مِنْ غَائِبٍ كَانَ عَلَيْهِ اَنْ يَرُدَّ الْجَوَابَ عَلَى الْمُبْلَغِ اَوَّلًا ثُمَّ  
 عَلَى ذَلِكَ الْغَائِبِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* لَا يَسْتَقِرُّ فَرْضُ جَوَابِ السَّلَامِ اِلَّا بِالْاِسْمَاعِ كَمَا لَا يَجِبُ اِلَّا  
 بِالْاِسْمَاعِ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ \* وَلَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ اصْمًا يَنْبَغِي اَنْ يَرِيَهُ تَحْرِيكَ شَفْتَيْهِ وَكَذَا كِى جَوَابِ الْعَطْسَةِ  
 كَذَا فِي الْكِبَرِيِّ \* وَبَكَرَةُ السَّلَامِ بِالسَّبَابَةِ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ \* تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ وَاجِبٌ اِنْ حَمَدَ الْعَاطِسُ  
 فَيُسَمِّئُهُ اِلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ وَبَعْدَ ذَلِكَ هُوَ مُخَيَّرٌ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ \* وَيَنْبَغِي لِمَنْ يَحْضُرُ الْعَاطِسَ  
 اَنْ يَشْمِتَ الْعَاطِسَ اِذَا تَكَرَّرَ عَطَاسُهُ فِي مَجْلِسٍ اِلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ فَانْ عَطَسَ اَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ  
 فَالْعَاطِسُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَمَنْ كَانَ يَحْضُرُهُ اِنْ شَمِّتَهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَحَسَنٌ وَاِنْ لَمْ يَشْمِتْ  
 بَعْدَ الثَّلَاثِ فَحَسَنٌ اَيْضًا كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانٍ \* وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَ اَنْ مَنْ عَطَسَ مَرَارًا فَشَمِّتَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ  
 فَانْ اَخْرَجَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً كَذَا فِي التَّائِيَةِ خَانِيَةِ \* اِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَيَنْبَغِي اَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ  
 تَعَالَى فَيَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اَوْ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ وَيَنْبَغِي لِمَنْ  
 حَضَرَ اَنْ يَقُولَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَيَقُولَ الْعَاطِسُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ اَوْ يَقُولُ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحْ بِالْكُمْ وَلَا يَقُولُ  
 غَيْرَ ذَلِكَ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* امْرَأَةٌ عَطَسَتْ اِنْ كَانَتْ عَجُوزًا يَرُدُّ عَلَيْهَا وَاِنْ كَانَتْ شَابَةً يَرُدُّ عَلَيْهَا  
 فِي نَفْسِهِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* وَاِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ تُشْمِتُهُ الْمَرْأَةُ فَانْ كَانَتْ عَجُوزًا يَرُدُّ الرَّجُلُ عَلَيْهَا  
 وَاِنْ كَانَتْ شَابَةً يَرُدُّ فِي نَفْسِهِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* شَابَةٌ جَمِيلَةٌ عَطَسَتْ لَا يَشْمِتُهَا غَيْرُ الْمَحْرَمِ جَهْرًا  
 كَذَا فِي الْغَرَائِبِ \* اِذَا عَطَسَ رَجُلٌ حَالَ الْاِذَانِ يَحْمَدُ وَيَشْمِتُهُ غَيْرُهُ وَقَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ لَا يَحْمَدُ  
 كَذَا فِي الثَّنِيَّةِ \* وَلَوْ عَطَسَ الْمُصَلِّي فَقَالَ رَجُلٌ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ الْمُصَلِّي غُفِرَ اللَّهُ لِي وَلَكَ كَانَ جَوَابًا  
 تَفْسِدُ صَلَاتَهُ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانٍ \* الْبَابُ الثَّامِنُ فِي مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ اِنْظَرَالِيهِ وَمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَمَا  
 لَا يَحِلُّ يَجِبُ اَنْ يَعْلَمَ بَاْنُ مَسَائِلِ النَّظَرِ تَنْقَسِمُ اِلَى اَرْبَعَةِ اَقْسَامٍ نَظَرُ الرَّجُلِ اِلَى الرَّجُلِ وَنَظَرُ الْمَرْأَةِ  
 اِلَى الْمَرْأَةِ وَنَظَرُ الْمَرْأَةِ اِلَى الرَّجُلِ وَنَظَرُ الرَّجُلِ اِلَى الْمَرْأَةِ اَمَّا بَاْنُ الْقِسْمِ الْاَوَّلِ فَتَقُولُ وَيَجُوزُ  
 اَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ اِلَى الرَّجُلِ اِلَّا اِلَى مَوْرَثِهِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَعَلَيْهِ الْاِجْمَاعُ كَذَا فِي الْاِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمَخْتَارِ \*

ان لا يجيبوه كذا في القنية \* يكره السلام عند قراءة القرآن جهرا وكذا عند مذاكرة العلم وعند الاذان والاقامة والصحيح انه لا يرد في هذه المواضع ايضا كذا في الغيابة \* ان سلم في حالة التلاوة المختار انه يجب الرد كذا في الوجيز للكردي \* وهو اختيار صدر الشهيد وهكذا اختيار الفقيه ابي الليث رح هكذا في المحيط \* ولا يسلم عند الخطبة يوم الجمعة والعديد واشتغالهم بالصلوة ليس فيهم احدا يصلي كذا في الخلاصة \* في الاصل ولا ينبغي للقوم ان يشتموا العاطس ولا ان يردوا السلام يعني وقت الخطبة في صلوة الاثر روي عن محمد رح عن ابي يوسف رح انهم يردون السلام ويشتمون العاطس ويتبين بما ذكر في صلوة الاثر ان ما ذكر في الاصل قول محمد رح قالوا الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رح في هذا بناء على انه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة على قول محمد رح يرد وعلى قول ابي يوسف رح لا يرد كذا في الذخيرة \* ولا يسلم على قوم هم في مذاكرة العلم او احدهم وهم يستمعون وان سلم فهو آثم كذا في التاقر خانية \* ولا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا في القنية \* حكى عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل البخاري انه كان يقول فيمن جالس للذكر ارمي ذكر كان قد دخل عليه داخل وسلم عليه وسعه ان لا يرد كذا في المحيط \* ولا يسلم على الشيخ الممازح او الرند او الكذاب او الاغبي ومن يسب الناس وينظر الى وجوه النساء في الاسواق ولا تعرف توبتهم كذا في القنية \* ولا يسلم على الذي يتغيب والذي يبول والذي يطير الحمام ولا يسلم في الحمام ولا على العاري اذا كان من ذرا ولا يجب عليهم الرد كذا في الغيابة \* واختلف في السلام على الفساق في الاصح انه لا يبدأ بالسلام كذا في التمر تاشي \* ولو كان له جيران سفهاء ان سلمهم يتركون الشرحاء منه وان اظهر خشونة يريدون الفواحش يعذروا في هذه المسئلة ظاهرا كذا في القنية في المتفرقات \* ولا بأس بالسلام على الذي يلعب الشطرنج للتلهي وان ترك ذلك بطريق التاديب والزجر حتى لا يفعلوا مثل ذلك فلا بأس به وان كان لتشجيد الخاطر لا بأس بالتسليم عليه وكتب في المستزاد لم يرا ابو حنيفة رح بالتسليم على من يلعب بالشطرنج بأسايشغله ذلك عما هو فيه وكرة ابو يوسف رح ذلك تحقيرا لهم كذا في الذخيرة \* رجل سلم على من كان في الخلاء يتغوط ويبول لا ينبغي له ان يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال ابو يوسف رح لا يرد عليه لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ



الرجل الى ذوات محارمه ونظر الرجل الى الحرة الاجنبية ونظر الرجل الى آماء الغير اما النظر الى زوجته ومملوكته فهو حلال من قرنهما الى قدمهما عن شهوة وغير شهوة وهذا ظاهر الا ان الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه كذا في الذخيرة \* والمراد بالآمة ههنا هي التي يحل لدوطئها واما اذا كانت لا تحل له كآمته المجوسية او المشركة او كانت امه او اخته من الرضاع او ام امرأته او بنتها فلا يحل له النظر الى فرجها وكان ابن عمر رضي يقول الاولى ان ينظر الى فرج امرأته وقت الوضوء ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة كذا في التبيين \* قال ابو يوسف رح سألت ابا حنيفة رح عن رجل يبس فرج امرأته وهي تبس فرجه لتحرك آلتها هل ترى بذلك بأسا قال لا وار جوا ن يعطى الاجر كذا في الخلاصة \* ويجوز زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة قال مجاهد الاثمة الترجماني وركن الصباغي والحافظ السائلي لا بأس بان يتجردا في البيت كذا في التنية \* ولا بأس بان يدخل الزوجين محارمها وهما في الفراش من غير وطئ باستئذان ولا يدخل بغير اذن وكذا الخادم حين يخلو الرجل بآدمه وكذا الامة كذا في الغيائية \* اخذ يد امته وادخلها بيتا واغلق بابا وعلمو انه يريد دوطئها كره وطئ زوجته بحضرة صرته او امته يكره عند محمد رح وكره لهذا اهل بخارا النوم على السطح كذا في الدم \* واما نظره الى ذوات محارمه فنقول يباح له ان ينظر منها الى موضع زينتها الظاهرة والباطنة وهي الرأس والشعر والعنق والصدر والاذن والعضد والساعد والكف والساق والرجل والوجه فالرأس موضع التاج والاكليل والشعر موضع العنق والفتلادة والصدر كذلك والفتلادة الوشاح وقد ينتهي الى الصدر والاذن موضع القرب والعضد موضع الدمج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والخضاب والساق موضع الخلل والقدم موضع الخضاب كذا في المبسوط \* ولا بأس للرجل ان ينظر من آءه وابنته البالغة واخيه وكل ذي رحم محرم منه كالجدات واولاد الاولاد والعدات والخالات الى شعرها وصدرها وذوائبها وثديها وعضدها وساقيها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان يجاوز الركبة وكذا الى كل ذات محرم برضاع او صهر كزوجة الاب والجد وان علا وزوجة ابن الابن واولاد الاولاد وان سفلوا وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل بآمها فهي كالاجنبية وان كانت حرمة المصاهرة بالزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت فيها اباحة النظر والمس وقال شمس الاثمة السرخسي

وعورته ما بين سرتة حتى تجاوز ركبته كذا في الذخيرة \* وما دون السرة الى منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوءة حتى ان من رأى غير مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لم يجد اذاراه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم يجد اذاراه مكشوف السوءة امره بستر العورة وادبه على ذلك ان لم يجد كذا في الكافي \* وفي الابانة كان ابو حنيفة رح لا يري بأسا بنظر الحمامي الى عورة الرجل كذا في التاتارخانية \* وما يباح النظر للرجل من الرجل يباح المس كذا في الهداية \* لا بأس بان يتولى صاحب الحمام عورة انسان بيده عند التنوير اذا كان يغض بصره وقال الفقيه ابو الميثرح هذا في حالة الضرورة لا في غيرها وينبغي لكل واحد ان يتولى عانته بيده اذا تنور كذا في المحيط \* واما بيان القسم الثاني فنقول نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل كذا في الذخيرة \* وهو الاصح هكذا في الكافي \* ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى بطن امرأة عن شهوة كذا في السراجية \* ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الناجرة لانها نصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا خمارها عند ما ولا يحل ايضا لامرأة مؤمنة ان تكشف عن دامة مشركة او كتابية الا ان تكون امة لها كذا في السراج الوهاج \* واما بيان القسم الثالث فنقول نظر المرأة الى الرجل الاجنبي كنظر الرجل الى الرجل تنظر الى جميع جسده الا ما بين سرتة حتى يجاوز ركبته وما ذكرنا من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعاً وبقيناً انها لو نظرت الى بعض ما ذكرنا من الرجل لا يقع في قلبها شهوة واما اذا علمت انه تقع في قلبها شهوة او شككت ومعنى الشك استواء الظنين فاحب الي ان تغض بصرها منه هكذا ذكر محمد رح في الاصل فقد ذكر الاستحسان فيما اذا كان الناظر الى الرجل الاجنبي هي المرأة وفيما اذا كان الناظر الى المرأة الاجنبية هو الرجل قال فليجتنب بجهده وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعاً ولا تدس شيئاً منه اذا كان احدهما شاباً في حد الشهوة وان امكن على انفسهما الشهوة فاما الامة فيحل لها النظر الى جميع اعضاء الرجل الاجنبي سوى ما بين سرتة حتى تجاوز ركبته وتمس جميع ذلك اذا امكن على انفسهما الشهوة الا يرى انه جرت العادة في ما بين الناس ان الامة تغمر رجل زوج مولاتها من غير تكبر منكر وان يدل على جواز المس كذا في المحيط \* واما بيان القسم الرابع فنقول نظر الرجل الى المرأة ينقسم اقساماً اربعة نظر الرجل الى زوجته وامته ونظر الرجل

في السراج الوهاج \* وهكذا في الهداية \* وذكر في الجامع الصغير رجل يريد شراء جارية فلا بأس بان يمس ساقها وصدرها وذراعيها وان ينظر الى ذلك كله مكشوفاً كذا في الكافي \* وقال مشائخنا راح يباح النظر في هذه الحالة وان اشتهى المضرورة ولا يباح المس اذا اشتهى او كان اكبر رآه ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة كذا في الهداية \* ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد والمراد بالارار ما يستمر ما بين السرة الى الركبة لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفهما والتي بلغت حد الشهوة فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد روي ذلك عن محمد راح لوجود الاشتها كذا في التبيين \* واما النظر الى الاجنبيات فنقول يجوز النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منهن وذلك الوجه والكف في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* وان غلب على ظنه انه يشتهي فهو حرام كذا في الينابيع \* النظر الى وجه الاجنبية اذا لم يكن عن شهوة ليس بحرام لكنه مكروه كذا في السراجية \* وروي الحسن عن ابي حنيفة راح يجوز النظر الى قدمها ايضا وفي رواية اخرى عنه قال لا يجوز النظر الى قدمها وفي جامع البرامكة عن ابي يوسف راح انه يجوز النظر الى ذراعيها ايضا عند الغسل والطبخ قيل وكذلك يباح النظر الى ثيابها وذلك كله اذا لم يكن النظر من شهوته كذا في المحيط \* وكذلك يباح النظر اذا شك في الاشتها كذا في الكافي \* قيل وكذلك يباح النظر الى ساقها اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم انه لو نظر يشتهي او كان اكبر رآه ذلك فليجتنب بجهده كذا في الذخيرة \* والاصح ان كل عضواً يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده كشعر رأسها وتلامه رجلها وشعر عانتها كذا في الزاهدي \* ولا يحل له ان يمس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا اذا كانت شابة تشتهي فان كانت لا تشتهي فلا بأس بدصافحها ومس يدها كذا في الذخيرة \* وكذلك اذا كان شيخاً يأمن على نفسه وعليها فلا بأس بان يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه او عليها فليجتنب ثم ان محمداً راح اباح المس للرجل اذا كانت المرأة عجوزاً ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجمع مثله وفيما اذا كان الماس هي المرأة قال اذا كانا كبيرين لا يجمع مثله ولا يجمع مثلها فلا بأس بالمصافحة فتأمل عند الفتوى كذا في المحيط \* ولا بأس بان يعانق العجوز من وراء الثياب الا ان يكون ثيابها تصف ماتحتها كذا في الغيائية \* فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بان يتأمل جسدها لان نظره الى ثيابها لا الى جسدها فهو كما لو كانت في بيت فنظر الى جدارها هذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ماتحتها كالقباء التركبة ولم تكن رقيقة

ثبت اباحة النظر والمس لثبوت الحرمة المؤبدة كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح  
 كذا في المحيط \* وأما حل النظر إذا كان يأمن على نفسه الشهوة فاما إذا كان يخاف على نفسه  
 الشهوة فلا يحل له النظر وكذلك المس إذا يباح له إذا أمن على نفسه وعليها الشهوة وأما إذا خاف  
 على نفسه أو عليها فلا يحل للمس له ولا يحل أن ينظر إلى بطنها وإلى ظهرها ولا إلى جنبها ولا يدس  
 شيئاً من ذلك كذا في المحيط \* وللابن أن يغمر بطن أمه وظهرها حذمة لها من وراء الثياب كذا  
 في التنية \* قال أبو جعفر رح سددت الشيخ الامام أبابكر رح يقول لا بأس بأن يغمر الرجل الرجل  
 إلى الساق ويكره أن يغمر الفخذ ويدسه وراء الثوب ويقول يغمر الرجل رجل والديه ولا يغمر فخذ  
 والديه والتنية أبو جعفر رح يبيح أن يغمر الفخذ ويدسها وراء الثوب وغيرها كذا في الغرائب \* قال  
 محمد رح ويجوز له أن يسافر بها ويخلو بها يعني بمحارمه إذا أمن على نفسه فإن علم أنه يشتهيها أو تشهيه  
 أن يسافر بها أو خلأ بها لو كان أكبر رأيه ذلك أو شك فلا يباح له ذلك وإن احتاج إلى حملها وانزالها  
 في السفر فلا بأس بأن يأخذ بطنها وظهرها من وراء الثياب فإن خاف الشهوة على نفسه أو عليها  
 فليجتنب بجهد وذلك بأن يجتنب أصلاً متيناً أمكنها الركوب والنزول بنفسها وإن لم يمكنها  
 ذلك تكاف المحرم في ذلك زيادة تكاف بالثياب حتى لا يصل إليه حرارة بدنهما وإن لم يمكنه  
 ذلك تكاف المحرم لدفع الشهوة عن قلبه يعني لا يقصد بها فعل قضاء الشهوة كذا  
 في الذخيرة \* وأما النظر إلى أمه الغير فهو كنظره إلى ذوات محارمه ولا يحل له أن ينظر إلى  
 ظهرها وبطنها كذا في حق ذوات المحارم وكان محمد بن مقاتل الرازي رح يقول لا ينظر  
 إلى ما بين سرتيها إلى ركبتيها ولا بأس بالنظر إلى ما وراء ذلك والمذبذبة والمكاتبه وأم الولد  
 كالامة والمستسعاة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رح كذا في الكافي \* وكل ما يباح النظر إليه من أماء  
 الغير يباح مسه إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذا في المحيط \* وعند بعض مشائخنا ليس لادن يعالجها  
 في الأركاب والانزال والأصح أنه لا بأس به إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذا في الكافي \*  
 وأم يذكر محمد رح في شيء من الكتب الخلاء والمسافرة بآماء الغير وقد اختلف المشائخ فيه منهم  
 من قال لا يحل وإليه مال الحاكم الشهيد رح كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في الاختيار شرح المختار \*  
 ومنهم من قال يحل وبه كان يفتي الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح كذا في المحيط \* ولا بأس  
 أن يمسن ما سوى البطن والظهر مما يجوز له النظر إليه منها إذا اراد الشراء وإن خاف أن يشتهي كذا

كذا في فتاوى فاضل خان \* والعبد في النظر الى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبي الحر ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا ينظر الا جنبي الحر من الحرة الاجنبية سواء كان العبد خصيا او فحلا ان ابلغ مبلغ الرجال واما المحبوب الذي جف ماؤه فبعض مشائخنا رخصوا اختلاطه بالنساء والاصح انه لا يرخص ويمنع وللعبد ان يدخل على مولاه بغير ان يراها جماعة او اجد دعوا على ان العبد لا يسافر بسيدته كذا في فتاوى فاضل خان \* ولا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبالغوا في التحلم وقد رد ذلك بخمسة عشر لان الخصي لا يحتلم والواحد والكثير فيها سواء كذا في الكبرى \* سئل الحسن بن علي المرغيناني رح هل على المستحاضة او على الحائض ان تنظر الى فرجها وقت صلوة فقال لا وسئل ايضا عن النظر الى عظام المرأة بعد موتها مثل جمجمتها هل يجوز فقال لا كذا في التاتارخانية نافلا من البيهقي في منكرات الكراهية \* اللواط مع مملوكه او مملوكته او امرأته حرام المرأة اذا انتطح حجابها الذي بين القبل والدبر لا يجوز للنزوح ان يطأها الا ان يعلم انه يمكنه ان يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر وان شك فليس له ان يطأها كذا في الغرائب \*

الباب التاسع في لبس ما يكره وما لا يكره نذب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر كذا في الكنز \* واختلفوا في مقدار ما ينبغي من ذنب العمامة منهم من قدر بشبر ومنهم من قال الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع الجلوس كذا في الذخيرة \* واذا اراد ان يحدد لف العمامة نقضها كذا لئلا يلتقيها على الارض دفعة واحدة كذا في خزائن المتين \* ولا بأس بلبس الثلانس وقد صح انه صلى الله عليه وآله كان يلبسها كذا في الوجيز للكردي \* يجب ان يعلم ان لبس الحرير وهو ما كانت لحمته حريرا وسداه حريرا حرام على الرجال في جميع الاحوال عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يكره في حالة الحرب وفي شرح قاضي الامام الاصمعياني عند ابي يوسف ومحمد رح انما لا يكره لبس الحرير للرجال في حالة الحرب اذا كان صفيقا يدفع مضرة السلاح كذا في المحيط \* واما اذا كان رقيقا لا يصلح لذلك فان ذلك مكروه بالاجماع كذا في المصمرات \*

اما ما كان سداه حريرا ولحمته غير حرير فلا بأس بلبسه بخلاف بين العلماء وهو الصحيح وعليه عامة المشائخ رح ذكر شيخ الاسلام في شرح السيراثوب اذا كان لحمته من قطن وكان سداه من ابريسم فان كان الابريسم يرى كره للرجال لبسه وان كان لا يرى لا يكره لهم لبسه هذا هو الكلام في غير حالة الحرب جئنا الى حالة الحرب فنقول لا شك ان ما كان لحمته غير حرير وسداه حريرا يباح لبسه في حالة الحرب

بحيث تصف ما تحتها فان كانت بخلاف ذلك ينبغي له ان يغض بصره لان هذا الثوب من حيث  
انه لا يسترها بمنزلة شبكة عليها وهذا اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا تشتهي مثلها  
فلا بأس بالنظر اليها ومن سهلا انه ليس لبدنها حكم العورة ولا في النظر والمسهى معنى خوف الفتنة ثم النظر  
الى الحرة الاجنبية قد يصير مجوزا عند الضرورة كذا في المحيط \* والكافرة كالمسلمة وروي لا بأس  
بالنظر الى شعر الكافرة كذا في الغيائية \* يجوز للقاضي ان اراد ان يحكم عايتها وللشاهد اذا اراد  
ان يشهد عليها ان ينظر الى وجهها وان خاف ان يشتهي ولكن ينبغي ان يقصد به اداء الشهادة  
او الحكم عايتها لا قضاء الشهوة واما النظر لتحمل الشهادة اذا اشتهى قبل بياح كما في النظر عند الاداء  
والاصح انه لا يباح كذا في السراج الوهاج \* ولو اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس بان ينظر اليها وان خاف  
ان يشتهيها كذا في التبيين \* والغلام الذي بلغ حد الشهوة كالبالغ كذا في الغيائية \* والغلام اذا  
بالغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة  
من قرنه الى قدمه لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما الخاوة والنظر اليه لا عن شهوة لا بأس به ولهذا  
لا يؤمر بالنتاب كذا في الملتقط \* وفي حكم الصلوة كالرجال كذا في الغيائية \* ويجوز النظر الى الفرج  
للخاتن والمقابلة والطبيب عند المعالجة ويغض بصره ما استطاع كذا في السراجية \* ويجوز للرجل  
النظر الى فرج الرجل للحقنة كذا ذكر شمس الائمة السرخسي كذا في الظهيرية \* وقد روي عن  
ابي يوسف رح انه اذا كان به هزال فاحش فيل له ان الحقنة يزيل ما بك من الهزال فلا بأس بان يبدي  
ذلك الموضع للحقنة وهذا صحيح فان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخرة الدق والسل وذكر  
شمس الائمة الحلواني رح في شرح كتاب الصوم ان الحقنة انما تجوز عند الضرورة وانما يمكن ثمة  
ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة بان يتقوى سببها على الجماع لا يحل عندنا وان كان به هزال فان كان  
هزال بخشى من التلأف يحل وما لا فلا كذا في الذخيرة \* عن ابي حنيفة وابي يوسف رح لا يدخل على الام  
والبنت والاخت الا باذن اما على امرأته يسلم ولا يستأذن كذا في التاتارخانية \* امرأة اعابتها  
فرحة في موضع لا يحل للرجل ان ينظر اليه لا يحل ان ينظر اليها لكن يعلم امرأة تدأويها فان لم يجدوا  
امرأة تدأويها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علّمت وخيف صليها البلاء او الوجع او الهلاك فانه  
يستر منها كل شيء الا موضع تلك الفرحة ثم يدأويها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا من ذلك  
الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية  
كذا

اذا كان اربعة اصابع اودونها ولم يحك فيه خلافا وذكر شمس الائمة السرخسي رح في السير انه لا بأس بالعلم لانه تبع ولم يقدر كذا في فتاوى قاضيخان \* عمامة طرتها قدر اربع اصابع من ابريسم من اصابع عمدرغش وذلك قيس شبرنايرخص فيه قال نجم الائمة البخاري المعتبر في الرخصة اربع اصابع لامضمومة كل الضم ولا منشورة كل النشور قال ظهير الدين التمرناشي المعتبر اربع اصابع كما هي على هبتها لا اصابع السلف وفي فتاوى ابي الفضل الكرمانى اربع اصابع منشورة قال عين الائمة الكرايسى التحرر عن مقدار المنشورة اولى في فتاوى ابي الفضل الكرمانى والعلم في العمامة في مواضع يجمع قال ابو حامد لا يجمع قال عين الائمة الكرايسى في المتفرقات خلاف قال نجم الائمة البخاري ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرقات الا اذا كان خط منه قز وخط منه ~~هجرة~~ بحيث يرى كله قز فلا يجوز كذا ذكره في جمع التناريق للبتالى واما اذا كان كل واحد مستبيناً كالطرفة في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع كذا في القنية \* لا بأس باستعمال المنطقة ملتقاهافضة المنطقة المنضضة نيل بكرة وقبل لا بأس بها وبالديبا ج في وسط المنطقة اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وقبل لا يجوز استعماله للرجال كذا في الغرائب \* يكره ان يلبس الذكور فلسوة من الحرير والذهب والفضة والكرباس الذي خيط عليه ابريسم كثيرا وشي من الذهب او الفضة اكثر من قدر اربع اصابع ولا بأس بان يكون على طرف الفلنسوة قدر اربع اصابع من ذاك وكذا على طرف العمامة وكذا علم الحجة كذا في السراجية \* وفي فتاوى آهوسئل قاضي برهان الدين ( اگر عنق را چکن کرد ندبا کشیده از ابریشم ) فلبسه قال ينبغي ان لا يكره لانه صار مستهلكا فيكون تبعا و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه يكون تبعا كذا في التاارخانية \* يضره النظر الدائم الى الثلج وهو يمشي فيه لا بأس بان يشد على عينه خمارا اسود من الابريسم قلت ففى العين الرمدة اولى كذا في القنية \* ولا بأس بلبس الحجة المحشوة من الخز كذا في الوجيز للكردي \* في السبر الكبير لا بأس بلبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازاره ديباجا او ذهباً كذا في الذخيرة \* في شرح الجامع الصغير لبعض المشائخ لا بأس بتكة الحرير للرجل عند ابي حنيفة رح وذكر الصدر الشهيد رح في ايمان الواقعات انه يكره عند ابي يوسف ومحمد رح وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد مكتوب بخطه ان في تكة الحرير اختلافا بين اصحابنا كذا في المحيط \* تكره التكة المعمومة من الابريسم هو الصحيح وكذا الفلنسوة وان كانت تحت عمامة والكبس الذي يعلق كذا في القنية \* وعلى الخلاف لبس التكة من الحرير قبل بكرة بالاتفاق وكذا

لانه يباح لبسه في غير حالة الحرب فلان يباح لبسه في حالة الحرب والامرفيه واسع كان اولي واما ما كان لحمته حريرا وسداه غير خريفانه يباح لبسه في حالة الحرب بالا جماع كذا في المحيط \* يكره لبس الديباج للرجال ولا بأس بتوسده والنوم عليه وقال محمد رح يكره وقول ابي يوسف رح مثل قول محمد رح ذكر الصدر والشهيد كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى بن سماعة عن محمد رح وليس القعود على الحرير والديباج كاللبس في الكراهة فان اراد بقوله ليس القعود عليهما كاللبس نفى الكراهة اصلا عن محمد رح في القعود على الديباج روايتان فان ظاهر مذهبه ان القعود على الديباج مكروه وان اراد به اثبات التفاوت في الكراهة لا يصير في المسئلة روايتان بل كل واحد منهما مكروه الا ان اللبس اشد كراهة كذا في الذخيرة \* ولا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب وقيل يكره هو الاصح كذا في خزائن المفتين \* في العيون ابو حنيفة رح لا يري بأسا بلبس الخنز للرجال وان كان سداه ابريسما او حريرا كذا في الخلاصة \* وما كان من الثياب الغالب عليه القز كالخنز وخنز لا بأس ويكره ما كان ظاهرة القز وكذا ما كان خط منه خرو خط منه قز وهو ظاهر لا خريفه كذا في التنية \* وكان ابو حنيفة رح لا يري بأسا بلبس الخنز للرجال وان كان سداه حريرا قال العبد الخنز في زمانهم كان من اوبار ذلك الحيوان المائي الذي يسمى بالعربية خزا وقضا عة وبالتركية (قندز) واليوم يتخذ من الحرير العفن فيجرب ان يكره كالقز كذا في الملتقط \* محمد رح لا بأس بالخنز اذا لم يكن فيه شهرة والا فلا خريفه كذا في الغياثية \* وما يكره للرجال لبسه يكره للغلمان والصبيان لان النص حرم الذهب والحرير على ذكور امته بلا قيد البلوغ والحرية والائتم على من ابسهم لانا امرنا بحفظهم كذا في التمر تاشي \* استعمال اللحف من ابريسم لا يجوز لانه نوع لبس لا بأس بملاة حرير يوضع على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكلة من الحرير للرجال لانها كالبس كذا في التنية \* في الاسبجاني لا بأس بجعل اللفافة من الحرير كذا في التمر تاشي \* وفي فتاوى العاصم وفتاوى ابي الفضل الكرماني يكره جعل اللفافة من الحرير للرجال فقال عين الائمة الكرايسسي لا يجوز كذا في التنية \* ولا بأس بستر الحرير وتعليقه على الباب وقالا يكره كذا في الاختيار شرح المختار \* دلال يلقي ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز اذا لم يدخل يديه في الكمين قال عين الائمة الكرايسسي فيه كلام بين المشائخ كذا في التنية \* قال هامة العلماء يحل لهن لبس الحرير الخالص كذا في المحيط \* واما لبس ما علمه حريرا وملغوف به فطلق عند عامة الفقهاء كذا في الذخيرة \* وروى بشر عن ابي يوسف رح انه لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب



لبس المرفع والخشن من الثياب لبس السراويل سنة وهو من استر الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب في غريب الرواية \* يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فاولى ان يجوز لها لبس خمار ~~في~~ يصف ماتحته هند محارمها كذا في القنية \* تقصير الثياب سنة واسبال الاثار والقميص بدعة ينبغي ان يكون الازار فوق الكعبين ~~الي~~ نصف الساق وهذا في حق الرجال واما النساء فيرخين ازارهن اسفل من ازار الرجل لبستر ~~ظهر~~ قد ~~من~~ اسبال الرجل ازاره اسفل من الكعبين ان لم يكن للخيلاء ففيه كراهة تنزيه كذا في الغرائب \* واختاف في السدل في غير الصلوة فليل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص وفوق الازار وويل يكره كما في الصلوة والصحيح قول ابي جعفر رح انه لا يكره كذا في القنية \* عن ابي حنيفة رح لا بأس بلبس قلنسوة النعال كذا في المبسوط \* وكان على ابي حنيفة رح سنجاب وعلى الضحاك قلنسوة سمور كذا في الغبائية \* عن ابي حنيفة رح انه قال لا بأس بالفرو من السباع كلها وغير ذلك من الميته المدبوعة والمذكاة وقال دباغها ذكوتها كذا في المحيط \* ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها اذا دبغت ان يجعل منها مصلى او ميسرة السرج كذا في الملتقط \* ولا بأس بخرقه الوضوء والمخاط وفي الجامع الصغير يكره الخرقه التي تحمل ليمسح بها العرق لانها بدعة محدثة والصحيح انه لا يكره وحاصله ان من فعل شيئا من ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعل ذلك لحاجة وضرورة لم يكره كذا في الكافي \* قال هشام في نوادره رأيت على ابي يوسف رح نعلين محفوفين بمسامير الحديد فقلت له أترى بهذا الحديث بأسا قال لا فقلت له ان سفيان وثورين يزيد كرها ذلك لانه تشبه بالرهبان فقال ابو يوسف رح كان رسول الله صلى الله عليه وآله يلبس النعال التي لها شعور وانها من لباس الرهبان فقد اشار الى ان الصورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الاحكام صلاح العباد فان من الاراضي ما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع من الاحكام كذا في المحيط في المتفرقات \* امرأة لها صندلة في موضع قدمها سدك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها قال ابن الاثمة الكرايسي يكره وفي شرح الطحاوي واما الفضة في المكاسب فيكره في رواية عن ابي يوسف رح وهند هما لا يكره كذا في القنية \* لا بأس بان يكون في بيت الرجل ستر من دجاج وورش من دجاج للنجم لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رح لان المحرم الانتفاع والانتفاع في القعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى \* اتخاذ النعل من الخشب بدعة وعن ابي القاسم الصغار

عصابة المفتصد وأن كان أقل من أربع أصابع لانه اصل بنفسه كذا في التذرتاشي \* في جوامع الفتاوى  
من محمد بن سلامة رح من صلى مع تكة ابريسم جازوهومسي كذا في التاتارخانية \* وأوجعل  
القرحشوا للثبء فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت ظهارته اربطانته فهو مكروه لأن كليهما مقصود  
كذا في محيئ الأسرخسي \* وفي شرح الندوري عن ابي يوسف رح انه قال اكره ثوب القز يكون  
بين القز وبين الظهارة كذا في المحيط \* وعن ابي يوسف رح كره بطائن الفلان من الابريس  
كذا في التمرتاشي \* لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فقد رابع اصابع وما فوقه  
يكراه كذا في القنية \* ويكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وعن ابي حنيفة رح لا بأس بالصبغ الاحمر والاسود كذا في الملتقط \* وفي  
مجموع النوازل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات  
يوم وعليه رداء قيمته الف درهم وربما قام الى الصلوة وعليه رداء قيمته اربعة آلاف درهم ودخل  
رحل من اصحابه يوموا وعليه رداء خرق قال عليه السلام ان الله تعالى اذا انعم على عبد نعمة احب  
ان يري اثر نعمته عليه وابو حنيفة رح كان يرتدي برداء قيمته اربعمائة دينار كذا في الذخيرة \*  
لبس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم السلام لانه آية التواضع واول من لبسها سليمان النبي  
عليه السلام وفي الحديث نوروا ثيابكم بالباس اصوف فانه مذكور في الدنيا نور في الآخرة  
واياكم ان تفسدوا دينكم بمحمدة الناس وثما لهم كذا في الغرائب \* لبس الثياب الجميلة مباح اذا  
لم يتكبر وتفسره ان يكون معها كد كان قبلها كذا في السراجية \* ولا يجوز صبغ الثياب اسودا او اكله  
تأسفا على الميت قل صدر الحسام لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت كذا في القنية \* قال  
الامام الشريفي رح في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس  
الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات ذلك يؤذي  
المحتاجين كذا في الخلاصة \* وكذلك لا ينبغي للانسان ان يظاهر بين خبتين او ثلثة اذا كان يكفيه  
لدفع البرد جنة واحدة لانه ذلك يؤذي بالمحتاجين وهو منهي عن اكتسابه بسبب اذى الغير  
كذا في المحيط \* واما الدثار فيكره بلا خلاف كذا في الغيائية \* ويكره للرجل لبس السراويل المخرفجة  
وهي التي تقع على ظهر القدمين كذا في الفتاوى العنابية \* وعن بعضهم من سبب السلام  
لبس المرنع

لبس المرقع والخشن من الثياب لبس السراويل سنة وهو من استر الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب في غريب الرواية \* يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فولي ان يجوز لها لبس خمار ~~في~~ يصف ما تحته ~~من~~ حارمها كذا في القنية \* تقصير الثياب سنة واسبال الاثار والقنيص بدعة ينبغي ان يكون الازار فوق الكعبين ~~التي~~ نصف الساق وهذا في حق الرجال واما النساء فبرخين ازارهن اسفل من ازار الرجال ليستر ~~ظهر~~ قد مهن اسبال الرجل ازاره اسفل من الكعبين ان لم يكن للخيلاء ففكره تنزيه كذا في الغرائب \* واختلاف في السدل في غير الصلوة فقبل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص وفوق الازار وقبل يكره كما في الصلوة والصحيح قول ابي جعفر رح انه لا يكره كذا في القنية \* عن ابي حنيفة رح لا بأس بلبس قلنسوة النعال كذا في المبسوط \* وكان على ابي حنيفة رح سنجاب وعلى الضحاك قلنسوة سمور كذا في الغباينة \* عن ابي حنيفة رح انه قال لا بأس بالعرو من السباع كلها وغير ذلك من الميته المدبوعة والمذكاة وقال دباغها ذكوتها كذا في المحيط \* ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها اذا دبغت ان يجعل منها مصلى او ميسرة السرج كذا في الملتقط \* ولا بأس بخرقه الوضوء والمخاط وفي الجامع الصغير يكره الخرقه التي تحمل ليمسح بها العرق لانها بدعة محدثة والصحيح انه لا يكره وحاصله ان من فعل شيئا من ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعل ذلك لحاجة وصرورة لم يكره كذا في الكافي \* قال هشام في نوادره رأيت على ابي يوسف رح نعلين محفوفين به سامير الحديد فقلت له أترى بهذا الحديث بأسا قال لا فقلت له ان سفيان وثورين يزيد كرمادك لانه تشبه بالرهبان فقال ابو يوسف رح كان رسول الله صلى الله عليه وآله يلبس النعال التي لها شعور وانها من لباس الرهبان فقد اشار الى ان الصورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الاحكام صلاح العباد فان من الاراضي ما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع من الاحكام كذا في المحيط في المتفرقات \* امرأة لها صندلة في موضع قدمها سبك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها قال ~~من~~ الائمة الكرابيسي يكره وفي شرح الطحاوي واما الفضة في المكاتب فيكره في رواية عن ابي يوسف رح وهذا لا يكره كذا في القنية \* لا بأس بان يكون في بيت الرجل ستر من دجاج وفرس من ديباج للتجمل لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رح لان المحرم الانتفاع والانتفاع في القعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى \* اتخاذ النعل من الخشب بدعة وعن ابي القاسم الصغار

عصابة المقصد وأن كان أقل من أربع أصابع لانه اصل بنفسه كذا في التذرات شي \* في جوامع الفتاوى  
من محمد بن سادة رح من صلى مع تكة ابريسم جازوه ومسي كذا في التاتارخانية \* ووجعل  
الفرحشوا المتبء فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت طهارته او بطانته فهو مكروه لأن كليهما مقصود  
كذا في محيط السرخسي \* وفي شرح التدويري من ابي يوسف رح انه قال اكره ثوب القز يكون  
بين القز وبين الظهارة كذا في المحيط \* وعن ابي يوسف رح كره بطائن القلائنس من الابريس  
كذا في التذرات شي \* لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فقد رابع اصابع وما فوقه  
يكراه كذا في القنية \* ويكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وعن ابي حنيفة رح لا بأس بالصبغ الاحمر والاسود كذا في الملتقط \* وفي  
مجموع النوازل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات  
يوم وعليه رداء قيمته الف درهم وربدا قام الى الصلوة وعليه رداء قيمته اربعة آلاف درهم ودخل  
رجل من اصحابه يوما وعليه رداء خرق قال عليه السلام ان الله تعالى اذا انعم على عبد نعمة احب  
ان يري اثر نعمته عليه وابو حنيفة رح كان يرتدي برداء قيمته اربعمائة دينار كذا في الذخيرة \*  
لبس الصوف والسعر سنة الانبياء عليهم السلام لانه آية التواضع واول من لبسها سليمان النبي  
عليه السلام وفي الحديث نور اقلوبكم باباس الصوف فانه مذكور في الدنيا نور في الآخرة  
واياكم ان تفسدوا دينكم بمحمدة الناس وثما لهم كذا في الغرائب \* لبس الثياب الجميلة مباح اذا  
لم يتكبر وتفسيره ان يكون معها كذا كان قبلها كذا في السراجية \* ولا يجوز صبغ الثياب اسودا واهب  
تأسفا على الميت قال صدر الحسام لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت كذا في القنية \* قال  
الامام المرحوم رح في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس  
الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لانه ذلك يؤذي  
المحتاجين كذا في الخلاصة \* وكذلك لا ينبغي للانسان ان يظاهر بين جبين او ثلثة اذا كان يكفيه  
لدفع البرد جهة واحدة لانه ذلك يؤذي المحتاجين وهو منهي عن اكتسابه بسبب اذى الغير  
كذا في المحيط \* واما اندثار فيكرة بلا خلاف كذا في الغيانية \* ويكره للرجل لبس السراويل المخترجة  
وهي التي تقع على ظهر القدمين كذا في الفتاوى العتابية \* وعن بعضهم من سبب الاسلام  
لبس المزع

والذهب وكذلك استعمال كل مموه لانه اذا ذُوب لم يخلص منه شيء كذا في الينابيع \* وقال  
ابويوسف رح لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوبا فيه كتابة من ذهب او فضة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اذا كان في نصل السكين او في قبضة السيف فضة قال ابو حنيفة رح ان اخذ من السكين موضع  
الفضة يكره والا فلا وقال ابويوسف رح يكره مطلقا واما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به  
بالاجماع كذا في الكافي \* وفي السير لا ينبغي ان يحلي السيف بذهب وان كان في الحرب لان  
الحلية لا ينتفع به في الحرب وانما هي للزينة قال مقاتل الله عنه فاذا كان هذا في السيف ففي حوائله  
اولى كذا في التمر تاشي \* ولا بأس بحلية السيف وحوائله والمنطقة من فضة لا من الذهب كذا  
في الوجيز للكردي \* لو كان سكين مفضضا لمه مشدودا بالذهب او الفضة يكره الانتفاع به الا اذا كان  
على طرف المقبض بحيث لا تقع يده عليه كذا في محيط السرخسي \* وقيل هذا الجواب في الفضة  
على احدي الروايتين وفي التهذيب لا يجوز تحلية سكين القلم والمهنة والمقراض والمقلعة والدواة  
والمرأة بالذهب وهل يجوز بالفضة وفيه وجهان وتحلية السكين الذي هو للحرب مباح وتكره الفضة  
في المكاتب في رواية ابي يوسف رح خلافا لهما كذا في التمر تاشي \* ولا بأس بمسامير ذهب او فضة  
ويكره الباب منه ولا بأس بان يشرب من كف في خنصره خاتم ذهب والنساء فيما سوى الحلي من  
الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وقد قال بعض مشائخنا رح في الشرب من القصعة المضربة من الذهب العريض والفضة العريضة  
يجعل على وجه الباب وما اشبه ذلك اما الضباب على القصعة اذا كانت لتقوم القصعة بها  
للازينة لا بأس بوضع الفم على الضباب وان كانت الضباب لاجل الزينة لا لتقوم القصعة بها  
كره وضع الفم على الضباب وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد رح في السير في باب  
الانفال وصورتها اذا قال الامير للجند من اصاب ذهبا او فضة فهو له فاصاب رجل قصعة مضربة  
بالذهب او الفضة او قدحاً مضرباً فان كانت الضباب لزينة القصعة لا لتقوم القصعة بها كانت الضباب  
للمنفل له وان كانت الضباب لتقوم القصعة بها بحيث لو نزع الضباب لا تبقى القصعة لم تكن الضباب  
للمنفل له كذا في الذخيرة \* ولا بأس بالجوشن والبيضة من الذهب والفضة في الحرب كذا في خزائن  
المفتين \* ولا بأس بتمويه السلاح بالذهب والفضة كذا في السراجية \* ولا بأس بآنية العقيق والبلور  
والزجاج والبرجد والرصاص كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس باستعمال آنية الياقوت كذا في السراج الوهاج \*

الخف الاحمر خف فرعون والخف الابيض خف هامان والخف الاسود خف العلماء ولقد لقيت  
عشرين من كبار فقهاء البلخ فما رأيت احدهم خفاً ابيض ولا احمر ولا سمعت انه امسك  
وروي انه عليه الصلوة والسلام امسك خفاً سود اهدي له خفان اسودان فقبض ولبس كذا  
في القنية \* الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة يكره الاكل والشرب والادهان والتطيب  
في آنية الذهب والفضة للرجال والصبيان والنساء كذا في السراجية \* قالوا وهذا اذا كان يصب  
الدهن من الآنية على رأسها وعلى بدنه اما اذا دخل يده في اثناءها وخرج منها الدهن ثم استعمله  
فلا بأس به وكذلك اذا اخذ الطعام من القصعة ووضعه على خبز او ما اشبه ذلك ثم اكل لا بأس به  
كذا في المحيط \* ويكره ان يدهن رأسه بدهن فضة وكذا ان صب الدهن على راحته ثم يمسح  
على رأسه او لحيته وفي الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية على الرأس من المدهن ويكره الاكل  
بملعقة الذهب والفضة وعلى خوان الذهب والفضة والوضوء من طست الذهب والفضة وكذا  
الابريق من ذلك وكذا الاستجمار من مجمر الذهب والفضة الا ان يكون للتجمل كذا في الغيائية \*  
وكذا لا يجوز الاكتحال بميل الذهب والفضة وكذا المكحلة وكل ما كان يعود الانتفاع به الى  
البدن كذا في السراج الوهاج \* ويكره ان يتوضأ في طست من الذهب والفضة كذا في فتاوى  
فاضل خان \* يكره الجلوس على كرسي الذهب والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء يكره النظر  
في المرأة المتخذة من الذهب والفضة ويكره ان يكتب بالقلم المتخذ من الذهب او الفضة او من  
دواة كذلك ويستوي فيه الذكر والانثى كذا في السراجية \* لا بأس بان يكون في بيت الرجل  
او انى الذهب للتجمل لا يشرب منها نص محمد ربح لان المحرم الانتفاع والانتفاع في الاواني الشرب  
كذا في الكبرى \* ثم الذي اتخذ من الفضة من الاواني كل ما دخل يده فيه وخرج ثم استعمل  
لا بأس وكل ما يصب من الآنية مثل الاشنان والدهن والغالية ونحوه فكان مكروهاً كذا في الحاوي  
للفتاوى \* ولا بأس بالاكل والشرب من اثناء مذهب ومنقوض اذا لم يضع فاه على الذهب والفضة  
وكذا المضرب من الاواني والكراسي والسرير اذا لم يقعد على الذهب والفضة وكذا في حلقة المرأة  
من الذهب والفضة وكذا المجمر واللجام والسرير والثغر والركاب اذا لم يقعد عليه وعن  
ابي يوسف ربح انه كره جميع ذلك ونيل محمد ربح معه وقيل مع ابي حنيفة ربح كذا في التمر تاشي \*  
في الزاد والصحيح قول ابي حنيفة ربح كذا في المضمرات \* ولا يكره لبس ثياب كتب عليها بالفضة

وهذا قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح يشدها بالذهب ايضا ولم يذكر في الجامع الصغير  
قول ابي يوسف رح قيل هو مع محمد رح وقيل هو مع ابي حنيفة رح وذكر الحاكم في المنتقى  
لو تحركت سن رجل وخاف سقوطها فشدّها بالذهب او بالفضة لم يكن بأساعد ابي حنيفة  
وابي يوسف رح وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه فرق بين السن والانف فقال في السن  
لا بأس بان يشدها بالذهب وفي الانف كره ذلك كذا في المحيط \* وقال ابو يوسف رح لا بأس  
بان يعبد سن نفسه وان يشدها وان كان سن غيره يكره ذلك كذا في السراج الوهاج \* قال بشر  
قال ابو يوسف رح في مجلس آخر سألت ابا حنيفة رح ذلك فلم ير باعادتها بأساكذا في الذخيرة \*  
قطعت ائمة يجوز ان يتخذها من ذهب او فضة بخلاف ما لو قطعت يده او اصبعه كذا في التمر تاشي \*  
الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل بها اما الاكل فعلى مراتب فرض وهو ما يدفع به  
الهلاك فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي وما جور عليه وهو ما زاد عليه لئتمكن  
من الصلوة قائما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد على ذلك الى الشبع لتزداد قوة البدن  
ولا اجر فيه ولا وزر ويحاسب عليه حسبا يسيرا ان كان من حل وحرام وهو الاكل فوق الشبع  
الا اذا قصد به التقوي على صوم الغدا لئلا يستحي الضيف فلا بأس باكله فوق الشبع ولا تجوز  
الرياضة بتقليل الاكل حتى ضعف عن اداء الفرائض فاما تجويع النفس على وجه لا يعجز عن  
اداء العبادات فهو مباح وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاول فانه اهلاك النفس  
وكذا الشاب الذي يخاف الشبق لا بأس بان يمتنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه  
لا يعجز عن اداء العبادات كذا في الاختيار شرح المختار \* وان اكل الرجل مقدار حاجته او اكثر  
لمصلحة بدنه لا بأس به كذا في الحاوي للتاوي \* اذا اكل الرجل اكثر من حاجته ليتقيأ قال  
الحسن رح لا بأس به وقال رأيت انس بن مالك رض يأكل الوان من الطعام ويكثر ثم يتقيأ ويننعه  
ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن السرف الاكثار في البأجات الا عند الحاجة بان يمل  
في بأجة فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئا فيجتمع له ندر ما يتقوى على الطاعة او قصد  
ان يدعو الاضياف قوم بعد قوم الى ان يأتوا الى آخر الطعام فلا بأس به كذا في الخلاصة \*  
واتخاذ الوان الاطعمة ووضع الخبز على المائدة اكثر من الحاجة سرف الا ان يكون من قصده  
ان يدعوا الاضياف قوم بعد قوم حتى يأتوا على آخره لان فيه فائدة ومن الاسراف ان يأكل وسط



وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِالْأَوَانِي الْمَمُومَةِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ \* وَلَا بَأْسَ  
بِأَنْ يَلْبَسَ الصَّبِيُّ اللَّوْلُوءَ وَكَذَا الْبَالِغُ وَيَكْرَهُ التَّخْلُخَالَ وَالسَّوَارِ لِلصَّبِيِّ الذَّكَرِ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ \*  
ثُمَّ الْخَاتَمُ مِنَ الْفِضَّةِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ إِذَا ضَرَبَ عَلَى صِفَةٍ مَا يَلْبَسُهُ الرِّجَالُ أَمَا إِذَا كَانَ عَلَى صِفَةٍ  
خَوَاتِمِ النِّسَاءِ فَهَكَوْهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهَا فَصَّانٌ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ \* وَأِنَّمَا يَجُوزُ التَّخْتُمُ بِالْفِضَّةِ  
إِذَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ الرِّجَالِ أَمَا إِذَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ النِّسَاءِ بَانَ يَكُونُ لَهُ فَصَّانٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ يَكْرَهُ  
إِسْتِعْمَالَهُ لِلرِّجَالِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* وَيَكْرَهُ لِلرِّجَالِ التَّخْتُمُ بِمَا سِوَى الْفِضَّةِ كَذَا فِي الْبَيَانِ \* وَالتَّخْتُمُ  
بِالذَّهَبِ حَرَامٌ فِي الصَّحِيحِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدِيِّ \* وَفِي التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَالنَّحَاسِ  
وَالرِّصَاصِ مَكْرُوهٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا وَأَمَّا الْعَقِيقُ فَفِي التَّخْتُمِ بِهِ اخْتِلَافٌ الْمَشَاطِخُ وَالصَّحِيحُ  
فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَقَالَ فِي قَاضِيخَانَ الْأَصَحِّ أَنَّهُ يَجُوزُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ \* وَأَمَّا الشَّبَّ  
وَنَحْوُهُ فَلَا بَأْسَ بِالتَّخْتُمِ بِهِ كَالْعَقِيقِ كَذَا فِي الْعَيْنِيِّ شَرْحُ الْهَدَايَةِ \* هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْإِخْلَاطِيِّ \*  
التَّخْتُمُ بِالْعِظَمِ جَائِزٌ كَذَا فِي الْغَرَائِبِ \* وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَّخِذَ خَاتَمٌ حَدِيدًا قَدْلُوِيٍّ عَلَيْهِ فِضَّةٌ  
أَوْ لَبَسَ بِفِضَّةٍ حَتَّى لَا يَرَى كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* ثُمَّ الْحَلْقَةُ فِي الْخَاتَمِ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ لِأَنَّ قَوَامَ الْخَاتَمِ بِهَا  
وَلَا مَعْتَبَرَ بِالْفِصِّ حَتَّى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَجَرًا أَوْ غَيْرَهُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ \* وَلَا بَأْسَ بِسَدِّ  
ثَقْبِ الْفِصِّ بِمَسْمَارِ الذَّهَبِ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ \* ذَكَرَ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ  
فِضَّةَ الْخَاتَمِ الْمُثْقَالُ وَلَا يَزَادُ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَا يَبْلُغُ بِهِ الْمُثْقَالُ وَبِهِ وَرَدَ الْأَثَرُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* أَمَّا يَسْنَ  
التَّخْتُمُ بِالْفِضَّةِ مِمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى الْخْتُمِ كَسُلْطَانٍ أَوْ قَاضٍ أَوْ نَحْوِهِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ التَّرْكُ أَنْضَلُ  
كَذَا فِي التَّمْرِ تَاشِي \* وَذَكَرَ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَلَيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْضُ النَّاسِ اتَّخَذَ الْخَاتَمَ الَّذِي سُلْطَانٌ وَأَجَازَةٌ  
عَامَةً الْعُلَمَاءُ كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْإِخْلَاطِيِّ \* وَإِذَا تَخْتَمَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ الْفِصَّ إِلَى بَطْنِ كَفِّهِ لَا إِلَى  
ظَهْرِهِ بِخِلَافِ النِّسَاءِ لِأَنَّهُنَّ يَفْعَلْنَ لِلتَّرْيِينِ وَالرِّجَالُ لِلْحَاجَةِ إِلَى التَّخْتُمِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \*  
وَفِي التَّنَاقُصِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْبَسَ الْخَاتَمُ فِي خَنْصَرٍ يَسْرَى دُونَ سَائِرِ أَصَابِعِهِ وَدُونَ الْيَمْنَى لِأَنَّ  
الْلَبْسَ فِي الْيَمْنَى عَلَامَةُ الرِّوَافِضِ وَأَمَّا الْجَوَازُ فَتَابَتْ فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ جَمِيعًا وَبِكَ ذَلِكَ وَرَدَ الْأَثَرُ  
كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ وَلَا يَشْدُ الْأَسْنَانُ بِالذَّهَبِ وَيَشْدُهَا بِالْفِضَّةِ يَرِيدُ بِهِ  
إِذَا تَحَرَّكَتِ الْأَسْنَانُ وَخِيفَ سَقُوطُهَا فَأَرَادَ صَاحِبُهَا أَنْ يَشْدَهَا بِالْفِضَّةِ وَلَا يَشْدُهَا بِالذَّهَبِ  
وَهَذَا



ومن السنة لعق الأصابع قبل المسح بالمذبل كذا في الوجيز للكردي \* ومن السنة لعق التصعة كذا في الخلاصة \* ومن السنة ان يأكل ما سقط من المائدة كذا في المحيط \* الاكل على الطريق مكروه ولا بأس بالاكل مكشوف الرأس وهو المختار كذا في الخلاصة \* لا بأس بالاكل متكئا اذا لم يكن بالنكبر وفي الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاص \* وبكره الاكل والشرب متكئا او واضعا شماله على الارض او مستندا كذا في الفتاوى العتابية \* اكل الميتة حالة المخمصة قدر ما يدفع به الهلاك لا بأس به كذا في السراجية \* تكلموا في حد الاضطرار الذي يحل للميتة قيل اذا كان بحال خاف على نفسه التاف روي عن ابن المبارك انه اذا كان بحال لودخل السوق لابنظر الى شيء سوى الحرام وقيل اذا كان يضعف عن اداء الفرائض وقيل بعد ثلثة ايام والصحيح انه غير موقت لانه تختلف طبائع الناس واختلفوا في كيفية اكله قيل اكله حرام الا انه وضع الاثم عنه وقيل هو حلال لا يسعه تركه كذا في الغرائب \* اذا خاف على نفسه الموت من الجوع ومع رفيق له طعام ذكر في الروضة انه جازان يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الضمان كذا في الخلاصة \* ومن اصابته مخمصة وعندة طعام رفيقه فلم يأخذ منه كرها بالقيمة بل صبر حتى مات جوعا يثاب كذا في الغنية \* لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء جاز له ان يقتاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت يأخذ منه بعضه وترك البعض كذا في الخلاصة \* ان اضطر الى طعام والمالك يمنعه وسعه الاخذ منه ولا يقتاتل عليه ولو ترك حتى مات كان في سعة ولو اضطر الى ماء في بئر وهناك احد يمنعه له ان يقتاتل عليه كذا في التهذيب \* وحكي عن ابي نصرانه قال كل شيء حازه الانسان يملكه كالطعام والماء الذي يحوزة فان المضطربا تله ببادون السلاح واما في البئر وما اشبه ذاك فانه يقتاتله بالسلاح وغير السلاح كذا في المحيط \* خاف الهلاك عطشا وعندة خمر له شربه قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه كذا في الوجيز للكردي \* مضطرا لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل اقطع يدي وكُلها او قال اقطع مني قطعة وكُلها لا يسعه ان يفعل ذلك ولا يصح امره به كما لا يسع للمضطر ان يقطع قطعة من نفسه فيأكل كذا في فتاوى قاضى خان \* الاب اذا احتاج الى تناول مال ولده ان كان في المصر واحتاج لفقره اكل بغير شيء وان كان في المفازة فاحتاج لعدم الطعام اكل بالقيمة ان كان هو سرايعني لا يحل اخذ الصدقة كذا في الخلاصة \* ولا يحل للاب تناول مال ابنه اللئيم

الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لان فيه نوع تبختر الآن يكون غيره يتناوله فلا بأس به كما اذا اختار رغيفا غير رغيف كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن الاسراف ترك اللقمة السافطة من اليد بل يرفعها أولاً ويأكلها قبل غيرها كذا في الوجيز للكردي \* ومن اكرام الخبز ان لا ينتظر الا دام اذا حضر كذا في الاختيار شرح المختار \* والسنة غسل الايدي قبل الطعام وبعده وآداب غسل الايدي قبل الطعام انه يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ وبعده الطعام على العكس كذا في الظهيرية \* قال نجم الزائدة البخاري وغيره غسل اليدين واحدة او اصابع اليدين لا يكفي لسنة غسل اليدين قبل الطعام لان المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ كذا في التنية \* ولا يمسح يده قبل الطعام بالمزيد لئلا يكون اثر الغسل باقياً وقت الاكل ويمسحها بعده ليذول اثر الطعام بالكلية كذا في خزائن المتين \* وفي التبيهة سئل والدي عن غسل الثم عند الاكل هل هو سنة فغسل اليد فقال لا كذا في التاتارخانية \* ولو غسل يده او رأسه بالخالة او احرفها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي نخالة تغلف بها الدواب لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر هشام رح سألت محمد ارح عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فاخبرني ان ابا حنيفة رح لم يربأ ساء بذلك وابو يوسف رح كذلك وهو قولي كذا في الذخيرة \* ويكره للجنب رجلا كان او امرأة ان يأكل طعاما او يشرب قبل غسل اليدين والثم ولا يكره ذلك للحائض والمستحب تطهير الثم في جميع المواضع كذا في فتاوى قاضيخان \* وينبغي ان يصب الماء من الآنية على يده بنفسه ولا يستعين بغيره وقد حكى عن بعض مشائخنا رح انه قال هذا كالوضوء ونحن لانستعين بغيرنا في وضوئنا كذا في المحيط \* وسنن الطعام البسالة في اوله والحمد له في آخرة فان نسي البسالة في اوله فليقل بسم الله على اوله وآخره كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا قلت بسم الله فارفع صوتك حتى تلتن من معك كذا في التاتارخانية \* يبدأ باسم الله تعالى في اوله ان كان الطعام حللاً وبالحمد لله في آخرة كيف ما كان كذا في التنية \* ولا ينبغي ان يرفع صوته بالحمد الآن يكون جاساً و فرغوا عن الاكل كذا في التاتارخانية \* من السنة ان يبدأ بالملح ويختم بالملح كذا في الخلاصة \* وينقل الاكل كذا في الغرائب \* وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت ابا يوسف رح عن النفخ في الطعام هل يكره قال لا الا ما له صوت مثل اف وهو تفسير انه يهي ولا يؤكل طعام حار ولا يشم ولا ينفخ في الطعام والشراب ومن السنة ان يأكل الطعام من وسطه في ابتداء الاكل كذا في الخلاصة \*

ولا غير ذلك ولو كان نخل بين رجلين قال احدهما لصاحبه كُلْ منه ما احببت وهَبْ لمن شئت  
 جازان يفعل ذلك ويكون اباحة كذا في السراج الوهاج \* زجل قال لا خرم اكلت من تمرى فقال  
 خمسة وهو قد اكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا قال بكم اشريت هذا الثوب فقال بخمسة وهو قد  
 اشترى بعشرة لا يكون كاذبا كذا في الخلاصة \* البيضة اذا خرجت من دجاجة ميتة اكلت  
 وكذا اللبن الخارج من ضرع الشاة الميتة كذا في السراجية \* اكل دود القز قبل ان ينفخ فيه الروح  
 لا بأس به كذا في الذخيرة \* اكل دود الزنبور قبل ان ينفخ فيه الروح لا بأس به كذا في السراجية \*  
 وذكر محمد راجدي او حمل يرضع بلبن الاثان يحل اكله ويكره ولوشرب الشاة خمرافذ يحه من  
 ساعته لا يكره وان مكث تحبس بسننلة الدجاجة المخلاة دود اللحم وقع في مرقه لا تنجس ولا يأكل  
 الدود وكذا المرقه اذا انفسخت الدودة فيها ويجوز اكل مرقه يقع فيها عرق الآدمي او نخامته  
 اوده معه وكذا الماء اذا غلب وصار مستقذرا طبعاً كذا في القنية \* امرأة تطبخ التدر وقد دخل زوجها به قدح  
 من الخمر فصب في القدر فصبت المرأة في التدر خلا حتى صارت المرقه في الحموضة كالحل لا بأس  
 به كذا في الخلاصة \* قدر طبخ وقعت فيه نجاسة لم تؤكل المرقه وكذا اللحم اذا كان في حالة الغليان  
 فان لم يكن في حالة الغليان يغسل ويؤكل كذا في السراجية \* عن محمد راج لا بأس بعجن العجين  
 بالماء المستعمل كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو عجن الدقيق بسور الهرة وخبز لا يكره للآدمي كذا  
 في القنية \* ويكره ان يأكل الحواري ويدفع خشكاً له لما يليكه خبز وجد في خلال السرقيين فان كان  
 السرقيين على صلابته يرمى ويؤكل الخبز لانه لم ينتجس كذا في خزائن الفتاوى \* ولو رأى كسرة  
 خبز في النجاسة يعذر في تركها ولا يلزمه غسلها كذا في القنية في المنفرقات \* سئل علي بن احمد  
 عن الفأرة تكسر الحنطة بفيها هل يجوز اكلها فقال نعم لاجل الضرورة كذا في التاتارخانية \* سن آدمي  
 طحن في قرحنطة لا يؤكل ولا يؤكله البهائم بخلاف ما يقشر من جلدة كفه قد رجا نوح الذباب  
 او نحوه واختلط بالطعام للضرورة وكذا العرق اذا تقاطر في العجين فالقليل منه لا يمنع الاكل كذا  
 في القنية \* ولا بأس بشعير يوجد في بعر الابل والشاة فيغسل ويؤكل وان كان في احشاء المقروروث  
 الفرس لا يؤكل كذا في محيط السرخسي \* يكره غسل الارز والعدس والماش ونحوه في بالومة  
 يتناثر فيها كذا في القنية \* واللحم اذا انتن يحرم اكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا انتن لا يحرم  
 والطعام اذا تغير واشتد تنجس والاشربة بالتغير لا يحرم كذا في خزائن الفتاوى \* رحم ما يؤكل

الآ عند الحاجة فان كان كريما يحل ايضا عند غير الحاجة كذا في الملتقط \* ومن امتنع من اكل  
الميتة حالة المخمصة او صام ولم يأكل حتى مات يأثم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاع ولم يأكل  
مع قدرته حتى مات يأثم كذا في الكبرى \* قال محمد ر ح في كتاب الكسب ويفترض على الناس  
اطعام المحتاج في الوقت الذي يعجز عن الخروج والطلب وهذه المسئلة تشمل على ثلثة فصول  
احدها ان المحتاج اذا عاجز عن الخروج يفترض على كل من يعلم حاله ان يطعمه مقدار ما يتقوى  
به على الخروج واداء العبادات اذا كان قادرا على ذلك حتى اذا مات ولم يطعمه احد ممن  
يعلم حاله اشتركوا جميعا في المأثم وكذلك اذا لم يكن عند من يعلم بحاله ما يطعمه ولكنه تادر على  
ان يخرج الى الناس ليخبر بحاله فيؤا سوء فيفرض عليه ذلك فاذا امتنعوا من ذلك حتى مات اشتركوا  
في المأثم ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي الفصل الثاني اذا كان المحتاج قادرا على الخروج  
ولكن لا يندر على الكسب فعليه ان يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات فليؤده  
اليه حتما وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه ان يكتسب ولا يحل له ان يسأل  
الفصل الثالث اذا كان المحتاج عاجزا عن الكسب ولكنه قادر على ان يخرج ويطوف على الابواب  
فانه يفرض عليه ذلك حتى اذا لم يفعل ذلك وقد هلك كان آثما عند الله تعالى ثم قال والمعطي  
افضل من الآخذ وهذه المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يكون المعطي مؤديا للواجب والآخذ  
قادر على الكسب ولكنه محتاج فهنا المعطي افضل بالاتفاق والثاني ان يكون المعطي والآخذ  
كل واحد متبرعا اما المعطي فظاهرا واما الآخذ بان يكون قادرا على الكسب وفي هذا الوجه  
المعطي افضل والثالث ان يكون المعطي متبرعا والآخذ مفترضا بان يكون عاجزا عن الكسب  
وفي هذا الوجه المعطي افضل عند اهل الفقه كذا في المحيط \* رجل قال اذا تناول فلان من مالي  
فهو حلال له فتناول فلان من ماله من غير ان يعلم باباحته جاز ولا يضمن كذا في الخلاصة \*  
قال لا يخرج جميع ما تأكل من مالي فقد جعلتك في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ما تأكل من  
مالي فقد أبرأتك عنه لا يبرأ قال الصدر الشهيد ر ح والصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة  
كذا في الوجيز للكردي \* انت في حل من مالي حيثما اصبته فخذ ما شئت قال محمد ر ح فهو  
في حل من الدراهم والدنانير خاصة وليس له ان يأخذ فاكهة من ارضه ولا شاة من غنمه

تعليقاً بالشرط كذا في التاتارخانية \* شجرة في مقبرة قالوا ان كانت نابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فمالك الارض احق بها يصنع ما شاء وان كانت الارض مواتاً لمالك لها فجعلها اهل تلك المحلة او القرية مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نبتت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان الغرس معلوماً كانت له وينبغي ان يتصدق بشئها وان كانت الشجرة نبتت بنفسها فحكمها يكون للقاضي ان رأى قلعها وانفاقها على المقبرة فعلى كذا في فتاوى قاضيخان \* الغني اذا اكل مما تصدق به على الفقير ان اباح له الفقير في حل التناول اختلاف بين المشايخ وان ملكه الفقير الغني لا بأس به ابن السبيل اذا تصدق عليه ثم وصل الى ماله والصدقة قائمة لا بأس بان يتناول من تلك الصدقة وكذلك الفقير اذا تصدق عليه ثم استغنى والصدقة قائمة لا بأس بان يتناول من تلك الصدقة اكل الطين مكروه ذكر في فتاوى ابي الليث ورح وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح صومه اذا كان يخاف على نفسه انه لو اكله اورثه ذلك علة او آفة لا يباح له التناول وكذلك هذا في كل شيء سوى الطين وان كان يتناول منه قليلاً او كان يفعل ذلك احياناً لا بأس به كذا في المحيط \* الطين الذي يحمل من مكة ويسمى طين حمرة هل الكراهية فيه كالكراهية في اكل الطين على ما جاء في الحديث قال الكراهية في الجميع متحدة كذا في جواهر الفتاوى \* وسئل عن بعض الفقهاء من اكل الطين البخاري ونحوه قال لا بأس بذلك ما لم يضر وكراهية اكله لا للحرمة بل لنهيج الداء وعن ابن المبارك كان ابي ليلى يرد البجارية من اكل الطين وسئل ابو القاسم عمن اكل الطين قال ليس ذلك من عمل العقلاء كذا في الحاوي للفتاوى \* والمرأة اذا اعتادت اكل الطين تمنع من ذلك اذا كان يوجب نقصاناً في جمالها كذا في المحيط \* ولا بأس باكل الفالودج وانواع الاطعمة والشهية كذا في الظهيرية \* ولا بأس بالتفكه بانواع الفاكهة وتركه افضل كذا في خزانة المفتين \* ولا بأس بالشرب قائماً ولا يشرب ماشياً ورخص للمسافرين ولا يشرب بنفس واحد ولا من فم السقاء والقرية لانه لا يخلو من ان يدخل حلقه ما يضره كذا في الغياثة \* شرب الماء من السقاية جائز للغني والفقير كذا في الخلاصة \* ويكره رفع الجمدة من السقاية وحمله الى منزله لانه وضع للشرب لا للحمل كذا في محيط السرخسي \* وحمل ماء السقاية الى اهله ان كان مأذوناً للحمل يجوز ولا فلا كذا في الوجيز للكردي في المتفرقات \* قطرة من خمر ونعت في دن الخل لا يحل شربه الا بعد ساعة ولو صب كوز من خمر في دن خل ولا يوجد له طعم

لحمه حلال ان كان متصلا به حين ذبح كذا في القنية \* اذا امر الرجل بالثمار في ايام الصيف واوا  
ان يتناول منها والثمار ساطة تحت الاشجار فان كان ذلك في المصر لا يسعه تناول الا اذا علم ان  
صاحبها قد اباح امانا او دلالة بالعادة وان كان في الحائط فان كان من الثمار التي تبقى مثل الجوز  
وغيره لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى تكلموا فيه قال الصدر  
الشهيد رح والمختار انه لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي اما صريحا وعادة كذا في المحيط \*  
والمختار انه لا يأكل منها ما لم يعلم ان اربابها رضوا بذلك كذا في الغبائية \* وان كان ذلك في الرساتق  
فان كان من الثمار التي تبقى لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى فالمختار انه  
لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي كذا في المحيط \* ولا يحل حمل شيء منه كذا في التاتار خانية  
ناقلا عن جامع الجوامع \* واما اذا كانت الثمار على الاشجار فلا يفضل ان لا يأخذ من موضع ما الا بالاذن  
الا ان يكون موضعا كثير الثمار يعلم انه لا يشق عليهم اكل ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحمل واما  
اوراق الشجر اذا سقطت على الطريق في ايام التفليق فاخذ انسان شيئا من ذلك بغير اذن صاحب  
الشجر فان كان هذا ورق شجر ينتفع به نحو التوت وما اشبهه ليس له ان يأخذ ولو اخذ يضمن وان كان  
لا ينتفع به له ان يأخذ واذا اخذ لا يضمن كذا في المحيط \* ولو دخل بيت صديقه وسخن القدر واكل  
جاز ولو اخذ من كرم صديقه شيئا وهو يعلم ان صاحب الكرم لا يكره ذلك لا بأس به ولينظر فان  
الطامع غالط كذا في الملتقط \* ويجوز رفع الثمار من نهر جار واكلها وان كثر لانه مما يفسد اذا كان ترك  
فيكون مأذونا بالرفع دلالة كذا في محيط السرخسي \* الحطب الذي يؤخذ في الماء ان كان لقيمة  
له حين يأخذه فهو حلال وان كان له قيمة لا كذا في السراجية \* وهكذا في الخلاصة ومحيط السرخسي \*  
وفي الفتاوى سئل ابو بكر عمن وجد جوزة ثم اخرى حتى بلغت عشرة وصارت لها قيمة قال  
ان وجدها في موضع واحد فهي كاللقطة وان وجدها في مواضع متفرقة يحل له ذلك كس جمع نواة  
من اماكن متفرقة حتى صار لها قيمة فانه بطيب له قال الفقيه وعندي انه اذا وجد الجوزات في موضع  
واحد او في مواضع متفرقة فهي كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا بخلاف النواة لان الناس يرمون  
النواة فصارت مباحة بالرمي واما الجوز لا يرمون الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل  
اذا بقيت في الارض كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ان قوما اشتروا مقلاة من ارز فقالوا من اظهر  
بطن المقلاة فعليه ان يشتري مثله فياكله فظهر واحد واشترى ما اوجبوا عليه بكرة الاكل لان فيه

ان لا يقبل الهدية ولا يأكل الطعام الا ان يخبره بانه حلال وورثته واستقرضته من رجل كذا في البنابيع \* ولا يجوز قبول هدية امراء الجور لان الغالب في مالهم الحرمة الا اذا علم ان اكثر ماله حلال بان كان صاحب تجارة او زرع فلا بأس به لان اموال الناس لا يخلو من قليل حرام فالمعتبر الغالب وكذا اكل طعامهم كذا في الاختيار شرح المختار \* واما هدايا الامراء في زماننا حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رح انه سئل عن هدايا الامراء في زماننا قال يرد على اربابها و الشيخ الامام الزاهد ابو بكر محمد بن حامد سئل عن هذا فقال يوضع في بيت المال وهكذا ذكر محمد رح في السير الكبير وذكر ذلك عند الشيخ الامام الجليل محمد بن الفضل فقال كنت اعلم ان المذهب هذا الا اني لم اُفت به مخافة ان يوضع في بيت المال ثم الامراء يصرفونها الى شهواتهم ولهوهم وقد علمنا انهم يمسكون بيت المال بشهواتهم لاجتماع المسلمين كذا في المحيط \* قال الفقيه ابو الليث رح اختلف الناس في اخذ الجائزة من السلطان قال بعضهم يجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام قال محمد رح وبه نأخذ ما لم نعرف شيئا حراما بعينه وهو قول ابي حنيفة رح واصحابه كذا في الظهيرية \* وفي شرح حيل الخصاص لشمس الائمة رح ان الشيخ ابو القاسم الحكيم كان يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض لجميع حوائجه وما يأخذ من الجائزة يقضي بهاد يونه والحيلة في هذه المسائل ان يشتري نسبة ثم ينقد ثمنه من اي مال شاء وقال ابو يوسف رح سألت ابا حنيفة رح عن الحيلة في مثل هذا فاجابني بما ذكرنا كذا في الخلاصة \* لا ينبغي للناس ان يأكلوا من اطعمة الظلمة لتقبيح الامر عليهم وزجرهم عما يرتكبون وان كان يحل كذا في الغرائب \* وسئل ابو بكر عن الذي لا يحل له اخذ الصدقة فلا فضل له ان يقبل جائزة السلطان ويفرقها على من يحل له ولا يقبل قال لا يقبل لانه يشبه اخذ الصدقة قبل اليس ان ابانصير اخذ جائزة اسحق بن احمد واسمعييل قال كانت لهما اموال ورثاها عن ابيهما فقبل له لوان فقبرا يأخذ جائزة السلطان مع علمه ان السلطان يأخذها غصبا يحل له قال ان خلط ذلك بدراهم اخرى فانه لا بأس به وان دفع عين المغصوب من غير خلط لم يجز قال الفقيه رح هذا الجواب خرج على قياس قول ابي حنيفة رح لان من اصله ان الدراهم المغصوبة من اناس متى خلط البعض ببعض فقد ملكها الغاصب ووجب عليه مثل ما غصب وقال لا يملك تلك الدراهم وهي على ملك صاحبها فلا يحل له الاخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى اهل سمرقند رجل



ولارأحة محل شربه في الحال كذا في أول الباب من الملتقط \* ولا يسقي أباه الكافر خمرًا ولا يناول له القدح  
ويأخذ منه ولا يذهب به إلى البيعة ويرده عنها ويوقد تحت قدره إذا لم يكن فيها مينة أو لحم خنزير  
ولا يحضر المسلم مائدة يشرب فيها خمرًا ويؤكل مينة كذا في الفتاوى العنابية \* ولا يجوز وضع القصاع  
على الخبز والسكرجة كذا في القنية \* قال الإمام الصغار لا جد في نية الذهاب إلى الضيافة سوى  
أن أرفع المصلحة من الخبز كذا في الخلاصة \* والأصح أن كان مصلحة يزيد أكل الخبز لا بكرة كذا  
في الزنايع \* ويجوز وضع كاغذ فيها ملح على الخبز ووضع البقول عليه قال شمس الأئمة الحلواني  
كل ذلك جائز وقال (خوان از بهراينها بود) قال علاء الترجماني وعلاء الحماسي مثله ورأينا  
كثيرًا فعلوا ذلك بخارًا وسمروا بحضرة الكبار من الأئمة ولم يمنعوا قال رضى وأما غيرهما من المأكولات  
كالزما ورد والسينوسج وما أشبههما يجوز وضعها على الخبز عندهم كذا في القنية \* وبكرة تعليق  
الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق كذا في الظهيرية \* واختلفوا في جواز وضع قطعة خبز تحت  
الخوان ليستوي كذا في الزاهدية \* وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني رح لا يفتي بالكراهة  
في وضع المصلحة على الخبز وفي تعليق الخبز بالخوان وفي وضع الخبز تحت القصعة وفي مسح الأصبع  
أو السكين بالخبز إذا كان يأكل ذلك الخبز بعد ذلك ومن مشائخنا من أفتى بكراهية مسح الأصبع  
والسكين بالخبز وإن أكل الخبز بعد ذلك كذا في المحيط \* قال علاء الترجماني بكرة قطع الخبز بالسكين  
وقال أبو النضل الكرمانى وأبو حامد لا بكرة كذا في القنية \* وسئل عنها علي بن أحمد فقال  
ينظر إن كان خبز مكة معجونًا بالحليب فلا بكرة ولا بأس وأما إذا لم يكن كذلك فهو من أخلاق  
الاعاجم كذا في التاتارخانية ناقلا عن البيهقي \* وعن الثوري رح أنه سئل عن الاستمداد من خبز  
غيره قال هو مال غيره فليستأذنه ولا أحب له أن يفعل من غير استئذان ولا إشارة ومهدا أمكن  
لا يستأذن لأنه سؤال الآن يكون بينهما انبساط كذا في الملتقط \* الجيران يأخذون الخمير فيما بينهم  
ويدفعون بدله مجازفة فانه يجوز كذا في جواهر الفتاوى \* المسافرون إذا خلطوا زوادهم أو أخرج  
كل واحد منهم درهما على عدد الرفقة واشتروا به طعاما وكلوا فانه يجوز وأن تفاوتوا في الأكل كذا  
في الوجيز للكردي \* الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات أهدي إلى رجل شيئا وأضافه  
أن كان غالب ماله من الحلال فلا بأس الآن يعلم بأنه حرام فإن كان الغالب هو الحرام ينبغي  
أن لا يقبل



وان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدى به اما اذا كان ولم يقدر على منعهم فانه يخرج ولا يقعد ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ان يقعد وان لم يكن مقتدى به وهذا كله بعد الحضور واما اذا علم قبل الحضور فلا يحضر لانه لا يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هجم عليه لانه قد يلزمه كذا في السراج الوهاج \* وان علم المقتدى بذلك قبل الدخول وهو محترم يعلم انه لو دخل يتركون ذلك فعليه ان يدخل والالم يدخل كذا في التمر تاشي \* رجل اتخذا ضيافة للقرابة او وليمة او اتخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا صالحا الى الوليمة قالوا ان كان هذا الرجل بحال لو امتنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا تباح الاجابة بل يجب عليه ان لا يجيب لانه نهى عن المنكر وان لم يكن الرجل بحال لولم يجب لا يمنعهم عن الفسق لا بأس بان يجيب ويطعم وينكر معصيتهم وفسقهم لانه اجابة الدعوة واجابة الدعوة واجبة او مندوبة فلا يمتنع بمعصية اقترنت بها ووليمة العرس سنة وفيها مشوبة عظيمة وهي اذا بنى الرجل بامرأته ينبغي ان يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما واذا اتخذ ينبغي لهم ان يجيبوا فان لم يفعلوا اثموا قال عليه السلام من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل اثم وجفا كذا في خزائن المفتين \* ولا بأس بان يدعو يومئذ ومن الغد وبعد الغد ثم ينقطع العرس والوليمة كذا في الظهيرية \* حمل الطعام الى صاحب المصيبة والاكل معهم في اليوم الاول جاز لشغلهم بالجهاز وبعده يكره كذا في التاتارخانية \* ولا يباح اتخاد الضيافة ثلثة ايام في ايام المصيبة واذا اتخذ لا بأس بالاكل منه كذا في خزائن المفتين \* وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانت الورثة بالغين فان كان في الورثة صغير لم يتخذ وذلك من التركة كذا في التاتارخانية \* اذا كان الرجل على مائدة فناول غيره من طعام المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحل له وان علم انه يرضى فلا بأس به وان اشتبه عليه لا يناول ولا يعطي سائلا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كانوا على مائدة فناول بعضهم بعضا الا اذا اتفقوا برضاء رب البيت وذكر في كتاب الهبة ضيافة فيها موائد فاعطى بعضهم بعض من على مائدة اخرى طعاما ليأكل او على هذه المائدة بجوز كذا في الملتقط \* وان ناول الضيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفا معه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحل له ان يفعل ذلك ولا يحل لمن اخذ ان يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة واكثرهم جوزوا ذلك لانه مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة ان يعطي

دخل على السلطان فقدم عليه بشيء مأكول فان اشتراه بالثمن اولم يشتر ذلك ولكن هذا الرجل لا يفهم انه مغصوب بعينه حل له اكله هكذا ذكر والصحيح انه ينظر الى مال السلطان وبينى الحكم عليه هكذا في الذخيرة \* قال محمد رَح لا بأس بان يجيب دعوة رجل له عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فاما الافضل ان يتورع عن الاجابة اذا علم انه لاجل الدين او اشكل عليه الحال قال شمس الائمة الحلواني رَح حالة الاشكال انما يتورع اذا كان بدعوة قبل الاقراض في كل عشرين يوما وبعد الاقراض جعل يدعوة في كل عشرة ايام او زاد في البأجات اما اذا كان بدعوة بعد الاقراض في كل عشرين ولا يزيد في البأجات فلا يتورع الا اذا نص انه اضافته لاجل الدين كذا في المحيط \* واختلف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقالت العامة هي سنة والافضل ان يجيب اذا كان وليمة والافهم مخبر والاجابة افضل لان فيه ادخال السرور في قلب المؤمن كذا في التمر تاشي \* ولودعي الى دعوة فالواجب ان يجيبه الى ذلك وانما يجب عليه ان يجيبه اذا لم يكن هناك معصية ولا بدعة وان لم يجبه كان عاصيا والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا انه ليس فيها بدعة ولا معصية كذا في الينابيع \* قال الشيخ الامام علاء الدين اعلم العلماء السمرقندي الحيلة لمن ابتلي بضيافة فيه شبهة الحرام ان يقول صاحب الضيف ملكت هذا المال فلان الفقير فاذا ملكه صار ملكا للفقير واذا صار ملكا للفقير لو ملك غيره يجوز وما ذكر في شرح الجامع الصغير يكره ان يأكل الرجل من مال الفقير يعني من مال اخذه من الصدقة لا اذا ملكها بجهة اخرى كذا في جواهر الفتاوى \* لا يجيب دعوة الفاسق المعلن ليعلن انك غير راض بنفسه وكذا دعوة من كان غالب ماله من حرام ماله يخبر انه حلال وبالعكس يجيب ماله يتبين عنده انه حرام كذا في التمر تاشي \* وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق والتورع ان لا يجيبه ودعوة الذي اخذ الارض مزارعة او يدفعها على هذا كذا في الوجيز للكردي \* آكل الربوا وكاسب حرام اهدى اليه او اضافته وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل ماله يخبره ان ذلك المال اصله حلال ورثه او استقرضه وان كان غالب ماله حلالا لا بأس بقبول هديته والاكل منه كذا في الملتقط \* لا ينبغي التخلف عن اجابة الدعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا اجاب فتدفع له ما عليه اكل اولم يأكل وان لم يأكل فلا بأس به والافضل ان يأكل لو كان غير صائم كذا في الخلاصة \* من ادعى الى وليمة فوجد لله لعبا وفضاء فلا بأس ان يتعدو يأكل فان قدر على المنع يمنعهم

كذافي السراجية \* ولايسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف وحكايات الصالحين كذا  
 في الغرائب \* وينبغي ان يخدم المضيف بنفسه اقتداءً بأبراهيم علي نبينا وعليه السلام كذا  
 في خزائن المفتين \* واذا دعوت فوما الى طعامك فان كان القوم قليلا فجلست معهم فلا بأس  
 لان خدمتك ايّاهم على المائدة من المروءة وان كان القوم كثيرا فلا تقوم معهم واخدمهم بنفسك ولا تغضب  
 على الخادم عند الاضياف ولا ينبغي ان تجلس معهم من يثقل عليهم فاذا فرغوا من الطعام  
 واستأذنوا ينبغي ان لا يمنعهم واذا حضر القوم وابطأ آخرون فالحاضر احق ان يقدم من المتخلف  
 وينبغي لصاحب الضيافة ان لا يقدم الطعام ما لم يقدم الماء لغسل الايدي وكان القياس ان يبدأ  
 بمن هو في آخر المجالس ويؤخر صاحب الصدر ولكن الناس قد استحسنوا بالبداية بصاحب  
 الصدر فان فعل ذلك فلا بأس به واذا اراد غسل ايديهم بعد الطعام فقد كرهوا ان افرغ الطست  
 في كل مرة وقال بعضهم لا بأس به لان الدسومة اذا سالت في الطست فربما ينتضج على ثيابه  
 فتفسد عليه ثيابه وكان في الامر الاول غالب طعامهم الخبز والتمر والطعام قليل الدسومة واما اليوم  
 اكلوا الباجات والالوان ويصيب ايديهم بذلك فلا بأس بصبه في كل مرة قال الفقيه اذا تخلل  
 الرجل فباخرج من بين اسنانه فان ابتلعه جاز وان التاه جاز ويكره الخلل بالريحان وبالآس  
 وبخشب الرمان ويستحب ان يكون الخلل من الخلاف الاسود ولا ينبغي له ان يرمي بالخلل  
 وبالطعام الذي خرج من بين اسنانه عند الناس لان ذلك يفسد ثيابهم ولكنه يمسه فاذا اتى  
 بالطست لغسل اليد القاه فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة كذا في التاتارخانية نافلا من  
 البستان \* الباب الثالث عشر في النهبة ونثر الدراهم والسكر وما رمي به صاحبه ذكر في فتاوى  
 اهل سمرقند ان النهبة جائزة اذا اذن صاحبه فيها اذا وضع الرجل مقدارا من السكر او عدداً من  
 الدراهم بين قوم وقال من شاء اخذ منه شيئاً او قال من اخذ منه شيئاً فهو له فكل من اخذ منه شيئاً  
 يصير ملكاً له ولا يكون لغیره ان يأخذ ذلك منه كذا في الذخيرة \* نثر الدراهم والدنانير والفلوس  
 التي كتب عليها اسم الله تعالى مكروه عند البعض وقيل غير مكروه وهو الصحيح كذا في جواهر  
 الاخلاقي \* تكلم المشائخ في نثر الدراهم والدنانير والفلوس كانت عليها كلمة الشهادة بعضهم لم يكرهوا  
 ذلك وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* لا بأس بنثر السكر والدراهم في الضيافة وعقد النكاح  
 كذا في السراجية \* واذا نثر السكر فحضر رجل لم يكن حاضراً وقت النثر قبل ان ينتهب المنشور واراد

انسانا دخل هناك لطلب انسان او حاجة اخرى كذا في فتاوى قاضيخان \* والصحيح في هذا انه ينظر الى العرف والعادة دون التردد كذا في الينابيع \* وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبداه وكلبه وسنوره كذا في فتاوى قاضيخان \* الضيف اذا ناول من المائدة هرة لصاحب الدار او لغيره شيئا من الخبز او قليلا من اللحم يجوز استحسانا لانه اذن عادة ولو كان عندهم كلب لصاحب الدار او لغيره لا يسعه ان يناوله شيئا من اللحم او الخبز الا باذن صاحب البيت لانه لا اذن فيه عادة ولو ناول العظام او الخبز المحترق وسعه كذا في الظهيرية \* وهكذا في الذخيرة والكبرى \* رجل دما قوما الى طعام وفرقههم على اخوته ليس لاهل هذا الخوان ان يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام انما اباح لاهل كل خوان ان يأكل ما كان على خوانه لا غير وقال الفقيه ابو الليث رح القياس كذلك وفي الاستحسان اذا اعطى من كان في ضيافة تلك جازوان اعطى بعض الخدم الذي هناك جازا ايضا وكذا لو ناول الضيف من المائدة شيئا من الخبز او قليلا من اللحم جاز استحسانا وان ناول الطعام الفاسد او الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه مأذون بذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من المضيف كذا في جواهر الاخلاطي \* رجل يأكل خبزا مع اهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتهيها اهله فله ان يطعم الدجاجة والشاة والبقر وهو افضل ولا ينبغي القاؤها في النهر او في الطريق الا اذا كان الالتقاء لاجل النمل ليأكل النمل فحينئذ يجوز هكذا فعله السلف كذا في الظهيرية \* ولا يجوز لاحد ان يؤكل المجنون الميتة بخلاف الهرة واذا تنجس الخبز او الطعام لا يجوز ان يطعم الصغير والمعتوه او الحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجوارح كذا في القنية \* يستحب للضيف ان يجلس حيث يجلس قال الفقيه ابو الليث رح يجب على الضيف اربعة اشياء اولها ان يجلس حيث يجلس والثاني ان يرضى بما قدم اليه والثالث ان لا يقوم الا باذن رب البيت والرابع ان يدعوله اذا خرج ويستحب ان يقول المضيف احبنا كل من غير الحاح ولا يكثر السكوت عند الاضياف ولا يغيب عنهم ولا يغضب على خادمه عند الاضياف ولا يقتر على اهله وعياله لاجل الاضياف كذا في الظهيرية \* الافضل ان ينفق على نفسه ثم على عياله وما فضل يتصدق ولا يعطى الفاسق اكثر من قوته كذا في التاتار خانية \* بكرة السكوت حالة الاكل لانه تشبه بالمجوسي كذا في اسراجية

الباب الرابع عشر في اهل الذمة والاحكام التي تعود اليهم لا بأس بدخول اهل الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* في اليتيمة يكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول كذا في التاتارخانية \* قوم من اهل الذمة اشتروا من المسلمين دارا في مصر ليتخذوها مقبرة قال لما ملكوها يفعلون فيها ما شاءوا وان اضربوت الجيران بخلاف ما لو اتخذوا بيعة او كنيسة او بيت ناري في مصر لم يملكوا ذلك كذا في خزائن الفتاوى \* لا بأس ببيع الزنار من النصراني والقلنسوة من المجوسي كذا في السراجية \* سئل ابو بكر هل يؤخذ عهد من اهل الذمة بالكستيجات قال مرة لا يؤخذون به ومرة قال انهم يؤخذون به اذا كانوا كثيرًا ليعرفوا كذا في الحاوي للفتاوى \* يكره للمسلم المقتدى بالاختلاط الى رجل من اهل الباطل والشر لا بد من الضرورة لانه يعظم امره بين يدي الناس ولو كان رجلا لا يعرف بداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير ان يمس فلا بأس به كذا في الملتقط \* وقال في القدوري في النصرانية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا وتصلي في بيته حيث شاءت كذا في المحيط \* وفي كتاب الخراج لابي يوسف رح والرجل ان يأمر جاريته الكتابية بالغسل من الجنابة ويجبرها على ذلك قالوا يجب ان تكون المرأة الكتابية على هذا القياس كذا في التاتارخانية نافع عن اليتيمة \* وعن محمد رح ولادع مشركا يضرب البربط قال محمد رح كل شيء امنع منه المسلم فاني امنع منه المشرك الا الخمر والخنزير كذا في الملتقط \* قال محمد رح ويكره الاكل والشرب في اواني المشركين قبل الغسل ومع هذا لو اكل وشرب فيها قبل الغسل جاز ولا يكون آكلًا ولا شاربًا حراما وهذا اذا لم يعلم بنجاسة الاواني فاما اذا علم فانه لا يجوز ان يشرب ويأكل منها قبل الغسل ولو شرب او اكل كان شاربًا وآكلًا حراما وهو نظير سور الدجاجة اذا علم انه كان على منقارها نجاسة فانه لا يجوز التوضي به والصلوة في سراويلهم نظير الاكل والشرب من اوانيهم ان علم ان سراويلهم نجسة لا تجوز الصلوة فيها وان لم يعلم تكبر الصلوة فيها ولو علم لا يجوز ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كله من الذبائح وغيرها ويستوى الجواب بين ان يكون اليهود والنصارى من اهل الحرب او من غير اهل الحرب وكذا يستوي ان يكون اليهود والنصارى من بني اسرائيل او من غيرهم كنصارى العرب ولا بأس بطعام المجوس كله الا الذبيحة فان ذبيحتهم حرام ولم يذكر محمد رح الاكل مع المجوس ومع غيره من اهل الشرك انه هل يحل ام لا وحكي عن الحاكم الامام عبد الرحمن

ان يأخذ منه شيئاً له ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يأخذ وقال الفقيه ابو جعفر رح ليس له ذلك كذا في الخلاصة \* واذا نثر السكر ووقع في ذيل رجل او كمة واخذ غيره كان ذلك للآخذ هكذا في المنتقى \* وذكر هذه المسئلة في فتاوى اهل سمرقند وفصل الجواب تفصيلاً قال ان كان بسط ذيله او كمة ليقع عليه السكر لا يكون لآخذه ولو اخذه كان لصاحب الذيل والكم ان يسترده منه كذا في المحيط \* ولو نثر السكر في عرس فوقع في حجر رجل فاخذه آخر جازان لم يكن فتح حجرة ليقع فيه السكر ولو اخذ بيده ثم وقع منه واخذه آخر فهو للاول كذا في الينابيع \* اذا دخل الرجل مقصورة الجامع ووجد فيها سكر اجاز له الاخذ الا على قول الفقيه ابي جعفر رح ولو مر بسوق الفانيد فوجد سكر لم يسعه ان يأخذ كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى ابي الليث رح انه اذا دفع الرجل الى غيره سكر او دراهم لينثره على العروس فاراد ان يحبس لنفسه شيئاً وفيما اذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك وكذا ليس ان يدفع الدراهم الى غيره لينثر ذلك الغير واذا نثر ليس له ان يلتقط منه شيئاً وفيما اذا كان المدفوع سكر له ان يحبس قدر ما يحبسه الناس في العادة هكذا ذكر اختيار الفقيه ابي الليث رح وبعض مشائخنا قالوا ليس له ذلك قال الفقيه ابو الليث رح وله ان يدفع السكر الى غيره لينثر فاذا نثر له ان يلتقط وبعض مشائخنا رح قالوا ليس له ذلك كما في الدراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر بن سعادة عن ابي يوسف رح رجل نفق حمارة فالتقاء في الطريق فجاء انسان وسلخه ثم حضر صاحب الحمارة فلا سبيل له على اخذ الجلد ولولم يلق الحمارة على الطريق فاخذ رجل من منزل صاحبه وسلخه واخذ جلده فلصاحبه ان يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وعنه ايضا في شاة ميتة نبذها اهلها فاخذ رجل صوفها وجلدها ودبغها فذلك له فان جاء صاحبها بعد ذلك اخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وجوابه في مسئلة الشاة يخالف جوابه في مسئلة الحمارة ويجوز ان يقاس كل واحد من المسئلتين على الاخرى فيصير في المسئلتين روايتان كذا في المحيط \* المبتخة اذا قلعت وبقيت فيها بقية فانتهب الناس ذلك ان كان تركه لياً خذها الناس لا بأس بذلك وهو بمنزلة من حمل زرعه وبقي منه سنابل ان ترك ما يترك عادة لياً خذها الناس فلا بأس باخذها وكذلك من استأجر ارضاً ليزرعها فزرعها ولو رفع الزرع وبقيت فيه بواق مثل ما يترك الناس عادة فسقاها رب الارض ونبتت بسقيه فهو لرب الارض كذا في التارخانية \*

اولا امرأة والدان كافرين عليه نفقتهما وبرهما وخدمتهما وزيارتهما فان خاف ان يجلباه الى الكفر ان زارهما جازان لا يزورهما كذا في الخلاصة \* ولا يدعوني الذمي بالمغفرة ولود ماله بالهدى جازلانه عليه السلام قال اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون كذا في التبيين \* لو قال ليهودي او مجوسي يا كافرا يا ثم ان شق عليه كذا في الغنية \* اذا قال للذمي اطل الله بقاءك ان كان نيته ان الله تعالى يطيل بقاءه ليسلم او يؤدى الجزية عن ذل وصغار فلا بأس به وان لم ينوشثا يكره كذا في المحيط \* ولود عال للذمي بطول العسر قيل لا يجوز لان فيه التبادي على الكفر وقيل يجوز لان في طول عمره نفع للمسلمين باداء الجزية فيكون دعاء لهم وعلى هذا الاختلاف الدعاء له بالعافية كذا في التبيين \* وقال مجاهد اذا كتبت الى اليهودي او النصراني في الحاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى ويلقى الكافر والمبتدع بوجه مكتهر تكرة المصافحة مع الذمي وان صافحه يغسل يده ان كان متوضئا كذا في الغرائب \* ولا بأس بدصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة كذا في الغنية \* ولا بأس لعبادة اليهودي والنصراني وفي المجوسي اختلاف كذا في التهذيب \* ويجوز عبادة الذمي كذا في التبيين \* واختلفوا في عبادة الناسق والاصح انه لا بأس به واذا مات الكافر قال لوالده او قريبه في تعزيتة اخلف الله عليك خيرا منه واصحك اي اصحك بالاسلام ورزقك ولدا مسلما لان الخيرية به تظهر كذا في التبيين \* وذكر ابن سماعة عن محمد بن ابي يحيى انه يصلي على الذمي بشهادة الواحد المسلم ولا يترك الصلوة على المسلم بشهادة الواحد انه ارتد كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا مجوسيا فابى ان يسلم وقال ان بعثني من مسلم فقتلت نفسي جازله ان يبيعه من مجوسي كذا في السراجية \* لا يترك مملوك مسلم في ملك ذمي بل يجبر على بيعه ان كان محل البيع كذا في الغرائب \* وفي مجموع النوازل اذا دخل يهودي الحمام هل يباح للخادم المسلم ان يخدمه قال ان خدمه طمعا في فلسه فلا بأس به وان خدمه تعظيما له ينظر ان فعل ذلك ليميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل تعظيما لليهودي دون ان ينوي شيئا مما ذكرنا كره له ذلك وعلى هذا اذا دخل ذمي على مسلم فقام له ان قام طمعا في اسلامه فلا بأس وان قام تعظيما له غير ان ينوي ما ذكرنا او قام طمعا للغناه كره له ذلك كذا في الذخيرة \* ولا ينبغي للرجل ان يسأل اليهودي والنصراني عن الثورة والانجيل والذبور ولا يكتبه ولا يتعلمه ولا يستدل لاثبات المطالب بما ذكر في تلك الكتب واما استدلال العلماء في اثبات

الكاتب انه ان ابتلي به المسلم مرة او مرتين فلا بأس به واما الدوام عليه يكره كذا في المحيط \* وذكر القاضي  
الامام ركن الاسلام علي السغدري ان المجوسي اذا كان لا يزمرم فلا بأس بالاكل معه وان كان  
يزمرم فلا يأكل معه لانه يظهر الكفر والشرك ولا يأكل معه حال ما يظهر الكفر والشرك ولا بأس بضيافته  
الذمي وان لم يكن بينهما الا معرفة كذا في الملتقط \* وفي التناريق لا بأس بان يضيف كافر القرابة  
او لحاجة كذا في التمر تاشي \* ولا بأس بالذهاب الى ضيافة اهل الذمة هكذا ذكر محمد ربح وفي  
اضحية النوازل المجوسي او النصراني اذا دعى رجلا الى طعامه تكرة الاجابة وان قال اشتريت اللحم  
من السوق فان كان الداعي نصرانيا فلا بأس به وما ذكر في النوازل في حق النصراني يخالف  
رواية محمد ربح على ما تقدم ذكرها كذا في الذخيرة \* ولا بأس بان يصل الرجل المسلم المشرك  
قريبا كان او بعيدا محاربا كان اذ ميا و اراد بالمحارب المستأمن واما اذا كان غير المستأمن فلا ينبغي  
للمسلم ان يصله بشيء كذا في المحيط \* وذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري اذا كان  
حربيا في دار الحرب وكان الحال حال صلح ومسالمة فلا بأس بان يصله كذا في التارخانية \* هذا هو  
الكلام في صلة المسلم المشرك وجئنا الى صلة المشرك المسلم فقد روى محمد ربح في السير الكبير  
اخبارا متعارضة في بعضها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل هدايا المشرك وفي بعضها انه صلح  
لم يقبل فلا بد من التوفيق واختلف عبارة المشائخ رح في وجه التوفيق فعبارة الفتية ابي جعفر  
الهندواني ان ما روي انه لم يقبلها محمول على انه انما لم يقبلها من شخص غلب على ظن رسول  
الله صلى الله عليه وآله انه وقع عند ذلك الشخص ان رسول الله صلى الله عليه وآله انما يقبلها طمعا  
في المال لا لاعلاء كلمة الله ولا يجوز قبول الهدية من مثل هذا الشخص في زماننا وما روي انه قبلها محمول  
على انه قبل من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك  
الشخص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يقبلها لاعتزاز الدين ولا لاعلاء كلمات الله العليا لا لطلب المال  
وقبول الهدية من مثل هذا الشخص جاز في زماننا ايضا ومن المشائخ من وفق من وجه آخر فقال  
لم يقبل من شخص عام انه لو قبل منه نيل صلابته وعزته في حقه ويلين له بسبب قبول الهدية وقبل  
من شخص علم انه لا يقل صلابته وعزته في حقه ولا يلين بسبب قبول الهدية كذا في المحيط \* لا بأس  
بان يكون بين المسلم والذمي معاملة اذا كان ممن لا بد منه كذا في السراجية \* اذا كان لرجل  
او لامرأة



ان نضي به دين لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه وامافي القضاء فهو يجبر على الاخذ وينبغي  
على قياس المسئلة المتقدمة ان يقال انها اذا اخذت ذلك من غير شرط يسع لرب الدين ان يأخذه  
ذكر محمد رح في كتاب الكسب كسب الخصي مكروه ولم يرد به ما اكتسبه وانما اراد به ان يأخذه  
خصيا وخصاؤه مكروه كذا في المحيط \* يبيع تعويذا في مسجد جامع ويكتب فيه التوراة والانجيل  
والفرقان ويأخذ عليهما لا ويقول انا دفع الهدية لايحل له ذلك كذا في الكبرى \* واذا مات الرجل  
وكسبه خبيث فالاولى لورثته ان يردوا المال الى اربابها فان لم يعرفوا اربابها تصدقوا بها وان كان  
كسبه من حيث لا يحل وابنه يعلم ذلك ومات الاب ولا يعلم الابن ذلك بعينه فهو حلال له في الشرع  
والورع ان يتصدق به بنية خصماء ابيه كذا في الميائيع \* وعن ابي يوسف رح في قوم ورنوا خيرا  
وهم مسلدون لا يتقسم الخمر بينهم ولكن يخلل ثم يقسم كذا في الخلاصة \* له مال فيه شبهة اذا تصدق به  
على ابيه يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع  
ويشترى وفيها بيع فاسدة فوجب جبيع ماله لابنه هذا خرج من العهدة كذا في الفقيه \* سئل  
الفقيه ابو جعفر عن اكتسب مالا من امر السلطان وجع المال من اخذ الغرامات المحرمة  
وغير ذلك هل يحل لاحد عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال احب الي في دينه ان لا يأكل منه  
ويسعه اكله حكما ان كان ذلك الطعام لم يقع في يد المطعم غصبا ورشوة كذا في المحيط \* الصبر على الفقر  
افضل من الشكر على الغنى الامتناع من الكسب اولى من الاشتغال به على قصد الاتفاق على  
وجوه الخير كذا في السراجية \* الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر  
وقل الميت من موضع الى موضع وما ينصل به لا بأس بزيارة القبور وهو قول ابي حنيفة رح  
وظاهر قول محمد رح يقتضي الجواز للنساء ايضا لانه لم يخص الرجال وفي الاشربة واختلف  
المشائخ رح في زيارة القبور وكيفية الزيارة كزيارة ذلك الميت في حياته من التربة والبعد  
كذا في خزنة الفتاوى \* واذا اراد زيارة القبور يستحب له ان يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة  
الفاتحة وآية الكرسي مرة واحدة والاخلاص ثلث مرات وجعل نوابها للميت بعث الله تعالى الى  
الميت في قبره نورا وكتب للمصلي نوابا كثيرا ثم لا يشتغل بما لا يعنيه في الطريق فاذا بلغ المقبرة  
يخلع نعليه ثم يقف مستدبرا للقبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا اهل القبور يغفر الله لنا

رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالمدكور في اسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك  
للازام عليهم بما عندهم كذا في الوجيز للكردي \* الباب الخامس عشر في الكسب وهو انواع فرض  
وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك الاكتساب  
بعد ذلك وسعه وان اكتسب ما يدخره لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي صلى الله عليه  
 وآله اذ خر قوت عياله سنة كذا في خزائنه المفتين \* وكذا ان كان له ابوان معسران يفترض عليه  
الكسب بقدر كفايتهما كذا في الخلاصة \* ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليؤاسي به فقيرا ويجازي  
به قريبا فانه افضل من التحلي لنفل العبادة ومباح وهو الزيادة الزيادة والتجمل ومكررة وهو  
الجمع للتناخر والتكاثر وان كان من حل كذا في خزائنه المفتين \* ولا ياتفت الى حال الجماعة الذين  
فعدوا في المساجد والحناقهاوات وانكروا الكسب واعينهم طامحة رايد بهم مادة الى ما في ايدي  
الناس يسمون انفسهم المتوكلة ويسرا كذا في الاختيار شرح المختار \* وعن ابي يوسف رح  
يكره ان يجتمع قوم فيعتزلوا الى موضع ويدتبعوا عن الطيبات يعبدون الله تعالى فيه ويقرعون  
انفسهم كذا في وكسب الحلال واكرم الجماعة والجماعات في الاله صار احب والزم كذا في التاخرانية \*  
فيل كل قارئ ترك الكسب فانه يأكل من دينه كذا في السراجية \* وافضل اسباب الكسب  
الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا في الاختيار شرح المختار \* والتجارة افضل من الزراعة  
عند البعض والاكثر على ان الزراعة افضل كذا في الوجيز للكردي \* امرأة اجنية تغزل في دار رجل  
ويعطيها كل يوم فطنا وخبزا فالغزل يطيب له ان لم يشترط عليها الغزل كذا في القنية \* غزل الرجل  
اذا كان على مثال غزل المرأة يكره لانه تشبه بهن كذا في القنية \* ومن كان له قوت يومه لا يحل السؤال  
كذا في الاختيار شرح المختار \* وما جمع السائل من المال فهو خبيث كذا في اليباع \* وفي المنتقى  
ابراهيم من محمد رح في امرأة نائحة او صاحب طبل او مزمارا اكتسب مالا قال ان كان على  
شرط رده على اصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط ان شرطوا لها في اوله مالا بارة النائحة او بازاء  
الغناء وهذا لانه اذا كان الاخذ على الشرط كان المال بمقابلة المعصية فكان الاخذ معصية والسبيل  
في المعاصي ردها وذلك ههنا برد المأخوذ ان تمكن من رده بان عرف صاحبه وبالتصدق منه ان  
لم يعرفه ليصل اليه نفع ماله ان كان لا يصل اليه عين ماله اما اذا لم يكن الاخذ على شرط لم يكن الاخذ  
معصية والدفع حصل من المالك برضا فيكون له ويكون حلالا له عن محمد رح في كسب المغنية

ولا بأس بتقبيل قبر والديه كذا في الغرائب \* في التيممة سئل الخجندي عن رجل قبر والديه بين القبور هل يجوز له ان يمر بين قبور المسلمين بالدعاء والتسليم ويزورهما فقال له ذلك ان امكنه ذلك من غير وطئ القبور وسئل ايضا عن له بقعة مملوكة بين المقابر يريد ان يتصرف في تلك البقعة ولا طريق له الا على المقابر هل له ان يتخطى المقابر فقال ان كان الاموات في النوايت فلا بأس قال رض وكذلك ان كانوا في غير النوايت كذا في التاخرانية \* رجل وجد طريقا في المقبرة يتحرى فان وقع في قلبه ان هذا طريق احد ثوة على القبور لا يمشي فيه وان لم يقع في قلبه ذلك يمشي كذا في محيط السرخسي \* قال عين الاثمة الكرايسي الاولى ان لا يصعد في المقابر والوبري كان يوسع في ذلك ويقول سقوفها بمنزلة سقوف الدار فلا بأس بالصعود وقال شمس الائمة الحلواني يكره وقال ابن مسعود رض لان الاطباء على جمراحب الي من ان اطأ على قبر قال علاء الترجماني يأنم بوطئ القبور لان سقف القبر حرق الميت كذا في القنية \* ومن شمس الائمة الحلواني رح رخص بعض العلماء المشي على القبور وقالوا يمضي على سقف القبر كذا في خزنة الفتاوى \* ولا بأس بان يرفع ستر الميت ليرى وجهه وانما يكره ذلك بعد الدفن كذا في القنية \* دفن في ارض الغير فالملك ان شاء نبش او ترك او سوى القبر وزرع فوقه او ضمن الوارث قيمة الحفرة كذا في الوجيز المذكور \* حامل انت على حملها سبعة اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها ماتت فدفنت ثم رويت في المنام انها قالت ولدت لا نبش القبر كذا في السراجية \* يكره اتخاذ المقبرة في السكك والاسواق ولواخذ كما شانا ليدفن فيها موتى كثيرة يكره ايضا لان البناء على المقابر يكره ويكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت وتكره الصلوة في التابوت كذا في القنية \* وضع الورد والرياحين على القبور حسن وان تصدق بقيمة الورد كان احسن كذا في الغرائب \* واخراج الشروع الى رأس القبور في الليالي الأولى بدعة كذا في السراجية \* ثوب الجنائز تحرق بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه لا يجوز للمتولي ان يتصدق به ولكن يبيعه بثمن ويشترى به وبزيادة مال ثوبا آخر كذا في جواهر الفتاوى والله اعلم \* الباب السابع عشر في الغناء والله وسائر المعاصي والامر بالمعروف واختلوا في التغنى المجرد قال بعضهم انه حرام مطلقا والاستماع اليه معصية وهو اختيار شيخ الاسلام ولو سمع بغنة فلا اثم عليه ومنهم من قال لا بأس بان يتغنى ليستفيد به فهم القوافي والفصاحة ومنهم من قال يجوز التغنى لدفع الوحشة اذا كان وحده ولا يكون على سبيل

ولكم انتم لناساف ونحن بالاثركذا في الغرائب \* وإذا اراد الدعاء يقوم مستقبل القبلة كذا  
 في خزائن الفتاوى \* وأن كان شهيدا يقول سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار وإذا كان  
 قبور المسلمين مختلطة بقبور الكفار يقول السلام على من اتبع الهدى ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية  
 الكرسي ثم يقرأ سورة اذا نزلت والهكم التكاثر كذا في الغرائب \* وحكي عن الشيخ الامام  
 الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رح ان قراءة القرآن في المقابر اذا اخفى ولم يجهر لا يكره  
 ولا بأس به انما يكره قراءة القرآن في المقبرة جهرا اما المخافتة فلا بأس به وان ختم وكان الصدر  
 ابواسحق الحافظ يحكي عن استاذة ابي بكر محمد بن ابراهيم رح لا بأس ان يقرأ على المقابر  
 سورة الملك سواء اخفى او جهرا وما غير هافان لا يقرأ في المنابر ولم يفرق بين الجهر والخفية كذا  
 في الذخيرة في فصل قراءة القرآن \* وأن قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يونسه صوت  
 القرآن فانه يقرأ وان لم يتصد ذلك فالله تعالى يسدع قراءة القرآن حيث كانت كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولومات رجل واجلس وارثه على قبره من يقرأ الاصح انه لا يكره وهو قول محمد رح كذا في المصدرات \*  
 وافضل ايام الزيارة اربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة بعد الصلوة  
 حسن ويوم السبت الى طلوع الشمس ويوم الخميس في اول النهار ونيل في آخر النهار وكذا  
 في الليالي المتبركة لاسيما ليلة البراءة وكذلك في الازمنة المتبركة كعشر ذي الحجة والعديد  
 وعاشورا وسائر المواسم كذا في الغرائب \* اذا مر بمقبرة وقرأ شيئا بنية من يمر عليهم لا بأس به كذا  
 في السراجية \* وحكي عن ابي بكر بن ابي سعيد انه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة  
 الاخلاص سبع مرات فانه بلغني من قرأها سبع مرات ان كان ذلك غير مغفور يغفر له وان كان  
 مغفورا غفر لهذا القارئ ووهب ثوابه للميت كذا في الذخيرة في فصل ذكر القرآن \* وأن قرأها  
 عشر مرات فهي احسن ومن اراد غاية الكمال فايزد عليها بالتضرع والابتهال سورا أخرى ومن  
 قرأ على قبر بسم الله وعلى ملة رسول الله رفع الله العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر  
 اربعين سنة كذا في الغرائب \* قال ابو يوسف الترجماني لانعرف وضع اليد على المقابر سنة  
 ولا مستحسنا ولا نرى به بأسا وقال عيب الائمة الكرابيسي هكذا وجدناه من غير تكبير من السلف  
 وقال شمس الائمة المكي بدعة كذا في القنية \* ولا يمسح القبر ولا يقبله فان ذاك من مادة البصاري  
 ولا بأس

بالبطيخ بان يضرب بعضهم بعضا مباح غير مستنكر كذا في جواهر الفتاوى في الباب السادس \*  
ويكره اللعب بالشطرنج والنرد وثلاثة عشر واربعة عشر وكل لهو ما سوى الشطرنج حرام بالاجماع  
واما الشطرنج فاللعب به حرام عندنا والذي يلعب بالشطرنج هل تسقط عدالته وهل تقبل شهادته فان  
قامربه سقطت عدالته ولم تقبل شهادته وان لم يقامر لم تسقط عدالته وتقبل شهادته ولم يرا بوحيفة  
رح بالسلام عليهم بأساو كره ذلك ابو يوسف ومحمد رح تحقير الهم كذا في الجامع الصغير \* والكذب  
محظور الا في القتال ليخدعه وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم وبكره  
التعريض بالكذب الا الحاجة كقولك لرجل كل فيقول اكلت يعني امس فانه كذب كذا في خزائن  
المفنيين \* ومن هم بسيئة وعزم عليه واصرائم بها كذا في الملتقط \* وينبغي ان يكون التعريف  
اولا باللطف والرفق ليكون ابلغ في الموعظة والنصيحة ثم التعنيف بالقول لا بالسب والشتم ثم  
باليد كإزالة الخمر واتلاف المعارف ذكر الفقيه في كتاب البستان ان الامر بالمعروف على وجوه  
ان كان يعلم باكبر رأيه انه لو امر بالمعروف يقبلون ذلك منه ويمتنعون عن المنكر فالامر واجب  
عليه ولا يسعه تركه ولو علم باكبر رأيه انه لو امرهم بذلك قد فوه وشتموه فتركه افضل وكذلك لو علم  
انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه افضل ولو علم انهم  
ضربوه وصبر على ذلك ولا يشكو على احد فلا بأس بان ينهي عن ذلك وهو مجاهد ولو علم انهم  
لا يقبلون منه ولا يخاف منه ضربا ولا شتما فهو بالخيار والامر افضل كذا في المحيط \* اذا استقبله  
الامر بالمعروف وخشي ان لو اقدم عليه قتل فان اقدم عليه وقتل يكون شهيدا كذا في التاتارخانية \*  
ويقال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقلب لعوام الناس وهو اختيار  
الزندوسى كذا في الظهيرية \* الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة اشياء اولها العلم لان الجاهل  
لا يحسن الامر بالمعروف والثاني ان يقصد وجه الله تعالى واعلاء كلمته العليا والثالث الشفقة على  
المأمور فبأمره باللين والشفقة والرابع ان يكون صورا حليما والخامس ان يكون عاملا بما يأمره  
كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام ان يأمر بالمعروف  
للقاضي والمفتي والعالم الذي اشتهر لانه اساء في الادب ولانه ربما كان به ضرورة في ذلك  
والعامي لا يفهم ذلك كذا في الغرائب \* رجل رأى منكرا وهذا الرأي مما يرتكب هذا المنكر  
يلزمه ان ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فترك احدهما لا يسقط عنه الآخر

اللهم واليه مال شمس الائمة السرخسي ولو كان في الشعر حكم او صبر اوفته لا يكره كذا في النبيين \*  
 وانشاد ما هو مباح من الاشعار لا بأس به واذا كان في الشعر صفة المرأة ان كانت امرأة بعينها وهي  
 حبة يكره وان كانت ميتة لا يكره وان كانت امرأة مرسله لا يكره وفي النوازل قراءة شعر الاديب  
 اذا كان فيه ذكر الفسق والخمر والغلام يكره والاعتداد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة كذا في المحيط \*  
 قيل ان معنى الكراهية في الشعر ان يشتغل الانسان به فشغله ذلك عن قراءة القرآن والذكر اما  
 اذا لم يكن كذلك فلا بأس به اذا كان من قصده ان يستعين به على علم التفسير والحديث كذا  
 في الظهيرية \* ومن اليتيمة سئل الحلواني عن سدا انفسهم بالصوفية فاختصوا بنوع لبسه واشتغلوا  
 باللهو والرقص وادعوا لانفسهم منزلة فقال افترروا على الله كذا وسئل ان كانوا زائعين عن  
 الطريق المستقيم هل ينفون من البلاد لقطع فتنهم عن العامة فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة  
 وامثل في الديانة وتميز الخبيث من الطيب اركى والى كذا في التاتارخانية \* قال روح السماع  
 والقول والرقص الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد اليه والجلوس عليه وهو الغناء  
 والمزامير سواء وجوز اهل التصوف واحتجوا بفعل المشائخ من قبلهم قال وعندي ان ما فعلوه غير ما يفعله  
 هؤلاء فان في زمانهم ربما ينشد واحد شعرا فيه معنى يوافق احوالهم فيوقفه ومن كان له قلب  
 رقيق اذا سمع كلمة توافقه على امره وفيه ربما يغشي على عقله فيقوم من غير اختيار وتخرج  
 حركات منهم من غير اختيار وذلك مما لا يستبعد ان يكون جائزا مما لا يؤخذ به ولا يظن المشائخ انهم  
 فعلوا مثل ما يفعل اهل زماننا من اهل الفسق والمباحين والذين لا علم لهم باحكام الشرع وانما  
 يتمسك بافعال اهل الدين كذا في جواهر الفتاوى \* وسئل ابو يوسف روح من الدف اكرهه في غير  
 العرس بان تضرب المرأة في غير فسق للصبي قال لا اكرهه واما الذي يجيء منه اللعب الفاحش  
 للغناء فاني اكرهه كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بضرب الدف يوم العيد كذا في خزائن المفتين \*  
 لا بأس بالمزاح بعد ان لا يتكلم الانسان فيه بكلام يأنم به او يقصد به اضمحاك جلسائه كذا في الظهيرية \*  
 المصارعة هي بدعة وهل يترخص للشبان قال روح ليست ببدعة وقد جاء الاثر فيها الا ان ينظر ان اراد به  
 التلهي يكره له ذلك ويمنع عنه وان اراد تحصيل القوة ليقدر على المناظرة مع الكفرة فانه يجوز ويناب عليه  
 وهو كسب المثلث اذا اراد التطرب والتلهي يمنع عنه ويزجر وان كان مقاتلا و اراد به القوة والقدرة عليها جاز  
 ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* قال القاضي الامام ملك الملوك اللعب الذي يلعب الشبان ايام الصيف

اتخاذ الجلاجل في رجل الصغير وقال محمد ربح في السير الكبير انما يكره اتخاذ الجرس للغزاة في دار الحرب وهو المذهب عند علمائنا ربح لان تعليق الجرس على الدواب انما يكره في دار الحرب لان العدو يشعر بكان المسلمين فان كان بالمسلمين فانه يتبادرون اليهم فيقتلونهم وان كان لهم كثرة فالكفار يتحرزون عنهم ويتحصنون فعلى هذا قالوا اذا كان الركب في المغازة في دار الاسلام يخافون من اللصوص يكره لهم تعليق الجرس على الدواب ايضا حتى لا يشعر بهم اللصوص فلا يستعدون لقتلهم واخذاموالهم والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب في الجلاجل قال محمد ربح في السير فاء اما كان في دار الاسلام فيه منعة لصاحب الرحلة فلا بأس به قال وفي الجرس منعة جدّة منها اذا ضلّ واحد من القافلة ياحق بها بصوت الجرس ومنها ان صوت الجرس يبعد هوام الليل عن القافلة كالأذئب وغيرها ومنها ان صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير الحدي كذا في المحيط \* المحتسب اذا نهى قطّاعا عن وضع القطن على طريق العامة فلم يستمع فاوقد المحتسب النار في قطنه واحرقه يضمن الا اذا علم فسادا في ذلك ورأى المصلحة في احراقه فلا يضمن كذا في الخلاصة \* الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات وفيه العزل واسقاط الولد \* الاشتغال بالتداوي لا بأس به اذا اعتقد ان الشافي هو الله تعالى وانه جعل الدواء سببا ما اذا اعتقد ان الشافي هو الدواء فلا كذا في السراجية \* وقال محمد ربح ولا بأس بالتداوي بالعظم اذا كان عظم شاة او بقرة او بغيرا و فرس او غيره من الدواب الأعظم الخنزير وال آدمي فانه يكره التداوي بهما فقد جوز التداوي بعظم ماسوى الخنزير وال آدمي من الحيوانات مطلقا من غير فصل بينها اذا كان الحيوان ذكيا او ميتا وبينما اذا كان العظم رطبا او يابسا وما ذكر من الجواب يجري على اطلاقه اذا كان الحيوان ذكيا لان عظمه طاهر رطبا كان او يابسا يجوز الانتفاع به بجميع انواع الانتفاعات رطبا كان او يابسا فيجوز التداوي به على كل حال واما اذا كان الحيوان ميتا فانه يجوز الانتفاع بعظمه اذا كان يابسا ولا يجوز الانتفاع به اذا كان رطبا واما عظم الكلب فيجوز التداوي به هكذا قال مشائخنا وقال الحسن بن زياد لا يجوز التداوي به كذا في الذخيرة \* الانتفاع باجزاء آدمي لم يجز قيل للنجاسة وقيل للكراهة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطي \* قال ابو حنيفة ربح ولا ينتفع من الخنزير بجلده ولا غيره الا الشعر للاسكفة وقال ابو يوسف ربح بكرة الانتفاع ايضا بالشعر وقول ابي حنيفة ربح اظهر كذا في المحيط \* ولو ان رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه فلم يفعل حتى مات



كذا في خزانة المفتين \* وهكذا في الملتقط والمحيط \* رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل يحل له  
 ان يكتب الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك ويقدر عليه يحل له  
 ان يكتب وان كان يعلم ان ابا له لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب عليه وكذلك فيما بين الزوجين  
 وبين السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يستمعون كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 لو اراد الاب ان يأمر ولده بشيء ويخاف انه لو امره لا يمثل امره يقول له (خوب آيداي پسرا گراين  
 کارکنی یا نکنی) ولا يأمره حتى لا يلحقه عقوبة العقوق كذا في القنية \* رجل اتى بغا حشة  
 ثم تاب واناب الى الله تعالى لا ينبغي له ان يخبر الامام بما صنع لاقامة الحد لان السرمند وب  
 كذا في جواهر الاخلاطي \* سئل ابو القاسم عن يري رجلا يسرق مال انسان قال ان كان لا يخاف  
 الظلم منه يخبره وان كان خاف سكت كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل اظهر الفسق في دارة  
 ينبغي ان يتقدم اليه ابلاغ العذر ان كف لم يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه  
 وان شاء زجره وان شاء ادبه اسواط وان شاء ازعجه عن دارة وعن عمر رض انه احرق بيت الخمار  
 وعن الامام الزاهد الصغار انه امر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق وفي فتاوى النسفي انه يكسر دنان  
 الخمر ولا يكون بالقاء الملح قابضه ولا ضمان على الكاسر في شيء من ذلك كذا في الخلاصة \* وقال  
 ابو يوسف رح اخرق الزق اذا كان فيه خمر لمسلم او نصراني وعند ابي حنيفة رح لا يجوز اذا امكن  
 الانتفاع به كذا في التاتارخانية \* قال محمد رح ولا بأس بان يحمل الرجل وحده على المشركين  
 وان كان غالب رأيه انه يقتل اذا كان في غالب رأيه انه ينكي فيهم نكابة بقتل أو جرح أو هزيمة وان كان  
 غالب رأيه انه لا ينكي فيهم اصلا لا يقتل ولا يجرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له ان يحمل وحده  
 والقياس ان يباح له ذلك في الاحوال كلها وان علم انه يقتل كذا في المحيط \* واذا اراد الرجل  
 ان ينهي قوما من فساق المسلمين عن منكر وكان من غالب رأيه انه يقتل لاجله ولا ينكي فيهم نكابة  
 بضرب او ما اشبهه فانه لا بأس بالاقدام عليه وهو العزيمة وان كان يجوز له ان يترخص بالسكوت  
 كذا في الذخيرة \* لا بأس بتعاقب الاجراس على عنق الفرس والثور كذا في القنية \* اختلف العلماء  
 في كراهة تعليق الجرس على الدواب فمنهم من قال بكراهته في الاسفار كلها الغزو وغيرها في ذلك  
 سواء وهذا الفائل يقول بكراهية ذلك في الحضر كما يقول بكراهته في السفر ويقول ايضا بكراهة  
 اتخاذ



ولا ان يسقي ذميا ولا ان يسقي صبيا للتداوي والوبال على من سقاه كذا في الهداية \* يجوز للعليل شرب الدم والبول واكل الميتة للتداوي اذا اخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعجل شفاؤك فيه وجهان هل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوي اذا لم يجد شيئا يقوم مقامه فيه وجهان كذا في التمرناشي \* قال له الطبيب الحاذق علّك لا تدفع الا باكل القنفذا والحبة اودء يجعل فيه الحبة لا يحل اكله كذا في الفنية \* واكل الترياق بكرة اذا كان فيه شيء من الحيات وان باع ذلك جاز وان لم يعلم ان فيه شيئا من الحيات لا بأس بشربه كذا في الخلاصة \* واكل خمر الحمام للدواء لا بأس به كذا في خزانة الفتاوى \* مضغ العلك للنساء لا بأس به بلا خلاف واختلف في مضغه للرجال قال شمس الاثني الحلواني لا بأس به في حق الرجال والنساء جميعا اذا كان لغرض صحيح هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطي \* وسئل ابو مطيع عن امرأة تأكل الفتيت واشباه ذلك تلمس السمن قال لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع واذا اكلت فوق الشبع لا يحل لها كذا في الحاوي للفتاوى \* والمرأة اذا كانت تسمن نفسها لزوجها لا بأس به ويكره للرجل ذلك كذا في الظهيرية \* ادخل المرارة في اصبعه للتداوي قال ابو حنيفة رح لا يجوز وعندابي يوسف رح يجوز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* العجين اذا وضع على الجرح ان صرف ان فيه شفاء لا بأس به كذا في السراجية \* ولا بأس بكّي الصبيان اذا كان لداء اصابهم وكذا لا بأس بكّي البهائم للعلامة كذا في محيط السرخسي \* ويكره الكي في الوجه كذا في الفتاوى العنابية \* واختلف في الاسترقاء بالقرآن نحون بقرأ على المريض والملدوغ او يكتب في ورق ويعلق او يكتب في طست فيغسل ويسقي المريض فاباحه عطاء ومجاهد وابو ثلثة وكرهه النخعي الصبري كذا في خزانة الفتاوى \* فقد ثبت ذلك في المشاهير من غير انكار والذي رعى فلا يرقأ دمه فاراد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف يجوز وكذا لو كتب على جلد ميتة اذا كان فيه شفاء كذا في خزانة المفتين \* ولا بأس بتعليق التعويد ولكن ينزعه عند الخلاء والقربان كذا في الغرائب \* قال ان ارادت امرأة ان تضع التعويد لحيبها زوجها بعد ما كان يبغضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ولد ولد يكره ان يبلطخ رأسه بدمه كذا في الفتاوى العنابية \* قال شهاب الدين الامالي لا بأس باحراق القناء الملتقط من الطريق وادارته حول من اصابته العين ونظيره صب الشمع فوق الصبئي الخائف قال الشيخ البهاري انما يباح

لا يكون آثماً لانه لم يتيقن ان شفاء فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* وتسحب الحجامة لكل واحد كذا في الذخيرة \* لا ينبغي للحامل ان تحنجم ولا تقصدمالم يتحرك الولد فاذا تحرك جازمالم تقرب الولادة محافظة على الولد الا اذا الحقها بتركه ضررين كذا في القنية \* امرأة اتى على حملها شهر فارادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم تسأل اهل الطب فان قالوا يضر بالحمل لا تفعل كذا في الكبرى \* وان شربت المرأة دواء لتصح نفسها وهي حامل فلا بأس بذلك وهو اولي وان سقط الولد حياً وميتاً فلا شيء عليها كذا في الينابيع \* الحجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جدا ويكره قبل نصف الشهر كذا في الفتاوى العناية \* فلو مرض او رمد فلم يعالج حتى مات لا يأثم كذا في الملتقط \* والرجل اذا استطلق بطنه او رمدت عيناه فلم يعالج حتى اضعته ذلك واضناه ومات منه لا اثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا جاع وامر يأكل مع القدرة حتى مات حيث يأثم والترك ان الاكل مقدار قوته مشبع يقيين فكان تركه اهلاً كالأكل كذا في المعالجة والنداوي كذا في الظهيرية \* وتكره البان الاثان للمرض وغيره وكذا في لحومها وكذلك النداوي بكل حرام كذا في فتاوى قاضيخان \* وتكره ابوال ابل ولحم الفرس للنداوي كذا في الجامع الصغير \* اعلم بان الاسباب المزيلة للضرر تنقسم الى مقطوع به كالماء المزيل لضرر العطش والخبز المزيل لضرر الجوع والى مظنون كالقصد والحجامة وشرب المسهل وسائر ابواب الطب اعني معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الاسباب الظاهرة في الطب والى موهوم كالكي والرقية اما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت واما الموهوم فشرط التوكل تركه اذ به وصف رسول الله صلى الله عليه وآله المتوكلين واما الدرجة المتوسطة وهي المظنونة كالمداواة بالاسباب الظاهرة عند الأطباء ففعله ليس مناقضاً للتوكل بخلاف الموهوم وتركه ليس محظوراً بخلاف المقطوع به بل قد يكون افضل من فعله في بعض الاحوال وفي حق بعض الاشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين \* ولا بأس بان يسعط الرجل بلبس المرأة ويشربه للدواء وفي شرب لبن المرأة للبالغ من غير ضرورة اختلاف المناخين كذا في القنية \* ولوان مريضاً اشار اليه الطبيب بشرب الخمر روي عن جماعة من ائمة بلخ انه ينظر ان كان يعلم يقيناً انه يصح حل له تناول وقال الفقيه عبد الملك حاكياً عن استاذة انه لا يحل تناول كذا في الذخيرة \* ولا يجوز ان يداوي بالخمر جرحاً او دابة

ولا يمكن ان يمد جلده ليقطع الا بتشديد \* وحشفته ظاهرة اذا رآه انسان يراه كأنه اختن ينظر اليه الثقات واهل البصر من الحجامين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يشدد عليه ويترك كذا في الذخيرة \* الشيخ الضعيف اذا اسلم ولا يطبق الختان ان قال اهل البصر لا يطبق بترك لان ترك الواجب بالعدو جائز فترك السنة الاولى كذا في الخلاصة \* قيل في ختان الكبير اذا امكن ان يختن نفسه فعل والام يفعل الا ان يمكنه ان يتزوج او يشتري ختانه فتختنه وذكر الكرخي في الجامع الصغير ويختنه الحماصي كذا في التناوي العتابية \* اختن الصبي ثم طال جلده ان صار حال يسترحشنته بتطع والافلا كذا في المحيط \* ولاب ان يختن ولده الصغير ويحجمه ويداريه وكذا وصي الاب وليس لوصي الخال والعم ان يفعل ذلك الا ان يكون في عياله فان مات فلا ضمان دايه استحسانا وكذلك ان فعلت الام ذلك كذا في السراج الوهاج \* وفي واقعات الداطني ليس لوصي العم والخال شيء من ذلك وان كان في حجرة كذا في التمر تاشي \* والجد ووصي الجد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصي الام وان كان في حجرة كذا في فتاوى فاضيل خان والمثلث \* اذا احتجمه او ختنه او ربط فرحته فهو ضامن لانه ليس بولي كذا في الحاوي للتناوي \* ولا بأس بنقب آذان النسوان كذا في الظهيرية \* ولا بأس بنقب آذان الاطفال من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير انكار كذا في الكبرى \* اخضاء بني آدم حرام بالاتفاق واما اخضاء الثرس فقد ذكر شمس الائمة الحلواني في شرحه انه لا بأس به عند اصحابنا وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه حرام واما في غيره من البدائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة واذالم يكن فيه منفعة او دفع ضرر فهو حرام كذا في الذخيرة \* اخضاء السنور اذا كان فيه نفع او دفع ضرر لا بأس به كذا في الكبرى \* وفي روضة الزندويسي ان السنة في شعر الرأس اما الفرق واما الحلق وذكر الطحاوي الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة كذا في التآثر خانية \* يستحب حلق الرأس في كل جمعة كذا في الغرائب \* ولا بأس للرجل ان يحلق وسط رأسه ويرسل شعرة من غير ان يقتله وان قتله فذلك مكروه لانه يصير مشابها لبعض الكفرة والمجوس في ديارنا يرسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يحلقون وسط الرأس بل يجزّون الناحية كذا في الذخيرة \* ويجوز حلق الرأس وترك الفودين ان ارسلهما وان شدهما على الرأس فلا كذا في الغنية \* بكرة الفرع وهوان يحلق البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلثة اصابع كذا في الغرائب \*

اذا لم يراشفاء منه كذا في القنية \* لا بأس بوضع الجماع في الزروع والمبطخة ~~لد~~ ضرر  
 العين مرف ذلك بالآثار كذا في فتاوى قاضيخان \* كتابة الرقاع والزاقها على الابواب ايام  
 النير وزلاجل الهوام مكره كذا في السراجية \* يكره كتابة الرقاع في ايام النير وزواصاقها  
 بالابواب حرام لان فيها اهانة اسم الله تعالى والتشبه بالمنجمين كذا في خزائن المفتين \* ~~اذا~~ احرق  
 الطيب او غيره افتى بعضهم ان هذا فعل العوام الجاهل كذا في السراجية \* رجل عزل عن امرأته  
 بغيراذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب ان لا يسعه وذكرها يسعه  
 لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى \* وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردري \* وان استقطت  
 بعد ما استبان خلقه وجبت الغرة كذا في فتاوى قاضيخان \* العلاج لاستئصال الولد اذا استبان خلقه  
 كالشعر والظفر ونحوهما لا يجوز وان كان غير مستبين الخلق يجوز واما في زماننا يجوز على  
 كل حال وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي \* وفي اليتيمة سألت علي بن احمد عن استئصال  
 الولد قبل ان يصور فقال اما في الحرية فلا يجوز قولاً واحداً واما في الامة فقد اختلفوا فيه والصحيح  
 هو المنع كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز للرضعة دفع لبنها للتداوي ان اضر بالصبي كذا في القنية \*  
 امرأة مرضعة ظهر بها حبل وانقطع لبنها وتخاف على ولدها الهلاك وليس لاب هذا الولد سعة  
 حتى استأجر الظربا ح لها ان تعالج في استئصال الدم مادام نطفة او مضغة او علقة لم يخلق له  
 عضو و خلقه لا يستبين الا في مائة وعشرين يوماً ربعون نطفة واربعون علقة واربعون مضغة  
 كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم  
 الاظفار وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها واختلفوا في الختان قبل  
 انه سنة وهو الصحيح كذا في الغرائب \* ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين الى  
 اثنا عشرة سنة هو المختار كذا في السراجية \* وقال بعضهم يجوز بعد سبعة ايام من وقت الولادة  
 كذا في جواهر الفتاوى \* اختلفت الروايات في ختان النساء ذكر في بعضها انها سنة هكذا  
 حكى عن بعض المشائخ وذكر شمس الائمة الجاوي في ادب القاضي للخصاف وان ختان  
 النساء مكرمة كذا في المحيط \* غلام ختن فلم تقطع الجلد كلها فان قطع اكثر من النصف يكون  
 ختانا وان كان نصفاً او دونه فلا كذا في خزائن المفتين \* وفي صلوة النوازل الصبي اذا لم يختن  
 ولا يمكن

ولا يخلق شعر جلته وعن ابي يوسف رح لا بأس بذلك ولا بأس باخذ الحاجبين وشعر وجهه  
 ما لم ينشبه بالملحنت كذا في البنايع \* وتنف الفنيكتين بدعة وهما جنبنا العنقفة وهي شعر  
 الشفة السفلى كذا في الغرائب \* ولا ينتفى انفه لان ذلك يورث الآكلة وفي حلق شعر الصدر  
 والظهر ترك الادب كذا في الفنية \* قطع الظفر بالاسنان مكروه يورث البرص حلق  
 الشعر حالة الجنابة مكروه وكذا قص الاظافر كذا في الغرائب \* ولو حلفت المرأة رأسها فان فعلت  
 بوجع اصابها لا بأس به وان فعلت ذلك تشبهها بالرجل فهو مكروه كذا في الكبرى \* مجنونة  
 اصابها الاذى في رأسها ولا ولي لها فمن حلق شعرها فهو محسن بعد ان يترك علامة فاصلة للنساء  
 كذا في الملتقط \* ووصل الشعر بشعر الآدمي حرام سواء كان شعرها وشعر غيرها كذا في الاختيار  
 شرح المختار \* ولا بأس للمرأة ان تجعل في قرونها وذوائبها شيئاً من الوبر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 في جواز صلوة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم والمختار انه يجوز كذا في الغيائية \*  
 قال اذا لم يكن للعبد شعر في الجبهة فلا بأس للتجار ان يعلقوا على جبهته شعر لانه يوجب زيادة  
 في الثمن وهذا دليل على انه اذا كان العبد للخدمة ولا يريد بيعه انه لا يفعل ذلك كذا في المحيط \*  
 ولا بأس للتاجر حلق شعر جبهة الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة لا يريد به التجارة  
 لا يستحب ان يفعل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخدام  
 للخدمة اتفق المشائخ رح ان الخضاب في حق الرجال بالجمرة سنة وانه من سيما المسلمين  
 وعلاماتهم واما الخضاب بالسواد فمن فعل ذلك من الغزاة ليكون اهيى في عين العدو فهو  
 محمود منه اتفق عليه المشائخ رح ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء وليحبب نفسه اليهن فذلك  
 مكروه وعايه عامة المشائخ وبعضهم جوزوا ذلك من غير كراهة وروي عن ابي يوسف رح  
 انه قال كما يعجبني ان تزين ابي يعجبها ان تزين لها كذا في الذخيرة \* وعن الامام ان الخضاب  
 حرم لكن بالحناء والكمم والوسمة واراد به اللحية وشعر الرأس والخضاب في غير حال الحرب  
 لا بأس به في الاصح كذا في الوجيز للكردي \* ولا بأس بغالية الرأس واللحية كذا في الفتاوى  
 العتائية \* تنفى الشيب مكروه للتزين لا لتهيب العدو وكذا نقل عن الامام كذا في جواهر  
 الاخلاطي \* ولا ينبغي ان يخضب يدي الصبي الذكر ورجله الا عند الحاجة ويجوز ذلك  
 للنساء كذا في البنايع \* جنب اخضب واخضبت امرأة بذلك الخضاب قال ابو يوسف رح

وعن أبي حنيفة رح يكره أن يحلق قنأء الأعمى كذا في النبايع \* وقلم الاظفار سنة الآ في دار الحرب فان تركها مندوب اليه كذا في محيط السرخسي \* الأفضل ان يقلم اظفاره ويحلق شاربته ويحلق عانته وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا يعذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع هو الأفضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد كذا في القنية \* وفي الابط يجوز الحلق والتنف اولي ويبدأ في حلق العانة من تحت السرة ولو عالج بالنورة في العانة يجوز كذا في الغرائب \* في جامع الجوامع حلق عانته بيده وحلق الحجام جائز ان غض بصره كذا في النار خانية \* رجل وقت لتعلم اظفيرة او لحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يري جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى يوم الجمعة تأخيرافا حشا كان مكروها لان من كان ظفيرة طويلا يكون رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاخبار فهو مستحب كذا في فتاوى قاضيخان \* وينبغي ان يكون ابتداء قص الاظافر من اليد اليمنى وكذا الانتهاء بها فيبتدأ بسبابة اليد اليمنى ويختم بابهامها في الرجل يبدأ بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى حكى ان هارون الرشيد سأل ابا يوسف رح عن قص الاظافر في الليل فقال ينبغي فقال ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر كذا في الغرائب \* فاذا قلم اظفاره او جز شعره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر المجزوز فان رمى به فلا بأس وان القاه في الكنيف او في المغتسل يكره ذلك لان ذلك بورث داء كذا في فتاوى قاضيخان \* يدفن اربعة الظفر والشعر وخرقة الحيض والدم كذا في الفتاوى العتابية \* حاق شعرة وهو ملو قلا يدفنه كذا في القنية \* يأخذ من شاربته حتى يصير مثل الحاجب كذا في الغيائية \* وكان بعض السلف يترك سباله وهو اطراف الشوارب كذا في الغرائب \* ذكر الطحاوي في شرح آثار ان قص الشارب حسن وتقصيره ان يؤخذ حتى ينقص من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشنة العليا قال والحلق سنة وهو احسن من القص وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه رح كذا في محيط السرخسي \* قالوا لا بد بطول الشارب للغزاة ليكون اهيب في عين العدو وكذا في الغيائية \* ولا بأس اذا طالت لحيته ان يأخذ من اطرافها ولا بأس ان تنبض على لحيته فان زاد على قبضته منها شيء جزه وان كان مازاد طويلة تركه كذا في الملتقط \* والقصر سنة فيها وهو ان يقبض الرجل لحيته فان زاد منها على قبضة قطعه كذا ذكر محمد رح في كتاب الآثار من أبي حنيفة رح قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي \*

وكذلك الزوجة كذا في القنية \* ويكره ان يجعل في عنق عبدها طوقا من حديد وقيل لا بأس  
في زماننا الغلبة الا باق خصوصا في الهندية ولا يكره التقييد كذا في التمر تاشي \* الباب الحادي  
والعشرون فيما يسع من جراحات بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك  
في فتاوى ابي الليث رح في امرأة حامل ماتت وعلم ان ما في بطنها حي فانه يشق بطنها من الشق  
الايسر وكذلك اذا كان اكبر رأبهم انه حي يشق بطنها كذا في المحيط \* وحكي انه فعل ذلك  
باذن ابي حنيفة رح فعاش الولد كذا في السراجية \* ولا يرث الولد اذا حرک في بطنها لان حركته  
قد تكون بريح او دم مجتمع كذا في الفتاوى العتابية \* البكر اذا جومت فيما دون الفرج  
فحبلت بان دخل الماء في فرجها فلما قرب اوان ولادتها تزال عذرتها بيضة او بحرف  
درهم لانه لا يخرج الولد بدون ذلك واذا اعترض الولد في بطن الحامل ولم يجدوا سبيل  
استخراج الولد الا بقطع الولد اربا اربا ولم يفعلوا ذلك يخاف على الام قالوا ان كان الولد ميتا  
في البطن لا بأس به وان كان حيا لم نرجوا زقطع الولد اربا اربا كذا في فتاوى فاضل خان \* لا بأس بقطع  
العضوان وقعت فيه الآكلة لئلا تسري كذا في السراجية \* لا بأس بقطع اليد من الآكلة وشق البطن  
ما فيه كذا في المانتق \* اذا اراد الرجل ان يقطع اصبع الزائدة او شيئا اخر فال نصير رح ان كان الغالب  
على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل وان كان الغالب هو النجاة فهو في سعة من ذلك  
رجل او امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن ولهما ولاية المعالجة وهو المختار  
ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلك كان ضامنا والاب والام انما يملكان ذلك اذا كان لا يخاف  
التعدي والوهن في اليد كذا في الظهيرية \* من له سلعة زائدة يريد قطعها ان كان الغالب الهلاك  
فلا يفعل والا فلا بأس به كذا في خزائن المنئين \* جراح اشترى جارية رتقاء فله شق الرق وان ائمت  
كذا في القنية \* ولا بأس بشق المثانة اذا كانت فيها حصاة وفي الكيسانيات في الجراحات المخوفة  
والقروص العظيمة والحصاة الواقعة في المثانة ونحوها ان قيل قد ينجو وقد يموت او ينجو ولا يموت  
يعالج وان قيل لا ينجو اصلا لا يداوى بل يترك كذا في الظهيرية \* ولو كان لرجل كلب عقور يعض  
كل من يمر عليه فلا هل القرية ان يقتلوه فان تقدم اهل القرية الى صاحب الكلب  
ولم يقتله ثم عض انسانا فهو ضامن وان عضه قبل التقدم اليه لم يضمن كذا في الينابيع \* وهكذا  
في الخلاصة \* قرية فيها كلاب كثيرة ولا هل القرية منها ضرر يؤمر ارباب الكلاب ان يقتلوا الكلاب

لا بأس به ولا تصلي فيه وان كان الجنب قد غسل موضع الخضاب فلا بأس بان تصلي فيه كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس للنساء بتعليق الخرز من شعورهن من صفرا ونحاس او شبه او حديد  
 ونحوها الزينة والسوار منها ولا بأس بشد الخرز على ساقى الصبي او للمهد تعليل له كذا في القنية \*  
 لا بأس بالاثمد للرجال باتفاق المشائخ ويكره الكحل الاسود بالاتفاق اذا قصد به الزينة واختلفوا  
 فيما اذا لم يقصد به الزينة مامتهم على انه لا يكره كذا في جواهر الاخلاطي \* قال محمد رَحَّ ولا بأس  
 بان يتخذ الرجل في بيته سريرا من ذهب او فضة وعليه النرش من الديباج يتجمل بذلك للناس  
 من غير ان يتعدا وينام عليه فان ذلك منقول عن السلف من الصحابة والتابعين كذا في المحيط \*  
 وما يحتاج اليه الناس من ابناء لا بأس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه كذا في الوجيز الكردي \* ذكر القنية  
 ابو جعفر رَحَّ في شرح السير الكبير انه لا بأس بان يسترحيطان البيوت بالبرد المنقشة اذا كان  
 قصد فاعله دفع البرد وان كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وذكر شمس الائمة السرخسي في شرح  
 السير ايضا لا بأس بان يسترحيطان البيت بالبرد اذا كان قصد فاعله دفع البرد وزاد عليها فقال  
 او بالحشيش اذا كان قصد فاعله دفع الحر وانما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا  
 في الذخيرة \* ارخاء الستر على الباب مكروه نص عليه محمد رَحَّ في السير الكبير لانه زينة  
 وتكبر والحاصل ان كل ما كان على وجه التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا هو لمختار كذا في الغيانية \*  
 ولا يجوز ان يعلق في موضع شئ فيه صورة ذات روح ويجوز ان يعلق ما فيه صورة غير ذات  
 روح كذا في الظهيرية \* ويجوز للانسان ان ييسط في بيته ما شاء من الثياب المتخذة من الصوف  
 والتطن والكتان المصبوغة وغيرها والمنقشة وغيرها كذا في خزائنه المتنين \* لا بأس للانسان ان يكون  
 معه من يخدمه ولكن ينبغي ان يظنه الخدمة قدر ما يطيق وعن هذا قلنا لا بأس للانسان ان يذهب  
 راكبا حيث شاء وغلامه يمشي معه بعد ان كان يطيق ذلك وان كان لا يطيق ذلك فهو مكروه كذا  
 في المحيط \* وعن ابن عمر رَضَّ وانما يكره الركوب ومعه رجاله اذا اراد به الرياء والتكبر كذا في الملتقط \*  
 ويستحب ان يترك العبد والامة بعد صلوة العشاء لينام او يستريح ويجب على المالك ان لا يشغله  
 في اوقات الصلوة عن الصلوة لانه في حق اداء الصلوة يبقى على اصل الحرية كذا في التاثير الخانية  
 نافلا من الحجّة \* عاى المولى ان يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما تصح به الصلوة  
 وكذلك



الفيالق الذي يقال له بالفارسية ( بيله ) يلقى في الشمس ليموت الديدان ولا يكون به بأس لان في ذلك منفعة الناس الأيرى ان السمكة تلقى في الشمس فتموت ولا يكره كذا في خزائنه المفتين \* ولا بأس بقطع الية الشاة اذا انفلتت وتمنعها من اللحوق بالقطيع ويخاف عليها الذئب وكذا الحمار اذا مرض ولا ينتفع به فلا بأس بان يذبح فيستراح منه كذا في الفتاوى العنانية \* اذا احترقت السفينة وغلب على ظنهم انهم لو اتقوا انفسهم في البحر خلصوا بالسياسة يجب عليهم ذلك ولو كانوا بحال لو اتقوا انفسهم فيه غرقوا ولو لم يلقوا احرقوا فهم بالخيار بين الإقامة واللقاء من قتل نفسه كان اثمه اكثر من ان يقتل غيره كذا في السراجية \* تنل الاعونة والسعاة والظلمة في أيام الفترة افتى كثير من مشائخنا ح باجته وقد حكى عن الشيخ الامام الصنار ان الحصاع اورد في احكام القرآن من ضرب الضرائب على الناس حل دمه وكان السيد الامام ابو شجاع السمرقندي يقول يثاب فاتهم وكان يفتي بكسر الاعونة وكذلك القاضي عماد الدين كان ينفي بكفرهم ونحن لانفتي بكفرهم كذا في المحيط في المنكرات \* عن محمد ر ح اذا وقت الفتنة فليترجم الرجل بيته فان دخل عليه داخل يريد قتل نفسه واخذ ما له فليقاتل وان قتل نرجوان يكون شهيدا كذا في التاتارخانية \* ويكره تعليم البازي بالطير الحي ياخذ ريعه ولا بأس بان يعلم بالمذبح كذا في محيط السرخسي \* الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكنائهم والعتيقة احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان اولى لان العوام يصغرون هذه الاسماء للدعاء التسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كالعلي والكبير والرشيد والبديع جائز لانه من الاسماء المشتركة ويراد في حق العباد غير ما يراد في حق الله تعالى كذا في السراجية \* وفي الفتاوى التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في عبادة ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله ولا استعمله المسلمون تكلموا فيه والاولى ان لا يفعل كذا في المحيط \* من ولد مينلا يسمى عند ابي حنيفة ر ح خلافا لمحمد ر ح من كان اسمه محمد لا بأس بان يكنى ابا القاسم لان قوله عليه السلام سمو باسمي ولا تكنوا بكنيتي منسوخ لان عليا رضى كنى ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم كذا في السراجية \* ولو كنى ابنه الصغير بابي بكر او غيره الصحيح انه لا بأس به فان الناس يريدون التناول انه سيصير بابي ثاني الحال لا التحقيق في الحال كذا في خزائنه المفتين \* يكره ان يدع الرجل اباه والمرأة زوجها باسمه كذا في السراجية \* العتيقة عن الغلام من الجارية وهو ذم شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب كذا

فان ابوارفع الامر الى الثاني حتى يلزمهم ذلك كذا في محيط السرخسي \* وفي اخصية النوازل رجل له كلاب لا يحتاج اليها ولجيرانه فيها ضرر فان امسكها في ملكه فليس لجيرانه منعه وان ارسلها في السكة فلهم منعه فان امتنع والّا رفعوا الى القاضي او الى صاحب الحسبة حتى يمنع من ذلك وكذلك من امسك دجاجة او جحشا او عجولا في الرستاق فهو ملحق هذين الوجهين كذا في المحيط \* وفي الاجناس لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من اللصوص او غيرهم وكذا الاسد والنهد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول ابي يوسف رح كذا في الخلاصة \* ويجب ان يعلم بان اقتناء الكلب لاجل الحرس جائز شرعا وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح وكذلك اقتناؤه لحفظ الزرع والماشية جائز كذا في الذخيرة \* رجل ذبح كلبه او حمارة جازان يطعم ستورة من ذاك وليس له ان يطعمه خنزيرة او شيئا من المينة كذا في السراجية \* الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعرك اذ نها بل تذبح بسكين حاد كذا في الوجيز للكردي \* رجل وطئ بهيمة قال ابو حنيفة رح ان كانت البهيمة للواطئ يقال له اذبحها واحرقها وان لم تكن البهيمة للواطئ كان لها حبها ان يدفعها الى الواطئ بالتيمة ثم يذبحها الواطئ ويحرق وان لم تكن مأكول اللحم وان كانت مأكول اللحم يذبح ولا يحرق كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الاجناس عن اصحابنا رح تذبح وتحرق على وجه الاستحسان اما بهذا الفعل لا يحرم اكل الحيوان المأكول كذا في خزائن الفتاوى \* ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يحل قتله لاجل الاكل فلدفع الضرر والى كذا في فتاوى قاضيخان \* ويكره حرقها كذا في السراجية \* قتل النملة تكلموا فيه والمختار انه اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها وان لم تبدئ بكرة قتلها واتفقوا انه يكره القاءها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال كذا في الخلاصة \* واحرق القمل والعقرب بالنار مكرره وطرح القمل حيا مباح لكن يكره من طريق الادب كذا في الظهيرية \* اذا وجدوا في دار الحرب عقربا فانهم لا يقتلونها ولكن ينزعون ذنبها قطعاً للضرر عن انفسهم ولا يقتلونها لان في قتلها قطع الضرر عن الكفرة فانه ينقطع نسلها وفيه منفعة الكفار وكذلك ان وجدوا حية في رحالهم ان امكنهم نزع اذيابها ففعلوا ذلك قطعاً للضرر عن انفسهم ولا يقتلونها لان فيه قطع نسلها وفيه منفعة الكفار وقد امرنا بضررهم قتل الزنبور والحشرات هل يباح في الشرع ابتداء من غير ايداء وهل يثاب على قتلهم قال لا يثاب على ذلك وان لم يوجد منه الايداء فالاولى ان لا يتعرض بقتل شيء منه كذا في جواهر الفتاوى \* ولا تحرق بيوت النملة، نملة واحدة كذا في الفتاوى العتائية \*

نهى عنه والثاني ان يمدحه بغير حضرته ويعلم انه يبلغه فهذا ايضا منهي عنه والثالث ان يمدحه في حال غيبته وهو لا يبالي ان يبلغه او لم يبلغه ويمدحه بما هو فيه فهذا لا بأس به كذا في الغرائب \*

الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام ولا بأس بان تدخل النساء الحمام اذا كانت النساء خاصة لعموم البلوى ويدخلن بغير كذا في خزائنه المفتين \* وبدون الميزر حرام كذا في السراجية \*

دخول الحمام من غير ازار حرام وان كان ذلك عادة له لا يعدل في شهادته ان يريد بذلك لم يعرف رجوعه عن ذلك والا فالدخول من غير ازار مرة واحدة يكفي لسقوط العدالة كذا في الغرائب \*

ولو اراد الاغتسال لا تجرد بدون ازار وان كان منفردا ولو فعله يكره كذا في التنية \* قال ابو نصر الدبوسي رح لا يكره ان يغتسل متجردا في الماء الجاري او غيره في الخلوة كذا في الغرائب \*

ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة كذا في الوجيز للكردي \* غنر الاعضاء في الحمام من غير ضرورة مكروه وفي فتاوى اهل سدر قدون ذكر في مجموع النوازل انه يباح ذاك فيما فوق السرة وفيادون الركبة ولا يباح فيما بينهما وبعض مشائخنا رح قالوا لا بأس بذلك بشرطين لا يغسل الخادم احبته ولا يغمر رجلاه كذا في الذخيرة في المتفرقات \* لو كشف ازاره في الحمام في الموضع المعد لذلك ليغسله ويعصره لا بأس به كذا في السراجية \* قال عين الائمة الكراييسي اراد عصر ازاره في الحمام وليس له ازار آخر الا عصر عليه ولكن يصب الماء عليه ويكتفيه ويرويه عن ابي يوسف رح كذا في التنية \* اذا تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره وحلق عانته قيل لا بأس به وقيل يأثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة كذا في الغرائب \*

الباب الخامس والعشرون في البيع والاستياع على سوم الغير لا ينبغي للرجل ان يشتغل بالتجارة ما لم يعلم احكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز كذا في السراجية \* لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك وهو محمول عند اصحابنا رح على الندب وكراهة بيعه قبل اعلامه قال رض لما سأله ان ما يشترى من السوق ويعلم قطعا انهم يبيعون الاتراك ومن غلب ما لهم الحرام ويجري بينهم الربوا والعقود الفاسدة كيف يكون هو فهو على ثلاثة اوجه فكل عين قائم يغلب على ظنه انهم اخذوه من الغير بالظلم وباعوه في السوق فانه لا ينبغي ان يشتري ذلك وان تداولته الايدي والثاني ان علم ان المال الحرام بعينه قائم الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فان على اصل ابي حنيفة رح بالخط يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي ان يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع

في الوجيز للكردري \* وذكر محمد رح في العقيقة فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل وهذا يشير الى  
الاباحة فيمنع كونه سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يعق عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشارة الى  
الكراهية كذا في البدائع في كتاب الاضحية \* الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والنميمة  
والمدح رجل ذكر مساوي انسان على وجه الاهتمام لا بأس به ويكره ان يكون مرئياً للسب والنقص  
من اغتاب اهل كورة او قرية لم تكن غيبة حتى يسمي قوما معروفين كذا في السراجية \* الرجل  
اذا كان يصوم ويصلي ويضر بالناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان اخبر السلطان  
بذلك ليزجره فلا اثم عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اشارة ثوبا او اقرضه دراهم ثلاثة ايام فممنعه منه اياما  
كثيرة وسوقه فوصفه عند الناس بكونه خائناً او كذاباً يعذر في ذلك كذا في القنية \* روي عن عبد  
الله بن مسعود رض انه قال لا حسد الا في اثنين رجل اتاه الله مالا هو يفتقه في طاعة ورجل اتاه الله  
تعالى علماً فله يعلم الناس ويقضي به الحديث بظاهرة دليل على اباحة الحسد في هذين لانه استثناء  
من التحريم والاستثناء من التحريم الاباحة قال شيخ الاسلام وليس الامر كما يقتضيه ظاهر الحديث  
والحسد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما وانما معنى الحديث لا ينبغي للانسان ان يحسد غيره  
ولو حسد فانما يحسد في هذين لا لكون الحسد فيهما مباحاً بل معنى آخر ان الانسان انما يحسد  
غيره عادة لنعمة يراها عليه فيتمنى تلك لنفسه وما عدا هذين من امور الدنيا ليس بنعمة لان مال  
ذاك سخط الله تعالى والنعمة ما يكون ماله رضاء الله تعالى وهذا ان ماله رضاء الله تعالى فهما النعمة  
دون ما سواهما ثم بعض مشائخنا رح قالوا الحسد المذموم ان يرى على غيره نعمة فيتمنى  
زوال تلك النعمة عن ذاك الغير وكنونتها لنفسه اما لو تمنى لنفسه فذلك لا يسمى حسداً بل يسمى  
غبطة وكان شيخ الاسلام يقول لو تمنى تلك النعمة بعينها لنفسه فهو حرام مذموم اما اذا تمنى مثل  
ذلك لنفسه فلا بأس به وذكر شمس الائمة السرخسي رح انه قال معنى الحديث ان الحسد  
مذموم يضر الحساد الا فيما استثنى فهو محمود في ذلك فانه ليس بحسد على الحقيقة بل غبطة  
والحسد ان يتمنى الحاسد ان يذهب نعمة المحسود عنه ويتكلف لذلك ويعتقد ان تلك النعمة  
في غير موضعها ومعنى الغبطة ان يتمنى لنفسه مثل ذلك من غير ان يتكلف ويتمنى ذهاب  
ذلك عنه كذا في المحيط \* مدح الرجل على ثلاثة اوجه اولها ان يمدح في وجهه وهذا الذي  
نهى عنه

الزيادة التي في سائر البلاد وارادوا ان يتواضعوا على ذلك وبعض تلك الرستاق يوافقونهم وبعضهم لا يوافقونهم هل لهم تلك الزيادة فقال لا قيل له اتفق الجميع على تلك الزيادة المخالفة بصنجات البلدان فقال الجواب كذلك وكل بشراء طعام فاشترى بمائة غلة واخبره فاعطاه الصحاح فصرفه بالغلة حل الفضل والمضارب لا كذا في التاتارخانية \* وحكي عن النقيه رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم وارحم له دنانير فقال لا يقبله حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في المحيط \* اذا اشترى لحما او سمكا او شيئا من الثمار فذهب المشتري وابطأ وخشي البائع ان يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منه اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه او والدته بغير امره ما يحتاج المريض اليه جاز كذا في السراجية \* ويكره بيع الابل الجلالة فهي التي تعتاد اكل الجيفة والدجاجة مادام ريحها الكريهة باقية قال شهاب الدين الامالي له حنطة نقية اراد ان يخلط فيها من الشراب ما يكون فيها عاده لبيعها ليس له ذلك كذا في التنبيه \* رجل اشترى جارية وهي لغير البائع واشترى ثوبا وهو لغير البائع فوطئ المشتري الجارية ولبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري اثم روي عن محمد بن ابي حنيفة ان الجماعة والنسب حرام الا انه بوضع عن المشتري الاثم وقال ابو يوسف روي الوطئ حلال وهو ما جور في اتيان الجارية واذا تزوج امرأة ثم يتبين انها كانت منكوبة الغير وقد وطئها الزوج الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* ويكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه وبيع طين الاكل كذا في القنية \* ولو اصطلح اهل بادية على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزا بدرهم او لحما فاعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالمشروط وان كان المشتري من غير اهل تلك البلدة كان له ان يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم كذا في التبيين \* الباب

السادس والعشرون في الرجل يخرج الى السفر ويمنعه ابواه او غيره من الاقارب او منعه الدائن او العبد يخرج ويمنعه المولى او المرأة يخرج ويمنعها الزوج الابن البالغ يعمل عملا لا ضرر فيه دينولا دنيا بوالديه وهذا يكرهانه فلا بد من الاستئذان فيه اذا كان له منه بد اذا تعذر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بان يتأذى احدهما بمراعاة الآخر يرجع الى حق الاب فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحق الام فيما يرجع الى الخدمة والانعام وعن علاء الاثمة الحمامي قال مشا بن خنارح الاب يقدم على الام في الاحترام والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو سالا

العرض فان اشتراه يدخل في ملكه مع الكراهية والثالث اذا علم انه لم تبق العين المغصوبة او المأخوذة بالربوا وغيره وانما بابه لغيره فان الذي يعلم ذلك انه لم تبق تلك العين جازله ان يشتري منهم هذا كله من حيث الفتوى اما اذا كان امكناه ان لا يشتري منهم شيئاً كان أولى ان لا يشتري ولعل انه يتعذر ذلك في بلاد العجم وسمعت ان في بلاد العرب سوقاً خاصاً يباع فيه الحلال والسوق الا عظم يباع فيه كل شيء فمن اراد ان يشتري من الحلال شيئاً فانهم لا يبيعونه الا اذا كان ممن يكون ماله حلالاً فان ارادوا من العوام ان يعامل معهم ويشتري ويبيع منهم فانهم يأمرونه بان يتصدق بجميع ماله ثم يعطوه من الزكوة شيئاً مروة بان يتجر معهم بذلك المال ويكتبون اسمه في الكتب بان اصل ماله من الزكوة اخذها من فلان وفلان ثم يعاملون معه وفي الجملة ان طاب الحلال من هذه البلاد صعب وقد قال بعض مشائخنا عليك بترك الحرام المحض في هذا الزمان فانك لا تجد شيئاً لا شبهة فيه كذا في جواب الفتاوى \* غلب على ظنهم ان اكثر بياعات اهل السرق لا يخلعون الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرائه ولكن مع هذا لو اشتراه يطيب له المشتري شراءً فاسداً اذا كان عقد المشتري الاخير صحيحاً كذا في القنية \* اذا اشترى شيئاً فاستردّه بعد الشراء جازيماً لا يخالف العادة والرسم كذا في السراجية \* وكان ابو حنيفة رح يكره ان يمدح الرجل سلعته عند البيع كذا في الملتقط \* ويستحب للتاجر ان لا يشغله تجارته عن اداء الفرائض فاذا جاء وقت الصلوة ينبغي ان يترك تجارته وعن ابي يوسف رح لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبين فان ظن ان المشتري يصلي فيه فاحب الي ان يبين كذا في الغرائب \* وفي النوازل سئل نصير عن رجل اشترى فرو الخلقان من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى عليه اثر النجاسة فيستعملها من غير ان يغسل قال ارجوانه في سعة من ذلك كذا في التاتارخانية \* قال قاضيخان يجوز شراء العضافير من الصياد واعتاقها اذا قال من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه بالاعتاق وقال برهان الدين رح لا يجوز لان فيه تضييع المال كذا في القنية \* ولا بأس ببيع التجارية من لا يستبرئها او يأتياها في غير المأني كذا في خزائن الفتاوى \* اشترى جارية ولها لبن فأجرها له يبيعها مباحة باع جارية فانكر المشتري ولا يئنه له لا يطاق الا ان يترك الخصومة ورضي بيمينه كذا في التاتارخانية \* رجل اشترى جارية شراءً فاسداً لا يحرم عليها وطئها لكن يكره كذا في خزائن الفتاوى \* وفي اليتيمة سئل علي بن احمد اهل بلدة اورستاق زادوا في صنجاتهم التي توزن بها الدراهم والابريسم زيادة لا توافق

البتل حل له الدخول وان كان بحال لا يمكنه دفع قصدهم لايحل كذا في الذخيرة \* ولا تسافر المرأة بغير  
 محرم ثلثة ايام فداخوقها واختلفت الروايات فيداون ذلك، قال ابو يوسف رح اكره لها ان تسافر  
 يوما بغير محرم وبكذا روي عن ابي حنيفة رح وقال الفقيه ابو جعفر رح وانتقت الروايات في  
 الثلث امامادون الثلث قال ابو جعفر رح هواهون من ذلك كذا في المحيط \* وقال حماد رح لابأس  
 للمرأة ان تسافر بغير محرم مع الصالحين والصبي والمعتوه ليسا بمحرمين والكبير الذي يعقل محرم  
 كذا في التارخانية \* ويكره للامة وام الواد في زماننا المسافرة بلا محرم كذا في الوجيز الكردري \*  
 والفتوى على انه يكره في زماننا هكذا في السراجية \* الباب السابع والعشرون في القرض والدين  
 والقرض هو ان يقرض الدراهم والدين ان يراو شيئا ما ياخذ مثله في ثانی الحال والدين هو ان يبيع له شيئا  
 الى اجر معلوم مدة معلومة كذا في التارخانية \* قال الفقيه رح لابأس بان يستدين الرجل اذا كانت له  
 حاجة لا بد منه وهو يريد قضاءها ولو استدان ديناً وقصد ان لا يتضيه فهو آكل السحت كذا في القنية \*  
 رجل مات وعامه قرض ذكر الناطفي نرجوان لا يكون مؤاخذاً في دار الآخرة اذا كان في نيته قضاء  
 الدين كذا في خزائن المفتين \* وعليه حق غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم آحي هو ام ميت  
 لا يجب عليه طلبه في البلاد كذا في القنية \* وسئل نصير عن يحدد دين رجل استخلفه اولا قال هو  
 بالخيار في الاستحلاف فان مات الطالب صار الدين للورثة فان قضاها الورثة فتدبرئ من الدين  
 وعليه وزر ما طلته وجعوده وان لم يقض فالاجر للطالب دون ورثته كذا في الحاوي للفتاوى \*  
 ولو مات الطالب والمطلوب جاحد فالاجر له في الآخرة دون الورثة سواء استخلف اولم يستخلف  
 ولو قضى المطلوب ورثته برئ من الدين ولو كان المطلوب مقرامات الطالب قال اكثر المشائخ رح  
 حق الخصومة في الآخرة لا يكون للاول وقال بعضهم الاول وقال الفقيه ابو الليث رح الدين  
 يكون للاول كذا في خزائن الفتاوى \* الظالم اذا اخذ من غرماء الميت ما للميت عليهم فديون  
 الميت عليهم باقية كذا في الملتقط \* عليه ديون لانس لا يعرفهم من غصوب ومظالم وجبايات  
 يتصدق بقدرها على الفقراء على عزيمة القضاء ان وجدهم مع التوبة الى الله تعالى فيعقر ولو صرف  
 ذلك الى الوالدين او المولودين يصير معذورا وكذا في ازالة الخبث عن الاموال عليه ديون  
 لانس شتى لزيادة في الاخذ وبقصان في الدع فلو تحرى ذلك وتصدق على الفقراء بثوب قوم  
 بذلك يخرج عن العهدة قال رض فعرف بهذا ان في مثل هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه كذا

منه ماء ولم يأخذ من يده احدهما فيبدأ بالام كذا في القنية \* وقال محمد ربح في السير الكبير . اذا اراد الرجل ان يسافر غير الجهاد لتجارة او حج او عمرة وكرة ذلك ابواه فان كان يخاف الضيعة عليهما بان كانا معشرين ونفقتهما عليه وماله لا يفي بالنزاد والراحلة ونفقةتهما فانه لا يخرج بغير انهما سواء كان سفره يخاف على الولد الهلاك فيه كركوب السفينة في البحر وكاختيار البادية ماشيا في البرد الشديد ولا يخاف على الوالد الهلاك فيه وان كان لا يخاف الضيعة عليهما بان كانا موسرين ولم تكن نفقتهما عليه ان كان سفره لا يخاف على الولد الهلاك فيه كان له ان يخرج بغير انهما وان كان سفره يخاف على الولد الهلاك فيه لا يخرج الا بان هما كذا في الذخيرة \* وكذا الجواب فيما اذا خرج للنفقة الى بلدة اخرى ان كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب هذا الخروج كان بمنزلة السفر للتجارة وان كان يخاف عليه الهلاك كان بمنزلة الجهاد هذا اذا خرج للتجارة الى مصر من اصرار المسلمين فاما اذا خرج للتجارة الى ارض العدو بامان فكرها خروجه فان كان امرا لا يخاف عليه منه وكانوا قومًا يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بان يعصيهما وان كان يخرج في تجارة الى ارض العدو مع عسكر من عساكر المساهمين فكرة ذلك ابواه واحدهما فان كان ذلك العسكر عظيما لا يخاف عليهم من العدو باكثر الرأي فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف على اهل العسكر من العدو وبغالب الرأي لا يخرج بغير انهما وكذلك ان كانت سرية وجريدة خيل او نحوها فانه لا يخرج الا بان هما لان الغالب هو الهلاك في السرايا كذا في المحيط \* رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن هذا عقوباتيل هذا اذا كان ملتحيًا فان كان امرد صبيح الوجه فلا يهتد ان يمنعه من ذلك الخروج كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو خرج الى التعليم ان كان قد رعى التعليم وحفظ العيال فالجمع بينهما افضل ولو حصل مقدار ما لا بد منه الى القيام بامر العيال ولا يخرج الى التعليم ان خاف على ولده كذا في التاتارخانية ناقلا عن البنايع \* اذا اراد ان يركب السفينة في البحر للتجارة او لغيرها فان كان بحال لو غرقت السفينة امكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له الركوب في السفينة وان لم يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل له الركوب وعليه هذه المسئلة قياس مشا ئخارح دخول دار الحرب بامان فقالوا ان كان الداخل بحال لو قصد المشركون قتله امكنه دفع القتل عن نفسه بكل سبب يدفع به القتل



مهرها وان لم تدع المهر فلها الربع منها اذا قالت لا ولد له كذا في القنية \* ومن وضع درهما عند بقال يأخذ منه ما شاء بكرة ذلك ومعنى المسئلة ان رجلا فقيرا له درهم يخاف ان لو كان في يده يهلك او يصرف الى حاجته لكن حاجته الى المعاملة مع البقال اكثر من غيرها كما في شري التوابل والملح والكبريت وليس له فلوس حتى يشتري بها ما سخط من الحاجة كل ساعة فيعطى الدرهم البقال لان يأخذ منه ما يحتاج اليه مما ذكرنا بحسابه جزء فجزء حتى يستوفي ما يقابل الدرهم وهذا الفعل منه مكررة لان حاصل هذا الفعل راجع الى ان يكون هو قرضا فيه جر نفع وهو مكررة ولكن الحيلة فيه لو اراد ذلك ان يستودع البقال درهما ثم يأخذ منه ما شاء فاذا ضاع فهو ودعة ولا شيء عليه ثم لما اخذ المودع من البقال شيئا فشيئا يملكه ما اعطاه جزء فجزء بمقابلته ما يأخذ فيسدد له المقصود من غير كراهة كذا في النهاية \* وفي التجريد واوامر صائغان يصوغ له خاتما فيه وزن درهم من عنده وجعل له اجر دانق فصاغه فانه لا يجوز ان يأخذ اكثر من وزنه كذا في التاتارخانية \* قرض المشاع جائز بان اعطاه الفاعل وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض كذا في الوجيز للكردي \* واستقراض الخل والمربى والزبد والعصير والعسل والدهن والسمن يجوز كيلا واستقراض الحديد يجوز وزنا وكذا الصنوبر والنحاس والمر والنفاس والمنشار والمنشرة واواني الخنزف والحجاب كلها لا يجوز استقراضها واستقراض الغزل وزنا يجوز ولا يجوز استقراض الزجاج ولا يجوز استقراض الساكة كلها حرما ولا الفت ولا التبن او تاراً او تاراً ولا يثبت الاجل في القروض عندنا كذا في التاتارخانية \* وفي التوازل كان على الرجل دين فجاء لتبضه فدفعه الى الطالب وامره بان ينتدعه فهلك في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله ولو لم ينل المطلوب شيئا فاخذ الطالب ثم دفع الى المطلوب لينقذ فهلك في يده هلك من مال الطالب كذا في الذخيرة \*

الباب الثامن والعشرون في ملاقات الملوك والنواصع لهم وتقبيل ايديهم او يد غيرهم وتقبيل الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك من ابى اليمين الحافض انه بكرة الدخول على السلاطين ويفني بذلك ثم رجع وافتنى باباحته كذا في الغيانية \* رجل دعا الامير فسأله عن اشياء ان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكروها فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف مضمورا ولا اتلاف غيره ولا ماله فان خاف ذلك فلا بأس به كذا في فتاوى ناصيخان \* والتواضع لغير الله حرام كذا في الملتقط \* من سجد السلطان على

في القنية \* رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد لا يؤاخذ الابن بدينه وان علم الوارث بدين المورث كان عليه ان يقضي دينه من تركته المورث وان نسي الابن بعد ما علم فانه لا يؤاخذ به في دار الآخرة وكذا لو كانت وديعة فنسيها حتى مات لا يؤاخذ بها في دار الآخرة رجل له على رجل دين وهما في الطريق فيخرج المصوص عليهما وقصدا واخذوا لهما فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له ان يؤدي دينه وائس للطالب ان لا يأخذ منه وقال الفقيه ابو الميث رح عندي للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حبس بدين وكان له على الناس ديون يخرج القاضي حتى يدعي عليهم فان لم يحصل له منهم شيء يحبس ثانيا كذا في عنوان القضاء \* ولو كان لمسلم على نصراني دين فباع النصراني خدرا واخذ ثمنها وقضاه المسلم من دينه جازله اخذه لان بيعه له مباح ولو كان الدين لمسلم على مسلم فباع المسلم خدرا واخذ ثمنها وقضاه صاحب الدين كره له ان يقبض ذلك من دينه كذا في السراج الوهاج \* رد العداليات من له بصارة على انه زيف فليس له ان يدفع الى من يأخذها مكان الجيدة لانه تليس وغدر كذا في القنية \* وفي الزاد من كان له دين على غيره واخذ منه مثل دينه وانفق ثم علم انه زيوف فلا شيء عليه عند ابي حنيفة رح وقال يرده مثل الزيوف ويرجع بالجداد وذكر في الجامع الصغير قول محمد رح وقول ابي حنيفة رح وهو الصحيح كذا في المضمرات \* لرجل على الناس ديون وهم غيب فقال من كان لي عليهم شيء فهو في حل قال محمد رح له ان يأخذهم بماله عليهم وقال ابو يوسف رح هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان شيئا فائساله ان يأخذ ولو كان له على آخر حق فابراه على انه بالخيار صح الابرأ ويبطل الخيار كذا في خزائن الفتاوى \* رجل قال ابرأت جميع غرمائي ولم يسمهم بلسانه ولم ينوهم ولا واحد منهم بجنانه قال ابو القاسم رح روى بن مقاتل عن علمائنا انهم لا يبرؤون ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال بن مقاتل لا يبرأ غرماء في قول علمائنا رح وكذا لو قال ليس لي بالري شيء ثم جاء الغد وادعى ان هذه الدار لي منذ عشرين سنة وهي بالري كان له ذلك في قول علمائنا رح قال بن مقاتل اما عندي في المسئلتين جميعا يبرأ غرماء ولا تسمع دعواه كذا في التارخانية \* رجل قال اعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت من ماله شيئا فان لم تجدوه فاعطوه ورثته فان لم تجدوا ورثته فتصدقوا عنه فوجدوا امرأته لا غير قال ابو القاسم ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع اليها

اخرى اوخذها عند اللقاء او الوداع كذا في القنية \* وقدم شيخ من السفرة اراد ان يقبل اخته وهي شحنة قال ان كان يخاف على نفسه لم يجوز كذا روى خلف عن ابي يوسف رح كذا في الحاوي للفتاوى \* ذكر ابو الليث رح ان التقبيل على خمسة اوجه قبلة الرحمة كقبلة الوالد ولده وقبلة التحية كقبلة المؤمنين بعضهم لبعض وقبلة الشفقة كقبلة الولد والديه وقبلة المودة كقبلة الرجل اخاه على الجبهة وقبلة الشهوة كقبلة الرجل امرأته او امته وزاد بعضهم قبلة الديانة وهي قبلة الحجر الاسود كذا في التبيين \* قبل امرأة ابيه وهي بنت خمس اوست سنين عن شهوة قال ابو بكر لا تحرم على ابيه فانها غير مشتهاة وان اشتهاها هذا الابن لا ينظر اليه فلك فقبل ان كبرت حتى خرجت من حد الشهوة والمسئلة بحالها تحرم كذا في الحاوي للفتاوى \* وجوز المصافحة والسنة فيها ان يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب او غيره كذا في خزائن الفتاوى \*

الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة ذكر محمد رح في شروط الاصل في الدار اذا كانت مشتركة واحدا الشريكين غائب واراد الحاضران يسكنها انسانا او آجرها انسانا قال اما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ذلك وفي القضاء لا يمنع من ذلك فان آجروا خذا الاجر ينظر الى حصة نصيب شريكه من الاجر ويرد ذلك عليه ان قدروا لا يتصدق وكان كالغاصب اذا آجر وقبض الاجر يتصدق او يرد على المغصوب منه اما ما يخص نصيبه يطيب له هذا اذا اسكن غيره اما اذا اسكن بنفسه وشريكه غائب فالقياس ان لا يكون له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى كما لو اسكن غيره وفي الاستحسان له ذلك وفي العيون لو ان دارا غير مقسومة بين رجلين غاب احدهما وسع الحاضران يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادم بين رجلين غاب احدهما فللحاضران يستخدم الخادم بحصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر وفي اجارات التوازل من محمد بن مقاتل ان للحاضران يسكن الدار قدر نصيبه عن محمد رح ان للحاضران يسكن جميع الدار اذا خاف على الدار الخراب ان لم يسكنها وروى بن ابي مالك عن ابي حنيفة وابي يوسف رح في الارض ان ليس للحاضران يزرع بقدر حصته وفي الدار له ان يسكن وفي نوادر هشام له ذلك في الوجهين كذا في المحيط \* وفي الدابة بين رجلين استعملها احدهما في الركوب او حمل المتاع بغير اذن الشريك فمن نصيب شريكه كذا في الصغرى \* دار مشتركة بين قوم فلبعضهم ان يربط فيه دابة وان يتوضأ فيه ويضع فيه خشبة ولو عطب به انسان لم يضمن وليس له

وجه التحية أو قبل الأرض بين يديه لا يكفروا لكن يأثم لا ركباً به الكبيرة هو المختار قال الفقيه  
 أبو جعفر رَحَّ و إن سجد السلطان بنية العبادة أو لم يحضره النية فقد كفر كذا في جواهر الإخلاطي \* ولو قال  
 للمسلم اسجد الملك والأفقتلناك قالوا إن أمرهم بذلك للعبادة فلا فضل له أن لا يسجد كمن أكره  
 على أن يكفر كان الصبر أفضل وإن أمرهم بالسجود للتحية والتعظيم لا العبادة فلا فضل له  
 أن يسجد كذا في فتاوى قاضخان \* وفي الجامع الصغير تقبيل أرض بين يدي العظيم حرام وإن  
 الفاعل والراضي آثم كذا في التاتارخانية \* وتقبيل الأرض بين يدي العلماء والزهاد فعل  
 الجاهل والفاعل والراضي آثم كذا في الغرائب \* الانحناء للسلطان أو لغيره مكروه لأنه يشبه  
 فعل المجوس كذا في جواهر الإخلاطي \* ويكره الانحناء عند التحية وبه ورد النهي كذا في التمهيد \*  
 تجوز الخدمة لغير الله تعالى بالقيام واخذ اليدين والانحناء ولا تجوز السجود إلا لله تعالى  
 كذا في الغرائب \* وأما الكلام في تقبيل اليد فإن قبل يد نفسه لغيره فهو مكروه وإن قبل يد غيره  
 إن قبل يد عالم أو سلطان عادل لعلمه وعدله لا بأس به هكذا ذكر في فتاوى سعد قد وان قبل  
 يد غير العالم وغير السلطان العادل إن أراد به تعظيم المسلم وإكرامه فلا بأس به وإن أراد به عبادة  
 له أو إيثار منه شيئاً من غرض الدنيا فهو مكروه وكان الصدر الشهيد يفتي بالكراهية في هذا الفصل  
 من غير فصل كذا في الذخيرة \* تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل  
 يد غيره هما هو المختار كذا في الغائية \* طلب من عالم أو زاهد أن يدفع إليه قدمه ليقبله لا يرخص  
 فيه ولا يجيبه إلى ذلك عند البعض وذكر بعضهم يجيبه إلى ذلك وكذا إذا استأذنه أن يتقبل رأسه  
 أو يديه كذا في الغرائب \* وما يفعله الجاهل وهو تقبيل بد نفسه بقاء صاحبه فذلك مكروه بالإجماع  
 كذا في خزائن الفتاوى \* وأما الكلام في تقبيل الوجه حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه  
 قال لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرجل إذا كان فقيهاً أو عالماً أو زاهداً يريد بذلك إعزاز الدين  
 وقد ذكر في الجامع الصغير وبكرة أن يقبل الرجل وجه آخر أو وجهته أو رأسه كذا في المحيط \*  
 بكرة أن يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه في قول أبي حنيفة ومحمد رَحَّ قال أبو يوسف رَحَّ  
 لا بأس بالتقبيل والمعانقة في أزار واحد فإن كانت المعانقة فوق قميص أو جبة أو كانت القبلة  
 على وجه المبرة دون الشهوة جاز عند الكل كذا في فتاوى قاضخان \* بكرة تقبيل المرأة فم امرأة  
 أخرى

غير نافذة اذا لم يعلم حالها تجعل قديمة حتى لا يكون لاحد رفعها قال شيخ الاسلام تاويل  
هذا في سكة غير نافذة ان تكون دار مشتركة بين قوم او ارض مشتركة بينهم بنوا فيها مساكن  
وحجرا ورفعوا بينهم طريقا حتى يكون الطريق ملكا لهم فاما اذا كانت السكة في الاصل احيطت  
بان بنوادار او تركوا هذا الطريق للمرور فالجواب فيه كالجواب في الطريق العامة وحكي عن الشيخ  
الامام شمس الائمة الحلواني رح انه كان يقول في حد السكة الخاصة ان يكون فيها قوم يحصون  
اما اذا كان فيها قوم لا يحصون فهي سكة عامة والحكم فيها نظير الحكم في طريق العامة كذا في الذخيرة \*  
وسئل عن سكة غير نافذة في وسطها مزبلة فاراد واحد منهم ان يفرغ كنيقاله ويحواله الى تلك  
المزبلة ويتأذى به الجيران فقال لهم منعه عن ذلك وعن كل شيء يتأذون به تأذيا شديدا كذا في  
الحاوي للفتاوى \* احدث مستراحا في سكة نافذة برضاء الجيران ثم قبل تمام العمارة منعوه وليس  
لهم في ذلك ضررين فلهم المنع كذا في الغرائب \* وفي فتاوى ابي الليث رح اتخذ على باب  
دائرة في سكة غير نافذة اربا يمسك دابته هناك فلكل واحد من اهل السكة ان ينقض الاربي  
ولا يمنعه عن امساك الدواب على باب دائرة لان السكة اذا كانت غير نافذة فهي كدارين  
شريكين لكل واحد منهما ان يسكن في نصفها وليس له ان يحفر بئرا او يبني فيها واتخاذ الاربي من  
البناء وامساك الدواب على الابواب من السكنى وفي بلادنا كان الرسم امساك الدواب على  
ابواب دورهم ولو كانت السكة نافذة فلكل واحد من اهلها امساك الدابة على باب دائرة بشرط  
السلامة كذا في الذخيرة \* هدم واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح فله ان يبنيه كما كان وليس  
للجيران حق المنع ان كان قديما ولكل واحد قلع الجناح في السكة النافذة وان كان قديما وانما  
الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة كذا في الغرائب \* وفي فتاوى اهل سمرقند هدم  
بيته ولم يبن والجيران يتضررون بذلك كان لهم جبرة على البناء اذا كان قادرا والمختار انه ليس  
لهم ذلك كذا في الذخيرة \* قال رضى بيعت دار كبيرة ميزابها على منهرة من جماعة فاتخذ كل واحد  
منهم حصة دار على حدة ووضع ميزابها على تلك المنهرة فكثرت الميازيب عليها فهل للجيران منعهم  
منها فاجاب بعض المفتين في زماننا انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن البائع فيها جماعة من  
الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت مياهم على  
ميزابها فان ضر الميازيب ليس الاكثر الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا باع دائرة في سكة غير نافذة من جماعة

ان يحفر فيه بئرا او يبني بناءً بغير اذن شريكه وان بنى او حفر ضمن النقصان ويؤمر برفع البناء كذا في الفتاوى العتائية \* سئل ابو القاسم عمن اراد ان يتخذ طريقا في ملكه في سكة غير نافذة بحاجة له قال ينظر القاضي فيه ان لم يكن فيه ضرر باصحاب السكة واستوثق ذلك الباب حتى يصير كالجدار لم يمنعه كذا في الحاوي للفتاوى \* واذا اراد الرجل احداث ظلة في طريق العامة ولا يضر بالعامّة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة رخ ان لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وقال محمد رخ له حق المنع من الاحداث وليس له حق الطرح وقال ابو يوسف رخ ليس له حق الطرح والدفع فان اراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر عندنا بل يعتبر فيه الاذن من الشركاء وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الفقيه ابو جعفر والطحاوي انه يباح ولا يأثم قبل ان يخاصمه احد وبعد ما خاصمه احد لا يباح الاحداث ولا يباح الانتفاع ويأثم بترك الظلة وقال ابو يوسف ومحمد رخ يباح له الانتفاع اذا كان لا يضر ذلك بالعامّة كذا في المحيط \* وعن ابي يوسف رخ في الرجل اذا طين جدار دارة وشغل هواء المسلمين فالقياس ان ينتقض ذلك وفي الاستحسان لا ينتقض ويترك على حاله وروي من نصربن محمد المروزي صاحب ابي حنيفة رخ انه كان اذا اراد ان يطين دارة نحو السكة خدشه ثم طينه كيلا يأخذ شيئا من الهواء ثم سئل نصربن يحيى عن الهذع اذا كان خارجا من السكة او متعلقا بجدار الشريك فاراد ان ينتقض ويقطع قال ان كانت السكة نافذة فله ان ينتقض فاذا انقضه لايؤمر ببناؤه وليس لصاحب الجذع حق القرار وان كانت السكة غير نافذة فان كان قديما فلصاحبه حق القرار وليس للشريك حق النقص واذا انقض يؤمر بالبناء ثانيا وان كان محدثا فلصاحبه حق النقص واذا انتقض لايؤمر بالبناء ثانيا كذا في التاتارخانية \* وفي المنتقى اذا اراد ان يبني كنيفا او ظلة على طريق العامة فاني امنعه من ذلك وان بنى ثم اختصموا نظرت في ذلك فان كان فيه ضرر امرته ان يطلع وان لم يكن فيه ضرر تركته على حاله وقال محمد رخ اذا اخرج الكنيف ولم يدخله في دارة ولم يكن فيه ضرر تركت واذا دخله دارة منع منه وقال في رجل له ظلة في سكة غير نافذة فليس لاصحاب السكة ان يهدموها اذا لم يعلم كيف كان امرها وان علم انه بناها على السكة هدمت ولو كانت السكة نافذة هدمت في الوجهين وقال ابو يوسف رخ ان كان فيه ضرر هدمها والا فلا والحاصل ان ما كان على طريق العامة اذا لم يعرف حالها على قول محمد رخ يجعل حديثه حتى كان الامام رفعها وما كان في سكة

ولا يحتاج اليه قال لا بأس به كذا في الغرائب \* حوض المسبيل رفع انسان منه جرة من ماء لا ينبغي له ان يضعها على شط الحوض فان فعل فاصاب شيئا ضمن كذا في الذخيرة \*

الباب الثلثون في المتفرقات له امرأة فاسقة لا تنزجر بالزجر لا يجب تطبيقها كذا في القنية \* في النوازل اذا دخل الرجل ذكره في فم امرأته فذليل يكره وقد قيل بخلافه كذا في الذخيرة \* يضرب جارية زوجها غيره ولا تعظ بوعظه فله ضربها كذا في القنية \* سئل ايضا عن الشافعية فهل لها ان تمكن زوجها من نفسها في اليوم الحادي عشر من حيضها وزوجها حنفي المذهب فقال انما يفتي المفتي على مذهبه لا على مذهب المستفتي كذا في التاتارخانية \* مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها اولى لموت حرة كذا في القنية \* امرأة ترضع صبيا بغيران زوجها يكره لها ذاك الا اذا خافت هلاك الرضيع فحينئذ لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* من امسك حراما لاجل غيره كالخمر ونحوه ان امسك لمن يعتقد حرمة كالخمر بمسكه للمسلم لا يكره وان امسك لمن يعتقد اباحته كذا لو امسك الخمر لكاfer يكره كذا في التاتارخانية \* ولو امسك الخمر في بيته للتخليل جاز ولا يأثم ولو امسك شيئا من هذه المعارف والملاهي كره ويأثم وان كان لا يستعملها كذا في فتاوى قاضيخان \* اجتمع قوم من الاتراك والامير وغيرهم في موضع الفسا دفنوها من شيخ الاسلام عن المنكر فلم ينزجروا فاشتغل المحتسب وقوم من باب السيد لاجل الامام ليفرقوهم ويريقوا خدومهم فذهبوا مع جماعة من الفتهاء وظفروا ببعض الخمر وفارقوها وجعلوا الملح في بعض الدنان بالتخليل فاخبر الشيخ بذلك فقال لاتدعوا واكسروا الدنان كلها واريقوا ما بقي وان جعل فيه الملح قال وقد ذكر في كتاب عيون المسائل من اراق خمر المسلمين وكسروا نائمهم وشق زقاقهم التي فيها الخمر حسبة فلا ضمان عليه وكذا من اراق خمر اهل الذمة وكسروا نائمها وشق زقاقها اذا اظهر فيما بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف فلا ضمان عليه كذا في التاتارخانية قلا عن اليتيمة \* لا ينبغي للشيخ الجاهل ان يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام كذا في السراجية \* والشاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم قال الزندوسي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو ان لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا وتطيعه على كل مباح بامرها ويتقدم ماله عليها كذا في الوجيز للكردي \* نجم الائمة



فليس لاهلها المنع وان لزمهم ضرر كثرة الشركاء والمارة في الطريق ثم ورد الفتوى والجواب على شيخنا نجم الأئمة الحلبي فتوقف وباحث فيه اصحابه واهل عصره اياما ثم تقرر رأيه على ان للجيران المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولا دائم ولا كذلك ههنا عن شدة اضرار ان يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذاك كذا في القنية \* رجل غرس شجرة على فناء داره في سكة غير نافذة وفي سكة اشجار غير ذلك فاراد واحدا من اهل السكة ان يقلعه ولم يتعرض الاشجار الاخر ليس له ذلك وكذلك من اراد ان ينقض جناحا خارجا في الطريق الحادة الا ان يكون رجلا محتسبا بتعرض لجمع هذه الاشياء كذا في الذخيرة \* قال الفقيه ابو نصر رح اذا غرس على شط نهر عام لا يضر بالمارة فذاك يباح له ولمن شاء من المسلمين ان يأخذه برفع ذلك وان جعله وقفاصار وقفا وما على مذهب اصحابنا رح ليس له ذلك وحكي عن محمد بن سلمة رح كان قد بنى دكا على بابه وارب الدابة فقيل للشيخ ابي نصر ما تقول به قال لا ابعدة عن الصواب كذا في المحيط \* لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل ابو القاسم عن غرس اشجار على شط النهر بحذاء باب داره وبين داره والاشجار طريق حادة يكره ذلك قال ان كانت هذه الاشجار لا تضر بالنهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة ويخلفه من بعده كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي النوازل غرس شجرة على صفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد اخذه بقلعها فان كان يضر باكثر الناس فله ذلك والاولى ان يرفع الى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الذخيرة \* في فتاوى ابي الميثرح واذ ارفع طينا او ترابا من طريق المسلمين ففي ايام الاحوال جازيل هو اولى وفي غير ايام الاحوال ان لم يضر كالارض فكذلك وان كان كالارض واحتاج الرافع الى قلعه لا يسعه ذلك اذا كان فيه مضرة بالمارة كذا في المحيط \* اخذ الرذغة من وسط الطريق واخذ التراب عن خافة النهر العام لا يجوز الا باذن الوالي لانه حق العامة وفي النوازل ان لم يكن فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر ان الوالي كذا في القنية \* وسئل ابو بكر عن يتخذ طينا في زققة غير نافذة قال ان تركه مقدار الممر للناس ويرفعه سريعا ويكون ذلك في الاحايين لم يمنع منه وكان محمد بن سلمة يجوز بل الطين فيها للاري والدكان ونحو ذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* سئل ابو القاسم عن تراب سور المدينة قال لا يجوز ان يحمل قيل فان انهدم شهم من سور ولا يحتاج



يصلحه وامان تصلحه من ماله قال ابوالميث رحوبه تأخذوهكذا الجواب في الحائط وصورة  
رجل له حائط وجهه في دارغيره واراد ان يطين الحائط فمنعه صاحب الدار عن دخول  
داره ولا سبيل له الى تطيين الحائط الا من داره قال البلخي رح ليس له ان يمنعه من تطيين  
حائطه وله ان يمنعه من دخول داره قيل فان انهدم الحائط ووقع الطين في دارجاره  
فاراد نقل الطين وليس له سبيل الا ان يدخل الدار قال له ان يمنعه من دخول داره قيل فيترك  
ماله في داره قال لا يمنع من ماله ويمنعه من دخول داره معناه ان يقال لصاحب الدار اما ان تأذن  
له في الدخول او تخرج انت طينه كذا في الذخيرة \* وفي واقعات الناطفي نهى لرجل في ارض  
رجل اراد صاحب النهر ان يدخل الارض ليعالج نهره ليس له ذلك ولكن ينبغي ان يمشي في  
بطن النهر وان كان النهر ضيقا لا يمكنه المشي في بطنه لا يدخل في الارض ايضا قيل هذا الجواب  
على قول ابي حنيفة رح لانه لا حريم للنهر عنده اما على قولهما ان لصاحب النهر حريمه فله  
ان يمر على الحريم وقيل ما ذكر قول الكل وتأويل المسئلة على قولهما ان صاحب النهر باع الحريم  
من صاحب الارض كذا في المحيط \* وفي ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستحلال ان اضربه  
كالمرودة او الرطبة والا فلا اذا رآه صاحب الارض يجب عليه الاستحلال لا يذاته ولو كان له  
حق المرور في ارض غيره فمر فيها مع فرسه او حمارة قيل ان يثبت بالحجة ليس له ذلك كذا في القنية  
في باب من يتصرف في ملكه \* نصب منوالا لاستخراج الابريس من الفيلق فللجيران المنع اذا تضرروا  
بالدخان ورائحة الديدان نجم الائمة البخاري اتخذ في دار ابويه برعائهما عمل نسج العنانيات  
فليس للجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جارة يمنع وللجيران منع دفاق الذهب  
من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرروا به كذا في القنية في باب المرور في ارض الغير \*  
رجال اتخذ بستانا وغرس فيه اشجارا بجنب دار جاره قال ابو القاسم ليس في هذا تقدير ويجب  
ان يتباعد من حائط جاره قدر ما لا يضرب دار جاره كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له محمدة فاراد جاره  
ان يبسي بجنبها اتوا لا يمنع عن ذلك والاولى ان لا يفعل كذا في السراجية \* سئل ابو القاسم  
عن رجل اتخذ في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر بجاره فان كان وجه الدواب  
الى جدار داره لا يمنعه وان كان حوافرها الى جدار داره له ان يمنعه كذا في الغيائية \* خباز اتخذ  
حانوتا في وسط البزازين يمنع من ذلك وكذلك كل ضرر عام وبه افتى ابو القاسم كذا في الملتقط \*

الحليمي اتخذ (تابخانه) في دار مسبله مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجار المتقابل يقول ان تلازمته تطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرز وعند الباب فسدا لكوى ليس له ذلك ولو زرع في ارضه ارضا ويتضرره الجيران بالنزع ضررا يينا ليس لهم المنع منه كذا في القنية \* المثائب التي تكون في الطريق ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرفعها وعايه الفتوى كذا في الملتقط \* ولا يجوز حمل تراب ربض المصر لانه حصن وكان حق العامة فان انهدم الربض ولا يحتاج اليه جاز كذا في الوجيز الكردري \* وفي تجنيس الملتقط قال محمدرح اذا كان سطحه و سطح جاره سواء وفي صعود السطح يقع بصره في دار جاره فللجار ان يمنع من الصعود مالم يتخذ سترة واذا كان بصره لا يقع في دارة ولكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من ذلك قال الامام ناصر الدين هذانوع استحسان والقياس ان يمنع كذا في الذخيرة \* وفي اليتيمة سألت ابا حامد عن رجل له ضيعة ارضها مرتفعة هل يجوز لده ان يسيل النهر يوما او نصف يوم بغير رضاء الاسافل حتى يستقيها فقال نعم وهكذا نص حمير البري كذا في التاتارخانية \* رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فلم يجد مسلكا الا ارض انسان فلا بأس بالمشي فيها وذكر في فتاوى اهل سمرقند مسألة المرور في ارض الغير على التفصيل ان كان لارض الغير حائط وحائل لا يمر فيها وان لم يكن هناك حائط فلا بأس بالمرور فيها والحاصل ان المعتبر في هذا الباب عادات الناس كذا في المحيط \* وفي التوازل اذا اراد الرجل ان يمر في ارض غيره فان كان له طريق آخر لم يكن له ان يمر وان لم يكن فله ان يمر مالم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وهذا في حق الواحد اما الجماعة فليس لهم ان يمر او ممن غير رضاه كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن المرور في طريق محدث قال اذا وضع صاحب الملك ذلك جاز المرور فيه حتى يعرف انها غصب قال ابو بكر وكان شاذان بن ابراهيم يمر في سوق القطنين ويربط بغلته هناك على رأس سكة الاصغفانية وكذلك نصير وقال ابو بكر وعامة سلوكي في ذلك ولا اري به بأسا وقال القنيدرح رأيت اهل تلك السكة يخرجون الجنازة من طريق آخر وكرهوا المرور في ذلك السوق وقالوا هو جواركن الاخذ بقول هؤلاء العلماء اولي من قول العوام ولا بأس بالمرور هناك واخراج الجنازة كذا في الحاوي للفتاوى \* من له مجرى نهر في دار رجل لا يمكن ان يمر في بطن النهر او في مسناته واراد اصلاحه وبمنعه صاحب الدار يقال لصاحب الدار اما ان تدعه حتى

محمد رَحِمَهُ اللهُ أَمَّا عَلَى قَوْلِهِمَا فَلَا بُاسَ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَائِعُ مُلْجِيًا كَذَا فِي الْقَنْيَةِ \* رَجُلٌ لَهُ مَالٌ وَعِيَالٌ وَيَحْتَاجُ النَّاسَ إِلَيْهِ فِي حِفْظِ الطَّرِيقِ وَالْبَدْرِقَةِ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَحْفَظَ وَلَا يَضِيعَ عِيَالُهُ كَانَ الْحِفْظُ أَفْضَلَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْقِيَامُ بِهِمَا كَانَ الْقِيَامُ بِأَمْرِ الْعِيَالِ أَوْلَى بِهِ فَإِنْ قَامَ بِحِفْظِ الطَّرِيقِ فَأُهْدِيَ إِلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ فَهُوَ أَفْضَلُ وَإِنْ أَخَذَ هَا فَلَيْسَ بِحَرَامٍ كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِ \* قَالَ اسْمَعِيلُ الْمُتَكَلِّمُ سَلَّمَ الْمُؤْذِي عَلَى الْمُؤْذَى مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ أُخْرَى وَكَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَيُحَسِّنُ إِلَيْهِ حَتَّى غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُؤْذِي أَنَّهُ قَدْ سَرَى عَنْهُ وَرَضِيَ عَنْهُ لَا يَعْذُرُ وَلَا اسْتِحْلَالٌ وَاجِبٌ عَلَيْهِ قَالَ اسْمَعِيلُ الْمُتَكَلِّمُ إِذَا هُوَ لَا يَسْتَحِلُّهُ لِلْحَالِ لِأَنَّهُ يَقُولُ هُوَ مَدْمَنٌ غَضَبًا فَلَا يَغْنُو عَنِّي لَا يَعْذُرُ فِي النَّاسِ كَذَا فِي الْقَنْيَةِ فِي بَابِ الْأَسْتِحْلَالِ وَرَدَّ الْمَظَالِمَ \* دَفَعَ إِلَى رَاغِي الْأَمْرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ خَبِيرًا لِيُضْجِعَ غَنَمَهُ فِي حَظِيرَتِهِ أَوْ أَرْضَهُ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ لَا يَجُوزُ وَكَذَا إِذَا كَانَتْ الْأَغْنَامُ مِلْكًا لِلرَّاعِي لِأَنَّهُ رَشْوَةٌ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَصْرَحْ بِأَشْرَاطِ الْإِبَاتَةِ لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ عَرَفًا وَلِلدَّافِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ وَالْحِيلَةُ فِيهِ أَنْ يَسْتَعِيرَ الشِّبَاءَ مِنْ مَالِكِهَا وَيَأْمُرَهُ بِكَفِّ الرَّاعِي بِالْإِبَاتَةِ عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ وَيُدْفَعُ ذَلِكَ الْقَدْرَ إِلَيْهِ إِحْسَانًا لَا أَجْرًا قَالَ رَضِيَ وَلَوْ كَانَ الرَّاعِي لَا يَبِيتُهُ إِلَّا بِمَرَّةٍ الْآبِرْزَقُ كَانَ رَشْوَةً أَيْضًا كَذَا فِي الْقَنْيَةِ فِي بَابِ مَسَائِلِ مُتَفَرِّقَةٍ \* وَيَسْتَحَبُّ السَّعْمُ بِالْقَبُولَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبِلُوا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَقْبَلُ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ \* تَسْتَحَبُّ الْقَبُولَةُ فِيمَا بَيْنَ الْمَنْجَلَيْنِ بَيْنَ رَأْسِ الشَّعِيرِ وَبَيْنَ رَأْسِ الْحَنْظَةِ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ ظَاهِرًا وَيَضْطَجِعَ عَلَى شِقِّهِ الْإِيمَنِ مُسْتَقْبِلَ الثَّبَلَةِ سَاعَةً ثُمَّ يَنَامُ عَلَى يَسَارِهِ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ \* وَيَكْرَهُ النَّوْمُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَفِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَا كَانَتْ نَوْمَتُهُ حُبًّا إِلَى عَلِيِّ رَضِيَ مِنْ نَوْمِهِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَوْمُهُ عَلَى الْفِرَاشِ الْمَتَوَسِّطِ قَبْلَ الْعِشَاءِ فِي اللَّيْلِ وَالْخَشَوْنَةُ وَيَتَوَسَّدُ كَمَا يَمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ وَيَذْكُرُ أَنَّهُ سَيَضْطَجِعُ فِي الْإِلْحَادِ كَذَلِكَ وَحِيدًا لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا الْأَعْدَالُ وَيَتَأَلَّى الْأَضْطَجَاعَ بِالْأَجْنِبِ الْإِيمَنِ الْأَضْطَجَاعَ الْمَوْءُومِ وَبِالْإِسْرَاطِطْجَاعِ الْمُلُوكِ وَمُتَوَجِّهًا إِلَى السَّمَاءِ الْأَضْطَجَاعِ الْأَنْبِيَاءِ وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَضْطَجَاعُ الْكُفَّارُ وَلَوْ كَانَ مَمْنًا يَخَافُ وَجَعَ الْبَطْنِ فَلَا بُاسَ بِهِ أَنْ يَجْعَلَ وَسَادَةً تَحْتَ بَطْنِهِ وَيَنَامُ عَلَيْهِ بِذِكْرِ اللَّهِ فِي حَالَةِ النَّوْمِ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ حَتَّى يَذْهَبَ بِهِ النَّوْمُ فَإِنَّ النَّائِمَ يَبْعَثُ عَلَى مَا بَاتَ عَلَيْهِ وَالْمَيِّتَ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ وَيَقُومُ مِنْ مَقَامِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَإِنَّ الْأَرْضَ تَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ مِنْ غَسْلِ الزَّانِي وَدَمِ حَرَامٍ يَسْفِكُ عَلَيْهَا وَنَوْمِهِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَيَسْتَبْطِئُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا زَمَّ لِلتَّقْوَى عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى

ولا يمنع المراق والزليقي لانه رائحة ليس بضرر في حق كل واحد لان منهم من يستلذ بها  
 الا اذا كان دخانه دائما كذا في الفقية \* سئل محمد بن مقاتل رح عن رجل سرق ماء واساله الى ارضه  
 وكرمه فاجاب انه يطيب له ما خرج بمنزلة رجل غصب شعيرا او تبنيا وسمن به دابته فانه يجب عليه  
 قيمة ما غصب وما زاد في الدابة طيب له ذكر النيمة وقع سهوا والصحيح ان عليه مثل ما غصب قال الفقيه  
 ابو الليث رح وقد حكي عن بعض الزهادين ان الماء وقع في كرمه في غير نوبته فامر بقطع كرمه ونحن لانقول  
 بقطع الكرم ولكن لو تصدق بمنزله كان حسنا اما لا يجب عليه التصديق في الحكم كذا في المحيط \* سئل  
 الفقيه ابو القاسم رح عن رجل زرع ارض رجل بغير اذنه ولم يعلم صاحب الارض حتى استحصد الزرع  
 فعلم ورضي به هل يطيب المزارع قال نعم قيل له فان قال لا رضى ثم قال رضيت هل يطيب له قال  
 يطيب له ايضا قال الفقيه ابو الليث رح وهذا استحسان وبه تأخذ كذا في الذخيرة \* رجل اخذ  
 ارض الجوز مزاعة من متصرفيها قال ابو القاسم رح نصيب الاكزة يطيب لهم اذا اخذوا الارض  
 مزاعة او استأجروها فان كان الجوز كروما او اشجارا ان كان يعرف اربابها لا يطيب للاكزة  
 وان لم يعرف اربابها طاب لهم لان تدبير هذه الارض التي لا يعرف مالکها الى السلطان  
 وتكون بمنزلة ارض الموات وينبغي للسلطان ان يتصدق بنصف الخراج على المساكين فان  
 لم يفعل ذاك كان آثما واما نصيب الاكزة يطيب لهم ويطيب لمن يأكل من ذلك برضا ثمهم وان كان  
 لا يخلو ذلك عن نوع شبهة الا انهم قالوا زمانا زمانا الشبهات فعلى المسلم ان يتقي الحرام المعاین  
 امرأة زوجها في ارض الجوز وله مال يأخذه من قبل السلطان وهي تقول لا ائتمد معك في ارض  
 الجوز قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي  
 في سعة من اكله وكذا لو اشترى لها طعاما وكسوة من مال اصله ليس بطيب فهي في سعة من تناول  
 ذلك الطعام والثياب ويكون الاثم على الزوج وارض الجوز ارض لا يقدر صاحبها على زراعتها اداء  
 خراجها في دفعها الى الامام لتكون منفعتهما للمسلمين مقام الخراج وتكون الارض ملكا لصاحبها  
 كذا في فتاوى فاضل خان \* توجه على جماعة جباية بغير حق فلبعضهم دفعه عن نفسه اذا لم يحمل  
 حصته على الباقيين والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه دفع ظلما من انسان دفع اليه عشرين دينارا  
 فباعه الاخذ منه درهما بعشرين دينارا ليحل له لا يحل له قال مجد الاثمة الترجمانى هذا على قول  
 محمد رح

من احكام الوضوء والصلوة وسائر الشرائع ولا امور معاشه وما وراء ذلك ليس بفرغ فان تعلمها فهو افضل وان تركها فلا اثم عليه كذا في السراجية \* وفي التوازل وعن ابي عاصم رح انه قال طلب الاحاديث حرفة المفاليس يعني به ان اطلب الحديث ولم يطلب فقهه كذا في التاتارخانية \* وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة واوقات الصلوة لا بأس به والزيادة حرام كذا في الوجيز للكردي \* تعلم الكلام والنظر والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة مكروه وقيل الجواب في هذه المسئلة ان كثرة المناظرة والمباغلة في المجادلة مكروه لان ذلك يؤدي الى اشاعة البدع والعتن وتشويش العقائد وهذا ممنوع جدا كذا في جواهر الاخلاطي \* ولا ينظر في المسئلة الكلامية اذا لم يعرفها على وجهها وكان محمد رح ينظر فيها كذا في الملتقط \* قال الشيخ الامام صدر الاسلام ابو اليسر نظرت في الكتب التي صنعها المتقدمون في علم التوحيد فوجدت بعضها للفلاسفة مثل اسحاق الكندي والاستقراري وامالهما وذلك كله خارج من الدين المستقيم زائف من الطريق القويم لا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز امساكها فانها مشحونة من الشرك والضلال قال ووجدت ايضا تصانيف كثيرة في هذا الفن للمعتزلة مثل عبد الجبار الرازي والجبائي والكعبي والنظام وغيرهم لا يجوز امساك تلك الكتب النظر فيها كيلا تحدث الشكوك ولا يتمكن الوهم في العتائد وكذلك المجسمة صنعوا كتباً في هذا الفن مثل محمد بن هيصم وامثالهم لا يحل النظر في تلك الكتب ولا امساكها فانهم شراهل البدع وقد صنف الاشعري كتباً كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ثم ان الله عز وجل لما تفضل عليه بالهدى صنف كتاباً ناقضاً لما صنف لتصحيح مذهب المعتزلة الا ان اصحابنا رح من اهل السنة والجماعة خطوه في بعض المسائل التي اخطأ فيها ابو الحسن فمن وقف على المسائل وعرف خطاءه فلا بأس بالنظر في كتبه وامساكها وعامة اصحاب الشافعي رح اخذوا بما استقر عليه ابو الحسن ويطول تعدادهم اخطأ فيه ابو الحسن وكذلك لا بأس بامساك تصانيف ابي محمد عبد الله بن سعيد الفطان وهو اقدم من ابي الحسن الاشعري واقليله توافق اقليله اهل السنة والجماعة الا في مسائل قلائل لا تبلغ عشر مسائل فانه خالف فيها اهل السنة والجماعة لكن انما يحل النظر بشرط الوقوف على ما اخطأ فيه كذا في الظهيرية \* ومن العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فانه لا يجوز قراءته لمن لم يكن متبحراً في العلم وسائر الحجج عليهم وحل شبهاتهم والخروج عن اشكالهم العلوم ثلثة علم نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء سوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالحلال

عليه وناويا ان لا يظلم على احد من عباد الله كذا في الغرائب \* وفي فتاوى آهوسنل قاضي برهان الدين (مردى ازكوه سنگ خراس بر كند و بعضي را نابريده ماند) فجاء رجل (وباقى را بر كند) فهو الثاني لان الاول ما احرزه كذا في التاتارخانية \* الصبرة اذا اصابته طرفا منها نجاسة ولا يعرف ذلك بعينه فعزل منها قفيزا وقفيزين فغسل ذلك اوزال ذلك عن ملكه ببيع او هبة يحكم بطهارة ما بقي من الصبرة ويحل اكله ولا رواية من اصحابنا في هذه ومشائخنا استخراجوها من مسئلة في السير صورتهاد خل رجل من اهل الذمة حصنا من حصون اهل الحرب قد حاصره المسلمون ثم ان المسلمين فتحوا الحصن واخذوا بالرجال وعلموا يقيناً ان الذمي فيهم الا انهم لم يعرفوا بعينه وكل واحد منهم يدعي انه الذمي فانه لا يحل للمسلمين قتلهم ولو قتل واحد من اهل الحصن بعد ما دخل الذمي فيه او مات او خرج واحد منهم فانه يحل للمسلمين قتلهم لانه بعد ما مات واحد او قتل او خرج من الحصن لم يتيقن ان فيهم من هو محرم القتل لجواز ان محرم القتل من قتل او مات او خرج من الحصن كذا في المحيط \* اذا اخلط وذك الميته بالدهن حجاز ان يستصبح به ويدبغ به الجلد اذا كان الدهن غالباً كذا في السراجية \* واذا قرئ صك على صبي وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد بما فيه الا ترى ان اليك ان قرئ عليه صك وهو لا يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه قال النبيه رح كره بعض الناس السمر بعد العشاء واجازه بعض الناس قال النبيه رح السمر على ثلثة اوجه احدها ان يكون في مذاكرة العلم فهو افضل من النوم والثاني ان يكون السمر في اساطير الاولين والاحاديث الكذبة والسخرية والضحك فهو مكروه والثالث ان يتكلموا للموانسة ويجتنبوا الكذب وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه افضل واذا فعلوا ذلك ينبغي ان يكون رجوعهم على ذكر الله عز وجل والتسبيح والاستغفار حتى يكون ختمه بالخير السؤال من الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار انه لا بأس بالاستخبار والاخبار كذا في الخلاصة \* لا بأس للعالم ان يحدث من نفسه بانه عالم ليظهر علمه فيستفيد منه الناس وليكن ذلك تحديث نعمة الله تعالى كذا في الغاية \* قال الفقيه رض ثم ان العلم على انواع وكل ذاك عند الله حسن وذلك ليس كالفقه وينبغي للرجل ان يكون تعلم الفقه اهم اليه من غيره واذا اخذ الانسان حظا وافرا في الفقه ينبغي ان لا يقتصر على الفقه واكن ينظر في علم الزهد وفي كلام حكيم الحكماء وشماثل الصالحين طلب العلم فريضة بقدر الشرائع وما يحتاج اليه الامر ما لا بد منه

نفسه من الأكل والشرب والنوم وينبغي للمتعلم أن يقل معاشرته الناس ومخالطتهم ولا يشغل بما لا يعنيه وينبغي للمتعلم أن يدرس على الدوام ويتذاكر المسائل مع أصحابه أو وحده وينبغي للمتعلم إذا وقعت بينه وبين إنسان منازعة أو خصومة أن يستعمل الرفق والإنصاف ليكون فرقا بينه وبين الجاهل وينبغي للرجل أن يراعي حقوق استاذة وإذا به لا يضيق بشيء من ماله ولا يقتدي به في سهوة كذا في الغرائب \* ويقدم حق معلمه على حق أبويه وسائر المسلمين وأقال استاذة مولانا لأبأس به وقد قال علي رضي الله عنه لابنه الحسن رضي الله عنه قم بين يدي مولاك عني استاذة وكذا لأبأس به إذا قال لمن هو أفضل منه ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا ولا ينبغي أن يخبره ولا يستأثر عليه أحدا فان فعل ذلك فقد فصم عروة من عرى الإسلام ومن أجله أن لا يترع بابه بل ينتظر خروجه ولا يعلم الآهله ولا يكتن من اهله فان وضع العلم في غير اهله اضاعه ومنعه من اهله ظام وجور وعن ابن مقاتل النظر في العلم افضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة كذا في التاتارخانية \* رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن وتعلم الفقه اربعين من تعلم تمام القرآن كذا في فتاوى قاضيخان \* الرجل اذا امكنه ان يصلي بالليل وينظر بالنهار في العلم فان كان له ذن يعلم ويعتل الزيادة بالنظر في العلم افضل من الصلوة وتعلم تمام القرآن افضل من صلوة التطوع كذا في خزائن المفتين \* قال الفقيه اذا اراد المعلم ان ينال الثواب ويكون عمله عمل الانبياء عليه السلام ان يحفظ خمسة اشياء اولها ان لا يشارط الاجرة ولا يستقصي فيه فكل من اعطاه شيئا اخذه ومن لم يعطه شيئا تركه وان شارط على تعليم الهجاء وحفظ الصبيان جاز والثاني ان يكون ابدأ على الوضوء والثالث ان يكون قاضيا في تعليمه مقبلا على ذلك العمل والرابع ان يعدل بين الصبيان اذا تنازعوا وينصف بعضهم من بعض ولا يميل الى اولاد الاغنياء دون الفقراء والخامس ان لا يضرب الصبيان ضربا مبرجا ولا يجاوز الحد فانه يحاسب يوم القيمة اهل قرية جمعوا بذورا من اناس وزرعوا لاجل الامام قالوا النزل الحاصل من ذلك يكون لارباب البذر وراى الميسلم البذر وراى الامام كذا في خزائن الفتاوى \* ليس للفقهاء في بيت المال نصيب الا فقه فرغ نفسه ليعلم الناس الفقه والقرآن كذا في الحاوي للفتاوى \* في كتاب القاضي ليس للقاضي ولاية التبرع بمال البيت الا في القروض خاصة حفظا له عليهم قال الفقيه ابو الليث رح قدر خص بعض الناس ان يبول الرجل قائما وكرهه بعضهم الا من ذكره ونقول

والحرام والامر والنهي وما بعث الانبياء فيه وعام يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة  
 والطلسمات وعلم النجوم الا على قدر ما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه الى  
 القبلة والهداية في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدل من المناظرات •  
 فيكون الاشتغال به تضييع العمر في شيء لا ينفعه في الآخرة وانما يشتغلون به لقهر الخصوم لا لظاهر  
 الحق والوقوف على الفرق بين المسائل واخراج التناقض من بين الاحكام فان اشتغوا بغيره صاينفعه  
 في الدنيا والآخرة ولا يضيع العذر كان او لم يكن كذا في جواهر الفتاوى \* واذا تعلم رجلا ناعما  
 الصلوة ونحوها احدها يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به فالاول افضل كذا في خزائن  
 المفتين \* التنويه في المناظرة والحيالة فيها هل يحل ان كان يكلمه متعلم مسترشد وذخيرة على اذنت اف  
 بلا تغت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التغت ويريد ان يطرحه يحل ان يحل كل حيلة  
 لدفعه عن نفسه لان دفع التغت مشروع باي طريق يمكن الدفع كذا في المحيط \* في جامع  
 الجوامع تعاليم العاصي ليجتب جارك كذا في التاثير خانية \* العربية افضل على سائر اللسان  
 وهو لسان اهل الجنة فمن تعلمها او يعلم غيره فهو مأجور كذا في السراجية \* قال النقيبه  
 ابو الياث رح ينبغي ان لا يأخذ العام الامن امين كذا في الغرائب \* طلب العام والفقه اذا صحت  
 النية افضل من حديق اعداله البرة وكذا الاشتغال بزيادة العام اذا صحت النية لانه اعم لكن بشرط  
 ان لا يدخل القصران في فرائضه وصحة النية ان يتصد وجد الله تعالى والآخرة ولا طلب الدنيا  
 والجاه واواراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق واحياء العلم فقل تصح نيته ايضا كذا  
 في الوجيز للكردي \* وان لم يندر على تصحيح النية فالعلم افضل من تركه كذا في الغرائب \*  
 ولا ينبغي للمتعلم ان يكون بخيلا بعلمه اذا استعار منه انسان كتابا واستعان به لتفهيم مسئلة او نحو  
 ذلك ولا ينبغي ان يخل به لانه يتصد بتعليمه ومنفعة الخلق فلا ينبغي ان يمنع منفعته في الحال وقال  
 عبد الله بن مبارك من يخل بعلمه ابتلي باحدى ثلث امان يموت فيذهب علمه او يبتلى  
 بساطان او ينسي علمه الذي حفظه وينبغي للمتعلم ان يوقر العلم ولا ينبغي ان يضع الكتاب على  
 التراب واذا خرج من الخلاء فاراد ان يمس الكتاب يستحب له ان ينوضا ويغتسل يديه ثم يأخذ  
 الكتاب وينبغي للمتعلم ان يرضى بالدون من العيش وينزوي من النساء من غير ان يترك حفظ



وسئل عنها علي بن أحمد فقال بكرة ذلك وسألت أبا حامد عن الخطاف اذا اتخذ وكر في البيت وهي تحرى على الثياب والحصير وغير ذلك هل يعذر الانسان في ان يدافعها ويسقطها على الارض وفيه اولاد صغار قال لا بل يصبر قال رضي الله عنه وذكر ابو الليث رح في كتاب الاستحسان انه يكفي كذا في التاتارخانية \* رجل حفر بئرا في فناء قوم روى بن رستم انه يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذلك امر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط لدار رجل ملكه او حفر فيها بئرا يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا ببناء الجائط كذا في فتاوى قاضيخان \* بكرة الكلام عند الوطى ولا يتكلم بعد الفجر الى الصلوة الا بخير وقيل بعدها ايضا الى طلوع الشمس وبكرة الضحك عند الهجوم كذا في التاتارخانية \* سأله ان جماعة لا يسافرون في صفر ولا يبدون بالاعمال فيه من النكاح والدخول ويتمسكون بداروي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بشري بخروج عن بئر شرته بالجنة هل يصح هذا الخبر وهل فيه نحوسة ونهي عن العمل وكذا لا يسافرون اذا كان القمر في برج العقرب وكذا لا يخطون الثياب ولا يقطعونها اذا كان القمر في برج الاسد هل الامر كما زعموا قال اما ما يقولون في حق صفر فذلك شيء كانت العرب يقولون ذلك واما ما يقولون في القمر في العقرب او في الاسد فانه شيء يذكره اهل النجوم لتنفيذ مقالتهم ينسبون الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذب محض كذا في جواهر الفتاوى \* وان رأى رؤيا عجيبة حمد الله تعالى لانها نعمة ثم ان شاء قصها على من يثق به وان شاء لم يقصها كذا في الوجيز للكردي \* وبكرة ان يقول الرجل سقينا بنوء الثريا او طلع السهيل فبردا اليل لان السهيل لا يأتي بالحرو والبرد ومن ابن عمر رضى لا يقال استأثر الله كذا من عمله وعن النخعي لا يقال قراءة فلان اوسنة ابي بكر وانما سنة الله وسنة رسوله وعن ابن عمر رضى لا يقال اسلمت في كذا ولكن اسفلت لانه ليس الاسلام الا لله هكذا في الفتاوى العنابية \* وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته تعظيما له اما اذا اشار اليه ليريه صاحبه فلا بأس به كذا في خزائن المنتبين \* وفي الفتاوى قال نصير سألت الحسن بن ابي مطيع عن نهر مغصوب ايجوز التوضي منه والشرب قال ان كان النهر في موضعه الذي كان فلا بأس به وان حول عن موضعه فاني اكرهه ان ينتفع بدا حد وسئل ابو بكر عن نصب طاحونة واجرى ماء في ارض غيره بغير طيبه من نفس صاحبها قال لا يحمل لمن يعلم بغصبها ان يشري تلك الطاحونة ولا يستأجرها ولا يحمل

كذافي المحيط \* يكره ان يخرق نعليه ويلقيه في الماء لانه اضاعة المال بلا فائدة كذا في السراجية \*  
سئل ابو بكر عن تمنى الموت هل يكره قال ان تمنى الموت لضيق عيشه او لغضب دخل من عدوة  
او بخاف ذهاب ماله او نحو ذلك فانه يكره له ذلك وان تمنى لتغير اهل زمانه فمخاف من نفسه  
الوفوق في المعصية لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل كان في البيت اخذته الزلزلة لا يكره  
له الفرار الى الفضاء بل يستحب لما روي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مر بمحائط مائل  
فاسرع في المشي فقبل له اتر من قضاء الله قال اتر من قضاء الله الى قضاء الله وعن عبد الرحمن  
بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا وقع الرجز بارض فلا تدخلوها واذا  
وقع وانتم فيها فلا تخرجوا منها والرجز العذاب والمراد منه الوباء هنا وذكر الطحاوي في مشكل الآثار  
هذا الحديث فقال تأويله انه اذا كان بحال لو دخل وابتلي به وقع عنده انه ابتلي بدخوله ولو خرج  
ونجى وقع عنده انه نجى بخروجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فاما اذا بعلم ان كل شيء  
بقدر الله وانه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بان يدخل ويخرج كذا في الظهيرية \* قال الفقيه رح  
يستحب للرجل ان يداري مع الناس ينبغي ان يكون قول الرجل لنا ووجهه منبسطا مع البر والفاجر  
والسني والمبتدع من غير مداينة ومن غير ان يتكلم بكلام يظن انه يرضى به كذا في السراجية \*  
والرجل ان يدخل الدار التي آجرها وسلمها الى المستأجر لينظر حالها ويرم ما استرم منها باذن  
المستأجر وبغير اذنه عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح لا يدخل الا باذن المستأجر  
كذا في التاتارخانية \* رجل اخذ من رجل شيئا وهرب ودخل دارة فلا بأس للدأخوذ منه ان يتبعه  
ويدخل دارة يأخذ كذا في المحيط \* رجل وقعت له الف درهم في دار انسان وخاف انه لراعام صاحب  
الدار يمنعه ولا يرد عليه هل يدخل دارة بغير اذنه قال ابن مقاتل رح ينبغي ان يعلم بذلك ادل الصلاح  
وان لم يكن ثمة اهل الصلاح ان امكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به احد فاعل ذلك هذا  
اذا خاف على صاحب الدار وان لم يخف لا يحل لدان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى  
يأذن له بالدخول او يخرج المال اليه كذا في فتاوى فاضيل \* وفي التبتة سئل ابو الفضل  
الكرمانى عن الدقيق الذي يستعمله الحائكون والنشاستم التي يستعملها القصارون هل يعذرون  
في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها علي بن احمد فقال ما احب ذلك والتخمر عند احب  
وسئل ابو حامد عن الخبز يستعمل في اهداب المنفعة يدضغ ويستعمل هل يجوز فقال نعم يجوز

فقال نعم يجوز كذا في التاتارخانية \* الخناق والساحريقتلان لانهما يسعيان في الارض بالفساد وان تابا لم يقبل ذلك منهما وان اخذا نم تابا لم يقبل منهما ويقتلان وكذا الزنديق المعروف بالداعي وبه يفتنى كذا في خزائن المفتين \*



## كتاب التحري

وفيه اربعة ابواب \* الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه وشرطه وحكمه اما تفسيره فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته كذا في المبسوط \* واما ركنه فهو طلب الصواب بقلبه لان التحري يقوم به واما شرط جوازه ففقد سائر الادلة حالة اشتباه المطلوب لان التحري انما جعل حجة حالة الاشتباه وفقد الادلة ضرورة عجزه عن الوصول اليه واما حكمه فوفوق العمل صوابا في الشرع كذا في محيط الاسرخسي \* رجلان تحربا فاصاب احدهما دون الآخر لم يستويا في الاجر لان المصيب اختص بصواب الاصابة كذا في مجموعة الفتاوى \* اشتبه عليه وقت الصلوة ان شك في الدخول يصبر حتى يتيقن بالدخول ولا يتحري وان شك في الخروج ينوي تلك الصلوة من ذلك اليوم كذا في جواهر الفتاوى \* رجل صلى بالتحري الى الجهة في مفازة والسماء مضحية لكنه لا يعرف النجوم فتبين له انه اخطأ القبلة قال استاذنا ظهير الدين المرغيناني تجوز صلوته وقال غيره لا تجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالادلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرهما فاماد فائق علوم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها كذا في الظهيرية \* امرأة مكفوفة لا تجد من يوجهها الى القبلة فان ضاق الوقت ولم تجد احدا فانها تتحري وتصلي كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر في باب صلوة المريض من الاصل مسألة تدل على ان التحري في باب القبلة كما يجوز في خارج المصر يجوز في المصر وصورتها قوم مرضى في بيت بالليل امهم احدا وصلى بعضهم الى القبلة وبعضهم الى غير القبلة وهم يظنون انهم اصابوا يعني تحروا فصلوتهم جائزة لانه يجوز ذلك من الاصحاء حالة الاشتباه فمن المرضى اولى ووجه الاستدلال به ان محمدا رح حكم بجواز صلوتهم من غير فصل بينما اذا كان البيت في مصر او خارج المصر وعن ابي يوسف رح ان الرجل اذا كان ضيفا وكان ليلا ولم يجد احدا سأل فاراد ان يصلي تطوعا جازله التحري وذكر شمس الاثمة الحلواني رح

اليها طعاما يطحن فيها باجرة او مارية كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو كتب الشهادة وطلبوا الاداء وليس في الصك جماعة سواء او هو اسرع قبولا لا يسعه ترك اداء الشهادة وان كان سواء جماعة يؤدون الشهادة وسعه ان يمتنع كذا في التاتارخانية \* رجل في يده حُرَّتْواضع رجل لا يعرف حرَّيته مع صاحب اليدان يهبه وهويهب الثمن له ايضا ففعل ذلك وقبضه الرجل ومات في يده فعليه رد الثمن ولا يعذر ديانة في منعه من المشتري كذا في الغرائب \* وفي اليتيمة سئل علي بن احمد عن واحد من الاعونة اذا دخل سكة ومعه خط فيه يعطي اهل السكة كذا كذا فخذ واحد او يحبسه في المسجد او في موضع آخر هل للمأخوذ ان يقول ايتوا فلان وفلان لجبرانه يحكم ان هذا الخط على الكل وهو لا يقدر على اداء هذا القدر بنفسه ام الواجب في حقه السكوت والصبر على ما يلحقه فقال الصبر اولى وسألت ابا الفضل الكرمانى ويوسف بن محمد وحدير الوبري وعمر الحافظ رجل له اولاد يتخذ لهم لباسا ويقول عند ذلك هي عواري في ايديهم حتى اذا قصد من احدهم صرفه الى الآخرا احتراز من ضمان يجب على الاب هل له ذلك ام الواجب عليه ان يهلكهم ذلك ام الواجب عليه دفع حاجتهم وهي تدفع بالا مارة فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وهي تدفع بالا مارة وكتب بذلك الى الحسن بن علي المرغيناني فقال له ان يدفع اللباس اليهم على وجه الاعارة كما اجابوا وسألت ابا الفضل الكرمانى هذا ويوسف بن محمد ان هذا الجواب في الزوجة فقال نعم كذا في التاتارخانية \* رجل له اولاد فافر بجميع ضياعه لولد فانه يأثم فلو ابطال فاض اقراره ان ابطال بتاويل معتبر في الشرع وهو فقيه يجوز ولا فلا هكذا ذكر وهذا اذا كان اولاده كلهم صلحاء اما اذا كان بعضهم فاسقا فافر بجميع ماله للصالح فلا يأثم كذا في جواهر الفتاوى \* لا بأس برش الماء في الطريق لتسكين الغبار والزيادة على الحاجة لا يحل كذا في الملتقط \* حبس بلبلا في قفس وعلقها لا يجوز كذا في القنية \* سئل بعضهم عن رجل وكل رجلا باحياء الموات له فاحياه الوكيل اهل للوكيل كما في التوكيل في الاحتطاب والاحتشاش ام يقع للموكل كما في سائر التصرفات من البيع والاجارة فقال ان اذن الامام الموكل بالا حياه يقع له كذا في الغرائب \* سئل علي ابن احمد همن وكل خيرة وكالة مطلقة قبلها وامر خيرة بكتابة الوثيقة وكتبها ثم ضاعت تلك الوثيقة من الوكيل او تمزقت او مزقها انسان هل يحل لذلك ان يكتب اخرى بعينها من غير زيادة ولا نقصان فقال .

كل صلوة وقعت فاسدة وهويظن انها وقعت جائزة فبات قبل العلم لم يعاتب والعبرة لما عنده لا لما عند الله قال رح وهونظير ماروي عن ابي يوسف رح فيمن اشترى امة وطئها مرارا ثم استحقت ان وطئها حلال له ولا يسقط احصائه وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح الوطئ حرام الا انه لا اثم عليه كذا في المحيط \* الباب الثالث في التحري في الثياب والمساليخ والاواني والموتى اذا كان مع الرجل ثوبان او ثياب والبعض نجس والبعض طاهر فان امكن التمييز بالعلامة يميز وان تعذر التمييز بالعلامة ان كانت الحالة حالة الاضطرار بان لا يجد ثوبا طاهرا يقيين واحتاج الى الصلوة وليس معه ما يغسل به احد الثوبين او احد الثياب يتحري وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للطاهر يتحري وان كانت الغلبة للنجس او كانا على السواء لا يتحري كذا في الذخيرة \* واذا وقع تحريه في الثوبين على احدهما انه هو الطاهر فصلى فيه الظهر ثم وقع اكبر رأيه على ان الآخر هو الطاهر فصلى فيه العصر لا يجوز لانا حين حكمنا بجواز الظهر فيه فان الطاهر ذلك الثوب ومن ضرورته الحكم بنجاسة الثوب الآخر فلا يعتبر اكبر رأيه بعد ما جرى الحكم بخلافه فان استيقن ان الذي صلى فيه الظهر هو النجس اعاد صلوة الظهر وكذلك لو لم يحضره تحري ولكن اخذ احد الثوبين فصلى فيه الظهر فهذا وما لو فعله بالتحري سواء لان فعل المسلم محمول على الصحة ما لم يتبين النساق فيه فيجعل كان الطاهر هذا الثوب ويحكم بجواز صلوته ان تبين خلافه لو كان له ثلثة اثواب فتحري وصلى الظهر في احدها وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في الثالث ثم صلى العشاء في الاول فصلوة الظهر والعصر جائزة و صلوة المغرب والعشاء فاسدة لانه لما صلى الظهر والعصر في الاول والثاني وقد حكم بطهارتهما فتعين الثالث للنجاسة فلم يجز المغرب فيه وحين صلى العشاء في الثوب الطاهر فقد صلى وعليه قضاء المغرب فلم تجز ايضا لمراعاة الترتيب وفي رواية اخرى العشاء جائز كذا في محيط السرخسي \* وفي النوادر اذا كان احد الثوبين نجسا فصلى في احدهما الظهر من غير تحري وصلى في الآخر العصر ثم وقع تحريه على ان الاول طاهر قال ابو حنيفة رح هذا لم يصل شيئا وقال ابو يوسف رح صلوة الظهر جائزة كذا في المحيط \* في النوادر رجلا في السفر ومعهما ثوبان احدهما طاهر والآخر نجس وصلى احدهما في الثوب بالتحري وصلى الآخر في الثوب الآخر بالتحري تجوز صلوة كل واحد منهما ولو ام احدهما واقتدى به الآخر فصلوة الامام جائزة دون صلوة المتدي كذا في الذخيرة \* رجلا نلأب فسال من احدهما فطرة دم

في شرحه مسألة الضيف فقال اذا كان الرجل ضيفاً في بيت انسان فقام القوم فاراد الضيف ان يتعبد بالليل وكره ان يوقفهم ذكران بعض مشائخنا قالوا لا يجوز له التحري وبعضهم قالوا ان كان يريد اقامة المكتوبة لا يجوز له التحري وان كان يريد تعبد الليل يجوز له التحري قال شمس الائمة الحلواني عن مشائخنا ان الصحيح لا يجوز له التحري في المصرف قالوا وما ذكر في باب صلوة المريض محمول على البيت الذي يكون في الرباط ولا يكون لله ساكنون كذا في المحيط \* رجل دخل في مسجد قوم فان كان فيه رجل من اهله يجب السؤال ولا يجوز له التحري وان تحرى لا يجزيه الا اذا اصاب وان لم يكن احد من اهله فصلى بالتحري ثم تبين انه صلى الى غير القبلة جاز وان لم يتحرل لا يجوز وان كان في مسجد نفسه قال بعض المشائخ هو كالبيت وقال بعضهم هو كمسجد غيره في فتاوى الحجة جلان خرجا الى المفازة فتحرى كل واحد ووقع تحريه على جهة غير صاحبه جازت صلواتهما فان بدا الاحد هما في وسط الصلوة ان يحول وجهه الى صاحبه ويقنديه ان استقبال التكبير جاز والافلا كذا في التاتارخانية \* وقد مر كثير من مسائل التحري في القبلة في كتاب الصلوة \* الباب الثاني في التحري في الزكوة وان اشتبه عليه حال المدفوع اليه بعد ما تحرى ووقع في اكبر رأيه انه فقير او اخبره المدفوع اليه او عدل آخر انه فقير او رآه في زي الفقراء او رآه جالساً في صف الفقراء او رآه يسأل الناس ووقع في قلبه انه فقير ففني هذه الوجوه كلها ان علم انه فقير او كان اكبر رأيه انه فقير او لم يعلم بشيء او كان اكبر رأيه انه غني او علم انه غني جاز في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح الجواب كذلك الا في فصل واحد هو ما اذا علم انه غني فان في هذه الصورة لا يجزيه من زكوة ماله عند ابي يوسف رح ثم على قول ابي حنيفة ومحمد رح اذا ظهر ان المدفوع اليه غني وجاز الصدقة عند ابي حنيفة ومحمد رح هل يحل للقباض اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يطيب وقال بعضهم يرد الى المدعي على وجه التملك ثم المعطي هل يثاب على ذلك قال بعضهم يثاب ثواب المجاملة مع الناس والبر بهم ولا يثاب ثواب الصدقة واستشهدوا في كتاب الحجة لابي يوسف رح في المسئلة المختلف فيها قال وهو بمنزلة رجل توضع بماء وصلى ثم تبين انه كان غير طاهر وذكر ان هذا يجزيه مالم يعلم فاذا علم اعاد قال شمس الائمة الحلواني رح وتحت هذا اللفظ فائدة عظيمة فانه جعل تلك الصلوة مجزية مالم يعلم فاسدة في الحقيقة قال رح وكذلك

كل حال وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للحرام او كانا سواء لم يجز تناول بالتحري وان كانت الغلبة للحلال يجوز تناول بالتحري كذا في المحيط \* ومن العلامة ان الميتة اذا اقيت في الماء يطفو الماء ما بقي من الدم فيها والذكية يرسب وقد يعرف الناس ذلك بكثرة النسيس وبسرعة الفساد اليها ولكن هذا كله ينعدم اذا كان الحرام ذبيحة المجوس او ذبيحة مسلم ترك التسمية عمد اكدافى المبسوط \* وان كان السمن او الزيت غالباً لا يحل اكله وبحل الانتفاع به فيما سوى الاكل لان الغلبة لما كانت للحلال صار المغلوب فيها هالكا حكماً فاعتبرنا كون الحرام المغلوب كالهالك في حق الانتفاع في غير الاكل اذ النجاسة غير مانعة من الانتفاع فيما سوى الاكل فانه يجوز الانتفاع بالارواث بالقائها في الاراضي بالتراب النجس واعتبرنا قيام الحرام حقيقة في حق حرمة الاكل احتياطاً كذا في محيط السرخسي \* الباب الرابع في المنفقات رجل له اربع جوارى اعتق واحدة منهن ثم نسبها لم يسعه ان يتحرى للوطى وكما لا يتحرى للوطى ههنا لا يتحرى للبيع ولا يخلى الحاكم بينه وبينهن حتى تبين المعتقة فان باع ثلثاً من الجوارى يحكم الحاكم بجواز بيعهن وجعل الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه مباح شيء بشرى او هبة او ميراث لم يسع له ان يطمها لان القاضي قضى في ذلك بغير علم ولا معتبر بالقضاء بغير العلم الا ان تزوجها فان تزوجها فلا بأس بوطئها لانها ان كانت حرة فالنكاح بينه وبينها صحيح وان كانت امته فهي حلال له بالملك هكذا في المبسوط \* قوم لكل واحد جارية اعتق احدهم جاريته ثم لم يعرفوا المعتقة فلكل واحد ان يطم جاريته حتى يعلم انها معتقة كذا في محيط السرخسي \* فان كان اكبر رأي احدهم انه هو الذي اعتق فاحب الي ان لا يقربها وان قرب لم يكن ذلك عليه حراماً حتى يستيقن ولو اشتراها جميعاً رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراها الا واحدة حل له وطئهن ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيء منهن ولا بيعه حتى يعلم المعتقة منهن وكذلك ان كان المشتري احداً اصحاب الجوارى كذا في المبسوط \* له عشرة خواهي من خل وجد في احد لها فارة ميتة واخرجها ثم نسي تلك الخاية فانه يرسل فيها الهرة فعلى ابنتها جلست

فهي النجسة والبواقي طاهرة كذا في الفنية \*



وجحد كل واحد منهما ان ذلك منه فصلي كل واحد منفردا جازت صلاته ولو اقتدى احدهما بالآخر لا تجوز صلاته ومن هذا الجنس مسألة اخرى ثلاثة نفر تلاعبوا فسأل من احدهم فطرة من دم او فسا احدهم او شرط ثم جحدوا جميعاً ثم ام احدهم في الظهر والثاني في العصر والثالث في المغرب فصلوة الظهر جائزة للكل ولا تجوز صلوة العصر ولا امام المغرب ولا تجوز صلوة المغرب لامام الظهر والعصر رواية واحدة وفي امام المغرب روايتان وقال ابو القاسم الصغار تجوز الصلوة كلها كذا في المحيط \* اذا كان الرجل في السفر ومعه او ان بعضها نجسة وبعضها طاهرة ان كانت الغلبة للطاهرة يجوز التحري حالة الاختيار وحالة الاضطراب للشرب والوضوء جميعاً وان كانت الغلبة للنجس او كانا سواء ان كانت الحالة حالة الاختيار لا يتحري لا للشرب ولا للوضوء وان كانت الحالة حالة الاضطراب يتحري للشرب بالاجماع ولا يتحري للوضوء عندنا ولكنه تيمم كذا في الذخيرة \* وفي الكتاب يقول اذا كانت الغلبة للماء بالنجس يريق الكل ثم تيمم وهذا احتياط وليس بواجب ولكنه ان اراق فهو حوط ليكون تيممه في حال عدم الماء يتيقن وان لم يرق اجزاه ايضا والطحاوي رح يقول في كتابه يخلط المائين ثم يتيهم وهو حوط لان بالاراقة ينقطع عنه منفعته وبالخلط لان بعد الخلط يسقي دوا به ويشرب عند تحقق العجز فهو اولى وبعض المتأخرين من ائمة بلخ كان يقول يتوضأ بالانائين جميعاً احتياطاً لانه يتيقن بزوال الحدث ولساناً خذ بهذا لانه اذا فعل ذلك كان متوضئاً بما يتيقن نجاسته ويتنجس اعضاؤه خصوصاً رأسه فانه بعد المسح بالماء النجس وان مسحه بالماء الطاهر لا يطهر فلا معنى للامربه كذا في المبسوط \* وان توضأ بالمائين وصلّى فانه تجزيه صلاته اذا مسح في الموضعين من الرأس كذا في محيط السرخسي \* اذا اخلط اناؤه باواني اصحابه في السفر وهم غيب قال بعضهم يتحري وياخذ آنية ويتوضأ به بمنزلة طعام مشتركة بين جماعة غاب اصحابه واحتاج الحاضر الى نصيبه فيرفع قدر نصيبه وكذا رغيفه اذا اخلط بارغفة صاحبه قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري في الاواني والارغفة ولكن يترص حتى يجيء اصحابه وهذا كله في حالة الاختيار وامافي حالة الاضطراب فجاز التحري في الاحوال كلها كذا في الذخيرة \* اذا كان للرجل مسالخير بعضها ميمنة فان امكن التمييز بالعلامة يميز في الوجوه كلها ويباح تناول وان تعذر التمييز بالعلامة فان كانت الحالة حالة الاضطراب يعني به انه لا يجد ذكوة يتيقن واضطرابه الى الاكل يتناول بالتحري على كل حال



آخر كتاب الزكوة \* ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قبل الثاني احق بها والا صح ان الاول احق بها لانه ملكها بالا حياء فلا يخرج من ملكه بالترك وان حجر الارض لا يملكها لانه ليس بالا حياء في الصحيح لان الاحياء جعلها صالحة للزراعة والتعجير بوضع علامة من حجر او بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك وتنقية غشها وجعلها حولها او باحراق ما فيها من الشوك وغيرها وكل ذلك لا ينبتد الملك لكنه هو اولى بها فلا يؤخذ منه الى ثلث سنين فلا ينبغي لاحد ان يحبس ذلك الموضع حتى يدضي ثلث سنين وهذا من طريق الديانة واما في الحكم فاذا احياء غيرها قبل مضيتها ملكها كذا في النيين \* ومن تعجر على ارض موات شبه المذارة فقد احياءها لانه يكون بمنزلة البناء ولو حوطها ارسنها بحيث تعصم الماء فانه يكون احياء كذا في محيط السرخسي \* وتفسير الاحياء ان يبنى عليها او يغرس فيها او يكر بها او يستقيها كذا في الخلاصة \* وارضى ما وراء النهر وخورزم ليست بموات لدخولها في التسمية وتصرف الى اقصى مالک او بايع في الاسلام او ورثته وان لم يعلم فحينئذ تصرف الى الحاكم كذا في الوجيز للكردي \* والاراضى المملوكة اذا انقرض اهلها فهي كاللنفذة وقيل كالموات كذا في الذخيرة \* ولو بنى فيها بناء او زرع زرعها او جعل للارض مسنة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره قال ابو يوسف رحم ان عمر اكثر من نصف يكون احياء لها ولما بقي وان عمر نصفها له ما عردون ما بقي فقد اعتبر الشرة هكذا في محيط السرخسي \* وقال محمد رحم اذا كان الموات في وسط ما يحبس يكون احياء الكل وان كان الموات في ناحية لا يكون احياء لما بقي كذا في اثنان رخانية \* وذكر ابن سماعة عن ابي حنيفة رحم ان حفر فيها بئر واساق اليها ماء فقد احياء زرع اولم يزرع ولو حفر فيها انها لم يكن احياء الا ان يجري فيها ماء فحينئذ يكون احياء وان احرق فيها حشيشا ليس باحياء كذا في محيط السرخسي \* ولو كان اجمة او غيضة فتقطع قصبها واشجارها فسواها فهو احياء كذا في الغيائية \* وكل رجلا باحياء الموات له فاحياه فهو للموكل ان اذن الامام له في الاحياء كذا في القنية \* ولا يجوز احياء ما قرب من العامر صندا كذا في الكنز \* وما ترك الفرات او الدجلة فعديل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه لم يجز احياؤه لحاجة العامة الى كونه نهرا وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو الموات كذا في السراج الوهاج \* ارض غرقت وصارت بحرا ثم نصب الماء عنه او خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قليل هي للمالك القديم وقيل لمن احياءها كذا في القنية \* امام امر رجلا ان يعمر ارضا

## كتاب احياء الموات

وفيه بابان \* الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات وفي بيان ما يثبت الملك في الموات وما يثبت به الحق فيه دون الملك وبيان حكمه اما تفسيرها فالارض الموات هي ارض خارج البلد لم يكن ملكا لاحد ولا حق له خاصا فلا يكون داخل البلد مواتا اصلا وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطبا لاهلها ومرعى لدم لا يكون مواتا حتى لا يملك الامام اقتضاءها وكذلك ارض الملح والقار ونحوهما مما لا يستغني عنها المسلمون لا تكون ارض موات حتى لا يجوز للامام ان يقطعها لاحد وهل يشترط ان يكون بعيدا من العمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان بحرا قريبا من البادية جزر ماءة او اجمة عظيمة لم يكن ملكا لاحد جزر ماءة يكون ارض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية ابي يوسف رح وهو قول الطحاوي لا يكون والصحيح جواب ظاهر الرواية بان الموات اسم لما لا ينتفع به فاذا لم يكن ملكا لاحد ولا حقا خاصا له لم يكن منتعابه فكان مواتا بعيدة عن البلدة او قريبة منها كذا في البدائع \* قال القدوري فما كان عاديا اي قدم خرابه لا مال له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مال له بعينه وهو بعيد عن القرية بحيث اذا وقف انسان من انصى العامر فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات وقال القاضي فخر الدين واصح ما قيل فيه ان يقوم الرجل على طرف عمران القرية فينادي باعلى صوته الى اي موضع ينتهي اليه صوته يكون من فناء العمران لان اهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع لرعي المواشي او غيره وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لهما مال والبعد من القرية على ما نال شرطه ابو يوسف رح وعند محدريه يعتبر انقطاع ارتفاع اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية وشس الائمة اعتمد على ما اختاره ابو يوسف رح كذا في الكافي \* ويملك الامام انقطاع الموات فلو قطع الامام انسانا فتركه ولم يعمره لا يتعرض له الى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين فقد عاد مواتا وله ان يقطعه غيره والملك في الموات يثبت بالا حياء باذن الامام عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يثبت بنفس الاحياء ويملك الذمي بالا حياء كما يملك المسلم كذا في البدائع \* ومن احيى ارضا ميمنة بغير اذن الامام لا يملكها في قول ابي حنيفة رح وقال صاحبها يملكها وذكر الناطقي القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في

قال ابو يوسف رح ان كان من حيز ارض العشر فهي عشرية وان احيها من حيز ارض  
الخارج فهي خراجية وقال محمد رح ان احيها بماء العشر فهي عشرية وان احيها بماء الخارج  
فهي خراجية وان احيها ذمي فهي خراجية كيف ما كان بالاجماع وهي من مسائل كتاب  
العشر والخراج كذا في البدائع \* وروي عن محمد رح في النوادر حریم الناضح ستون ذراعا الا  
ان يكون الحبل سبعون ذراعا فحينئذ يكون له الحریم بقدر الحبل حتى ينهيا له الانتفاع بالبئر كذا في  
محيط السرخسي \* واذا احتقر الرجل بئرا في منازة باذن الامام فجاء رجل آخر واحتقر في حریمها بئرا  
كان للاول ان يسد ما احتقره الثاني وكذلك لو بنى او زرع ارا حدث فيه شيئا للاول ان يمنعه  
من ذلك لملكه ذلك الموضع وما عطب في بئر الاول فلا ضمان عليه فيه لانه غير متعد في حفرة  
وما عطب في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لانه متعد في تسببه ولو ان الثاني حفر  
بئرا بامر الامام في غير حریم الاول وهي قريبة منه فذهب ماء بئر الاول وعرف ان ذهاب  
ذلك من حفر الثاني فلا شيء له عليه كذا في المبسوط \* من اخرج قناة في ارض موات استحق  
الحریم بالاجماع ثم باي قدر يستحق قال محمد رح في الكتاب القناة بمنزلة البئر فلها من الحریم  
ما للبئر ذكره هذا القدر ولم يزد عليه الا ان مشائخنا زادوا على هذا فقالوا القناة في الموضع الذي  
يظهر الماء على وجه الارض بمنزلة العين الفوارة فيكون لها من الحریم حينئذ مثل ما للعين  
خمس مائة ذراع بالاجماع اما في الموضع الذي لا يتبع الماء على الارض القناة بمنزلة النهر الا انه  
يجري تحت الارض كذا في المحيط \* ثم استحقاق الحریم من كل جانب في الموات من الاراضي  
فيما لاحق لاحد فيه فاما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انسان بئرا وجاء احد وحفر بئرا على منتهى  
احد حريمه فانه لا يستحق الحریم من الجانب الذي هو حریم صاحب البئر الاول وانما يستحق من  
الجانب الآخر مما لاحق لاحد فيه كذا في النهاية \* قناة بين رجلين احدهما ارضامينة ليس له  
ان يسقيها من القناة او يجعل شربها منها لانه يريد ان يستفضل على شريكه لانه لم يكن لهذه  
الارض شرب من هذه القناة وليس لاحد ان يستفضل على شريكه الا باذنه كذا في محيط  
السرخسي \* من غرس شجرة باذن الامام عند الكل او بغير اذن الامام عندهما هل يستحق لها  
حریم حتى لو جاء آخر واراد ان يغرس بجانب شجرته شجرا هل له ان يمنعه عن ذلك لم يذكر  
محمد رح هذا الفصل في الكتاب ومشائخنا قالوا يستحق مقدار خمسة اذرع به وردت سنة

ميتة على ان ينتفع بها ولا يكون الملك له فاحياها لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند ابي حنيفة رح لان عنده لا يملك الارض الا باذن الامام فاذا لم يأذن له الامام بالتملك لا يملكه كذا في المضمرات \* رجل احيى ارضا ميتة ثم جاء انسان واحيى اراضي حولها حتى احاط بالاحياء بجوانبها الاربعة كان له ان يتطرق الى ارضه من الارض التي احياها آخر فان جاء اربعة واحيى كل واحد منهم جانباً حتى احاط احياءهم بها كان له ان يتطرق الى ارضه من اي ارض شاء اذا احيوا جوانبها معا كذا في الظهيرية \* ولو حفر بئراً في الموات بينه وبين الماء بقي ذراع ثم حفرة آخر فالاول احق به الا ان يعلم انه تركه وقد ربح شهر ولو حفرة مقدار ذراع فهو تحجير وليس باحياء كذا في الغيابة \* واذا كان نهر مثل دجلة عليه محتطب ومرعاة فهو لمن احياه الا ان يكون فناء قرية فسد فناءهم فيمنع وللوالي ان يقطع من طريق الجادة ان لم يضر بالمسلمين قال وليس ذلك الا لل خليفة ومن ولاه كذا في المحيط \* واذا حفر بئراً في اسفل جبل ملكه الى اعلاه كذا في الغيابة \* واما بيان حكم ارض الموات فله حكمان احدهما حكم الحریم والثاني حكم الوظيفة اما الاول فالكلام فيه في موضعين احدهما في اصل الحریم والثاني في قدره اما اصله فلا خلاف في ان من حفر بئراً في ارض الموات يكون لها حریم حتى لو اراد ان يحفر في حریمها له ان يمنعه وكذا العين لها حریم بالا جماع واما تقديره فحریم العين خمس مائة ذراع بالا جماع كذا في البدائع \* ثم قيل هو خمسة مائة ذراع من الجوانب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعاً والا صح انه خمسة مائة ذراع من كل جانب والذراع هو المكسر اهو ست قبضات كذا في التبيين \* وحریم بئر العطن اربعون ذراعاً كذا في البدائع \* قيل الاربعون من الجوانب الاربعة من كل جانب عشرة والصحيح ان المراد اربعون ذراعاً من كل جانب كذا في التبيين \* واما حریم بئر الناضح ستون ذراعاً في قولها وقال ابو حنيفة رح لا اعرف الا اربعون ذراعاً وبه يفتى ذكر الصدر الشهيد في قضاء الجامع الصغير ان من احيى نهر في ارض موات قال بعضهم ان عند ابي حنيفة رح لا يستحق له حریداً وعندهما يستحق والصحيح انه يستحق له حریداً بالا جماع وذكر في النوازل وحریم النهر من كل جانب نصفه عند ابي يوسف رح وقال محمد رح من كل جانب مقدار عرض النهر والفتوى على قول ابي يوسف رح كذا في الفتاوى الكبرى \* واما الحكم الثاني حكم الوظيفة فان احياءها مسلم قال

فاذا امتنعوا لا يجبرون اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالفرات والدجلة والجميعون والسيحون ونيل وهونهر في الروم اذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كربه وبخروجهم لاجله فان اراد واحد من المسلمين ان يكري منها نهراً لارضه كان له ذلك اذا لم يضر بالعمامة فان اضر بالعمامة بان ينكسر شط النهر او يخاف منه الغرق يمنع من ذلك واما الذي يكون كربه واصلاحه على اهل النهر فان امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك وهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليه قرى واحتاج الى الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر فاذا امتنعوا اجبرهم لان فساد ذلك يرجع الى العمامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكري يرجع الى العمامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهراً لارضه اضر ذلك باهل النهر اولم يضر ولا يستحق بهذا الماء الشفة واما النهر الذي يكون كربه على اهل النهر فاذا امتنعوا لا يجبرون النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فمادونها او عليه قرية واحدة يقسم ماؤه فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفة وقال بعضهم ان كان لمادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وقال بعضهم ان كان لمادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمادون الالف فهو خاص واصح ما قيل انه يفوض الى رأي المجتهد حتى يختار اي الا قويل شاء ثم في النهر الخاص لو اراد بعض الشركاء الكري وامتنع الباقون قال ابو بكر بن سعيد البلخي رح لا يجبرهم الامام ولو حذرة الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر الاسكاف يجبرون على ذلك وذكر الخصاص في النفقات ان القاضي يأمر الذين طلبوا الكري بالكري فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكري وهكذا روى عن ابي يوسف رح وان اراد كلهم ترك الكري في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام وقال بعض المتأخرين اجبرهم الامام فاذا اجتمعوا على كري النهر قال ابو حنيفة رح البداية بالكري من اعلاه فاذا جاوزه ارض رجل رفع عنه مؤنة الكري وكان على من بقي وقال ابو يوسف ومحمد رح يكون الكري عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضي فليس على اهل الشفة من الكري شيء لانهم لا يحصون ويقول

كذا في المحيط \* واذا حفر رجلان بنفقتهما بئرا في ارض الموات على ان تكون البئر لاحد هما والحريم  
للاخر لم يجز لانهما اصطلاحا على خلاف موجب الشرع فان الشرع جعل الحريم تبعاً للبئر ليتمكن  
لصاحبه الانتفاع بالبئر فكان الحريم لما لك البئر فان كانت البئر لواحد كان الحريم له وان كانت البئر  
بينهما كان الحريم بينهما ولو شرط ان يكون الحريم والبئر بينهما على ان ينفق احدهما اكثر لم يجز  
ويرجع صاحب الاكثر بنصف الفضل لانهما اشتركا في احراز المباح ليكون المباح بينهما والشركة  
في احراز المباح تقتضي ان تكون النفقة على قدر الملك فاذا شرط زيادة النفقة على احدهما لم يصح  
الشرط ويرجع بالزيادة على صاحبه لانه انفق عنه بامره كذا في محيط السرخسي \* اذا شرطوا ان يحفروا  
نهر او يحبوا ارضا والنهر لواحد والارض لآخر لم يجز حتى يكونا بينهما واذا كان بينهما فليس  
لاحد هما ان يسقي ارضه خاصة وان شرطوا على بعضهم من النفقة اكثر لم يجز ويرجع  
كذا في التاتارخانية \* نهران لقريتين في مكان واحد وقع الاختلاف في حريمهما فما كان  
مشغولا بتراب احد النهرين فهو في ايدي اهل ذلك النهر القول في ذلك لهم ولا يصدق  
الآخرون على دعواهم فيه الابينة وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب  
احدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين القريتين نصنان الا ان تقوم لاحدى القريتين بينة ان  
ذلك لهم خاصة وقد مر نحوه في آخر كتاب المزارعة كذا في الكبرى \* من كان له نهر في ارض  
غيره فليس له حريمه عند ابي حنيفة رح الا ان يقيم بينة على ذلك ونال ابو يوسف ومحمد رح له  
مسناة يمشي عليها ويلقي عليها طينه كذا في شرح القدوري \* من بنى قصرا في مغارة لا يستحق  
لذلك حريما وان كان يحتاج اليه لائق الكفاية لانه يمكن الانتفاع بالقصر بدون الحريم ولا يقاس  
على البئر لان حاجته اليه دون حاجة صاحب البئر الى الحريم كذا في الكافي والتبيين \* بئر لرجل  
في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في دارة اذا حفر البئر كذا في فتاوى ناصرخان \*  
اراد ان يحفر بئرا في مسجد من المساجد او في محلة فان لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه  
نزع من كل وجه فله ذلك كذا نال ههنا وقد ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلوة انه لا تحفر في المسجد  
بئرا ومن حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على المذكور هناك كذا في الفتاوى الكبرى \*  
الباب الثاني في كرى الانهار وصلاحها الانهار ثلاثة منها ما يكون كربه على السلطان ومنها ما يكون  
كربه على اصحاب النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كربه على اصحاب النهر

بداء البحر كالانتناع بالشمس والقدر و الهواء فلا يمنع من الانتناع به على أي وجه شاء  
والتاني ماء الودية العظام كجبحون وسيحون ودجلة وفرات والبل للناس فيها حق الشفة  
على الاطلاق وحق سقي الارض بان احيا واحدا رضاميته وكري منها نهر يستقيها ان كان  
لا يضر بالعامه ولا يكون النهر في ملك احد ولهم نصب الارحية والدوالي ان كان لا يضر بالعامه  
وان كان يضر بالعامه فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب  
اذا انكسرت ضفته فتغرق النرى والاراضي وكذا شق الساقية والدالية والالت ماء يجري على  
نهر خاص لقريه تلغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقي الدواب والرابع ما احرز في حجب وحقه  
فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا بدون اذن صاحبه وله بيعه لانه ملكه بالاحرار فصا ركا اصيد والحشيش  
الا انه لا قطع في سرقته لثيام شبهة الشركة فيه حتى لو سرقه انسان في موضع بغير وجوده وهو يساوي  
نصا بالم يتطعم يده كذا في خزائنه المتنتين \* الماء الذي في بئر رجل او حوض رجل فغيره نوع شركة  
من حيث الشفة وسقي دوابه حتى اذا اخذ انسان من حوض غيره او بئر ماء للشرب فليس  
لصاحب الحوض والبئر ان يسترده فان كان الشفة يأتي على الماء كله ذكر شيخ الاسلام خراهرزاده  
ان على قول ابي حنيفة رح ليس له منع ذلك وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان في هذا  
الفصل اختلاف المشايخ واكثرهم على ان لصاحب الماء ولاية الميع كذا في الذخيرة \* وفي  
العيون نهر في مدينة اجراها الامام للشفة أراد بعض الناس ان يتخذوا عليه بساتين ان لم يضر  
باهل الشفة وسعهم ذلك، وان اضر لا يسعهم ذلك كذا في التاتارخانية \* نهر لقوم ولرجل ارض  
بجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه  
من هذا النهر وليس له ان يسقي منه ارضا او شجرا او زراعا ولا ان ينصب دولا باعلى هذا النهر  
لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقي زرعه او شجرة اختلف المشايخ فيه  
والاصح انه ليس له ذلك ولاهل النهران يمنعه كذا في فتاوى قاضيخان والوجيز \* وقال بعضهم  
لا يمنع من ذاك وهو الاصح كذا في الهداية والكافي والتبيين والظهرية \* وان اراد قوم ليس  
لهم شرب من هذا النهران يستوادوا بهم منه قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب ولا يقني  
ليس لاهل النهران يمنعه وان كان الماء ينقطع بسقيهم بان كان الابل كثيرا كان لهم حق المنع  
وقال بعضهم ان كان تنكس رصفة النهر ويخرب بالسقي كان لهم حق المنع والا فلا وكذا العين

ابي حنيفة رح اخذوا في الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* وبينا انه ان الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة مؤنة الكري من اول النهر على كل واحد منهم عشرة الى ان يجاوز ارض احدهم فحينئذ تكون مؤنة الكري على الباقيين اتساعا الى ان يجاوز ارضا اخرى ثم يكون على الباقيين اثمانا على هذا التفصيل الى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم اعشارا من اول النهر الى آخره كذا في الكافي \* وان كانت فوهة النهر لا رصه في وسط ارضه فكري النهر من فوهة النهر الى ارضه هل يسقط عنه الكري في قول ابي حنيفة رح قال بعضهم لا يستط ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح ومتى جاوز الكري ارضه هل له ان يفتح قال بعضهم له ان يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل الشركاء ولهذا قال المتأخرون يبدأ بالكري من اسفل النهر كذا في الظهيرية \* واما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا وقعت الحاجة الى اصلاحه من اوله الى آخره فاصلاح اوله عليهم بالا جماع فاذا بلغوا دار رجل منهم هل يرفع عنه مؤنة الاصلاح لا رواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه حاكيا من الفقيه ابي جعفر رأيت في بعض كتب المشائخ انه يرفع عنه بالاتفاق واما اذا كان النهر عظيما عليه قرى ليشربون منها وهي التي تدعى بالغارسية (كام) فانفقوا على كري هذا النهر فبلغوا فوهة نهر قرية هل يرفع عنهم مؤنة الكري فلا رواية في هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام ذكر هذه المسئلة في النوادر انه يرفع عنهم مؤنة الكري بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي ان لا يرفع عنهم مؤنة الكري . الم بجاوز الكري اراضي قريبهم كذا في المحيط \*

### كتاب الشرب

وفيه خمسة ابواب \* الباب الاول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه اما تفسيره شرعا فالنصيب من الماء الاراضي لا غيرها واما ركنه فالماء لان الشرب يقوم به واما شرط حله ان يكون ذا حظ من الشرب واما حكمه فالارواء لان حكم الشيء ما يفعل لاجله وانما يشرب الارض لتروي كذا في محيط السرخسي \* المياه انواع الاول ماء البحر وهو عام لجميع الخلق الانتفاع به بالشفة وسقي الارض وسقي الانهار حتى ان من اراد ان يكري نهرا منها الى ارضه لم يمنع من ذلك والانتفاع



صاحب الارض بان يسقي ارضه وكرها لينبت فيها الحشيش لدوابه فهو احق بذلك وليس لاحد ان ينفع بشيء منه الا برضاه لانه كسبه والكسب المكتسب كذا في المبسوط \* ولو دخل انسان ارضه بغير اذنه فاحتش ليس له حق الاسترداد منه سواء كان سناه وقام عليه او لم يقم عابه في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه ايضا وعن مشائخنا المتأخرين انه اذا قام عليه صاحب الارض وسناه فتدملكه فيجوز بيعه وله الاسترداد ان احتشه احد بغير اذنه ولا يجوز بيع ما نبت في ارضه من الحشيش الا اذا قطعه فحزمه يجوز بيعه وله ان يسترد من اخذ منه وكذلك لا يجوز اجارة المراءى بان اراد الحيلة في جواره فانه يوافق على قطعته من ارضه معلومة ثم يسمح له كلاً في المضمرات \* ثم تفسير الكلاً ما ينجم على وجه الارض اي ينسبط وينتشر ولا يكون له ساق فهو كلاً وما كان له ساق فهو شجرة فعلى هذا قالوا الشوك الاحمر والشوك الابيض يقال له الغرقد من الشجر لا من الكلاً حتى لو نبت في ارض انسان واخذ غيره كان لصاحب الارض ان يسترد منه فاما الشوك الاخضر اللين الذي تأكله الابل عن محمد بن روح في النوادر فيه روايتان في رواية جعله من جدلة الكلاً وفي رواية جعله من الشجر وليس له فيه اختلاف الرواية بل اراد بما قال انه بمنزلة الكلاً ان ينسبط منه على وجه الارض ولا يكون له ساق واراد بما قال انه من جدلة الشجر اذا كان له ساق فحاصله ان ما يقوم على ساق اذا نبت في ارض انسان فهو ملكه ولا يكون مشتركاً بين الناس كذا في محيط السرخسي \* والشوك والشوك كالكلاً والثير والثيرنيخ والثيروزج كالشجر ومن اخذ من هذه الاشياء ضمن كذا في خزائنه المنتبين \* وفي المنتقى قال ابو يوسف رح اذا كان الحطب في المروج هي ملك لرجل فليس لاحد ان يحتطبها الا باذنه وان كان في غير ملكه فلا بأس بان يحتطب وان كان ينسب اليه قرية واهلها كذا في الذخيرة \* وفي الكبرى وان كان ينسب ذلك الى قرية والى اهلها فلا بأس بان يحتطب ما لم يعلم ان ذلك ملكها وكذلك الثيرنيخ والكبويب والشار في المروج والودية كذا في المضمرات \* المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساق من البئر لا يملك بنفسه ملاً الدلو حتى ينحيه من رأس البئر كذا في القنية المنية \* لو كان ارض رجل مماعة فاخذ انسان من ذلك الماء فلا ضمان عليه كما لو اخذ من حوضه وان صار الماء ملحاً فلا سبيل لاحد عليه وكذلك النهر اذا انبسط حتى صار في ارضه ذراع من طين او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذ من ذلك الطين ولو اخذ كان ضامناً

والحوض الذي دخل فيها الماء بغير احراز واحتيال فهو بمنزلة النهر الخاص واختلهوا في التوضي  
بماء السقاية جوز بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيراً يجوز ولا فلا وكذا اكل ماء أعد للشرب حتى  
فالوا في الحياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيه التوضي ويمنع منه وهو الصحيح ويجوز ان يحصل  
ماء السقاية الى بيته ليشرب اهله وليس لاحد ان يستقي ارضه او زرعه من نهر الغير او عينه او قناته  
اضطراً ذلك او لم يضطروا ان سقي ارضه او زرعه بغير ان صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ  
من الماء وان اخذ مرة بعد مرة يؤدبه السلطان بالنضرب والحبس ان رأى ذاك كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ولو اراد رجل اجنبي ان يأخذ من النهر الخاص او من حوض رجل او من بئر رجل  
ماء بالجرة للموضوء او لغسل الثياب هل له ذلك ذكر الطحاوي انه له ذلك وعاء اكثر المشائخ كذا  
في الذخيرة \* ولو كانت البئر والعين او الحوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع من يريد الشفة من  
الدخول في ملكه اذا كان يجد ماء آخر بقرب هذا الماء في غير ملك احد لانه يتضرر به وان كان لا يجد  
ذاك يقال لصاحب المهرامان تخرج الماء اليه او تترك لياخذ بنفسه بشرط ان لا تكسر غنقه لان له  
حق الشفة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقرها في ارض مملوكة له اما اذا  
احتقرها في ارض موات فليس له منعه من ذلك لان الموات كان مشتركاً والخير احياء حق مشترك  
وهو اعشرو الخراج فلا يقطع الشركة ولو منعه عن ذلك وهو يخاف هلمى نفسه ود ابتداء العطش له  
ان يقاتله بالسلاح وان كان الماء محرزاً في الاراني فليس على الذي يخاف الهلاك عن العطش ان يقاتل  
صاحب الماء بالسلاح على المنع ولكن يقاتله على ذاك بغير سلاح كذا في الكافي \* هذا اذا كان معه ماء  
كثير فان لم يكن كثيراً فهو على وجهين احدهما ان يكون الماء مقدار ما يرد رمقهما او كان يكتفي لاحدهما  
فان كان يرد رمقهما كان للضطر ان يأخذ منه البعض ويترك البعض وان كان لا يكفي الا لاحدهما فانه  
يترك الماء للمالك كذا في النهاية \* واما الكلاء فعلى اوجه احدها ان يكون في ارض مباحة فالناس فيدشركاء  
في الاحتشاش والرعي كالشركة في ماء البحار والثاني ان يكون في ارض مملوكة لدنبت بنفسه من غير انبات  
لا يمنعه صاحب الارض قبل الاحراز الا ان له ان يمنع الناس من الدخول في ارضه لاجل الكلاء قال  
مشائخنا اذا وقعت المنازعة بين صاحب الارض وبين من يريد الكلاء ان كان المرید للكلاء يجد الكلاء في  
ارض مباح ترتب من تلك الارض فصاحب الارض ان يمنعه من الدخول وان لم يجد يقال لصاحب  
الارض اما ان تعطيه الكلاء وان ذن له بالدخول فيأخذ حقه كذا في محيط السرخسي \* واما ما انبته

كذا في الذخيرة \* باع ماء له بمجاريه بغير ارض وفي تلك القرية على الماء خراج وتباع المياه بمجاريها  
فالباع جائز ولا خراج على المشتري ولو شرط الخراج على المشتري في عقد البيع ينبغي ان يفسد  
البيع وان لم يشترط فالخراج على البائع على حاله ولا يعتبر بالعرف في الخراج لان ذلك حكم من الامام  
فلا يمكن نقضه بالعرف اشترى شربا بغير ارض فقبضه وباعه مع ارضه فالبيع في الشرب لا يجوز  
الا ان يجوزه البائع الاول لانه لا يملكه بالشراء والنقض لان البيع لم يقع على شيء موجود الا يرى  
انه لو باع الارض والشرب فالبيع جائز وان كان الماء منقطع عرفت البيع فالبيع انما وقع على ما يحدث  
وقتا بعد وقت فلا يجوز البيع الثاني لانه على ملك الاول وقيل شرب الشرب بغير الارض حكمه  
حكم البيع العاسد فاذا اتصل القبض به وباعه يجب ان يجوز وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \*  
نهر مشترك بين رجلين باع احدهما ارضه التي بجانب هذا النهر و وراء النهر طريق ودكر في صك  
حد الارض التي باعها الطريق قال ابو نصر رح لا يدخل النهر في البيع وقال الفتية ابو الليث رح  
يدخل وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع الشرب بعبد او آجرة وقبض العبد واعتقه  
جازعتقه وضمن قيمة العبد وكذلك لو كانت امه فعلقت منه بهي ام ولد له وعليه قيمتها وعقرها  
وفي رواية البيوع لا عقرو وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو باع الارض بشرب ارض  
اخرى اختلف فيه المشائخ كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح انه لا يجوز كذا في التاتارخانية \*  
الشرب اذا بيع مع الارض كان له قسط من الثمن كذا في السراجية \* في فتاوى الفضلي فطعنا كرم  
لرجل باع احدهما من رجل والاخرى من رجل وكان مجراهما واحدا فمنع المشتري القطعة  
الا على مجرى ماء القطعة السفلى ذكر المسئلة ولم يتبع في جوابها وفي الحقيقة المسئلة على وجهين  
اما ان كان مالكا القطعتين مختلفا وكان مالهما واحدا ان كان المالك مختلفا ان لم يذكر الشرب  
في البيع لانصا ولا دلالة لا يدخل الشرب في البيع وان ذكره امانصا ولا دلالة كان لكل مشتر  
حق اجراء الماء الى ارضه ويقوم كل مشتر مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وان كان  
المالك واحدا فان لم يذكر الشرب في البيع لانصا ولا دلالة لا يدخل تحت البيع وان ذكره فان  
باع القطعة العليا ولا لم يكن لصاحب القطعة السفلى اجراء الماء الا اذا اشترط البائع وقت البيع الاول  
ان يكون له حق اجراء الماء الى القطعة السفلى وان باع القطعة السفلى او لا كان لكل واحد منهما  
حق اجراء الماء الى ارضه كذا في المحيط \* داران لرجل مسيل ماء سطح احدهما على سطح

كذافي المضمورات \* وبيان الشركة في النار ان من اوقد ناراً في صحراء لاحق لاحد فيه فاكل واحد ان يناره من حيث الاصطلاء بها وتجفيف النياب والعدل بضوءها فاما اذا اراد ان يأخذ من ذلك الجمر فليس له ذلك اذا منعه صاحب النار لان ذلك حطب او فحم قد احرزه الذي اوقد النار وانما الشركة التي اثبتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار والنار جوهر الحردون الحطب والفحم فان اخذ شيئاً يسيراً من ذاك الجمر ينظر فان كان ذلك ماله قيمة اذا جعله صاحبه فحماً كان له ان يسترد منه وان كان يسيراً لا قيمة له فليس له ان يسترد منه وله ان يأخذه من غير استئذان لان الناس لا يمنعون هذا التذرع عادة والمانع يكون متعناً وقد بينا ان المتعنت ممنوع من التمتع شرعاً كذافي المبسوط \* وذكر في موضع آخر ان كانت النار بحال لو خدعت تصير فحماً ليس له ان يقتبس منها لان لها قيمة لا محالة وان كانت بحال لو خدعت تصير رماداً فله ان يقتبس منها وقيل ان كانت النار من حطب مباح بان اوقد الشجر الثائم كما يكون في النيابي من غير ان يحرقه اذ لا كان له ان يقتبس منه وان كان بحال لو خدعت تصير فحماً واما اذا احرزه اولا حتى صار منكاً له فهو على الاتصال الذي قلنا كذا في المحيط \* الباب الثاني في بيع الشرب وهما يتصل بذلك اذا اجر ارضاً مع شرب ارض اخرى لا يجوز اذا قال بعتك هذه الارض بالف درهم وبعتك شربها هل يجوز بيع الشرب اختلاف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا لا يجوز لان الشرب صار مقصوداً في البيع وبعضهم قالوا يجوز لان الشرب صار تبعاً من حيث انه لم يذكر له ثمناً حتى لو ذكر الشرب ثمناً بان قال بعتك هذه الارض بالف وبعتك شربها ببنائة لا يجوز بل خلاف لانه صار اصلاً من جميع الوجوه كذا في الذخيرة \* وقد مر بعض مسائل الشرب في كتاب البيوع \* واذا اسأجر ارضاً ولم يذكر شربها دخل الشرب في الاجارة استحساناً واذا اشترى ارضاً ولم يذكر الشرب ولا مسيل الماء لم يدخل في البيع وان ذكر الشرب ولم يذكر المسيل دخل الشرب في البيع ولم يدخل المسيل واشترى ارضاً بكل حق هو ان كان له الشرب ومسيل الماء جديعاً وكذا لو اشترى ارضاً معها كذا في المحيط \* وان قال لرجل اسقني يوماً من نهر ك حتى يسقيك يوماً من نهر ك لم يجز وكذا لو جعله مقابلاً بثوب او عبد او اخذ الثوب او العبد رد ولا شيء عليه ببا انتع كذا في السراجية \* وان قال اسقني يوماً فخدمته عدي هذا شهراً او قال بركوب دابتي هذا شهراً او قال كذا وكذا فهذا كله باطل كذا

ولا ضرر على الشريك في صحة هذا البيع كذا في المبسوط \* سئل عن اشترى حصة الماء الذي كان يسوقه مالكه مع شركائه الى اسفل القرية لمن له ارض في اعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر قال ان باع بمجاريه جاز البيع والمشتري ان يستقي ارضه التي شربها من هذا النهر غير انه يخلي عن الماء في نوبته ويكون النهر مستلما عند حاجة الآخرين الى اخذ الماء كذا في الحاوي للفتاوى \* الباب الثالث فيما يحد به الانسان وما يمنع عنه وما لا يمنع وما يوجب الضدان وما لا يوجب الانهار ثلثة نهر عام غير مملوك لاحد كالفرات والجيحون ونهر عام مملوك للعامة كنهر مرو وبلخ ونهر خاص مملوك لجماعة مخصوص ام النهر العام الذي هو غير مملوك لاحد فكل احد ان يكرى منه نهر الى ارضه ان لم يضر بالنهر الاعظم وان اضر لم يكن له ذلك لان دفع الضرر عن العامة اولى من دفع الضرر عن الواحد وكذلك لو اراد الامير ان يجعل شربا لرجل من النهر الاعظم او يزيد كوة ان كان يضر بالعامة لا يجوز وان لم يضر بهم جاز لرجل ان يخذل في ارض له حتى ماء على النهر الاعظم في مسيلها في ارض لا يضر باحد وان اراد بعض جيرانه ان يمنعهم ليس لهم ذلك كذا في محيط السرخسي \* نهر مملوك دخل مائة تحت المقاسم الا ان الشركة فيه عامة وحدها ان يكون الشركاء فيه مائة فصاعدا فالحكم فيه ان اراد ان يكرى منه نهر الى ارض احياها فانه يمنع عنه اضر ذلك باهل النهر او ام يضر ونهر مملوك دخل مائة تحت المقاسم الا ان الشركة فيه خاصة وحدها ان يكون الشركاء فيه اقل من مائة فالحكم فيه ما ذكرنا ايضا ان من اراد ان يكرى منه نهر الى ارض احياها فانه يمنع عنه اضر ذلك باهل النهر او لم يضر واذا اراد اهل النهر ان يحبس الماء عن اهل الاسفل فان كان الماء كثيرا في النهر بحيث لو ارسل ولم يسكر يصل كل واحد منهم الى حقه في الشرب فان كان لا يكون لاهل الاعلى ولاية الحبس فان كان الماء في النهر قليلا بحيث لا يصل اهل الاعلى الى حقهم في الشرب الا بالسكر فالمسئلة على وجهين ان كان الماء بحال لو ارسل الى اهل الاسفل لا يمكن لاهل الاسفل الانتفاع اصلا بان كان النهر ينشفه كان لاهل الاعلى الحبس وان كان الماء بحال لو ارسل الى اهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون لاهل الاعلى السكر بل يبدأ باهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكر ليرتفع الماء الى اراضيهم قال خواهر زادة واستحسن مشائخنا في هذا الوجه ان الامام يقسم بينهم بالا يام اذا ابى اهل الاسفل السكر ثم يصنع اهل الاعلى في نوبتهم ما احبوا نفيا للضرر عنهم ثم في كل موضع جاز لاهل الاعلى السكر فانما يجوز لهم ذلك

الآخري فباع التي عليه المسيل بكل حق هولها ثم باع الدار الآخري من رجل آخر فاراد المشتري ان يمنع الثاني عن اسالة الماء على سطحه فله ذاك إلا ان يكون اشترط البائع عليه وقت ما باعه ان مسيل الماء التي لم ابع في الدار التي بيعت وفي النوازل داران متلاصقتان احدهما عامرة والآخري غير عامرة فباع الخراب وكان مصب ميزاب الدار العامرة وملقى تلجها في الدار الخراب فرضي المشتري ثم اراد المنع فله المنع وان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح الثلج فاستثناء مسيل الماء جائز وطرح الثلج لا يجوز قال ابو الليث رح ان كان له ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه الى هذا الجانب وعرف ان ذلك قديم فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذلك لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه والفقوى على قول ابي الليث رح كذا في خزائنه المفتين \* وفي النوازل رجل له مجرى ماء على سطح جاره فخرّب سطح الجار فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة السفل مع العلو ولا يجبر على العبارة ويقال للذي له حق الاجراء اصنع تاوفا في موضع المجرى على سطح الجار لتنفيذ الماء الى مصبه كذا في الخلاصة \* وفي البقالي رجل باع ارضا بشرها فللمشتري قدر ما يكفي لهذه الارض من الماء وليس له جملة ما للبائع كذا في الذخيرة \* رجل له ارض ونهر خاص في هذه الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل فيه الحريم الا بالذكر كالتريق فان اراده مشتري النهر ان يدر في هذه الارض على جوانب النهر لاصلاحه ليس له ذلك الا برضاء صاحبها ويمر في بطن النهر ولو كان له على شط نهر العامة ارض العامة ان يدر فيها للشفة واصلاح الوادي ليس لصاحب الارض منعهم اذ لم يكن طريق لهم الا في هذه الارض كذا في خزائنه المفتين \* بشر في ارض والبئر والارض بين رجائين باع احدهما نصيبه من البئر بطريقته في الارض ولم يبع نصيبه من الارض فان ذلك لا يجوز لانه باع نصيبه من قطعة معلومة من موضع كان مشتركاً بينهما وبين صاحبه فلا يجوز الا باذن صاحبه كما قالوا في دار بين رجائين باع احدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجز الا برضاء صاحبه فكذا ما ذكرنا المسئلة على هذا الوجه في الاصل ولم يقل لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعاً ولا يجوز البيع في الطريق خاصة منهم من قال يجوز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق اجماً عاقل شيخ الاسلام وهذا القول اصح كذا في المحيط \* ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز ولم يكن له طريق في الارض وان باع نصيبه من الارض مع البئر ونصيبه نصف الارض جاز كله لان المبيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه

بأهل الأنهار وهم يحتاجون إلى هذا الماء لم يكن له أن يسوق الماء إلى غير تلك الأرض كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو أن رجلاً له كوة على نهر لقوم فأراد أن يكرها فيسفلها عن موضعها ليكون أكثر أخذ الماء ذكر في الكتاب أن لذلك لأنه بهذا الكرى يتصرف في ملك نفسه وهو الكوة وعن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني هذا إذا علم أنها كانت متسئلة في الأرض وارتفعت بالانكسار فهو بالتسفل يعيدها إلى الحالة الأولى أما إذا علم أنها كانت في الأرض بهذه الصفة فأراد أن يسفلها فإنه يمنع من ذلك لأنه يريد بهذا أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء كذا في الظهيرية \* أن أراد أن يرفع الكوى وكانت متسئلة ليكون أقل للماء في أرضه ذلك وعلى ما قال شيخنا الإمام رح هذا إذا كان بالرفع يعيدها إلى ما كانت عليه في الأصل فاما إذا أراد أن يغيرها عما كانت عليه في الأصل يمنع منه قال الشيخ الإمام رح الأصح عندي أنه لا يمنع على كل حال كذا في المبسوط \* ولو أراد واحد منهم أن يوسع كوة نهر لم يكن له قال لأنه يدخل فيه الماء زائداً على حقه فلا يملك ذلك ولو كرى أسفل النهر جاز ولو زاد في عرضة لا يجوز كذا في البدائع \* وعن أبي يوسف رح أنه سئل عن نهر مروي ونهر عظيم إذا دخل مروي وكان ما بين أهلها كوى بالخصص لكل قوم كوة مجروفة فأحيا رحل أرضاً ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر فكري لها نهر من فوق مروي في موضع لا يملكه أحد فساق الماء إليهما من ذلك النهر العظيم قال أن كان هذا النهر الحادث يضرب أهل مروي ضرباً يبيد ما بينهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان من ذلك وكذا الكل واحد أن يمنع لأن ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر وإن كان ذلك لا يضرب أهل مروي فله أن يفعل ذلك ولا يمنع لأن الماء في الوادي العظيم على أصل الإباحة لا يصير حقاً للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما إذا كرى نهر من فوق مروي وأما إذا كان أحد يؤم فكل واحد يكون ممنوعاً من الحاق الضرر بالغير كذا في فتاوى فاضلخان \* وإذا كان نهر خاص لرجل يأخذ من نهر خاص بين قوم فأراد أن يقنطر عليه ويستوثق منه له ذلك وإذا كان مقنطراً ومستوثقاً منه فأراد أن ينتز ذلك لعله أو غير علة فإن كان لا يزيد ذلك في أخذ الماء فله ذلك لأنه يرفع بناء خالص ملكه وإن كان يريد في أخذ الماء منع منه لحق الشركاء كذا في الكافي \* وسأله من نهر بين رجلين له خمس كوى من هذا النهر ألا أعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فذهبهم أنه كوتان ومنهم من يكون له ثلث فقال صاحب الأسفل أصاحب الأعلى

بوضع لوح في النهر وما اشبهه لابل التراب كذا في المحيط \* فان تراصوا على ان اهل النهر يسكن  
النهر حتى يشرب ارضه جازو كذا لو اطلقوا على ان يسكن كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا  
لان الماء قد يثقل في النهر فيحتاج كل واحد منهم الى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* والماء  
الذي ينحدر عن الجبل في الوادي اختلفوا فيه قيل لاهل الاعلى السكر والمنع عن اهل الاسفل  
ولكن ليس لهم قصد الاضرار باهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة واختاره السرخسي رح  
وقيل انه لما دخل الوادي صار كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب ثمه الا ان يكون  
السييل انحدروا وتشرع على وجه الارض فيكون لمن سبقت يده اليه كذا في الوجيز للكردي \*  
واذا كان النهر بين قوم ولهم عليه ارضون ارادوا احد منهم ان يكرى من هذا النهر نهر الارض  
كان شربها من هذا النهر ارض اخرى لم يكن شربها من هذا النهر لم يكن له ذلك الا برضاء الشركاء  
اما اذا اراد ان يكرى لارض لم يكن شربها من هذا النهر لانه يريد ان يأخذ زيادة الماء ولانه يكسر  
ضفة مشتركة واما اذا اراد ان يكرى لارض كان شربها من هذا النهر فللعلة الثانية وكذلك لو اراد  
واحد منهم ان ينتصب عليه رحي ماء لم يكن له ذلك الا برضاء اصحابه فان كان الموضع الذي يضع عليه  
الرحى ملكه بان كان حافتا النهر او بطن النهر ملكه ولغيره حق اجراء الماء ينظر ان اضربا جراء الماء  
منع عنه وان لم يضرب لم يمنع عنه وكذلك اذا اراد ان ينصب عليه داية او سانية فهو على ما ذكرنا  
في الرحي كذا في المحيط \* ولو كان لكل واحد منهم مسناة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيد  
كوة وان كان لا يضربا هله ولو كان الكوي بالنهر لا عظم فزاد في ملكه كوة او كوتين لا يضر ذلك  
باهل النهر فله ذلك كذا في الكافي \* وسئل ابو يوسف رح عن نهر بين قوم يأخذ الماء من النهر  
الا عظم ولكل واحد من القوم من هذا النهر كوة مسماة فاراد احدهم ان يسد كوة ويفتح اخرى  
ليس له ذلك كذا في الظهيرية \* ولو ان رجلا له نهر خاص يأخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات  
والدجلة والسيحون والجمحون شربا لارض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك وعلى الوادي  
الكبير انهار وحفف الرجل ارضه ذاك واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى قال في الكتاب  
ان كان ذلك في ايام المدا وكان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج اهل الانهار التي على الوادي الى  
هذا الماء ولا يضربهم كان اصحاب هذا النهر ان يسوق الماء الى حيث شاء وان كان يضر ذلك  
باهل



واحرنت شيئا لغيره لم يضمنه لانه غير متعدي في هذا التسبب فان له ان يوقد النار في ملك نفسه مطلقا  
وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة فقال بعض مشائخنا هذا اذا كانت الرياح هادئة  
حين اوقد النار فما اذا اوقد النار في يوم ريح علي وجه يعلم ان الريح تذهب بالنار الى ملك غيره فانه  
يكون ضامنا بمنزلة ما لو اوقد النار في ملك غيره الا ترى ان من صب في ميزابه وهو يعلم ان تحت  
الميزاب انسان جالس فاخذ ذلك المائع ثيابه = ان الذي صبه ضامنا وان كان صبه في ملك  
نفسه كذا في المبسوط \* وفي النوازل نهر يجري في ارض قوم فانشق النهر وخرب بعض ارض قوم  
لاصحاب ارضين ان يأخذوا اصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض كذا في الخلاصة \*  
رجل القي شاة ميتة في نهر الطاحونة فسال به الماء الى الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكري  
لا يضمن وان كان يحتاج الى الكري فهو ضامن ان علم انها خربت من ذلك لم يجعل المائي  
متعديا اذا كان لا يحتاج الى الكري لان ذلك دليل قوته وينبغي ان يقال ان استقرت في الماء كما  
القاما ووقفت ثم ذهبت انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة \* وهكذا في الكبرى \*  
رجل سقى ارضه وارسل الماء في النهر حتى جاوز ارضه وتدفق من ارضه رجل اسفل منه في النهر  
تراها فمال الماء عن النهر حتى خربه فجاء وزفرق قطن رجل فالضمان على من احدث في النهر  
تراها وليس على من ارسل الماء شيء ان كان له في النهر حق كذا في الخلاصة \* رجل له مجرى ماء  
يقرب دار رجل فاجرى في النهر الماء فدخل الماء من حجر الى دار جارة قالوا ان اجري ماء بحسبه النهر  
وكان الثقب خفيا ولولا الثقب لا يدخل الماء في دار جارة لا يضمن وان اجري ماء لا يحتمل النهر متعدي  
الى دار جارة ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه الى دار جارة او ارضه  
كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* قلع شجرته على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده فاستأجر  
ملاك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الاجير حتى  
امتلا النهر وغرق كدس رجل لا ضمان على الاجير وما قالع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر  
حتى ضاق جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانبي النهر فقلع النهر ضمن سكر النهر وخرب قصر  
رجل يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى البنالي لو فتح الماء وتركه فازداد الماء او فتح النهر  
ليس فيه ماء ثم جاء الماء لا يضمن وعليه الاعتماد ولو سد انهار الشوكاء حتى امتلا النهر وانشق وغرق  
قطن رجل او ارسل الماء في النهر وعلى النهر انهار صفار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الفوهات

انكم لتأخذون اكثر من نصيبكم لان رفعة الماء وكثرته من اعلى النهر قد جعل في كواكم شيئا كثيرا ولا يأتينا الا هو قليل غائر فنحن نريد ان ننقصكم بقدر ذلك ونجعل لكم اياما معلومة ونسد فيها كوانا ولدا يا ما معلومة تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذاك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم لانها قسمت مرة فلا يكون لبعضهم ان يطالب بقسمة اخرى ثم الاصل ان ما وجد قديما فاندنا يترك على حاله ولا يغير الا بحجة وكذا ان قال اهل الاسفل نحن نريد ان نوسع رأس النهر ونزيد في كواه وقال اهل الاعلى ان فعلتم ذلك كثر الماء حتى يفيض في ارضنا وتنزل لم يكن لاهل الاسفل ان يحدثوا فيه شيئا وان باع رجل منهم كوة كل يوم بشيء معلوم او آجرة لم يجز كذا في المبسوط \*

رجل سقى ارضه فتعدى الماء الى ارض جارة ان اجرى الماء اجراء لا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض جارة يضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جارة بعد ذلك ان كان جارة قد تقدم اليه بالا حكام والسد فلم يسد يضمن استحسانا وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كانت ارضه في صعدة وارض جارة في هبطة ويعلم انه لو سقى ارضه يتعدى الى ارض جارة يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينه وبين التعدي ويمنع من السقي حتى يرفع المسناة وان لم تكن ارضه في صعدة لا يمنع قل رضى والمذكور في عامة الكتب ان سقى غير معتاد ضمن وان كان معتادا لا يضمن وان كان في ارضه ثقب وجحر فان علم بالثقب ولم يسد حتى فسد ارض جارة يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو سقى ارضه بغير حق او في غير نوبتها واكثر من حقه او اجرى الماء زيادة على ما يطيقه النهر وحول الماء الى نهر او موضع ليس له حق او سكر النهر وايس له ذلك فارتفع الماء وسال عن ضفة النهر او خرب ضفة النهر حتى سال الماء وافسد زرع انسان ضمن لانه متعد كذا في الغياثة \* رجل سقى ارضه وملاها فسال من ثمانية في ارض اخرى وغرقها ونزت فلا ضمان عليه قال الفقيه ابو جعفر هذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا او يسقى مثله في العادة فاما اذا سقى سقيا غير معتاد ضمن فاما اذا كان في ارضه جحر فارة يتعدى الى ارض جارة وضرفت ينظر ان كان لا يعلم بجحر الفارة لا يضمن لانه غير متعدي وان علم ضمن لانه متعد على هذا قالوا اذا فتح رأس نهر فسال من النهر شيء الى ارض جارة فغرفت ينظر ان كان فتح من الماء مقدار ما يفتح من الماء في مثل ذلك النهر في العرف والعادة لا يضمن وان فتح مقدار ما لا يفتح مثله في ذلك النهر ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو احرق كلاً او حصائد في ارضه فذهبت الباريهينا وشمالا

فصاحب الارض بالخيار ان شاء اذن بان يصلحه ويسوي نهر نفسه وان شاء سوى هونهره كذا في محيط  
السرخسي \* وعن محمد رح نهر بين رجلين اتخذا حد هما فيه سكرافهلك زرع شريكه بعضه  
عطشا وبعضه غرقا قال يضمن ما هلك غرقا ولا يضمن ما هلك عطشا واذا وضع السكر في نهر العامة  
ليسقي ارضه فسقي وترك السكر كذلك ثم وصل الماء ووقع في ارض رجل بسبب السكر فافسد  
زرعه فالمسئلة على وجهين اما ان اجري الماء او جرى الماء بنفسه فتقضى الوجه الاول الضمان  
على المجري وفي الوجه الثاني الضمان على الذي سكر سقي ارضه من نهر العامة وعلى نهر  
العامة انهار صغار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك اراضي قوم فهو  
ضامن كانه اجري فيها الماء كذا في المحيط \* النودار ساقية بين قوم لهم عليها ارضون اكل واحد  
منهم عشرة اجرة فكان في نصيب احد هم فضل عما يحتاج اليه ارضه واحتاج اصحابه الى تلك  
الفضلة فان شركاءه اولى بتلك الفضلة وليس له ان يسوق ذلك الماء الى ارض له اخرى ولا يشبه  
مالوكان له سدس الماء من نهر بين قوم او عشرة او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك في نهر له خاعة له ان يسوقه  
الى ما شاء من الارضين ولو استغنى عنه ليس لشركائه عليه سبيل نهر بين اربعة انفس محمد وزيد وعلي  
وجعفر اكل واحد منهم مفتاح الماء الى ارضه من هذا النهر ومفتاح محمد بجارة مفتاح زيد ومفتاح زيد بجارة  
مفتاح علي ومفتاح علي بجارة ومفتاح جعفر فان جف جعفر ارضه صار ماء علي وان جف جعفر وعلي جميعا  
فصار ماء هما وزيد وان جف جعفر وعلي وزيد فجميع مياهم لمحمد فان جف علي ارضه ولم يجف غيره  
فصار ماء لجعفر وحده فان جف زيد ارضه وحده صار ماء علي وجعفر بقدر جريان ارضهما كذا في محيط  
السرخسي \* غطي مجرى ماء قل ابو القاسم اذ لم يكن قديدا فلاراب المجري ان يأخذه بكشف ذلك  
ودفع الغطاء كذا في الحاوي \* نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين فيجتمع في السكة تراب كثير ان كان  
التراب على حريم النهر ليس لاهل السكة ان يكلفوا ارباب النهر نقل التراب ان كان التراب جاو حريم  
النهر فاهلهم ذلك نهر لقوم يجري في ارض رجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم النهر  
لم يكن لصاحب الارض ان يأخذ اصحاب النهر نقل التراب بئر الماء المطرفي سكة عند باب دار رجل امثلا  
ولصاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له ان يكبس البئر فالرض ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل  
ان كان بئرا قديما لم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب  
البئر حق القاء الطين في دارة اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضيخان \* خرب رجل ضفة نهر والماء في ذلك

فأفسد زرع غيره ضمن في الوجهين وفي الفتاوى الصغرى رجل أتلف شرب انسان بان سقى  
ارضه بشرب غيره قال الامام البزدوي ضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للامام  
السرخسي انه ينظر بكم يشتري لو كان يبعه جائز وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعائيه الفتوى  
كذا في الخلاصة \* سئل ابو بكر عن في دارة يجري الماء حوله الى ناحية من دارة فانهدم حائط  
جارية من ذلك قال هو ضامن قيل له لو ترك فجوة بين المجري وبين الحائط فنزمت من ذلك قال  
هو ضامن ترك فجوة او لم يترك لانه جاني في تحويل المجري لانه تصرف في حق الغير فدا  
تولد منه يكون مضمونا عليه ولو ترك المجري الارل على حاله وفتح نهرا آخر قال ان ترك  
بينه وبين حائط الجار مجري ندر ذراعين لا يضمن لان هذا شيء قد احدثه في ملكه قال الفقيه  
ابوالميثراح هذا الذي ذكرنا اذا خرج الماء من النهر من موضع لم يكن له حق الاخراج منه فاما اذا شق  
حافتا النهر في موضع له حق واجرى الماء منه الى موضع آخر فانه لا يضمن في الوجهين جميعا  
اذا بقيت بينهما فجوة كذا في المحيط \* ارض كانت على شط النهر العام او على الفرات وكان  
للعامة حق المرور في هذه الارض للسقي واصلاح النهر ليس لصاحب الارض ان يمنعهم اذا لم يكن  
طريق الآبي هذه الارض كذا في جواهر الاطلافي \* رجل له شرب من نهر الارض فاشترى ارضا اخرى  
ليس له شرب من هذا النهر الذي بجانب ارضه الاولى ليس له ان يجري الماء من الاولى اليها او  
يجعله اماكن الاولى وليس له ان يسقي نخيلا له او زراعا في ارض اخرى الا ان يدلأ الاولى ويسد عنها  
الماء ثم يفتحها الى الاخرى ثم يفعل مرة بعد اخرى كذا في فتاوى قاضيخان \* وكان النهر في  
دار انسان واحتاج الى حفرة فان امكنه الدخول في بطن النهر دخل وحفر وان لم يكن بنال  
لصاحب الدار اما تاذن في ذلك حتى يحفروا لا فاحفرة انت بماله كذا في الغيانية \* لرجل نهر في ارض  
رجل فاراد دخول ارضه لاصلاح النهر ومنعه رب الارض فليس له الا ان يدخل في بطن النهر وكذا في  
القناة قبل هذا قول ابي حنيفة رح لانه لا حريم للنهر عنده فيكون المسناة لصاحب الارض فكان له ان  
يمنعه من الدخول في ملكه وعند هذا للنهر حريم فتكون المسناة لصاحب النهر فكان له ان يدرعها  
لاصلاح نهره بخلاف ما لو اراد المسلمون ان يدروا في ارض رجل الاستقاء الماء من المشرعة  
ولم يكن له طريق غير هائلهم ذلك وذكر في النوازل لو كان النهر ضيقا لا يدكنه المشي فيه  
فصاحب

نهر في مدينة اجراء الامام للشفة اراد بعض الناس ان يأخذوا عليه بساتين ان لم يضر ذلك لاهل الشفة وسعهم ذلك وان اضر ذلك باهل الشفة لا يسعهم ذلك ولو اراد ان يغرس على هذا النهر والنهر في الطريق ان لم يضر بالطريق وسعه ذلك وللناس ان يمنعه عنه كذا في المحيط \* نهر ساقية لقوم في بستان رجل فلصاحب البستان ان يغرس على حافته واذا ضاق نهرهم بسببها فحينئذ يؤمر بقلعها الا ان يوسع النهر من الطرف الآخر بقدر ما كان على وجه لا يتفاوت في حق اصحاب النهر كذا في خزانة المفتين \* وعن شداد في النهر العام اذا اراد الرجل ان يغرس لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في المحيط \* نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل ماء هذا النهر في مروق الشجرة الى دار رجل فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يغرس الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة وان كانت عروق الشجرة دخلت دار جارة فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر الى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو خرب النهر فاحتاجوا الى الحفر في ارض رجل ليصلحوا نهرهم لم يجبر على بيعه بكل حال كذا في الغياثية \* واذا كان في ارض رجل نهر لقوم فله ان يسقي منه ارضه ان لم يضر باصحاب النهر ولهم ان يمنعه وان كان بطنه وحافته له فله ذلك وان اضر كذا في المحيط \* الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البينة واذا ادعى شربا في يدي رجل بغير ارض لم تسمع دعواه قيا سا وتسمع استحسانا كذا في محيط السرخسي \* واذا كان لرجل نهر في ارض رجل اراد صاحب الارض ان يمنع صاحب النهر من اجراء الماء فيه فان كان الماء جاريا الى ارض صاحب النهر وقت الخصومة او علم انه كان يجري الماء الى ارضه قبل ذلك فانه يقضي بالنهر لصاحب النهر الا ان يقيم صاحب الارض البينة ان النهر ملكه وان لم يكن الماء جاريا وقت الخصومة ولا علم جريانه الى ارضه قبل ذلك فانه يقضي لصاحب الارض الا ان يقيم صاحب النهر البينة ان النهر كان ملكه في المنتقى قال هشام سألت محمدا رح عن نهر عظيم الشرب لاهل فرى لا يحصون حبسه قوم في اعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي ايدينا وقال الذين في اسفل النهر بل هولنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك على حاله يجري كما يجري الى الاسفلين وشربهم منه جميعا كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منتظعا عن الاسفلين يوم يختصمون ولكن علم انه كان يجري

الوقت منقطع ثم وصل الماء فوقع من موضع التخريب في ارض رجل فاضاً بالارض واو افسد زرعاً في الارض قال ينظران جرى الماء بنفسه يضمن المخرب اذا كان النهر للعامة لانه مسبب متعدد وان اجري الماء رجل وفتح رأس النهر رجل آخر ضمن المجري والفاتح دون المخرب كذا في الذخيرة \* في فتاوى ابي الليث رح نهر عظيم لاهل قرية بنشعب منه نهران وعلى كل واحد من النهرين طاحونة فخربت احدي الطاحونتين فاراد صاحبهما ان يرسل الماء كله في النهر الآخر الذي عليه الطاحونة الاخرى حتى يعمر طاحونته وذلك يضرب الطاحونة الاخرى لم يكن له ذلك لانه يريد دفع الضرر عن نفسه بالاضرار بغيرة وفيه ايضاً حوض في بستان رجل مستنقع لماء اقوام والرجل مقر لهم بالمجرى وبان استنقا ع الماء حق قديم لهم وهذا الحوض يضرب بناء الرجل فاراد ان يمنعهم عن اجراء الماء حتى يصلحوا الحوض فان كان في الحوض عيب يضرب لاجله بناء الرجل فله ذلك كذا في المحيط \* لو انشق ضفة النهر ويسيل الماء عنه فيتضرر الناس به فاصحاب النهر يؤمرون باصلاحه كذا في خزائن المفتين \* وفي فتاوى ابي الليث رح نهر في سكة غير نافذة اراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في دارة ويجري الى بستان فللاجيران ان يمنعه وله ايضاً ان يمنع الجيران من مثل ذلك ومن اجري قبل ذلك واقراه أحدثه فلهم منعه وان كان له ذلك قديماً لم يمنع بمنزلة الظلة فوق السكة وفيه ايضاً رجل له مسناة متفرقة في قرية اراد ان يجمع كله ويجعله في (شبانروز) واحد فله ذلك لانه يتصرف في حقه ولا ضرر في ذلك على الشركاء وكذلك لو كان لرجلين لكل واحد شرب يوم في نهر قرية اراد ان يستوفيا ماءهما جميعاً في يوم واحد فلهما ذلك وليس للشركاء منعهما كذا في المحيط \* بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة فدخل في سكة غير نافذة قال ابوبكر لا عبرةقديم والحديث في هذا يوم مر برفعه فان لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليأمره بالرفع كذا في فتاوى قاضيخان \* اراد سقي ارضه وزرعه من مجرى مائه فمنع الرجل حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كذا لومنع الراعي حتى هلك المواشي كذا في الوجيز للكردي \* حائطين رجاين مائه حمولاً تهما فرفع احدهما الحائط برضاء صاحبه ثم بناه صاحبه بماله برضاء الآخر على ان يعيره صاحبه مجرى ماء في دارة للمجرى ماء منها الى دارة ويسقي بستانه ففعل واماره المجري ثم بداله ان يمنع المجري كان له ذلك لان الامارة غير لازمة الا ان صاحب الدار الذي منع المجري يغرم الباني الحائط نصف ما انشق في بناء الحائط كذا في فتاوى قاضيخان \* في العيون

الاراضي لالقاء الطين فيها وعندهما الظاهر شاهد له احب النهر حرimalه فوقع الكلام بينهم في الترجيم كذا في محيط السرخسي \* نهر لرجل وعلى شط النهر ارض لرجل فتنازعا في المسناة ان كان بين الارض والنهر حائل كالحائط ونحوه فالمسناة لصاحب النهر والافهي لصاحب الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى ان صاحب الارض لو ادعى رفعها كان لصاحب النهر منعه ولصاحب الارض ان يغرس فيها ويلقي طينه ويختار فيها كذا في السراجية \* ولو اختلفنا في رقة النهر فان كان يجري فيه ماء فالقول قوله لانه في يده بالاستعمال وان لم يكن فيه ماء لا يقبل قوله الا بحجة وان اقام بيته ان له مجرى في النهر فله حق الاجراء دون الرقة وكذا لو اقام بيته ان له مصب الماء في هذا النهر او في هذه الاجمة كذا في الغياثية \* نهر لرجل في ارض رجل فادعى رجل شرب يوم من النهر في كل شهر و اقام البيته على ذاك فانه يقضى به وكذلك مسيل الماء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى رجل شرب يومين في الشهر وشهد له احد الشاهدين بشرب يوم في الشهر وشهد الآخر بشرب يومين في الشهر ذكر ان في قياس قول ابي حنيفة ربح لا يتضى له بشيء وفي قياس قول ابي يوسف ومحمد ربح يتضى بالاول وهو شرب يوم ذكره هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب ولم يذكر في البعض قال القحطبي ابو جعفر ربح انما تكون هذه المسئلة على الخلاف اذا شهد على الاقرار بان شهد احدهما على اقرار المدعى عليه بشرب يوم لهذا المدعى وشهد الآخر على اقراره بشرب يومين لان المشهود به الاقرار ولم يشهد على واحد من الاقرارين الا شاهد واحد فاما اذا لم يشهدا على الاقرار انما شهدا على نفس الشرب فشهد احدهما بشرب يوم وشهد الآخر بشرب يومين يجب ان تقبل الشهادة على شرب يوم وهو الاقل بالاتفاق ولو شهدا بشرب يوم ولم يستموا عددا الايام بان لم يقولوا من الشهر او من السنة او من الاسبوع ولم يشهدوا ان له في رقة النهر شيئا لا تقبل الشهادة بلا خلاف لان المشهود به مجهول كذا في المحيط \* وان ادعى عشر نهر وقناة فشهد له احدهما بالعشر والآخر باقل من ذلك في قول ابي حنيفة ربح الشهادة باطلة وان شهدوا بالانترار لا خلاف الشاهدين لفظا ومعنى وعلى قولهما تقبل على الاقل استحسانا وان شهدا احدهما بالخمس بطلت الشهادة لانه قد شهد له باكثر مما ادعى واذا ادعى رجل ارض على نهر شربها منه و اقام شاهدين انها له ولم يذكر من الشرب شيئا فاني اقضي له بها وبحصته من الشرب وان شهدوا له بالشرب دون الارض لم يقض له من الارض بشيء كذا في المبسوط \* ولو شهد احدهما الشاهدين انه اشترى

الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم او اقام اهل الاسفل بينة على ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم امر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم وان لم يعلم كيف كان شرب اهل الاعلى واهل الاسفل من هذا النهر بعد العلم بان شرب الكل كان منه وقداد على كل فريق اليد على النهر على سبيل الكمال ليس لاحد الفريقين مزية على الآخر لان حيث البينة ولا من وجه آخر يجعل النهر بينهم وتكون قسمة الشرب على قدر مساحة الاراضي قلت رأيت هؤلاء الذين لا يحصون اذا ادعى بعضهم هذا النهر واقام البينة انه لقرى معلومة لا يحصى اهلها يتضى بها لاهل تلك القرية بدعوى هذه واقامة البينة والمدعى عليهم لا يحصون وقد حضر بعضهم وفيهم الصغير والكبير قال محمد رح اذا كان هذا النهر بمنزلة طريق المسلمين نافذا فان اقام قوم البينة انه لهم دون غيرهم استحقوه وخرج من ان يكون نهر جماعة المسلمين وصار لاهل تلك القرى خاصة واكتفى الناضي بواحد من المدعين وبواحد من المدعى عليهم وان كان النهر خاصة لقوم معروفين يحصون لم يتض عليهم بحضرة واحد منهم وتضى على من حضر منهم كذا في المحيط \* نهر لرجل يجري في ارض آخر اختلغا في مسانته فادعاهما كل واحد منهما ولا يدري في يد من هي فهي لصاحب الارض يغرس فيها ما بدله ويزرع فيها ويمنع صاحب النهر عن القاء الطين وعن المرور فيها ولا يبدعها عند ابي حنيفة رح وعندهما ملك لصاحب النهر يكون ملقى طينه قبل هذا بناء على ان صاحب النهر يستحق حريما للنهر عندهما فكان حريمه في يد صاحب النهر لانه تابع للنهر فيكون له وعند ابي حنيفة رح لا حريم للنهر فلم تكن المسناة في يد احدهما الا ان المسناة اشبه بالارض من النهر لان المسناة تصلح للغراسة والزراعة كالارض والنهر لا يصلح لذلك ومتى تنازع اثنان في شيء لم يكن في يد احدهما الا ان في يد احدهما ما هو اشبه بالمتنازع فيه فانه يقضى لمن كان في يده ما هو اشبه بالمتنازع فيه كما لو تنازعا في احد مصراعي الباب الموضوع على الارض والمصراع الآخر معلق على باب احدهما فانه يتضى بالموضوع لمن كان المصراع الآخر معلقا على بابه وقبل لا خلاف لان للنهر حريما في ارض الموات كما يأتي لكن الخلاف هنا فيما اذا لم تكن المسناة في يد صاحب النهر بان كانت متصلة بالارض ومساوية لها ولم يكن اعلى منها فالظاهر شاهد انها من جملة ارضه اذ لو لم تكن هكذا كانت اعلى من الاراضي



في الجانب الآخر من النهر ولرجل في هذا الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طريق فادعى كل واحد منهما هذه الاشجار قال ان عرف انها نبت من عروق تلك الاشجار فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها فتلك الاشجار غير مملوكة لاحد لا يستحقه صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار سئل ابو بكر عن له ضيعة بجانب نهر ما ذيات وعلی ضفة النهر اشجار يريد صاحب الضيعة بيعها قال ان نبتت الاشجار من غير مستنبت وارباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن اخذها وقطعها ولا احب ان يبيعها صاحب الضيعة قبل ان يقطعها ولو كان اها مستنبت لكن لا يعرف فهي كاللقطة وسئل عن اشجار على ضفة نهر لا قوم يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى واحد ان غارسها فلان واني وارثه قال عليه البيعة وان لم يكن له بينة فما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر وما كان في ساحة السكة فهو لجميع اهل السكة كذا في المحيط \* الباب الخامس في المتفرقات ولومات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبيع شربه بدون الارض في دينه الا ان تكون معه ارض فتباع مع ارضه ثم الامام ماذا يصنع بهذا الشرب قيل يتخذ حوضا ويجمع في ذلك الماء في كل نوبة ثم يبيع الماء الذي جمعه في الحوض بثمن معلوم فيقتضي به الدين والاصح ان ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب ومع الشرب فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين المبت وان لم يجد ذلك اشترى على تركه هذا المبت ارضا بغير شرب ثم ضم هذا الشرب اليها وباعها فيؤدي من الثمن ثمن الارض المشتراة والفاضل للغرماء كذا في الكافي \* في الباقي اذا باع ارضا بشربها للمشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع ما للبائع ويجري الارث في الشرب بدون الارض ويجوز الوصية به ويعتبر من الثلث واختلف المشائخ في كيفية اعتباره من الثلث قال بعضهم يسأل عن المقومين من اهل ذلك الموضع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيع الشرب بلا ارض بكم يشتري هذا الشرب فيما بينكم فان قالوا يشتري بمائة درهم يعتبر خروجه من الثلث على هذا الوجه واكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض من اقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر بكم يشتري مع الشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث واذا كان النهر بين قوم على شرب معلوم فغصب الوالي نصيب واحد من الشركاء فالباقي يكون بين جميع الشركاء ويعتبر الغصب واراد على الكل وان قال الغاصب انا اغصب نصيب فلان لا غير كذا ذكر المسئلة في الاصل

هذه الارض بالف والآخر شهدانه اشترى الارض والشرب بالف لم يجزوان شهدا آخذانه اشترى الارض بكل حق هولها بالف جاز لانهما اتفقا على شري الارض والشرب لان الشرب من حقوق الارض فمن شهدانه اشترها بكل حق هولها فقد شهد بالارض والشرب جميعا هكذا في محيط السرخسي \* وان كان نهريين قوم لهم عليهم ارضون ولبعض اراضيهم سواقي على ذلك النهر ولبعضها دوالي وبعضها ليست لها ساقية ولا دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيرها فاقتصموا في هذا النهر فادعى صاحب الارض ان لها فيه شربا وهي على شط النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون النهريين اصحاب السواقي والدوالي دون اهل الارض ولكن استحسن ذال النهريينهم جميعا على قدر اراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحفر النهر سقي الاراضي لا اتخاذ السواقي والدوالي ففيما هو المتصور حالهم على السواء في اثبات اليد فان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والآف هو بينهم على قدر اراضيهم وان كان لهذه الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شيء فان لم يكن لها شرب من غيره وقضيت لها فيها شرب وكان لصاحبها ارض اخرى الى جنبها ليس لها شرب معلوم فاني استحسن ان اجعل لارضيه كلها ان كانت متصلة الشرب من هذا النهر وفي القياس لا يستحق الشرب من هذا النهر للارض الاخرى الا بنحجة وان كان الى جنب ارضه ارض لا خوارض الا اول بين النهر وبينها وليس لهذه الارض شرب معروف ولا يدري من اين كان شربها فاني اجعل لها شربا من هذا النهر ايضا الا ان يكون النهر معروف والقوم خاص فلا اجعل لغيرهم فيه شربا الا بينة فان كان هذا النهر يصب في اجمة وعليه ارض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولا لمن كان اصله فتنازع اهل الارض واهل الاجمة فيه فاني اقضي بين اصحاب الارض بالحصص وليس ليم ان يقطعوه عن اهل الاجمة وليس لاهل الاجمة ان يمنعوه من المسيل في اجمتهم كذا في المبسوط \* رَجَلْ لَهُ اَرْضَانِ عَلَى نَهْرٍ أَحَدُهُمَا عَلَى وَالْآخَرَى اسْفَلَ فَادْعَى أَنْ شَرِبَهُمَا مِنْ هَذَا النَّهْرِ وَأَنْكَرَ الشَّرَكَاءُ شَرْبَ أَحَدِنِهَا بِعَيْنِهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَسْقِي تِلْكَ الْأَرْضَ مِنْ نَهْرٍ آخَرَ فَالْقَوْلُ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ سَأَلَ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ رَجَائِنِ لِهَذَيْنِ نَهْرٍ وَعَلَى ضَفْتَيْهِ اشْجَارٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدْعِي بِهَا قَالَ إِنْ عَرَفَ غَارِسُهَا فَهِيَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ فَمَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ مَاهَا خَاصَةٌ فَهُوَ لَهُ وَمَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ مُشْتَرَكٍ فَهُوَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ وَسَأَلَ عَمَّنْ لَدَى اشْجَارٍ عَلَى ضَفَةِ نَهْرٍ مَا ذِيَانَاتُ وَنَبَتُ مِنْ عَرُوقِهَا اشْجَارٌ

وإذا احتقر القوم بينهم نهراً على أن يكون بينهم على مساحة أراضيهم وتكون نفقته بينهم على قدر ذلك ووضعوا على رجل منهم أكثر مما عليه فلطارجع بذلك عليهم ولو وضعوا عليه أقل مما يصيبه رجعوا عليه بالفضل كذا في المبسوط \* ولو اصطلم صاحب الثمارة وصاحب الدار على أن يحول القناة إلى ناحية أخرى فلا رجوع فيه أن كان الصلح على إبطال الأول كذا في الغياثية \* نهريين قوم اصطلموا على أن يتسموا الكل واحد منهم شرباً ومنهم غائب فقدم فلما ان ينتقض قسمتهم حتى يستوفي حقه أن لم يكونوا أوفوه وأن كانوا أوفوه فليس له أن ينتقض لأنه لا ينفذ النقض وهذا بخلاف فسدة الدور والأرضين إذا كان واحد من الشركاء غائباً ولم يكن عن الغائب خصم إذا حضر ولم يرض به كان له أن ينتقض قسمتهم وأن كانوا أوفوه حقه نهراً كبيراً ونهراً صغيراً بينهما مسنة واحتيج إلى أصلها فاصلاً حها على أهل النهرين والنفقة عليهما نصتان أن كان كله حريصاً للنهرين ولا يعتبر فاة الماء وكثرته كجدارين رجلين حمولة أحدهما عليه أكثر فاحتيج إلى النفقة عليه فهي عليهما نصتان كذا في الذخيرة \* نهراً كبيراً ينشعب منه نهراً صغيراً فخرّب فوهة النهر الصغير فإراد وأصلها حياً بالآجر والحصص فالأصلح على صاحب النهر الصغير كذا في خزائن المفتين \* وقف على مرمية نهر السكة معينة وكان ينصب في دربه ثم يسيل إلى سكة ثم يسيل منها إلى السكة العليا التي وقف الواقف عليها فاستمر النهر في السكة فإراد وأن يرموه من غلة هذا الوقف فانه لا يرم أنما يرم منها النهر الذي يجري في السكة الموقوف عليها ولو كان الماء ينصب من النهر العظيم ويسيل إلى قضاء ليس عليه شاربة ولا شفة ثم يسيل من القضاء إلى السكة الموقوف عليها يرم النهر من أعلاه إلى أن يجاوز السكة الموقوف عليها والفرق بينهما أن يال أن في الوجد الأول النهر ينسب إلى السكتين أما إذا لم يكن بينهما سكة فإن النهر من أعلاه إلى أن يجاوز السكة الموقوف عليها ينسب إلى السكة الموقوف عليها وكذا إذا احتاج إلى الحفر لا يحفر من تلك الغلة قال الفقيه أبو الليث رح أن كان يخاف تخريب المسناة لو لم يحفر جازاً يحفر منها وبه ينتهي كذا في الظهيرية \* سئل أبو القاسم عن رجل له أرض وفي أرضه مجرى ماء فكسوا النهر والقوا التراب في أرضه هل له أخذهم لتفريغ أرضه من ذلك قال إذا قصدوا باللقاء موضع الحريم فله أخذهم برفع ما جاوز الحريم كذا في التاتارخانية \* حائط لرجل باع نصفه فازاد المشتري أن يتخذ لنصفه في النهر العام مفتحاً كان له ذلك إذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامه وأن اضربان ينكسر النهر ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أوصى

كذا في المحيط \* وإذا أصفى أمير خراسان شرب رجل وأرضه واقطعها لرجل آخر لم يجز ويرد  
إلى صاحبها الأول وإلى ورثته وسألت أبا يوسف ربح عن أمير خراسان إذا جعل أرجل شرباً في هذا  
النهر إلا عظم وذلك الشرب لم يكن فيما مضى أو كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك واقطعه آية  
وجعل مفتحه في أرض يملكها الرجل أو في أرض لا يملكها قال إن كان ذلك يضر بالعام لم يجز  
وإن كان لا يضرهم فهو جائز إذا كان ذلك في غير ملك أحد لان للسلطان ولاية النظر دون الاضرار  
بالعام ولو أن رجلاً بنى حائطاً من حجارة في الفرات واتخذ عليه رحي يطحن بالماء لم يجز له  
ذلك في الفضاء إن خاصه من الناس فيه هدمه لأن موضع الفرات حق العامة بمنزلة الطريق  
العام ولو بنى رجل في الطريق العام كان لكل أن يخاصمه في ذلك ويهدمه فاما بينه وبين الله تعالى  
فإن كان هذا الحائط الذي بناه في الفرات يضر بمجرى السفن أو الماء لم يسعه وهو فيه آثم  
وإن كان لا يضر بأحد فهو في سعة من الانتفاع بمنزلة الطريق العام إذا بنى فيه بناءً فإن كان يضر بالمارة  
فهو آثم في ذلك وإن كان لا يضر بهم فهو في سعة من ذلك ومن خاصه من مسلم أو ذمي  
قضى عليه بهدمه وكذلك النساء والمكاتبون وأما العبد فلا خصومة له في ذلك والصبي بمنزلة  
العبد تبع لا خصومة له في ذلك والمغلوب والمعتوه كذلك إلا أن يخاصم عنه أبوه أو وصيه كذا  
في المبسوط \* ولو جعل على النهر العام بغير إذن الإمام قطرة أو على النهر الخاص بغير إذن الشركاء  
واستوثق في العمل وأم بزل الناس والدواب يمرّون عليه ثم انكسروا وهي فعطب به إنسان أو دابة  
ضمن وإن صر به إنسان متعدداً وهويّة أو ساق دابة عليه متعدداً لا يضمن الذي اتخذ القطرة كذا في  
فتاوى قاضى خان \* في المنتقى قال هشام سألت محمداً ربح عن نهر يجري في قرية ثبت لتلك القرية  
على ذلك النهر شربهم للشفة ولدوا بهم منه وعليه غرس أشجارهم الآن ليس لهم حق في عمل النهر  
لو أراد أهل النهر تحويل النهر عن تلك التربة وفي ذلك خراب القرية قال لهم ذلك فقال وسألت  
من رجال له قناة خالصة عليها أشجار لقوم أراد صاحب القناة أن يصرف قناته من هذا النهر  
ويحفر له موضعاً آخر قال ليس لذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان صاحب الشجر شئيع جواركذا  
في المحيط \* هشام قال قلت لأبي يوسف ربح في نهر بين قوم فأذنوا كلهم رجلاً يسقي الماء الرجل منهم  
لم يأذن له أو في أصحاب النهر صبي قال لا يسعه أن يسقي حتى يأذنوا كلهم جميعاً كذا في التاتارخانية \*

اجمعا كذا في الذخيرة \* رجل له مجرى ماء في دار رجل فخرّب المجرى فاخذ صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه وهذا كرجل له مجرى على سطح رجل فخرّب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه فان كان النهر ملكا لصاحب المجرى اخذ باصلاحه ومنهم من قال اصلاح النهر على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر بملكه فيكون اصلاحه عليه وبه اخذ ابو الليث رح قال استاذنا الفتوى على الاول لان اصلاح الملك على صاحب الملك كذا في الفتاوى الكبرى \* نهر في دار رجل يتأتى الضم والبين من مائه الى دهايز الجار ثم يتأتى من الدهليز الى دار امرأة وفي ذلك ضم رفاحش ان لم يكن النهر ملكا لرجل انما للنهر مجرى في داره والماء لاهل الشقة فكل من كانت له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه كذا ذكر من الفقيه ابي بكر الاعدش ومن ابي القاسم ان اصلاحه على اصحاب المجرى وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح وبه يفتى كذا في الظهيرية \* ولو كان لكل دار مالك على حدة فباع كل واحد داره من رجل آخر بحقوقها لم يكن لمشتري الدار الاول ان يمنع المشتري الثاني عن مسيل الماء على سطحه وكذا في الحائطين اذا كان مجرى الحائط الثاني في الحائط الاول كذا في الغياثة \* وفي فتاوى اهل سمرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره باع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل فله ان يضرب بحصة المسيل في الثمن وان كان له المجرى دون الرقبة فلا شيء له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل ما يدل على ان للشرب حصة من الثمن فانه قال اذا شهد احد الشاهدين بشري الارض وحدها بالف درهم وشهد الآخر بشري الارض مع شربها بالف درهم لا تقبل الشهادة لان الذي شهد بشري الارض مع الشرب جعل بعض الثمن بمقابلة الشرب فظان بعض مشائخنا ان ما ذكر في فتاوى اهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا لان موضوع مسئلة كتاب الشرب ان مالك الارض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الارض وللشرب حصة من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك الرقبة فكان يبيع الشرب في حق صاحب الشرب بانفرادة والشرب بانفرادة لاحصة له من الثمن ولولم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حقي في المسيل فان كان له اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه وان كان حقه له الرقبة لا يبطل حقه لان الملك عن الاعيان لا يقبل الابطال كذا في المحيط \*

ان يتصدق بشربه على المساكين فهذا باطل لان حاجة المساكين الى الطعام دون الماء وانما يحتاج الى الشرب من له ارض وليس للمساكين ذلك ولا بدل للشرب حتى يصرف بدله الى مساكين لانه لا يحتمل البيع والاجرة فكان باطلا ولو وصى بان يسقي مسكينا بعينه في حيوته فذلك جائز فيه باعتبار عينه كذا في المبسوط \* واذا وصى بان يباع شربه من فلان فذلك باطل لان ما لا يجوز تمايكه حال حيوته لا يجوز تسليمه بعد وفاته وان وصى ان يسقي ارض فلان سنة كذا جاز من ثلثه لانه لو وصى بشربه مؤبدا جاز فيجوز موقتا واذامات من له الوصية بطلت الوصية لان الشرب وان كان عينا حقيقة الا انه منفعة معنى لانه تابع الارض كالمنافع والوصية بالمنفعة تبطل بموت الموصى له واما اذا وصى له بالشرب مطلقا لم يوقت لذلك وقتا ثم مات الموصى له بالشرب هل تبطل الوصية اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رح لا تبطل الوصية ويصير الشرب ميراثا لورثة الموصى له وهو الاصح وان قال ان فعلت كذا فهذا الشرب صدقة في المساكين فذلك باطل ولو وصى بثلاث شربه بغير ارضه في سبيل الله او الحج او الرقاب او الفقراء كان باطلا لان هذه وصية ببيع الشرب لانه لا يمكن ان يحج ويعاون الرقاب بعين الشرب وانما يتمكن بثمنه والوصية ببيع الشرب بلا ارض باطل والوصية بالشرب للفقراء وصية بالتصدق والوصية بتصدق الشرب بلا ارض وذلك لا يجوز ولو وصى بثلاث حته في النهر في كل شيء من ذلك جاز لانه تصدق بثلاث رقبة النهر فجاز ويدخل الشرب فيه تبعاً كذا في محيط السرخسي \* ولو زوجت امرأة على شرب بغير ارض فالكاح جائز وليس لها من الشرب شيء ويجب مهر المثل كذا في الكافي \* ولو ان امرأة اختلعت من زوجها على شرب بغير ارض كان باطلا ولا يكون من الشرب شيء ولكن الخلع صحيح وعليها ان ترد المهر الذي اخذت والصالح من الدعوى على الشرب باطل فان كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه فان كان الصالح عليه من قصاص في نفس او في مادونه فالصالح باطل وجاز العفو وعلى القاتل والقاطع الدية وارش الجراحة كذا في المبسوط \* امرأة لها تسعة اجربة من الارضين خرب السيل مجرى هذه الارضين فاستأجرت اقواما ليعمروا المجرى على ان تعطيهن ثلثة اجربة من الارضين فعمروها ذكر عن علي بن احمد انه قال ارجوان تكون هذه الاجارة جائزة وليس لها الامتناع من اعطاء الثلثة الاجربة قال ابو الميث رح هذا الجواب يوافق قولهما وفي قياس قول ابني حنيفة رح لا يجوز وبه يفتى فعلى هذا لو كانت عينت الاجربة الثلثة وقت الاستئجار جاز

بالاجماع وفي وجه حرام بالاجماع وفي وجه حرام عند مائة العلماء وفي وجه حلال عندنا خلافا  
لبعض الناس وفي وجه حلال خلافا لمحمد ر ح اما ما هو حلال بالاجماع فهو كل شراب حلوا لم يشد  
واما ما هو حرام بالاجماع فهو الخمر والسكر من كل شراب اما الخمر فلها احكام ستة احدها انه يحرم  
شرب قليلها وكثيرها ويحرم الانتفاع به للتداوي وغيره والثاني انه يكفر جاحدا حرمتها والثالث انه  
يحرم تملكها او تملكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه تمتع والرابع انه قد بطل تقومها حتى لا يضمن  
متلفها كذا في محيط السرخسي \* واختلفوا في سقوط ماليتها والصحيح انه مال لجريان الشئ والضئ  
فيها كذا في الكافي \* والخامس هي نجسة غليظة كالبول والدم والسادس يجب الحد بشربها قليلها  
وكثيرها ويباح تحليلها كذا في محيط السرخسي \* ولا يؤثر الطبخ فيها لان الطبخ في الشرع للمنع  
من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها لان الطبخ اثره في ازالة صفة الاسكار وبعد ما صار خمر لا يؤثر فيها ثم  
قيل لا يحذف فيه ما لم يسكر لان الحد بالقليل مخصوص بالنبي وهذا مطبوع وقال شمس الائمة السرخسي ر ح  
يحد من الشرب منه قليلا كان او كثيرا كذا في الكافي \* والخدر اذا صارت خلا ودخل فيها بعض الحموضة  
ولكن فيها بعض المرارة لا تكون خلا عند ابي حنيفة ر ح حتى تذهب المرارة وعندهما بقليل الحموضة  
يحل هذا اذا تخلل بنفسه اما اذا خلله بعلاج الملع او غيره يحل عندنا الكل في شرح الطحاوي وفي شرح  
الشافعي لوصف الخل في الخمر يؤكل سواء كانت الغلبة للخمر او للخل بعد ما صار حامضا وعلى قياس  
قول ابي يوسف ر ح ان كانت الخدر هي الغالب فكذلك اما اذا كانت الغلبة للخل ذكر في مجموع  
النوازل لا يحل من ساعته ما لم يمض زمان علم انه صار خلا كذا في الخلاصة \* قال محمد ر ح في الاصل  
اذا طرح في الخدر ريحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي ان يدّهن او ينطيب بها ولا يجوز  
بيعها وان تغيرت رائحتها بما بقي فيها لانها لم تصر خلا والخمر ما لم تصر خلا لا يجوز الانتفاع بها  
ولا تمتشط المرأة بها وهو عادة بعض النساء قيل انها تزيد في بريق الشعر ولا يداوى بها جرحا في بدنه  
او دبرة دابته ولا يحتقن بها ولا يقطر في الاحليل كذا في المحيط \* ويكره ان يبل الطين بالخمر وان يسقي  
الدواب به قال بعض المشائخ لو قيد الالة الى الخمر لا بأس به ونقلت الخمر الى الدابة يكره وكذا  
قالوا فيمن اراد تحليل الخمر ينبغي ان يحمل الخل الى الخمر ويصبه فيها اما لنقل الخمر الى الخل  
يكره وقال بعض المشائخ ر ح لا بأس به في الوجهين جميعا لان حمل الخمر انما يكره اذا كان الحمل لاجل  
الشرب واما اذا لم يكن لاجل الشرب لا بأس به الا يرى انه اذا خللها بالنقل من الشمس الى الظل

في العيون نهريين رجلين واراد ان يسوق منه هذا يوما وهذا يوما جزلان ذاك ينفعهما ولا يضر غيرهما وان كان لكل واحد نهر خاص واصطالحا على ان يستقي هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لم يجوز كجارة السكنى لان هذا بيع وبيع الشرب لا يجوز كذا في الذخيرة \*

### كتاب الاشربة

وفيه بابان \* الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان التي يتخذ منها الاشربة واسماؤها وما هياتها واحكامها اما تفسيرها فاسم الشرب يقع على ما حرم منه واما اسماؤها فاثنا عشر سبعة لما يتخذ من العنب الخمر والباذنق والطلاء والمنصف والبخنج والجمهوري والحبيدي واثنان للمتخذ من الزبيب نعيم ونبيذ وثلاثة للمتخذ من التمر السكر والغصيح والنبيذ واما ما هياتها فالاشربة المتخذة من العنب احدها الخمر وهو اسم النبي من ماء العنب بعد ما غلا واشتد وقذف بالزبد وتسكن عن الغليان عند ابي حنيفة رخ وعند هذا اذا غلا واشتد فهو خمر وان لم يتدفع بالزبد والثاني الباذنق وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب اقل من الثلثين سواء كان الثلث او النصف او يطبخ ادنى طبخة بعد ماء ارمسكرا ويسكن عن الغليان والثالث الطلاء وهو اسم للمثلث وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فصار مسكرا والرابع المنصف وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه والخامس البخنج وهو ان يصب الماء على المثلث حتى يرق ويترك حتى يشتد ويسمى ابايوسف لان ابايوسف رح كثيرا كان يستعمل هذا والسادس الجمهوري وهي النبي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وقد طبخ ادنى طبخة حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه واما ما يتخذ من الزبيب فنوعان نعيم وهو ان ينقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته الى الماء ثم اشتد وغلا وقذف بالزبد والثاني النبيذ وهو النبي من ماء الزبيب اذا طبخ واما ما يتخذ من التمر فثلاثة انواع احدها السكر وهو النبي من ماء التمر اذا غلا واشتد وعليه فتوى اكثر اهل اللغة والثاني الغصيح وهو النبي من ماء التمر المذنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد والثالث النبيذ وهو النبي من ماء التمر اذا طبخ ادنى طبخة وغلا واشتد وقذف بالزبد وكذا يقع على الماء الذي انتفع فيه التمر وخرجت حلاوته وغلا واشتد وقذف بالزبد واما احكام هذه الاشربة فهي على خمسة اوجه في وجهه حلال بالاجماع



توجد رائحة الخمر منها ففي الشاة يحبس عشرة ايام وفي البقر عشرين وفي البعير ثلثين وفي الدجاجة يوما كذا في المحيط \* يكره شرب دردي الخمر والانتناع به ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا ولا بأس بان يجعل ذلك في خل لانه يصير خلا كذا في المبسوط \* رجل خاف على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بتدريما يندفع به العطش عندنا ان كان الخمر ترد ذلك العطش كما يباح للضطر تناول الميتة والخنزير وكذا لوعض وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيل به الا الخمر يباح له شربها كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى المضطرب لو شرب قدر ما يرويه فسكرا لا حد عليه لان السكر بباح ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا التدرج الا اختار ولم يسكر كذا في الوجيز للكردي \* واماماهود حرام عند عامة العلماء فهو الباذق والمنصف ونقيع الزبيب والتمر من غير طبخ والسكر فانه يحرم شرب قليلها وكثيرها وقال اصحاب الطواهر بانه مباح شربه والصحيح قول العامة لكن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يحد شاربهام لم يسكر كذا في محيط السرخسي \* ونجاسة المنصف والباذق غليظة اما خفيفة ذكر محمد رح في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا اصاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة قالوا وهكذا روى هشام عن ابي يوسف رح وحكي عن الثضالي رح انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يجب ان يكون نجاسته خفيفة والفتوى على انه نجس نجاسة غليظة ويجوز بيع الباذق والمنصف والسكر ونقيع الزبيب ويضمن مثلهما في قول ابي حنيفة رح خلافا للهدا والفتوى على قوله في البيع اما في الضمان ان كان المثلث قصد الحسبة وذلك يعرف بترائن الاحوال فالفتوى على قولهما وان لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله ايضا كذا في الظهيرية \* واماماهود حلال عند عامة العلماء فهو الطلاء وهو المثلث ونبذ التمر والزبيب فهو حلال شربه ما دون السكر لا استمراء الطعام والتداوي للتقوي على طاعة الله لا للتأهي والمسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول العامة واذ اسكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن مثله عند ابي حنيفة وابي يوسف رح واصح الروايتين عن محمد رح وفي رواية عنه ان قليله وكثيره حرام لكن لا يجب الحد ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي \* والفتوى في زماننا بقول محمد رح حتى يحد من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل والبن والتمر لان التساق يجتمعون على هذه الاشربة في زماننا ويتصدون السكر

ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حمل الخمر والصحيح هو الاول كذا في الذخيرة \* ولا يستقى  
الصبي والذمي والائم على من سقاها هكذا في الغياثية \* وبكره الاكتحال بالخمر وان تجعل في السعوط  
هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا عجن الدقيق بالخمر وخبزه لا يؤكل ولو اكل لا يحد وكذلك  
لو وقعت الحنطة في الخمر لا تؤكل قبل الغسل فان غسلت وطحن اولم تطحن ولم توجد رائحة الخمر  
ولا طعمها فلا بأس باكله قيل هذا اذا لم تنتفخ الحنطة اما اذا انتفخت فعلى قول محمد رح لا تطهر ابا  
وعلى قول ابي يوسف رح تغسل ثلاث مرات وتجفف في كل مرة وتؤكل وعلى هذا اذا طبخ  
اللحم في الخمر فعلى قول محمد رح لا يحل اكله ابا وعلى قول ابي يوسف رح يغلى ثلاث مرات  
بماء طاهر ويبرد في كل مرة كذا في المحيط \* واذا طرح الخمر في مرق بمنزلة الخل وطبخ لا يؤكل  
لان هذا مرق نجس واوحسامنه لا يحد ما لم يسكروا اذا طرح الخمر في سمك او ملح او خل وربى حتى  
صار حامضا فلا بأس به ذكر المسئلة في الاصل مطلقة من غير تفصيل وعن ابي يوسف رح انه كان  
يفصل الجواب فيها تفصيلا وكان يقول ان كان السمك او الملح مغلوبا بالخمر يطهر اذا صار حامضا  
ويحل اكله وان كان السمك او الملح غالبا لا يطهر ولا يحل تناوله وان صار حامضا كذا في الذخيرة \*  
واذا وقعت فأرة في جب الخمر فماتت ورميت الفأرة ثم صارت الخمر خلا كان طاهرا وان تفسخت  
الفأرة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من اجزاء الفأرة لم يصير خلا كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولا يحل النظر اليها على وجه التلهي كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى ما وراء النهر فطرة  
من الخمر وقعت في جرة فيها ماء ثم صب ذلك الماء في جب الخل قال ابو نصر الدبوسي يفسد  
الخل وقال غيره لا يفسد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا بعينه  
بل لمجاورة الخمر فاذا اتخلل الخمر بوقوعه في الخل زالت المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا  
وقع في خمر ثم في خل يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بخمر ثم وقع في خل والتوب اذا وقع في خمر ثم  
في خل نانه يطهر بخلاف الدقيق اذا عجن بخمر وخبز فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين  
من اجزاء الخمر لم يصير خلا بالخمر فلا يطهر كذا في فتاوى قاضيخان \* واوستى شاة خمر لا يكره  
لحمها ولبنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها فلم يختلط بلحمها وان استحال الخمر لحمه يجوز  
كما لو استحال خلا اذا سقاها خمر كثيرا بحيث يؤثر رائحة الخمر في لحمها فانه يكره اكل لحمها  
كما لو اعتادت اكل الجلة كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتادت شرب الخمر وصارت بحال

التمر او في نبيذ العسل لم يحل حتى يطبخ ويذهب ثلثاه كما في عصير العنب كذا في التاتارخانية  
 في الفصل الثاني في بيان ما يتخذ من التمر والزبيب \* فان جمع في الطبخ بين العنب والتمر او بين  
 الزبيب والتمر لا يحل ما لم يذهب بالطبخ ثلثاه بمنزلة ما لو خلط عصير العنب بنقع الزبيب والتمر  
 كذا في المبسوط \* وروي عن ابي يوسف ومحمد رح ان النبيذ المطبوخ ان لم يفسد بالبقاء عشرة  
 ايام فصاعدا فهو حرام وان كان يفسد فهو حلال كذا في التهذيب \* التمر المطبوخ يمرس فيه  
 العنب والعنب غير مطبوخ فيغليان جميعا قال بكرة ولا يحدّ شاربه حتى يسكرا اذا كان التمر المطبوخ  
 غالبا وان كان العنب غالبا يحدّ كما لو خلط الخمر بالماء اعتبر الغالب فكذا هذا ولو طبخ عصير حتى  
 ذهب ثلثه وتركه حتى برد ثم اعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فان اعاد الطبخ قبل ان يغلي  
 ويتغير عن حال العصير فلا بأس به لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغليان والشدة فان اعاد بعد ان  
 غلا وتغير فلا خير فيه لان الطبخ وجد بعد ثبوت الحرمة فلا ينفع واذا طبخ عشرة ارطال عصير حتى  
 ذهب منه رطل ثم أهرأق منه ثلثه ارطال ثم اراد طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى  
 منه رطلان وتسع ارطال لان الرطل الذي ذهب بالطبخ دخل في تسعة لانه دخل في اجزاء الباقي  
 ولم يرفع منه فالباقي بعد الغليان ان كان تسعة ارطال صورة فهو عشرة ارطال معنى فاقسم الرطل  
 العاشر على تسعة ارطال فصار مع كل رطل من التسعة الباقية تسع ارطال العاشر لان العاشر فيه فاذا  
 أهرأق ثلثة ارطال فقد فات ثلثة ارطال وثلثة اتساع رطل وبقي ستة ارطال وستة اتساع رطل فيطبخ  
 حتى يبقى رطلان وتسع ارطال فان كان ذهب منه بالغليان رطلان ثم أهرأق رطلين فانه يطبخ حتى  
 يبقى منه رطلان ونصف واو ذهب بالغليان خمسة ارطال ثم أهرأق منه رطلا يطبخ الباقي حتى  
 يبقى منه رطلان وثلثا رطل كذا في محيط السرخسي \* ولو صب رجل في قدر عشرة دواق عصير وعشرين  
 دوق ماء فان كان الماء يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثمانية اتساعه ويبقى  
 التسع لانه اذا ذهب ثلثاه بالغليان فالذهب هو الماء فقط فعليه ان يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه  
 وان كان الماء لا يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه وان كان العصير مع الماء يذهب  
 معا فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه لانه ذهب بالغليان ثلثا العصير وثلثا الماء والباقي ثلث العصير  
 وثلث الماء فهو ما الوصب الماء في العصير بعد ما طبخه على الثلث والثلثين سواء كذا في المبسوط \*  
 واما الاشربة المتخذة من الشعير والذرة او التفاح او العسل اذا اشتد وهو مطبوخ او غير مطبوخ

واللهو بشر بها كذا في التبيين \* والعصير اذا شمس حتى يذهب ثلثاه يحل شربه عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رح وهو الصحيح كذا في فتاوى الكبرى \* وفي النوازل سألت ابا سليمان عن ثلثي  
صب عليه عصير قال يستأنف عليه الطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهو قول محمد رح كذا  
في التاتارخانية \* واما البختنج فاختلفوا في تفسيره قال الحاكم ابو محمد الكفيني رح وهو عصير العنب  
يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الذاهب من العصير اقل  
من الثلثين يحل شربه مادام حلوا واذا غلا واشتد وذف بالزبد يحرم قليلا وكثيرة وقال بعضهم البختنج  
هو الحميدي وهو ان يصب الماء على المثلث ويترك حتى يشتد ويقال له ابا يوسف لكثرة ما استعمله  
ابو يوسف رح وهل يشترط لا باحة هذا ان يطبخ ادنى طبخة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان  
والشدة اختلفوا فيه على نحو ما اختلفوا في المثلث فان غلا واشتد حل شربه ما لم يسكر منه فان سكر منه  
يحسد واما الجده هوري فهو النبي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ ادنى طبخة مادام حلوا حل  
شربه عند الكل واذا غلا واشتد وذغ بالزبد فهو والباقي سواء في الحكم فان صب الماء على عصارته  
بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال  
بعضهم لا يكون حكمه حكم الخمر كذا في الطهيرية \* الباب الثاني في المتفرقات اذا شرب تسعة اذاح  
من نبيذ التمر فاذا رايه العاشر فسكر لم يحسد لان السكر يضاف الى ما هو اقرب اليه كذا في السراجية \*  
ولو خلط عصير العنب بعصير التمر او بنقيع الزبيب ثم طبخ لم يحل حتى يذهب ثلثاه وكذا اذا صب  
في المطبوخ تدح من عصير العنب او عصير الرطب او نبيذ التمر او نقيع الزبيب وهو نبي ثم اشتد قبل  
ان يطبخ لم يحل فان طبخ قبل ان يشتد ان كان المصبوب فيه عصير العنب لم يحل حتى يذهب  
ثلثاه بالطبخ وان كان المصبوب من سائر الانبذة يكفي اصل الطبخ للحل ولو القي في المطبوخ  
عنب او تمر او زبيب ثم اشتد روى المعالي عن ابي يوسف رح ان كان الملقى قليلا لا يتخذ  
منه نبيذ فهو غير معتبر لا بأس بشربه وان كان كثيرا يتخذ النبيذ من مثله ثم اشتد قبل ان يطبخ لم يحل  
كذا في الغبائية \* ولو طبخ العنب كما هو ثم بعصر يكتفي بادننى طبخة كذا روى الحسن  
عن ابي حنيفة رح وروى ابو يوسف رح انه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الاصح  
لان العصير فيه قائم فيستوي اعتبار الطبخ بعد العصر وقبله كذا في الكافي \* ولو القي العنب في نبيذ  
التمر

عقله بالبنج او بلبس الرماك لا تنفذ تصرفاته وكذا الوشرب شرابا حلوا فلم يوافقه فذهب عقله فطلق  
قال محمد رح لا يتنع طلائه وعليه الفتوى هذا كله في السكران اذا شرب طائعا وان شرب مكرها  
فطلق اخلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يتنع كما لا يجب عليه الحد وعن محمد رح انه يتنع والصحيح  
هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* التوكيل بالطلاق اذا سكر وطلق قال شداد لا يتنع والصحيح  
انه يتنع كذا في الظهيرية \* السكر من البنج ولبس الرمكة حرام بالا جماع كذا في جواهر الاخلاص \*  
وان خلط الخمر بالنبذ وشربه رجل وامرئ يسكر فان كانت الخمر هي الغالبة حددته وان كان  
النبذ هو الغالب لم تحده كذا في المبسوط \* واذا طبخ عصيرا حتى ذهب ثلثه ثم صنع منه علبتان كان  
ذلك قبل ان يتغير عن حاله فلا بأس به وان صنعه بعد ما غلا فتغير عن حاله العير فلا خير فيه  
لانه لما غلا واشتد صار محرما والعليق المتخذ من المحرم لا يكون حلالا كما لم يتخذ من الخمر فاما قبل  
ان يشتد فهو حلال الشرب فاما منع العليق من عصير حلال كذا في المبسوط \* القدر التي يطبخ  
فيها العصير قدر اعدتها مسطحة غير متعرة وجدارها المحيط بها مستدير في ارتفاعه على الاستقامة  
وارتفاعها متسوم بثلاثة اقسام متساوية تتدلى وتطبخ الى ان يذهب ثلثاه ويرجع الباقي في القدر  
الى العلامة السفلى وينبغي ان يطبخ طبخا موصولا غير منقطع فان انقطع الطبخ قبل ذهاب ثلثي  
العصير قالوا اذا علم وجهين ان اعيد قبل تغير المطبوخ وحدوث الحرارة او غيرها فيها كان  
حلالا لا بد بمنزلة الطبخ الموصول وان اعيد الطبخ بعد تغير المطبوخ وحدوث الحرارة او غيرها كان  
حراما لانه تعذر ان يجعل بمنزلة الطبخ الموصول كذا في الظهيرية \* واما الوساق وهو ما يخرج  
من البقول الباقية بعد العصر بالماء اذا غلا واشتد وقذف بالزبد ما حكه اختلفوا فيه قيل انه  
بمنزلة الخمر وقيل انه بمنزلة تنقيع الزبيب كذا في محيط السرخسي \* خاية من خمر صببت في نهر  
عظيم مثل الفرات او اصغر منه ورجل اسفل منه يتوضأ بذلك الماء او شرب منه ان كان لا يوجد  
في الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان يوجد شيء من ذلك لا يباح  
كذا في فتاوى قاضي خان \* سألت ابا يوسف رح عن حبات عنب وقعت في نبيذ فانقعت قال  
ان كانت الحبات وحدها لو انبذت غلت وانما وقعت في نبيذ فغلي بعد ذلك لا يشرب النبيذ وان كان  
وحدها لا تغلي فلا بأس بشربه كذا في محيط السرخسي \* ولو صب الخمر في قدح من الماء او في ماء  
راكد يخلط بعضه الى بعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه نجاسة فيتنجس فان

فانه يجوز شربه مادون السكر عند ابي حنيفة وابي يوسف رَح وعند محمد رَح حرام شربه قال الفقيه وبه نأخذ كذا في الخلاصة \* فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدر حرام بالاجماع واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر رَح لا يحد فيما ليس من اصل الخمر وهو التمر والعنب كما لا يحد من البنج ولبن الرماك وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رَح قال بعضهم يحد وقيل هو قول الحسن بن زياد كذا في فتاوى قاضي خان \* فان شرب رجل ماء فيه خمر فان كان الماء غالباً بحيث لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحه ولا لونه لم يحد فاما اذا كان الخمر غالباً حتى كان يوجد فيه طعمه وريحته وتبين لونه حددته ولو لم يجد فيه ريحها او وجد طعمها اُحد ولو ملاها خمر اثم محه ولم يدخل جوفه منها شيئاً فلا حد عليه كذا في المبسوط \* ابن سعادة عن ابي يوسف رَح اذا اُثرد في الخمر خبزاً فاكل الخبز ان كان الطعم يوجد وتبين اللون حددته وان كان الخمر بيضاء لا يرى لونها فاني احده اذا كان الطعم يوجد وفي البقالي اذا عجن الدواء بالخمر يعتبر الغلبة يعني في حق الحد واذا ادعى الاكراه لم يصدق الابينة والاكراه معتبر كذا في المحيط \* ومما يتصل بهذا الفصل تصرفات السكران واعلم بان جميع تصرفات السكران نافذة الا الردة والاقرار بالحدود الخالصة لله تعالى كذا في الذخيرة \* السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو النبيذ والمنكث وغيرها عندنا تنفذ تصرفاته كالطلاق والعتق والاقرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه اخذ المشائخ وعن ابي بكر بن الاحيدانه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ مع اليقظة ولا تبطله الشروط الفاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه الطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعين والهبة والصدقة وتزويج الصغيرة والصغير امارته لا تصح عندنا استحساناً وتصح قياساً لان الكفر واجب النفي والانعدام لا واجب التحقيق وهذا الوجهي على لسانه كلمة الكفر خطاء لا يكثر هذا اذا كان السكران من الشراب المتخذ من اصل الخمر نحو التمر والعنب والزبيب واما السكران من المتخذ من العسل والثمار والمحسوب اختلاف المشائخ فيه وهو كاختلافهم في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر من هذه الاشربة يقول تنفذ تصرفاته ليكون زجره ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه ابو جعفر وشمس الائمة السرخسي رَح يقول لا تنفذ تصرفاته لان نفاذ التصرف كان للزجر فاذا لم يجب الحد عند هذا زجر لا تنفذ تصرفاته وان زال

## كتاب الصيد

وفيه سبعة ابواب \* الباب الاول في تسمية وركنه وحكده اما تسمية فالصيد هو الحيوان المتوحش  
المستنع عن آدمي ما كولا كان او غير ما كول كذا في فتاوى ناصيخان \* واما ركنه فصدور  
فعل الاصطياد من اهله في محله بشرطه واما حكمه فنبتوت الملك عند الاتخاذ حقيقة او تقدير اعني  
بالتقدير ما اذا اخرجته عن حيز الامتناع واما حل اكل الصيد فانه يثبت بخمسة عشر شرط خمسة  
في السائد وهو ان يكون من اهل الذكوة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال  
من لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامدا وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعدل آخر  
وخمسة في الطلب ان يكون معلما ان يذهب على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ الا يحل  
صيده وان يقتله جرحا وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون  
من دواب الماء او السمك وان يمنع نفسه بجناحه او بقوائمه وان لا يكون متقوتا بانيابه ولا بمخابه  
وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه كذا في النهاية \* الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد  
وهو الا يملك به الصيد يملك بالالاخذ والاخذ نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي  
باستعمال ما هو موضوع للاصطياد به قصد الاصطياد اذ لم يتصد حتى ان من نصب شبكة فتغل بها صيد  
ملكه صاحب الشبكة قصد بنصب الشبكة الاصطياد او لم يتصد لان الشبكة انما تنصب لاجل الصيد  
حتى لو نصبها للجفاف فتغل بها صيد لا يملكه لانه لا يصير اخذها بالشبكة والاخذ الحكمي يكون  
ايضا باستعمال ما ليس بموضوع للاصطياد اذا قصد به الاصطياد حتى ان من نصب فسطاطا وتغل به  
صيدا ان قصد بنصب الفسطاط الصيد ملكه وان لم يتصد به الصيد لا يملكه كذا في الظهيرية \*  
نصب شبكة فتغل بها صيد فجاء انسان واخذه قبل ان يتخلص ويطير فهو الاول لان سبب الملك  
انعتد في حق الاول لانه موضوع له ولم ينتقض السبب بعد حتى لو اخذه الثاني بعد ما تخلص  
وطار فهو الثاني لانه انتقض السبب قبل اخذ الثاني كذا في الكبرى \* واوكان صاحب الشبكة  
اخذة ثم انزلت منه ثم اخذه آخر فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ وانقلته بمنزلة ابق العبد وشرو  
البعير وذاك لا يوجب زوال ملكه كذا في محيط السرخسي \* ذكر الحاكم الشهيد راج في المنتقى  
رجل هيا موضعا يخرج منه الماء الى ارض له ليدل صيد السمك في ارضه فخرج الماء من ذلك الموضع

شربه ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها لا يحد وان كان يوجد شيء من ذلك يحد  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر الحاكم في المنتقى في خمر وقعت في دُنِّ الخل قال لا خير فيه  
 وذكر الحاكم بعد هذا في المنتقى في الخمر اذا جعل في المري والمري هو الغالب فلا بأس باكله قال وكذلك  
 لو صب رطل من خمر في دن من خل فلا بأس باكله فقد اعتبر الغالب في هاتين المسئلتين  
 وعن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح في الخمر اذا وقعت في النبيذ الشديد الذي هو عنده حلال  
 قال الخمر تفسد كذا في المحيط \* واذا صب الخمر في ظرف يتنجس الظرف وان اخرجت الخمر  
 من الظرف يغسل الظرف ثلثا فيطهر ان كان متيقنا وان كان ظر فاجدي اصب فيه الخمر اختلفوا فيه قال  
 ابو يوسف رح يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقال محمد رح لا يطهر ابدا وقال بعض المشائخ رح  
 على قول ابي يوسف رح ان لم يجفف في كل مرة لكن ملأ بالماء مرة بعد اخرى فبادام الماء  
 يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوى وان  
 لم يغسل الظرف وبقي الخمر فيه حتى صار خلا لم يذكر محمد رح في الكتاب حكم الظرف وحكي  
 من الحاكم ابي نصر المهر و به انه قال ما يوازي الاناء من الخل يطهر اما اعلى الحب الذي  
 انتقص منه الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيغسل اعلاه بالخل حتى يطهر الكل وان لم ينعل  
 ذلك حتى صب العصير فيه وملأه يتنجس العصير لا يحل شربه لانه عصير خالطه خمر وحكي  
 من الفقيه ابي جعفر قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الظرف كله ولا يحتاج الى هذا التكلف  
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح واختاره الصدر الشهيد وعليه الفتوى ولا بأس ببيع العصير ممن يتخذ  
 خمر في قول ابي حنيفة رح وقال صاحبه بكرة وقبل على قول ابي حنيفة رح انما لا يكره اذا باعه من  
 ذمي بئمن لا يشتريه المسلم بذلك اما اذا وجد مسلم يشتريه بذلك الشئ يكره اذا باعه ممن يتخذ خمر  
 وهو كمالو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خمر ولا بأس به اذا كان قصده من البيع تحصيل الشئ  
 وان كان قصده تحصيل الخمر بكرة وغراسه الكرم على هذا اذا كان يغرس الكرم بنية تحصيل الخمر بكرة  
 وان كان لتحصيل العنب لا يكره والا فضل ان لا يبيع العصير ممن يتخذ خمر كذا في فتاوى قاضيخان \*





وبهذا تبين ان من اتخذ برج حمام فاركب فيها حمام الناس فما يأخذ من فراخها لا يحل له لان الفرخ يملك بملك الاصل فهو بمنزلة اللتطة في يده الا انه ان كان فقيرا يحل ان يتناول لحاجته وان كان غنيا ينبغي له ان يتصدق بها على فقير ثم يشتري منه بشي فيتناول وهكذا كان يفعل شيخنا الامام شمس الائمة رح وكان مولعا بكل الحمام كذا في المبسوط \* ابن سعادة عن محمد رح في رجل رمى صيدا فصرعه فغشى عليه ساعة من غير جرح ثم ذهب عنه الغشية فمضى او كان طائرا فطار فرماه رجل آخر فصرعه واخذه فهو الآخر وان كان اخذ الاول في غشيته تلك واخذه الآخر وهو على تلك الحالة قبل استقلاله وتحامله فهو الاول منهما وانه ظاهر والاستقلال الارتفاع رجل رمى صيدا فجرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض اي التيام فلبث كذلك ما شاء الله ثم برأ وتمائل ثم رماه آخر واخذه فالصيد للاول كذا في الظهيرية \* واذا رمى سهمين الى صيد فاصابه واثنه حتى لا يستطيع براحا عن مكانه ثم رماه بسهم آخر فاصابه ومات لا يحل اكله هذا اذا علم انه مات من الرمية الثانية ولم يعلم من اية الرمية مات اما اذا علم انه مات من الرمية الاولى حل والعبرة في حق الحل لوقت الرمي كذا في خزائن المفتين \* ومن رمى صيدا فاصابه ولم يثنه من حيز الامتاع فرماد آخر فقتله فهو الثاني ويؤكل وان كان الاول اثنه فرماه فقتله فهو الاول ولم يؤكل وهذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجم منه الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني اما اذا كان الرمي الاول بحال لا ينجم منه الصيد بان بقي فيه من الحيوة بقدر ما يبقى في المذبوح كدالبان رأسه يحل وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد غير انه بقي فيه من الحيوة اكثر ما يكون في المذبوح بان كان يعيش يوما ودونه فعند ابي يوسف رح لا يحرم بالرمية الثانية لانه لا عبرة لهذا التدر من الحيوة وعند محمد رح يحرم لان لهذا التدر من الحيوة عبرة عندة فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه الصيد سواء فلا يحل وضمن الثاني للاول قيمته غير ما نقصته جراحته وهذا اذا علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الرمي الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه ليكون القتل مضافا الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجرحين اولم يدر ضمن الثاني ما نقصته جراحته لانه جرح حيوانا مملوكا للغير وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم يضمن نصف قيمته مجروحا بالجرحين لحصول الموت بالجرحين فكان متلفا نصفه وهو مملوك غيرة فيضمن

الى ارضه بسدك كثير ثم ذهب الماء رقيق السمك في ارضه اولم يذهب الماء اذا نه قل حتى صار السمك يؤخذ بغر صيد فلا سبيل لاحد على هذا السمك وهولرب الارض ومن اخذ مند شيئا ضمنه ولو كان الماء كثيرا لا يتقدر على السمك الذي فيه الا بصيد فمن اصطاد منه شيئا فهو له كذا في الذخيرة \*  
ولو اتى الشبكة في الماء وطرح غيره فيه الشص ف وقعت سمكة في الشبكة وتعلت بالشص فان كانت في الخيوط الضيقة من الشبكة فهو اصاحب الشبكة كذا في الغيائية \* الشص اذا رمى به الرجل في الماء فتعلق به سمكة ان رمى بها خارج الماء في موضع يتقدر على اخذها فاضطربت ف وقعت في الماء ملكها وان انتزع الحبل قبل ان يخرجها من الماء لا يملكها كذا في الخلاصة \* رجل حفر في ارضه حفيرة ووقع فيها صيد فجاء رجل واخذه قال الصيد يكون للآخذ وان كان صاحب الارض اتخذ تلك الحفيرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ان صيدا باع في ارض رجل او تكس فيها وجاء آخر واخذه فهو له هذا اذا كان صاحب الارض بعيدا من الصيد بحيث لا يتقدر على اخذه لو مد يده اما اذا كان قريبا بحيث لو مد يده اخذه فهو لصاحب الارض كذا في الظهيرية \* واذا حفر بشرا ولم يتصد به الاصطياد فوقع الصيد فيها فجاء آخر واخذه ان دنا صاحب البئر من الصيد بحيث لو مد يده يتقدر على اخذه فهو لصاحب البئر كذا في المحيط \* وذكر في العيون اذا دخل الصيد دار انسان واغلق صاحب الدار الباب عليه ودار بحيث يتقدر على اخذه من غير صيد ان اغلق الباب لاجل الصيد ملكه وان اغلقه لامر آخر لا يملكه حتى لو اخذه آخر كان لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون للآخذ قال مشائخنا وليس معنى قوله يتقدر على اخذه من غير صيد انه لا يحتاج في اخذه الى المعالجة وانما معناه انه يمكن اخذه بتليل المعالجة من غير نصب شبكة وفي المنتقى نصب حباله فوقع فيها صيد فاضطرب وقطعها وانفلت فجاء آخر واخذ الصيد فالصيد للآخذ ولو جاء صاحب الحباله لياخذ فليدارنا منه بحيث يتقدر على اخذه ان شاء اضطرب حتى انفلت فاخذه آخر فهو لصاحب الحباله وكذا صيد الطيب والبازي على هذا التفصيل والحباله خيط مستدير يتغلل برأس الصيدا ورجله كذا في الظهيرية \* ومن اخذ بازيا وشبهه في مصر او سواد في رجاية سير او جلالا ويعرف انه اهلي فعليه ان يعرف ليرده على صاحبه وكذلك ان اخذ ظبيا وفي منقه فلا دة وكذلك لو اخذ حمامة في المصر يعرف ان مثلها الا يكون وحشية فعليه ان يعرفها لانه بمنزلة اللطنة

قول صاحب الدار كذا في الظهيرية \* قال في الاصل ومن اصطاد سمكة من نهج جابر لرجل لا يقدر على اخذ صيده فهو للذي اخذه وكذلك ان كانت اجمة لا يقدر على اخذ صيدها الا بالاصطياد فصاحب الاجمة ما صار محرراً لما حصل فيها من السمك وانما المحرز الاخذ فان كان صاحب الاجمة احتال لذلك حتى اخرج الماء وبقي السمك فهو لصاحب الاجمة وذكر شمس الائمة الحلواني رح ان من مشائخنا من قال ان اخرج الماء وليس قصده السمك فهو للآخذ وان نضب عنه الماء فان كان قصده اخذ السمك ينظر ان لم يمكن اخذه الا بصيد فهو للآخذ وان امكن اخذه من غير صيد فهو لصاحب الاجمة كذا في المحيط \* وفي المنتقى داود بن رشيد عن محمد رح نحل اتخذت كوارات في ارض رجل فخرج منها عسل كثير كان ذلك لصاحب الارض ولا سبيل لاحد على اخذه قال ولا يشبه هذا الصيد ويضه وأشار الى معنى الترق فتال انه يجيء ويذهب والبيض يصير طائراً ويطير وانما يشبه الطير في هذا النحل نفسها ولو اخذ النحل احد كانت له واما العسل لم يكن صيداً ولا يصير صيداً وفيه ايضاً عن ابي يوسف رح اذا وضع رجل كوارات النحل فتعسلت فهو لصاحب الكوارات كذا في الذخيرة \* وفي الملتقط لاحد الرجلين حمامة ذكرولاً خزانتي فالغراخ لصاحب الانثى كذا في التاتارخانية \* الباب الثالث في شرائط الاصطياد ينبغي ان يكون الصياد من اهل الذكوة وذاك بان يعقل الذبيح والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي والمجنون اذا كان لا يعقلان الذبيح والتسمية وان يكون له ملة التوحيد دموى واعتقاداً بالمسلم او دعوى للاعتقاد كالكتابة في الظهيرية \* ويشترط مع ذلك ان لا يكون محرماً وان لا يكون في الحرم حتى لا يؤكل صيد المحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم ولا بأس بصيد الآخر من المسلم والكتابي كذا في المحيط \* ويشترط في الرمي التسمية عند الرمي وفي ارسال الكاب والبازي وما اشبه ذلك يشترط التسمية وقت ارسال ولا يشترط تعيين الصيد في ارسال عندنا حتى لو ارسل كلباً او بازياً على صيد فاخذ ذاك الصيد او غيره واخذ عدداً من الصيد يحل الكل بتلك التسمية مادام في وجهه الارسال ولو ترك التسمية عند الرمي او عند ارسال الكلب عامداً لا يحل اكله وان ترك ناسياً حل اكله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يؤكل صيد المجوسي والوثني والمرتلان هؤلاء ليسوا من اهل الذكوة اختياري فكذا اضطهر اكدافي الكافي \* ولو ارسل النصراني او رمى وسمى المسيح لم يؤكل

نصف قيمته مجروحاً بالجرحين لان الاول لم يكن بصنعه وقد ضمن الثاني مرة فلا يضمه  
ثانيهما بضمن نصف قيمة لحمه ذكياً لانه بالرمي الاول صار بحال يحل بذكوة الاختيار  
لو لم يكن الرمي الثاني فهو بالرمي الثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمن النصف  
الاخر لانه قد ضمنه مرة قد دخل ضمان اللحم فيه كذا في الكافي \* وان رماه الثاني  
قبل ان يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئاً وان كان الصيد بعد  
ما اصابه سهم الاول يتحامل ويطير فرماه الثاني وقتله يكون للثاني ويحل اكله كذا في  
فتاوى قاضيهان \* وان رمى رجلان صيداً فاصابه سهم احدهما قبل صاحبه واتخذه واخرجه  
من ان يكون صيداً ثم اصابه سهم الآخر فهو للذي اصابه سهمه او لا وان رمياه معاً ولو اصابه  
السهمان معاً فهو لهما والعبرة في حق الملك بحالة الاصابة لا بحال الرمي وفي حق الحل يعتبر  
حالة الرمي كذا في الظهيرية \* وان اصابه سهم الاول فوق ذة ثم اصابه سهم الثاني فقتله قال  
ابريه سف رح يؤكل والصيد للاول كذا في التاتارخانية \* ولو رمى سهم الى صيد رمى رجل آخر فاصاب  
السهم الثاني السهم الاول وامضاه حتى اصاب الصيد وقتله جرحاً ان كان السهم الاول بحال يعلم  
اسلاً يبلغ الصيد بدون الثاني فالصيد للثاني لانه اذا خذ حتى لو كان الثاني مجوسياً او محرماً لا يحل  
وان كان السهم الاول بحال يبلغ الصيد بدون سهم الثاني فالصيد للاول لانه سبق في الاخذ وهو كاف  
بنفسه فان كان الثاني محرماً او مجوسياً لا يحل استحساناً كذا في الكافي \* وقد ذكر في المنتقى عن محمد رح  
لو دخل ظبي دار رجل او حائطه او دخل حمار وحش دار رجل او حائطه فان كان يؤخذ بنير  
صيد فهو لرب الدار وكذلك الخطيرة للسمك وهذا الجواب يخالف جواب الاصل وفي الاصل  
لو ارسل كلبه على صيد فاتبعه الكلب حتى لو ادخله في ارض رجل او داره كان لصاحب الكلب  
وكذلك لو ارشد على صيد حتى اخرجته وادخله دار انسان فهو له لانه لما اخرجته واضطره  
فتد اخذه بيده كذا في الذخيرة \* وعن ابي يوسف رح في رجل اصطاد طائراً في دار رجل  
فان اقتطاع على الله عليه اعال الاباحة فهو للمصايد سواء اصطاده من الهواء او من الشجر وان اخذنا  
فقال رب الدار اصطدت تهاك وانكر الصياد ذلك فان كان اخذ من الهواء فهو له وان اخذ  
من داره او شجرة بالقول قول صاحب الدار وان اخذنا في اخذه من الهواء او البجاد بالقول  
قول

وكذلك الجواب في البازي والصقر من اوله الى آخره والجواب في الرمي هكذا اذا رمى سهمه الى صيد فاصابه وتوارى عن بصره ثم وجده ميتا وبه جراحة اخرى سوى جراحة السهم لا يؤكل وان كان في طابه وان وجده وليس به جراحة اخرى ان لم يشتغل بعمل آخر يؤكل استحسانا وان اشتغل بعدل آخر لا يؤكل قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* وفي فتاوى آهورى طبرانى الماء وجرحه يشتغل الرامي بنزع الخف ثم دخل الماء بعد نزع الخف فوجد الطير ميتا بذلك الجرح قال يحل اكله وقال قاضي بديع الدين اشتغل الرامي بنزع الخف ليس بعذر لانه ترك الطاب فقد حرم اكله سنن ايضا رمى صيدا وامر غيره بالطلب قال يجوز قيل اذا ارسل الكلب ولم يسم ناسيا فقبل ان يصل سدى ولم يدعه حتى اخذ لا يؤكل وفي الرمي يؤكل لان التدارك في الكلب ممكن بان يدعوه وفي السهم لا كذا في التاتارخانية \*

الباب الرابع في بيان شرائط الصيد الآلة نوعان جداد كالمرزاق والمعراس واشباههما وحيوان كالكلب ونحوه والصقر والبازي ونحوهما ان كانت الآلة حيوانا فمن شرطها ان تكون معلومة ولا يكون الكلب معلما الا بالامساك علينا وترك الاكل وان يجيبه اذا دعه وان ارسله الى الصيد فعلامته تعلم الكلب وما بدعناه ترك الاكل من الصيد وكان ابو حنيفة رح لا يحد في ذلك حدا ولا يوقت وقتا وكان يقول اذا كان معلما فكل وربما كان يقول اذا غلب على ظن الصائد انه معلم وربما كان يقول يرجع في ذلك الى قول اهل العلم من الصيادين فاذا قالوا صار معلما فهو معلم وروى الحسن اذا ترك الاكل ثلثا فهو معلم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط \* وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاطي \* ثم في ظاهر الرواية عنهما انه لا يحل الثالث وانما يحل الرابع وروي عنهما يحل الثالث ايضا كذا في الظهيرية \* واما البازي وما بدعناه فترك الاكل في حقه ليس علامة تعلبه وانما علامة تعلبه ان يجيب صاحبه اذا دعه حتى ان البازي وما بدعناه اذا اكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشائخنا رح في البازي هذا اذا اجاب صاحبه عند الدعوة الثالثة من غير ان يطعم في اللحم واما اذا كان لا يجيب الا يطعم في اللحم لا يكون معلما ومتى حكم بتعلم البازي فتر من صاحبه ولم يجبه اذا دعه خرج من حكم المعلم ولا يحل صيده وكذا الكلب اذا اكل الصيد خرج من حكم المعلم وحرم ما عند صاحبه من صيوده قبل ذلك في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا تحرم الصيود التي احرزها صاحبها ولم يأكل منها قبل ذلك ان كان العهد قريبا يأخذ ذلك الصيد اما اذا كان العهد بعيدا بان مضى شهر او نحوه وقد قدد صاحبه

والارسال شرط في الكلب والبازي حتى ان الكلب المعلم اذا انفلت من صاحبه واخذ صيدا وقتله لا يؤكل فان صاح به صاحب الكلب صيحة بعدما انفلت وسمى فان لم ينزجر بصياحه بان لم يزد طلبا وحرصا على الاخذ فاخذ الصيد لا يؤكل اما اذا انزجر بصياحه اكل استحسانا كذا في الظهيرية \* واذا ارسل المسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر بزجره فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الاغراء بالصياح عليه وبالانزجار اظهار طلب الزيادة ولو ارسله مجوسي فزجره مسلم فانزجر لم يؤكل وكل من لا يجوز ذكوته كالمترد والمحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسي كذا في خزائن المفيتين \* وقد ذكر شمس الائمة السرخسي رح في شرح كتاب الصيد في مسئلة المسلم اذا ارسل كلبه فزجره مجوسي انه انما يؤكل الصيد اذا زجره المجوسي في ذهابه فاما اذا وقف الكلب عن سنن الارسال ثم زجره المجوسي بعد ذلك وانزجر بزجره لا يؤكل كذا في المحيط \* وهو المأخوذ به كذا في جواهر الاخلاطي \* وان لم يرسله احد ولكنه انبعث الكلب او البازي على اثر الصيد بغير ارسال وزجره مسلم فانزجر فاخذ يحل والقياس ان لا يحل كذا في الكافي \* وان لم ينزجر لم يحل كذا في التاتارخانية \* ولو ارسل كلبا وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب في اثر الصيد سمي وزجره فاخذ الصيد وقتله يؤكل انزجر بزجره اولم ينزجر كذا في الينابيع \* من شرائط الاصطيان ان لا يشاركه في الارسال والرمي من لا يحل ذبيحته كالوثني والمجوسي وتارك التسمية عددا وكذا يشترط ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الرمي والارسال بل يتبع اثر الصيد وتارك الكلب عن المرسل ثم وجده بعد وقت وقد قتله فهذا على وجهين اما ان لا يترك الطلب حتى وجده كذلك والطلب عنده وفي هذا الوجه القياس ان لا يؤكل وفي الاستحسان يؤكل قالوا هذا الشرط لازم وهو ان يكون الكلب عنده على جواب الاستحسان فاما اذا وجد الصيد ميتا والكلب قد انصرف عنه لا يؤكل قياسا واستحسانا واذا اشتغل بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من الليل طلبه فوجده ميتا والطلب عنده وبه جراحة لا يدري ان الكلب جرحه ارغيرة قال في الكتاب كرهت اكله ونص شمس الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي رح على انه لا يؤكل وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده انه اراد به كراهة التنزيه والفتوى على الاول كذا في الظهيرية \* وهذا كله اذا وجده وبه جراحة واحدة يعلم انها جراحة الكلب اما اذا علم بالعلامة انها جراحة غير الكلب او علم انها جراحة الكلب الا ان بها جراحة اخرى ليست من جراحة الكلب لا يؤكل ترك الطاب اولم يترك

صيد الم يوكل كذا في التهذيب \* ولو ارسل كلبه على صيد وسمي فاخذ في ارساله ذلك صيدوا كثيرة  
واحد ابعده واحد حل الكل وكذا المرمى صيدا فاصابه السهم وتذوا صاب آخر ونفذوا صاب آخر  
حل الكل عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* فان اخذ صيدا رجتم عليه طويلا ثم مربه آخر فاخذه  
وقتله لم يوكل الا بالارسال مستقبلا ان يزجر او بتسمية على وجه ينزجر فيما يحتدل الزجر اطلاق الفور  
وكذلك ان ارسل كلبه او بازيه على صيد فعدل عن الصيد يدنة او يسرة وتشاغل بغير طلب الصيد  
وفتر عن سنته ذلك ثم تبع صيدا فاخذه وقتله لا يوكل الا بالارسال مستأنف وان يزجره صاحبه  
ويسمي فينزجر فيما يحتدل الزجر لانه لما تشاغل بغير طلب الصيد فقد انقطع حكم الارسال واذا  
صاد صيدا بعد ذلك فقد ترسل بنفسه فلا يحل صيده الا ان يزجره صاحبه فيما يحتدل الزجر كذا  
في البدائع \* رجل ارسل كلبه على صيد فاخطاه ثم عرض له صيد آخر فقتله يوكل وان رجع فعرض له  
صيد آخر في رجوعه فقتله لم يوكل لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل كذا  
في الخلاصة \* وان ارسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يوكل كذا  
في التاتارخانية \* رجل ارسل كلبه وهو يظن انه انسان وسمي فاذا هو صيد يوكل هو المختار لانه  
تبين انه ارسل على صيد كذا في الظهيرية \* والفهد اذا ارسل فكس ولا يتبع حتى يستمكن فيمكث  
ساعة ثم اخذ الصيد فقتله فانه يوكل وكذا الكلب اذا ارسل يصنع كما يصنع الفهد ولا بأس باكل ما صاد  
لان حكم الارسال كالوثوب والعدو وكذلك البازي اذا ارسل فسقط على شيء فطار فاخذ الصيد  
فانه يوكل وكذلك الرامي اذا رمى صيدا بسهم فما اصابه في سنته ذلك ووجهه اكل وان اصاب  
واحد انفذ نفذ الى آخر واخر اكل الكل فان امالت الريح السهم الى ناحية اخرى يمينا وشمالا  
فاصاب صيدا آخر لم يوكل فان لم ترد الريح عن وجهه ذاك اكل الصيد ولو اصاب حائطا وصخرة  
فرجع فاصاب صيدا فانه لا يوكل فان مر السهم من الشجر فجعل يصيب الشجر في ذلك الوجه لكن  
السهم على سنته فاصاب صيدا فقتله فانه يوكل فان رده شيء من الشجر يدنة او يسرة لا يوكل فان  
مر السهم فجحش حائطا وهو على سنته فاصاب صيدا فقتله اكل كذا في البدائع \* ولو ارسل المسلم الكلب  
المعلم على صيد فشاركه غير معلم او كلب لم يذكرا اسم الله تعالى عليه عمدا او كلب مجوسي  
لم يوكل ولورد الصيد عليه الكلب الثاني ولم يجرح معه ومات يجرح الاول كره اكله قيل  
كراهة تنزيه وقيل كراهة تحريم وهو اختيار شمس الائمة الحلواني رح كذا في الكافي \* وهو الصحيح

تلك الصيود لم تحرم بلا خلاف قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الاظهر ان الخلاف في النصارين واجمعوا ما لم يحزره المالك من صيوده انه يحرم هكذا ذكر شيخ الاسلام رح واما ما باع المالك مما قد من صيوده فلا شك ان على قريههما لا ينقض البيع فيه واما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان ينقض البيع اذا تصادق البائع والمشتري على ككون الكلب جاهلا قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتى نعلم وحد تعلمه ما ذكرنا في ابتداء الامر على الخلاف وكذلك هذا الخلاف في البازي اذا فر من صاحبه فدعا له لم يجبه حتى حكم بكونه جاهلا هذا اذا اجاب صاحبه ثلث مرات بعد ذلك على الولاء يحكم بتعلمه عندهما ولو شرب من دم الصيد يؤكل كذا في المحيط \* وان اخذ الكلب المعلم صيدا واخذه منه صاحبه واخذ صاحب الكلب منه قطعة فالتها الى الكلب فاكلها الكلب فهو على تعليمه وكذلك لو كان صاحب الكلب اخذ الصيود من الكلب ثم وثب الكلب على الصيد فاخذ منه قطعة فاكلها وهو في يد صاحبه فانه على تعليمه وكذلك قالوا لو سرق الكلب من الصيد بعد دفعه الى صاحبه وان ارسل الكلب المعلم على صيد فنهسه فقطع منه قطعة فاكلها ثم وجد الصيد بعد ذلك فقتله ولم يأكل منه شيئا لا يؤكل لان الاكل منه في حال الاصطياد دليل على عدم التعليم فان نهسه فالتقى منه بضعة والصيد حي ثم اتبع الصيد بعد ذلك فاخذه فقتله ولم يأكل منه شيئا يؤكل لانه لم يوجد منه ما يدل على عدم التعليم لانه انما قطع قطعة منه ايشنه فيتوصل به الى اخذه فكان بمنزلة الجرح وان اخذ صاحب الكلب الصيد من الكلب بعد ما قتله ثم رجع الكلب بعد ذلك فسر بملك التطة فاكلها يؤكل صيده وان اتبع الصيد فنهسه فاخذ منه بضعة فاكلها وهو حي فانتلت الصيد منه ثم اخذ الكلب صيدا آخر في بورة فقتله لم يأكل منه ذكره في الاصل وفي الواكره اكله لان الاكل في حال الاصطياد يدل على عدم التعليم كذا في البدائع \*

رجل ارسل كلبا الى صيد فلم يأخذوا واخذ غيره ان ذهب على سنته فقد حل كذا في السراجية \*

لو رمى بغير فاصاب صيدا ولم يعلم انه ناد او غير ناد لم يؤكل الصيد حتى يعلم ان البعير كان ناد لان الاكل في الابل الاستيناس فيستسك به حتى يعلم غيره كذا في الكافي \* ولو ارسل بازيه الى ارنب فاصاب من ذاك صيدا وهو لا يصطاد الا الارنب لم يؤكل ما اصطاده وان ارسل الى خنزير او الى ذئب فاخذ ظبيا حل اكله كذا في الينابيع \* ولو ارسل بازيا الى غبي وهو لا يصيد الظبي فاصاب صيدا



احدهما قبل صاحبه الا انه لم ينخنه حتى اصابه الآخر فالصيد لهما كذا في الذخيرة \* وفي تجنيس خواهر زاده واذا ارسل كلبه على صيد لا يراه او رماه فاصاب الصيد والرجل في طلبه فوجده حل كذا في التاتارخانية \* واذا ضرب البازي بمنقاره او بسنابه الصيد حتى انخنه او جرحه الكلب فجاء صاحبه وتمكن من اخذه فلم يأخذه حتى ضربه البازي او الكلب مرة اخرى فمات فعند عامة المشائخ رح لا يحل اكله كذا في المحيط \* ولا يؤكل ما اصابه المعراض بعرضه ولا يؤكل ما اصابه البندقة فمات بها كذا في الكافي \* وكذا ان رماه بحجر وان جرحه اذا كان ثقيلا وبعدة لانه يحتمل ان قتله بثقله وان كان الحجر خفيفا وبعدة حل لان الموت بالجرح وان كان الحجر خفيفا وجعله طويلا كالسهم وبعدة حل ولورماه بمرورة حديد ولم تبضع بضعا فخرم وكذا ان رماه بها فابان رأسه وقطع اوداجه ولورماه بعضا او يعود حتى قتله حرم لانه قتله ثقلا لا جرحا الا اذا كان له حديد يصع بضعا فحينئذ يحل لانه كالسيف والرمح والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا اضيف الى الجرح قطع اهل الصيد وان اضيف الى الثقل قطع اهل حرم وان وقع الشك ولم يدر انه مات بالثقل او بالجرح حرم احتياط وان رماه بسيف او بسكين فاصابه بعدة فجرحه حل وان اصابه بقعاء السكين او بقبص السيف حرم ولورماه فجرحه فمات بالجرح ان كان الجرح مدميا حل اتفاقا وان لم يكن مدميا حل عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة او كبيرة وعند بعضهم يشترط الادماء وعند بعضهم ان كانت الجراحة كبيرة حل بلا ادماء وان كانت صغيرة لا يحل كذا في الكافي \* ولورمى سهما فعرضه سهم آخر فردة عن سنته فاصاب صيدا وقتله لم يؤكل هكذا ذكر في الاصل وذكر في الزيادات انه يؤكل قال شمس الائمة ابو محمد ررح عبد العزيز احمد الحلواني تاويل ما ذكر في الاصل ان الراعي الثاني لم يقصد الرمي الى الصيد وانما قصد اللعب او تعلم الرمي وترك التسمية عددا حتى لو قصد الاصطياد يحل على رواية الاصل كذا في الظهيرية \* مسلم رمى عبدا فاصاب سهما موصوعا فرفعه فاصاب صيدا فقتله جرحا يؤكل وكذا لورمى بمعرض او حجر او بندقة فاصاب سهما فرفعه واصاب السهم الصيد فقتله يحل كذا في محيط السرخسي \* مجوسي رمى سهما بعد سهم المسلم فاصاب سهمه سهم الاول فان علم انه لولا سهم المجوسي لما وصل الى الصيد فهو حرام وكذلك ان رده عن سنته فلو زاده قوة ولم يقطعه عن سنته فالصيد للمسلم ولكن لا يحل استحسانا كذا في السراجية \* مجوسي رمى الى صيد ففرا الصيد من سهمه او ارسل كلبه على صيد ففر من كلبه فرماه مسلم بسهم او ارسل كلبه

كذا في المحيط \* ولورد الصيد على الكلب مجوسي حتى اخذه فلا بأس باكله لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلم تثبت المشاركة ولو لم يوده الكلب الثاني على الاول ولكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد فاخذه وقتله حل كذا في الكافي \* ولو مد المجوسي مع المسلم فوسا الى صيد واصابه فانه لا يحل اكله ومن شرطها ان لا يوجد منه بعد الارسال بول ولا اكل حتى اذا وجد ذلك منه او طال وقته لا يؤكل الصيد وكذلك من شرطها ان يكون جارحا حتى لو قتله من غير جرح لا يحل اكله ذكره في الزيادات وفي المختصر لعصام و اشار في الاصل الى انه يحل فانه قال اخذه وقتله ولم يفصل بينهما اذا قتله جرحا او خنقا وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة و ابي يوسف رح في غير رواية الاصول انه يحل وان لم يجرحه من المشائخ من قال ما ذكر في الاصل قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح وما ذكر في الزيادات قول محمد رح وقيل ما ذكر في الاصل الجواز وما ذكر في الزيادات اشباع والصحيح ما ذكر في الزيادات وروى ابو يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه اذا كسر عضوا فقتله لا بأس باكله لان الكسر جراحة في الباطن فيعتبر بالجراحة في الظاهر كذا في المحيط \* ولما ارسل المسام كلبه على صيد وسمى فادركه الكلب فضربه وقذه ثم ضربه ثانيا فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فوقذه احدهما ثم قتله الآخر اكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عفوا ولو ارسل رجلا ن كل واحد منهما كلبا فوقذه احدهما وقتله الآخر اكل لما بينا والملك للارسل كذا في الهداية \* ولو ان رجلا ارسل كلبه المعلم على صيد فكسر رجله او عقره عقرا ثم اخرجه من الصيدية ثم ان رجلا آخر ارسل كلبه على ذلك فكسر رجله الاخرى او عقره عقرا فمات الصيد من العقرين فنقول الصيد الاول ولا يحل تناوله هذا اذا ارسل الثاني كلبه بعد ما اصاب الكلب الاول الصيد واثخنه فلو ان الكلب الاول جرحه الا انه لم يثخنه ولم يخرج من الصيدية حتى ارسل الثاني كلبه فاصابه الثاني وجرحه واثخنه واخرجه من الصيدية فالصيد للثاني ويحل تناوله وان كان كل واحد من الجرحين بحال لا يخرج من الصيدية عند الانفراد ولما اجتمع اخرج من ان يكون صيدا فالصيد لهما وكذلك اذا اصاباه في الاخذ والحل ثابت وان ارسل الثاني كلبه قبل اصابة الكلب الاول الصيد فالملك لاولهما اصابة كما في السهمين والحل ثابت ولو ارسلهما معا فاصاب احدهما الصيد قبل الآخر واخذه واثخنه ثم اصابه الآخر فالصيد لاولهما اصابة وكذلك لو ارسل على التعاقب فاصاب الكلب الثاني الصيد واولا واثخنه ثم اصابه الكلب الاول فالصيد لصاحب الكلب الثاني ولو اصاباه جملة او اصابه

وان كان جرحا لا يرجى حيوته منه يحل لانعدام هذا الاحتمال اذا بقي فيه من الحيوة مقدار ما يكون في المذبوح بعد الذبح بان ابان رأسه ثم وقع في الماء وان مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على الارض فان كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والجبل يحل لان وقوعه على مكان مستو كوقوعه على الارض لتعذر الاحتراز عنه وان كان مما يقتل مثل حدة الرمح والنبهة المنصوبة وحدة الآجرة والمبنة التائدة ونحوها لم يحل كذا في محيط السرخسي \* ومن شرائطه ان يموت قبل ان يصل الصائد اليه حتى يكون حقه بلا شبهة وخلاف فانه لو وصل اليه الصائد ودوحى ففقد كدمات ومن شرائطها ان يكون متغرا متوحشا ولا يكون الغالد واجن من الوحوش كذا في المحيط \* **آبَابُ الْخَامِسُ** فيما لا يقبل الذكوة من الحيوان وفيما يقبل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عايدان يذكيه وان ترك تذكيته حتى مات حرم اكله وكذا البازي والسهم لانه ترك ذكوة الاختيار مع القدرة عليها وهذا اذا تمكن من ذبحه اما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيد من الحيوة فوق ما يكون في المذبوح لم يؤكل في ظاهر الرأية كذا في \* **وَدَلِيَةُ التَّوَيُّ** كذا في التبيين \* وعن ابي حنيفة وابي يوسف رح انه يحل وقال بعض المشائخ ان لم يتمكن لفقده الآله لم يؤكل وان لم يتمكن اضيق الوقت يؤكل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل امتحسا وبالاستحسان اخذ الناضي فخر الدين وهذا اذا كان يتوهم بناءه حيا مع الجرح الذي جرحه الكلب اما اذا لم يتوهم بناءه حيا بان شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حي فادب حل تناوله لانه استقر فيه فعل الذكوة قبل وقوعه وما بقي فبدا غراب المذبوح قليل هذا قول ابي يوسف ومحمد رح فاما عند ابي حنيفة فحل وهو النياس لانه وقع في يده حيا فلا يحل بدله ذكوة الاختيار كالمتردية هذا الذي ذكرنا اذا ترك الذكوة فلو ذكاه حل عند ابي حنيفة رح لانه ان كانت فيه حيوة مستقرة فالذكوة وقعت موقعها بالاجماع وان لم يكن فيه حيوة مستقرة فعند ابي حنيفة رح ذكواته الذبح وقد وجد وعند هذا حل بلا ذبح وكذا المتردية والطيحة والموتوزة والذي بئر الذئب بطنه وفيها حيوة خفية او بينة يحل اذا ذكاه وعليه التوى كذا في الكافي \* **وَأَوَادِرُكُهُ** ولم يأخذه فان كان في وقت لو أخذه امكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذبحه اكل كذا في الهداية \* ذبح شاة مريضة وتدبتي فيهما من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فانها لا تقبل الذكوة عند ابي يوسف ومحمد رح واختلف المشائخ فيه على قول ابي حنيفة رح

لم يحل الا اذا وقع سهم المجوسي على الارض او انصرف كلبه قبل رمي المسلم وارساله يحل كذا في محيط السرخسي \* وان اشترك الحلال والمحرم في رمي الصيد لم يحل اكله كما لو اشترك مسلم ومجوسي في قتل الصيد كذا في المبسوط \* الاسلام وقت الرمي ووقت الارسال شرط حتى لو رمى وارسل وهو مسام ثم ارتد يحل وعليه عكسه لا يحل هكذا في الغيائية \* المجوسي اذا نهود وتنصربوكل صيده وذبحته والنصراني اذا تمجس لا يؤكل صيده وذبحته والمسلم اذا ارتد فانه لا يؤكل صيده كذلك اذا نهودا وتنصركذا في شرح الطحاوي \* ولو ان قوما من المجوسي رموا سهامهم فاقبل الصيد نحو مسلم فارأى من سهامهم فرماه المسلم وسمى فاعابه سهم المسلم وقتله فالمسئلة على وجهين ان كان سهم المجوسي لم يقع على الارض حتى رماه المسلم لم يحل اكله الا ان يدرك المسلم ويذكيه فحينئذ يحل لانهم اعانوه في الرمي دون حقيقة الذكوة ولا معتبر بالرمي مع وجود حقيقة الذكوة وان وقعت سهام المجوسي على الارض ثم رماه المسلم بعد ذلك وباقي المسئلة بحالها حل اكله وكذلك المجوس اذا ارسلوا كلابهم الصيد فاقبل الصيد هارباً فرماه المسلم فقتله او ارسل كلبه اليه او بازى اليه او صقراله فاصاب الكلب فقتله ان كان رمي المسلم وارساله حال اتباع صقر المجوسي وبازيه الصيد لا يحل وان كان بعد رجوع صقره وبازيه حل وكذلك لو اتبع الصيد كلب غير معلم او بازى غير معلم فاقبل الصيد فارأى من فرماه المسلم بسهم او ارسل كلبه او بازيه فاصابه وقتل فهو على التخصيل الذي فلا كذا في الذخيرة \* وبشترط في الصيد ان لا يشارك في موته سبب آخر سوى جراحة السهم او الكلب او ما اشبه ذلك وذلك نحو التردى من موضع والوقوع في الماء وجراحة اخرى بتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط \* اذا اصاب السهم الصيد فوقع على الارض او على آجرة مطروحة على الارض فمات يحل لان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه وان وقع في ماء او على جبل او صخرة او شجرة او حائط او على سنان رمح مركوز او على حرف آجرة اولبنة منصوبة ثم وقع منه على الارض لم يحل لان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه فان التردى مما ينفك عنه الاصطباذ فوجب اعتباره ويحتمل ان الموت حصل بالماء او بالتردى فاجتمع المبيح والمحرم فيحرم احتياطاً حتى لو كان الطير ما ثاب فوق في الماء ولم تغرس جراحته يحل اكله لانه لا يحتمل موته بسبب الماء وان اغمست جراحته لا يؤكل لاحتمال موته بالماء هذا كله اذا جرحه جر حار جى حيوته منه وان كان

من نصفها اكل لان الاكثر حكم اكل فصار كمالو كان الكل على الارض كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا  
اخذ سمكة فربطها في الماء فماتت تؤكل لانها ماتت بآفة وهو ضيق المكان وكذا اذا ماتت السمكة  
في الشبكة ان كان يمكنها ان تخرج منها لا تحل لانها بمنزلة ما لوم ماتت في البحر والافتحلال لانها  
ماتت بآفة كذا في محيط السرخسي \* ولو اتجد الماء فمات الحيتان تحت الجدد قال ايضا  
ينبغي ان يؤكل عند اكل لو اشترى سمكة في خيط مشدود في الماء وقبضها ثم دفع الخيط الى البائع  
وقال احفظها فجاءت سمكة اخرى فابتلعت المشتراة قال محمدرح المبتلعة للبائع لانه هو الذي  
صادها لان الخيط في يده فما تعلق بالخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة  
من بطن المبتلعة وسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت المشتراة بالابتلاع ولو  
ان المشتراة هي التي ابتلعت الاخرى فهما جميعا يكون للمشتري لانه اذا صادها ملك  
المشتري فيكون للمشتري ولو لدغت حية سمكة في الماء فقتلها او نصب الماء عليها ثم ماتت  
في الشبكة اكل الامامات حتف انفه من غير سبب لانه طاف كذا في فتاوى قاضيخان \*

وما مات من حرارة الماء او برودته او كدورته ففيه روايتان روي عن ابي حنيفة وامبي يوسف رح  
لا يؤكل لان السمك لا يموت بسبب برودة الماء وحرارته غالبا فيكون ميتا بغير آفة ظاهرا فلا يحل  
كالطافي وروي عن محمدرح انه يؤكل لانه مات بآفة لانه قد يموت بسبب برودة الماء وكدورته  
فيحال بالموث عليه وهذا ارفق بالناس كذا في محيط السرخسي \* وعليه الفتوى كذا في  
جواهر الاخلاطي \* عن محمدرح لا يؤكل الطافي لانه حرام لكن لانه يتغير فينثر الطبع عنه  
وصار من الخبائث ولو مات في الماء ولم يطف اكل وكذلك كل ما مات بسبب يحل بان ضربه  
بخشب او نحوه او قطعه سمكة اخرى او قطعه غيره كذا في الغياثية \* وجد نصف سمكة في الماء يحل  
لانها ماتت بآفة وهذا اذا علم انها قطعها حجر او غيره فاما اذا علم انها قطعها انسان بسيف ونحوه  
لا يؤكل لانها صارت ملكا له كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس باكل الجريث والمار ما هي بلا ذكوة  
كذا في الهداية \* سئل عن اخراج من البحر والجحون جبا وفي الجب ماء وسمكة ثم ماتت  
السمكة فيه هل يحل اكل السمك فقال نعم وسئل ايضا عن ملح ذاب فوق جمده البحر ثم اختلط ماء  
البحر بماء الملح فماتت سمكات كانت في البحر بهذا السبب هل يجوز اكل السمكات قال نعم

كذا في التاتارخانية \* الباب السابع في المتفرقات ولو سمع خساظنه صيدا فارسل كلبه فاصاب صيدا

ونص القاضي الامام المنتسب الى اسبجباب في شرح الطحاوي انه يقبل الذكوة وعليه الفتوى  
 كذا في الظهيرية \* اذ ارمى الى صيد وانكسر بسبب آخر قبل ان يصيبه السهم ثم اصابه السهم حل  
 لانه حين رماه كان صيدا والعبرة في حق الحل لو قت الرمي الا في مسئلة واحدة ذكرها  
 محمد ربح في آخر كتاب الصيد وصورتها الحلال اذ ارمى صيدا والرامي والصيد في الحل فلم يصل  
 السهم الصيد حتى دخل الصيد في الحرم والسهم على اثره فاصابه السهم في الحرم ومات  
 في الحرم او في الحل لا يؤكل واعتبر وقت الاصابة اما فيما عداها فالعبرة بحالة الرمي كذا  
 في المحيط \* حلال رمي صيدا فاصابه في الحل ومات في الحرم او رماه من الحرم واصابه في الحل  
 ومات في الحل لا يحل لان في الاول تمامه في الحرم وفي الثاني ابتداءه في الحرم وعليه  
 الجزاء في الوجه الثاني دون الاول وكذا اذا ارسل كلبه من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه  
 الجزاء كذا في الغيائية \* اذ ارمى سهما الى صيد فاصابه ووقع عند مجوسي مقدار ما يتقدر على ذبحه  
 نمت لا يحل تناوله لانه قادر على ذبحه بتقدريم الاسلام واذا وقع عند نائم والنائم بحال لو كان مستيقظا  
 يقدر على تذكيته فمات روي عن ابي حنيفة رح انه لا يحل لان النائم عنده كاليتظان في مسائل  
 معدودة من جملة ما هذه وروي عن محمد ربح انه يحل وان وقع عند صبي لا يعتل الذبح يحل  
 وان كان يعتل الذبح لا يحل كذا في المحيط \* الباب السادس في صيد السمك السمك والجراد  
 يؤكلان غيران الجراد يؤكل مات بعله او بغير علة والسمك اذا مات بغير علة لا يؤكل كذا في الظهيرية \*  
 اذا اخذ سمكة فوجدت في بطنها سمكة اخرى لا بأس باكلها وان اكلها كلب فشق بطنها فخرجت  
 السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا تؤكل اذا ذرفها طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس باكلها  
 فان وجد الباقي منها يؤكل ايضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل اكله  
 وان مات ختف انفعه لا بسبب ظاهر لا يحل اكله وان انتهى سمكة في جب ماء فماتت فلا بأس باكلها  
 لانها ماتت بسبب حادث وهو ضيق المكان وكذا اذا جمع السمكة في حظيرة لا تستطيع الخروج منها وهو  
 يتمكن من اخذها بغير صيد فمات فيها لا بأس باكلها وان كان لا يرخذ بغير صيد لا خير في اكلها ولو وجد  
 سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد ربح ان كان رأسها على الارض لا بأس  
 باكلها لانها ماتت بآفة وان كان رأسها في الماء ينظر ان كان ماء على الارض منها اقل من النصف والنصف  
 لا يؤكل لان موضع النفس في الماء فلا يكون الموت بآفة فنكون بمنزلة الطافي وان كان الاكثر

منه بجلده فان كان بحيث لا يتوهم اتصاله بعلاج فهو والمبان سواء وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك ابانة فيؤكل كله وان قطعه بنصفين طولاً يؤكل كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد حياً بعد ذلك وكان ذلك بمنزلة الذبح وان قطع الثلث منه مما يلي العجز ابانة فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي مما يلي العجز وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى العنق مذبح لان الاوداج تكون من القلب الى الدماغ اما اذا ابان الثلث مما يلي العجز لم يتم الذكوة لانه لم يتقطع الاوداج بخلاف ما اذا ابان الثلث مما يلي الرأس لانه يتقطع الاوداج فيتم الذكوة فيؤكل ولهذا الوتة بنصفين يتم فعل الذكوة بتقطع الاوداج فيؤكل كله كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ولو ضرب صيدا وسمى فابان طائفة من الرأس ان كان المبان انزل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم بقاء الصيد حياً بعد قطع هذا المقدار وان كان المبان نصف الرأس او اكثر يؤكل الكل كذا في المحيط \* رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاوداج الا ان الحيوة باقية فيها فقطع انسان بضعة منها تحل تلك البضعة كذا في التاتارخانية \* وذكر في كتاب الصيدان من قتل كلباً معلماً لغيره او بازياً معلماً لغيره فعليه قيمته وكذلك اذا قتل هرة غيرة وكل ما ذكرنا انه يجوز بيعه بحجب الضمان باتلافه وهبة المعلم من الكلاب ووعيته جائزة اجماعاً كذا في المحيط \* من تقبل بعض المفازة من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن اخذه ولا يصح التقبل كذا في السراجية \* قال واكره تعليم البازي بالطير المحي بأخذه فيعيب به قال ويعلم بالمدبوح كذا في الذخيرة في الفصل السادس والعشرين من كتاب الكراهية والاستحسان \* وان اشترك الحلال والحرام في رمي الصيد لم يحل اكله كذا في المبسوط \* مسلم مجز عن مدقوسه بنفسه فاعانه على مدّة مجوسي لا يحل اكله لا جتماع المحرم والمحلل فيحرم كما لو اخذ مجوسي يبيد المسلم فذبح والسكين في يده المسلم لا يحل اكله كذا في فتاوى قاضيخان \* هل يحل ارسال الصيد حكى استاذنا راجع عن السير الكبير انه لا يحل الا ارسال مطلقاً وما اذا ارسله مبيعاً لمن اخذه فيه اختلاف المشائخ كذا في الفتاوى الصغرى \*

ثم تبين ان المسموع حسه كان آدميا وبقرة او شاة لم يؤكل وكذلك لو سماع حسا ولم يعلم انه حس صيدا او غيره لانه وقع الشك في صحة الارسال فلا تثبت الصحة بالشك ولو ظن ان المسموع حس صيد فارسل كلبا فاذا هو حس صيدا ما كول او غير ما كول فاصاب صيدا آخر يؤكل كذا في محيط السرخسي \*  
ولو اصاب المسموع حسه وقد ظنه آدميا فتبين انه صيد حل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه صيدا ذكره في الهداية وقال في المنتقى اذا سماع حسا بالليل فظن انه انسان او دابة او حية فرماه فاذا ذاك الذي سماع حسه صيدا فاصاب سهدا ذاك الذي سماع حسه او اصاب صيدا آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الابوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد وان يكون الذي اراده وسماع حسه ورمى اليه صيدا سواء كان مديا يؤكل ام لا وهذا يناقض ما ذكره في الهداية وهذا الوجه لان ارعي الى الآدمي ونحوه ليس باصطبار فلا يمكن تغييره باختباره ولو اصاب صيدا كذا في التبيين \*  
وان ارسل الى ما يظن انه شجرة او انسان فاذا هو صيد فاصابه يؤكل وهو المختار فانه تبين انه ارسل الى الصيد وان ارسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا في المختار في العتابة \* في النوادر واورمى ثوبا او طيرة فاصاب غيره وذهب المرمي ولم يدركه كان متوحشا ارمسته نسا اكل الصيد لان الاصل في الصيد التوحش والتنفذ فيتمسك بالاصل حتى يعلم الله واستيناسه منه وقال محمد ربح ووطن حين رآه صيدا ثم تحول رأيه وصار اكبر رأيه ان الذي رماه كان اذا اهلها يحل الصيد الذي اصابه لان الاول عندنا صيد بحكم الاصل حتى يعلم انه غير صيد واورمى الى بغير غير ناد فاصاب صيدا فذهب البعير وام يعلم انه ناد او غير ناد لم يؤكل حتى يعلم انه كان ناد لان الاصل فيه الالف والاستيناس دون التنفذ وكذا وورمى الى ثوبي مربوط وهو يظن انه صيد فاصاب ثوبا آخر لم يؤكل لان الارتباط لم يبق صيدا وكذا الوارسل كلبه على صيد موثق في يده فصاد غيره لم يؤكل وكذا الوارسل فهدا على فيل فاصاب ثوبا لم يؤكل ولو رمى سدا او جردا فاصاب صيدا فعن ابي يوسف ربح ورايانان في رواية يؤكل وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* الاصل ان الانسي اذا توحش ووقع العجز عن الذكوة الاختيارية يحل بالذكوة الاضطرارية كذا في الظهيرية \* السهم اذا اصاب الطلף او القرنان كان ادماه فانه يؤكل وان لم يدمه لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي \* ولو رمى صيدا بسيف فابان منه عضوا ومات اكل الصيد كله الاما بان وان لم يكن بان ذلك العضو منه اكل ذلك العضو ايضا وان تعاق ذلك العضو منه



واذا كان الراهن مسلماً والمرتهن ذمياً لا تكون مضمونة على الذمي لان خمر المسلم لا تكون مضمونة على احد واماً في حق ادل الذمة فيجوز رهن الخمر والخنزير وارتهانها منهم لان ذلك مال منقول في حقهم بمنزلة الخل والشاة عندنا ولا رهن المباحات من الصيد والخطب والحشيش ونحوها لانها ليست بمملوكة في انفسها فاما كونه مملوكاً للرهن فليس بشرط لجواز الرهن حتى يجوز ارتهانه مال الغير بغير اذنه بولاية شرعية كالأب والوصي يرهن مال الصبي بدينه وبدين نفسه فان هلك الرهن في يد المرتهن قبل ان يفتكه الأب ملك بالأقل من قيمته ومما رهن به فضمن الأب قدر ما سقط من الدين بهلاك الرهن لانه قضى دين نفسه بمال ولده فيضمن ولو ادرك الولد والرهن قائم عند المرتهن فليس له ان يسترده قبل قضاء القاضي ولكن يؤمر الأب بقضاء الدين ورد الرهن على واده ولو قضى الولد دين ابيه وافتك الرهن لم يكن متبرعاً ويرجع بجميع ما قضى على ابيه وكذا حكم الوصي في جميع ما ذكرنا حكم الأب وكذلك يجوز رهن مال الغير باذنه كما لو استعار من انسان ليرهنه بدين على المستعير كذا في البدائع \* واما شرط جوازه فان يكون المال المرهون مقسوماً محوزاً فارغاً عن الشغل وان يكون بحق يمكن استيفاؤه من الرهن حتى لو رهن بمالا يمكن استيفاؤه من الرهن كان الرهن باطلاً كالرهن بالتصاص والحدود كذا في السراج الوهاج \* قال محمد رح في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الاً بمقبوضاً فقد اشار الى ان القبض شرط جواز الرهن قال الشيخ الامام الاجل المعروف بخواهر زادة الرهن قبل القبض جائز الاً انه غير لازم وانما يصير لازماً في حق الراهن بالقبض وكان القبض شرط اللزوم لا شرط الجواز كالقبض في الهبة والاول اصح كذا في المحيط \* ثم في ظاهر الرواية قبض الرهن يثبت بالتخلية كما في البيع وعن ابي يوسف رح انه لا يثبت في المنقول الاً بالنقل والاول اصح ومالم يقبضه فالراهن بالخيار ان شاء سلم وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه اليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض كذا في الكافي \* واما بيان شرط صحة القبض فانواع منها ان يأذن الراهن والأذن نوعان نص وما يجري مجرى النص ودلالة اما الاول فان يقول اذنت له بالقبض او رضيت به او قبض وما يجري هذا المجرى فيجوز قبضه سواء قبض في المجلس او بعد الافتراق استحساناً واما الدلالة فان يقبض المرتهن بحضور الراهن فيسكت ولا ينهيه فيصح استحساناً ولو رهن شيئاً متصلاً بمالا يقع عليه الرهن كالتمر المعلق على الشجر ونحوه مما لا يجوز الرهن فيه الاً بالفصل والقبض ففصل وقبض فان قبض بغير اذن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل والقبض في المجلس

## كتاب الرهن

وفيه اثنا عشر بابا \* الباب الاول في تفسيره وركنه وشرايطه وحكمه وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز الارتهان به وما لا يجوز وما يجوز رهنه وما لا يجوز ورهن الوصي والاب \* وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرايطه وحكمه اما تفسيره شرعا فجعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالدون حتى لا يصح الرهن الا بدین واجب ظاهراً وباطناً فاما بدین معدوم فلا يصح ان حكمه ثبوت يدا الاستيفاء والاستيفاء يتلوا الوجوب كذا في الكافي \* واما ركن عقد الرهن فهو الايجاب والقبول وهو ان يقول الراهن رهنك هذا الشيء بمالك علي من الدين او يقول هذا الشيء رهن بدينك وما يجري هذا المجرى ويقول المرتهن ارتهنت او قبلت او رضيت وما يجري مجراه فاما النطة الرهن فليست بشرط حتى لو اشترى شيئاً بدرهم فدفع الى البائع ثوباً وقال له امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فالثوب رهن لانه اتى به معنى العقد والعبرة في باب العقود للمعاني كذا في البدائع \* واما شرائطه فانواع بعضها يرجع الى نفس الرهن وهو ان لا يكون معلناً بشرط ولا مضافاً الى وقت واما ما يرجع الى الراهن والمرتهن فعتقهما حتى لا يجوز الرهن والارتهان من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما الباوع فليس بشرط وكذا الحرية حتى يجوز من الصبي المأذون والعبد المأذون وكذا السفير ليس بشرط لجواز الرهن فيجوز الرهن في السفر والحضر واما ما يرجع الى المرهون فانواع منها ان يكون محلاً قابلاً للبيع وهو ان يكون موجوداً وقت العقد مالا مطلقاً متقوماً مملوكاً معلوماً مقدراً والتسليم فلا يجوز رهن ما ليس بوجوده عند العقد ولا رهن ما يحتمل الوجود والعدم كما اذا رهن ما يثمر نخيله او ما تلد اغنامه السنة او ما في بطن هذه الجارية ونحو ذلك ولا رهن الميتة والدم لانعدام ما ليتها ولا رهن صيد الحرم والحرام لانه ميتة ولا رهن الحر لانه ليس بمال اصلاً ولا رهن ام الولد والمدبر المطلق والمكاتب لانهم احرار من وجه فلا يكونون اموالاً مطلقة ولا رهن الخمر والخنزير من مسلم سواء كان العاقدان مسلمين او احدهما مسلماً لانعدام مالية الخمر والخنزير في حق المسلم وهذا لان الرهن ايفاء الدين والارتهان استيفاءه ولا يجوز للمسلم ايفاء الدين من الخمر واستيفاءه الا ان الراهن اذا كان ذمياً كانت الخمر مضرونة على المسلم المرتهن لان الرهن اذا لم يصح كانت الخمر بمنزلة المغصوب في يدي المسلم وخمر الذمي مضرونة على المسلم بالغصب

بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا لو قال اشهد لي بالقبض فتال صاحب الدين اعطني حتى اشهداك  
فتال امسك الالف الوضح واشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الالف الوضح حتى آتيك بحتلك  
واشهد لي بالقبض فاخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال رهنتك  
هذه الدار وهذه الارض وهذه القرية واطلق ولم يخص شيئاً دون شيء دخل فيه البناء والشجر  
والكرم الذي في الارض والرطوبة والزرع كذا في الينابيع \* ولو ان المدين قضا الدين ثم دفع اليه  
مالاً وقال خذ هذا رهناً بما كان فيها من زائف او ستوق فهو رهن جائز بما كان ستواً ولا يكون رهناً بما كان  
زائفاً لان قبض الزيف استيناء فلا يتصور الرهن بعد الاستيناء بخلاف الستوق كذا في فتاوى قاضيخان \*  
لو استقرض دراهم وسلم حذارة الى المقرض ليستعمل الى شهرين حتى يوفيه دراهمه اردار ليسكنها  
فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه اجر مثله ولا يكون رهناً كذا في جواهر الاطلاعي \*  
التقاضي لو اخذ رهناً بالزنبيل والكيزان لم يكن رهناً كذا في السراجية \* دفع اليه رهناً لدفع له ثمان  
مائة دينار فدفع اليه ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر كذا في التنبيه \* الفصل الثالث  
فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز يجب ان يعلم ان الرهن انما يصح بدين واجب او بدين وجد  
سبب وجوبه كالرهن بالاجر قبل وجوبه اما الرهن بدين لا يوجب ولم يوجد سبب وجوبه كالرهن  
بالدرك لا يصح ثم لا يشترط وجوب الدين على الحقيقة لصحة الرهن لا محالة بل يكفي لوجوبه ظاهراً  
بيانه في المسائل التي ذكرها محمد رح في الجامع من جملة تها رجل ادعى على رجل الف درهم  
فجحد المدعى عليه ذلك فصالحه المدعى عليه من ذلك على خمسمائة واعطاه بها رهناً لساوي  
خمسمائة فهلك الرهن عند المرتهن ثم تصاد قاعلى انه لا دين فان على المرتهن قيمة الرهن خمسمائة  
للراهن واعلم بان هذا الرهن جائز عندنا لانه حصل بدين واجب من حيث الظاهر فان الصلح  
عن الانكار جائز عندنا وبذل الصلح واجب عندنا لا يرى انهما الورع الا مرالى القاضي وقصا عليه  
القصة فالقاضي يارم المدعى عليه تسليم بدل الصلح واذا امتنع عن التسليم يحبس بطلب المدعى  
فعلم ان المال الذي حصل به الرهن واجب ظاهراً واذا هلك الرهن صار المرتهن مستوفياً دينه  
حكماً بهلاك الرهن فيعتبر بما لو استوفاه حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم تصاد قاعلى ان المال  
لم يكن واجباً وان الدعوى وقع باطلاً كان على المستوفى رد ما استوفى كذا في الذخيرة \*  
ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس ولا يجوز الرهن بتصاص في نفس او في ماله وان كانت الجناية خطأ جاز

او في غير المجلس وان قبض باذنه فالقبض ان لا يجوز في الاستحسان جائز ومنها الحيازة عندنا فلا يصح قبض المشاع سواء كان مشاعا يحتمل القسمة ولا يحتملها وسواء رهن اجنبي او من شريكه وسواء قارن العقد او طرأ عليه في ظاهر الرواية ومنها ان يكون المرهون فارغا عما ليس به رهون فان كان مشغولا به بان رهن دارا فيه متاع الراهن وسلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجز ومنها ان يكون المرهون منفصلا متميزا عما ليس به رهون فان كان متصلا به غير متميز عنه لم يصح قبضه ومنها اهلية القبض وهي العنل واما بيان انواع القبض فهو نوعان نوع بطريق الاصل ونوع بطريق النيابة اما القبض بطريق الاصل فهو ان يقبض بنفسه لنفسه واما القبض بطريق النيابة فهو ان نوع يرجع الى القابض ونوع يرجع الى نفس القبض اما الاول فيجوز قبض الاب والوصي عن الصبي وكذا قبض العدل يقوم مقام قبض المرتهن حتى لو هلك في يده كان الهلاك على المرتهن واما الذي يرجع الى نفس القبض فهو ان يكون المرهون اذا كان متبوعا عند العقد فهل ينوب ذلك عن قبض الرهن فالاصل فيه ان القبض اذا تباينا ساب احدهما عن الآخر واذا اختلفا تاب الاعلى عن الادنى ومنها دوام القبض عند ناز الشياع يمنع دوام الحبس فيمنع جوار الرهن سواء كان فيدا يحتمل القسمة ولا يحتملها وسواء كان الشيوع نازا او طاريا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن من اجنبي او من شريكه كذا في البدائع \* واما حكمه فملك العين المرهونة في حق الحبس حتى يكون باحق بامساكه الى وقت ابراء الدين فاذا مات الراهن فهو باحق به من سائر الغرماء فيستوفي منه دينه فافضل بكون لسائر الغرماء والورثة ولومات وافلس وعليه ديون يكون المرتهن اخص به من سائر الغرماء كذا في محيط السرخسي \* ونقصان الرهن ان كان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدرة بلا خلاف وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند الثلثة كذا في الغيائية \* الفصل الثاني فيما يقع به الرهن وما لا يقع رجل اشترى بيتا فقال للبائع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فهو رهن عند اصحابنا الثلثة كذا في الخلاصة \* رجل له على رجل دين فاعطى ثوبا فقال امسك هذا حتى اعطيك مالک قال ابو حنيفة رح هو رهن وقال ابو يوسف رح يكون وديعة لارهناء فان نال امسك هذا بدلک او قال امسك هذا رهن حتى اعطيك مالک فهو رهن بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* رجل عليه الف درهم فله لرجل فقال امسك هذه الالف الوضخ بحتك واشهد له بالقبض

شريكاً فيه ولا شركة بينهما فهو جائز اذا قبل او قبل احدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين احدهما وقد تبلا لا يكون له ان يسرد نصف الرهن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ارتهن رجل من رجائين بدين له عليهما رهن واحد جاز والرهن رهن بكل الدين والمترهين ان يمسكه حتى يستوفي جميع الدين كذا في خزائن المنتمين \* واذا رهن عند رجل عبد دين بالف درهم ثم تصاه خمسمائة فان اراد ان يأخذ احد العبدين ايس له ذلك ولو قال رهنك هذين العبدين كل واحد منهما خمسمائة فتصاه خمسمائة فاراد ان يقبض احدهما له ذلك في رواية الزيادات وفي رهن الاصل ليس له ذلك ما لم يؤد جميع الدين قيل ما ذكر في الزيادات قول محمد بن رحمة ما ذكر في الاصل قولهما وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خمسمائة درهم وخمسمائة دينار فتقضى احدهما ليس له ان يقبض احدهما كذا في الخلاصة \* واذا رهن من رجائين النصف من كل واحد منهما لم يجز ولو رهنهما مطلقاً يجوز ولو رهن عبد انصفه بستمائة ونصفه بخمسمائة لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن التمردون النخل او النخل دون التمرد او النخل والبناء والزروع دون الارض او الارض بدونها لا يجوز وعن ابن زياد عن ابي حنيفة رح انه يجوز في الارض دون النخل ولو لم يهتتم دخل النخل والتمرد والزروع في البناء كذا في التهذيب \* ولو رهن النخل والشجر والكرم بموضعها من الارض جاز كذا في محيط السرخسي \* رهن عشر كرد ثم بان ان فيها واحدة عسيلة واخرى مشاعة صح الرهن في البواقي كذا في النية \* رهن شاتين بشاتين احدهما بعشرة والاخرى بعشرين ولم يمين ايتهما لم يجز لان بسبب هذه الجهالة يقع بينهما المنازعة عند الهلاك فانه اذا هلك احدهما لا يدري ماذا ستط من الدين باذائها ولو يمين وهلك احدهما سقط الدين بتدريها كذا في محيط السرخسي \* رهن الحيوان المملوك بالدين جائز بخلاف ما يقول بعض العلماء ان الحيوان عرضة للهلاك فهو بمنزلة ما يتسارع اليه التمسك كما أخبروا لا يجوز رهنه كذا في المبسوط \* دار مشتركة بين ورثة كبار وصغار فزعموا الوصي الكبار اخراج غيبة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة رهن دار وفيها جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جداره متصلاً بالجدار المشترك رهن داراً والحيطان مشتركة بينه وبين الحيوان صح في العرصه والسقف والحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونه تبعاً كذا في النية \* واو رهن بيتاً معيناً من داره وطائفة معينة من داره وسلم جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* باع ملك غيره ارتهن

الرهن ولا يجوز الرهن بالشفعة كذا في الكافي \* الرهن بالخراج جائز لان الخراج دين كسائر الديون  
 كذا في المضمرات \* ولو تزوج امرأة على دراهم او نائير بعينها واخذت بها رهنا لم يصح عندنا  
 ولو صالح من دم على شيء بعينه واخذ رهنا لم يجوز كذا في الينابيع \* ولو استأجر دارا او شيئا واعطى  
 بالاجر رهنا جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا لالاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة  
 يبطل الرهن ويجب على المارتهن رد قيمة الرهن ولرأسه جرحياط الخياط له ثوبا واخذ من الخياط  
 رهنا بالخياطة جاز وان اخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز وكذا لو استأجر ابلا الى مكة  
 واخذ من الجبال بالحمولة رهنا جاز ولو اخذ رهنا بحمولة هذا الرحل بنفسه او بدابة بعينها لا يجوز  
 ولو استعار شيئا له حمل وموئنة فاخذ المعير من المستعير رهنا برد العارية جاز وان اخذ منه رهنا برد العارية  
 بنفسه لم يجوز ولو اخذ رهنا من المستعير بالعارية لم يجوز لانها امانة ولو استأجر نواحة ارمغنية واعطى  
 بالاجر رهنا لا يجوز ويكون باطلا وكذا الرهن بدين القمار او بدين الميتة او بالدم او الرهن  
 بدين الخمر من المسلم لمسلم او ذمي او بدين الخزير باطل هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولا يصح الرهن بالعبد الجاني ولا بالعبد المديون لانه غير مضمون على المولى لو هلك لا يجب  
 عليه شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى شيئا من رجل بدرهم بعينها واعطى بها  
 رهنا كان باطلا لانها لا تتمعين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف الى ما في الذمة  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه احدها الرهن  
 بعين هي امانة وذلك باطل الثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع وذلك  
 لا يجوز ايضا حتى لو هلك الرهن يهلك بغير شيء هذا قول ابي الحسن الكرخي الثالث الرهن  
 بالاعيان المضمونة بنفسها كالاعيان المغصوبة والمتزوج عليها ونحو ذلك وهو صحيح وان هلك الرهن  
 فان هلك في يده فانه يضمن الاقل من قيمة الرهن ومن قبضة العين وياخذ العين وان هلك العين  
 قبل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهنا بقيمة كذا في الخلاصة \* الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز  
 ما يجوز بيعه رهنه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كذا في التهذيب \* ولو رهن ارضا وقبضها ثم  
 استحق طائفة منها ان كان المستحق غير معين يبطل الرهن في الباقي وان كان المستحق بعينه بقي  
 الرهن في الباقي جائزا ولا يكون للمرتهن الخيار فيما بقي ولا يكون له المطالبة بشيء آخر ويكون  
 الباقي محبوسا بجميع الدين كذا في المحيط \* ولو ارتهن رجلا من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما

امانة في يده والراهن بالخيار ان شاء اخذه وقضاه دينه وان شاء يدع الخل بدينه ان كان قيمة الخمر يوم الرهن كالدين بخلاف ما لو ارتهن الكافر خمر من المسلم لا يجوز ويكون امانة في يد المرتهن ارتهن مسلم من مسلم عصيرا فصا رخدرا فللمرتهن تحليلها ويكون رهنا وتبطل بحساب ما نقص يعني من الكيل والوزن وان كان الراهن كافرا يأخذ الخمر والدين عليه وليس للمرتهن ان يخللها وان خللها ضمن قيمتها يوم خلل ورجع بدينه بخلاف ما لو كان الراهن مسادا فخللها لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن الذمي عند ذمي جلد مية فدبغه المرتهن لم يكن رهنا وللراهن ان يأخذه ويعطيه قيمة الدباغة ان كان دبغه بشيء لقيمة بمنزلة من غصب جلد مية فدبغه واذا ارتهن الذمي من الذمي خمر اثم اسلما فقد خرجت من الرهن فان خللها فهو رهن وكذلك لو اسلم احدهما اليهما كان ثم صارت خلافا فهو رهن وينقص من الدين بحساب ما نقص منها واذا ارتهن الكافر من الكافر خمر او وضعها على يدي مسلم عدل وقبضها فالرهن جائز والحربي المستأمن في الرهن والارتهان كالذمي فان رجع الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار فاخذة اسيرا وله في دار الاسلام رهن بدين عليه فتد بطل الدين وصار الرهن الذي هو في يديه بذلك الدين في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يباع الرهن فيستوفى المرتهن دينه وما بقي فهو لمن اسره وان كان عنده رهن لمسلم او ذمي بدين له عليه رد الرهن على صاحبه وبطل دينهم عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ورهن المبة او الدم لا يصح من ذمي وغيره كذا في الكافي \* في الفتاوى العتائية وروي ان الغاصب اذا رهن المغصوب ثم اشتراه جاز الرهن ولو وجد عبيا بالمبيع فرهه البائع بالعب لم يجز ولو دفع المشتري الى البائع عينا يكون رهنا عنده مع المبيع بالدين يهلك العين بحصته كذا في الآثار خانية \* ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا عند الورثة كذا في خزائن الفتاوى \* الفصل الخامس في رهن الاب والوصي ولو رهن الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجز لعدم ولايته عليه كذا في الوجيز للكردي \* واذا رهن الاب متاعا لولده بمال اخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما اذا رهن عينا مشتركا بين ابنه الكبير والصغير فان ذلك لا يجوز ما لم يسلم الكبير فان هلك الرهن ضمن الاب حصته من ذلك والوصي في ذلك كالأب بعد موته وكذلك الجد ابوالاب اذا لم يكن له وصي لانه قائم مقام

بالثمن شيئاً واجاز هذا المالك لا يصح ورهن المريض يصح ان كانت قيمته اكثر من الدين كايده  
ولكن لا يهر حكمة في سائر الغرماء كذا في القنية \* رجل رهن دارا فيها متاع الراهن كثيرا وقليل ينتفع به  
او رهن جوالق فيها متاع الراهن بدون المتاع وسلم الدل الى المرتهن لا يجوز ذلك الا ان يفرغ الدار  
او الجوالق ويسام ولو رهن مافي الدار من المتاع بدون الدار او مافي الجوالق من الحبوب بدون الجوالق  
وسلم الكل اليه جازو الحيلة لجواز الرهن في المسئلة الاولى ان يودع مافي الدار في الجوالق ولا ثم سلم  
اليه ما رهن فيصح التسليم بالرهن كذا في فتاوى قاضيخان \* وروى الحسن عن ابي حنيفة رح لو رهن  
دارا او راهن والمرتهن في جوفها فقال سلمتها وقال المرتهن قبلت لم يتم الرهن حتى يخرج الراهن من  
الدار ثم يقول سلمتها اليك كذا في محيط السرخسي \* رهن عمارة حانوت قائم على ارض سلطان  
سلمه الى المرتهن وكان يتصرف المرتهن فيها ويؤجرها خذ الاجر منها سنين واعوا ما لا يصح  
الرهن ولا يطيب للمرتهن ما اخذ من اجرها كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو رهن سر جاعلي  
دابدار ارجاء على رأسها ورأسها في أسها ودفع اليد الدابة مع اللجام والسر والرسن لم يكن رهنها حتى  
ينزع من الدابة ويسلم اليه ولو رهن دابة عليها حمل دون الحمل لم يتم الرهن حتى يلقي  
الحمل ثم يسلمها الى المرتهن ولو رهن الحمل دون الدابة ودفعها اليه تم في الحمل لان الدابة  
مشغولة بالحمل اما الحمل فليس بدشغول بالدابة كذا في البدائع \* رجل رهن جارية ذات  
زوج بغير اذن الزوج جاز و ليس للمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان ماتت من غشيانها  
صار كأنها ماتت بآفة مساوية فيسقط دين المرتهن استحسانا والقياس ان لا يسقط ولو لم تكن ذات  
زوج حين رهنها ثم زوجها باذن المرتهن فهذا والاول سواء فان زوجها بغير اذن المرتهن جاز  
النكاح والممرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج يصير المهر رهنها مع التجارية وقبل  
الغشيان لا يكون المهر رهنها فان ماتت التجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتهن باختيار  
ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن الزوج كذا لو قتلها الزوج ثم رجع الزوج على المولى اذ لم يعلم  
الزوج بالرهن كذا في الظهيرية \* في التناوي العتابة ولو عتق مافي بطنها ثم رهنها جاز ولا يسقط  
بنقصان ولادتها بخلاف ما اذا ولدت قبل عتق الولد حيث يسقط بقدر النقصان الا اذا كان بالولد  
وفاء كذا في التناو خانية \* ارتهن المسلم من كافر خمر انصارت خلا فالرهن باطل ويكون الخل  
امانة



على الصغار خاصة دون الكبار بخلاف ما اذا باع المنقول من التركة جاز على الكل اما اذا استدان  
لنفقة رقيقهم وودائعهم فان كان الكل كبارا حضورا لا يجوز استدانته ورهنه من متاعهم وان كانوا  
غيبا جاز ذلك وان كان بعضهم حضورا وبعضهم غيبا او كانوا صغارا وكبارا حاضرين جاز عند  
ابي حنيفة ربح وعنده لا يجوز الا على الغيب والصغار خاصة ولا يجوز رهنه على الكل كذا في محيط  
السرخسي \* واذا كان على الميت دين وله وصي فله الرهن الوصي بعض تركته عند غريم من غرماه  
لم يحزوا والاخرين ان يردوه فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم آخذ جاز الرهن  
وبيع في دينه واذا ارتهن الوصي بدين الميت على رجل جاز وكذلك لو كان الميت هو الذي  
ارتهن فوصيه يقوم مقامه في امساكه الا انه لا يبيعه بدون اذن الراهن وللوصي ان يرهن بدين  
على الميت لانه قائم مقامه فيما هو من حوائج الميت وايفاء الدين من حوائجه ويملك الوصي  
فكذلك الرهن به كذا في المبسوط \* واومات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين وان لم يكن له  
وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيعه كذا في السراجية \* ولو رهن الوارث الكبير شيئا من متاع  
الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصم الغريم في ذلك ابطال الرهن وبيع له  
في دينه فان قضى الوارث الدين جاز الرهن واذا لم يكن على الميت دين فله الرهن الوارث الكبير  
شيئا من متاعه بمال انفقته على نفسه او كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي ثم ردت عليهم  
سلعة بالعيب كان الميت باعها فهلك في ايديهم وصار ثمنها دينا في مال الميت وليس له  
مال غير ما رهن بالنفقة فالرهن جائز لانه حين يسلم الرهن الى المرتهن لم يكن على الميت  
دين والعين كان ملكا للوارث فارغا عن حق الغير فيازم حق المرتهن فيه ثم لحق الدين بعد  
ذلك برد السلعة بالعيب فلا يبطل ذلك حق المرتهن وهذا بخلاف ما اذا استحق العبد الذي  
كان الميت باعه او وجد حرا فان الرهن يبطل لانه تبين ان الدين كان واجبا على الميت حين  
رهن الوارث التركة فالحر لا يدخل في العتد ولا يملك ثمنه وبالا مستحقا يبطل البيع من الاصل  
واكن الراهن ضامن لقيمته حتى يؤديه في دين الميت وصيا كان او وارثا لانه لما لحق الميت  
دين وجب قضاء ذلك من تركته والوارث قد منع ذلك بتصرفه فكان في حكم المستهلك فيضن  
قيمته والوصي كذلك الا ان الوصي يرجع به على الميت وعلى هذا لو كان الميت زوج امته  
واخذ مهرها فاعتقها الوارث بعد موته قبل دخول الزوج بها فاختارت نفسها وصار المهر دينا على

الاب في التصرف بحكم الولاية الا ان الاب يملك ان يرهن مال احد الصغيرين من الآخر  
والوصي لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في المبسوط \* واذا رهن الاب متاع  
ابنه الصغير عند رجل فادرك الولد ومات الاب لم يكن للولد ان يسترد الرهن حتى يقضي  
الدين لانه تصرف ازمه من الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولدان لم يكن  
بالغافل وكان الاب رهنه لنفسه وقضاة الابن يرجع به في مال الاب وكذا اذا هلك الرهن قبل  
ان ينتكحه كذا في الكافي \* الام اذا رهن مال طفلها لا يجوز الا ان تكون وصية او مأذونة من جهة  
من يلي الطفل وان اجاز الحاكم بارهانها مال الطفل فانه يجوز ويثبت المرتهن حق الحبس  
والاختصاص دون البيع وان ارهنت ووكلت المرتهن بالبيع فاجاز الحاكم الوكالة والبيع كان  
الوكيل وكبلا من جهة الحاكم ولو عزل القاضي الذي اجاز الرهن وولى آخر وقد باع المرتهن  
المرهون فان ثبت عند القاضي الثاني اجازة القاضي الاول بالبيع فانه ينفذه وان لم يثبت عنده  
امضاء القاضي التريكل فعليه ان يرد البيع اذا كان المطلع فيه مصلحة كذا في جواهر الفتاوى \*  
واذا كان للاب اولاد الصغیر او لعدة المأذون له في التجارة ولادین عليه دين على ابن له صغير  
فرهن الاب متاع الصغير من نفسه او من ابنه الصغير او من عبده التاجر جاز كذا في التبيين \*  
يجوز ان يرهن ماله عند وادة الصغير يدين له عليه ويحبسه لاجل الولد ولا يجوز للوصي هذا كذا  
في السراجية \* واذا ارتهن الوصي خادما لليتيم من نفسه او رهن خادما لنفسه من اليتيم بحق  
اليتيم عايد لم يجز وكذلك ارتهن اليتيم ان فعل ذلك لم يجز الا ان يجيزه الوصي بمنزلة بيعه وشرائه  
وكذلك ان فعل ذلك احد الوصيين لم يجز ذلك الا ان يجيزه الآخر في قول ابي حنيفة ومحمد رحم  
ويجوز في قول ابي يوسف رحم ولا يجوز الوصي ان يرهن متاع اليتيم من ابن له صغير او هبة له  
تاجر ليس عايد دين كمالا يرهنه من نفسه وان رهن من ابن له كبير ومن ابنه او مكاتبه او من عبده  
تاجر عايد دين جاز كذا في المبسوط \* وان استدان الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فرهن متاع اليتيم  
جاز وكذا لو اتجر اليتيم فرهن او ارتهن كذا في الكافي \* ولو استدان الوصي على الورثة ورهن به  
متاعهم فلا يخلوا ما ان استدان لنفقتهم وحوادثهم ونوائبهم كالخراج او استدان لنفقة رتيقهم  
ودوابهم وكل وجه لا يخلوا ما ان كانت الورثة كلهم كبارا وصغارا فان استدان لنفقتهم ورهن به  
وهم كبار حضور او غيب لم يجز وان كانوا صغارا جاز ذلك وان كانوا صغارا وكبارا يجوز استدانته ورهنه

الواحد قاضيا ومقضيا عليه فبعد ذلك اما ان يجتمع الراهن والمرتهن ويقبضان ذلك من العدل ويجعلانه رهنا على يدي هذا العدل او على يدي عدل آخر او يرفع احدهما الامر الى القاضي حتى يأخذ القاضي القيمة ويجعلها رهنا عند ذلك العدل او عدل آخر هكذا ذكر شيخ الاسلام وذكر شمس الاثمة الحلواني رح ان العدل ان تعمد الدفع الى احدهما تؤخذ منه القيمة وتوضع على يدي عدل آخر وان اخطأ في الدفع وكان بحيث يجهل مثله يؤخذ منه ثم يرد عليه اذا لم يظهر منه خيانتة فبقي عدلا على حاله كذا في المحيط \* ثم اذا جعل القيمة في يدي العدل وقضى الراهن دين المرتهن ينظر ان كان العدل ضمن القيمة يدفع الرهن الى الراهن فالقيمة تسلم للعدل وان كان العدل قد ضمن بدفع الرهن الى المرتهن كان للراهن ان يأخذ القيمة منه وهل يرجع العدل بعد ذلك على المرتهن بذلك ينظر ان كان العدل دفعه على وجه العارية او على وجه الوديعة وهل في يد المرتهن لا يرجع وان استهلك المرتهن يرجع عليه لان العدل باداء الضمان يملكه وتبين انه اعار واودع ملكه فان هلك في يده لا يضمن وان استهلكه يضمن وان كان العدل دفع الى المرتهن رهنا بان قال هذا رهنك خذ بحقك واحبس به دينك رجع العدل عليه بتبسته استهلك المرتهن او هلك لانه دفع اليه على وجه الضمان كذا في الذخيرة \* ولو وضع الرهن على يدي عدل وسلطاه على بيعه او سلطا على بيعه غير العدل او سلط الراهن المرتهن على بيعه كل ذلك جائز ولا يملك احدهما عزله فاذا باع فالثمن هو الرهن ولو سلط المرتهن الراهن على بيعه جاز ايضا كذا في خزائن الاكمل \* وان باع العدل من ولده الرهن او زوجته لم يجز الا ان يجيزه الراهن والمرتهن في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما بما يتغابن الناس فيه جائز وان اجاز ذلك احدهما دون الآخر لم يجز كذا في المبسوط \* ولو اراد الراهن عزل العدل من غير رضا المرتهن ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك بالاتفاق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشائخ رح قال شيخ الاسلام هو الصحيح وذكر شمس الاثمة السرخسي انه يملك عزله في ظاهر الرواية وفي رواية ابي يوسف رح لا يملك كذا في المضمرات \* واذا اخرج الراهن والمرتهن العدل من التسليط على البيع وسلطا غيره اولم يسلطا فقد خرج العدل من ذلك اذا علم وان لم يعلم فهو على كالتة كذا في المبسوط \* ولا يملك العدل البيع الا بالتسليط المشروط في عقد الرهن او بعد تمام عقد الرهن وعلى اي حال كان اذا باع فالثمن رهن في يده فلو هلك في يد

الميت كان الرهن جائزا والا بن ضامن له وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق ثم تلف فيه انسان بعد موته حتى صار ضامنه دين على الميت فانه لا يبطل التصرف الذي تم من الوارث ولكنه ضامن للقيمة لانه ابطال حق الغير في العين بتصرفه كذا في المبسوط \* ولو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدانه عايه وقبضه المرتهن ثم استعاره الوصي من المرتهن لحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي فقد خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم واذا لم يستطع الدين بهلاكه رجع المرتهن على الوصي بالدين كما كان يرجع به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الصبي ولو استعار لحاجة نفسه ضمنه للصبي ولو رهن الوصي مال اليتيم ثم غصبه فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمته فيقضي منه الدين اذا حل والفضل لليتيم ان كانت القيمة اكثر من الدين وان كانت قيمته اقل من الدين ادى قدر القيمة الى المرتهن وادى الزيادة من مال اليتيم وان كانت قيمته مثل الدين ادى الى المرتهن ولا يرجع على اليتيم وان لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيامها مقام الرهن فاذا حل الاجل كان الجواب على هذا التفصيل الذي مر فلو غصبه واستعمله لحاجة الصبي حتى هلك في يده يضمنه لحق المرتهن ولا يضمنه لحق الصبي يأخذ المرتهن بالدين ان حل ويرجع الوصي على الصغير وان لم يحل يكون رهنًا عند المرتهن فاذا حل الدين اخذ دينه منه ورجع الوصي على اليتيم بذلك كذا في الكافي \* الباب الثاني في الرهن بشرط ان يوضع على يدي عدل قال محمد راجح واذا ارتهن الرجل من آخر رهنا وسلمه على ان يضعه على يدي عدل ورضي به العدل وقبضه ثم الرهن حتى لو هلك الرهن في يد العدل يسقط دين المرتهن ويصير العدل نائبا عن المرتهن في حق هذا الحكم ونائبا عن الراهن في حق حكم الضمان حتى لو استحق الرهن في يد العدل وضمن المستحق العدل فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتهن كذا في المحيط \* ولو شرط ان يقبضه المرتهن ثم جعله على يدي عدل لما جاز للعدل ان يقوم مقام المرتهن في الابتداء فكذلك في البقاء هكذا في محيط الشرحسي \* وليس للعدل ان يدفع الرهن الى الراهن قبل سقوط الدين الا برضى المرتهن فان دفع الى احدهما من غير رضى الآخر فله ان يسترده ويعيده الى يده واذا هلك قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته فان اراد العدل ان يجعل القيمة رهنا عنده لا يقدر على ذلك لان القيمة وجبت دينًا في ذمته فلو جعلها رهنا صار الواحد

سلطان على البيع فباع احدهما لم يجز لان البيع يحتاج فيه الى الرأي ورأي الواحد لا يكون كراي  
المشتري فان اجاز الآ خر جاز وكذلك ان اجازة الراهن والمرتهن كما لو باعه فضولي آخروا جاز الراهن  
والمرتهن وان اجاز احدهما دون الآ خر لا يجوز وكذلك لو باعه اجنبي واجاز الراهن او المرتهن لم يجز  
وان اجازاه جميعا وابتى العدل جاز لان الحق لهما كذا في المبسوط \* رجل رهن شيئا بدين مؤجل  
وسلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل  
والوكالة بالبيع باقية كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا ارتهن الرجل دارا وسلط الراهن رجلا على بيعها  
ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل المال لم يكن رهنا وان باع العدل الدار جاز  
بيعه بالوكالة لا بالرهن وكذلك الشقص في الخادم والدار واذا باع العدل ذلك دفع الثمن الى الراهن  
دون المرتهن وان دفع العدل الى المرتهن لم يضمن وان نهاه عن البيع لم يجز بيعه بعد ذلك  
وكذلك ان مات الراهن لم يكن للعدل ان يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة للغرماء فيه واذا قتل  
العبد المرهون عبد دفع به اوفقا عينه فدفع بالعين كان العدل مسلطا على بيع العبد المدفوع كذا في  
المبسوط \* اذا سلط العدل على البيع مطلقا فله ان يبيعه بأي جنس كان من الدراهم والدنانير وغيرها  
وبأي قدر كان بمثل قيمته او اقل منه قدر ما يتغابن الناس فيه وبالنقد والنسيئة عند أبي حنيفة رح  
ولو كان الرهن بالمسلم فيه فسلطه على البيع عند المحل فله ان يبيعه بجنس المسلم فيه وغيره  
عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف ومحمد رح ليس له ان يبيع بما يتغابن الناس فيه ولا بالنسيئة  
ولا بغير الدراهم والدنانير الا انهما جوزا في السلم البيع بجنس المسلم فيه ولو نهاه الراهن عن البيع  
بالنسيئة فان نهاه عند الرهن ليس له ان يبيع بالنسيئة ولو نهاه متأخرا عن العقد لم يصح نهيه كذا  
في البدائع \* واذا باع العدل بالنسيئة ذكر في الاصل انه يجوز من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف  
قالوا هذا اذا باع نسيئة معهودة بين الناس اما اذا باع بنسيئة غير معهودة بان باع مثلا الى عشر  
سنين وما شبه ذلك ينبغي ان لا يجوز عندهما وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا تقدم  
من الراهن ما يدل على النقد بان قال ان المرتهن يطالبني ويؤذيني فبيعه حتى انجو منه فباعه  
بالنسيئة لا يجوز بمنزلة ما لو قال بع عدي فاني احتاج الى النفقة ولو كان الرهن في يد المرتهن  
ولم يكن ثمة عدل وسلط الراهن المرتهن على بيعه واستيفاء دينه من ثمنه فباع نسيئة جاز بيعه  
كيف ما كان كذا في المحيط \* ولركان في الرهن عدل وسلطه على بيعه وايفاء الدين من ثمنه فباعه

العدل سخط الدين كما اذا اهلك عند المرتهن وكذا اذا اهلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن لقيام الثمن مقام العين والرهن اذا تم فالتوى بعده في اي يد كان يكون على المرتهن وان ابي العدل البيع ان كان البيع مشروطا في عقده اجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه اخذ بعض المشائخ يجبر كذا في الوجيز للكردي \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وقيل لا يجبر وبه اخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبران يحبس العدل اياما فان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا قولهما بناء على بيع الحاكم مال المدبوع اذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* ثم اذا اجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين باي طريق شاء حتى لو قضا به غيره صح وانما البيع طريق من طريقه كذا في التبيين \* ارتد العدل ثم باع الرهن ثم قتل على رده فبيعه جائز ولو لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فهو على وكالته قبل هذا اذا عاد قبل القضاء بلحقه اما بعده فعند ابي يوسف رح لا يعود وكيلاً وعند محمد رح يعود وقيل بالاتفاق يعود وكيلاً وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* واذا ارتد الراهن والمرتهن فلحقا بدار الحرب وقتلا على الردة ثم باع العدل الرهن جاز بيعه كذا في المبسوط \* واذا مات الراهن والمرتهن او احدهما فالعدل على حاله في امساك الرهن وبيعه كذا في محيط السرخسي \* ولومات الراهن لا يبطل التسليط على البيع ان كان مشروطا في عقد الرهن ولو لم يكن فذلك عند بعض المشائخ رح قال شيخ الاسلام رح العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من اربعة اوجه احدها ان العدل يبيع الولد ويجبر على البيع اما على الوفاق او على الخلاف ولا ينزل بعزل الراهن على الوفاق او على الخلاف ولا ينزل بموت الراهن على الوفاق او على الخلاف وهذه الاحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد فيما عدا هذه الاحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على سواء كذا في الذخيرة \* وتبطل الوكالة بموت العدل سواء كانت بعد العقد او في العقد ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه كذا في البدائع \* ولو كان غير العدل مسلطاً على بيع الرهن فمات تبطل الوكالة هكذا في الظهيرية \* وللوكيل ان يبيعه بعد موت الراهن بغير محضر من ورثة الراهن كما يبيعه في حال حيوته بغير محضر منه كذا في الكافي \* العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية \* ولو وكل العدل وكيلاً فباعه بحضرة العدل جاز وان كان غائباً لم يجز الا ان يجيزه ولو ذكر العدل ثمناً فباعه به جاز كذا في خزائن المفتين \* واذا كان العدل اثنين وقد

في البيع ممثلاً امره كذا في المبسوط \* وفي الاملاء عن محمد رح اذا مات العدل وتداول وكبلا بيع  
الرهن فوصى الى رجل ببيعه لم يجز الا ان يكون الراهن قال له في اصل الوكالة وكل ذلك بيع الرهن  
واجزت لك ما صنعت فيه من شيء فحينئذ يجوز اوصيه ان يبيع وليس لوصيه ان يرصي به الى ثالث  
وروى الحسن عن ابي حنيفة رح ان وصي العدل يقوم مقامه في البيع كذا في الذخيرة \* واواراد  
وارث العدل ببيعه لم يجز كذا في المبسوط \* ولو اجتمع الراهن والمرتهن على وضعه على يدي  
عدل آخر وقدمات الاول او على يد المرتهن جاز لان الحق لهما فان اختلفا وضعه القاضي  
على يدي عدل وان شاء على يدي المرتهن واذا علم القاضي ان المرتهن مثل العدل في العدالة  
يضعه على يديه وان كرهه الراهن فاما اذا اراد ان يضعه في يدي الراهن ذكر في بعض  
الرواية ليس له ذلك وذكر في بعض الروايات له ذلك كذا في محيط السرخسي \* ولو مات العدل  
فوضع على يدي عدل آخر عن تراض او اختلفا في ذلك فوضعه القاضي على يدي عدل فليس  
للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطاً على البيع كذا في الظهيرية \* ولو كان العدل  
رجلين والرهن عدلاً لا يتقسم فوضعه عند احدهما جاز ولم يضمنا وان كان مما يتقسم لا يضمّن التابض  
بالاجماع ويضمّن الدافع عند ابي حنيفة رح خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي \* ولا يملك  
المسافر بالرهن اذا كان الطريق مخوفاً واذا كان آمناً وجد التثبيد بالمصر لا يملك وان لم يوجد  
التثبيد بالمصري يملك وذكر في غير رواية الاصول ان على قول ابي حنيفة رح اذا كان آمناً يملك  
المسافر بها على كل حال وعلى قول ابي يوسف رح يملك اذا كان الرهن شيئاً ليس له حمل  
ومؤنة وعلى قول محمد رح اذا كان سفره منه بديضمّن على كل حال كذا في الذخيرة \*  
واذا باع العدل الرهن وقضى المال المرتهن ثم وجد بالعبد عيباً فالخضم فيه هو العدل فاذا رد عليه  
بيئته فانه يضمّن الثمن لانه القابض للثمن ويرجع به على المرتهن ويكون الرهن رهناً على حالته  
الاولى ببيعه العدل ولو لم يتم بيئته على العيب ولكن العدل اقربه وكان عيباً لا يحدث مثله فكذلك  
وان كان عيباً يحدث مثله فلم يقربه ولكن ابي ان يخلف حتى رده القاضي عليه فهو كالاول  
عندنا وان اقر لزمه خاصة ولو اتاه البيع اورده عليه بعيب يحدث مثله او لا يحدث مثله بغير  
قضاء قاض لزم ذلك العدل خاصة كذا في المبسوط \* ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن الى  
المرتهن ثم استحق العبد اورد بعيب بقضاء قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل

بالدراهم وكان الدين دنانيرا وعلى العكس كان له ان يصرف الثمن من جنس الدين وكذا الرباعه  
بالدراهم ودينه حنطة كان له ان يشتري بالدراهم حنطة ويستوفي دينه كذا في الظهيرية \* واداباع  
العدل الرهن فقال بعته بتسعين والدين مائة فاقرب ذلك المرتهن فانه يسأل الراهن عن ذاك فان اقراه  
باعه وادعى اكثر من تسعين فالقول قول المرتهن والعدل فيه والبينة بينة الراهن وان لم يقر الراهن بالبيع  
وقال هلك في يدي العدل فالقول قول الراهن اذا كانت قيمته مثل الدين واذا اقربا ببيع فقال  
الراهن بعته بمائة وقال العدل بعته بتسعين وقال المرتهن بعته بثمانين وقد تقابضا فالقول قول المرتهن  
ويرجع على الراهن بعشرين درهما والبينة بينة الراهن فان اقام العدل البينة انه باعه بتسعين  
واعطاها للدرتهن وقال الراهن لم تبعه واقام البينة انه لم يبع وانه مات في يده قبل ان يبيعه لم تقبل  
بينه الراهن على هذا كذا في المبسوط \* واذا كان العدل مسلطا على البيع اذا حل اجل كذا  
فقال المرتهن كان الاجل الى شهر رمضان وقد دخل رمضان وقال الراهن كان الاجل الى شوال  
فالقول قول الراهن في وقت التسليط على البيع وفي وقت حلول الدين القول قول المرتهن لان التأجيل  
يستفاد من جهة المرتهن فيكون القول في مقداره قوله والتسليط يستفاد من جهة الراهن فيكون  
القول في وقته قوله واذا اتفقا على انه شهر واختلعا في مضيه فالقول قول الراهن كذا في المحيط \* واذا  
غاب الراهن والرهن على يدي عدل فقال المرتهن امرك الراهن بالبيع وقال العدل لم يأمرني  
ببيعه قال ابو يوسف رح لا قبل بينة المرتهن كذا في الظهيرية \* ولو ذهب عقل الراهن او المرتهن  
واؤس من ان يبرأ فالعدل على وكالته كذا في المبسوط \* ذكر شمش الائمة السرخسي رح اوجن  
العدل جنونا وقع الياس عن افاقته ينعزل وان جن جنونا يرجي افاقته لا ينعزل حتى اذا عاد عقله  
له ان يبيع الا انه اذا باع في جنونه لا يصح بيعه سواء كان يعقل البيع او الشراء او لا وكان ينبغي ان يصح  
بيعه اذا كان يعقل البيع والشراء لانه لو وكله في هذه الحالة فباع جاز الا انه لا يلزمه العهدة نص  
عليه في الوكالة فمن المشائخ رح من قال على قياس ما ذكر في الوكالة ينبغي ان يصح البيع  
في هذه الحالة اليه مال شمس الائمة الحلواني ومن المشائخ رح من فرق واليه مال شيخ الاسلام  
كذا في الذخيرة \* وهو الاصح لانه لما وكله وهو صحيح العقل فهو ماضى ببيعه الا باعتبار رأي كامل  
وقد اعدم ذلك بجنونه واما اذا وكله وهو بهذه الصفة فقد رضي ببيعه بهذا القدر من الرأي فيكون هو  
في البيع



الرهن في يده فليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقضي الدين من ثمنه ولو قضاه البعض فله ان يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية فاذا اتضاه الدين قيل له سلم الرهن اليه كذا في السراج الوهاج \* لا سيجابي رجل رهن جارية بمال ووضعها على يدي عدل وامره ببيعها فباعها العدل وقبض الثمن واوفاه المرتهن ثم استحق الرهن فهذا على وجهين اما ان يكون الرهن قائدا وامه ان يكون هائلا فان كان قائدا واخذ المستحق من المشتري فالثمن على العدل والعدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذي دفع اليه وادرجع على المرتهن رجع المرتهن على الراهن بدينه وان كان الرهن هائلا فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن العدل وليس له ان يأخذ المرتهن الا اذا اجار البيع واخذ ثمنه فحينئذ له ان يضمه ايضا ان اختار تضمين الراهن فتدتم الرهن وان شاء ضمن المشتري ويبطل البيع ورجع المشتري على العدل وان شاء ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذي اعطاه كذا في التاتارخانية \* قال وان كان العدل عبدا محجورا عليه فان وضع الرهن على يديه باذن مولاه فهو جائز وان وضعه على يده بغير اذن مولاه فهو ايضا جائز وكن عهدة البيع لا تكون عليه لان المولى يتفر ربه من حيث انه يتوي ماليتها فيه وانما العهدة على الذي سلطه على البيع وكذا الصبي الحر يعتل اذا جعل عدلا فهو والعبد سواء فان كان ابوه اذن له فالعهدة عليه ويرجع به على الذي امره وان لم يكن ابوه اذن له فاستحق المبيع في يد المشتري رجع الثمن على المرتهن الذي قبض المال لانه هو الذي انتفع بهذا العقد حين سلم الثمن له وان رجع عليه رجع المرتهن على الراهن بماله وان شاء على الراهن لان البائع كان مأمورا من جهة وانما حصل بيعه وقبض الثمن له كذا في المبسوط \* واما بان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح فالمولى لا يصلح عدلا في رهن عبدة المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على ان يضع على يده مولاه لم يجز الرهن سواء كان على العبد دين او لم يكن والعبد يصلح عدلا في رهن مولاه حتى لو رهن انسان على ان يضع في يده عبدة المأذون يصح الرهن والمولى يصلح عدلا في رهن مكاتبه والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولاه والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل وكذا الكفيل لا يصلح عدلا في رهن المكفول عنه واحد شريكي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدين التجارة وكذا احد شريكي العنان في التجارة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدين التجارة فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشريكين

بالخيار ان شاء رجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن  
 ولوان العدل باع الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق العبد اورد بعيب بقضاء فان العدل  
 لا يرجع على المرتهن هذا اذا كان التسليط على البيع شرطاً في عقد الرهن فان كان التسليط على البيع  
 بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيل الراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع  
 الثمن الى المرتهن اولم يدفع ولوان العدل اقر في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى  
 المرتهن وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويبطل دين المرتهن كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 واذا باع العدل الرهن ثم وهب الثمن للمشتري قبل ان يقبضه فهو جائز في قول ابي حنيفة  
 ومحمد رح وهو ضامن له ولا يجوز في قول ابي يوسف رح بمنزلة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري  
 عن الثمن ولو قال قبضته فهلك عندي كان مصدقاً في ذلك وكان من مال المرتهن وكذلك  
 لو قال دفعته الى المرتهن فهو مصدق مع يمينه ولا نقول باقرار العدل يثبت وصول الثمن الى المرتهن  
 ولكنه يسقط حق المرتهن ولو قبض الثمن ثم وهبه كله او بعضه لم يجز ولو قال حطت عنك من  
 الثمن كذا وكذا فاذاك جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رح فعليه ان يغرم مثله للمشتري من ماله  
 والمقبوض سالم للمرتهن وهذا بخلاف ما اذا اضاف الذمة الى المقبوض واذا باع العدل الرهن  
 وقبض الثمن فهلك عنده ثم رد عليه المبيع بعيب فمات عنده اراستحق او هو باق في يده وقد اخذ  
 بالثمن حتى اداه فله ان يرجع على الراهن في ذلك كله ولا يكون له ان يرجع على المرتهن كذا  
 في المبسوط \* ولو رخص سعرة ثم باعه فالعبرة بالثمن لا يستقط من الدين ما نقص من السعر بخلاف  
 ما اذا مات بعد ما رخص يعتبر قيمة يوم الرهن ويصدق الراهن انه هلك قبل البيع بعد ما رخص  
 سعرة وبينه المرتهن او العدل على البيع ارلى ولو قتل الراهن بعد ما رخص سعرة ضمن قيمته وسقط  
 من الدين ما نقص من السعر ولو باع العدل بالفين وقيمته الف والدين الف فهلك الف وخمس مائة سقط  
 نصف الدين لو كانت القيمة يوم الرهن الفين فبيع بثلاثة آلاف فهلك الفان فالباتي بينهما نصفان كذا في  
 التاتارخانية ناقلاً عن الغياثية \* فاذا دفع العدل الرهن الى اجنبي وديعة من غير ضرورة فهو ضامن  
 وكذلك الجواب في حق المرتهن كذا في المحيط \* والعدل ان يسلم الرهن الى من في عياله من امرأته  
 وخادمه وولده واجرائه الذين يتصرفون في ماله كذا في فتاوى قاضيخان \* وللرتهن ان يطالب  
 الراهن بالدين ويحبسه به فان خاصه الى الحاكم اوجب تسليم الدين فان امتنع حبسه به فان كان

مالا والمقابل به مضمونا الا أنه عند فقد بعض شرائط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الاعتقاد لكن بصفة الفساد لا نعدام شرط الجواز في كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن اصلا فعلى هذا تخرج المسائل هذا بيان حكم الهلاك واما حكم النقصان فان كان النقصان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة \* واذا برئ الراهن من الدين من غير اداء ولا ايفاء اما بالهبة او بالابراء ثم هلك الرهن في يد المرتهن من غير ان يمنعه عن الراهن هلك مضمونا عليه قياسا في الاستحسان يهلك امانته وبه اخذ علماءنا واما اذا برئ الراهن بالايفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك مضمونا حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اشترى عبدا وقبضه واعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضمن المرتهن كذا في السراجية \* رجل له على رجل الف درهم وبه رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن تطوعا سقط الدين وكان للمطلوب ان يأخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المنطوع ما اخذ ويعود ما اخذ الى المنطوع لا الى ملك المنطوع عليه كذا في الظهيرية \* واذا احال الراهن المرتهن على رجل بمال وهلك الرهن بعد ذلك يهلك مضمونا بالدين قياسا واستحسانا ولم يذكر في الاصل ما اذا اراد الراهن بعد الحوالة ان يأخذ الرهن من المرتهن هل له ذلك قالوا ذكر هذه المسئلة في الزيادات في موضعين ذكر في احد الموضعين ان له ذلك وذكر في موضع آخر انه ليس له ذلك كذا في المحيط \* واذا رهن من آخر عبدا يساوي الفا بالف ثم تصاد فاعلى انه لم يكن عليه شيء وكان هذا التصارق بعدما هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد الفا على الراهن فاما اذا تصاد فاقبل هلاك الرهن انه لم يكن عليه شيء ثم هلك الرهن فهلك مضمونا واما انه ذكر شيخ الاسلام رح ان فيه اختلاف المشائخ وذكر شمس الأئمة الحلواني رح نص محمد رح في الجامع انه يهلك امانة كذا في الذخيرة \* رهن عينا ثم دفع عينا آخر مكانها واخذ المرتهن جازا لكن الرهن هو الاول ما لم يرد وبعده يصير الثاني رهنا ثم للمرتهن ان يحبس الرهن حتى يستوفي جميع الدين ولو بقي درهم ولو أدى الدين او بعضه ثم هلك الرهن في يد المرتهن فلا يسترد الزيادة كذا في جامع المصادر \* اذا رهن عبدا يساوي الفا فجاء بجارية فقال خذها وردني الي العبد فهو جائز ولا يسقط ضمان الاول حتى يرد

جميعا لان كل واحد منهما اجنبي عن صاحبه في غير دين التجارة فلم تكن يده كيد صاحبه ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب ولا المضارب في رهن رب المال والاب لا يصلح عدلا في رهنه بضمن ما اشترى للصغير فان اشترى الاب للصغير شيئا ورهن بضمن ما اشترى له على ان يضعه على يد نفسه فالشراء جائز والرهن باطل وهل يصالح الراهن عدلا في الرهن فان كان المرتهن لم يقبض من يده بعد لا يصلح حتى لا شرط في عقد الرهن ان يكون في يده فسد العقد وان كان قبضه المرتهن ثم وضع على يده جازيعة كذا في البدائع \* واذا كان العدل صغيرا لا يعقل فجعل الرهن على يده لم تجزوا لم يكن رهنا ولو كبر وعقل وباع الرهن جازا لبيع بتسليط الراهن آية على البيع وذكر الخصاص ان هذا قول ابي يوسف ومحمد راجح واما عند ابي حنيفة راجح فلا يجوز بيعه بعد البلوغ واذا كان العدل ذميا او حربيا مستأصنا او الراهن والمرتهن مسلمين ارض مبيين فهو جائز لان المستأمن في المعاملات بمنزلة الذمي والمسلم وهو من اهل يد معتبرة شرعا وهو من اهل ان ينفذ بيعه بتسليط المالك كذا ينفذ بيعه باعتبار ملكه فان لحق الحربي بالدار لم يكن لداره بيع وهو في الدار فان رجع فهو على وكالته بالبيع وان كان الحربي الراجع الى دار الحرب هو الراهن والمرتهن والعدل ذمي او حربي مقيم في دار الاسلام بامان فله ان يبيعه كذا في المبسوط \* الباب الثالث في هلاك المرهون بضمان او غير ضمان اذا ملك المرهون في يد المرتهن او في يد العدل ينظر الى قيمته يوم القبض الى الدين فان كانت قيمته مثل الدين يسقط الدين بهلاكه وان كانت قيمته اكثر من الدين سقط الدين وهو في الفضل امين وان كانت قيمته اقل من الدين سقط من الدين قدر قيمة الرهن ويرجع المرتهن على الراهن بفضل الدين كذا في الذخيرة \* اذا رهن ثوبا قيمته عشرة بعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة اخرى وان كانت قيمته خمسة عشرة فالفضل امانة عندنا كذا في الكافي \* وهذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذا الحكم في الرهن الفاسد وذكر الكرخي راجح ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد لا يكون مضمونا والاول اصح واما المقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلانص عليه محمد راجح في الجامع والباطل من الرهن مالا يكون منعقدا اصلا كالباطل من البيوع والفاسد من الرهن ما يكون منعقدا لكن بوصف الفساد كالفاسد من البيوع وشرط انعقاد الرهن ان يكون الرهن مالا

في فتاوى قاضيخان \* رهن ثوباً قيمته خمسة بخمسة وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهناً بما بقي من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو ملك برجع عليه الراهن دينارين كذا في القنية \* رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع واعطاه ثوباً آخر حتى يكون رهناً بالثمن قال محمد رح لم يكن هذا رهناً بالثمن وللمشتري ان يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمتها سواء يهلك بخمسة دراهم لانه كان مضموناً بخمسة كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الكبرى اذا اعطى المديون الى الدائن ثوباً وقال هذا رهن ببعض حقه ثم هلك في يده يهلك بما شاء المرتهن في قول ابي يوسف رح كذا في التاتارخانية \* ابن سماعه عن محمد رح رجل له طين رجل مال فقضاه بعضه ثم دفع اليه عبداً وقال هذا رهن عندك بما بقي من مالك او قال رهن عندك بشيء ان كان بقي لك فانه لا ادري ابقى لك شيء من المال او لم يبق فهو رهن جائز وهو رهن بما بقي ان كان قد بقي منه وان لم يبق منه شيء وهلك العبد في يد المرتهن فلا ضمان عليه فيه وروى بشر عن ابي يوسف رح اذا اخذ رهناً بالعيب في المشتري او بالعيب في الدراهم التي اقتضى لم يجز ولو استقرض منه خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكتفيك لكن ابعت الي برهن حتى ابعت ايك ما يكفيك فبعث اليه بالرهن فضاغ في يد المرتهن فعليه الاقل من الرهن ومن خمسين درهماً فالاحصا ان المستقرض اذا سدى شيئاً ورهن فهلك الرهن قبل ان يقرضه فالرهن مضدود بالاقل من قيمته وما سدى وان لم يكن سدى شيئاً فقد اختلف ابو يوسف ومحمد رح فيه اي بينهما كذا في المحيط \* وفي التتوي العتائية ولو قال امسكه بدراهم فهو مضدود بالاقل من قيمته ومن ثلثه دراهم وفي المجرد اذا دفعه رهناً ليقرضه عشرة فلم يقرضه وادعى المرتهن الرد عليه وحلف ضمن العشرة ولو اعطاه رهناً بنقصان ما ادعى فان ظهر النقصان فهو رهن به وان لم يظهر ضمن الاقل من قيمته ومن نصف الدين ولو قال خذ هذه العشرة رهناً بدرهمك وكانت خمسة يهلك بنصف درهم ولو رهن عشرة دراهم وكانت خمسة ستوفه تساوي درهماً ففيها سدس الدين ولو رهن عبداً على انه سليم وكان معيباً وفيه وفاء يهلك بجميع الدين كذا في التاتارخانية \* رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الاصيل رهناً واحداً بعد الآخر ولكل واحد من الرهنيين وفاء بالدين فهلك احد الرهنيين عند المرتهن قال ابو يوسف رح ان هلك الرهن الثاني ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين

في الزيادة اميناً وان كانت قيمته اقل صار مستوفياً بقدرها ورجع بالباقي كذا في السراج الوهاج \*  
 وان هلك بعد الافتراق بحسب عليه مقداره ما كان مضموناً ولا يعود السلم جائزاً كذا في الينابيع \*  
 ولو تناسخ السلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهناً برأس المال حتى يحبس به والقياس ان لا يحبس به  
 ولو هلك الرهن بعد التناسخ يهلك بالمسلم فيه لا برأس المال لانه مرهون بالطعام حقيقة وانما يظهر  
 اثره في رأس المال في الحبس لانه بدل قائم مقامه فاذا هلك يهلك بالاصل لمن باع عبداً وسلم واخذ  
 بالثمن رهناً ثم تقايلاً البيع له حبسه لاخذ المبيع ولو هلك المرهون يهلك بالثمن كذا في الكافي \*  
 واذا اسلم الرجل خمسمائة درهم الى رجل في طعام مسمى فارتهن به عبداً يساوي ذلك الطعام  
 ثم صالحه عن رأس ماله في القياس له ان يقبض العبد ولا يكون للمرتهن ان يحبس الرهن برأس  
 المال وفي الاستحسان له ان يحبس الرهن حتى يستوفي رأس المال فان هلك العبد في يده من غير  
 ان يمنعه فعلى المرتهن ان يعطي مثل الطعام الذي كان على المسلم اليه ويأخذ رأس ماله وكذلك  
 لو هب له رأس المال بعد الصلح ثم هلك العبد فعليه طعام مثله قال الأثرى ان رجلاً لو فرض كره خطه وارتهن  
 منه ثوباً قيمته مثل قيمته فصالحه الذي عليه الكر على كرمي شعير يد ابيد جاز ذلك ولم يكن له ان يقبض  
 الثوب حتى يدفع كرمي الشعير ولو هلك الرهن عنده بطل طعامه ولم يكن له على الشعير سبيل  
 ولو باعه الكر بدراهم ثم افترقا قبل ان يقبضها بطل البيع لانهما افترقا عن دين بدين وبقي الطعام  
 عليه والثوب رهن به بخلاف الشعير فانه عين فانما افترقا هنا عن عين بدين حتى لو كان الشعير بغير  
 عينه وتفرقا قبل ان يقبض كان البيع باطلاً ايضاً لانه دين بدين هكذا ذكر في الاصل وينبغي في هذا  
 الموضع ان لا يصح البيع اصلاً لان الشعير بغير عينه بمقابلة الخطه يكون مبيعاً وبيع ماله عند الانسان  
 لا يجوز كذا في المبسوط \* رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذا ايّهما شئت بالمائة التي  
 عليّ فاخذها فضاعاً في يده عن محمد ربح انه قال لا يذهب من الدين بشيء وجعل  
 هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهماً دفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها  
 عشرين درهماً فقبضها فضاعت في يده قبل ان يأخذ منها عشرين درهماً ضاعت من مال  
 المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذا احدهما رهناً بدينه فاخذهما  
 وقيمتها سواء قال محمد ربح بذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين كذا  
 في فتاوى

وتوآحال الراهن المرتهن بالمال على رجل ثم مات العبد قبل ان يردده فهو بدانيه وبطالت الحوالة  
 كذا في خزائن الاكل \* سأل من البزاز ثوباً ليريه غيره ثم يشتريه فقال البزاز لا دفعه اليك الابرهن فرهن  
 عنده متاعاً فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن او المرتهن لا يضمن البزاز كذا في القنية \* وفي  
 فتاوى ابي الليث رح رهن شجرة فرصاً تساوي مع الورق عشرين درهماً فذهب وقت الاوراق  
 وانتقص ثمنه قال ابو بكر الاسكاف يذهب من الدين بحصة النقصان وليس هذا كتغيير السعر  
 وقال القنية ابو الليث رح عندي انه لا يسقط شيء من الدين الا ان يكون النقصان في الثمن  
 لنقصان في نفس الشجرة او لتناثر الاوراق فحينئذ يسقط من الدين بحسابه وقال القنية ابي بكر رح شبه  
 واقرب الى الصواب لان الاوراق بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها اعلا ولا يابال بشيء كذا في المحيط \*  
 والتموى على قول ابي بكر الاسكاف كذا في التاتار خانية \* اذا اخذ عداً المديون بغير رضا  
 ليكون رهناً عنده لم يكن رهناً بل غصباً كذا في السراجية \* اذا اخذ عداً المديون ليكون رهناً  
 عنده لا يجوز اخذه ويهلك هلاك المرهون كذا في الملتقط \* رجل له دين على رجل فتناضاه  
 ولم يعطه فدفع العداً عن رأسه رهناً بدينه وادّاه منديلاً صغيراً يلقنه على رأسه وقال احضر ديني  
 حتى اردّ هاعليك فذهب الرجل وجاء بدينه بعد ايام وقد هلك العداً فانها تهاك هلاك  
 المرهون لا هلاك المصوب لانه امسكها رهناً بدينه والغريم بتركها عنده وبذها به صار راضياً بان  
 يكون رهناً فصار رهناً كذا في جواهر الفتاوى \* رجل رهن عبداً وابق سقط الدين فان وجد عاد  
 رهناً ويسقط الدين بحساب نقصان القيمة ان كان هذا اول اباق وان كان ابق قبل ذلك لم ينقص  
 من الدين شيء هكذا ذكر في مجموع النوازل وذكر في المستقى انه يبطل الدين بقدر ما نقصه  
 الا باق من غير تفصيل وهكذا ذكر في المجرد عن ابي حنيفة رح ولو كان القاضي جعل الرهن  
 ببنافيه حين ابق ثم ظهر فهو رهن على حاله كذا في الذخيرة \* ارض مرهونة غلب عليه الماء فهي  
 بمنزلة العبد الا بقاءه لانه ربما يقل الماء فتصير الارض منتفعة فكان احتمال عودها منتفعة قائماً فلا يسقط  
 الدين وذكر الساجي في المختصر لاحقاً للمرتهن على الراهن لان الرهن قد هلك لان هلاك الشيء  
 بخروجه من ان يكون منتفعاً به كالشاة اذا ماتت ولهذا بطل البيع اذا صارت الارض بحراً قبل  
 القبض فان نصب الماء فهي رهن على حالها فان افسد شيئاً منها او عثر نخلها منها ذهب من الدين  
 بحسابه كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن عصيراً فتخبر ثم صار خلاً كان رهناً على حاله وبطرح

وان لم يعلم بذلك فهلك بهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الدين الاول والثاني على قدر قيمتهما بايهما هلك بهلك بنصف الدين كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي مجموع النوازل روى هشام عن محمد بن حمران رجل له على رجل الف درهم فرهن اجنبي بالالف عبد ابغير امر المطلوب ثم جاء رجل آخر ورهن بها عبد آخر بغير امر المطلوب ايضا فهو جائز والاول رهن بالالف والثاني بخمسمائة وفي آخر رهن الاصل رجل له على رجل الف درهم رهن بها رهنا يساوي الثالث جاء فضولي وزاده في الرهن يساوي الف درهم فهو جائز وان اراد ان يفتك احد الرهين بتضاء نصف المال ليس له ذلك فايتهما هلك بهلك بنصف الدين وروى ابراهيم بن محمد بن حمران انه اذا هلك رهن المديون هلك بجميع الدين واذا هلك رهن المتبرع هلك بنصفه كذا في المحيط \* رجل عليه دين فقتل انسان باذن المديون فاعطى المديون صاحب الدين رهنا بذاك المال ثم ان الكفيل ادى الدين الى الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطلوب على الطالب بالدين كذا في الظهيرية \* ولما اقرض الرجل كرا من طعام واخذ من المستقرض رهنا من الطعام ثم ان المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يهلك بالطعام الذي كان ترضا اذا كان قيمة الرهن مثل قيمة الطعام يجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم كذا في فتاوى قاضيخان \* رهن عبيدين بالف فاستحق احدهما اربان حرا وقال الراهن للمرتهن ان احببته الى احدهما فردته الي فردة المرتهن فالباقي رهن بحصته لكن لا يفتكه الا بكل الدين كذا في الوجيز للكردي \* اشترى عبد او قبضه واعطاه بالدين رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضد المرتهن الرهن كذا في السراجية \* اشترى خلا بدرهم او شاة على انها مذبوحة بدرهم ورهن به شيئا ثم هلك الرهن فظهر ان الخل خمر والشاة ميتة يهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خدرا او خنزيرا او ميتة او حرا ورهن بالدين شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كذا في الوجيز للكردي \* ارتهن عبدا بكر حنطة فمات عبده ثم ظهر ان الكرا لم يكن على الراهن فعلى المرتهن قيمة الكردون العبد كذا في الكافي وخزانة المفتين \*



مائتادهم بمائة فذهبت عينه فانه يذهب من المائة نصفها عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف  
رح يقوم العبد صحيحا ويقوم اعور فيبطل ما بينهما ويستط من الدين بحسابه كذا في الينابيع \* وان  
ذهبت عين الدابة عند المرتهن وقيمتها مثل الدين ستط ربع الدين كذا في المبسوط \*  
رجل اعقب ما في بطن جاريته ثم رهنها عن ابي يوسف رحم ان الرهن جائز فان ولدت وادفنت قصتها  
الولادة لا يذهب من الدين شيء بنتصان الولادة كذا في فتاوى فاضيل \* قال ابو يوسف رحم  
في رجل رهن عند رجل عبدا بالف درهم وتيمنه الثان على ان المرتهن ضامن للفصل او اشترط  
المرتهن ان مات العبد لا يبطل الدين فانه رهن فاسد في الكبرى قال القاضي فخر الدين اذا ذكر  
لفظ الرهن ثم سقوط ضمان الفصل او شرط ان يكون الرهن امانة فالرهن جائز والشرط باطل واذا  
لم يذكر لفظ الرهن فالرهن فاسد كذا في التاتارخانية \* ولو ارتهنت المرأة رهنا بصداتها وهو مسدي  
وقيمتها مثله ثم ابرأته منه او وديت له ولم تمنعه حتى هلك عند ما خلا ضمان عليها فبطلت استحقاقها وكذلك  
لو اختلعت منه قبل ان يدخل بها ثم لم تمنعه حتى مات ولو تزوجها على مهر مسدي واعطاها بمهر  
المثل رهنا بمهر المثل في نكاح لا تسمية فيه بمنزلة المسمى في النكاح الذي فيه تسمية فان طلقها قبل  
الدخول بها سقط جميع مهر المثل وله المتعة ثم في التماس ليس لها ان يحبس الرهن بالمتعة وهو قول  
ابي يوسف رحم الآخر وهو قول ابي حنيفة رحم كذا في المبسوط \* الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها  
والاصل فيه ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته على الراهن سواء كان في الرهن فضل  
اولم يكن لان العيس باقية على ملكه وكذا منافع مملوكة له فيكون اصلاحه وتبقيته عليه وذاك مثل  
النفقة من مآكله ومشربه ومن هذا الجنس كسرة الرقيق واجرة خمر واد الرهن وكري النهر وسقي  
البستان وتلقيح نخله وجدادة والقيام بدصالحه وكل ما كان لحفظه لردّه الى يد الراهن او ارد جزء منه  
كداراة الجرح فهو على المرتهن مثل اجرة الحافظ هكذا في التبيين \* كنهه على الراهن ويستوي  
في ذلك ان يكون الرهن في يد المرتهن او العدل كذا في المحط \* وما يجب على الراهن  
اذا اداه الراهن بغير اذنه فهو متطوع وكذلك ما يجب على المرتهن اذا اداه الراهن ولو اتفق  
المرتهن ما يجب على الراهن بامر القاضي او بامر صاحبه يرجع عليه وكذلك الراهن  
اذا ادى ما يجب على المرتهن بامر القاضي او بامر صاحبه يرجع عليه كذا في الظهيرية \*  
اذا غاب الراهن فانفق المرتهن على الرهن بقضاء القاضي رجع على الراهن غائبا وان كان

من الدين ما نقص وعن محمد رَحِمَهُ اللهُ تَرَكَه بِالْدين والشاة اذا علكت فدبغ جلد ها يكون رهنا بحصته كذا في فتاوى قاضيخان \* رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة فصار خمرا ثم صارت خلا يساوي عشرة فهو رهن بعشرة ينتكه بذلك كذا في السراجية \* رهن ذمي من ذمي خمرا فصارت خلا لا ينقص من قيمته ببقية رهنا ثم عندها يتخير الراهن ان شاء افتك الرهن بجميع الدين واخذه وان شاء ضمنه خمرا مثل خبيرة فيصير الخل ملكا للمرتهن وعند محمد رَحِمَهُ اللهُ ان شاء افتكه بالدين وان شاء جعله بالدين كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن شاة فماتت بسقط الدين فان دبغ المرتهن جلد ها فهو رهن وهذا بخلاف الشاة المشتراة اذا ماتت قبل القبض فيدبغ البائع جلد ها فان شيئا من الثمن لا يعود رهنا هناك فان كان الدين عشرة دراهم وكانت الشاة تساوي عشرة والجلد يساوي درهما فهو رهن بدرهم وان كانت الشاة تساوي عشرين يوم الرهن والدين عشرة وكان الجاد يساوي درهما يومئذ فالجاد رهن بنصف درهم ولو ارتهن من مسلم وكافر خبزا فصارت في يده خلالا يجز الرهن وللراهن ان يأخذ الخل ولا يطيه اجرا والدين كما كان ان كان الراهن مسلما وان كان الراهن كافرا وكانت قيمته يوم رهن والدين سواء فله ان يدع الخل ويبطل الدين قيل هذا قول محمد رَحِمَهُ اللهُ والاصح انه قولهم جميعا وهذا بخلاف ما اذا كان المرتهن ذميا كذا في المبسوط \* وفي فتاوى الديناري اذا رهن مسلم من مسلم شيئا بخدر وهاك الرهن عند المرتهن لا يتعاق الضمان بهلاكه وهذا الرهن باطل ويكون امانة عنده وله ان يسترده من المرتهن فان هلك لم يكن لكل واحد منهما على الآخر شيء وهكذا الحكم اذا كان المرتهن مسلما والراهن كافرا فالرهن باطل وللراهن ان يسترد وليس للمرتهن شيء ولو كان كافرا فالرهن صحيح فيما بينهما ويفتكه بمثل الخمر او ثمنها ان اشترى ويهلك بما فيه لو هلك كذا في الفصول العبادية \* رجل اشترى من رجل جارية بالف درهم وابى البائع ان يدفعها اليه حتى يتبض الثمن وقال المشتري لا ادفع اليك الثمن حتى تدفعها الي فاصطالحا على ان وضع المشتري الثمن على يدي عدل حتى يدفع البائع اليه الجارية فهاك الثمن في يد العدل فهو من مال المشتري ولو كان البائع قال ضع رهنا بالثمن على يدي هذا الرجل حتى ادفع اليه الجارية فوضعه رهنا بالثمن فهاك هلك من مال البائع كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن عبدا قيمته مائتا

هكذا في البدائع \* الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن اذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن احق بالرهن كذا في المحيط \* وللمرتهن امساك الرهن بالدين الذي ارتهن به وليس له ان يمسكه بدين آخر له على الراهن قبل الرهن اربعة ولوقضاه بعض الدين الذي رهن به كان له ان يحبس الكل حتى يستوفي ما يتي اقل او اكثر كذا في التاتارخانية \* واذا رهن من آخر رهنا فاسدا على ان يقرضه الف درهم وتناضاهم تناضاه الرهن بحكم الفساد واراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن ما اداه المرتهن لان المرتهن انما اداه الدراهم مقابل ابتداء قبض من الرهن فلا يكون له ولاية نقض يد المرتهن ما لم يرد عليه ما اداه فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان المرتهن احق بالرهن من غرماء الراهن كما كان حال حيوته ولو كان رهنه بدين له عليه رهنا فاسدا وسلمه ثم تناضاه الرهن واراد الراهن استرداد الرهن قبل ان يؤدى دينه فله ذلك فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرتهن لا يكون احق بالرهن من غرماء الراهن كما لم يكن احق به من الراهن حال حيوته كذا في المحيط \* ولو كان رهن مدبرا وام الولد او شيئا لا يكون رهنا كان للراهن حق اخذ الرهن قبل نقد المال سواء كان الرهن بدين سابق او بدين لاحق كذا في الذخيرة \* واذا رهن من آخر اعيانا وقبضها المرتهن ثم ان الراهن تضى بعض الدين واراد ان يقبض بعض الرهن ينظر ان لم يمين حصته كل واحد منها لم يكن له ذلك وان بين ذكر في الزيادات ان له ذلك وذكر في كتاب الرهن انه ليس له ذلك قبل ما ذكر في الاصل قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وما ذكر في الزيادات قول محمد رح وقيل في المسئلة روايتان وهو الاصح فقد ذكر ابن سداة في النوادر جواب محمد رح بمثل ما اجاب في الاصل كذا في المحيط \* اذا تناضاه عقد الرهن ثم اراد المرتهن حبسه له ذلك ولا يبطل الرهن الا بالارد على سبيل النسخ كذا في السراجية \* الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن يجب ان يعلم بان الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحسانا عند علمائنا الثلاثة رح وصورتها ان يرهن رجل عبدا من رجل بالف درهم ثم يزيد الراهن ثوبا ليكون رهنا مع العبد بالدين الذي رهن به العبد صحت الزيادة استحسانا والتحقت باعمل العقد وجعل كان العقد ورد على الاصل والزيادة حتى صار الثوب مع العبد رهنا مضمونا بالدين الذي رهن به العبد كذا في المحيط \* رجل رهن عند آخر عبدا بمائة وقيمته مائة ثم زاده عبدا آخر قيمته مائة فمات احد العبدین

الراهن حاضرا لا يرجع عليه وقال القاضي يرجع عليه فيهما جميعا والفتوى على انه اذا كان الراهن حاضرا لكن ابى ان ينفق فامر القاضي المرتهن بالانفاق فانفق يرجع على الراهن كذا في جواهر الاخلاطي \* واذا قضى الدين ليس للمرتهن ان يمنع الراهن حتى يستوفي النفقة فان هلك الرهن عند المرتهن فالنفقة على حالها كذا في المصمرات \* ولا يصدق المرتهن على النفقة الا ببينة فان لم يكن له بينة يحلف الراهن على علمه لانه ادعى عليه دينا وهو ينكر والاستحلاف على فعل الغير يكون على العلم كذا في محيط السرخسي \* وثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن ذكر المسئلة مطابقة لموضع من كتاب الرهن وذكر في موضع آخر من كتاب الرهن ان مداواة الجراحة والقروح ومعالجة الامراض والبداء من الجناية بحسب قيمتها فما كان من حصة المضدون فعلى المرتهن وما كان من حصة الامانة فعلى الراهن وذكر في التذوي في شرحه ومن المشائخ رح من قال انما يجب ثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن اذا كانت الجراحة او المرض حدث عند المرتهن اما اذا كان حادثا عند الراهن يجب على الراهن ومن المشائخ من قال لا بل يجب على المرتهن على كل حال واطلاق محمدرح في الكتاب يدل عليه كذا في المحيط \* وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* وعن الفقيه ابي جعفر الهندواني ان ما حدث عند المرتهن من ذلك فثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن وما كان عند الراهن ان لم يزد في يد المرتهن حتى لم يحتج فيه الى زيادة مداواة فالدواء على الراهن وان ازداد في يد المرتهن حتى احتج فيه الى زيادة مداواة فالمدواة على المرتهن لكن لا يجبر المرتهن عليه ولكن يقال له هذا امر حدث عندك فان اردت اصلاح مالك واحياءه حتى لا يتوى مالك فداية . كذا في المحيط \* وفي شرح الشحاوي وحفظ المهرهون على المرتهن حتى ان الراهن لو شرط للمرتهن شيئا على الاحتفاظ لا يصح ولا يستحقه واجرا الراعي اذا كان الرهن شيئا يحتاج الى رعيه على الراهن واجرا المارءى والمريض على المرتهن كذا في الذخيرة \* وجعل الآبق على المرتهن بقدر الدين والنضال على ذلك على المالك حتى لو كانت قيمة الرهن والدين سواء او قيمة الرهن اقل فالجعل كله على المرتهن وان كانت قيمته اكثر بقدر الدين على المرتهن وبقدر الزيادة على الراهن الرهن اذا كان كره او العسارية والخراج على الراهن لانه مؤنة الملك واما العسرفنى الخارج يأخذه الامام ولا يبطل الرهن في الباني بخلاف ما اذا استحق بعض الرهن شائعا انه يبطل الرهن في الباني ولو كان في الرهن نساء واراد الراهن ان يجعل النفقة التي ذكرنا انها عايد في نساء الرهن ليس له ذلك

الزيادة دون الساقط والمستوفى لان الرهن ايفاء وايفاء الساقط والمستوفى لا يتصور وينقسم الدين على الاصل وعلى الزيادة على قدر قيمتهما غير ان قيمة الاصل يعتبر وقت القبض بحكم العقد وقيمة الزيادة يعتبر وقت القبض بحكم الزيادة وايتهما هلك بعد ذلك اما الاصل او الزيادة فملك بما فيه من الدين وبقي الباقي رهنا بما فيه نماء الرهن نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين وذلك من مال الكسب والهبة والصدقة واشباهها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا عن العين كالولد والثمر والصوف والوبر او يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين كالارش والعنبر ومعنى دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن انه يحبس كما يحبس الاصل اما لا يكون مضمونا ولا يسري اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من النماء قبل التفكاك لا يسقط بدنه بلته شيء من الدين واذا كان هذا النوع من النماء رهنا مع الاصل على التفسير الذي قلنا ينقسم ما في الاصل من الدين على الاصل وعلى النماء على قدر قيمتهما لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت التفكاك فاذا بقي الى وقت التفكاك تقربت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بدنه بلته شيء ويجعل كانه لم يكن وان الدين كله كان بمقابلة الام كذا في المحيط \* وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم التفكاك وتفسيره اذا كانت قيمة الاصل النما وقيمة الولد النما فالدين بينهما نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت الام رهنا بجميع الدين ولو ماتت الام وبقي الولد فان افتكه افتكه بنصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء وصار كانه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام ولو لم يمت واحد منهما ولكن انتقصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوي خسمائة او زادت فصارت تساوي الفين والولد على حاله يساوي الف فالدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها وانتقصت قيمة الولد بغير دخله او بتغير السعر فصارت تساوي خسمائة فالدين بينهما اثلاثا الثلثان في الام والثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي الفين قلنا الدين في الولد والثلث في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد بثلثه الدين وهذا يطرد على الاصل الذي ذكرنا ان قيمة الام تعتبر يوم القبض وقيمة الولد يوم التفكاك كذا في محيط السرخسي \* ثم هذا النوع من النماء اذا صار رهنا مع الاصل يعود بسببه بعض ما كان ساقطا من الدين حتى ان المرهون اذا كانت جارية فاعورب

فانه يستط من الدين نصفه بموته والنصف الآخر امانة هكذا في الينا بيع \* رجل رهن امة تساوي الفا  
بالفي درهم فزادت في بدنها خيرا او في السعر حتى صارت تساوي الفي درهم فلما عتقها المولى  
وهو معسر سعت في الف درهم لا في كل الدين ولو لم تزدد قيمتها ولكنها وادت ولدا يساوي الف درهم  
ثم اعتقها المولى وهو معسر سعي في الف درهم لا في قدر قيمتهما ولو لم تزدد ولم تلد لكن قتلها عبد  
يساوي النبي درهم ودفع بها فاعتقه المولى سعي في الف ايضا كذا في الظهيرية \* رهن امة بالف  
فولدت فدانت فزاد عبدا بقيمة كل واحد من الام والولد والزيادة الف فيقسم الدين اولا  
على الام والولد نصفين ستط بهلاكها نصف الدين وبقي في الولد نصف الدين وتبعه العبد  
وقسم باقيه عليهما نصفين بشرط بقاء الولد الى وقت الفكاك حتى لو هلك الولد قبل فكه ظهر انه  
لم يكن في ولد شيء من الدين وان الام هلكت بكل الدين وان الزيادة لم تصح حتى لو هلك  
العبد ايضا تبطل هلاك الولد بعد هلاك امانته ولو لم يملك الولد وزادت قيمته لما فصارت قيمته  
يوم الفكاك الدين فالدين يقسم اولا على الام اثلاثا ثلثه في الام وقد ستط بهلاكها ثم يقسم ذلك بينه  
وبين الزيادة اثلاثا ثلثاه في الولد وثلثه في الزيادة وان نقصت فصارت خمسمائة يقسم الدين  
بين الام والولد اثلاثا ثلثاه في الام وقد ستط وثلثه في الولد ثم ما اصاب الولد يقسم بينه وبين الزيادة  
اثلاثا ثلثه في الولد وثلثاه في الزيادة كذا في الكافي \* رجل رهن عبدا قيمته الف بالدين وازداد  
في بدنه او في سعره حتى صار يساوي الفين ثم دبّر المولى وهو معسر سعي العبد في جميع الدين  
فلو لم يسع المدبر في شيء حتى اعتقه المولى وهو معسر سعي في جميع الدين ايضا لان استيفاء هذا  
التدبر يتعلق برقمته على وجه يستوفي من كسبه فلا يستط ولو زاد في التدبير حتى صار يساوي الفي  
درهم ثم اعتقه سعي في الدين كذا في الظهيرية \* والزيادة في الدين لا يصح عند ابي حنيفة  
ومحمد ورح خلافا لابي يوسف رح حتى اذا رهن من آخر عبدا بدين له عليه ثم حدث للدريهم  
زيادة دين على الراهن بالاستقراض او بالشراء او بسبب آخر فجعل الرهن بالدين القديم  
رهما به وبالدين الحادث فعلى قواهما لا يصير رهنا بالدين الحادث حتى لو هلك لهلك بالدين  
القديم ولا يهلك بالدين الحادث وعند ابي يوسف رح يصير رهنا بالدين القديم والحادث  
جميعا حتى يهاك بهما ثم اذا صحت الزيادة في الرهن فانما تصير رهنا بالدين القائم وقت شرط  
الزيادة

تسعة وثلاثين وهذا معنى قول محمد رح انه تفتك العوراء وولدها بتسعة وثلاثين جزءاً من ثمانين جزءاً من الدين والزيادة باحدى وعشرين وسقط عشرون وهذه المسئلة تلتب بالعوراء والثمانين كذا في الكافي \* ولو قضى الراهن للمرتهن من الدين خمسمائة ثم زاده في الرهن عبد ا قيمته الفان هذه الزيادة تلتحق بالخمسمائة الباقية فيقسم على نصف قيمة الجارية وهي خمسمائة وعلى قيمة العبد الزيادة وهي الفان اثلاثا ثلثاها في العبد وثلثاها في الجارية حتى لو هلك العبد هلك بثلثي الخمسمائة وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ولو هلكت الجارية تهلك بالثلث وذلك مائة وستة وثلثان ولو قضى خمسمائة ثم اعورت الجارية قبل ان يزيد المرتهن ثم زاد عبد ا قيمته الف درهم يقسم مائتان وخمسون على نصف الجارية العوراء وعلى الزيادة على خمسة اسهم اربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الجارية العوراء كذا في البدائع \* ولو اكل المرتهن النصار باذن الراهن لا يستقط من دينه شيء وكذلك لو اكله الراهن باذن المرتهن او اكله اجنبى باذنه لا يستقط من الدين شيء ولكن لا يعود حصته من الدين الى الاصل بخلاف الهلاك لان عند الهلاك جعل كان لم يكن وهذا استهلاك الا انه باذن فلا يوجب الضمان حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند المرتهن يهلك بحصته من الدين لو قسم الدين على قيمته يوم الرهن وقيمة النماء يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل او لا والنماء قائم ثم اكل المرتهن النماء باذن الراهن او اكله الراهن باذن المرتهن او اجنبى باذنه فلا يستقط حصة النماء من الدين ويرجع على الراهن بخلاف الهلاك ولو اكله الراهن بغير اذن المرتهن او المرتهن بغير اذن الراهن او اجنبى بغير اذنه فان الآكل يغرم قيمته وتقوم مقامه كذا في خزائن المفتين \* رهن امتين بالدين قيمة كل واحدة الف فولدت احدهما ولد ا قيمته الف فماتت الام وبقي الولد يقسم الدين بين الامتين ثم ما في الام يقسم بينهما وبين ولدها نصفين فسقط بهلاك الام ربع الدين وبقي في الولد ربعه وفي الامه الحية نصفه فلوزاد عبد ا قيمته الف فالزيادة يقسم على الامه وعلى الولد قدر دينيهما اثلاثا فثلثه يكون رهنا تبعاً للولد ثم الدين الذي في الولد يقسم بينه وبين ثلث الزيادة الذي هو رهن معه على قدر قيمتهما وقيمة الولد الف وقيمة ثلث الزيادة ثلث الاف فيجعل كل ثلث سهما فيقسم بينهما ارباعا ربعه وهو سهم ثلث الزيادة وثلثة ارباعه للولد وثلثاه تبعاً للحية فيقسم ما فيهما على قدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا الاف وقيمة الحية الف فيجعل كل ثلث سهما فيقسم عليها اخماسا حصة في ثلثي

حتى سقط نصف الدين ثم ولدت الجارية بعد ذلك وإذا يعود بعض ما كان ساقطاً من الدين ويجعل الولد الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور وإذا صارت الزيادة المشروطة رهناً مع الأصل لا يعود بسببها شيء من الدين ولا تجعل الزيادة المشروطة بعد عورها كالزيادة المشروطة قبل عورها كذا في المحيط \* رهن أمة قيمتها ألف بالف فأعورت سقط نصف الدين لأن العين من آدمي نصفه فلو زاد عبدًا يساوي خمسمائة ضحت لوجود المزيد عليه ويقسم نصف الدين عليهما نصفين بتدقيقهما فان ولدت العوراء ولداً يساوي النبا قسم كل الدين على الأمة والولد نصفين يجعل الولد الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور في حق قسمة الدين لأن الولد يلحق بأصل العقد فيجعل كأنه كان موجوداً وقت العقد فسقط بالعور نصف ما فيها وهو ربع كل الدين وبقي فيها ربع الدين وفي الولد نصف الدين غير أن الولد نصفه صار أصلاً لقوات نصف الأمة نصفه بقي تبعاً بقيام نصف الأمة ويجعل ربع الدين الذي في النصف التابع في حق قسمة الزيادة كأنه في الأمة لأن الزيادة لا يتبع النصف الذي هو تبع فصارت في الأمة خمسمائة وفي الولد مائتان وخمسون فانقسمت الزيادة عليهما اثلاثاً ثلثاه صار رهناً مع الأمة وثلثه صار رهناً مع نصف الأصل من الولد ثم ربع كل الدين الذي في النصف الأصل من الولد ينتسم بينه وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتهما وقيمة النصف الأصل من الولد خمسمائة وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسمائة فجعلنا لكل ثلث خمسمائة سهماً فصارت ثلث الزيادة سهماً ونصف الولد ثلثة أسهم فانقسم ربع الدين على أربعة وأقل حساب أربعة ربع ستة عشر فجعلنا الدين ستة عشر ربعاً أربعة فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزيادة على أربعة وفي الأمة نصف الدين ثمانية فانقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة بقدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثي خمسمائة وقيمة الأمة خمسمائة فالتفاوت بينهما بثلث خمسمائة فجعلنا لكل ثلث خمسمائة سهماً فصارت لكل خمسة أسهم فان قسم نصف الدين ثمانية بينهما أخماساً وقسمة ثمانية على خمسة لا تستقيم فضربنا أصل المسئلة وهو ستة عشر في مخرج خمسة فيكون ثمانية فمنه تخرج المسئلة سقط بالعور ربعه وعشرون وفي النصف الأصل من الولد ربع الدين وهو عشرون انقسم بينه وبين ثلث الزيادة على أربعة ربعه في ثلث الزيادة خمسة وخمسة عشر في نصف الولد ثم الدين الذي في الأمة وهو أربعون ينقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة أخماساً في ثلثي الزيادة ستة عشر وثلثه أخماسه في الأمة أربعة وعشرون انقسم بينهما وبين نصف الولد التابع نصفين لكل واحد اثنا عشر فاجتمع في الزيادة مرة خمسة ومرة ستة عشر فيكون الكل إحدى وعشرين وفي الولد سبعة وعشرون وفي الأمة اثنا عشر فيكون الكل



مستوفيا دينه فليس له على قضاء شيء من الدين وطلب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليصير حاله معلوما فالقياس ان لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان في المصرا الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وان رأى القاضي في المصرا ان لا يكتفه احضار الرهن ويحلّفه التّمسك بالدم اصاع الرهن ولا يتوى وبأمر الراهن ان يعطيه ما حل عليه من دينه فعل ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الرهن على يدي عدل وامر ان يودعه غيره فعلمه العدل ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يطف المرتهن احضار الرهن وامر الراهن بتسليم الدين لان الراهن لم يرخص بيد المرتهن فلا يلزمه احضار ما ليس في يده الا يرى ان المرتهن لو اخذه من العدل يكون غاصبا ضامنا فكيف يلزمه احضار شيء لو اخذه يصير غاصبا ولو اودعه العدل عند من في عياله وغاب وطلب المرتهن دينه ونال المودع اودعني فلان ولا ادري لمن هو او العدل غاب بالرهن ولم يدري من هو لا يكلف المرتهن احضار الرهن ويجبر الراهن على قضاء الدين لان المرتهن عاجز عن التسليم وان انكر المودع الابداع وقال هو مالي لا يملك المرتهن قبض الدين لانه بالاجحود توى الرهن فثبت الاستيناء فلا يملك قبض الدين حتى يثبت كونه رهنا كذا في الكافي \* رهن عند رجل جارية ووضعه على يدي عدل فمات العدل واودع الرهن عند من في عياله فحضر المرتهن يطلب دينه من الراهن فقال الراهن لا اعطيك حتى تحضر الرهن وقال المودع اودعني فلان ولا ادري لمن هو فان الراهن يجبر على قضاء الدين فان توى الرهن في يد العدل رجع الراهن على المرتهن بما اعطاه كذا في المحيط \* وان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن على عامه فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين . وان نكل لم يجبر ولو كان الرهن عبدا فقتله رجل خطأ وجبت القيمة في ثلث سنين فطلب المرتهن دينه لا يجبر الراهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة فان كانت القيمة من جنس الدين فكما حل شيء اقتضاه المرتهن بدينه وان كان القيمة من الابل او الغنم وقضى القاضي بذلك كان رهنا بالدين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو سلب الراهن العدل على بيع المرهون فباعه بنقدا ونسيئة جاز فلو طالب المرتهن الدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن ولا احضار بدله وهو الثمن لانه لا قدرة له على الاحضار وكذا اذا امر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض لا يجبر على احضار الثمن بل يجبر الراهن على اداء دينه ولو قبضه يكلف احضار الثمن كذا في خزائن المفتين \* اذا باعه المرتهن بأمر الراهن او العدل واخر المشتري الثمن

العبد الزيادة وثلاثة اخماسه في الحية ويهلك العبد او الحية بما فيه وان هلك الولد تبين ان الام هلكت بالف وانه لم يكن في الرلد شيء وان الزيادة تبع للحية ولوزاد الولد الف والمسئلة بحالها فما في امه وهو الف يقسم بينها وبين ولدها اثلاثا ثلثه للام سقط بهلاكها وثُلثاه في الولد وانقسمت الزيادة على الحية والولد بقدر قيمتهما اخماسا سهمان يكونان رهنا مع الولد وقسم ما في الولد من الدين وهو ثلثا الف بينه وبين خُدُسي الزيادة على قدر قيمتهما اسداسا سهم في الزيادة وخمسة اسهم في الولد لان قيمة خُدُسي الزيادة اربع مائة وقيمة الولد الف درهم فيجعل كل اربع مائة سهما فيكون الجملة ستة اسهم وثلثة اسهم يكون رهنا تبع للامة ويقسم الدين الذي في الامة وهو الف بينها وبين ثلثة اخماس الزيادة على ثمانية على قدر قيمتهما وقيمة ثلثة اخماس الزيادة ستمائة وقيمة الامة الف فيجعل كل مائتين سهما فيكون الكل ثمانية اسهم خمسة اسهم للامة وثلثة اسهم لثلثة اخماس الزيادة كذا في الكافي \* واذا ولدت المهرونة ولدين او ثلثة معا او متفرقا فذلك سواء ويقسم الدين على قيمتها يوم العقد وعلى قيمتهم يوم النكاح ولو ولدت ولدا ثم ولدت الولد ولدا فكأنهما في الحكم ولدان كذا في التاتارخانية \* الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال قال محمد رَح في الزيادات رجل رهن من آخر جارية تساوي الف درهم بالف درهم فجاء المرتهن يطلب دينه فابى الراهن ذلك حتى يحضر المرتهن الجارية والراهن والمرتهن في مصرهما انه يؤمر المرتهن باحضار الجارية اولا ولولقيه في غير المصر الذي رهنه فيه وطالب بقضاء الدين وابى الراهن ذلك حتى يحضر الرهن اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يؤمر المرتهن باحضار الرهن سواء كان الرهن شيئا له حبل بمؤنة اولا حبل له ولا مؤنة من مشائخنا رَح من قال هذا الجواب في الذي لاحمل له ولا مؤنة جواب القياس وفي الاستحسان يجبر المرتهن باحضار الرهن اولا ومنهم من قال ما ذكر جواب القياس والاستحسان وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو قال المرتهن الجارية في منزلي فادفع الدين اليّ حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ويؤمر باحضار الرهن فاذا حضر يؤمر بقضاء الدين اولا كذا في الخلاصة \* ولو ان رجلا له على رجل الف درهم منجم فرهنه بالمال كله رهنا يساوي له فحل نجم فطالبه المرتهن بذلك القدر وابى الراهن اداءه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على احضار الرهن اذ لا فائدة فيه فان قال الراهن قد تويّ الرهن وصار المرتهن مستوفيا

بما سعى على الراهن وفي التدبير لا يرجع وانما كان كذلك لان التدبير لم يخرج من ان يكون  
 سعائه من مال المولى فلا يرجع ويسعى في جميع الدين والعق اخرج من ان يكون سعائه  
 للراهن ولو كان الرهن جارية فحبلت عند المرتهن فادّاه الراهن انه منه فان ادّاه قبل الوضع صحّت  
 دعواه وثبت نسبه منه وصار حرا قبل ان يدخل في الرهن وصارت الجارية ام ولد له وخرجت  
 عن الرهن لا سعائه على الولد ويكون حكم الجارية كحكم العبد المرهون اذا دبره الراهن في جميع  
 ما ذكرنا ولو كانت الجارية وضعت حملها اولاً ثم ادّاه الراهن صحّت دعوته ايضا وثبت نسب  
 الولد منه وعق بعد ما دخل في الرهن وصارت له حصّة من الدين وصارت الجارية ام ولد له وخرجت  
 من الرهن فيقسم الدين على قيمة الجارية يوم رهنّت وعلى قيمة الولد يوم كانت الدعوة فيكون  
 حكم الجارية في حصتها من الدين كحكم المدبر في جميع الدين وحكم الولد في حصته من الدين  
 كحكم المعتق في جميع ما ذكرنا الا ان هنا ينظر الى شيئين الى قيمة الولد وقت الدعوة والى حصته  
 من الدين فيسعى في اقلهما اذا كان الراهن معسرا ويرجع بما سعى هكذا في شرح الطحاوي \* رهن  
 جارية تساوي الثا بالثنين وصارت اثنين بزيادة سعرا وولدت ولدا يساوي الثا ينتكهما بالثنين  
 ولو ملكت هلكت بالثنين وان اعنتها المولى وهو معسر سعت في الالف وكذلك لو اعنتها سعي في الالف  
 ورجع بذلك على المولى ورجع المرتهن على المولى بقيمة دينه كذا في محيط السرخسي \*  
 رهن عبداً بقيمة ألف بالف فعاد سعرة الى خمسمائة ثم اعنته الراهن وهو معسر سعى العبد في قيمته  
 يوم الاعتاق لاني جميع الدين رجل رهن رجلا عبداً يساوي الثا بالثنين وازدادت قيمته فبلغت الثنين  
 ثم دبره المولى وهو معسر فانه يسعى في جميع الدين ولو لم يسع حتى اعنته يسعى في الثنين اذا كان  
 المعتق بعد التدبير فان دبره ثم ازدادت القيمة سعى في الثنين فان اعنته بعد ذلك سعى في الف  
 كذا في خزائن الاكامل \* واذا رهن الرجل امته بالف درهم هي قيمتها فجاءت بولد يساوي الثا فادّاه  
 بعد ما رادته وهو موسر ضمن المال وان كان معسرا سعت الامّة في نصف المال والولد في نصفه  
 فان لم يرّد الولد شيئاً حتى ماتت الام قبل ان تنزع من السعاية سعى ولدها في الاقل من نصف  
 قيمته ومن نصف الدين ولا يزداد عليه شيء بموت الام كذا في المبسوط \* رهن رجلاً رهناً ثم  
 اعنته احدهما فلا يخلوا ما ان كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا والدين  
 حال او مؤجل فان كانا موسرين والدين حال وقيمه الف فعليه حصّة من الدين وكذلك على شريكه

او كان الى اجل فانه يطالبه لانه صار دينا بتسليم منه فان تَوَي الثمن على المشتري رد المرتهن  
ما قبض هكذا في التاثر خاتمة \* الباب الثامن في تصرف الراهن او المرتهن في المرهون وتصرف  
الراهن قبل سقوط الدين في المرهون اما تصرف يلحقه الفسخ كالمبيع والكتابة والاجارة والهبة  
والصدقة والافرار ونحوها او تصرف لا يحتمل الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء اما الذي يلحقه  
الفسخ لا ينعقد بغير رضا المرتهن ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضى الدين وبطل حقه في الحبس  
نفذ التصرفات كلها ولو اجاز المرتهن تصرف الراهن نفذ وخرج من ان يكون رهنا والدين على حاله  
وفي البيع يكون الثمن رهنا مكان المبيع وكذا اذا كان تصرفه في الابتداء باذن المرتهن والذي  
لا يحتمل الفسخ ينذ ويبطل الرهن ثم اذا صار حرا عندنا وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان  
الراهن موسرا لسعاية على العبد والضمان على حاله على الراهن ان كان الدين حالا يجبر على  
قضائه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك ولولم يحل نفذ العتق فياخذ من الراهن قيمة العبد  
فيحبسها رهنا مكان العبد ثم اذا حل الاجل ينظر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه  
ورد الفضل وان كان من خلاف جنس الدين حبسها بالدين كما كان قبل حلول الاجل وان كان  
الراهن معسرا للدين ان يستسعى العبد من الاقل من ثلثة اشياء سواء كان الدين حالا او مؤجلا  
فينظر الى قيمة الرهن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الدين فيسعى في الاقل منها ثم يرجع  
على الراهن اذا ايسر بماسعى لانه قضى دينه مضطرا ويرجع المرتهن ببقية دينه ان بقي من دينه  
نحو ان يرهن عبدا قيمته الف بالتمين ثم ازدادت ثم اعنته فان العبد يسعى في الالف قدر قيمته  
وقت الرهن لان الضمان يثبت في قدر الالف فانه لو مات يستطرد ذلك القدر ولولم يعتقه الراهن ولكن  
دبره نفذ تدبيرة وبطل الرهن وليس للدين حبه بعد التدبير ثم ينظر ان كان الراهن موسرا والدين  
حالا اخذ جميع دينه منه وان كان الدين مؤجلا فياخذ قيمته من الراهن ويكون رهنا مكانه كما  
في العتق وان كان الراهن معسرا والدين حالا فانه يستسعى المدبر في جميع دينه بالغاما بلغ  
وان كان الدين مؤجلا فيستسعيه في جميع القيمة ويحبسها مكانه فوقع الفرق بين التدبير والاعتاق  
في موضعين احدهما ان في العتق اذا كان الراهن معسرا يجب على العبد السعاية في الاقل من  
ثلثة اشياء وفي التدبير يجب عليه السعاية في جميع الدين بالغاما بلغ ولا ينظر الى القيمة اذا كان  
الدين حالا وان كان مؤجلا فعليه السعاية في جميع القيمة وفي الثاني ان في الاعتاق يرجع العبد

نصف قيمته قناخه سائة ونصف قيمته مدبراً اربع مائة رجوع عليه بمائة وان كانا موسرين ضمنا  
الالف للمرتهن ويسعى المدبر للذي دبره في نصف قيمته ولا يرجع احدهما على صاحبه بشئ  
لان الرهن تلف باعناق احدهما والدين حال فيؤاخذان به وان كان الدين مؤجلاً يضمن المعتق  
قيمة نصيبه وفي نصيب المدبر للمرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق نصيبه وان شاء ضمن المدبر  
قيمة نصيبه لانه بالتدبير اتلف حقه في بدل الرهن فانه كان للمدبر تضمين المعتق قيمة نصيب  
الساكت والتدبير برئ المعتق من ضمان نصيبه كذا في محيط السرخسي \* وليس للمرتهن ان يرهن  
الرهن فان رهن بغير اذن الراهن كان للراهن الاول ان يبطل الرهن الثاني ويعيده الى يده  
ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان  
شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول فيكون ضمانه رهناً ومالكه المرتهن الاول بالضمان فصاركانه  
رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان  
رهناً عند المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول  
بما ضمن وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل  
الرهن الاول فصاركان المرتهن استعار مال الراهن فرهنه كذا في خزائن المفتين \* ولو ارتهن الرجل  
دابة وتبضعها ثم آجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن ان يعود في الرهن ويأخذ  
الدابة وان آجر المرتهن من اجنبي بامر الراهن يخرج من الرهن وتكون الاجرة للراهن وان  
كانت الاجارة بغير اذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به وللمرتهن ان يعيدها في الرهن  
وان آجرها الراهن من اجنبي بامر المرتهن يخرج من الرهن والاجر للراهن وان آجرها بغير  
امر المرتهن كانت الاجارة باطلة وللمرتهن ان يعيدها في الرهن وان آجرها اجنبي بغير اذن  
الراهن والمرتهن ثم اجاز الراهن الاجارة كان الاجر للراهن والمرتهن ان يعيدها في الرهن وان  
اجاز المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للذي آجرها ويتصدق به وللمرتهن  
ان يعيدها في الرهن وان اجازا جميعاً كان الاجر للراهن ويخرج من الرهن كذا في فتاوى  
فاضيخان \* ولو آجر من اجنبي سنة بغير امر الراهن وانقضت السنة ثم اجاز الراهن الاجارة  
لم يصح لان الاجارة لاقت عقداً مقضياً منسوخاً فللمرتهن ان يأخذها حتى يصير رهناً كما  
كان وان اجاز بعد مضي ستة اشهر جاز ونصف الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس

لاجل الدين لاجل العتق لان الرهن تلف باعناق احدهما وهما موسران والدين حال فيؤاخذ  
 ان يدينهما وان كان الدين مؤجلا ضمن المعتق قيمة نصيبه لانه ائلف نصيبه فإخذ المرتهن منه ويكون  
 رهنا عنده الى ان يحل الدين وينظر ما اذا اختار الساكت ان يختار الضمان او سعاية العبد كان للمرتهن  
 ان يأخذ ذلك منه لانه بدل الرهن فيكون رهنا عنده فاذا حل الدين اخذه بدينه عليهما لان القيمة  
 من جنس حقه وان اختار العتق للمرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق لانه ائلف حقه بالا عتاق  
 وان شاء ضمن الساكت لانه ائلف حقه في بدله فانه وجب الضمان على المعتق او السعاية على  
 العبد وبالا عتاق برياعن ذلك واما اذا كانا معسرين والدين حال فللمرتهن ان يستسعي العبد  
 في الالف كلها لانه عتق كله باعناق نصيبه عندهما فيجب على العبد السعاية في قيمته وعند  
 ابي حنيفة رح صار نصيب الساكت مكاتبا والمكاتب لا يصلح رهنا لانه حرّيداً والمعتق معسر  
 فكان للمرتهن ان يستسعي العبد واذا اخذ السعاية من العبد اخذ بدينه عليهما لانه بدل الرهن  
 وكذلك ان كان الدين مؤجلا ويكون رهنا عنده الى ان يحل الدين واما اذا كان المعتق  
 موسرا والساكت معسرا والدين حال ضمن المعتق نصيبه من دينه وفي نصيب الساكت ينظر ان  
 اختار السعاية او الضمان اخذه المرتهن لانه بدل الرهن واذا اختار العتق ضمن المعتق نصيب  
 الساكت لانه ائلف حقه في الرهن ويرجع المعتق بذلك على الساكت وكذلك ان كان الدين  
 مؤجلا وان كان المعتق معسرا والساكت موسرا والدين حال يستسعي المرتهن العبد في نصيب  
 المعتق ويأخذ من الساكت نصف الدين لانه تلف الرهن والدين حال وان كان الدين مؤجلا  
 يستسعي المرتهن العبد في الالف كلها فاذا حل الدين ان اختار الساكت السعاية اخذ المرتهن  
 بدينه عليهما ويرجع العبد على المعتق ولا يرجع على الساكت وان اختار العتق فاذا قضى  
 دينه رجع بنصف السعاية على العبد وان لم يتض كان للمرتهن ان يأخذ ذلك بدينه لانه بدل  
 الرهن ثم يرجع العبد بنصف السعاية على الساكت وبنصفها على المعتق ولو اعته احدهما  
 ودبره الآخر وهما معسران يستسعي العبد في جميع الالف ثم العبد يرجع على المعتق بنصف  
 السعاية لانه قضى دينه من ماله وهو يجبر على ذلك ويرجع على المدبر بنصف السعاية ان اختار  
 العتق وان اختار السعاية يرجع عليه بفضل ما بين نصف قيمته ومدبر ونصف قيمته فإحتى لو كان  
 نصف

لو اودعه الراهن باذن المرتهن كان للمرتهن ان يعيده اليه كذا في المحيط \* ولو كان الرهن مصحفاً وكتب باليس له ان يقرأ فيه بغير اذنه فان كان باذنه فمادام يقرأ فيه كان عارية فاذا فرغ منها عاد رهنًا كذا في السراجية \* رهن مصحفاً وامر بقراءته منه ان هلك حال قراءته لا يستطال الدين لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمله باذنه تغير حكمه وبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين كذا في الوجيز للمكروري \* ولو لبس خاتماً فوق خاتم فهل يرجع فيه الى العرف والعادة فان كان ممن يتحمل بخاتمين يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يتحمل به يهلك بما فيه لانه حانظ آية وقد ذكر بعض مسائل الخاتم في كتاب العارية وان كان الرهن طيلساناً وقباً فلبسه لبساً معتاداً ضمن وان حفظه على علقه فهلك يهلك رهنًا لان الاول استعمال والثاني حفظ كذا في البدائع \* ولو تواضعا ان ينتفع المرتهن بالرهن ويكون الرهن صحيفاً الحيلة فيدان كان الرهن داراً ان يأذن الراهن للمرتهن ان يسكن في الدار ويبيع له ذلك على انه كلما نهاه عن ذلك فهو مأذون له فيه اذنا مستقبلاً ما لم يتضه هذا الراهن دينه ويقبل المرتهن الاذن وكذلك اذا كان الرهن ارضاً فاذن له في زرعها او شجراً او كرمها فاباح له ثمارها وبهيمة فاباح شرب البانها فالحيلة فيه ان يبيع له ذلك على انه متى نهاه عن ذلك فهو مأذون له في ذلك اذنا مستأنفاً كذا في خزائن المفتين \*

واذا باع احدهما اما الراهن او المرتهن الرهن باجازة صاحبه خرج من ان يكون رهنًا وكذلك اذا باعه احدهما بغير اجازة صاحبه فاجازة صاحبه بعد ذلك خرج من ان يكون رهنًا فكان الثمن رهنًا مكانه قبض من المشتري او لم يقبض فان توي الثمن على المشتري او توي بعد ما قبض منه كان توي على المرتهن وكان للمرتهن من الحبس في الثمن ما كان له من الحبس في الرهن الذي يبيع الى ان يحل دينه كذا ذكره الكرخي في مختصرة قال القدوري وهذا على وجهين ان كان البيع مشروطاً في عقد الرهن فالثمن رهن وان لم يكن البيع مشروطاً في عقد الرهن فانه يوجب انتقال الحق الى الثمن عند محمد رَحَّ نال الطحاوي في اختلاف العلماء لم نجد في ذلك خلافاً وذكر القدوري رواية بشر عن ابي يوسف رح ان المرتهن ان شرط في الاجازة ان الثمن رهن فهو رهن والا فقد خرج من الرهن وفي شرح الطحاوي ان الثمن رهن من غير فصل وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو رهن رجل ثوباً يساوي عشرين درهماً بعشرة دراهم فلبسه باذن الراهن وانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى بغير اذن الراهن وانتقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة فالوايرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة

للمرتهن ان يعيدها في الرهن كذا في محيط السرخسي \* اعلم بان عين الرهن امانة في يدا المرتهن بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذلك اذا فعل المرتهن ذلك بالرهن لا يغرم الا ان الوديعة اذا هلك لا يغرم شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يغرم فكذلك المرتهن اذا فعل ذلك بالرهن ثم الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤاجر كذلك الرهن ليس للمرتهن ان يؤاجر الرهن واذا آجر بغير اذن الراهن وسلمه الى المستأجر فان هلك في يدا المستأجر فالراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستأجر ويكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستأجر غير انه اذا ضمن المرتهن لا يرجع بما ضمن على المستأجر ولكنه يرجع عليه باجر ما استوفى من المنفعة التي وت الهلاك ويكون له ولا يطيب واذا ضمن المستأجر رجوع بما ضمن على المرتهن ولو سلم واسترده المرتهن عاد رهنا كما كان وكذلك لو آجره الراهن بغير اذن المرتهن لا يجوز للمرتهن ان يبطل الاجارة ولو آجر كل واحد منهما باذن صاحبه او آجره احدهما بغير اذنه ثم اجاز صاحبه صححت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجارة للراهن وتكون ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنا اذا انتضت هذه الاجارة الا بالاستيناف وكذلك لو استأجره المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انتضاء مدة الاجارة اربعه انتصائها ولم يحبس من الراهن هلك امانة ولا يذهب بهلاكه شيء ولو حبسه من الراهن بعد ما انتضت مدة الاجارة صار غاصبا كذا في شرح الطحاوي \* فان ركب المرتهن الدابة او كان عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او سيفا فتقلده بغير اذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير اذنه فيكون كالمغصب بخلاف ما لو تقلد السيف على سيف او سفين عليه فان ذلك من باب الاحتياط من باب الاستعمال وان كان فعل ذلك باذن الراهن فلا ضمان عليه لان وجوب الضمان باعتبار التعدي وهو في الانتفاع باذن المالك لا يكون متعديا فاذا نزل عن الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة فهو رهن على حاله ان هلك ذهب بما فيه وان هلك في حالة الاستعمال باذنه هلك بغير شيء كذا في المبسوط \* ولو اعارة غيره باذن الراهن او اعارة الراهن باذن المرتهن فهلك في يدا المستعير لا يسقط شيء من الدين ولكن للمرتهن ان يعيده الى يد نفسه ولو ولدت المرهونة في يد المستعير راها كان او مرتهنا او اجنبيا فالولد رهن كذا في الوجيز للكردي \* ويبدأ الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن ويبدأ الوديعة لا يبطل عقد الرهن حتى



المرتتهن باذن الراهن وان كان المرتتهن اكل اللبن والولد بغير اذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بحصتها من الدين واخذ الراهن الضمان بحصته من الدين وان اكل الراهن اللبن او الولد بغير اذن المرتتهن ضمن قيمته ويكون الضمان محبوسا عند المرتتهن مع الشاة ان هلك هلك هدراً لان الضمان قائم مقام اللبن او الولد ولو هلك اللبن او الولد هلك هدراً فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلكت بعد هلاك الولد واللبن كذا في المحيط \* رجل رهن جارية فارضعت صبياً للمرتتهن لا يسقط شيء من دينه لان لبن الادمي غير منقوض كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتتهن في الرهن وفي الشهادة فيه اذا كان الدين الف درهم فاختاف الراهن والمرتتهن في قدر المرهون فقال الراهن انه رهن بخمسمائة وقال المرتتهن بالف فالقول قول الراهن مع يمينه ولو قال الراهن رهن بجميع الدين الذي لك وهو الف والرهن يساوي الف وقال المرتتهن ارتهنته بخمسمائة والرهن قائم فقد روي عن ابي حنيفة رح ان القول قول الراهن يتحالفان ويتراذان وان هلك الرهن قبل ان يتحالفا كان كما قال المرتتهن وان اتفقا على ان الرهن كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المرتتهن ولو اقاما البينة والبينة بينة الراهن لانها تثبت زيادة ضمان وكذلك لو كان الرهن ثوبين هلك احدهما فاختلغا في قيمة الهالك ان القول قول المرتتهن في قيمة الهالك والبينة بينة الراهن في زيادة القيمة وكذلك لو اختلفا في قدر الرهن فقال المرتتهن رهنني هذين الثوبين بالف درهم وقال الراهن رهننت احدهما بعينه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو اقاما البينة فالبينة بينة المرتتهن ولو قال الراهن للمرتتهن هلك الرهن في يدك وقال المرتتهن قبضته مني فهلك في يدك فالقول قول الراهن لانهما اتفقا على دخوله في الضمان والمرتتهن يدعي البراءة والراهن ينكر فالقول قوله ولو اقاما البينة فالبينة بينته ايضا لانها اثبتت استيقاء الدين وبينة المرتتهن تنفي ذلك فالبينة المثبتة الاولى ولو قال المرتتهن هلك في يد الراهن قبل ان يقبضه فالقول قوله لان الراهن يدعي دخوله في الضمان وهو ينكر ولو اقام البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبت الضمان كذا في البدائع \* رجل رهن عند رجل جارية تساوي الف درهم بالف مؤجلة الى شهر وجعل رجلاً مسلطاً على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء المرتتهن بجارية وطلب من العدل بيعها

دراهم لان الدين اذا كان عشرة وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمونا بالدين ونصفه امانة فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو أربعة دراهم مضمونة على المرتهن وما رجب على المرتهن وهو أربعة دراهم تصير قصاصا بقدرها من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد الانتقصان عشرة نصفها مضمون ونصفها امانة فبقدر المضمون يصير المرتهن مستوفيا دينه بقي من دينه درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا ائتمر النخيل او الكرم وهورهن وخاف المرتهن على الثمر الهلاك فباعه بغير امر القاضي لم يجز بيعه وكان ضامنا ولو باعه بامر القاضي او باعه القاضي بنفسه نفذ البيع ولا يجب الضمان وان جز الثمر وقطف الغنم بغير امر القاضي لا يضمن استحسانا لان هذا من باب الحفظ وحفظ المرهون حق المرتهن كذا في المحيط \* قال شمس الائمة الجملوائي هذا اذا جز كما يجز ولم يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقص من عمله فهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن كذا في الذخيرة \* اذا حلب الغنم والابل لا ضمان عليه استحسانا ولو كانت شاة او بقرة فذبحها وهرب خاف الهلاك يضمن قياسا واستحسانا والحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ من الفساد الا اذا كان ذلك بامر القاضي فحينئذ لا ضمان عليه وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير امر القاضي اذا كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد فعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل اذا رهن من آخر شاة تساوي عشرة بعشرة واذن الراهن المرتهن ان يحلب لبنها ويشرب منها فنعمل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لان فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل الراهن ذلك بنفسه لا ضمان فكذا اذا فعله المرتهن فان حضر الراهن بعد ذلك انتكها بجميع الدين فان هلك الشاة في يد المرتهن قبل ان يحضر الراهن قال يتسم الدين على قيمة الشاة يوم قبضه وعلى قيمة اللبن يوم شربه فيسقط حصة الشاة ويتضي حصة اللبن وكذلك لو ولدت ولدا فاكل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك لو اكل الاجنبي الولد او اللبنة باذن الراهن والمرتهن كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا اكل المرتهن

في دعواه العود الى الرهن ومنه ابصاره من آخر عبدا يساوي الف درهم بالف درهم وسلط  
الراهن المرتهن على بيعه فقال المرتهن بعته بخمسمائة وقال الراهن لم تبعه ولكن مات في يدك  
فان الراهن يحلف بالله ما يعلم ان المرتهن باعه بخمسمائة ويكون القول قوله ولا يستحلف  
بالله لقد مات في يد المرتهن كذا في الذخيرة \* اذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب مرهون يوما  
فجاء به المرتهن منخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما ليسته في ذلك اليوم ولا تخرق  
فيه فالتقول للراهن وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس او بعده فالتقول  
للمرتهن انه اصابه في اللبس لاتفافهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن على قدر  
ما عاد من الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي \* واذا كان الرهن عبدا فاقام الراهن بينة  
انه ابق عند المرتهن واقام المرتهن بينة انه ابق من يد الراهن بعد ماردة عليه قال ابن ساعدة قال  
محمد راح آخذ بينة المرتهن كذا في المحيط \* واذا قال رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال  
المرتهن رهننتي هذا العبد وقبضته منك واقاما البينة فالبينة بينة المرتهن اذا كان العبد والثوب  
قائمين في يد المرتهن وان كانا الكين وقيمة ما يدعه الراهن اكثر فالبينة بينة الراهن كذا في  
الظهيرية \* ولو قال المرتهن ارهنتهما جميعا وقال الراهن بل رهنك هذا واحدة واقاما البينة فالبينة  
بينة المرتهن واذا قال المرتهن رهننتي هذا العبد بالف درهم وقبضته منك ولي عليك سوى ذاك  
ما تادينا رام تعطني بهارها وقال الراهن غصبتني هذا العبد ولك علي الف درهم بغير رهن وقد  
رهنك بمائتي دينارمة يقال لها فلانة وقبضتها مني وقال المرتهن ام ارهنك منك فلانة وهي امك  
والعبد والامة في يد المرتهن فانه يحلف الراهن على دعوى المرتهن لان عقد الرهن يتعلق به  
اللزوم في جانب الراهن والمرتهن يدعي عليه حقا لنفسه ولو اقر به يلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف  
يطل الرهن في العبد وان نكل من اليمين كان العبد رهنا بالف واما المرتهن فلا يحلف في الامة بشئ  
ولكنها ترد على الراهن لان عقد الرهن لا يكون لازما في جانب المرتهن فجحوده الرهن في الامة  
بمنزلة ردها وله ان يردّها على الراهن فان كانت مرهونة عنده فلا استحلاف لا يكون مفيدا  
فيها وان قامت البينة لهما امضيت بينة المرتهن لانها ملزمة وبينة الراهن لا تلزم المرتهن شيئا  
في الامة فلا معنى للقضاء بها الا ان تكون الامة قد ماتت في يد المرتهن فحينئذ يقضى بينة الراهن  
ايضا كذا في المبسوط \* وقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن في ولد المرهونة فقال المرتهن ولدت

فقال الراهن ليست هذه جاريتي ان تصادق الراهن والمرتهن ان المرهونة كانت قيمتها الف درهم والدين الف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوي الف درهم الا ان الراهن انكر ان تكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول المرتهن في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية ارفال لا ادري كان القول قوله مع اليقين على العلم فان حاف لا يجبر على البيع وان كان نكل يجبر على بيعها لان بيع العدل تعلق به حق الغير وهو المرتهن فيجبر واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وان حلف العدل لا يجبر العدل على البيع وأما القاضي الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضي كمالومات العدل واذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن ولو جاء المرتهن بجارية فبذمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريتي وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان القول قول الراهن ويحلف فان حلف تجعل الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم يرجع الى العدل ان اقر العدل بما قال المرتهن يقال له بعها للمرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه نقصان لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا اقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع ببقية الدين على الراهن هذا اذا تصادقا ان قيمة المرهونة كانت النوا وان اختلفا فقال المرتهن ما رهننتي الا جارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف وهذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انتقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل من بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضي وتكون العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان الرهن عبدا فاختلفا فقال الراهن كانت القيمة يوم الرهن الف الفذهب بالا عوار النصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وانما ازداد بعد ذلك فانما ذهب من حقي الربع مائتان وخمسون فالقول قول الراهن لانه يستدل بالحال على الماضي فكان الظاهر شاهدا له وان اقاما البينة فالبينة بينته ايضا لانها تثبت زيادة ضمان فكانت أولى بالقبول كذا في البدائع \* عيسى بن ابان من محمد رح اذا كان الرهن ثوبا واذن الراهن المرتهن في لبسه فلبسه فهلك واختلفا في هلاكه في حالة اللبس او بعده مانزعه وعاد الى الرهن فالقول قول المرتهن لانهما اتفقا على خروجه من الرهن فلا يصدق الراهن

خمسة اسداس المكسور ملكه بالضمان وسدس المكسور يفرز حتى لا يبقى الرهن شائعاً لان الشيوخ الطاري في ظاهر الرواية كالشيوخ المقارن وعن ابي يوسف رح ان الشيوخ الطاري لا يمنع فلا يحتاج الى التمييز ويكون مع قيمة خمسة اسداس المكسور رهنا عنده بالدين وعند محمد رح ان انتقص بالانكسار من قيمته درهم او درهمان يجبر الراهن على الفكك بقضاء جميع الدين وان انتقص اكثر من ذلك يخير الراهن فان شاء جعله للمرتهن بدينه وان شاء افتكه ناقصاً بجميع الدين ولو كان وزنه ثمانية وهلك سقط من دينه ثمانية قلت قيمته او كثرت او ساوت عند ابي حنيفة رح لان العبرة للوزن عنده وكذا عندهما ان كانت قيمته مثل وزنه وان انتقصت او زادت فكانت سبعة او تسعة او عشرة ضمن قيمته من خلافه فان كانت اثنا عشرة ضمن خمسة اسداسه وان انكسر ان كانت قيمته ثمانية فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح افتكه بكل الدين او ضمن قيمته من جنسه على ما مر وعند محمد رح ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء تركه على المرتهن بثمانية من الدين اعتباراً لحالة الانكسار بحالة الهلاك وان كانت قيمته اقل من وزنه سبعة او اكثر تسعة او عشرة ان شاء الراهن افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه بالاتفاق وكذا ان كانت اثنا عشرة عنده وعند ابي يوسف رح يضمن قيمة خمسة اسداسه او يفتكه بكل الدين وكذا عند محمد رح ان انتقص اكثر من درهمين ولا يجبر الراهن على الفكك بكل الدين وان كان وزنه اكثر من دينه خمسة عشر وهلك استوفى دينه ثلثيه والثلث امانة قلت قيمته او كثرت وكذا عندهما ان كانت مثل وزنه او اكثر وان كانت اقل فان كانت اقل من الدين او مثله عشرة ضمن قيمته من خلافه وان كانت اثنا عشرة ضمن قيمة خمسة اسداسه كما مر وان انكسر ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثيه قلت او كثرت عنده وكذا عند ابي يوسف رح وان كانت قيمته مثل وزنه وعند محمد رح ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء تركه ثلثيه بدينه واخذ منه ثلثه وان كانت اكثر عشرين فعند ابي يوسف رح ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف الدين لان قيمة نصفه تبلغ قدر الدين وعند محمد رح ان انتقص قدر خمسة دراهم بالانكسار يجبر على الفكك بكل الدين وان انتقص اكثر من ذلك يخير ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ترك ثلثي المدين بدينه واخذ الثلث وان كانت قيمته اثنا عشرة افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة خمسة اسداسه عندهما وان كانت قيمته مثل الدين عشرة او اقل من الدين

عندي فالقول للمرتهن لانه في يده ولم يقر باخذه من قبزه ولو قال المرتهن ارتهنت الام والولد  
 جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منكر وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض  
 يقبل برهانه عليهما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتهن  
 الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتهن سواء شهد الشهود على  
 معاينة القبض او على اقرار الراهن به عند الامام آخره وهو قولها كذا في الوجيز للكدوري \* واذا اقام  
 الراهن بينة انه رهن عبدا يساوي النبي درهم بالف درهم وانكر المرتهن الرهن ولا يدري ما صنع بالعبد  
 ضمن قيمة العبد يحسب له من ذلك مقدار الدين ويرد الباقي على الراهن ولو اقر المرتهن والراهن  
 بالموت عنده هلك بما فيه ولا يضمن الزيادة لانه امين في الزيادة ولم يوجد منه جحد ولا يضمن الزيادة  
 كذا في الذخيرة \* الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب ويجوز رهن الدراهم  
 والدنانير والمكيل والموزون فان رهنهت بجنسها فهلكت هلكت بمثلها من الدين وأن اختلفا في الجودة  
 وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه والاصل عنده ان  
 حالة الهلاك حالة الاستيفاء لا محالة فلا استيفاء انما يكون بالوزن وعندهما حالة الهلاك حالة  
 الاستيفاء اذا لم يفيض الى الضرر بانه اذا رهن مدهن فضة وزنه عشرة بعشرة وهلك فان كانت  
 قيمته مثل وزنه عشرة سقط الدين بالاتفاق وكذلك ان كانت قيمته اكثر من وزنه سقط الدين  
 بالاتفاق وان كانت قيمته اقل من وزنه فكذلك عندهما يضمن المرتهن قيمته من خلاف  
 جنسه وان انكسر وقيمه مثل وزنه عشرة فعند ابي حنيفة وامي يوسف رح الراهن بالخيار ان شاء افككه  
 ناقصا بكل الدين وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه او من خلاف جنسه ويكون الصمان  
 رهنا عند المرتهن فائما مقام الاول وبصير المرهون ملكا للمرتهن بالضمان ولا يجبر الراهن على الفك  
 وعند محمد رح ان شاء افككه ناقصا بكل الدين وان شاء جعله بالدين فيصير ملكا للمرتهن بدينه  
 وليس للراهن ان يضم قيمته وان كانت قيمته اقل من وزنه ثمانية ضمن قيمته جيدا من خلاف  
 جنسه تحرزا عن الربو ورديا من جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته اكثر من  
 وزنه اثنا عشر فعند ابي حنيفة رح ان شاء افككه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته بخلاف جنسه  
 بالغة ما بلغت ويكون رهنا عنده وعند ابي يوسف رح يضمن خمسة اسداس قيمته ويكون  
 خمسة

القلب بالضمان يميز ويكون الباقي رهنامع الضمان الآتي رواية عن ابي يوسف رح ولو كان الدين فلو سافغلت لم يعتبر كذا في التا تاريخانية \* قال في الاصل رهن عند رجل طستا وتورا او كوزا بدرهم وفي الرهن وفاء وفضل فان هلك الرهن هلك بمافيه وان انكسرفان كان شيئا لا يوزن فانه يسقط من الدين حصة النقصان واما اذا كان موزونا فان الراهن بالخيار ان شاء افنته بجميع الدين وان شاء ترك ذلك عليه بالقيمة عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح ترك عليلد بالدين وذكر قول ابي يوسف رح في هذه المسئلة مع ابي حنيفة رح قال شمس الائمة السرخسي وما ذكر من قول ابي يوسف رح مع ابي حنيفة رح في هذه المسئلة لا يستقيم على ظاهر رواية ابي يوسف رح فيما اذا كان في الرهن فضل كذا في المحيط \* رجل رهن رجلا بمائة درهم كرحنطة يساوي ما تبين فان هلك صار الدين مستوفى بنصفه فان اصابه ماء فعفن وانتفخ ان شاء الراهن افنته بالدين ولا شيء له وان شاء ضمنه مثل نصف الكر الجيد وبصير النصف الفاسد ملكا للمرتهن ويكون ماضن مع نصفه رهنا عندهما وعند محمد رح له ان يجعل نصفه بالدين ان شاء فان كان فيما ملكه فضل لزمه ان يتصدق به كذا في خزائنة الاكمل \* الباب الحادي عشر في المتفرقات رجل رهن من آخر عبدا وهلك الرهن في يد المرتهن ثم استحقته رجل بالبينة كان له ان يضمن ايها ما شاء فان ضمن الراهن ملكه باداء الضمان سابقا على عقد الرهن فتبين انه رهن ملك نفسه وان المرتهن صار مستوفيا دينه فلا يرجع بالدين على الراهن وان ضمن المرتهن رجع بما ضمن على الراهن ويرجع بالدين عليه ايضا فاذا شرط الراهن والمرتهن وقت العتدان يكون العدل هو الراهن ويكون الرهن عنده يبيعه عند محل الاجل فهذه المسئلة على وجهين الاول اذا شرط ذلك في عقد الرهن وفي هذا الوجه لا يصح الرهن قبضه المرتهن او لم يقبضه الوجه الثاني اذا شرط ذلك بعد تمام الرهن فان لم يقبض المرتهن الرهن لا يصح الرهن واذا قبضه صح ثم اذا قبضه وباعة الراهن ان باعه وهو في يد المرتهن فالثمن للمرتهن وان اخذه من يد المرتهن ثم باعه فالثمن للراهن ولا يكون المرتهن اخص به كذا في المحيط \* وجناية غير الرهن لا يخلو اما ان كانت في النفس او في مادي النفس وكل ذاك لا يخلو اما ان كان عمدا او خطأ وفي معنى الخطاء والجاني لا يخلو اما ان كان حرا او عبدا فان كانت في النفس عمدا او الجاني حرا فللراهن ان يقتص اذا اجتمع على الاقتصاص في قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح ايس له الاقتصاص وان اجتمعا



تسعة ان شاء افنكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة جميعه من خلاف جنسه عندهما فصارت الاقسام ستة وعشرين فصلا لان التسمم الاول وهوان يكون وزنه مثل الدين ستة فصول لانه اما ان كانت قيمته مثل وزنه او اقل او اكثر فثلثة بتقدير هلاكه وثالثة بتقدير انكساره والقسم الثاني وهوان يكون وزنه ثمانية عشرة فصول لانه اما ان كانت قيمته اقل من وزنه سبعة او مثل وزنه واكثر من وزنه او عشرة او اثنا عشر والقسم الثالث وهوان يكون وزنه خمسة عشر ايضا عشرة فصول لانه اما ان كانت قيمته مثل وزنه او اكثر من وزنه او اقل من وزنه واكثر من الدين او اقل من وزنه مثل الدين او اقل من وزنه واقل من الدين فخمسة بتقدير الهلاك وخمسة بتقدير الانكسار كذا في الكافي \* قال محمد ربح في الاصل ارتهن من آخر خاتم فضة فيه من النضة درهم وفيه فص يساوي تسعة دراهم بعشرة فهلک فهو بما فيه عند ابي حنيفة ربح على كل حال وعلى قول ابي يوسف ومحمد ربح اذا كانت قيمة الحلقة درهم او اكثر فكذلك الجواب فاما اذا كانت قيمة الفضة التي في الخاتم اقل من درهم فان كانت نصف درهم مثلا فان بهلاك الفص يسقط تسعة دراهم والراهن الخيار في الفضة التي في الخاتم ان شاء جعله بدينه وان شاء ضمنه قيمة الحلقة نصف درهم ثم يرجع المرتهن على الراهن بدرهم فاما اذا انكسر الفص دون الحلقة يسقط من الدين الذي كان بازاء الفص بقدر ما انتقص الفص بالاجماع وان انكسرت الحلقة فالراهن بالخيار عندهم جميعا ان كانت قيمة الحلقة درهما او اقل فان اختار الترك فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يترك عليه بالقيمة وعند محمد ربح بالدين وان كان قيمته اكثر من درهم بان كانت درهما ونصفا فعلى قول ابي حنيفة ربح اذا اختار الترك يضمه جميع قيمته درهما ونصفا ولكن من الذهب وعلى قول ابي يوسف ربح يترك عليه ثلثي الحلقة بقيمته من الذهب وعند محمد ربح ان اوجب الكسر نقصان نصف درهم قدر الصباغة فانه يجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين ولا يخير وان اوجب الكسر نقصانا اكثر من نصف درهم ينخير الراهن واذا اختار الترك يترك عليه بالدين لا بالقيمة كذا في المحيط \*

ولو ارتهن سيفا محلى قيمة السيف خمسون درهما وفضته خمسون درهما بمائة درهم فهلكت فهو بما فيه لان في ما يته وفاء بالدين وان انكسر النصل والحلقة بطل من الدين بحساب نقصان النصل هكذا في المبسوط \* ولو رهن فلوسا فكسدت فقد هلك بالدين ولو رخص سعرة لم يعتبر ولو انكسرت ضمن القيمة قدر الدين عند ابي يوسف ربح وفي كل موضع ما ك المرتهن بعض



جميع دينه ويخير الراهن بين الافتكاك بجميع الدين وبين الترك للمرتهن بالدين هذا اذا كانت الجناية في النفس فاما اذا كانت الجناية فيما دون النفس فان كان الجاني حرا يجب ارشه في ماله لا على ما قلته سواء كانت الجناية خطأ أو عمدا وكان الارش رهنا مع العبد وان كان الجاني عبدا يخاطب مولاه بالدفع او الفداء بارش الجناية فان اختار الفداء بالارش كان الارش مع المحنني عليه رهنا وان اختار الدفع يكون الجاني مع المحنني عليه رهنا واما جناية الرهن على غير الرهن فلا يخلو اما ان كانت على بني آدم او على غير بني آدم من سائر الاموال فان كانت على بني آدم لا يخلو اما ان كانت عمداً او خطأً او في معناه فان كانت عمداً يقتص منه كذا اذا لم يكن رهنا سواء قتل اجنبيا او الراهن او المرتهن و اذا قتل قصاصا سقط الدين وهذا اذا كانت جنايته عمدا فاما اذا كانت خطأ أو ملحقته بالخطأ بان كانت شبه عمداً او عمداً لكن القاتل ليس من اهل وجوب القصاص عليه يوجب الدفع او الفداء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا بان كانت قيمته مثل الدين او دونه نحو ان كانت قيمة العبد الف والدين الف او كان الدين الف وقيمة العبد خمسمائة يخاطب المرتهن اولا بالفداء و اذا فداه بالارش فقد استخلصه واصطناه عن الجناية وصار كانه لم يجن اصلا فيبقى رهنا كما كان ولا يرجع بشيء مما فدى على الراهن وليس له ان يدفع ولو ابى المرتهن ان يفدي بخاطب الراهن بالدفع او الفداء فان اختار الدفع بطل الرهن ويستط الدين وكذلك ان اختار الفداء لانه صار قاضيا بما فدى حق المرتهن لان الفداء على المرتهن لحصول الجناية في ضمانه فينظر الى ما فدى والى قدر قيمة العبد والى الدين فان كان الفداء مثل الدين وقيمة العبد مثل الدين او اكثر سقط الدين وان كان الفداء اقل من الدين وقيمة العبد مثل الدين او اكثر سقط من الدين بقدر الفداء وحبس العبد رهنا بالباقي وان كان الفداء قدر الدين او اكثر وقيمة العبد اقل من الدين يسقط من الدين قدر قيمة العبد ولا يسقط اكثر منها وان كان بعضه مضمونا والبعض امانة بان كانت قيمة العبد الفين والدين الف الف الفداء عليهما جميعا ومعنى خطاب الدفع في جانب المرتهن الرضا بالدفع لان فعل الدفع ليس اليه ثم اذا خوطب بذلك اما ان اجتماعا على الدفع واما ان اجتماعا على الفداء واما ان اختلفا فاختار احدهما الدفع والآخر الفداء والحال لا يخلو اما ان كانا حاضرين او غائبين واما ان كان احدهما غائبا فان كانا حاضرين واجتماعا على الدفع ودفع فقد سقط دين المرتهن وان اجتماعا على الفداء فدى كل واحد منهما بنصف الارش و اذا فدى اطهرت رقبة العبد عن الجناية

عليه وعن ابي يوسف رح روايتان كذا ذكر الكرخى الاختلاف وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه لا قصاص على قاتله وان اجتمع عليه الراهن والمرتهن ولم يذكر الخلاف واذا انقص القاتل سقط الدين هذا اذا اجتمعا واما اذا اختلفا لا يقتص القاتل وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلث سنين وكانت القيمة رهنا ولو اختلفا فابطل القاضي القصاص ثم قضى الراهن الدين فلا قصاص وان كانت الجناية خطأ او شبه عدد فعلى عاقلة القاتل قيمته في ثلث سنين يقبضها المرتهن فيكون رهنا ثم ان كان الرهن مؤجلا كانت في يده الى حل الاجل واذا حل فان كانت القيمة من جنس الدين استوفى الدين منها وان بقي فيها فضل رده على الراهن وان كانت اقل منها استوفى الدين بقدرها ويرجع بالبقية على الراهن وان كانت من خلاف جنس الدين حبسها الى وقت الفكك وان كان الدين حالا فالحكم فيه وفيما اذا كان مؤجلا فحل سواء ويعتبر قيمة العبد في ضمان الاستهلاك يوم الاستهلاك وفي ضمان الرهن يوم القبض ويعتبر حال وجود السبب حتى لو كان الدين الف درهم وقيمة العبد يوم الرهن الفا فانتقصت قيمته وتراجعت الى خمسمائة فقتل غرم القاتل قيمته خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة واذا غرم خمسمائة بالاستهلاك كانت هذه الدراهم رهنا بسئلهما من الدين ويسقط الباقي من الدين وكذلك لو قتله المرتهن غرم قيمته والحكم فيه وفي الاجنبي سواء وان كان الجاني عبدا او امة يخاطب مولى القاتل بالدفع او بالفداء بقيمة المقتول فان اختار الدفع فان كانت قيمة المقتول مثل قيمة المدفوع او اكثر فالمدفوع رهن بجميع الدين ويجبر الراهن على الافتكاك بلا خلاف وان كانت قيمته اقل من قيمة المقتول بان كانت قيمة المقتول الفا والدين الف وقيمة المدفوع مائة فهو رهن بجميع الدين ايضا ويجبر الراهن على افتكاك العبد المدفوع بجميع الدين في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح ان لم يكن بقيمة القاتل وفاء بقيمة المقتول فالراهن بالخيار ان شاء افتكه وان شاء تركه للمرتهن بدينه وكذلك لو كان العبد الرهن نقص في السعر حتى صار يساوي مائة درهم فقتله عبدا يساوي مائة درهم فدفع به فهو على الاختلاف هذا اذا اختار مولى القاتل الدفع اما اذا اختار الفداء فانه يفديه قيمة المقتول وكانت القيمة رهنا عند المرتهن ثم ينظر ان كانت القيمة من جنس الدين يستوفي دينه منها وان كانت من خلاف جنسها كان رهنا حتى يستوفي جميع

هذا اذا اجنى على نفس المرتهن واما اذا اجنى على ماله فان كانت قيمته والدين سواء وليس في قيمته فضل فجنايته هدر اجما عا وان كانت قيمته اكثر من الدين فعن ابي حنيفة ر ح روايتان في رواية يعتبر الجناية في قدر الامانة وفي رواية لا يثبت حكم الجناية اصلا واما جناية الرهن على ابن الراهن او ابن المرتهن فلا شك انها معتبرة هذا الذي ذكره حكم جناية الرهن على بني آدم واما جنايته على سائر الاموال بان استهلك مالا يستغرق قيمته فحكمها حكم جناية غير الرهن سواء وهو يتعلق الدين برقمته يباع لو قضى الراهن او المرتهن دينه فاذا قضى احدهما فالحكم فيه والحكم فيما ذكرنا في الفداء ومن جنايته على بني آدم سواء وانه اذا قضى المرتهن بقي دينه وبقي العبد رهنا على حاله لانه بالفداء استغرق قيمته عن الدين واستصفاها عنه فيبقى العبد رهنا بدينه كما كان كما لو فداه من الجناية وان ابى المرتهن ان يتقضى وقضاة الراهن بطل دين المرتهن فان امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويتقضى دين الغريم من ثمنه ثم اذا بيع العبد وقضى دين الغريم من ثمنه فثمنه لا يخلو اما ان يكون فيه ولاء بدين الغريم واما ان لا يكون فيه ولاء فان كان فيه ولاء بدينه فدينه لا يخلو اما ان يكون مثل دين المرتهن واما ان يكون اكثر منه واما ان يكون اقل منه فان كان مثله او اكثر منه سقط دين المرتهن كله لان العبد زال عن ملك الراهن بسبب وجدي ضمان المرتهن فصار كانه هلك وما فضل من ثمن العبد يكون للراهن ولانه بدل ملكه لا حق لاحد فيه فيكون له خاصة وان كان اقل منه سقط من دين المرتهن بقدره وما فضل من ثمن العبد يكون رهنا عند المرتهن بباقي لانه دين فيه فبقي رهنا ثم ان كان الدين قد حل اخذه بدينه ان كان من جنس حقه وان كان خلاف جنسه امسك ان استوفى دينه وان كان الدين لم يحل امسكه بما بقي من دينه الى ان يحل هذا اذا كان كل العبد رهونا فاما اذا كان نصفه مضمونا ونصفه امانة لا يصرف الناضل كله الى المرتهن بل يصرف نصفه الى المرتهن ونصفه الى الراهن وكذلك اذا كان قدر المضمون وغيره على التفاضل يصرف الفضل اليهما على قدر تناوت المضمون والامانة في ذلك وان لم يكن في ثمن العبد ولاء بدين الغريم اخذ الغريم ثمنه وما بقي من دينه متأخرا الى ما بعد العتق ولا يرجع به على احد واذا عتق وادى ما بقي لم يرجع بما ادى على احد وكذلك حكم جناية ولد الراهن على سائر الاموال وحكم جناية الام سواء في انه يتعلق الدين برقمته يباع فيه كما في الام الا ان هذا لا يخاطب المرتهن بقضاء دين الغريم بل بخير الراهن بين ان يبيع الولد وبين ان يستخلصه بقضاء

ويكون رهنا كذا كانت وكان كل واحد منهما متبرعا لا يرجع بما فدى وان اختلفا فاراد احدهما الفداء والآخر الدفع فأيتهما اختار الفداء فاختياره أولى ثم أيتهما اختار الفداء فدى العبد بجميع الارش ولا يملك الآخرون دفعه ثم ان كان الذي اختار الفداء هو المرتهن ففدى بجميع الارش بقي العبد رهنا كما كان لانه طهرت تبة العبد عن الجناية بالفداء فصارت كانه لم يجن ويرجع المرتهن على الراهن بدينه وهل يرجع عليه بحصة الامانة ذكر الكرخي فيه روايتان في رواية لا يرجع بل يكون متبرعا وفي رواية يرجع وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي انه لا يرجع الا بدينه خاصة ولم يذكر اختلاف الرواية وان كان الذي يختار الفداء هو الراهن ففداه بجميع الارش لا يكون متبرعا بل يكون قاضيا بنصف الفداء دين المرتهن ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل كل الدين ستطالدين كله وان كان اقل ستط من الدين بقدره ورجع بالفضل على الراهن ويحبسه رهنا به هذا اذا كانا حاضرين فاما اذا كان احدهما حاضرا فليس له ولاية الدفع أيهما كان سواء كان الراهن او المرتهن فان كان الحاضر هو المرتهن ففداه بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفداء عند ابي حنيفة رح وله ان يرجع على الراهن بدينه ونصف الفداء ولكنه يحبس العبد رهنا بالدين وايس لدان يحبسه رهنا بنصف الفداء بعد قضاء الدين وعند ابي يوسف ومحمد رح كان المرتهن متبرعا في نصف الفداء فلا يرجع على الراهن الا بدينه خاصة كما لو فداه بحضرة الراهن وان كان الحاضر هو الراهن ففداه بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفداء بالاجتماع بل يكون قاضيا بنصف الفداء دين المرتهن هذا اذا جنى الرهن على اجنبي فاما اذا جنى على الراهن او المرتهن فجنايته على نفس الراهن جنائية موجبة للدمال واما على ماله فهدر واما جنايته على نفس المرتهن فهدر وعند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح معتبرة يدفع او يفدي ان رضي به المرتهن ويبتل الدين وان قال المرتهن لا اطلب الجناية لما في الدفع او الفداء من سقوط حقي فله ذلك وبطلت الجناية والعبد رهن على حاله هكذا اطلق الكرخي وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي وفصل فقال ان كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبعضه امانة فجنايته معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فافده فان دفعه وبطل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن فاما كان من حصة المرتهن يبطل وما كان من حصة الراهن يفدي والعبد رهن على حاله

الجناية بخير الراهن والمرتهن فان شاء اجعلا القتال مكان المقتول فيبطل ما كان في القتال من الدين وان شاء افديا القتال بقيمة المقتول ويكون رهنا مكان المقتول والقتال رهن على حاله وان لم يكن فيهما فضل على الدين بان كان الدين الفين وقيمة كل واحد منهما الف وقتل احدهما الآخر فان دفعاه في الجناية قام المدفوع مقام المقتول ويبطل الدين في القتال فان قال انقدي فالفداء كله على المرتهن فاذا حل الدين دفع الراهن الثا واحة وكانت الالف الاخرى قصاصا بهذه الالف اذا كان قتله ولو فقا احدهما عين الآخر قيل لهما ادفعاه او افدياه فان فدياه كان الفداء عليهم نصيبين وان دفعاه بطل ما كان فيه من الدين وكان الفداء رهنا مع المنقوء عينه فان قال المرتهن انا لا افدي ولكن ادع الرهن على حاله فله ذلك وكان الناقض رهنا مكانه على حاله وقد ذهب نصف ما كان من المنقوء من الدين لان اعتبار الجناية انما كان لحق المرتهن لا لحق الراهن فاذا رضي المرتهن بهذه الجناية صار هذرا وان قال الراهن انا افدي وقال المرتهن لا افدي كان للراهن ان يفديه وهذا اذا طلب المرتهن حكم الجناية هكذا في البدائع \* وان ابي الراهن ان يفدي وقال المرتهن انا افدي بجميع الارش فدى وكان متطوعا لا يلحق الراهن مضافى عنه شيء لانه تبرع بفداء ملك الغير ولم يكن مجبرا عليه كذا في المبسوط \* واذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداء الراهن يرد على الراهن النداء لان الراهن بريء عن الدين بالايفاء لانه صار موفيا دينه بالفداء ثم اختلف مشائخنا انه يرد الالف المستوفاة بالفداء والمستوفاة بهلاك الرهن قال الفقيه ابو جعفر يرد الالف المستوفاة بالهلاك لان الاستيفاء بالهلاك وجد بعد الفداء وقال غيره من مشائخنا انه يرد الالف النداء دما لو قضى دينه ثم هلك الرهن يرد ما قبض كذا في محيط السرخسي \* المرهونة اذا ولدت واذا فقتل انسانا خطأ فلا ضمان على المرتهن وضمانه على الراهن يخير بين الدفع والفداء فان فدى فهو رهن مع امه على حاله فان اختار الدفع فقال: المرتهن انا افدي فله ذلك وكذلك لو استهلك مال انسان فخطب الراهن البيع واداء الدين كذا في الظهيرية \* واذا كانت الامه رهنا بالالف وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الفانم جنى الولد على الراهن او على ملكه فلا شيء في ذلك ولو جنى على المرتهن لم يكن بد من ان يدفع او يفدي فان دفع لم يبطل من الدين شيء بمنزلة ما لومات وان اختار الفداء كان على الراهن نصف الفداء كذا

الدين فان قضى الدين بقي الولد رهنا كما كان وان بيع بالدين لا يسقط من دين المرتهن شيء هذا الذي ذكرنا حكم جنابة عبد الرهن على الراهن وعلى غير الراهن واما حكم جنابة الرهن على الرهن نوعان جنابة على نفسه وجنابة على جنسه واما جنابته على نفسه فهي والهلاك بآفة سماوية سواء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا سقط من الدين بقدر النقصان وان كان بعضه مضمونا وبعضه امانة سقط من الدين قدر ما انتقص من المضمون لا من الامانة اما جنابة الرهن على جنسه فضر بان جنابة بني آدم على جنسه وجنابة البهيمة على جنسها وعلى غير جنسها اما جنابة بني آدم على جنسه بان كان الرهن عبيدين فجنى احدهما على صاحبه فالعبدان لا يخلوا امانا كانا رهنا في صفقة واحدة واما ان كانا رهنا في صفقتين فان كانا رهنا في صفقة فجنى احدهما على صاحبه فنقول جنابته لا يخلو من اربعة اقسام جنابة المشغول على المشغول وجنابة المشغول على الفارغ وجنابة الفارغ على المشغول وجنابة الفارغ على الفارغ والكل هدر الا واحد وهي جنابة الفارغ على المشغول فانها معتبرة ويتحول ما في المشغول من الدين الى الفارغ ويكون رهنا مكانه بآفة اذا كان الدين الفين والرهن عبيدين قيده كل واحد منهما الف فقتل احدهما صاحبه او جنى عليه جنابة فيما دون النفس مما قل ارشها او كثر فجناية هدر ويستط الدين الذي كان في المجني عليه بتدرة ويتحول تدرما سقط الى الجاني وجنابة المشغول على المشغول هدر فجعل كان المجني عليه هلك بآفة سماوية ولا كان الدين التاقتل احدهما صاحبه فلا دفع ولا فداء وكان التاقتل رهنا بسبع مائة وخمسين لان في كل واحد منهما من الدين خمسمائة فكان نصف كل واحد منهما فارغا ونصفه مشغولا واذا قتل احدهما صاحبه فقد جنى كل واحد من نصفي التاقتل على النصف المشغول والنصف الفارغ من المجني عليه وجنابة القدر المشغول والمشغول او المشغول على الفارغ والنارغ على الفارغ هدر فيسقط ما كان فيه الى الجاني وذلك مائتان وخمسون وقد كان في جانب الجاني خمسمائة فكان رهنا بسبع مائة وخمسين ولو فقا احدهما عين صاحبه يتحول نصف ما كان من الدين في العين الى الباقي فيصير الباقي رهنا بستمائة وخمسة وعشرين وبقي المفقوء عينه رهنا بمائتين وخمسين وان كان العبدان رهنا في صفقتين فان كان فيهما فضل على الدين بان كان الدين الفا وقيمة كل واحد منهما الف فقتل احدهما الآخر يعتبر الجنابة بخلاف الفصل الاول واذا اعتبرت الجنابة

منهما برأيه فيها فمارهن احدهما او ارتهن فهو جائز على صاحبه كذا في المبسوط \* ولورهن المضارب  
 بدين استدانه على المضاربة باذن رب المال جاز والدين عليهما وان لم يأمر به فهو على المضارب  
 كله اما لو ارتهن بدين من المضاربة فهو جائز ولو مات رب المال والمضاربة عروضا فلهن المضارب  
 شيئا منهما لم يجزوه ووضا من لهما ولورهن رب المال متاعا من المضاربة وفيه فضل على رأس المال لم يجز  
 وان لم يكن فضل جاز وضمن رب المال كانه استهلكه او باعه فاكل ثمنه كذا في خزائن الاكل \* استعار  
 من آخر ثوبا ليرهنه بدينه فاستعمله قبل ان يرهنه ثم رهنه برئ عن الضمان وان افتكه ثم استعمله  
 فهو ضامن ولو ترك الاستعمال ثم هلك بأفقه سماوية اخرى لا ضمان عايه استعار من آخر ثوبا  
 ليرهنه بدينه فلهن بدينه بدائة درهم الى سنة ثم صاحب الثوب اخذ المستعير بثوبه ليرد عليه فله ذلك  
 وان كان اعلمه انه يرهنه الى سنة فان افتكه رب الثوب من ماله لم يكن متطوعا ورجع به على  
 الراهن وان كان الراهن غائبا وصدق المرتهن رب الثوب انه ثوبه يدفعه اليه ويأخذ دينه ولم يكن  
 رب الثوب متطوعا وان قال المرتهن لا اعلم ثوبك لم يكن له على الثوب سبيل كذا في الذخيرة \*  
 اعار ثوبا ليرهن فلا يخلو اما لم يسم له شيئا وسمى له مالا او صين له مكانا او متاعا او شخصا فان اعار ثوبا  
 ليرهنه ولم يسم ما يرهنه به فله ان يرهن باي قدر وباي نوع شاء وان سمي له مقدارا فله ان يرهن باقل  
 او اكثر او بجنس آخر فلا يخلو اما ان كانت قيمة الثوب مثل الدين او اكثر او اقل فان كانت قيمته  
 مثل الدين او اكثر ضمن لانه خالف الى شر لانه اذا رهنه باقل مما سمي وقيمة الرهن مثل قيمة  
 الدين او اكثر يتضرر به المعير فان بعضه يكون امانة عند المرتهن وبعضه مضمونا وهو لم يرخص بذلك  
 بل طلب منه ان يجعل كله مضمونا واما اذا رهنه باكثر فلانه قد يحتاج المعير الى الفكاك ليصل  
 ملكه وربما يتعسر عليه الفكاك متى زاد على المسمى وان كانت قيمة الثوب اقل من المسمى  
 لم يضمن بان اعار ثوبا ليرهنه بعشرة وقيمته تسعة فان رهن بقدر قيمته تسعة لا يضمن واما اذا رهنه بجنس  
 آخر ضمن في الفصول كلها واما اذا اعاره ليرهنه من انسان بعينه فلهن من غيره ضمن ولو اعاره ليرهنه  
 في الكوفة فلهن بالبصرة ضمن اختلفا في الهلاك والنقصان قبل الاسترداد من المرتهن او بعده  
 فالقول للمستعير والبينة للمعير فان ادعى الراهن ان المعير استرد الرهن قبل الفكاك وصدقه المرتهن  
 بصدق الراهن لان الراهن والمترهن تصادقا على فسخ الرهن والرهن مقد جرى بينهما فيكون  
 القول فوالهما انهما فسخا ذلك ويرجع المعير على الراهن بدائضه لانه مضطر في قضائه لاجاء حقه

في المبسوط \* مرهونة بالف قيمتها الف ولدت ولدا قيمته خمسمائة فقتلها عبد قيمته الف ودفع بهما فاعور يفتكه الراهن باربعة اسباع الدين وذهب ثلثة اسباعه لان الام لما ولدت انقسم الدين عليهما اثلاثا ظاهرا على تقدير السلامة فلما قتلها عبد ودفع بهما قام مقامهما اثلاثا ثلثاه بازاء الام وثلثة بازاء الولد فلما اعور ذهب نصف كل واحد منهما وقد كان بازاء الام ستمائة وستة وستون وثلثان فصارت ثلثمائة وثلثة وثلثين وثلثا وقد كان ثلثة بازاء الولد وقد ذهب نصفه فبقي سدسه وذلك مائة وستة وستون وثلثان هذا حاصل ما بقي منه والمعتبر قيمة الام يوم العقد وذلك الف وقيمة الولد يوم الانكسار وذلك سدس الالف مائة وستة وستون وثلثان لان حصته من الدين الثلث وعاد بالعور الى النصف اعني نصف الثلث ولم يسقط شيء من الدين لانه لاحصة له من الدين الا حال قيامه فيجعل الولد سهما والام ستة اسهم فتصير سبعة وقد ذهب بالعور نصف ما في الام وذلك ثلثة وبقي في الام ثلثة وفي الولد سهم فذلك اربعة اسهم من سبعة اسهم وذهب من الدين ثلثة اسباعه فلذلك قال محمد رح يفتكه باربعة اسباع الدين كذا في الكافي \* ولوان رجلا جنبي على عبد رجل فرهنه مولاة ثم افتكه فمات من ذلك الجناية فله ان يتبع صاحب الجناية بجميع الثيمة ولو كان التقط عمدا في القياس يجب التقصاص وفي الاستحسان لا يجب التقصاص وتجب القيمة وكذا لو وهب ثم رجع فيه او باع فرد بعيب بقضاء قاض كذا في التاتارخانية \* ولو ارتهن شيئا من رجلين واحدهما شريكه في الدين لم يجز الا اذا كان كقبلا عن الآخر جاز ولو ارتهننا عينا ثم رد احدهما لم يجز ولو اقر احد المرتهنيين انه كان تلجئة بطل عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح في حصته الآخر ولو رهننا عبدا بينهما دينين مختلفين كان نصيب كل واحد رهننا بدينه وبدين صاحبه ويتراجعان عند الهلاك كذا في التاتارخانية \* رهن المفاوض وارتهانه بغير ان شريكه جائز على شريكه ولو رهن بضمان جنايته صح وضمن لشريكه وليس لشريكه ان ينتفضه ولو اعار متاعا فرهنه المستعير جاز على شريكه المفاوض خلافا لصاحبه كذا في خزائن الاكمل \* واذا ارتهن المفاوض رهننا فوضعه عند شريكه فضاغ فهو بما فيه واذا رهن احد شريكي العنان رهننا بدين عليهما لم يجز وكان ضامنا للرهن ولو ارتهن بدين لهما ادناه وقبض لم يجز على شريكه فان هلك في يده ذهبت حصته من الدين ويرجع لشريكه بحصته على المطلوب ويرد المطلوب على المرتهن بنصف قيمة الرهن وان شاء الشريك ضمن شريكه حصته ولو كانت شركتهما على ان يعمل كل واحد



بدون رضى المرتهن فان كان في ثمنها وفاء بالدين فبيعت في الدين واستوفى المرتهن ثمنها  
ثم ظهر للمستعير مال رجع المعير بما اخذه المرتهن وان لم يمت المستعير ولكن مات المعير  
وعليه ديون كثيرة فان كان المستعير معسرا كانت الجارية رهنا على حالها فان اجتمع غرماء  
المعير وورثته على بيعها لقضاء الدين ويأبى المرتهن فالجواب فيه على التفصيل الذي قلنا  
فيما اذا اراد ذلك حال حيوته وابى المرتهن كذا في المحيط \* رجل فصب من آخر عبدا  
فرهنه بدينه عند رجل فهلك المال عند المرتهن كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب  
وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب تم الرهن لانه يملكه من وقت الغصب باداء  
الضمان فيصير رهنه مال نفسه وان ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن ان يرجع على الراهن  
بما ضمن و يبطل الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن  
بملك متأخر من العقد ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل ودیعة ثم رهنه بعد ذلك  
من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب او المدفوع اليه فيرجع المرتهن  
على الراهن جاز الرهن في الوجهين ولو ان رجلا هذه ودیعة انسان فرهنه المودع عند رجل فهلك  
عنده فجاء المالك وضمن الراهن او المرتهن لا ينفذ الرهن لان الاول ضمن بالدفع وعقد الرهن كان  
قبل الدفع فلا يكون مالا وقت الرهن فلا يجوز كرجل رهن عند رجل عبدا لغيره فعاد عقد الرهن  
ولم يدفع الى المرتهن ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاة ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنا  
عند المرتهن كذا في فتاوى قاضیخان \* ورهن المرتد وارثه انه موقوف عند ابي حنيفة رح كسائر  
تصرفاته فان قتل على رده وهلك الرهن في يد المرتهن وقيمته والدين سواء وقد كان الدين قبل الردة  
والرهن من مال اكتسبه قبل الردة او كان الدين في رده باقرار منه او ببينة قامت عليه والرهن مما  
اكتسبه في الردة ايضا فهو بمائته وان كان في الرهن فضل على الدين فان المرتهن بضمن الفضل  
ولو استدان ديناً في رده ورهن به متاعا اكتسبه قبل الردة ثم قتل على رده فالرهن باطل والمرتهن  
ضامن قيمته ان هلك يرد على الورثة ويكون دينه فيما اكتسبه في الردة وان كان الدين قبل الردة والمحتاج  
من كسبه في الردة فالمرتهن ضامن لقيمته ويكون ذاك فيثامع ما اكتسب في الردة فيرجع المرتهن بماله  
فيما اكتسبه قبل الردة كذا في المبسوط \* رجل رهن عبدا وغاب ثم ان المرتهن وجد العبد حرا فان كان  
العبد اقرب الرق عند الرهن لا يرجع المرتهن بدينه عليه كذا في فتاوى قاضیخان \* ولو تزوج امرأة بالف

وملكه هلك عند المستعير قبل الرهن وبعد الافتكاك لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف  
الراهن والمرتهن فقال المرتهن قبضت منك المال واعطيتك الثوب واقام البينة وقال الراهن بل  
قبضت المال وهاك الثوب واقام البينة فالبينة بينة الراهن فان كان الثوب عارية فقال رب الثوب  
امرئك ان ترهنه بخمسة وقال المستعير بعشرة فالقول قول رب الثوب لان الاذن يستفاد من جهته  
ولو انكره كان القول قوله فكذلك اذا اقر به مقيدا بصفة والبينة بينة المستعير كذا في المبسوط \* واذا  
استعار ثوبا ليرهنه بعشرة وقيمته عشرة او اكثر فهلك عند المرتهن بطل المال عن الراهن ووجب  
مثله لرب الثوب على الراهن وكذا لو اصابه عيب ذهب الدين بقدره وعلى الراهن نقصانه  
لرب الثوب كذا في خزائن الاكمل \* وفي الفتاوى العنانية ولورهنه المستعير مع شيء آخر لم يأخذ  
المعير عنه الا ان يقضي جميع الدين ولو استعار الراهن من رجلين ثم قضى نصف الدين لم يكن له  
صرفه الى نصيب احدهما ولو آجره المرتهن باذن الراهن فالاجر للراهن وبطل الرهن ولو هلك  
فلم يعبر ان يضمن ان شاء الراهن وان شاء المرتهن ثم هو يرجع على الراهن ولو قضى الراهن دين  
المرتهن ثم هلك الرهن العارية في يد المرتهن رد ما قبض ويضمن الراهن للمعير كذا في التاتارخانية \*  
ولو قضى الراهن المال وبعث وكبلا قبض العبد فهلك عنده ضمن المستعير لصاحبه الا ان يكون  
الوكيل من عياله وكذا الوقبضة الراهن ثم بعثه الى صاحبه مع وكيله فهلك في يده كذا في خزائن الاكمل \*  
ولو استعار امة ليرهنها فريهنها ثم وطئها الراهن او المرتهن فانه يدرا الحدد عنهما ويكون المهر على  
الواطى لان الواطى في غير الملك لا يثبتك من حد او مهر والمهر بمنزلة الزيادة المنفصلة المتوادة  
من العين لانه بدل المستوفى والمستوفى في حكم جزء من العين فيكون رهنها معها فاذا افتكها الراهن  
سلمت الامة ومهرها لمولاها كما لو كانت ولدت ولو وهب لها هبة او كتبت كسبا فذلك لمولاها  
كذا في المبسوط \* رجل استعار من آخر جارية ليرهنها بدينه ففعل ذلك ثم مات المستعير  
ولم يدع ما لا فطلب المرتهن من القاضي ان يبيعها بدينه وابي صاحب التجارية ذلك فالقاضي  
لا يبيعها ولكن يقال للمرتهن احبس المهرهون حتى يقضي المعير حقك فان قال المعير وهو صاحب  
التجارية للقاضي بعها بالدين وابي المرتهن ذلك فانه ينظر ان كان في ثمنها وفاء بالدين لا يلتفت  
الى ابراء المرتهن وان كان فيه ازالة يده على المهرهون وان لم يكن في ثمنها وفاء بالدين لا يباع  
بدون

العبد عند المرتهن بثرا في الطريق ثم افتك الراهن واخذ العبد فهو على اربعة اوجه اما ان وقع فيها دابة ثم دابة او وقع فيها انسان ثم انسان او وقع فيها انسان ثم دابة او وقع فيها دابة ثم انسان فان وقع فيها دابة ثم تلفت تساوي الفا للعبد يباع في الدين الا ان يفديه المولى فان بيع بالف واخذها صاحب الدابة يرجع الراهن على المرتهن بالدين الذي قضاه وان وقع في البئر دابة اخرى قيمتها الف يشارك صاحب الدابة الاولى و يأخذ نصف ما اخذه ولا يرجع الاول على الراهن بشيء واما اذا تلف فيها انسان فدفع العبد به رجع الراهن على المرتهن بما قضاه من الدين فان تلف فيها انسان آخربعد ما دفع العبد فولي الثاني يشارك الاول في العبد فاما اذا وقع فيها دابة فبيع العبد وصرف ثمنه الى صاحبها ثم وقع فيها انسان فمات قدمه هدر واما اذا وقع فيها آدمي فمات فدفع العبد بالجناية ثم وقع فيها دابة فانه يقال لولي القتل اما ان تباع العبد وتقضي الدين لان الجنايتين استندتا الى وقت الحفر فكأنهما وقعا معا ولو وقعا معا فدفع العبد الى ولي الجناية ويخير بين البيع والفداء فكذا هذا صيدان حفر بثرا في الطريق فوقع فيها العبد الرهن فدفعاه ثم وقع احدهما فيها فمات بطل نصف الدين وهدر دمه لانهما قاما مقام العبد الاول واخذ احكم الاول ولو وقع العبد الاول في البئر وذهب نصفه بان ذهب عينه او شلت يده سقط نصف الدين كذا في محيط السرخسي \* ولو حفر المصوب المرهون بثرا في الطريق او وضع حجرا في الطريق ثم رده الغاصب على المرتهن ثم افتك الراهن وقضى الدين ثم وقع فيها انسان يقال للراهن ادفع عبدك او افده فاي ذلك فعل رجع بقيمته على الغاصب فان كان الغاصب مفلسا او غائبا رجع على المرتهن بما قضاه اذا كان الدين والرهن سواء ليكون الفداء من مال المرتهن فان عطب بالحجر الآخربعد دفع العبد الى صاحب الدين يقال لصاحب الدين ادفع نصفه او افده بعشرة آلاف ولو امره المرتهن ان يحفر بثرا في فائه فعطب فيها الراهن او غيره فعلى عاقلة المرتهن وان كان الراهن امره بذلك في فناء نفسه فعلى عاقلة الراهن ولو امره الراهن او المرتهن ان يقتل رجلا فقتله فدفع به فعلى الآمر قيمته فيكون رهنه مكانه وكذا لو بعته ليسقي دابة فاوطأت انسانا فايهما بعث باذن صاحبه فيؤاخذ الباعث بالدفع كذا في خزائن الاكمل \* واذا حفر العبد بثرا في الطريق وهو رهن بالف وقيمته الف فوقع فيها عبد فدبت عيناه فانه يدفع العبد الرهن او يفدي بمنزلة ما لو فاقعني العبد بيده والفداء كله على المرتهن فان فداءه فهو رهن على حاله واخذ المرتهن

ورهن عندها بالمهر عينا تساوي الف انهلك الرهن عندها بعد ما طلقها قبل الدخول بها لاشي عليها  
وان هلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف الصداق ولو تزوج امرأة ولم يسم  
لها مهرا ورهن عندها بمهر المثل رهنا فهلك الرهن عندها وفيه وفاء بمهر المثل وتصير مستوفية مهر  
المثل فان طلقها قبل الدخول بها كان عليه رد ما زاد على منعة مثلها كذا في خزانة المفتين \*  
دخل خانقا لالخاني لادعك تنزل حتى تعطيني شيئا فدفعت له هلك عنده ان رهنا لاجل البيت  
فهو بما فيه وان لاجل انه سارق يضمن قال الفقيه انه لا يضمن في الوجهين لانه غير مكره  
في الدفع كذا في الوجيز للكردي \* هشام من محمد رح قال كل شيء يضمن في الغصب فانه  
اذا كان رهنا يذهب منه بحساب ذلك وكل شيء لا يضمن بالغصب فانه لا يضمن المرتهن من  
ذلك ولو غصب غلاما شابا فشاخ في يده فانه يضمن النقصان كذلك في الرهن يذهب بالحساب  
كذا في الظهيرية \* ولو امرد فالتحق لا يضمن بخلاف ما لو غصب جارية ناهدة فانكسرت فديها  
حيث يضمن لانه نقصان كذا في الوجيز للكردي \* رجل رهن فروا قيمته اربعون درهما بعشرة  
فاكله السوس وصارت قيمته عشرة فانه يفتكه بدرهين ونصف كذا في السراجية \* واذا كان لرجل  
على رجل الف درهم رهنه بها عبد يساوي الثمن وقبضه المرتهن ثم اقر المرتهن ان الرهن  
لرجل اغتصبه الراهن منه لم يصدق المرتهن على الراهن فيؤدي الراهن الدين ويأخذ العبد  
ولا سبيل للمقر له على العبد ولا على ما اخذ المرتهن وان مات العبد في يد المرتهن صار مستوفيا  
لدينه باعتبار الظاهر لان في قيمة الرهن وفاء بدينه وزيادة فكان ضامنا لجميع قيمته للمقر له لانه  
قد قبضه بغير اذنه واقرا حجة عليه فيضمن جميع قيمته اذا تعذر رده بالهلاك ولو كان المرتهن  
لم يقر بقرينة العبد ولكنه اقر ان لرجل عليه دين الف درهم استهلكها وقدمات في يد المرتهن  
فان المقر له يرجع على المرتهن بالف درهم ولو اقر المرتهن بقرينة لرجل وقد كان الراهن جعل  
فيما بينهما عدلا يبيعه ويوفي المرتهن حقه فباعه العدل بالف درهم ودفعه وقبضه وقبض الثمن  
فنفق المرتهن من ذلك الف درهم واعطى الراهن الف درهم فان اجاز المقر له البيع اخذ الف  
التي اخذها المرتهن وان لم يجز البيع فلا سبيل له على اخذ المرتهن ولو كان المرتهن لم يقر  
بالقرينة ولكنه اقر ان العبد قد استهلك لرجل الف درهم وامسئلة بحالها فان المرتهن يدفع الف  
التي قبض من ثمنه الى المقر له اجاز البيع اولم يجز كذا في المبسوط \* رهن عبدا بالف فحضر

على وجهين الأول ان تقع الدعوى حال حيوة الراهن وانه على ثلاثة اوجه الأول ان يكون الرهن في يد احد المدعين وفي هذا الوجه ان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بالرهن لذى اليد وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا خارجا كان او ذا اليد كما في دعوى الشراء الوجه الثاني اذا كان الرهن في ايديهما الوجه الثالث اذا كان الرهن في يد المرتهن وفي الوجهين جميعا ان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يؤرخا وارخا وتاريخا على السواء فالقياس ان لا يقضى بشيء من الرهن لواحد منهما وفي الاستحسان يتضى بنصفه لكل واحد منهما بنصف حقه وبالقياس نأخذ هكذا ذكر في رواية ابي سليمان رح وفي رواية ابي حفص رح انه لا يقضى لواحد منهما بشيء من الرهن قياسا واستحسانا قالوا وما ذكر في رواية ابي سليمان اعمج الوجه الثاني ان تقع الدعوى بعد موت الراهن وانه على ثلاثة اوجه ايضا وفي الوجهة كلها ان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء فنيما اذا كان الرهن في ايديهما او في يد الراهن فالقياس ان لا يقضى لواحد منهما بشيء وهما سوة للغرماء وبالقياس اخذا بويوسف رح وفي الاستحسان يقضى لكل واحد منهما بنصف الرهن بنصف حقه يباع الرهن فيقتضى نصف دين كل واحد منهما فان فضل شيء من الثمن من نصف دين كل واحد منهما يصرف الفاضل الى سائر الغرماء والى الراهن بالخصص وبالا استحسان اخذا بوحيفة رح وقول محمد رح مضطرب في الكتب هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الرهن من واحد او اما اذا ادعى الرهن من اثنين واقاما البينة والرهن في يد احدهما فهذه المسئلة على اربعة اوجه الوجه الاول ان يكون الراهنان غائبين رهن الخارج وراهن ذى اليد وفي هذا الوجه يقضى بالرهن لذى اليد وان ارخا مع ذلك وتاريخ الخارج اسبق وان كان الراهنان حاضرين يقضى به رهن الخارج وان كان احد الراهنين حاضرا والاخر غائبا فانه لا يقضى للخارج مالم يحضر الراهن الآخر فاذا حضر الآن يقضى كذا في المحيط \* عبد عند رجل ادعاه رجل انه عبده وانه رهنه من فلان الغائب بالف درهم وقبضه فلان منه وذو اليد يقول العبد عبدي فانه يقضى به للمدعي لان صاحب اليد انتصب خصم له لان كل واحد منهما يدعى الملك لنفسه في العبد فاذا قضى به للمدعي ذكرانه يؤخذ منه ويوضع على يدي عدل ولو غاب الراهن وقال المرتهن

العبد الاعمى فكان له مكان ما أدى من الفداء وإن دفع العبد الرهن وأخذ الاعمى كان رهنا مكانه بالالف وإن وقع في البئر آخره اشتركوا في العبد الحافر بحصة ذلك أو يفديه مولاة الذي عنده بالالف ولا يلحق الاعمى من ذلك شيء كذا في المبسوط \* ولو قال الآخر ما بعته فلا ناقيمته عليّ وأعطاه به رهنا قبل المبايعة لا يجوز كذا في خزائن المفتين \* رجل كفل بنفس رجل عليّ أنه لم يوف به فدا فعليه ما على المكفول عنه بامر المكفول عنه ثم إن المكفول عنه رهن عينا من الكفيل بالمال المكفول به لا يصح لأن الكفالة بالمال لم يحل بعد رجل كفل بدين عن إنسان بامر ثم إن المكفول عنه رهن عينا بالدين المكفول به من الكفيل قبل أداء الكفيل جاز رجلا لكل واحد منهما ألف عليّ رجل فارتبها منه أرضا بدينهما وقبضاها ثم قال أحد المرتهنين إن المال الذي لنا عليّ فلان باطل والأرض في أيدينا تلجئة قال أبو يوسف رح يبطل الرهن وقال محمد رح لا يبطل الرهن ويبرأ عن حصته والرهن عليّ حاله كذا في الظهيرية \* مرهونة بالف قيمتها ألف ولدت ولدا يساوي ألفا فقتلتها أمة تساوي مائة فدفعت بها فولدت المدفوعة ولدا قيمته ألف فأصورت المدفوعة ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءً وذلك اثنان وعشرون درهما وثلاثة أرباع درهم ناقصا بجزء من أربعة وأربعين جزءً من درهم ويؤدي ما بقي وهي تسعمائة وسبعة وسبعون درهما وربع درهم وجزء من أربعة وأربعين جزءً من درهم بيانه أن الأم ولدت ولدا قيمته ألف انقسم الدين عليهما نصفين لأن المعتبر قيمتها يوم العقد وهي ألف وقيمة الولد يوم الفكاك وهي ألف أيضا فلما قتلتها أمة قيمتها مائة ودفعت بها بقي ما فيها من الدين لقيامها مقامها لحماد ما كان الأولى تراجع سعرها فلما ولدت القاتلة ولدا انقسم ما فيها عليّ قيمة القاتلة وهي مائة وعليّ قيمة ولدها وهي ألف فصار نصف الدين عليّ أحد عشر فصار نصف الدين في الولد الأول كذلك فصاركه اثنين وعشرين سهما في القاتلة وقد ذهب بالعمور نصفه فانكسر فصار بالتصنيف أربعة وأربعين سهما اثنان وعشرون في الولد الثاني وسهما في القاتلة ذهب بالعمور سهم فهذا معنى قول محمد رح ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين كذا في الكافي \*

الباب الثاني عشر في الدعاوي في الرهن والخصومات فيه وما يتصل بذلك وإذا أدى الرهن الواحد رجلا من واحد كل منهما يدعي أنه رهن منه بالف درهم وقبض منه فهذه المسئلة

عليّ وجهين

الراهن ولو اقر المرتهن وادعى الموت فلا ضمان عليه لانه امين في الزيادة على الدين ولم يوجد منه  
 جحود حتى يضمن الزيادة بالجحود ولو اجمد الرهن وجاء بعبد يساوي بخمسمائة وقال  
 هو هذا العبد لم يصدق على ذلك لانه ثبت بالبينة ان الرهن يساري الغين والذي احضره ليس  
 بتلك الصفة فالظاهر يكذبه فيما قال فلا يقبل قوله اذا جحد الراهن ذلك كذا في المحيط \* اذا كان  
 لرجل على رجل الف درهم وهو مقربه فادعى رب الدين على المديون انه رهنه عبدا له وقبضه  
 منه والمديون يجمد ذلك وقضى القاضى بالرهن ببينة رب الدين ولو كان المديون يدعى الرهن  
 على رب الدين ورب الدين يجمد فان كان الرهن قائما في يد المرتهن فالتقاضي لا يقتضي بالرهن  
 ببينة المطلوب على رواية كتاب الرهن وعلى روايه كتاب الرجوع عن الشهادات يقتضي  
 وان كان الرهن هالكا في يد المرتهن فالتقاضي يقتضي ببينة المديون باتفاق الروايات لان جحود المرتهن  
 لرهن بعد هلاك الرهن لا يمكن ان يحمل فسنح الرهن فيجعل انكار العقد من الاعل فيتمكن  
 الراهن من اثباته بالبينة واذا اقام الراهن بينة على المرتهن انه رهنه رهنا واقبضه ولم يسم الشهود الرهن  
 ولم يعرفوه فانه يسأل المرتهن عن الرهن والقول قوله عند مشائخ بلخ رح قالوا اذا شهد الشهود على  
 اقرار المرتهن انه رهن منه شيئا وقبض اما اذا شهد الشهود انه رهن شيئا مجهولا وقبض وشهدوا على  
 معاينة الرهن والقبض فالتقاضي لا يقبل هذه الشهادة واذا اقام الرجل بينة انه استودع ذا اليد هذا  
 الثوب واقام ذا اليد بينة انه ارتهنه منه يؤخذ ببينة المرتهن ويجعل كانه اودع او لا ثم رهن لان الرهن  
 يرد على الايداع وان كان الايداع لا يرد على الرهن الا برضاء المرتهن ولو كان الراهن اقام بينة  
 على انه باعه منه واقام المرتهن بينة على الرهن جعلته يباع وبطلت الرهن ويجعل كانه رهن اولا  
 ثم باع لان البيع يرد على الرهن كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الراهن الرهن واقام البينة وادعى المرتهن  
 انه وهبه له وقبضه اخذت ببينة الهبة ولو ادعى رجل الشراء والقبض وآخر الرهن والقبض واقام  
 كل واحد منهما البينة وهو في يد الراهن اخذت ببينة المشتري الا ان يعلم ان الرهن كان قبله  
 ولو كان في يد المرتهن جعلته رهنا الا ان يقيم صاحب الشراء البينة ان الشراء كان اولا ولو كان في يد  
 الراهن فادعى المرتهن الرهن وادعى الآخر الصدقة واقام كل واحد منهما البينة على ذلك  
 وعلى القبض فصاحب الرهن اولى به الا ان يقيم الآخر البينة ان القبض بحكم الهبة والصدقة كان  
 من قبل الرهن كذا في المبسوط \* واذا ادعى المستودع او المضارب هلاك المال وادعى رب



هذا العبد رهن في يدي من قبل فلان بكذا وان هذا الذي في يديه غصبه او استعاره او استأجره مني واقام على ذلك بينة فاني ارفع العبد اليه هكذا ذكر محمد ربح في الاصل قال شمس الائمة السرخسي ربح القاضي لا يقضي له بالرهن لان فيه قضاء على الغائب بالدين فليس عنه خصم في ذلك ولكن يقضي بان وصول هذا العين الى يد ذي اليد كان من جهة المدعي بالغصب او الاجارة او الاجارة كما شهد به شهوده فيقضي له بحق الاسترداد وذو اليد خصم في ذلك وهذا بخلاف ما لم يدع على ذي اليد الاخذ من يده فان ذا اليد لا ينتصب خصما له كذا في التاتارخانية \*

وفي حيل الخصاص رجل في يديه رهن والراهن غائب واراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بانه رهن في يديه فالحيلة في ذلك ان يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعي رقبته هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن البينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بينة على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع عنه خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص ان البينة على الرهن مسموعة وان كان الراهن غائبا وهكذا ذكر محمد ربح في دعوى الجماع وفي الاصل في بعض المواضع وذكر في بعض مواضع رهن الاصل وشرط حضرة الراهن لسماع هذه البينة والمشائخ فيه مختلفون بعضهم قالوا ما ذكر في رهن الاصل ان حضرة الراهن شرط وقع غلطا من الكاتب والصحيح انه لا يشترط حضرته وبعض مشائخنا ربح قالوا في المسئلة روايتان في احدي الروايتين تقبل هذه البينة حال غيبة الراهن وفي رواية اخرى القاضي لا يقبل هذه البينة قال شمس الائمة السرخسي ربح في شرح كتاب الحيل وهو الصحيح قال ربح وقد اجاب بهذا في نظائره في السير الكبير فقال العبد المرهون اذا اسر ثم وقع في الغنيمة فوجده المرتهن قبل القسمة واقام البينة انه رهن عنده لفلان واخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن واذا قال الراهن رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال المرتهن رهننتي هذا العبد وقبضته منك واقام البينة فالبينة بينة المرتهن اذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرتهن وان كانا هالكين وقيمة ما يدعي الراهن انه رهنه اكثر واقام البينة فالبينة بينة الراهن ولو قال المرتهن رهننتي العبد والثوب جميعا وقبضتهما منك وقال الراهن لا بل رهنك الثوب وحده فالبينة بينة المرتهن واذا اقام الراهن البينة انه رهن عنده هذا الرجل عبدا يساوي الفين بالف وقبضه منه وانكر المرتهن ذلك ولا يدري ما فعل بالرهن فالمرتهن ضامن بقيمة العبد كلها واذا ضمن قيمة العبد يحسب له من ذلك الف درهم ويرد الباقي على





المال عليهما الاستهلاك وتصالحا واهله به رهنا فهلك ام يضمن في قول ابي يوسف رح ويضمن  
في قوله الآخر وهو قول محمد رح كذا في التاتارخانية نافلا من التجريد \* اذا استودع لرجل ثوبا  
ثم رهنه اياه ثم هلك قبل ان يقبض المرتهن الرهن فهو فيه مؤتمن لان يد المودع كيد المودع  
فما لم يقبضه المرتهن لا يثبت حكم يد الرهن له والقول فيه قوله بغير بينة لانه ينكر القبض بحكم الرهن  
فان اقام الراهن البينة انه قبضه بالرهن وهلك بعد ذلك واقام المرتهن البينة انه هلك عنده بالودعة  
قبل ان يقبضه للرهن فانه يؤخذ ببينة الراهن لانه يثبت ايفاء الدين كذا في المبسوط \* ولو كان  
الراهن رجلا من وادعى المرتهن عليهما رهنا واقام البينة على احدهما انه رهنه وقبضه والمتاع لهما  
جميعا وهما يجحدان فان لم يدعى الرهن ان يحلف الذي لم يقم عليه البينة فان نكل ثبت الرهن  
عليهما بسببين مختلفين على الناكل بالانكول وعلى الآخر بالبينة وان حلف لم يثبت الرهن  
في حقه ولا يقضى بالرهن بنصيب الآخر لانه لو قضينا به لقضينا برهن المشاع كذا في المحيط \* ان كان  
الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال احدهما ارتهنت انا وصاحبي هذا الثوب منك بمائة واقام البينة  
وانكر المرتهن الآخر وقال لم ترهنه وقد قبضنا الثوب وجحد الراهن الرهن فان الرهن يرد على الراهن  
في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح اقضي به رهنا واجعله في يد المرتهن الذي اقام البينة  
وعلى يدي عدل فاذا قضى الراهن المرتهن الذي اقام البينة ماله اخذ الرهن فان هلك  
ذهب نصيب الذي اقام البينة من المال فاما نصيب الآخر لا يثبت بالاتفاق لانه اكذب  
شهودا بجحوده كذا في المبسوط \* واذا استعار من آخر ثوبا ليرهنه بدينه وقبضه ورهنه ثم ان  
رب الثوب مع الراهن اختلفا وقد هلك الثوب فقال رب الثوب هلك قبل الفكاك وقال الراهن  
هلك بعد الفكاك فالقول قول الراهن مع يمينه وكذا لو قال الراهن هلك الثوب قبل ان ارهنه  
وقال رب الثوب هلك بعدما رهنه قبل ان تنكسه فالقول قول الراهن مع يمينه وان اقام  
البينة فالبينة بينة رب الثوب وان هلك الثوب في يد المرتهن في هذه المسئلة ثم اختلف الراهن  
والمرتهن ورب الثوب في قيمة الثوب فالقول قول المرتهن ولو اختلف رب الثوب والراهن  
فقال رب الثوب امرتك ان ترهنه بخمسة وقال الراهن امرتني ان ارهنه بعشرة فالقول قول رب  
الثوب وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة الراهن وبرئ عن ضمان القيمة واذا شهد احد الشاهدين  
على الرهن



